

الكتاب
في فتح الأمان

عبد
الملك بن عبد العزيز

ملك
الجزيرة العربية

في فتح الأمان

كتاب
الملك بن عبد العزيز

شَرْحُ الْقُدُورِيِّ

اللبَّابُ
في شرح الكتاب



شرح القُدُّوسِي

اللبَّابُ في شرح الكتاب

تأليف
الشيخ عبد الحق الغنيبي المكي

وتتم
تثبيت أولي الأبواب
بتجريح أحاديث الباب

شرح الحاشية وعلق عليه
عبد الرزاق الهندي

الجزء الأول

قد سمي كذخانة
مقابل آراء باغ كراعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله، حمده واستعين واستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أسكنه بالهدى ودين الحق ليطهره على القبرين كله ولو كره الكافرون، ولو كره المشركون.

أما بعد: فإن مختصر القديري كذب مدعى، بل هو من أسس الصوت وأنها في فروع الحقيقة. لذ تصدى له كبار العلماء ما بين شارح له وموضح وحسن لنا جاء فيه من مسائل، ومن هذه الشروح شرح العلامة الشيخ عبد الله الغنيمي، وهو شرح حليل نافع قد جاء وسعاً سهلاً، عاينه موجزاً، ليس بالطويل المصنوع ولا بالقصير المخل، أكثر من الشرح عن العلماء الكبار في ملخص أبي حنيفة، إلا أنه رحمه الله نعم بين حال لأحداث تسمى مستشهد بها، وأيضاً فإنه كثيراً ما يدل على الكتب والأعلام دون نسبة الكتاب صاحبه وبيان ترجمة الأعلام، فكثيراً ما يذكر قال في الجزء ١، أو كما في التصحيح، ركنا قال شيخ الإسلام، أو فخر الإسلام أو الحنطادي، فهذا يجعل طاك، اعلم مشتاقاً لمعرفة هذا الكتاب ثم ذلك القلم، عرفت أن أعرف الطالب وأدلى على الكتب التي نقل منها المصنف وعلى الأعلام الذين أخذ عنهم.

والأصل في تراجم الكتب أو التراجم أن يكون من الكتاب، إلا أنه زلت العلامة الغنيمي قد أكثر من القول عن المصنف والكتب، فربما يذكر في لصحيفة الواحدة عشرات الكتب أو الأعلام مع تكرارها مراراً، وعلى هذا تكون التراجم قد وصت في الجزء الأول من الكتاب فيصعب على الطالب إن كان يقرأ في الجزء الثاني أو الثالث الوقوع على معرفة ذلك العلم أو الكتاب، وأيضاً لو كانت في وسط الكتاب، لا يمكن ترتيبها ترتيباً، فزالت من الضروري أن تذكر في بداية الكتاب أو نهاية مرتبة حسب الشهرة ابتداءً ونهاية الختم.

المنهج العلمي

أولاً - عملت على شرح الأحاديث والآثار سواء صرح بها المصنف أو أشار إليها فقط، وقد كنت على طريقة الإمام العلامة لحافظ الزائف جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي القزويني سنة ٧٦٢ هـ، فقد كان مصدقاً صادقاً شيئاً في تخريج أحاديث الهداية والحكم عليها ومبين حلقها، وقد شهد له بذلك الموافق والمعادلة، لذا احتضنت في تخريجي هذا في الترجمة الأولى على كتاب نصب الرتبة في تبين درجة الحديث والحكم عليه.

هذا بالإضافة إلى كتاب التلوية لابن حجر وهو ملخص لنصب الرتبة.

ثانياً - إذا لم يجد الريلمي حديثاً يقول: غريب أو غريب - بهذا اللفظ - ومروءة في ذلك أنه لا وجود له بخلاف غيره من العلماء ربما يرمي بكلمة غريب أي ضعيف، ولذا يقول ابن حجر في ذلك: لم أجده.

ثالثاً - تخريج الآيات وذلك بذكر السورة ورقم الآية.

رابعاً - تراجم أرواح الأعلام باختصار حسبة النظيرين.

خامساً - تراجم الكتب باختصار أيضاً.

سادساً - شرح الكلمات الغريبة وبعض الحارات الفقهية.

سابعاً - إصلاح بعض الكلمات التي وقع فيها تحريف أو تصحيف.

رابعاً - زيادة فصول وأبواب وذلك سهلاً لمقصود المصنف.

كما وإني لا أنسى أن الفضل يعود أولاً إلى المحقق الشيخ محي الدين عبد الحميد حيث أنه حققه وعلق عليه، إلا أن عمله يحتاج على ثمة وذلك في الحكم على الأحاديث وشرح الغريب وتراجم الكتب والرجال وغير ذلك، ومع ذلك فله طيب الطولي وله أسبق في خدمة كتاب التلوية. ولقد قال الشيخ محي الدين عبد الحميد في مقدمته: لقد تم لأهل العلم بعد أن نظرت فيه نظرة كان من أثرها أن خرج عليه في منظر أئمة وإن حلفت له الشخص أدنى تحقيق ولست أتي على ذلك إلا دعوة صالحة من أخ صالح أهد.

لذا أرجو أن تكون أعز صانداً فأقول: أسأل الله العظيم رب السموات للعظيم أن يفرق وأن يرحم الشيخ محي الدين عبد الحميد وأن ينفعه برحمته من عباده هو ووالديه وجميع المسلمين إنه خير منيع وخير مجيب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ترجمة العلامة الشنيمى

هو الشيخ تفضل عبد الغنى بن طائب بن حمادة الشنيمى الدمشقى الحنفى الشهير بالشمى، فقيه أصولى مشارك ولد بدمشق وأخذ عن العلامة الشيخ محمد أمين عابدين صاحب حاشية رد المحتار على الدر المختار والتي اشتهرت بحاشية ابن عيسى، وأخذ عن الشنيمى الشيخ طاهر الجزائرى، ومن آثاره رحمه الله شرح مختصر القندورى، مستدرك الباب فى شرح الكتاب وهو فى فروع الفقه الحنفى وله شرح على المراجع فى الصرف، وله كتاب كشف الانبياء فيما أورده البخارى على بعض الناس، وله أيضاً بسمك التريد فى إقامة فرائض الدين، وله شرح على المفيدة الطحاوية للإمام الطحاوى وهو مطبوع شرحه وعنى عليه ثمة من العلماء. ولد رحمه الله سنة ١٢١٢ هـ. وتوفي سنة ١٢٩٨ هـ رحمه الله تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشاهير الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب

١- أبو حنيفة العمري صاحب المذهب، هو ابن ثابت بن زوقا مولاهم البكري مولى من
٥٠، ولحق لسير بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة، حدث عن عطاء بن رافع وعبد
البر.

نقله به زفر، ودهود طائفي، وأبو يوسف، وهمد، وأسد بن عمرو، وأحسن التكريفي،
وفوح الجافعي، وحمزة، وكذا قد نقله بحذاء بن أبي سليمان، ثم حدث عنه وكيع،
وعبد القزافي، وأبو بصير شيخ البخاري، وكان يمازج روعاً هذا، ولا كبير شأن لا يجل
جواز السطاح بل ينجر ويكث.

مثل يزيد بن هارون، أئمة الثوري أو أبو حنيفة، فقال: أبو حنيفة أخته، وسفيان
الحميري للحديث، خبره يزيد بن عمر عن القضاة، فأبى أن يكون قاضياً، ومثله هذا
الإمام قد أفردته في جزء، كان موته في رجب سنة ١٥٠ وحي الله عنه.
أهـ تذكرة الخلفاء للذهبي ١/١٦٨.

٢- أبو يوسف القاضي الإمام الملقب، فيه المرأتين بمقرب بن إبراهيم الأنصاري صاحب
أبي حنيفة سمع هشام بن عروة، وعطاء بن السائب، وعنه محمد بن الحسن، وأحمد بن
حنبل، ويحيى بن معين، وخلق مواهب. قال الثوري: أبو يوسف أتبع ليقوم لعديته،
وقال يحيى بن يحيى التميمي: سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته: قل ما أئمت به،
فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة. قال يحيى بن معين: ليس في أصحاب
الراي أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف، وهو صاحب حديث، وصاحب سنة ثوري
سنة ١٨٢. وله أخبار في العلم قد أفردته، وأفردت صاحبه محمد بن الحسن في جزء
أهـ تذكرة الحفاظ.

٣- محمد بن الحسن الثعلبي أبو عبد الله أصله من الشام، قدم أبوه إلى العراق فولد محمد بواسط، وطلب الحديث. سمع مالكاً، والأوزاعي، والثوري، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، كان أعلم الناس في كتاب الله ساعراً في العربية والنحو قال الثعلبي: أخذت من محمد وثرباً من علمه، وما رأيت رجلاً سنياً أحب روحاً منه. له تصنيف كثيرة منها الميسر، والجامع الصغير، والكبير، والصبر الصغير، والكبير، والزهدات، وهي المسماة بظاهر الرواية والأصول عنده توفي سنة ١٨٧.

٤- زفر بن حذيل البصري كان أبو حنيفة يثق به، ويقول: هو أقرس أصحابي قال الحسن بن زياد: كان زفر وداود الطائي متواخين متركاً داود الفقه وأقبل على العبادة وزفر جمع بينهما توفي سنة ١٥٨.

تنبيه: قدمت ذكر الأئمة الأربعة لأنهم أصل المذهب، والآن نذكر باقي الأعلام مرتبة اسمائهم ليجتنباً حسب الشهرة:

١- أبو جعفر الثقفي: محمد بن عبد الله الهندواني يقال له: أبو حنيفة الصغير لفقته، توفي سنة ٢٦٢.

٢- أبو حفص البخاري: أحمد بن حفص الكبير، من كبار مشايخ الحنفية، أخذ من أحمد بن الحسن، وله اختيار وترجيح في المذهب، وهو والد أبي حفص الصغير.

٣- أبو زيد القيرواني: حيد الله بن عمر، أحد الفقهاء، أول من وضع علم الخلاف، له تصنيفاتها الأسرار، وهو أجفأ، والإمداد الأقصى، توفي سنة ٤٣٠.

٤- أبو سعيد البردعي: أحمد بن الحسين القاضي انتهت إليه مشيخة الحنفية حتى قتل مع المحتاج في سنة القرامطة سنة ٣١٧.

٥- أبو علي النخعي: الحسين بن خضر القاضي له الفوائد والفوائد، مات سنة ٤٢٤.

٦- أبو الليث السمرقندي: الفقيه المشهور له كتاب التوازي، وتبني المغاطين وغيرهما، مات سنة ٣٧٣.

٧- أبو المعالي: محمد بن نصر العامري ثقة على صدر الإسلام ونحو الإسلام البردوين، توفي سنة ٥٥٥.

٨- أبو نصر الأقطعي: أحمد بن محمد أخذ الفقه على الثوري، وشرح محصره، قطعت يده في حرب التمار، مات سنة ٤٧٤.

٩- ابن أمير حاج: هو محمد بن محمد الشهير بـ «ابن أمير حاج»، له حنفية الحل شرح مبين المصلي، توفي سنة ٨٧٩.

- [illegible]

٢٥ - الخوارزمي شيخ الإسلام محمود بن عبيد الله، له تصانيف منها المعنى في الفقه، توفي سنة ٦٠٦

٢٦ - الحجازي، أبو بكر بن علي المعروف بالهذلي، شرح كتاب المقدوري في ثلاث مجلدات سماه 'سراج الوهاج' ثم اختصره، وسماه 'خوهر الزهراء' توفي في حدود سنة ٨٠٠

٢٧ - حامد الدين الرازي علي بن أحمد، شرح كتاب المقدوري وسماه 'ملاحة الملاكر' في فتح المسائل، توفي سنة ٥٩٨

٢٨ - الحلواني شمس الأئمة عبد العزيز المروزي، عمري في صبح الفلاح أو سكرها حبه للحلوة، صنف المسود، توفي سنة ١٤٦

٢٩ - الحنجيني جلال الدين حموي بن محمد الهبازي الحنطلي، كمد اعلام الفروع والأصول، له تصانيف منها 'عالم في الأصول' و'حاشية على الهداية' أيها له تلميذه أحمد بن محمود المقدوري، توفي الحنجيني سنة ٧٦١

٣٠ - الحنصاف أحمد بن عمر، كان فاضلاً حاشياً عارفاً بصدق أبي حنيفة، له كتاب الشروط والعتق وأدب القاضي، وغيره، والحنصاف أصبح لواء يمان لمن يصف أعماله مات سنة ٦٦١

٣١ - الحنظلي 'عبد القدير' بن أحمد بن نور الدين الرمي، صنفه حاشية على 'الأسفار' ونظائر، وحاشية على 'جامع المقاصد' توفي سنة ١٠٨١

٣٢ - الحنظلي هو محمد بن علي أبو عبد الله الداعاني الكبير، انتهت إليه رئاسة العراقيين، له شرح مختصر المحاكم، توفي سنة ١٨٧

٣٣ - الرازي 'شاهر' بن عبد الله الرازي، من فقهه فقهين الكشاف، روى عن مالك، من تصانيفه كتاب الفوائد، قال أبو سنان عنه صدر

٣٤ - ركن الأئمة الناصبي هو عبد الكريم بن محمد 'أبو القوام الناصبي'، له شرح مختصر المقدوري وغيره.

٣٥ - الزاهداني هو الزاهد بن محمد بن محمد نراهداني، له شرح مختصر لكتاب المقدوري في ثلاثة مجلدات، توفي سنة ٦٥٨

٣٦ - الزويدي تاج الدين محمد بن محمود السديدي، له شرح مختصر الزينداني لمصاحبه ومائتي الجواهر في مائتي لأخبار، توفي سنة ٦٩٩

٣٧ - الزينبي هو صدر الدين أبو محمد عثمان بن علي، من فقهائه، من تصانيفه 'مجمع الحقوق' شرح كنز الدقائق، وهو من 'فهم لروح الكبر' وهو غير صاحب صبح المراتب توفي سنة ٧٤٢

٣٨ - السرخسي شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي، شرح لمصاحبه الصغرى والكبرى

- للشافعي، والشيخ الكبير، وله كتاب بمسوط ومحيط توفي سنة ١١٩٠، وتوفي ٤٠٠
- ٢٩ - الفروجي أحمد بن إسماعيل تلميذ أبي القضاة، صنف بمصنفين فيها شرح الهدية سنة ٧١٠ هجرية، وبنحو الفروجي وغيره توفي سنة ٧١٠
- ٣٠ - السيد الشرف علي بن محمد النرجاني، شرح كتاب النراجية في الفقه، وهو كتاب مثلول توفي سنة ٨١٤
- ٣١ - النريسي - فخر بن محمد بن علي بن يوسف من تصانيفه إمداد الفاضل شرح به الإيضاح، وشرح منظومة ابن وهان توفي سنة ١٠٦٩
- ٣٢ - الشافعي تقي الدين أحمد بن محمد، صنف حاشية على معني القريب، وشرح لغته في الفقه الشريفة توفي سنة ٨٢١
- ٣٣ - الفقيه الشهيد حاتم الدين عمر بن عبد العزيز، له تصانيف منها شرح الجامع الصغير، وشرح أبواب الفقه، بحصاف استشهد سنة ٩٣٦، ويعد تصانيفه شهيدة لعصره من هذان صاحب المؤلفات توفي سنة ٥٣٦
- ٣٤ - فخر الشريعة الأكبر أحمد بن عبد الله، له كتاب تلخيص المصنف في الفروع
- ٣٥ - فخر الشريعة الأصغر عبيد الله بن محمود، من تصانيفه تلخيص الأصول، وشرح وقاية الرواية، وثقافة في مختصر التوبة والفرح في، معاني والبيان توفي سنة ٧٤٧، وتوفي ٧٤٥
- ٣٦ - فخر الإسلام البيهقي محمد بن محمد بن أبي القليل في مشيخته الحنفية، له تصانيف في الأصول والفروع، توفي سنة ٩٩٢ راجع، عمر بن محمد البيهقي، صاحب اليسوع وشرح الجامع الكبير، وكتاب كبير في أصول الفقه مشهور بأصول البيهقي، توفي سنة ٤٨٢
- ٣٧ - الفقيه هو أبو القاسم أحمد بن محمد بن محمد بن أبي القليل، توفي سنة ٢٢٦
- ٣٨ - الفخاري أبو جعفر أحمد بن محمد بن أبي القليل، كان من أئمة الفقه والحديث له تصانيف منها شرح مشكل الآثار وشرح معاني الآثار، توفي سنة ٢٢٦
- ٣٩ - فخر الدين محمد بن أحمد البخاري، صاحب الترمذ والفتاوى فقهية توفي سنة ٦١٩
- ٤٠ - فخر الدين أحمد بن علي بن محمد بن أبي القليل، بنسب إلى مرعش بن شيخ المصنف من بلاد مرغانة
- ٤١ - الفخاري أحمد بن محمد صاحب شرح الزبائد وشرح معاني الفقه وشرح الجامع الكبير والصغير، توفي سنة ٥٨٢
- ٤٢ - الفقيه بدر الدين محمود بن أحمد صنف الهدية شرح الهداية ودور البحار للفرغ
- والدور الفارسي وشرح الفقه شرح كتاب الفقه توفي سنة ٥٥٥
- ٥٣ - الفرجي عبد الوهاب بن محمد، شرح مختصر البيهقي، توفي سنة ٥٠٠

- ٥٤ - **الفصل** محمد بن الفضل أبو بكر، من أئمة بني ليث، كتب الفرائض مشهوراً به، توفي سنة ٢٨١
- ٥٥ - **الفصل** عثمان بن إبراهيم الأسدي، معروف بالقصص، له فرائض مفصلة، توفي سنة ٤٠٨
- ٥٦ - **الفصل** إسماعيل بن قطلوبغا، المعروف بالبرقي، من تصانيف نحاس لإجابته وتزجيده والتفصيل عن تفصيله، توفي سنة ٨٧٩
- ٥٧ - **الفصل** محمد بن منصور الأرميني، كان مؤرخاً في النجاشي، له تصانيف مشهورة، توفي سنة ٤٦٢
- ٥٨ - **الفصل** محمد بن يوسف العمري، أحد أصحاب الحنفية، له تصانيف منها إرشاد السالكين وشرح الجمع بين الصحيحين وغيره، توفي سنة ٤٩٨
- ٥٩ - **الفصل** محمود بن أحمد، شرح كتاب الفرائض في أربع مجلدات وسماه الفرائض، توفي سنة ٧٧٠
- ٦٠ - **الفصل** محمد بن حاتم الدينوري، صنف جامع الرموز في شرح النجاشي وغيره، توفي سنة ٩٠٢
- ٦١ - **الفصل** ابن القيم محمد بن عبد الوهاب الشهير بابن القيم، له تصانيف مشهورة منها فتح الباري شرح فيه الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، ومباني عقائد الإسلام وغيره، عن التمهيد لمذهبي، وهو من كتب الفقه، توفي سنة ٨٥١
- ٦٢ - **الفصل** الكرخي محمد بن الحسين النعماني، من أئمة الفقه الحنفي، له تصانيف مشهورة منها شرح منتهى البرهان في شرح صحيح البخاري، وهو من كتب الفقه، توفي سنة ٨٤٢
- ٦٣ - **الفصل** الكرخي أحمد بن محمد بن أبي بكر، من أئمة الفقه الحنفي، له تصانيف مشهورة منها شرح منتهى البرهان في شرح صحيح البخاري، وهو من كتب الفقه، توفي سنة ٨٤٢
- ٦٤ - **الفصل** الكرخي محمد بن أبي بكر، من أئمة الفقه الحنفي، له تصانيف مشهورة منها شرح منتهى البرهان في شرح صحيح البخاري، وهو من كتب الفقه، توفي سنة ٨٤٢
- ٦٥ - **الفصل** محمد بن عبد الله الحنفي، له تصانيف مشهورة منها شرح منتهى البرهان في شرح صحيح البخاري، وهو من كتب الفقه، توفي سنة ٨٤٢
- ٦٦ - **الفصل** محمد بن عبد الله الحنفي، له تصانيف مشهورة منها شرح منتهى البرهان في شرح صحيح البخاري، وهو من كتب الفقه، توفي سنة ٨٤٢
- ٦٧ - **الفصل** محمد بن عبد الله الحنفي، له تصانيف مشهورة منها شرح منتهى البرهان في شرح صحيح البخاري، وهو من كتب الفقه، توفي سنة ٨٤٢

- ٦٨ - المرحومين. برهان الدين علي بن أبي بكر المغربي أحد الأئمة المعهود له تصنيف سبعة
 «الهدية» و«التحسيس» و«الفريد» و«المنقى» و«اختارات الموارث»، توفي سنة ٥٩٣ هـ
- ٦٩ - الفطوري شاعر الدين بن عبد السيد من مشاهير فقهاء الحنفية، كان إماماً في اللغة له
 تصنيف منها «الموسم» توفي سنة ٦١٠ هـ
- ٧٠ - الفطيمي علي بن محمد المعروف بابن حمام الفطيمي، ولد حنفي، توفي سنة ١٠٠٤ هـ
- ٧١ - ملا حسرت محمد بن غرامور الشهير بامولى خسرو، من تصانيف عمر الأحكام شرح درو
 احكام، وله رسالة الأصول وغير ذلك توفي سنة ٨٨٥ هـ
- ٧٢ - ملا سكون سمن الدين الهروي المعروف بملا سكون، له شرح كثير الفرائض توفي
 سنة ٩٥٤ هـ
- ٧٣ - الموصي إبراهيم بن عبد الكريم الموصي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ شرح كتاب الفصول
- ٧٤ - الشافعي عبد القمي بن إسماعيل الشافعي الدمشقي، توفي سنة ١١٤٢ هـ
- ٧٥ - الشافعي أبو أمير العباس أحمد بن محمد الشافعي، له تصنيفات قيمة منها «الهدية» و«
 لأحسان» و«الهيرو» و«الأحكام» وغير ذلك توفي سنة ٤٤٩ هـ
- ٧٦ - نجم الأئمة - البخاري أحد فقهاء الدين الفروي صاحب «المواهر المصنعة» و«نجم الأئمة»
 المحكمي بطبع طائفة وأستاذ وكفى لأئمة المومنين
- ٧٧ - الهذلي أبو حمزة محمد بن عبد الله البجلي، إمام حنفي من مشاهير الحنفية، أظفر
 عليه لقب «أبو حنيفة» توفي سنة ٣٦٢ هـ
- ٧٨ - أبو الواسطي عبد الرشيد بن أبي حنيفة هجر الدين الشرواحي، له الفتوى المروعة
 بموالية توفي سنة ٤٢٠ هـ

قائمة

حاء في كتاب الفوائد الجيدة بفتح حاء الحاء الكوي معناه ٢٢٩ اقتطاع على هؤلاء
 العراق النجاشي عن الألفاظ، ولا سيما بالنسبة إلى صاعه أو غلة أو صرحاء، كاشعاص
 والفدوري والمطحوني وذكر حى وصرهم والدعاب عن أهل حراسان، وما وراء النهر المصلا،
 في المصحح حل غيرهم كشمس الأسماء، وصر الإسلام، وصر الإسلام، وصره شربهم
 وسدوها، وما حصل في الأرمه كحره، وما في الأرمه لمنفعة، فكلهم مريبون من أمثال
 ذلك

قال أبو عبد الله نخوصي في شرح أسماء الله حسرو قد دلى الكتب والمنة على أشع
 من تركبة الإنسان معه، ونحوي غير النجاشي، كثير في الدنيا المبرية وبلاد المعمر من منهم

منهم ما نعتبه مني شخصي الرتبة، كركي بنين وعبي الدين وسجوها وفي شبهه اندمير
لاين الشعلين، فمن المكرات ما عقت فيه البنوي من يكذب احاديثي عن الألس وهو
ابعدوه من الاكاذب ثمحي بنين وبنو الدين وعيانت الذين ودعوا الذين وسجوها من
الكتاب الذي يشكر على الألس، وكل هذا بدعه في بنين رصمكر اه

تبيه لوهم عامه الشايخ، أي أكثر شايخ

تبيه شعاع الأئمة ذهب به حياءه منهم حيدري والشرحي، والأور حنلي، والكردي
وعند الإطلاق في كتب الصناديق، وهو شعاع لأئمة الدين

تظهر الذين لقت به حياءه منهم يظهر الذين مرحبي علي بن عبد القادر، ومنهم انه
احمد بن علي، ومنهم البحاري صاحب الفارسي الظهري، ومنهم أحمد بن إسحاق شايخ
لجام الصبرة، ومنهم الظهير التولي بن عبد الرشيد

صغر الشريعة اشتهر به كتاب أحمد بن عبد الله بنحوي وشعره صغير الشريعة الأور
أو الأكر، وكتابي شرح الوصية عهد الله بن محمود، وشعره بصغر الشريعة الأصغر أو
الناهي

الفضل - عهد الإخلاص هو أبو بكر محمد بن أبيه

نقطة - امره بالأئمة الأربعة في توهم بإحراج الأئمة لأئمة، أبو حنيفة ومالك و
واحد

وإذا قلوا أنتمنا ثلاثة فرد أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، والمرتبة الإمام الأعظم أبو
حنيفة، والمرتبة بالشيخين في كتب أصحاب أبو حنيفة وأبو يوسف، والمرتبة أبو حنيفة
ومحمد، بالناهيين أبو يوسف ومحمد

٢٨ - اصابني انقباضي العلامة أحمد بن محمد العربي حسنة القندس، حسب الجهاد دول سنة ٦٠٠ تقريباً

^{٦٩}- طهاتق لمعمود بن محمد سولوي البهنري صمد مريحاً على سقوطه الفضي، وسماء
حاجت القنوم، وهو نمرع مرغوب بالزينة بدماء، بري مه ١٧١

٣٠ - حلقه لاجل شرح مذهب الفریقین محمد بن محمد الشافعی، ابن ابراهیم حاج الخطیب، توفی ۸۷۹

٣٠ - خزائن الأكمل - في سائر العلوم - تولى مطبعه (أصرو) وحيدها للعلاء الأحمدي ب
بعل الحجاز

۳۴۔ خلاصۃً، ہر علامہ الدلاء ب نفع مسائل منشیع علی بن احمد قرطبی شرح یہ کتاب القدری، دعو شرح عبد العزیز، بول سنہ ۵۹۸ھ

۳۳۔ خلاصۃ الفوائد کتاب دعوت مہتممہ کی تالیف، جامعہ اسلامیہ علیہ السلام، لاہور، ۱۹۵۷ء۔
 و، جلد ۱، ص ۵۱۶۔

٣١ - مدور البحار غزاهرة و عظم البحار المأخوذة - صدر الدين القمي فثوق منه ٩٥٥

٣٥ - دور الفيلسوف شمس الدين محمد بن يوسف عوف، وله شرح لمجموع الحوسن، مؤلف سنة ٧٨٨

٣٦ . البزازیة أحمد قمر وسم جدائیة بلالہم النوری محمد بن ساریکشاہ الخولہ - ۹۵۱

۳۶- مدار استخراج شرح تفسیر الأبعاد ب الفروع : ۱۰۸۸
۱۰۸۸

٢٨ - الخيرة وهي حبرة المليون محمود بن أحمد بنده، اختصرها من كتابه "المعجم" لكتاب المعجم بنو محمد ٦٦٦

٢٩ - رسالة في الإسقاطات لمصنفين من بني عبد الرحمن السري الخنفي وهي على قسمين :
أولهما : رسالة في الإسقاطات

٢١ راد الفقهه الأسبغيني محمد بن أحمد الشروبي الزعيم المكنى بالشمس

٤١ - السراج الموعظ، قسم كتاب في ثلاثة مجلدات، صممه الإمام أبو بكر بن علي الحفدي
مصر به كتاب القنوري، له مختصره، وهو، السراج، من في حدوده ٨٠٠

٤٤- الترجمة هو كتاب في علم الفرائض لشيخ الإسلام محمد بن محمد طنجي ودي شرحه السيد آية الله العظمى في علم الله محمد باقر الخليل المتوفى سنة ١١٤٠ وهو كتاب مطبوع متداول

٤٢ شرح المعلم فصح الإسلام من محمد رضي الله عنه ٤٢٢

٤٤٠ شرح عبد الجبار الحارثي بن بطون بن عبد الله مهرباني سنة ٨٧٩

٧٩ - المتقى، قلمي من أبي بكر المغربي الرشدي أسد أبي الفقهاء، له تصانيف كثيرة منها
الهلية والتنجيس والزياد، توفي سنة ٥٩٣

٨٠ - متقى الأمير في شرح ملخص الأبحر محمد بن أحمد الصديقي المحتفي

٨١ - المتقى لمحمد بن محمد الشهير بـالحاكم الشهيد النحوي، صنف المتقى والمكافي، وهو
أصلان من أصول المذهب بعد كتاب همد بولي سنة ٢١٤.

٨٢ - مسح الفهارس للشيخ محمد بن عبد الله بن مراد بن العربي، شرح فيه تحرير الأبحر، توفي
سنة ١٠٠٤

٨٣ - مقدمة أبي الفتح، للشيخ نصر بن محمد السمردي، توفي سنة ٣٧٣، له خزانة الفقه
ومحور السائل

٨٤ - مواهب الرحمن في ملخص المحامد لإبراهيم بن موسى الظواهري، وهو في علمدين، توفي
سنة ٩٢٢

٨٥ - الفقهية الصلي للعلامة سديد الدين الكاشغري به شروح عديدة وهي من العشرات في
باب الصلاة

٨٦ - الفقه في الفتاوى في فقهين لأبي الحسن علي بن حسين السطفي، أحد الفقه من
الرحبي، زوى عنه السير الكبير

٨٧ - الفقهية شرح الوقعة - تصدر الأربعة الأصغر عبيد الله بن مسعود، وله التفتيح وغيره،
توفي سنة ٧٤٧

٨٨ - النواظر في الفروع لمحمد بن نجيب الثلجي له من التصانيف التجرىدي في الفقه،
وتصحيح الآثار، توفي سنة ٦٦٦

٨٩ - النواظر، مجموع مسائل النواظر كتبها محمد بن الحسن وأبو بكر إبراهيم بن دهم
لروزي، توفي سنة ٦٦٦

٩٠ - نور الإيضاح للشمس لآبي الحسن بن همار بن علي، توفي سنة ١٠٦٩

٩١ - الهداية، أحد شروح الهداية بن هو أبوها للشيخ الحسن بن علي السعدي الفقيه المحتفي
والنحوي الجبلي توفي سنة ٧١٠

٩٢ - فهارس فهارس شرح كثر الفهارس دهر بن جهم الشول سنة ١١٠٥

٩٣ - الهلية، من أشهر كتب متأخري ختية، شرح بها بديع الهندى وكلامها للإمام أبي
الحسن علي بن أبي بكر المغربي، توفي سنة ٥٩٢، وله هداية شروح كثيرة أهمها شرح
الفهر للكمال بن الهمد

٩٤ - الوقعات في الفروع للصمد الشهيد عمر بن عبد العزيز برهان الدين الكبير، توفي سنة
٥٣٦، وهناك وقعات أخرى متأخرة.

البحرين ومانقو انجريس لاسر الكعالي: تناول سنة ١٩٤٤ مع هه مسائل الفلوري والنظومه مع
 يدوات ورويه فأحسن برسه. به شرحه في مذهب كثيرين وشرحه الهوي: تناول سنة ١٧٨٨
 وشرحه اعطى وسماه للنصي. وشرحه عيني وسماه المستمع، ومن شروحه قوة للمع في
 جميع البحرين تسمى من حسب اهل المختص.

احصاع الصغير: ل محمد بن الحسن شيباني المذوق سنة ١٨٧٧ وهو كتاب فديهم مبادئ
 مشتمل على ١٥٣٢ مساله كما قال البردوي. وقد ذكر شرحي لآل يوسف مع حواشه عدد
 من لا يعارى كتاب جامع المصنف ب حشم ١٦ دفتر. وله شروح كثيره منها شرح لاصحابي
 واجصاصي وتظهير المبحر والتمحه الكرمزي ونشر سمي والمصنف القبري وشرح المحاسبي
 وله شروح كثيرة اهل المختص.

المصنف الكبير: للإمام المصنف محمد بن الحسن وهو كتاب حصل له شهرة على عموم
 الروايات ومنه القرايات، به شرح كثيره منها شرح الفقه في ثلاث تسميات، وشرح
 البردوي وشرح المصنف وشرح الإمام المصنف به حسب الخط. وشرح شمس الأمانة المصنف
 والبرحي، وشرح المصنف المذوق، ومنها شرح العنابي والمصنف وقطعاصي، وشرح
 الأمان خواهر، وشرح الإمام المصنف، وشرح تصدير التمهيد حسام الدين، وشرح الإله
 المصنف وله شروح كثيرة، به شرح المصنف في مروج حشم لآل الحسن القبري المصنف
 سنة ١٩٤٠

الهداية في المروج: للمصنف محمد بن الحسن سنة ١٩٢٥ به شرح له على حشر عقابه المصنف،
 وعنده أن محرو كلام الإمامين من حسن، ثم يقرر مدعى الإمام الأعظم وسط ذلك، به
 شروح كثيرة منها شرح موم الدين جباري وسماه مروج القرايات في شرح الهداية، وشرح
 الإمام المصنف وسماه بهية الكفاية، وشرحه سرحي، وسماه العاية وم يكفنه وشرحه الانتداب
 في ثلاث مجلدات

ومن شروحه الكفاية في شرح الهداية من محمود بن عبد الله ناج الترمذيه مؤلف
 لقوا به وشرح الهداية أيضاً في الركاب اعطى والكمال من الهدى وسماه فتح القدير، ومن
 الشروح شرح لير فتحة سماء بهية الهداية وشرح أحاديث الإمام الزياضي وخشمه بن حجر،
 ومن الشروح شرح التمهيد لشيخ جرحي، شرحه بيد الله في وسماه الهداية، وشرحه
 القرايات وسماه العاية وله شروح كثيرة

الحج الكبير والصحف في العله: من احمد بن حسن شيباني وأسر مصنفاته بعد انصر به
 من المصنف. والصحف الكبير شرحه شمس الأمان غنواي وشمس الأمانة السرحي والمصنف
 الشيعي، وسب تأليفه لآل اسير الصغير وقع بيد الأ، هي عدد في هذا كتابه عدد

لحمد المبراني فقال.. ما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب فإنه لا علم لهم بالسيرة، فبلغ ذلك عمداً صنف السير الكبير، علما بظفر به الأوراعي لال لولا ما ضمت من الأسانيد لفلت إته بصح العلم من به، لم أسر أن يكتب هذا الكتاب في سنين فقرة ويحصل بالاستسجال على عجلة إلى باب المصنفة أهد باختصار كشف النصوص لحاجي عزيمة

ملحوظة- ذكرت عامة الكتب الواردة في الباب والتي نقل عنها المصنف ولعلني أهمل بعضها مسبب قلة أخذ المصنف بها، وكذا الرجال الأعلام ذكرت عامتهم لا كلهم حصراً والله تعالى أجهل وأعلم.

كتبه

عبد الرزاق المهدي

ترجمة الإمام القدوري

٣٩٢ - ٤٢٨ من الهجرة

(١) قال القاضي القفطية أبو العباس شمس الدين محمد بن أبي بكر بن حنكلا (١٠٩٦ - ١١٨٩ هـ) في كتاب هجرات الأعيان، وأبناء أبناء الزمان (المترجمة ٢٩) لير الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حنبل، القبة الحنبلية المعروف بالقدوري انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، ركاد حس العبارة في النظر. وسمع الحديث، وروى عنه أبو بكر الخطيب صاحب الطريق (يريد الخطيب البغدادي صاحب تاريخ بغداد) وصنف في مذهب أبي حنيفة المحقق المشهور وغيره، وكان يظفر الشيخ أبا حامد الإسفراييني نفسه الشافعي

وكانت ولايته سنة اثنين وثلثمائة وروى يوم الأحد الخاص من رجب سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد، ودل من يومه بقائه في دار أبي حنيفة، ثم نقل إلى مره في شرف المنصور، ودفن هناك بجانب أبي بكر الحواري في القبة الحنبلية، ورحمهم الله تعالى

ونسبه يضم القفطية وفتال المعهد وسكون الوار، وبغداد له مهمة - إلى القدوري أبي هـي جمع قفط، ولا أعلم سبب سبه إليه، بل فكما ذكره السمعتي في كتاب الأسباب. له

(٢) وقال الخائف ابن كثير في حوادث سنة ثمان عشرة وأربعمائة^{٤١١}

القدوري، صاحب الكتب المشهور في مذهب أبي حنيفة، أحمد بن محمد بن جعفر خنكلا، أبو الحسين، القدوري، الحنفي، صاحب المصنفات المحقق الذي يسمه ١٢٠٠ إماماً يرفعاً عالماً، وثبتاً منظرًا، وهو الذي مولى مائة الشيخ أبي حامد الإسفراييني من الحنفية، وكان القدوري يظفره ويؤوب. هو أعلم من الشافعي، وانتظر منه تروى يوم الأحد

(١١) ذكره الخائف ابن كثير مرة أخرى في ريات سنة ١٢٨ وقال: ارتد الخلف وفاته. قال ذلك على أن في وقته خلافاً، وقد روى عنه، أبو الحسن، والمصنف وأبو الحسين، كما ذكرنا

المجلس من رجب سنة خمس وخمسين سنة، وأُقيم إلى جانب القبة أبي بكر
المعلاوي، الحفي.

(٢) وقال أبو المجلس بن نوري بردي في النجوم الزاهرة (٢١٥هـ) ترجمها (سنة
١٢٢٨هـ) سوي أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان، إمام، العلامة، أبو الحسين، الحفي،
الغني، البغدادي، المشهور بالفقهاء، قال أبو بكر الخطيب: سمع يحدث إلا شيئاً يسيراً،
كتبته عنه، وكان هذوفاً، انتهت إليه المناقب بأية أصحاب أبي حنيفة، وعظم مدحهم
فدرو، ووقع بياحه، وكان حسن بصره في النظر، حري، النسيان، غدياً للتلاوة، فلب
والفصل ما شوقته الأسماء، وتولا أد سأل من الراس كان قد اجتاز الحديث في العلم
والزهد ما سلم من ذلك للخطيب، بل مدحه مع عظيم نصيب على السعة الحنيفة وغيرهم،
من عادت تلمذ أفاض العلماء والأئمة بالآداب الأولية ونزوات الصفة، حتى انتهى
ناريت من منه الفلاح، وصاحب الترجمة هو مصنف مختصر الفتاوى في فقه الحنيفة،
وسرح مختصر النكاح في عدة مجلدات، وأما الفهرست في التلاوة، أملاه في سنة
حسن وأوصافه، وأقبل فيه على حقه بعد عنه الذي عظم من أخبار الأحكام وعندها،
وصنف كتاب التفسير الأول من الفقه، من خلاف أبي حنيفة وأصحابه، في مجلد،
والتفسير الثاني في عدة مجلدات، وكان رده في مصنف وجب من نسخة، مؤلفه من
انتقى رتبتي وتلاوته، وعد روي حزه المشهور من النسخ وصواب محمد العفي من
أبي نظام بن الكوكب عن محمد بن النور، وأما أبي بن عبد الواسع بن علاء، فأما طبعه
بنت سعد بن الحر الأنصاري، أما أبو بكر بن أبي صاهر، أما الملاء أبو الحسين المعلاوي رحمه

الله تعالى، اهـ.

(٣) وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن عبي، المعروف بابن الجوزي (٥٩٢هـ) في كتاب
المستقيم:

أحمد بن محمد بن جعفر، أبو الحسين، غدي، الغني، الحفي، ولد سنة ثمان
وستين وثلاثمائة هجرية المعلاوي، عُيِّنَ أبو بكر الخطيب مال جمع الفتاوى من
هذا بلد بن محمد الحوشي، سمع يحدث إلا شيئاً يسيراً، كتبته عنه، وكان صديقاً، وكان
من أحب في الفقه لتلاوته، وانتهت إليه بالعرف، ربه أصحاب أبي حنيفة، ووقع جلعه،
وكان حسن المعلاوي في نظر، شيعاً بتلاوة القرآن، وموفي يوم لأحد الحائرين من حب الله
الله، وتوفي من يومه في داره بدار أبي حنيفة، اهـ.

(٤) وقع في سنة ثمان مائة وقد انتهى إلى سنة، مع في سنة ثمان مائة، وسبب لا يحرر ليعاً

(٥) وقال أبو الحسنات محمد بن عبد يحيى البكري: في كتابه الفوائد فيه، في ترجمته الحقيقية (ص ٣٠)

أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين البغدادي - منهم قبل - له صفة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها طرود، رجع سنة من بيع الصدور وهو صاحب المختصر المذكور المذكور بين أيدي الطلبة أحد القضاة من أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي عن أحمد بن محمد بن أبي عبد الله أبي الحسن البغدادي عن أبي عبد الله البغدادي عن موسى الرزقي عن محمد بن الحسن الشافعي صاحب أبي حنيفة، كان ثقة، صدوقاً، له كتاب في رياسة الحنفية في رملته، صنف المختصر، وشرح مختصر ذكره في كتابه الفتح، مشتمل على الفوائد من أبي حنيفة والشافعي مجرداً عن الدلائل صاهاً من سنن وعشرين وأربعين، بعدد

قلب وقد طاعت مختصراً، انقصت به مع سرعة المرافعة المسمى بالمختصر، وشرحه للبرقي يروي عن عمر المسمى بجميع مختصره - وقد ذكره في حكايات في تاريخه المسمى بوقب الأحياء - وقال طعن ابن حنبل القوي لثقة له أولاً بعروته، في عملية الطلوع من كتب الحنفية مختصر البغدادي وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر، أبو الحسين البغدادي، بعدد عن أبي عبد الله بن يحيى البغدادي وروى الحديث، وكان صدوقاً، له كتاب في رياسة الحنفية، شرح مختصر البغدادي، ومختصر الفتح في شرح أصحاب مشتمل على الحديث في الشافعي، أبي حنيفة، شرح في ثلاثه من حنفي وأحمد، في كتب القريب في المصنفات الفتح في أبي حنيفة والمصنف مجرداً عن الدلائل، ثم صنف المغرب الكتاب في شرح مشتمل - فهذا هو في رملته يوم الأحد من شهر رجب، سنة ٤٩٨، روى عن أبي حنيفة وفيل كان صدوقاً، وقال مدخر الشيخ أحمد لاسماني والبغدادي - أنه يلى صنفه في رملته يومه، أو في اسم قرية -

وهي نسب المصنفين البغدادي - عنه النصف وقال المصنف - هذا نسخة إلى البغدادي واشهر بها أبو الحسين أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن أبي حنيفة البغدادي بالبغدادي من أهل بغداد، كان فقيهاً صدوقاً، له كتاب في رياسة الحنفية، شرح مختصر البغدادي، وشرح فقه، وشرح حنيفة، وكان حسن العبارة في الحديث، له كتاب في رياسة الحنفية، روى عنه أبو بكر أحمد بن علي بن أبي الخطاب البغدادي - ولأنه من سنن وعشرين وثلاثين، وروى في رجب سنة ٤٩٨ هـ كلام أبي أحمد البغدادي

(٦) وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٢٣) - المختصر البغدادي في فروع الحنفية للإمام أبي الحسن أحمد بن محمد البغدادي البغدادي البغدادي في فروع

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين، وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو من مبدئ ممبر متداول بين الأئمة والأعيان وسهرته بقي هي القياس، قال صاحب مصباح أنوار الأدعية: إن اقتضاه يتبركونا شراعه في أيام الوفاة، وهو كتاب مبارك، من حفظه يكون في ما من من انفس، حتى قيل: إله من درك على أستاذ صالح ودقاً له عند ختم الكتاب بالرك، وإن يكون مالكا لأرواح على عدد مسائله، وفي بعض شروح المصنوع أنه مشتمل على اثني عشر ألف مسألة انتهى كلامه

وقد صُدَّ حاجتي طبعه شروحه وذكر مؤيديه، وعدة مختصراته، ومن تصدي نظم مسائله، وهذه الشروح والمختصرات والمطومات من يشق منها المختصر

نعم الله تعالى ببركة صاحبه وبركة إخوانه من العلماء القدامى، والحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامه على إمام المسلمين، وعلى آله وصحبه أجمعين!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة العلامة الشيخ الخبيبي رحمه الله

الحمد لله الذي وفق من أراد به خير، سلفه في الشريعة، وهدى مصلته في شأنه، في سبيل التمهيد، في الصلاة والسلام على سيد محمد، وآله، القسموف، وحمد الملائكة، وعلى سائر الأسماء والشرس، والصالحين، وتوحيده، والحمد لله، والثناء، والثناء، والآلة المجهلي، ومقلديهم، بوجهه، إلى يوم الدين.

فما بعد، يقول أحد الصغار الحادي، عبد المهي، بنسبي، الشيدلي، عمر الله تعالى له ولوالديه، وحاشية ومن قد حس عليه، أن يكتب مبارك للإمام القادر، وفيه شغل بركة حتى صغرت كائنهم القدر، ولد عكف الطم على نفسه ونفسه، وزدحم على نفسه وعظمه، وكتب من عكف عليه الأهم الكثير، وذات على التردد إلى حتى أسر إليه مسيره، ثم أتت على حرفة، لا عكف في مذهبها، وبعض لطائفه قد اشترت في مذهبها، وكذا كثير من صغر في أن عكف عنه، جميع عصر عيات تكون كشرح به لتفصيل صحيحه، وتفيد مظهره، ويخرج مذهب على وجه المتوسط مع الإصلاح بحيث يكون مذهباً صحيحاً، إذ أنه كان يسمي أبي صعب من أهل هذا الشأن، وصغير الشاح في هذا المذهب، ثم يترتب على اتحاد هذا مقام، ربح، الاشتباك بالحلقة لذلك الإمام، مثلاً ما يزال يركبه، ويصمأ بخدمه، فاستجاب الله دعائي وجمعت من كلامهم ما يمل عن مقصودهم ودراسهم، مع ربانه، يعيب على الظن أنه يباح إليه، وتحري ما هو المذهب، والقوى عليه، وحمد ما حمد العلامة، باسم في كتابه، والتصحيح، من احزاب الأئمة، ما هو الصحيح، وتصحيح، وفيه إن جهدا في توحيد، والتوحيد، وتحري ما هو الظاهر والأصح في التمهيد.

وسميته «الليب» في شرح الكتاب، لأنه الصبي على إطلاق الأصحاب، والسائل الله تعالى أن يتقبله حصنه، ويهديه في العلم به، لأهميه، وأن يجهله ختماً لوجهه الكريم، وموجداً للمؤلف مجاز التمس، إنه على ما شاء، ولا حاجة حذر.

وقد أعدت المصنف، رحمه الله تعالى، كتابه بالشمه، اقتداء بالكتابات المكرم والتي المصنف، ورحمته حصول التركة لكتابه بدرام الاندفاع به، فقال.

وَأَيُّكُمْ إِلَى الرُّأْسِ وَاسْتَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

مَنْزِلَةُ الطَّهَارَةِ: غسل الأضراس الثلاثة، ومنع الرأس، والمرفعين والكعبين

لكثرة تكررها

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَانْسَبُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (١) اصْبَحَ وَحَمِدَ اللهُ تَعَالَى بِكَامِلَةِ سَلَامَةٍ مِنَ الْفَرَقِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْلَامِ أَسْرَافًا سَرَكْتَهُ وَبَسْمًا بِلَاوَنَهُ وَإِلَّا مَذَكَرَ الدَّلِيلِ - حَصُوصًا عَلَى دَمِهِ الْقُدُّوسِ - لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ

باب لِرُغْصِ الطَّهَارَةِ

(مَنْزِلَةُ الطَّهَارَةِ: غسل الأضراس الثلاثة) يعني أَرْجُلًا وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ وَسَلَامَةً ثَلَاثَ وَهِيَ حَمْدُهُ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ مُعْلَا فِي الْحُكْمِ بِسَبْكِهُنَّ كَمَا فِي الْآيَةِ «وَجُوهَكُمْ» (وَمَنْعُ الرُّأْسِ) بِعَدَا الْغُصِّ وَهَدَايَةِ الرَّغْصِ بِغَايَةِ التَّطَهُّرِ وَشَرْعًا مَا نَبِذَ لِرُغْصِهِ بِدَلِيلٍ صَاطِعٍ لَا شَيْءَ فِيهِ فَاصِلُ الْعُسْلِ وَالْمَسْحِ فِي أَهْضَةِ الْوُضُوءِ وَهُوَ الْقَرْصُ بِقَلَمًا وَعَمَلًا وَيَسَى الْقَرْصُ قَطْعُهُ وَهُوَ بَوَلُّ الْمَسْبِطِ الْقَرْصِ الطَّهَارَةِ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ وَبَسْجِ الرُّأْسِ وَكَثِيرًا مَا يُظَنُّ الْقَرْصُ عَلَى مَا يَبُوتُ الْحَوَارِ بِقُوَّةِ كَمَلٍ وَمَسْحٍ مُقَدَّرٍ مَعْنَى فِيهَا وَهُوَ الْقَرْصُ عَمَلًا لَا عِلْمًا (وَيَسَى الْقَرْصُ الْأَجْهَدِي) (٢) وَهُوَ قَوْلُهُ «وَالْمَعْرُوضُ فِي مَسْحِ الرُّأْسِ» مَعْدَارُ الْمَعْرُوضِ وَحَدُّ الْوُجْهِ مِنْ جِدَا مَطْعِ الْعَجْهِ إِلَى اسْمِ الْيَدِ طَوْلًا وَمَا بَيْنَ شَخْصِي الْأَيْمَنِ عَرْضًا (وَالْقَرْصَانِي) شَيْءٌ مُؤَنٍّ - يَكْسِرُ الْمَجْمُوعَ وَفَتْحَ الْمَجْمُوعِ وَكَفَّ - حُزْبِيلُ الدَّرَاعِ فِي

- وَلَيْسَ مَا فِيهِ ٣٧٥، وَالْقَرْصِي ٦٩١ رَحِمَهُ ١٣٣/١ ١٢٩ وَلَدَارُ قَطْفِي ٣٦٠/١ وَ ٣٧٩، وَفِيهِ ١٧٣/٢ وَ ٣٧٩ كَلِمَةٍ مِنْ حَدِيثٍ عَلَى مَعْنَاكِ الْأَعْلَا الطَّهَارَةِ وَبَسْجِهَا الْكَبِيرِ وَتَحْلِيلِهَا بِكُلِّبِهِ فَإِنَّ الْقَرْصِيَّ هُوَ الْمَسْحُ شَيْءٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ فِي الدِّينِ بِمَعْنَى بَيْنَ يَدَيْنِ مِنْ شَخْصِيَّةٍ نَكَمَ فِيهِ لَكِنِّي قَوْلُ الْحَقِّ كَلَامًا أَحَدًا، وَأَسْأَلُكَ وَالْقَرْصِيَّ بِحُجُوجٍ مَعْلُومَةٍ وَأَعْرَاجِ الرَّمْدِي ٣٢٥ وَابْنُ مَاجَةَ ٣٧٢ وَالْحَكَمُ ١٣٦/١ عَلَى شَرْعِيٍّ حَقِيقٍ حَسْبِ الرَّغْصِ عَلَى هَذَا عَدَا أَهْلَ الْعِلْمِ بِهَيْئَةِ الْوُضُوءِ، وَلَيْسَ الْبَيِّنَةُ وَالْقَرْصِيَّ - وَأَحَدٌ، وَيَسَى لَا يَكُونُ الرُّغْصُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ لَا الْخَبِيرِ وَكَفَّ الْحَقْلُ، حَتَّى الْإِسْرَادُ وَرَبَّاهُ مِنْ طَرَفَيْنِ أَيْ حَيْثُ وَجْهُهُ الْخَبِيرَاتُ وَجِهَهُمَا وَوَقَعَتْ لَدَيْهِ وَتَقَرَّرَ لِحَاظِي الْخَبِيرِ ١٦٦/١ وَبَسْجِ الرُّغْصِ ٣١٧/١ ٣٠٨ صَحِاحٌ

(١) سُورَةُ التَّوْبَةِ، آيَةُ ٦

(٢) اِتِّفَقَ الثَّلَاثَةُ فِي مَسْحِ الرُّأْسِ فَهَذِهِ لِمَا حَمِدَ اللهُ وَأَمَلُ الْكُفْرَةِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَالْأَصْلُ وَأَلَهُ الْمَسْحُ فِي أَيْدِيٍّ بِسَبْكِهَا الْآيَةُ وَهِيَ شَرْيٌّ وَبَسْجِ الرُّأْسِ وَبَسْجِ الشَّيْءِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ لِحَاظِي رُغْصِهِ، بِحُزْبِيَّةٍ ثَلَاثَ شَمَاتٍ، بِبَسْجِ مَسَاكٍ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْوُجْهَ فَيُجَوِّبُ كُلَّ الرُّغْصِ وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ وَهِيَ أَلَهُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ

لأذهني، ومخيل الخفية والأصابع . وتكرار الفعل إلى الثلاث

١٠ «وأحد لأذني عاة جديدا» يجب عدم حس أنه فعاء الله قبل الاستيفاء^(١). نوبعا ب
ومن ما ذكرنا وإذا انصرفت الله لم يكن بُد من الأحد كما لو انصرفت في بعض عصر
واحد من هذا حلفت ذلك ظهر لنا أن ما شئى عبد العلاني في انذر والتشربيلاني وصاحف
النهر والشم تها للمطالعة ومثلا مسكبي من أنه لو أحد لأذني عاة جديدا هو حسن مختلف
لرواية المتصورة في شئى عليه صحف الامور والروح الموصوعة لثقل السند ونعم
ذلك في حاشية شيئا رد المحتار رحمه الله تعالى (ومخيل الخفية) وفيل هو سنة عند أبي
يوسف جازر عند أبي حيفة ومحمد لأن الله إكمال العرس في محله، والله عز ليس بمس
به، عداية وفي التصحيح ولخيل بلحية وهو قول أبي يوسف ورجحه في المسموع
(والأصابع) لأنه إكمال العرس في محله وهذا كان ساء واصلا إلى حلاله بفوق التمثيل
ولما هو عرس (وتكرار الفعل) المسموع في الأعضاء المسموعة (إلى الثلاث) مرات ولوراد
نظمته القلب لا بأس به فثبت بالمسموع لأنه لو لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتية منه
الثلاث وجود بالأعضاء المسموعة لأن المسموعة يكره تكرار مسجها

- (١) جدد أخرجوا بحكم ١٥١٢٦ ومن طريقة البيهقي في سنة ١٥١١ باب مع الأسير ياء جديد
كلامها من حديث عبد الله بن ربه الأسدي راب رسول الله ﷺ بمرحبا. فثبت أنه لأذني عاة
الذي مع ربه
من الحكم إسلامه صحيح إن سببه من ابن أبي عبد الله وبهذه رواية شيخهم في الصحيحين
وشاهد رواية من حديث عبد الله بن ربه راب النبي ﷺ مع ربه غير الله الذي مع ربه وهذا
يعني الأول وهو صحيح
والآخر الصحيح وشاهد هذا ليس فيه ابن أبي عمير فيه
وهو هذا جدي
وإذا خرج طريقي من كلا الطرفين وإلّا ذهب كل واحد صحيح
ثم أخرج لهما طريقا آخر، وثق وقد أصبح من الذي قد وله شاهد من حديث أبي
كروم القشيري في الصحيح ٢٤١٢٦ من طريق عمر بن أبان العمري قال إلهي كسرتي فقلت القوص، فأنشد
وكروم، فأنشده عن سائر. وبه عن أبي يعلى بن عمار سالا وبه وانتم من جديدا لخصه
صحيح صناعته الحديث وأخره هكذا روت رسول ﷺ بمرحبا
قال البيهقي روى الطبراني في الأوسط والصغير قال الذهبي حسن من أن لا يفتقر، فلف ذكره من
حيث في فقلت ﷺ وأما حسب طريقة ٢٤١٢٦ والحبر ٨٩
لي يجب تأويله عن كـ راب النبي ﷺ جئت بعد أن صح بهما. مع قيل من يتم صحيح أنبه لفا لخصه
جديدا، ولما جلا ساءه لعله الحديث

وَأَسْتَحِبُّ لِقَاءَ رَجُلٍ لَا يَسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِكَ إِلَّا بَعَثَ إِلَيْكَ رَجُلًا يَعْلَمُ مَا تَقُولُ وَتَفْعَلُ . وَبِصَوْمٍ قِيَادًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ (الْمُعْتَمِر)

خرج من اليد فتولد إلى موضع بلحقة حكة الظاهر، ونقيته بقا حكة حله، فلم،
والسوم تخطبهما كزنتكنا أو منكد إلى شيء، ثم يلى منعه، وأقبل على المنكر

فتولاج لا ربح، والمعاد بالخروج من السمين بخرد الظاهر، لأن ذلك الموضع ليس بموضع
البلحقة فيستط بطهوه، على الاتصال، بخلاف المخرج في عده وقت عقيد سحيلات، كما
مخرج به عوله (واللحم والفتح) وهو دم نضج حتى يغلى ويحتم (واللحم) وهو قبح (ردا
نضجا حتى وقت) (إذا خرج من اليد، فتولد) من مدمه (إلى موضع بلحقة فتكم الظهيرة)
لأنه يروا لظفرة تظهر الجدة في مضمها، فتكون نادية لا خلقة، من الممر حركه السيلان،
وهو لم يكون المخرج بحيث يتحقق فيه قوة أن يسير منعه عن المخرج إن لم يسرع منه مخرج،
سواء وجد السيلان بالفعل أو لم يوجد، كما أن منعه يجرى كلما خرج، ثم يهد بالدم والمخ
احتراق من سقوط لحم من حرم سيلان دم فتولد السمين، فإنه لا يقصر، إذا الذي يسيل،
في كلى ماء صائبا لا يتغير، قال في السبع الماء النضج إذا خرج من القطة لا يتغير وإن
لجلى أصبه في أنه هيم أصبه إن روى الدم من صب الألف بغير، والألم بغير، وهو
عنى شيئا يوجد فيه الشر النعم، وإسالك فوجد في نمرود كثر الدم، لا يقصر ما ثم يحتمل
السيلان ولو لم يجد حدود مخرج الدم على العود لا يتغير، لا أن يسيل عند ذلك بحيث بعد
على الرعي، هو «جوهرة» (والقوة) هو، كان صاعدا أو ماء، أو عقدة، أو مرة، بخلاف البلغم فيه
لا يتغير خلافاً لآبي يوسف في الصاعد من الحرد، وإذا نزل من الرأس عبر ساقص نضج
(إذا ملا اللحم) قال في الصحيح قال في السبع، وكسروا في تفسير من، اللحم، والصحيح
إذا كان لا يتغير على إسالكه، قال (الرادي)، والأصح ما لا يمكنه إلا بكلفه له، وهو
فاه متفرقا بحيث لو جمع ملام اللحم معه، أي يوسعه بعد اتحاد العظم، وعند مصعد اتحاد
السبب، أي المذنب، وهو الأصح، لأن الأحكام كلها إلى أساليبها كما يسط في الكفاي

ولما ذكر طائفتي المعجمي فقهه بالنفس يحكمي فعال (والسوم) سواء كان اللحم (نضجا)
وهو وضع اللحم على الأرض (أو منكنا) وهو لا يمتد على أحد يركبه (أو فشتنا) من
شيء، أي مضمنا عليه لكنه بحيث (أو ريس)، ذلك المعنى، لتسدد إليه (فقط) اللحم، لأن

- (١) الثوري المذنب، يروى بظهر من مخرج الجند سحر من غرن يخرج كذيل، يربط شيئا وبه يذول عند
- قال سيد قال لطلحوي في حاشية على المراتي
- (٢) الثعلب منم الغليظ، والغليظة من عليه، والمعنى أبيض «دودة في الماء حتى تدم كالأرادة بها
- يستعملونها في إخراج الدم طائفة من جسم الإنسان
- (٣) العوة، بكسر المعجم في النصف، يخرج من داخل الجسم من بوجه يظن أنه الثوري
- (٤) فشتنا، مخرج اللحم بالفتح، أو، حيث الشئ وهو لو جرى في فواح الإنسان به مخرج طبعه عند
- إسالكه يوجد في

ثم ينشئ من ذلك المكان فيعبر به جليده، ويمن على فمورة ثم ينشئ صلبها في
المنسل إذا بلغ الماء أصول السرة

والصالح في الموصلة المنسل إنزال المني عن رية الثدي والشفوة من الرجل
والمرأة، والبقاة الجائز من غير إنزال، والنقص، وإساق.

مثل في البحرة أن الأول هو الأصح وهو الرواية، الأحاديث. قال: وبه يثبت تصحيح
الدورة (ثم ينشئ من ذلك المنسل) إذا كان في مستنقع الماء (مغسل وحلق) من الماء
المستعمل، وإلا فلا يسر إعادة صلبها

(وليس) بلان (على فمورة أن ينشئ)، أي نحل صلب (صلبها في المنسل) حيث كانت
مضمومة، وإن لم يبلغ الماء داخل الصلب حال في (اليساق). وهو الأصح، ومثله في
والثاني، وفي (الهداية) وليس عليه من روايته، وهو الصحيح، وفي (المصباح النحلي)،
وهو المختار، وهذا (إذا بلغ الماء أصول الظهر) أي منه، قبل المصرة لأن الرجل يلزمه ملص
صلبه، وإن وصل الماء إلى أصول السرة، والصالح من لا ينشئ بل يغسل كله، وما إذا
بلغ الماء أصول الظهر لأنه إذا لم يبلغ يجب الغسل

باب ما يوجب المنسل

(والصالح في التوجه للمنسل إنزال) أي انفعال (المني) وهو ما لم يكن حائزاً بكسر
الذکر عند خروجه منه وضحة رائحة الطبع، وطب ورائحة البهر ياباً (على وشبهه النقي)
أي النقي (والشهوة) أي اللذة عند انفعاله عن دفء، وبه يحرج من الفرج كذلك، وسرطه
أبو يوسف، فلو احتلم وأصل عنه شهوة بعد ما زارت الظهر شد على ذكره حتى انكسرت شهوة
ثم تركه صلب شهوة، وجب الغسل بعدهما، خلافاً له، وكذا إذا اغتسل المصباح قبل أن
يؤثر أو يتم ثم حرج باقي منه بعد الغسل وجب عليه إعادة غسل بعدهما، خلافاً له، وإن
خرج به البول أو شحم لا يبعد جماعاً (من الرجل والمرأة) حالة النوم واليقظة (والنساء)
المحدثين^(١) تبيته ختار، وهو موضح القطع من الذكر والفرج أي محالتهما بميوه البهنة

(١) القطع ما يقطع من الحي وهو الكم قبل أن يشق، ومنه أي يظهر يشق طوبه الامساك وسرطت
المني

(٢) الحديث إذا التقى احتكما عند وجب انفسا، أخرجه الترمذي ١٠٨، ١٠٩ وفي حاشية ١٠٨ وحديث
١١١/٦ كلهم من حديث عائشة، ورواه الترمذي، أحمد، ابن حازم، وابن خزيمة مسلم ١٢٩ وأبو داود
٢١٦ من حديث أبي هريرة بنسب ١٥ جنس بين ضيق الأربع، من الحديث الحديث وجب الغسل، وأما
في البخاري ١٢١ وقدر في ٩١/٦، وأبو داود ١٠٨، والشافعي ١١٠، كنهه عن حديث أبي هريرة بنسب
سيف مسلم

وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَلِيفَةُ الْعَلِيَّةُ، وَالْأَعْيُنُ، وَالْأَحْزَامُ، وَكَسَى فِي الْحَدِي

قال في المجموعه: ولو قال: «حيوة لحنه» بـ في أو بـ، كما قال في «الكنز»، فكان أصح وأعم، لأن الإيلاج في الدر يوجب الفصل، وليس غشائي يعيد، ولو كان مقطوع الحنه يوجب الفصل بإيلاج مثلها من الذكر، وهو (من غير إرتقاء)، لأنه سبب للإسراء وهو متعبد عن البصر فقد يحس عليه نكته بتمام معناه لكمال السيئه (والتجسس، والغش) أي الخروج منها، عما دأبوا به في لا يصح الفصل

باب ما يُسأل له العلم

(يُؤَيِّدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْفُسَ بِلُحْمَةٍ^(١)، وَالْمُهْدِي^(٢)، وَالْإِخْرَامَ^(٣)) بِحُجِّ لَوْثُورِهِ، وَكَذَا

- [illegible]

والنودي عُلّ، ومهت القوم.

والمفارقة من الأحكام حائز؛ ماء السد، والأودية والقبور والأبواب، ولا
يغنى بها الغنى من الثمر والثمار، ولا يباع من عيب غيره وأخرجه عن طم النبوة.

يوم عرفة للوقوف على ذي الحليفة ومن هذه الأربعة أسبحة، وقال في هذا الفصل لفصاحة
عبد الوهي يوسف، وهو القاصح، سر بلاد الصبغة على الرطب الخصائص القهريه بؤ، وفيه
جلائل وأجمل ٥٩

(وَيْتِي فِي مِصْرَ) وَهُوَ مَا دَخَلَ رَجُلٌ يَخْرُجُ بِهِ الْعِلَاقَةَ، وَهِيَ لَانَتْ مَعَهُ الْأَرْبَلُ
يَكُونُ لَهَا، فَيَتَنَبَّهُ كَسَوَاعِمِ الْفُتُوحِ، وَتَالِكِ بَكْمٍ مَعَ الْحَدِيدِ، وَغَرَبِ فِي الْفَتَنِ بِإِعْرَابِ
مِفْطُوحٍ مُصْبَحٍ، وَتَوَسُّعٍ وَهُوَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ يَخْرُجُ غَيْرُ الْبُورِ، وَفِي مِصْرَ، يَحْمِلُ
بِهَا مِصْرَ (عَلَى وَ) لَكِنْ فِيهَا إِعْرَابُ، كَالْبُرِّ

كتاب الجهاد

(والصحة من لأحد من) عرفه للمفسر أن اللفظ اللفظي من دكرها من الأحكام
والأمر، وكذا الأجنبي والأمر، فليس لأحداث لخاصي، وليس يقتصر على ذلك
الطريقين محتاج إلى صحة لأنه متى حصل من أحد الأمرين (سواء من غير وثيق ووجد من
الأمر) جمع وجد، وقد كل منجز من حيث أن كذا يجمع أنه ليس (والقول) جمع غير
وهو لفظ مشترك بين حاشية القصور (القول) وغيره، وسواء ما ليس من غير على وجه
الأمر (والأمر) جمع من غير وهو ليس من غير المختلف به إلا من (والحاشية) جمع من غير، فلهذا
والاحتجاج أشرف خلاف إليه، سمى من غير منه وسماه والجمعة الأخير والحاشية والجمهور، وكل
من عظيم من غير أن ولعل المذهب جمعاً بسنن من يمكن، بل الظاهر الأخير من قوله الجمهور

و(لا تخون) ثم لا تبيع العهد. ج. افترق. فصر ١٤١ على انها موصولة. قال الأكل
 هكذا اسموع (من الخمر والشر) أي مفرقا بالاعتقاد، مع مضمومة إلى الخون بالفتح من
 ضم حفر كضمه لطر من شيء الف. ومعه حرق في العهد ١٤١ لئلا حرق مع علاج.
 ذكره في دوايح في بوسنة وفي الكتاب سارة به حيث شرط الاعتصام به. و
 بالكسب عهد المصنوع ولكن صرح في المحقق بدماء به حرم فاصبحاء، وموصية في
 الذي بعد ذكر الأول بفتح. ١٤١٠ (حسب) به (أوجه) وهي أسير سائلة عن الفهرست.

كألأشربة والحل ولما ألقاه وعري ود الزرج

ومحور الشهارة بينه خالطه شي طاهر فغير أحد أوصافه كعبه ثلثه وثامه أندي
يحتل به الأشتان والمسنون والزعرن

وهو لأفقره وعلمه «المهستاني» ولا يصاد، اسمه (علب عليه غيرهم) من الجاهلته الظاهرة
فأخرج ذلك المحقق (عن طبع الماء) وهو الرقة «البلان» أو حدث له مما على حقه،
وانه قدود المصداق والمصداد أنه سحاط إذا كان معه الماء في أنفله إن كان صواباً في
أوصافه الثلاثة كاملة المستعمل بالآخر، وإن كان مخالفاً فيها كالمصنفين أكثرها، فزوي
مضاهيها فيفقور وصفه، كالقلى يخالف في اللون والعمق، جرى طهراً، أحدهما مع، والألا
ويقتدوا أحدث أنه اسم على جنده لإخراج بيد الشعر وحموه فيه لا يجوز الشهارة به ولو كان
ربما مع ذلك المصداق حاد، فاحرص مني هذا المصداق فيه بجمع من عرق في فروعه و
مثل المصنفين لأصعب فهم ذكرهما عن التريب فقال (كأشربة) أي المصنف من الأشجار
والشجر كشراب قريش^(١) والرم، وهو على ما «مصدر» وصوله (وقلم) صالح للأصلي،
لأنه إن كان حاداً فهو من «مصدر» من الشعر وإن كان معطوفاً فهو ما علب عليه غيره بحدود
اسم له على جنده (وما ألقاه) شديد تقصير ومحب تشدد وهي القبول أي «أضرب الماء»
حتى صار بحيث إذا برد نحو (والعرق) سحدرت منه له على جنده (وما الزرج) - يرى
معجزة دواء ودال جهنمين وحيم وهو من يخرج من العنصر فليسوع فيخرج ولا يصح به
صبره فإن في التصحيح والصحيح أنه صبره من الرقة من، صر عليه في «النهج»
وهو احتيازي «الناهي» «والسرخسي»

باب الشهارة بينه خالطه شي

(ومحور الشهارة بينه خالطه شي) حاد طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة ولم يخرج من
طبع الماء، قال في «الدرية» في «ب» «صبر» أحد أوصافه «مسورة» أي «إذا غير غير أو ثلاثة
لا يجوز التصويب» وإن كان «مصدر طاهر» لكن صعب إدراكه حلاله، كذا عن
«الكرخي» أنه وفي «الموسم» إن غير وصفين بعض إشارة للشيخ لا يجوز الوصول، لكن
الصحيح أنه يجوز. كذا في «المستقصى»، وذلك (كـ) أي «البلان» وأنه يحتل بشعر
والأشربة والأشجرة، فما ذم به ماء عاتق به به يظهره وقد سيرت أوصافه كلها،

(١) قريش عكرب جمع شحم والتدري، والدارون بفتحهم من آخر محقق في بر حـ م
كذا

وَكُلُّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نجاسةٌ لم يجرِ لَوْضُوءُهُ به عَيْلًا كَدًّا أَوْ كَثِيرًا، لَأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ
 صَلَواتُهُ وَسَلَامُهُ نَجَسَ بِحَقِّهِ الْمَاءَ مِنَ النِّجَاسَةِ، فَقَالَ: لَا يَسْرُؤُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ
 وَلَا يَتَسَلَّلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ: وَإِنْ تَسَلَّلَ مِنْكُمْ مَنْ مَنَعَهُ فَلَا يَحْسِبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ
 حَتَّى يَتَسَلَّلَ ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَسْرِي أَيُّ يَدٍ بَدَتْ بِهِ.

...

صَرَّحَ الْفَخْرِيُّ حَافِيًا لَا يَحْجُوزُ (وَالْمَاءُ الَّذِي يَتَسَلَّلُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَالضُّلُوبُ وَالْمُخَضَّرُونَ) مَا دَامَ دَائِمًا
 عَلَى وَفْقِهِ وَسِلَاقِهِ، لَا دَلِيلَ لِمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ، وَتَحْلِيلُ هَذِهِ الْأَمْرِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَطَوَّرَ
 حَرْجُ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْدَةِ إِلَى أَنَّ عَلَى حَذَرٍ، فَإِنَّ صَارَ مَاءُ الْإِنْسَانِ نَجِسًا لَوْ صَارَ مَاءُ
 الرَّعْدِ أَوْ جَمًّا، لَا يَحْجُوزُ بِهِ النُّجَاسَةُ.

بَابُ حَكْمِ الْمَاءِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نجاسةٌ

(وَكُلُّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نجاسةٌ لم يجرِ لَوْضُوءُهُ به، سِوَاهُ (مَسْلُوكٍ) (مَاءٍ) (أَوْ كَثِيرًا))
 يَجِبُ لَوْضُوءُهُ أَوْ لَا، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْجَارِي وَدَلِيلُ حُكْمِهِ كَأَحَدٍ مِنَ الْمُطَهَّرِ، عَلَى التَّقَاتِلِ (لَا)
 النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ نَجَسَ بِحَقِّهِ الْمَاءَ مِنَ النِّجَاسَةِ، فَهُوَ عَلَى صَدْرِهِ، لَأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ
 لَا يَسْرُؤُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ (يَعْنِي بِسَائِرِ الْمَاءِ) وَلَا يَحْسِبُ يَدَهُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ (١) وَمَنْ تَسَلَّلَ
 مِنْكُمْ سَجَدَ السُّجْدَةَ السَّامِعَةَ هَذِهِ الْحَدِيثَ حَيْثُ كَانَ الْأَعْيُنُ بِالسُّجُودِ وَأَجِيبَ عَلَى الْجِبِّ
 نَمَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ نَجَاسَةُ الْمَنِيِّ إِذَا جَعَلَ كَالْمَنِيِّ (وَأَلَّا يَكُنْ) مُبْصَرًا (وَإِنْ تَسَلَّلَ مِنْكُمْ مَنْ
 مَنَعَهُ فَلَا يَحْسِبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَتَسَلَّلَ ثَلَاثًا) فَإِنَّهُ لَا يَسْرِي أَيُّ يَدٍ بَدَتْ بِهِ (٢) يَحْيَى لَا يَدَّ
 مَحَلًّا طَاهِرًا أَوْ نَجِسًا، وَقَوْلَا أَنْ نَجَسَ بِحَقِّهِ سِلَاقُهُ أَلَدَ النِّجَاسَةِ لَمْ يَنْظُرْ لِلْمَنِيِّ «مَلَانَةً»

١) خَالَفَ فِي الْقَوْلِ بِالنَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ عَلَى غَيْرِ السُّجُودِ (وَالْمَسْجُودِ) كَمَا يَنْبَغِي، مِنْ عَرَفِ وَجْهِهِ
 لَيْسَ

٢) صَحِيحٌ إِذَا جَعَلَ يَدَهُ يَدًا وَفَّقَهُ ١٢٨ مَلَانَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
 وَاصْلُهُ فِي الْبَحْرِ ١٢٨ مَلَانَةً ٢٨٥ أَوْ دَارَهُ ١١ مَلَانَةً ٧٢١ وَفَّقَهُ ١٢٨ مَلَانَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي
 هُرَيْرَةَ - وَصَلَّى الْمَدِينَةَ لَا يَحْجُوزُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي مِنْ تَحْتِ الْمَاءِ
 وَنَحْوِ يَدَيْهِ ١٢٨ مَلَانَةً ١٢٨ مَلَانَةً وَنَحْوِ الْحَدِيثِ ٥

٣) صَحِيحٌ خَرَجَ الْحَدِيثُ ٢٨ مَلَانَةً الْأَشْعَثُ وَنَحْوُ ٢٨٨ مَلَانَةً ١٦٠٢ مَلَانَةً ٢٨ مَلَانَةً
 ١٢٨ مَلَانَةً وَنَحْوِ ١٢٨ مَلَانَةً ٧٢ مَلَانَةً سَائِلٌ فَهُوَ عَلَى نَحْوِ (وَأَلَّا يَكُنْ) مَلَانَةً (١) مَلَانَةً
 تَرْتَمِي حَقِيقَتُهُ حَسْبَ صَحِيحٍ

هذا ويثبت بصفة في أحد جانبيه جاز الوصف من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن الجملة لا تعبر فيه وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه، كالنق والذباب والرأس والمصير.

وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه، كالسمك والصدع والسرطان.

والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأخشاب وقتئذ كل ما به

والهيدية والمصير في الغنى أن يكون محال لا ينحصر بالاعتناء، هو الصحيح، أنه إذا ثبت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوصف من الجانب الآخر، الذي لم يقع فيه النجاسة لأن الظاهر أن النجاسة لا تفصل إلى أي جانب الآخر، لأن أثر صيرته في السطح فوق أثر نجاسة، قال في الصحيح: وهو جاز الوصف من الجانب الآخر إشارة إلى أنه يخص موضع النوع، وفي أي موضع لا يخصص، لا يظهر نجاسة به كالماء الجاري، وقال الزاهد: وحظ الروايات والمشايع في الوصف من جانب الوصف، والقوى المنع من جميع النجاسة.

(وموت ما ليس له نفس سائلة في دم سائل في الماء) ومثله قملح، وكذا مرمش خارجة والتي فيه (لا ينجسه) لأن المصير حلال الدم المصير بغيره عند الوصف، حتى حل المصير وطهر لا حلال الدم فيه، وهذا، وذلك (كالنق والذباب والرأس والمصير) ومثله (وموت ما يعيش في الماء) في الماء، وكذلك المصير على الأصح، وهذا، وهو مرمش، وكذلك لو مات خارجة رطب في الأصح، ذلك (كالسمك والصدع) والمشي، وقيل مطلق، وهذا، (والسرطان) ومثله، ويذهب ما يعيش في الماء يولد، لإخراج ما في المصير دون المصير كالمصير وغيره من الطيور، لأنها مبدئة لتفاتها.

باب أسماء المستعمل

(والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأخشاب) لهذا بالأخبار لإشارة إلى جواز استعماله في طهارة الأبنجار كما هو الصحيح، هذا المصير في الفريسة، روى الجماعة في أبي حنيفة أن الماء المستعمل ظاهر وهو كونه، وهو الصحيح، وهذا، وقال الطاهر: لم يرد في التكريه وعليه القوي، وقال في الإسلام في شرح شامخ: إنه ظاهر قوله

(١) قوله كونه أي كونه مبدئ في الماء.

أُنزل به حدث أو استنبط في الأدب عن وجه الفرة

وكلّ بهنّ نبع فقد ظهر، وحازت الصلابة، ولتوصوفاً، ولا جلد الحزير
والأدمي، وشعر القمّة وعظمها وحارها وعصبها وقربها حافر

--- --

وهو الصلابة، وهي الصلابة، عند خلاف في صفة صرون الحسن عن أبي حنيفة أنه حسن
بجانب غليظة، وهذا بعيد جداً، وروي أبو يوسف عنه أنه حسن بجانب خبيث، وبه أحمد
بصالح طبع، وروي أحمد أنه طاهر غير مطهر للأحداث كالحمل، وهو الصحيح، وبه
أحمد بصالح المروءة، وهذا الاستنباط كل ما روي به حدث، وإن لم يكن بنية القربة (أو
استنبط في القربة) وقد لا لأن أصله انجسادات كالغزور والقياس لا تكون مستعملة (على وجه
القربة) وإن لم يزل به حدث، فإن في الهداية: هو قول أبي يوسف، وقيل هو قول أبي
حنيفة أيضاً، وقال أحمد ومحمد لا يصح استعماله إلا في الدعاء الفرة، لأن الاستعمال منتقل بحسب
الإنسان إليه، وإنما تزل بالقربة، وأبو يوسف يقول: إسقاط الشعر من مؤخر أخص، فثبت لفقد
سائر من جميعاً، وهذا قول أبو عبد الله الأنصاري، وهذا الذي ذكره هو الصحيح من ذهب أبي
حنيفة ومحمد، وفي الهداية: ومن يغير استعماله الصحيح أنه من دليل لظهور
استعماله لأن سقوط الاستعمال من الاتصال بالضرورة، ولا ضرورة بعده، اهـ

١٠ يظهر بالدعاء

(وكلّ إهاب) وهو الجلد من الدابة، فإذا نزع صلب أدمياً (دفع) من بين النسي والفساد
وهو دابة حكيمة كالخرب، والتمسك بصبر المقصود بها، فقد ظهر، وما يظهر بالدعاء يظهر
بالفكارة، وهذا هو (و) قد ظهر (حازت الصلابة) مسر (فيه) وكذا الصلابة عليه (و) توصوفاً، والأ
جلد الحزير) فلا يظهر: للجانب العصبية (و) عند (أدمي) للفرقة الإلهية، والحق أنها بها ما لا
يحتمل الدابة كقاربه صغيره، وأما كلامه طهارة عند الكتب الفقهية، وهو المعتمد

(وشعر القمّة) المجزور، وإذا غير بصبر سجدة جميع اجزائه، ودخض في شعره
لتحزيرين للضرورة، لأنه لا يقوم عبادة بعدهم، وعن أبي يوسف أنه كرهه لهم أيضاً
(وعظمها وقربها) الخالي من العسرة، وكذا كل ما لا يحل له الحياة فيها كالخارفة وعصبيها على
المتشهور (طلمن) وكذا شعر الإنسان وعظمه، (هداية)

وإذا وقعت في شتر بحاسة رحت، وكان نوح مد بها من أئمة ههنا فهنا، فإن
ما لبث فيها: أو غصده أو صغره أو سود به أو سام أن من روح فيها مائة وعشرين ذلوا
من الأئمة ذلوا، محصب ثم المحصب وصغره، وإن ما لبث بها حكمة أو ذلوا أو سود روح

النجاح مع لي البر

[illegible]

ولم يحكم الميثاق حد في عباده (فمن مات فيها) وحاربها وأثيب فيها (منازل) ر
عشر (أو عشرة) عشرة عصور، مئة حمر، أربع مئة صاع، أو سوادين طيرة طيرة
الذهب على قدر عبده، ثوب وسم، سميد نيم، أو من أي النوع، وأما قوله وأبو
برهه، أو ما ذكره في الجنة (روح منه)، بعد إخراج النافع، ما بين عشرون ألفاً إلى ثلاثين
ألفاً، المعتبرين بطريق الإيجاف، والثلاثين بطريق الاستصحاب، وهذا
قد لم تكن القلوة حرة من الشهوة ولا مجروحة، ولا يفسخ جميع النكاح، وإن حارب حبه، لأنها
سواء في نسب طيرة، وكذا القلوة، إذ لا يفسخ من أكله أو مجروحة، لأن القلوة ولحم
حجابه مائة حمر، مئة صاع، مئة حمر، وحكم العادى والنكاح والأربع كالموت، ولحم
قاله، إلى اثنين، والعشر كالكلم. وهذا عند أبي يوسف، لأن محمد بن الثلاث كالموت،
والسب كالكلم، وهذا (يحسب ثلث أئمة، وسبعة) الكبر، وسبعة. وهم الأول وأبو بكر
الثاني، والجنة، وهو المرح بها. وبكره لأب، ولحق الثاني بسره، فإن في الجوهرة، ومعنى
النسابة إذا كان، أو وقع كبير، والمث أكبر، فالعشر مستحبه، وإن كان صغيراً فالاستصحاب دون
دس، وإن كان أحدهم صغيراً والأخر كبير، فالحسن مستحبه وحسن زوجها في الاستصحاب.

منها ما تسمى كرومى فتؤا إلى شجر، وإن مات فيها كنت راحة أو أحرق روح جميع ما فيها من الجماد، وإن نضج الحيوان فيها أو نضج روح جميع ما فيها من الماء صير الحيوان أو كثر وعنده اللؤلؤ يكثر باللؤلؤ الوسط المنفس بالار في الخلد، فإن سرح منها مدلو عظيم فلو ما يبع عشرة دنانير مدلو الوسط خيب به، وإن كان أكثر ممياً لا تخرج روحه تخرج ما فيه من السم؛ فخرحوه فقهه، وإن كان بهما من السم وقه روى عن محمد بن يحيى لمحي راحة الله عليه أنه قال يبرخ منها ماك دلو بكر ثلاثمائة دلو، وإذا وحده

(زَيْنُ عَمَّتِ بِهَا حَمَامَةُ أَوْ دُجَانَةُ أَوْ سُرُورُ) أَيُ هَرَّةٌ (مِنْهُ) يَخْرُجُ ٥ وَاقِعٌ (مَا يَمِيزُ
الرَّجُلُ خَلْقًا إِلَى شَيْءٍ) فَهَرَّةٌ. وَهِيَ الْجَمْعُ الصَّغِيرُ. أَوْ هَرَّةٌ أَوْ خَمْسُونَ. هُوَ الْأَكْبَرُ وَهَلَابَةٌ
رَمِي وَالتَّجْوِيزَةُ. وَفِي الْفُصُولِ: ١ شَاخِصٌ ٢ بَحَاخِصٌ ٣ بَرَحُ الْبَحَاخِ كُلُّ هَرَّةٍ

وَأَمَّا عَنْ ذَلِكَ فَكُلُّهُ لَوْ أَنَّ زَيْدًا بَرَّحَ جَمِيعًا مَا جَاءَهُ فِي يَمُوتِ كُلِّ لَيْلَةٍ إِذَا حَرَجَ حَيًّا وَلَمْ يَبْقَ عِنْدَ الْمَاءِ ثُمَّ يَسْقُطُ الْمَاءُ أَسْرَاجًا وَإِلَّا وَصَلَى أَعْلَى السُّقُوعِ أَيُّ طَمَاحٍ أَمَدَ حِكْمِهِ مِنْ حِجَابَةِ وَشَقِّ وَكَرَاهَةٍ (ظَهَرَ)

(زُيْلُ اَنْتَاجِ الْحَيَوَاتِ) اَبْرَاجُهَا (أَوْ بَعْضُهَا) وَتُحَارِجُهَا ثُمَّ وَجَّعَ فِيهَا دَكْرَهُ اَلْاُنْثَى، وَكَذَلِكَ يَسْطَرُ حَمْرُهُ، وَحَمْرُهَا (مَرْجٌ حَاحِيحٌ فِيهَا) مِنَ الْمَاءِ (صَغِيرٌ اَلْحَيَوَاتِ) اَلْاَبْرَاجُ (أَوْ كُنْزُهَا) عَلَا مِنْ سَهْمَا اَلْاُنْثَى فَانْهَى فِي حُرَاءِ حَاءِ اَعْدَائِهَا

[illegible]

(وَأَن كَذَّبَ أَتَمَّ مِنْهَا) أَي بَعِثْ سَاءَ مِنْ أَهْلِهَا حَيْثُ لَا تَنْقُصُ فِي لَا يَتَى مَلُودٌ، بَلْ
كَمَا نَزَحَ مِنْ أَعْلَاهَا سَمَ مِنْ أَهْلِهَا (وَأَن تَدَّ) (أَجَبَ نَزَحَ) حَمِيمٌ (بَدَّ) فِيهِ رَحْمَةٌ مِنْ لَوْحُوهِ الْعَالَمِ
(أَتَمُّوا بِقَدْرِهِمَا كَلَامٌ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ) وَلَمْ يَلْزَمْ السَّرَجُ، عَنِ الْعَلِيِّ عَنِ الْحَكَايَةِ، وَهَرَبُ
مَعْرِفَةٍ أَوْ حَصْرٍ حَصْرُهُ مِثْلُ مَوْجَمٍ سَاءَ فِي الْبَشَرِ وَصِفَتْ بِهَا مَا يَسْرُجُ مِنَ الشَّرِّ إِلَى الْبَرِّ
نَسْلُهَا، وَهِيَ تَقُولُ الْفَرَى وَهَذَا غَوْلٌ أَبِي بَرْصَةَ، (وَلَمْ يَزُيْ عَنْ مَحَبَّتِي أَحْسَنَ رَجَسَةٍ) (وَأَن
تَعَالَى) (أَنَّهُ عَالِمٌ بِتَرْخُّمِهَا مَا شَاءَ) (وَأَن تَدَّ) (أَجَبَ نَزَحَ) حَمِيمٌ (بَدَّ) فِيهِ رَحْمَةٌ مِنْ لَوْحُوهِ الْعَالَمِ
وَأَن كَذَّبَ أَتَمُّ مِنْهَا كَلَامٌ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ وَلَمْ يَلْزَمْ السَّرَجُ، عَنِ الْعَلِيِّ عَنِ الْحَكَايَةِ، وَهَرَبُ

۱) اجماع و عمومی فتاویٰ - دعوتِ عامہ مددِ کلی سے متعلق ہے۔

۲) خالص فقہی مسائل پر لا محنت کتب، جملہ مکتبہ رحیل الدینی میں بطبع آئیں گے۔ وہ مطبوعہ

في الشَّرْقَاءِ ثَوْرٌ غَرَبُهُ وَلَا يَذْرُوبُ مِنْ وَلَدٍ وَلَمْ يَنْبُحْ وَلَمْ يَنْبُحْ أَعْدَاؤُهُ صَلَاةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
 أَدَّ كُنُوزًا مَوْحُواً مِنْهُ، وَعَسَلُوا كُلَّ سَبِيٍّ أَصَابَهُ مَارُوهَا رَأَى كَيْدَ انْتَعَبَتْ ثَوْرٌ نَفْسَهُ
 عَادُوا صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيْلَتِهَا فِي نَوَاسٍ حَبِيبَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ ثَوْرٌ نَفْسَهُ وَأَمْعَدَتْ
 رُحْمَتُهَا اللَّهُ تَأْسَى عَلَيْهِمْ يَوْمَ يَدْعُو سَبِيٍّ حَتَّى يَحْتَمِلُوهُ مِنْ وَهَبٍ

وَسَوْرَ الْإِدْمِيِّ وَمَا يُوَكِّلُ لِحَمَتِهِ صَاهِرٍ وَسَوْرَ الْكَنْبِ وَسَوْرَ دَسَاخٍ أَنْبَهَانَهُمْ مَجَسَّ

سَجْدَ بِهِ نَحْلَةً، كَمَا فِي «السَّوْجِ»، وَفِي قَوْلِهِ «وَلَمْ يَذْرُوبُ» أَيْ سَلَحَاتُهُ بِسَلْوَةٍ يُرَى مِنَ النَّدَاةِ
 الْكَلْبَةُ مَبْدُوءَةٌ بِرُؤْيَاةٍ فِي «الْمَبْدُوءِ»، وَفِي «وَصَلَاةَ» أَيْ «الْوَلَاةِ» بِحَرْفِ التَّلَافُوتِ قَدْ لَمْ يَرْمِزْ
 قَطْرًا، أَمَّا وَجْهُهُ فِي «الْعَنَانِ» بِرُؤْيَاةٍ هِيَ «لَامَهُ»، هُوَ الْمَعْنَى «الْأَسْرُ» كَمَا فِي «الْأَخْبَرِ»، كَانَ
 الْفَتْحُ بِمَا أَحَادَرُوا قِيلَ «وَصَلَاةَ» كَالْفَتْحِ بِسَبِيٍّ «يَوْمَ» بِالْخَصْرِ

(وَقَدْ وَجَدْتُ فِي الشَّرْقَاءِ أَوْ غَرَبِهَا) بِمَا عَسَدَ الْمَاءُ (وَلَا يَذْرُوبُ) وَلَا عَدَّ، عَلَى ظَنِّهِ،
 فَهَئِنِّي (مَنْ) وَهَبَتْ وَلَمْ يَنْبُحْ وَلَمْ يَنْبُحْ عَادُوا صَلَاةَ يَوْمٍ وَجَدُوا كُنُوزًا مَوْحُواً مِنْهَا، مِنْ
 حَدَثٍ (وَمَعْلُومًا) الْبَقِيَّةُ عَلَى حَبِيبَةٍ، بِإِلَّا بَانَ يَوْضُوعٌ عَنْ غَيْرِ حَدَثِهِ، وَغَسَلُوا قِيَدَ صَلَاتِهِمْ بِرِ
 بَرٍّ حَيْثُ عَسَلُوا الْبَقِيَّةُ (كُلُّ شَيْءٍ) أَصَابَهُ مَارُوهَا، لَا يَدْرِيهِ، بِعِلَّةِ انْقِصَابِ الْجَمْعِ، «حَوْرَهُ»
 (أَيُّ) انْتَعَبَتْ وَنَفْسَهُ أَعْدَاؤُهُ صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَيَلَيْتُهَا وَهَبَتْ وَفِي قَوْلِ لَمْ يَنْبُحْ رَحِمَهُ اللَّهُ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَبْنًى طَعْرًا، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْمَاءِ، فَهَذَا عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ الْأَعْيَاجَ دَبِيلُ الْبَهْمِمْ يَنْبُحُ
 بِالْأَعْيَاجِ، وَهَذَا قَدْ قَرَّبَ الْمَعْنَى مَعْنَى يَوْمٍ وَهَبَتْ، لِأَنَّ دَبِيلَ سَهَابٍ لَا يَنْبُحُ صُلْطًا
 وَهَبَتْ وَهَبَتْ، ثَوْرٌ يَوْضُوعٌ وَجْهَهُ لَمْ يَحَالَى لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعْدَاءُ شَيْءٍ حَتَّى يَنْبُحُوا مِنْ
 وَهَبَتْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكَافٍ بِسَبِيٍّ رَحِمَهُ دَسَاخٍ لَا يَلْزَمُ مَتَى أَصَابَهُ
 وَهَبَتْ، وَفِي «الْمَبْدُوءِ» قَدْ فِي «الْمَبْدُوءِ» بِسَبِيٍّ يَوْضُوعٌ هُوَ الْمَعْنَى قَدْ لَمْ يَرْمِزْ
 عَلَى ذَلِكَ، هَذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ وَجَّهَ الْبَقِيَّةُ (وَالْمَبْدُوءِ) بِسَبِيٍّ، بِسَبِيٍّ، وَهَبَتْ بِسَبِيٍّ،
 رُحْمَتُهَا لَيْلَتِهَا فِي حَبِيبَةٍ الْمَصْدَقِ، وَصَرَحَ فِي «الْمَدَائِعِ» أَنَّ عَوْنَهَا يَسِّرُ وَقَوَاهُ هُوَ الْإِسْتَعْنَاءُ،
 وَهُوَ لِأَحْوَالِ فِي الْبَقِيَّةِ. اهـ

سَوْرَ الْإِدْمِيِّ وَالْحَيَوَانِ

(وَسَوْرَ الْإِدْمِيِّ) لَمْ يَكُنْ شَرُّهُ ظَاهِرًا إِذْ شَرُّهُ مُبْتَلًى لَمْ يَكُنْ شَرُّهُ مِنْ الشَّرَابِ (وَمَا
 يُوَكِّلُ لِحَمَتِهِ) وَهُوَ الْفَرَسُ، فَالْمَعْنَى «وَمَا يُوَكِّلُ الْفَرَسُ لِحَمَتِهِ» لِأَنَّ رَحْمَتَهُ
 مُذَكُّورٌ، وَكَمَا جَاءَ عَلَى الْمَصْحُوحِ، لِأَنَّ الْفَرَسَ إِذَا ظَهَرَ شَرُّهُ لَمْ يَكُنْ لِحَمَتِهِ مَعْرُوفَةً لِمَا
 الْمَطْبُوعِ (وَسَوْرَ الْكَنْبِ) وَنَحْرِهِ وَبَدَنُ الْبَهْمِ، وَفِي قَوْلِ دَسَاخٍ يَحْتَمِلُوهُ، وَهِيَ الْفَهْرَةُ

وَسُورُ الْمَرْقَةِ وَالْفَحْمَةِ الْمُخْلَاةِ وَبِبَاعِ سَطِيرٍ وَمِ بَسْكَرٍ فِي الْبُيُوتِ بِمِثْلِ الْحَبَّةِ وَالْقَصْرِ
مَكْرُورَةً، وَسُورُ الْحَمَارِ وَالْحَمَلِ مَشْكُوكَ بِهِمَا، فَإِنْ نَمَّ بَعْدَ غَيْرِهِمَا نَوْصًا بِهِمَا وَبِثَمِّ
زَيْلِهِمَا بَدَأَ جَارَ

باب التيمم

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَدِّرٌ أَوْ حَارِجٌ لِمُعْصِرٍ يَهُوَ وَيُسْ لِمُعْصِرٍ خَوْفِ الْفِيلِ نَوَّ

البرية (بجس) حلال الأكل، نَعْلَةُ الطَّوَابِ^(١) كما يصح عليه بدوله (وَسُورُ الْمَرْقَةِ) نبي الألب
(وَالْمُخْلَاةُ الْمُخْلَاةُ) لِمَدْلُفَةِ مَدْرَفَةِ الْحَدِيدِ وَمِثْلُهُ بِلَ وَبِلَرِ جَلَاةُ^(٢) (وَبِبَاعِ السَّطِيرِ) وهي
كَلَى فِي جَنْفِ صَيْدٍ بِهِ (وَمِ بَسْكَرٍ الْبُيُوتِ بِمِثْلِ الْحَبَّةِ) وَالْمَارِجَةُ حَامِرُ سَطِيرَةٍ لَكِنَّهُ (مَكْرُورَةً)
اِسْتِمْلَاهُ تَزْيِيقًا فِي الْأَصَحِّ إِذْ وَجِدَ عَصْرَهُ وَالْأَمُّ بِكَرٍ أَصْلًا كَأَكْلِهِ لِنُظِيرِ عِلَالَةٍ (وَسُورُ الْحَمَارِ)
وَبِثَمِّ الْفِيلِ لَمْ يَحْدَثْ حَمَارَةٌ (مَشْكُوكَ بِهِمَا) أَيِ فِي طَهْرِهِ سَوْرَةً، لَا فِي طَهَارَتِهِ، فِي الْأَصَحِّ
وَهَدْيِيَّةٌ (وَبَدَأَ لَوْ يَجِدُ غَيْرَهُمَا) يَزِيدُ لَهُ أَوْ يَحْدِلُ (نَوْصًا بِهِمَا) أَوْ اِفْتَصَلَ (وَبِثَمِّ)، وَيَا لَيْهَا مَدَا
حَانِ فِي الْأَصَحِّ.

باب التيمم

مَوْلَانَةُ الْفَقْدِ، وَشَرَفًا نَعْدُ صَحْبَ سَطِيرٍ وَسَمَانَةَ مَصْدِقَ مَخْصُوصَةٍ لِإِقَامَةِ الْفَرِيَّةِ
وَلَمَّا بَشَّ الطَّهَارَةَ الْأَحْمَرَةَ عَذِبَ سَطِيرُهَا، وَهُوَ التَّيْمُ، لِأَنَّهُ لَخَفٌ لَدَا يَتَغَرُّ الْأَصْلُ،
عَدَنَ

فصل

على بغير التيمم

(وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَدِّرٌ أَوْ حَارِجٌ سَطِيرٍ) وَبَشَّةٌ وَتَيْنَ تَيْمُصِي الْفِيلِ بِهِ
الْمَاءَ (يَتَغَرُّ الْبَحْلُ) هُوَ السَّحَابُ فِي الْمَدَارِ، وَهَدْيِيَّةٌ وَاعْتِبَارٌ وَمِثْلُهُ لَوْ كَانَ فِي الْفَصْرِ وَبِهِ
وَيَسُ الْمَاءَ هَذَا الْمُدَّارُ، لِأَنَّ الشَّرْطَ هُوَ الْعَمَلُ، فَأَيُّهَا نَحْنُ جَارِ التَّيْمِ، وَيَسُوهُ عَنِ الْأَسْرَارَةِ،

(١) لَحْدَتْ وَأَيُّهَا لَيْسَ بِجَسٍّ إِنَّمَا هُوَ نَظَائِرُ عَيْكِمِ، وَالْمَرَاتِبُ
لَحْدَتْهُ لَيْسَ بِجَسٍّ ٦٥ وَالْقُرْآنِيُّ ٩٢ وَالصَّغِيرُ ٢٥١ رَامَ مَدَا ٣٦٧ وَالْقُرْآنِيُّ ٢٣٦ وَالْحَاكِمُ ٢/١
وَأَحْمَدُ ٢٩٦/٥، ٣٠٣، ٣٠٩ كَلِمَةٍ مِنْ حَلَّتِ ابْنُ عَرَبٍ وَهُوَ نَفْسُ
فَالْقُرْآنِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَفَرِيدٌ أَكْثَرُ الْعَمَلِ، وَقَدْ الْحَاكِمُ صَحِيحٌ وَفَرِيدٌ الْعَمَلِ نَهَى صَحِيحٌ
(٢) جَلَاةٌ، تَجَلَّى خَلْفَهُ وَكُنِيَ بِهَا عَنِ الْمَدْرَةِ فَيُحْلِلُ أَكْلَهَا حَالًا وَجَلَاةٌ

أَكْثَرُ، لَوْ كَانَ يَحْدُ أَمَاءُ إِلَّا أَنَّهُ قَرِيبٌ فَجَاءَ ابْنُ أَسْفَعٍ ثَمَاءً لَيْسَ مَرُوضَةً، وَخَالَفَ
 الْحَمِيَّةَ إِلَى فَتْسَلٍ بِالْمَاءِ لَمْ يَنْتَهَ الْبُرْدُ، أَوْ مَرُوضَةً، فَإِنَّهُمْ يَمُومُ بِالصَّبِيحِ
 وَالنِّيمِ مَرْتَانٍ يَمُومُ بِتَحْدَاثِهِمَا وَجْهَهُ، وَبِالْأَخْرَى يَدِيهِ إِلَى الْعَرَقَيْنِ وَالنِّيمِ
 مِنَ الْبُيَايَةِ وَالْحَدِثِ سَوَاءً

وَمِمَّا هُوَ مَحْجُوزٌ الْمَرْصُورُ، لِأَنَّ الْمَرْصُورَ لَا يَجُوزُ عَنِ الْمَاءِ، وَالنِّيمُ^{١١} فِي الْمَاءِ شَتَّى مَا
 الْبَصِيرُ، وَقِيلَ لِلْعِلَامِ الْمَاءِ فِي مَرَبٍ مَكَّةَ أَيْمَالٍ لِأَنَّهُا يَبُوبُ كَذَلِكَ، كَمَا فِي وَاصِحٍ
 وَالْمَرْصُورُ هِيَ أَرْبَعُ آلَافٍ حَقِيرَةُ الْمَرْصُورِ عِشْرَتُ مَرْصُورٍ^{١٢}، وَفِي مَعْصَمٍ لَمْ يَكُنْ يَحْدُ بِحَيْثُ لَا
 يَسْمَعُ الْأَذَانَ، وَقِيلَ إِنَّ كَانَ الْمَاءُ أَمَاءً فَهَلَاكَ، وَإِنْ كَانَ حَقِيرًا أَوْ يَسِيرًا أَوْ يَسِيرًا فَهَلَاكَ، وَمِمَّا
 دَرَوْهُ إِنَّ كَانَ يَحْدُ بِفَعْلٍ إِلَى ثَمَاءٍ فَمِنْ خَيْرِ دَرَجٍ وَلَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ النِّيمُ، وَالْأَخْرَى وَفِي
 قُرْبٍ، وَعَنِ الْبُيَايَةِ يَوْمَهُ، إِنْ كَانَ حَقِيرًا إِذَا هَمَّ بِهِ وَمِمَّا هُوَ مَحْجُوزٌ بِالْمَقَالَةِ وَيَحْدُ عَنِ الْمَرْصُورِ
 يَحْدُ لَهُ النِّيمُ مَجْهُورَةٌ وَإِمَاءُ قَبْ (أَوْ أَكْثَرُ) لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْمَذْكُورَةُ بِمَا تَعْرِفُ بِالْحَرَوِ وَالْخُرُوفِ
 فَتَرَى أَنَّ فِي طَرَفِ مَرَبٍ أَوْ أَكْثَرُ لَا يَحْدُ، وَإِنْ كَانَ يَحْدُ الْمَرْصُورُ أَوْ أَكْثَرُ حَقِيرًا، وَلَوْ يَتَقَرَّرُ أَنَّهُ مَرَبٌ
 حَزَنٌ وَحَقِيرَةٌ وَأَوْ كَذِبٌ يَحْدُ الْمَاءُ إِلَّا أَنَّهُ مَرِيعٌ بِصَدْرِهِ سَبْعُ مِائَةِ الْمَاءِ إِحْمَالٌ بِعَلَبَةِ الْهَرِ أَوْ
 مَرَبٍ^{١٣} حَقِيرٌ يَلْمُ (إِنْ تَسْمَعُ الْمَاءَ شَدًّا) أَوْ مَرَبٍ مَرُوضَةً، أَوْ خَالَفَ تَجَبُّ بِإِغْتِسَالٍ
 بِالْمَاءِ، فَتَلَوْدُ لَمْ يَنْتَهَ الْبُرْدُ فَوَيْسُورُهُ، فِيمَا يَمُومُ بِصَبِيحِهِ، فَفِي وَاصِحٍ مَرُوضَةً، فَلَا إِذَا كَانَ
 حَرَجَ الْمَرْصُورِ إِجْمَاعًا، وَكَذَا فِي الْمَرْصُورِ أَيْضًا عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ، عَلَامًا لِهَمَّا، وَقِيلَ لِلْعِلَامِ لَأَنَّ
 يَحْدُ فِي الْمَرْصُورِ إِذَا سَالَ مِنَ التَّوْحِيهِ الْهَلَاكُ مِنَ الْبُرْدِ لَا يَجُوزُ لَهُ النِّيمُ إِجْمَاعًا عَلَى
 يَصْبَحِ، كَمَا فِي وَاصِحٍ وَالْمَرْصُورُ وَالصَّبِيحُ، أَيْ بَرْدُهُ الْأَمْسِ، سُمِّيَ بِهِ بِصُفْوَةٍ

فَعْلٌ فِي كَيْفَةِ النِّيمِ

(وَالنِّيمُ مَرْتَانٍ) وَهَذَا رَكٌّ، (يَمُومُ بِتَحْدَاثِهِمَا) مَرْصُورًا وَنِيمَةً، وَبِالْأَخْرَى يَدِيهِ إِلَى
 الْعَرَقَيْنِ، أَيْ مَحْدُودَةً عَلَى فِي «الْمَرْصُورِ» وَلَا يَدُ مِنَ الْأَسْبَابِ فِي ظَاهِرِ أَرْوَاهِ لِقِيَامِهِ مَقَامَ
 الْوُجُودِ، وَلِهَذَا قَالُوا: مَحْدُودٌ الْأَصْبَحُ وَيَسْرَعُ الْحَتَامُ بِسَمِ الْمَسْحِ إِذَا (وَالنِّيمُ مَرْتَانٍ)

(١) فِي النِّيمِ الْعِلَلُ ثَلَاثَةُ الْأَفْعَالِ إِلَى أَرْبَعَةِ الْأَفْعَالِ فِي الدَّرَجِ الْبُلُوغِيَّةِ سَبْعُ مَرَاتِبٍ وَعَلَى
 هَذَا فَالْعِلَلُ الْبُلُوغِيَّةُ ١٦٥٠ مَرَّتَيْنِ رَمَدًا بِخِلَافِ مَا دَرَوْهُ بِصَبِيحِهِ مَرَّةً أَلْحَمَ

(٢) الْمَرْصُورُ الْبُلُوغِيَّةُ مَرَّتَيْنِ فِي فَتْسَلٍ رَمَدًا فِي الشَّامِوسِ وَفِيهِ الْبُلُوغِيَّةُ ١٦٥٠ مَرَّةً
 مَرَّتَيْنِ

(٣) وَتَحْدُودُ مَرَبٍ يَحْدُ فِي حِلِّهِ مَرَبٍ وَفِي

وَيُخَوِّدُ التَّيْمَنَ مَدَّ أَيْ حَيْفَهُ وَمُحْتَبِدٌ يَكُنْ مَا كَانَتْ مِنْ جَنْبِ الْأَرْضِ كَالْغُرْبِ
وَالْغُرْمَلِ وَالْمَحْمَرِ وَالْبَيْضِ وَالْأَسْوَدِ وَالْكَحْلِ وَالزَّيْجِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا
يُخَوِّدُ إِلَّا بِالْأُفْرِقِ وَالزُّمْلِ حَاضَةً

وَاللَّهُ مُرْسِلُ الرِّيحِ، فَالْبَحْرُ، مُجْعِلُ فِي تَوَارِهِ،

[illegible]

والجيش والتماسي (والحدث سر) فعلا ربه - حرره -

(وَيُخَوِّرُ الَّذِينَ آمَنُوا تَحْتَ الْكُفَرِ) وَحَسْبُ رَجْمَتِ اللَّهِ بِكُفْرِهِ مَا كَانَ مِنْ خَشْيَةِ الْأَرْضِ
عِزًّا، مَطِيحٌ وَلَا مُزْمَلٌ (الْمُتَرَفِّعُ) فَتَمَسَّ لَهَا فَاصْبَحَ عَلَى الْوَقْفِ وَالْقِيَامِ وَالْقِيَامِ وَحَسْبُ
لِجَمِّ وَفَتْحِهَا مَا يَسِيْرُهُ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ، مُصَحَّحٌ إِلَى الْكُفْرِ (وَالْكَوْنُ) جَمْعُ الْكُفْرِ - حَضَرَ
الْكَفْرَ - ثُمَّ عَلَتْ عَلَى أَلْحَافِهَا بِأَنَّ الْكُفْرَ مِنْ رُجْبٍ وَهَيْهَ، وَاسْتَعْمَلَ لِإِبْرَاهِيمَ الشَّعْرَ
«صَاح» (وَالْمُتَكَلِّفُ) وَالْمُتَرَفِّعُ) وَلَا يَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا عِزٌّ، وَكَذَا يَجُوزُ بِإِنْخَارِصِ الْعِلْوِ
عَلَى التَّصْدِيقِ هَذَا وَلَيْسَ حَقِيقَةً وَاحِدَةً رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَائِدَةً يُؤَمِّنُ بِأَوْصَافِ رَحِمِهِ اللَّهُ
تَعَالَى لَا يَجُوزُ إِلَّا مَقْرُونًا وَالْأَرْضُ حَقِيقَةٌ وَعَمَّا لَا يَجُوزُ إِلَّا سَاكِرَتَيْنِ فَطَنَ، وَمِنْ «الْحَضَرَةِ»
وَالْأَعْلَافِ مَعَ وَجِدِ الْفَرَاغِ، أَمَّا إِذَا عَدِمَ طَرَفٌ كَلِمَتُهُمَا

مسألة (والْيُفَصِّرُ فِي السُّمِّ، أَنَّ التُّرَابَ مُتَوَكِّفٌ، لَا يَكُونُ مَطْهَرًا إِلَّا بِأَنَّهُ يَرْتَسِخُ فِي قَعْمِهِ) لِأَنَّ الْمَاءَ مَطْهَرٌ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مِمَّا يُطَهِّرُ

مسألة (ويخص المسم كل شيء يخصص بمرصه، لأنه حلف عنه فحده حكمه (ويخصه أيضاً بقرينة الحال) إذ قدر على استعماله) لا الضرر هي المفراد بالوجود أي هو عليه فهو حرة في التزامه، وحالف المبادر والشيخ والمعض عاجز حكماً، والمائم عد مالي جميعه قدر فغيراً حتى لو لم يلزم المقيم هي له، بل نيمه والمفراد مء يكفي لخصوصه، لأنه لا يهتم بما حره اعتاده كذا انتهى. وهذا هو

(وَلَا يَجُوزُ التَّيْسُّ إِلَّا بِالْمُحَمَّدِ) لَأَنَّهُ الطَّبُّ أَجَدُ بِهِ الْعِلْمُ، وَلِأَنَّهُ آتَاهُ الْفَضْلُ، فَلَا يَدْرِي مِنْ طَوْرِهِ فِي بَعْدِ كَلَامِهِ هـ هـ هـ وَلَا يَسْمَعُ الرِّبَابُ إِلَّا اسْتِمَاعًا، فَلَوْ نَجَمَ وَحْدَ

(١٥) بَلَّغْ خُورِ الْفَجْرِ وَمَدَا

(٢) الشَّيْخُ طَهْمَنُ وَهُوَ الْكَلْبُ فِي الْعَرَبِ وَنَحْوَهُ بِمِثَالِ ... مَطِيحٍ أَيْ دَقِيقٍ ظَفِيرُهُ وَهِيَ لَحْدَةٌ مِنْ قَطْرِ
لَيْ عَمَلُهُ

بجدة في آخر الوقت إن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، فإن وجد نفسه مريضاً أو وجداً
 ذلاً يئس، ويصلي بيته ما شاء من الفرائض والواجبات.

ويؤخر التيمم بالصحيح في المضر إذا حضر حارة أو ثوباً غيراً حاراً إن اشتمل
 بالطهارة أو بقوة الصلاة عليه. يئس ويصلي، وكذلك من حضر القيد وحاراً إن اشتمل
 بالطهارة أو بقوة صلاة التيمم في بيته يئس ويصلي وإن حاراً من شدة الحر أو
 اشتمل بالطهارة أو بقوة صلاة التيمم في بيته يئس ويصلي، وإن لم يكن له الصلاة
 إلا صلى الظهر أو العشاء وكذلك إذا صلى ركعتين أو ركعتين أو ركعتين
 وكنت مريضاً أو ذليلاً.

من مريض أو ذليلاً لم يؤخر الصلاة عنه حر

استحبوا تأخير الصلاة لعلة الماء

(ويؤخر التيمم بالصحيح) أي يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، إن اشتمل
 بالطهارة أو بقوة الصلاة عليه. يئس ويصلي، وكذلك من حضر القيد وحاراً إن اشتمل
 بالطهارة أو بقوة صلاة التيمم في بيته يئس ويصلي، وإن لم يكن له الصلاة
 إلا صلى الظهر أو العشاء وكذلك إذا صلى ركعتين أو ركعتين أو ركعتين
 وكنت مريضاً أو ذليلاً.

(ويصلي) التيمم (ببيته ما شاء من الفرائض والواجبات) لأنه طهره حال عدم الماء
 حصل عنه ما في شرطه

(ويؤخر التيمم بالصحيح) أي لا يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، إن اشتمل
 بالطهارة أو بقوة الصلاة عليه. يئس ويصلي، وكذلك من حضر القيد وحاراً إن اشتمل
 بالطهارة أو بقوة صلاة التيمم في بيته يئس ويصلي، وإن لم يكن له الصلاة
 إلا صلى الظهر أو العشاء وكذلك إذا صلى ركعتين أو ركعتين أو ركعتين
 وكنت مريضاً أو ذليلاً.

والمسافر إذا نسي أثناءه في رحلته يتيمم ويصلي ثم ذكر أنه في التوقف لم يجد
انفصالاً جدياً أي حيصة ومحمداً رجمهما الله وقال أبو يوسف يبيها

ويش على التيمم إذا لم يفت على طه أو غيره ماء أو طلق القدماء، ومن عيب
على طه أو طه ماء ثم يخرجه أن يتيمم حتى يفتنه. وإن كان مع ريقه ماء طهله فـ

(فاته) أي قصد

مسائل في سيم

(والمسافر إذا نسي أثناءه في رحلته يتيمم ويصلي ثم ذكر أنه بعد ذلك (في التوقف) لو
بعد، جوهرية (ثم يفت صلاة عبد في حيصة ومحمداً رجمهما الله) لأنه لا صورة أخرى تعلم
وهي القبول بالوجود، هناك (وقال أبو يوسف يبيها) ١٠٠، لأن المسافر مقدور على عدم
بصره في الطلب عليه، والاختلاف فيه في وجهه بصره وغيره، وإلا فلا عيب انصافاً، فيه
الذكر بما بعد الصلاة حيث قال، ثم ذكر ١٠١ لأنه لا ذكر وهو في الصلاة يطلع ويغيب
إحداً، وقد نسيان آخر فأما ما ذكر أن ١٠٢ في غسل التيمم ثم بعده فإنه يبي
بجاءاً، وقد يخرجه في رحله لأنه لو كان على ظهره أو مثاق في عتق أو موصوعاً بين يديه
فسيه ويتيمم لا يجوز إجماعاً، لأنه سي ١٠٠ (يبي فلا يضر سيته، وكذا لو كان في موضع
لدهن وهو ساقه) أو في مظهرها وهو قائم، أو كذا لا يجوز سماعاً وسورة

(ويش) يلازم (عسى التيمم) إذا لم يفت على طه أو غيره ماء أو طلق القدماء من في
والجوهرية هذا في التلوين، أن في المبرك أن يجب التمسك بذلك التمسك وعدم التمسك في
التلوين ١٠٢ وهذا القول يخص به إذا ثبت وما إذا لم يثبت، فكيف يصرفه فيه إذا ثبت
بمسحبه له الطلب مقدار القوة ١٠٣، وهذا إذا ما بين ثلاثمائة ذراع إلى أربعين، وإن لم يفت
يتيمم ١٠٤ (يلازم على طه أو طه ماء) ما عداه، إجماعاً، (ثم يخرجه أن يتيمم حتى
طلق) مقدار التلوين، ولا يشع (١٠٥) مثلاً، كذا يقطع عن دفعه، وهذا، ولو يفت من يلقه كذا
عن التمسك بتمسكه، وإن يمد من غير طلب ويصلي ثم يمسك يمسك ويحب عليه الأضلاع
عنده، صلاة أبي يوسف، (جوهرة) (وإن كان مع ريقه ماء طهله منه قبل أن يتيمم) نعم

(١) التلوين. جمع تلاوة وهي التلاوة

(٢) التلوين. أربع مئة حرفة تقريباً أي ما يزداد ثلاثمائة من وهي الحرفة التلوين فم حركته ذراع إلى
أربعة

(٣) التمسك ثلاثة آلاف ذراع إلى أربعة آلاف كذا في الدرر وعلى هذا يصح ١٠٠ من تقريباً و
١٧٥٠

على ظهره: كما أنه ثم أخذت

فإن كان مقيماً مع يوماً وليلة، وإن كان مسافراً مسح ثلاثه أيهما، وليلتها، ونه زها
غيب الحنط

وانفتح على الفحص على صمد جدا حطوط سأل أصابع، يتأمن رؤوس أصابع
الرجل إلى الثاني، وفرض ذلك مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم، ولا يجوز
المنح على حبة في حرق كبير بين منه مقدار ثلاث أصابع من أصابع الرجل، وإن
إشارة إلى رد القول بأن ثوبه بالكند على رداء الشخص^(١) (من كحل حدث مريحة الزمير)،
أمرار عما مويحه أقبل، لأن الأرجحة مخرج لها مكرور، ولا حرج في العناية وسجوها (إذا
لبس الفحص على ظهره كما أنه ثم أخذت) أي بعد إكمال الظهرة، وإن لم تكن كصمد صمد
الليبي - كان عمل رحيه ونسي حبة ثم أكمل الظهرة بعده بحيث لم يحدث إلا بعد إكمال
الظهرة - جاز له المسح

(إن كان مقيماً مع يوماً وليلة، وإن كان مسافراً مسح ثلاثه أيهما، وليلتها، ونه زها
غيب الحنط) لأن المسح مانع من سراه الحنط، لتغير اليد من وقت المسح

(وانفتح على الفحص) محل (على ظاهرهما)، فلا يجوز على باطن الحنط وغيب
وساها، لأنه ممدول عن الفحص غير في با جميع ما ورد في الشرح والهيئة واليه أن يجوز
المسح (مقطوعاً بالأصابع) هو مسح برحته جاز، (تبدأ) بمسح (من رؤوس أصابع الرجل
إلى) يدا (الثاني) ولو عكس جاز

(وفرض ذلك) المسح (مقدار ثلاث أصابع) أي أصغر أصابع اليد طولا وعرضا، وقال
«الكرخي» من أصابع الرجل، والأول مسح اعتدال لالة المسح، مغلوبة

(ولا يجوز أنفتح على حبة فيه حرق كسر) بمويحه أو مثله - وهو ما (بين منه مقدار
ثلاث أصابع من) أصغر (أصابع الرجل) وهذا هو الحرق على غير أصابعه وحده، فهو من
الأصابع اعتبر صفاً ولو كبراً، ولو على الحنط غير نذ أكثره، ولو لم ير القصد بالمسح عند
المسح أصابعه لم يصح، وإن كثر، كما لو منعت الظهرة دون البطانة، «نحو» (وإن كان) الحرق
(فمن بين ذلك) لتغير المذكور (حاز) المسح عليها، لأن الأحصاف لا يجوز على جبل الحرق
عنه، فيلحقهم الحرج في الشرح، ويحظر من الكثير فلا حرج «هلاية»

(١) أي مثلاً من أهل العلم من ذهب إلى « المسح على الحنط سنة في الحنط في حوزة المقدسة، أي
«واسمها» برؤوسكم ولرجلكم إلى الكمين» على رواية العلم صالحة المصنف وقال شيخنا السني

كَانَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ حَلْوً، وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَنْ حَقْبٍ لَمْ يَحْبَ عَلَيْهِ قَبْلُ

وَيُتَضَّرُ الْمَسْحُ مَا يَتَضَرَّ الْوُضُوءُ، وَيُتَضَّرُ أَيْ سَرَعَ الْحَقُّ، وَيَتَضَرَّ الْقَبْلُ، فَإِذَا
أَضَتْ الْقَبْلَةُ نَزَعَ خُفَّيْهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ وَصَبَّ، وَنَسِيَ عَلَيْهِ إِصْدَاقَهُ يَفِي الْوُضُوءِ، وَمِنْ أَيْدِئِهِ
الْمَسْحَ وَهُوَ مُقِيمٌ صَافٍ قَبْلَ مَعَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَسَحَ ثَلَاثَ أَلْيَمٍ وَلَيْلَاهِمَا، وَمِنْ ثَلَاثِ الْمَسْحِ
رَهْوٌ مُسَابِرٌ ثُمَّ لَقَامٌ، فَإِنْ كَانَ مَسَحَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٍ زُكِّيَتْ رِجْلَاهُ سَرَعَ خُفَّيْهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَإِنْ
كَانَ مَسَحَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ مَسَحَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٍ، وَمِنْ لَيْسَ الْخَيْرُ مَرَّتَيْنِ عَنْهُ لَقَامٌ مَسَحَ

(وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ بِنِ وَاحِدٍ عَنِ الْقَبْلِ وَالْمَسْحُ لَا يَلْزَمُ نَحْوَ سَوْدٍ،
وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِهِ اشْتِغَالٌ بِهِ لَا يَلْزَمُ حَصْبُهُ

بَابُ نَوَاصِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَصْبِ

(وَيُتَضَّرُ الْمَسْحُ) عَلَى الْحَصْبِ ٧ يَضَرُّ الْوُضُوءُ، لِأَنَّهُ يَضَرُّ وَيُتَضَّرُ أَيْ سَرَعَ الْحَقُّ
سَرَانَهُ الْحَدَّثَ إِلَى الْقَدَمِ حَيْثُ رَأَى الْمَسْحَ، وَقَدْ رُفِعَ حَصْبُهُ خَلْفَ الْحَصْبِ بِيَرِ الْقَبْلِ وَالْمَسْحِ
بِهِ وَطَعَهُ وَاحِدَةً، (وَيُتَضَّرُ أَيْ) يَضَرُّ الْوُضُوءُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَضَرُّ وَيُتَضَّرُ أَيْ سَرَعَ الْحَقُّ، وَيُتَضَّرُ
رِجْلَيْهِ) فَطَوَّعَ، وَنَسِيَ عَلَيْهِ إِصْدَاقَهُ يَفِي الْوُضُوءِ، وَكَانَ إِذَا سَرَعَ قَبْلَ لَقَامٍ، لِأَنَّهُ عَدَّ السَّرْعَ
وَمَعْنَى الْقَدَمِ يَسْرِي الْحَدَّثَ فَسَابَ إِلَى عَدَدِهِ، فَصَارَ كَمَا لَمْ يَضَرَّهَا، وَحُكْمُ السَّرْعِ يَنْتَبِ
بِحَرْوِ الْقَدَمِ إِلَى السَّاقِ، لِأَنَّهُ مَعْتَرَفٌ بِهِ فِي حَقِّ الْمَسْحِ، وَكَانَ مَاتُوا الْقَبْلَةَ، هُوَ الْمَصْبُوحُ
وَهَذِهِ

(وَمِنْ ثَلَاثِ الْمَسْحِ وَهُوَ مُقِيمٌ صَافٍ قَبْلَ مَعَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَسَحَ ثَلَاثَ أَلْيَمٍ وَلَيْلَاهِمَا) لِأَنَّهُ
حُكْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ فَيَحْصُرُ فِيهِ أَحَرُهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَكْمَلَ الْقَدَمَ ثُمَّ سَافَرَ لِأَنَّ الْحَدَّثَ عَدَّ
مَرَّتَيْنِ إِلَى الْقَدَمِ، وَالْحَقُّ لَيْسَ بِمَدْفُوعٍ، وَهَذِهِ: (وَمِنْ أَيْدِئِهِ الْمَسْحَ وَهُوَ مُسَابِرٌ ثُمَّ لَقَامٌ) سَابَرَ
دَحَلَ مَضَرَّةً أَوْ بَوَّنَ الْإِقَامَةَ فِي غَيْرِهِ (وَمِنْ ثَلَاثِ) اسْتَكْمَلَ عَدَّ الْإِقَامَةَ فَإِنْ كَانَ (وَمَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً) زُكِّيَتْ
أَكْثَرُ لَزْمَةٍ نَزَعَ خُفَّيْهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، لِأَنَّهُ رَحِمَهُ السَّرْعَ لَا يَلْزَمُ يَدَاؤُهُ (وَوَيْلٌ كَالِ) لَمْ يَسْتَكْمِلْ قَدَمَهُ
لِإِقَامَةٍ، بَلْ كَانَ كَذَلِكَ (مَسَحَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ مَسَحَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٍ) لِأَنَّهُ عَدَّ الْإِقَامَةَ وَهُوَ مُقِيمٌ

(وَمِنْ لَيْسَ الْخَيْرُ مَرَّتَيْنِ عَنْهُ) لَقَامٌ مَسَحَ، وَالْحَصْبُ الْجَرْمَانِيُّ، شَبْلُ مَعْصُورٍ
وَعَصَا، وَحَصْبٌ، وَشَبْلُ لَيْسَ الْمَعْنَى (مَنْ مَسَحَ) مَسَحَ، عَلَيْهِ شَرْطُ لَيْسَ عَلَى صَهْرَةٍ، وَكَوْنُهُ

١) لَقَامٌ مَسَحَ وَهُوَ السَّرْعُ فَسَابَ إِلَى الْقَدَمِ لَا رَافِعَ بِهِ زَالِدِي يَرِغُ الْحَدَّثَ هُوَ الْوُضُوءُ
٢) وَدَوَّى الْمَسْحَ عَلَى الْجَرْمَانِيِّ إِلَى الْخَيْرِ أَسْرَافَتْ، مَعْنَاهُ إِخْرَاجُ أَرْدَنَ ١٥٣٢ وَطَعْلَانِ ١٦٠٢ يَسْرِي.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخِثَامِ ، وَإِنْ شُدَّ عَلَى عِرِّ وَصُودِهِ ، مِنْ سَقَطٍ عَنْ عِرِّ نَزَّ
لَهُ يَطْلُ الْمَسْحُ ، وَإِنْ سَقَطَ عَنْ نَزَّ بِفَرْقِ الْمَسْحِ

باب الحيض

أَمَّا الْحَيْضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِلنِّسَاءِ ، وَبِإِصْنِ عَنْ ذَلِكَ فَتَحِيضُ وَفَرْقِ
شَحَابَةٍ وَكَثُرَ الْحَيْضُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَبِإِصْنِ ، وَإِنْ رَأَى ذَلِكَ فَهُوَ مُشْتَبَهٌ وَهُوَ بَرَاءٌ

مِنْهُنَّ الْمَسْرُوعَاتُ وَفَرْقِ أَنْ الْمَسْحَ عَلَى بَعْضِ بِلَاحٍ فَتَحِيضُ فَلَا يَحِلُّ بِهِ غَيْرُهُ

مسح على الجبان

(وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَانِ جَمِيعٌ حُرٌّ وَهِيَ عِدَّةُ ثَلَاثِ حُرُوفٍ أَوْ دُرُوفٍ وَتَرْطُ عَلَى
الْمَصْرُوعِ الْمَكْرُورِ (وَيْ شُدَّ عَلَى عِرِّ وَصُودِهِ) أَوْ حَمَلٍ أَوْ فِي أَشْرَاطِ الطَّهَرَةِ فِي ثَلَاثِ الْحَمَلِ
حُرِّهَا وَهِيَ عِدَّةُ ثَلَاثِ حُرُوفٍ أَوْ دُرُوفٍ عَلَى مَا سَبَقَ ، فَسَقَطَ رِثْقُهَا بِحَلَالِ الْحَمَلِ (فَإِنْ سَقَطَ عَنْ عِرِّ
نَزَّ لَهُ يَطْلُ الْمَسْحُ) ، لَأَنَّ الْمَصْرُوعَ حَامِلٌ ، وَالْمَسْحُ عَلَيْهَا كَالْمَسْحِ عَلَى بِلَاحٍ وَهُوَ مُشْتَبَهٌ بِهَا
(وَإِنْ سَقَطَ عَنْ نَزَّ بِفَرْقِ الْمَسْحِ) ، فَرَوَالِ الْمَصْرُوعِ ، إِنْ كَانَ فِي الْفَصْلَةِ لِسْتَقْبَلِ : لِأَنَّ الْمَصْرُوعَ عَلَى
الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِإِصْنِ دَعَاءٍ ١٤

باب الحيض

لَمَّا ذَكَرَ الْأَحْدَاثَ الَّتِي يَكْتَرُ وَقَعَهَا عَلَيْهَا مَكْرُورًا بِحُرِّهَا ، وَتَحِيضُ بِالْحَيْضِ كَثُرَتْ وَتَحَالَتْ ،
وَلَا فِيهَا ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ ، وَفَرْقِ ، وَلِشَحَابَةٍ

فَالْحَيْضُ لَمَّا تَحَالَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَشَرَعًا دُمَّ مِنْ رَحِمِ بَرَاءٍ سَبِيحٍ عَلَى ذَلِكَ

(أَمَّا الْحَيْضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِلنِّسَاءِ ، ثَلَاثُ عِدَّةٍ لِيَاكُنَ الْمَقْصُودُ بِإِصْنِ دَعَاءٍ تَلَفُظِي
لَا تَلَفُظِي ، وَلَا يَزِيدُ كَثْرَتُهَا فِي ثَلَاثِ الْأَيَّامِ ، فَمِنْ رَأَى فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ تَحَالَتْ كَمَلَتْ كُلُّ يَوْمٍ سَابِقًا
الْمَقْصُودُ (وَمَا يَقَعُ عَنْ ذَلِكَ فَتَحِيضُ) ، (وَيْ شُدَّ عَلَى عِرِّ وَصُودِهِ) فَهُوَ مُشْتَبَهٌ بِهَا ، وَأَمَّا الْحَيْضُ
سَجَابَةِ الْمَكْرُورِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِلنِّسَاءِ ، وَكَثُرَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ١٥ وَعَنْ ذَلِكَ يَوْصَفُهُ بِمَوْلَانِ وَكَثُرَ

١٤ أخرجه الأئمة في ٢٥٩٠ في الظن في كتاب الحيض ، ٢٨ كَلَامُهُمْ فِي حَدِيثِ أَبِي كَمَالَةَ فِيهَا «الْحَمَلُ
فَإِنْ تَرَفَّضَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ ١٩ وَأَحْرَجَهُ بِرِثْقِهَا فِي الْكَمَلِ وَفَالِ فِيهِ حَمَلٌ بِرِثْقِهَا لَا
يَحِلُّ الْكَمَلُ وَلَكِنْ يَحِلُّ ، وَفَالِ بِرِثْقِهَا فِي عِدَّةِ الْمَكْرُورِ وَفَالِ بِرِثْقِهَا فِي كَثْرَةِ حَمَلِهَا وَفَالِ بِرِثْقِهَا
حَمَلٌ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ أَوْ دُرُوفٍ الْحَمَلُ حَمَلٌ بِرِثْقِهَا فِي كَثْرَةِ حَمَلِهَا وَفَالِ بِرِثْقِهَا فِي كَثْرَةِ حَمَلِهَا
الْمَقْصُودُ فَفَالِ بِرِثْقِهَا فِي كَثْرَةِ حَمَلِهَا وَفَالِ بِرِثْقِهَا فِي كَثْرَةِ حَمَلِهَا وَفَالِ بِرِثْقِهَا فِي كَثْرَةِ حَمَلِهَا

أُفْرَقَ مِنَ الْخُفْرَةِ وَالصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي أَيَّامٍ مُحْتَضِرٍ لَهُمْ مَوْتُهُمْ. مَنْ تَرَى لِيُحَاسِبَ الْحَالِصَ

وَالْمُحْتَضِرُ يُشَيِّطُ عَنِ الْحَدَثِ الصَّلَاةِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصُّنُومَ، وَتَقْصِي الصُّنُومَ، وَلَا تَقْصِي الصَّلَاةَ، وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَلَا يَجُوزُ لِحَالِصٍ وَلَا جِبْ بِرَأْيِ الْفَرْجِ وَلَا يَجُوزُ لِمُحْتَضِرٍ أَنْ تَقْضِيَهَا إِلَّا أَنْ يَسْتَلِفَ بِمَلَاةٍ

انْتَهَتْ، بِمَلَاةٍ لِأَكْثَرِ نَقَامِ الْكُلِّ، فَبِأَيِّ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، «مَلَاةٍ» وَأَكْثَرُ خُفْرَةٍ أَيْ يَأْتِي عَنْ دَنَائِلِهَا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ أَسْبَحَ، لَا يَدِيرُ الشَّرْعَ بِسَبْحِ أَحَدٍ خَيْرًا مِنْهُ (وَمَا مَرَّةُ الْمَرْأَةِ مِنَ الْخُفْرَةِ وَالْمَسْجِدِ، وَجَمْعُهَا: الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ) وَالْثَرِيحَةُ، عَلَى الْأَصَحِّ (وَمِنْ أَيَّامٍ مُحْتَضِرٍ هُوَ مَوْتُهُمْ مَنْ رَى لِيُحَاسِبَ الْحَالِصَ لِيَنْزِلَ بِمَوْتِهِ بِبِهِ لِمَسْجِدٍ يَخْرُجُ عَنْهَا، الْحَالِصُ، وَقِيلَ هُوَ الْقَصْرِ الَّذِي يَحْرُمُ مِنَ الْمَرْأَةِ نَفْسُهَا، إِذَا خَرَجَ لِيُحَاسِبَ هَذِهِ صَوْرَةُ «جَوْهَرَةٍ»

٧. يَحْرُمُ فِي مُحْتَضِرٍ

(وَالْمُحْتَضِرُ يُشَيِّطُ عَنِ الْحَدَثِ الصَّلَاةِ لَا فِي مَقَامِهَا حَرَجًا لِنَفْسِهَا) وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصُّنُومَ لِأَنَّهُ يَلْقَاهُ، وَلَا يَسْمَعُهُ، عَدَمُ الْحَرَجِ فِي لَهَا، وَبِذَا قَالَ (وَتَقْصِي) أَيِ الْحَالِصِ وَالْمَسَاءِ (الصُّنُومَ، وَلَا تَقْصِي الصَّلَاةَ، وَلَا تَدْخُلُ) حَالِصٍ وَكَذَا الْمَسَاءُ وَالْجِبْ (وَالْمَسْجِدَ، وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا) بِحَرَمَةِ ذَلِكَ

(وَلَا يَجُوزُ لِحَالِصٍ) وَلَا نَفْسًا، وَلَا جِبْ بِرَأْيِ الْفَرْجِ، وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ بِعَمِّ الْآيَةِ وَمَا دُونَهَا، وَبِذَا الْإِطْلَاقِيَّةِ يَحْرُمُ لَهُمْ مَا دُونَ الْآيَةِ، وَأُولَئِكَ مِنْهُ، لِلَّهِ لَا لِي لَا يَقْضِي بِمَا دُونَ الْآيَةِ الْمَرْفُوعَةِ، حَتَّى أَنْ يَقُولَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ بِرَأْيِ نَفْسِهِ، وَاسْمُ اللَّهِ» هَذَا أَيْ كَيْفَ أَوْ عَمْرٍ، فَهَذَا لَا يَسْتَلِفُ بِهِ، لِأَنَّهُمَا لَا يَسْتَلِفُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، أَيْ عَمْرٍ، بِيْنَهُمْ (وَلَا يَجُوزُ) لَهُمْ وَلَا (لِغُلَامَةٍ) مَنْ (لِغُلَامَةٍ) وَلَا حَتَّى (إِلَّا أَنْ يَسْتَلِفَ بِمَلَاةٍ) الْمَسْجِدَ كَالْمَرْأَةِ، وَالْحَرَمِ بِمَلَاةٍ، بِحَالِصٍ لِيَنْتَصِلَ بِهِ كَالْجَلَدِ الْمَشْرُوعِ، هُوَ الصَّحِيحُ، وَكَدَ لَا يَجُوزُ لَهُ وَصَحِّحَ الْأَصْحَابُ عَلَى طَرِيقِ

١. وَكَدَ الْفَرْجِيَّةِ بِوَقَائِتِ كَثِيرَةٍ لِمَنْ دَخَلَ، وَجَمْعُهَا كَدَ، وَكَدَ بِرَأْيِ

وَأَصَحُّ هَبْ تَرْجُمَةً ١٩١/١ وَتَرْجُمَةً لِأَيِّ مَعْنَى ٨١

(٩) الْبَرَاءَةُ الْفَرْجِيَّةُ

(٩) الْفَرْجِيَّةُ وَهِيَ مِنْ قَدِيمٍ وَمَعْنَى كَدَ لِيُحَاسِبَ لِيُحَاسِبَ لِيُحَاسِبَ لِيُحَاسِبَ

(٩) الْفَرْجِيَّةُ مِنْ قَدِيمٍ وَمَعْنَى كَدَ لِيُحَاسِبَ لِيُحَاسِبَ لِيُحَاسِبَ لِيُحَاسِبَ

إذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام ثم بخر وظفها حتى ينسل، أو ينهي عليها وقت صلاة كامل، وبانقطع دمها لعشره أيام جاز وظفها قبل الغسل، والظفر إذا تحلل بين اثنين في مدة الحيض فهو كنتم الجاري، وتقل الظفر خمسة عشر يوماً، ولا عليه لأكثره.

المكتوب فيه: لأنه بيع له، وهذا من شيء مكتوب به شيء من القرآن من توح كترهم لو غير ذلك، إذا كان آية منه، إلا بخره، وأما كتب التفسير فلا يجوز من موضح القرآن منها، وله أن يفسر غيره، بخلاف المصحف، لأن جميعه من شيء، ولكل من قال بخره.

مسائل في الحيض

(وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام، وسو قدم علاقتها ولم يحسن أي له بخل وظفها حتى ينسل، أو يسمع شرعاً، وبانقطع دمها في الأصح، وهو قوله (أو ينهي عليها وقت صلاة كامل) بأن يحد من الوقت بماء سبع الغسل وبمس الشهاب والحريرة وخرج الوقت ولم ينسل، لأن الصلاة حارب بها في دمها، فظهرت حكمها، وهو انقطع الدم لدون علاقتها صون الثلاث لم يفرها حتى تنسل، عداها وإن احتسب، لأن العود في الماء عليه، فكان الاحتياط في الاجتناب، وهذه (وإن لم ينسل دمها) سواء أيام جاز وظفها قبل الغسل، لأن الحيض لا يزيد له على المدة، إلا أنه لا ينسل من غسل، ينهي في عداها بالاحتياط (وأيضا).

(والظفر إذا تحلل بين اثنين في مدة الحيض فهو كأنه الجاري) (الموالي)، وهذا إحدى الروايات عن أبي حنيفة، وجهه أن أسباب بدء مدة الحيض ليس بشرط الإجماع، فيفسر به ونحوه كالتصالح في الزكاة، ومن بين يوسن وهو ربيعة وأبو حنيفة، وقيل هو الخبر موافقه أن الظفر إذا تحلل بين اثنين في مدة يوم لا ينسل وهو كدم المصلي، لأنه ظفروا بعد، فيكون بمنزلة الدم، والأحد بعد غسل يومه، هذا في السراج، وكثير من المتأخرين نقوا به، لأنه أسهل على المعنى ويستغني عنه (المنه) وهو الأولى.

(وأن الظفر إذا تحلل بين اثنين في مدة الحيض، أو الناس والحيض) (حسنه عشر يوماً) وحسنه عشره ليلة، ولما انفصل من (أثنين) فهو نصف حيض، فلم كان أقل من ذلك كذا مؤلفي، ينسل من الأول غلط (ولا عليه لأكثره) وبانقطع الدم، (المصلي).

1 حرم قره نغلي (ولا ظفروا حتى ينسل) في سورة البقرة الآية ٢٢٠ قرأ: تنسله لظن (وأيضا) وانتبهت على المسألة في الظهور، وذلك بخلاف الإجماع لا بمجرد انقطاع دم.

وَالْمُسْتَحَاضَةُ، وَمِنْ مَسْئَلَةِ الْبُيُوتِ، وَالرُّغَائِفِ الدَّائِمَةِ، وَالْفَرْجِ الْفَنِيِّ لَا يُزِيدُ.
 بِمَوْضُوعٍ لَوْفٍ كُلِّ صَلَاةٍ، فَيُضَرُّونَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَقُّوا مِنْ الْمَرَامِصِ
 وَالْأَوَائِلِ، فَلَمَّا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ رُضُوعُهُمْ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ امْتِنَافُ الْوُضُوءِ لِصَلَاةٍ أُخْرَى

وطهرها عشرون، إلى أن يموت أو يظهر^١ هـ. ومثله في عامة المعتمدين، وبطل الصلاة موح
 كسدي الاتفاق عليه، كما جله الشريعات، في شرح محصورة خلافه الصحيح، فيه، وإن
 كتب المصلحة القدم معتادة وقتاً لمعادن، حيث ظهر^٢ إلا إذا كانت عاقبتها في الظهور من الشهر
 فأكثر جرد إلى من أشهر إلا ساعده، وقد بين الظهور والعرض، وإن سبقت عاقبتها هي المصلحة،
 والكلام عليها مستوفى في المطولات، وقد امتدونا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء المسماة
 بالمطالب المستطاه في المحبس والدماس والامساحاة، من راجع امتيعة الكلام وشعاع الأوام
 عليه بها فليتها وفيه التمام.

(وَالْمُسْتَحَاضَةُ وَمِنْ مَسْئَلَةِ الْبُيُوتِ وَالرُّغَائِفِ الدَّائِمَةِ وَالْفَرْجِ الْفَنِيِّ لَا يُزِيدُ)
 منه في لا يسكن، والمنطليق البطل، وانقلاب الريح، ودمع علمي إذا كان يخرج من خلفه،
 وكذا كل ما يخرج عن عظم، ولو مر أدنى أو سدى أو شدة (بمَوْضُوعٍ لَوْفٍ كُلِّ صَلَاةٍ) معروضة،
 حتى لو توسع المعدور لصلاته العبدية أن يعمل الظهور به عيها، وهو الصحيح هـ،
 (فَيُضَرُّونَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَقُّوا مِنَ الْمَرَامِصِ) والراحات أدلة وضاء (وَالْأَوَائِلِ)
 (لَمَّا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ رُضُوعُهُمْ) أي ظهر الحدث سابق (وَكَانَ عَلَيْهِمْ امْتِنَافُ الْوُضُوءِ) (لِصَلَاةٍ
 أُخْرَى) ولا يظن وضوئهم قبل خروج الوقت، إلا إذا ظهر حدث آخر مختلف لغيرهم، وإن
 لنا يظهر الحدث السابق لأن خروج الوقت ليس بانصر، لكن لما كان الوقت ماضياً من ظهور
 الحدث فضاء لمخرج عقدا خرج زال المدع، يظهر الحدث لمدى، حتى لو توسع المعدور على
 انقطاع ودم إلى خروج الوقت ثم يظن، بعدم حدث سابق ثم يشترط لثبوت العبد أن
 يشوطة التمر تمام وقت صلاة معروضة، وذلك بأن لا يجد في جميع وقتها دماً يومياً وهي
 فيه حالاً عن العبد، ولو بالانصر على المعروف، وهذا شرط ثبوت الصدق في الابتدأ. ويمكن
 في القاء وجوده في كل وقت، ولو لم يزل في المروال يشترط استيعاب الانقطاع وقتاً كاملاً بأن لا
 يوجد في جزء من أصلاً

حكم المعدور

فيه - لا يجب على المعدور غسل الثوب وسجوده إذا كان يحال لو قسله نجس قبل
 التفرغ من الصلاة

حكمة - يحدوهُ عضو المعدور. إذا كان يرض، ونفسه بعد الإمكان إن كان لا يرض، مثل

وَالْقَسْرُ هُوَ الْمُدُّ الْمَخْرُجُ عَنِ الْوِلَادَةِ، وَبِذَلِكَ الْمُدُّ تَرَدُّ الْحَامِلِ وَمِنْ تَرَدُّ الْمَرْءِ فِي حَالٍ وَلَا يَنْبَغِي قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ شَحَابَةً وَأَنْفِلَ الْفَقِيرَ لَا حُدُودَ، وَكَثْرَةُ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْصَانٌ، وَإِذَا جَدَّ بِسُوءِ الْأَرْبَعِينَ - وَفَدَّ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْءُ وَلَدَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَقَدْ عَادَتْ فِي الْقَسْرِ - رُدَّتْ إِلَى أَيْمٍ عَافِيَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فَأَيَّدَتْ بِعَافِيَةٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَمِنْ رُدَّتْ وَبَدَأَ بِبَطْنٍ رَجَبٍ وَبَعَثَهَا مَا خَرَجَ مِنْ الْقَدَمِ

فِي الْمَرْءِ - وَبِذَلِكَ الْمُدُّ عَلَى رَدِّ السَّيْلِ مِنْ بَابٍ أَوْ حَنْوٍ أَوْ كَانَ لَوْ جَلَسَ لَا يَسِيلُ وَلَوْ غَمَّ سَائِلٌ وَجِبَ رَدُّهُ، وَخَرَجَ مِنْ لَدُنْهُ يَكُونُ مَحْبُوبَ عَدُوِّهِ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصِلَ حَالًا بِالْإِيْدَةِ بِأَنْ يَسِيلَ بِالْمِيلَانِ، لِأَنَّ مَرَكَّ السَّيْلِ الْفَوْنُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ. ١٥

باب النفاس

(وَالْقَسْرُ هُوَ الْمُدُّ الْمَخْرُجُ عَنِ الْوِلَادَةِ) وَلَوْ مَخْرُجٌ أَكْثَرَ الْوَلَدِ، وَبِذَلِكَ الْمُدُّ عَصَا عَصَا عَصَا (وَالْقَدَمُ الْقَدَمُ تَرَدُّ) طَرَفَةُ الْحَامِلِ دَمَا تَرَدُّ الْمَرْءُ (فِي حَالٍ وَلَا يَنْبَغِي قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ) أَوْ أَكْثَرَ (اسْتِحْصَانٌ) قَسْرًا إِذَا قَدَرْتَ أَوْ نَسِيتَ (أَوْ مَسَا) مَصْلًا، وَلَا دُخْرَ، عَصَا عَصَا عَصَا (وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْصَانٌ) وَأَكْثَرَ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا نَحْبِيبَ الْمَرْءِ وَغَيْرِهِ (وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْصَانٌ) لَوْ مَبْدَأٌ وَلَمَّا انْقَضَتْ نَحْبِيبُهَا كَمَا ذَكَرْنَا بِهَوْلِهِ (وَمَا مَخْرُجُ الْقَدَمِ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا) كَانَتْ عِلَّةُ الْفَرْقَةِ وَتَرَدُّ قَبْلَ ذَلِكَ وَبِذَلِكَ عَادَةٌ فِي الْقَدَمِ رُدَّتْ إِلَى أَيْمٍ عَافِيَةٍ تَقْضِي مَا يَرْتَدُّ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْبَيْتَةِ كَمَا فِي الْحَبِيرِ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ) مَرْوُوقَةٌ (وَالْإِيْدَةُ) بِصَاحِبِ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا: لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عَادَةٌ مَرَّةً إِلَيْهَا لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْمَقَامِ (وَمِنْ وَتَرَدُّ) أَوْ كَثُرَ (فِي بَطْنٍ) أَيْ حَمْلٌ (وَالْجَدُّ) وَتَرَدُّ بَلَى يَكُونُ بَيْنَهُمَا قُلٌّ مِنْ سَبْتِ الْتَهْمَرِ، وَلَوْ وَلَدَتْ الْوَلَدَ بِسَ كُلِّ وَاحِدٍ قُلٌّ مِنْ سَبْتِ الْتَهْمَرِ، وَبِذَلِكَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي أَكْثَرَ - جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَطْنٍ وَاحِدٍ، فَهُمْ

(١) فِي تَصْلِيهِ

(٢) سَائِلُ الْمَصِيفِ الْقَرْيَةِ الْقَرْيَةِ مِنْ لَدُنْهُ سَائِلٌ كَانَتْ الْمَصِيفَةُ عَلَى هَذِهِ وَاسْطُوعَتْ فِيهَا سَائِلٌ مِنْهَا قَرْيَتَيْنِ يَوْمًا أَوْ لَيْلَتَيْنِ يَوْمًا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ وَرْدٍ ٣٦٦ هـ مَا حَدَّثَ فِي وَقْتِ الْفَتْوَا وَالْقَرْيَتَيْنِ ١٢٩ وَتَقَرَّرَ حَرْبٌ فِيهَا مَعَ ٦٤٨ وَالْمَدَامِي ٢٢٩ وَتَحْلُفُكُمْ ١٧٥/١، وَابْنُ رِشْقِي ٢٢٥/١، وَابْنُ الْحَكَمِ فِي وَجْهِ خَرَجَ مِنْهُ وَقَالَ صَحَّحَ الْإِسْلَامُ وَفَرَّغَ الْعَمَلُ وَرَوَى بِهَتْفٍ ٢٢٥/١ مِنْ عَمْدٍ وَجْهٌ وَلَهُ شَاهِدٌ أَخْرَجَهُ فِي مَحَلِّ ١٤٤ هـ عَنْ أَبِي دَاوُدَ سَوَادَةَ ٢٢٥ وَتَقَرَّرَ الْقَسْرُ لِيَوْمٍ يَوْمًا (١) أَنْ تَرَى ظَهْرَ عِلٍّ مَعَهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ طَرَفُهُ صَحِيحٌ وَفَدَّ صَالِ الْوَصِيرِ فِي الرُّوَالَةِ حَدِيثٌ أَتَى صَحِيحٌ وَرَوَاهُ قَلْبٌ

عقب أولاد الأول عند أبي حبيبة وأبي يوسف، وقال محمد بن زكريا: بقائها ما خرج من
الذم عقب أولاد الثاني

باب الأنجاس

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي ونزبه وأكساب المني يصل عليه
ويجوز تطهيره بالجماء، (بكر مائع طاهر ينكح إزائها به كالحمل وما
الورد

والمراد بالنجاسة هي الجنابة، قال في المأثور وهو الأصح معاشها ما خرج من الذم عيب
ثوب الأول عند أبي حبيبة وأبي يوسف لأنه ظهر أصح الرجم فكان المصلي عليه عيب
به ما مره عيب النجاسة لأن كان قبل الأربعين وهو نكاح الأول سمها وأصلها مذهبها
وتصلها وهو الصحيح ويخرج من النجاسة، قال محمد بن زكريا: جمعها لغة (معناها ما خرج
من الذم عقب أولاد الثاني) لأن حكم النجاسة عندهم بعد الولادة كالتقصاء (معه) وهي
بالأخير اتفاق، قال في التصحيح: وتصحيح هو بدو الأول، وعنده الأئمة المصححون

باب لأنجاس

ما خرج من بدن النجاسة النجاسة والطهارة عنها، شرح في بيان النجاسة، وعزلها،
ومسحها، وبذلك المصباح، وكيفية تطهيرها، وعادة الأولى لأنها الأولى لا تصاد
الذي منها يصح جوار الصلاة بالأصناف

والأنجاس جمع نجس - كسر الجيم - كذا، ذكره صاحب الشريعة لا جمع نجس منعتين
كما وقع تكثير: لأنه لا يجمع على في: عيب، النجس ضد الطاهر، والنجاسة ضد الطهارة،
ومع نجس نجس، كجمع ينجس، وكذا تكرر، إذا قلت: رجل نجس - بكسر النون - نجس
وجاءت، وعندها له شيء ولم يجمع، وممن رجل ورعان ورعاً، وامرأة ورعاء نجس
، وهذا وتامه في شرح الهداية للمصنف

(تطهير النجاسة) التي محتها (واجب) أي لازم (من بدن المصلي ونزبه وأكساب) أي
يصل عليه، لقوله تعالى: «وبسك تطهروا» ، وإذا وجب تطهيره فكيف وجب في غسل
والممكن، لأن الاستنجاء في سائر الصلاة ينسب لكل

الصلوة مكانها، ولا يجوز استعصم منها، ومن أضاف من النجاسة لمعلظة كقولهم وتقول
 زعمنا والحق عقداً للفرع مما ذرته حازب بصلوة معه فإن زاد لم يجر، وإن أضافه
 بجملة صفة كقول ما يؤكل بجملة حازب الصلاة معه، ما لم ينع زرع التوب

والعلم والرائحة (حازب الصلاة من مكانها، لا يجر، لا يجوز استعصم منها) لأن المشرقة
 بصلوة الظهور، وتليهم الظهور، وحكمه حر مروض وشجر وكلا تانين في الأمر كذلك،
 يظهر بالحدود

الفصل

في النجاسة لمعلظة

(ومن أضاف من النجاسة لمعلظة كقولهم وتقول
 بعلوم (والفريق والخبر) وحده غير لا يجر في الهواء كدجاج وماء ويزد (مقدار الفرع مما ذرته
 حازب بصلوة معه) لأن الدليل لا يمكن التحريم به فجعل عموداً وقدرته يدر الفرع أحداً
 عن موضع الاستبراء (فإن زاد) من الداهية (لم يجر) الصلاة، ثم يروي احتار الفرع من حيث
 المساحة، وهو غير عزمي لك في الصحيح، يروي من حيث الزود، وهو الذي هم الكبر
 المصالح، وتلي في الشوهرين بينهما إلى الأخرى في الرعي، المذنب في الكيف، وفي التبايع
 وهذا القول الصحيح، وفي الزاهد، من هو الأصح، وحده جماعة، وهو قول الأصحاب من
 إجماع قولين مع صفة كزود

النجاسة المعلقة

(ومن أضافه بجملة صفة كقول ما يؤكل بجملة) وما العزم، وقد يقول لأن نجاسة
 التيم والروث وتحت غلبته عند أبي حنيفة، وإن وأبو يوسف، ومحمد، حقه، وإن
 والشرابي، وهو الأشهر لعدم الملو بصلوة الطرى بها، وظهورها بصلوة تخرأ، وإن لا
 يسمع لروث وإن محلى، لما روى من يلو الناس من امتلاء الطرى والتعلق بها كما دخل الثرى
 مع الخلية، وقام الضابط عليه طين نحاسي، لأن ممشى الناس والوفاء واحد، إن
 (حازب الصلاة معه) ما لم ينع زرع) جميع (التوب) يروي ذلك عن أبي حنيفة، لأن التيمير
 به بالكثير الماشي، والربيع مضمون بالكل في حق بعض الأحكام «هنا» وصححه في
 المصنوع، وهو ظن ما مشى عبد أصحاب المون وليس ربح فموضع الشيء أصليه كالتيمير
 والتيمير والفرع، إن كان المصنوع ثوباً وربع مصنوع الصاب كالتيمير والفرع، إن كان

(١٤) عرفت من جهة المسمى كالمسمى أصل الدين

يُظْهِرُ النَجَاسَةَ لِمَنْ يَجُثُّ عَنْهَا عَلَى وَجْهِهِ هَذَا كَمَا أَنَّهَا عَيْنُ مَرْئِيَّةٍ
مُظْهِرُهَا زَوَالُ غَيْبِهَا، إِلَّا أَنَّ نَفْسَ مَنْ انْزَعَدَ مَا بَقِيَ بِإِلَافَةٍ، وَمَا لَيْسَ لَهُ عَيْنُ مَرْئِيَّةٍ
مُظْهِرُهَا أَنْ يَتَّصَلَ حَتَّى يَقْلِبَ عَلَى طَرَفِ الْعَالَمِ ثُمَّ نَدَّ مُظْهِرُ

مَدَّةً وَصَحْفَةً فِي الدَّقِيقَةِ وَالمَحِيطَةِ وَالمَحْبُوسِ وَالمُسْتَرَجِعِ، وَفِي «الْحَقَائِقِ» وَعَلَيْهِ
اِسْتَوْقَى، وَقِيلَ رَجَعَ نَفْسُ نَبِيٍّ نَحَرَهُ بِهِ الصَّلَاةُ كَالْمُسْتَرَجِعِ، قَالَ «الْأَنْطَلَعُ» وَهَذَا أَصَحُّ مَا رَوَى
عَنْهُ «أَهْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ» اِتِّصَحَّحَ كَمَا نَرَى، بَلَى رَجَعَ النَّبِيُّ عَلَى، وَهُوَ الْأَحْرَطُ،
عَنْهُ، قَالَ فِي «الْفَصَحِ» وَفِيهِ - يَمْنَى وَصَاحِبُ بَهَائِهِ - لَمْ اِتِّفَقْ فِيهِ بِالْكَثَرِ الْعَاشِقُ بِعَدَدِ
أَصْلِ السُّرُورِيِّ عَنِ «أَبِي حَبِيبٍ» ذَلِكَ عَنِ مَا هُوَ دَائِبٌ فِي مِثْلِهِ مِنْ عَدَمِ التَّخَيُّرِ، فَمَا نَدَّ فَاحِشًا
مَعَ، وَمَا لَا تِلَا «أَهْلُ» وَبِمَا عُدُّوا عَنْهُ بِعَدَمِ الْكَثَرِ الْعَاشِقُ أَيْ لِيُظْهِرَ بِطَرِيقٍ بَيِّنٍ عَلَى
الْعَالَمِ، سَبَاحًا مِنْ «أَرْثُو» نَدَّ مِنْ «لَعْنَتِهِ» كَمَا سَمِعْنَا مِنْهُ بِظُهُرِ الْكَلَامِ، وَهُوَ ظُهُرُ الْجَوَابِ هَذَا بِدَوْنِ
أَصَابِ التَّوْبِ أَوْ تَلَبُّسٍ مِنَ اَلْمَحْسُوسِ الْمُحْتَفِ الْمُنْتَحَبِ مُقَدَّرِ كَثَرِ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَهُ لَا يُلَاحِظُ التَّوْبَةَ،
فَهَلْ يَصِحُّ؟ وَمَا الْقَدَرُ الْعَاشِقُ؟ وَلَا شَكُّ أَنَّهُ «أَكْبَرُ كَثَرِ» فَاحِشٌ بِمَعْنَى وَبَلَى لَمْ يُلَاحِظْ تَرْكِهُ،
فَمَا عَلِمَ أَنَّهُ أَصْلُ السُّرُورِيِّ فِي الْإِقَامِ، وَبَعْدَ الْقَدَرِ سَابِقٍ فِيهِ بِسَبْرٍ فَلَمْ يَدَّ كَمَا حَبِثَ لَمْ كَانَ
بِمَنْطِقَةِ بَلَى الرُّوحِ مَعَ، وَإِلَّا فَلَا

باب نَظْهِيرِ النَجَاسَةِ أَوْ جَبِّ عَنِهَا

(وَيُظْهِرُ) مَحَلَّ (النَّجَاسَةِ) سَيِّئِ جُثُّ عَنْهَا عَنِ وَجْهِهِ، لِأَنَّ اَلْعَاشِقَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا
عَيْنُ مَرْئِيَّةٍ «وَلَا» (فَمَا كَلَّاهُ لَهَا مِنْهَا عَيْنُ مَرْئِيَّةٍ) كَالْأَدَمِ (مُظْهِرُهَا) أَيْ الْجَنَابَةِ، وَالْمَرْءُ مَحَلُّهَا
(زَوَالُ غَيْبِهَا) وَهُوَ بِمَعْنَى عَلَى الصَّحِيحِ، وَعَنِ اَلْعَلْفِ أَيْ جَعَمَهُ، أَنَّهُ يَتَّصِلُ بِمَرْئِيَّةٍ بَعْدَ زَوَالِ غَيْبِهَا،
إِنْ اِتِّفَقَ لَهُ بِعَيْنِ مَرْئِيَّةٍ حَسَنَةٍ مَرَّةً (إِلَّا أَنَّهُ) يَفْقَهُ مِنْ أَلْفِهَا، كَثُورٌ أَوْ رَجَحٌ (مَا يَشُقُّ إِزَالَتَهُ) فَلَا يَصِحُّ
سَاعَظُهُ، وَيَتَّصِلُ بِأَيٍّ أَنْ يَصْغُو الْإِدَاءَ، عِلْوُ الْمَرْجَحِ، وَالْمُسْتَفْهِمُ اَلَّذِي يَحْتَاجُ فِي إِزَالَتِهِ إِلَى عِبَرِ الْعَاءِ
لِلْفَرَاغِ كَمَا مَرَّ مِنْ كَوْنِهِ بِأَيٍّ أَنْ يَصْغُو الْإِدَاءَ، عِلْوُ الْمَرْجَحِ، وَالْمُسْتَفْهِمُ اَلَّذِي يَحْتَاجُ فِي إِزَالَتِهِ إِلَى عِبَرِ الْعَاءِ
مَحَلُّ النَجَاسَةِ (وَحَتَّى يَقْلِبَ عَلَى طَرَفِ الْعَالَمِ) ثُمَّ يَيْ اَلْمَحَلِّ (نَدَّ مُظْهِرُ) لِأَنَّ اَلْعَاشِقَ لَا يَدَّ مَعَهُ
فَلَا اِسْتَحْجَاجَ، وَلَا يَنْطَلِقُ بِرُؤْيَا، فَخَيْرُ عَالِمِ الْفَلَكِ، كَمَا فِي أَمْرِ الْفَلَكِ، «بِمَا نَفَرُوا بِالْكَفَالَةِ» لِأَنَّ
عَالِمَ الْفَلَكِ يَحْتَصِلُ عَنْهُ، فَتَكْوِينُ السَّبَبِ ظَاهِرٌ مَعَهُ بِسَبْرٍ، وَيَتَلَبَّسُ ذَلِكَ بِحَدِيثِ اَلْمُسْتَعِظِ مِنْ
بَاهِئِهِ، ثُمَّ لَا يَدَّ مِنْ اَلْمُسْتَعِظِ كُلِّ مَرَّةٍ فِي ظَاهِرِ رُؤْيَا، لِأَنَّهُ هُوَ اَلْمُسْتَحْجَجُ «عَنْهُ».

والاستحشاء منه، بخري، له بعد من وما قدم مقامه يستحق حتى يتقيه، وليس فيه
عقد منكر، وعقله بالقاء للقتل، وإن بجوارب الجاهه مخرجها، لم يخر فيه إلا الماء
ولا يستنجي بهضم ولا برؤث ولا بدم ولا ببيبه

باب الاستحشاء

(١) الاستحشاء شتم مؤكده لرجال النساء (مخرى له) لإفحامه (الحشر وما ضم مقامه)
من كل غير منة قامة غير منته ١٠ ولا مقومة كمن ١١ (المستح) أي لمخرج (حتى يجه)
أن المصود هو الإساءة، بغير هو المصود، وليس فيه أي الإساءة (عقد منكر) من
مستحب، فيستحب ثلاث في جعل التطهر به (دوها، ولا جعلها وبراً) (وعقله) أي المخرج
(الماء) بعد الإلقاء بالحجر أولاً (والصل) أي كذا لا كصف حرة ١٢ من يراه، لما معه يسرك
لأنه حرام يقتضي به، فلا يرتكبه لإفحامه (المصود) (إن بجوارب الجاهه مخرجها) وكذا المحذور
بالمرده - معطوف اعتبار ذلك الموضع - أكثر من الداهية (لم يخر فيه) أي من طهرته (إلا الماء)
والصالح، ولا يظهر بالبحر، لأنه من باب ربه محتاج لتطهيره عن طهره، ولا يستنجي
بعظم ولا برؤث، لوروده اليه ١٣ عنه (ولا بدم) (أدني) أي ببيبه، لأنه يلاف وطهره (ولا
ببيبه) لوروده اليه ١٤ عنه أيضاً، إلا من غير بالسر في جمع الأجزاء بها

(١) المستحرة أن المسركة من قبل غير

(٢) القدر جرح جرحاً ولا يجمع العبي البسر

(٣) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ١٠ من أبي هريرة، أنه قال: لا تنجي عظم ولا دود، وأنه
يأكل عظمه ويأكل

ورود من حديث صفار ١٠٠ من أبي هريرة، المصنف يشرح (إمام مسلم ٢٦٢) وعنه (أبو
يعقوب ٢٦٢) والترمذي ٢٦٢ من أبي هريرة، يعني رسول الله ﷺ لا ينجح بهم أو سحر، أي السب
أحلف

(٤) يشير المصنف إلى ما أخرجه ابن ماجه ١٥٣ ١٥٤ من أبي هريرة، أنه قال: رسول الله ﷺ إذا احتل
أحدكم ولا يأتى حركه ببيبه، ولا يستنجي ببيبه، ولا ينسج في الإساءة

عنه، فقد البحري، ورواه مسلم ٢٦٢ من أبي هريرة، يعني رسول الله ﷺ لا ينجح بهم أو سحر، أي السب
ذكره ببيبه، وأن مكاتب ببيبه، ورواه البخاري ١٥٣ ١٥٤ من أبي هريرة، أنه قال: رسول الله ﷺ إذا احتل
أحدكم، لا يأتى حركه ببيبه، ولا يستنجي ببيبه، ولا ينسج في الإساءة

كتاب الصلاة

أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ إِذَا طَلَعَ الشَّمْسُ الثَّانِي، وَهُوَ الْبَهَاسُ الْمُتَعَرِّضُ فِي الْأَفْقِ، وَجَبَتْ
وَقْتُهَا مَا نَبَتْ مَطْلَعُ الشَّمْسِ، وَأَوَّلُ وَقْتِ بَهَاسٍ إِذَا رُبَّ الشَّمْسِ، وَقَبْلُ وَقْتُهَا جَدُّ أَبِي
حَبِيبٍ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ سَوًى فِي الرُّوَالِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَتَحْتَهُ إِذَا صَارَ
ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا حَرَجَ رِثْتُ الظُّهْرِ عَنِ الْقُوتَيْنِ، وَآخِرُ وَقْتُهَا مَا

كتاب الصلاة

شُرِعَ فِي الْمَضْرُوبِ بِرَبِّ الرِّسَالَةِ وَالصَّلَاةِ لِلْعَصَا، قَالَ اللَّهُ سَالِي «وَصَلِّ
عَلَيْهِمْ» أَيُّ إِذْخُلُ لَهُمْ وَتَسْرِعُ الْأَعْيَالُ مَحْضُوعَةً الْمَشَقَّةِ بِالنَّكْرِ الْمُحْتَضَةِ بِالنَّكْرِ
وَهِيَ مَوْصِي حِينَ عَمِلَ كُلِّ سَكَنٍ، وَلَكِنْ يُؤْمَرُ بِهِ الْأَوَّلُ نَسِجَ سِرٍّ وَتَضَرَّبَ عَلَيْهَا لَمَسْرَ
بِهِ لَا بِطَشَةِ، وَيُكْفَرُ حَتْلُهَا، وَمَارُكُهَا عَمْدًا كَلَّا يُخَيَّرُ وَيَضْرَبُ حَتَّى يَصْبِي

باب مواليات الصلاة

أَوَّلُ وَقْتِ الْقَبْلِ فَتَمَّ لَعْدَمِ الْخِلَافِ فِي هَرَبِهِ، بِخِلَافِ هَرَبِهِ كَمَا عَقَفَ عَلَيْهِ إِذَا طَلَعَ
الْفَجْرُ الثَّانِي، الْمَسْمُومُ بِالْعَصَا (وَهُوَ الْبَهَاسُ الْمُتَعَرِّضُ فِي الْأَفْقِ) بِخِلَافِ الْأَوَّلِ الْمَسْمُومِ
بِالنَّكْرِ، فَذَا بِحَرَجِ مَسْطَبِلَا فِي الْأَفْقِ نَمَّ تَعْلَبُهُ ظِلْمَا وَالْأَفْقُ وَاحِدُ الْأَفْقِ، وَهِيَ طَرَفُ
الْمَسْمُومِ (وَوَسْرُ وَقْتُهَا مَا نَبَتْ مَطْلَعُ الشَّمْسِ) أَيُّ لَمَسْرَ طُلُوعِهِ (وَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا رَقَبَ
الشَّمْسُ) عَنِ كَيْدِ السَّمَاءِ (وَأَوَّلُ وَقْتُهَا جَدُّ أَبِي حَبِيبٍ) رَحِمَهُ اللَّهُ (إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ
سَوًى فِي الرُّوَالِ) أَيُّ الْفَتَى فَلَيْسَ يَكُونُ وَقْتُ الرُّوَالِ، هَذَا صَاحِبُ الرُّوَالِ عَنِ الْإِسْمِ «هَابِهِ»
وَهِيَ رَوَابِهِ «مَحْمَدٌ» عَنِ «الْأَصْبَحِ»، وَهُوَ الصُّبْحُ كَمَا فِي «الْبَهَاسِ» وَ«الْمَسْمُومِ» وَ«الْمَسْمُومِ»
وَالْمَسْمُومِ وَالْمَسْمُومِ، وَاحْتَرَفَ «سِرَّهَا» شَرِبَهُ الْمَسْمُومِ، وَهَكَذَا عَلَيْهِ «الْمَسْمُومِ»، وَرَأَى
«صَدْرُ الشَّرِيعَةِ» وَرَجَّحَ عَلَيْهِ، وَهِيَ «الْمَسْمُومِ» وَهُوَ الْمَسْمُومِ، وَاحْتَرَفَ «صَحْبُ الْمَسْمُومِ» وَرَأَى
الْمَسْمُومِ، وَهَذَا بِدَلِيلِهِ فِي «مَعْرَاجِ الدَّرَجَةِ» ثُمَّ قَالَ «الْأَوَّلُ» بِالْعَصَا فِي رِبِّ لَعْدَمِ الْخِلَافِ
أَوَّلُ إِذَا هُوَ وَقْتُ الْعَصْرِ بِالْأَفْقِ، يَكُونُ «مَعْدُومُ» فِي الْحَبْرِ، لَمْ يَكُنْ «الْمَسْمُومِ» بِدَلِيلِهِ
لِلْمَسْمُومِ عَلَى الْوَقْتِ لَا يَجُوزُ بِالْإِسْمِ وَيَجُوزُ بِالْمَسْمُومِ، وَهَذَا «وَقْتُهَا» إِذَا «وَقْتُهَا»
يُؤْمَرُ وَتَحْتَهُ رَحِمَهَا نَحْ سَالِي أَحْرَ وَقْتُهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ سَوًى فِي الرُّوَالِ،

وَيُخَيَّرُ الْمُعْصِرُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ الْفُلُوسُ، وَغُجِلَ الْمُغْرِبُ وَتُخَيَّرُ الْعِشَاءُ إِلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ
الْقَلِيلِ، وَتُسْتَحَبُّ فِي الْوُضُوءِ لِمَنْ يَأْتِي صَلَاةَ الْفَلِيلِ أَنْ يُؤَخِّرَ الْوُضُوءَ إِلَى آخِرِ الْفَلِيلِ، فَإِنْ لَمْ
يُؤَخِّرْ بِالْأَثَرِ أَوْزَرَ قَبْلَ الْوُضُوءِ

باب الأذان

الأذان سنة للصلاة الحسنة وتضمنه قول ما سورها، وصيغة الأذان أن يقول
الله أكبر، الله أكبر، إلى آخره، ولا يربيع فيه، ويريد في ذلك أقصر بعد الإصلاح

(و) يستحب (تقليدها في القضاء وسريع والحريف كما في الإجماع من جميع الأصوليات
(و) يستحب (تأخير العصر، مطلقاً، موصفاً بموافق (و) لم يتغير الحشيش) بعداه صوتها فلا
يتخير فيه البصر هو الصحيح (هـ به) (و) يستحب (تسعين تسبيحاً) مطلقاً فلا يحصل بين
الأذان والأذان إلا نظر ثلاث آيات أو جلس خمسه (و) يستحب (تأخير العشاء إلى ما قبل ثلث
القليل) الأول، في غير وقت الفجر، استندت معنيته فيه (و) يستحب في الوتر لمن يثقف صلاة
القليل (و) يتروك ثلاثه (و) يؤخر الوتر إلى آخِرِ القليل (يكون حرصاً فيه (فإن لم يتق) من
عنه (بالأثر) أوزر قبل النوم) نحوه (و) من عاهد أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوتره، ومن
طبعه أنه يقوم آخر الليل فليوتر آخره، فإن صلاة الليل مشهورة^(١) رواه مسلم

باب الأذان

هو لغة الإعلام، وشرعاً، إعلان محض عن وجه مخصوص بالخط مخصوصه وتلم
ذكر الأوقات على الأذان لأجل الكمال، ونسب مبدء عن

(الأذان سنة) مؤكدة لرحال (الصلاة الحسنة) والمضمرة، حشوها بذكر مع أنها داخله
في شخص يدفع توهم لها كالمبدء من حيث الأذان يكف فلا يس بها، ولأن لها أذاناً (قرب
ما سورها) كعميد والتكسوف والوتر والربيع وصلاة العشاء، فلا يس لها

(وصيغة الأذان) معروفة، وهي (الله أكبر، حديد) (الله أكبر، إلى آخره) أي آخر

(١) أخرجه مسلم ٧٥٠ من باب حار بعد الخط كتاب صلاة المسافرين باب صلاة الليل ورواه ذلك
فصل وقد أخرجه صحيحه، أخرجه أخرج البخاري ١٩٠ وسنده ٧٢٦٩ ج ١٢٧، ٢٢٨، والبيهقي
٢٢٨/٣ كنهه في الوتر من صلاة النبي ﷺ صلاة الليل فقال من متى فإذا سمع
الصبح طويروا صلاته صلاة مسلم، ورواه في حديث، بهذا، ما وجدته في نسخة المصنف وتلاخه
صحيح

الصلوة خير من النوم . مرتين . والإقامة مثل الأدب ، إلا أنه يريد فيها بعد الصلاة . فذا
كانت الصلاة ، مرتين

ويؤتى في الأدب ، ويحذر في الإقامة ، ويستقل بها القبلة ، فإذا بلغ إلى الصلاة
والفلاح حول وجهه يساً وشمالاً

ويؤتى للصلوة ، ويقسم ، فإن كانت صلوات أدب لالأولى وأقام ، وكان محبها في
القبلة ، فإنه قد أقام ، وإن شاء اقتصر على الإقامة

ويشي أن يؤتى ويقيم على ظهره ، فإن أدب على غير وضوء جاز ، ويكره أن يقيم
على غير وضوء ، أو يؤتى وهو خست ، ولا يؤتى بسلام قبل دخول وقتها

للقائه المعمورة بشرح أكبر أوله وتليه باقي الصلوة (ولا ترجع فيه) وهو أن يرفع صوته
بالتهليل بعد غصص جهده ، وهو مكروه ، مسمى ويريد في أدب أن يفتح صوته قوله حي من
(الفلاح) الثانية (صلاة خير من النوم) ويلزم (مرتين) لأنه وقت يوم .

(والإقامة مثل الأدب) فيما مر من أربع تكبير أوله وتليه باقي الصلوة (إلا أنه يريد فيها
بعد) قوله (حي على الفلاح) الثانية (أنه ناسب بصلوة) ويقولها (مرتين)

(ويؤتى) أي يستقل بعد رمي الأدب ، سكت بين كل كلمتين (ويحذر) أي يسرع في
الإقامة ، أن يجمع بين كل كلمتين (ويستقل بها القبلة) فإذا بلغ إلى الصلاة والفلاح حول
وجهه (فيها) يعني بالصلاة (وسدلاً) بالفلاح ، من غير أن يحول قدميه ، لأنه فيه مساحه
وسلوة ، فيخرج في الصلاة إلى القبلة ، وفي الصلاة إلى من من يمينه ويساره . ويستلزم في
الصلاة إذا تم يتم الإعلام بمجرد دخول الواحد ليحضر باسم الإعلام

(ويؤتى) المرحى (للقبلة) يعني لأنه يستلزم الحاصرة (وإذا كانت صلوات) متعده وأراد
تصالح في مجلس واحد (لأن يلازم) وأقام ، وكان محبها في القبلة (بعد) (إذا شاء أدب وأقام)
لكل واحد كالأولى ، وهو الأولى (وإن شاء) النص فيما بعد الأولى (على الإقامة) وقد عاصم في
مجلس ، فقد صلى في مجلس أكثر من واحد ، كما مر ، ولا أدب وأقام فيها

(ويشي) للمؤتى (أن يؤتى) ولهم على ظهره يكون منهياً لإقامة ما يمدح إليه (وإذا أدب
على غير وضوء جاز) لأنه ذكر وليس بصلوة ، فكان بوضوء منسلاً ، عليه (ويكره أن يقيم على
غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة (أو يؤتى) أو يقيم بالأولى (وهو خست) دابة
واحدة (عليه) وعلى لقائه (ولا يؤتى بسلام قبل دخول وقتها) فإن فعل أهل في الوقت ، لا

باب شروط الصلاة التي تنفذها

يجب على المصلي أن يندم الطهارة من الأضحية والأرجاس على ما قد تقدمت
وسر حوزته، والمعمورة من الرخيل ما حب السرة إلى الركبة والركبة من المعمورة، ويبدأ
المعزة الحرة كله حوزة إلا وجهه وفتحة وعضيه وما كان حوزة من الرخيل فهو حوزة من

لأدلة الإعلام، وهو قبل دخول الوقت وجهه، والله أعلم بالصواب. حدود المصلي في فصل
الأخير من الليل: لولدت أهل الحرميين (هـ).

باب شروط الصلاة

الشروط جمع شرط، وهو حصة العلامة ومنه شرط ساعد أي علامتها وشرعا ما
يتوقف عليه وجوه الشيء، ويكون خارجا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرا في وجوده، واستمر حوله
(أي كمالها) عن التي لا تتلوه كالمعارة بها والمباخره بها، وهي هي تأتي في باب صفة
الصلاة كالحرمة، وترتيب الأركان، والمخرج من صفة، كما سيأتي.

والشروط التي تنفذها على ما ذكر، البصر في ذكرها خمسة، وتقدم ذكر الوضوء
أول كتاب الصلاة، قال للشرعاني، وكان يسمى ذكرها بما يسمى المختصم، لكونه من الشروط
كما في مقدمة أي الملبث، ودمية المصلي.

الأول والثاني من الشروط ما غير عهد به، (يجب على المصلي) أي يلزمه (أن يقدم
الطهارة من الأضحية والأرجاس من ما) أي الوجه الذي (قدمه) أي الطهارة

فصل

في بيان المعمورة

والثالث قوله «وسر حوزته» ولو حال، أي في باب مطلق، ولو بما لا يحل له كحوز
حرر وقد أتى بلا عذر «والقنطرة من الرخيل» ما تحت السرة إلى الركبة، أي معها، كما خرج
بذلك قوله «والركبة من المعمورة» قال في التصحيح والأصح أنه، من المصط ١٥ (وسر المعمورة
المعزة كنه حوزة إلا وجهها وفتحة وعضيهما باطنهما وصاحده على الأصح، كما في «شرح المسألة»، وهي
المعزلة، وهذا نصيحي على أن القدم معزلة، وروى أنها بسبب معزلة، وهو الأصح، ١٥
وقال في «المعزلة» و«الركبة» التصحيح أنها معزلة في عن النظر والتمس، ولو لم معزلة في حق
الصلاة، ومنه في «الاحتياط»، وصلى عليه في «الفتاوى»، وقال «الصلاتي» عليه المصطد لكن

الأنية، وظهورها غيرة، وما سوى ذلك من مدعى مؤثر، ومن ثم يجب ما يربط به التمسك صلى فيها، ولم يعد الصلاة، ومن ثم يجب ثوباً صلى غيرة، فبعد أيومي، بالركوع والسجود، فإن صلى قائماً جراً، والأول فصل، وبني الصلاة التي يتخلل فيها بنية لا يفسد بها وبني التسمية، ومن ثم لا يكون عابثاً فصلها إلى

في الصحيح، خلافه حيث قال: قلب نصيب كتاب أولى بالصواب، لقوله محمد في كتاب الاستحسان، وما سوى ذلك غيره، وقال «ما يصح» وهي فيها رويان، والصحيح أن انكشف ربح المقدم بين الصلاة، وكذا في صواب العقلاء، ومما فيه شبهة (وما كان غيره من الرجال فهو غيرة من الأنبياء ولو مدبرة^(١) أو مذبة^(٢)، أو أم ولد^(٣))، وظهورها غيرة أيضاً، وجعلها مع لها (وما سوى ذلك من مدعى مؤثر) وكشف ربح عصر من عصر الصورة - كمن وضع شعر رجل من رأسها ودمر دمه وأنشأ وروح - شيع صفة الصلاة إن لم يمسر مظهر لها، وهي^(٤)، ولا لا

(ومن ثم يجب ما يربط به سجدة صلى منها، ولم يعد الصلاة) ثم إن كان ربح الثوب، أكثر طاعة يعني فيه لزوماً، فلو صلى حران لا يجره، وإن كان المظاهر أقل من الربح بنجر، فإن أن يصلي غيرة، والصلاة به، والصلاة به الفصل، بضم الحاصل السر الصلاة، والتمسك الطهارة بها

مسألة: (ومن ثم يجب ثوباً) وبنيها على الأصح (صلى غيرةاً فاعداً) هذا رجلي إلى الصلاة، لكونه أكثر، وقيل كالتسديد (بنيها) بالركوع والسجود، فربى صلى قائماً بركع ويسجد، أو فاعداً كذلك (أشراً)، لأن في السجود سر الصورة الحقيقة، وهي القيام أداء هذا الأركان، ويحل إلى الجهة شاء (و) لكن (الأول الفصل) لأن سر وجوب لمر الصلاة، وهو الناس ولا خلاف له، والإيماء خلف عن الأركان

والربح من الشروط قوله: (وبني الصلاة) التي يذعن فيها بنية لا يفسد بها وبني التسمية (فصل) أجبت عن الصلاة، وهو ما يسمع البناء^(٥)، ومما اقتربها خروجاً من

(١) أي في سجدة وتكبير التوبة

(٢) المدبرة أي التي تملك لها سبيل، أب ذير حياي حرة

(٣) المكتبة يملك كتابها سبيلاً على مبلغ من المال إن دنا به من حرة

(٤) مسمى أم ولد، وإن وظفها سبيلاً، فأجد منه ولد وحكمها أنها متى مسجود وقد مسجود

(٥) ويعبر به ثلاث تسبيحات

(٦) ويصح ليلته الكلام، والمصالح، والاكل وغيره

أي جهة فهو، ولا تشبهت عليه نفسه وإنما بحصره من يسانه عنها فتشهد وصفي، فإن
 عيم أنه أخطأ باختيار بقا ما مضى فلا عاد عليه، وإن عدم ذلك وهو في الصلاة أشد

--- - -

الاجتهاد قل في الصحيحه دلت ولا بأس على في الصحيح، قال (الاجتهاد) لا
 صح ما هو عليه من وجه الشروع من عدمه مرة واحدة

ثم إن قلنا الصلاة على بكفه مضمومة إليه، وذلك ما كانت سنة في الصحيح مما به
 رخصي مضمومة ومقطوعة، ولا بد من حجب في الفرض يظهر بحصر مثلاً، وقد لم يفرق ما لم يفرق
 الوقت، ثم إذا قلنا صلاة لزم التمييز، وبسببه، وسببه م حجب كونه ويدر وسجود تلاوة، ولا
 يلزم مبيت عند الركعات لخصوصها بسببه، فلا يفرق ما يحفظ من عذوبة، والتشديد في لبه عمل
 المسبب، لأنه الإزادة السابقة لمعمل لا حق، فلا عسره لذلك بالسبب، إلا إذا عسر عن حصار
 القلب لغيره بضمه فتكفه لئلا، المخلصا ونحن نقول أن يفرق بينهما من غير مثل أي صلاة
 يصلي، وانتقل بها صحت إيمانه للقلب

والخاص من الخروجه منه، ويستعمل القيد، ثم إن قلنا بمكة فرضه إصابته فيها، وإن
 كان شيئاً فرضه صلاته جهده، هو حجب أن تكونت بحسب التوجه وهذا هو وجه
 مرجع التراجع، وفي كل حكمة وفيه وبين الأمامة حائل مع الضمان كالأية فلا يصح أن حكمه
 حكم الترتيب هو

أعلم أنه لا يجوز لأحد أن يركعه إلا بعد ولا بعده ولا بعده ولا يؤد ولا صلاة جولة إلا مشروطاً
 في غلظه، فإن عسى أن يغير فيه بعد ما بعد من عسر عذر قصره، ثم إن كان بمكة فرضه
 وصلاة غيره، ومن كان غائباً عما فرضه صلاته جهده، هو الصحيح (وجوهه) والأول أن يكون
 حائضاً من عذر أو شح، وكذلك على من غلب في البحر حال عجزه عن الحرف، أو حرمه لا
 يجد من يحل، ثم يجد إلا أنه يضر فيصير من ي جهة دار سقوط العذر

باب فيمن تشبهت عليه الصلاة

وهو تشبهت عليه القلة ولأنه بحصره من يسانه عنها اختاره (صلى) في جهة اجتهاده
 والاجتهاد من المجتهد ليس المقصود منه بما إذا لم يكن بحصره من يسانه لأنه إذا وجد من
 يسانه وجب عليه سؤقه ولأحد غرضه، وبما عارضه، إذا كان المتميز بين أهل الموضع ومعلوم
 الشهادة، وفيه بالحصرة لأنه لا يجب عليه طلب من يسانه وهو سائل عموماً بحصره ضم حصره
 وصلى بشعري ثم اجبروا بعد فراقه أنه لم يهمل إلى الأبد فلا إهماله عليه وجوهه (فإن عيم

إلى القيمة نفس غلها.

باب صفة الصلاة

فَرَضَ الصَّلَاةَ سِتَّةَ الشَّهُرَةِ وَالْعِيَادِ وَالصَّوْمِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقَفْضَةَ

أَنَّهُ لَمْ يَنْطَلِقْ بِإِحْدَى كَرَسَلِ اجْتِهَادِهِ (بَعْدَ مَا مَشَى دَلَا عَادَةً عَلَيْهِ) لِإِتْيَانِهِ بِهَا فِي وَتَعِهِ (وَأَمَّا عِلْمُ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لَشَدِيدُ إِلَى الْفَلَةِ رَيْسُ سَلِيهَا) أَيِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى بَرَحَهُ اجْتِهَادُ مَوْجُودِ الْعَمَلِ بِالْاجْتِهَادِ فِيهِ بِسَبْعٍ مِنْ غَيْرِ نَحْوِ الْعُرْوَةِ، وَنَسِ أَمْ مَوْجِبًا فِي لَيْلَةٍ مَقْلُوعَةٍ حَضَرُوا الْعِيَادَ وَصَلَّى فِي الْمَشْرِقِ وَخَرَجَ مِنْ خَلْفِهِ وَمَلَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَى جِهَةٍ. وَكُلُّهُمْ حَلَفَ بِالْإِمَامِ وَلَا يَمْسُوكَ مَا صَحَّحَ الْإِمَامُ - أَجْرَتُهُمْ: لَوْ جُودَ التَّوَحُّعُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى وَهَذِهِ الْمَعَالِفَةُ قَبْرُ مَا نَعَمَ كَمَا فِي جَوَابِ الْكَلَامِ وَمَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ بِعَمَلٍ بِإِسْنَادِهِ نَفْسَهُ صَلَاتَهُ، لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ إِسْنَادَهُ عَلَى الْحَقِّ، وَكَذَا بَوَكَانِ مَعْدُومًا عَلَيْهِ لَنَزَكَ فَرَضَ الْمَقَامَ هَذِهِ

باب صفة الصلاة

شُرُوعُ فِي الصَّلَاةِ بِدِيَانِ الشُّرُوعِ

(فَرَضَ) عَنِ (الصَّلَاةِ سِتَّةَ)

الْأَوَّلِ (الشَّهِرَةِ) كَلَامًا: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَتَحَّ الصَّلَاةُ الْفَلُورُ وَتَحَرَّمَهَا الْكَبِيرَةُ»^(١) وَهِيَ شُرُوعُ عَدَدِهَا: وَفَرْضُ عَدَدِ مَحْمُودِهِ، وَمَالِدِهِ فِيهَا إِذَا صَلَّاتُ الْقَرِيبَةِ تَقَلَّبَ حِلًّا بِحَدِّهَا، وَعَدَدُ لَا، وَهِيَ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّهْرِ مِنَ الرُّوَالِ، فَلَمَّا صَرَّحَ بِالتَّحَرُّمِ وَرَأَى اقْتِمَاسَ صَلَاتِهِ بِجُودِ، وَهَلْ لَا دَوْرَهُ، وَهَذَا مِنْ فَرَائِضِهَا لِأَنَّهُمَا يَمْرُؤُهُ ذَلِكَ الْفَلَا، مِنْ الْبَابِ - وَإِنْ كُنَّ حَرَجًا - جَوْرُ بَعْدُ مِنْهَا، وَصَحَّتْ تَحَرُّمُهَا لِأَنَّهُمَا تَحَرَّمَ لِأَشْيَاءَ الْمَلَكَةِ مِنْهَا الشَّيْءُ لِلصَّلَاةِ

- (١) شُرُوعُ الصَّلَاةِ الطَّاهِرَةِ: وَسَمَرُ الْمَوْرَةِ وَفِيهِ الْمَلِكُ وَتَحَرُّمُهَا: هُوَ الصَّلَاةُ حَتَّى
- (٢) كَقَوْلِهِ لِمَوْلَاؤُهُ ١١٤٥ وَالتَّحَرُّمُ بِرَأْيِ ٣ وَبِإِسْنَادِهِ ٢٧٥ وَالتَّحَرُّمُ ١٧٥/١ وَهِيَ ١٧٢/١ ٣٧٩ وَحَدَّثَ ١٢٣/١، ١٢٤، وَالتَّحَاكُمُ ١٢٣/١ كَلَامُهُ مِنْ عَدَدِ عَنِ رِجَالِهِ وَتَسْلُكُهَا لِلْإِسْلَامِ
- فَلَمْ تَرْتَمِ فِي أَمْرٍ شَيءٍ فِي حَدِّ الْمَلِكِ وَلَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ عَدَدِ عَنِ رِجَالِهِ وَتَسْلُكُهَا لِلْإِسْلَامِ
- الْبَحْرِي كَلَّ لَمَسَ وَاسْتَقْرَأَ الْعَمْدِي بِحَضْرَةِ بَعْدِي
- وَقَالَ الْعَمْدِي حَصْحُ عَلَى شُرُوعِ الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ
- وَذَكَرَ الرُّجُلِي فِي نَسَبِ الرِّبَا ٣١٤/١ (بَقِيَ مِنْ ١٠٠) فِي تَحْلِيلِهِ لَيْسَ حَسْبُ
- وَلَمْ يَحْدِثْ شُرُوعُ بِرَأْيِ يَحْيَى إِلَى مَرْجَعِ الْقَبْضَةِ

الأحيرة مقدار الشهود، وما زاد على ذلك فهو زيادة داخل الرُّخْل في الصلاة كثير، ورفع يديه مع التكبير حتى يخالط يديه شخصي أدنى، لأن قال بدلاً من التكبير أنه أجل أو أعظم أو أخص أو أكثر؛ آخره عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف لا يخرجه إلا

(و) الثاني (التَّحْيَاتُ) بحيث لو مدَّ يده لا يزال ركبة، وذلك في عرض وقصره مع ثبات عنقه وعلى السجود، فلو قدر عليه دون السجود بذهب يده ولا يجزئ كما في القدر

(و) الثالث (أخره) عند عيده، كما سباني

(و) الرابع (الرُّخْلُ) بحيث لو مدَّ يديه بالركبة

(و) الخامس (السُّجُود) بوضع النجفة إحدى يميني داخل كركبي وشي من إصبع أصبع يميني على ما يجد حلقه، وإلا لم يحس السجدة، وكذلك بوضع جميع إصبعي يميني والنجفة مع الألف كما ذكره المحقق في بهاميه وغيره، ومن اقتصر على بعض عبارات أئمتنا فيه مخالفة لما قاله عليه (أبو الميث) والمحققون هذه فخر، وسماه في الإمداد

(و) السادس (الْقُدَّةُ الأُخْرَى) مقدار الشهود في قوبه هَيْئَةً وَوَسْوَئَةً هو الصحيح، حتى لو فرغ المصلي من قوبه الإقام تسلم أو أكل فصلاته معه، وموهبة

(وسا زاد على ذلك) المذكور (فهو سنة) زاد في الهداية «طُنُقُ لِمِمْ لِمِمْ» يعني وتباعدت كثره القناعة، وسنة السورة الهاء، وسر على الترتيب فيما شرع مكرراً من الأفعال، والقُدَّةُ الأولى، وقوله تشهد في الأخير، والفتحة في الأخير، ومكررات العيدين. والجمهور جود بخبر فيه، والمخالفون فيما يخالف فيه، ولهذا يجب سجدتنا السور مركبها، هو الصحيح، لما أن لب وسر بها ما لا

(وما زاد على الرُّخْل) أي لو زاد سجدتين (في صلاة كثير) أي كان وجوباً والله أكبره. (ورفع يديه مع التكبير حتى يخالط) ويسمى باليد من شخصي أدنى، لأنه من سلام السجدة، ويستعمل بكسبه الفتحة، وقبل حركته، هذا في الهداية ولا يصح أنه يرفع لولا ثم يسجد، والله الأبرهني، وعليه علمه الشمايح (بأن) زاد بدلاً من التكبير أنه أجل أو أعظم أو أخص أو أكثر أو أجل أو أعظم أو لا إنه لا بد له لو عدت من كل ذكر عائض لله تعالى (آخره) مع كرامته تحريم، وذلك (عند أبي حنيفة ومحمد) رحمهما الله تعالى (وقال أبو يوسف) رحمه الله تعالى إن كان يحس التكبير (لا يخرجه) فشرع إلا بلفظ التكبير (كأكبر وكبير، معرفاً) ومكرراً بعداً

١ قوله سنة في الأكر والمكر كبير والمدد أي كبر الله ما لم يكبر على لغة الجاهل

بسط التكبير: وتتمتع يديه اليمنى على اليسرى، ويصفقها تحت شروحه، ثم يقول
 سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَسْمُحُكَ وَبَارَكَ سُبْحَانَكَ وَبَارَكَ سُبْحَانَكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، ويستعمل يده من
 الشيطان الرجيم، ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ويقرأ بها، ثم يقرأ فَيَقْبِضُ يَدَيْهِ الْفُكُكَا
 وَسُورَهُ مَعَهُ، ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَيْ سُورَةٍ شَاءَ، وَإِذَا قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ الْصَّغِيرِ، قَالَ
 وَأَمِينَ، وَتَقُولُهَا الْوُتُونَ، وَيُحْفَ بِهَا، ثُمَّ يَنْكُرُ وَيَرْكُضُ وَيَضَعُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَيَخْرُجُ

ومؤخراً قال في التصحيح: قال (إسحاق بن إبراهيم) ويصح لهما، وقال (أبو حنيفة) هو
 الصحيح، وأحمد (أبو حنيفة) ودالسي، هـ (ويؤخذ) يرسل (يده اليمنى على اليسرى)
 حذاً منها بمضمرة ويهمله بالسطر، أحدهما الثلاث على المنقصة (ويصفقها) بعد ما فرغ من
 التكبير (يخضع سورة) يضع السور على الكعب يثنى الشد في حال في يدهما، ثم
 الاعتماد على العلم عند أي حبيب وأبي يوسف رحمتهما الله، حتى لا يرسل حصة النساء،
 والأصل أن كل قيام فيه ذكر سورة بعدد يده، وما لا فلا، هو الصحيح، يستعمل في حاله
 الطهر وصلاته الجليلة ويرسل في الوضوء، ويسكب يديه الأيدي (ثم يقول) بعد ما كثر
 سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَسْمُحُكَ وَبَارَكَ سُبْحَانَكَ وَبَارَكَ سُبْحَانَكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ بعد ما فرغ من الاستعاذ
 (يستعمل يده من الشيطان الرجيم) قال في (الهداية) ولأولى أن يقول: أَسْمِعْ بِلَا، كيولس
 الطهران، ويقرأ منه وأعيده ثم التمسيد مع نصرة، دون الله عند أبي حنيفة، حصة لله لما
 مؤمنه، حتى يأتي به الموقود من المنقصة هـ (و) بعد ما فرغ (يقرأ بسم الله الرحمن
 الرحيم، ويقرأ بها) أي الاستعاذه والسبحة، أو صلاة جهرة (ثم) كما سبق (يقرأ) وجوباً
 (فانح) الفُكُكَا وَسُورَهُ مَعَهُ، أي مصمومة اليده كانه يلفها، أو ثلاث آيات من أي سورة شاء،
 طهره فلهما لا تتعين وكذا علناه، وقد صم سورة اليده هـ (وإذا) من الإيماء ولا تضيق
 قائم بعد ما (أمين) بعد لو صبر (ويؤلفها) الوتون، يلف مع (ويصمونها) سواء كفتت سورة أو
 جهرة (ثم) بعد ما فرغ من القراءة (يكره ويكره) وفي الجمع القصير ويكره مع الاحتياط في
 السبي (كأن يكره) بعد كل حنيفة ورجع، (ويحدث) بعد في التكبير حذفاً، لأن لم يذ في

- قاله ولو أتيح قوله لله أو الرحمن خار عند الألف، بعد بعد ٧ مد من ذكر ومن صفه كلوله
 غير أن أعظم، وقال أبو يوسف لا يجوز إلا بلفظ التكبير، قد في الإجماع ٤٨١
- (١) الحركه هي ما كان بين الشروع، والحدود من فعال، والمفعول بعد، وذلك مثلاً عند الشروع في
 الركوع
- (٢) يريد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ سورة البقرة الآية ٢٨، وهذه
 الآية لما صلب الهندية، والمصنف لم يذكر الآية، إنما ذكر ما صلب الهندية، والمصنف على ما جاء
 له في كلامه وذلك اعتماداً على الهدية، راجع جهده ٤٨١
- (٣) أخرجه الشيخ في ١٥٢، والسنن في ٢٠٥، في ١٦٢٩، وأحمد في ٢٨١، ١٢١، ٤٤٣، كلهم في ١٠

أَصَابَهُ وَتَبَطَّ ظَهْرُهُ، وَلَا يَزْعُجُ رَأْسُهُ، وَلَا يَنْكُتُهُ، وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: مُتَخَالِفٌ رَأْيِي
الْعَظِيمِ، ثَلَاثًا، وَظَلَّكَ اللَّهُ، ثُمَّ يَزْعُجُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَقُولُ
الْمُؤْمِنُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَلَمَّا اشْتَرَى قَالَتْ كُبْرُ رِسْعِهِ، وَاشْتَفَى يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ
وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَضَعَهُ عَلَى أُنْفِهِ وَخَنَاطِهِ، فَإِذَا انْقَضَى عَلَى أَحَدِهِمَا جَاءَ عِنْدَ أَبِي
سَيِّفَةَ وَقَدْ تَوَضَّعَ وَتَسَلَّمَ لَا يَجُوزُ الْإِنْصَارَ عَلَى الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ خَلْفِهِ، وَيَذْ سَيِّدُ
عَلَى كَرُونِ عَمَلِيٍّ أَوْ عَمَلِيٍّ ثَوْبِهِ حَارًا، وَيَبْسِي مَنَعِيٍّ، وَيَحَابِي بَطْنَهُ عَنْ مَخْلَبِيٍّ، وَيُوجِبُ

قوله حطاً من حيث الشيء كحطه سبحانه، وفي آخره بحرٌ من حيث المصاحفة (وهي رواية)
يبدؤا على تركه ويؤخر أحاديثه) ولا يذهب التبرج إلا في هذه الحالة، فيكون تمكن من الإغناء
ولا إلى التمسك إلا في حالة المجود، وبعد ذلك يترك عن التمسك (ويستط ظهرو) وسوي
وأما مجزؤه (ولا يبرج رأسه) عن ظهره (ولا ينكسه) عنه (ويقول في ركوعه) سجداً ربي
القصير) ويكررها (ثلاثاً) وذلك لفائدة أي أدنى كمال السجدة، قال في (القصيدة) لهذه ثلاث،
والأوسط خمس، والأكمل سبع (ثم يرفع رأسه ويقول) مع الرفع (يسبح الله لئن حببت)
ويكفي به الإلمام عند الأمام، وعند الإمامين بضم التمجيد سرّاً وهذا به وهو رواية عن الإمام
أبيها، وإليه ما في (الفضلي) و (الطحاوي) وجماعة من الصائغين، و (صريح) عن (الطهراني) .
ومشى عليه في (مرو لإصباح) . لكن المتن على خلافه (ويقول الموقر) وما لك الحمد
ويكثر به وأصله واللهم ربنا وث الثمنا ثم حدث الروي، ثم حذف (اللهم) خطأ، ولم يرد
بجمع بينها في (الإصباح) . وهذه وعلقتي (بأن استوى قالاً كثر) مع (الحرور) (وسجد) وأيضاً
ركب أولاً (وأعنت يديه على الأرض) بعدها (وأصبح وجهه بين يديه) اعتدلاً لأخبر تركته
بأمرها، (ويؤخر أصابع يديه نحو الفه) (وسجد) وحسباً (عني لغة وجهته) فهي تنصرف على
أحدكما جالساً عند أي حيلة) وجهه الله، ثم قال عن الألف كبر، وإن كان على الجبهة لا
يكبر، كما في (الفتح) من (الحمد) والبالغ (وقال أبو يوسف) ومحمد لا يجوز الإتيان
عن الألف إلا من غير (وهو رواية عن أبي حنيفة) . وفيه الشيء (موجودة وفي التصحيح)
بلا على (الصيغة) وروي عنه مثل (ربهم) . وعليه (السوي) و (محمد) (المجوي) و (صالح)
(الشريفة) (وقال محمد بن علي كثر حديثه) إذ كان عن حبه (أو دليل) في طرف (أو حار)

وَلَا يَفْتُ فِي صَلَاةٍ غَيْرَهَا، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ خِطِّهَا لَا يَجْرِي فِيهَا، وَتُكْرَهُ أَنْ يَجْعَلَ سُورَةً بَيْنَهُمَا لِصَلَاةٍ لَا يَفْرَأُ فِيهَا غَيْرَهَا

وَلَا يُمْسِي مَا يَجْزِيهِ مِنَ الْغُرَاءِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَسْأَلُهُ اسْمُ الْفَرَّانِ حَتَّى يُبَيِّنَ خِيفَةً، وَدُنْ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَجْزِيهِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ أَبْطٍ لِمَصَارٍ أَوْ ذِيَةِ طَوِيلَةٍ، وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُ حَلْفَ الْإِيمَانِ

صَلَاةٌ (وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَيْنَهُمَا) عَلَى طَرِيقِ الْغُرَاءِ بَعْدَ لَا يَجْزِيهِ غَيْرَهَا) وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْعَلَانَةُ عَلَى طَرِيقِ الرَّجُوبِ (وَتُكْرَهُ) لِمُتَصَلِّي (أَنْ يَجْعَلَ سُورَةً) بَيْنَ الْعَلَانَةِ (لِلصَّلَاةِ بَيْنَهُمَا) بَعْدَ (لَا يَقْرَأُ غَيْرَهَا) مَا فِيهِ مِنْ هَجْرٍ لِيَاكُنَ عَلَيْهِمْ تَحْصِيلُ، وَذَلِكَ كَقِرَاءَةِ سُورَةِ الْحَجَّةِ وَهَلْ أَنَّى لَعَجْرٍ كُلِّ جَمْعَةٍ، وَحَدِّ إِذَا رَأَى ذَلِكَ حَسْبًا وَاجِبًا لَا يَجُوزُ عِوَضًا، أَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَقْبَى سُورَةٍ غَرَاءَ وَلَكِنْ يَرَى مَا فِي السُّورَةِ سِرًّا بِضَرِيقَةِ النَّبِيِّ خَطًّا، فَلَا يَكْرَهُ، بَلْ يَنْتَهِي، لَكِنْ شَرَطَ أَنْ يَفْرَأَ فِيهِمَا حَتَّى لَا يَفْرَأَ جَاهِلًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِوَضًا

عَنْ يَجْرِي، مِنَ الْعُرَةِ فِي الصَّلَاةِ

(وَلَا يُمْسِي مَا يَجْزِيهِ مِنَ الْغُرَاءِ) فِي الصَّلَاةِ مَا يَسْأَلُهُ اسْمُ الْفَرَّانِ (وَلَمْ يَدْرِكْ الْآيَةَ) حَتَّى يُبَيِّنَ حَيْثُهَا وَاحْتِاطًا لِلْمَصَدِّ، وَرَجْعُهَا فِي الْمَدَائِعِ، وَفِي ظَاهِرِ الْغُرَاءِ آيَةُ نَقْطَةِ طَوِيلَةٍ كُنَّ أَوْ قَصِيرَةٍ، وَاعْتِلَافُهَا وَالْمَحْبُوبِ، وَالسَّحْبِ، وَالْحَبْرِ الشَّرِيفَةِ، كَمَا فِي (التَّحْقِيقِ)، (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَجْزِيهِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ أَبْطٍ لِمَصَارٍ أَوْ ذِيَةِ طَوِيلَةٍ) قَالَ فِي (الْبُحُورَةِ) وَفُتُوهُمَا فِي ظَرْفَةِ احْتِاطٍ، وَالْإِحْطَاءِ فِي الْمَدَائِعِ أَوْ سَمِ

حُكْمُ تَرَاءِ الْمُؤْمِنِ حَلْفَ الْإِيمَانِ

(وَلَا يُمْسِي مَا يَجْزِيهِ مِنَ الْغُرَاءِ) بَعْضُ، وَمَا نُسِبَ إِلَى مُحَمَّدٍ صَحِيفًا كَمَا بَسَطَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْعَلَامَةُ قَالَتْ فِي (التَّحْقِيقِ)، فَإِنْ قَرَأَ كَرَهُ بِحَرْفٍ، وَنَصَحَ فِي (الْأَصَحِّ) أَنْ

• • •

(١) بِشَرِّ الْمَوَاقِفِ إِلَى حَيْثُ لَا يَرَى حَرَمًا، وَكَأَنَّ السَّيِّئَ لَا يَرَى فِي تَجَمُّعِهِ فِي صَلَاةِ الْغُرَاءِ، أَلَمْ يَرِ لَمْ يَجْعَلْ، وَهَلْ لَمْ يَلِ عَلَى الْإِسْلَامِ

حَرْفَةُ الْحَلْفِ ٨٨١ وَطَرَفُهُ ٢٦٨، وَمُسْلِمٌ ٨٨، وَهَلْ ١١٤٢٢، وَطَرَفُهُ فِي صَلَاةِ مُحَمَّدٍ وَهَلْ ٣٦٢٢١، وَطَرَفُهُ ٨٢٣، وَطَرَفُهُ ٢١١، وَالْطَّرَفُ ٢٥٧٨، وَقَدْ ٢٤٣٠/٢، ٢٧٦، كَلَامُهُ مِنْ حَلْفِ نَبِيِّ حَرَمٍ

هَٰذَا نَسَاوُوا مَأْسُهُمْ وَشُكْرًا فَقَدِمْ بُعْدَ الْأَعْرَابِ وَالتَّغْلِبِ وَالْأَعْيُ وَوُلِدَ الرَّمَا، فَإِنْ
تَقَفْتُمَا جَارَ، وَيَسْجَى الْإِمَامَ أَنْ لَا يَطُولَ بِهِمُ الْغُلَا، وَشُكْرًا لِنَسَاؤِهِمْ فَتُحْلِيهِمْ وَخَلَا

فَسَمِعُوا أَيْ لَكَرِهْمَا، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَنُودٍ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ خُفَاءً، ثُمَّ الْأَحْسَنُ وَهَيْئَةً، ثُمَّ الْأَخْرَفَ سَبَّأً، ثُمَّ الْأَطْلَفَ قُبَّاءً، فَإِنْ أَسْوَأَ بَدَعَ بِهِمْ، أَوْ سَبَّحَ إِلَى الْقُرُومِ، وَإِنْ ائْتَجَلُوا ائْتَجِرَ الْاِئْتِجَارَ، وَبِئْسَ الْإِجْلَادُ، وَلَمْ يَدْرُ ائْتِمَنُوا تَأَسَّطَلُوا مَعَهُمْ، ثُمَّ الْأَكْبَرُ ثُمَّ الصَّامِي، ثُمَّ عَاطِبُ الْمَرْءِ وَبِئْسَ تَكْبَرُهُ، وَكَفَى يَقْضَى الْفَاعِلُ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحِ ۝

(وَنُفِرْنَا مِنْهُا) فَتَدْبُرُ أَعْدَاءَ قَوْمِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْلَمِ (وَالْأَخْرَاجِ) وَهُوَ مَنْ يَسْكُنُ الْبُيُوتَ؛ لِأَنَّهُ الْجَهْلُ بِهِمْ عَادَ، قَالَ مَعَانِي: «وَأَجْزَى أَنْ لَا يَطْلُوعُوا خُفُودَ مَا تُرَبُّ أَمَّا عَلَى وَجْهِهِ» (وَالْفَالِقُ) لِأَنَّهُ يَهْتَمُّ بِأَرْبَابِهِ (وَالْأَنْعَمَى) لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى الْجَلْبُ (وَدَاكُ الْفَرَا) لِأَنَّهُ لَا يَكُ يَفْقَهُ قِيَمَتَ عَيْبِ الْجَهْلِ، وَلَئِنْ لَمْ يَسْمَعْ مَوْلَا سَهْرِ الْحَدَاثَةِ فَيَكُونُ عَدَايَهُ وَفَالِقُ يَفْقَهُو (عَنْ) لَوْلَا هُوَ وَهَلَاوُا حَلَفَ كَلَامُ رَوْدِهَا (١١)

(ويُسمى بالإمام أن لا يخطو بهم الصلاة عن الصدر لئلا يسوء قراءته واكتشافه مما في القدماء. وقد احتسب التطويل هو الرأيه عن الفروا المسبوه، فإنه عليه السلام يعني عنه عليه السلام، وقراءته

44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052 1053 1054 1055 1056 1057 1058 1059 1060 1061 1062 1063 1064 1

(۶) الحرجہ القدری ۵۷/۲ ملاحظہ فرمائیے کہ یہ واقعہ و جامعہ امام علیؑ کے سرودِ حشر و فراق میں مذکور ہے۔

واعتبره أبو ذؤاد ٥٩٤. ٢٥٥٠ حمزة: ولا يهني في صحفه كما في نصب العرب ٢٧٨/٢ وقال: رطله قال السهري: إنك صحت إلا أن ده انطاعا به مكنو. أبي حمزة

وذكره من غير من سطحيه الجبر ٢٠١٢ مع قوله وقال كذا وايضا جذا وقال الطيبي ليس في ما
المنشور في سنة ١٢٠٢ في الجبر من احد انه قال ما فقال ما سمعت بهذا وقال الفارسي في
بها في سنة ١٢٠٢ في هذا لانه اذ كان كل صنف في الصنف والصح في هذا صنف في
من له حرية على قوله وقال لانه اذ كان كل صنف في الصنف والصح في هذا صنف في

(۳) الأصل في هذا السب حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «ولا صلى بعدكم حتى تطهروا» (أ) مهم الصفاء، عظيم والكبر، (ب) صلى احذركم لأنه ينجسوا بها ثوبهم واللباس ثم يحرم.

وَهُدًى لِّىْ سَبْعَ دَرَجَاتٍ ۖ خَلَقَ أَتْقَانًا ۚ اِنَّهُ يَرْسُو سَوًى اِلٰهٍ ۚ لَیْ اَذْهَبَ عَنْ صَلَاةِ الْعِدَّةِ سَبْعَ اَسْبَابٍ ۚ لَیْ خَلَقَ مَا رَزَقَ ۚ وَرَوَّاهُ اِنَّهُ یُؤَلِّمُ ۚ سَبْعَ دَرَجَاتٍ ۚ لَیْ اِنَّكُمْ تَعْرِیْنَ فَاَیُّكُمْ عَلٰی سَبْعٍ ۚ یَقْرَءُ مِنْهُمْ ثَمَانِیَّةٌ ۚ وَتِلْكَ اَلْمَآجِدُ ۚ اَلَا تَعْلَمُ اَنَّ مَعْنٰی

ما الأول: طارحه المصري ٧١٣ وسنة ١٦٧ وانه سنة ٧٩١، كما انكلي في تاريخه المصري ٧١٢ وسنة ٧٦٦ وأخرجه البغدادي ١٠٥ وسنة ١٦٥ كما انكلي من حديث حماد بن زيد أنه الرجل الذي كان يقيم، وهو من معاصر علي بن الحسن بن أحمد بن أبي اسحاق؟

[illegible]

جماعة. فإن صلى وصلى الإمام وسقطت، ومن صلى مع واحد أئمة عن يمينه، فإن كان
ثلاثي نضم عليهم، ولا يجوز لفرجاء أن يفسدوا بالركعة أو صبي. ويصف الرجال ثم
النساء ثم الفلاس، فإن غلب المرأة إلى حب رجلين ونحسا مشركين في صلاة واجدة
صعدت صلاة.

هي المنسوبة؛ فلا بد من كونها هي في غير ما كان ذلك إلا ضرورية ١٥

(ونكوة إمام) محرمها مع أن يصبى وخلفه من غير رجال (جماعة) رسول في
ذلك المراتم والقنوات. إلا صلاة الجاهل (في فعل) بدد (المرأة الإمام) (وسقطت) فهو
نقدت صحت وأثبت إنما أحد

(ومن صلى مع واحد) هو صبي أو امرأة عن يمينه، محذوب له، وعن محمد يصح فصاعدا
بعد صبي الإمام، والأول هو الظاهر إلى كذا وهو من الإمام وسقطت لعدم صحة ٦
بحر لأن المرأة بصحيح الصلاة، وبمن صلى معه أو عن يمينه حازه إلا أنه يكون صبي
وحرمته (فإن كانا ثلثي نكوة عن يمينه) وعن أبي يوسف، يوسعهما، والليقة وينضم الأكبر
معا، على قاعوا بوجه أو قام واحد معه أو قام واحد معه وحده صحت كراهة إجماعا وادره

(ولا يجوز للرجال أن يصدروا بالرائي أو حنفي (أو صبي) مطلقا، وهو في حله أو حل في
الأصح

(ويصف الإمام (الرجال) ثم النساء) إذا صدروا، فلو واحد دخل في الصف، ولا يصح
وعنه، ثم لحائلي، ولو صدرة ثم (المرأة) كذلك قال النحوي، ويبيح للإمام أن يديرهم
بأن يبرأوا، ويشتدوا الحل، وسواء ما كبرهم، ومع وسطا ١٥

(فإن قُفَّت لركعة) مشناه وهو صاحب أو أنه أو روحا أو محرما (إلى حب وجل) وكذا كذا
(وهذا مشتركان في صلاة واحدة) أب ركعة وسجدة، ولا حائل بينهما ثم بشرتها سحر
عنه، وبوي الإمام قبلتها (بعد صلاة) ٦ صلاته. وقد كثر فيها فلم تكثر، أو لم يبر
الإمام إيمانيا - صلب صلاته، لا صلاته، وب لم يدم المحدثا وكذا كذا، أو لم يكونا في
صلاة واحدة، أو في صلاة غير ركعة وسجدة، أو يبعد حائل على مؤخره لرجل في الخوف
والإصباح في الخلقة لم يصرحوا بالمحاذرة، والمفرجة يعرف مقام الحائل، ونداهما قدراً ما صرح به
المصلي، وتبلى في النهائي

• • •

نَوْصًا خَافَ مِنْ يُحْيَىٰ فَرَحًا اِجْرًا، وَيُصْبِي الْحَبِثُ خَلْفَ فَيْقَتْرُصٍ، وَمِنْ قَطْرِي بِاعِمْ
ثُمَّ عَلَيْهِ اَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وُصُوْدٍ اَعْدَا الصَّلَاةَ

وَيُكْرَهُ يُلَاحِظُ أَنْ يَخِيبَ بَنِيهِ ۖ ۝۱۱۰ مَعْسَدُهُ، وَلَا يُقَلِّبُ الْعَصَى إِلَّا أَنْ لَا يَمْكُمَهُ

النسبي) لأن حبل المتقدي أقوى (ولا يُعْمَى المَقْدَرُ حُلْفَ الْمُتَقَدِّ) لأن الإكلاء مائة،
ووصف المَرْصَعة معلوم في حق الإمام، فلا تتحقق مائة على مائة ذوات (ولا من حُلْفَى قَرَصاً)
حلف من حُلْفَى قَرَصاً (آخر) لأن الإكلاء شركة وموافقة ولا مائة من الإكلاء، ومن عبد الإكلاء
تصدق شرط كطعام معدود لم يصدق أصلاً، وإن لأحلاف الصلابة نفعاً فلا غير مصحوب، كذا
في «الزيتي» وشروته الأتخاذ بالفتنة إذا تعدد، وألا لا (وحُلْفَى الْمُتَقَدِّ حُلْفَ الْمُتَقَدِّ)
لأن فيه بناء الضعيف على القوي وهو حاله

(وَمِنَ الْمُتَّقِينَ الَّذِينَ إِذَا أَفْتَدَى بِأَنْفُسِهِمْ غَيْرَ مَسْرُورٍ فِي رَحْمَةِ
 (أَمَدِ الْعِلَالَةِ) أَنْفَاقًا (لِظُهُورِ مُطْلَبِهَا) وَكَذَا بَرَكَاتٍ صَحِيحَةٍ فِي رَحْمَةِ الْإِيمَانِ فَاسْتَدَى فِي رَحْمَةِ
 الْمُتَّقِينَ، لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَقْدِ فِي رُغْمِهِ دَلَالِيصٌ، وَلَبَّ حِلَافًا، وَصَحَّحَ كُلَّ أَمْرٍ لَوْ خُذْتُ فِي
 رُغْمِ الْإِيمَانِ وَهُوَ لَا يَعْطَمُ بِهِ وَعِلْمُهُ الْمُتَّقِدِي صَحَّتْ فِي بُرْدِ الْأَكْثَرِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْمُتَّقِينَ
 يَرَى جَوَاقِدَ حِلَالِهِ، وَالْمُتَّقِينَ فِي حِفِّ رَأْيِ نَفْسِهِ فَرَحِبَ لِقَوْلِهِ بِجَوَاقِدِهَا، كَمَا فِي حَاشِيَةِ
 نَهْجِ مُتَلِحِنَا هَلْ رَحِمْتِ؟

ہا پکر، لمبھی

(وَيُكْرَهُ لِلْمُتَصَلِّي أَنْ يَتَوَضَّعَ بِرُؤُوسِهِ أَوْ بِيَدَيْهِ أَوْ بِأُخْرَى عَمَلًا مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، صَدِيقُ
الرَّابِعِ هَذَا عَمَلٌ مَا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْفَصَلِ، لِأَنَّهُ يَنْتَهِي الْفَصْلُ (وَلَا يُقْبَلُ التَّحَنُّنُ) لِأَنَّهُ مَرْغُوبٌ عَنِ

- قال الخليلي في حبيب الزينة ٢٢٩ : روى الترمذي في المعرفه وفيه والشمس يوم غلب في مكر
 ثم ذكر الخليلي احديث المصنوع وفيه ان النبي ﷺ قال اراء منى فاعلموا انهم في حلاله
 فاعلموا انهم في حلاله
 ثم نقل الخليلي كلاما طويلا من العلماء حول هذه المصنوع وحسنه يقول : وقال ابن حبان في صحيحه
 بعد ان روى حديثه قاله : عول في هذا التصريح ان هذه الامور كلها صحيحة ليس فيها تناقض لان
 النبي ﷺ في المسجد في يومئذ كان اماما وفي الاخرى كان مأموما
 قال الخليلي : وفي كلام البخاري ما يعني ضمنه ان حديثه في صلى الله عليه وسلم صلوا حواء مسجوح
 فيه حينئذ روى قال قال البخاري : هذا ما يفسد مسجوح انه ﷺ حرم ما صلى على فاعلموا انهم في حلاله
 حلاله في اليوم وما يفسد في ذلك ﷺ الامر بالامر
 وهذا الحديث في حبيب الزينة

السُّجُودَ قِسْوَةً مُرَّةً زَائِجَةً، وَلَا يَرْفَعُ صَاعَةً، وَلَا يَحْضُرُ، وَلَا يَسْطُلُ تَوْنَةً، وَلَا يَنْقُصُ شَعْرَةً، وَلَا يَكْفُؤُ ثَوْبَةً، وَلَا يَلْبِثُ، وَلَا يَقْعِي، وَلَا يَرُدُّ سَلَامَ بِلْسَانِهِ وَلَا يَدِيهِ، وَلَا يَتَرَتَّبُ إِلَّا مِنْ عَذِيٍّ، وَلَا يَأْكُلُ، وَلَا يَشْرَبُ

مِنْهُ سِتَّةُ أَصْحَافٍ أَنْصَرَفَ، إِذَا كَانَ إِمَامًا سَجَّادًا وَتَوَضَّأَ وَشَى عَلَى صَلَاتِهِ،

(إِلَّا أَنْ لَا يَلْبِثُ السُّجُودَ عَلَيْهِ إِلَّا مَشْفَعَةً (قِسْوَةً مُرَّةً وَاحِدَةً) وَرُكْعَةً أَحَدَةً، لِأَنَّهُ اقْتَرَبَ لِلْحَشْوَةِ (وَلَا يَرْفَعُ أَصَاعَةً) بِحُمْرِهَا أَوْ مَذْفٍ حَتَّى تَصَوَّرَتْ (وَلَا يَحْضُرُ) وَهُوَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى حَضْرَتِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا سَوَّى، وَهُوَ أَشْبَهُ نَائِلَاتِهِ، نَادَى بِهِ مِنْ خَرِبَةٍ سَاءَ أَحَدُ الْيَدِيمِ، وَلَا يَمَسُّ مِنَ الْجَبَابِرَةِ، وَقِيلَ أَنْ يَكْتُمَهُ عَلَى الْمَطْهَرَةِ (وَلَا يَسْطُلُ ثَوْبَةً) تَكَثُّراً أَوْ تَهْلُوْماً، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ الثَّوْبَ عَلَى رُكْبَتِهِ وَكَتِفَيْهِ وَيُرْسِلُ حَوَاشِيَهُ مِنْ عِزِّ أَنْ يَصْطُلِبَهَا، فَإِنَّ «حَقَّقُوا تَشْرِيعَهُ» عُلَا فِي الْفُطُوحِ ١٤١، لَمَّا فِي ثَلَاثٍ ١٢٢ وَخَوَرَهُ فَهُوَ أَنْ يَلْفِظَ عَلَى كَتِفِهِ مِنْ عِزِّ أَنْ يَدْخُلَ يَدِيهِ فِي كَتِفِهِ ١٢٣ (وَلَا يَلْبِثُ شَعْرَةً) وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَهُ وَيَعْتَدَهُ فِي مَوْجِدٍ رَاسِهِ، وَالسَّيِّئُ أَنْ يَدْعُو عَلَى حَتْلِهِ بِسَجْدَةٍ (وَلَا يَكْفُؤُ ثَوْبَةً) وَهُوَ رَفْعُهُ مِنْ يَدِيهِ أَوْ مِنْ حُلِيِّهِ إِذَا كَانَتِ السُّجُودَ، وَقِيلَ أَنْ يَجْمَعَ ثَوْبَهُ وَيَتَلَفَّهُ فِي وَسْطِهِ، لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّجَبُّرِ الْعَالَمِيِّ لَوْضَعِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْحَشْوَةُ (وَلَا يَلْبِثُ) تَوْنٍ يَضَعُهُ سَحِيحٌ يَخْرُجُ وَجْهَهُ مِنَ الْقَبْضَةِ، فَإِذَا انْظُرَ بِحُزْنٍ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُولِيَ عَقْدَهُ صَلَاتِهِ الْأُولَى (وَلَا يَقْعِي) كَالْكَلْبِ، وَهُوَ أَنْ يَنْفَذَ رُكْبَتَيْهِ وَيَضَعُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ (وَلَا يَرُدُّ سَلَامَ بِلْسَانِهِ) لِأَنَّهُ مَعْدُ صَلَاتِهِ (وَلَا يَدِيهِ) لِأَنَّهُ سَلَامٌ مَعْنَى حِينَ لَوْ صَافَحَ بِهِ التَّسْلِيمَ عِنْدَ صَلَاتِهِ (وَلَا يَتَرَتَّبُ إِلَّا مِنْ عَذِيٍّ) لِأَنَّ فِيهِ سَوَاءَ الدُّعَاءِ (وَلَا يَأْكُلُ، وَلَا يَشْرَبُ)؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ عَدَالِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ حُلَّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ يَطْلُبُ صَلَاتَهُ، سِوَاهُ كَالْحَامِلِ أَوْ سَائِيَةٍ

حُكْمُ مِنْ مَنَاقِبِ الْحَدِيثِ

(فَقَدْ سِتَّةُ أَصْحَافٍ) فِي صَلَاتِهِ (أَنْصَرَفَ) مِنْ صَاعَةٍ مِنْ غَيْرِ مَقْلَةٍ، حَتَّى لَوْ وَقَفَ قَبْلَ أَدَاءِ رُكْعَةٍ بِطَلَبِ صَلَاتِهِ، وَبَدَأَ لَهُ الْحَشْوَةُ، وَالْأَهْوَالُ مِنَ الْإِسَاءِ، وَالْأَهْوَالُ مِنَ الْقَبْضَةِ، وَعَبْدَلُ سَجْدَةٍ، وَالْأَهْوَالُ إِذَا أَكْبَدَهُ مِنْ غَيْرِ كَتِفِ هَوْرِهِ، وَإِنْ بَعَاوَرُ لَمَسَهُ الْقَبْرِيَّةَ إِلَى غَيْرِهِ عَقْدَهُ صَلَاتِهِ، لَمَسَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ (وَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخْلَبَ) بَأْسَ يَجْرَأُ بِشَوْهِهِ إِلَى الْمَحْرَبِ، وَنَحَبِ الْمَسْبُوقِ (وَتَوَضَّأَ وَشَى عَلَى صَلَاتِهِ) نَهَى عَنْ كَانِ مَعْرُوداً مَعْرِجاً بِالْحَبَابِ إِلَى شَاءِ عَدُوِّهِ فِي صَلَاتِهِ وَأَتَمَّ

(١) الْحَدَّثَانِ بِجَمْعِهِ طِبْطَبَةٌ وَهِيَ مِنَ الْبُيُوتِ الْمَجْمُوعَةِ مُنِيرَةٌ أَسْوَدُ

(٢) الثَّلَاثَةُ لَيْتَ هُوَ مَوْعٍ مِنَ الثَّلَاثِ كَانِ بَدَأَ وَالْجَمْعُ لِلْجَمْعِ وَهُوَ مَنَفَرَجٌ مِنَ الْأَمَامِ جِئْتُ فَوْقَ الثَّلَاثِ
لَيْتَ مَا يَكُونُ مَا يَسِيءُ الْيَوْمَ لَمَسَهُ

تَدْرَأُ اللَّهُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ قَبْلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ، أَوْ أُخِذَتْ لِإِمَامٍ صَافِيَةٍ فَاسْتَعْلَفَ لَهَا، أَوْ طَلَعَتْ
الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْغُصْبِ فِي الْخُمَةِ، أَوْ كَانَ ضَاحِكًا عَلَى الْخَبِيرَةِ
مَسَطَتْ عَنْ بَوٍّ، أَوْ كَانَ صَاحِبَ غَدِرٍ دَامَعَتْ عَيْنَهُ - طَعَنَتْ صَلَاتَهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيحَةَ،
وَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ وَشُعْبَةُ نَسَتْ صَلَاتَهُ

باب قضاء الفوائت

وَمِنْ فَائِتِ الصَّلَاةِ قَصْعَا إِدْرَاكِهَا وَفُتْمَا نَزْوِهَا عَلَى صَلَاةِ الْوَقْتِ، إِلَّا أَنْ يُحَلَّاتِ
فَوَتْ صَلَاةِ الْوَقْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الْوَقْتِ ثُمَّ يَنْقُضُهَا، فَإِنْ دَانَتْ صَلَاتُهَا فِي الْقَضَاءِ كَمَا
زَحَبَتْ فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنْ يَزِيدَ الْفَوَائِتُ عَلَى بَيْتِ صَلَاتِهِ، فَيَسْقُطُ التَّزْيِيزُ بَيْنَهُمَا

أُخِذَتْ الْإِنْتِمَاءُ الْقَارِيَّةُ مَسْتَعْلَفٌ أَبًا، أَوْ صَعَتِ الشَّمْسُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْغُصْبِ
فِي صَلَاةِ الْخُمَةِ، أَوْ كَانَ ضَاحِكًا عَلَى الْخَبِيرَةِ مَسَطَتْ عَنْ بَوٍّ، أَوْ كَانَ صَاحِبَ غَدِرٍ دَامَعَتْ
عَيْنَهُ كَالْمَسْحَاةِ وَتَرَى حَوْسَمَانَا بَانَ تَوَضُّعًا مَعَ السَّيْلَانِ وَتَسْرَعَتْ فِي الظُّهْرِ وَقَعَدَتْ قَدَوِ
الشَّهَدِ طَلَعَتْ الدَّمُ وَطَمَ الْإِسْطِطَاعُ إِلَى حُرُوبِ الشَّمْسِ دُونَ بَعْدِ الظُّهْرِ هَلَعَهُ، كَمَا لَوْ يَطْلُعُ فِي
حِلَالِ الصَّلَاةِ (يَطْلُعُ صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَبِيحَةَ) وَدَيْتُ لَانَ الْحُرُوجِ بَضْعَهُ قَرَضَ عَمَلُهُ
دَامَعَتْ عَيْنَهُ الْأَشْيَاءُ فِي عَدَدِ الْحَنَانِ كَاعْرَاصِهَا فِي حِلَالِ الصَّلَاةِ (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَشُعْبَةُ
نَسَتْ صَلَاتَهُ) لَانَ الْحُرُوجِ بَضْعَهُ لَيْسَ بِرَضٍ، دَامَعَتْ عَيْنَهُ الْأَشْيَاءُ كَاعْرَاصِهَا بَعْدَ السَّلَامِ،
وَقَالَ فِي الْفَتْحِ صَحِيحٌ، (وَرَجَحَ طَلْعَهُ فِي الشُّرُوحِ وَصَانَهُ الْمُصَنِّفَاتُ، وَاعْتَمَدَ وَالْأَسْمَى وَغَيْرُهُ
إِذَا

باب قضاء الفوائت

لَمَّا مَرَعَ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الْأَدَاءِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْقَضَاءِ
الَّذِي هُوَ خِلْفُهُ، وَغَيْرَ الْفَوَائِتِ دُونَ الْمُرُوكَاتِ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، لِأَنَّ الْمَقَاصِدَ مِنْ حَالِ السَّلَامِ أَنْ
لَا يَبْرَكَ لِمَصَلَاةٍ عَمْدًا، وَلَقَدْ قَالَ (زَيْدُ فَائِتِ الصَّلَاةِ) يَعْنِي مَنْ ضَلَّكَ نَوْمًا أَوْ سَيَّأَ (قَضَاءًا إِذَا
دَكَرَهَا) وَكَذَا إِذَا مَرَكَهَا عَمْدًا؛ لَكِنْ لِلْمَسْمُوعِ هُنَّ وَدَيْنُ يَصَالُ عَنْ الْغُيُوتِ قَضَاءً (وَقَدْ مَرَّ نَوْمًا
بَعْنِي صَلَاةِ الْوَقْتِ) فَلَوْ عَكْسُ لَمْ تَجْرِ الزَّكَاةُ، وَلَزِمَ إِعَادَتُهَا (إِلَّا أَنْ) يَسِيَ الْفَائِتَةَ وَلَمْ يَذْكُرْهَا
حَتَّى صَلَّى الْوَقْتِيَّةَ، أَوْ يَكُونَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَائِدِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِ صَلَوَاتٍ، أَوْ يَضِيقَ وَقْتُ الْحَضَرَةِ
وَيُجْلَفُ فَوَاتِ صَلَاةِ الْوَقْتِ إِذَا اسْتَعْلَفَ بِالْهَائِلَةِ (يَقْدُمُ صَلَاةَ الْوَقْتِ) حِينَ (تَمَّ يَنْقُضُهَا)
بَعْنِي الْهَائِلَةِ (فَإِنْ فَائِتَةُ صَلَوَاتٍ وَبُيَّهَا) نَزْوًا (بَعْنِي الْقَضَاءُ) كَمَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ (فِي الْأَصْلِ). لَمْ يَكُنْ
فِي الْفَوَائِتِ، وَهَذَا حَيْثُ كَانَتْ الْفَوَائِتُ عَنْهُ دُونَ سَبْعِ صَلَوَاتٍ، وَلَمَّا إِذَا صَلَّاتُهَا سَاعَةً أَوْ أَكْثَرَ فَلَا

باب الأوقات متى نكره فيها الصلاة

لا تجوز الصلاة عند حدث النفس ولا عند جيبها من الطهيرة، ولا عند عودها، ولا يصلي على حماره، ولا يستخذل بقلاده، ولا يصبر سبعة عند غروب الشمس، ويكبره أن يستقل بعد صلاة الفجر حتى مطلع الشمس، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا يلبس ثوبه حتى يرد عن موضع السواك، ويستحب له الألو، ويصلي على الجمل.

يُزَمُّهُ التَّزْيِيبُ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ، وَدَلَالِ (لَا تُزَيِّدُ الْعَوَالِمَ عَنِ سِتِّهِ هِيَ الْأَرْبَعُ) وَكَذَا فِي
كَلَامِ سَدِّ وَتَحْصِيرِ خُرُوجِ وَفِي السَّادَةِ فِي الصَّحِيحِ (وَمِنْهُ لَا تُزَيِّبُ) فِيهَا (يُزَيِّبُ)
بِهِ، كَمَا سَقَطَ فِيهَا بِهَا، وَبِزِيَادَةِ وَلَا يَزِيدُ التَّزْيِيبُ مَعْنَاهُ لَا يُزَيِّبُ عَلَى الْمُحْتَكَرِ كَمَا فِي
وَالصَّحِيحِ

چاہے الارفات اسی تکررہ لیے، نصلاً

والأولاد التي لا تجوز فيها إعرافها، لأنه لأجل، وإسناد ذكره هذا إلى الإعراف من الإعراف، فإنه العوائق، (معه).

(لا تحوز المرأة) أي لغروحه والواحدة التي حوز على حيض الأربعة أيام، وهو عند طلق النفس، أي بربوع وسكن، وقد في الأصل، إذا رمت أسن طلع ربح أو حتى بـ اتصال، وخلال الفلبي، دام إلا ما بقدر على له علم إلى فربس انشعب فالسبي في طلوها، فلا مانع من اتصاله، بعد عمره بربوع، (ولا عند جملها) أي في سرور (ولا عند) لم يربوع، (والبعض) حتى بقدر العبر، (بصلتها) أي في سرور (و) كذا لا يربوع، (ولا بعد) يربوع (في سرور) فربوع من حيض أحد الأوطال المذكورة وأحرر إليه (ولا ينسج) بصلته، (لا يربوع) في مدة اتصاله (ولا يحضر يزعم) بأنه محرم (و) بعد غروب الشمس منه وهو محرم (المتصل به الإذن من الوقت) فالتسكن كذا وجب، بخلاف غيره من الصلوات، فإنه وجب كاملة فلا تأذي بالغيص، فإنه يحضر بربوع لأن حضور غيره لا يمنع في حال عدم انشعب لإصناف استحرامه ثوب إلى جميعه، ليس منك، فلا بأس في تكرره.

(ويؤكده ثم يقول) قصدت دلو لها سبب (بعد صلاة الفجر) حتى يتقاع الكسوف، ويرتفع (ونصف) صلاة العصر) وثوله تنجير الشمس، حتى تغرب، ولا بأس بأن يصلي في هذين الوقتين، جاكروبي (الغروب) ونحوه بناروا، (ويصلي على نصفه) لا، فليصلي على غير الوقت، وهو كون الوقت قاضيا من غير الوعد حكمه. وهو الصواب من القول - صلا يظهر في

ولا يصح ركعتي الطواف وتكره أن يسفل به طلوع الفجر وأكثر من ركعتي الفجر، ولا يتعلّق قبل المغرب

باب التوفل

اشتهى في الصلاة أن يصلي ركعتين بعد صوم الفصم، وتوضأ قبل التطهر وركعتين بعدهما، وتوضأ قبل العصر، وإن شاء ركعتين، وركعتين بعد المغرب، وتوضأ قبل

هو من آخر صلاة ولا يظهر منه إلا في ؟ هذا قوله، بخلاف ما - دل على غير الصلاة به معنى فيه - وهو التطوع، والاسماء، والماء - فيؤثر يقال غير لاشقة وهي كراهة التامه لا يقالها (لا يصح) في الوضوء المندرجين (ركعتي التوفل) لأن وجوبه بعد الصلاة وهو حكم مطوف، وكذا المندرج لتعلّق وجوبه من جهة وجهه ثم لا يشرع فيه ثم لا بد له من الحسنة سوى

(وتكره أن يصلي بعد طلوع الفجر أكثر من ركعتي الفجر) قيل فربما، قال: لا ح للإسلام، انتهى عاب عنه ما بعدهما، لأن ذلك منسوخ، حتى لا يجرى طوعاً فلا يجب له، وفي النجس (المعجل) قد صرح فيه بطرح الفجر قال الإمام عيني: لأنه وقع لا على فعله، بل على ما قبله من ركعتي الفجر بعد ما من سحر المغرب المسحوق، معجزة

باب السواحل

السواحل جميع دفعه، وهي بعد الرعدة، وسورة عبادة في فعل مسروق من غير من ولا وجب ولا مسوق، وجوزها

قال في التهاذه: لغة الله في وجهه ذكره، بخلاف سواحل أهم

وقد سب عنه لأنها أقوى، فقال: اشتهى، وهي لغة الحرفة، وتخصيه لوجوبه من جهة، وشرعاً الطريقة السلوكية في الدين من غير من من ولا احسب (في الصلاة أن يصلي ركعتين بعد صوم الفجر) هذا، لأنها أكد من سائر النسخ، ولما هو (أما عربة من الواحد) (والزمن قبل صلاة التطهر) بسليمة واحدة، ويصبر في الحسد، لا يور على التفتت، ولا يترى في ذلك، لأنه لا يستحب، وكذا كل ربهية يؤكد، بخلاف المصححة - وقد رآها من نسخة، عن أبي بكر بن مسعود، ويصبر، ذكره في شرح منبه، مسألة الاستسباح وجوزها لست بمرور من التفتت من الأيدي، ولما هي اختيار بعض المفسرين - في (وركتين بعدهما، (توضأ قبل) صلاة (المحضر) تنبيهه أيضاً، وهي مسحوق (وإن شاء وتخير) والأربع لاصول

سُكَّتْ وَأَمَّا شَأْنُ شَيْخٍ، فَأُخْبِرُهُ وَاحِدَةً فِي جَمِيعِ رُكْعَاتِ الْقِيَامِ، وَفِي جَمِيعِ مَوَاقِفِ
وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةٍ، أَمْسَلْ نَفْسَهُ أَصْدَفَ نَصَافٍ، دُونَ صُلْبِي أَوْ مَسَحَ رُكْعَتَيْهِ وَوَقَفْتُ فِي

نَفْسٍ وَفَدَّ اعْتَمَدَ الْإِسْلَامَ وَالْقُرْآنَ، رَأَى فِي رُكْعَتَيْهِ سِرْبَةً وَغَيْرَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ١٥

وجوب المراءة في القصر نفي

(وَقِيلَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ، فِي تَعْلِيلِ مَصْلَحَةٍ وَاسْمَةٍ) مِنْ حَيْثُ تَعْلِيلُهَا وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ، وَغَيْرِ حَيْثُ قُرِئَ فِي الْأَوَّلِ (مُتَوَاتِرٌ فِي الْأَخْرَسِ، أَنْ شَأْنُ قِرَاءِ الْقُرْآنِ وَفِي سَاءِ مَحَلٍّ
ثَلَاثًا وَفِي سَاءِ مَكَانٍ) مَعْدَارُ ثَلَاثَ سَبْعِينَ، قَالَ فِي «الْمُهَذَّبِ» كَذَا يُرِيدُ عَنِ «أَمِي حَنِيفَةَ»،
وَهُوَ الْخَوَرُ عَنِ «عَمِي» وَ«بِسْ مَسْمُودٍ»، وَ«عَائِدَةُ» رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُمْ، «يَلَا تُبْ تَلْصِقُ لِي يَدِي»
لأنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ دَوِّمَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَحِبُّ تَشْهُورَ رُكْعَتَيْهِ فِي ظَهْرِ الرُّكُوبِ
٥١ [وَرَوَى «الْحَسَنُ» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَالِي نَهْجِهِ وَاجْتِهَادِهِ فِي الْأَخْرَسِ، وَحِبُّ
سُجُودِ السُّجُودِ تَرْكُهَا مَسَاءً، وَرَحِمَهُ «ابْنُ الْهَدْمِ» فِي شَرْحِ «الْمُهَذَّبِ»، وَعَلَى هَذَا يُكْرَهُ الْأَنْصَارُ
عَنِ التَّسْبِيحِ وَالسُّكُوتِ «مَلْعَى»]

(وَقِيلَ لَهُ وَاحِدَةً) فِي لَارِهِ بِحَدِّ عَوْدِ الْحَرَمِ، بِقِرْبَةٍ فِي جَمِيعِ رُكْعَاتِ الْقِيَامِ، وَفِي
جَمِيعِ رُكْعَاتِ الْقِيَامِ، قَالَ فِي «الْمُهَذَّبِ» مَا أَمْسَلْ فَلَا، كُلُّ شَيْءٍ مِنْ صَلَاةٍ عَنِ حِدَةٍ، وَتَلْعَامُ
إِلَى التَّكْرَارِ كَتَبَ رِيحَهُ مَسْدُودًا، وَهَذَا لَا يَحِبُّ مَالِ الْحَرَمِ لَدُنْكَ إِلَّا رُكْعَتَيْهِ فِي الْمُهَذَّبِ عَنْ
أَصْحَابِنَا، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ يُسَبِّحُ فِي الثَّلَاثِ وَمِنْ ثَوَرٍ مُلَاحِظًا ٥٢

مَسْنَدُ (وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةٍ، أَمْسَلْ نَفْسَهُ أَصْدَفَ نَصَافٍ، دُونَ صُلْبِي أَوْ مَسَحَ رُكْعَتَيْهِ وَوَقَفْتُ فِي
نَفْسٍ وَفَدَّ اعْتَمَدَ الْإِسْلَامَ وَالْقُرْآنَ، رَأَى فِي رُكْعَتَيْهِ سِرْبَةً وَغَيْرَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ٥٣

(٥١) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي حَبِّهِ ٢٠٤، ٢١٥، رَوَى عَنْ أَبِي سَبِيحٍ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ سُرَّاجٍ عَنِ الْقِسِيِّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ
عَنْ عَمِّي، وَفِي مَسْنَدِ قَلْبٍ «وَقِيلَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ، فِي تَعْلِيلِ مَصْلَحَةٍ وَاسْمَةٍ» مِنْ حَيْثُ تَعْلِيلُهَا وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ، وَغَيْرِ حَيْثُ قُرِئَ فِي الْأَوَّلِ (مُتَوَاتِرٌ فِي الْأَخْرَسِ، أَنْ شَأْنُ قِرَاءِ الْقُرْآنِ وَفِي سَاءِ مَحَلٍّ
ثَلَاثًا وَفِي سَاءِ مَكَانٍ) مَعْدَارُ ثَلَاثَ سَبْعِينَ، قَالَ فِي «الْمُهَذَّبِ» كَذَا يُرِيدُ عَنِ «أَمِي حَنِيفَةَ»،
وَهُوَ الْخَوَرُ عَنِ «عَمِي» وَ«بِسْ مَسْمُودٍ»، وَ«عَائِدَةُ» رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُمْ، «يَلَا تُبْ تَلْصِقُ لِي يَدِي»
لأنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ دَوِّمَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَحِبُّ تَشْهُورَ رُكْعَتَيْهِ فِي ظَهْرِ الرُّكُوبِ
٥١ [وَرَوَى «الْحَسَنُ» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَالِي نَهْجِهِ وَاجْتِهَادِهِ فِي الْأَخْرَسِ، وَحِبُّ
سُجُودِ السُّجُودِ تَرْكُهَا مَسَاءً، وَرَحِمَهُ «ابْنُ الْهَدْمِ» فِي شَرْحِ «الْمُهَذَّبِ»، وَعَلَى هَذَا يُكْرَهُ الْأَنْصَارُ
عَنِ التَّسْبِيحِ وَالسُّكُوتِ «مَلْعَى»]

(٥٢) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي حَبِّهِ ٢٠٤، ٢١٥، رَوَى عَنْ أَبِي سَبِيحٍ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ سُرَّاجٍ عَنِ الْقِسِيِّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ
عَنْ عَمِّي، وَفِي مَسْنَدِ قَلْبٍ «وَقِيلَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ، فِي تَعْلِيلِ مَصْلَحَةٍ وَاسْمَةٍ» مِنْ حَيْثُ تَعْلِيلُهَا وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ، وَغَيْرِ حَيْثُ قُرِئَ فِي الْأَوَّلِ (مُتَوَاتِرٌ فِي الْأَخْرَسِ، أَنْ شَأْنُ قِرَاءِ الْقُرْآنِ وَفِي سَاءِ مَحَلٍّ
ثَلَاثًا وَفِي سَاءِ مَكَانٍ) مَعْدَارُ ثَلَاثَ سَبْعِينَ، قَالَ فِي «الْمُهَذَّبِ» كَذَا يُرِيدُ عَنِ «أَمِي حَنِيفَةَ»،
وَهُوَ الْخَوَرُ عَنِ «عَمِي» وَ«بِسْ مَسْمُودٍ»، وَ«عَائِدَةُ» رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُمْ، «يَلَا تُبْ تَلْصِقُ لِي يَدِي»
لأنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ دَوِّمَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَحِبُّ تَشْهُورَ رُكْعَتَيْهِ فِي ظَهْرِ الرُّكُوبِ
٥١ [وَرَوَى «الْحَسَنُ» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَالِي نَهْجِهِ وَاجْتِهَادِهِ فِي الْأَخْرَسِ، وَحِبُّ
سُجُودِ السُّجُودِ تَرْكُهَا مَسَاءً، وَرَحِمَهُ «ابْنُ الْهَدْمِ» فِي شَرْحِ «الْمُهَذَّبِ»، وَعَلَى هَذَا يُكْرَهُ الْأَنْصَارُ
عَنِ التَّسْبِيحِ وَالسُّكُوتِ «مَلْعَى»]

وَحَبِّتُ لِي لَدُنْكَ الْمَسْرُودَ الْحَضَرِيَّ ٧٦٦ وَاحْزَاهُ فِي ٧٦٤، ٧٦٢، ٧٦٨، ٧٧٩ وَفِي مَسْنَدِ ١٥١ وَلَوْ دُونَ
١٧٨، ٧٩٩ وَالْقُرْطُبِيُّ ١٦٦٨ وَتَلْسَانِي ١١١٢ كَتَبَ مِنْ ١٥٠٠ أَمَّا فَكَيْفَ مَسْنَدُهُ صَحِيحٌ

وهو إلى حال اعتدائه أثر عدد لحسن وشبهه، وإن كان إلى غير ألبان أقرب لم يفتد.
 ويستحق للشهر، ومن مع من نفسه الأخيرة لعام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم
 يستجد وألقى القعدة، ويستحق للشهر، وإن قد الخامسة يستجد بطل حصة، وتحتوت
 صلاة مثلاً وكان عليه ثم يصم إليها ركناً سدسة، وإن قد في الخامسة فقد الشهد ثم دم
 وبه مسلم مثلاً القعدة الأولى عاد به القعود ما لم يستجد في الخامسة، وسلم، وإن
 قبل الخامسة سجدة صم إليها ركناً أخرى وقد سب صلاته، ولا كتمان له بطله وسجد
 بالشهر، ومن شك في صلاته صم بهم أثلاث حتى تم أربعة وذلك لو لم يعرض له

الأصح عليه (وإن كان إلى حال ألبان أقرب) كان شقوى النصف الأسفل وطهراً. صد
 سحر، وتبره عن التكالي (لم بعد) لأنه شالعام محي، لأن ما غلبت قنني، بقطى حكمه
 ويستحق للشهر، ثلث الرجب، قال في القعدة، ثم قبل ما ذكر في الكتاب رواية عن أبي
 بوسمة احتوها وشايح بخاري، أما ظاهر المذهب فبأن لم يسو قديماً بمقد، قبل وهو
 الأصح أنه قديماً القعدة من ثلث صم لأن الأسفل بسوء ما سم يفتد مسجده (ومن سمع في
 القعدة الأخيرة صم إلى الخامسة رجع من بعده ومن يستجد) لأن فيه إصلاح صلاته
 وتكملة ذلك، لأن ما حوى تركعة حسن الركن واحد به، (والقبي الخامسة) لأنه رجع إلى شيء
 معله بها، فترجمه ههنا (يستجد بسوء لاء) أخر وجباً وهو انه قد دخل في القعدة
 سجدة بطل حصة) في ركنه (ويجوز صلاة بعد) عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وكان
 عليه مبدأ أن يصم إليها ركنه سادسة، ولو في القعدة، ركنه واحد في القعدة، كلاً بطل
 بالرم ولو لم يصم لا شيء عليه (لأنه يستجد فيه بعد مثلاً بطله بطله، ولكنه سدس، ولا
 يستجد للشهر حتى الأصح، لأن القعدة بالعباء لا يجزى (وإن بعد في الخامسة) مثلاً (قد
 الشهد ثم دم) إلى الخامسة (وإن بطل) لأنه (بطله القعدة الأولى بعد) بما رأى القعود ليس
 جائزاً (ما لم تنقض في الخامسة، وتسم) من غير إعادة الشهد، ولو سبب صلاته لم يفسد
 صلاته، وكان تركاً لله، لأن ما السبب حاليه بعد (وإن قبل الخامسة) مثلاً (سجد
 صم إليها ركنه آخر) استحباباً بكونه اسف بغير (قد سب صلاته) لكونه
 المحسوس الأخير في محله (ترتكبه) أو الدال (أو باله) لكن لا يجوز عن سنة القعود من
 الصحيح، وسجد للشهر ما سم سلام، يمكن المعصاة في بعض ما يخرج لا على البرهة
 الواجب إيفاء (ومن شك في صلاته) في سنة في غير ما صم (علم بطل ثلاث حتى لم ترفع
 وإن كان ذلك لو لم يعرض له) من الشك بعد بوعه في صلاة، وهذا يجب الأكثر، وفيه
 الإسلام، أول ما عرض له في هذه الصلاة، وحذره من القعدة، وهذه المرحلية إلى ما
 المعنى أن لشهر ليس بطله، لأنه لم يطل، وإلى يشير قرب استصباحه بطله، ويعرض له

تُسَأَفُ الصَّلَاةُ فَإِنْ كَانَ التَّكْبِيرُ بِغَيْرِ لَهْ كَثُرَ مِنْ عَمَلٍ ظَنَّهُ بِهَذَا طَرَفٌ، فَإِنْ
 نَزَّ بِكَزٍّ لَهْ فَزُيِّرَ عَلَى الْفَيْضِ

باب صلاة العريض

إِذَا تَقَدَّرَ عَلَى الْعَرِيضِ نَهْمٌ صَحِيحٌ دَجْدٌ يَرْكَبُ وَيَسْجُدُ، فَإِنْ لَمْ يَنْقَضِ الرُّكُوعُ
 وَالسُّجُودُ لَوْ مَا لَمْ يَرَأِهِ، وَحَسْبُ السُّجُودِ الْخَلْفُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا

كثيراً (استأف الصلاة) محل ساق وبالسلام لعدة الأولى، ثم التردد عما من التثنية مطوياً
 المتروكة لتشمل التثنية الذي هو ساري الطريم، وينظر في هو راجع أحدهما، بدليل قوله في
 مقاله دس على طالب ظنه فبد تكو في صلاة لا، سولف بعد الفراغ فربما قد قد في
 التثنية لا يصير شكاً، لا أن سس ذلك فإن كان السك بعد من له في صلاته (كثيراً) من طو
 عاب ظنه، لأن في الاستئناف مع كثرة عروضة حرر، هذا (إن كس لَهْ طَرَفٌ) يرفع أحد
 الطريم (فإن لم يكن له من) رجع أحدهما (س على البقية) في على الأقل، لاه العريض،
 وهذا في كل موضع ظنه موضع تعدد، وهو واجب، فلا يصير ترك حرر التثنية لو واحد مع س
 الترسول به

باب صلاة العريض

عنه انه هو لا يفسر الا كما في العارضة، وكتب الأول نعم (فإن تعذر من العريض
 القبيح) كنه بأن لا يحكم أصلاً يجب سوام سبط، وهذا التفسير الحقيقي، وجه في الحكم
 التفسير الحكمي المعنوي بالتمسك بوجود الم شهيد، فإنه يصرف التفسير الحقيقي، وهو
 الفحرج، أما إذا قصد نوع مسجد - بحر - فلا تمام له في العلم به، والمصحح قدما نكر
 التمام لأنه إذا ضار على معضه لزوم التمام بعد، حتى لو كان ساطعاً على قدر الشرحه لانه
 محرم فساداً بعد كس في العتق، كما لو كان على عيم مكناً أو مفسداً من عتق، فإنه
 لا يجرى إلا كذلك كما في التفسير، صلي فاعيد كعب به (وأنه) وسبط) - استبعاد
 (فإن لم تنصع الركني والسجود) والسجود، لأنه رأوب (بما) برأيه) لأنه وضع مثله (وسهل
 السجود) أي ليعادة إياه (أخص من) به، (ال) (ن) لا به، ولا يدهه في ساطع في
 الإيجاد أقصى ما يمكنه، بل يكفيه أن لا يجد بهما، بعد تحقق محاصر السجود

(١) أي كما في التفسير، عمن ذلك العريض، عارض به الأصغر، الذي

باب سقوط تلاوة

سَخِرُوا لِيهِمْ فِي الْقُرْآنِ رُحْمًا يُدْخِلُ فِيهِ جُرْأَتَهُمْ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيُغْشِيهِمْ فِي السَّجَدِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيُغْشِيهِمْ فِي السَّجَدِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيُغْشِيهِمْ فِي السَّجَدِ

• تَحْيَا وَتَحَيَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى السَّابِقِ وَالْآنَ نَحْنُ سَوَاءٌ قَصْدُ سَمَاعِ
الْمُطَرِّفِينَ أَوْ لَمْ يَحْضُرُوا وَبِإِذْنِ الْإِمَامَةِ بِهَذَا نَحْنُ رَجَعْنَا رَجْعًا إِلَى الْمَعْلُومِ مَعَهُ وَإِنْ سَلَا

باب سجد التلاوة

من هذه الحكم هو ما لا يسهل إلا من السليبي التناقض، على الصحيح في
الشيء

[illegible][illegible]

...and the ...

[illegible]

المأثور لم يشهد الإمام ولا المأموم وإن سجدوا وهم في الصلاة أنه سجد من ركن
 ليس معهم في الصلاة لم يشهدوا في الصلاة وسجدوا بعد الصلاة فإن سجدوا في
 الصلاة ثم نكروا ولم يثبت صلاتهم ومن سلا أنه سجد فلم يشهدوا حتى دخل في
 الصلاة فتلاها وشهد لها آخرته استخذه مع الثلاثين (رب تلاها في غير الصلاة فشهد
 لها ثم دخل في الصلاة فتلاها سجد لها ولم يخرج له سجدة الأولى ومن كرر تلاوة سجدة
 واحدة في مجلس دخل آخرته سجدة واحدة ومن أركب لشجود كثير ثم يركع بعده
 وسجد ثم كرر ودفع رأسه ولا يشهد بعده ولا سلام

لأنه منعه زوال تلا المأموم لم يشهد الإمام ولا المأموم لا في الصلاة ولا غيرها ..
 المقضي معصوم عن القراءة عند صرف الإمام عليه بصرف المحذور لا حكم له وسجد
 معه وحل خارج الصلاة سجدوا مع الصحيح لأن الأخير ركن في حقه فلا يشهد
 وعنده (وإن سجدوا وهم في الصلاة به سجدوا من ركن ليس معهم في الصلاة) ولو مضوا ثم
 يشهدوا في الصلاة لأنها ليست بعدية لأن سجدتهم ليس من ثبات الصلاة (وسجدوا بعد
 الصلاة) فثبت سبب (فإن سجدوا في الصلاة به سجدوا) لأنه بعض لسكن أي فلا بد من
 به الكامل ويجب عليها أنكر سجدتها ولم يثبت الصلاة لأن سجدتها لا ينافي حكم
 الصلاة (ومن تلا آية سجدة) خارج الصلاة (وتم سجدة) أي دخل في الصلاة في سجدة
 المجلس (فتلاها وسجد لها آخرته سجدة) الواحد (أو الثلاثين) لأن الحد المحذور ودونه
 أصلا به (فصل الأولى) معاً به (إن تلاها في غير صلاة فشهد لها ثم دخل في الصلاة)
 ولو في ذلك المجلس (فتلاها بعد بها) سجدة أخرى (ولم يخرج له سجدة) لأن الصلاة
 تكوّن فلا يصح معها (ومن كرر تلاوة به سجد به سجدة واحدة في مجلس واحد آخرته سجدة واحدة)
 وفصلها بعد الأولى الأولى (فتشهد وهي البقرة النحر حوط) الأصل أن يتنقل عن التداخي
 نصاً للمخرج شرط استناد الآية والمجلس ١٠١

(ومن أراد الشجود كثير لم يصح) (وإن يركع بديه) غيراً بعد الصلاة (وسجد) من كبره
 (ثم كثر) لركوعه وهذا سبب (وضع رأسه ولا يسهه عليه ولا سلام) لأن ذلك التحليل به
 بشيء من التحريمه وهي مقدمة قال (الاجس) ولم يذكر ما يجوز في سجود
 الأصح أن يقول بها ما يجوز في سجود الصلاة

باب صلاة المسافرين

الشرع الذي يتخير به الأحكام أن يفصل الإنسان موصفاً به وفي ذلك الموضوع
سيرة ثلاثة أيام وليلاتها يسير لأجل ومنه الأقدم ، ولا يتغير ذلك بالشهر في الماء
وفرض الصلوة عند ما في كل صلاة ركعتين ركعتين ، لا يجوز له التزبدع عتيها . من
صلى أثناء وقت في الثانية فمدر شهده أجره ركعتين عن فرضه . وكلت الأخرين

باب صلاة المسافر

من صلاة النبي . إلى شرطه ثم حله

الشرع الذي يتخير به الأحكام كصلاة الصلاة ، وإمامه الفطر ، وشروط هذه الصلاة
وسقوط الحنكة . والفرق بينه وبين الأصح . وحرمه عروجه النهار بعد مجز (أن يفصل الإنسان
موصفاً به) أي من الفصد (وغير مفصله سيرة ثلاثة أيام وليلاتها) من أقصر أيام السنة
أسبق لأجل ومنه الأقدم ، لا الوسط ، ولا بشرط سفر كل يوم أو الليل ، بل لأي من الزوال
ولو مكر في اليوم الأول ومنه إلى حرمه . وبشرط السفر وهو أن في اليوم الثاني والثالث
كذلك يصير مسافراً وجوهده وغير بالفصل لأنه لو صاف الدنيا من غير فصل في قطع سيرة ثلاثة
أيام لا يفرق . ثم في الفرجع هذا كانت مدة سفر قصر وهي أربع وعشرون ميلاً وثلاثة أقدام
لأن الوقت القصير لا أنه يسير ما فعل ، حتى لو كان المسافر ثلاثاً بالسفر أو توسط قطعها في
يومين لو قل قصر (ولا يتخير في ذلك) أي السفر في البر (السفر) يجب فاعمل يصير (في الصلوة)
كما لا يصح السفر في السماء يتخير في الماء وما يصح في كل موضع ما يلي بهالة ، حتى لو
كان موضع له حريم من الحنكة في البر وهو يقطع في ثلاث ، والثاني في البحر وهو يقطع
في يومين إذا كانت الفرجع مسوية ، وإذا كانت في طريق البر يقصر ، وفي الثاني لا يقصر ،
وكذلك العكس . وكذا أجل في حرمه ثلاثة أيام ، وإن كان في السهل يقطع في أقل منها

(وغيره) القصر صحت في كل صلاة ركعتين ركعتين ، لا يجوز له التزبدع عتيها . من
صلى أثناء وقت في الثانية فمدر شهده أجره ركعتين عن فرضه . وكلت الأخرين
عتيها . من صلى أثناء وقت في الثانية فمدر شهده أجره ركعتين عن فرضه . وكلت الأخرين
عتيها . من صلى أثناء وقت في الثانية فمدر شهده أجره ركعتين عن فرضه . وكلت الأخرين

لَهُ نَافِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ بِقَدْرِ الشَّهْدِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ سَطَلَتْ خِلَاتُهُ، وَمَنْ حَرَجَ مُسَابِرًا صَلًى وَكُتِبَ إِذَا صَارَ يَبُوتُ لِيُضْرِبَ، وَلَا يَرَأَى عَلَى حُكْمِ الشَّعْرِ حَتَّى يَبُوءَ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ حَفَافَةٍ عَشْرَ يَوْمٍ مُصَابِعًا، وَيُزَمُّ الْإِقَامُ، وَإِنْ بَوَى الْإِقَامَةَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ، وَمَنْ دَخَلَ بِلَادًا وَلَمْ يَبُوءَ يُقِيمُ بِهِ عَشْرَ يَوْمٍ وَإِنَّمَا يَقُولُ عِدَا أُنْخَرَجَ أَوْ يَقَعْدُ عِدَا أُنْخَرَجَ حَتَّى يَفِيَّ ذَلِكَ بِسَبْعِينَ يَوْمًا، وَيُغْفَرُ، وَإِنْ دَخَلَ الْمُشْكِرُ أَرْضَ الْحَرْبِ فَبُوءَ الْإِقَامَةَ بِهَا عَشْرَ يَوْمٍ لَمْ يَسُرَّ الْعِلَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ فِي صَلَاةِ الْمُصَلِّينِ

(الْأَخْبَارُ لَمْ تَنْفَلْ) وَيَكُونُ مَبْنًى، كَمَا مَرَّ (إِنْ لَمْ يَقْعُدْ) فِي الثَّابِتَةِ (وَمَنْ حَرَجَ مُسَابِرًا سَطَلَتْ خِلَاتُهُ) لَا حِلَّاءَ الْخِلَافَةِ بِهَا بَلْ إِكْمَالُهَا

أَمَّا مَنْ خَرَجَ مُسَابِرًا صَلًى وَكُتِبَ إِذَا صَارَ (يَبُوتُ لِيُضْرِبَ) مَنْ اتَّخَذَ الْحَرْجَ مَخْرَجًا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَائِثٍ حَرْبٍ، لَانَ الْإِقَامَةُ سَعْلًا بِمَحَلِّهَا؛ فَيُطْلَقُ الشَّرُّ مَالِدُوحَ عَنْهَا (وَلَا يَرَأَى) عَلَى حُكْمِ الشَّعْرِ حَتَّى يَبُوءَ الْإِقَامَةَ خَلْفَهُ يَوْ حَكْمًا، كَمَا يُرَدُّ دَخَلَ مَخْلُوعَ الشَّامِ بَلْ دَخَلَ شَوَالٍ وَلَرَدَّ الْحَرْجَ مَعَ الْخِلَافَةِ فِي صِفَتِ شَوَالٍ ثُمَّ، لِأَنَّهُ نَافِلٌ حَكْمًا (وَمَنْ دَخَلَ بِلَادًا وَلَمْ يَبُوءَ يُقِيمُ بِهِ عَشْرَ يَوْمٍ مُصَابِعًا) وَيُزَمُّ الْإِقَامَةُ، وَهِيَ حَيْثُ مَلَأَ عِدَا أُنْخَرَجَ (وَلَا يَتِمُّ بِمَحَلِّهِ الْعُرْدُ، لَعَدَمِ تَكْمُلِ السَّعْدِ أَفْئِدًا سَعْدًا وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَوْ بَوَى الْإِقَامَةَ فِي مَوْضِعٍ مَسْطُورٍ كَمَاكَ وَبُوءَ لَمْ يَنْجَحْ بِهِ، كَمَا يَبُوءُ إِذَا بَوَى الْإِقَامَةَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَأَ عَلَى حُكْمِ الشَّعْرِ (وَمَنْ دَخَلَ بِلَادًا وَلَمْ يَبُوءَ يُقِيمُ بِهِ عَشْرَ يَوْمٍ وَإِنَّمَا يَقُولُ عِدَا أُنْخَرَجَ لَوْ بَعْدَ عِدَا أُنْخَرَجَ) مَلَأَ حَتَّى يَفِيَّ عَلَى ذَلِكَ فَتُرْفَعُ (مَنْ دَخَلَ أَرْضَ الْحَرْبِ) لِلْأَمْرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي عَدَّاسٍ وَبِشْرٍ عَمْرٍ ^{٢١} وَلَا يَرَأَى عَلَى حُكْمِ الشَّعْرِ كَمَا مَرَّ (وَمَنْ دَخَلَ أَرْضَ الْمُشْكِرِ أَرْضَ الْحَرْبِ جُودًا الْإِقَامَةَ بِهَا حَفَافَةً عَشْرَ يَوْمٍ سَبْعِينَ يَوْمًا) لَعَدَمِ صِحَّةِ سَبْعَةِ الْمَعْدُودَةِ لِلْعُرْدِ، لِأَنَّ الْمُدَّاحِلَ بَيْنَ أَنْ يَبُوءَ فِيهِ أَوْ يَبُوءَ فِيهِ (وَإِنَّمَا دَخَلَ الْقُسْطَرِ) بِمَقْدَرِ (فِي صَلَاةِ الْمُصَلِّينِ) وَلَوْ فِي آخِرِهَا (مَعَ بَقَاةِ الْوَقْتِ) فَتُرْمَدُ بِسَبْعِ النِّصْفِ مِنْ جَوَارِ، وَ (شَمَّ الصَّلَاةَ)

(٢١) الْأَمْرُ: حَسْبُ حَالِهِ وَفِي حَيْثُ مِنَ الْعُرْدِ

(٢٢) قَالَ تَهْلِي فِي حَبِّ الرُّبْعِ ١٨٣٦٦ أَعْرَجَ بِمَنْطَرِي عَنْهُ، فَلَا أَمْرَ حَسْبِي وَلَسَ عَمْرٍ، إِلَّا خَلَعَ الْبَلَدَ وَكَرَّ، مَعْرُوفِي حَسْبُكَ لَمْ يَكُنْ حَفَافَةً عَشْرَ يَوْمٍ كُنِيَ لَصَلَاةَ بِهَا، وَبِشْرٍ كَتَبَ لَا تَخْرُجْ مِنْ هَذَا مَخْرَجًا

وَبُوءَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الْأَكْبَارِ بِأَنَّ الْعِلَاءَ فِي الشَّرِّ سَعْدًا مِنْ مَخْرَجِهِ مِنْ أَرْضِ حَرْبٍ، وَبِشْرٍ كَتَبَ فَارَ مَخْرَجًا حَسْبُكَ عَلَى الْإِقَامَةِ عَشْرَ يَوْمٍ فَالْتَمَسَ الْعِلَاءَ، لِأَنَّ كِتَابَ لَا يَخْرُجُ بِمَقْدَرِ الصَّلَاةِ وَمَنْطَرِي الْمَرْبِ

فتح بناء القوفت أتم الصلاة، وإن دخل معه في الثانية ثم تغير صلاته حقة، وإذا خلى
المسلم بالمقيمين ركعتين ستم، ثم أتم المقيمون صلاتهم، ويستحب له إذا سلم أن
يقول أتموا صلاتكم جلتا قوتهم سفر، وإذا دخل المسافر مضرباً أتم الصلاة، وإن لم يضر
الإقامة فيه، ومن كان في وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطناً الأول ثم
بنت الصلاة، وإذا نوى المسافر أن يقيم بكنة ومن حنكته عشر يوماً لم يمت الصلاة، ومن
فاته صلاة في السفر تصابها في الحضر ركعتين، ومن فاته صلاة في الحضر تصابها في

ربما؛ لأنه الزم متبعة الإمام غير مرة إلى الأربع، كما سهر فيه الإذنه، لا يصلح المغير
السبب، وهو الوقت، لكن إذا عدت بعد ركعتين، لأنه صار رباعاً في حصر الاقتداء، وإذا
كان بعد الأمر الأول (وبن دخل معه، وثلاثية) (في الثانية) رباعية (ولم تغير صلاته حقة) لا
معه لا ينظر بعد لحوق الاعتداء السبب، كما لا ينظر بين الإمامين من بناء القوفت على غير
المخرج في حوزة القوفت أو في الأوبس أو في الأوبس أو في الأوبس، (وإذا صلى الإمام
المسافر بالمقيمين ركعتين ستم) تمام صلاة، ثم أتم المقيمون صلاتهم، فحقوق الإمام لا يرد
مواظبه في الركعتين فيركض في الباقي كالسبب، إلا أنه لا يترك ركعتين في الأصح، لأنه
لا هو (ويستحب إذا سلم) السبعين في الأصح (أن يقول أتموا صلاتكم جلتا قوتهم سفر)
سكون الفاء - جمع مسافر تركب وصحب جميع راكب واحد في سفارته، ويسمي
يقول فلا على شروعه في الصلاة، (وإذا دخل الأثناء) (ورد دخل المسافر مضرباً أتم الصلاة) (وإن لم
يتم الإقامة) (في) كان دخله بقصد حاجه، لأنه معين بالزمان، والموطن هو المسافر وقد ركن (ومن
كان له بعض فاعمل منه) بكل آفة (واستوطن غيره) ثم سافر لدخول وطناً الأول، الذي كان اضيق
عنه (ثم يمت الصلاة) من غير وجه إمامه، لأنه لم يبق وجه به، والأصل في ذلك أن الوطن الأصغر
يحل مثله دون السفر عنه، ورضي الإماماً بطل مثله وسفر عنه، قبلنا الاتصال بكل الأهل
أنه لو بقي له فيه امن ثم بطل وبصر د وطمس (أو بطل المسافر أن يقيم بكنة ومن حنكته
عشر يوماً بنت الصلاة) (أن) اعتبار إمامه في موضعين يقتضي اعتبارهما في موضع واحد وهو موضع
أن السفر لا يترى عنه إلا إذا بون أن يقيم بالبلد في أحدهما فيبقى طيفاً بمحوله فيه، لأن
قائمة المرء تصاب إلى مائة

(ومن فاته صلاة في السفر تصاب في الحضر ركعتين) كما فاته في السفر.

(ومن فاته صلاة في الحضر تصاب في السفر أربعاً) كما فاته في الحضر، لأنه بعد ما
نقد لا ينحو

السمر أرحاء، والقميخ في سمر في رخصة سمر.

باب صلاة الجمعة

لا يصح التجمُّع إلا بمصر جامع، أو في مصر المصير، ولا يجوز في القرى، ولا يجوز إقامتها إلا بالسلطان أو من أمره السلطان ومن شرطها الوقت تصبح في وقت

(والمصري والقميخ في سمر عما هو الرخصة سمر، لإطلاق التخصيص، ولا في سمر ليس بمصر، وإنما المصير ما يكرر منه أو يحاور، والفتح المحاور لا يعلم المترددة

باب صلاة الجمعة

تلتك نسيم وسكوها

ولا يصح التجمُّع إلا في مصر جامع، وهو كل موضع له أمير وقاضيه لا حكم وفيه الحدود، وهذا عن أبي يوسف، وعنه ابن الجهم، في أكبر مساجدهم لم يثبتهم. والأول اختيار الكرخي وهو الطاهر، والثاني حيا، والنصي، وهدييه، وكذا في مصر المصير، لأنه من موطنه، والحكم ليس بمصر، على مذهب، بل يجوز في جميع آية مصر لأنها موزونة في حواشي هذه هذه، ثم من كان معه من مواضع مصر فحكمه حكم أهل مصر في وجوب الجمعة عليه، وحسنه فيه، نعم، في يوسف، إن كان الموضع يستمع فيه النداء من مصر فهو من موطنه، ولا خلاف، وعنه كل كربة مصيرة برطي^(١) مصر وفتح وصحح هذا الثاني في مولف أرحاء، وعنه في شرحه بأن وجوبها مختص بأهل مصر والمعارض عن هذا لمجد ليس من أهله. قال شيخ وهو من الأصول، وفي المعارف أنه أصح ما عمل، وفي افتتاحيه تم طاهر روي صحاح لا يجب إلا على من يسكن مصر أو من يعمل به، فلا يجب على أهل السودان مرسية، وهذا صحيح ما عمل به (ولا يجوز في القرى) تأكيد لما قبله، وتعمير مذهبهم، ولا يجوز إقامتها إلا بالسلطان أو من أمره السلطان

(١) التواتر في هذا الخبر هو ما صح عن أبي نوبة ٦ جمعة لا يشرى ولا يطر ولا يصح إلا في مصر جامع.

ج. القزويني في حب الربة ٩٥٢١ روى في الرواق في نسخة عن علي بن الوليد وثاني أبي شيبة في مصنفه وزاد في نسخة ور. هذا الرواق من ربه آخر وثبته في القميص، فلا عار من في رواق شافعي. روى القزويني وثبته هكذا مولف، وهو يرد مرفوعا. وثاني أبي حنيفة في حقه ٩١١١ مرسية عن رواق صحيح. والرواق يلقب باليه لدا، وانه عند القزويني ثابته في الحاشيات الأخرى صحيح. وقد عني القزويني في رواقه وحققها في حقه عن أبي بن الوليد ولم يرد مرفوعا.

(٢) الركن. ما حوّل المائدة من مرسية. وما كان ومعه مرسية

تَطَهَّرَ وَلَا تَصْبَحُ غُفْلَةً، وَمَنْ شَرَّطَهَا الْخُفَّةَ قُلُ الْفُلَّةِ، يَخْطُبُ الْإِمَامُ مُطَهَّرٌ نَفْسًا
بَيْنَهُمَا بِمَعْنَى، وَيَخْطُبُ قَائِمًا عَلَى طَهَارَةٍ، فَإِنْ فَتَصَّرَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ نَعَانِي جَوْرًا عَدَّ بَيْنَ
حَيْبِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَهَسَّيْتُ لَا يَدْخُلُ مِنْ ذِكْرِ طَوِيلٍ يُسَمَّى خُفَّةً، وَإِنْ حَصَبَ مَا بَدَأَ
عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ جَازٌ وَيَكُونُ، وَمَنْ شَرَّطَهَا الْحَدَّ، عَدَّ، وَأَقْبَنَهُمْ مَنْ قَالَ فِي حَيْبِهِ ثَلَاثَةٌ سَوَى
الْإِمَامِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَهَسَّيْتُ أَلَسَّابَ سَوَى إِمَامٍ، أَيْ تَجُوزُ الْإِمَامُ بِطَهَارَتِهِ فِي
غَيْرِ كُفَّةٍ، وَلَيْسَ فِيهِمَا بَرَاءَةٌ سَوَى حَيْبِهِ، وَلَا يَجِبُ التَّيْمُمُ عَلَى مُسَامٍ وَلَا أَمْرٍ وَلَا

سُكُونِهِ، لِأَنَّهُ قَامَ بِحَقِّ عَقْدِهِ وَفِي بَابِ السَّارِعَةِ فِي لَيْتَمُ وَالصَّادِمِ، وَقَدْ جَاءَ فِي
غَيْرِهِ، فَلَا يَدْخُلُ مِنْهُ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ، هَسَّيْتُ هَسَّيْتُ شَرَّطَهَا نَفْسًا، فَصَحَّ فِي وَقْفِ تَطَهَّرَ وَلَا
يَصْحَحُ غُفْلَةً، فَلَوْ جَرَحَ لَوْحٌ وَحَرَّفَ سَلْبُ، هَمَزٌ وَلَا يَسِي عَلَى التَّحْمِيصِ، لِأَنَّهُمَا مَحْذُورَانِ
(وَمَنْ شَرَّطَهَا) أَشْفَى وَالتَّطَهُّرُ بِمَعْنَاهَا، كُتِبَ، قُلُ بَصْرَةً، حَصَرَهُ جَمْعُهُ مَعْقِدٌ بِهِمُ التَّحْمِيصِ
وَلَوْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ فَرَضًا لَمْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ أَوْ بَعْدَ الْإِمَامِ، بَرَاءَةٌ سَوَى حَيْبِهِ، لَا يَدْخُلُ فِيهَا
ذِكْرُ جَرَمٍ فِي التَّحْلِيلَةِ بَلَدٍ يَكُونُ حَصَرٌ وَاحِدٌ، وَالصَّادِمُ فِي الْحَبْطِ أَنَّهُ يَنْصَبُ الْإِمَامُ
خُفَّةً، حَيْبُهُ مَعْنَى سِرِّهِ، مِنْ هَرَالِ الْفَصْلِ يُنْتَبِهُنَّ بِهَمَزٍ مَعْنَى حَرَّاهُ رَلَاثَ أَهَابٍ
(وَمَنْ شَرَّطَهَا) وَالتَّيْمُمُ عَلَى الْأَوَّلِ، يَخْطُبُ دَعَا حَسْبُكَ النَّاسُ (عَلَى طَهَارَةٍ) فِي الْحَدِيثَيْنِ وَقَالَ
أَفْكَرَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ حَسْبُكَ، كَتَبَهُ، أَوْ هَمَزٌ أَوْ سَبَّحَهُ حَرَّاهُ بَيْنَ حَيْبِهِ، مَعَ الْخَرَجِ
(وَقَالَ) لَا يَدْخُلُ فِيهَا (مَنْ ذَكَرَ طَوِيلٍ يَسِي خُفَّةً رَافَعَهُ قَدْرَ الْقَشْدَةِ وَإِنْ خَرَجَ فَالْقَدْرُ
عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ)، لَوْ كُنَّ مَعْدُونِ خُفَّةً، وَ سَدَّ السَّابِقَ - (وَمَنْ شَرَّطَهَا) لِحَدَّثَاتِهِ الْمَوْرُوثِ
(وَمَنْ شَرَّطَهَا) بَعْدَ (الْحَدِّ) لَا الْحَدَّ مَعْنَى مَعْدُونِ، (وَمَنْ شَرَّطَهَا) بَعْدَ فِي حَيْبِهِ ثَلَاثَةٌ وَقَالَ
(سَوَى الْإِمَامِ) وَقَدْ أَتَى مَعْنَى الْإِمَامِ (عَلَى فِي الصَّحِيحِ) وَرَجَّحَ فِي الشُّرُوحِ لِجَلِّهِ وَحَدِّهِ
(الْحَصَرِ) وَهَلَسِي (أَلَسَّابَ) سَوَى مَعْدُونِ حَسْبُكَ بِسَمْعِ السَّامِعِ الْأَوَّلِ، فَلَوْ جَرَّاهُ مَعْدُونِ
أَشْفَى وَحَدَّ حَصَرٌ (وَوَجَّهَ الْإِمَامُ بِطَهَارَتِهِ) فِي الرَّادِّ، لَا يَدْخُلُ الْمَوْرُوثُ (وَلَيْسَ فِيهِمَا بَرَاءَةٌ سَوَى
بَعْضِهَا) قَالَ فِي سِرِّهِ الطَّحَاوِيُّ وَبَرَّ فِي الرُّكْنَيْنِ سَوَى الْحَصَرِ وَالْحَصَرِ، وَلَا يَكُونُ غَرَبًا
هَذَا وَرَدَّ الْفَرَاغِيَّ أَنَّهُ يَكُونُ فِيهِمَا سَوَى، وَأَعْنَى الْعَامِيَّةِ، فَإِنَّ فِي الْبَحْرِ هَذَا لَا يَدْخُلُ
عَلَى ذَلِكَ، كَيْلًا يَزِيدُ إِلَى حَرِّ الدَّائِي، وَكَيْلًا يَدُلُّ الْعَامِيَّةَ حَيْثُ أَهَى

(*) شَرَّطَهَا مَعْنَى شَرَّطَهَا بِطَهَارَةٍ سَوَى سَوَى، أَلَسَّابَ كَيْلًا يَدْخُلُ فِيهَا، وَكَانَ يَخْطُبُ

بَعْدَ، وَهَسَّيْتُ هَسَّيْتُ

حَرَّاهُ سَلْبُ ١١٠ وَلَوْ كُنَّ مَعْدُونِ ١١٢ وَالسَّابِقَ ١١٣ وَفِي مَعْنَى ١١٤ - الطَّحَاوِيُّ ١١٥ وَاحِدٌ دَعَا

مريض ولا غيب ولا أعمى، فإن حصره وصلى مع الناس أخرجه عن فرض الوقت، ويحرم بالتقصير والتأخير والمرض وسببهم أن يؤتي الجماعة، ومن صلى الفجر في مرض يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له فيه ذلك، وحاربت صلاة ابن مسعود أن يحضر الجماعة خوفاً إليها طلب صلاة الظهر عند أبي حنيفة بالنسبة، وقال أبو يوسف ومحمد لا تغل على يدعي مع الإمام، وتكره أن يصلي الجماعة في الظهر جماعة يوم الجمعة، وكذلك أقل الشجر، ومن أفرك إمام يوم الجمعة صلى معه ما أفرك ربي

فصل

من لا يجب عليه الجمعة

(ولا يجب الجمعة على مسافر)، ليحرق البنية زمانها (ولا تسرعة)، لأنها منهية عن الخروج (ولا مرض)، فعذر عن ذلك، وقد سمي من إن يفي بغيره عتداً (ولا خيل) لأن منحول خطمه مولا، ولا ربي (ولا غيب ولا أعمى ولا عذر)، ولا يحدو مشقة مهر ورجل وفتح، ولا سري، (فإن حصره وسلطوا مع سائر حركته د)، عن مرض أو وقت، لأنهم تحسروا حشره فأنشأوا إذا صام.

(ويحرم بالتسليم والاعتداء والمريض وغيره)، خلاص (أن يؤتي في الجمعة)، لأن عدم سببها عليهم وأصح أنهم دفعه للخروج، فلا حصر في ذلك.

(ومن صلى الظهر في مسدود الجمعة من صلاة الإمام ولا غيب له فيه ذلك)، ثم ساء كل حرم، لأنه ركن الفرض على الجماعة، ثم (وحاربت صلاة) حاربا موصوفاً (فإن بدا له) أي ليس صلى الظهر ولو سمعوا على العذر (أن يصلي الجمعة صرخة إليها) والإمام فيها ولم يسم بها (سقطت صلاة الظهر) وصفت بمرضاة وصاربت صلاة (عند أبي حنيفة بالنسبة)، وقد تكرر (وقد لا تغل على يدعي مع الإمام) قال في التصحيح، ورجع دليل الإمام في التمهيد، واحتجته بالرهاس (والسبي) قد بدا يكون الإمام فيها، لأن طمعي قد كثر بعد ما خرج معي لم يزل جهرا نادياً

(وتكره أن يصلي المحضرون الظهر جماعة يوم الجمعة في قصر لانه من الإحلال بجمعه بتعليق بجمعه وحضوره المصطفى لهذا بالنسبة لا لا جمعة في غيره فلا يخصى بشي ذلك (وكذلك أقل الشجر) أي يكره له ذلك لانه من صفة التسلية، وإنما فردت بالذكر لما يوهب من عدم التكرار بجمعه من مخرج

سقطه (ومن أفرك الإمام يوم الجمعة) أي في صلاتها، وصلى معه أو أدركه وهو سبي

عليها الجمعة، وإن أفركه في الشهد أو في سجود الشهور من عليها الجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن إسماعيل إن أفرك مع أكثر الركعة الثانية من عليها الجمعة، وإن أفرك نفلها من عليها الظهور، وإدحرج الإمام على المنبر يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يخرج من خطبته، وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة الأذان الأول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا إلى صلاة الجمعة، فإذا صعد الإمام المنبر خفض وأذن المؤذنون

الجمعة وهذا إن أفرك بها ركعة واحدة (وإن أفركه في الشهد أو في سجود الشهور من عليها الجمعة) (فيها) عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد بن إسماعيل (إن أفرك مع أكثر الركعة الثانية) بأن أفرك ركعتيها (من عليها الجمعة) وإن أفرك نفلها) بأن أفركه بعد ما رفع من الركوع (من عليها الظهور) كرماء إلا أنه يروي الجمعة إجماعاً، وجوهه وعمله يقال انتهى خلاف ما يروي.

• • •

(وإذا حرج الإمام يوم الجمعة) من خطبته إن كان، وإلا قبيلته للصعود (ترك الناس الصلاة والكلام) خلاصة فائدة أبي حنيفة ضرورة صلا الجمعة، وصلاة شرع فيها للركعة (حتى يخرج من خطبته) وصلاته، بلا فرق بين قريب وبعد من الأصح المحيط

(وإذا أذن المؤذنون يوم الجمعة الأذان الأول) لعصول الإجماع به (ترك الناس) وجوباً (البيع والشراء وتوجهوا إلى صلاة الجمعة) عبر بعبارة إجماعهم للإشارة إلى المرد بالجمعي الحامض هو التوجه مع السكينة والوقار، لا التهور^(١)

(وإذا صعد الإمام المنبر جلس) عليه (وأذن المؤذنون بين يدي المنبر) فذلك سرى التواضع، ولم يكن على عهد رسول الله ﷺ إلا هذا^(٢) لأذان ولهذا قيل، هو الصبر في وجوب

(١) عسدي فلا حديث له قريب إذ أقيم الصلاة فلا تارة سكون، وتوجها شوق عظيم السكينة
فما تفرقوا فصاروا وما منكم مالم
وروي ليعلم بها توب

وحيث لم يظهروا إلا أنهم الصلاة فليس السكينة التحديق

اندرج البخاري ٢٣٥٠ مسلم ١٠٣

والأول أخرجه البخاري ٩٠٥ كتاب الجمعة وأبو داود في ١٧٥ - ٢٣٦ ومسلم ٦٠٦ وأبو داود ٥٧٢
والترمذي ٣٧٢ والحاكي ١١٥٢١ وابن ماجه ٧٧٥ وأحمد ٢٣٧/٢ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ والطحاقي

٢٣٣٩ - ٢٣٤٠

وكلاماً صحيح وفي الباب لم يثبت

(٢) ما ذكره المصنف ورد في حديثه السابق بر يروي قال الله يوم الجمعة أتكم فإذا علي الإسلام على السيرة

وَيُخَاطَبُ بِذَلِكَ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأَصْحِيَّةَ وَتَكْبِيرَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّ حَدِيثَ عَلْرِ
 مَعَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى صَلَاحًا مِنَ الْعَمَلِ وَيَقْدَرُ الْعَمَلُ، وَلَا يُصَلِّيَهَا بَعْدَ
 ذَلِكَ، وَتَكْبِيرُ الشَّرْعِيِّ لَوْلَا غَيْبُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَاجْتِمَاعُ غَيْبِ صَلَاةِ الْفَجْرِ
 مِنَ الشَّخْرِ حَيْثُ أَبِي حَبِيبَةَ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَرَسُولُهُ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ أَسْرِ أَيَّامِ
 الشَّرْعِيِّ، وَالتَّكْبِيرُ غَيْبُ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَاتِ، وَفَرَأَنَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ رَبُّنَا الْحَمْدُ

تَعْلَمُ (وَيُخَاطَبُ بِذَلِكَ) أَيْضًا (خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأَصْحِيَّةَ وَتَكْبِيرَاتِ الشَّرْعِيِّ) لِأَنَّهُمَا
 تُسَمَّيَانِ لِلذَّكَ (فَإِنَّ حَدِيثَ عَلْرِ) مِنَ الْأَصْحَارِ الْمَذْرُوعَةِ (مَعَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي) أَوَّلِ (يَوْمِ)
 الْأَضْحَى صَلَاحًا مِنَ الْعَمَلِ وَيَقْدَرُ الْعَمَلُ، وَلَا يُصَلِّيَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا مَوْجُودَتَانِ الْأَصْحِيَّةُ فَتُجْزِئُ
 لِبُيُوتِهِمَا، لَكِنَّهُمَا تُسَمَّى بِالْفَتْحِ جَمْعًا، وَإِلَّا فَلَا، فَالْمَعْنَى هَذَا تَعْلِيمُ الْكَلَامِ، وَفِي الْفَتْحِ لِلصَّحَةِ

(وَتَكْبِيرُ الشَّرْعِيِّ لَوْلَا غَيْبُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ يَوْمِ عَرَفَةَ) أَخْبَارًا (وَأَيُّومَ غَيْبِ صَلَاةِ الْفَجْرِ
 مِنْ) يَوْمِ (الشَّخْرِ حَيْثُ أَبِي حَبِيبَةَ) هِيَ ثَمَانُ صَوَاتٍ (وَقَالَ) أَخْبَرَهُ (إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ أَسْرِ
 أَيَّامِ الشَّرْعِيِّ) بِإِذْخَالِ الْعَمَلِ، فَهِيَ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً، قَالَ فِي «الْمُصَحِّحِ» قَالَ جَبْرِ عَنْ
 الشَّرِيعَةِ وَصَدَرَ الشَّرِيعَةِ وَبَعُولَهُمَا بِشَمَلٍ، وَفِي «الْإِسْتِخَارَةِ» وَقِيلَ الْغَنَى عَلَى قَوْلِهِمَا، وَقَالَ
 فِي «الْمَجْلَعِ الْكَبِيرِ» لِلْإِسْبَاحِ الْغَنَى عَلَى قَوْلِهِمَا، وَفِي «مَحْشُورَاتِ السُّوَالِ» وَبَعُولَهُمَا
 لِأَحْتِمَالِ فِي الْمَدَائِدِ، وَالْفَتْحُ عَلَى قَوْلِهِمَا ١ هـ (وَالْأَكْبَرُ) وَلِجَبِّ فِي الْأَصَحِّ مَرَّةً (غَيْبُ
 الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَاتِ) عَلَى الْغَيْبِ فِي الْأَصْحَارِ فِي الْجَمَاعَاتِ الْمُسْتَجِبَةِ عَنِ أَبِي حَبِيبَةَ،
 وَقَالَ: عَلَى كُلِّ مَرَّةٍ صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ لِأَنَّهُ تَجِبُ لَهُ، وَلَدَسَّيْنِ أَنَّهُ الْمُتَقَيُّ بِهِ لِلْإِحْتِمَالِ (وَيَوْمَ)
 التَّكْبِيرِ (فَإِنَّ يَقُولُ) اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَفِي الْحَمْدِ هَذَا مَوْ
 الْمَعْنَى مِنَ الْخَطِّبِ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ١١ هـ

(١) قوله: المأثور عن الخطيب، ذكره صاحب الهداية أيضا لعبد الرزاق في حجب الرحلة ٩٩١/١ فقال لم
 أجد مأثورا عن الخطيب ولكنه ذكر ما رواه عن أبي مسعود عن أبي أيوب شيئا يسيرا بعيد من علم طرق
 وأسنده عن علي أيضا

باب صلاة الكسوف

إذا تكسفت الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين ثمينة خلفه في كل ركعة ركوع واحد، وطول القراءة فيها، وتخطي جند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف وشعبد بن جهم، ثم يدعو بعدها حتى تطلع الشمس، ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة، فإن لم يجمع صلاة الناس فرادى، وليس في خسوف القمر جماعة، وإنما يصلي كل واحد بنفسه، وليس في الكسوف خطبة.

باب صلاة الكسوف

من وصفه الشيء إلى سه

(إذا تكسفت الشمس صلى الإمام) أو الله (الناس ركعتين ثمينة خلفه) أي بلا خطبة. ولا تكب، ولا إقامة، ولا تكبير ركوع، بل في كل ركعة ركوع واحد (وتكثرت أفعاله) أي تكثرت أفعاله (وكانا الركوع والسجود) ولأدعية سوره في الصلاة (وسمي) أي سمي (جند أبي حنيفة، وقال يجهز) أي في (الصحيح) قال (الشيخ) قال (الإمام) في هذا الفقهاء، والمصنف، في (التحفة) والصحيح قول أبي حنيفة، لب وهو الذي عول عليه النسخ، والمصنف، وسورة الشريعة ١٥ (ثم يدعو بعدها) حالاً يستقبل بقلبه أو قائماً سبيل الناس والقصور يؤمرون على دعائه (حتى تطلع الشمس) كلها

(ويصلي بالناس الإمام الذي يصلي بهم الجمعة، فإنه لا يجمع) أي لم يجمع الإمام (صلاة الناس فرادى) ركعتين أو ركعة، من سائرهم كما مر (شرح خطبوي)

(وليس في خسوف القمر جماعة) لأنه يكرر بلا وهي الاجتماع فيه مثله جوهره (ويصلي كل واحد نفسه) أي لا يجمع (إذ رتب شيئاً بين هذه الأقوال فافرقوا في الصلاة) (وليس في الكسوف خطبة) لأنه لم يشهد (هذه)

(١) ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة والزيد إلى سائر حقه حيث علمته وكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ صلى بالناس ١ ركعة، ثم قام قائماً إلى الشمس والقمر لا يجتمع ثلثون حرك ولا إتيان، ولكنهما، يقال من ذلك ١٠ بريرة صلاة فؤاداً ركعتين ذلك قولهم إلى الجماعة، ورواه مسلم، ثم قال مصنف الناس ١ ركعة، وكسفت الشمس ٢ أخرجه البخاري ١٠٥٨ ومسلم ٩١١ ورد في حديث: المصنف به أخرجه البخاري ١٠٥٢ ومسلم ٩١١ ج ٢٢ وأحمد ٣١٧/٣ ٢٤٩/٥ والطحاوي ٢٩٤، وما سائر المصنفات والقرطبي ٢/٢٣٨ إلى أنه لم يوجد هكذا

باب الاشياء

قُلْ لَكُمْ جَمِيعُهُ وَخِصَّةٌ لِّأَهْلِ عِيْلٍ لِّكَ فِي الْاَسْتِغْنَاءِ صَلَوةٌ مُّسَوِّیَةٌ فِی حُدُودِهِ فَاِنْ
صَلَّى النَّاسُ وَحَدَّثَانَا جِلْدٌ وَلَمَّا الْاَسْتِغْنَاءُ بَدَعَهُ وَالْاَسْتِغْنَاءُ

باب الاستفتاء

(فقد تيمم حيمه ليس في الاستفاد خلافا مشهوره في جماعه) وهو ظاهر الروايه كما هي
 اليه به وحين صلى النبي ووجدنا حاراً من غير كراهه، وجوهه، لأنها بن مطلي (وتنصاً
 الاستفاداً لثبوتها والاستعمار) فهو لمانى، وفقط استعزروا بكم، إنه كان خافوا أن يرحل
 الشمل عليكم مقدراً.

وَرَسُولُهُ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُزَكِّيهِمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ

1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810

[illegible]

١٤١٣ هـ - ١٨٧١ والمعهدي ٣٨٥١٩ عهد الذي أعتمد المصنف منه صاحب الهداية لما قال لم يرد عنه
علاوة على ذلك عهد الذي من يد أنفي به دول الصلا

[illegible]

اگر یہی ہو

وحدیث اور عام افادی اشرفیہ الامریہ

تم جہ اسو، ۱۱۶۵ و الترمذی ۵۵۸ والنسائی ۴ ۵۷ ر ج ماح ۱۲۹۱ والحداد ۳۶۱/۱ والیہی ۲۷۱۲ والحداد ۳۶۹/۱ ۳۵۴ م ر عبد اللہ بن شداد م حالت اب عامر بن صلاۃ، لامعتضا، غفل -

وقال أبو يوسف ومحققه يصبى الإمام بالناس ركنين يظهر فيهما الرقعة، ثم يخطب، ويستقبل القبلة بالدعاء، ويصلي الإمام ركعة، ولا يبيت أعموم أركبهم

ولا يخصص أهل الدعوة لاستسقاء

والنعمه هذا ظاهر الرواية، وهو الصحيح، ثبت وهو المحدث عند السجى والمحبين
 وأصل الترتيب: (١) وقال، يصبى الإمام بالناس ركنين يظهر فيهما الرقعة، اعتدلاً خلاصاً
 ليد (ثم يخطب) خطيب عند محمد، (خطبة) عند عبد الله بن يوسف، ويكون معظم الخطبة
 الاستغفار (ويستقبل القبلة بالدعاء، ويصلي الإمام ركعة)، مما روي أنه يخطب ولما استلم حوزة
 ظهوره إلى الناس، وتقبل القبلة، وحول ركعة (١) ركعة واحدة، وصلى الخطبة في كل مرة جعل
 صلاة ركعة، وإن كان ضرورياً كالحاجة، جعل الركعة الأولى على الأيسر وحجراً (ولا يخطب
 أعموم أركبهم)، لأنه لم يصب له أمره بذلك، وعنده يخطب الحرج له يبنى فصحاً، (أو
 في مكة ويصلي الخطيب محجراً إلى المسجد لأنه يرمي نشأة في ثوبه خطبة (١) عليه (٢)
 متدفقاً مواضعاً حشراً في تعالى ركعة، (ركعة) مبدئين الخطبة كل يوم صل حروجه،
 ويجذون التوبة، ويسعون سائعه وشهوج والعجائر والأطفال، ويصحب إخراج التوابع
 والأولاد، ويشتون فيما بينها ليحصل النحن يظهر صحيحاً ما الحاجة (٣) لكن (لا يخصص
 أهل الدعوة للاستسقاء)، لأن الحرج ليدع، وقد قال الله تعالى: ﴿لَوْ مَا دَعَا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي
 صِلَاةٍ﴾ (١) ولأنه لا يشرع الرحمة، وإنما نزل عليهم الدعوة (٢) (٣)

خرج سورته في صلاة عموماً متصرفاً، فجلس على السرير حسب خطبتكم هذه ولكن لم يزل
 في الدعاء والصبر، والكبر، وصبر، ونسب كما كان يصبر بعد
 على الترتيب، حسن صحيح، والمحدث نفسه
 وأمره بين حيز في صحبه، وأمر عواذ كما في تلخيص الطبر (١) ٩٥٤٠، وهذا والذي عليه فيها
 ذكر الصلاة.

فائدة قال النووي في شرحه على مسلم ٨٧٠٦ كتاب صلاة الاستسقاء، لم يصح الخطبة على أن
 الاستسقاء من مقتضاها على سن الصلاة، أم لا يدل برسالة لا سيما في صلاة على الصلاة، خطبة
 وقال سائر المصنفين من صحابه، ركنين لمن صلح من الصلاة، وبما يختلف إلا بوجه
 ولما لا يخطب، هي ليس فيها ذكر الصلاة، فمفهوم من ذلك الترتيب، وبما لا يخطب، أنه يخطب صلاة
 للصحة، هو المختار

(١) معنى عليه، تقدم في الذي قبله من حديثه، هذا الذي روي المصنف

(٢) حلق، نصح، أي بين والخطبة، أي يستعمل للتذكير، ونسب

(٣) شيء على ومفهوم، وبما يذهب بهم عن الصلاة، هو الخطبة، أي مطروحة، ومفصلة، وبما
 أنها على مفصلة غير مكررة

(٤) سورة التوبة، الآية ١١، وحده الله أعلم، في جزاءه، الآية ١٠

باب قيام شهر رمضان

يُستحبُّ أن يجمع الناس في شهر رمضان بعد مجيئه، فيصلي بهم ترويضاً حسن
ترويضاً، في كل ترويضه تسبيحاً، ويصل بين كل ترويضتين مقدار ترويض، ثم يُبرز
بهم

ولا يصلي في يوم جمعة في غير شهر رمضان

باب صلاة الخوف

إذا اشتدَّ الخوفُ حمل الإمام الناس طائفتي حاجته في وجه العدو، وطائفة

باب قيام شهر رمضان

الزهد باب على عدم الاختيار، ما يحكمه باب في فضل التوكل

(يُستحبُّ أن يجمع الناس في شهر رمضان، من به (يُشدُّ) صلاة (والمساجد) ويصلي
بهم في ثلاث الليل أو خمسة (انصلي بهم) ما يُهمُّهم فليس بترويض) كل ترويضه ترويض
كتاب، يجب ثلاث لاء بعد عده تسليماً (في كل ترويضه تسبيحاً، ويصل بين
(في كل ترويضتين) وكما بين الجماعة والوتر (مقدار ترويض) ويخبرون فيها بين سبع وواحد
وسكوت وصلاة قرائن (ثم يوتر بهم) ويصلي بهم، وفي بعضه ثم إشارة إلى أن وقتها قبل
الوتر، وبه قد علمه المصلي، والأصح أن وقتها بعد الفجر، إلى آخر الليل قبل الوتر، ويحده
لأنها بوقوع سنت بعد العشاء (وحدسه) (ولا يصلي الوتر) ولا تطرح (بجماعة في غير شهر
رمضان) أي يكره ذلك ليرد على سبيل الله في (دفعه) (جمعهم للمسلمين) ومصلحة

باب صلاة الخوف

من يصلي الخوف إلى شرطه وفي جازة بانه (في عهد الظلمين) ١٠٠، علافاً للثاني

(إذا اشتدَّ الخوفُ بهجور عند غيب، قال في الصحيح) تستدعه ليس شرط، بل الشرط

(١) قوله من إضافة الثاني أي صلاة إلى شرطه المردف الخوف

(٢) الخط: أبو حنيفة ومحمد والناس المردف بـ راجع حاشي التمهيد ٨٩٠، وفي المحرر شرحاً آخر

يرجع في ذلك وهو صحيح عند ورد

قال الشيخ عبد الحبيب: يمسك أبو يوسف بمرءة تعالى (أو يد) كذا فهم فقامت لهم الصلاة - سورة

النساء الآية ١٠٤ وذلك لحرص المصنف في الألفاظ بالصيغ المختلفة جله ولما معه فلا بد

تصرف

وَبَائِتِيَّةٌ وَكُنَّةٌ، وَلَا يَقْبَلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ، إِنْ مَعَلُّوا ذَلِكَ بَلَّغَتْ صَلَاتُهُمْ، وَإِنْ اشْتَدَّ الْحَوْتُ صَبَرُوا وَكُنَّةً وَحَدَّثُوا يَوْمُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى أَنْ يَجُوهَ شَأْوَرًا، إِذَا لَمْ يَهْتَدُوا عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ.

باب الجنائز

إِذَا اخْتَصَرَ الرُّحُلُ وَجَّهَ إِلَى الْقَبْرِ عَلَى شَعْرِ الْأَنْفِ وَقَفَّ الشَّهَادَتَيْنِ، فَبَدَأَ مَاتَ

وَالْمُسْتَصْحَى، عَنِ الشَّرْحِ أَيْ مَعَ الْبَعْدِي، أَنْ كُلَّ ذَلِكَ جَالِسٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْأَوَّلَى، وَالْأَخْرَجَ مِنْ خِلَافِ الْقُرْآنِ الَّذِي ذَكَرَهُ ١٥٠٠ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(وَلَا يَقْبَلُونَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ) بِمَعْنَى الصُّرُورِ إِلَيْهِ، (وَإِنْ مَعَلُّوا ذَلِكَ) وَكَثُرَ كَثِيرًا (وَبَلَّغَتْ صَلَاتُهُمْ) لِمَقَامِهِ لِلصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ صُرُورٍ إِلَيْهِ، بِحُلَالِ الصُّبْحِ، مِنْهُ صُرُورِي لِأَجْلِ الْأَمْتِصَافِ.

(وَأَيُّ تَشْتَدُّ الْقُوَّةُ) حَيْثُ لَا يَدْعُهُمُ الْعَدُوُّ يَصْلُودُ سَائِلِينَ يَهْجُرُهُمْ عَلَيْهِمْ (صَلُّوا وَكُنَّةً وَحَدَّثُوا)، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ لِاحْتِلَافِ الْمَكَانِ (يَوْمُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى أَنْ يَجُوهَ شَأْوَرًا) إِذَا لَمْ يَهْتَدُوا عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْقَبْرِ، لِأَنَّهُ كَمَا سَقَطَ الْأَرْكَانُ لِلصُّرُورَةِ سَقَطَ الْحَوْتُ.

باب الجنائز

عَنِ إِصْحَافِ الشَّيْءِ إِلَى سَبِيهِ وَالْجَنَائِزِ جَمْعُ جَسَدِهِ - بِالْفَتْحِ - اسْمُ اللَّيْتِ، وَهُمَا بِالْكَسْرِ نَاسِمٌ لِلْمَعْنَى (١).

(إِذَا اخْتَصَرَ الرُّحُلُ) أَيْ حَضَرَتْهُ الرُّسُلُ، أَوْ مَلَائِكَةُ الْمَوْتِ، وَصَلَاتُ اسْتِغْرَافِ غُلَامِهِ،

بَعْدَ

وَأَمَّا الْمَكْنِيَّةُ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْقَاهِرَةُ فِيهَا فِي وَجْهِ رَوَايَاتٍ أَيْ دُونَ مَنِ حَلَّتْ فِي مَعْنَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي حَيْثُ رَوَاهُ ٢١٢/٢ حَدَّثَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فَيُسَمَّى مِنْ طَرَفَيْهِ أَيْ دُونَ وَقَدْ فِي إِسْتِغْرَافِ صِفَتِهِ نَسِي بِالْقُرْبَى بِأَنْ يَرَى صِفَتَهُ بِنَ عَدِ اللَّهِ بِنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ كَيْفِهِ لَكِنْ رَوَاهُ فِي شَيْخَانِي عَنِ ابْنِ عَرَبٍ يَتَوَقَّعُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ١٥٠٠

(٢) قَالَ ابْنُ حَبَرٍ فِي تَلَاوُحِهِ الْعَبِيرِ ٢٦١/٢ رَوَى صِلَاً مَطْرُوفٌ عَنْ أَبِي اللَّهِ عَنِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ رِجَالاً ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَرٍ فِي حَرْفِ مَرْدِيَّهِمَا فِي صَحِيحِ مَسْنُونِهَا فِي سَنَةِ أَبِي دَاوُدَ ١٥٠٠ وَقَدْ التَّوَرَّى فِي شَرْحِ مَسْنُونِ ١٢٦/٦ سَمِعَ مَجْمُوعَ رِوَايَاتِ صَلَاةِ الصُّرُورِ سِتَّةَ عَشَرَ وَجْهًا وَذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْمَالِكِيُّ أَنَّ سَبِيَّ اللَّهِ صَلَاةً فِي عَشْرِ نَوَاحٍ ١٥٠٠ رَاجَعَ صَبْرَ رَوَاهُ ٢٤٧/٢

(٣) يَذْكُرُ الْقَاهِرَةُ جَاءَ فِي الشَّرْحِ لِلطَّرِيقِ بِمَعْنَى هَذِهِ رَوَاهُ ابْنُ حَبَرٍ فِي مَشْهُورِهِ الْمَشْهُورَةِ بِالْكَسْرِ وَاحِدٌ الْجَنَائِزِ وَالْمَعْنَى تَحْقِيقُ وَصْفِ اللَّيْتِ عَلَى الصُّرُورِ

و صرحا صخره، و تصالح صديقه (و ضمه إلى القلعه على شرطه الأبي) هذا هو الحسن، و المختار
أن يوضع صليبا على قلعه نحو القبلة، لأن أبصر لم يروح و وجد جوهرة و إن شئ عبي ثروته
على حلقه (و قلن الشهادتين) (١) ذكره عبيد، ولا يؤمر بهما لئلا يفسدوا، وإذا قلها مرة كسفا،
ولا يجدها المنقش إلا أن يتكلم بكلام عربي لتكون تحر كلامه

حكم تلقين الميت بعد الدفن

و ما شكبه في القبر مشرور (٢) عبد أهل السنة، لأن الله تعالى يحبه في الصر و جبره (٣)
و قيل لا تلقن، و قيل لا يؤمر به ولا يهين عليه

(١) ورد في الحديث الصحيح نكر موصوف ٧ إلى ٦، في الصرخه مصر ٩١٦ و قوله داود ٣١١٥ و القرمذي
٩٧٦ و ابن ماجه ١٤١٥ و البيهقي ٢١٣٢ أحمد ٣٠٣ كنهم من حديث أبي سعيد قال القرمذي حس
عرب صحيح

و أخرجه مسلم من حديث أبي هريره بعد الخط أيضا

فيه ليس في شيء من روايات كتب الحديث ذكر الشهادتين كذا في حديث ٧ إلى ٦ إلا الله

و ما نقل من بعضهم لا نقل لأبى بن حنبل

و طرأ على هذا أيضا نحوه غير مستند، الذي يردد الإسلام و الصرخ أبو داود ٣١١٦ و المعجم ٣٥١١

من حديث حماد من كان قمر كلامه ٧ إلى ٦ إلا الله دخل الجنة

قال المعجم صحيح الإسناد و أخرجه الذهبي

هذا سند الحديث الأول و ليس في شيء من هذه الروايات ذكر الشهادتين

(٢) ورد في التلخيص حديث أبي أمامة عرجه الطبري في الكفا في صحيح القروية ٣٦٤٦ و هذا الحديث
فيه من لم أجد جديدا

و جاء في كتابه في ٢١٥/١ ما ينحصر اتصال في الثلاثين حديثه نفس الحديث بعد ثلاثين روجه

الطبراني بإسناده صحيح لكن أصله من أهل الشام لا و ابن وهب أيضا أكثر أصحاب أحمد و قال

استطوى في المطالع و لورده إرجاعه الدرر في تمام الأثر عر أبي حنبل و ابن شاذان في ذكر

الموت و وضعه في المطالع و طرأ و ابن القيم و الدرر و ابن حجر في بعض تصديقه و خروج

و قوله الفقيه في أسناده من أبو حنبل ما به من الفوائد و سبب الإجماع أحمد و أصله من أهل الشام و ابن

الطبراني في المطالع قال استطوى و الرشد في الكلام عنه جزء

و قال ابن حجر في التلخيص و سبب نصيب مع حافل و هو شديد بعد تمام القدي لهذا الخبر الضعيف لكنه

احتج به بشيء على أنه من اتصال فانه مع أبو عبد السلام في مذهبه و قول ابن الصلاح إنه من

إمامة إمام عرجة أيضا و قال السوي في فوائده و التلخيص المصنف في التمام بعد شاذي فليحذر

استحيائه من على احتجائه من أصحاب حسن و الطبراني و بعض الطنطسي و شاذي و حديث

الطبراني صحيح لكنه سئس به و قد اتفق علماء الحديث على المسامحة في الضعيف و ليس يجب و لم

يرد أهل الشام على أصله في أبو حنبل و ينفذ به إلى الآن

الخلاصة لم يرد من الآية إلا أنه عرجه و إنما انضم بها هو أحد رواة هذا من المتأخرين و ما أحسن قول

المصنف لا يؤمر به ولا يهين عليه و سطر تلخيص الخبر ١٣٦، ١٣٧

إِلَى، وَيَنْسُجُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيعًا، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ عَصَهُ وَلَا يُبِيدُ غِلْفَهُ، ثُمَّ يَنْشَقُّ
 بِتَوْبٍ وَيَجْعَلُهُ فِي الْكُفَّاتِ، وَيَجْعَلُ الْحُسُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَيُغَيِّرُهُ، وَلِلْكَافُورِ عَلَى مَسَاجِدِهِ

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكْنُسَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَتْرَابٍ إِذَا رَأَى وَجْهَهُ، وَلِيُغَيِّرَهُ، فَإِنْ انْقَضَوْا
 عَلَى تَوْبَتَيْ جَزَاءٍ، وَإِذَا لَوْنُوا لَفَّ الثُّغْلَانِ عَلَيْهِ انْتِدَارًا بِالْحَبَابِ الْأَيْسَرِ فَاقْفُوهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ
 بِالْأَيْسَرِ، فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْشُرَ الْكُفَّ عَنْ عَصَدِهِ، وَتُكْنَسَ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَتْرَابٍ، إِذَا رَأَتْ
 وَجْهَ بَعْضٍ، وَخِمَارًا، وَخَرَفَةً يَرْطُبُ بِهَا نَدِيمَهَا، وَيُغَيِّرُهَا، فَإِنْ انْقَضَوْا عَلَى ثَلَاثَةِ أَتْرَابٍ جَزَاءً.

وَيُسَبِّلُهُ الْيَوْمَ، فَلَا يَسْقُطُ (وَيَنْسُجُ بَطْنَهُ مَسْحًا) رِبْعًا لَمْ يَحْرَحْ مَصْلَاتُهُ (فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ عَصَهُ) لَوْنًا
 لَوْنًا فَتَجْعَلُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِدُ عَصَهُ وَلَا وَجْهَهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالنَّاسِ فِي حَقِّهِ، وَنَدَّ حَصَلَ السَّامِرِ
 بِهِ، ثُمَّ يَجْمَعُ عَلَى شَعَةِ الْأَيْسَرِ يَجْعَلُ الْمَاءَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا بِمَصْلَاتِ الْمَسْجُودَاتِ حَصَدَ إِقَامَةً لَهُ
 الثَّلَاثُ بِإِمْدَانِهِ وَيَجْعَلُ عَلَيْهِ الْمَاءَ حَتَّى يَصْبُغَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَنَوْبًا (ثُمَّ يَنْشَقُّ فِي تَوْبٍ) ثَلَاثًا
 لِنَسْلِ الْكُفَّاتِ (وَيَجْعَلُهُ) لِي يَصْبُغَ الْحَبَّ (بِإِي كَعَابِهِ) بِالْأَيْسَرِ الْمَقْلَعَةِ، ثُمَّ الْإِزَارُ مَوْقُوفًا، ثُمَّ
 بِوَصِغِ الثَّيْتِ مَقْصُوعًا، ثُمَّ يَسْقُطُ حَبَّ الْإِزَارِ، ثُمَّ يَسْقُطُ حَبَّ الْإِزَارِ، ثُمَّ يَسْقُطُ حَبَّ الْإِزَارِ، ثُمَّ يَسْقُطُ حَبَّ
 مَرْكَبٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الطَّيِّبَةِ، وَلَا يَسْقُطُ بِسَائِرِ أَرْبَعِهِ غَيْرَ الرُّعْمَانِ وَالْقَوْنِسِ الرَّحْفِ (عَلَى رَأْسِهِ
 وَيُغَيِّرُهُ) نَدَاءً (وَالْكَافُورُ عَلَى مَسَاجِدِهِ) لِأَنَّهُ يَنْطَشِبُ بِهِ، وَالْمَسَاحِدُ أَوَّلَى بِرِيَادَةِ الْكُفَّاتِ وَهَدَانِهِ
 وَسَوَاءٌ فِيهِ الْمَحْرَمُ وَغَيْرُهُ فَيُطِيبُ وَيَغْلِي رَأْسَهُ وَتَارِخَانَهُ

نَكْصُ لِلْمَلِكِ

(وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكْنُسَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَتْرَابٍ إِذَا رَأَى وَجْهَهُ) وَهُوَ لَمَحْتُ مَعْدُونَهُ مِنَ الْفُتُورِ إِلَى الْيَدَمِ
 بِعِلَاقَةِ الْإِزَارِ لَحِي فُلْفُلِهِ مِنَ الْفُتُورِ إِلَى الرُّكْبِ (وَعَمِيصٍ) مِنْ أَصْلِ الْفُتُورِ إِلَى الْقَمِيصِ وَلَا
 يُغَيِّرُهُ (١) وَلَا كُنُسٍ (وَقَضَائِقُ) تَرِيدُ عَنْ مَا مَوْقُوفٍ لَعْنَى وَالْمَسْمُودِ لِيَلْبَسَ قَبْلَهَا، وَتَرْطُبُ مِنَ الْأَعْلَى
 وَالْأَسْفَلِ، وَجَمْعُ الْكُفْرِ، وَلَا يَنْتَظِرُ فِيهِ وَيَكُونُ مَسَابِلَهُ فِي حَبْلَةٍ فِي الْجَمْعَةِ وَالْمَعِينِ.
 وَصَلَّى الْيَمِينُ مِنَ الْفُتُورِ (فِي مَقْصُوعٍ) عَلَى تَوْبَتَيْ، إِذَا رَأَى وَجْهَهُ (جَزَاءً) وَهَذَا كُنُسُ الْكَمَالَةِ، وَأَمَّا
 الثَّوْبُ الْوَحِيدُ وَتَكْرَهُ إِلَّا فِي حَالَةِ الْفُتُورِ (فَإِذَا أَرَادَ نَدَّ مَلْعَانَهُ عَلَيْهِ انْتَشَبُوا بِالْجَنَابِ الْأَيْسَرِ
 مَقْفُودَةً عَلَيْهِ ثُمَّ بِالْأَيْسَرِ) كَمَا فِي حَالَةِ الْحَبِّ (فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْشُرَ الْكُفَّ عَنْ عَصَدِهِ) صِلَتُهُ عَنْ
 الْكُفَّاتِ (وَتُكْنَسُ الْمَرْأَةُ) لَلْسَةِ (بِإِي خَمْسَةِ أَتْرَابٍ إِذَا رَأَتْ وَجْهَ بَعْضٍ) كَمَا تَعْلَمُ مِنَ الرَّجُلِ
 (وَجَمْعًا) لَوَحْيَهَا وَرَأْسَهَا (وَيُغَيِّرُهَا) يَرْطُبُ بِهَا نَدِيمَهَا وَهَرَضَهَا مِنَ الْفُتُورِ إِلَى السُّرَّةِ، وَقَوْلُ إِلَى
 الرُّكْبِ (وَالْقَضَائِقُ) فَإِنْ انْقَضَوْا عَلَى ثَلَاثَةِ أَتْرَابٍ، وَإِنْ رَأَى وَجْهَهُ وَتَارِخَانَهُ (جَزَاءً)، وَهَذَا كُنُسُ الْكَمَالَةِ

(١) حَوْشٌ فِي السُّنَنِ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ لَوْ جِهَةُ الْقَضَائِقِ وَمَا

ويكون المحار فوق القميص تحت النفاة، ويجمع شترها على صدرها، ولا يستر شتر
 نميت ولا بنية، ولا يستر صدره، ولا يقصر شعره، ويستر الأكتاف قبل أن يستر وجهه
 بغيره، فإذا فرغوا منه صلوا عليه، ^{١٠١} من سائر رعاياه عليه السلطان إذا حضر فيهم ثم
 يحضر فيسجد عليهم إمام الحرم ثم يقول: «اللهم صل على علي بن أبي طالب وعلى آل علي
 وسلم»، وإذا صلى علي ثم سجد لأحد آل علي سجد، فإذا صلى ولم يصلي عليه فلي
 على غيره.

في حمله، ويكره في أي من ذلك إلا في حالة الضرورة، ويحرم تحمل فروع قميصه، ^{١٠٢}
 (١٠٠ الملقاة) قسط النفاة، به حره وفيه ث الثوب لونهما ث صريح لعمدة مصنفه
 (ويصل شترها) عريسي (على صدره) فوق يديه ثم سجد بمحمد، ثم يحلف عليها
 بالآثار، ثم يركب شتره فوق ذلك تحت الصدر فوق شتره ثم الملقاة وفي المشرقة مثل
 والحمد لله - سبط الحرفه على شتره إذا كان ثوبه، وقوى الأكتاف يحمل به بكره
 شتره تحت النفاة فوق الإبراهيمي، هذا المذهب، وفي الخرجي، قوله (وقوى تكفي) يعني
 به الأكتاف التي تحت النفاة - وهذا في الموطأ، (ولا يستر شتره تحت ولا تحت) لا
 يستره، وليس عطف إلى أعلى، ولا يستر ظهره، ولا يستر له فيه من شعره من يحتاج إلى
 دفعه فلا يستر دفعه عنه (ويست) الأكتاف ثم لا يستر وجهه وسائر الخصائص التي يستر بها
 صاحب ثلاثة عند خروج وجهه وإذا سجد وإذا خضع، ولا يحرم خضه - شتره من سبع
 سائر موقوفه ^{١٠٣}

وهو فرغوا منه صل عليه لا في فروع ربي ^{١٠٤} من رعاياه عليه السلطان إذا حضر
 لا أن يحضر في ذلك لأجله، لأهم أمرين في نصبه، ألا في السلطان إذا حضر كبار أهل
 بهم بغيره، سلطته وحصول الأمر، والثاني عليه الدعوة (فإن لم يحضر) السلطان عليه
 إذا لم يحضر (فيستجث) فليست بهم (أخي) لا رعية في حيد، هذا قولنا بغيره عليه في
 منه (ثم يقول) - به عصبه الكبير، إلا الأب عليه على الأبن نصبا (فإن سجد) على
 غير آل أبي السلطان (وبقية أئمة آل أبي) وهو علي بن أبي طالب، لأجل حقه، لا لأمره
 بغيره، وإذا قلنا ليس من آل علي، بل من آل أبي طالب، فليست له بغيره (وإذا
 صلى علي ثم سجد لأحد آل علي) عليه (وبقية) لا اله من سائر آل أبي، وليس به غير
 مسروق، ولا سائر عليه (فإن) ويصحب الأب، آخره، به سائر لهم به، ^{١٠٥} لأن ولاية من

١٠١ سجد عليه

١٠٢ سجد عليه تكفي به يكون به الآية في روح الصلاة وعدم الأمن في التولية على غيره غير
 في رعيته، ثم في الصلاة، لا سجد

وَالصَّلَاةُ أَنْ تُكْرَمَ تَكْرِماً يُعْمَدُ أَنَّهُ دَعَايُ عَمَّا نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً وَنَحْيُ عَمَّا
الْحَيُّ عَلَيْهِ نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً يَدْعُو بِهَا نَفْسُهُ بِتَلْبِيسٍ تَلْبِيسِيٍّ نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً
وَسَمٍ لَا يَهْتَلِي عَلَى حَيْبٍ مِنْ مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ إِذْ جَمَعُوا عَلَى مَوْبِدِّهِ لِيُؤْتِيَهُ

صَلَّى عَلَيْهِ كَذَلِكَ وَجُوهُهُ (عَنْ أَبِي رَمَةَ مَالِيٍّ عَنْهُ عَنْ أَبِي سُرَّةٍ) مَعَاذَ صَاحِبِ عَلَى لُحْلِ
مُسْتَحَبٍّ هُوَ الْقَصِيحُ لِأَسْلَافِ الْحَالِ وَالرَّوْثِ وَالْمَكَاثِبِ وَهِيَ

بصلاة على الصبي

(وَالصَّلَاةُ) عَلَيْهِ رُفْعُ يَدَيْهِ كُلِّ يَكْرَمَ لِنَائِمَةِ مَعْدَةِ رُكْعَةٍ وَكَيْفِيَّةٍ (وَقَدْ يَنْتَهِي تَكْبِيرُهُ)
دَرْجَعٍ يَدِيهِ عَمَّا يَهْتَلِي وَبَعْدَهَا (يُحْمَدُ لَهُ بِعَالِي عِلِّيَّاهُ) أَيِ بَرٍّ سَحْلَاطٍ شَهْمٍ وَحَسْبٍ
إِلَى (نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً) ثَانِيَةً (وَنَحْيُ عَمَّا نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً) ثَانِيَةً (وَنَحْيُ عَمَّا نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً)
فِيهَا أَيِ مَعْدَا مَسْجِدٍ الْآخَرِ وَهِيَ وَلَدٌ وَلَتَلْعَمِيٍّ نَامٍ فِي دَلْعَمَةٍ وَلَا يَرْجِعُ فِي
الْعَدَةِ سَوِيٍّ لِمَا رَأَى الْأَوَّلَ وَنَمُ رَمَى الْعَائِلِ مَعْدَا حَسْبِهِ وَهِيَ لَمَّا تَوَلَّى حُدَّتْ
عَرَفَ فِي مَالِكٍ أَنَّهُ حَتَّى مَعَ رُكْعَةٍ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَيِ حَسْرَةٍ وَهِيَ فِي دَعَايِهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَرُكْعَةٍ
وَعَمَّا وَخُفِّعَتْ وَكُرِّمَتْ لَهُ وَوُضِعَ مَدْحُهُ وَاعْتِنَتْ بِهَا وَنَحْيُ عَمَّا نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً
أَيِ بَرٍّ الْأَيْمَنِ مِنَ الْقَسْبِ وَبَعْدَهُ دَرْجَعٍ مِنْ دَرْجَعَةٍ وَأَيِ مَعْدَا مَسْجِدٍ الْآخَرِ وَهِيَ
وُجْهٍ وَتَحْفَظُ أَعْمَهُ وَاعْتِنَتْ بِهَا وَهِيَ دَعَايُ عَمَّا نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً وَهِيَ
دَلْعَمَةٍ الْفَيْتِ رُكْعَةٍ وَهِيَ الْعَمَلُ وَالْمَرْجِعُ وَالْمَعْدَا أَيِ (وَنَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً) وَهِيَ
عَمَّا دَعَايُ وَنَحْيُ عَمَّا نَمُ تَكْرِمَ تَكْرِماً يَلْعَمُ مَعْدَايُ (وَرَمَى نَامٍ فِي الْقَيْتِ حَسْبِهِ وَهِيَ
حَسْبُهُ وَهِيَ الْعَمَلُ الْفَيْتِ) وَجُوهُهُ وَلَا يَرْجِعُ وَلَا يَنْتَهِي بِهَا وَهِيَ رُكْعَةٍ كَثْرَ لَا يَسْمَعُ
وَيَسْكَبُ حَتَّى سَلَّمَ مَعْدَايُ قَتْلًا حَسْبٍ هُوَ حَسْبُهُ وَهِيَ (وَلَا يَسْمَعُ) أَيِ كَرٍّ حَسْرَتِهِ وَهِيَ
نَحْيُهُ وَرُفْعُ (عَلَى حَيْبٍ مِنْ مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ) أَيِ مَسْجِدٍ يَدْعُو وَهِيَ مَسْجِدُ الْمَسْجِدِ الْعَمَلِ
وَكَمَا يَكْرَمُ لِقَوْلِهِ يَكْرَمُ إِحْدَاهَا يَكْرَمُ كَمَا يَكْرَمُ الْعَمَلُ لِمَا سَمِعَ مِنْ مَعْدَايُ الْكُورِ مَوْلَا كَثْرَ
الْمَسْجِدِ هُوَ الْوَجْهُ هُوَ ظَاهِرُ الْكُورِ وَهِيَ رُكْعَةٍ (يَكْرَمُ) أَيِ كَثْرَ تَلْبِيسٍ جَارِحٍ لِقَوْلِهِ

(فَالْجَمْعُ عَلَى مَرِيرَةٍ أَحَدُ بِلَوَالِمِهِ الْأَرْبَعِ) أَيِ كَمَا هِيَ مِنَ الْعَمَلِ الْكُورِ وَهِيَ مَعْدَايُ
عَمَّا يَكْرَمُ وَهِيَ عَشْرَ عَشْرَةٍ لَمْ يَكْرَمُ كَذَلِكَ لَمْ يَكْرَمُ عَمَّا يَكْرَمُ تَكْرِماً ثُمَّ يَكْرَمُ

١) أخرجه مسلم ٩١٢ باب الصلاة على الصبي والخطبة ٤٤٤ أخرجه أحمد بن حنبل ١٢٢١٢
٢) أخرجه مسلم ٩١٢ باب الصلاة على الصبي والخطبة ٤٤٤

وهذا الترتيب حسن صحيح
٣) سورة البقرة الآية ٦١

عليه، وإن لم يستعمل أخرج في جردته أنه يصل عليه

باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون أو وجد في المعركة فإنه تبرأ من حبه، أو قتل
فقتلوه ظناً بأنه يجب بقتله، فيقتل ويصلى عليه، ولا يصل، وهذا الشهيد
الجبيل يصل عنه أبي حنيفة، وكذلك القضي ودا أسير يوسف ومحمد لا يصلان، ولا
يصل عن الشهيد معه، ولا ترغ عنه ثيابه، وترغ عنه الثمر والحب والحنو والسلاح.

إن برز مظلماً بربطه، وضربته أو ضرب مكره (منه) وقطن (وكتف) وصلّى عليه (ورب
ويزوت، وإن لم يستعمل) يصل في المحضر، وهذا، (وأخرج في حديثه) ولم يصل (عليه) وكذا
يصل لثقل الذي لم يسم عنه في الجرح، كتب في الصحيح، في الحديث، ويسمى كما ذكره
والصالحون، هي أبي يوسف، كذا في المتن.

باب لشهيد

فيمن مسمى مقولاً لأنه مشهور به بالجملة، شهد به من أضاف له حياً
عنه، وهو شاهد.

(الشهيد) الذي له الأحكام الالهية (من قتله) فمذكور بأبي الله كقتل، فبشارة أو معيماً
سهم، كما لو اضطرروه حتى القوه في النار، أو يتراد به تصدع صلته، أو مؤامراً
معصية، أو التزم به الجنب، أو رسوا، فمذكور لأنه مضى إلى القتل فتح (أو وجد
في المعركة) سوله كانت حركة أمر حر، أو غير، أو بطاع الطريق (وهو أئو) كجرح وكسر
وجرح ومروج دم من أظفر أو غير، لا لم يصب ومخرج أو قتله فمذكور ظاهراً ولم يجب قتله
دنه في الحياة حتى لو حبب بخاص كضلع أو لآب الله لا سقط الشهادة

إذا عرف ذلك وأريد جرحه، (أو كثر) بباب (أو غير حبه ولا يصل) إذا كان مكلفاً
جدهراً، امتاعاً (أو) إذا استشهد الغيب، وكذا الحاضر والغيب، (فصل عنه أبي حنيفة،
وكذلك القضي) والمجسور (ولاً) لا يصلان، قال في المنصحيح، ويرتج دله في
التسريح، وهو المقول عليه عند استمعي، والمعنى به عند المجسور (أو) (ولا يصل
عن الشهيد معه، ولا ترغ عنه ثيابه) حديث (أو مؤلفهم بدليلهم)، (أو) لكن (ترغ عنه الثمر

(١) كبره المقتل ٧٨/٢ شب جردته الشهيد في دمه بأحد في سنة ٣٨١/٩ والشمسي في (الأم ٢٧)
والشمسي ٦١/٢ من حديث أبي عبد الحمزة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل رجلاً فقتله فقتله، فقتله

الاستصحاب - زكاة، ولا يجوز أداء الزكاة إلا ببني مفاري بلادهم أو مقلوبه لمنهم
أقرب ومن تفضل بجميع ماله ومن يؤ الزكاة سقط فرضها عنه.

باب زكاة الإبل

ليس في أقل من خمس ذرير من الإبل صدقة، فإذا بلغت تحق صدقة وحال

الحرية وتكون الزكوة^(١) ونحوه من سائر لا يستعمل زكاة، لأنها مشمولة بالعمامة
الأممية وتسلم ثانية أصلاً، وعلى هذا كتب العلماء لأهل بلاد مصر من سائر بلاد
أقول وقد لمير لأنها إذا لم يؤجب التجاره، لأن غير مائة غير أن الأهل^(٢) له تعدد الزكاة
وفي سائر بلاد، وغيره لا كما في الدار.

(ولا يجوز أداء الزكاة إلا ببني مفاري بلادهم) وهو خدمة كما توقع بلاد به ثم يوجد
في يد الغير، لو سوى عند المدعي بكونه ثم دفع بكونه ببلادهم (أو مقلوبه من
أقرب) لأن الزكاة عليه وكان من شرطه الأصل فيه الأهل، لا أن يكون من
فككت بوجوبها حقه فهو يسيرا، فتدبر ما في النصرة^(٣) (ومن تفضل بجميع ماله)
و (لا يجوز) في الزكاة سقط فرضها عنه، سبحانه، لأن الوجب حرمة من فككت متعب فيه فلا
حقه في التمسك بعمامة

باب زكاة الإبل

بأربعة أمواتي وبالإبل منها اختلاف بكتب رسول الله ﷺ

(ليس في أقل من خمس من خمس بالنسب) (أو من الإبل) ببلادهم، وبهذا وحسن رده
بالصحة كما في قوله تعالى «فإنه رقيق» وهو من الإبل من ثلاث إلى التسع (معدة)
لعدم طرق التمسك بهذا بعض حسناً، ومن المكتسب لمؤني أصبح أكثر لقيام التمسك بالدار
والتسلل وحال عليها فتحوّل معها شاء شيء ذكر وأثر، والتي من النصرة^(٤) له حول، ولا

(١) والبركات اليوم كالتقويم، إذ كانت الزكوة لا وكه فيها

(٢) من كان صدقة كتب وهو من أهل العلم أو الأهل وهو معروف، أي يعرفه ويصل به - كما في
موسم - لا زكاة عليه، وكذا من كانت عليه كتب العلم أو الأهل وأنه يكن من غير علم ولا خبر
طاعة، إذ ليست للتجارة لا زكاة فيها

لكن مثلاً فرق وهو أن طاب العلم والمعرف وبموجب هذا يجوز أداء الزكاة ولو لم يوجد

(٣) سورة النحل، الآية ٤٨

باب صدقة الغنم

كَيْسِي فِي أَقْلٍ مِنْ تَرْبِيَةِ شَاةٍ صَدَقَ، إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ سَلَامَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ
مَعَهَا شَاةٌ إِلَى عَاقِبَةِ وَجْهَتَيْنِ، حَادٍ، وَادَتْ، وَاحِدَةً مَعَهَا شَابَاةٌ إِلَى بَلْقَتَيْنِ، فَيَدُ وَادَتْ وَاحِدَةً
مَعَهَا ثَلَاثَتِ شَبَابٍ، فَيَدُ بَلْقَتِ أَرْبَعَتَا مَعَهَا أَرْبَعُ شَبَابٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ، وَالصَّغَالُ
وَالْمَرْسُ سَوَاءٌ.

باب زكاة لحيل

إِذَا كَانَتْ الْحَيْلُ سَلَامَةً دُكُورٌ وَنِسَاءً فَصَاحِبُهَا بِالْحَبَرِ إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ مَرَسٍ
بِسَلَاةٍ، وَإِنْ شَاءَ قَوَّمَهَا وَأَعْطَى عَنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دَرَاهِمَ حَتَّى دَرَاهِمٍ، وَتَسِي فِي دُكُورِهَا
مُتَعَرِّضَةً زَكَاةً، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا زَكَاةَ فِي الْحَيْلِ - وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَيْحَالِ

باب صدقة الغنم

كَيْسِي فِي أَقْلٍ مِنْ تَرْبِيَةِ شَاةٍ صَدَقَ، بِتَقْدِيمِ بَنُوغِ الصَّدَقِ (إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ سَلَامَةً) كَمَا
تَقْدِمُ (وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مَعَهَا شَاةٌ) تَنِي دُكُورُهَا أَمَلِي (إِلَى مِائَةِ وَجْهَتَيْنِ هَادٍ وَادَتْ) الْمَتَكَ
وَالْمَشْرُوقَ (وَاحِدَةً مَعَهَا شَابَاةٌ، إِلَى مِائَتَيْنِ، فَيَدُ رَدَتْ وَاحِدَةً مَعَهَا ثَلَاثَتِ شَبَابٍ) إِلَى ثَلَاثِينَ
وَسِمَةً وَسَمِي (فَيَدُ بَلْقَتِ أَرْبَعَتَا مَعَهَا أَرْبَعُ شَبَابٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ)

(وَالصَّغَالُ وَالْمَرْسُ سَوَاءٌ) فِي الصَّغَالِ، وَالْوَجُوبِ، رَادٌّ الْوَجْهِ، وَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا الْتَنِي وَهُوَ
نُتِبَ لَهُ سَمٌ كَمَا تَقْدِمُ

باب زكاة لحيل

بِمَا لَمْ يَحْرَمُوا لِلْإِبْرَاحِيَّةِ فِي وَجْهِ الرِّكَاءِ بِهِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (إِذَا كَانَتْ الْحَيْلُ سَلَامَةً)
كَمَا تَقْدِمُ، وَكَانَتْ (دُكُورًا وَنِسَاءً) أَوْ يَدُ نَفْدٍ (مَصْحُوبًا بِالْحَبَرِ) إِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ مَرَسٍ
بِسَلَاةٍ، وَإِنْ شَاءَ قَوَّمَهَا وَأَعْطَى مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ دَرَاهِمَ حَتَّى دَرَاهِمٍ بِمِثْلَةِ تَعْرُوضِ النَجْلَةِ (وَتَسِي
فِي دُكُورِهَا مُتَعَرِّضَةً زَكَاةً) تَفَلُّقًا، وَلَمْ يَحْدِثْ تَصَدُّقَ إِسَارَةً إِذْ كَانَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا، لَعَدَمِ
الْقِلِّ (وَقَالَ لَا زَكَاةَ فِي الْحَيْلِ) قَالَ فِي الْمَصْنُوعِ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا الْقَوَلِيُّ
إِلَيْنَا، وَرَجَّحَهُ الْقَاضِي أَبُو رَمْلَةَ فِي الْأَسْمَاءِ، وَقَالَ فِي الْبَيَانِ: وَعَلِيٌّ الْقَسْوِيُّ، وَقَالَ فِي
الْجَوَاهِرِ: وَتَقَوَّى عَلَى قَوْلِهِ، وَقَالَ فِي الْكَالِي: هُوَ الْمَحْنُوقُ الْقَسْوِيُّ، وَرَجَّحَهُ الْكُتُبُ
وَالْبُزْجِيُّ فِي قَوْلِهِ بَعْدَ تَصَدُّقِ الْخَلَامَةِ، وَقَالَ أَبُو صَبَّاحٍ: قَالَ الْقَزْوِيُّ عَلَى قَوْلِهِمَا،
وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْتَنِي: الصَّحِيحُ مَرَلٌ فِي حَيْفَةٍ، وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ

والخير إلا أن تكون للجزء، وليس في الفضل والفضل والفضل صدقة عند أبي حنيفة ومحمد إلا أن يكون حقها كثير، وقال أبو يوسف، فيها وجبة منها، ومن وجب عليه من علم يوجد جده أخذ المصدق أعني منها ورد الفضل، أو أخذ ذواتها وأخذ الفضل، ويجوز دفع القيمة في الزكاة، وليس في الغريب والمثوبة صدقة، ولا يأخذ المصدق جبر

في المبسوط، والقدر في التصعيد، وأجاب عما ساء يورد على طيلة، وصاحب المدافع، وصاحب الهدية، وهذا أقوم من أن يشهد به بالنجاسة للحدود والمبسوط للسرعي وشرح شيخنا الهدية، والله أعلم. ١٥

لا زكاة في ايهال والحمير

(ولا شيء في ايهال والخير) إجماعاً (إلا أن يكون بشجرة) لأنها تصير من الغرور (وليس في الفضل) جسم الله. جمع فصل، وهو من الزكاة إذا قيل من له ولم يباع الحول (والفضل) بضم الحاء، جمع فصل، بفعل، وهو ولد الضأن في السنة الأولى (ويجوز) جمع حوز، بوزن سور، ومن البقر صدقة عند أبي حنيفة ومحمد، إلا أن يكون فيها كثير، ولو واحداً، ويجب ذلك الواحد كما في الدرر، وقال أبو يوسف، يجب فيها واحد منها) ورجح الأول

(ومن وجب عليه من علم يوجد جده) أخذ المصدق، أي الفصل (أعني منها) ورد الفضل، أو أخذ ذواتها وأخذ الفضل) إلا أن في الوجه الأول أنه لا يأخذ وحده بل يوجب أو غيره، لأنه شرا، وفي الوجه الثاني خير، لأنه لا يبيع فيه، بل هو مطلق بالقيمة

(ويجوز دفع القيمة في الزكاة) وكذا في الغنم والخراف والقطر والكتامة حمر الإبل، وتصير القيمة يوم الوجوب مع الإدام، وقال أبو الأعد، وهي السوائم يوم الأداء، جماعاً، ويؤم في اليد الذي المال له، ولو في صدقة، فهي أقرب للأصل إليه

(وليس في الغنم) أي الممات ولو أسيت لأنها من المواتج الأصيلة (والغنم) أي التي يتلفها صاحبها نصف حول، فأكثر ولو سدر السمل (صدقة)، لأن الوجوب بالموت، وهو الإسهال أو الإسهال للتجارة، ولم يرحم

(ولا يأخذ المصدق غير المال) أي ردائه أي رديه (ر) إنما يسقط المتوسط ج) مطراً سحائب، لأن في أخذ السيل بصره ما صاحب الأموال، وفي ردائه إصروا بالقرآن.

(١٥) الرشد القون المصنف ورده كل شيء رديه

التمال ولا زحالة وسأخذ الوسط منه، ومن كان له نصيب فاستعد في أثناء التحول من
جانب حصة إلى ماله ورزقائه، والسائبة هي التي تكتسب الزماني في أكثر حوائجها، فإن
عليها نصف التحول لم أكثر فلا ركة، بها الرزق عند بي حصة وأبي يوسف في الثوب
دون الثمن وقال محمد بن وهب، وهذا هو الحال بعد ربح الركة سقطت، فإن قدم
الركة على التحول وهو مالك لم يصب حصة

باب زكاة الفضة

يسر فيما دون مائتي درهم صدقه، لم كان مائتي درهم وحال عليها التحول

(ومن كان له نصيب فاستعد في أثناء التحول من جانب ماله من حصة أولاً كعب
ث (حصة إيه) أي إلى الثوب (و كاه) أي ماله، وإلا لم يكن من حصة لأنهم اختلفوا
(والسائبة) التي يجب فيها الركة هي التي تكتسب بالزمن (تحت الرزق) التكاليف في أكثر
حوائجها لأن أصحاب الزمام لا يجدون لها من ماله مائة درهم في بعض الأوقات،
فصل الأقرب بها للأكثر (ومن عليها نصف التحول) الركة فلا ركة فيها الركة الفضة فيجوز
المه فيها معنى

(والركة عند أبي حنيفة وهي مائة درهم) (من مائة درهم أو الفضة) وهذا ما بين
الفرق بين (ومن تحمّل) وهو (دفعها) وفائدة دفعه في ذلك العتق وهي الثوب، فهي كل
الواحد عند الشيوخ، وبهذا قدر يهاتل عند سيبويه، وإذا قلنا قلنا نقد ونحو (الركة)
و بعد مع مائة في الأصح (سقطت) عنه الركة، فاعلموا ما بين دون الفضة، وإذا
قلنا مائة سقطت، فيه التباين لأن الاستهلاك لا يفسد، لأنها بعد أن يوجب بسرها
الأمارة، فإذا استهلكها مائة قلنا (إن قدم الركة على التحول وهو مالك للثوب ج)
و ج أيضاً لأكثر من مائة، لو جرد مائة وهو مالك الثوب

باب زكاة الفضة

صده على الذهب لأنها أكثر مدناً فيما بين الناس

(يسر فيما دون مائتي درهم صدقة) عليه مائة درهم (وهو كالمائتي درهم)
شرعي، لأنه كل درهم لوجه واحد، وإلا لم يكن مائة درهم، فيكون الدرهم الشرعي

ببها حسنة دونهم، ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين ذراعاً فيكون فيها درهم، ثم
 في كل أربعين ذراعاً درهم، وهذا أبو يوسف ومحمد ما زاد على المائتين مائة
 بحساب، وإذا كان أعالي عليها الفس فهو في حكم المروص، وتبين أن تبلغ فيها
 بضاً

باب زكاة الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة، فإذا كانت عشرين مثقالاً وحال
 عليها الحول فيها نصف مثقال، ثم في كل أربعة مثاقيل ليرطاك، وليس فيما دون ثمانية

مئة شعيرة (وحال عليها الحول فيها) ربع المبر (حسب درهم، ولا شيء في الزيادة) على
 المائتين (حتى يبلغ الزيادة) ثمانين ذراعاً فيكون فيها درهم، ثم في كل أربعين ذراعاً درهم
 ولا شيء فيما سنها، وهذا عند أبي حنيفة، وقال ما رآه من المائتين مائة بحساب قال في
 الصحيح، قال في الصحيح، وأما ذهبه، الصحيح قول أبي حنيفة، ومن سبه
 ونسبي، وذهب طهره، اهـ

إذا كان أعالي على الفرس، وهي درهم المصروية، وكذا الفضة، فيجمعها حساب
 أنفسه هي في حكم الفضة، لا بد منه لا يجوز قليل عس، لأنها لا تطلع إلا
 به، ويحلو عن الكثير، فبذلك لا يملك وهو أن يريد على النصف، فبذلك لا يملك
 ذهبه، مثله في الإيضاح، من الذهب يكبر، وإذا كان أعالي عليه الفس في حكم
 المروص، ويقتضى أن تبلغ فيها بضاً، ولا بد لها من ب التجارة كالمروص، إلا إذا كان
 بغيرها منها بضاً بضاً، لأنه لا يشر في عينه بضاً ولا به التجارة، فبذلك
 السابري والمحتار لزومها احتياطاً، وعنه،

باب زكاة لذهب

(ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة، وإذا كانت عشرين
 مثقالاً، ثم في كل عشرين مثقالاً يكون الفس، شروعي مثله شعيرة، فهو درهم
 وثلاثة أضعاف درهم، وحال عليها الحول فيها) ربع، بشر، وهو نصف مثقال، ثم في كل أربعة

١٠٠ مثقالاً، مثقال ٢٠٠ مثقال، صدقة ٩٥ مثقال، صدقة ٨٥ مثقال، الصدقة ٨٥ مثقال، والصدقة
 كذا قال في المبر، اهـ

صدقة ٩٥ مثقال، صدقة ٨٥ مثقال، صدقة ٨٥ مثقال، الصدقة ٨٥ مثقال، والصدقة
 وصدق ٩٥ مثقال، والصدقة ٨٥ مثقال، اهـ

باب رِكاة الزُّروع والثمار

قال أبو حيفة ربيعة قاله تعالى بي فليل ما أخرجه الأرض وكثير الغثر سواء
شقي سيعا لو سقت السماء إلا الحب والعنب والعصير والحشيش وبان أبو يوسف ومحمد لا
يحب الغثر إلا وما له ثمرة ساقية إذ منع حشرة الأرض، والفوق سون صاعاً صاع
التي لله، وكثير في الحضرات عندكم غثر، وب سفي يرب أو دليج أو سلبه عليه
صفت الغثر في الغفران

باب ركة الروم و لشمار

المراد بالركلة هي التمثيل، وبمعناه ذلك، باعتبار مضمونه

(قَالَ كُنْ حَيًّا، فِي ظِلِّهِ لَا تَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ وَكَلِمَةُ الْفَتْحِ، سَوَاقٌ لَهَا مِنْهَا) وَهُوَ الْمَاءُ
 الْجَارِي كَقَوْلِهِ (لَوْ سَمِعْتُمُ النَّاسَ) أَيْ الْمَطَرُ (أَلَّا يَحْبِبُوا إِلَهُهُمُ الَّذِي ظَنَرُوا أَنَّ الْبَرْقَ مِنْهُ) (وَالْقَصْبُ) الْقَبْضُ (وَالْقَبْضُ) الْقَبْضُ
 وَكُلُّ مَا لَا يَفْقَدُ إِلَّا بِحُلَالَةِ الْأَرْضِ وَيَكُونُ فِي أَرْضِهَا أَوْ بِهَا تُنْقَضُ أَوْ تُنْقَضُ أَوْ تُنْقَضُ أَوْ
 يُنْقَضُ لِلْحَيَاةِ، سَقَى إِلَهُ الْمَاءَ وَنَحَى النَّاسَ عَنْ يَحْيَا بِهِ مَطَرٌ وَهُوَ الْمَاءُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ
 تَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ لَعَلَّهَا تَلْعَلُ، لَا يَهْدِيهِ مِنَ الْمَوْتِ، وَنَدَا كُلَّ الْبَرِيَّةِ أَنْ تَحْمَدَ جَبْرًا، وَيُؤْخَذُ
 مِنَ الْفِرْقَةِ، وَيَجِبُ مَعَ الْقِيَامِ، وَفِي الْأَرْضِ الصَّغِيرِ، الْمَجْبُورِ، وَالْمَكْتُوبِ، وَالْمَلَكُوتِ، وَالْوَقْفِ، وَقَالَ
 لَا يَحِبُّ الْفَتْحُ إِلَّا بِحَالَةٍ مُتَرَدِّدَةٍ، أَيْ تَلْقَى حَوْلًا مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ وَلَا مَحَالَجَةٍ كَالْحَقِيقَةِ
 وَالْمُتَمَرِّدِ وَالْمُتَمَرِّدِ وَهُوَ ذَلِكَ (إِنْ يَسْأَلُ) حَقًّا أَوْ سَبِيحًا (وَقَدْ رُشِدَ) (وَقَدْ رُشِدَ) (وَقَدْ رُشِدَ)
 مَخْصُوصٌ، وَهُوَ (سَوَاقٌ مَخْصُوعٌ) (أَيْ مَخْصُوعٌ) وَهُوَ بِسَمْعِ الْفَتْحِ وَهُوَ بِسَمْعِ الْفَتْحِ
 أَوْ عَنِ الْفَتْحِ كَمَا فِي مَقَامِهِ فِي صَدَقَةِ الْمَطَرِ (وَالْأَرْضُ فِي الْحَقِّ وَالْمَاءُ فِي الْحَقِّ لَا يَحِبُّ الْفَتْحُ إِلَّا بِحَالَةٍ
 كَالْحَقِيقَةِ وَالْمَكْتُوبِ وَغَيْرِهَا، أَوْ بِحَالَةٍ كَالْمَكْتُوبِ (وَالْمَكْتُوبِ) (وَالْمَكْتُوبِ) (وَالْمَكْتُوبِ) (وَالْمَكْتُوبِ)
 (غَيْرُ) لَعَلَّهَا تَلْعَلُ، فَالْحَقِيقَةُ مِنَ الْإِيمَانِ وَمَخَالِجُهُ فِي مَوْضِعٍ فِي لِقَاءِ الْفَتْحِ وَالْحَقِيقَةُ الْمَخَالِجُ مِنَ الْإِيمَانِ،
 وَتَلْعَلُ الْفَتْحِ عَنِ الْمَاءِ، وَنَحَى النَّاسَ عَنْ يَحْيَا بِهِ مَطَرٌ وَهُوَ الْمَاءُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ
 وَنَحَى الْكُلَّ دَلِيلُهُ، وَنَحَى النَّاسَ عَنْ يَحْيَا بِهِ مَطَرٌ وَهُوَ الْمَاءُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ وَالْأَرْضُ
 أَيْ فَلَوْ (وَقَدْ رُشِدَ) أَيْ دَوْلَابُ (أَوْ سَبِيحٌ) أَيْ بِسَمْعِ الْفَتْحِ، أَيْ بِسَمْعِ الْفَتْحِ مِنَ الشَّرِّ مَخَالِجُهُ
 وَنَحَى الْفَتْحُ مِنَ الْفَتْحِ، أَيْ عَنِ الْفَتْحِ لَعَلَّهَا تَلْعَلُ، فَالْحَقِيقَةُ مِنَ الْإِيمَانِ وَمَخَالِجُهُ فِي لِقَاءِ الْفَتْحِ وَالْحَقِيقَةُ الْمَخَالِجُ مِنَ الْإِيمَانِ،

(٤٦) في ٢٢ تموز ١٩٤١ تم التوقيع على معاهدة الصداقة والصلة بين العراق والهند.

۲۶۵ کم و بیش ۱۰۰

(٢) في ليرة عشرين

(٣) **بیت چاه انبوم** [لا اله الا الله] طبعه و جلد طبعه در بیت من الفصل

(٤) سی معروف بیت منظوم

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ هَذَا لَا يُوسَقُ كَالزُّعْمَرَانِ وَالْقَطْرِ بِحَبِّ فِي الْقَشْرِ إِذَا بَلَغَتْ حِمَّةُ
 قُرْبَهُ حِمَّةُ نُؤْسٍ مِنْ لُغْنَى مَا يَدْخُلُ فِيهِ النُّؤْسُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ بِحَبِّ الْقَشْرِ إِذَا طَع
 الْخَارِجَ حَسَةً أَشْثَلُ مِنْ أَهْلِي مَا يَدْخُلُ بِهِ نَوْقُهُ، فَغَشِرَ فِي الْقَطْرِ حَسَةً أَشْثَلُ، وَفِي
 الزُّعْمَرَانِ حِمَّةُ شَمَائِلٍ، وَفِي الْعَصَلِ الْقَشْرُ إِذَا أَحَدٌ مِنْ أَرْصَمِ الْقَشْرِ قُلْتُ لَوْ كَثُرَ، وَقَالَ أَبُو
 يُونُسَ لَا قِيَّةَ فِيهِ حَسٍّ بَلَّغَ عَشْرَةَ أَرْغَابٍ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ حَسَةً اقْرُقِي، وَاقْرُقِي سِتَّةً
 وَثَلَاثُونَ، وَطَلَا بِقُرْآنِي، وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ مِنْ رِصَصِ الْخَارِجِ عَشْرُ

اَشْرَاطُ الصَّبَابِ وَالْمَرَّةُ الْبَاقِيَةُ وَغَدَمُهَا، قَالَ فِي وَالدَمَرِ رُبِّي كَسَهُ السَّحَابَةُ وَالْمَرَّةُ بِمَاءٍ
 شَرَابُهُ وَمَوَاجِدُنَا لَا تَأْبَاهُ، وَلَوْ سَمِعَ سَيْحُهُ رِيَالَهُ اعْبَرِ الْعَالَمَ، وَلَوْ اسْتَوِيَا خُصْفَهُ، وَقَالَ ثَلَاثَةُ
 أَرْبَعَةِ أَهْ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ الْقَشْرُ الصَّبَابُ قَوْلَ الْإِمَامِينَ وَمَعْنَاهُ هَذَا يُونُسُ يَحْمِلُهُ لُؤْسِي،
 وَاحْتِطَافِي تَقْدِيرُ مَا لَا يُوسَقُ - بِهِ يُونُسُ (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ هَذَا لَا يُوسَقُ كَالزُّعْمَرَانِ وَالْقَطْرِ)
 إِنَّمَا (بِحَبِّ فِي الْقَشْرِ إِذَا بَلَغَتْ حِمَّةُ هَبْ حِمَّةُ أَرْصَمٍ مِنْ أَهْلِي مَا) لِي شَيْءٍ يَدْخُلُ فِيهِ
 النُّؤْسُ) كَالْقُرَّةِ فِي رِمَانَةٍ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّعْدِيرُ اشْرَحِي بِهِ مَدْمُورَةُ الْعَبِيدَةِ كَمَا فِي عَرُوصِ
 النُّجُودِ، وَهَذِهِ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ بِحَبِّ الْقَشْرِ إِذَا بَلَغَ الْخَارِجَ حِمَّةً أَشْثَلُ مِنْ أَهْلِي مَا يَدْخُلُ بِهِ
 نَوْقُهُ، فَغَشِرَ فِي الْقَطْرِ حَسَةً أَشْثَلُ، كُلُّ حِمْلٍ ثَلَاثَةَ مِائَةٍ) (وَفِي الزُّعْمَرَانِ حِمَّةُ أَشْثَلُ)
 لِأَنَّهُ أَهْلِي مَا يَدْخُلُ بِهِ وَالْقَطْرِ مَا لَوْ شَقَّ فِيهِ يُونُسُ إِذَا كَانَ لِأَنَّهُ أَهْلِي مَا يَدْخُلُ بِهِ

(وَفِي الْعَصَلِ الْقَشْرُ إِذَا أَحَدٌ مِنْ أَرْصَمِ الْقَشْرِ مِنْ) الْعَصَلِ الْمَأْخُودِ (لَوْ كَثُرَ) عِنْدَ أَبِي
 حَبِيبٍ (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا شَيْءَ فِيهِ حَسٍّ يَبْغُ) هَذَا (عَشْرَةَ أَرْغَابٍ) جَمْعُ رَقِي - مَلَكْسَر - ظَرَفُ
 بَسْمُ خَمْسِينَ مَتَا (وَقَالَ مُحَمَّدٌ حِمَّةُ اقْرُقِي) جَمْعُ قُرْقٍ، بِمَعْنَى (وَالْقُرْقُ سِتَّةً وَثَلَاثُونَ بِصَلَامٍ)
 [لَوْ بَدَأَ مَلَكْسَرُ، وَهُوَ مَالَةٌ وَثَلَاثُونَ دَرَاهِمًا] وَهَكَذَا نَقَلَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ فِي دَوَائِرِ حَشَامٍ، هِيَ
 دَسْمَدَةُ، قَدْ وَلِمَ أَجَلُهُ فِيمَا عَدَدِي مِنْ أَصْوَابِ الْمَعْرِفَةِ أَهْ، قَالَ فِي: «التَّصْحِيحِ»، وَرَجَعَ قَوْلُ
 الْإِمَامِ وَدَلِيلُهُ الْمَعْنَوِيُّ، وَاعْتَمَدَ السَّيْفِيُّ وَابْرَهَانُ الشَّرِيعَةُ أَهْ، (وَقَالَ فِي الْخَارِجِ مِنْ
 أَرْصَمِ الْخَارِجِ) عَصَلٍ أَوْ عِيَّةٍ (عَشْرُ)، لَنَلَّا بِجَمْعِ الْعَصْرِ وَالْخَارِجِ

مَرْحُومٌ - الْقَشْرُ عَلَى الْمُؤْخَرِ كَالْخَارِجِ الْبُذُولِ، وَطَلَا عَلَى الْقَسَائِدِ قَالَ فِي الْحَاوِي
 ١ رَوَاهُ مَا نَحْنُ أَهْ، أَقُولُ لَكِنَّ الصَّوْءَ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ، وَبِهِ أَهْلُ الْخَيْرِ الْبَرِيءِ، وَ«الشَّيْخُ
 إِسْمَاعِيلُ الْحَلَفِيُّ» وَ«حَقْدُ لُغْدِي الْعَصَادِي» وَ«عَبِ الْمَعْنَى» لِأَنَّ صَاحِبَ الرِّوَايَةِ

باب من يجوز دفع صدقة إليه ومن لا يجوز

قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْأَعْيُنِ عَمَلُهُ مُدَايِةُ نَفْسِهِ
مَنْ بَقِيَتْ مِنْهَا شَيْءٌ فَهُوَ لِلْيَتَامَىٰ وَاللِّسَانِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ
لَهُ شَرٌّ نَفْسِيٌّ وَالْمَسْكِينِ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَالْيَتَامَىٰ يَدْفَعُ الْإِمَانَهُ عَنِ عَمَلِهِ إِنْ
عَمِلَ وَفِي الرِّقَابِ يُعَادُ الْمَنَاقِبُ فِي عَمَلِهِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ

باب من يجوز دفع الزكاة إليه ومن لا يجوز

لما أنهي الكلام من أحكام الزكاة عيب سبيل منها ما لا بد من دفعها لأهلها
المسكين من

أولاً لله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ
لَهُ شَرٌّ نَفْسِيٌّ وَالْمَسْكِينِ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَالْيَتَامَىٰ يَدْفَعُ الْإِمَانَهُ عَنِ عَمَلِهِ إِنْ
عَمِلَ وَفِي الرِّقَابِ يُعَادُ الْمَنَاقِبُ فِي عَمَلِهِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ

وعنده الأصناف الخمسة عليه أنه ينبغي له . . . إذا سقط عنها صفت، وهم
(الزكاة طريقتهم) وهم ثلاث أصناف مستثناة من دفع الزكاة . . . وهم
إسلامهم، وصفت تسبوا ولكن على صفت قد بدعهم عنه وصفت يعطيهما لأدفع شرهما
والمسلمون لأن دفع الزكاة في عمن ذلك لأن الله تعالى أمر الإسلام وأمرهم عنهم . . .
هذا بعد الإجماع على ذلك

(والفقر من عيشي شيء) أي ذو النور . . . (ومستحق) أي حلال من الفقير،
وغير (من لا شيء) وهذا هو الذي هو عليه، فقد من غير الفقير، ولكن وحده، وهذا
(التمسك يدفع إليه الإثم عند عيبه) أي ما يسميه وحرره بالوسط لأن استحقاقه هو من
الكلية، وهذا ما يسمونه بالثلاث، لأن له فيه شيء يسير . . . هذا ما يسمونه بالثلاث،
سرها لغيره لغيره، والفقير لا يبرأ في سجنه من الزكاة، علم بغير الشهادة في عمن
وهذا (أي على) وهي التي هي، حتى لا تدرك الأموال إلى الإسم أو عقلت الله،
في يده لم يستحق شيئاً وسقط من أرواح الأمور (ولي الرقاب) يعني المسكينون ويؤلفون،
لا لغيرهم (في ذلك دفعهم) وهو عمن مكاتبهم بعد . . . كذا نصيب من الأموال، كما لم
تذهب إلى فقير ثم استثنى الزكاة في يده نصيب له الكتب والعلماء من سرعة دين ولا يملك

صاع من ثمر زبيب أو شعير، وصاع عند بني حبيمة وضميد فضاية زعفران أو شعير، وقال أبو يوسف خمسة أذعال، وثلاث رطل، وأبو حنيفة نصف رطل، وأبو حنيفة من

(والقنطرة نصف صاع من تمر، أو ديهن أو سمنه أو سب وحميد، وأصاع من ثمر أو زبيب أو شعير) وقال أبو يوسف، ودمحمدة الزبيب يسيرة يسيرة، وهو روية عن أبي حنيفة، والأب دونه بالجسم الصغير، «حميد»، ومنه في «الفتح» عن «الإمامي» (والصاع عند بني حبيمة وضميد ثمانية رطل بالعراقي، وبعده رطل مائة وثمانية وعشرون رطلا) (وقال أبو يوسف) الصاع خمسة رطل، رطل رطل، بالإسباني، الصحيح هو أني حبيبة ودمحمدة، وعش رطل، والمحسبي، وهو سب، وهو صبر القوي، ذكره أبو حنيفة، والفتح، واختلف في الصاع فقال الطبراني ثمانية رطل بالعراقي (١) وقال سفيان خمسة رطل، وثبت، قيل لا خلاف، لأن الذي ذكره أبو حنيفة لأنه ثلاثون رطل، وهو رطل عربي، وإذا فُتق ثمانية بالعراقي بحسب وثبت بالعراقي وجمعه سواء، وقد هو لأنه إذا مضى له ذكر خلاف في وصف، وما كان لذكره، لأن أعرف بصدقه (٢) وصاحبه في «الفتح»، قال شيخنا ثم اتهم أبو حنيفة الثمن عشرة رطل، والمعروف الآن به عشر، فإذا كان الصاع ألفاً وأربعمائة رطل، وهذا يكون، لأنهم المصنفون سمعوا رجسوه، وقد صرح لعلاني في شرحه عن حنيفة في باب ركة الحجج بأن الرطل السبي سبعة رطل، وثبت ثلثه ثلثي صاع، عليه فالصاع مائة رطل، والثنائي رطل وثلثه، وثبت ثلاثة رطل، ويكون نصف الصاع من أربع مائة رطل، والفتح ثلثي يجرى عن أربع وهكذا رآه معروفاً بخط شيخنا شيخنا أبي حنيفة، وشرحنا في «الفتح» عن أربع مائة رطل، ولكن يهمل قدره، حكى حنيفة نصف صاع هو عشرة وعشرين رطل، فوجبه ثمانية وعشرين رطل، فهو ثلثي صاع، وهو ثلثي رطل من غير تكوير، ولا يختلف ذلك ما مر، لأن ثلثه في رطل أكبر من الرطل الساس، وهذا على تقدير الصاع بمائة رطل، فثبت على تقديره، «ثلاثة أذعال» وهو الأصح، به به نصف الصاع على ذلك، فلا حوط وإخراج ربع ثلثي على اعتبار من الحصة الجديدة هو الآن، وهي مائة رطل، وهي مائة رطل، وقد رآه أحمد لعلاني هذا كالم في بناء ثمانية، لأنه بعد تعداد لقوله القوي من

(١) بخط علي له منه ولا يفرق بينهما فقله من عدم

(٢) رطل بالعراقي ١٦٠ رطل ثلثي ٢٠٠

(٣) من الثمن ٧٠ كمن صبح والشعر والحد السون ١١٥ وخطاب طبراني ٣٠٩٥ ج ١ ص ١٠٠ ضرب ٢ كم تقريباً وهو رطل حسب شعير مائة

أو احتجهم أو كبحل أو قبل لم يظفر، من أقوال بعضه أو لمعن فعليه القصة، ولا بأس
 ما قبله إلا أن على حصة ويكره أن لم يأمر، وإن دعه التهمة لم يظفر، وإن استغنى
 عايداً ملء به حيلة القصة، ومن ألتبع الحصة وأحدهم الظفر ومن جازع عايداً من
 أحد السبلين لم أكل أو شرب ما يظفر به أو يدوى به فعليه القصة والكفارة مثل كفارة

(وإن نام منكم أو عرس إلى براء أو يكرهه وإن نهى، فأكل أو أكل أو احتجهم أو كبحل)
 وإن وجد طعمة في حليته (أو قبل) ولم يمس (لم يظفر)، عم القضي صورة ومضى (وإن برز
 خطاً أو لمس فعليه القصة) لوجود القضي مضي، (هو الإزال باليمين) دون الكفارة لمصو
 ليمتنة، ووجوب الكفارة بكفالة يديه لأيه سدى، بالسبب كالسبب (ولا بأس باليمين يذ
 من على حصة) انجماع والإزال (ويكره أن لم يمس)، لأن على ليس يظفر، وروى بعض طرقاً
 معقولة، وإن برز غير وجه وأبج به، وإن لم يمس يمس غايه ويكره، وهذا به (وإن دعه) أي
 مسه وغله (التهمة) فلا حصة ولو ملء به ثم يظفر، وكذا برز عده مسد وكذا دون ملء القم،
 انقضاء، وكذا ملء القم عند محمد وصححه في وجانبه، خلافاً لابي يوسف، وإن أعانه وكذا
 ملء القم عند، اتفاقاً وكذا حقه عند محمد، خلافاً لابي يوسف، والتصحيح في هذا قول أبي
 يوسف، وجانبه (وإن استغنى عايداً) أي بعينه بزوج القم، وكان (ملء به حيلة القصة)
 دون الكفارة، قال في التصحيح، ثبت من القم أنه إذا أكل لا يظفر عند أبي يوسف،
 واعتنه المحبوبي، وقال في الأحبار، وهو الصحيح، وهو رواية الحسن، عن أبي
 حنيفة، وإن كان في ظاهر الرواية لم يقص لأن ما دهر ملء القم مع الزرع كف لو جش
 أحد، وكذا لو عايد إلى حقه، لأن ما دهر ملء القم ليس بخارج حكمه، وإن أعانه عند أبي
 يوسف فيه رواية، في رواية لا يمس لأنه لا يجرى بالعروج فلا يوصف بالداخل، وفي رواية
 يمس لأن عمله في الإخراج والإعانة قد كثر فمس، القم، وجانبه (ومن ألتبع الحصة أو
 التحديد) أو بحرهما مما لا يأكفه (إسكان أو يستدر، الظفر، بوجود صورة الظفر، ولا كفارة
 عليه، لعدم المحي).

ما يقصد الصوم

(ومن جامع) دهر حيا (عايد) أي أحد السبلين، أنز أولاً (أو أكل أو شرب ما يظفر به
 أو يدوى به فعليه القصة والكفارة)، تكمال حجابها بعصه سواء أصرح أو لم يصرح (مثل كفارة

• الممسك، وسنذكره لاحقاً، وفي رواية الجماعة من مس وهو عدم فاكه أو شرب طير هو
 فحمة القصة له، وسنذكره لاحقاً، وسنذكر القصة من الربيع لأن حيا في صحيحه وكذا في
 الدر المنثور ١٧٩/٧ لغير حسب الرواية ١٥١٢

الغذاء ، ومن جامع بين ذوى الفرج ذكور بعدد ألف ، ولا تكثره عليه ، ونس في إفساد
 النشوة في غير رمضان كثيرة ، ومن حنن أو شغل أو لغو في أدبه أو ذوى جائمة أو امرأة
 سوء فوصف إلى حشوه أو دعوته الفجر ، وإن أظفر في حيله لم يظفر عند أبي حنيفة ومن
 أبو يوسف يظفر ، ومن ذاق شيئاً معه لم يظفر ، ويكره له ذلك ، ويكره ينفراً أن ينضم
 نصيبها للطعام إذا كان لها منه ثمن ، ومضغ العلب لا يظفر انضمامه ويكره ، ومن كان مريضاً

للنهار ويستترى في به (ومن جامع بين ذوى الفرج ، كمنجد ونس في ليلة ونس أو جامع
 بينه وبينه واستترى قبله الغداء) ، سحره من الجماع (ولا كثره عليه) ، لا يندم صورة
 (وليس في إفساد صوم في غير رمضان تكراه) ، لأنها وردت في هنت حرمه ومضغ ملا يلحى به
 حرمه

(ومن تخفى) وهو صائم أو في يد أو شغل ، وهو صائم الدوة في الألف (أو بعد
 في أدبه) مثلاً ، بخلاف لما لا يظفر على ، اختاره في الهلالية والغلبة ومصحح في
 المصطف ، ومن في القول الجيدة به مختار ، لكن نص في (الحادية) بأنه إن دخل لا بعد
 وإن دعه يفسد في التصحيح لأنه وصل إلى الحدود بصفة أو مثله في القربة ،
 واستظهره في (الصحة) وهو (الرحمة) ، ويحاصر الإمكان على بغير صفة المدعى ، وعلى عده
 بدخول السماء ، وخلافه في جامع في ادخاله (معرج) (أو ذوى حلقه) حرمه في (الطهر
 صفت الجوف) (أو أمه) حرمه في (الرحمة) أو المدعى (أو صفة) (أو حرمه) في
 العتلة (أو دله) في الآية (نظر) عند أبي حنيفة ، ربما لا يظفر لحسن العمل بالجهول
 (هذه) ، وفار في (التصحيح) لا خلاف في هذه المسألة حتى هذه القليلة ، أما لو ذوى هذه
 رطب ولم يقف بالجهول ففان ، أو حيله ، بغير ، ولا لا يظفر (أو إن أظفر في حيله)
 مدة أو دة (أو يظفر عند أبي حنيفة) ومن أبو يوسف بغير ، قال في (الأحبار) هذا جاء على
 أن يبه ومن (الجوف) مثلاً ، والأصح ، ليس بهت بعد مال في (الصحة) وروى (الحرم)
 عن أبي حنيفة من (الجهول) وهو الصحيح ، لكن عند أبي حنيفة (أو صفة) (أو صفة) (أو صفة)
 شريفة ، وهو الفصل (أو صفة) ، وهو (أو صفة) ، لأن المصنف في التصحيح حتى أنه ظفر
 أو يه في (أو صفة) (أو صفة) (أو صفة) (أو صفة) (أو صفة) (أو صفة) (أو صفة) (أو صفة)

ما يكره بهنالم

(ومن ذى شيئاً معه لم يظفر) بعدم وصول المظفر إلى جوفه (ويكره له ذلك) ، لما فيه
 من مريض يحرم من أفساد (ويكره ينفراً أن ينضم نصيبها للطعام) لما عرفت ، وهذا (إن كان
 لها منه ثمن) أي صيد ، من حد من يجمع نصيبها كمنعده لحيض أو على أو صوره أو (أو)

في رمضان عطف إلى عام راد مرهبة أظن ونقص، وإن كان مبالغة لا ينحصر بالضموم
صوته أقبل، وإن أظن نقص حاز، وإن مات لمريض أو المفسد وقتاً على حالهما
لم يترتبهما القضاء، وإن صح المريض أو أقيم المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بعد الضم
والإكافه، وقضاء رمضان إن شاء فرفه وإن شاء ناعه، فإن أخره حتى فحل رمضان أخر
عام رمضان الثاني ونقص الأول بعده ولا بد منه عليه

والحاصل والمترجح إذا خاف على ربه أنظر ونقصه ولا يفتيه عليهما والشيخ

مع نجد ثلثاً منه فلهذا المبلغ كعبه الود (وضيح عليك) الذي لا يصل منه شيء إلى الحروف
مع الروى (لا يضطر الضم) لعدم وصول شيء منه إلى الضوم (ويكره) ذلك، لأنه يتم
بالإظهار

من يجوز له الفطر

(ومن كان مريضاً في رمضان لم يفر) الحروف المنع شرعاً، وهو ما كان مستتباً لغية
الظن بتجريح أو إخراج مسلم من قبل أو مسووم، حتى إذا كان عام الفداء مرفوعاً أو أيضاً وزه
(أظن ونقص)، لأن ريقته ولطفه لا يهدي إلى الإهلا فبحرر عنه (وإن كان تساقداً) وهو (لا
يشترط بالضموم صوته أقبل) لمرله بشاري (فإن مضوا غير لكم) (وإن أظن ونقص
جائز، لأن البحر لا يتبرى عن المشاء لجسم به عسراً خلاف المرمى، لأنه قد يخط
بالصوم شرط كونه عتقاً إلى الحرم

(وإن مات المريض أو المسافر ومات غير حالهما) من المريض أو المصروع (لم يترتبهما
القضاء) لعدم تواترهما بعدة من أمام آخر (وإن صح المريض وأقام المسافر ثم ماتا، لزمهما
القضاء بقدر الضم والإكافه) لوجود لإمراك هذا المقدار، ولما دونه وجوب الوصية بالإطعام

ملاحظة: (وقضاء رمضان) محصر فيه (إن شاء فرفه وإن شاء ناعه) لإطلاق النص، لكن
الاستحباب للمصلحة مسبوقة (إلى إبطاء الوجع) (وإن أخره حتى فحل رمضان الثاني)،
لأنه وقت حتى لو نوله عن القضاء لا يمنع إلا عن الأداء، كما عدم (نقص الأول بعده) لأنه وقت
القضاء (ولا بدية عليه)، لأن وجوب القضاء من التراضي حتى كان له أن يطرده وعلانية

(والحاصل والمترجح إذا خاف على ربه أنظر ونقصه) سباً أو رصاف، أو على نفسهما ويحظر

(١) المنصور هذه القصة حتى لا يفسد كما هو معروف في كتب اصطلاح

(٢) حتى في ما هو وحتي يفتي، مبره

(٣) سورة البقرة، الآية ١٨٤

الْقَائِي أَشْفَى لَا يَحْذَرُ عَلَى الصَّبَاءِ بِغَيْرِ وَبُطْنَةٍ بَكَرٍ يَوْمَ تَشْكِيًا كَمَا تَنْظُمُ فِي
تَكْمُلَاتِهِ، وَمِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ فَصَاءٌ رَضَاعٍ فَأَوْصَى بِهِ أَهْلُ عَهْدِهِ وَرِثَتُهُ لَكُلِّ يَوْمٍ تَشْكِيًا
بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ هَدَا مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ
وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ الشُّعْرِ «أَوْ صَلَاةِ الشُّعْرِ» ثُمَّ أَصْدَهُ فَضَاءٌ

وَفَصَاءٌ دَعَا لِلْحَرَجِ وَلَا حَبَّ عَلَيْهِمَا، لَاحِظٌ سَبَبَ الْعَجْرِ فَيَكْفِي بِإِلْفَاءِ أَعْيَادِهِ
بِاسْمِهِ وَالْمَسْمُورِ وَهَدَايِهِ

مَعْنَاهُ (وَقَدْ شَجَّ الْقَائِي أَشْفَى لَا يَحْذَرُ عَلَى الصَّبَاءِ) لَعْنَةُ إِلَى الْفَاءِ كَوَلْفَاءِ قَوْلِهِ (يَحْذَرُ
وَيَنْظُمُ لِكُلِّ يَوْمٍ تَشْكِيًا كَمَا يَنْظُمُ) الْمَكْتُورُ (فِي التَّكْمِيلِ) أَيْ كَمَا تَحْوِي الْقَدِيمَ وَالْأَصْلَ فِيهِ
قَوْلُهُ خَالِي «وَوُضِعَ عَلَى الْقَائِي يُعْطَرُهُ لِذَلِكَ طَعَامٌ بِشَكِيٍّ» مَعْنَاهُ لَا يَطْبِخُهُ وَتَوْفَرُ مَعَهُ عَنِ
الْفَصْمِ يَجْعَلُ حَكْمَ الْفَاءِ، لَأَنَّ شَرْطَ الْحَبِّهِ أَصْعَرُ الْعَجْرِ هَدَايَهُ

مِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ

(وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ فَصَاءٌ رَضَاعٍ فَأَوْصَى بِهِ أَهْلُ عَهْدِهِ وَرِثَتُهُ) حَتَّى إِذَا خَرَجَ مِنْ ثَلَاثِ
مَانَةٍ، وَإِلَّا فَتَقْدَرُ ثَلَاثُ (لِكُلِّ يَوْمٍ تَشْكِيًا بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ
صَاعٍ) لَاحِظٌ مَعْنَى الْأَدَاءِ فِي آخِرِ عَمَلِهِ فَصَاءٌ بِالنَّبِيحِ إِلَى أَيْ، مِمَّنْ لَا يَدْرِي الْإِبْرَاءَ عِلْدَهُ
عَنِ إِذْنِ مَنْ مَاتَ وَلَهُ بَعْضُ الْأَصْعَامِ مَعَهُ لَا يَدْرِي عِلْدَهُ وَرِثَتُهُ ذَلِكَ وَلَوْ يَرِثُهَا عَمَهُ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ
جَازٍ، وَعَلَى هَذَا الْمُرَكَّةُ هَدَايَهُ

مَعْنَاهُ (وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ الشُّعْرِ أَوْ فِي صِلَاةِ الشُّعْرِ ثُمَّ أَصْدَهُ فَضَاءً) وَجَمْعُهُ
لأنَّ الْقَائِي تَرَى وَعَمَلُ فَجَبِّهِ عَلَى الْبَعْضِ عَنِ الْإِسْطِطَالِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ لِلْمَعْنَى وَجِبَ الْفَصَاءُ
بِسُكُونِهِ ثُمَّ عَمَلُهُ لَا يَحْذَرُ الْإِسْطِطَالِ قَوْلُهُ حَتَّى عَمَلُهُ فِي إِحْدَى ثَلَاثِ أَلْفَيْنِ، لَمَّا سَأَلَ بِشَاحِ عَمَلِهِ
وَالْفَصَاءُ عَمَلُهُ لَعْنَةُ عَلَيْهِ الْفَصَاءُ وَرِثَتُهُ بِمَوْلَاهُ وَرِثَتُهُ وَرِثَتُهُ وَرِثَتُهُ وَرِثَتُهُ وَرِثَتُهُ وَرِثَتُهُ وَرِثَتُهُ
وَأَبَى يَوْصِيهِ بِجُودٍ بِلَا عَمَلٍ، أَيْ رَأَيْتُ الْعَمَلُ، قَالَ الْكَلْبِيُّ وَهَافِي إِلَى وَابِهِ
وَالْمَعْنَى لَوْجَهُ

(١) مَوْجِبُ الْقَوْلِ الْآيَةُ ٢٨١

(٢) مَوْجِبُ حَدِيثِ الْأَرْجَاءِ الْقَدِيرِ فِي ٧٤٦١ الطَّبَقِ ٢٧٣ وَفِي الشَّارْحِ عَلَى عَمَلِ مَوْجِبِ ٨١ وَجَمْعُهُ
أَصْعَرُ مَعْنَى طَعَامًا لَمْ يَكُنْ مِنْ رِثَتِهِ مَوْجِبُ ٢٠٠ بِمَا فِي طَرَفِهِ مِنْ تَشْكِيٍّ عَنِ عَمَلِهِ
هَذِهِ مَعْنَاهُ حَسْبَ لَفْظِ حَتَّى عَمَلُهُ لَمْ يَكُنْ

النوم ولا كفارة عليه، ومن رأى هلال القطر أخذ ثم يهبط

ورداً كان السواء عنه لم يقس في ذلك لال يهبط إلا شهادة وحلي، أو رجل أو شرف
وإن لم يكن السواء عنه لم تقبل لأشهاده مع كثرة قطع العلم بخبره

باب الاعتكاف

الاعتكاف منسحب، وهو التلبس في المسجد مع الصوم وبه الاعتكاف، ويحرم

لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)

■ ■ ■

(ومن رأى هلال القطر وحده لم يفتد)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)

(ورداً كان السواء عنه لم تقبل في هلال القطر إلا شهادة وحلي، أو رجل أو شرف)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)

باب الاعتكاف

وجه المنع والاعتكاف شرط الصوم بها، وهذا في المشرع الآخر

قال رحمه الله تعالى (الاعتكاف منسحب) قال في الهداية والصحيح أنه منسحب
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)

(وهو التلبس)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)

(١) يسير المصنف إلى ما أحرمه بحار في ٦ ٢ ومجم ١٢٦٦ وأسود في ١٢٦٦ في حديثه أنه
رسول الله ﷺ قال يترك في المشرع الآخر من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)
لأنه من مفسدات المثل (ولا كفارة عليه)

عَلَى الْفَحْكَ الْوُطْءَ، وَالْفَنَسَ، وَالْفَنَلَةَ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا بِحُجَّةٍ الْإِسْلَامِي أَوْ
الْجُمُعَةِ، وَلَا يُسَئِدُ يَسُوعَ وَرَبَّنَا فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَّخَذَ مَطْلَعٌ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا
بِحَيْرٍ، وَبِكُرَّةٍ لَهُ الصَّمْتُ، لِأَنَّ جَمِيعَ حَقَائِقِكَ نَهْلًا مِنْ بَيْتِكَ الْمَوْكُمَةِ، وَمِنْ تَوَجُّعِ

الروايات في العمل روى الحسن بن علي حقه أنه شرط بصلته، وفي فقه الرواية ليس بشرط فخرية، وأنه شرط في سائر العبادات، والمراد بالصلوة مسجد الجماعة، وهو ما لا إمام ومؤيد، أثبت في الحسن قولاً، كما في العتبة، والقبض، واليهرة، والخربة، الأكل، والخلعة، والبرقع، وفي ذلك ما عني في حقه أنه لا يصلح إلا في مسجد يصل فيه انصبوب الحسن، لأنه عادة منظار الصلاة، يخص يمكن يؤتى فيه، وصححه، وبكماله، وفي الإسلام، يصلح في كل مسجد، وصحبه، والرواية، وهو استيفاء الطحاوي، وقال الصير الأعلي، وهو أمير، خصوصاً في هذا، فهو أن يصل عليه، والمراد تشكك في مسجد بها، وهو الذي غلبه فصلها، لنحو منظاره.

(وَيُخْرِجُهُ عَلَى الْمَعْتَكِبِ فَشَطَا بِكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (١٠) كَذَا (الْأَمْرُ) وَالْفَيْتَةُ لَا يَهْدِي مِنْ ذَوَائِبِهِ وَلَا يُخْرِجُ (الْمَعْتَكِبُ) (مِنْ الْمَسْحَدِ) إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ) طَبِيعَةُ كَاتِلِ بْنِ زَيْدٍ وَارِثَةُ مَعْنَاهُ، أَوْ الصَّرُورَةُ كَمَا هُنَا الْمَسْحَدُ وَجَوَافُ أَحَدٍ وَيُخْرِجُ الظَّامَ كَرَاهًا وَجَوَافَ غَيْرِهِ أَوْ مَعْدٍ يَهْدِي عَلَى مَسْجِدِهِ غَيْرُهُ مِنْ سَاعَةِ (ج) التَّسْبِيحِ مِثْلَ صَلَاةِ (الْمَجْتَمَعَةِ) وَالْعَبِيدِ، وَلَا يَخُفُّ بَعْدَ فَرَاغِهِ إِذَا خَرَجَ إِلَيْهِ، فَإِنَّ مَا جِئْتَ بِهِ صَرُورُهُ يُمْدُّ بِفَتْحِهَا

(ولا يأتي أن يبيع) الممتلك (ويبيع في مسجد) ما لا يملك كالطعام وسجود الصلوة.
 الإعتكاف: لأنه لو خرج إليها فقد اعتكاف، لكن (من غير أن يخبر الإمام) لا لأنه مسجد
 مغرور عن حقوق العباد، وفي إحصار نفسه شيء يستبعد يكره، كما يكره لعبه الممتلك
 مطلقاً (ولا تنكح) الممتلك (الأنحور) كذا غيره، لا أن الممتلك به أخرى

(وَيُكَرِّهُ لَهُ الْقَسَمَ) إِيَّاهُ اعْتَصَدَهُ كَرِهَهُ، لِأَنَّهُ يَسَّرُ بَرَهَ فِي شَرِيعَتِنَا، لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ عَمَّا لَا يَصِحُّ الْإِثْبَاتُ لَهُ مِنْ حَسَنِ الْإِيمَانِ

وَمِنْ جَانِبِ الْمُتَعَتِّكِ لَيْلًا قَوْمًا عَسَدٌ أَوْ مَسِيحٌ أَوْ بِلَالٌ يَحْمِلُ الْمُتَعَتِّكَةَ، لَئِنْ جَاءَ
الْمُتَعَتِّكُ مَذْكُورًا فَلَا يُقْبَلُ بِالسَّكَنِ، وَبِوَجْهِ جَانِبِهَا لَوْنُ الْفَرَجِ، وَفَرْجُهَا لَوْنُ السَّرَى، مَطْلُ
الْمُتَعَتِّكَةِ، لَوْنُهَا مِثْلُ لَوْنِ الْخِصْمِ، وَبِوَجْهِ بَرْنَى لَا يَصِلُ إِلَى كِبَاحِهَا مُخْرَفٌ،

على نفسه اعتكاف أيام برمة غير كالفه دنيا له، وكانت متبعة وإن لم يشترط التتابع

كتاب الحج

الْحَجُّ واجب على الأحرار المسلمين القملا لأصحاء إذا قدروا على الرأى وفرأحه
فأصلاً من منكهة ود لا تد منه. وعن معه عبأله إلى حين عوده، وكان الطريق أمت،
ويؤخر في الحرة أنه يكون لها منة بجمع بها أو ربح، إلا يجوز لها أن تخرج بغيرها إذا

لأنه ليس في معنى الجماع، وهذه لأب في الصرة وهو به

(ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام) يومين أكثر (برمة اعتكافها مايلها) لا ذكر الأيام
على سبيل الجمع ينال ما يار لها من السبالي، كان فتاوه وإن لم يشترط التتابع، لأن معنى
الاعتكاف على التتابع، لأن لأوقات كنه دنه به، محلات الصوم، لأن فيه على تنصير لأن
البدالي غير غايه للصوم، فيصد من التصبر على بعض على التتابع، وإن ورد الآية خاصة
بمع أنه في الحقيقة (هذه)

كتاب الحج

حكم في الميقت الحاضرة العدة، حدث في الإسلام على خمس (١)

(الحج) جمع الحج، وكسره، بعد التصد مظه، كما في الجموعه وغيرها سماً لإطلاق
كثير من كنهه، وظل في الجمع، هو من سكب، فيبني، يفتطم، وكذا جده في الحديث
الترفيه في حرمته، وشرفاً رآه مكان محض في، من محضين بعل محضين

وهو (واجب) أي حرم في العمره، على الأحرار، القملا الأصحاء إذا قدروا
على الرأى، دعاً وإلأاً (والراحله) من رمة أو شى محمل (أصلاً) أي وقتاً ذلك (عن منكهة
وما لا تد) له (منه) كالتيث وثلاث العرب، والعماد وهو ذلك، لأنها صموة بالخدمة لأصبه
(و) رافداً (عن عفو حاليه) من لرمه بفتة إلى حين عوده، فتد حتى العيد نعايته (وكان
الطريق أمت) بضم السلاسة، لأن صفاة لا تد دونه، ثم قيل هو شرط الوضوب حتى لا
يجب عليه الإجماع، وهو مروي عن أبي حنيفة، وليس شرط الأداء، فلو قلوب (هذه)
(ويؤخر في الحرة) ولو عود (أن يكون لها منة) بجمع بها أو ربح، إلا يجوز لها بغيرها

(١) كسره الجعوي، بفت دمرهم إيمانك وسهم (الرمدي ١٦٦٩ وسنن ١٠٨٥ وأحد ٢٦١٢-٩٢)

١٦٦٠-٢٦٢/١ وطره في السجدي ٤٥١٢ من صبت أبو عمر بلفظ أبي الإسلام على حسن شهاده أن

لا الله إلا الله، محمد رسول الله، رافاً القملا، وإبداء الركعة، وشجع، وصوم ومضن

كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَنِهَايَتُهَا، وَإِذَا دَخَلَ الْعَصِيُّ بَدَعَهَا أُخْرِمَ لَوْ أَخَذَ الْقَبْضَةَ
بِعَصِيٍّ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُخْرَجْهَا عَنْ حَبْطِ الْإِسْلَامِ

وَالْمَوَاقِفُ الَّتِي لَا يَحُورُ أَنْ يَتَعَدَّزَهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا نُحْرِمَهَا لِأَهْلِ الْمَسْجِدَةِ نَوَاحِلُهَا
وَالْحُلَيْمَةِ، وَلِأَهْلِ قَصْرِ بَنِي قُصَيٍّ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ نَحْصَةُ، وَلِأَهْلِ حَبَشَةِ قُرَيْشٍ
الْمَسْلُوكِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ بِطَعْمِهِ، هَذَا دَعَمُ الْإِحْرَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِفِ جَمْعًا، وَمَنْ كُنَّ

--- --

(يَخُصُّ بِهَا، أَوْ ذَوْجُ - وَلَا يَحُورُ لَهَا) أَيْ يَكْرَهُ دَعْوَاهَا عَنِ الْمَرْأَةِ (وَنَاحِلُهَا بِهَيْجَتِهَا) أَيِ
الْمَحْرَمِ وَالزَّوْجِ (إِذَا كُنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ) مَدَّةً مَعْرِفٍ، وَيَجُوزُ حَجُّهَا، وَهِيَ (مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
وَلَيَالِيهَا) فَصَاعِدًا، وَهَذَا خَاصٌّ فِي أَنْ يَحُورَ شَرْطُ سَوْجُوبِهَا أَوْ شَرْطُ الْإِدْوَالِ عَلَى حَسَبِ
خِلَافِهَا فِي لَفْظِ الْهَرِيقِ (وَإِذَا دَخَلَ الْعَصِيُّ بَدَعَهَا) أُخْرِمَ أَوْ لَمْ يُخْرِمَ فَصَحَّحَ (عَلَى) بِحَرَفِهَا
(وَذَلِكَ لَمْ يُخْرَجْ عَنْ حَبْطِ الْإِسْلَامِ) لِأَنَّ إِحْرَامَهَا بَدَعُ لَاءِ الْعِلِّ، فَلَا يَنْقُضُ لَدَا الْعَرَضِ،
وَمَنْ يَحُورَ الْعَصِيَّ الْإِحْرَامَ قَبْلَ الْوُقُوفِ يَرَوْنَ حَبْطَ الْإِسْلَامِ حَازَ (وَمَنْ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ) لِأَنَّ
إِحْرَامَ الْعَصِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ - لَعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ، أَمَّا إِحْرَامُ الْعَصِ فَالْأَوَّلُ، فَلَا يَحْكُمُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِشَرْعٍ
فِي عَمَلِهِ

المواقف

(وَالْمَوَاقِفُ) أَيِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا يَحُورُ أَنْ يَتَعَدَّزَهَا الْإِنْسَانُ (حَرِيطًا مَكَّةَ) (وَلَا مُغْرِبًا)
بِأَحَدِ السُّكَنِ خَمْسَةً (وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بَنِي حُلَيْمَةَ) (عَصَمَ لَحْمًا - مَوْضِعٌ عَلَى مَشْرِقِهَا مِنْ
الْمَدِينَةِ وَعَشْرَ مَرَحَلٍ مِنْ مَكَّةَ، وَيَعْرَفُ أَنَّ دَارَ عَصِيٍّ (وَلِأَهْلِ الْمَصْرَاقِ دَلَّتْ عِرْقُ) (مَكْسَرٌ
مَكْسُوكٌ - عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ دَوَالِهَا الشَّامَ الْخَمْسَةَ) (عَلَى ثَلَاثِ مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ جَنُوبَ
رَاهِجٍ (وَلِأَهْلِ حَبَشَةِ قُرَيْشٍ الْيَمَنُ) (مَكْسُوكٌ الْيَمَنُ - مَعْرُوفٌ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ (وَلِأَهْلِ
الْيَمَنِ بِطَعْمِهِ) (جَلَّ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ أَيْضًا) وَكَذَلِكَ لَمْ يَرْوِ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا كَأَهْلِ الشَّامِ الْإِنْسَانِ
لَهُمْ يَمْرُؤٌ يَمْرُؤُ يَمْرُؤَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَهِي بِمَعْنَاهُمْ، لَكِنَّهُمْ يَمْرُؤُونَ بِإِلْفَاتِ الْآخَرِ وَيَحْبِرُونَ
بِالْإِحْرَامِ مَعْنَاهُ، لِأَنَّ الْوُجُودَ عَلَى مَنْ مَرَّ بِهَا لَمْ يَحْجُزْ إِلَّا نُحْرِمَهَا إِلَّا نُحْرِمَهَا، وَهِيَ الْأَوَّلُ

(١) حيط من مكة 20 كيلومتراً تقريباً وبسعي إدار علي

(٢) حيط من مكة ٩٤ كيلومتراً وهي في شمال شرقي مكة

(٣) وهي موضع في قسم شرقي من مكة وهي قريبة من ربيع فداد حياء وبين مكة ويلمع ٣٠٤ كيلومتر

(٤) حيط من مكة ٩٤ كيلومتراً وهي بين شرقي مكة ويلمع على غرب

(٥) بينها وبين مكة - ٥١ كيلومتراً وهي بين يلع حربي مكة

ولا وجهه، ولا يقصر طية، ولا يخلو رأسه، ولا شعر راسه، ولا يقصر من ثغينه، ولا من
 خصره، ولا يقصر ثوباً مضبوطاً برأس ولا رخصاً ولا يصفى، إلا أن يكون عسلاً لا
 يثقل، ولا يابس أن يثقل، ويدخل الحشم، ويشغل بالثبوت والمخيل، ويشد في
 وسطه الموهبات، ولا يقصر رأسه ولا ثيابه بالخطمي ويكثر من التلبس عيب الصلوات،
 وكلما علا شرفاً، أو عطف وادياً، أو لبس ركباً، ولا يمشي

للقدم عند مفرد الشراك، وهذا، ولا يمشي رأسه ولا وجهه، يسي الشطبة المعجونة، أما من
 حبس على رأسه عقل بر وشبهه فلا يسي، عيبه، لأن ذلك لا يحصل به التقصير من الارض
 حذره (ولا يسي طية) بحيث يزل شيء من ثيابه أو يده كسعداء ماء البرد والمكث وغيره
 (ولا يثقل رأسه ولا شعر طية) ويستوي في ذلك إزالته بالمرس وغيره (ولا يقصر) شيئاً (من
 ثيابه)، لأنه في مسمى الجلب (ولا من طوره)، كما به من رداء الثمت، (ولا يقصر ثوباً مضبوطاً
 برأس) يزدقن. مثلاً مضبوطاً يزدقن في البس يصبغ به مضبوط (ولا رخصاً ولا يصفى) لا
 به راحته طية (ولا أن يكون) ما صبح به، عسلاً لا يقصر، في لا يزوج راحته، وهو
 الأصح، معجونة، لأن الجمع للطلب لا يزوج (هـ، ايه)

(ولا يمس ثم يقصر) المحرم (ويذكر الحشم) لأنه طهارة على وجهها (ويستقل بالثبوت)
 والمضطط (والمخيل) يورد مجلس - واحد من حاج مصحاح (ويشد في وسطه
 الموهبات) بالكر - وهو ما يخلع فيه الدرع ويشد على الوسط، ومنه الشطبة

(ولا يقصر رأسه ولا ثيابه بالخطمي) يكثر به - لأنه منوع طية، ولا يقصر حواف
 الرأس وهذا

(ويكثر من التلبس) يلبس به حذره من غير ممانعة (عيب الصلوات) ولو عسلاً (وكل
 علا شرفاً) أي مكنتاً منعه (أو عطف وادياً أو لبس ركباً) أي جملة ولو شاة (والأشجار)،
 لأن أصحاب رموز الله كرموا بسو في هذه الأحوال^(١) والتلبس في الإحرام على مثل
 التكبير في الصلاة، فيؤي بها عند الانتقال من حال إلى حال وهذا

(١) ست حروف يقصر في الشام والحبشة، وأما بقى الطاء

(٢) قال ترمذ في صحيحه: «كانوا يمسحون التلبس من الصلاة المكسرة، أي عطف وادياً، وقد علا شرفاً، وهذا

نفي وإليه يرجع المتن

قال ترمذ في صحيحه: «كانوا يمسحون التلبس من الصلاة المكسرة، أي عطف وادياً، وهذا عطف وادياً، وهذا

نفي وإليه يرجع المتن، أو ساقط أحد الميمين قال أبو جعفر في الدرر: «يؤيده صحيح
 وأصحح غيره من طريق أسامة بن سعيد صحيح من سابع هذا، كما في حديث علي بن ربيعة، وطراً،
 ومططحة»

فلما دخل مكة ابتداءً بالمسجد الحرام ، ود من البيت كثير وهزل ثم ابتدأ بالتحريم
 الأسود فاستيقظ كثير ورجع بيده ، وسبحة وقبلة ، وسفوح من عسرات يؤذي ضيقاً ثم
 أخذ عن يمينه مما يلي الأضواء وقد مضى به ، ثم ركب ، فطوف بالبيت سبعة أشواط ،
 وباعتل طوافه من وراء الخطيم ، ورجع من بي الأضواء ثلاث الأول ، وبشقي هبب يفي
 عني هبته ، وبسبيلهم لمحرم كلما مر به ، أو مضى ، وغلب الضواف بالانكسار ، ثم بين

فصل

في دخول مكة

وقال دخل مكة ابتداءً بالمشي الحرام بعد ما باس عن أصابعه ، وإسلامه مع السلام
 حسناً موصفاً ملاحقاً عهده ، أريب ، وضيقه (أو) عاين البيت كثير ، الله عني ، وأكبر من ذي كثير ،
 ثلاث ، ووقوع كذلك ثلاثة أصابع السرى عن عساة غيره ، وبسرة الخسري من حذوة البيت
 مشاهد ، ودعاً لما أحب ، فيه من الرضى ، أو صبح (أو) حبه ، به أحد بالطواف لانه حبه البيت ،
 ما لم يحض عوب المكنونة تواجد ، ثم بدأ بالحجر الأسود فاستقبه وثبر وهزل ورجع يمشي
 كرمهجه لبعثاته (أو) لستله) باس كديه ، وبقية بيته ، أو المضاع من عني أو يؤذن قبلها ، لا
 سه ، وورث الأضواء وحده ، فإن لم يدر يصنعها له سله ، أو حدها ، ولا يصنعها بغيره
 في سه ثم يعله ، ولا أشار إليه باطن كفيه كان رصعه عيب وفكهما (ثم أحد) بخوف (عن
 بعينه) في حبه يمين الضحك ، وهي المشافي ، السهم ، (أو) الشاف ، أو مضاع (أو) من
 بحبه منب (أو) الأضواء ويضيق عني كفه الأيسر (أو) الشاف ، أو مضاع (أو) من

فصل

في طواف القدوم

(موقوف) وكيف سبعة أشواط من أحد من حبه من حجر (أو) يمشي هواه من راء
 الخطيم) وحوب ، ويقال له (أو) الحجر ، بلف لانه معلق من سبب وأخر عنه أي مع لانه
 أربع منه من أبيه ، فهو ضابط من الشاف التي منه ريس البيت لا يجوز حطها ، وما في
 يؤمن (أو) ما يتروح منه مع غارب حبه وحر الكف من (أو) سبب الشاف الأضواء من (أو) حبه
 من الحجر ، فلما حبه الكف ، بدأ حبه من راء لانه لا يبدل له يلقح حتى يقبضه من
 رجه لانه (أو) يمشي فيما نجر من (أو) شاف عني حبه) سببه وورث (أو) حبه
 كنه مر به ، لا أنشأ الطواف كرمهجه (أو) حبه يلقح إلى رده حبه يلقح إلى كل موطن
 إسلام الحجر (أو) حبه (أو) حبه ، أو حبه من راء (أو) حبه يلقح (أو) حبه

المقام فيصلي بينه وبينه ركعتين أو حيث تيسر من المسجد، وهذا الطواف طواف القدوم، وهو سنة وليس بواجب، وليس على أهل مكة صراف القدوم، ثم يخرج إلى الصفا فيصعد عليه ويتخيل البيت، ويكبر ويهتف، ويصلي على النبي ﷺ، ويذبح الله تعالى بحاجته، ثم يحط نحو المروة ويصلي على هبته، يبدأ بجمع إلى طغي الوادي حتى يرى المكيين الأخضرين متباعاً حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويصلي كما فعل على الصفا، وهذا شرط، فيطوف معه الشوط، يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة، ثم يقيم بمكة حرماً

بالإسلام) كما ابتدا به، (ثم يأتي مقام إبراهيم عليه السلام وهو حجر كالحقير عليه علامة البيت حفر به اثر قدمه الشريف (فيصلي بينه وبينه ركعتين أو حيث تيسر من المسجد) وهي واجبة لكل اسرع، ولا يصلي إلا في وقت صباح (وهذا الطواف) يقال له (طواف القدوم) وطواف النية (وهو سنة) فلا تفتي^{١١} (وليس بواجب) وليس على من تركه طواف القدوم، لا عدل الموم في حقه

فصل في السعي

(ثم) يعود إلى الحجر حسنة و (يخرج) يبدأ من باب مخروم المسعى صاباً الصفا، اقتداء بحروج سينا اصطفي (إلى الصفا فيصعد عليه) بحيث يرى الكعبة من الجانب (ويتخيل البيت ويكبر ويهتف ويصلي على النبي ﷺ ويذبح الله تعالى بحاجته) وإنما يذهب نحو الصفا (ثم يحط نحو المروة ويصلي على هبته) بالمسكنة والوداد (بدأ بجمع إلى طغي الوادي) قديماً، ثم الآن هذه التسمية من السبل حتى أسوى مع أعلاه (سعى) أي عدا في شيه (صلى التينين الأخضرين)، الشخص في جدار المسجد عنما لموسح بطر الموددي قرصهوا الميزر علامة لموسح المروة فيسمى (سعي) من أول بطر الموددي عند واد ميل إلى منتهى بطر الموددي عند العمل الثاني - ثم يمشي على هبته (حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويصلي كما فعل على الصفا) من استيال البيت والتكبير والتهلل والصلوات على النبي ﷺ (وهذا شوط واحد، فيطوف) سنة اشواط آخر مثله حتى يصير (صفاً شوطاً) يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة، ويصلي في بطر الموددي في كل شوط، قال في الخصيصة: سعى من الصفا والمروة ولعب بالصفين، أحد (ثم يقيم بمكة حرماً) إلى مقام نسك يعترف بالبيت بطوها (كلمة) بدأت، وهو أصل من طرق الصلاة فلا تفتي

يَطُوفُ بِالْجَنَّةِ كُلَّ نَدَاةٍ، حَيْثُ كَانَ ثَلَاثُ يَوْمٍ الْتَزِيَّةِ يَوْمِ حَطَبِ الْإِيمَانِ حَقَّةً يَمْلِكُ غَنَاسُ
 فِيهَا الْخُرُوجَ إِلَى بَيْتِ وَالصَّلَاةِ بِعَرَبَاتٍ وَالْوُكُوفَ وَالْإِدْعَاءَ، فَمِنْهُ صَلَّى الْقَمَرُ يَوْمَ الشَّرِيَّةِ
 بَيْنَهُ حَرَجَ إِلَى بَيْتِ فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ الْقَمَرُ يَوْمَ غُرْفَةٍ، ثُمَّ يَبْرُكُ إِلَى عَرَفَاتٍ مُبِينٍ
 بِهَا، فَإِنَّ رَأَيْبَ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةٍ صَلَّى الْإِيمَانُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَتَوَكَّفُ فَيُحْطَفُ
 حَقَّةً يَمْلِكُ النَّاسُ فِيهَا الْوُكُوفَ بِمَرَّةٍ وَحَدِّدَتْهُ، رَدَّى الْجَمَالُ وَالْحَرُوطُ وَالْوَيْلُ،
 وَصَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ فِي رَأَيْبِ الظُّهْرِ، رَأَيْبُ النَّاسِ، وَمِنْ صَبِي فِي رَحْلِهِ وَحَسَّةُ
 صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَفْدِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيقَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ أَبُو بَرْصَةَ وَمُحَمَّدُ
 رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُسْتَوْدُ، ثُمَّ يَبْرُكُ إِلَى مَسْجِدِهَا يَبْقَى حَرَبُ الْجَبَلِ .
 وَعَرَفَاتُ كُنْهَا مَرْفَعٌ إِلَّا مَطْلَ غُرَبٍ وَبَيْتِ الْإِيمَانِ أَلْ يَبْقَى بِعَرَفَةٍ غَنَى رَاجِلِي وَيَذْهَبُ

فصل يوم التزوية وعرفة

(يَقْدَرُ كَلَّ يَوْمِ التَّزْوِيَةِ يَوْمِ) (أَوْ سَاعِ دِي) (يَحْتَمِلُ) (حَقَّةُ الْإِيمَانِ) (بَعْدَ الْوُكُوفِ) (وَالصَّلَاةِ)
 الظُّهْرِ (حَقَّةً) يَمْلِكُ النَّاسُ فِيهَا الْخُرُوجَ إِلَى بَيْتِ وَالصَّلَاةِ بِعَرَبَاتٍ وَالْوُكُوفَ (يَا) (وَالْإِيمَانِ) (مِنْهَا)
 (فَمِنْهُ) (صَلَّى) (الْقَمَرُ) (يَوْمَ الشَّرِيَّةِ) (وَهُوَ ثَلَاثُ دِي) (الْحَدِّدِ) (بَيْنَهُ) (حَرَجَ) (إِلَى) (بَيْتِ) (مِنْ) (الْحَلِ) (عَلَى)
 (مَرَجٍ) (مِنْ) (مَكَّةَ) (وَفَرَسَيْنِ) (أَوْ) (أَكْثَرَ) (مِنْ) (عَرَفَاتٍ) (فَأَقَامَ) (بِهَا) (رَبَابَ) (حَتَّى) (يُصَلِّيَ) (بِهَا) (الْعَصْرَ) (يَوْمَ)
 (عَرَفَةٍ) (ثُمَّ) (بَعْدَ) (طُلُوعِ) (الشَّمْسِ) (يَبْرُكُ) (إِلَى) (عَرَفَاتٍ) (عَلَى) (طَرِيقِ) (صَبِ) (فَيَقِفُ) (بِهَا) (أَبَى) (الرَّوَالِ) (أَبَى)
 (رَأَيْبِ) (الشَّمْسِ) (مِنْ) (يَوْمٍ) (عَرَفَةٍ) (حَتَّى) (الْإِيمَانُ) (بِالنَّاسِ) (الظُّهْرَ) (وَالْعَصْرَ) (وَكُلَّ) (مَعْدَا) (تَسْوِيَةِ) (الْإِيمَانِ)
 (فَيُحْطَفُ) (حَقَّةً) (قَبْلَ) (الصَّلَاةِ) (يَمْلِكُ) (أَبَى) (بِهَا) (الصَّلَاةَ) (وَالْوُكُوفَ) (بِعَرَفَةٍ) (وَالْوُكُوفَ) (بِاسْتِزْدَاجِهِ) (وَرَمَى)
 (الْجَمَالَ) (وَالْمَتْرَ) (وَهُوَ) (الْوُكُوفَ) (وَيَحْدِدُ) (وَيَحْدِدُ) (بِهِمُ) (الظُّهْرَ) (وَالْعَصْرَ) (وَقَبِ) (الظُّهْرَ) (سَادَاتِ)
 (وَاحِدَ) (وَلِقَائِي) (لَا) (لِقَاعُ) (يَزْدَى) (قَبْلَ) (وَقَبِ) (الْمَعْبُودِ) (بَعْدَ) (أَفْلَاحِهِ) (إِلْعَانِ) (النَّاسِ) (وَلَا) (يَبْرُكُ) (بَيْنَ)
 (الصَّلَاةِ) (مَحْضًا) (لِغَصْدِ) (الْوُكُوفِ) (وَعَدَ) (لَهُمُ) (الْعَصْرَ) (حَتَّى) (وَقَبِ) (وَعَلَايَهُ) (وَمِنْ) (صَبِي) (بِهَا) (رَحْلَهُ)
 (وَحَدِّدَتْ) (أَوْ) (مَعَ) (جَمَاعَةِ) (بَعْدَ) (الْإِيمَانِ) (لَا) (يَحْطَمُ) (مَنْ) (كُلَّ) (وَاحِدَةٍ) (مِنْهُمَا) (بِهَا) (وَلِقَائِي) (الْمَعْبُودِ) (عَدَدُ) (أَبَى)
 (حَقَّةً) (لَا) (لِغَصْدِهِ) (عَلَى) (نُورِ) (بَيْتِ) (بِالنَّاسِ) (فَلَا) (يَبْرُكُ) (إِلَّا) (فِي) (أَوَّلِ) (النَّسْرِ) (بِهِ) (وَهُوَ)
 (الْجَمْعُ) (بِالْجَمَاعَةِ) (مَعَ) (الْإِيمَانِ) (أَعْدَادُ) (رَأَيْبُ) (أَبَى) (بَرْصَةَ) (يَجْمَعُ) (بَيْنَهُمَا) (الْمَعْبُودِ) (لِغَصْدِهِ) (لَا)
 (يُجَاوِزُهُ) (لِلْمَرَّةِ) (إِلَى) (لِقَاعِ) (الْوُكُوفِ) (وَيُسَمِّرُ) (مَحْتَاجَ) (إِلَيْهِ) (فَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ) (الْمَصْحُوحُ) (قَوْلُ) (أَبَى)
 (حَقَّةً) (وَأَعْدَادُ) (بِرَقَالِ) (أَشْرَعَهُ) (وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ) (الْمَصْحُوحُ) (لَمْ) (يَبْرُكُ) (إِلَى) (الْمَوْكَبِ) (فَيَقِفُ) (بَيْنَ) (النَّاسِ)
 (الْمَعْرُوفِ) (بِجِبِلِ) (الرَّحْمَةِ) (وَعَرَفَاتُ) (كُنْهَا) (مَرْفَعٌ) (إِلَّا) (بَعْضَ) (عَرَفَةٍ) (كَرْطَهُ) (وَيُسَمِّرُ) (لَهُ) (وَيُدْعَاهُ)
 (عَرَفَتِ) (وَيُسَمِّي) (لِلْإِيمَانِ) (أَلْ) (يَبْقَى) (بِعَرَفَةٍ) (عَدَدِ) (لِلْمَعْبُودِ) (الْكِبَارِ) (عَلَى) (رَاجِلِي) (سَتَسْمَلُ) (بَيْنَهُ)

وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الصَّنَافَةَ، وَيُتَحَبَّبُ أَنْ يَتَحَسَّ قَوْلَ الْوُفُوفِ وَيُجَاهِدَ فِي الدُّعَاءِ، فَإِذَا عَرِثَ
 شَيْئًا أَفْضَلَ الْإِمَامَ وَالنَّاسَ مَعَهُ عَلَى هَيْبَتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوا، الْمَرْدَّةُ قَبِرُوا بِهَا، وَالْمُسْحَبُ
 أَنْ يَرُلَ بِقُرْبِ الْحِجَلِ الْهَدْيِ عَلَيْهِ الْخَيْفَةُ يُصَالُ بِهِ فَرَحٌ، وَيُصَالِي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْمَشْرُوبِ
 وَالْعَشَاءِ بِأَدْوِي وَإِمَامِي، وَمَنْ صَالَى الْمَشْرُوبِ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ بَحَرَ عَنْهُ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٌ،
 ثُمَّ طَلَعَ فَتَجَرَّ عَلَى الْإِمَامِ بِالنَّاسِ الْفَخْرَ يَفْضَلُ، ثُمَّ وَفَدَ بِهِ النَّاسَ مَعَهُ، عَذَابُ
 وَالْمَرْدَّةُ كُلُّهَا عَوْدًا، إِلَّا ظُلَى مُحَضَّرًا، ثُمَّ تَامَسَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ فَمَعَهُ قَوْلُ طَلْعِ الشَّمْسِ

(وَيُذْخِرُ بِهِ نَفْسَهُ، وَيَكُنْ سِرًا بِالنَّاسِ كَانُ حَسْبًا) وَيُفَضِّلُ النَّاسَ الصَّنَافَةَ وَيُسَيِّمُ النَّاسَ لَوْ يَصْرُو
 مَعْرُوبَ الْإِمَامِ لِيُزَيِّنُوا عَلَى دَعَائِهِ وَيُفَضِّلُوا بِمَنْبِهِ، وَيَقْرُونَ وَرَاءَهُ لِيَكُونُوا مُسْتَقْبِلِي الْعِلَّةِ
 (وَيُتَحَبَّبُ أَنْ يَتَحَسَّ قَوْلَ الْوُفُوفِ)، لَمْ يَوْمَ حَسْبُ كَالْجَمْعَةِ وَالْعَبْدِ (وَيُجَاهِدُ فِي الدُّعَاءِ)
 لَمْ يَوْمَ مِنْ أَوْحَى مَوَاصِيحِ الْإِمَامَةِ (عَادَةً عَرِثَ بِشَيْئٍ أَفْضَلَ الْإِمَامَ وَالنَّاسَ مَعَهُ عَلَى هَيْبَتِهِمْ) عَلَى
 حُضُورِ الْمَازِنِ حَتَّى يَأْتُوا قَبْرَهُ لِيَسْرُبُوا بِهِ، وَحَدِيثٌ مِنْ مَرْوِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثُومٍ مَحْضَرٍ
 (وَالْمُسْحَبُ أَنْ يَرُلَ بِقُرْبِ الْحِجَلِ الْهَدْيِ عَلَيْهِ الْخَيْفَةُ) مَوْضِعُ كِتَابِ الْحَقِّاقِ سَوَقَهُ بِهِ الْفَرْجِي
 تِلْكَ الْعِلَّةُ يُتَهَلَّى بِهَا، بِهَا لَهَا كَانُودٌ أَدَمٌ وَطَالُ لَهَا، أَيْ مَذَلَّتْ الْحِلَّ (فَرَحٌ) بِهِ صَح -
 وَهُوَ مُشْتَرِكٌ الْمَحْرَمِ عَلَى الْأَصْحَابِ إِهْرَ، (وَيُصَرِّحُ الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الْمَشْرُوبِ وَتَمَتَّ)، فِي وَقْتِ الْعَشَاءِ
 (بِزَادَةٍ) وَاحِدٌ (وَأَتَقَرُّ) وَاحِدَةً، لَمْ يَنْتَبَ، فِي وَقْتِهِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى إِعْلَامٍ كَمَا لَا إِحْتَاجَ إِلَى الْإِمَامِ
 (وَمَنْ صَالَى الْمَشْرُوبِ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ بَحَرَ عَنْهُ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٌ، وَعَلَيْهِ إِعْلَانُهُ، مَا لَمْ يَطْلُعِ
 الْفَجْرُ هَذَا بَدَأَ، فَالْمُحَضَّرُ وَتَصَحُّبُهُ، وَتَحْسَبُ لَوْلَاهُ الصَّحْبِيُّ، وَهَذَا السُّمِّيُّ، وَقَالَ أَبُو يَرْسَبَ
 بِحَرِّهِ وَهَذَا أَسَاءَ أَحَدَ (فَتَا طَلَعَ الْمَجْرُ) يَوْمَ اسْحَرِ صَالَى لِمَاءَ النَّاسِ تَجَرَّ يَفْضَلُ)، لِأَحِلَّ
 الْوُفُوفِ

فصل

في الوُفُوفِ بِعَرْدَةٍ

(ثُمَّ وَفَدَ) بِعَرْدَةٍ وَحِدَةً، وَفَدَهُ بِهِ طَرِيقَ الْفَخْرِ إِلَى طَرِيقِ الْفَخْرِ، وَبِهِ لَحْظَةٌ كَمَا مَرَّ
 فِي عَمْرِي (وَوَقْتُ النَّاسِ مَعَهُ طَرِيقًا) وَكَثُرَ دَلِيلُ رَأْيِي وَمَنْ عَنِ النَّاسِ بِكَ (وَالْمَرْدَّةُ كُلُّهَا مَرْفُوعٌ
 لَا يَسْتَقِرُّ مَحْضَرٌ) وَهُوَ وَلَا يَنْتَبِ حَتَّى يَمْرُدَ (ثُمَّ) بِأَسْمَرِ حَسْبُ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ مَعَهُ قَوْلُ
 طَلْعِ الشَّمْسِ (مَهْلِكِي مَكِينِي مَكِينِي)

حَتَّى يَأْتُوا مِنَ الْمُتَعَدِّيةِ مَجْتَمِعَةً مُخِطَةً مِنْهَا مِنْ غَيْرِ الْوَدِيِّ مُشْتَرِجَةً حَصِيدَةً مِثْلَ حَصِيدِ
الْحَدَفِ، وَيَكُونُ مَعَ كُلِّ حَصِيدٍ وَلَا يَمْلَأُ حَصِيدٌ رِيفَةً سَائِبَةً مَعَ الْوَدِيِّ حَصِيدٍ، مِمَّنْ يَدْعُو نَا
أَحَدَهُ، ثُمَّ يَخْلُقُ وَيُقَصِّرُ، وَالْحَدَفُ فَصْلٌ، وَهُوَ حُلٌّ لِمَنْ خَلَّ شَيْءٌ بِالْأَنْفَاءِ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ
مِنْ بَوَاقِ ذَلِكَ أَوْ مِنْ الْغَدِ لَمْ يَنْقُضْ الْعَدَا، فَيَطُوفُ بِالنَّيْبِ طَوَافَ لَبَّاسَةٍ سَنَةً لِسَوَاطِطِ.

الفصل

في رمي جمرَةِ الْعَدَةِ

(حَتَّى يَأْتُوا مِنْ مِثْلَيْنِ: مَجْتَمِعَةً مُخِطَةً مِنْهَا مِنْ غَيْرِ الْوَدِيِّ) جَاءَ مَا مَكَّةَ مِنْ بَدْوٍ
وَمِنْ مِنْ بَيْتِهِ (مُشْتَرِجَةً حَصِيدَةً مِثْلَ حَصِيدِ الْحَدَفِ) يَدْعُو نَفْسًا صِغَارَ الْحَصِيدِ عَلَى مَقْدَارِ
الْحَصِيدِ، وَقِيلَ الطَّوْفَةُ، وَهِيَ الْأَحْذَى، وَيُرْمَى بِأَكْبَرِ أَوْ أَصْغَرِ أَوْدَانِهِ. وَلَا أَنَّهُ لَا يَرْمِي بِالْأَكْبَرِ
عَنْهُ لَوْ يَدْعُو أَحَدًا، وَلَوْ رَمَى مِنْ غَيْرِ الْعَدَةِ حَرَامٌ لَا يَنْتَهِي عَنْهَا مَوْضِعُ لُكَّةٍ، وَالْأَصْلُ أَنْ
يَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْوَدِيِّ (وَالْعَدَةُ) وَهُوَ وَجَعٌ عَلَى ظَهْرِ رَجُلٍ أَوْ جَمَلٍ إِذَا وَقَعَتْ بِهَا مَرَاتِمُ
الْجَمْرَةِ بِجَارٍ. وَلَا لَا وَثَلَاةَ دَرَجَاتٍ، وَهُوَ دَرَجَةُ رَمِيهَا (وَيُحْمَرُهُ) (يَكُونُ مَعَ كُلِّ حَصِيدٍ) وَلَوْ مَعَ
أَحَدِهِ، بِمَقْصُودِ الْفَكْرِ وَهُوَ مَنْ دَبَّ الرَّمِي دَعْدَانَهُ (وَلَا يَفْعُ عَنْهُ) لَمْ يَلْزَمْ بِمَعْنَى
وَالْأَصْلُ أَنَّهُ كُلُّ دَمِيرٍ يَمْلَأُ رَمِيَهُ يَفْعُ عَنْهُ، وَيَدْعُو وَمِنْ بَيْتِهِ يَدْعُو لِي لَا يَفْعُ عَنْهُ. وَالْأَصْلُ
فِي ذَلِكَ حَلُّ الشَّيْءِ (وَيُفْطِحُ الشَّيْءَ مَعَ الْوَدِيِّ حَصِيدًا) يَدْعُو مِمَّنْ يَدْعُو، وَإِنْ خَلَّ لَمْ
يُزْمَعْ فَضَحَ فَكَيْفِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَبِهُ مَعَ التَّحْدِثِ (مِمَّنْ يَدْعُو) نَظَرًا (إِلَى أَحَدٍ)، لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ (ثُمَّ يَأْتِي
جَمِيعَ رَأْسِهِ وَيَكْفِي رَمِيَهُ) (أَوْ يَحْضُرُ) بَلَّغَ يَأْتِي مِنْهُ مَقْدَارُ الْأَسْبَةِ، وَيَكْفِي التَّصْغِيرَ مِنْ رَمِيهِ أَنْفَ
(وَالْحَلُّ فَصْلٌ) مِنَ التَّصْغِيرِ، لِأَنَّ الْحَسَنَ أَكْمَلَ بِي لَفْظِ التَّمَتُّ، وَهُوَ التَّصْغِيرُ، فَكَيْفَهُ
الْأَصْلُ مَعَ الْوَصْفِ (وَقَدْ حُلِّتْ) فِي بَعْدِ الْحَلِّ وَالْمَقْدِيرِ (كُلُّ شَيْءٍ) مِنْ مَقْصُودَاتِ الْأَحْرَامِ
(وَالْأَنْفَاءِ) أَيْ سَحَابِهِمْ وَدَعَا رَمَى رَأْسِي مَكَّةَ مِنْ بَوَاقِ ذَلِكَ) لَوْ لَوَّ أَيْلَامَ الشَّجَرِ (وَمِنْ
الْعَدَا أَوْ مِنْ غَيْرِ الْعَدَا) وَنَفْسُهَا وَبِهِ.

الفصل

في طَوَافِ الرِّيَادَةِ أَوْ الْإِلَافَةِ

(يَطُوفُ بِالنَّيْبِ طَوَافَ الرِّيَادَةِ، وَيَسْمَى طَوَافُ الْإِلَافَةِ، وَطَوَافُ الْإِلَافَةِ) (سَنَةً ثَلَاثًا)

(١) يَسْمَى التَّصْغِيرَ إِلَى مَا أَجْعَلَهُ الْإِسْلَامُ رَمِيَهُ مِنْ غَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو نَفْسًا مَعَ حَصِيدٍ يَكُونُ وَغَيْرِ
حَصِيدَةٍ وَهِيَ شَيْءٌ وَهَكَذَا رَأَيْتُ سَمِيًّا يَفْعُ عَنْهُ وَبِهِ ١٧٥٢ وَأَبُو ١٧٥٣ عَنْ عَمَلِهِ وَبِهِ ١٧٥٤
١٧٥٥

ذاك كان معي بين لثما والعمود عقب هذا والقوم ثم يرسل في هذا المظهر ولا
 سمى عنه وإن لم يكن قد قدم الشئ من في هذا الطوب وسمى بعده على ما قد مضى وقد
 من به اسما وهذا الطوب هو المصير في نصح ويكفر ثلثه عن هذا الأيام
 من آخره عنها ثم دم عند أبي حنيفة ثم بعد أبو من ثمة بها، فإن طلب الشئ
 أو أنوم ثلث من الشئ من أجمد الثلاث يثني ما في أبي النجيد فيزجيه سبع
 حصص بكثر مع كل حصصا يصف ويدعو عندها، ثم يرمي أبي ثمة ما في ذلك ويصف
 عليها ثم يرمي حنفة ثمة كذلك ولا بعد هذا، وإذا كان من قبل من أجمد
 ثلاث عند روات الشئ كذلك، فإذا أراد أن يتصل الصف مع إلى مكة، فإن أراد
 يوم من أجمد ثلاث في يوم الزمان بعد من الشمس، فإذا قدم الرمي في هذا

وجوبا، والمقصود منها لثمة ذاك كان معي في نصف النهار سابقا (عقب حنيفة) ثم يوم
 يرمى في هذا الطوب، لأن المرمى في الطوب بعد ما يرمى (ولا يرمى عليه) لأن تكرره غير
 مشروعة (فإن لم يكن من الشئ) بعد طوب بعده (رمى في هذا الطوب) استنادا (رمى
 بعده) وجوبا، على ما تقدم (وقد حل في الشئ) ولكن بالحق السابق إلى من المباح لا
 الطوب، إلا أنه من حنيفة في هذا الساء وهذا هو الموقوف هو الموقوف في المصحح
 وهو ركن فيه بدو المصير في يومه العالي أو يصفه بألف المصير (ويخبره) حنيفة
 أخيرة عن هذه الأيام (ثلاثة) (هذا آخره عنها لثمة دم عند أبي حنيفة) قال في المصحح،
 وهو المصير عليه عند الشئ (والصحيح) (ثم بعد من) من يومه ويقيم بها لأجل
 الرمي (فإن رأت الشمس في اليوم الثاني من أجمد ثلاث) (والله أنه
 سدى) (فإن يبي النجيد) مسجد حنيفة (رمى في هذا الطوب) (رمى في هذا الطوب) (رمى في هذا الطوب)
 حنيفة ويصف بثلثها ويثني، لأنه بعد، رمي الله يرمى أبي ثمة على ذلك (الرمي الذي ذكر في
 الأولى من كونه سبع حصص بكثر مع كل حصصا يصف عندها ويدعو (ثم يرمي حنفة) حنفة
 كذلك (و) (ولا يصف عندها) لأنه ليس بعد ما يرمى، فإذا كان من أجمد وهو الثالث من أيام
 من يومه لثمة ثلاث بعد من الشمس (أبى النجيد) (في مثل قبلي في اليوم الثاني
 (فإذا أراد أن يتصل الشئ في اليوم الثالث بعد إلى مكة) من طوب حنيفة الزمان (لا يصف
 بدو وقت الرمي (إذا أراد أن يرمى) من أربع وهذا لا يصلح الرمي أجمد الثلاث يوم الزمان
 بعد روات الشمس (بعض) (وقد قدم الرمي في هذا اليوم قبل الزمان بعد طوب حنيفة) (رمي
 أبي حنيفة) قال في المصنف (هذا) (محسنا) (وإذا أراد أن يرمى) (والله أنه) (وإذا أراد أن يرمى)

الْيَوْمِ قُلُوبُ الْزُّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ نَصْرِ حَارِ جُنْدِ أَبِي حَبِيبٍ، وَبُكَوْهُ لَمَّا يَحْتَمِلُ الْإِنْسَانُ خَلْفَهُ إِلَى
مَكَهٍ وَيَقِيمُ بِهَا حَتَّى يَمُوتَ، إِذَا مَرَّ بِمَكَهٍ سَرَى بِالْمُحْضَبِ، ثُمَّ طَلَفَ طَلَفَتْ مَعَهُ
تُشَوِّطُ لَا يَرْتَعِلُ فِيهَا، وَهَذَا طَوَافُ الْمَضَرِّ، وَهُوَ رَاجِعٌ لَا عَنِّي أَفْضَلُ مَكَهٍ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى
أُخْرَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْقُمْحَرُ مَكَهَ وَبُجَّةَ إِلَى عَرَابٍ وَوَقَفَ بِهَا عَلَى مَا قَدَّمَ، فَقَدْ سَفِهَ
عَنْ طَوَافِ الْقُدُومِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِرُكْبَةٍ، وَمِنْ ذُرَى الْوُفُوفِ بِحَرْفَةِ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ
بِزِيَادَةِ حَرْفَةٍ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمٍ شَحْرَ قَدْ أَتَى أَتَى، وَمِنْ أَجْزَالِ بَعْدِهِ وَهُوَ
مَاتِمٌ لَوْ مَعْنَى عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَلْمِ أَيْ عَرَفَهُ أَخْرَجَهُ ذَلِكَ فِي الْوُفُوفِ

اِثْنَيْ عَشَرَ (وَصَحِيحٌ) (وُكِّرَ لَمَّا يَحْتَمِلُ الْإِنْسَانُ نَعْمَ) بِمَعْنَى صَاعِدَ وَحَفَظَ (فِي مَكَهٍ وَيَقِيمُ)
بِمَعْنَى (حَتَّى يَمُوتَ)؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ شَغْلَ لَبِيبٍ (إِذَا مَرَّ بِمَكَهٍ سَرَى) سَبَّحًا (بِالْمُحْضَبِ) بِمَعْنَى
مُضْطَرِعٍ - الْأَيْطَحُ، وَفَالَهُ تَطْعَمًا، وَحَيْثُ مِنْ كِدْنَةٍ فِي الصَّحْرِ وَهُوَ فَتَنَةٌ مَكَهٍ، وَحَدُّهُ م
بِهِ الْبَحْرَيْنِ الْمَضَرِّ بِالْمَضَرِّ إِلَى حَيْثُ الْمَضَرِّ لَدَيْهِ مَضَرٌّ فِي الشَّقِ الْأَيْسَرِ وَلَيْسَ دَابِ
إِلَى مِ مَرْتَعًا عَنِ طَرَفِ تَوَلَّى

طَوَافُ نَصْرِ أَوْ الْوُدَعِ

(تَمَّ) إِذَا أَرَادَ الْعَسْرَ (طَوَافُ بِأَلْفٍ سَبْعَ أَسْرٍ لَا يَرْسُلُ فِيهَا - وَهَذَا) بِمَعْنَى لَهُ (طَوَافُ
الْقُدُومِ) وَطَوَافُ الْوُدَعِ، وَطَوَافُ أَحَرَّ عَهْدٍ بِأَيْبٍ، لِأَنَّهُ يَوْمٌ حَبِيبٌ وَصَفَرٌ بِهِ (وَهُوَ رَاجِعٌ) إِلَّا
عَلَى أَفْضَلِ مَكَهٍ، وَمِنْ فِي حَكْمِهِمْ مَعْنَى كَانَ دَاخِلَ الْمَضَرِّ، لِأَنَّهُمْ لَا يَتَشَفَّرُونَ وَلَا يُوَدَّعُونَ،
وَصَلَّى بِجَدِّهِ وَكَسَى الطُّوْفَ، وَبَنَى رِمْدَ عَشْرٍ مِنْ مَدِينَةٍ، ثُمَّ يَتَوَلَّى الْقُمْحَرُ وَصَحَّ صَدْرُهُ
وَوَجْهُهُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَنْشِقُ بِالْأَسْرَةِ، وَهُوَ بِبِ حَبِيبٍ، وَيَرْجِعُ فَهَرِي حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ
وَيَعُودُ مَلَاظِمًا لَحَبِيبٍ حَيَاتِيًّا مَحْدَسًا عَنِ دَاخِلِهِ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ حُرُورَةِ الْمَعْرُوفِ بِبَيْتِ الْوُدَعِ
(ثُمَّ يَعُودُ إِلَى أَفْئِدَةٍ) نَرَاهُ مِنْ أَعْمَالِ حَبِيبٍ

(وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْقُمْحَرُ مَكَهَ وَبُجَّةَ إِلَى عَرَابٍ وَوَقَفَ بِهَا عَلَى مَا قَدَّمَ، فَقَدْ سَفِهَ حَتَّى
طَوَافِ الْقُدُومِ)؛ لِأَنَّهُ تَجِبَ الْبَيْتُ وَلَمْ يَدْخُلِ (وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِرُكْبَةٍ)، لِأَنَّهُ مَاتَ وَلَا شَيْءَ بِرُكْبَةٍ

(وَمِنْ ذُرَى الْوُفُوفِ بِحَرْفَةٍ) وَلَوْ سَفِهَ فِي رُكْبَةٍ، وَهُوَ (مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمٍ عَرِي
إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمٍ الشَّحْرِ لَدَى أَتَى أَتَى) أَيُّ أَمْسٍ مِنْ مَدِينَةٍ، وَالْأَلْفَةُ عَلَى حَبِيبٍ لَمْ يَكُنْ
لِشَيْءٍ، وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَادَةِ (وَمِنْ خَدَرٍ) أَيُّ مَرٍّ (بَعْدَهُ وَهُوَ مَاتِمٌ لَوْ مَعْنَى عَلَيْهِ) وَلَمْ يَلْمِ أَيْبًا
عَرَفَهُ أَخْرَجَهُ ذَلِكَ فِي الْوُفُوفِ) لِأَنَّ الرُّكْبَةَ - وَهُوَ الْوُفُوفُ - فَلَا يَحْدُ، وَالْجَهْلُ بِحَلِّ بِأَلْفٍ، وَهِيَ
لَيْسَ بِشَرْطٍ فِيهِ

والمرأة في جميع ذلك كالرجل ، غير أنها لا تكبف رأسها ، وتكشف وجهها ، ولا ترفع صوتها بالتيبة ، ولا ترتل في الطراب ، ولا تسقى بين الملبس ، ولا تخلق رأسها ولكن تغطر

باب القران

القران عدة افضل من النسخ والأقرب ، وصلة القران ثم يهل بالتمرة والحج معا من الميعات ويقول عيب صلاح الله إني أريد الحج والتمرة منهما لي وتكلمهما في هذا دخل مكة ابتداء طواف بالتيبة بعده شرط يزمن في الثلاث الأولى منها ويسقى بعدها بين الصفا والمروة ، وهذه أعمال التمرة ، ثم يطوف بعد سني طوافه القفوم ويسقى

(والمرأة في جميع ذلك) كالرجل ، لعدم انحطاط غيرتها لا تكبف رأسها ، لأنه حورة (وتكشف وجهها) ولم يردت فيها حجب وجانبه عنه جمل ، لأنه مشتمل الاستقلال بالتميز (ولا ترفع صوتها بالتيبة) من سجع عيب دعاء نفسه (ولا ترتل في الطراب) ولا يضلح ، ولا تسقى بين الملبس (ولا تخلق رأسها) ولكن تغطر من رفع شعرها كما مر ، وتغطر الخصر ، وتحتل المشكل كالمرأة فيما ذكر احتياطا

باب امرئ

مصدر قرب من باب صرف مصدر

(فقران) لغة الجمع بين الميسر مطلقا ، شرعا الجمع بين إتمام التمرة والحج في سفر واحد ، وهو (حدا قص من النسخ والأقرب) لأن فيه استدامة الإحرام بهما من الميقات إلى أنه يبرح منهما ، ولا كذلك الجمع ، فقال الجواز أوبى منه «هـ»

(وصلة الأقرب) ثم يهل بالتمرة والحج معا من الميعات ، حقيقة ، فوحكها بالآخر بالتمرة أولاً ثم بالحج قيل لا يطوف بها أكثر سطوات ، لأن يجمع هذا بعض ، لأن الأكثر منه فانهم ، وكذا عكسه ، مكة مكروه ، وإذا عزم على داهم يس له سائر التيسير بهما ، ويقدم ذكر التمرة على الحج فيه ، ولذا قال (ويكون عيب الصلاة اللهم إني أريد الحج والتمرة منهما لي وتكلمهما في) وفي بعض النسخ عدم ذكر الحج عن التمرة ، والأولى أولى ، وكذلك بعدها في الثانية ، لأنه يبدأ بأعمال التمرة ، وكذلك به ذكرها «هـ» (فإذا حلح مكة ابتداء) بهما من التمرة (طواف بالتيبة ستة أشواط) وجوبا ، والتمرة منها أكثرها ، ويس له (يرتل في الثلاث الأولى منها) ويسى بعدها بين الصفا والمروة ، وهذه أعمال التمرة ولا يخلق ، لأنه بهي

وَالْمُتَمَتِّعُ عَلَى وَجْهِهِ مُتَمَتِّعٌ بِسَوْقِ الْهَذْيِ، وَتَمَتُّعٌ لَا بِسَوْقِ الْهَذْيِ وَهَذَا
 الْقَتْلُ أَنْ يَسْلِيَهُ مِنَ الْقَبْضِ لِيُحْرِمَ مَعْرُوفَهُ وَيُدْخِلَ مَكَاهِطَ نَهَا وَيَسْخَرُ وَيُخْلُو
 يُفَصِّرُ وَقَدْ خَلَى مِنْ عَمْرِيهِ، وَفَصَّحَ لِنَسَبِ إِذَا أَتَى الطَّوَابِ، وَيُفَصِّحُ بِمَكَّةَ حَلَالًا، فَإِذَا
 كَانَ يَوْمَ الْتَرْوِيهِ أَخْرَجَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَمَنْ مَنَعَ بِمَكَّةَ الْمَلْعُوقَ، فَتَرَوُذُ عَلَيْهِ دَمُ النَّسَجِ،
 فَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَبَعْدَهُ رَجَعَهُ، وَإِذَا أَرَادَ الْقَتْلُ أَنْ يَسْخَرُ
 الْهَذْيَ فَيُحْرِمَ وَسَائِلَ هَذْيِهِ، فَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ فَيَدِي سَرَّهَ أَوْ تَمَلَّصَتْ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي
 يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ أَنْ يَسْخَرُ سَائِلَهَا مِنَ لَحَابِ الْأَيْسَرِ، وَلَا يَسْخَرُهَا عِنْدَ أَبِي حَفْصَةَ.

(وَالْمُتَمَتِّعُ عَلَى وَجْهِهِ سَمْعُ سَوْقِ الْهَذْيِ) مَعَهُ وَتَمَتُّعٌ لَا بِسَوْقِ الْهَذْيِ وَحِكْمَتُهُ
 مَحْصَنُهُ، كَمَا عَلَيْهِ مَتَمَتُّعٌ

(وَجَمْعُ التَّمَتُّعِ) الَّذِي لَمْ يَسْخَرْ مَعَهُ يَسْخَرُ (وَأَنْ يَسْلِيَهُ) فِي الْأَحْرَامِ وَمِنْ الْقَبْضِ لِيُحْرِمَ
 مَعْرُوفَهُ فَهَذَا وَيُدْخِلُ مَكَاهِطَ نَهَا أَيَّ نَعْمَةٍ، أَيْ يَمْرُؤُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ (وَيَسْخَرُ وَيُخْلُو) أَوْ
 يُفَصِّرُ وَقَدْ خَلَى مِنْ عَمْرِيهِ وَهَذَا بِمَسِيرِ الْعَمْرِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْخَرُ بِالْعَمْرِ فَهَلْ مَادَكَ
 وَهَدْيُهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ طَوَافُ حَرَمٍ لِمَكَّةَ يَدْرُسُ مِنَ الطَّوَابِ الشَّيْءِ هُوَ رُكْنِي فِي مَكَّةَ، وَلَا
 يَشْتَغِلُ عَنْهُ بِقَرْنِهِ، حَلَالُ الْحَجِّ، دُونَهُ عَدْلُهُ لَا يَسْكُنُ مِنَ الطَّوَابِ الَّذِي هُوَ رُكْنِي الْحَجِّ،
 يَبْكِي، الْقَبْضُ حَتَّى لَقِيَ إِلَى أَيْسَرٍ، وَلَوْ أَنَّ السَّيْفَ هُوَ رُكْنِي (وَيُفَصِّحُ أَتَقَبُّهُ إِذَا أَتَى
 بِالطَّوَابِ)، أَلَا الْخُصُوفُ مِنَ الْعَمْرِ، فَيُفَصِّحُ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ وَبَنِيهِ بِمَكَّةَ حَلَالًا (لَا حَافَ مِنْ
 الْعَمْرِ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْتَرْوِيهِ) وَبَعْدَ الْعَمْرِ وَحَارَ بَعْدَهُ وَبَرَّ يَوْمَ عَمْرِهِ (أَخْرَجَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمَسْجِدِ)
 مَدَامًا، وَالشَّرْطُ أَنْ يَحْرِمَ مِنَ الْحَرَمِ وَأَنَّهُ فِي مَسِيرِ الْمَكِّي وَبَعْدَ الْمَكِّي فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ كَمَا
 تَعَمُّدُ (وَمَنْ مَنَعَ بِمَكَّةَ الْمَلْعُوقَ) لَا يَزِيدُ لِلْحَجِّ إِلَّا مَا يَرْمِي فِي طَوَافِ الزَّيْلَةِ، وَمَنْ مَنَعَ
 أَنْ يَدَا أَوَّلَ طَوَافِهِ، ثُمَّ فِي الْحَجِّ حَلَالُ الْعَمْرِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْخَرْ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْخُصُوفُ حَتَّى
 أَحْرَمَ بِالْحَجِّ طَوَافُ وَسَمِي حَلَالُ أَنْ يَرُوحَ، وَبَيْنَ يَمِّ يَزِيدُ فِي طَوَافِ الزَّيْلَةِ، وَلَا سَمِي بَعْدَهُ،
 لِأَنَّهُ قَدْ لَقِيَ سَمَكًا مَرَّةً، وَهَذِيهِ، (وَمَنْ جَاءَ عَلَيْهِ دَمُ النَّسَجِ) وَهُوَ دَمُ سَكْرِ هَائِكُنْ عَنْ (فَإِنْ نَمَّ
 يَجِدُ) الْيَمِّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ إِذَا رَجَعَ) أَيَّ فَرَسَ مِنْ لَوَاءِ مَكَّةَ وَأَوْفَلَ وَهَوَّلَ إِلَى

(وَأَنْ أَرَادَ الْقَتْلُ أَنْ يَسْخَرُ سَوْقِ الْهَذْيِ) مَعَهُ وَهُوَ أَحْصَى (أَخْرَجَ وَسَائِلَ هَذْيِهِ فَإِنْ كَانَتْ مَعَهُ)
 وَهِيَ مِنَ الْأَيْسَرِ حَلَالَةٌ وَقَتَّعَ عَنِ الْأَيْسَرِ وَالْحَرَمِ أَنْ يَدْرُسَ وَهَذَا - وَاللَّحْظُ
 بِالْحَجِّ - الْتَرْوِيهِ، وَالشَّرْطُ أَنْ يَسْخَرُ فِي مَسِيرِ مَكَّةَ مِنْ أَمْرِهِ مِنْ مَرَاتِهِ وَغَيْرِهِ (أَنْ يَسْخَرُ) وَهُوَ لَوْنِي
 مِنَ التَّحْيِيلِ (وَأَتَقَبُّهُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَنَحْوِهِ، وَهِيَ) أَيَّ الْأَيْسَرِ (أَنْ يَسْخَرُ سَائِلَهَا مِنَ
 الْحَبَابِ الْأَيْسَرِ) وَهِيَ الْهَذْيَةُ هَالِكَةٌ (وَالْأَيْسَرُ) لِأَنَّ الْأَيْسَرَ فِي حَالِهَا أَيْسَرُ

يَكْفُرُ مَلُو الْهَدْيِ بِطَلِّ سَنَةٍ، مِنْ أَخَرِهِ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَطَافَ لَهَا أَثَلٌ مِنْ قُرْبِهِ
 أَتَوَلَّى ثُمَّ دَخَلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ نَحْمَهُ وَأَخْرَهُ بِالْحَجِّ كَالْمُسْتَعْتَبِ، وَإِنْ طَافَ لِقَمَرِهِ قَبْلَ
 أَشْهُرِ الْحَجِّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَصَدَقَ نَحْمُ حَجٍّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكْفُرْ مُسْتَعْتَبًا وَأَشْهُرُ الْحَجِّ
 شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ رَجَبٍ الْحَجَّةُ، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ الْإِسْرَافَ بِالْحَجِّ عَلَيْهَا حَلَّ إِسْرَافُهُ
 وَأَتَقَدَّ حَجًّا، وَإِلَّا حَاصِبَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْإِسْرَافِ عَسَلًا وَأَخْرَمَتْ وَصَفَتْ كَمَا يَصِفُهُ

.....

فَالْمَا لَا يَسْتَحِبُّ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَلِأَهْلِ أَهْوَالِهِمْ ١ هـ أَي بِحِلَالَةِ الْفَرَادِ، وَلَمْ يَصُورْ بِهِمْ لِأَنَّ عَمَدَ
 الْإِسْلَامِ قَدْ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْرَافِ، وَهِيَ حَاصِبٌ مِمَّنْ لَمْ يَسْأَلِ الْهَدْيَ وَحَقَّقَ دُونَ
 مِنْ سَنَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَسْأَلِ وَلَمْ يَحُلَّ، لِأَنَّ الْعَامَةَ غَيْرَ صَحِيحَةٍ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ
 بَلَدُ الْقَامَةِ صَحِيحٌ سَائِلُ الْهَدْيِ أَوَّلًا، وَغَيْرُ هَذَا فَتَوَلَّى الطَّوْلَ وَلَا تَسْتَحِبُّ وَلَا تَقَرُّ لِمَكِّيٍّ مَعَهُ،
 فِي الشَّرْطِ وَالْحَلِّ، وَلَا سَائِلُ عَمَدَ يَصُورُ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ٢ هـ بِإِخْتِصَارِهِ وَصَفَتْ
 فِيهَا

(وَإِذَا عَدَّ الْقَسَمُ إِلَى بَدَا بَعْدَ لِرَأْسِهِ مِنْ عَمَرَةٍ) رَحَلَتْ (وَلَمْ يَكُنْ سَائِلُ الْهَدْيِ بِطَلِّ
 سَنَةٍ) لِأَنَّ قَدَّمَ بِلَاغَهُ يَسْأَلُ التَّكْوِينِ إِلَى الْحَدِّ صَحِيحًا، وَهُوَ يَطْلُ الْقَسَمِ، وَكَانَ سَائِلُ الْهَدْيِ
 بِالْحَجِّ لَا يَكُونُ صَحِيحًا، وَلَا يَكُونُ سَائِلُ عَمَدَ، وَهُوَ سَائِلُ عَمَدَ، بِطَلِّ سَنَةٍ لَا لِرَأْسِهِ
 بِسَائِلٍ، وَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَقَدْ أُنْشِئَ أَنْ يَكُونَ سَائِلُ عَمَدَ لِحَالِ الْحَلِّ، لِأَنَّ تَوَلَّى بِالْحَجِّ وَحَقَّقَ
 عَمَدَ فَحَرِّ حَيْثُ، وَاسْتَحْبَابًا عَمَدَ وَبَيَّ بَرَكَةً، وَالْعَمَدَ بِمَعْنَى الْإِسْلَامِ «مُجَوَّرَةٌ» ثُمَّ قَالَ
 وَقَدْ تَمَسَّحَ بِمُحَلِّهِ لَا يَطْلُ قَرْنَهُ يَتَوَلَّى إِلَى عَمَدَ فِي تَوَلَّى حَسْبًا

(وَمِنْ أَخَرِهِ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَطَافَ لَهَا أَثَلٌ مِنْ قُرْبِهِ أَتَوَلَّى ثُمَّ) لَمْ
 يَنْصَحْ عَمَدَ (وَدَخَلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ نَحْمَهُ) فِي أَشْهُرِهِ (وَأَخْرَهُ بِالْحَجِّ كَالْمُسْتَعْتَبِ) لِأَنَّ الْإِسْرَافَ عَمَدَ
 شَرْطٌ صَحِيحٌ فَخَدِمَهُ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهُوَ يَكُونُ إِذَا الْأَعْمَالُ فِيهَا، وَقَدْ وَجَدَ الْأَكْثَرُ، وَلَا أَكْثَرَ
 حَكَمَ لِكُلِّ عَمَدَ بِهِ (وَإِنْ) كَانَ أَحَدُ الْعَمَدِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَرْبَعَةَ شُرُوطٍ فَصَحَّ عَمَدَ ثُمَّ حَجَّ
 مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكْفُرْ مُسْتَعْتَبًا لِأَنَّ أَثَلُ الْأَكْثَرِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَصَحَّ كَمَا إِذَا تَحَلَّى مِنْ عَمَدَ
 أَشْهُرِ الْحَجِّ فَفَكَفَّرَ حَصْلًا كُلَّهُ، وَقَدْ دُكِّرَ أَنَّ الْمُتَصَحِّحَ هُوَ الْعَمَدُ ثُمَّ الْعَمَدُ (وَالْحَجُّ فِي أَشْهُرِ
 الْحَجِّ «مُجَوَّرَةٌ»

(وَأَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَنَحْمَةُ الْغَفَّاتِ وَيَكْفُرُ) عَمَدَ مِنْ رَجَبٍ أَيْحَدِهِ بِكُفْرِ الْعَمَدِ،
 وَنَحْمَةُ (وَلَوْ عَمَدَ الْإِسْرَافِ عَلَىهَا) أَيْ الْأَشْهُرُ بِمَذْكُورَةٍ (حَتَّى إِسْرَافَهُ) لِأَنَّ شَرْطَ وَفَرَّ
 لَشَيْئِهِ بِالرَّكْنِ (وَأَتَقَدَّ حَجًّا) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِهِ إِلَّا فِي الْأَشْهُرِ

(وَإِلَّا حَاصِبَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْإِسْرَافِ عَسَلًا) بِالْإِسْرَافِ، وَهُوَ الْمُنْطَلَقُ (وَأَخْرَمَتْ وَصَفَتْ) ١٠

الْحَاجُّ غَيْرُهَا لَا تَطُوفُ بِأَيْتِبِ حَتَّى تَطْفُرَ، وَإِنْ حَاصَتْ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَضُوفُ الرَّيْزِ
فَصُرِفَتْ مِنْ مَكَّةَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا بِتَرْكِ طَوَافِ الصُّلْبِ

باب الجنبات

إِذَا تَطَيَّبَ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ، إِنْ طُبْتُ عُضْوًا كَامِلًا حِذَا رَادَ عَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ
طُبَّ أَقْلٌ مِنْ عُضْوٍ عَلَيْهِ صَدَقَ، وَإِنْ لَيْسَ نَوْبُ مَحْبُودٍ أَوْ عَطَلُ رَأْسِهِ يَوْمًا كَامِلًا عَلَيْهِ

جاء وصف الأفعال (كما يهتمة الحاج) من المؤلفين يدي الجمل وغيرها (غير أنها لا تطوف
بأيتب حتى تطفر لأنها منهية عن دخول المسجد (وإذا) حاصت بعد الوضوء وضوب الريز
وأرادت الانصراف (انصرف) من مكة ولا شيء عليها لتزني طواف الصدق) لأنه لا يخص
نفسه الشخص في ترك طواف الصلْب، باب طهرت لعل أن يخرج من مكة لزمها طواف
الصلْب

باب الجنبات

لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيْنِ أَحْكَامِ مُحْرِمِينَ شَرَعَ فِي بَيْنِ حُكْمٍ مَا يَحْتَرِمُهُ مِنَ الْقُدُورِ مِنَ
الْجَنَابَاتِ، وَالْإِحْصَارِ، وَالْمُحْرَمَاتِ، وَذَمَّ الْجَنَابَاتِ لِمَا أَنَّ الْأَدَاءَ الْقَاصِرَ حَرَّمَ مِنَ الدَّمِ
وَالْجَنَابَاتِ، جَمْعُ جَنْبَةٍ، وَالْمَوْلَا بِهِ هُوَ ارْتِكَافُ مُخْطَرٍ فِي الْحَرَامِ

وَإِذَا طَوَّفَ الْمُحْرِمُ صَلَوَاتُ الْكُفَّارَةِ لَمَّا أَطْلَقَ فِي الْعَبْدِ أَجَلٌ فِي الْكُفَّارَةِ ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيْنِ
مَا أَجَلَهُ بِقَوْلِهِ: (قَالَ طَبْتُ عُضْوًا كَامِلًا) كَأَنَّ مَنْ وَنِدَ وَالرَّجُلَ (عَصَا زَادَ) مَعَ إِسْخَاةِ الْمَجْلَسِ
(بَعْدَهُ دَمٌ) لِأَنَّ الْجَنَابَاتِ تَكَامِلُ بِكُلِّ الْارْتِكَافِ، وَدَلَّتْ فِي الْمَصْرِ الْكَامِلُ: فَتَرْبِ عِبَادَةٍ
كَمَالُ الطَّوِجِ (وَإِنْ طَبَّ أَقْلٌ مِنْ عُضْوٍ كَرِهَهُ وَحَدَّهِ) (قَدْ صَدَقَ) فِي ظَاهِرِ الرَّوَاةِ: فَتَصَوَّرَ
الْجَنَابَةَ، وَفَالِهَا: بِسَبَبِ تَقْدِيرِهِ مِنَ الدَّمِ: احْتِبَافُ الْجَنْبِ بِالْكُلِّ، قَالَ: (الْإِسْجَابِي)
الصَّحِيحُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرَّوَاةِ فَصَحِّحَ

- (١) الحديث من مجلسي مكة ثم غلبت قد يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن البركة المحضرة
لمخرجه البصري ١٧٥٥ باب طواف الطود وسبب ١٣٢٨ باب وجوب طواف الطود ونسبته ١١/٥
كلهم من أبي حنيفة والمروزي والأثر هو أنبي الله
والمروزي ٩١٤ من أبي حنيفة قال: من حج البيت للملكي أعبر عهد بختيت إلا التمتع وروى
عن رسول الله ﷺ وقال: حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم صحيح
(٢) الإذعان بين ربي ورضي. تعلقه به وأرضى به التمتع ورضي عن هؤلاء توفى بكنه غير ممدد ذلك
الترقي ليس المتمدن وإنما يجب الدم بإزالة الثلث كذا في (المعرب).

في المتعرة قيل ان يطوف أربعة أشواط أقسمها ويصير إليها وتصلها وعليه شاء، وإن وطئ
 بعد ما طاف أربعة أشواط فعليه شاء ولا تقسم عمرته، ولا يترمة فصلاتها، ومن جلع ثياب
 كمن جلع عابداً، ومن طاف طواف القدوم مخدناً فعليه صدقة، وإن طاف حياً فعليه
 ذبلة، ومن طاف طواف الزيارة مخدناً فعليه شاء، وإن صام حياً فعليه بدنة، والأفضل أن
 يبيد الطواف ما دلت عليه ولا دبح عليه ومن طاف طواف الصدر مضطرباً ففعله صدقة، وإن
 طاف حياً فعليه شاء، ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دونها فعليه شاء، وإن

(وإن) كان (جائعاً) (بنت) (الرحوف) (والحلق) (عليه) (شاء) لبقاء إحرامه في حق النساء فقط، فعص
 الجارية، فأكسب بالذلة (ومن جامع في الغمر، قيل أن يطوف) لها (أربعة أشواط أقسمها) لا
 الطواف في العمرة بمنزلة (الرحوف في الجمع، ومنص) فيها كذا يصير في صحيحها (وتصلها)
 (وراء) (و) (جاء) (عليه) (شاء) لأنها سهو فكانت أحط رتبة من حج، عما كسب بالذلة (وإن وطئ)
 بعد ما طاف (جاء) (أربعة أشواط فعليه) (شاء)، (ولا تقسم) (عمرته)، (ولا يترمة) (فصلاتها) لكن شرط كونه
 قبل الحلق، ومركب للعلم به (لا) (بالحلق) (يخرج) (عن) (إحرامه) (بالكلية)، (مخلاف) (إحرام الجمع) (كسب
 من (ومن جامع ناسي) لو جامع أو ناسي أو مكراً (كس) (جامع عابداً) (لاستواء الكل في الإحرام
 ١٤٨

(ومن طاف طواف القدوم مخدناً صبيته صدقة) وقد في كل طواف - تطوع، جراً ما دخله
 من التقصير ترك الطهارة، وهو من وجب بالسروج أكسب فيه بالصدقة يظهره لحدود ربه عه
 وجب بالصدقة (وإن) كان (طاف حياً فعليه) (شاء) لعلال الجارية (ومن طاف طواف
 الزيارة) (أو أكثره) (مخدناً) (عليه) (شاء)، (لأنه) (أدخلى) (التقصير) (في) (الركن) فكانت أفضل من الأول
 فحجر يهدم (وإن) كان (طافاً) (أو أكثره) (جاء) (عليه) (بذلة) (حظ) (الجارية)، (تجبر) (بالتبذلة) (بإظهار
 للقصير بين الركنين) (و) (الأفضل) (أن) (يبيد) (الطواف) (طاهراً)، (يكون) (تأني) (به) (على) (وجه) (التمكين) (من
 دلت) (بصدقة) (لإمكانه) (من) (غير) (عسر)، (قال) (في) (الهدية) ١٧ (وفي بعض النسخ) (وعليه) (أن) (يعيده) (والأصح
 أنه) (يؤمر) (بالإحرام) (في) (الصدقة) (منجذب) (إلى) (الحديث) (بجانب)، (بعض) (الصدقة) (سبب) (الجساسة
 وصوره) (ببب) (الحدث)، (أو) (ولا) (دبح) (عليه) (إن) (عاد) (للحدث) (وكونه) (بهم) (الحر)، (وكذا) (للحياة
 في) (كسب) (في) (بهم) (التحر)، (وإن) (عاد) (لرمة) (دم) (سالك) (غير) (ومن طاف طواف القدوم مخدناً فعليه
 صدقة)، (لأنه) (دون) (طواف) (الزيارة) (وإن) (كان) (جامعاً) (لا) (من) (يظهر) (التعاقب)، (وعلى) (أبي) (حسب) (أنه
 يجب) (شاء)، (إلا) (أن) (الأول) (أصح) (دهدي) (وإن) (كان) (طاف حياً فعليه) (شاء) (لأنه) (خص) (كثير)، (ثم
 هو) (دون) (طواف) (الزيارة)، (فيكسب) (بالشاء) (هدية)، (وفي) (الصحيح) (قال) (الإسجاني) (وعد
 في) (رواية) (أبي) (سليمان)، (وفي) (رواية) (أبي) (جعفر) (أرجب) (الدم) (فيها)، (والأصح) (لأول

ترك أربعة أشواط بقي مخبراً لها حتى يطوفها، ومن ترك ثلاثة أشواط من طواف الصلوة
صلى صدقة، وإن ترك طواف الصلوة أو أربعة أشواط من طوافها، ومن ترك السجدة من
الصلوة والركعة صلى صلاة، وحجته تام، ومن أف من عرف قبل الإمام صليته دم، ومن

(ومن ترك من طواف التوبة ثلاثة أشواط من طوافها وله بطلان بعد غيره وصلى صلاة، لا
الصلوة ترك الأكل سيرة، فأنه انصبها بسبب الحدث، فإن طاف بعد انقضاء طوافه لم يضره، ولا
يكمله، فإنه كان ما بعده للصلاة وكان الباقي - بعد إكمال الترخيص - هو أكثره صلى صدقة، وإلا
عدم، وإن ترك أربعة أشواط بقي مخبراً لها من حين السجدة حتى يطوفها) فكيف صلح تركه ده
إذا تعدد المجلس، لا أن يخصد لغيره، فتح أي فلا يبرأ بالثاني شيء - وإن تعدد المجلس
مع أن به الترخيص بأصله، لأنه لا يخرج عنه إلا بالإعسان، نكح لما كانت المحظورات مسددة
إلى فصل واحد - وهو تحصيل الإحلال - كذب صبيحة، نكاح دم واحد - وسجدة (ومن ترك ثلاثة
أشواط فما دونها من طواف الصلوة لم يكمل شوطاً (صدقه) إلا أن تلع الميم كما في الميم (ومن
ترك طوافاً) القدر أو تركه أشواط من طوافها، لأنه ترك الواجب أو الأكثر منه، وما دام
يمكنه بغير الإكراه إقامة الواجب في وقت الهداية

(ومن ترك السجدة من الصلوة والركعة أو أكثر، أو ترك جبهه لا يحرمه أو ابتداء من الركعة
الصلوة صلاة وحجته تام) لأنها واجبات، فيبرأ بتركها بدم دون الصلوة

(ومن أف من عرف قبل الإمام) والعروب (عليه ده) ويسقط بالعمد قبل العروب، لا
بعد، في ظاهر الرواية، وروى ابن شاذان عن أبي عبد الله أنه يسقط وصحبه القنوري
وبه هو يفتوا، وصنفه في الصحاح، وروى ابن شاذان عن أبي عبد الله (الشيخ) ما بعده ولو عاد إلى عرفه قبل
عروب الشمس وقبل أن يدعى الإمام ثم يدعى بها بعد العروب مع الإمام سقط عنه الميم، لأن
مشتقك المتروك، وإن خلا من العروب بعد ما عرج الإمام من عرفه ذكره الكرخي أنه يسقط
عنه الميم أيضاً، وهكذا روى ابن شاذان عن أبي عبد الله أنه يسقط عنه الميم أيضاً، لأن
استدراك المتروك، إذ المتروك هو الميم بعد ركعة وقد استوفى، وهو القنوري - عمده ما
أثروا، وقال، هي الصحيحة، والمذكور في الأصل مصطوب، ولو عد إلى عرفه بعد العروب
لا يسقط عنه الميم ولا خلاف، لأنه بعد عروب الشمس من العروب فقد تقرر عليه الميم الواجب ولا
يحتمل السقوط بالعمد انتهى - وهذا فيه من الإمام، يكون والعروب، لأن المتروك، حتى لو
انقضت بعد العروب قبل الإمام لا يجب عليه شيء، وغيره لأنه يستلزم

ترك الوقوف بالترد عليه دم، ومن ترك رمي الجمار في الأيام كلها عليه دم، وإن ترك رمي يوم واحد عليه دم، وإن ترك رمي أحسن الجمار الثلاث فعليه صفة، وإن ترك رمي جئرة المفضة في يوم النحر فعليه دم، ومن أخر التحنن حتى مضت أيام النحر فعليه دم بعد أبي حنيفة وكذلك لو أخر طواف بريد أو عبد أبي حنيفة رحمه الله، وإذا فشل المحرم مطلقاً أو كان عليه من مكة فعليه الجمرات، يستوي في ذلك المأمئ والمساقي والمشمري والمعدن، والجرأ عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يقوم المضي في المكان الذي قلته فيه أو في أقرب المواضع منه إن كان في طريقه، بقومه أو عشرين، ثم فهو مستحبر

(ومن ترك الوقوف بالترد عليه) من غير مدر (فعليه دم) لأنه من الواجبات

(ومن ترك رمي الجمار في الأيام كلها فعليه دم) واحد، لا الجمر متحدة، واشترك إماما يعين بمزود فتمس من آخر أيام رمي، وهو يوم النحر، وما دامت يلقه فالإحالة ممكنة فيرميها على الترتيب، ثم بالتأخير بعد عدم الإدم، خلافاً له (وإن ترك رمي يوم واحد بعد دم) لأنه مك تام (وإن ترك رمي إحدى الجمار الثلاث) في غير اليوم الأول (فعليه) لكل حصته (صفة)، لأن لكل في هذا اليوم نصف واحد، بمزود الأقل، حتى لو كان أكثر وجب لكم (وإن ترك رمي جئرة المفضة) أي هو (في يوم النحر، أو أكثره) فعليه دم) لأنه مك تام، وهو عليه ذلك اليوم

(ومن أخر التحنن) عن وقته (حتى مضت أيام النحر فعليه دم بعد أبي حنيفة وكذلك) إن أخر طواف البراءة عند غنها، ولا (س) عليه، وكذلك الحلال في تأخير الرمي، وفي تقديم مك على مك كالحنن قبل الرمي، وتأخير الحلال قبل الرمي، وانطلق قبل الذبح، (عدده)، وفي الصحيح: قال «لا يجزي» الصحيح يوم أبي حنيفة، وحسن عليه درهمان الشريعة، وصدر الشريعة، والفسح

(ومن فشل المحرم صفة) أي جراً مأياً من حنن ماض حلقته مباحاً أو مملوكاً (أو دل) عليه من مكة، وهو غير عظم، (فعليه) جرأ، يستوي في ذلك العائنة والمطلي (وقاسي) لإحرامه (والمشمري) فضل المصير والمعدن، به أي يكرر منه لأنه صفة إصلا، فأنه غير مباح للأموال (والجرأ) للرجب (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) أن يقوم المضى في المكان الذي قلته (فيه) إن كان في مكان يقره به، أو في أقرب المواضع منه إن كان في طريقه (إحلاله) بتقديم بإحلاله الأصاكن (المشوفة) أو عشرين، بما يصاوه في موزن المصير، وفي والده به، كانوا والمواضع يكمي، والامتحان أولى، لأنه أحوط وأبعد من الخطأ كفي في حقوق بعد، وعمل يصير، انتهى عنها ١٠٠، من هو) أي مستحبرم حله مالمية (محرر) رمي

في القيمة . إن شاء أنشاء بها هنية صديق إن يمت هذا ، وإن شاء أنشأ بها طلع
تصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ، وإن شاء صاع
من كل ثمن صاع من بر يؤخذ ، وعن كل صاع من شعير يؤخذ ، على فصل من الطعام
أقل من نصف صاع فهو خير إن شاء تصدق به ، وإن شاء صاع عنه يوماً كاملاً وعلى
محمّد . يجب في الصدقة النظر فيما به يصير ، ففي السحلي شاء ، وفي الصنع شاء ، وفي
الأرب عائق ، وفي العائمة مدنة ، وفي جربوع جفرا . ومن جرح صيداً ، أو نكح شدة ،
أو قطع غصواً من صوم ما يقضى ، وإن نكح ريش طائر ، أو قطع فؤاد صيد ، عسرح من

نكح هنية (إن شاء نكح) في أنشأ بها هنية صديق (إن نكح) القيمة (هنية) يجرى .
في الأصابع . من يزل أو يفر أو عم . لأنه ممنوع في إخلاله (إن شاء أنشأ بها هنية صديق
به) لم شاء ، على مسكين نصف صاع من بر أو دينة ، أو صاع من تمر أو شعير ، ولا يجوز أن
يطعم المسكين أقل من نصف صاع ، لأن الطعام حدكو يصرف إلى ما هو الممنوع في الفرج
ومداه ، ومكفي الإمتح كقطع الجسد ، فخره (وإن شاء صاع عن كل نصف صاع من بر أو شعير
وعن كل صاع من تمر أو شعير يوم) لأن تدمير الصياء بالمهول خير ممكن ، إلا لا قيمة للطعام ؛
صنونه بالطعام ، والتقدير على حد الوجه مذهب في المرح كما في باب العدة (هنا) (هنا)
فصل من الطعام أقل من نصف صاع) من بر أو أقل من صاع من تمر أو شعير (فهو شعير) إن
شاء تصدق به ، وإن شاء صاع عنه يوماً كاملاً ، لأن صوم من يوم غير مشروع ، وكذلك إن
كان أو لم يكن صوم طعام مسكين يطعم الراسب أو يقسم يوماً كاملاً لصاغناً (هنا) (هنا)
محمّد يجب في الصدقة النظر فيما به يصير ، ففي السحلي شاء ، وفي الصنع شاء ، وفي
الأرب عائق ، وفي العائمة مدنة ، وفي جربوع جفرا . ومن جرح صيداً ، أو نكح شدة ،
أو قطع غصواً من صوم ما يقضى ، وإن نكح ريش طائر ، أو قطع فؤاد صيد ، عسرح من
نكح هنية (إن شاء نكح) في أنشأ بها هنية صديق (إن نكح) القيمة (هنية) يجرى .
في الأصابع . من يزل أو يفر أو عم . لأنه ممنوع في إخلاله (إن شاء أنشأ بها هنية صديق
به) لم شاء ، على مسكين نصف صاع من بر أو دينة ، أو صاع من تمر أو شعير ، ولا يجوز أن
يطعم المسكين أقل من نصف صاع ، لأن الطعام حدكو يصرف إلى ما هو الممنوع في الفرج
ومداه ، ومكفي الإمتح كقطع الجسد ، فخره (وإن شاء صاع عن كل نصف صاع من بر أو شعير
وعن كل صاع من تمر أو شعير يوم) لأن تدمير الصياء بالمهول خير ممكن ، إلا لا قيمة للطعام ؛
صنونه بالطعام ، والتقدير على حد الوجه مذهب في المرح كما في باب العدة (هنا) (هنا)
فصل من الطعام أقل من نصف صاع) من بر أو أقل من صاع من تمر أو شعير (فهو شعير) إن
شاء تصدق به ، وإن شاء صاع عنه يوماً كاملاً ، لأن صوم من يوم غير مشروع ، وكذلك إن
كان أو لم يكن صوم طعام مسكين يطعم الراسب أو يقسم يوماً كاملاً لصاغناً (هنا) (هنا)
محمّد يجب في الصدقة النظر فيما به يصير ، ففي السحلي شاء ، وفي الصنع شاء ، وفي
الأرب عائق ، وفي العائمة مدنة ، وفي جربوع جفرا . ومن جرح صيداً ، أو نكح شدة ،
أو قطع غصواً من صوم ما يقضى ، وإن نكح ريش طائر ، أو قطع فؤاد صيد ، عسرح من

(١) جربوع : مروج من الطير طويلاً الريش لصبر الدين حساً

(٢) جفرا : مروج لها أربعة أنهر من أولاد السعير المعروف

[illegible][illegible]

وهذه عن الحجرة (في دار الأرباب) لأبيهم الذي يأكل من حبه مختلف عروق الفروع
بذلك بكل الحبة وتقع في حجرة ١٠٠٠ لا سواد في أيا (وتحذره) الحاضر
المعروف، وحسبها حدا كمنه وقد (المسحوق) والده وأقرب (المعروف) الكلب
المعروف (جرا) قاضي الهندية عن أبي حنيفة أن الكلب المفترق وغير المفترق والمفترق
المفترق مفترق - لا تعرف من ذلك حس، وقد الله الأهل والوحشة -

أوتيت من قبل القبحه ، عت والفراد ، والفران والديف والورج والفرسور
رائدات من واحده واحده ، جميع دون لأمر (شراء) من الحج ، لأنها ليست
معيد ولا متولد من الله

(ومن قتل عبداً) أو أمةً وثلاثاً من نوبة أو سنة أو القاعد (تضيق بها عنه) ككفّ طعامها
لأنها مملوكة من البيت فتضي على العبد وبيده يذوق من سنة أو نوبة لأنه لو جعلها على
أمره ضيقاً لم يكن عليه شيء (ومن فسد جرحه مضيق به سنة) لأن الجرح من سنة أو
قال في النسخة وقد كرم من دق بين العبد والخنزير ويسمي أن يكون الخنزير أحد زمرة غيره
من جملته كذا، ومن غير سنة عام رخص الله هذه (١٧)

over 1000

١٧) اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّمْ

(٢٤) **عنه** لفظي، في نسخة (١٦٩٧) وقال: رواه مالك في ١. وفيه أن أبو جعفر سأل عن غيره فقال: وهو ممدوح عن عمر (الكتاب)، قال: هو بعينه، قال: نعم، فقال: نعم، نعم. (في نسخة: هو بعينه)

تصنيف: كتب دينية

دوروت پر اچھی نگاہ سے دیکھ کر وہ کہنے لگا کہ یہ تو میری ہی تصویر ہے۔

من الصيد كالتلحيم وسخوها عنه الحرة، ولا يتجاوز بقيتها شيء، وإن صدق الشئ من
 منحره فقتله فلا شيء عليه، وإن صطُر المنحر إلى أكل لحم الصيد فقتله مطلقاً
 الحرة، ولا بأس أن يذبح المنحر الشاة والبقرة والسمير والدجاج والبط فكتكري، وإن
 غفل حملاً سروراً أو طبعاً فمستأنس بحرة، وإن ذبح المنحر صيداً فمستأنس به لا
 يحل أكلها، ولا بأس أن يأكل المنحر لحم صيد اصطافه حلالاً أو ذبحه يدانم يذنه
 المنحر عليه ولا أمة بصيده وفي صيد الحرم، دسحة الفحلان عليه الحرة، وإن صدق

(ومن قل = لا يؤكل لحمه من الصيد) الذي (كالتلحيم) من أحيائها (وسخوها) من سباع
 الطير (عليه الحرة) ولا يتجاوز بقيتها شيء؛ لأن الله إنما كره حرماً موجاً لحرمة ما حذر
 إراقة الدم، لا باعتداف صيد اللحم، لأنه غير مأكول، وبراءة الخدم لا يجب إلا دم واحد، أما في
 مأكول اللحم فيه فالد اللحم أبداً، فحجب عنه بالدم ما لم يذبح، فمستأنس، في شرح
 «الجامع».

(وإن صدق التلحيم على منحر، ولا يمكنه دسحه، لا يقتله) (مقتلة فلا شيء عليه)، لأنه
 مسوخ عن التلحيم، لا من ذبح الأذى، ولهذا كان مأكولاً في ذبح صيده الذي كره في
 القتل، فلا يكون مأكولاً في ذبحه لمحقق أولى، ومع وجود الإجماع من الشارع لا يجب
 البراءة (وهذه).

(وإن صطُر المنحر إلى كثر لحم الصيد فقتله حرة الحرة)، لأن الأذى ضد الكثرة
 بالقتل، (وهذه) (ولا بأس أن يذبح المنحر الشاة والبقر والسمير والدجاج والبط فكتكري، ولا
 بأس أن يذبح المنحر صيداً فمستأنس به لا يحل أكلها، ولا بأس أن يأكل المنحر لحم صيد
 اصطافه حلالاً أو ذبحه يدانم يذنه المنحر عليه ولا أمة بصيده وفي صيد الحرم، دسحة
 الفحلان عليه الحرة، وإن صدق التلحيم على منحر، ولا يمكنه دسحه، لا يقتله) (مقتلة فلا شيء عليه)، لأنه
 مسوخ عن التلحيم، لا من ذبح الأذى، ولهذا كان مأكولاً في ذبح صيده الذي كره في
 القتل، فلا يكون مأكولاً في ذبحه لمحقق أولى، ومع وجود الإجماع من الشارع لا يجب
 البراءة (وهذه).

(وإن ذبح المنحر صيداً) مطلقاً أو الحلال بعد بخره (مستأنس به لا يحل أكلها) (لا أحد
 من منحره أو حلال) (ولا بأس أن يأكل المنحر لحم صيد اصطافه حلالاً) (أو دسحة،
 إذا لم يقتله المنحر عليه، ولا أمة بصيده) (سواء اصطافه نفسه أو المنحر، حيث لم يكن فيه

(١) لا يلزم حرمة، ذهب على وجه شاذ.

باب الإحصار

إذا انحصر المتزوج بغيره أو فأنه مرض معه من امه من الحيض وقبله
فثبت ثمة نكاح في الحرم ووعده من بخلها يوماً بغيره بغيرها فيه ثمة نكاح

(وإن كان طارفاً بغيره بغيره، ولا يجوز ذبح دم الإحصار إلا في الحرم ويجوز
ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة) قال أبو يوسف ومحمد رحمتهما لا يجوز
الذبح للمحصّر ما حي إلا في يوم النحر، ويجوز للمحصّر ما حي إلا في يوم شاء،
والمتحصّر ما حي إلا في محل عليه حنيفة ومالك، وعمر المتحصّر ما حي إلا في المكان، وعلى
الشافعي حنيفة ومالك، وإذا جاز ما حي إلا في يوم واحد أو يومين في يومين ثمة

باب الإحصار

هو لغة الجمع، وشعراً صح انحصار عن الله أو كس

(إذا انحصر المتزوج بغيره أو فأنه مرض معه من امه من الحيض وقبله
المتحليل) ثلاثاً بغيره عليه (وهي في بيت سائر أو بيتها) (نكاح في الحرم) (ولو كان
يحد بقي محرمات حتى يحد أو يحد من طواف) (وإذا جاز ما حي إلا في يومين ثمة) (يحد من سائر
(بغيرها فيه) أي في ذلك اليوم (ثمة) (إذا جاز ما حي إلا في يومين ثمة) (أو حل في ما كان محظوراً
وجب إيماء إلى أنه لا حل عليه ولكنه حسن لأن الحمل حصل بالنكاح، وهذا إذا كان
الإحصار في الجبل) أما إذا كان في الحرم فالمحل واجب وجوهه.

(وإن كان طارفاً بغيره بغيره، لا يحل له إلى النكاح من إحصار) ولا يحتاج إلى إحصار
إن كان بغيره واحد لم يحل من حدهما لم يحل من واحد من حدهما: لأن التحلل بعد شرح
في حلق واحد، وفي ذلك عصر العشرة، إلا نحو ذبح دم الإحصار مطلقاً (إلا في الحرم،
ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة) (طواف بغيره) (لأنه لا يحل التحلل (ولو كان
يجوز الذبح للمحصّر ما حي إلا في يوم النحر) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء)
المصحيح، ورجح دليل الآية من سائر وجوه، وهذا محضار عند أبي الفتح (المحل المحل)
وهو ما في الشريعة، وهذا الشريعة، والسعي، (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء)
شأنه) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء)
سجل) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء)
يحل بالصلوات الصلوات، فإن لم يأت بها فصدقه، وهذا يكون من إحصار (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء)
لا غيره عليه: لأنه ليس في مصر قال العج، وهو في الإحصار ما حي إلا في يومين ثمة
شرح به (وعلى) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء) (أو في يوم شاء)

وَالْمَعْمُورَةُ لَا تَعْمُورُ. وَهِيَ حَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ الْإِلَاحَةِ تُكْرَهُ مُطْلَقًا مِمَّا
 بَدَأَ عَرَفَهُ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَيَوْمَ النَّسْرِ
 وَالْمَعْمُورَةُ سَهْلٌ. وَهِيَ الْإِحْرَامُ، وَالْظُّوْفُ، وَالسُّنَنُ، وَالْحَقُّ أَوْ مُتَقَصِّرٌ

باب الهدي

الْهَدْيُ قَدْ أَمَّا ثَلَاثَةٌ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ الْإِبْرَ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ، وَتَحْرِيكُ فِي بَيْتِ
 النَّبِيِّ مَصْدَعًا، إِلَّا مِنَ الْغَنَمِ فَإِنَّ الْحَدَّاجَ مَنَ بَحْرِي، وَلَا يَتَوَزَّعُ فِي الْهَدْيِ مَقْطُوعُ الْأَنْبَرِ
 أَوْ أَكْثَرُهَا، وَلَا مَقْطُوعُ الْفَرْجِ وَلَا يُبَدِّدُ رُجُلًا، وَلَا الْفَرْجَ تَمَشِي وَلَا أَلْعَمَاءَ، وَلَا
 الْحَرَامَةَ أَتَى لَا تَمَشِي إِلَى الْفَرْجِ وَنَسَاءُ حَائِزَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي مَوْجَعَيْنِ مِنْ

(وَالْمَعْمُورَةُ لَا تَعْمُورُ)، أَمَّا عَرَفَةُ بِرَبِّهَا (وَهِيَ حَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ الْإِلَاحَةِ إِلَّا حَسَبَ ثَبَاطِ
 يُكْرَهُ) ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ (مُطْلَقًا مِمَّا) أَمَّا بِسَادَةِ الْإِحْرَامِ، أَمَّا بِدَأَ أَلْفَهُ بِحَرَامٍ سَلَوَ كَمَا إِذَا كَلَّمَ
 هَارَ. فَكَانَ النَّحْجَ وَلَدَى مَمْرِهِ مَوْجَعُ الْإِلَاحِ لَا يَكْرَهُ (وَحَرَامٌ) بِمَا كَرِهَ فِي هَذِهِ الْإِلَاحِ لِأَنَّهَا
 أَبَدٌ طَوِيلٌ. فَكَانَتْ مَعْنَاهُ لَهُ، وَهِيَ (يَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَيَوْمَ النَّسْرِ) ثَلَاثًا

(وَالْمَعْمُورَةُ سَهْلٌ) مَوْجَعُهُ مِنَ الصَّحِيحِ، وَبِهِ وَاجِبٌ وَهِيَ: وَهِيَ الْإِحْرَامُ وَالْظُّوْفُ
 وَالسُّنَنُ، وَالْحَقُّ أَوْ مُتَقَصِّرٌ فَالْإِحْرَامُ شَرَفٌ، وَالظُّوْفُ رُكْنٌ، وَغَيْرُهُمَا وَاجِبٌ، وَابْتِدَاءُ
 يَذْكُرُ الْحَقُّ لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ مِنْهَا

باب الهدي

لَمَّا دُرِّدَ دُخْرُ الْهَدْيِ مَصْدَعًا مِنَ الْمَسَارِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ، وَهُوَ مَطْلُوعٌ مِنْ كَلَامِ
 رِيْقَةٍ فِي هَدْيٍ - فَالْمَشْدِيدُ عَلَى فَعْلِ الْوَاحِدَةِ عَدَّةً قَطْعُهُ بِمَطْلُوعٍ وَمَطْلُوعٌ وَهِيَ
 (تَهْنِئَةٌ) فَهِيَ رُشْرُحٌ مَا يَهْدَى إِلَى الْحَرَمِ مِنْ سَبْعِ سَلَفَرٍ، وَوَسْلَةٌ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ فِي
 الْهَدْيِ (مَنْ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ) (الْإِبِلُ، وَالْغَنَمُ، وَالْبَقَرُ) لِأَنَّ ثَلَاثَةً حَرَامَةٌ بِوَهْدَتِهِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ
 (بَحْرِي) فِي ذَلِكَ، مَا يَجْرِي فِي الْأَصْحَابِ، وَهُوَ (الْبَقَرُ مَصْدَعًا) وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ مَا نَمَّ لَهُ حَسَنٌ
 سَبِيحٌ، وَمِنْ الْبَقَرِ مَسْلُوكٌ، وَمِنْ الْغَنَمِ سَهْلٌ (إِلَّا مِنَ الْغَنَمِ فَإِنَّ الْحَدَّاجَ مَنَ بَحْرِي) وَالْحَدَّاجُ
 - مَصْحُوبٌ - مَا دُونَ النَّبِيِّ (وَلَا يَجْرِي فِي الْهَدْيِ مَقْطُوعُ الْأَنْبَرِ وَلَا الْفَرْجَ تَمَشِي وَلَا أَلْعَمَاءَ وَلَا
 يُبَدِّدُ وَلَا رُجُلًا وَلَا لَدَيْهِ أَنْعَامٌ وَلَا حُجَمَاءُ) كِبَرَةُ الْهَرَمِ وَلَا تَمْرُجَةٌ تَقِي لَا تَمَشِي إِلَى
 الْحَسَنِ (فَتَحْتَ الْقَبْرِ وَكَبَرَهَا - لِمَوْجَعِ الْإِلَاحِ الَّذِي يَدْعُو بِهِ الْمَسَابِقُ، وَهِيَ حَائِزَةٌ لِأَنَّهَا حَيَوَاتُ يَبِيحُ،

طاف طواف الزيارة خشاً، ومن جامع بين القلوب يعرفه فليته لا يجوز إلا نية واحدة
والنية بخريء كل واحد منهم عن سبغ أو كان كل واحد من الشركاء يريد القربة، فإن
أراد أحدهم نية لمحم في بخريء عن الدين، ويجوز الأكل بين هذين المنوعين
المستعفى والغري، ولا يجوز الأكل من فيه الهدى، ولا يجوز فتح هذين المنوعين
والغري إلا في يوم النحر، وسحر دمع يده الهدى أي وقت شدة، ولا يجوز دمع الهدى
إلا في الحرم، ويجوز أن يصنع بها على مساكن الحرم وغيره، ولا يجب التبريد
معه، ولا فصل من الدين سحر، وفي النحر والعصر المنع، وأما في يوم النحر والإحرام

وحد، إن كانت الطوبى موجودة بها قبل النحر، أما إذا سبغها ذلك حلقه الصحيح فلا يصح
واحد من السبغين جزاءً لأن مثل هذا لا يمكن لأحدهما، والثقة حادثة في النحر (في كل
شيء) جاء في إجماعه (إلا في منصرفي) وهو من طاف طواف (زيارة خشاً) أو طاف في حب
(ومن طاف فيه النحر عرف) ومن المخلو كمن مر به لا يجوز في هذين المنوعين (إلا
بدن) كما تقدم (والثقة والنية بخريء كل واحد منهم عن سبغ) وما هوها بدولي (إلا كان
كل واحد من الشركاء يريد نية) وهو أصح وجه القربة، لأن ذلك أحدهما المستعفى، والآخر
الغري، والآخر المستعفى، قال الفقهاء بها وجب، وهو الله تعالى (معه) رد أحدهم بحية
المسلم، أو كان ذمياً (أو بخريء عن سبغ) وهذا محض منه تعالى (ويجوز الأكل) لأصاحبه
الهدى، بل يشترط (من هذين المنوعين) المستعفى والغري، لا طاف الهدى مجله، لأنه دم سبغ
ميجوز الأكل مع سركه الأصحة، أو مع الأكل مع تصاحبه غير النحر، وجب سبغ المسح
أما إذا لم يبلغ الحرم لا يخل لا يباح، من غير الغري كما يأتي في آخر القرب (ولا يجوز الأكل
من فيه هدياً) كما الكفارات والنحر، وهذا لأصحاب، وهو أن طاف في الحرم (ولا يصح
فتح هذين المنوعين) والمنع والغري، إلا في يوم النحر، وفي الأصحة، يجوز دمع دم المنوعين
يوم النحر، ويحد يوم النحر أصح، وهذا هو الصحيح، لأن القربة في المنوعين ما ضاع
هذا، وذلك يحق سبغها في الحرم، ثم رُجِد ذلك على وجهها في غير يوم النحر، وفي يوم
النحر أصح، لأن معنى القربة في إرمه الدم فيه ظهر (هذه) ويجوز فتح جيب الهدى أي
وقب سائر، لأنها تامة ككفارات، فلا يحسن يوم النحر، لأنها سبغ وجب نحر النقصان كان
معهما بها أولى، لأن ارتفاع النقصان من غير سبغ، بخلاف دم النية والقرآن لأنه قد سبغ
وهذه (ولا يجوز دمع نية) معاصم، لأن سبغ ذلك الهدى مستلماً بهيئتيه في مكان
ومكانه الحرم (ويجوز أن يصنع بها على مساكن الحرم وغيره) لأن الصدقة قربى موصولة،
والصدقة على كل فقر فريضة، وعلى مساكن الحرم أصح، إلا أن يكون غيرهم (وحرمه)
(ولا يجب التبريد بالهدى) وهو حصارها عرفه، لأن عرفه يعني شتمه والغري والمنع

فإنها بنفسه في كذا يخسر ذك ويصعد بهلالها وحملها ولا تخسر آخره البحر
منه ومن سائر يذلة عاشقك من ركبها كنها وإن انصهر عن ذلك لم يركبها
كأن لها ليس لم يركبها ويصعد صرعها سائر ان يركب حتى يفتح البحر ومن سائر حطب
مطبوخ فإن كان تطوخته فليس عليه غيره وإن كان عن وجب فعله لم يركب غيره سائر
ومن أصله حيث كبير فقام غير انصاعه وصنع بالمعجب من شاء وإذا عطلت نفسه في

محضر أنه جوف يوم البحر فسر لا يجد من يسكنه فصح في ان يعرفه ولا دم سائر
ومنه على الشهور بخلاف دماء الكدراة بها بجور دجها بل يركب البحر ربيها السحاب
فالسحاب التي والآن تصلي في قنديل الفجر دماء وإن سائر صاعقه (وحي فصح وقدمه انذرع
مضجعة ولا تبيع هباء لأن الذبح في حال الإصحاح ليس يكون الذبح ليس ذو الأذى ان
يولي الإنسان دجها صعب إذا كان خيسر ذلك لانه منه وانوي في القربى لقرن لس فيه
من ربيها انشروع ولا أنه يفتح هذه دج إذا لم يدع نفسه (وخلق جلالها) جميع جن
وهو كالنكسة في التحيرات البحر وسر (جوهرة) (وحملها) يركب رملها (ولا يركب آخره البحر
بها) كقولك كفي ربي الله سائر (وحيث جلالها وحملها) (ولا يركب البحر سائر) (ومن
سائر حطب فاصطبر إلى ركبها) (وحيث سائر عيبها) (ركبها) (وإذا لم تفسد عن ذلك م
بركها) (وإن حاطت به جعلها فلا يركب ان يركب نفسه سائر عيبها أو صاعقه (إلى ان يركب
محطها) (وإذا ركبها أو حملها وانصاع نفسه صاعقه ما انصاع سائر (وإن كان لها ليس لم
يركبها) (لأن ليس سائر سائر) (وإن لم يركب نفسه سائر من عيبها قبل محطها) (وأنصاع
حزمها لئلا يركب حتى يفتح حزمها) (وإذا ركبها) (ولا حزمها) (وخلق بلية
كيلا يضر دانت بها) (وإن صرعه صاعقه صاعقه) (لأنه مصعوم عليه) (ومن سائر حطب
محطها) (لأنه حطب) (وإن كان تطوخته فليس عليه غيره) (لأن القربة صاعقه به) (وإذا قلت ومن
يكون سائر متعلقا بدمه) (وإن كان عن وجب فعله أن يركب غيره مقدمه) (لأن الواحد من سائر
حيث لم يركب مرفعه صاعقه كهاذا الذي هم المقدمه عرك عمل لولاه) (وإذا صاعقه حطب كسر
بحيث أخرجه إلى الرداء (أقام غيره مقدمه) (لأنه حطب) (وإن صاعقه حطب) (لأنه
نحو سائر لئلا يركب) (وإذا صاعقه سائر في القربى) (أي ما زب المطبوخ) (بالحمل) (وحيث سائر)

(١) امرجه البحري ١٤١٤ ج ٨ ص ١٣ ر ١٧١٩ من سائر ٣٠٩٩ فصح حزمها هذا السور
سورته في قوله الله على ما اسم جوهرة رطلها (وحيث ان لا تصلي حزمها سائر)
حزمها في حطبها
فصح (وإن حزمها) (وحيث حزمها) (وإن حزمها) (وإن حزمها)

الطريق، فإن كان طوعاً محرماً، أصبح منها وصية بها، وصحة ولا يأكل منها، ولا غيره من الأعيان، وإن كانت واحدة، لم يغيرها فقامت وصية بها ما شاء، وقوله عنى التطوع، وبمنه وفيران، ولا يفتد منه الإحصار ولا دم الحيات

كتاب البيوع

أشيع يتقيد بالإيجاب والعرب، إذ كان يفتد الماعى، وإذا أوجب أحد المتعديتين

أن اشترى بعد حصة العقب لا يصور (إن كانت) بدم طوعاً محرماً وصية منهما) أي ولائها، وعلاجه (بدمها وصية بها) من مملاتها لمصروفها (صفحة) أي لمحر حبيب (ولم يأكلي منه شيء) أي صاحبه ولا غيره من الأعيان، (فإنه) ذلك أن يعلم الناس أنه عدي جكل منه التطوع من لأحبه، وقد لأن (أن يرد) من شرط طوعه صفة فيجوز أن لا يحق قبل ذلك أصلاً، إلا أن تصدى عن بيعه نفس من، يترك حراً للبياع، وفيه نوع فرق، والفرق هو المصروف، (فإن كانت) الدية زوجة أمام غيرها فقامت (إنها لم تنق صالحه لما فيه) (وصية بها) أي التي يجب ما شاء، لأنه منك كسرت ملاكه (وتفتد) بها (عنى الشروع) ولقد (بالسنة) (عرب) لأنه قد سبب من به الإظهار بالشهرة، فطلبها فتمت الإسلام، ولقد من الهدي (البي) والبصر، (وإنهم) فلا يفتد، وكل من يفتد يخرج به إلى حراب، وما علا (جوهرة) ولا يفتد دم (أخصر) لأنه سرق الإحصار (ولا دم الحيات)، لأنه دم حية، فلا يرى إحصاراً دمه بمهره

كتاب البيوع

عنه الفع المحدثات وأثر الكاح لأن الإحصار من البيع لأنه يعم المصير والكبير. وبدم المبيع على هي عوام الأجسام، بعض المصير فكم الكاح لأنه عصف، ثم أشيع مصروف، وقد يرد به المفعول فيجمع باعتباره، كما يجمع فيبيع، وقد يرد به المعنى - وهو الأصل - فجمعه باعتبار أنواعه، فتح

(أشيع) فقه في أوله شيء بشيء، مثلاً أو لا، بدليل (إن الله أنشأ من المؤمنين أنفسهم) وهو من الأعداء، ويسمى بعدد معصوم، قال: (نحو الشية) وقد تدخل مرة على المفعول الأول على وجه التأكيد، يقال: بع من ربيع ثلثين وربع، دخلت الألف

التيح فالآخر متجذر إن ساء قبل في المختص ، وإن ساء قبل في المختص ، فإنه لا يقع قدام من المختص
فلي التيقن من الإيجات ، وقد حصل لأبحاث والمؤلف به التيقن ولا حيز لإحدى منهم
لأن من عيب أو عدم روية ، والأغراض المتبادر إليها لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواب

يعني من ذلك السوء ، وهي تامة ، وأما من معنى ساء ، ودع عليه المعنى أن من
غير وجه وسوءه عن : إن استطاع ، وشرع جداراً من ساء للمرضي

« سقط لأبحاث » هو « لا من كلامه عند بعض (أو قنود) وهو ما يذكر
ثاب (إذا كانا لم يلقيا تلاميذ) كعب وسريه لا من ساء بعد ، (أو لا يعرف ما ساء
وهو من سقط المصنوع بلاحد في الاسماء بعده ، ولا سقط سقطاً أحسنه مسجل ،
خلاف التبحر كـ سبي ، وحول رميت أو غطيت ، كعب ، وحده بكه من حسن قوله بعب
وسريه ، لأنه يوثق معناه ، والمعنى هو سقط في هذه معصوم ، لهذا يعهد بالتعاهي في
عقب والمختص ، وهو الصحيح ، سقط المرضي ، وهذا ، (أو لا) ثاب حتى أنما فاض
ثاباً كذا لو مشرت (التيح فالآخر متجذر) إن ساء قبل في السج كحل نفس (أو المختص) ،
لأن حيزاً مشرت ، فبعد به (أو لا) ساء ، لأنه ساء به التبحر ، بعده حكم سقط من غير
وجه ، والمصنوع الرجوع ما لم يصل الآخر ، معناه من ساء ، ويثبت سقطاً في
المختص ، لأنه حيز من المختص ، فغير معناه ساءه وحده دعاه التبحر ، ويثبتاً مبسوطاً ،
والتبحر كالمختص وكذا الإرجاع حتى غير بعض أنواع الكتب ، وهذه الترسية ، وقيل القبول
تحت السج كحل نفس لأنه ليس له أن يفسد السج أو بعضه ببعض النفس ، لعدم وجه الآخر
، لأن مما يجب لو عرفت لهفه ، إلا إذا كان من كل واحد ، لأنه مصنف معنى (أو لهما ظم من
المختص) ، وإن لم يذهب عنه وهو ، وإن كماله (فلي المختص) من الآخر (مطلق الإيجات) ،
لأن القديم فلي الإرجاع من الرجوع ، لعدم أنه ساء ، وكذا كل ما يدل على الأغراض من
الاستناد بعمل آخر ، ففتح

(أو إذا حصل الإيجات وتيقن به) ، إن من بعض (أو لا) علم بوجه منتهى ، لأن في
الصح إطلاق حتى الآخر ، فلا يجوز ، والمحدث محمود على حيز القبول وهي الحديث يتلوه
إليه ، لهما تلاميذ حصة ساءه ، لا يفسد ، وإن ساء ما كان حصة على ساء
سائرته كذا ، علماً بالحقية ، والتسوي محض من ساء ، لأنوال (أو من عيب) لو مشرت (أو
عدم (أو لا) كذا يعني

• • •

(والأغراض المتبادر إليها من ساء أو من (أو لا) يعني إلى معرفة مقدارها في جواب التيقن)

تبيع ، والأثمار المنقطة لا تباع إلا أن تكون مقرورة النخل والضمية ويجوز فتح شمس
حالة وموخر إلى ذلك الأصل معنونا ، ومن أطلق النخل في البيع كثر على عاقل بعد
الند ، فإن كانت الثمرة مختلفة فالبيع فاسد ، إلا أن يبين أحدها ويجوز بيع الطعام والخشب

سعي الجهالة بالاشارة ما لم يكن رويها من سب (والأثمان منقطة) أي غير المشارة إليها ،
بدليل المقابلة (لا يبيع) البيع به (إلا أن تكون مقرورة) غير واقعة ، لأن تسليم واحد
باعتد ، وهذه الجهالة مفضية إلى الباطل ، فيسب التسليم وتسلم ، وكل جهالة هذه صفة
سعي الجور ، وهذا هو الأصل ، وهذا ، وفي حيث حمله ضد الله عليه وسوى روح
بدليل ما بعده

(وموخر البيع شيء حلق) (هو لأصل وموخر) : كان الأصل مقلوماً فلا يفسح إلى
المصرع ، وهذا يتبع خلاف جسه ولم يجمعهم فترأ بما فيه من رب الله كما سيجي ،
وساء الأجل من وقت التسليم ، عز به جاز بعد سقوطه عنه ، وحله ، وتظل الأجل بوقت
المسروق لا بالتدني

(ومن أطلق النخل في البيع) أي التبيد ما وصف به ذكر القدر عين الضعة (كان) النخل
المشتر محمولاً (على) عاقل بعد البند : لأن الصغار روي البحري (لأنه) يصرف إياه
دهنيه (وقال) كذا : عود مختلفة في البند (عالية) (أشبع) (سب) لجهالة (إلا أن يبين) (عدها)
في المجلس ، لا ارتفاع لجهالة قبل تسرر العقد ، وهذا بدسوت وواح ، ما إن احتطب في
الزواج ولو مع الاختلاف في عاقله روي كالمسح العري والمثلي في رملها صحيح ونصرف
إلى الأثر ، وكذا يصح لو اسدب ماله وروجه ، ويخر المشتري من أن يؤدي إليها شاء ،
قال في النجوة : لو ملك الناعم حده المشتري دفع غيره ، لأن لصاح البائع من ورده دعه
ولا يصل نفسه إياه ، فإن تباع من فوجهم وصح لو بسوت عليه ورواه سنن
يعرف في رملها من الشراء بالشر ، لئلا في حكم المسوية في العاقل ، من المشتري في
الأصل ضعه مقرورة من الضم بزم ما يمين قطعه من القطع المصرية لشمسه في مصر حناً ،
ثم إن أنواع العملة المقصورة بقر بالقرش ، لعمد ما سوي عشر ، ومنها ثقل ، ومنها أكثر ، وقد
استوى سلة قرش فحالة له بدين ما أراد من القروش ، وما سويها من فيه أنواع العملة ، ولا
يهم أحد أن الشراء وقع بغير القطعة المسمدة لقرش ، ولذا لما في المشتري يجبر عما شالوا
منه ورواه في دفع إليها ، ثم قال : ما إذا استوى بالقرش المذكورة ثم دفع بعض
أنواعها أو كلها وتختلف في الرخص كذا وقع دنت في رملها وأكثر السؤل عنه ، والذي
تحرر له بزم المشتري مدفع الموصوف رخص ، حتى لا يرم القصور بهما ، وهذا إذا دفع
الصحيح ، ما لو بقي منها نوع على حالة يبعي أن يرم المشتري الله ح منه ، لأن اختياره دفع

وإن شاء صاحبه أبيع، وإن وجدته أكثر فالأولاد بالتتابع ومن اشترى ثوباً عن أبيه غيره
 فثوبه عشرة دراهم أو ثوباً عن أبيه مائة درع بجانته درهم موجدتها قبل والشمري
 بالبحر، إن شاء أحدهما مائة شبي، وإن شاء تركها، وإن وجدها أكثر من الثوب الذي
 ساء فهو يمشري، ولا حيد للذبح، وإن قال يمشي على ثوبها مائة درع بجانته درهم
 كل درع يمشي موجدتها نصفه فهو بالبحر، إن شاء أحدهما يمشيها من شبي وإن ساء
 تركها، وإن وجدها نصفه والشمري بالبحر، إن شاء أحد الجميع كل ثوب درهم، وإن
 شاء صاحبه أبيع، ومن ياء در دحل يوش في شبي وإن لم يمشي، ومن ياء لوص
 دحل سعيها وإن لم يمشي، ولا يمشي ربيع في بيع لأحد إلا بالتسوية، ومن ياء دحل

في بيعه صر (وإن وجدها أكثر من ذلك فالأولاد بالتتابع، لأن قيم وقع عن مطلق مبيع) (ومن
 اشترى ثوباً عن أبيه عشرة دراهم، ثم ياء (أو ثوباً عن أبيه مائة درع بجانته درهم
 موجدتها قبل) عند سعي له (والشمري بالبحر، إن شاء أحدهما يمشيها من شبي) (وإن ساء
 تركها) لأن الثوب وصف في ثوب، بخلاف أن ياء عند مبيع بجانته شبي، والوصف لا يبدله
 شيء من شيء إلا أنه يحل عواب الوصف المدد (وإن وجدها أكثر من الثوب الذي ساء)
 فبيع (في) أبي لورثه والشمري بالبحر، إن شاء أحدهما يمشيها من شبي، فكذا بقوله ما إذا
 به مبيعاً فلا هو سليم، وهذا حيث لم يكن الذبح مقصوداً كذا قوله (وإن قال يمشيها)
 في الأرض المتقدم ذكرها (على ثوبها مائة درع بجانته درهم) مثلاً (كل درع يمشي موجدتها
 نصفه فهو بالبحر، إن شاء أحدهما يمشيها من شبي) لأن الوصف ركن كذا تأملنا في صدر
 الفصل بمراتبه ذكر شبي، فيقول كل درع مائة شبي، وهذا لأنه لو أحده بكل الشبي لم يكن
 أحد كل درع درهم، وهكذا (وإن شاء تركها، يمشيها من شبي) (وإن وجدها نصفه والشمري
 بالبحر، إن شاء أحد الجميع كل درع درهم، وإن ساء يمشيها من شبي) (وإن ساء عند الثوب لورثه

(ومن ياء دحل يوش في شبي وإن لم يمشي) أي المشاء في عقد البيع، لأن سم
 اندر يصول الشريعة والنساء في الغرب، وهو متصل به مبيع ثوب، فيحصل ماله، والأصل في
 حرس هذا أن كل ما كان له المبيع مساوياً له عرفاً أو كان متصلاً به اتصالاً قوياً، وهو ما وصح
 لا تفصل، دخل في غير ذلك (ومن ياء لوصاً دحل مبيع وسهم) (دحل ما فيه) من التحليل
 والتجزئة في البيع لجملة (وإن لم يمشي) لأنه متصل به اتصالاً قوياً فله فيه وصحبه،
 هذا في المشرقة واختصاراً في غير المشرقة، ويصححها ما هو صغيراً كذا في كثير
 من صحيح، (ولا يمشي الثوب في بيع الأرض إلا بالتسوية) لأنه متصل بها لفصل، وله عنه
 ينهي إليها، بخلاف الأول، من ياء يمشيها من شبي، سواء كانت فيه قيمة أو لا في

أو تحريمه تصرف كثرته للأنبياء، لأن بشره من نفعه ويقال للأنبياء تصرفها وسلم
المبيع، ومن باع ثمره لم يمتد صلاحها أو لذم حار النبي، ووجب على المشتري قطعها
في الحال، فإن شرط تركها على شخص بعد البيع، ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثنى منها
أزولا مملوكة، ويجوز بيع الحظ في مثله وأزولا في غيره. ومن باع حلا أدخل في
المبيع مباحات غلاتها، وأخرى كحبها وباعه النبي عن النبي، وأخرى وذات الثمن عن
الصحيح وحده (ثمرته للأنبياء) ولا يحد في كاد حصة غيره لقطع لا للماء ثابت
(ولا في بشره) أي الثمرة والثمار، أي يستحق لأهله جسد يكون من المبيع، وعمرها
بالشرط وثمة ما يبيده إشارة عدم غرق بهيمة، وإن عد بشره غير معد (وإنما يمتد
تصرفها) أي الثمرة وإن لم يظهر صلاحها (وسم المبيع) وكما في كاد في الأرض يزرع لأن
ملك المشتري مشحون بملك الأنبياء فكان عليه مريمه وبسببه كما في كاد فيه ماء (ومن باع
ثمره) ثمرة (لم يمتد صلاحها) وهذا حار النبي، لأنه متى مضى إنما يكون مفعلا في
الحال، أو في الثاني، وقد قيل لا يجوز أن يبيع صلاحها، والأول أصح، وهذا قد تقدم
لثمة بكونها ثمرة لأن يبعها من الظهور لا من الباطن، ومع أنه لا يبيع في
ظاهر المذهب، وصححه الجمهور، ثم الجمهوري، والجمهور في المخرج كذا، ويحصل
المعنى من هذا للجمهور سبحانه على ما في النص، ثم في الثاني، وقد ظهر البيع أحمل في
هذا، وقد تقدم شيئا (ووجب على المشتري قطعها في الحال) طلب التمسك بها، فكذا
إذا شرط مطلقا، أو بشرط المصير، وإن كان (شرط تركها على المشتري) حتى تنهض في
أصله؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وهو يعل مال الغير، ولو اشتراها مطلقا، وكذا يرد
الأنبياء؛ لأنه يخص، وإن تركها بغير إذن لأحد من ربي فله أن يبيعها بغيره (وهذا
ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثنى به أزولا مملوكة) لأن أصلي بعد الاستدراج مجهول، بخلاف
ما إذا استثنى مملوكة، لأن الثاني معدوم بالمشاهدة، وهذا قد سبق في قوله
وغيره في شرحه، وهذا الشرط، وقال في الأصل، وهو صحيح، قيل يجوز
بما في الثاني، سألنا عنه، حيث كان بعد ذلك في كاد، فلو هذا، وإن كان
وهو من الظاهر، أما عن ظاهر الرواية فيكون، لا الأصل له ما في قوله
تخصه عليه بغيره يجوز استدراج من ثمة، وبيع أصري من حله، فكذلك استدراج
الصحيح، قال في المصنف، وعدم الجبر ليس بعدد الإقليم (وإنما يمتد تصرفه)
بغير حله كونه (من ثمنه) وأزولا في غيره، وقد أورد في المصنف، ومن
الأنبياء، ومن مطلق يبيع في بشره وهو (صريح) عن النبي، من باع وحده، ومن لا
يحد من عرفه (ومن مملوكة دخل في صحيح مباحات غلاتها، فإنه في حله الأغراض لأهله عركه

المُتَشَرِّي، وَمَنْ رَاعَ بَلْعَهُ شَيْءٌ مِنْ مُتَشَرِّي، أَوْ بَعِ الثَّمَرِ أَوَّلًا، فَإِذَا دُمِعَ قَبْلَ التَّصْبِيعِ
سَمِيَ الصَّبِيعَ، وَمَنْ رَاعَ بَلْعَهُ بَلْعًا أَوْ ثَمَرًا، أَوْ بَعِ الثَّمَرِ مِنْ لُحْمًا، سَمِيَ صَا

باب خيار الشرط

خيار الشرط خيار في البيع بثلاثة اشياء، وهي ثمن ثلاثة اشياء، او ثمنها،

او ثمنها، او ثمنها مع شيء في بيع بثمن، لانه يعمد به بعضه، ولا يصح به غيره، وهذا

(الحدود المكيث) والورثان والاداء والاراع منه بيع (وبناء الشئ على الشئ) لها التحويل
، ثمن العقد والشرع فلا بد منه للثمن، وهو على البيع، وانما هو مذكور في روية من ربيع
عن محمد، لانه انما يكون حد التميم، وهو راحة من سباعته، عنه على المتشري، لانه
يحتاج إلى سبب التحمل للعقد، وجزوه يبرر بالحد كما يبرر للعقد بالورثان فيكون عليه
الحد، وفي (الصحيح) قال في (المعتمد) (أمر) سادس (ان) يضمن على المتشري، وهو
الصحيح، وروى في صحيحه (الصحيح) يضمن على المتشري على كل حال، وعنده
سبب امر (والجدة) وانما يضمن على المتشري معاينة به هذا العقد مع شيء من الثمن،
والورثان سبب التسلیم

(ومن راع ببلعه) حاصره تدبر منه (سبب) حد من المتشري يقع ثمنه (أولاً) لان
حد المتشري هو في البيع، فيعدم دفع الثمن به من حق سبب بالقرينة، لان الثمن لا
يضمن بالتغير من القيد، فليدفع الثمن به من غير سبب، لان ذلك كانت عاقبة او مشعولة لا
يبرر دفع الثمن على سبب التغير، او سببه، كما في القيد، وثمة الثمن بالحد لانه راعا كذا
مؤخلاً لا يملك التمسك مع التمسك، لان سبب راعا من بعض التمسك كما امر (والادامع)
بمصدر (فيل لفتع) هو (الصحيح) به من الثمن بالقرينة، فعدم تسليم الصبي، وان سلم
البيع صحيح قبل قبض الثمن ليس به ان يبرره، من راع ببلعه سبباً او ثماً شيء قبل لهما
سبباً (انما) في (الصحيح) ثم انما يكون بالقرينة على وجه ينكر من القبض ولا
بدن ولا مثلي لان التحلية قصير حكماً بوجه تدبر عليه لا كذا، وبقائه في حاشية سبب

باب خيار الشرط

قدّم على باقي الخيارات لان بيع ثا الحكم، وعليه يحوّل الرتبة لان بيعه تبعه،
وامر خيار الثمن لانه بيع الشرط، وسبب الكلام عليه من في المعقود

(وغيره) فتمط جسي في ضرب العقد بعده (او ما به) آخره لها فته فلا يتب

وَلَا يَخْرُجُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُتَعَدِّ وَحَمَلُهَا اللَّهُ
 بِخُورٍ إِذَا صُغِيَ مَدَّةً مَعْلُومَةً، وَحِجَارُ النَّبَعِ يَنْسُجُ خُرُوجَ الْمَسِيحِ مِنْ مَلِكَةٍ، هَذَا قَصْدُ
 الْمُشْتَرِي هُنَاكَ فِي يَدِهِ صَدَقَ بِالْمَعْمُورِ، وَحِجَارُ الْمَشْرِقِ لَا يَنْسُجُ خُرُوجَ الْمَسِيحِ مِنْ مَلِكَةٍ
 لِبَائِغٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَشْرِقِي لَا يَمْلِكُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهُمَا يَتَذَكَّرُ، فَإِنَّ هَذَا فِي يَدِهِ
 هُنَاكَ مَا تَشْتَرِي وَكَذَلِكَ إِنْ دَخَلَتْ حَبِيبَةٌ مِنْ شَرْطِهَا الْحَبِيبُ فَلَهُ أَنْ يَنْسُجَ فِي مَدَّةِ الْحَبِيبِ.

اسم حبيبته (أبي حبيب) أي المبيع كله أو بعضه (المنسج) وحده (أو كذا)
 معاً، وشعرها (والحجارة) مدته (مدته أيام لها) وبها: وقصد عنه إطلاقاً لو كان يبيع، وفي حبيب
 المعنوية ولو قال ع: إن ربي فلا حرج بل في وقت الرضا ١٥٠ وفي مهر جوارح حادثة
 القسوى، وهي: زوج وقد رضي شقيقها من غير بيان (ولا يخرُج) الحجار (أكثر من ذلك) عند
 أبي حبيب، لأنه ثبت على خلافه فليس بالحق بل على النافي على الأصح (وقال أبو يوسف
 ومحمد: يخرُج إذا صُغِيَ مَدَّةً مَعْلُومَةً)، ذَهَبَ شَرَعَ بِمُحَاذَةِ لَدُنْ أَبِي لَيْدَعِيَّةَ بْنِ الْعَيْنِ، وَعَدَّ مَعْرُ
 مُحَاذَةً أَيْ الْأَكْثَرِ، فَصَرَّ كَالْمُجِيبِ فِي الشَّرْطِ، قَالَ فِي الْحَقَّةِ وَالصَّحِيحِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ،
 وَمَنْ سَأَلَ عَنِ الْمَعْمُورِ: ١٥٠ صَدَقَ الشَّرِيعَةُ، وَاسْمِي: ١٥٠ دَرُّ الْفَصْلِ الْمَوْصُوفِ، وَرَحِمَهُ
 دَهْلَهُ، وَحَارَ عَمَّا يَنْسُجُ لَهُ لِيَهْمَا: ١٥٠ صَحِيحٌ

(وَحِجَارُ نَبَعٍ) وَلَوْ مَعَ حَبِيبِ الْمَشْرِقِ (يَنْسُجُ خُرُوجَ حَبِيبَةٍ مِنْ مَلِكَةٍ) اتِّفَاقاً (فَقَدْ قَصَدَ
 الْمَشْرِقِي هُنَاكَ فِي يَدِهِ) فِي مَدَّةِ الْحَبِيبِ (صَدَقَ بِالْقَبْضِ) لَوْ لَبِغَتْ، وَبِالْحَقِّ لَوْ تَلَبَّجَ، لِأَنَّ الْبَيْعَ
 يَصِحُّ بِتَهْلُكِ لَأنَّ كَلَامَ مَوْقُوفٍ، وَلَا يَحْدُثُ بَدَلُ الْمَعْمُورِ، هِيَ مَقْصُودَةٌ فِي يَدِهِ عَلَى سَوَاءِ الشَّرَاءِ،
 وَلِغِيَةِ الْقَبْضِ فِي الْقَبْضِ، وَالتَّمْلِكِ فِي الْمِلْكِ، وَبِالْحَقِّ فِي يَدِهِ أَلَسَّ بِالصَّحِيحِ لِبَيْعٍ، وَلَا
 شَرْطَ حَلِّ الْمُشْتَرِي فَصَلَّوْا بِالْمَعْمُورِ ١٥٠ (وَحِجَارُ الْمَشْرِقِ لَا يَنْسُجُ خُرُوجَ الْمَسِيحِ مِنْ مَلِكَةٍ
 لِبَائِغٍ) بِالْإِجْمَاعِ وَجَوَازِهِ (إِلَّا أَنَّ الْمَشْرِقِي لَا يَمْلِكُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، هَذَا يَتَذَكَّرُ)، لِأَنَّهُ لَمْ
 يَخْرُجْ مِنْ مَلِكَةِ الْبَائِغِ فَلَوْلَمْ يَخْرُجْ فِي مَلِكَةِ الْمَشْرِقِي يَكُونُ دَهْلًا لَا إِلَى مَلِكَةٍ، وَلَا عِنْدَ لَنَا
 فِي الشَّرْعِ، وَلَا فِي حَبِيبَةٍ لَوْ نَعَا بِمُحَرِّجٍ لَشَرٍّ مِنْ مَدَّةٍ لَمْ نَلْصِقْ بِهَا بِدَعْوِ الْمَسِيحِ فِي مَلِكَةٍ
 لَا تَحْتَمِلُ الْخِلَافَ فِي مَلِكَةٍ وَحْدٍ وَهَذَا حَكْمًا بِمُحَاذَةِ، وَدَ أَصْلُهُ فِي الشَّرْعِ، لِأَنَّ الْمَعْمُورَ
 تَقْضِي الْمَسْأَلَةَ، وَهَذِهِ: ١٥٠ فِي الْحَقَّةِ وَالصَّحِيحِ بَدَلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَاعْتَمَدَ وَجَرَّ،
 الشَّرِيعَةُ وَاصْلُ الشَّرِيعَةِ وَاسْمِي: ١٥٠ دَرُّ الْفَصْلِ الْمَوْصُوفِ، وَصَحِيحٌ، (هَذَا هَلَاكَ فِي يَدِهِ هَلَاكَ
 بِالْقَبْضِ) شَمْسِي، لِأَنَّهُ عَمَرُ عَنِ رَدِّهِ عِلْمُهُ ثَبَتَ (وَكُلُّهُ إِنْ دَخَلَ عِنْدَ) لِأَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ يَفْعَلُ
 مَشْرُوعًا أَوْ حَرَجًا أَوْ أَمْرًا سَوَاءً يَفْعَلُ الْبَيْعَ، رَأَى عَمْرُو الْبَيْعَ كَمَرْحَةٍ، فَلَوْ رَأَى
 فِي مَدَّةٍ فَهُوَ عَلَى حَيَاةٍ، وَالْأَمْرُ الْعَدَدُ سَعْدُ الْبَيْعِ ١٥٠ كَمَالُهُ وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ مَسِيحٍ
 وَنَسِيَ عَنِ مَلِكَةٍ هَذَا كَلَامُ الْحَبِيبِ هَذَا، وَبِهِ: ١٥٠ لَيْسَ فِي الْمَدَّةِ الصَّحِيحِ الْقَبْضِ، وَبِهِمَا

ولأنه أن يجبره، فإن شرطه يجبر حصره صدقه جاز، وإن مسح لم يجز، إلا أن يكون الآخر
حصراً، وإذا مات من ثمة الجبار بطل جبره، ولم يتقبل بين ورويته، ومن باع عبداً على ثمة
عجزاً أو كسب فكأن بطلان ذلك فالتعسري بالجبر، إن شاء الله تعالى، والتمس، وإن
شده تركاً.

أما على أصل جبره فقد فرض شرط في الجبر من البيع وسير واحبي (فإنه إن صح في هذه
الجبر، وإن أن يجبره) لأن هذا قائم، جباراً فإن جبره يجبر حصره صدقه جاز؛ جملة؛ لأن
إسقاط لطفه فلا يترتب على حصور الآخر، كالتفاني والتمني، لا إذا كان الجبار لهما وبيع
أحدهما وليس للآخر إلا جبره، لأن التمسح لا يصدق إلا حقيقة الإجارة (وإن مسح لم يجز إلا أن يكون
الآخر حاصراً، وللشروط العجم، وكسب الحصر، عنه ذهب، حتى لو كان حصراً ولم يعلم لم
يجز وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف، يجوز، وإن لم يكن الآخر حصراً،
قال في التصحيح، ومنى على توبها، السعي، وإيهاب الشريعة، وهو الشريعة، أحد
وهو شرط التعسري أو اللغو الجبار لأحبي بيع، وإنه لا يصح مع التائب، وإن أعز أحدهما أو
مسح صح، وإن أحد أحدهما، فكيف لا آخر غير الأسير، سواء حكمه قبل التمسح ولم
يصدقه، ولو صدقاً معاً أو لم يعلم السابق فالبيع أولى، إن شاء الله.

(وإذا مات من ثمة الجبار بطل جبره، ومن البيع من جهة (وإن يتقبل بين ورويته)، لأنه ليس
بلا مشية وإلزامه، فلا يتصور مخالفته والإرث بعد بطلان التمسح، بخلاف جبر العبد، لأن
المؤثر المسحق لجميع ملاباً، فكذلك الإجاب، فأما من الجبار فلا يورث، وهذا).

(ومن باع عبداً على ثمة عجزاً أو كسب فكأن بطلان ذلك بطلان جبره، وإن كان
عبد اسم التمسح، ومجبر، صحيح، (فالتعسري، ساجداً إن شاء الله، بجميع التمسح)، لأن
الأوصاف لا ينفصلها شيء من التمسح لكونها تابعة في التمسح، وإن شاء الله، فبطلان التمسح
المعروف في المسحور في التمسح، وهو أنه يوجب التعسري، لأنه عاصي من سوء، وهذا
جلاء شرطه، فإنه على خلاف، أو يجب كذا رد، لا، أو جبر كذا صاعداً، أو كسب كذا
فإذا، فإنه يصدق البيع، لأنه شرط منه مجبرته ببيع، ببيع، صحيح، أي، والسابق وصح
مردود فيه كوصف التمسح، ولأنه لو شرط أنه يوجب أو لكون جاز.

باب خيار الرؤية

ومني اشترى شيئاً لم يره فأنشأ حاسراً، وأنه اختياراً، إله، بأنه شبه الخلفه، وإن شاء،
وأنه، ومن باع ما لم يره فلا حرج له، ومن نظر إلى وجهه بغيره أو إلى ظاهره فثبوت نظريته

باب خيار الرؤية

فثبت وجه تقديمه على خيار العيب، وهو ما اصابه النسب إلى الب

(ومني اشترى شيئاً لم يره فأنشأ حاسراً) يعني بشرط لاشارة إليه، لم إلى مكانه، هو لم يشر
لذلك لم يجر بالإجماع، كما في المسود، وما في حديثه أني زاده من أن الأصح الجواز
سهي عن ما فهم من إطلاق الكتاب، كان في الفصح، الظاهر أن امرأه بالإطلاق ما ذكره
وتمسك الأئمة بالمرحلي، وبغيره، كصاحب الأسرار، والمذهب، من أن الإشارة إليه لو إلى مكانه
شرط الجواز، حتى لو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لا يجر بالإجماع ١٤ (وله اختياراً إذا وره)
وكذا قيل الرؤية في الأصح، وهو، لعدم بروج البيع (إن شاء حدة، وإن شاء ردة) وإن غاب
وصحت قبلها، لأن الرعي بالشئ إلى العلم باوصاله لا ينفق، وهو غير موقت، بل يعني إلى
أن يؤخذ ما يملك، ويضرب لصحة علمه، مانع (ومن باع ما لم يره فلا حرج له) لأنه محض بالشراء
بالنظر^(١) فلا يثبت بغيره (وإن عر، قبل الشر، إلى وجهه البصر، أو إلى ظاهره فثبوت نظريته)
وكأن مما يستلزم ظاهره عن باطل، بعلام ما إذا كان في ضله ما يكون مقصوداً كموضع العلم
(أو إلى وجهه اختيارية) لأنه المقصود في الأعيان، أو إلى وجهه البصر، وكما في لهما المقصود في

(١) المراد بالعلم حقيقة في حرية من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار، ١٤
أمرجه الفقهية في سنة ١٢١٣ م طوى من أبي عمرو، سنده على عمر بن إبراهيم الكوفي ومن
طريقه البيهقي في سنة ١٢١٥ م الدارمطي الكوفي قد جميع الأحديث، وهذا باطل لا يجمع
ولما يروى عن أبي بصير مرفوعاً عليه، ورواه الدارمطي بسنده عن مكحول مرسلاً وهذا حديثاً عرس
وهو غير بكم في أبي حنيفة ضعيف
والمراد بالعلم في بعض الروايات ٩١ وهو كلام الدارمطي، ورد قال ابن الطلق والرازي عن الكوفي،
والمراد من لا يعرف ولعل الجواب عنه
وقال البيهقي حقه عرس مكحول لا يصح، وأحدث أبي هريرة باطل كما قال الدارمطي وإنما هو من
أبي بصير عن قوله ١٤
ولما ساعد أخرجه البيهقي ٢٢٨٥، والحصاري في شرح الأنوار باب نظري الحق ٢٠١٢ في ضمان باع
أمره بالمره فثبت قبل لطلعه، قد حسب حال في الحار لأن الحار ما لم يره، هذا لضمنا، قد
ثبت فقال، في الجهر لأن حدة ما لم يره،
صحت بغيره خير من عدمه، الحار لطلعه، ولا خيار بضمنا، ورواية عن طريق آخر هكذا
هذا مرفوع جيد، ما لوجه المصنف والمطر بضمنا الجهر ٢٠٢

وَأَيْلَى وَجْهِ أَهْلِيهِ تُوْجُّ وَجْهُ الدَّائِمَةِ كَمَعْنَاهَا، فَلَا حَيْدَرَ لَهُ، وَإِنْ رَأَى صَخْرًا فَلْيَدْرُ عَلَا
جَيْدَرُهُ وَإِنْ لَمْ يَشَاهِدْ تَوْبَهُ، وَتَمَّ لِأَعْيُنٍ وَشَرُّهُ جَائِزٌ، وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا تَشَرَّى، وَيُسْقَطُ
خِيَارُهُ مَا يَبْسُطُ النَّصِيحَ إِذَا كَانَ يُعْرِفُ مَا يَحْسُنُ، أَوْ يَشْعُرُ إِذَا كَانَ يُعْرِفُ نَاسَهُ، أَوْ يَتَوَلَّاهُ
إِذَا كَانَ يُعْرِفُ مَا يَتَوَلَّى، وَلَا يَسْقَطُ إِذَا كَانَ فِي الْعَدْرِ حَتَّى يُوصَفَ لَهُ، وَمَنْ يَخْلَعُ مَالًا غَيْرَهُ

.. --- --- --- ---

الْعَدْلُ (فَلَا حَيْدَرَ لَهُ) وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ رُؤْيَهُ جَمِيعٌ سَبِيحٌ غَيْرُ مُشْرُوطٍ لِعَمَلِهِ؛ وَكَذَلِكَ يَرُؤُهُ
مَا يَدُلُّ عَلَى انْقِطَاعِهِ بِالْمَقْصُودِ، وَبِهِ دَخَلَ فِي الْمَصِيحِ أَنْبَاءُ هَذَا كَمَا لَا تَقَعُوبُ أَحَدُهُ كَالْمُخْلِ
وَالْمُورِدِ وَعَلَامَاتُ أَنْ يُعْرِضَ بِالْمَوْجِبِ - بِكُنْهِ رُؤْيِهِ وَحَدِّ مَعْنَاهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَدَنُ أَرَادَ مَا
يَكُنِي، فَهَيْئَتُهُ يَكُونُ لَهُ الْخِيَارُ أَيْ خِيَارُ الْعَيْبِ، لَا خِيَارَ الرُّؤْيَةِ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَلِّيًا حَالَهُ كَاتِبًا
وَالْمُتَوَلَّى فَلَا يَدْرِي رُؤْيَهُ كُلِّ وَاحِدٍ (هَدَاهِي) مَالًا (سَبِيحًا) وَفِي شَيْءٍ لَمْ يُرَ جَوَّيْ شَيْءٍ عِيَهُ،
وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ الْمَصْنُوعُ أَوْ بَدَنًا مُعَدَّةً وَفِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ لَا مَخْلُفَ عِلَاقَةٍ حَتَّى يَخْلَعُ كُلِّ وَاحِدٍ مَعَهَا
شَيْءٌ مُتَحَدٍّ، وَيُظْهِرُ فِي أَنَّهُ بِكُنْهِ وَبِذَنْبٍ مَعَهَا، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ الشَّيْءُ أَوْ مَا، وَفَلَيْكَ لَهَا بِسَبْعِ
بِشْرُوحٍ فِي عَمَلِ أَهْلِهَا فَلَا كَاتِبَ مَرَأً سَتَشْفِيهِ بِظَرْفٍ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ يُلَى ثَوْبٌ ١٥٠ وَهَذَا
أَنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ وَاحِدٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي وَهْدَيْنِ، أَكْثَرَ (رَأَى) إِسْدَاسًا حَتَّى يَخْلَعُ الْفَرْقَ عَلَى أَمْرِهِ
كَرُؤْيَةِ الْكُلِّ وَتَمَّحُّ لَحْظِ عَيْنِهِ لَا يَدْرِي رُؤْيَهُ الْكُلِّ وَالْمَصْحُوحُ لَهُ بِسَبْعِ رُؤْيِهِ الْبَصَرُ كَب
فِي الْفَيْصِ وَالْقَصْحِ وَالْمَعْرُوفِ وَغَيْرِهِ (وَإِنْ رَأَى صَخْرًا) أَيْ سَاحَتَهَا (فَلَا حَيْدَرَ لَهُ) بِرُؤْيِ
نَهْ يَشَاهِدُ تَوْبَهُ) أَيْ تَحْتَهَا، عِنْدَ ذَلِكَ عِيَهُ، لِأَنَّ رُؤْيَهُ سَاحَتَهَا وَظَاهِرَ مَوْبَعِهَا يُؤْتِجُ الْعَمَلُ
لِطَلْسٍ، عَدَمُ غُلُوبِ لَيْلٍ بِالْمَعْنَى وَبِهِ دَخَلَ لَا يَدْرِي رُؤْيَهُ لِمَا فِي السُّوَيْتِ، فَكَانَ أَتَوَلَّى مَصْرُ
الْقَطْعِ وَهُوَ الْمَصْحُوحُ، وَفِي الْحَوْرَةِ (عِنْدَ الْمَوْتِ) وَفِي الْوَهْدِيَّةِ وَالْأَصْحُ لَنْ جَوَابِ
الْكَتَابِ عَلَى وَفَاقِ عَمَلِهِمْ فِي لَيْلِهِ، لِأَنَّ دَوْرَهُمْ يَكُنْ مُعَارَفَةً بِوَسْطِهِ، فَلَمَّا الْيَوْمَ فَلَا يَدْرِي
لَدُونِهِ فِي حَالِ الْعَدْرِ لِلْمَوْتِ، وَطَرِيقُ الْمَوْتِ لَا يَدْرِي الْمَوْتَ بِأَسَاسٍ أَحَدٌ وَصَلَهُ فِي
الْمَعْرُوفِ وَغَيْرِهِ، وَيَتَوَلَّى وَكُلُّهُ لِمَا فِي الْبُشْرَى كَمَا ظَهَرَ خِلَافَ رَسُولِهِ

(وَيَتَمَّ الْأَعْيُنُ وَشَرَّائُهُ) وَهُوَ لَعِبُهُ (جَائِزٌ) لَا، مَكْلَفٌ مَحْتَاجٌ (وَلَهُ) الْخِيَارُ إِذَا تَشَرَّى، لِأَنَّهُ
أَشْرَى مَا هُوَ بِرُؤْيِهِ (وَيُسْقَطُ خِيَارُهُ) بِمَا بَقِيَ الْعَمَلُ بِالْمَقْصُودِ، وَفَلَيْكَ (وَإِنْ يَحْسُرُ) فَالْمَصْحُوحُ إِذَا كَانَ
يُعْرِفُ مَا يَحْسُنُ، تُوْجُّ وَجْهُهُ إِذَا كَانَ عَرَا نَاسَهُ، أَوْ يَتَوَلَّى، كَانَ يُعْرِفُ مَا يَتَوَلَّى، لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ
يَعْبُدُ الْعَمَلُ بِالْمَقْصُودِ، فَكَانَ فِي حَالِهِ بِمَعْرُوفِهِ (وَلَا يَسْقَطُ خِيَارُهُ فِي الْعَدْرِ) وَحَدِّهِ مَعَهَا لَا
يَدْرِي بِالْحَوَائِزِ الْمَذْكُورَةِ (حَتَّى يَوْصَفَ لَهُ) لِأَنَّ الْوَصْفَ يَدْرِي رُؤْيَهُ كَمَا فِي السَّلَامِ، فَالْإِنْ فِي
الْمَعْنَى هَذَا هُوَ الْأَصْحُ مِنَ الرُّؤْيَةِ، وَمَالُ (أَبُو مَصْرُوفٍ) الْفَيْصُ هَذَا هُوَ الْمَصْحُوحُ مِنْ
الْمَعْنَى (وَيُصْحِحُ) وَفِي لَيْلٍ يَوْصَفُ إِذَا رَفَعَ فِي مَكَانٍ مَرَّكَانٍ بِصَبْرٍ لَرَأَيْهِ فَكَانَ (فَلَا رَجَبًا)

بِعَمَلِهِ أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ رَأْيَ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَإِنْ سَاءَ أَحْزَنُ النَّاسِ، وَأَنَّ الْإِجَارَةَ إِذَا كَانَ الْمَسْقُوتُ عَلَيْهِ بَأْيًا وَالْمُعَادَى سَحَالَةً، وَمَنْ رَأَى أَحَدًا يُؤْتِي فِائِسَةً ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ خَازٍ قَدْ أَتَى بِرَدِّهَا، وَمَنْ سَأَلَ حَبِيرَ الرَّؤْيَى بِعَلِّ جِبَارَةَ، وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ انْشَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ، يَكُنْ كَالْعَلِيِّ عَلَى الْفَصَةِ أَلْبَسَ رَقَّةً لَا حَبِيرَ لَهَا، وَأَنْ وَجَدَ مُعِيرَ عِلَّةَ الْخَبِيرِ

بمقتضى خبره، ونظراً للحسنة، يؤخذ وتبلياً بمقتضى ما ورد، وهذا أشد دعوى علمي حبيبه، لأن
رؤية التوكيل كروية التوكيل على ما مر أعلاه (هــ ١)

(ومن يبيع ملك غيره) بغير أمره (مساكيناً صالحين) إن شاء أخاه أئيم، وإن شاء
صالح، (ولكن إيساً) (أو الإخوة) (أو كان المستوفى عليه ما يأم) وكذا المالك (والمعتقاني بحالهما)
فإذا حصلت الإجازة مع قيام الأربعة جاز لهم، ونكروا (في حارة اللاحق) بمرتبة الوكالة السابعة،
ويكون البيع كالوكيل، (والنفس بمنح) إن كان كالماء (وإن عكس في يد القاطع) ملك له، (ويكفل
من المستعير) (والمعتق) (أو يبيع العبد) قبل أن يبيع المالك، (وإن سعت المالك قبل الإجازة
فبيع قيمه، ولا يجوز بيعه) (وإنما يجوز)

• • •

(ومن رأى أحد رؤسها شمس رأى الآخر حماره أن يرقص) معاً لأن رؤيته أحدهما لا يكون رؤية الآخر للثان في النسيء: يعني الحمار به فيما لم يره: فله رده بحكم الحمار، ولا يتمكن من رده وحده: فيردّها إن شاء كيلا يكون يدرى له ليقضه على التلصق قبل التمام، وهذا لأن شمساً لا تنم مع حمار الزوينة من القصر وبهذه كجوار الشرط: يدل أن له أن يصح به غير هذا ولا رضاء غيره.

(ومن مات ولة خيل الزوجة بعد جوارته) ولم يمتلئ من ورثة كخيار الشرط كما مر

(وَمَنْ رَأَى شَيْئًا فَمُتَّ شَرُّهُ ثُمَّ اتَّخَذَهُ أَخًا مَوَاطِنًا) وهو يعلم أنه مُرَبِّه (مَنْ كَانَ) بَلَقِيًّا (عَلَى نَصْبِهِ أَلْبَسَ) وَلَهُ فَلَا عَيْلَةَ)، لَأَن الْقَوْمَ بِالْوَصَالَةِ حَاصِلٌ بِهِ الرِّقَّةُ الْمُنَافِقَةُ، وَجَوْنُهُ يَشْتَرِي لَهُ الْعَيْلَةَ، وَكَذَا إِنَّمَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مُرَبِّهِ لَعَدَمِ الرُّبُوبَةِ (وَمَنْ وَجَدَهُ مُتَعَبِّرًا وَهُوَ الْمُنِيرُ) لَأَنَّهُ يَتَخَوَّرُ حُكْمَ كِتَابِهِ لَمْ يَبْرِهِ، وَإِنْ فَتَحْنَا فِي التَّخَوَّرِ مَقْضُولَ مُبَالِغٍ، لَأَن التَّخَوَّرَ حَدَثٌ، وَبِسَبَبِ التَّزَوُّجِ حَالُهُ، مَحَالِفٌ مَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الرِّقَّةِ، لِأَنَّهُمَا أَمْرٌ حَدَثٌ، وَالْمُسْتَرَى مَكْرٌ، وَالْمَكْرُوهُ دَهَائِبُهُ

باب خيار العيب

إذا أطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار إن شاء فسخه بجميع الثمن، وإن شاء رده، وليس له أن يمسكه ويأخذ الفسخ، وكل ما أوجب فسخا ثلثين في علة الخیار فهو عيب، والإتيان بالنزول في العراش وسرفته عيب في الصغير ما لم يتلف، وبيع طيس ذلك عيب، حتى يتلوه بعد النزول والبيع والدهن عيب في الجارية، وليس بعيب

باب خيار العيب

من إصاحبه ثلثين إلى سبعة

والعيب لغة ما يخلو به أصل الفطرة السليمة مما يؤدبه ناصراً وقبحاً، وأوجب فسخا ثلثين في علة الخیار، كما يذكره المصنف (إذا أطلع المشتري على عيب في المبيع) قال عند القايح ونحوه ففسخه عند البيع ولا عند الفسخ، لأن ذلك رصاً به، وهذا هو المذهب بالخيار، إن شاء أحد جميع الثمن، وإن شاء رده، لأن مطلق العقد يقتضي وصفاً السلامة، عند فواته ينجبر، كيلاً يتضرر بمرده ما لا يرضى به، وليس له أن يمسكه ويأخذ الفسخ، لما مر أن الأوصاف لا يصدق سبب من البيع، والبيع لم يرض بزيولها بأقل من المسمى فيضرره، ودفع الضرر عن المشتري ممكن بالرد (وكل ما أوجب فسخا ثلثين في علة الخیار فهو عيب)، لأن التصور بقصد المسألة، ودست ما يفسد القيمة، والمخرج في معرفته أهله، سواء كان طائفاً أو سبباً، بعد أن يكون من بعد، أهل تلك الساعة عيب فيه، وجوزعته (وإلا ما كان) إلى غير هذه الأول (والثاني) في العراش والتمسك من المولى وغيره (عيب في الصغير) لمجرى ثلثين، ذكر عليه حتى ذلك (وما لم يتلف) عند المصري، هو أن أحد شيء منها بعد ما بلغ عده لم يرحمه لأنه عيب حدث بعده، لأن هذه الأشياء مختلف مضمناً وكثيراً (هذا ما بلغ ثلثين) ذلك يتبين حتى يتلوه بعد النزول، قال في الهدية، ومعه إذا ظهر عند البائع في عهده ثم حدث عند المشتري في عهده، لأنه غير ذلك، وإن حدث بعد سبعة لم يرحمه، لأنه غير، وهذا لأن سبب هذه الأشياء يختلف بالصغر والكبر، فالقول في العراش في الصغر نصف المائة، وبعد ذلك لتمام في الباطن، والإتيان في الصغر لثمن الثمن والسرفه ثلثه المائة، وهذا بعد الكثير حتى في الباطن، قال في المبيع، فإذا اختلف سببها حد البلوغ، ولعله كان الموجود منها بعد غير الموجود منها فيه، وإن كان غيره فلا يرد به، لأن عيب حدث عنه، بخلاف ما إذا ظهر عند البائع والمشتري في الصغر أو صغر أحدهما بعد البلوغ، فإن

في الفلألم، إلا أن يكون من ذلك، والله يريد أن يرفعني في الجاهة فوق العلماء، وإذا حدثت جند المشتري غيباً ثم أطلع على غيب كان عند الجمع عليه أن يرجع بخصا الغيب، ولا يرد الجميع إلا أن يرضى بما عاين أو سمع منه، وإن وقع المشتري الثوب فوجد به عيباً رجع بالخص، وإن جاهد أو صعد أو سار سبي ثم أطلع على غيب رجع بخصا، وليس لبايع أن ياحدا، ومن شري عبداً بأخذه أو عاب ثم أطلع على غيب رجع بخصا، فإن قتل المشتري الغيب أو كان عديماً بأكله لم يرجع عليه شيء، في

في أن يروى بها، وإذ حرف الحكم، حب - مفعول المفعول في المفعول، وهو قوله وقوله
 بيت فليس ذلك الذي كذب قلته عند النعم، وبعد، لا وجد بعده عند القسري، حتى يعاود بعد
 يعاود عند القسري بعد ما وجد عند سالف، واكتفى بعده المعاودة لأن المعاودة لا تكون
 حقيقه إلا إذا أتت الأخر، أي - (المعز) من لغة (والدليل) بالهذه المعطلة - من الإط - وكما
 الألف منه عن والبراريه (عقب في تجاربه معطلة لا مهلة في يكون الامتصاص) وهذا
 المعطلة (وغير معطية في الكلام)، لأن المقصود من الاستحسان، ولا يتحاذى (لأنه يكون
 من (أ) أو عشت حيث يمنع العرب من العربي (الرأيا) وذلك بزم عت في التجاربه، لأن يحل
 بالمقصود وهو الاستحسان، وطلب المراد (دون الكلام) لأنه لا يحل بالمقصود وهو الاستحسان،
 لأن يكون له علم، لأنه يحل بالمتن

(وإذا حدث عند المشتري غيب في شربه من صعب عن غيب كد يسهل القبح منه أن يرجع بنفسه الغيب، ولا يرد الجميع لأن في رد سر بالبيع لأن حرج من ملكه مباحاً وهو مباح؛ ففتح ولكن لا بد من دفع الضرر من حسن الرجوع بالمعصية (وإذا أن يرضى الشئ أن يسهل يتي) لأن يسهل حقه (بما قطع المصري الثوب فوجد به غيباً ورجع بالهبة) لا يبيع الفرد بالبيع، إلا أن يسهل فقام كذلك كما مر (أو حاطة أو عصمة) يأتي صبيح كاد (أو يسهل المشتري ستره قد اطلع على غيب جمع بنفسه، لا يبيع الفرد بالهبة (وإذا كان يسهل يتي) لأن لا وجه للرجوع دون (أو لا يسهل حقه، ولا معها لوصول السر بالهبة ولا مقابل، ثم الأصل أن كل موضع يسهل أحده مباح لا يرجع بإمر حقه من ملكه، ولا يرجع أحده (وحيث يسهل غيباً فاحتمل) محذور (أو عاب. غيره، ثم اطلع على غيب رجع بنفسه) لما سمعت فلان أن ملك يتي به، ولا يسهل حقه حكماً لا عمله وأما الإعصية فالناس به لا يرجع، لأن الاحتياج عمله صعب للمصر، وبإلا الاحتياج يرجع لأن المنزلة شهد الملك حكماً كالصبر، وهذا لأن الشيء ستره مباحه لا يعمل كالمثلث يتي وأمره متقدر وهو يسهل ويهدأ العنق يكون مباحاً لأنه لو عصفه على مال لم يرجع بشئ، (فإن من المشتري أحمد) المشتري (أو كلى طبعاً فأكله) أو ثوباً فسهل حتى يحرى ثم اطلع عن غيب (أو يرجع غيبه شراً) في قوله

باب بیع الفاسد

إِنَّا كُنَّا أَعْدَاءُ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ كَلَامًا نَحْنُ مَا نَفْعُ مَا بَدَأَ كُلِّ نَجْمٍ بِالنَّبِيِّ أَوْ يَلَسُّهُ أَوْ
بِالنَّحْرِ أَوْ بِالْخَبَرِ، وَكُلِّكَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَضْمُونٍ كَمَا نَحْنُ، وَنَحْنُ أَمْ نَحْنُ وَالْمَدِينِ وَالْمَكَّةِ
مَعَهُ، وَلَا يَجُوزُ تَعْنِي السُّلُوكَ فِي الْمَاءِ، وَلَا تَعْنِي الطَّيْرَ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا يَجُوزُ تَعْنِي الْحَمَلِ
وَلَا التَّحْجِ، وَلَا تَعْنِي الْفَيْ فِي النَّصْرَةِ وَالْمَقُودِ عَلَى الْمَهْرِ أَلَسُّهُ، وَدَوَّاعٍ بِرَأْسِ

باب البيع العام

المبرور بالقياس المصروع، محذور شرعياً، لعدم سماعه من المبرور، وقد يذكر فيه بعض
الصحابة بما ذكره

ثم هذا باب شامل على ثلاثة أنواع ، المائل ، والساكن ، ومكسره ، فبابه على ما لا يكون
مشرعاً بأصله ووجهه ، والمعاكس على ما يكون مشروفاً بأصله دور وجهه ، وتكونه مشروفاً
بأصله ووجهه ، لكن جازمه شيء آخر مهيئ له ، وهو نظير مصنف نظامه على الباطل ، لأنه
عمد إلى كل مائل غلط ، ولا عكس وجهه (إلا كان أحد المعرضين) أي الميع لو التمس
(أو كلاًهما معاً) لا يتعاضد (فالتعاضد) أي باطل ، وذلك (كالتعاضد بالمعنى) لو يندم ، أو
بالعمر أو بالحرارة) فلهذا في الهداية ، هذه معبر عنها أي في حكم واحد وهو الفسد
وهي تحصل بغير إرادة الله تعالى فيكون اليبس بالمعنى والدم باطل ، لا لعدم ركن تليح وهو صحت
إيمان بالمال ، بل عدم الأشياء لا لعدم إرادة أحد ، وإنما بعدمه والحرارة فسد ، نوجود
سبب البيع وهو صلاته كمال المال ، فإنه من عند تعذر هذا (أو كذلك إذا كان) أحد
الوصفي أو كلاهما (غير متقاربان) لأحد (كانت) بالبيع باطل (وبينكم ثم ثلثه) والتمس المصطلح
(والتمسك باطل) أي المائل ، لأن اعتماد الحرمة بغير ثابت كمال مهم بجهة لأرب على
المعنى وضعه قال في الهداية ، ونور على الكتاب ، يسبق عليه ووباد ، ولا يظهر الجور
في أي من البيع بغيره لتقصير وجهه مسج الكتاب من عدم ، بخلاف إدارته عند العقد

(وَلَا يَخْشَوْنَ فِيهِ لَا يَضَعُ مِخْلَبُكَ فِي الْمَاءِ قَدْرَ صَدْرِهِ، لَا يَبِيعُ بِهِ نَفْسَهُ، وَبَعْدَ صَدْرِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ وَلَا يَجِدُهُ إِلَّا بِجِلْدِهِ، يُدْعَى عَلَى النَّفْسِ، وَإِنَّ مِنْهُ لَنَجْوًى مِمَّا يُصِيبُ، وَإِنَّ مِنْهُ لَشَفَافَةً، عَنِ الْيَهُودِ، لَا يَبِيعُ الْعُظْمَ فِي الْيَهُودِ، قَدْرَ صَدْرِهِ، وَلَا يَرْجِعُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، لَمَّا تَقَدَّمَ، وَإِنَّ فِيَّ يَظُنُّهُ رَبُّهُ جَمْعَ صَاحِبٍ، وَمَعْلُومٌ لَا يَلْجَأُ بَحُورَ بَيْتِ الْحَمِيمِ) أَيُّ الْقَبِيلِ فِي بَيْتِ الْعَرَفَةِ (وَلَا التَّاجِ) أَيُّ بَيْتِ الْحَمِيمِ، وَهُوَ مِنْ جِلْدِهِ وَجْهَهُ فِي الْبَيْتِ يَطْلُوهُ، أَيْ يَدْمُ بَعْضُ وَجْهِهِ (وَلَا يَبِيعُ الْفَرْسَ فِي الْفَضْلِ) وَهُوَ مِنْ بَيْتِ الْخَلَفِ وَجْهَهُ كَانَتْ فِي الْفَضْلِ لَمْ يَمُرَّ

ومن اشترى ثوباً غير أن يقطعهُ أثناعٍ ويضعهُ لمبعض أو فداء أو مئلاً على أن يخلوها أو
يتركها فالبَيْعُ فاسدٌ. وتبيحُ أنى سرور المهرجاني ومبعض المصنعي ومطبخ اليهود إذا لم
يُعرفوا بمسألة ما ذبحوا فيه. ولا يجوز البَيْعُ بين المصنف والقديس: لانتفاء وقدره
المحتاج، فإن زعمنا بانتفاء الأجل قبل ما يحد لنا في المصنف والقديس وثقل مدونه
لنحتاج جواز البيع. ولذا فصل المشتري المبيع في البيع المصنف بقوله البَيْعُ وفي المصنف
عوضه كل واحد منهما على مثل المبيع وبمئة بعته، ولكل واحد من المصنفين

خلاف المرحب، فله يبيع، يصير مبرداً دماً، وأبيع بطرس (هداية) ومن اشترى ثوباً
على أن يقطعهُ أثناعٍ ويضعهُ لمبعض أو فداء يبيع فاسدٌ لأنه شرط لا يعقبه
انقضاء، وفيه مفعة لأحد المتعاقبين، ولأن يصير مبيعاً في صفته (هداية) (أو مثلاً) في غير
صفته له باسمه يؤن (على أن يخلوها أو يتركها فالبَيْعُ فاسدٌ) في يبيع عضواً للشر
- وهو المبرد - قال في الهداية: وما ذكره جواباً لمصنف، ووجهه ما بيننا، وفي الاستحسان
يجوز للمعامل فيه، فهو كبيع الثوب، وللقديس حرم الاستحسان (هداية) (أو مثلاً) في غير
وهو قول يوه من التبيع (المتفرجات) أو يوه من حرمه (مؤتمن القديس ومطبخ اليهود إذا لم
يُعرفوا بمسألة ما ذبحوا فيه) لهاله الأجل، وهي مُعقبة إلى المدة: لأنه على المصنف،
ولا بد من مفعول، لكونه معلوماً عنده أو كان لتأجيل من غير التصرف بعد ما شرطوا في
صورتهم: لأن مفعولهم بالإيام مضموم، فلا جهالة بعد به (ولا يجوز البَيْعُ بين المصنف
والقديس والانتفاء وقدره المحتاج)، لأنها بقدره وسائر دونه (مبعض) بقدره لا يفرق خلاف
لما في التوبة (يستأنف الأجل من حله)، وهو أن يحدد رأس في المصنف والقديس مثل
قُدُوم المحتاج وعلى صاحبه بعد (أو البَيْعُ صحيح) خلافاً لغيره، وهو مذهب العامة
من أهل الأجل ذلك الفساد ولا يثبت حرم إجماعها كما في الحقيقة، ولو كان مطلقاً لم نقل
إليها صح تأجيل، كما نرى كمال إلى هذه الأوقات، كما في التفسير، وموهبته سرانها خرج
ونما، لأن من له الأجل يستد بسنده لأنه حلتص صفته (هداية)

(وهذا فصل المشتري المبيع في البيع الفاسد يخرج باطل (بشر البَيْع) صريحاً في دلالة
بأن قبضه في مجلس النقد محض (وفي العقد سرور كل واحد منهما متى طلت المبيع)
فيتمه في كمال قبضه (وبمئة قيمة) يوم قبضه عنده، بخلافه في عدمه يومئذ، وكأن محض

١ قال شيخنا محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر في التوبة: وفيه دلالة على أن هذا شرط لا يقتضيه العقد
وفي مفعة لأحد الطرفين المتعاقبين

قلت وهو قول حجة

٢ من غير الإسلام القروي من عبد المحوس والأصا سرور، وهو كذا

فَسَحَّةٌ، فَإِنْ نَافَعَهُ الْفُتُورِيُّ مَدَّ يَتْلُو، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ حَرْوَيْنِ نَوَّ شَوَّ دَكَيْهَ وَمَشَوَّ بَطَلَ الْيَتِيمَ
بِهِمَا، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ عَيْدٍ وَمَدَّ رَأَوْ عَدَّ رَعَّ، غَيْرُهُ صَحَّ الْفَعْلُ فِي الْعَدِّ مَحْصُهُ مِنَ
النَّحْوِ

وَهُنَّ رُسُوفُ اللَّهِ ﷻ مِنْ نَحْوِ: رَعَى الْقَيْمَ عَنِ الْمُسَوِّمِ غَيْرُهُ رَعَى نَحْوِ

يَوْمَ الْاِسْتِزَالَةِ كَمَا فِي مَجْمَعِ الرُّوَاهِ (دَرْي نَيْلًا)، وَيُسَمَّى أَيْضًا رَعَى هَذَا حَبَّ كَرَّ هَانِكُو
مَعْدُورُهُ، وَإِلَّا فَلَا وَاجِبَ رَدُّ عَلَيْهِ

(وَأَكْثَرُ وَاجِبٍ فِي الْفَعْلِ فِي فَحْشَةٍ فِي الْمَجْزِيِّ رَعَى، مَا دَامَ رَعَى حَتَّى دَجُورُهُ، ١٠
يَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ مَصَادِرُ قَائِمٍ (فَإِنْ رَعَى الْخَسْرَى مَدَّ يَتْلُو) وَاصْبَحَ يَصْبَحُ - شَعَلُو - حَ لُحُورِهِ

(وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ حَرْوَيْنِ نَوَّ شَوَّ دَكَيْهَ وَفَعْلُهُ بَيْنَ السَّيِّئَةِ بِهِمَا) قَدْ عَمِيَ الْبَسِيعُ هَذَا عَمِيَ
وَجَبَّيْنِ أَيْ كَانَتْ مَدَّ مَعْنَى لَمْ يَدَّ وَاحِدُ الْبَسِيعِ - طَلَبُ الْاِجْتِمَاعِ، وَإِنْ مَعْنَى تَكَلُّفٍ وَاحِدٍ بِهِمَا
نَبَّ عَلَى مَدَّ فَكَفَّلَتْ عَمِيَ نَوَّ شَوَّ دَكَيْهَ وَفَعْلُهُ حَرْوَيْنِ أَيْ لَمْ يَدَّ وَاحِدُ الْبَسِيعِ وَطَلَبُ فِي الْحَرْوِ
الْقَيْمَةِ، وَكَانَ فِي (الْمَصْبُوحِ) «مَعْنَى حَرْوَيْنِ عَمِيَ الْبَسِيعُ ١٠ دَكَيْهَ ١٠ الْفَوْصَلِيُّ» (وَأَنْ
حَاجَّ بَيْنَ عَيْدٍ وَمَدَّ) كَوْنَهُ رَأَوْ رَعَى أَوْ حَمَلَهُ بَيْنَ عَمَدٍ وَاحِدَةٍ عَمِيَ الْبَسِيعُ فِي الْفَعْلِ
بَحْصَةٍ مِثْلَ (نَبَّ) لِأَنَّ الْمَدَّ مَعْنَى بَسِيعٍ عَمِيَ بَحْصَةٍ تَدْرِكُ فِي لَفْظِهِ تَمَّ يَجْرَحُ، فَيَكُونُ اِسْتِغْ
بَاحْصَةً فِي لَفْظِهِ قَوْلُ الْاِسْتِزَالَةِ، وَفَالِدُهُ مَدَّ مَصْبُوحٌ كَلَامٌ مَدَّالِي مَعَ عَلَيْهِ حَتَّى الْقَمَدِ لَمْ يَلِ
كَمَدَهُ

(وَهُنَّ رُسُوفُ اللَّهِ ﷻ عَنِ الْجَنِّ) رَأَوْ - يَرِيهِ بَيْنَ النَّحْوِ وَلَا يَرِيهِ بِهِ الْفَرَادُ رَعَى
غَيْرُهُ أَوْ عَمِيَ الْقُسُوفُ عَلَى سَوَاءٍ غَيْرُهُ عَمِيَ الْمَطْلَعُ عَلَى حِفْظِهِ غَيْرُهُ، مَدَّ فِي ذَلِكَ مِنَ الْاِسْتِزَالَةِ
وَالْاِسْتِزَالَةِ وَفَعْلُهُ يَدَّ رَعَى الْمَدَّ نَحْوِ مَدَّ الْمَدَّ، يَدَّ مَعْنَى سَرَعَ اِسْتِزَالَتُهُ أَيْ لَمْ يَدَّ
وَهُوَ يَتْلُو بَيْنَ يَدَّ عَمِيَ مَدَّ عَلَى مَدَّ مَدَّ، أَيْ دَكَيْهَ هُوَ مَحْصِي تَهْلِي فِي لَفْظِهِ وَفَعْلُهُ
(وَعَمِيَ حَقِّي الْفَعْلِي) أَيْ الْمَحْصِي، أَوْ حَمَلَتْ، وَفَعْلُهُ أَيْ كَانَتْ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ كَانَتْ لَا

- (١١) الْعَمِي يَرِيهِ حَمَلَتْ أَيْ حَمَلَتْ يَرِيهِ يَرِيهِ، وَفَعْلُهُ أَيْ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ وَلَا يَدَّ اِسْتِزَالَتُهُ وَلَا يَدَّ
عَمِيَ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ وَلَا يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ
اِسْتِزَالَتُهُ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ يَرِيهِ، وَفَعْلُهُ أَيْ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ
كَلَامُهُ عَمِيَ لَا يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ يَرِيهِ، وَفَعْلُهُ أَيْ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ
ح ١٢ مِثْلُ طَرَفٍ مَحْصِي مِثْلُ طَرَفٍ أَيْ عَمِيَ أَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ يَرِيهِ وَفَعْلُهُ أَيْ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ
١١٧٧ وَالْفَوْصَلِيُّ ١١٧٧ وَفَعْلُهُ أَيْ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ يَرِيهِ وَفَعْلُهُ أَيْ يَتْلُو بِأَيْ لَمْ يَدَّ عَمِيَ يَرِيهِ

الجليل، وَفَرَّ ثَمَرُ الْخَاصِرِ شَدِيدًا، وَفِي النَّبِيعِ عِنْدَ آدَامَ الْمُحْتَمَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُكْرَهُ وَلَا يُحْتَقَدُ بِهِ الْمُحْتَقَدُ

وَمِنْ مَلَكٍ مُتَلَوِّثٍ صَدْرِيٍّ حَذَفْتُ دُورَ حِمٍّ مَحْرُومٍ مِنَ الْآخِرِ لَمْ يَفْرُقْ شَيْئًا

بَصَرٌ فَلَا يَأْسُ بِهِ، إِلَّا بِمَا تَلَسَّ السَّمْعُ عَنِ الْوَارِدِ مِنْهُ مِنْ الْمَعْرِضِ وَالْقَصْرِ (وَضَعِ الْخَاصِرَ) وَهُوَ الْبَقِيَّةُ فِي الْمَعْرِضِ وَالْمَعْرِضِ (الْبَقِيَّةُ) رَمُوزُ الْعَظِيمِ فِي الْبَقِيَّةِ لَأَنَّهُ يَصْرُفُ أَهْلَ الْبَيْتِ وَهُوَ الْوَارِدُ وَالْمَعْرِضُ سَأَلْتُ عَنْهُ (الْمَعْرِضُ) وَصُورُهُ يَكُونُ أَهْلُ الْمَعْرِضِ وَهُوَ يَصْرِفُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَهُوَ جَمْعٌ فِي الْبَقِيَّةِ الْخَالِيَةِ . وَهُوَ هَذَا السَّلَامُ الْمَعْرِضُ هُوَ الْبَقِيَّةُ مِنَ الْبَقِيَّةِ، وَهُوَ الْخَالِيَةُ فِي صُورِهِ لَأَنَّهُ يَحْيَى الْبَقِيَّةَ بِسُلْطَانِهِ الْمَعْرِضُ فَلَا يَكُونُ السَّلَامُ الْمَعْرِضُ بِهِ بَعْدَهُ، بَلْ يَكُونُ عَنْهُ وَبِهِ وَيُعْلَمُ عَلَى الْمَعْرِضِ . وَهُوَ يَكُونُ بِرَحْمَتِهِ عَلَى الْبَقِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا قَالَ فِي الْمَعْرِضِ هَذَا الْمَعْرِضُ أَحْسَنُ، كَذَلِكَ فِي الْبَقِيَّةِ (وَفِي النَّبِيعِ عِنْدَ آدَامَ الْمُحْتَمَةِ) الْآخِرُ وَهُوَ هَذَا مِنْ لَاحِقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَكُلُّ ذَلِكَ الْمَعْرِضُ مِنْ بَقِيَّةِ الْبَقِيَّةِ وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا (يَكُونُ) تَحْرِيمًا، لَمْ يَرِجْ إِلَيْهِ (وَلَا يَكُونُ) وَهُوَ الْبَقِيَّةُ لَا الْبَقِيَّةَ، وَبِهِ السَّلَامُ جِيلٌ لِيُفْرَقَ لَأَنَّهُ يَحْيَى وَهُوَ يَحْيَى حَسْبَ عَمَّا حُفَّتْ بِعَدَدِ مَجَالِئِهِ، لَا لِمَعْرِضٍ فِي حُسْنِ الْعَمَلِ وَلَا فِي شَرِّهِ الصَّحْبَةِ، فَارْجَبِ الْكُفْرَ، لَا عَمَلًا، وَالْمَعْرِضُ مِنْ حُسْنِ الْعَمَلِ الْبَقِيَّةِ وَالْمَعْرِضُ، كَمَا فِي «عَالِمِ الْبَقِيَّةِ»



(وَمِنْ مَلَكٍ مُتَلَوِّثٍ صَدْرِيٍّ حَذَفْتُ دُورَ حِمٍّ مَحْرُومٍ مِنَ الْآخِرِ) مِنْ الْمَحْرُومِ . وَهُوَ خَرَجَ الْمَحْرُومُ مِنَ الْبَقِيَّةِ إِذَا كَانَ رَحِمَ كَسَى الْقَوْمَ عَمَّا رَحِمَ أَعْلَى (لَمْ يَفْرُقْ) مِنْهُمَا) بَيْنَ وَمَحْرُومٍ، وَهُوَ بِالْبَقِيَّةِ سَالِمَةٌ فِي سَبْعٍ عَنْهُ (فَدَسَّكَ فِي كَائِدٍ حَذَفْنَا كَثِيرًا وَالْآخِرُ مَحْرُومًا) لَأَنَّهُ الْمَعْرِضُ بِسُلْطَانِهِ الْمَعْرِضُ وَالْمَعْرِضُ رَكِبَهُ بِسُلْطَانِهِ، فَكَانَ فِي بَيْتِ الْمَعْرِضِ قَطْعُ الْأَسْتِثْمِ وَالسَّعْيُ مِنَ الْقَتْلَانِ، وَهُوَ يَكُونُ أَلَمَ حِمٍّ عَلَى الْمَعْرِضِ، وَهُوَ يُوعَدُ عَلَيْهِ ثُمَّ يُسَبِّحُ مَطْلُوبًا بِالْمَعْرِضِ الْمَحْرُومَةِ لِلنَّكَاحِ حَتَّى لَا يَدْخُلَ بِهِ مَحْرُومٌ غَيْرَ قَرِيبٍ وَلَا قَرِيبٌ غَيْرَ مَحْرُومٍ وَلَا قَرِيبٌ حَتَّى حُلْمُ الْقَرِيبِ سَهْمًا؛ لَأَنَّهُ يَحْيَى وَهُوَ بِخِلَافِ الْمَعْرِضِ الْمَعْرِضُ عَلَى مَوْجِدِهِ، وَلَا يَكُونُ حَقْمَانِهِمَا فِي مَلِكَةٍ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَهُ وَالْآخَرُ لَعَرَهُ لَا يَأْسُ سَعٍ وَاحِدٍ مَعَهُ، وَهُوَ كَأَنَّ شَيْئًا سَحَابًا مَحْبُوبًا فَلَا يَأْسُ بِهِ، كَذَلِكَ لَحَذَفْنَا بِالْحَبَابَةِ، وَبِهِ يَأْتِيهِ رَدُّهُ بِالْبَقِيَّةِ لَأَنَّهُ الْمَعْرِضُ يَكُونُ الْمَعْرِضُ

بَقِيَّةُ حَذَفْنَا وَاحِدًا

باعتل، ويرد مثل النسي الأول، وهي فسخ في حق المتعاضدين يتبع جديده في حق غيرهما
في قول أبي حنيفة، وهلاك النسي لا يبيع صيغة الإقالة، وهلاك الصبي يتبع جنوا، فإن
هناك بعض الصبي حللت الإقالة في يديه

باب المراجعة والتولية

المراجعة نقل ما ملكه بالقبض الأول بالنسي الأول مع زيادة ربيع والتولية نقل
ما ملكه بالقبض الأول بالنسي الأول من غير زيادة ربيع، ولا يبيع المراجعة ولا التولية
حتى يكون العوض مائة وثلث، ويحرم أن يصب إلى رأسه الصلأ أخره الفصل

والإقالة بقية (ويرد مثل النسي الأول) محققاً بمعنى الإقالة

(ويمنع) أي الإقالة (ويمنع في حق المتعاضدين) حيث أمكن عمله صحاح، ولا يبطل (يتبع
جديده في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ (قال، وعد) (في قول أبي حنيفة) وعد أبي
موسى بيع إلا أن لا يمكن جعله بعد بيع صحاح إلا أن لا يمكن يبطل، وعد محمد هو
صح إلا إذا بعد جعله صحاحاً يجعل يبع، لا أن لا يمكن يبطل (هذه) وفي (الصحيح،
قال والإيماني، والصحيح قول أبي حنيفة) قلت وحدثنا البرقي، والشمسي، وهلمو
الفصل الموصل، وهذا الترية، وهذا لو بعد القبض بلفظ الإقالة، لأنها إذا كتبت
قبل القبض كانت صحاحاً في حق الكل في غير المقار، ولو بلفظ المراجعة لو المتركة أو الرافذ
ثم ذكر فيما اتفق، ولو بلفظ البيع يبيع بعد

(وهلاك النسي لا يتبع صيغة الإقالة) كما لا يبيع صيغة البيع (وهلاك النسي يتبع جنوا)
لأنه محل البيع والفسخ (قال هناك نقص المبيع جازت الإقالة في يديه)، فبيع فيه، ولو
بغيرها تجوز الإقالة بعد هلاك أسدهم ولا تطل بهلاك أسدهما، لأن كل واحد منهما مبيع
فكذا البيع بقية (هذه)

باب المراجعة والتولية

شروع في بيان النسي بعد بيان المتعاضدين

(المراجعة) مصدر راجع، وشرا (نقل ما ملكه بالقبض الأول بالنسي الأول) ولو حكماً
كالمبيع، وغيره لأنه العال (مع زيادة ربيع، والتولية) مصدر إلى غيره جعله وقية، وشرا
(نقل ما ملكه بالقبض الأول بالنسي الأول) ولو حكماً كما مر (من غير زيادة ربيع) ولا يخص
(ولا تصح المراجعة ولا التولية حتى يكون العوض مائة وثلث) لأنه إن لم يكن له مثل

والصَّبَّاح وَالظَّهَار وَالْعَصْر وَالْأَصْحَر حَسْبُ نَفْعِهِ . وَكَانَ يُرْوَى عَنْهُ عَلَى بَيْتِهِ . وَلَا يَقُولُ
شَيْئًا يَكْفُرُ . فَإِذَا طَلَعَ الْمَشْرِقُ عَلَى حَيَاتِهِ فِي الْمَدِينَةِ فَهُوَ بِأَعْيُنِهِ عَدَى أَمْرٍ حَيْثُ
إِنْ شَاءَ خَلَعَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ . وَإِنْ شَاءَ رَفَعَهُ . وَيَنْصَبُ عَلَى حَيْثُ يَشَاءُ فِي الشَّوْبَةِ أَنْفُسَهُ
الْمَشْرِقِي مِنْ ثَمَنِي . وَقَالَ أَبُو نُؤَيْسٍ : سَخَطُ بَيْتِهِمْ وَقَدْ تَحَمَّلُوا لَا يَخْطُ فِيهِمْ . وَمِنْ
شَرَى شَيْئًا مِمَّا يَتَقَلَّ وَيُحَوِّثُ لَهُ يَجْرُدُ يَتَمَحَّصُ حَتَّى يَفْصَحَ . وَيَحْوَرُّ بَيْنَ الْخَطِّ قَبْلَ الْفَتْحِ

فَهُوَ مِنْهُ مَلِكٌ بِخَفِيفَةٍ وَهِيَ مَحْجُوزَةٌ . وَكَذَا الْمَشْرِقِيُّ بَعْدَ أَوَّلِهِ مِمَّنْ بَدَأَتْ ذَلَّتِ الْإِسْلَامُ وَمِنْ
بَعْدِ بَرِيحٍ ذَرَاهِمُ أَوْ سِيٍّ . هُوَ التَّكْبِيرُ مَوْصُوفٌ بِأَنْوَاعٍ مِنْهُ يَدْرُ عَلَى الْبَرِيحِ . وَهُوَ الْبَرِيحُ . وَهُوَ

(وَيُخَوِّرُ أَقْرَبَهُ إِلَى رُؤْسِ الْعَازِ أَنْوَاعُ الْغَضَارِ وَالْفُصَّاحِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوْكَبِ . عَلَيْهِ الْقِسْمُ
وَالْمُتَقَلِّ وَالْأَخْرَجُ حَتَّى يَنْفَضَّ) . لَأَنَّ الْعَرَبَ جَدَّ بِالْحِجَابِ هَذِهِ الْأَنْشَاءَ بِأَوَّلِ الْفَتْحِ فِي عَدَا
الْبَيْتِ . وَلَا يَكُنْ عَابِرًا فِي الْمَجْمَعِ أَوْ يَكُنْ يَحْمِلُ عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ . بِمَا عُلِّقَ بِهِ
الْمَعْنَى . لَأَنَّ الصَّحْبَ وَالْحَوَافِ يَرِيدُ فِي الْعَمَلِ . وَالْحَمَلُ يَرِيدُ فِي الْبَيْتِ . وَهُوَ الْحَمَلُ . وَهُوَ الْحَمَلُ
الْمَكْنَى . وَهُوَ (وَيَكُنْ يَحْمِلُ عَلَى عَدَا كُنْ . وَلَا يُحَوِّثُ . قَرِيبُهُ يَكْمَلُ) كَيْفًا يَكُونُ كَذَا .
وَسَوْفَ أَصْبَحُ بِعَرَفَةِ الْفَتْحِ . حَلَّافٌ أَوْ أَلَمْ يَحْمِلْ . وَكَذَا يَتَحَمَّلُ . لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ . فِي الْفَتْحِ
وَلَا الْفَتْحُ . وَنَحْوُ

(وَيَنْ طَلَعَ الْمَشْرِقُ عَلَى حَيَاتِهِ فِي بَيْتِهِ بِأَعْيُنِهِ . سَائِعٌ وَيُفْرَدُ وَيَكُونُ (فَتْحُ)
الْمَشْرِقِيِّ (وَيُخَوِّرُ أَقْرَبَهُ إِلَى رُؤْسِ الْعَازِ أَنْوَاعُ الْغَضَارِ وَالْفُصَّاحِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوْكَبِ . عَلَيْهِ الْقِسْمُ
وَالْمُتَقَلِّ وَالْأَخْرَجُ حَتَّى يَنْفَضَّ) . لَأَنَّ الْعَرَبَ جَدَّ بِالْحِجَابِ هَذِهِ الْأَنْشَاءَ بِأَوَّلِ الْفَتْحِ فِي عَدَا
الْبَيْتِ . وَلَا يَكُنْ عَابِرًا فِي الْمَجْمَعِ أَوْ يَكُنْ يَحْمِلُ عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ . بِمَا عُلِّقَ بِهِ
الْمَعْنَى . لَأَنَّ الصَّحْبَ وَالْحَوَافِ يَرِيدُ فِي الْعَمَلِ . وَالْحَمَلُ يَرِيدُ فِي الْبَيْتِ . وَهُوَ الْحَمَلُ . وَهُوَ الْحَمَلُ
الْمَكْنَى . وَهُوَ (وَيَكُنْ يَحْمِلُ عَلَى عَدَا كُنْ . وَلَا يُحَوِّثُ . قَرِيبُهُ يَكْمَلُ) كَيْفًا يَكُونُ كَذَا .
وَسَوْفَ أَصْبَحُ بِعَرَفَةِ الْفَتْحِ . حَلَّافٌ أَوْ أَلَمْ يَحْمِلْ . وَكَذَا يَتَحَمَّلُ . لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ . فِي الْفَتْحِ
وَلَا الْفَتْحُ . وَنَحْوُ

(وَمِنْ شَرَى شَيْئًا مِمَّا يَتَقَلَّ وَيُحَوِّثُ لَهُ يَجْرُدُ يَتَمَحَّصُ حَتَّى يَفْصَحَ . وَيَحْوَرُّ بَيْنَ الْخَطِّ قَبْلَ الْفَتْحِ
الْمَكْنَى . وَهُوَ الْفَتْحُ (وَيَكُنْ يَحْمِلُ عَلَى عَدَا كُنْ . وَلَا يُحَوِّثُ . قَرِيبُهُ يَكْمَلُ) كَيْفًا يَكُونُ كَذَا .
وَسَوْفَ أَصْبَحُ بِعَرَفَةِ الْفَتْحِ . حَلَّافٌ أَوْ أَلَمْ يَحْمِلْ . وَكَذَا يَتَحَمَّلُ . لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ . فِي الْفَتْحِ
وَلَا الْفَتْحُ . وَنَحْوُ

عند ثمر حبيبة ولبي يوسف . ولا محض لا يحسب . ومن ثمسرى مكبلاً مكابلاً ، أو
موزواً موارياً ، فاشتد له أثره ثم يده مكبته أو موزيه ، ثم يجزى لقمسري منه أن يبيده
ولا يأكله حتى يبعد الثقل والسرور . وتصرف في الثمن قبل التفتيش جائز . ويحسب
للمشري أن يريد الثمن في الثمن . يحسب ليدفع أن يريد في البيع . ويحسب أن يحط
من الثمن ، ويعلق الاستحقاق بجميع ذلك . ومن مانع بشي حاشو ثم أخله أخلاً مغلوباً

أبيع عمرو من لعمه في محله ، ولا غير . لا لأن يملك في المظايف . بخلاف المظايف ،
وقد انصهرت عنه غير أصاح العمد والحدس فعلق به . وهذا محض لا يحسب .
رجوعه لإطلاق الحديث واختاره بطور . وهذا في المصالح . واختار قول الإمام من
كس منه (ومن ثمسرى مكبلاً مكابلاً أو موزيه موزيه) يعني شرط الثقل والسرور (فانكسلة)
المشوي (وأنه ثلث ساعة مكبته أو موزيه) . هذا في المصالح . أي لقمسري الثاني من
المشري الأول (أن يبيده) . ولا أن سأكفه حتى يبعد الثقل والسرور ، لأحمد في المصالح على
العمد . وذلك للثمن . وتصرف في مال الغير حرام . فبجانب المحرم منه ، بخلاف ما رآه ساعه
معلمه لأن القربة له . وهذا يده ويخص كونه من البيع بعصر . فقمسري بعد البيع لا قبله ، فهو
بمن محصر . وحل عشره مائة من كونه . ثم يحرم من ثأله الماني . لعدم قبل الأول فلا يمكن
فانها دعت

(ويحسب لقمسري أن يريد الثمن ولو مكبلاً موزواً . وهذا في ثلث الحش حاشو) . فليكن المالك ،
وليس فيه غير ولا أصاح المالك . لعدم بينهما ما يبيع . بخلاف المبيع . وهذا في غير
المركب وسهم

(ويحسب لقمسري أن يريد الثمن ولو من غير حاشو . في المصالح دجده
والإمامه) . شرط قوت المال . وكس البيع فاشد . ويحسب بيباعه . أي يريد في المصالح . ويلزمه
دفعه إن قلها لقمسري (ويحسب) . وهذا أن يحط من الثمن . ولو بعد دفعه . وهذا أصح .
ويعلق الاستحقاق بجميع ذلك . لأنه يشترط به . العمد وعد وهو نكره . وهذا في
مضاهي صحت . وألا هدف

(ومن مانع شيء حال ثم أخذ أحد مشوياً) . أو موزواً جهه . فاشد كالمصالح . ولا بد من
وغير ذلك كما مر . وقبل المصالح (موزواً) . وإن تجله إلى موزواً جهه فاشد
كمسب الربيع موزواً المظفر . ولبي مسر . والمناحين ماض والتمس حال (ويكس لبي حاشو) . كس
بباعت وبذل المسكوكات (في) . فاشد صاحبه . قبل مذبذب (موزواً) . لأنه حقه . فلا بد
موزواً موزواً على من عليه . ألا يرى أنه يثبت بر . مصطفاً . فاشد موزواً . ولا بد هذه المذون

صار مُتَمَلِّكًا، وَكَانَ ذِي حُرٍّ، وَهُوَ صَاحِبُ حُرٍّ مُوَحَّدٍ لَا يُقَرَّبُ إِلَى سَائِرِهِ وَلَا
صَحْبٍ

باب ثامن

أَرْبَا مَحْرُومٌ فِي كُلِّ تَكْنِيٍّ أَوْ تَوْحِيدٍ بِمَعْنَى مُفَصَّلًا فَتَقَعُ فِيهِ التَّكْنِيُّ مَعَ
تَحْنِيٍّ أَوْ تَوْحِيدٍ مَعَ التَّحْنِيٍّ - بِإِذْنِ بَيْعٍ مُتَكَيِّفٍ أَوْ جَوْرٍ بِحَسَبِ تَعَلُّقِ حَالِ التَّبَعِ،
وَأَمَّا مُفَصَّلًا فَلَمْ يَحْزَنْ، وَذَلِكَ لِأَنَّ تَعْنِيٍّ مُتَوَحَّدٌ مَعَهُ وَهُوَ إِذَا تَعَلَّقَ بِمَنْ، فَإِذَا تَعَلَّقَ
بِالْوَحْدَانِ التَّحْنِيُّ وَاسْمُهُ الْمُتَوَحَّدُ، وَلَهُ حُرٌّ مُتَوَحَّدٌ وَاسْمُهُ، وَإِذَا وَحَّدَ حُرٌّ التَّكْنِيُّ
بِحُجُورِ مَنْ تَبَيَّنَ حُجُورُهُ لِمَنْ، فَحُجُورُ مَنْ يَحْزَنُ عَلَيْهِ الْأَخِي، مُتَعَلِّقٌ بِتَقَرُّصٍ، وَتَعَلُّقُ إِسْمِهِ
هَذَا إِذَا أَمْرُهُ عَلَى حَسَبِ مَا صَحَّحَ أَنَّهُ هُوَ الْمَوْجُودُ لَا الْفَاعِلُ، حَتَّى يَصِحَّ مَقْلُوبُ (لَا تَعْرِضْ،
وَلَا يَمْلِكُ مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّخَرُّجَ بِالْحَرِيِّ وَالْقَبْلِ، مُتَوَحَّدٌ فِي الْأَمْرِ فَقَدْ عُلِيَ لَأَنَّهُ لَا
يَلْزَمُ التَّخَرُّجَ فِيهِ كَمَا فِي الْأَمْرِ ١٠٥٠٥، وَخَرَفٌ فِي تَعْنِيٍّ، وَتَعْنِيٍّ عِلَالُ الْأَسْهَاءِ لَا يَصِحُّ أَمْرُهُ،
لَأَنَّهُ يَتَعْنِي بِحُرٍّ لِدَعْوَى مَنْ هُوَ مَعَهُ وَهُوَ مَعَهُ حُرٌّ مَعَهُ أَوْ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مِنْ مَالِهِ أَمَّا
وَعَمَّا فَلَا أَمْرَ مَعَهُ حُرٌّ مِنْ مَالِهِ، وَلَا مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ بِالْحَدِّ ١٠٥٠٥ وَتَعْنِيٍّ دَعْوَى مَنْ هُوَ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ

باب ثامن

تَكْنِيٍّ أَوْ تَعْنِيٍّ عَلَى الْأَمْرِ، حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ عَلَى الْأَمْرِ - وَهُوَ يَدْعُو - مَعَهُ
لِتَحْنِيٍّ - كَمَا فِي التَّحْنِيٍّ وَتَعْنِيٍّ بِهِ رَدُّهُ - وَتَعْنِيٍّ حَقًّا وَنَحْوَهُ
(وَأَمَّا) لَمَّا مَقْلُوبُ التَّحْنِيٍّ وَتَعْنِيٍّ - فَمَنْ هُوَ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
لِتَحْنِيٍّ فِي التَّحْنِيٍّ، كَمَا أَنَّ مَنْ هُوَ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
الْحَرِيِّ) قَالَ فِي - التَّحْنِيٍّ - دَعْوَى الْمَوْجُودِ الْحَرِيِّ، وَهُوَ تَعْنِيٍّ أَمَّا يَدْعُو مَعَهُ مَعَهُ
رَدُّهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ فِي التَّحْنِيٍّ أَوْ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
الْحَرِيِّ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
أَوْ لَا يَدْعُو لَهَا - وَهُوَ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
بِحَقِّهِ وَمَعَهُ بِتَحْنِيٍّ وَتَعْنِيٍّ تَعْنِيٍّ، وَهُوَ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
بِأَمْرِهِمَا - فَإِنَّ يَحْزَنُ التَّحْنِيٍّ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ
حُرٌّ مُتَعَلِّقٌ، لَمَّا أَنَّهُ إِذَا أَمْرُ الْمَوْجُودِ فِي (الْحَرِيِّ) الْمَعْنَى الْمُتَوَحَّدُ بِقِيَّةٍ مِنْ تَكْنِيٍّ أَوْ

والنساء. وإذا وجد أحدُهم وغدِم الآخر حلَّ التفاضل وحرم التمسك. وكلُّ شيءٍ من
رسول الله ﷺ على تحريم التفاضل فيه كَيْلًا فهو مكِينٌ مُدَّ، وإن ترك التمسك أكلُّه فيه،
مثلُ المَحْطَةِ والمُشِيرِ والمُتَمَرِّجِ والمُتَمَرِّجِ، أكلُّه من غيرِ تحريم التفاضل فيه وَرَأَى هُوَ
مُؤَرَّوْنٌ مُدَّ، مثلُ المَدْبُورِ والمُتَمَرِّجِ، وما لم يَمُضْ غيب فهو مُحْتَمَلٌ عَلَى عَذَابِ النَّاسِ.

الورد (حلَّ التفاضل والنساء) بالمد لا غير. (مُتَمَرِّجٌ، مَبْرُجٌ، لَمَدٌ ثَلَاثَةٌ مُتَحَرِّجَةٌ. وَالْأَصْلُ فِيهِ
الْأَيْمَةُ وَمَعْنَاهُ (وَلَا وَجَدْنَا حَرَمَ التَّضَاوُلِ وَنِسَاءً) بِوَحْدَةٍ مَعْلُومَةٍ (وَلَا وَجَدْنَا أَحَدًا) أَيِ
الْقَدْرِ وَحْدَةً أَوْ الْجَمْعِ وَحْدَةً (وَعَدَمُ الْإِسْرَاجِ التَّضَاوُلِ، وَحَرَمُ النَّسَةِ) وَيُؤْمَرُ بِالسُّلُوفِ،
وَيُسَمَّى فِيهِ الْمَجْمُوعُ، وَهَذَا لِدَرْجَةِ إِسْلَافِ الْفُرْدِ فِي مَوَازِينِهِ، ثَلَاثَةٌ أَكْثَرُ لُغَوِيٍّ أَنْطَمٌ، وَحَرَرٌ
أَشْبَهَانِ، نَحْوُ لَعِيرِهِ أَنْ يَتَوَدَّ بِالْفُتْلِ الْمَعْرُومِ الْعَبْرَ حَتَّى يَخْلُفَ الْفُرْدَ الْمَقْدُورَةَ بِالْمَصِيبَةِ^١
مَعَ الْمَقْدُورَةِ بِالْأَمْنِ وَالْأَرْطَمِ (وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَحْرِيمِ التَّضَاوُلِ فِيهِ كَيْلًا هُوَ
مَكِينٌ مُدَّ). أَيِ (وَيُؤْمَرُ تَرْكُ النَّاسِ أَلْكُلِ بِهِ، مِثْلُ الْأَنْبِ، الْأَرْبَعَةِ الْمَحْصُورَةِ عَلَيْهَا (وَالْمَحْطَةُ
وَالْمُشِيرُ وَالْمُتَمَرِّجُ). لَنْ أَمْسُ الْفُرْدَ مِنَ الْعَرَفِ، رَأَى لَوْ لَا يَكُونُ الْإِنْسِي، غُلُوبًا شَيْئًا مِنْ
حَدِّهِ الْأَرْبَعَةِ بِجَسَدِهِ صَحِيحًا يَدْرَأُ لَا يَحُورُ إِنْ مَرَّ بِهِ، بِمَعْنَى تَحَقُّقِ الْمَسْلُوقَةِ فِيهَا هُوَ مَقْدُورٌ
فِيهِ (وَكُلُّ مَا هُوَ عَلَى تَحْرِيمِ التَّضَاوُلِ فِيهِ رَأَى هُوَ مُؤَرَّوْنٌ مُدَّ) أَيِ (وَيُؤْمَرُ تَرْكُ النَّاسِ الْفُرْدِ
فِيهِ (مِثْلُ الْأَنْبِ الْآخَرِينَ (الْمَدْبُورِ وَالْمَدْبُورِ) مَوْجِدٌ حُدُودُهُ حَسْبَهُ مَسْتُوبٌ كَيْلًا لَا يَحُورُ إِنْ
مَرَّ بِهِ، كَمَا هُوَ رَأَى لَمْ يَمُضْ غَيْبٌ، كَعَرِ الْأَنْبِ الْعِنَةَ الْمَذْكُورَةَ (هُوَ مُحْتَمَلٌ عَلَى عَذَابِ
النَّاسِ) لِأَنَّهَا دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَمِنْ النَّاسِ اعْتِدَارُ الْفُرْدِ مَعْنَاهُ، لِأَنَّ النَّاسَ حَتَّى تَلْكَ لِسَانًا الْعَدَدِ
وَكَانَ هِيَ الْمَقْدُورَةُ عَلَيْهَا، وَتُذَكَّرُ، وَتُجَرِّجُ عَنْهُ سَعْدِي أَصْدِي مُسْتَقَرِّمُ الْفُرْدِ عَدَدًا،
وَكَذَا قَالَ الْعَلَامَةُ وَالْمُرْكُوبِيُّ فِي دَوَائِرِهِ الْمَطْرِبَةِ، بِهِ لَا يَحِيهِ فِيهِ إِلَّا التَّمَكُّنُ بِالْمَقْدُورَةِ فَصَحْبُهُ
عَنِ أَبِي يُونُسَ، لَنْ تَكُنْ ذَكَرَ شَرْحُهَا لِمَعْنَاهُ سَبْعِي دَعْدُ أَيْمَةٍ، مَا حَصَلَ أَنْ الْعَمَلُ بِالضَّعِيفِ
مَعَ وَجُودِ الضَّعِيفِ لَا يَحُورُ، وَلَكِنْ يَمُورُ، لِأَنَّ الْمَدْبُورَ وَالْمَدْبُورَ مَصْرُوبَيْنِ فَذَكَرَ الْعَدَدَ كَمَا هُوَ
عَنِ الْفُرْدِ اصْتِلَاحًا، لِأَنَّ لَهَا وَرْدًا مُحْصُورًا، وَتَمَّشُ وَصَبَتْ، وَالتَّمَكُّنُ الْعَمَلُ بِالضَّعِيفِ
لَمْ يَزَلْ لَا يَمْلِكُ الْعَمَلُ الشَّرْعِي هُوَ بِمَعْنَاهُ هَذَا

١) أَيِ مَعْنَى الْفُرْدِ عَدَدُ الْفُرْدِ الْمَذْكُورَةِ، عَنِ ابْنِ حَسَنِ يُونُسَ عِدَّةً مَعْلُومَةً وَحَرَمَ الْفُرْدِ حَتَّى

ذَكَرَ الْفُرْدَ فِيهِ عَنِ ابْنِ حَسَنِ

مَدْرَأَ سَبْعِي فِي الْمَصْنُوعِ ٣٩٠/٢ هَذَا الْأَمْرُ ذَكَرَهُ ابْنُ حَسَنِ مِنْ عَرَبِيٍّ مَعْرُوفٍ عَنْ ابْنِ حَسَنِ بِمَعْنَى هَذَا
بَعْدَ سَبْعِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَكُونَ خَلَاةً مَدْرَأَ فَصِيحَتُ الْفُرْدِ فَتَمَّزَّجَ، وَرَأَى ابْنُ حَسَنِ فِي وَجْهِ أَمْرِ
عَنِ ابْنِ حَسَنِ مَوْجُودًا وَفِي الْمَوْجُودِ الْمَحْصُورِ وَهَذَا الْمَجْمُوعُ وَتَمَّزَّجَ هَذَا مِنْ حَتَّى الْإِنْفَاقِ بَيْنَ الْمَدْبُورِ
الْإِنْفَاقِ لَنْ تَكُنْ كَدَّ فِي عَمَلِهِ ﷺ

وَعَلَى الصَّوْبِ مَا وَقَعَ عَلَى جَنْبِ الْأَنْفِ يُخْتَرُ فِيهِ فُلُجٌ حَوْضُهُ فِي الصُّجْلِ، وَمَا بَعْدَهُ بِمَا فِيهِ الرِّبَا يُخْتَرُ فِيهِ انْقِطَاعُ، وَلَا يُخْتَرُ فِيهِ التَّمَاصُّ، وَلَا يَخُورُ بَيْنَ الْفُجْطَةِ بِأَلْفٍ وَلَا بِأَلْفَيْنِ، وَيَخُورُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ بِالْحَيَوَانِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَخُورُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّحْمُ أَسَدَى فِي الْحَبَابِ أَقْلُ بَيْنَ مَنْ أَمْتَعَدُوا عَلَيْهِ، وَيَخُورُ بَيْنَ الرُّعْبِ بِالْمُتَمَرِّ مِثْلًا بِضِلِّ وَأَصْبَ بِالرُّبِيبِ، وَلَا يَخُورُ بَيْنَ الزُّرْبَيْنِ بِالرُّبِيبِ وَالْمُتَمَرِّ بِالشُّجْرِ حَتَّى يَكُونَ زُرْبَتُهُ وَالشُّجْرُ أَكْثَرُ مِنْ فِي الزُّرْبَيْنِ وَالْمُتَمَرِّ، فَيَكُونُ الْقُفْرُ بِمِثْلِهِ

(وَقَدْ صَرَّحَ) وهو (ما رُفِعَ عَلَى جَسَدِ الْأُنْثَى) من ذهب وقصه (يَتَجَرَّى) أي يَسْرُودُ (إِيَّاهُ) أي في صَدْرِهِ (فَتَبَيَّنَ جُودُهُ لِي الْمَجْلِسِ)، أي عَنِ الْإِتْرَاقِ بِالْأُطْرَاقِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَجْلِسُ، حَتَّى لَوْ عَقِدَا عَقْدَ الصَّرَبِ وَطَبَا مَرَسًا ثُمَّ تَعَالَيَا وَفَرَقَا صَبَحَ، وَفَتَحَ (وَمَا يَسْأَلُ) لِي سِرِّي جَسَدِ الْأُنْثَى (بِمَا) يَشَاءُ (إِلَى الرُّؤْيَا) يَعْبُدُ إِلَيْهِ التَّخَيُّلُ، وَلَا يَتَخَيَّلُ، أَيْ لَا يَشْرُطُ (بِمِيقَاتِ) التَّعَلُّمِ، لِتَبَيُّنِهِ، لِأَن قِرَ الْأُنْثَى بِعَيْنِ الْمَعِينِ (وَلَا يَجُوزُ تَبَيُّنُ الْأُصْحَةِ بِالْقَدَمِ) مِنَ الْحَقِيقَةِ (وَلَا بِالْمُؤَيَّنِ) مِنْهَا، وَهُوَ الْمَشْرُوشُ، وَلَا يَبْغِي الْقَدَمُ نَالِئُونَ، وَلَا الْخَطِئَةُ تَقْبَلُهُ بِفَرْحَةٍ، بَوَاحٍ مِنَ الْخُرُوجِ، لِمَقَامِ التَّسْوِيفِ، لِأَن الْمَقَامَ فِي كُلِّ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَوْجِبِ وَالْمَوْجِبِ الْكَلْبُ، وَهُوَ لَا يَرْجُبُ التَّسْوِيفَ مِنْهَا، لِأَنَّهُ - مَعَارِضُ التَّكْسِيرِ - صَارَتْ إِهْرَازُهَا مَكْشُورَةً فِي الْكَلْبِ، وَتَفْطَحُ لِسَ كَذَلِكَ، فَلَا تَحْقِيقَ الْمَوْلُودَ مَجْزِئَةً كَثَعَ الْجَوَافَ وَيَجُوزُ بَيْعُ الدَّائِقِ بِالْحَقِيقِ وَالْمَوْجِبِ بِالْمَوْجِبِ

(ويجوزُ بيعُ اللحمِ بالحميرِ) وهو من جنس (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأنه بيعُ
المشروع بما ليس بمشروع، فيجوزُ كذا كان شرط المبيع لاتحاد الجنس وشرط صحة
رباع اللحم، ليكون المراد بمداينه السلق، فالزيت «زبون» قال في «التصحيح» قال
(أبو حنيفة) «تصحیح قولهم، ومثلي عب والنسي» و«الحجوري» و«أبو الشرح» (ويجوزُ
بيعُ الخُزْبِ بالتمري) وبالرطب (مثلاً بثلث) كذا عند أبي حنيفة، لأن الرطب مبر، ومع التمير
بمثله حاقراً، قال في «التصحيح»، قال (الإسجاني) «والأ لا يجوز» والتصحيح قول أبي
حنيفة، وعنده النسي «والحجوري» و«أبو الشرح» (و) يجوزُ بيعُ (الجبب بالزيت)
وهذا كلُّ ثمرة جف كسبي ومجود، يباع رطباً رطباً وبها ريباً، قال في «المنهاية» كلُّ ثمرات
بغيرِ كذا رطب والتمر والحب والرزق، فهو صالح للاعشار، وكلُّ ثمرات يفسد أليد كالخنة
بالنسي والمخنة المقلية مبرها بمسد (و) (ولا يجوزُ بيعُ سُرْتُونِي بالزيت والنسي) بكسر
السين (والشريح) وقال له حل، بالهمزة (سُرْتُونِي) يكون الزيت والنسي أكثر ما في التمر.

(١) جاء في الحديث: الشريح المدفن الأبيض، وقد يسمون لو البت قبل أن يختر ومثل على ذلك اسم لثأ

والزيادة بالنجس، ويخوز بيع النجس المحتجب بنجس متعصلاً وكذلك الثمن
النجس ونجس، وحل النجس بحل نجس، ويخوز بيع النجس بالنجس والدفع متعصلاً، ولا
ربح بين المولى وغيره، ولا بين مبيعهم والمخبر في ذل المخرب

والنفس، فيكون انفق عليه والزيادة بالنجس دفع المبيع وكسر الحميم - فصل وكذا في
من يملك نجس كمنزعه يبيع - في (ويخوز بيع نجس) بضم النجس - مبيع نجس - مبيع نجس
المحتجب بنجس متعصلاً، المبرأة نجس غير (الرجل والنفس) طالع المير والنجس
فجس واحد، وكذا المير والنفس، والميرب (والنجس) - وهذا في (وكذلك كذا النجس
والنفس، وحل النجس) بضم النجس - وفي المير بحل النجس متعصلاً للاختلاف في الأصول
وكذا في الأجزاء - باختلاف الأجزاء والنجس (ويخوز بيع نجس) ولو من المير والنجس
متعصلاً لأن النجس صار نجساً أو مبرراً، ونجس مكمل، وفي (أبي حنيفة) لا خير فيه،
والنفس على الأول، ولا خير في منسب من عبد أو ورث عبد أبي حنيفة لأنه يتعوب بالنجس
والنجس والنفس ونفسه ونفسه، وهذا (محمد) بخبر بهذا، يتعصب وهذا أبي يوسف بخبر
ورأى، ولا يجوز عدداً لثبوت في أحد (هذا)، قال في (الذرة) والقوى على قول
محمد بن مالك، والذرة في الأجزاء، وهذا (محمد) بخبر، واختاره المصنف بسير

مختصر

(أ) لا ربح بين المولى وغيره، لأن أحد وه، في يده ذلك لمولاه فلا تنص الثمن، ولا شيء
المسلم والمخبر في ذل المخرب، لأن مالهم مانع في ذلهم، في طريق أحد المصلح أحد
مالاً مباحاً إن لم يكن قد غلبت بخلاف المبدأ بهم، لأن ما صار محظوراً عند الأمن

(هذا)

باب السلم

السُّلْمُ حائِزٌ فِي الصِّكَاكِ وَالْمَوْرِدَاتِ وَنَحْوِهِمْ أَيْ لَا يَهْلُوكُ كَمَا يَهْلُوكُ
وَالنَّهْشُ، وَهُوَ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ بِيْ أَحْوَالٍ، وَلَا فِي أَطْرَافِهِ، وَلَا فِي
الْجُودِ عَدَدًا، وَلَا فِي الْحُطِّ خَرْمًا، وَلَا فِي الرُّطْبَةِ خَرْمًا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ حَتَّى يَنْقُصَ
السُّلْمُ بِهِ مَوْجُودًا بِيْ حَيْثُ يُلْعَقُ إِلَى حَيْثُ الْعَمَلُ، وَلَا يَصِحُّ السُّلْمُ إِلَّا مُزْخَلًّا، وَلَا
يَجُوزُ إِلَّا بِأَحْلٍ مَقْلُومٍ، وَلَا يَجُوزُ سُلْمٌ بِمَكِيلٍ حُلٍّ بَيْنَهُ، وَلَا بِفَرْعٍ رَحْلٍ بَيْنَهُ،

باب السلم

(السُّلْمُ) لَمَعَهُ الْخَلْفُ، وَرَأَى وَمَنْ رَأَى وَنَحْوَهُ يَبْحُ حَيْثُ يَسْجُلُ وَكَذَلِكَ وَكَرَّاسُ بَيْعٍ
وَسَمَى صَاحِبُ شَرِّ رُبِّ السُّلْمِ، وَالْأَمْرُ بِسُلْمٍ إِلَيْهِ، وَالصَّبْرُ السُّلْمُ بِهِ

وَهُوَ (حَائِزٌ هُوَ) الَّذِي يَنْكُرُ حَيْثُ صَفَهُ كَحُودِهِ، سَامِيَةً وَمَعْرُوفَةً مَقْدَارَهُ، وَكَذَلِكَ يَنْكُرُ فِي
الصِّكَاكِ، وَالدُّوَانِ فِي (السُّلْمِ) سَبْ، وَنَحْوِهِ يَسْجُلُ وَكَذَلِكَ وَكَرَّاسُ بَيْعٍ
كَأَقْوَمٍ وَنَحْوِهِمْ وَنَحْوِهِمْ (و) كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْعَمَلِ عَدَدًا وَنَحْوَهُ صَحِيحًا فَكَيْفَ الْفَرْعُ
وَالصَّبْرُ وَالصَّبْرُ، وَلَا يَدْرِيهَا لَنْفَعِ الْجِهَالَةِ فَيَحْتَلُّ شَرْمَ صَفِهِ سُلْمٌ وَهَدَاةً (و) لَا يَكُونُ
السُّلْمُ فِي الْفُجُورِ (وَالْفُجُورُ فِي الْعَمَالِ) بِأَحْوَالٍ أَعْيَانٍ (وَلَا فِي طَرَفِهِ) كَالْقُرُورِ
وَالْأَكْثَرُ (وَلَا فِي الْفُجُورِ عَدَدًا) لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ بِالْهَفِ وَلَا جُورٍ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهَا سَامِيَةٌ عَدَدًا، وَهُوَ
عَدَدِي مَقْلُومٍ (وَلَا فِي الْحُطِّ خَرْمًا) وَلَا فِي الرُّطْبَةِ خَرْمًا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ إِلَّا إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ
حَوْلًا مَا يَصِفُهُ الْحَرَمَةُ ثُمَّ شَيْءٌ أَوْ رَحْلٌ، فَجَعَلَ يَحْرُقُ، كَمَا عَلَى رَحْلِهِ لَا يَكُونُ مَقْلُومًا

(وَلَا يَجُوزُ السُّلْمُ حَتَّى يَكُونَ السُّلْمُ بِهِ يَجُوزُ) أَيْ حَيْثُ يُلْعَقُ إِلَى حَيْثُ الْعَمَلُ حَتَّى
كَانَ مَقْلُومًا عَدَدًا مَقْلُومًا عَدَدًا يَحْلُوقُ أَوْ عَنِ الْعَكْسِ أَوْ مَقْلُومًا عَدَدًا يَحْلُوقُ. لَا يَجُوزُ
(عَدَدًا) وَلَوْ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ لَأَحْصَانُ غَيْرُ رُبِّ السُّلْمِ بِيْ حَيْثُ وَجُودُهُ وَنَحْوُهُ وَنَحْوُهُ وَنَحْوُهُ
أَوْ (وَلَا يَصِحُّ السُّلْمُ إِلَّا مُزْخَلًّا) لِأَنَّهُ سَرَّحَ رُحْمَهُ دَعَا نَحْوَهُ الْمَقْلُومِ، وَلَوْ كَانَ فَادِرًا عَلَى
سُلْمٍ مَوْجُودٍ لَمْ يَكُنْ. وَالْأَحْلُ أَوَّلُهُ مَعْرُوفٌ لِبَلِّ ثَلَاثَ نَوَاحٍ، وَبَلِّ أَكْثَرُ مِنْ جَعْفٍ بَعْدَهُ.
وَأَوَّلُهُ أَمْرٌ (وَلَا يَصِحُّ إِلَّا رَحْلًا مَقْلُومًا) لِأَنَّهُ الْجِهَالَةُ بِهِ مَقْلُومًا إِلَى الْمَسْرُوعَةِ كَمَا
بِيْ بَيْعٍ (وَلَا يَصِحُّ سُلْمٌ بِمَكِيلٍ رَحْلًا) بِعَيْنِهِ وَلَا بِأَرْحَاحٍ رَحْلًا بِعَيْنِهِ (وَلَا لَمْ يَكُنْ مَقْلُومًا) لِأَنَّهُ
بِأَحْوَالِهِ السُّلْمُ رَحْلًا يَصِحُّ بِوَدْقِهِ إِلَى تَسْرُوعِهِ وَلَا يَكُونُ الْمَكِيلُ مَقْلُومًا لَا يَنْقُصُ
وَلَا يَنْقُصُ كَمَا يَصِحُّ عَلَى كَالِ مَقْلُومٍ بِأَكْثَرِ كَالِ رَحْلٍ (وَلَا يَكُونُ) لَا يَجُوزُ

(١) التَّوْبِيلُ هُوَ أَوْسَطُهَا إِذَا كُنْتُ حَمِيمًا

(٢) الْفَرْعُ هُوَ هُوَ حُلٌّ حَتَّى لَا يَدْرِي فِي الْأَمْرِ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ

ولا في طلع قرية فيها، ولا في نهره نحو عينه، ولا يصح السهم عند أي حصة إلا
 سبع شرط تذكر في العقد جس، معلوم، وضع معلوم، وصيغة معلومة، ومقدار
 معلوم، وأجل معلوم، ومعرفة مقدار رسم السهم إذا كان مما يتعلق بالعقد على غلته
 كالملك والمزور والمفقود، وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له حصل وموئله
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج إلى تسمية رسم السهم إذا كان معلوماً، ولا إلى مكان
 التسييم، وسألته في توضيح العقد، ولا يصح السهم حتى يفيض رأس المال قبل أن
 ينفقه

للمعرفة، إلا في قرب السهم للمعاصر به، كد من أي سهم ههنا (ولا في طلع قرية
 بعينه ولا في نهره نحو عينه) لأن رسمه بعينه ألة لتعني ماله التسييم، إلا أن تكون نسبة
 بينه وبينه لا تميز لظن، فنه

(ولا يصح السهم عند أي حصة إلا سبع شرط تذكر في العقد) وهي (جس معلوم)
 كسعة أو شعير (وضع معلوم) كحوري، أو مدي (وصية مشروطة) كخبر أو ربي (ومقدار معلوم)
 ككذا كذا أو زبنا أو لبيل معلوم، ونظمه ابن آدم شهر، ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان رأس
 المال (مما يتعلق بالعقد على) معرفة المدة، وتسمى (كالملك والمزور والمفقود) يملأ
 الثوب والجوارب توت يصير معلوماً بالإشارة أثناء من السبع، وتسمى (المكان الذي يوفيه فيه إذا
 كان له) أي السهم به (حقل وموئله) وأن ما دخل به ولا مؤنه فلا، وسألته حيث لقبه

(وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معلوماً بالإشارة إليه،
 لأن المقصود يخص بالإشارة رأس المال ولا حاجة وصار كالثوب (ولا) يحتاج أيضاً (إلى) تسمية
 (مكان التسييم) وإن كان له حمل ومؤنه (وسألته في موضع العقد) فكتب للإمام، لوجود العقد
 انموذجاً للتسليم فيه، ما لم يضره بشرط مكان غيره، فتح قال في التصحيح، وأما
 قول الإمام «الشيء» ويريد الشريعة، وهو المحبوب، وهو الصلح، والشيء «أو المفضل»
 المقصود به، أو قال «الاستيعاب» في شرحه، وهما شرط آخر يخص بها صاحب
 الكتاب، وهو أن لا يشمل المملوك غير أحد وضعت عنه الرضا، لأنه يقتضي رضا النساء فيكون
 فاسداً، ولا يكون المسلم فيه من بين النكاح، حتى لا يجوز السلم في المذموم والمذموم، وإن
 يكون انعقد بقاء ليس به خيار شرط بهما أو لأحد، قد وقضيه في الثوب إلى العذر المصروف
 إنه هو الظاهر المتفق عليه، فنه

(ولا يصح السلم حتى يفيض) السهم إليه، رأس المال قبل أن ينفقه (وب السلم به،
 وفي ما في محله أو لم يفيضه، أو صار مملوكاً به يظل كما قال في المصنف

ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في التمسك به قبل قبضه، ولا يجوز
الشركة ولا التولية في التمسك به قبل قبضه، ويجوز البيع في الثياب إذا سعى مولا
وعرضاً ورثته، ولا يجوز التمسك في الجواهر ولا في الحرير، ولا يمس بمثلهم في الثمن
ولا آخر إذا سعى بثلث مملوك، وكل ما أمكن ضبطه منه ومعرفة ماله حار التمسك به،
وما لا يمكن ضبطه منه، ولا يعرف مقداره لا يجوز التمسك به

ويجوز بيع المكتوب والمفرد والسباع ولا يجوز بيع العنبر والحرير، ولا يجوز بيع
ذرة القمح إلا أن يكون مع القمح، ولا الحنظل إلا مع الكواراس، وأقل خمسة في البساتين

(ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في التمسك به قبل قبضه) ثم الأول عند بيعه من
سوى القصر المسمى بالحد، والثاني لأن التمسك به يجب والتصرف يجب لبعض لا
بحرر وهدية (ولا يجوز الشركة ولا التولية) ولا يمس به إلا أوصيه (في التمسك به من
قبضه) لأنه تصرف به قبل قبضه

(ويجوز التمسك في الثياب) وبسط واحد (لا سعى مولا عرضاً ورثته) فالفق كتمه
ورثته وسعى - قال في «المعبر» هذا رتبة هذا الثوب دية، براد طهه وتحت حذائه - هـ
لأنه أسلم في مملوك مقدور عليه، وهدية (ولا يجوز التمسك في الجواهر ولا في الحرير) لأن
أحدهما متعارف فاحتيا، حتى لو كانت اللآلئ صغار ساع بالوزن يصح التمسك به (ولا يمس
بالمثل في الثمن) يكره له أن يطوب الغير المحوي (والآخر) الغنم المحوي (لا سعى مولا)
يكره له (مملوكاً) لأنه عدوي يمكن ضبطه، وإنما يصير مملوك إذا ذكر نحوه وعرضه وسكنه

(و) الأصح في ذلك أنه (كل ما أمكن ضبطه منه ومعرفة ماله) فيقولون ثم
في منحد الأجل (جاء التمسك به) لأنه لا يفتي من الله ربه روماً لا ينفذ قبضه ولا ينفذ
بفه (و) لكونه غير مكمل وموروث، وحياده معاقبه (لا يمس به) لأنه مجهول بمضي عمره
المتأخره

(ويجوز بيع المكتوب ولو عدو، أو أهله + فرد (و) سائر (السباع) سوى الحرير
سلاخ بها وبجلدها، وتنتسح بالفضة - وإن كان خروا - لا يمسح به، بل يكره كبيع
العنبر عنه عن شرح التوفيق (ولا يجوز بيع العنبر والحرير) لتجاسدهما وعدم حل
الانتفاع بهما (ولا يجوز بيع ذرة القمح إلا أن يكون مع القمح، أو في البساتين)، فالحذو إذا عر
لوزن لحي حيفة وأبي يوسف، وقوله لا أن يكون مع القمح يريد أن يظهره القمح وحده ومحمده
يجوز، كيف كان أهله في الخلاصة، أي بيع ذرة القمح على وزن محمد أو
بحرر، وإنما يبيع براد القمح محض عند بيعه وعيب القمح، وكلها من القمح الشهيدة في «واما» ٥٠

كالمستعصم إلا في المحرم والتحريم خاصة فإن عهدهم على المحرم كعقد التلزم على المعصية، وعهدهم على التحريم كعقد التلزم على النساء

كتاب الصرف

المصرف هو الشيء إذا كان كل واحد من العوضين من جنس الأثمان، فإن باع بضعة بضعة أو ذهباً بذهب لم يخر إلا مثلاً بمثل، وإن خفف في المجهود والتضاعف، ولا بد من نفس العوضين قبل الأخرى، وإذا باع بذهب بالفضة حاز التفاضل ووجب التفاضل،

ونوعه «الشيء»، وكذا في «المجهد» كذا في التصحيح (ولا) بيع (الخل) إلا مع الكؤل (ولا) فإن بالإسجاني، وعن محمد أنه يجوز إن كان مجهداً، والتصحيح حرم طاهر الرواية لأنه من القبول، وقال في «التبليغ» ولا يجوز بيع محرم على محرم لأنه يجوز بشرط أن يكون محرراً، وإن كان مع الكؤل أو مع عمل حرم بالإجماع، وبمولها لمحمد «التبليغ»، و«المعصية» و«الشيء» والتصحيح،

(وأقول: اللغة في التبليغ كالمستعصم) لأنهم مكنون محرمين كالمستعصم (إلا في المحرم) والمصرف خاصة، ومثله الهيئة يجوز أو دفع ميسري (وهو) عطفهم على المحرم كعقد التلزم على المعصية، وعهدهم على التحريم (الميسر) كعقد التلزم على النساء (لأنها أموال في اختلاف)، ونحن نعلمنا بمرهم وما يورث ١٤١٨

كتاب الصرف

لما كان البيع بالنظر إلى صحيح أو معيب، وبيع الغير مباح، والبيع مانع، والذين بالعين، والذين بالغير، وبشر الثلاثة الأولى - شرح في بيان الواقع، فقال

(المصرف هو الشيء إذا كان كل واحد من عوضين من جنس الأثمان) المذهب والمصنف (وب) باع بضعة بضعة أو ذهباً بذهب لم يخر إلا مثلاً بمثل، أي ميسرياً وروا (وإن) تخلفا في المجهود والتضاعف، لما مر في الروا من أن المجهود إذا لم يحسب مما يشتبه ثراً لا قيمة لها (ولا) ندب لفتاه عن المصنف (من) نفس العوضين قبل الأخرى، بالاراداء، حتى لو دفع عن المجلس ميسرياً مباحي جهة واحدة لو باع في المجلس رخصي عبيده لا يطل المصنف «هكذا» (وإن) باع الذهب بالفضة حاز التفاضل لاختلاف الجنس (ووجب التفاضل) كحرمة النساء (وإن) عطفوا من الصرف قبل نفس العوضين أو أحدهما بطل العقد، نعموا سرط المصنف - وهو القبيح قبل

وإن أقرنا في التصرف قبل قبض الموقوفين أو جميعهما بطل الموقوف، ولا يجوز التصرف في
 ثمر الثمرة وفي حصة، ويجوز بيع المدة بالمعصية مجازة، ومن ساع سيفا تحقق بماله
 درهم وحليفه حشون درهم فباع من ثمنه خمسين حذر البنية، وكان الموقوف حصة
 المعصية وإن لم يتبين ذلك، وكذلك إن قال خذ هذه الخمسين من نصيبها، فإن لم يتأكد
 حتى أقروا بطل الموقوف في الحصة وشك إن كان لا يتحقق إلا بضرر، وإن كان
 يتحقق بغير ضرر جاز البيع في الحصة بطل في نصيبه، ومن ساع إن شاء فله ثمنه وفقد

الأمر في ولهذا لا يصح شرط جدار به لأنه لا على المس من مضاف ولا الأصل، ثم إن
 القصر عند المصنف المضاف أو الأصل ما هو به لا لأمران فلا جاز في ذلك نص ضرر
 المصنف، بخلافه بطل لا يقرن لا يقرن

(ولا يجوز التصرف في ثمر التصرف من نصيبه بعد سر أو انقضاء شرط لصحته على
 الصحة، وفي جواز التصرف به قبل قبضه وإن)

(ويجوز بيع الثمن بالمعصية مجازة)، لا بالمتبادر فيه غير مشروطة، لكن شرط لطايف

في المجلس

(ومن دفع سيفا محلي) بصفة (بما هو درهم) لفسد وجنبة حشون درهم فباع من نصيبه
 من نصيبه خمسين درهم (مما هو البنية) وكان الموقوف حصة المعصية التي هي المحلية (وإن لم
 تبين) المشرى (فإن) لأن نصيب حصة في المجلس وبحث لكونه يد التصرف، والظاهر من
 حقه ما يأتي بالواحد (وكذلك إن قال خذ هذه الخمسين من نصيبها) بغير تجوز، لأنه يذكر
 الإنسان وقرنه أو الواحد كما في قوله تعالى

فخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (وكذا لو قال خذ ما تحب من حصص السيف، لأنه اسم
 محلية لها للمواضع في وجهه، ولو قال خذ من حصص السيف، لزم الاحتياط، كما في
 الهدية) (فإن لم يتأكد حتى يرد على العبد في الصحة، لأنه صرف، وشرط التصرف
 من الأقران (وإن كان) في (شك إن كان لا يتحقق إلا بضرر)، لأنه لا حكي سليم بدون
 انصره، ولهذا لا يجوز إقرانه بالمعصية كسجدة في سبغ (وإن كان يتحقق بدون ضرر جاز
 البيع في الشك، لأنه يمكن إقرانه بالبيع ثم كالعبد والحارية، وهذا إذا كان كسب المعصية
 المبرورة أو يد من المحلية، فإن كان منه أو أقل أو لا يدرى لا يجوز البيع (ويعقل في الحنة)،
 عدم المقتضى التواضع، والأصل في ذلك ما من بيع بطل مع غيره كعقودهم ويزيد كثير بطل من

فمن ينقص فيه جمل المقتضى مما لم ينقص، وصحح مما قبض، وكذا الإثبات مشتركاً بينهما، وإن اشترى بعض الإثبات، كان المشتري بالحيار، وإن شاء أخذ الباقي بخصه من المقتضى، وإن خلة دونه، وإن باع بضعة فقرأ فاشترى بعضها، أحد ما بقي بخصه، ولا غير ذلك ومن باع درهماً وديناراً بدينارين، ودرهم، حذر البيع وتحويل كل واحد من الجنسين بالجنس الآخر، ومن باع أحد عشر درهماً بمشروء درهم، وديناراً بالبيع، وكتبت المقتضى مثلها، والدينار درهم، وبشور بيع درهمين صحيحين ودرهم خلة بدرهم صحيح، ودرهمين خلة، وإذا كان الثابت على الدرهم المقتضى فهي بضعة، وإن كان الثابت على الدينار المقتضى فهي ذهب، ويختار بينهما من تحريم التعامل ما يقتضيه الحيار وإن كان

حسب بشرط رتبة الجنس والتقدير، وإن ظهر فيه شرط التفاضل فقط (ومن باع بدينار بضعة لم يمتد وقد قيل) فالتبع (بعض منه بطل المقتضى) فخط (وصحح مما قبض) وكان الإثبات شريكاً بينهما: لأن الإثبات كله صواب، يصح فيه وجد شرطه، وبطل مما لم يوجد، والخصلة طارئة، لأنه يصح تم بطل المقتضى فلا يسع العدلية (وإن اشترى بعض الإثبات بغيره، كان المشتري بالحيار، إن شاء أخذ الباقي بخصه، وإن شاء دونه) لتخصيه بغير ضمه، لأن الشركة عيب، والفرق بين هذه والتي منها أن الشركة في الأول من جهة المشتري، وما كان موجوده مقبولة للعدد عيب (وإن باع بضعة بقره) أي بضعة غير ضرورية (فاشترى بعضها دفع ما بقي بخصه ولا غير ذلك) لأنها لا يضرها التبعض (ومن باع درهمين وديناراً بدينارين ودرهمين) أو كثر من وكثر شعير بكثير من كثر شعير، حذر البيع وتحويل كل واحد من الجنسين بالجنس الآخر) لأن طرفين متغير للضمان يجعل عيباً لتصحبه لصحته، والأصل أن الضمان يد، كان له وجهان أحدهما بخصه والآخر بمسده فحمل على ما صححه، وجوهرة (ومن باع أحد عشر درهماً بضعة بمشروء درهم) ذهب (وورس) ذهباً (جواز البيع) وكتبت المقتضى مثلها والدينار بدرهم، لأن شرط البيع في الدراهم نسائي، فالظاهر أنه أراد به ذلك، فيبقى الدرهم بالدينار، وهذا جائز لا يضر النسائي بينهما، ولو ساءل نفسه بضعة أو ذهباً يذهب وأحدهما الفحل ومع لهما شية أخر تلحق فيسده فيسده بالي الفقه جاز البيع من غير كراهه، وإن لم يلح مسع الفكرة، وإن لم تكن له شية كالزواج لا يجوز البيع، فخص الزمان، إذ الزيادة لا يقاها بوجوه عدلية (ويشور بيع درهمين صحيحين ودرهمين) - فتح قوله وتشديد تأنيده فبضعة بدونه بيت المال وقطعها بالحيار (بدرهم صحيح ودرهمين خلة) للمساواة ورأى وعدم اعتبار الجوزة (وإن كان الثابت على الدرهم) الممتددة (ببضعة فهي) كلها (بضعة) حكماً (وإن كان) (وإن كان) الثابت على الدرهم) الممتددة (الذهب فهي) كلها (ذهب) حكماً (وإن كان) (بشور وجهاً من تحريم التعامل ما يقتضيه الحيار)، لأن الشرط لا يحل من قليل غش حلف أو غيره لأجل

العالم فليتها ليس فليسا في حكم الفزائم والدنابير، فإذا بيعت بغيرها متعاسلا
جلا، وإذا اشترى بها بغيره ثم كسدت زترك الناس للتعلة بها بطل البيع عند أبي
حنيفة. وقال أبو يوسف: جلا بغيره يوم البيع، وقال محمد: عليه بغيرها بغير ما تعامل
الناس بها، ويجوز البيع بالفلوس الباقية وإن لم تبيع، وإن كانت كسدة لم يجز البيع
بها حتى يبيتها، وإذا باع بالفلوس السابق ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة ومن

الانقطاع، عليها بدونه نكاح، وحيث كان كذلك اعتبر العيب، لأن المطلوب في حكم
المستهلك (وإن كان العيب عنهما البطل فليسا في حكم الدراهم والانسائي) اعتبرا للعيب
(فإذا) اشترى بها قضة خالصة فهي على اسجود التي ذكرت في حلية العيب، وإذا بيعت
بغيرها متعاسلا جلا بغير الجنس بخلافه، لأن العمل الذي بها يمتنع لكونه عاليا، والمذهب
والنكاح معتبر أيضا، فكان لكل واحد سهم حكمه، بشرط انقضاء لوجود الفقد، وإذا
اشترى بها التي بالدراهم المتألفة المنزومي سابقا^(١) (سبعة ثم كسدت) تلك الدراهم على
التسليم إلى الفتح (ترك الناس المتعاسلة، في جميع البلاد، فلو راجع في بعضها لم يطل
البيع، ولكن يجر الفتح لبيتها، أو انقطع عن أيدي الناس (بطل البيع عند أبي حنيفة)، لأن
التعيب بالامسلاح، ولم يبر، ففي البيع بلا نكاح يطل، وإذا بطل وجب رد البيع إن كان
قائمة ومجته إن كان مالا كما في بيع الفاسد بغير (وصال أبو يوسف: عليه بغيره يوم
البيع)، لأن العقد قد صح، إلا أنه معتبر التسليم بالكساد، وهو لا يوجب فسخ، وإذا بقي العقد
به يجب القيمة يوم البيع، لأن النكاح به (وقال محمد: عليه بغيره بغير ما تعامل الناس بها)
لأنه لو لم الانتقال إلى القيمة، وبه يفتي كما في العيب، والعلاصة والقنوي المصري
والكبرى، والمحقق من المجدد والسهم، وعمر في الدخول إلى القصر الشهادة،
وكتب من المشايخ قد بالكساد، لأنه إذا عت أو عحصت قبل القبض كان البيع على حاله
إجماعا، ولا خيل لواجد منها، ويطلب بقدر ذلك المعيار الذي كان وقت البيع، كما في

الفصح

(ويجوز البيع بالفلوس) متفقاً، لأنها مال معلوم، لكن (الناحية) بجود البيع بها (وإن لم
تتم) لأنها المال بالامسلاح، فلا فالدا في تعيبها (وإن كانت كسدة لم يجر البيع بها حتى
يبيتها) بالإشارة إليها لأنها سلع فلا بد من تعيبها (وإذا باع بالفلوس السابقة ثم كسدت) أو
تلفط (بطل البيع عند أبي حنيفة) خلافهما، وهو نظير الخلاف الذي بينا (عندنا)،
وقها لو استقرض ظروفا فكسدت عند أبي حنيفة، عيب منها، لأنه إصارة وموجبتها رد المبيع

(١) لقد لا يطل بها فليسا على، ولكن وما اضطرر إلى التمسك بها أحياناً وبغير لها قبة ثم تقصد

قد تم - بقول الله تعالى وليسير - طبع الجزء الأول من الطلبات في شرح الكتاب وممر
 شرح العلامة المحدثي على مختصر القنود في فروع الحنفية. ويا له - إن شاء الله تعالى -
 الجزء الثاني من كتاب الرحمن سأل الله سبحانه أن يوفق إلى إكماله. آمين نعم القول.

فهرس الجزء الأول من «اللباب، في شرح الكتاب»

٩٨	باب التواضع	٥	بابه القمح
١٠٢	باب صخرة السمور	٦	المنهج العلمي
١٠٥	باب صلاة جرجس	٧	مرجه الصلاة الصبي
١٠٨	باب سجدة التلاوة	٨	المشهور الإعلام الولد ذكرهم في الطلب
١١٠	باب صلاة المنسك	٦	لمعرف بالكتب الواردة في الطلب
١١٣	باب صلاة الجمعة	٢٥	و حجة الإمام القادر
١١٧	باب صلاة العيد	٢٩	مقدمة شمس
٢٠	باب صلاة الكسوف	٣	كتاب الطهارة
١٢١	باب الاستطاة	٣	باب فرض الطهارة
١٢٤	باب أيام شهر رمضان	٣٩	باب موافق الوصو
١٢٤	باب صلاة الحروف	٣٩	مرافق الصلي
٢٦	باب الحان	٤٢	باب حور به طهارة
١٢٣	باب الشبه	٤٨	الحكم الأمل
٢٤	باب الصلاة في الكمية وحولها	٥١	باب التيسم
٢٦	كتاب الركة	٥٦	باب الصبح على النحس
١٢٦	باب ركعة الزم	٦٠	باب تحضر وقيل والاسلم
٢٩	باب صدقة نير	٦٠	باب الأجنس
١٢٦	باب صدقة نستم	٦١	كتاب الصلاة
٤١	باب ركعة الخيل	٦٤	باب الأدي
٤٣	باب ركعة العصب	٦٦	باب شروط الصلاة التي تقدمها
١٢٤	باب ركعة الذهب	٦٩	باب مدة الصلاة
١٤٥	باب ركعة المروض	٨٧	باب في صلاة النور
١٢٦	باب ركعة الر وجم والمثل	٨٩	صلاة الجماعة
٤٨	باب من يجوز دفع الصلاة إليه	٩١	باب قضاء التواتر
		٩٧	باب الأوقات التي مكره فيها الصلاة

باب صدقة التطوع

كتاب الصوم

باب الاحتكاك

كتاب الحج

باب التمران

باب التمتع

باب التلبية

باب الإحرام

باب الأضحية

باب الهدي

١٥٣

١٥٤

١٦٣

١٦٤

١٦٦

١٦٧

١٨١

١٩١

١٩٢

١٩٣

كتاب الحج

باب عهد الشريعة

باب حياض المرأة

باب خيار النسيئة

باب البيع المفسد

باب الإقالة

باب المهر 'بعضه والتزويج

باب النكاح

باب النكاح

كتاب النكاح

١٩٦

٢٠٢

٢٠٤

٢٠٨

٢٠٩

٢١٧

٢٢١

٢٣٤

٢٣٨

اللبان
في شرح الكتاب

اللبَّابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ

تأليف
الشيخ عبد لقي لميحي لميداني

مصحح
تتبع في الألباب
بتتبع أحاديث لميحي

خارج حاديه وعنفه
عنه شرح منه في

الجزء الثاني

قد سمى كتابه
مقابل آراءه في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزهن

الزُّهْنُ يَحْتَضِرُ مَا لَا يَحْتَضِرُ وَالْعَيْنُ رِيْءٌ بِالْمَصْرِ ، لِأَنَّ مَعَى الْقَرْنَيْنِ الزُّهْنَ مَحْذُورًا
مُتَرَعًا مَثْبُورًا ثُمَّ الْفَقْدُ بِهِ ، وَمَا لَمْ يَنْقُضْ بِالزُّهْنِ وَالْجِبَارِ إِنَّ شَيْءَ سَلَمَةٍ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ
عَنِ الزُّهْنِ ، فَإِنَّا سَلَمَةٌ إِلَيْهِ وَهَهُنَا دُخَانٌ فِي صَعْبِيهِ ، وَلَا يَصْحُحُ الزُّهْنُ إِلَّا بِدُنْيٍ مُضْمَرٍ ،

كتاب الزهن

(سبعة عشر ظاهره لأن الثالث به يكون بعدد)

(الزُّهْنُ) دَعَا الْفَحْشَى ، وَتَرَعًا حَسْبِي حَرْفٌ يَكُونُ سَبْعَةً مَعَهُ ، وَتَحْتَضِرُ بِالْإِبْعَادِ
وَالْعُقُولِ (أَعْلَى) سَبْعَةَ الْحَقِيقَاتِ ، هِيَ بِهَ لَا سَمَ بِمَحْدُودَاتٍ ، بِهَ (رِيْءٌ) وَطَمَ (يَنْقُصُ) وَهَذَا
إِنْشَاءً لِلزُّهْنِ أَلَمْ يَلْفِظْ شَرْطَ لُزُومِهِ كَمَا فِي أَنفِهِ ، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَحَّحَهُ فِي الْإِنْجِيهِ مِنْ أَنَّهُ
شَرْطُ الْجَوَازِ ، قَالَ فِي «أَنفِهِ» سَمَ يَكْتُمُ بِهِ بِالْحَبِيبِ مَعَ صَدَمِ التَّرَاوِيحِ ، وَعَنِ «أَيٍّ» يَوْصَفُهُ
أَنَّهُ لَا يَشْءُ فِي الْمَقْذُولِ إِلَّا بِالْفَلِّ ، وَالْأَرْضُ أَصْحَى أَحَدٌ ، بِهَ مَعَى الْقَرْنَيْنِ الزُّهْنُ حُدُوثُ كَوْنِ
(مَحْذُورٌ) تَنِيٍّ مَجْمُوعًا ، لِحَرَرِهِ فِي بَعْدِهِ كَمَا تَعْرِفُ فِي زَوْجِ الْفَتَحِ وَالزُّوْعِ فِي الْأَرْضِ
سَبْعُونَ السَّحْلَ وَالْأَرْضَ كَمَا فِي الْمَحْسُوسِ (مَعْلُوفٌ) بِهَ سَبْعُونَ مَسْجُودٌ بِحَقِّ الْإِبْعَادِ ، احْتِرَازًا عَنْ
السَّحْلِ الْمَحْذُورِ بِتَعْرِفِهِ وَالْأَرْضِ الْمَشْهُورَةِ بِالزُّوْعِ دُونَ «سَرِّ» رِغَ (مَثْبُورًا) أَيٍّ عَيْرٍ مَتَابَعًا كَمَا
فِي الْإِنْجِيهِ ، وَ«عَلَيْهِ الْبَيِّنَاتُ» وَهَذِهِ الْمَعْنَى فِي تَعْنِيهِ بِهَذِهِ الْأَصْنَافِ ، لَا مَا قِيلَ إِنْ الْأَوَّلِ
احْتِرَازًا عَنْ الْإِنْشَاءِ ، وَلِلثَلَاثِ عَنْ الشَّعْرِ عَنِ الشَّجَرِ دُونَ الشَّجَرِ ، كَمَا لَا يَحْصِي عَلَى أَهْلِ السَّطَرِ
كَمَا فِي «الْفَرْدِ» (سَمَ الْفَقْدُ بِهِ) وَتَرَعٌ ، لِحَصْرِ السَّطَرِ (وَمَا لَمْ يَنْقُضْ) تَعْرِفِي (فَالْأَرْضُ)
سَالِحِيَّ إِنَّ شَيْءَ سَلَمَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ عَنِ الزُّهْنِ ، كَمَا فِي أَنفِهِ (وَمَا سَلَمَةٌ إِلَيْهِ) أَيُّ إِنْ
السَّطَرِ (مَضْمُونٌ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ) لِنَعَانِهِ بِالْفَحْشَى

(وَلَا يَصْحُحُ الزُّهْنُ إِلَّا بِدُنْيٍ مُضْمَرٍ) ، لِأَنَّهُ شَرْعٌ - يَشَاءُ لِلدُّنْيَى ، وَكَأَنَّ فِي هَذَا السَّطَرِ
مُضْمَرٌ لَمْ

وهو مضمون بالأصل من جهة من تدبر، به حسب بي يد المشرقي وقيمة والمقتضى سواء
 من المشرقي متروفاً لديه حكماً، وبها كانت فيه برعي أكثر من ثلثي ما فضل أسامة
 في يده، وإن كانت أقل من نصف من تدبر بمفردهما ورجع المشرقي بالفضل، ولا يجوز دفع
 المشاع، ولا دفع ثلثي من روي المشرقي من النحل، ولا دفع في الأخرى دون
 الأخرى، ولا يجوز دفع الأخرى والنحل فدونها، ولا يصح الرقعة بالأمراء كالقواعد
 والتفصيلات ومال الشركة، ويصح الرقعة بأمر مال النحل ونص مضاف ولشأن
 به، فإن هلك في مجلس المندم من المشرقي والسلم وصار المشرقي متروفاً لديه

(وهو) أي الرقعة التي دخل في صيده مضمون بالأمراء، أي بما هو أقل من قيمة
 من المقتضى، وإن كان المشرقي من جهة فهو مضمون بالمدبر، وإن كانت القيمة لعل من الذين
 فهم مضمون: يتلقيه، فيكون من أسامة، لأن الذي هو أسامة مدبرة والمشرقي مدبره
 أسامة، (وقد هلك) الرقعة في يد المدبر وقيمة، يوم الرقعة (والذي سواء صار المشرقي
 متروفاً لديه حكماً) لعل فيه برعي لديه، وهي من تدبر المشرقي على الرقعة، فتدبره
 (و) كذلك (إن كانت قيمة الرقعة أكثر من فضل أسامة في يد المدبر مضمون عام من جهة
 به (أو من جهة) القيمة (من سلك من الذين بالمدبر و- المشرقي بالفضل) على الرقعة، لأن
 الأسامة بقدر المدبر

ولا يجوز دفع المشاع سواء كان يحصل نفسه أو لا، من شركة أو غيره، ثم
 يصبح له وله بقدر الفضل كما في ثلثي أو لا يجوز (وهو تدبر على روي المشرقي من
 النحل، ولا) وهو (دفع) من الرقعة دون الأخرى، ثم من له غير مضمون، وإن أسامة
 مضمون بما ليس به وهو - حلفه فكان معنى أمارة (و) كما (لا يجوز) النحل، وهو (رقي
 النحل والأخرى فوجهها) أي المدبر مدبر، من فضل المدبر (ولا يصح دفع
 بالأمراء كالقواعد والتفصيلات ومال الشركة) لكونه غير مضمون؛ فلما هو أن يتدبره، و-
 هلك في يد المشرقي من طلب هلك من المدبر، كما في مدبر التريفة، (ويصح الرقعة،
 برقي من المدبر) وفي المدبر وسمه به، لأن مضمون جهة تدبر والمجلس نسبة
 في المدبر، (في الأسامة، (فإن هلك) أي الرقعة من المشرقي والمسلم (في مجلس فقهه)
 أي من الأخرى (ثم المشرقي) وسمه، وصار المشرقي متروفاً لديه حكماً، (بحسن ليعن،
 وإن قدر قس خلاص الرقعة بطلا، ثموات العبد حقه) وحكمه، وإن هلك الرقعة ما يسلم به
 نظر المدبر بهلاكه، لأنه غير مضمون للمدبر به فسم من المدبر، ولو فاسداً المدبر والمسلم

وَلَمَّا تَقَفَا عَلَى وَضْعِ الرُّمَحِ عَلَى يَدِ هَذِلِ حُلُو، وَلَيْسَ لِلْمُرْتَمِهِ وَلَا لِلْمُرْتَمِيهِ أَحَدُهُ
بِهِ يَدُهُ، فَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ هَلَكَ مِنْ صِلَةِ الْمُرْتَمِيهِ

وَيَجُوزُ زَهْرُ الْقَوَاعِمِ وَالْمُذَنَّبِ وَالْمَكِينِ وَالْمُوزُونِ، فَإِنْ رَجَعَتْ سَهْمُهَا وَهَلَكَتْ
هَلَكَتْ بِمَقْلَعِهَا مِنَ الْقَتْلِ وَإِنْ اخْتَلَعَا فِي الْجَوْدَةِ وَالصَّاعَةِ

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْتٌ عَلَى غَيْرٍ، فَعَدَّ بِهِ مِثْلَ دَيْنِهِ فَتَقَعَهُ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ رُبُودًا فَلَا شَيْءَ
لَهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ بَرْدًا مِثْلَ الرُّبُودِ وَبَرَجَعَ بِالْحَبِيبَةِ وَمَنْ دَخَلَ
حَدِيثَ بَلْقَيْسَ تَوَهَّمِ فَخَضَى سَهْمَهُ أَحَدَهُمَا ثُمَّ تَكَرَّرَ بِهِ أَنْ يَنْصَبَهُ حَتَّى يُوَدِّيَ بِأَيِّ الْمَرْءِ

فِي رَمَحٍ يَكُونُ ثَلَاثَ رَهْطٍ يَرَأْسُ (عَمَلٍ) لِأَنَّهُ يَدُهُ

(وَيُؤَدِّي الْقَتْلَ) أَيِ الرَّمَحِ وَالْمُرْتَمِيهِ (عَلَى وَضْعِ الرُّمَحِ عَلَى يَدِ هَذِلِ حُلُو) سَمِيَ بِهِ لِعَدَاةِ
فِي رَمَحِهَا (حَلَا) لِأَنَّ الرَّمَحَ رَمَحِي بِسَهْمٍ حَلَا (وَلَيْسَ لِلْمُرْتَمِيهِ وَلَا لِلْمُرْتَمِيهِ أَحَدُهُ مِنْ يَدِهِ)؛
مَعْلُومٌ أَنَّ الرَّمَحَ فِي النَّحْطِ يَدُهُ وَأَمْسَهُ (وَمَنْ حَمَلَ الرَّمَحَ) بِالسَّيْفَةِ فَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا
بِطَّلَانٍ حَتَّى الْآخِرُ (مِنْ هَلَكَتْ) الرَّمَحِ (فِي يَدِهِ) أَيِ الْعَدُوِّ (مَعْدِيَّتُ بَيْنَ صِلَةِ الرَّمَحِ)؛ لِأَنَّ يَدَهُ
فِي حَمْلِ الْعَمَلِ يَدُ الرَّمَحِ، وَهِيَ مَعْدِيَّةٌ ١٤

(وَيَجُوزُ رَمَحُ الْقَوَاعِمِ وَالْمُذَنَّبِ وَالْمَكِينِ وَالْمُوزُونِ)؛ لِأَنَّهُمَا مَعْلُومٌ لِلْمُسْتَفَاهِ (وَلِإِنْ رَجَعَتْ)
الْمُسَدَّقَاتُ (بِحَبْسِهَا وَهَلَكَتْ هَلَكَتْ مِنْهَا مِنَ الْقَتْلِ، وَإِنْ اخْتَلَعَا) أَيِ الرَّمَحِ وَالْمُرْتَمِيهِ (فِي
الْجَوْدَةِ وَالصَّاعَةِ)؛ لِأَنَّ لَاحِظَةَ بِالْجَوْدَةِ عِدَّةُ الْمَقَابِلَةِ بِالسَّيْفِ، وَهَذَا عِدَّةُ الْإِسْلَامِ، وَحَدُّهَا
بِصَرِّ الْقِيَمَةِ مِنَ خِلَافِ حَسَبِهَا. وَإِنْ دَخَلَ مَعْلُومٌ حَسَبُهَا بِقِيَمَتِهَا كَثُرَ الْأَعْمَالُ



(وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْتٌ عَلَى غَيْرٍ، فَعَدَّ بِهِ مِثْلَ دَيْنِهِ فَتَقَعَهُ) عَلَى رَمَحٍ أَنَّهُ حَلَا (ثُمَّ عَلِمَ) بَعْدَ
مَا تَقَعَهُ (أَنَّهُ كَانَ رُبُودًا فَلَا شَيْءَ) لَهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ لِأَنَّهُ رَمَحٌ إِلَيْهِ مِثْلُ حَقِّهِ قَدَرًا، وَالْمُرْتَمِيهِ لَا
يَعْلَمُ مِنْ رَمَحِهِ، وَالْمُرْتَمِيَةُ لَا يَدْعُو لَهُ (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ بَرْدًا مِثْلَ الرُّبُودِ وَبَرَجَعَ بِالْحَبِيبَةِ)
أَعْيَابُ لِلْمَقَابِلَةِ، قَالَ (الْإِسْبَاطِيُّ) وَذَكَرَ فِي (الْإِسْبَاطِ) الْقَصِيرَ، قَوْلُ (مُحَمَّدٍ) مَعَ أَبِي حَبِيبَةَ،
وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَتَقَعَهُ دَلَّ عَلَى، بَكَرَ قَالَ (أَبُو لَاحِظَةَ) لَا مَلَامَ لِقَوْلِهِ هَلَسَ، وَقَوْلُهُ أَيْ يَوْمَهُ
أَسْحَابًا، وَقَالَ فِي (الْمَعِينِ) ٧ قَالَ (أَبُو يُونُسَ) حَسْرَ وَأَذْمَعَ لِلضَّرَرِ مَحَارِمًا لِلْعُتْرَى
أَتَصَحَّحُ (وَمَنْ دَخَلَ حَدِيثَ) حَمَلَهُ (بَلْقَيْسَ وَرَمَحَ) بَرْدًا وَلَمْ يَسْمَعْ تَكْلِيلَ وَاحِدٍ قَدَرًا مِنَ الْعَمَلِ
(فَخَضَى سَهْمَهُ أَحَدَهُمَا ثُمَّ تَكَرَّرَ بِهِ أَنْ يَنْصَبَهُ حَتَّى يُوَدِّيَ بِأَيِّ الْمَرْءِ) سَمِعْتُ؛ لِأَنَّ الرَّمَحَ سَحِيصٌ يَكُلُّ
الْدَّهْرَ، فَيَكُونُ مَحْبُوسًا حَتَّى يَحْرُجَ مِنْ أَمْرٍ أَنَّهُ يَبَالِغُهُ فِي حَمَلِهِ حَتَّى يَهْلِكَ، فَإِنْ سَمِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ

وَيَدُ وَكُلِّ الرُّمَحِ لِمَرْبَعِيٍّ وَ نَحْدُ أَوْ غَيْرُهَا يَتِمُّ الرُّمَحُ عِنْدَ خُلُوبِ الدُّنْيِ
فَتُؤَدُّهُ حَيَّةٌ. فَإِنَّ شُرْطَ فِي عِنْدِ الرُّمَحِ فَلَيْسَ فِيهِ عِزَّةٌ عَظِيمَةٌ، فَإِنَّ عِزَّةً لَمْ يَهْرُجْ،
وَأَمَّا مَلِكُ الرُّمَحِ لَمْ يَهْرُجْ

وَالْمَرْبَعِيُّ أَنْ يَهْلِكَ الرُّمَحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، وَبِذَلِكَ كَانَ الْمَرْبَعِيُّ فِي يَدِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ
أَنْ يَتِمَّكَ مِنْ يَدِهِ حَتَّى يَهْضِبَهُ بَيْنَ مِنْ نَحْبِهِ، فَإِنَّ عَصَا الدُّنْيِ فِيهِ لَهُ سَمُّ الرُّمَحِ
إِلَيْهِ. وَإِنْ بَاعَ الرُّمَحُ الرُّمَحُ حِينَئِذٍ الرُّمَحُ وَالْمَتَّعُ مَرْفُوعٌ. فَإِنَّ أَعْلَى الرُّمَحِ جَارٌ،
وَأَمَّا قَصْدُ الرُّمَحِ فِيهِ حَرٌّ أَشْبَحَ، وَإِنْ خُفِيَ الرُّمَحُ عِنْدَ الرُّمَحِ بَعْدَ عَقَّةٍ. وَإِنْ كَلِمَةُ الدُّنْيِ

هَذَا شَيْءٌ وَمَعْلُومٌ كَأَنَّهُ أَنْ يَهْضِبَهُ عَلَى الْأَصْحَى، كَمَا فِي (الْمَرْبَعِيٍّ)

(وَأَمَّا وَكُلِّ الرُّمَحِ لِمَرْبَعِيٍّ أَوْ نَحْدُ أَوْ غَيْرُهَا) عَلَى يَدِهِ (أَوْ غَيْرُهَا) كَالْأَصْحَى
وَسَمُّ الرُّمَحِ عِنْدَ خُلُوبِ الدُّنْيِ وَالْوَكْلَةُ جَائِزَةٌ، لَا لَوَكْلَةٍ بَيْنَهُ سَلَةٌ (وَأَمَّا شُرْطُ) الْوَكْلَةِ (وَفِي
عِنْدِ الرُّمَحِ فَلَيْسَ الرُّمَحُ عِزَّةً عَظِيمَةً، فَإِنَّ عِزَّةً لَمْ يَهْرُجْ. وَأَمَّا مَلِكُ الرُّمَحِ فِي يَدِهِ عَصَا
الرُّمَحِ صَارَ. وَصَحَابَةُ أَوْصَادِهِ، حَتَّى مِنْ حَقْلَةٍ وَبِذَلِكَ يَتِمُّ مَطْلُوعَاتُ هَذِهِ عَلَى الْيَدِ مَعْلُومٌ لَمْ
يَعْمَلْ بَيْنَهُ، لَأَنَّهُ لَا يَزَالُ مَحْلُومٌ مَعْلُومٌ وَبِذَلِكَ عِزَّةُ الرُّمَحِ لَمْ يَهْرُجْ، لَأَنَّهُ سَمُّ الْوَكْلَةِ، وَإِنْ
وَكْلَةُ عِزَّةً. وَهَذِهِ، (وَأَمَّا كَلِمَةُ الرُّمَحِ) وَبِذَلِكَ (وَأَمَّا مَلِكُ الرُّمَحِ) فِي يَدِهِ تَحْلُفُ الْوَكْلَةُ
الْمَعْلُومَةُ فِي يَدِهِ حَتَّى يَهْرُجْ، وَبِذَلِكَ الْوَكْلَةُ عَلَى يَدِهِ عَلَى حَقِّهِ عَدْلًا، وَبِذَلِكَ
بِذَلِكَ يَتِمُّ شُرْطُ الرُّمَحِ، وَبِذَلِكَ يَتِمُّ مَطْلُوعَاتُ هَذِهِ عَلَى الْيَدِ مَعْلُومٌ لَمْ

(وَالْمَرْبَعِيُّ أَنْ يَهْلِكَ الرُّمَحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ) مِنْ الْأَصْحَى، لَأَنَّهُ الرُّمَحُ يَتِمُّهُ فَلَا يَسْمَحُ الْمَطْلُوعَةُ
كَالْمَعْلُومَةِ (وَبِذَلِكَ) إِذَا مَطْلُوعَةُ الرُّمَحِ، لَأَنَّهُ الرُّمَحُ جَائِزٌ الْعِلْمُ، فَإِذَا طَوَّرَ حَلْمَهُ حِينَئِذٍ الْمَطْلُوعَةُ
بِذَلِكَ كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا كَلِمَةُ الرُّمَحِ) فِي يَدِهِ (وَأَمَّا مَلِكُ الرُّمَحِ) فِي يَدِهِ (وَأَمَّا مَلِكُ الرُّمَحِ) فِي يَدِهِ
أَمَّا الرُّمَحُ (وَحِينَئِذٍ) أَنْ يَهْلِكَ الرُّمَحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَأَنَّهُ عِزَّةُ الرُّمَحِ حِينَئِذٍ لَمْ يَهْرُجْ، لَأَنَّهُ
فَعْلُهُ الدُّنْيِ لِتَحْلِيلِ الرُّمَحِ، وَبِذَلِكَ يَتِمُّ الرُّمَحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَأَنَّهُ عِزَّةُ الرُّمَحِ حِينَئِذٍ لَمْ يَهْرُجْ، لَأَنَّهُ
تَوَكَّلَ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ
بِذَلِكَ هَلْكَ مَطْلُوعَةُ الرُّمَحِ، لَأَنَّهُ صَارَ مَطْلُوعَةُ الرُّمَحِ بِالْمَطْلُوعَةِ الْمَعْلُومَةِ، فَيَكُونُ أَمَّا مَطْلُوعَةُ الرُّمَحِ
حِينَئِذٍ يَدِهِ وَبِذَلِكَ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ
بِذَلِكَ هَلْكَ مَطْلُوعَةُ الرُّمَحِ، لَأَنَّهُ صَارَ مَطْلُوعَةُ الرُّمَحِ بِالْمَطْلُوعَةِ الْمَعْلُومَةِ، فَيَكُونُ أَمَّا مَطْلُوعَةُ الرُّمَحِ
حِينَئِذٍ يَدِهِ وَبِذَلِكَ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ (وَأَمَّا) كَلِمَةُ الرُّمَحِ

حَالاً طَوِيلَ نَفَاسٍ الْفَتَى، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا خُذْ مِنْ بَيْتِهِ الْعُجْدَ فَحَبِّلْ رِجْلًا مَكَاةً حَتَّى
يَعْلَى اثْنَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ نِزَاهُ غُفْرًا اسْتَسْمِي الْعُجْدَ فِي بَيْتِهِ فَصَلِّ بِهِ تَقِيَةً، وَكَذَبْتَ إِذَا
اسْتَهْلَكَ لِرَأْسِ الزَّوْجِ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَ الْجَسَدَ فَالْزَنْهَرُ هُوَ الْحَصَّةُ فِي جَمِيئِهِ، وَإِذَا خِذَ
النَّهْمَ فَتَكُونُ رِجْلًا فِي يَمَانِهِ وَحَنَابَ سِرَاجٍ عَلَى الزَّوْجِ مَصْمُومَةً وَحَافِيَةَ الشَّرْطِيِّ عَلَيْهِ
تُجَدُّ مِنْ تَحْتِهِ بِمَقْذُوفٍ، وَجَدِيهِ الزَّوْجُ عَسَى الزَّوْجُ وَغَيْرُ الزَّوْجِ عَلَى حَالَيْهَا هَذِهِ.

[illegible]

(وجبة الرضف على الرضف مضبوطة) لأنه موقوف على لازم مختوم. وسائق مقادير المال
يعمل الملك كالاجني في حق احواله (وجبة الرضف عليه) أي الرضف (تستقر على الرضف)
بمصرها أي الجنية، لأنه انقلب تحت موه صرمة صمانية، وإن ربه وجه حل كعب سقط ظهده...
وهذا إذا كان العنق من جنس الصمغ، وإلا لم يسلط به شيء. والخصية على قدميها،
وسمها أن تستوفي دية (وجبة الرضف على الرضف) أي الرضف (وعلى صالها مثل) له
كوب جناية على الرضف حبرا فلانها جناية المذبذب على الملك، وهي فيما يوجب العنق صمغ...
لأن الصمغ... ولما كوى جانيه على امرئ من جنس هذه النجاسة، وانعزاله للرضف كان
عنه نظيره لأنها حصلت في صمغه فلا بعد وجوب الصمغ به وجوب التحلص عنه، وهو
بصرفه بالحذرة على العنق من بوجبال، وإن ما يوجب الصمغ هو وهو مقرر بالإحصاء.

وَأَشْرَفَ الْيَتِيمَ الَّذِي يُمْسِكُ بِهِ الرُّمْلُ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَشْرَفَ الرُّمْلِي وَنَهَضَ الرُّمْلِيُّ عَلَى الرُّمْلِي، وَنَسَلَتْهُ الرُّمْلِي، فَكُنُوا رَهْأَ مَعَ الْأَصْلِ. فَإِنْ هَلَكَ هَلَكَ بِمُتَرَتِّبِهِ، وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ وَجَبَ النَّمَاءُ أَفْتَكُهُ الرُّمْلُ بِحُجَّتِهِ يُمْسِكُ الدُّبْنَ عَلَى يَمِينِ الرُّمْلِيِّ يَوْمَ الْقِيَامِ وَبِهِمُ النَّمَاءُ يَوْمَ الْحِكَايَةِ، فَمَا أَصَابَ الْأَصْلُ سَطَطَ بَيْنَ الدُّبْنِ، وَمَا أَصَابَ النَّمَاءُ أَفْتَكُهُ الرُّمْلُ بِهِ وَتَجَوَّزَ الرُّبَاةُ فِي الرُّمْلِ، وَلَا تَجَوَّزُ فِي الدُّبْنِ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَلَا يَصِيرُ الرُّمْلُ رَهْأَ بَعْدَهُ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: تَجَوَّزَ الرُّبَاةُ فِي الدُّبْنِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا رَهْأَ عَيْنًا وَاجِدَةً

(وَأَشْرَفَ الْيَتِيمَ الَّذِي يُمْسِكُ بِهِ الرُّمْلُ) وَأَشْرَفَ حَامِلُهُ (عَلَى الرُّمْلِيِّ) - لَأَنَّهُ مَوْتُهُ لِحَامِلِهِ وَهِيَ عَلَيْهِ (وَأَشْرَفَ الرُّمْلِي) لَوْ رَهْأَ حَبْرَانَا (وَنَسَلَتْهُ الرُّمْلِي) لَوْ إِنْسَانًا، وَنَسَلَتْهُ قَوْحَرَانَا لَوْ حَبْرَانَا (عَلَى الرُّمْلِي) وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَا يَمْتَنِعُ إِلَيْهِ لِمَصْلَحَةِ الرُّمْلِيِّ يَنْهَضُ وَيَتَقَبَّضُ عَلَى الرُّمْلِي، لَأَنَّهُ مَلَكٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ لِحَامِلِهِ فَمِلَى الرُّمْلِيِّ، لَا يَنْجُسُهُ لَهُ (وَسَاوَتْهُ) أَيُّ الرُّمْلِي، كَالْفَرْدِ وَالنَّمْرِ وَالْهَلِيِّ وَالصَّوْفِ (الرُّمْلِيِّ) لَأَنَّهُ مَلَكٌ (يَكُونُ رَهْأَ مَعَ الْأَصْلِ)؛ لَأَنَّهُ تَمَسَّحَ لَهُ لَكُونُهُ مَتَوَلِّدًا مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَى مِنَ الْمَمْنَعِ كَالْكَتَبِ وَالْأَسْرَةِ وَكَذَا الْهَيْدَةِ وَالصَّدَقَةِ وَإِنَّمَا هُوَ دَاحِلَةٌ فِي الرُّمْلِي، وَيَكُونُ للرُّمْلِي، وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَا يَرْتَدُّ مِنْ عَيْنِ الرُّمْلِيِّ يَسْتَرِي إِلَيْهِ حُكْمُ الرُّمْلِي، وَمَا لَا فَلَاحَ، فَجَمِيعُ الصُّوَرِ (فَإِنْ هَلَكَ) الْمَاءُ، (هَلَكَ بِمُتَرَتِّبِهِ)؛ لَأَنَّ الْأَشْيَاءَ لَا تَقُطُّ لَهَا مَعًا يَفْقَلُ بِالْأَصْلِ، لِأَنَّهُ لَا تَحُلُّ تَحْتَ الْعِلَّةِ الْمَقْصُودَةِ، إِذَا الْفَقْدُ لَا يَتَوَلَّاهَا وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ وَجَبَ النَّمَاءُ أَفْتَكُهُ الرُّمْلِيُّ بِحُجَّتِهِ) مِنَ الدُّبْنِ، لَأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالْمَكَاةِ، وَاتَّبَعَ بِإِقْبَالِهِ حَسْبَ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا، وَحِينَئِذٍ يُمْسِكُ الدُّبْنَ عَلَى يَمِينِ الرُّمْلِيِّ يَوْمَ الْقِيَامِ)؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ مَقْصُودًا بِالْقَبْرِ (وَبِهِمُ النَّمَاءُ يَوْمَ الْحِكَايَةِ)؛ لِأَنَّهُمَا يَصِيرُ مَقْصُودًا بِالْمَكَاةِ إِذَا بَقِيَ إِلَى وَجْهِهِ (فَمَا أَصَابَ الْأَصْلَ سَطَطَ بَيْنَ الدُّبْنِ) بِقُدْرَةِ، لَأَنَّهُ يَمْلِكُ الْأَصْلَ مَقْصُودًا (وَمَا أَصَابَ النَّمَاءُ أَفْتَكُهُ الرُّمْلِي)؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ أَيْضًا، كَمَا لَوْ كَانَ الدُّبْنُ عَشْرَةً، وَبِهِمُ الْأَصْلُ يَوْمَ الدُّبْنِ عَشْرَةً، وَبِهِمُ النَّمَاءُ يَوْمَ الْقِيَامِ عَشْرَةً، فَكُلُّهُمَا عَشْرَةٌ، فَحَسْبُ الْأَصْلِ قِيَسًا، وَتَلَّتْ نَعْمَتُهُ حَسْبُ النَّمَاءِ يَمِينًا بِهِ.

(وَتَجَوَّزَ الرُّبَاةُ فِي الرُّمْلِي) كَانَ يَرْمِي قَوْمًا بِعَشْرَةٍ ثُمَّ يَرْتَدُّ الرُّمْلِيُّ نَوْبًا قَصِيرًا لِيَكُونَ مَعَ الْأَصْلِ رَهْأَ بِالْعَشْرَةِ، وَتَقَرَّرَ قِيَمَتُهَا يَوْمَ الْقِيَامِ أَيْضًا (وَلَا تَجَوَّزُ) الْإِرْبَادَةُ (هِيَ الْقِيَمَةُ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ وَبُسْتَمِي) كَانَ يَقُولُ: الرُّمْلِيُّ حَسْبُ الْإِرْبَادَةِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ الثَّوْبُ الْمَلْبِيُّ عِنْدَكَ رَهْأَ بِحَسْبِهِ عَشْرَةٌ فَلَا يَلْتَمِزُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ (وَلَا يَصِيرُ الرُّمْلُ رَهْأَ بَعْدَهُ)، لِأَنَّ الرُّبَاةَ فِي الدُّبْنِ تَرُوجِبُ التَّسْوِجَ فِي الرُّمْلِي، وَهُوَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ عِنْدَنَا، وَالْإِرْبَادَةُ فِي الرُّمْلِي تَرُوجِبُ التَّسْوِجَ فِي الدُّبْنِ، وَهُوَ غَيْرُ صَاحِبٍ مِنَ حَسْبِهِ الرُّمْلِيُّ وَهَلَاكُهُ (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: تَجَوَّزَ الرُّبَاةُ فِي الدُّبْنِ أَيْضًا) قَالَ فِي مَا تَصَحَّحَ، وَاعْتَمَدَ هَوْلُهُمَا النَّسَبُ، وَبَرَدَانِ الْأَنَمَةِ الْمُحْبُوبِ، كَمَا هُوَ الرُّمْلِيُّ

فقد دخلت مني تكلي واحدا منهما حلز وحسنه من عند كز واحد منهما، والمضمر
عبر كل واحد منهما جفت فيه من، من نفس أحدهم ذبته كسب كلها رغب في يد
الأخر حتى يسوقني ذمة، ومن باع من على أن يرهنه المضمر في السلف شيئا بنفسه، وفي
شعب المشتري من تسليم لوقى من نفسه عليه، وكان سامع بالجار إن شاء وصي ترك
برهن، وإن شاء صبح شبح، ألا أن باع مسروبي النمر حلالا لم يدفع حصة المرقن، فمأ
مك له، وأنه من أن يخته من نفسه وروحه وروحه وحدهم لكي في عباده، وإن

ذلك وهي غنة واحدة عند رجلين ربو عشر سريكين أي من تكلي واحد منهما حبر،
وحسنهما رغب عن كل واحد منهما، لأن الرهن أصب إلى جميع أي حصة وحده ولا
سودح به، وموعدة ليس بالنفس وهو لا يجرأ، فصار محبوبا بكل منهما، بخلاف قوله من
رجلين حيث لا يجوز عدولي حيدته، لأن نصيبه منها لست، وتكلي الواحد لا يصور
بونها ملكا بكل منهما كمالا، فإلا من الاستدلال، وهو ما في المفسر، ثم إن به
تكل واحد منهما في ذبته كالمش في حق الآخر، وهذا كمن لا يجرأ وإلا فقد كل
حضر لنفسه، فوعدة نه كلة صحت عند، حلال عهد، وضمنه مسألة لتوفيقه، فجز من
رهنه (والمضمر على كل واحد منهما) أي من رهنه نفسه به منها، أي الرهن، لأنه
منه انفراد يصير كل منهما مستوفى حصة، لأن الأسبق بجرأ إجاز نصي (الرهن واحد هما)
أي المرهون (ذمة كانت) معن، كلها رغب في يد الآخر حتى يسوقني ذمة، لما صر أن الرهن
كلها ومن في مد تكلي منهما فلا يجرؤ

(ومن باع حيدا على أن يرهنه أحد ري ماثن ثلث بعينه) أو يمهني كيدا كطلا حصرأ
من المحصر جاز، لأنه شرط وقوله لنفسه، لأن الكمال وهو لا يجرأ وهو يلزم لوجوب،
بكن لا يلزم لوقاه به، فعد لروحه (فمن استع حشرد من سببه لوقن) المشهور (لا يتخر
هش) أي على نفسه، لعدم تمام الرهن، مما مر، أو سببه بالنفس (وكذا أشق بالجار
إن شاء وصي ترك الرهن، وإن شاء صبح سد) صوب الرهن الموعود فيه (إذ أن دفع
المشتري النمر حلالا) المحصور (أو يدفع رهنه) صا مكلاه، لأن لا لاحتفاء
ليس على المعنى، وهو شبيه به بالمعنى، لأنه لم يكن المبرأ منه وكنته معينا عند
البيع، وهذا محصر المعين بالمجلس، لأنه قد كان عاذا حتى أقروا عند البيع وتسامه في
(الحبر)

(ولشترته) أي يقطع الرهن بنفسه وروحه (وعد) الكبير الذي في عبال وسلف لدى في
عبال، لأنه إما يحيط عادة بجرأه، وقد لا عيه أنه في سببه فاقبويه، (هشاه) (وإن

حفظه بغير من في عينه أو أدعاه ضمن، وإن عدى التزويج في ترقى حصه صمد
 الغضب بجمع حيث، وإذا عدى التزويج استرقى لأمر حصه حرج من صمد
 التزويج، فإن حلت في يد امرأه حيث بغير شيء، ولم يزوج أن تشرجه إلى هذه، وإذا
 أحدها بالانضمام، وإذا عدى استرقى مع وصت الركن وقصص الفتي، وإن لم يكن في
 مني نص القضي له وجهاً وأمره به.

كتاب الحج

الآتيب الموجهة للحج ثلاث: الصغر، والرؤ، والخسوف، ولا يجوز صرّف

حفظه بغير من في عينه وهو له لم يجزه أو أدعاه أو حذره أو حذره (ضمن)، وإن سدد به
 بغيره، فكان بالذم إنهم حذروا.

(وإذا عدى التزويج في الذم صمد نص بجمع حيث، لأنه ساعدني صمد
 عام، وإذا عدى التزويج التزويج لم يزوج الركن حرج، ثم (من عدى التزويج)
 لم يزوج، واستدعيه وصية من نص بجمع، نص بجمع، فإن عدى (من عدى التزويج) حرج
 بغير شيء، لأنه في ذلك (لم يزوج) أو يزوجها إلى يده، لأن التزويج بغيره إنما كان في
 حق الحصر، ولو عدى التزويج، لم يزوج في يده، كما به فالسهمي أحقر به من صائر الصمد، (فإن
 عدى التزويج) (تعد الصمد) لعدديه وهو الصمد.

(وإذا عدى التزويج في بيع وصية الركن، خاصة بصدقه، نصي به وحقتي، فإن لم يكن له
 نصي نص في نصي له وصي وأمره، أن يصدر نص ماضياً لحقوق الصمد، إذا
 عدواً من حرج الصمد، وأخط في نص وصي يرد، ما عله ويسوي ماله وحليته.

كتاب الحج

هذا الحق، الحج، وشرع من من عدى صرّف الركن

والآتيب الموجهة للحج ثلاث: الصغر، والرؤ، والخسوف، ولا يجوز صرّف الركن
 كد من: حفظه بغير من في عينه أو أدعاه ضمن، وإن عدى التزويج في ترقى حصه صمد
 كد من: حفظه بغير من في عينه أو أدعاه ضمن، وإن عدى التزويج في ترقى حصه صمد
 كد من: حفظه بغير من في عينه أو أدعاه ضمن، وإن عدى التزويج في ترقى حصه صمد
 كد من: حفظه بغير من في عينه أو أدعاه ضمن، وإن عدى التزويج في ترقى حصه صمد

الصغير إلا يتركه. ولا تصرف العبد إلا بإذن سيده، ولا يجوز تصرف المملوك
المملوك على عطفه بخلافه، ومن باع من هؤلاء شيئاً أو شره وهو يفتقر إلى بيعه ويقتضيه
فأقول في الجواب: إن شئت أجازته إذ كان فيه مصلحة، وإن شئت صحت.

وقد قسمنا الثلاثة توجب الخبر في الأقوال دون الأفعال، فالصبي والمملوك
لا يصح عقودهما، ولا إقرارهما، لا يبيع صلاتهما ولا عتقهما، وإن اتفقا شيئاً لم ينفعا
صداقاً، وأما السيد فقولنا نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه. فإن آخر حال لزوم

.....

(ولا يجوز تصرف الصبي) الخبر المعتبر مطلقاً، ولا الصغير (إلا بإذن سيده) فإذن له وله
جاء تصرفه، لأن إني أقول أنه أهله، إلا لولا أهليه لم يدرى به (ولا يجوز تصرف العبد إلا
بإذن سيده) لأن شئ من المولى، فإذن له وقد رخص بإسقاط حقه. فتصرفه بغيره إن كان
بالأمر مطلقاً، وإن كان صغيراً كان شره الحر الصغير (ولا يجوز تصرف المملوك المملوك على
عطفه بخلافه) أي في جميع الأحوال، كان يملك المولى أو لا، ولو كان مملوكاً الذي لا يبيع
وأما الذي يبيح ويمن فحكمه كصغير «بما يده» (ومن باع من هؤلاء شيئاً) الإشارة إلى الصبي
والصغير بطريق اختلاف الجمع على ما في الروايات، أو إلى اشتمال وروايت المصنفين على بيع
وعلى دليل قوله وهو هو يفتقر إلى بيعه، إلا أنه كالمصنف من (أو شره) وهو يفتقر إلى بيعه، بل يعلم
أن البيع سلب والشراء جالب (ويقتضيه) بأن يكون غير حارث (وأقول) بالبيعين إن شئت أجازته
كان فيه مصلحة، وإن شئت صحت، لأن عتقهم بعدد موقوف لا يمنع الضرر. فإنما أحقر من به
الإعارة فقد جئت به المصلحة عند

(وهذه قسمي الثلاثة) المذكور، بما دُرِج الخبر في الأقوال دون الأفعال (أما لا
مردها لوجوبها حاشاً ومثابرة، بخلاف الأقوال لأن اعتبارها موجودة بالشرع، والعقد من
شروطه، إلا إذا كان فعلاً يتعلق به حكم بدرى بالشبهة كالحقوق والتقصيص، فيجوز عدم
العقد في ذلك شيئاً في حق الصبي والمملوك ١٤٥

(والصبي والمملوك لا يصح عقودهما ولا إقرارهما ولا يبيع صلاتهما ولا عتقهما) لعدم
اعتبارهما لهما (وإن اتفقا شيئاً لم ينفعا صداقاً) وجود الإلتاف حقيقة، وعدم التمسك إلى العقد.
كما في التمسك إذا انقلب على حال فأنفقه بوجه نصيباً

(وأما المنة فقولنا نافذة في حق نفسه) لأنها أهليه (غير نافذة في حق مولاه) رخصة
لجانبه، لأن ماله لا يترى من نظر الدين برصته أو كسبه، وفي ذلك إلتاف لسلف المولى (ومن
أقر حال بوجه عند الحرص) لوجود الأهلية والعدا المانع (ومن يملك في الحال): لوجود الطلب

بعد انحرافه، ومنه بلغة في انحاء، وان لم يعد او قصص سرية في الحال، وبعد
طلائه

بفان أبو حنيفة لا يخرج على سيفه إذ كان باليد عملاً خرواً، وتصرفه في ماله
حائزاً، وإن كان من مذهب أبيه مائة بعد لا عرض له ولا مصلحه إلا أنه كان
بيع الخلاء غير رخيص لم يطمأ إليه مائة حتى يبيع حسد وعشرين سنة، فإن تصرف له
فصل ذلك بعد عشرين سنة، وإذا بيع حسد وعشرين سنة ماله مائة وإن لم يؤمنه
لأنه، وقال أبو يوسف ومحمد بن حنبل بن أبي اسية ونسب من التصرف في ماله، فإن
(وإن لم) انعم (بعد) انقص ربه في الحال، لأن معنى غير أصل انحراف من حق الله،
غير لا يصح نفا الحق على هذا، وبعد طلائه، لأنه أو لم، وأسر فيه يطلق ذلك
لعملي ولا يجوز منعه بعد

(وإن لم) أبو حنيفة لا يخرج على سيفه، أي انعم على الله، أي انعم على الله لا عرض
له فيه ولا مصلحه (وإن كان) حاله، بوجه صحيح، لأن كان (مأخذاً عملاً خرواً) وتصرفه في
ماله حائزاً، لا جود لأهل (وإن كان) أمر نفسه، ينفذ ماله فيما لا عرض له فيه ولا مصلحه،
لأن في سنة ولا يبيع إقراره لغيره والحقه بغيره، وهو أمر نفسه، فلا تصح
لأعلى تدفع لأدنى، حتى لا كان في، بوجه دفع ضرر عام كالصحة على الطبيب انعام
والنهي لمنعه وتمكليه، المنع حر، وهو دفع لا عسى، أدنى خدمة (ولا أنه) مائة،
لأنه إذا بلغ مائة غير رخيص الإصلاح مائة ثم تسلم له مائة، وأقل طوعه، من (مخر) بجمع
حسداً عشرين سنة، لأن الصبح بعد من الصبح وهو في، أنل الصبح وبسطه تطاول السرور
وهذا بالإجماع كما في كماله، وبه الخلاف في سنة له بعد خمس وعشرين كما يأتي،
وهو بلغة نصه، وخبر عليه (ولا أنه) مائة بجمع، صفة الرشد، وبه لغة أبيه وهو صبي تصح
ولأنه في انحراف ماله في ماله، بجمع كذا في الصبح، عن أبيه، وفي قوله لحنه
بما يصح بجمع، وهو مذهب فقه الجمهور، بعد الإذابة، وهو وفي وتدوى من
النسب، وهو الذي لم يزل، لا يثبت زنده لا يبيع سرية، أخر أبو يوسف تصرفه، أي
في ماله (فإن ذلك) المقدر عند كسر من الله، بعد تصرفه، بوجه الأهمية (وإن لم) مائة
وعشرين سنة مائة، وإن لم يؤمن به ربه، لأن الصبح به بغيره لثوابه، ولا عسى
بعد هذا حاله، أن يرى أنه بعد بغيره في هذا الصبح فلا عائد في الصبح، فزعم الصبح وقال
في التصحيح، واعتمد عليه المحسوبي، ومذهب سرية، وبغيرهم (وإن لم) يخرج على

ساع مَرَّ بِتَقْدِيمِهِ. فَإِنَّ كَدَّاهُ فِيهِ مُصَحَّحُهُ أَجْزَاءَهُ. وَإِنْ أَقْبَضَ عُدَّةً مَعَهُ عَقْدَهُ وَكَثُرَ
 حَسْبُ الْقَبْلِ أَنْ يَسْمَى فِي قِيَمَتِهِ. وَإِنْ رُوحُ الْمَرْءِ حَذَرَ بَكَاةَ هَذِهِ سَمَى لَهَا مَقْرَءَةً جَلِيزَةً
 مَقْدَرُ مَقَرِّ بَلَايَا وَحَسْبُ تَقْضِيلُ. وَأَلَا يَسْمَى بِعِزِّهِ وَرَشِيدٍ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَقْدَرُ أُنْدَى حَتَّى
 يُؤَسَّسَ مَعَهُ الرُّشْدُ. وَلَا يَخْوَضُ نَصْرَتَهُ يَوْمَ يَخْرُجُ بَرْكَاهُ مِنْ مَالِ الشَّيْءِ وَيَتَوَقَّعُ مِنْهُ عَلَى
 أَوْلَادِهِ وَرُوحِيهِ وَمَنْ تَجِبَ مَقْدَرُهُ عَلَى بَيْنِ دَوِيٍّ أَرْحَابِهِ. لَنْ أَرَادَ حَتَّى الْإِسْلَامَ لَمْ يَنْسَجْ

الشَّيْءِ. وَتَجِبَ مِنَ النَّصْرِ فِي مَالِهِ ظَهَرَ إِلَيْهِ عِبْرَاتُ سَالِكِيهِ. لَنْ الثَّابِتُ فِي حَزَنِ
 الصَّبِيِّ إِحْصَالُ الْيَقِينِ فِي حَقِّ حَقِّهِ. وَهَذَا مَسْجَعُ عَنْهُ الْمَقَالَةُ. ثُمَّ هُوَ لَا يَجِدُ يَدُونَ الْحَجَرِ
 لِأَنَّهُ يَنْتَفِ بِمَسَانِدِهِ مَا مَعَ مِنْ يَدِهِ. «وَعَدَاهُ» عَابَ «وَعَدَاهُ» فِي أَكْثَارِ الْخَطَايَا. وَتَحْتَوِي عَلَى
 تَوْبِهِمَا قَدْ هَذَا صَرِيحٌ. وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ لَا يَرَاهُ هَذَا الصَّحِيحُ. قَدْ تَحِيَّانَا وَمَرَادُ أَنْ مَا
 وَجَّعَ فِي الْمَقْدَرِ مِنَ الْقَوْلِ بِقَدْرِ الْحَجَرِ بِصَحِيحٍ بِالْأَسْرَادِ. وَمَا دَعَى فِي مَحَاسِنِهَا مِنْ التَّصَرُّعِ
 مَالِ الْخَوِيِّ عَلَى عَوَالِدِهِ بِصَرِيحٍ بِالصَّحِيحِ يَبْكُونُ هُوَ الْمَعْنَى. وَفِي وَحَلَّتِيهِ الشَّيْءِ
 صَالِحٌ مَا مَعَهُ. وَقَدْ حُصِّرَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَعْنَى عَلَى هَوْنِهَا. وَفِي
 «تَهْنِئَتِي» عَمَّا «تَهْنِئَتِي» أَنَّهُ الْمَحْتَارُ قَدْ فِي دَعَايَ. وَأَمَّا «وَالْخَوِيُّ» وَذَوِيهِ الْفَلَسَفَةُ.
 (وَحَلَّ عَلَيْهِ الْخَوِيُّ مَوْلَانَا فِي «بَحْرِهِ» هَذَا «إِلَّا مَا مَعَ» بِقَدْرِ الْحَجَرِ «بِمِ يَكْفُ نَيْتَهُ» لِيُخَوِّدَ الْفَحْصَ
 (وَلَنْ كَانَ يَوْمَ) لَمْ يَكُنْ يَحْجِزُ «مَصْنُوعُهُ» جَدَارَهُ بِحَاكِيهِ بِظَرْفِهِ «وَبِ» تَحْتِ. لِيُخَوِّدَ عَلَيْهِ «عَيْنُهُ» لَمْ
 مَعَهُ عَقْدُهُ. لِأَنَّهُ الْأَمَلُ هَلْ مَعَهُ. أَلَمْ يَكُنْ نَصْرُ يَوْمَ الْهَرَبِ. وَتَرَفُّدَ الْفَحْصَ. وَمَا هَذَا
 وَالصَّوْغَ مَا لَا يُوْثِرُ فِي الْهَرَبِ. يَصِيحُ (وَكَانَ عَلَيْهِ) أَنْ يَسْمَى فِي مَعْنَاهُ. لِأَنَّهُ الْحَجَرُ لِأَحَدٍ أَنْصَرَفَ
 وَذَلِكَ فِي رَدِّ الْخَوِيِّ. إِلَّا أَنَّهُ مَسْرُوعٌ فِيحِبُّ رَدُّهُ بِرَدِّ قِيَمَتِهِ. وَإِنْ رُوحُ الْمَرْءِ حَازَ بِكَافَّةً. لِأَنَّهُ لَا
 يُوْثِرُ فِي الْهَرَبِ. وَلَئِنْ مِنْ حَوَالَتِهِ الْأَصْبَحَ هَذَا مَعْنَى لَهَا مَقْرَءَةً جَلِيزَةً مَقْدَرُ أُنْدَى حَتَّى
 مِنْ صَوْرَاتِ الْكَلَامِ (وَيَنْظُرُ الْفَصْلُ) لِأَنَّهُ لَا مَعْرُورَةَ فِيهِ. وَبِوَحْلَتِهَا جَلَّ الْقُدُولُ وَحِبَّ لَهَا
 مَعْنَاهُ. ذَلِكَ لِتَحْيِيهِ صَحِيحُهُ إِلَى مَعْنَاهُ الْمَعْنَى. وَكَذَلِكَ رُوحُ الْبُورِجِ سَوَاءٌ «وَعَدَاهُ»
 (وَأَلَا) أَيْضًا (قِيَمَتُهُ) بِعِزِّهِ وَرَشِيدٍ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَقْدَرُ أُنْدَى حَتَّى يُؤَسَّسَ
 مَعَهُ الرُّشْدُ. لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْجِزُ «مَصْنُوعُهُ» جَدَارَهُ بِحَاكِيهِ بِظَرْفِهِ «وَبِ» تَحْتِ. لِيُخَوِّدَ عَلَيْهِ «عَيْنُهُ» لَمْ
 مَالَهُ. وَمِمَّا أَلْفَاظُهُ لِحَجَرٍ عَلَيْهِ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَصْنُوعُهُ بِمَعْنَاهُ «وَتَخْرُجُ الرُّكَّةُ مِنْ مَالِ
 سَعْبٍ». لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ بِوَجْهٍ هَذَا حَتَّى كَالْمَسَلَّةِ وَتَضُمُّ. إِلَّا أَنَّ الْقَضِيَّ يَنْفَعُ قَدْرُ الرُّكَّةِ. إِلَيْهِ
 يَصْرَحُ بِأَنَّ مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ مِنْ مَعْنَاهُ بِكَوْنِهِ عَادَةً. بَلْ سَعْبٌ مَعَهُ أَيْضًا كَيْلًا بِصَوْرَتِهِ فِي عَمْرٍ
 وَجْهَهُ «وَعَقْدُهُ» عَمَّا «وَعَقْدُهُ» وَرُوحِيهِ وَكَزٍّ مِنْ حَسْبِ عَلَيْهِ مَقْدَرُهُ مِنْ دَوِيٍّ أَرْحَابِهِ.
 لِأَنَّهُ إِجْبَاءٌ وَلَمْ يُوْثِرُ مِنْ حَوَالَتِهِ. الرَّائِقُ هِيَ دَوِيٌّ بِرَحْمَةِ وَحْدَةٍ هَلْ حَسْبُ الْخَرَسَةِ. وَانْشَعَبَ
 لَا يَنْفَعُ حَقِيقَةُ الْخَلْقِ (هَذَا) أَنْ يَصْحَحَ حَسْبُ الْإِسْلَامِ لَمْ يَنْسَجْ مَعَهُ. لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ

بهناء. وَلَا يَحْتَمِلُ لِقَاضِي النُّعْطَةِ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلُ فِي تَقْدِيرِ الْحَاجِّ تَشْفِئَهَا عَلَيْهِ فِي طَرَفِ الْخُجَّ، فَإِنَّ مَرَضَ وَلَوْحِي بَوَضَّاءَ فِي الْعَرَبِ وَأَتَوَمَّ الْخُجَّ جَارِ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِ عَالِيهِ وَيَقُولُ الْعَلَامُ بِالْإِخْلَامِ وَالْإِخْلَالِ وَالْإِزَالِ إِذَا وَطِئَ، فَإِنَّ لَمْ يُرَوِّحْ ذَلِكَ مَحْضِي بِسَبْعَةِ ثَلَاثِي عَشْرَةٍ سَهْ حَقْدٌ فِي حَقِيقَةٍ، وَيُقَوِّمُ بِجَدَارِيَةِ بِالْحَصْرِ وَالْإِخْلَامِ وَالْحَصْلِ، فَإِنَّ لَمْ يُرَوِّحْ ذَلِكَ مَحْضِي بِسَبْعَةِ ثَلَاثِي عَشْرَةٍ سَهْ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا تَمَّ الْإِخْلَامُ وَالْحَصْلُ حَقِيقَةُ عَشْرَةٍ سَهْ حَقْدٌ يَمِينًا وَإِذَا رَاحَ الْعَلَامُ وَالْحَصْلُ وَالْحَصْلُ لَمْ يَرَوِّحْ فِي الْخُجَّ وَقَالَ فَذَلِكَ حَقْدٌ عَشْرَةٍ سَهْ حَقْدٌ وَحُكْمُهُمَا أَنْتُمْ التَّائِي

وَقَالَ بُرَيْدٌ لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَصْحَرُ بِي أَمَّنِّي وَإِنَّا رَجَبُ الدُّيُونِ عَلَى وَجْهِهِ وَطَلَبَ عُمَارًا

يحتاج الله تعالى في عرشه (وإن كان لا شيء من المصالح المصلحة إليه) إندادها إلى خلق من
يحتاج إليها عليه في طوع الخلق) كيلا ينفذ في غير هذا الوجه (على مرضي وأوصى بوصفا في
مقرب وأوصى بغيره في ذلك في ذلك) لأن الوصية مأخوذة بها فلا يصح معها، ولأن المدبر
كان نظراً له حال حياته، وانصرف في غير وجهه حال وفاته



(وَلَوْ أَنَّ الْقَلَامَ بِالْإِخْلَامِ) فِي لُغَةِ مَعَ بَرِيَةِ الْمَاءِ (وَالْإِخْلَامُ) فِي الْبَيْضَةِ (إِدْرَاقًا) وَالْأَصْلُ هُوَ الْإِثْرُ، وَالْإِخْلَامُ بِهِ (فَإِنْ تَمَّ تَوْحِيدُ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ (وَصَحِيحٌ يَمُتُّ لُهُ تَمَيُّزٌ عَشْرَةٌ سَنَةً) وَمَطْلَبٌ فِي تَلَفُظِهِ مَثَرَةٌ (عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ) وَيَتَوَخَّصُ الْفَخْرِيَّةُ بِالْأَخْلَامِ وَالْحَبْلُ وَالْإِثْرُ، وَلَمْ يَذْكُرْ صَرِيحًا أَنَّهُ عَلَى مَا يَتَّبِعُ مِنْهُ، وَالْأَصْلُ هُوَ الْإِثْرُ، وَالْحَبْلُ بِهِ (فَإِنْ تَمَّ تَوْحِيدُ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ (وَصَحِيحٌ يَمُتُّ لُهُ سَبْعٌ عَشْرَةَ سَنَةً) وَفِي فِي الثَّامَةِ عَشْرَةَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ أَبْصَحَ (وَعَلَى) أَبُو يُوسُفَ، وَمَعْنَاهُ (إِذَا تَمَّ الْقَلَامُ) وَلِتَجَرِبَةِ غَضَبِ عَشْرَةٍ سَنَةً فَقَدْ تَعَلَّمَ أَنَّ الْقَلَامَ يَمُتُّ بِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْ عِدَّةِ الْعِدَّةِ، غَيْرَ الْإِثْمَانِ وَرِجَالِ الثَّامَةِ الْفَرِغَاتِي وَالْإِثْمَانُ وَالْمَعْنَى (وَأَصْلُهُ) الشَّرِيحَةُ، وَهُوَ يَمُتُّ. وَقَالَ الْإِثْمَانُ (أَمِيرُ الْعَبَّاسِ) مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، وَلَوْلَاهُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ، وَعَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ (وَصَحِيحٌ) أَبُو إِدْرَاقًا الْقَلَامُ وَتَجَرِبَةُ (أَيِ) دَارِ الْبَيْتِ (وَلَيْتَكُنْ أَمْرُهُمَا فِي الْبُلُوغِ) وَعِدَّةُ (فَقَدْ لَا عَدَّ بَلَاءً مَقْلُوبَةً) عَرَفْتُهَا لَأَنَّهُ مَعْنَى لَا يَحْفَظُ إِلَّا مِنْ جَهَنَّمَ، فَإِذَا تَجَرَّبَ بِهِ وَلَمْ يَكْتَفِهِمُ الْعَطْفُ عَنْ قَوْلِهِمَا فِيهِ كَمَا جُزِلَ بَوَلَّ الشَّرَاءُ فِي الْحَبْسِ (وَعِدَّةُ) (وَلَيْتَكُنْ أَمْرُهُمَا) يَمُتُّ إِفْرَاقُهُمَا سَلَمُوعَ (وَلَيْتَكُنْ أَمْرُهُمَا) قَالَ أَبُو إِثْمَانَ الْمَوْصِلِيُّ (وَأَمَّا) مَعْنَى بُلُوغِهَا عَلَى الْبُلُوغِ ثَلَاثٌ عَشْرَةَ سَنَةً، وَالْفَخْرِيَّةُ سَمْعُ سَنَةٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَهِيَ هُوَ الْمَحْطَرُ (وَصَحِيحٌ).

(وَمَا تَوْحِشَهُمْ إِلَّا خَبِيرٌ عَلَى سُدُورِهِمْ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا هَٰؤُلَاءِ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا إِلَىٰ الصَّلَاةِ ۚ إِنَّكُمْ قَدْ جَاءَ سَاءَ الْوَحْيَ ۚ)

حبسه وأحضر غريمه لم يُخبر به، وإن كان له مال لم يُصرف به فحكم، ولكن
يحبسه أيضاً حتى يبيعه في دينه، فإن كان به درهم ودينه درهم عصاه القاضي بغير خبره
وإن كان دينه درهم ودينه دينار بعده القاضي في دينه

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا طلب غرماء النفس المحض عليه خیر القاضي عليه
ومنه من الفتح والتصرف والإقرار حتى لا يضر بالمرء، وإنع ماله إلى منع التعليل بين
شراءه وفسقه بين غرمائه بالجهل، وإن أقر في حال التحريم يأنزل قيمة ذلك بعد عصاه
القضوي ويتن على النفس من ماله، وعلى زوجته وأولاده التعليل ويدي الزحام، وإن

المؤمن على رجل ومثل غريمه حبسه في حبس المديون ولا يُخبر غريمه عن البيع والشراء
(له التحريم عليه) لأن في المحرم عليه إهدار الدين، فلا يجوز دفع ضرر خاص، أعني ضرر
المدان، واعتصر ما يحجر على المدان لأجل الصولي، وأوجب لكل المدان لظروف قصته سبب
الحكم (وإن كان له مال لم يُصرف به الحاكم) لأنه مرغ حصر، ولأنه يجازي لا حتى يراعى فيكون
بالحال بالنفس (ولكن حبسه) الحاكم (أما حتى يبيعه، بمعنى (في دينه) أي لأجل قضاء دينه،
فإن قضاء الدين واجب عليه، والمعاملة ظلم، فيحبسه الحاكم دعماً لنفسه وإيضاحاً للحن في
محققه (وإن كان له ذرايع ودينه بمرأته بصفها القاضي بغير خبره) لأن من له دين إذا وجد
جس حقه له غنمه من غير مصداق، فدفع القاضي أولى (وإن كان دينه درهم وله دينار) أو
بالحكمي (باعتها القاضي في) أي لأجل قضاء دينه، وبصداق بغير خبره: لأن الدرهم والدينارين
متعادان حبساً في القيمة والمال به حبس أحدهما للأخر في الحركة (وعلا) أي ذهب بوجهه
ومحمد: (إذا طلب غرماء النفس المحض عليه حبس عليه القاضي، ومنعه من الفتح) أي
بأن من نفس المثل (والتصرف) ماله (والإقرار) حتى لا يضر بالمرء، وإنع القاضي (ماله) أي
المنع، التعليل (بين يديه) بمعنى (وفسقه بين غرمائه بالجهل) على قدر درهم، ويبيع في
الدين، القود، ثم انصرف، ثم أعتد، ويباع بالأبى فالأبى بما فيه من المسارعة إلى قضاء
الدين، ويترك عليه حبسه من ثياب يديه، ويبيع الباقي، لأن به كفاية، وقيل حبسه: لأنه إذا
حبس يبيعه لا لأنه من نفس ماله (وإن أقر في حال التحريم يأنزل قيمة ذلك) (قيمة ذلك)
الإقرار (بعد قضاء الدين) لأنه تعلق بهذا المال حتى الأوبى، فلا يتمكن من إطلاقه بالإقرار
لغيره، وإن استلزم ماله بعد الحجر بند إنزاله به، لأن حقه لم يتعلق به وجوهه (ويشتر
على التعليل بين ماله وعلى زوجته وأولاده بصفها بغير خبره)، لأن حاجته الأصلية مقدّمة

ويُبرَّعُ غِرْمَانِهِ بِقَدْرِ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَبْسِ ، وَيُضَارِضُهُ ، لَا يُسَمِّعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالشَّعْرِ ،
وَيُحَدِّثُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ بِحَسَبِ يَدَيْهِ مَا يَجْتَمِعُ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَتَحَمُّتُهُ : إِذَا نَسِيَ الْحَاكِمُ خَالَ يَدِهِ وَبَنَى عُرْمَانَهُ إِلَّا أَنْ يَنْقَضُوا أَشْبَهُ
مَا قَدْ حَصَلَ لَهُ مَا لَمْ

وَلَا تَخْجُرُ عَلَى الْفَاسِي إِذَا كَانَ مُضْمِحًا بِحَالِهِ ، بِالْمُضَرِّ الْأَخْصَرِ وَالطَّيْرِ مَوَاتٍ
وَمِنْ أَطْلَسَ وَخَدَّهَ مَنَاعَ لِرَجُلٍ مِنْهُ أَسْعَى مَنَ بَصَابِ الْمَاءِ أَسْرَعَ مَاءِ هَبِ

كتاب الأخبار

إِذَا تَقَرَّرَ الْخَبَرُ لَمَّا لَمْ يَخْلُفْ بَعْدَ بَرَاءَةِ الْفَرَّارِ ، مَجْهُولًا كَمَا مَا تَقَرَّرَ فِي مَقْصُودٍ ، وَيُقَالُ

(وَلَا تَخْجُرُ عَلَى الْفَاسِي إِذَا كَانَ مُضْمِحًا بِحَالِهِ) ، لِأَنَّ الْحَجَرَ شَرِيحًا بِدَفْعِ الْإِسْرَافِ
وَالْتَدِيرِ ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ مَصْحُوحٌ لَدَيْهِ (وَالْفُسْ أَرْضِي) ، بَأَنَّهُ يُلْعَقُ مَضْمُوحًا (وَالطَّيْرُ) بِعَدِّ الْبُلُوحِ
(سورة) فِي عَدَمِ جَوَازِ الْحَجَرِ

(وَمِنْ أَطْلَسَ) نَوْعٌ مِنَ مَنَاعِ رَجُلٍ بِغِيٍّ كَذَا (بَعْدَ وَبَعْدَهُ) مَنَ (بَصَابِ الْمَاءِ) بِحَالِهِ
أَسْرَعَ (لَمَّا لَمْ يَخْلُفْ) لَدَيْهِ ، لَدَى حَالِهِ فِي دَفْعِ كَسْبِهِ ، لَدَى كَذَا عَلَى بَعْدِهِ كَالْحَالِ بِحَالِهِ
بِهِ وَحِينَئِذٍ

كتاب الأقوال

عَمَلُهُ الْإِعْرَافُ ، وَشَرْعُهُ (أَعْرَضَ عَنْ عَيْبِهِ) ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَاصِرَةٌ عَلَى الْقَبْرِ

(وَأَمَّا تَقَرَّرَ الْخَبَرُ) فَدَعَاءٌ لِتَبْلِيغِ بَرَاءَةِ مَطْلُوقٍ مِنَ الْعَدَمِ الْمَحْضُورِ عَيْبِهِ بِأَخْرِجْ بَرَاءَتَهُ بِالْمَعْنَى
إِلَى مَا عَدَّ أَمْتًا ، وَكُلُّهُ الْمَطْلُوقُ يَفِي بِرَأْسِ الْتَعَارُفِ (أَلْيَالُحُ الْفَقَائِلُ) ؛ لِأَنَّ الْفَرَارَ الْعَبْرَ
وَالْمَحْضُورَ غَيْرَ لَاحِظٍ - لِاتِّعَادِهِ أَعْلَى الْإِعْرَافِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَبْرُ مَلُودًا ؛ لِأَنَّهُ مُطْعَمٌ بِالْيَانِغِ بِحُكْمِ
الْإِدْنِ (أَسْرَعَ لَمَّا لَمْ يَخْلُفْ) ، لِشِدَّةِ وَلا يَنْتَهِ (مَجْهُولًا) كَمَا مَا تَقَرَّرَ ، أَوْ مَقْلُوبًا ، لِأَنَّ جِهَاتَ الْمَعْرُفَةِ لَا
تَسْعَى صَحَّةَ الْإِقْرَارِ لِأَنَّ الْحَقَّ عَدَّ بِرَأْسِهِ مَجْهُولًا ، سَأَلَ أَنْفَ مَا لَا يَسْتَرِي قِيَمَهُ ، لَوْ جَرَحَ
حَرَمَهُ لَا يَجْعَلُ تَرْشِيدَهُ ، وَتُجَنَّبُ عَيْبُهُ بِحَسَابِ لَا يُحْطَى بِهِ سَعَمَهُ وَالْإِقْرَارُ إِحْلَافٌ عَلَى نَسْوَتِ
أَمْنِهِ بِصَحِّهِ ، بِخِلَافِ الْمَجْهُولَةِ فِي الْمَعْرُوفِ ، لِأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا يَصْلُحُ مَقْصُودًا (وَيُقَالُ لَهُ)

لَمْ يَسْأَلْهُمُ قَوْلُ، قَالَ قَالَ الْغُلَابُ عَبْدُ شَيْءٍ، وَرَمَتْهُ مِنْ مَالِهِ بَيْعَةً، وَقَوْلُ جِهَ حَوْلَهُ
 مَعَ بَيْعِهِ، أَدْعَى الْمُعْتَرِ لَهُ كَدَّ مِنْ دِينِ، وَإِذَا قَالَ هُوَ عَبْدُ مَالٍ، فَالْمُرْجِعُ فِي بَيْعَانِهِ،
 وَيُقْبَلُ ذَلِكَ فِي الْفَيْلِ وَالْكَسْرِ، فَإِنْ قَالَ أَلَهُ عَبْدُ مَالٍ عَظِيمٌ، لَمْ يُصْطَقْ فِي أَقْلٍ مِنْ مَالِهِ
 دَرَاهِمٌ، وَإِنْ قَالَ «دَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ» لَمْ يُصْطَقْ فِي أَثْنٍ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَإِنْ قَالَ «دَرَاهِمُ
 بَعْضُ ثَلَاثَةِ دِينَارٍ» يَبِينُ أَكْثَرُ بَعْضٍ، وَإِنْ قَالَ «أَنَا عَبْدُ كَذَا» بَرَّهَ أَنْ لَمْ يُصْطَقْ فِي أَقْلٍ مِنْ
 أَحَدٍ عَشَرَ دَرَاهِمًا، وَإِنْ قَالَ كَذَا دَرَاهِمًا لَمْ يُصْطَقْ فِي أَقْلٍ مِنْ أَحَدٍ وَعِشْرِينَ دَرَاهِمًا،
 وَإِنْ قَالَ هُوَ عَبْدِي وَتَبْلِي هَذَا فَرُبِّي، وَإِنْ قَالَ «عَمِّي» أَوْ «مَعِي» فَهُوَ فَرَا بَلَاءُ فِي
 أَيِّ الْقَبْرِ (يُسَمَّى) ذَلِكَ (مُضْطَهَر) بِسَمَكٍ مِنْ اسْمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَبِينِ لَشَيْءٍ مُتَّفَقٍ عَلَى الْإِسْلَامِ،
 لَا تَرْمِي الْحُرُوجَ عَمَّا تَرْمِي بِصَحِيحٍ لِرَأْيِهِ، وَذَلِكَ بِالْبَيِّنِ
 * * *

(وَإِنْ قَالَ يُقَالُ عَبْدِي شَيْءٌ أَوْ حَسْبُ (لَوْ هُوَ أَوْ يَبِينُ مَا لَهُ بَيْعَةٌ) لَأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْحُجُوبِ فِي
 دِينِهِ، وَمَا لَا تَحْمِلُ لَهُ لَا يَجِبُ فِي الدِّعْوَى، لَهَا يَبِينُ غَيْرُهَا، وَهُوَ يَكُونُ رَجُوعًا، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (وَقَوْلُ
 جِهَ) أَيُّ فِي الْبَيْعِ (فَوَيْتُهُ مَعَ بَيْعِهِ) إِذَا ادَّعَى الْمُعْتَرِ أَنْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ (قَدْرِي) يَتَبَيَّنُ: (بِكَارِهِ) الْإِشْرَافُ
 (وَإِذَا قَالَ هُوَ عَبْدِي مَالٌ فَالْمُرْجِعُ فِي بَيْعَانِهِ)، لَا هُوَ الْمُحْمَلُ (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) فِي «أَشْيَاءِهِ» (فِي
 الْأَعْمَالِ وَالْكَسْرِ) لَا لِسَمِّ الْأَعْمَالِ بَلْ لِسَمِّ عِبَادِهِ، فَإِنَّ اسْمَهُمَا يُصَوَّلُ، لِأَنَّهُ لَا يُصْطَقُ فِي أَثْنٍ
 مِنْ دَرَاهِمٍ، لِأَنَّهُ لَا يَمُدُّهُ إِلَّا عَرَفًا، وَإِنْ قَالَ، فِي إِدَارِهِ، هُوَ عَبْدُ مَالٍ عَظِيمٌ لَمْ يُصْطَقْ فِي أَقْلٍ مِنْ
 عَاتِي دَرَاهِمٍ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَالٍ مَوْصُوفٍ، فَلَا يَحُورُ الْعَمَلُ، بِرُصْفِهِ، وَتَنَصُّفُ عَظِيمٌ حَتَّى أَصْبَحَ
 صَاحِبَهُ عَيْنًا «وَهَلَاكَةً» (وَإِنْ قَالَ) هُوَ عَبْدِي (دَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ) لَمْ يُصْطَقْ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ،
 لِأَنَّهُ أَفْصَى مَا يَسْمَى بِهِ اسْمُ الْجَمْعِ، بِقَالَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، ثُمَّ بِقَالَ أَحَدَ عَشَرَ دَرَاهِمًا، فَيَكُونُ
 هُوَ الْأَكْثَرُ مِنْ حَيْثُ لَفْظُ يَصْرُفُ إِلَيْهِ، أَحَدٌ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَهُمَا لَمْ يُصْطَقْ فِي أَقْلٍ مِنْ
 مَاتِيْن، قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» وَصَدَّقَ مِنَ الْإِسْلَامِ اسْمُهُ، وَ«الْمَجْزِي» وَ«صَادِرُ الشَّرْهَةِ»
 (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) هُوَ عَبْدِي (دَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ) اسْمُ الْجَمْعِ وَالْأَقْلُ يَبِينُ أَكْثَرُ مَالٍ، لِأَنَّ الْقَدْرَ
 يَحْتَمِلُ (وَقَدْ قِيلَ) هُوَ عَبْدِي (كَذَا) كَذَا، دَرَاهِمًا لَمْ يُصْطَقْ فِي أَثْنٍ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ دَرَاهِمًا، لِذِكْرِ عَدَدِهِ
 مَجْهُولٍ لَيْسَ سِوَمَا حَرْفِ عَظِيمٍ، وَالْأَقْلُ ذَلِكَ فِي اسْمِ أَحَدٍ عَشَرَ (وَقَدْ قِيلَ كَذَا) وَكَذَا دَرَاهِمًا
 لَمْ يُصْطَقْ فِي أَقْلٍ مِنْ أَحَدٍ وَعِشْرِينَ دَرَاهِمًا، بِذِكْرِ عَدَدِهِ مَجْهُولٍ بِيَهْمَا حَرْفِ الْعَظِيمِ، وَقُلُ
 ذَلِكَ فِي الْمَعْتَرِ أَحَدَ وَعِشْرِينَ، لِيَحْمِلَ كُلُّ وَجْهِ عَنِ الظُّهْرِ، وَأَوْ كَانَ كَذَا جُزْأً مِنْ دَرَاهِمٍ،
 لَا تَنْصَرِفُ لِلْمَعْمُومِ، وَتَوَقَّتْ (كَذَا) بِذِكْرِ الْوَاوِ أَحَدَ عَشَرَ، لِأَنَّهُ لَا ظَهْرَ لَهُ، وَإِنْ قِيلَ تَقُولُوا عَدَدَهُ
 وَاحِدًا وَعِشْرِينَ، وَإِنْ رَجَعَ يَرَادُ عِنْدَهَا أَلْفٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ ظَهْرُهُ، وَهَذَا

(وَإِنْ قَالَ) الْقَمِيرُ (لَهُ) عَمِّي أَوْ بَعْضِي هَذَا أَكْثَرُ يَدْرِي، لِأَنَّ «عَمِّي» صِيغَةُ لِيَجَلَّ وَ«بَعْضِي»

بده. وإن قال له دخل في عليك لك فقال أيتها أو اتقدها أو اتعقبي بها أو قد صيكنها
 فهو إقرار، ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر به في الدين وكفه في التخليص لومة الدين
 حالا، ويستخلف المقر به في الأجل. ومن أقر ونسئ مصلداً بقرارة صحح الاستثناء
 وسرمة الثاني، سواء استثنى الأقل أو الأكثر. فهذا سنن لجميع لومة الإقرار، وطل
 لاستثناء، وإن قال له علي مائة درهم إلا ديناراً، وإلا بغير خطبه مائة درهم إلا

بشيء من المصداق، ويصدق في وصل به وهو دونه. لأنه بحسبه محذور، وإن فصل لا يصدق
 لتكرره بالكون

(وإن قال له عسلي أو عسلي أو أي شيء أو أي كس، أو أي صدوقي) فهو إقرار
 بأدنى في بده. لأن كل ذلك إقرار بكون شيء في بده. وذلك ينسج إلى مضمون واحد.
 حيث أقولها، وهو الأمانة (وإذا قال له رجل في عبد الله) درهم. مثلاً (فقال) أتمسحب
 وأنها، أو اتقدها، أو تجلي بها. أو قد صيكنها بقرارة بها. أرجوع أصير إليها،
 فكمه هل ترو الألف أي لك علي، وقد علف وأعني بها. وصيكنها. لأن التخليص بها
 يكون في حق واحد، والقضاء بغير حاجب، ولو به بده الصيكر لا يكون إقراراً، نعم
 انصرافه إلى المذكور، حكاه كلاماً مسداً، كما في دلهية

(ومن أقر بدين مؤجل صدقه المقر به في دين ركب في دعوى (وتجبل لومة الدين)
 الذي أقر به (مداً) ولم يصدق في دعوى سجين (أو كس) (تسخت المقر به في الأجل) لأنه
 متكرراً حقاً عليه، واليمين على المنكر

(ومن أقر بشيء (وتسئ) به بعضه، مثلاً بقرارة صحح لاستثناء وسرمة ثباتي) بار
 لاستثناء، تكتم طريقي مع القاب، ولكن لا بد من انصاف، لكونه معلوماً (وسرمة استثنى الأقل أو
 لأكثر) قال في (الصحيح) والمتكرر هو دون الإمام. وعدهم أن استثنى الأكثر مظل المستودع، ورمه
 جميع ما ترمه. وقال في (المعيط) هو رواية عن أبي يوسف. ولذلك كان المعتمدات في
 انكشاف عند شكك. (صحيح) (فإن سنن الجميع سرمة الإقرار وظل الاستثناء) لأن استثناء
 الجميع دعوى، فلا يقبل منه بعد الإقرار (إن قال له علي مائة مؤجل إلا ديناراً، أو إلا أقهر
 جنة لومة مائة درهم إلا قيمة) استثناء من (سداد أو لمصير) قدره (إسبيجاني) وهذا
 إسحاق أخذ به أبو حنيفة وأبو يوسف، واليه ان لا يصح الاستثناء، وهو قول محمد
 (وإس)، والصحيح جواب الاستحسان، (اعتمد) محسوبي، (والتسلي) كذا في
 (الصحيح)

وإن قال: «لأنه علي ثوب في ثوب» لمذا. وإن قال: «لأنه علي ثوب في عشرة ثوب» لم يترد
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف إلا ثوب واحد وفان لمحمد يترد أحد عشر ثوباً، وإن أقر
 بخص ثوب وجلة بثوب موجب فانقول قوله فيه مع بيانه، وكذلك لو أقر يتردهم وقال
 هي زيوت، وإن قال: «لأنه علي خمسة في خمسة» يترد بضرب والجلب لثمة خمسة
 وجدة، وإن قال: «لأن خمسة مع خمسة» يترد عشرة، وإن قال: «لأنه علي من درهم إلى
 عشرة لثمة خمسة عند أبي حنيفة فيترد الإهداء وما بينه ونسقط القلعة» وقال أبو يوسف
 ومحمد يترد عشرة كلها، وإن قال: «لأنه علي ألف درهم من نبي عبد الله بثمة ستة ولم
 يترده» فإن ذكر عدداً منه بين ستمائة إن شئت سلم ألفه وخمسة آلاف، وإن لا

يصلها، مثله الطعام في البيت، إلهاءه (وإن قال: «عصت ثوباً في مثلي لثمة حبيبة» لا
 طرف له، لأن الثوب يلبس به، وكذا لو قال: «ثوب في ثوب» (وإن قال: «لأنه علي ثوب في ثوب
 درهم» وإن قال: «لأنه علي ثوب في عشرة» ثوب لم يترد عند أبي حنيفة وأبي يوسف إلا ثوب
 واحد، لأن العشرة لا تكون طرفاً لواحد عده، والمصحح عده كالمصحح حطفت (وقال محمد
 يترد أحد عشر ثوباً) لأن العيس من الثياب له يلبس في عشرة، فيمكن جعله عراً، لو جحد
 على الصديق والتأخير فكانه قال: «عشرة ثوب في ثوب» وأبواب الواحد يكون وهذا لتعشيره
 والمصحح مولهما وهو المأثور عليه عند السمي (والمصوب) وغيرهما، كما في «المصحح»
 (ومن أقر بخص ثوب واحد بثوب موجب) من، إنه الذي عصت (فانقول قوله فيه مع بيانه)،
 لأن المصحح لا يحسن بالمسلم (وكذلك) القول لثمة (سواء سواهم) أنه اعتصمها أو فودعها
 (وقال) مثلاً لو منفصلاً (في زيوت)، لأن الإنسان يلبس ما يجد ويرد ما يفتك، فلا
 يقتضي أنه في الجيد ولا يفتك، فيكون يأتى للرجوع وعن أبي يوسف أنه لا يصدق معصراً
 حياً بالثمن، كما يأتي قريباً (وإن قال: «لأنه علي خمسة في خمسة» يترد بضرب والجلب لثمة
 خمسة واحدة، لأن المضروب لا يكثر مضارباً، وإنه يكثر الأجزاء (وإن قال: «لأنه علي خمسة مع
 خمسة» يترد عشرة، لأن الله يجمعهم، لأن كلمة «لثمة» تستعمل بمعنى «مع» (وإن قال: «لأنه علي
 من درهم إلى عشرة» لو دنا بين درهمه إلى عشرة (لثمة ستة عند أبي حنيفة فيترد الإهداء وما
 بقده ونسقط القلعة) وهذا أصح الأقاويل عند المصوب، والسمي، والمصحح (وقال) يترد
 عشرة كلها، فلهذا القول المدة، وقال غيره يترد درهم ثمانية، ولا يدخل الثمانية

(وإن قال: «لأنه علي ألف درهم من ثمر عبد الله بثمة ستة» لا يترد، كما في
 «المصوب» (وإن ذكر خيراً بمائة) وهو عبد الله (فإن يترد لثمة) (فإن شئت سلم ألفه) إلى المهر
 (وخرج الألف) التي تخرجها، تصادفها من البيع، والكتاب بالصدق كالكتاب بالمعالي (وإن لا

وَمُعْتَمِدٌ، وَيُقْبَلُ إِفْرَاقُ الْمَرْثَةِ بِأَقْوَالِ الدِّينِ وَالرُّوْحِ وَالْعَوْنِ، وَلَا يُقْبَلُ بِأَقْوَالِ الْإِنْسَانِ إِلَّا أَنْ يَحْدُثَهَا
 رُوحٌ أَوْ شَيْءٌ يَلْزِمُهَا قَائِمُهُ، وَمِنْ أَقْرَبِ سَبَبٍ مِنْ غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأُسْتَدِ وَالْخُرُوجِ وَالْخُرُوجِ
 وَالْمَوْلَى، مَثَلُ الْأَخِ وَقَلَمٌ، لَمْ يُقْبَلْ إِذْ رُفِيَ عَنْ سَبَبٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَوْثٌ مَعْرُوفٌ حَرَمَتْ
 وَجْهَهُ قَوْلِي بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثٌ اسْتَحَقَّ الْقَوْلُ عَلَيْهِ مِيرَاثُهُ.
 وَمِنْ مَثَلِ ابْنَةِ خَالَتِهَا بَاحٌ لَهُ شَيْءٌ يَنْتَسِبُ سَبَبُ أَبِيهِ وَيُنْزِلُ فِي سَبَبِهِ

فيه نتمه كلا يكون، فكيف يظهر، وإن لا يكون معروف السبب إلا معروف النسب به مع شدة
 من غيره، وشرط تصديقه، لأنه في بد نفسه إلى سبب في علام يغير عن نفسه، حتى لو كان
 صبيراً لا يغير عن نفسه لم يغير تصديقه

(ويستور إقرار الرجل - أقوال الدين - رُوح - والروح - والعون -) لأنه إقرار بما سخره، وليس فيه
 تحصيل السبب على الغير (ويقبل إقرار امرأة - أقوال الدين - الروح - والعون -) لأنه (ولا يقبل)
 إقرارها إذ كانت نائباً لزوج أو معتقته منه والوفاة، لأن فيه تحصيل السبب على الغير وهو الخروج،
 لأن النسب منه والأقوال تصديقه (والروح -) لأن استحقاقه (أو شئ من رُوح -) فإنه (أو غيرهما،
 لأن دون الميراث، فلو لم يكن في الولادة معيوبة، قال بالانقطاع - ثبت مولاده - شهادته، ويستحق النسب
 بالغير من - أي يثبتا بقاء الزوج لو - معيشة عنه لأن - إذا - لكن كذلك صح مطلقاً، وكذا إذا
 قاتل كذلك وأذهب عنه من غيره، قال في وجهه - ولا بد من معيوبة هؤلاء - حتى أقوال الدين
 والولد والخروج والروح والعون - سبب لهم في أيدي معيوبة، يجوز له الإقرار على
 مصدقهم، وقدما أن هذا من غير النور، سبب لا يفسر عن نفسه، لأنه يفسر عنه التصريح فلا يفسر
 تصديقه

(ومن أقرب سبب من غيره) هؤلاء، المذكورين من (أقوال الدين) وأقوال الروح والروح
 والنسب، مَثَلُ الْأَخِ وَقَلَمٌ، وَالْجَدُّ وَسَبَبٌ آخَرٌ (لم يقبل إقراره في النسب) وإن صدقه لم يقر له؛
 لأن فيه حصول السبب على الغير (فإن كان له) أي الميراث (ورث مَعْرُوفٌ) سببه (وغيره) فلو لم يكن
 فهو دليل على الميراث من (مَعْرُوفٌ) - لأن ما لم يثبت سببه مع - يرثهم الميراث المعروف - أنه -
 (وإن لم يكن له) ولِث (مَعْرُوفٌ) استحقاق الميراث، لأن به ولاية التصرف في ما نصه
 عند عدم الميراث، فيستحق جميع المال وإن لم يثبت نسبه - ومن سبب آخر فخر به - لم يثبت
 سبب أخيه - وإن صدقه (و) لكنه (يُنْزِلُ) في الغير - لأن آخره نص في شئ من حسن النسب
 على الغير، ولا ولاية له عنه فلا يثبت، والأشراك في المال، وبه به ولاية يجب

ويجوز استئجار القصور والحدائق بلسكني، وإن لم يبين ما يضمن فيها، وله أن يقتل كل شيء إلا الحنظل والقصير والطحش. ويجوز استئجار الأراضي للزراعة ولا يبيع القمح حتى يسي ما يزرع فيها أو يقول: على أن يزرع فيها ما شاء، ويجوز أن يتاجر الساحة ليس فيها أو يزرع فيها مثلاً أو شجرة، فإذا انقضت مدة الإجارة لمرة أن يبيع الآباء والقرى وسكنها للزراعة، إلا أن يختار صاحب الأرض أن يزرع له بها ذلك مدفوعاً فيملكه أو يزرع بركة على حقه فيكون البناء لهذا والأرض بهذا. ويجوز استئجار الموقوف للركوب والمحمل، فإن أطلق الركوب حله أو يتركها من شاء، وكذلك إن استأجر ثوباً للسر وأطلق. فإنه استأجر رجلاً على أن ينقل له هذا الطعام إلى سرحه مثلاً، لأنه إذا أراد ما ينقله والمرح الذي يحمل إليه كتاب المظنة معلومة

(ويجوز استئجار القصور) جمع دار وهي معلومة (والحدائق) جمع حشوب. وهي الحدائق، المدة (وللسكني) وإن لم يبين ما يضمن فيها؛ لأن العمل المتعارف فيها السكني فيصرف إليه (ولو أن يضمن كل شيء) مما لا يضر بالباء كما أشار إليه بقوله (إلا الحنظل والقصير والطحش)؛ لأن في ذلك ضرراً ظاهراً، لأنه يورث الباء ويضر به، فلا يملك إلا بالمشية (ويجوز استئجار الأراضي للزراعة)؛ لأنها معلومة مضمونة معلومة فيها (ن) لكن (لا يبيع القمح حتى يسي ما يزرع فيها)؛ لأنه ما يزرع فيها معنوت، ويضمنه بغير ما الأرض، فلا بد من التمسك بها تقع المتابعة (أو يقول: على أن يزرع فيها ما شاء)؛ لأنه بالنسبة إلى الموصى إليه لم يمتد إلى الجهالة المضمنة إلى المتفرقة (ويجوز أن يتاجر الساحة) بالبناء المهملة. وهي الأرض المحاطة من الباء والقرى (لشيء فيها) بناء (أو يزرع فيها مثلاً أو شجرة)؛ لأنها مضمونة بغير الأرض كالزراعة (ويمنع انقضت مدة الإجارة لمرة) أي المتأجر (أن يبيع الآباء) الذي يملكه (وقد مر) الذي حرره، أنه لم يرض المتأجر بملكها (ولسكنيها) لصاحبها (مدارعة)؛ لأنه لا نهاية لها وهي إقامتها بصرف مصاحب الأرض، بخلاف ما إذا انقضت المدة الزرع بقول حيث يترك سائر الجبل إلى إدراكه؛ لأن له نهاية معلومة ظاهرياً «عنه» «معانين» (إلا أن يعلق) صاحب الأرض قد يرمي له أي للباقي والخامس (فيمنع ذلك) الباء والقرى (مفروضة فيملكه) وهذا يرضى صاحب البناء والقرى، إلا إذا قلقت نظير الأرض بالفتح، فحينئذ يملكها بغير رضاء وعلاجه (أو يزرع ما شاء على حقه فيكون البناء لهذا والأرض بهذا)؛ لأن الحق به، أنه أن لا يسوقه، ولزومه كالتجارة، لأنها لا يملكها (ويجوز استئجار الدواب للركوب والناسل)؛ لأنها مضمونة معلومة (فإن أطلق الركوب) بأن قال يتركها من شاء. وهو المراد بالطلاق، لا أنه يستأجر الدابة للركوب ويطلقه عليه لا يجوز كما في «سكني» «علا من» «الدحية» «والمحي» وشرح «الطحاوي» - (يجوز

(١) لغيره تشبهه ملاسكني

مَجْرُ بَصَفَ قِيَمَتَهَا وَلَا يَحْتَسِرُ مَالُهَا . وَهَذَا كَقَوْلِهِ الدَّاهِيَةُ مَجْرُهَا أَوْ مَرِيضَتُهَا قَطِيعَتُ خُمَصِ
عَلَيْهِ بِي خَيْرُهُ

وَالْأَجْرَاءُ عَلَى صَرَفِ أَصْحَابِ نَفْسِكَ وَأَجِيرُ حَاصِلٍ، فَالْمُسْتَوْفَى مِنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ

فأمر عدد الركاب، ولم يحضر أحد من آل أسائل فاجاز في نفسه أيها شاء، ثم في صبي
الركب فلا رجوع له على الشريعة، وإن صمى السديك يروح بما صمى على الركاب إن شاء
سائرهم، وإلا لا، ولم يتعرض لوجوب الأجر، والوصول في الكفاية والمصلحة أنه يجب
جميع الأجر إذا خلكت بعد بلوغ سبعة مع سبعة النصف لأن الفساد لو كثر غيره والأجر
لركوبه، وقد تكوينا على أنها لو صمى لا يلزمه غير سبعة كما في رواية اليعاقبة، وقد
بالإدراك ليكون كالنفع؛ لأنه لو أقصد في الشرح عدم عصب ولم يجب عليه شيء من الأجر
لأنه لا يباح للفساد كما في عليه بيان، وقد نوحى عنه صانعه لكونه يجمع في محل
واحد بين على الفداء وإن كانت على عصب كما في أسانيد، وقد بالرحل لأنه لو ركها
وحمل عليها شيئاً صمى قدر الزيادة، وهذا إذا لم يركب فوق حصى، أما لو ركب فوق الحمل
صمى جميع القيمة كما ذكره (حزله) وأما، وقدنا يكونه بمنصت نعمة لأن ما لا يمسك
سنة مرفة النسخ بضم يظن نفعه كما في الربيعي، ويكرها نظير ذلك لأنها إذا لم تحمل
بضم جميع القيمة كما في (النهي)، فإن شأهاها ليحس عنها مقداراً من (النجدة) مثلاً
(الحمل أكثر من حصة (صطبة) الدية (حس ما زانه الثقل)؛ لأنها عبط ما هو متعود به
وهو مأذون به، والنسب للثقل، فاعلم عبيد، لا إذا كان حلاً لا سطية مثل ذلك لاديه
لحسنة بضم كل قيمتها، لعدم الإدراك فيها أصلاً بحروجه عن المعدل «هنا» وقدنا مأنها من
حس لمشي، لأنه لو حمل حاصراً حتى صمى جميع نفعه كما في (الحجوة) (وإذا كبح
الذئابة) أي خديها إليه (ملاها أو صرنا) كبحاً وصرها صداراً (فقطعت حصى عند أبي
حنيفة) لأن الإدراك مفقود بشرط السلامة إذ يدخل السوف سويهما، وإنما ما للمالقة دعيه
بوصف السلامة، وهدبه وهي (العروحة) وعنه الصوى، وقال لا يصح إذا فعل حلاً
مباركاً، لأن المعروف بما يدخل تحت نظير العبد فكان حلاً بربه، فلا يقصمه، فإن في
النصحيح، ولقد قسروا الاسم (المحسوت)، (النهي) تكبر ص (الإسبيجاني) و
(البروزي) أي قوله ليس وقولهما سبحانه قد بالكنع والضرر أنه لا يصح ما لو
أفاد، وقدنا كره متعلق لأنه بعد التعريف بضمي أمهات

[illegible]

ذلك والأجير الخاص الذي يستحق الأجره بتفليم نفسه في المدة. وإن لم يفتم،
كمن استأجر شهراً لتفليمه أو سرجه، فلم يعم، ولا صواب على الأجير الخاص فيما تلب
في يده، ولا ما تلب من عمله، إلا إجاره نفسه، والمدة كذا بقسط السج، ومن استأجر عبداً
بفعله وليس له أن يسلمه إلا أن بشرط يده، ومن استأجر حماراً ليجعل عليه حملاً
وراكباً إلى مكة جائزة، وله الصخب بمقتاد، وإن شهد الحمار لم يحصل فيه أخوة، وإن

(والأجير الخاص) - وهو من جرح بعضه هو (المدى) يعمل لوعده عملاً موثقاً
بالتفليم، ومن أحكامه أنه (يضم) الأجر، بتفليم نفسه في نفسه الموقوف عليها (وإن لم
يعمل) وذلك (كمن استأجر شهراً ليعمل به أو ليرعى الغنم) لأن الموقوف عليه تفليمه، لا
عمله، كالإجازة المستأجرة للسكنى، ولآخر ما من هذا، منجعه ما لم يشع من العمل مبيع
كمن وطر وهو ما مباح التمكن من العمل ثم الأجير لخدمته أو ليرعى غنمه إما يكون
خاصاً إذا شرط عليه أن لا يخدم غيره ولا يرعى غيره أو ذكر المدة أولاً كمن يستأجر شهراً ليرعى
به عبداً صانعاً بأجر معلوم فإنه أجير خاص ماؤن الكلام ومما في المدة، وليس لخاص أن
يعمل لغيره، ولو عمل لغيره من أجرته بشر ما عسى أن يرى التفرقة (ولا حساب على الأجير
أن يعمل فيما تلب في يده) ما شق منه أو عصب لأنه أمام في يده، لأنه يفعله بغيره (ولا م
بفعله من عمله) العمل المستأجر كتحريك ثوب من دلاء، لأن صانعه صانعة مملوكة المستأجر،
فإن أجرة بالصرف إلى ملكه صرح وصار ما بين يده بعد، فإنه مملوكة بغيره فعله بغيره، فإذا
الحصل بالمعنى لأنه لو كان غير معاد بال محمد المبدأ من المودع



(والإجازة تفهمها الشروحة) (المحال له لمقص المدة، كما يفهم السج) ذلك، لأن الإجازة
بمرة البيع لا يبيع المانع

(ومن استأجر عبداً للخدمة، وهو منبه وم يكن معروف بالسحر (التي له أن يسلم به) لا أن
يفهمه ذلك) في عقد الإجازة، لأن عدمه المبيع أفضل فلا يرم، ولا بالترامه، فبذلك يكونه مبيعاً
لأنه إذا كان صانعة المبيع، كما في الجوهر، ويكونه غير معروف بالسحر لأنه قد كان
معروفاً بالسحر به، لأن المعروف كالمشروط (ومن استأجر حماراً ليجعل عليه حملاً)
وسو غير معين (وراكب) معين أو يصب، متى أن أركب من أثناء (إلى مكة حبل) المقصد
استيحافاً (وله المصالح المصنعة)؛ لأن المصنوع هو الراكب وهو معلوم، والمحمل تابع، وما فيه
من الجهة يرتفع بالصرف إلى المصنوع، ويجعل المقصود عليه حملاً في يده تمكيلي، ولا يلب
له، وسهالة الآلة لا يصب (وإن شهد اجتماع المصنوع فهو أخوة) لأنه انقضى لهجهاته (وإن

اشجار غير ليحصل عليه مقدر. من أراد فأكبر منه في الضرر حازله أن يرد عوضه من
أكل، والأجرة لا يجب بالمقدور. ويستحق به من ماله ثلاثة وثلاثون ألفاً من شجرة التمثيل أو
مئة ألف من غير شجرة. أو يثبت العفو عنه. ومن استأجر دواً غلظت حوزة بقدسه
بأجرة كل يوم بلا أن يبيع. وقت الاستحقاق المقدر، ومن استأجر بصر إلى مكانه فله حصة
من ثمنه بغيره كل مرحله، ليس للعبيد، والحيوانات يطالب بالأجرة حتى يخرج من
الحمل إلا أن شرط التمتع، ومن استأجر حماراً بغيره في قبة صير دقيقاً مناهج من
بشحن الأجر حتى يخرج من الدار، ومن استأجر صاحباً ليطبخ له طعاماً للزوجة

اشجار جرة ليحصل عليه من الزاد فأكبر منه في الضرر حازله أن يرد عوضه ما كان من
والزوجة. لأنه يستحق عليه حماراً من جميع الضرر له أن يرد

(والأجرة لا يجب بالمقدور) فلا يجب سببها. (و) إما (اشجاراً) فله حصة ثلاثة أثبات
شرط التمتع. وقت المقدر. لأنه شرط لا م أو بالتعجيل من غير شجرة. بأن يثبت حالاً. من
يكون هو الخواص. حتى لا يكون له الاسترداد (أو يثبت) مقدر عليه. لأنها عقد مناهج
فإن المستحق المقدر استحق عليه الثمن

(ومن اشجار داراً) من حازله مقدر من غير إيراد (وب الاستحقاق) فله حصة
بأجرة كل يوم. لأنها مقدر مقصود. بل أن يس وقت الاستحقاق في العقد. لأنه يسرد
التأجيل (و) كذلك (ومن اشجار غير من مكان) مقدر معلوم، فله حصة من ثمنه كل
مرحلة. لأن سير كل مرحلة مقدر. رك. الإماء أو لا يبيع. ويجب الآخر. لأنه
امضاء لمدة وانتهاء السعر. لأن المقصود عليه حمله المصانع في الماء. فلا يجوز الآخر من
أجراتها. كما إذا كان المقصود عليه معمل. ووجه المخرج إليه من القياس يقتضي استحقاقه
الأجرة مدة صاحبه متعلق بالمراد. إلا أنه المظالم في كل سنة تقضي إلى أن لا يخرج لغيره
مقتصر به. فقدر بما ذكرناه (عداه) ولهم بمقتضى (اشجاراً) ومحوها (أو يطالب بالاجرة)
أو بعضها (شجر يخرج من العمل). مقدر عليه. لأن عمل في القصر غير متعدي. فلا
يسوجب له الآخر. (والأثر شرط التعجيل). كما من أن السوط فيه لارج (ومن اشجار حماراً
ليخرجه من بيت) أن يثبت المقدر (غير داهي) مثلاً (بدهم) لم يستحق الأجرة حتى يخرج
منه من السوط. لأن ثمنه بالإخراج. هو حوزة أو سقط من يده قبل الإخراج فلا أجره
للإهلاك على تسليمه. وإن حازله به احتسب من غير قصد له الآخر ولا حصة عليه (عداه)
(ومن شجر طماناً ليخرج له حماراً بغيره ما لم يرد عليه) أن على الأخير، لغيره المعروف

فَأُتِرَفَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُشْتَاعِرٌ وَخَلَا يَضْرِبُ بِهِ جُأً مُسْحَقٌ الْأَجْرُ، إِذَا نُفِثَ جُئِدٌ فِي حَبِيبَةٍ،
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَفَضْلَةُ لَا يَسْمَعُهَا حَرْمٌ يَشْرَعُ، وَهَذَا لِلْجِيَاظِ إِنْ خُصِفَ هَذَا
لِثَرِّ دَرِيْعًا مَدْرُغَمٍ، وَهِيَ حِفْظٌ رُؤْيَا مَدْرُغَمِينَ حَازَ، وَأَيُّ الْأَعْلَى هَبِلَ سَحْنُ
الْأَجْرِ، وَإِنْ قَالَ إِنْ خُصِفَ الْقُرُومُ فَدَرُغَمٍ، وَإِنْ خُصِفَ عَدُ عَصْفَرٍ دَرُغَمٍ، فَإِنْ خَاصَهُ
الْيَوْمُ فَلَهُ مَدْرُغَمٌ، وَإِنْ خَاصَهُ عَدَدٌ فَهُوَ خَرِثَةُ عَدَدٍ أَبِي حَبِيبَةٍ وَلَا يَنْدَلِزُ بِهِ نَصْفُ دَرُغَمٍ،
وَإِنْ قَالَ إِنْ سَكَنَ فِي هَذَا الذُّكْبِ عَصْفَرٌ دَرُغَمَةٍ فِي الشَّهْرِ، وَإِنْ سَكَنَهُ حَذَا أَدَا
مَدْرُغَمِيًّا جَلَفَ، وَأَيُّ الْأَثَرِيَّيْنِ يَمَلُّ اسْمُهُا يُسَمَّى بِهِ حَذَا نِي حَبِيبَةٍ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ

بَعْدَكَ (وَمِنْ مُشْتَاعِرٍ خَلَا لِيَضْرِبَ بِهِ سَامٌ يَكْسِرُ الْبَاءَ) فَاسْتَقْبَلُ الْأَجْرَ إِنْ قَامَتْهُ أَيُّ صَارَ لَهَا (عَدَدٌ
أَيُّ حَبِيبَةٍ) لَا أَدُ الْعَمَلُ بِهِ وَهَذَا سَجٌّ عَمَلُ رَدِّهِ الْكَاغِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَمَحُحُ بِهِ قَبْلَ اسْتِزْجَارِ
الْعَمَلِ إِلَى مَوْجِبِ انْتِزَاعِهِ، فَجَلَّوْا بَلَّ الْإِلَهَ لَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ يَلَمْ
بِسْمِ اللَّهِ (أَيُّ الْأَجْرِ) حَتَّى يَشْرَحَهُ أَوْ سَرَكَبَ مَعْصَى عَلَى مَعْصَى لَا يَلْهُو مِنْ شَيْءٍ عَمَهُ يَدُلَا
بِأَمْرِ الْفَصَادِ قُلْتُ: هَذَا كَيْفَ جَزَأَ اسْمُهُ مِنَ السُّورِ وَأَلَّا لَأَجْرِهِ هُوَ السُّورُ يَتَلَوُّهُ حَرْفًا وَهُوَ
لَمَعَصَرٍ يَمَانِيٍّ يَكْتُبُ عَلَيْهِ، قَالَ فِي (الصَّحِيحِ) وَهُوَ عَمَدُ بَوْرِ الْإِمَامِ «الْمَعْصُومِيَّةِ» وَهَذَا سَجٌّ
وَقَالَ فِي (الْمَوْجِبِ) وَالْقَوِيُّ عَلَى مَوْجِبِهِ هَذَا كَلِمَةُ الْإِتِّحَادِ الْمَعْرُوفِ بِرَأْسِهَا أَلَمْ يَلَمْ
فَهِيَ (وَيَقُولُ قَالَ لِلْجِيَاظِ إِنْ خُصِفَ هَذَا لِثَرِّ دَرِيْعًا مَدْرُغَمٍ وَهِيَ حِفْظٌ رُؤْيَا مَدْرُغَمِينَ
حَازَ) الشَّرْطُطُ (وَأَيُّ الْأَعْلَى) هَبِلَ سَحْنُ الْأَجْرِ الْمَدْرُغَمَةِ، وَكَهَذَا إِذَا حَبِيبَةٍ سِرِّ ثَلَاثَةِ سَيَاهِ
وَيَدُ حَبِيبَةٍ مِنْ أَوْرَمَةٍ لَمْ يَجْعَلْ، الْمَعْرُوفُ الْبَيْعُ، فَإِنَّهُ يَدُ شَرَى تَوْبِيْنٍ عَمَلٌ لَا يَخْلُقُ لِيُجْعَلَ شَدَّ حَاظِرٍ
وَكَذَا إِذَا حَبِيبَةٍ مِنْ ثَلَاثَةِ تَوَابٍ، وَلَا يَجْعَلُ فِي الْأَمْرِ هَذَا فِي الْأَجْلَاءِ دَهَابَةً (وَأَيُّ قَبْلِ أَنْ
خُصِفَ الْقُرُومُ يَدْرُغَمٍ، وَهِيَ حِفْظٌ عَدَدُ مَضْمُونٍ دَرُغَمٍ، وَهِيَ حِفْظٌ الْقُرُومُ فَهُوَ دَرُغَمٌ، وَهِيَ خَالَصٌ
عَمَلٌ) أَوْ عَمَلٌ (عَدَدٌ خَرِثَةُ بَيْتِهِ فِي حَبِيبَةٍ) لَا يَدْرُكُ يَدْرُكُ بِمَحْبُولٍ بِخِلَافِ الْقَدَدِ فَيُتَرَكُ لِمَعْنَى
حَقِيقَةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ كَيْفَ شَيْءٍ يَجْمَعُ فِي الْعَدَدِ سَيَاكُ الْقُرُومِ وَالْعَمَلِ، تَوْبَنُ الْوَجْهِ، فَصَحَّ لِأَوَّلِ
وَيَجِبُ الْمَعْنَى فِي الْيَوْمِ، وَهَذَا اسْمُ رَجَبٍ أَوْ رَجَبٍ، فَمَا فِي دَالِهِ هَذَا (وَلَا يَجْعَلُ بِهِ
نَصْفُ دَرُغَمٍ)؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى فِي يَوْمِ الدَّيِّ وَهِيَ صِيغَةٌ، وَهَذَا عَدَدٌ أَبِي حَبِيبَةٍ (وَقَالَ أَبُو
يُونُسَ وَمَحَبَّةُ الشَّرْطُطُ حَتَّى يَدُ) وَقَالَ أَوْرَمٌ، أَسْرَعُ حَالٍ لَمَدَّ بِهِ قَالَ فِي (الصَّحِيحِ) وَالْمَعْنَى
قَوْلُ الْإِمَامِ فِي التَّحْلِيلِ الْمَذْكُورَةِ «الْمَعْصُومِيَّةِ» وَهِيَ الْمَعْنَى الشَّرِيعَةُ وَأَوَّلُ الْعَمَلِ
(وَأَيُّ قَالَ إِنْ سَكَنَ فِي هَذَا الذُّكْبِ عَصْفَرٌ دَرُغَمَةٍ فِي الشَّهْرِ، وَإِنْ سَكَنَهُ حَذَا مَدْرُغَمِيًّا
جَلَفَ) الشَّرْطُطُ (وَأَيُّ الْأَثَرِيَّيْنِ يَمَلُّ اسْمُهُا يُسَمَّى بِهِ حَذَا نِي حَبِيبَةٍ) لَا يَلْهُو مِنْ شَيْءٍ عَمَلٌ

وَيُحْتَدُّ: الإِحَادَةُ فَلَمَعْدَةُ، وَمِنْ أَشْجَارِ دَارِ كُلِّ شَهْرٍ مِزَاجُهُمْ فَتُعْقَدُ صَحِيحٌ فِي شَهْرِ وَاجِدٍ
عَاسِدٌ فِي بَيْتِهِ الشُّهُورُ إِلَّا أَنْ يُسْفَى حَقُّهُ شَهْرٌ مَعْرُومٌ، فَإِنْ مَكَرَ سَلَفُهُ مِنَ الشُّهُورِ أَتَانِي
صَحٌّ لَمَعْدَةٍ هِيَ وَلَمْ تَكُنْ ذَلِكَ الشُّهُورُ، وَمَنْ يَكُنْ مُؤَخَّرٌ أَنْ يُعْرِجَهُ مِنْهُ إِلَى مَنْ يَعْصِي،
وَكَدَلَتْ كُلُّ شَهْرٍ يَنْكُرُ فِي بَرْكِهِ، وَإِذَا سَاحَرَ دَارَ سِدِّ بِمَشْرِعِهِ نَوَاهِمُ جُرِّ، وَإِنْ لَمْ يَسْمُ
فَسَطَ كُلُّ شَهْرٍ مِنَ الْأَخْرَسِ، وَيَخْرُجُ أَحَدُ شَرِّهِ الْحُمَامِ وَالْحَبَابِ، وَلَا يَخْرُجُ نَحْوُ أَحَدِهِ

صَحِيحٌ مَحْتَلِسٌ صَحِيحٌ كَمَا فِي سَنَةِ أَرْبَعَةِ وَالْمِائَةِ وَالْأَلَا (الْأَحَادَةُ عَاسِدَةً) لِحِجَابِ
الْأَجْرَةِ لَا يَحْسَبُ أَيُّ الْعَمَلِ بِمَسَلٍ، وَيَنْبَغِي فِي تَصْحِيحِ أَدِّ الْعَمَلِ فِي الْحَلَالِياتِ
الْمَذْكُورَةِ قَوْلُ الْإِمَامِ (وَمِنْ أَشْجَارِ دَارِ كُلِّ شَهْرٍ مِزَاجُهُمْ) فَالْعَمْدُ صَحِيحٌ فِي شَهْرِ وَاجِدٍ نَكُونُهُ
مَعْلُومًا (عَاسِدٌ فِي بَيْتِهِ الشُّهُورُ) نَحْوَهَا، رَأَيْتُ أَنَّ كَلِمَةَ «وَكُلُّ» إِنَّمَا دَخَلَ فِيهَا لَا يَنْبَغِي بِهِ
يَنْصَرِفُ إِلَى تَوْاحِدٍ؛ وَهَذَا الْعَمَلُ بِالْمَعْنَى، فَكَذَا الشُّهُورُ الْوَاحِدُ مَعْلُومًا صَحٌّ الْعَمْدُ فِيهِ، فَإِذَا
بِمَنْ كَانَ لِكُلِّ رَأْسٍ سَهْمًا أَنْ يَعْصِيَ الْإِحَادَةَ لِأَنَّهُ سَدَّ الْعَمْدَ تَصْحِيحٌ (وَلَا أَنْ يُسْفَى جَمْعُهُ
شُهُورٌ) جَمْعُهُ (مَعْرُومٌ) بِمَحْذُورٍ، نَوَى، الصَّانِعُ أَنْ يَمُدَّ حُلَّتَهُ مَعْلُومَةً (وَيَنْبَغِي مَكَرَ سَلَفِهِ مِنَ
الشُّهُورِ أَتَانِي صَحٌّ لَمَعْدَةٍ هِيَ) أَيُّ الشُّهُورِ النَّاسِ (وَلَمْ يَكُنْ مُؤَخَّرٌ أَنْ يُعْرِجَهُ مِنْهَا إِلَى أَنْ
يُسْفَى) الشُّهُورُ (وَكَدَلَتْ) حَكَمَ (كُلُّ شَهْرٍ يَنْكُرُ فِي بَرْكِهِ) سَاعَةً لَا يَحْسَبُ بِمَعْقَدٍ بِتَرَاجُعِهِمْ
سَالِكِي فِي شَهْرِ الْفَتَا، «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فِي الْكِتَابِ هُوَ مُقْبَلٌ، وَقَدْ سَأَلَ فِيهِ بَعْضُ
الْمُتَلَحِّجِ وَظَاهِرُ الرُّوَايَةِ أَنَّ بَعْضَ الْحَبَابِ لِكُلِّ رَأْسٍ سَهْمًا فِي الْكَلْبَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّهُورِ وَيَوْمَهَا
لَا يَحْسَبُ فِي تَعْيِيرِ الْأَوَّلِ بِعَمَلٍ شَرَحَ (عَاسِدٌ فِي بَيْتِهِ الشُّهُورُ) فِي «الْمَعْدَةِ» فَقَالَ فِي «الْجَوَابِ» وَ«الْقِسْمِ»
هَذَا قَوْلُ الْبَعْضِ، لِمَا ظَهَرَ الرُّوَايَةُ لِكُلِّ رَأْسٍ سَهْمًا الْحَبَابِ فِي الْكَلْبَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّهُورِ وَيَوْمَهَا
يَوْمَ يَنْبَغِي، فَقَالَ «الْمَقَاسِي» وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ، وَبِحَسْبِ الْكُتُبِ (وَلَمْ يَكُنْ مُؤَخَّرٌ أَنْ
يُسْفَى بِعَمَلِهِ يَوْمَهُمْ) مَثَلًا (حَبَابٌ) وَمَعْنَاهُ عَمَلُ الشُّهُورِ بِالْمَعْنَى (وَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَسْمُ قَطُّ كُلُّ شَهْرٍ مِنَ
الْأَخْرَةِ) لَا يَحْسَبُ مَعْلُومَةً بِدَوْرِ تَصْحِيحِهِ نِمَ بِمَشْرِعِهِ بِنَاءَ السُّلَّةِ حَسْبِ صَحِّي، وَإِنْ لَمْ يَسْمُ بَعْضُ
وَمَنْ لَمَعْدَةٍ، ثُمَّ إِذَا كَانَ لَمَعْدَةٍ حِينَ يُهَيَّئُ الْهَيْلَالَ مَشْهُورٌ اسْمُهُ كَلْبًا بِالْأَعْلَى، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَإِنْ
كَانَ فِي أَثَرِ الشُّهُورِ فَكُلُّهَا بِالْأَعْلَى عَمَلُ الْإِمَامِ، وَقَدْ «مَحَمَّدٌ» الشُّهُورُ الْأَوَّلُ بِالْإِبَابِ، وَبِالْأَعْلَى
بِالْأَعْلَى، وَهُوَ قَائِمٌ بِمَعْنَى رَوَيْتُ

(وَيَخْرُجُ أَحَدُ شَرِّهِ الْحُمَامِ) بِعَرَفِ الدَّيْنِ، وَمِنْ بَعْضِ الْجَوَابِ لِاحْتِمَالِ الْمُطْلَعِينَ وَقَالَ
أَبُو حَنِيْفَةَ «وَمَا تَكُنْ تَسْتَلْمُونَ حَقَّ نَهْوٍ عَنْهُ حَسْبُ» (عَاسِدٌ فِي بَيْتِهِ الشُّهُورُ) لِمَا رَوَى لَهُ عَنْهُ

(١) مَوْجُودٌ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي بَعْضِ الرُّوَايَةِ ٢٢٠ مِمَّا أَحَدُهُمَا بِمَوْجُودٍ فَتُجَرِّدُ الْعَمْدَ وَمِنْ حَرَمِهِ
لِحَاكِمِهِ بِ«الْمَعْدَةِ» وَتَمَّزَّجَ «الْمَعْدَةُ» وَبِهِمْ فِي «الْمَعْدَةِ» وَ«الْحَبَابِ» لِمَا رَوَى لَهُ عَنْهُ

ويؤخّر أشجار الظنّ بأخره يؤخّره، ويؤخّر بعددتها وكثرتها، وليس متشاكراً أن
 يفتح دوحها من وطفها، فإن حب كذا يؤخر أو يؤخّر لإجازه بما حاقوا على قضبي من
 لها، وعظيها أن يفتح غمام بصبي، أو رصده في الغمام في سبب فلا أجر لها، ركن
 صابغ لصبغه ثمر في الثمر كأنه قد، ويشتدّ عنه أن يحس الثمر بعد الفرج من عمه
 حتى يتسوي الآخر، ومن شس عمه أكثر فلنس ثمة أن يحس الثمر بالآخره كأنه قد

--

أصابع حثيرة، لأن به عمه، وأبعد يحد آخر العنق، والسبب صفتي في تحليه أو بالنهاية
 صغار كما إذا أجبر من ثمره أو من رجليه في الصبيح، وفي الغنابون المصري
 وشمس القشيرة، وقد لفتها، يحد على فون وفي جهه، وأعمده، والشمس، وشمسوي
 وشمس الشريعة قد في الشرح بكسر واو الشمس، لقون في إحداهما، ثم ما على
 مؤنثها، ظف هو شديد جود العنق، فلا يعرف ما ركبه، أو قطة الشرح بالأصبي
 لأن شيوخ المصري لا يجد أحد يحد كذا حتى يحد في الصبيح، أو آخر الواحد
 هذات أصابعه أو بالعمق

(ويؤخّر أشجار الظنّ بالكسر، بهمه - بمرجعه بخره مقبولة) تعامل شمس، بعلام
 بية الحيوان، لعدم التعارف فيؤخر أو يؤخّر بعددتها وكثرتها، أصابعاً على أي جهة،
 وذلك لا يحد، لأن الآخره محبوبه، ولا يحد به لا يقصر إلى أصابعه لأن الدابة تؤخّره
 حتى لا تقدر على الأرواح، والشمس بغيرها أن يفتح روحها من وطفها، فإن ذلك حقه وإلّا
 حب كذا لها، أو لولاه الصبيح أو بغيره أو حاد، على قضبي من بهاء لأن به
 العمل بسم الصبي، وهذا كمال فهم الفصح، بما مرصها بها (وعظيها) أي الثمر (أو صليح
 طعام قضبي)، لأن العمل عليها والحاصل أن يحد بها لا يقصر عليه تعرف في عمل هذه
 الدابة، مما جرت عليه العرف من عمل نبات الصبي وأصابعه، غير ذلك على الظن
 هداه، (ويؤخر أو يؤخّر في اللغة) بمرج لا حرج، لا يحد له سبب بالعمل المصحح عليه
 وهو الأصابع - لأن برصاعه ناس الماء بهمه وليس برصاع، صحت نفس، فله حد الآخر
 كما في الظنّ به

(وكن صبح لعماد نرا، حيث نرى دجاجة في الشمس وذلك كالقصر والصبغ، فله أن
 يحس الظنّ بعد الفرج من عمه حتى يسوي الآخره المروضة، لأن المصرد عده وقت
 يتم في الوقت، من المحس لا سبب، فله في صبح، وتوجيه قضع لا صحت عليه
 عند الإهم - لأن غير متدعي محسن، صبي عمه كما كان عمه، ولا آخره - علال المصرد
 عليه قبل التفسير (ومن شس عمه أكثر) في العنق ليس سبب أن يحس الثمر لأجل الآخره،

الضئفة قد تشمل بالأجرة والفقرن قوله إنه عيلة بغيره، والواجب في الإجارة الفساد أجر
 البطل لا يتخلو في المسمى، وإن مسمى المستأجر الدار فله الأجرة وإن لم يكن
 لأن عيبها خارج من يد منقط الأجرة، وإن وجد بها عيب قصر بالمسمى قد ألتحق،
 وإذا عريت الدار لم تقطع شرب الضئفة أو تقطع الماء هي الرضى تصحب الإجارة

«الصحيح» ووجه دليل الاسم في الهداية، وأجاب عن دليلهما، واعتصم بالإمام
 «المعجم» و«النسي» و«صدر المبرزة»، وجعل «خواصر زائدة الفتوى على قول «محمد»
 ١ هـ. ونقله في «الدر» عن «الربيع»

(والواجب في الإجارة العينة آخر البطل لا يتعدى في المسمى) لرصدها به، وبطل
 في العقد الضئفة، وهذا لو المثل للرد فاسد أو شرج مع العلم بالمسمى، وإن دعواه
 المسمى لو عدم التمسك أصلاً أو المسمى خسر أو عتيراً واجب أجر المثل بالما ما بلغ، بعدم
 ما يرجع إليه.

(وإن قصر المستأجر الدار عليه الأجرة وإن لم يكن) لأن تسليم غير الضئفة لا
 يتصور؛ فقيم تسليم المثل مقامه؛ إذ التمسك من الانتفاع بثت به، وهذا لو الإجارة صحيحة.
 أما في القاسم فلا يجب الأجرة إلا بطل الإلتزام كما في الهداية، (وإن عيبها خارج من
 يد منقط الأجرة) لأن تسليم المثل إنما أقام مقام تسليم الضئفة للتمسك من الانتفاع، فإذا
 طفت التمسك فالتسليم والتسليم للمثل لا يفسد الأجر. وإن وجد العيب في بعض المدة يفسد
 بقدره؛ إذ الانتفاع في بعضها ذهابه (وإن وجد المستأجر عيباً في الدار المستأجر رعيته
 قصر بالمسمى) بحيث لا تحترق به الضئفة كترك نظيفها وإصلاح متاعها. (قوله «المسح») لأن
 المعصية عليه المنافع، وإياها توجد شيئاً مشوئاً، فكان هذا عيباً حادثاً قبل القبض فيوجب الحياء
 كما في البيع. ثم المستأجر إذا استوسم الضئفة بعد رعيته فالحجب عزمه جميع البطل كما في
 البيع، وإن أزاله المؤجر العيب بطل غير المستأجر؛ وروايل مبيد فإن كانت الضئفة بالكلية
 بأن (خرمت الفقر) كلها (ولو انقطع يرب الضئفة) أي الأرض، كذا (ولو تقطع الماء) جميعه
 أي الرضى استحب (الإجارة)؛ لأن المعقود عليه له ذات ليق القبض، فثبت ثبوت البيع في
 القبض وموت العيب المستأجر، ومن أصح من ذلك إن العقد لا يفسخ؛ لأن المتعلق ذات
 على وجه يتصور عودها؛ فثبت الإبقاء في البيع. وهذا به مثله في شرح الأقطر. ثم قال
 «الصحيح» هو الأول، وبه في «المعجم»، لكن عامة المتأخر على الثاني، وهو الصحيح كما
 في «المعجم» و«التلخيص» و«الآخبر» وغيرها. وفي «الفتاوى» «فتاوى» «فتاوى» «فتاوى»
 خمس الأئمة. إذا تطلعت الدار كلها بالصحيح أنه لا تسحق، لكن سقط الأجر مع قولاً

وإذا مات أخذ المتعاقدين وقد عقد الإجارة لنفسه انفسحت الإجارة، وإن عقدها
بغيره لم ينسخ، ويصح شرط الجبر في الإجارة، وتنسخ الإجارة بالأقصد، كمن
اشترى دكاناً في السوق لينجز فيه فذهب ماله، وكمن أجرة داراً أو دكاناً ثم طلس ولزمته
دبرن لا يقدر على عصلتها إلا من لم يدر جرح النسخ القاصي أقصد وباعها في البيت،
وكمن اشترى دكاناً لينجز عليها ثم نساها من النسخ فهو عقر، وإن بدا للمكاري من
النسخ حتى ذلك بقدر

(وإذا مات أحد المتعاقدين) عقد الإجارة (وإذا) كان عقد الإجارة لنفسه انفسحت
الإجارة، لأنها لو بقيت تغير النسخ المملوك أو الأجرة المستمرة تغير، لما قد صحق بال عقد
لا تنالها إلى الورث، وهو لا يجوز دور (وإذا) كان عقدها بغيره، ما كان وكذا لو وعدها لو
موت (ولم ينسخ الإجارة) لعقد النسخ، حتى لو مات الموقوف به بطل، ويصح موت أحد
المتعاقدين لو المؤخرين في حصته فقط ونفى في حصته التي

(ويصح شرط الجبر في الإجارة)، لأنه عقد معارضة لا يبره فيه التقيص في النسخ،
بحال لشروط الجوار كاليج

(ويصح الإجارة بالأقصد) المرحه صرراً لم يصر بالمعد وذلك: وكمن اشترى دكاناً
في سوق لينجز فيه فذهب ماله، أو شرط لينجز للوليه بختلاف من الزوجية: لأن في القاصي
عليه إن لم يصر بقاء لم يستحق بالمعد، وكمن أجرة دار، دكاناً ثم طلس ولزمته ديون، جيبك لو
برهان، وكان لا يقدر على عصلتها إلا من لم يدر جرح النسخ القاصي أقصد وباعها في
البيت، أي لأجل فضته، وفي حوله نسخ القاصي، إشارة إلى أنه ينسخ إلى قضاء القاصي في
النسخ، وهكذا ذكر في الجردات في عبد النبي، وقال في والجمع الصغير، وكل ما ذكرناه أنه
عقد في الإجارة فيه تنقضي، وهذا يدل على أنه لا يحتاج فيه إلى قضاء القاصي، ومهم من
غيره يقال: إذا كان النسخ ظاهراً لا يحتاج إلى القضاء بظهر العدول، وإذا كان غير ظاهراً كالدين
يحتاج إلى القضاء لظهور العدول وهذا، أو كمن اشترى دكاناً لينجز عليها ثم طلس من النسخ
فهو فذر، لأنه لو عصى في وجوب المعد بغيره صرراً، لأنه بما يريد الحق فهو وفته،
لو طلب غيره من غير، أو الجارة جهنم دون بد، للمكاري من النسخ طلس ذلك يعمي، لأن
خروجه غير منقح فيه، ويمكنه أن يبعد ويثبت الدواب على يد أحدهم، وتو مرض القومجر
فقد نكدا الجواب على رواية الأصل، وروى الكرخي أنه غيره، لأنه لا يبرى عن صرور فيقدم
عنه عند الضرورة دون الأخير، قال في البدر، وبالأول يمي

كتاب الشفعة

الشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ لِلْمُحْبِطِ فِي مِصْرِ الْمَيْعِ ، ثُمَّ لِلْمُحْبِطِ فِي حَقِّ الْمَيْعِ كَالشُّرْبِ وَالطَّرِيقِ ، ثُمَّ لِلْأَجَلِ ، وَتَسِيءُ لِلشُّرْبِ فِي الطَّرِيقِ وَالشُّرْبِ وَالشُّفْعَةُ مَعَ الْحَبِطِ ، بَلَّغَ مَنْ قَالَتْ شُفْعَةٌ لِلشُّرْبِ فِي الطَّرِيقِ ، بَلَّغَ مَنْ أَخَذَهَا الْبَحَارُ وَالشُّفْعَةُ حَبٌّ بِمَقْدَرِ الْمَيْعِ ، وَتُسَمَّى بِالْإِشْهَادِ ، وَتَمْلِكُ بِالْأَحَدِ إِذَا سَمِعَ الْمُشْتَرِي أَوْ حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ ، وَإِذَا عَمِ

كتاب الشفعة

(وَالشُّفْعَةُ) لَهُ الْمِصْرُ ، وَسَمِعْتُ الْعَرَبَ حَرًّا عَلَى الْمُشْتَرِي مَا قَامَ عَنْهُ

وَمِنْ (وَاجِبَةٍ) فِي ثَابِتِهِ (بِالْمُحْبِطِ) أَيْ الشُّرْبِ - (فِي مِصْرِ الْمَيْعِ) ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَوْ كَانَ وَسَلَّمَ - ثَبِتَتْ (وَالْمُحْبِطُ) فِي حَقِّ الْمَيْعِ كَالشُّرْبِ أَيْ الصَّبِّ مِنَ الْمَاءِ (وَالطَّرِيقِ) الْحَاضِرِ (ثُمَّ) إِذَا لَمْ يَكُنْ ، أَوْ كَانَ وَسَلَّمَ - ثَبِتَ (الْبَحَارُ) الْمَلَامَةُ ، وَلَوْ سَأَلَ فِي سَكَّةٍ أُخْرَى (وَتَسِيءُ) لِلشُّرْبِ فِي الطَّرِيقِ وَالشُّرْبِ وَالْبَحَارُ شُفْعَةٌ مَعَ الْحَبِطِ فِي مِصْرِ الْمَيْعِ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ لِلشُّرْبِ أَقْوَى ، لِأَنَّهُ فِي كُلِّ جَوِّ (فَإِنْ سَمِعَ الْمُحْبِطُ) فِي مِصْرِ الْمَيْعِ (وَالشُّفْعَةُ لِلشُّرْبِ) فِي حَقِّ الْمَيْعِ مِنَ (الطَّرِيقِ) وَالشُّرْبِ ، وَلَيْسَ لِحَاظِ شُفْعَةٍ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ فِي الْمَوَاقِفِ (فَإِنْ سَمِعَ) الشُّرْبُ فِي حَقِّ الْمَيْعِ (أَخَذَهَا الْبَحَارُ) تَقْدِيرًا لِلْحَاضِرِ بِالْحَاضِرِ ، فَبِذَا شُرِبَ وَخُزِيَ بِالْحَاضِرِ لَمْ يَمُوتْ وَتَقْدِيرُهُ ثُمَّ لَا يَدْرِي بِكَوْنِ الطَّرِيقِ أَوْ الشُّرْبِ حَاضِرًا ، عَلَى مِمَّا سَمِعَ الشُّفْعَةَ بِالشُّرْبِ ، فَالطَّرِيقُ الْحَاضِرُ أَوْ لَا يَكُونُ نَافِعًا ، وَالشُّرْبُ الْحَاضِرُ أَوْ لَا يَكُونُ مَحْرُومًا مِنَ الشُّفْعَةِ ، وَمَا تَجَرَّى بِهِ التَّحْنُ مَهْرُ حَامٍ ، وَهَذَا عِنْدَ أَهْلِ حَبَشَةٍ وَهَمْزُهُ ، وَمِنْ أَهْلِ يَمَنَ ، الْحَاضِرُ أَوْ يَكُونُ مَهْرًا يُقَرَّرُ مِنْ قَرَابَةٍ أَوْ مَلَاقَةٍ ، وَمَا رَأَى مِنْ ذَلِكَ مَهْرُ حَامٍ ، فَإِنْ كَانَتْ سَكَّةٌ غَيْرُ تَامِلَةٍ يَتَحَبَّبُ مِنْهَا سَكَّةٌ غَيْرُ تَامِلَةٍ وَهِيَ مُسْتَطْلِقَةٌ فَيَمِيزُ دَارَ فِي السَّمْسِ فَلَا يَمِيزُ الشُّفْعَةَ خَاصَّةً جَوِّ أَعْلَى الْعَالَمِ ، وَإِنْ يَمِيزُ فِي الْعَالَمِ فَلَا يَمِيزُ السَّمْسَ ، وَلَوْ كَانَ يَمِيزُ صَاحِبَهُ يَتَعَدَّى مَهْرُ حَامٍ مَهْرًا عَلَى قَبْلِ الطَّرِيقِ ، أَوْ لَوْ كَانَ يَمِيزُ شَيْخًا ، فَهَامَةُ الْمَشَايخِ عَلَى أَنْ تُشْرَكَ فِي الْمَهْرِ إِذْ كَانُوا يَخْضَعُونَ لَهَا ، وَلَا مَكْبَرٌ ، كَمَا فِي «الْكَلْبَةِ»

(وَالشُّفْعَةُ حَبٌّ بِمَقْدَرِ الْمَيْعِ) ، أَيْ بِمَقْدَرِ الْمَاءِ هُوَ الْمَاءُ (وَتُسَمَّى بِالْإِشْهَادِ) وَلَا يَدْرِي بِطَلَبِ الْمَوْتِ (١) ، لِأَنَّهَا حَقٌّ حَقِيقٌ يَحْضَرُ بِالْإِشْهَادِ ، وَلَا يَدْرِي بِالْإِشْهَادِ وَالطَّلَبِ لِيُطْلَمَ بِالسَّمْسِ رَحِمَهُ فِي هَذِهِ إِعْرَاضَهُ عَنْهُ ، وَلَئِنْ بَحْتَنَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ الْقَاضِي ، وَلَا يَكُنْ إِلَّا بِالْإِشْهَادِ

(وَتُسَمَّى بِالْإِشْهَادِ) إِذَا سَمِعَ الْمُشْتَرِي سَائِرَ عَمَلٍ (أَوْ حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ) ، لِأَنَّ الْبَيْتَ

(١) الْمَرْجُوهُ هِيَ أَنْ يَطْلُبَ بِطَلَبِهِ فِي الشُّفْعَةِ ٤٧ إِذَا كُنْتَ تَطْلُبُ عَنْهُ

بشيء يفتقر إلى شاهد في مثله ذلك على المطالب، ثم يهين أنه يشهد على نفسه، إن
 كان يسمي في يد أو على الشئ أو عند حقد أو في ذلك استعير شعبة ولم
 يشهد بالتأجير عند أي حقة وهو محمّد إن رتبته شهر بعد الإتيان بطلب شعبة،

و... في هذا فلا تفل على شئ لا سراسي في هذا السراسي

(وإذا علم الشئ على أو المضري أو غيره من غير أن يشهد في محله ذلك
 على المطالب وهو صحت الشئ، و... (شهادة به غير لازم) وإن هو ادعى أنه لا شيء، والآن
 المحسوس يشهد إلى ما أحاط به الكفر، وإن في (الهداية) المحسوس لا يطلب على الشئ، ووجه
 صحت الدعوى وهو أن يطلبها كما في حقي من شعبة، ثم يطلب شعبة، ثم من
 خير بكتاب أو شعبة في قوله، في وسطه من الكتاب في غير مطلق شعبة، وعلى هذا
 فيه صحيح، وهو في (مجموعه) رفته إلى محسوس الشئ، والرواية في (مجموعه)
 و... (شهادة الكفر) وأنه لم يزل هو الذي لا بد من... (لأنه لم يزل في المحسوس)
 أنه قد في (مجموعه) والمطلب على الضرر، فلهذا روي عن أبي حنيفة، وهو حاضر
 المدعي، وهو الصحيح، الصحيح، لأن هذا هو الذي في (مجموعه) أن لا محسوس، ثم
 روي أن في (المصباح) أنه لا يصح له أن يشهد على أن يطلب منه صحت الدعوى
 (فشهد على أن يشهد له كتاب صحيح في سنة) أو من عدم من (أو يشهد على)
 (أو يشهد) في (أو يشهد) ثم لم يزل به لأنه قال (أو يشهد) لأن الحق معلوم به فيه
 الشك، أنه على الحق ما إذا كان المحسوس في سنة لأنه لا بد من أن يشهد على الحق
 له وجه من أن يجوز حصة أو لا بد من ولا طلب، فصار كالأجنبي وهو وجه المطالب، لأن
 يكون به فلا يشهد على أنه روي صحيح، وقد ثبت صحة ما فيها الآن، فاشهدوا
 على ذلك (فإذا فعل ذلك) المذكور شهود شعبة، وأنه لا يثبت بعد (أو خير عند أي حقة)
 وهو روي عن أبي يوسف، لأن الذي من سنة واستمر لا بعد إلا بالإسقاط، وهو التصريح
 سنة كما في سائر الحقوق، وهو ظاهر المذهب، روي عن أبي حنيفة، فلهذا في (المجموعه)
 وقد روي عن أبي حنيفة في (أو يشهد) على هذا يكون وفاء به، إن رتبته شهر، بعد
 (أو يشهد) من غير طلب شعبة، و... روي أنه لا يثبت الدعوى (أو يشهد) ثم لا يثبت
 المحسوس، لأنه لا يمكنه الكفر، فلهذا روي عن أبي حنيفة، فلهذا روي عن أبي حنيفة، فلهذا
 عاصي، و... (أو يشهد) على هذا روي عن أبي حنيفة، فلهذا روي عن أبي حنيفة، فلهذا
 ظاهر المذهب، وعلى القول به، وهو المذهب، كذا في (أو يشهد) على هذا روي عن أبي حنيفة، فلهذا

الابواب قبل التفتيح أتمر انتهى، فإن عجز عنها استعملت في تفسير ما أتبع ما ناله ما يستحق علي في هذه الآثار شفع من نوحه الذي ذكره، وجوز المتفرعة في السقعة، وإذا لم يتخصص التفتيح الأمر إلى مجلس القاضي، وإذا بقي القاضي له التفتيح لزمه إخصار الأمر، ولتفتيح لم يرد الأمر حيزاً العيب والرؤية، فإن إخصار التفتيح أفتتج التفتيح في دفعه أنه قد يخصه في الشفعة، ولا يجمع القاضي إليه حتى يخص المشتري، فيفتح قبيح مشهود منه، ويخصي بالشفعة على التفتيح، ويتحقق العهد عليه، وإذا ترك التفتيح الإشهاد حين عدم وهو يدر على ذلك بطلت شفعة، وكذلك إن اتهم

شركه؛ لأن الشفعة لا تكتب إلا بعد موت الميراث، وتبوءه بالشفعة، وإن عجز عنها استعملت في تفسير ما ناله ما استحق علي في هذه الآثار شفع من نوحه الذي ذكره، وجوز المتفرعة في السقعة، وإذا لم يتخصص التفتيح الأمر إلى مجلس القاضي، وإذا بقي القاضي له التفتيح لزمه إخصار الأمر، ولتفتيح لم يرد الأمر حيزاً العيب والرؤية، فإن إخصار التفتيح أفتتج التفتيح في دفعه أنه قد يخصه في الشفعة، ولا يجمع القاضي إليه حتى يخص المشتري، فيفتح قبيح مشهود منه، ويخصي بالشفعة على التفتيح، ويتحقق العهد عليه، وإذا ترك التفتيح الإشهاد حين عدم وهو يدر على ذلك بطلت شفعة، وكذلك إن اتهم

(وتتفرع التفتيح في شفعة، إن لم يخص التفتيح الأمر إلى مجلس القاضي؛ لأنه لا يسم له عليه قبل التفتيح، ولهذا لا يسمه بصفته، فكذلك شرط إخصاره وإذا بقي القاضي له التفتيح لزمه إخصار الأمر، وهذا ظاهر رؤيته الأهل، وهي مسنده أنه لا يفتي حتى يخص التفتيح الأمر، وهو رواية الحسن بن أبي حنيفة «حديثه» قال في «التفتيح» وانضم ظاهر الرواية المصنوع والمختاروه للمعنى

(وللتفتيح في رد المدعى المتأخذه بالشفعة) حيزاً العيب (الرؤية)، لأن الأحكام بالشفعة حركه. فتراه قبيح فيها المحاربات كما في المرأة

(وإن خص التفتيح التفتيح والشفعة في بده) لم يسمه بالمشتري (فقد) أي التفتيح (وإن بخاصة) أي التفتيح (في التفتيح) لأن اليد به (وإن لكن لا يسم القاضي إليه حتى يخص المشتري فيفتح قبيح مشهود منه) أي المشتري، لأنه المالك (ويخصي بالشفعة على التفتيح) حتى يجب عليه سليم (فقد) (ويخص العهد عليه) أي على التفتيح عند الاستحقاق، وهذا بخلاف ما إذا بقي المشتري لتسع «حده التفتيح من بده» يجب يكون العهد عليه؛ لأنه تم بذلك بالتفتيح «حديثه»

(ولا ترك التفتيح الإشهاد حين عدم) باسحق وهو يدر على ذلك الإشهاد، بخلاف ما إذا حد على من لو كان في حلاء (سحب شفعة) لأعده من الشطب، وهو إتسا ينحصر حاله لا عيب، وهو عند القدر وكذلك إن أشهد في المجلس رسم يشهد على أحد المياضي ولا

في المذنبين ولم تشهد على أحد الضعيف ولا بعد العفا، وإن صالح من شفعه عن
 عومي لمعة بطلت شفعته، ويرد العوس، وقد مات الشيع بطلت شفعته، وإن مات
 المشتري لم تنفذ، وقد باع شفع ما يشفع به قبل أن يقضى له بشيء بطلت شفعته،
 ووكل المايح إذا باع وكان هو الشفع فلا شفعه، وكذلك إن ضمن اشتراك في المايح
 الشفع، ووكل المشتري إذا باع من الشفع

ومن باع شرط الحيا ولا شفعه لسفع، فإن شفع شحيح وجب الشفعة، ومن
 اشترى شرط الحيا وجب الشفعة من البيع شرطاً عاماً فلا شفعة فيها، وإن
 عفا العفا كما مر (في صالح من) عن (شفعه عن عومي أحد) لو عفا به بطلت الشفعة
 لوجود الإجماع (ويؤيد أئمة) لظان الصحيح، البيع، لأنه محذور من انطقت فلا صح
 الإجماع من أنه لا يشوه

(وإذا مات الشفع) بعد بيع المصنوع، غير انقضاء بالشفع (بطلت شفعته) لأن المصنوع
 يروى ملكه عن دونه ويبطل لكونه ملكاً له، وإمام الفتاوى من وقت البيع إلى وقت
 انقضاء شرط عطل بدوره، فإذا مر به أحد البيع وفسد انقضاء أو بيع لم يكتف به الموت
 بسبب اختصمه للزول (بطلت)، وإن كان الموت بعد انقضاء وروى من بعد البيع فبيع لازم لكونه
 (وإن مات المشتري لم تنفذ) الشفع، لأن الحر لا يملك موت من عفا كالأجل (وإن منع
 الشفع من أي ملكة التي (يشفع به) من غير حيا به (فإن أن يقضى له بالشفع بطلت شفعته)
 لأن سبب الأخذ بها - وهو الزول - قد زال، لهذا يعدم الحيا له لأنه لو باع شرط الحيا به لا
 يظن - بقوله - (ووكيل المايح) إذا باع وكان هو الشفع فلا شفعه به، وكذلك إن ضمن
 اشتراك في المايح (الشفع) لأنه يضمن من ضمن ما مر منه (ووكيل المشتري إذا المايح)
 أي اشترى لوكله (فله الشفعة)، لأنه لا يضمن اشتراكه بالحد بها، لأنه مثالي الشراء

(ومن باع شرط الحيا) فلا شفعه لشفع، لأنه يضمن ووال الملك (وإن انقضاء
 المايح (الغير) وجب الشفعة)، روى المايح من الزول، ويشترط انقضاء عند سقوط الحيا في
 الصحيح - لأن البيع يصير سبباً لروا الملك عند ذلك (وهذا به) (ومن اشترى شرط الحيا) له
 وجب الشفعة، لأنه لا يضمن ووال المايح من المايح بالامتناع، والشفعة سني عليه كما مر

(ومن اشتاق) أي اشترى (داراً غيراً) فأبطل فلا شفعه فيها، بما عفا لنفسه عندهم روى ملك
 المايح، وبعد انقضاء لأحد المايح، وحق البيع، بالشرع لروى المايح، وفي إبيات من
 الشفعة تغير المصداق، فلا يجوز (إنما سقط المايح) ما مر من المايح، يجب لشفعة (أزوال
 المايح

سقط التمتع وجب التثمة، وإذا أنشئ دمي دار محتر أو جبري وشيعها دمي أحدها
 بجعل المحتر وجمه الجبري، وإن كان شيعها مئذما أحدها بقيمة المحتر والجبري، ولا
 شفعه في الهبة إلا أن تكون يومين مشروود، وإذا احتلف التمتع والمشتري في نفس
 ما تفرق قول المشتري، فإن أقام البينة والبينة بينة التمتع جحد أبي حنيفة ومحمد، وإذا
 ادعى المشتري ما أكثر ودعى النافع أقل منه وأتم بنفسه النفس أحدها التمتع ما قل
 النافع، وكذا ذلك حظ عمر القسري، وإن كان معي النفس أحدها بما قال المشتري
 وتم يلتفت إلى قول النافع، وإذا حظ النافع في المبرور بعض انصاف سقط ذلك، من

(وإذا أنشئ دمي) من دمي (دار محتر أو جبري وشيعها) دمي (أحدها) التمتع (بجعل
 التمتع وجبة القسري) - نصحه هذا البيع بعد بيعهم، وجعل التثمة بهم التمتع والدمي، ومحمد
 بهم كالأصل، والغبري كالسنة بعد السرد، بخلافه من دمي لأنه لو كان من مسلم كان لبيع
 دسدا، فلا تسب به الشفعة وإن كان شيعها منجدا أحدها بهيمة المحتر والجبري) أما الجبري
 الظاهر، وما المحتر فصح أحكامه من الضرر له فالله خير المثل

(ولا شفعة في الهبة) - لأنها ليست بمعاوضة مال بمال (ولا أن يكون يومين مشروود) -
 لأنه بيع انتفاع، ولا دمي المحتر من الحائرين، ولا يكون الموهوب ولا عروضة متلفا لأنه
 هذه ابتداء كما سيجي

(وإذا احتلف التمتع والقسري في مقدار) أي مقدار (التمتع والقسري) لأن التمتع
 يدعي استحقاق المداو عليه عند عدم الأثر، وهو يكثر، والتمتع أوله التذكو مع بنيه، ثم التمتع
 ما عدا ذلك، إذا حظ بما قال القسري وإذا كان، وهذا إذا لم تقم للتمتع بية، فإن أقام
 بية قصي له بها (وإن أقام) أي كمل من السعي والقسري (البينة) على دعواه (البينة) المقبولة
 (أبنة التمتع) أيضا (عند أبي حنيفة ومحمد) لأن بية مبرومة، وبية القسري غير مبرومة،
 والبينة للأثر، وقال أبو يوسف، أيسه للقسري، لأنه أكثر إثبات، قال في التصحيح،
 ورجح دليلهما في التزوج، وأصله الجبري، والسعي، وأبو الفصّل الجوهلي، وأحمد
 التبعة، وإذا ادعى القسري ما أكثر وادعى النافع ما أقل منه في نفس الشيء ادعاه
 القسري (وإذا كان طابع) لم يقصر نفس أحدها سفيح بما قال (النافع)، لأن القول قوله في
 مع، النفس ما يجب مصلته (وكذا ذلك حظ من القسري) وهو ظاهر في من التمتع كما بيني
 قريبا (وإن كان) التمتع (محصر) أشد (أحدها) السعي (أما قال القسري) لو ترك (ولم يلتفت إلى
 قول النافع) - لأنه تم استولى النفس انتهى حكم التمتع، يخرج هو من بين، وصار كالأجنبي،
 وفي الاختلاف، بين التمتع والقسري، وقد مر وإذا حظ النافع في القسري شعر النفس سقط

[illegible]

يختلف ما إذا علم أنها يجب مدحها، سمى ألفاً، كذا، لأن نواصب فيه القيمة وهي دراهم أو
دينار، وهكذا (وإن كان لها بعت بدنانير أيضاً ألفاً) وكثير (فلا شفع له)؛ لأن الناحية
متحدة في حق النية (وإن كان له أن يشتري فلا نسب لم علم أنه حرة فله الشفعة) يحاول
التجاوز، ويقسم أن يشتري هو مع غيره فله أن يذهب بسبب عبء، لأن تشطيه لم يوجد في
حقه، ولو علمه شركاً لنفسه، فله أن يبيع شركاء الجدة، فله الشفعة، لأن نسبته لعسر
الشركة، ولا شركة، وفي عكسه لا نسب في طهر أسرته، لأن النسب في الكل سليم في
عامة وعنده

[illegible]

(ويقال: ما دلت إلا مقدار درج) مثلا: في طوبى الحذف الذي يلي التجميع فلا شفعه شيء في الجمع لا طاع الجوار. وحده حبة، (وكذا قوله: وبنجاح) أي الشوى (بمها) أي الشوى لا شاع بينهما فالشفعة لتخلو في الشهم الأول (معها دون الثاني) أي الشوى صير شريك في الشهم الثاني مكال أولي من حده، (وكذا قوله: (وإن ساعدها شمر) صحت فيهما فلا (أنتم) دفع إلى ثوباً) عوضاً (عن) حشرهما فالشفعة حبة (أو شمر) المصطفى في البيع (دون الشوى) المذخور عوض عنه: لأنه عند الشراء قال في إهداه: وحده حبة مع الجوار والشركة حبة واحدة فبعت ويعطى بها ثوب بغير حبة إلا أن إذا مضى الشفعة يبيع كل الشس على شري الثوب، فليقم البيع الثاني بغيره به، والأوجه أن يباع الجوار مع الشس جواراً مع الشس المشفوع بطل الشراء، فثبت المبيع لا غير (ولا نكره الحقيقة في بطلان الشفعة) بل سبها (عند أبي يوسف) لأنها مع عدم إثبات الشس فلا يجد ضرراً، وقيل في الإصرار: ما إذا كان النجاء غير مباح إليه (ونكره عند محمد) لأنها ربما وجب دفع الثوب، ولو أمكن النجاء ما دفعناه، وقيل: ما من ثوب له بعد ثوبها مكرهه لثباته في الوضوء، وفيه اشتمال على الإصرار من البيع، أما يسه هو مكره بالإجماع، وظاهر

وسيرة عند محبته، وإذا منى المشتري أو عرس ثم نصي حصة بالتقعة فيقول بالخبير أن
 شاء أخذها بالنسي وقيمة الفاء والعرض من مملووعه، وإن شاء، كلف المشتري قطعه، وإذا
 أخذها التمتع فيسأل عرس ثم استعنت رجوع بالنسي ولا يرجع بقيمة الفاء والعرض، وإذا
 ردها بعد ذلك أو مشروط بأمر أو حلف شجر التمسك به غير حلف التمسك، فالتمتع
 بالخبير إذا شاء أخذها بجميع النسي، وإن شاء ردها، وإن نص المشتري للفاء قبل
 التمتع، إن شئت فقله العرض بمحضه، وإن شئت فقله، وإن شئت فقله أن يأخذ العرض
 وفي أثناع أرضاً وعلى محلها ثم أخذ التمتع بغيره، فإن أثناع المشتري سقط عن
 الهداية اختيار قول أبي يوسف، وقد صرح به في مباحثه، قال: والمباح في حيلة الاستبراء
 والوكالة أخذوا بقول محمده، وفي النسخة يقول أبي يوسف: مر

(وإذا منى المشتري، وإذا اشتراه أو عرس، ثم نصي بالتقعة فهو) أي التمتع
 (بالخبير) إن شاء أخذها بالنسي وقيمة الفاء والعرض مملووعه، أي سحر التمتع (وإن شاء كلف
 المشتري قطعه) لأنه وجمعه في محل واحد هو ما إذا لعبر عن غير سليم من حله (وإذا
 أخذها التمتع) النسخة (في) بها (أو عرس ثم استعنت رجوع) التمتع على المشتري إن أخذ
 به أو ثبات على ما مر (والتنقي) لأنه بين أنه أخذ بغيره ولا يرجع بقيمة الفاء والعرض
 على أحد، بخلاف المشتري، فإنه معرو، من جهة المانع، مستلف منه، ولا عرو ولا سقط في
 حق التمتع من المشتري، لأنه محذور عليه ههنا، وإذا بهدب قد دل في يد المشتري ولو
 خزن ماؤها أو حلف شجر التمسك، وكان ذلك بغير فعل أحد، فليس بالخبير بالخبير، إن شاء أخذها
 بجميع النسي، لأن الفاء والعرض باق حتى يدخل في بيع من غير ذكر فلا يفتيهما شيء، من
 النسي ما لم يصر مقصوداً، وهذا يبيحه مباحاً بكل النسي في هذه الصورة، بخلاف ما إذا عرو
 بعض الأرض حيث أخذ النسي بمحضه، لأن المالك حصص لأصله ههنا، (وإن شاء ردها)
 لأن له أن يبيع عن التمسك (وإن نص المشتري الفاء قبل التمتع) أي كلف بالخبير (إن شئت
 فقله العرض) أي أرض الشجر (محضها) من النسي (وإن شئت فقله) لأنه صار مقصوداً
 ما لا تلاب يقابلها شيء، من النسي، بخلاف الأول، لأن التمسك سابقه مسويته (وإن شئت) أي
 التمتع (وإن يأخذ التمتع) بالكسر، أي المقصود، لأن صار مقصوداً ثم جازي (وإن شئت) أي
 أي المشتري (أرضاً وعلى محلها ثم أخذها التمتع بغيره) قال في الهداية: معناه إذا ذكر النسي
 في البيع، لأنه لا يدخل من غير ذكر، وهذا الذي ذكره المحقق، وهو التمسك لا يأخذ، لأنه
 ليس شيء، ألا يرى أنه لا يدخل في البيع من غير ذكر لأنه المانع في ذلك، وخفة الاستحسان
 أنه يصار إلى التمسك صرحاً لا محذور كذا، في الدار وما كان مركباً به فاحده التمتع (وإن
 أخذ المشتري سقط عن التمتع) محضه، وهو في البيع مقصود.

التشبيع حصته، وإذا بقي التشبيع بالنقد فإنه يمكن له على خيار الرقبة، وإن وجد به
عيب على أنه يردّها به وإن كان المشتري شرط أن يردّها منه، وإذا أبيع من مؤجل التشبيع
بالخيار فإنه شاء أحدها شرط حال، وإن شاء صرح بمضي الأجل ثم بأحدهما، وإن
فهم الشركة القمطر فلا سعة بخارجهم بالتشبيع، وإذا اشترى دبراً فلم التشبيع الشفعة ثم
ردها للمشتري خيار الرقبة أو شرط أن يردّها بغيره فلا شفعة للتشبيع، وإن رغب
بغير قضاء أو غيلاً للتشبيع الشفعة

(وإذا بقي التشبيع بالنقد ولم يكن له) نفس الله خيار الرقبة، وإن كان المشتري قد
ردّها (أو) كان وجد به عيب، لم يقطع عنه ردها لأن ردها به، وإن كان المشتري شرط أن يردّها
منه، لأن الواحد لا يشفعه بغيره الشر ١٠٠ يقطع به اختياره كما في القضاء، ولا يقطع شرط
البراء من المشتري، ولا برقبة، لأنه ليس يثاب عنه ولا يملك إصاحبه بهديه

(وإذا اشترى) المشتري (من مؤجل) بالتشبيع بالخيار، إن شاء أحدهما متى حالي، وإن شاء
صريح من الآخر بعد استمراره بالإشهاد، حين يمضي الأجل ثم بأحدهما، وليس له أن يأخذ
في العقد بشر مؤجل، لأنه إما يثب بالشرط ولا يردّه منه، وليس لغيره به في حق
المشتري وهذا به من التشبيع، فلهذا ليس

(وإذا انضم) شركة القطار المشترك بينهم (ولا شفعة لغيرهم) لأنهم نسب
بمعاوضة مطلق، وأن انضمامه وإن من الخيار، وإذا شترى دبراً قسم التشبيع الشفعة ثم رغب
المشتري، خيار الرقبة أو (ب) خيار (شرط) مطلق خلافاً لما في بالدورة (أو) يجب معناه خاص،
فلا سعة للتشبيع، لأنه فرع من كل واحد منهما، فمبني عليه، والشفعة في إنشاء أحد، ولا فرق
في هذا بين التخصيص وعدمه وهما (أو) وإن ردها بالمعيب بهديه (أو) قضاء أو غيلاً، جميع
(بالتشبيع الشفعة)، لأنه فرع في جميعها فلا يثبتها على نفسها، وقد عرفت الصبح، وهو بيع
حديث في حق ثالث، لوجود حد البيع، وهو مبادلة المال بالمساو بشرطه، والتشبيع خلاف،
وبرأه الرقبة بالمعيب، بعد القبض، لأنه إيهام من الأصل وإن كان غير عيب على ف عرف
بهديه

كتاب الشرطة

الشَّرِئَةُ عَلَى مَرَّتَيْنِ شَرْئَةٌ لِبُلَاغٍ وَسَرْئَةٌ خُذُودٌ، وَتَرْكُهُ الْأَمْلَاقُ الْعَقِيْرُ يَرْثُهَا رَجُلًا أَوْ نِسْتًا بِهَا فَلَا يَحُورُ لِأَحَدٍمَا " أَيْ يَصْرَفُ فِي نَهْيِ الْأَحْمَرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ: وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَهْيِ صَاحِبِهِ كَالْأَجْنِيِّ

والضريبة التي شحنت شركة النمرود، وهي على أربعة أوتيلو معلومة، وعائير، وضريبة الصناعات، وشركة التوحيد، فلما نكرت المدونة هي أن يشترك الزبائن في مستودعها في مالهم ونصيرهم، ونصيرهم، تجوز بين الحريين المستعنيين، فاعادوا في القيتين. ولا يجوز بين

مجلس

استقر في هذه النقطة، وشرها كدلي والتهناني، من والمصممة - اختصاص اتين
أو أنك سبيل واحد.

وهي (على صورتين) شريك مُلّا، وشريك غُفود، وشريك الأملان) هي (تغير) التي
(بذلها دياناً) فاقتر (أو اشتراها) أو نصل إليها بأي سب كان جبراً كان أو اختيارياً كما
إذا بُعِثَ المجلد عيناً أو مكافئاً بالاسلام، أو احتل ما نهى من غير صح، أو يخطبها خطأ
بمعنى التغير وليساً أو لا يخرج وحكمه أن كلاً منهما يبيح في حصة الآخر (ملا يجوز
لآخرهما أن يتصرف في حصة الآخر إلا بدنه) كما في لأحباب، كما صرح مطلق في قوله
(وكن) ولجئ منهما في مذهب الآخر كالأجنبي، في لا يساع عن التصرف إلا بوكالة أو ولاية
لغير بعضهما أو لآخر

(والصحة الثاني، شركة (مفوض) وهي احصائه حسب العدد، ووزنها لإيجاب والمضاد، وشروطها أن يكون المصروف المفقود عيباً لا عيباً، يكره ما يشتمل على تصرف مشترك بينهما (وهي) أي شركة المفوض (على أربعة أنواع) معاً، صفة، وحال، بالتكسر ومضج (وشركة (مفوض) شركة الضامن).

(ثاني) الأولى وهي (شركة المندوحة) في (بشرى الزحلل) مثلا (قيسويان) في (سالمية) وتضمونها (وغيرها) لأنها شركة عامة في جميع المعابر يمر بها كل منها أمر الشركة إلى صاحبها على الإطلاق، إذ هي من المصارف، قال الله لهم

• لا يَصْلَحُ النَّاسُ فَوْضَى ۚ سِرَاقَةٌ لَهُمْ •^{١١}

(١) قال شيخنا محي الدين عبد الحميد قد أبيت بلأله الأزهري وعجبه

• $\frac{1}{2} \text{H}_2\text{SO}_4$ \rightarrow H^+ \rightarrow H_2O

الشر والمضاراة، ولا بين الضم والبيع، ولا بين التميم والتكليف، وشققت على التوكالة
والكفالة، وإن بشر به كل واحد منهما يكون على الشرع إلا طعام أمه وكسوتهما، وما
بشره كل واحد منهما من الذبوب بدلا عنه يجمع له الأثران فلا أثر ضلعي له، فإذا ورث

أي مملوك، ولا حظ من تعيين المداواة بعده، وبذلك هي شمالة، وتنفرد به ما
يصح الشفعة فيه، ولا يجب الحصول بها لا يصح به الشفعة، وكذا في التصرف؛ لأنه لو ملك
أحدهما تصرفا لا ملكه الآخر مائة تساوي، وفيه في الذب، فهو - يتساوى في التصرف -
بقوات (صغر) بين التوزيع الضمني أو بدميين (أو العبر) الضمني لصغر تساوي، ولا يجوز
بين التبرع والمضاراة ولو كانت أو مائة، (ولا بين الضم والبيع) لعدم تساوي، لأن لغير
التلف بينك التصرف والكفالة، والمضاراة لا يملك واحد، موهب إلا يكون المولى. والضمي لا
يملك الكفالة مطلقا، ولا التصرف إلا بذن النسي. ولا بين التملك والتكليف وهذا عند أبي حنيفة
ومحمد؛ لأن الضم مطلق من التصرف لا يملك التملك وهو ضم يومئذ يجهز
تساوي بينهما في التوكالة والكفالة، ولا مفسر يريده بملكها أحدهما كالمضاراة بين شاعبي
المذهب والجمهور فإنها حصة ويلفوا بها في التصرف في مبروك التسمية، إلا أنه يكره، لأن
الذمي لا يهبط إلى الحائز من العمود فإن في التصحيح، واليمين من قولها عند الكل كما
ظقت به بمصداق الحنفي وعمره. ولا يجوز بين التميم والتكليف ولا التميم ولا التملك
لاعدام الكفالة، وفي كل موضع من صحة المداواة به بعد مرفوع ولا يبره ذلك في احتياك
عشاء، لا تصحح شراعه التمام، وهذه، وسقط عن التوكالة والكفالة فتوكالة بعض
المقصود، وهو الشفعة، والتكفالة لحلق المساواة فيه، هو من موضع التحريم، وهو مرفوع
المساواة بوجهها، ولا يصح إلا بنظر محدودها وإن به بعد مصادف مرفوع، أو بين جميع
مقتضاها؛ لأن التعبير هو الضم (وهو يبرى كل واحد منهما) أي المتكافؤين (يكون على
الشرعة) لأن معنى العقد المساواة، وكل واحد منهما قائم منه صاحبه في التصرف، فكأن
شراعه أحدهما كثر منهما، إلا ما شهد به من الأعدام التبرع وكسوتهما، وطعامه وكسوتهما
ذلك من شراعه الأصلية المستعملة، لا بد من دليل على مفسر، فإن الحاجة الشراعه
مطلوبة أوقوع، ولا يمكن إيجابه على صاحبه ولا تصرف من مثله، ولا بد من الشراعه فيحصل
به ضرره، والذات مطلقا لهما، شأنه في ذلك، فالشراعي بالأصالة، والآخر بالكفالة، ويرجع
التكليف على التبرع (وما بشره كل واحد منهما من الذبوب بدلا عنه يصح فيه التبرع) كالبيع
والشراء والاستحراق والاستعارة (ولا آخر ضلعي له) صحف بمساواة فيه بما يصح فيه الاشتراك
لإحراق نحو في العينة والكفالة والعنف والمفقه فإن لآخر به نسي ضلعي (فإن ورث أحدكم

ماع قل واحد منهما بضع ماله بضع مال الآخر بم عدة الشريكة

وأما شريكة القمار فتشبه من تركاله فله الكسب ويصح التفصيل في المال ويصح له يتساقط في المال ويصح في الربح ، ويحوز أن ينفذها كل واحد منهما بضع ماله دون غيره ، ولا يصح إلا بعد بيان المقابلة تصح به ، ويحوز أن يشري ومن جهة أحدهما درهم ، من جهة الآخر دينار ، وما شري كل واحد منهما للشريكة فلو لم يشتره دون الآخر ثم يزوج من شريكة بضعته من ، وقد هلك حال الشريكة أو أحد المالين قبل أن يشري شيئا بذهب مشتركة ، فإن اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر

صوابه أحدهما بضع ماله بضع مال الآخر فيفسر أن شريكتي منك حتى لا يحوز لأحدهما أن يصرف في بضع الآخر (ثم لا) لعدم الشريكة ، صار شريكتي غلة حتى جاز لكل منهما أن يصرف في بضع صاحبه ، وقد ان تسارعا به ، وإن تعود بضع صاحب الأقل فقل ما تيسر به

الشريكة

وأما شريكة القمار فتشبه من تركاله لأنها من صير ، وإنه انصرف (فوق الكفاية) لأنها بسب من ضروريته ، وانعادي في المدة ، انقصه النقص التام ، ويصح التفصيل في المال ، مع أنشوري في الربح لأنها لا تعصى إلا ما لو (و) كذا (ويخرج) انعكس ، وهو أن (يلو) في المال وينقص في الربح ، لأن الربح له ، أشد بالنقص نحو ما صير كما في المقابلة ، وقد يكون أحدهما جاز في الربح وأكثر غلا وأقوى فلا يرضى بالمساواة فيسب المقابلة في التفصيل (ويجوز) أن ينفذ كل واحد منهما أو شريكتي انعان (بعض ماله دون غيره) - لأن المسألة في المال بسب بسبب به (ولا يصح) شريكة المال (ولا يصح) بناءً من (أن المقابلة تصح به) ، هي الأتم (أو نحو) أن شريكة مع اختلاف جبر مقاييس (و) ذلك لأن يكون (من جهة أحدهما درهم ومن جهة الآخر دينار) وكذا مع اختلاف الموصف ، أن يكون من أحدهما درهم ومن الآخر دينار ، لأنها وإن كانت حبيبي فله أخرى بحبيبي مستقل حكمه الحسب الواحد ، كما في كثير من أحكام ، فكان انقص عليه كالحق من النجس الواحد (وما مشرو كل واحد منهما بشريكة فلو لم يشتره دون الآخر) لم تر أنها تنقص المذلة دون المقابلة ، واليكن هو الأصل في النقص (ثم يزوج) الشريكة (عني شريكة بضعته من) من كذا من ماله - لأنه وكل من جهة في حصصه ، وإن بعد من ماله وجمع عليه

وإذا هلك مال الشريكة حبيبه (أو أحد المالين قبل أن يشري شيئا بذهب الشريكة) لأنها نصب بغيره لشخص ، فإذا هلك مال المحر ، وهلك أحدهما طلق في الهلاك لماله ، ومن الآخر لأن صاحبه لم يرض أن يعطيه شيء من ماله (أو اشترى أحدهما بماله وهلك) منه

فَلِشْرَاءِ فَالْمُشْتَرَى يَبْهَتُ عَلَى مَا شَرَطَ وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِمَقْصُودِهِ مِنْ شَيْءٍ، وَتَجُوزُ الشَّرْكََةُ وَإِنْ لَمْ يَحْلُطِ الْمَالِي، وَلَا يَصِحُّ الشَّرْكََةُ إِذْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا تَقْلِيمَ شُكْلَةٍ مِنْ التَّرْجِيحِ

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَارِفِينَ شَرِيكِي الْمَالِ أَنْ يَبْهَعَ الْمَالِ وَيَقْضِيَهُ مُصَارَفَةً، وَيُرْكَضُ مَنْ يَصْرِفُهُ، يَدُهُ وَبَذَلُهُ فِي الْمَالِ بِهِ مَالِي

وَلَمَّا شَرَكَهُ الْمَالِيحُ فَاتَّخَذَ مَالِي وَاصِّبًا عَادَ بِشَرِكِهِ عَلَى أَنْ يَتَّخِذَ الْأَخْطَالَ وَيَكُونُ

(مَالِ الْأَخْرِ قِيلَ الشَّرَاءُ وَالْمُشْتَرَى) بِالْمَصْحِ (يَبْهَتُ عَنِ مَا شَرَطَ)؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ حِينَ وَضَعَ وَضَعَ شَرِكًا بَيْنَهُمَا بِقِيَامِ الشَّرْكَ وَقَبْلَ الشَّرْكِ لَا يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ بِهَلَاكِ الْعَمَلِ الْأَخْرِ بَعْدَ ذَلِكَ قَالِ فِي التَّصْحِيحِ: وَالشَّرْكََةُ شَرَكَةٌ حَقْدٌ حَتَّى إِنْ أَتَاهَا بِمَعَ حَارِجَةٍ، وَمَالٍ وَنَحْوِهَا بِرِيدِهِ شَرَكَةٌ أَمْلَاكٌ، وَالْمُعْتَمَدُ قَوْلُهُ وَمَعْلَمُهُ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي الْمُسَوِّدَةِ ١٤ (وَيَرْجِعُ الشَّرِيكُ) عَلَى شَرِيكِهِ بِمَقْصُودِهِ مِنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُشْتَرَى حَقُّهُ بِالْوَكَالَةِ وَبَعْدَ الْمَالِ مِنْ مَالِ حَقِّهِ

(وَتَجُوزُ الشَّرْكََةُ وَإِنْ لَمْ يَحْلُطِ الْمَالِي) لَا شَرَكَةَ مَسْنَدٌ إِلَى الْمَقْدُودِ إِنْ لَمْ يَحْلُطْ بِكُنِ الْحَلْطُ شَرْطًا «هَذَا» لَكِنْ إِنْ هَلَاكَ جِزْلُ الْحَقْدِ بَعْدَ الْعَصْدِ عَلَى صَاحِبِهِ سَوَاءٌ هَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ الْآخَرِ، وَبَعْدَ الْحَلْطِ عَلَيْهِمَا (وَلَا تَصِحُّ الشَّرْكََةُ إِذْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا تَقْلِيمَ شُكْلَةٍ مِنَ التَّرْجِيحِ)؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ يَوْجِبُ لِقْطَاعَ الشَّرْكَةِ، مَعْنَى لَا يَصْرَحُ إِلَّا بِغَيْرِ الْمُسَمَّى، وَإِذَا لَمْ يَصْحَحْ كَانَ التَّرْجِيحُ بِقَدْرِ هَلَاكِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَالُ بِمَعْنَى شَرِكِ التَّرْجِيحِ «لَا» فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَيَكُونُ التَّرْجِيحُ بَعْضِي

(وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَارِفِينَ شَرِيكِي الْمَالِ أَنْ يَبْهَعَ الْمَالِ) أَيِ يَصْدُقُ بِصَاحِبِهِ، وَهُوَ أَنْ يَدْفَعَ الْمَالِ إِلَى الْغَيْرِ لِيَصِلَ بِهِ وَبَدَلُهُ لَمْ يَصِدْ فِي عَقْدِ الشَّرْكَةِ (وَيَقْضِيَهُ مُصَارَفَةً) لِأَنَّهُمَا دُونَ الشَّرْكَةِ تَتَضَمَّنَانِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ حَرْفٌ: «بِ» لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، ذَلِكَ سَبْعُ شَرِكَةٍ. وَالْأَوَّلُ الْأَصَحُّ. وَهُوَ دَوْلَةُ الْأَصْلِ «هَذَا» «وَيُرْكَضُ مَنْ يَصْرِفُهُ» لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ بِطَوِيلٍ وَالشَّرَاءَ مِنْ مَوَاقِعِ التَّجَارَةِ، وَالشَّرْكَةُ تَقْبَلُ لِلتَّجَارَةِ. وَكَذَلِكَ أَوْ يَدْفَعُ وَيُغَيِّرُ لِأَنَّهُ مَعْتَادٌ وَلَا يَدْفَعُ لَهُ، وَيَبْهَعُ بِالْقَدْرِ وَالنَّسِيبَةِ لِأَنَّ شَيْئَهُمَا «وَيَدْفَعُ» أَيِ الشَّرِيكُ (فِي الْمَالِ بِهِ مُسَلِّمَةً) فَهُوَ هَلَكٌ حَلَالٌ لَمْ يَصِدْ بِهِ

(وَلَمَّا شَرَكَهُ الْمَالِيحُ) وَاسْمُ الْفُكْلِ، وَالْأَعْمَالُ، وَالْإِدَارَةُ (وَالْمُتَعَارِفَانِ) مَتَلَا، أَوْ حَبَاطٌ وَصَاحِبُ (وَيَشْرِكَانِ) عَلَى أَنْ يَتَّخِذَا لِأَعْمَالٍ وَيَكُونَا الْكُفَّةَ الْعَاصِلِ (يَبْهَتُ) يَتَحَوَّرُ

فَكُنْتُ بَيْنَهُمَا، فَجَوَزَ ذَلِكَ، وَمَا يَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَمَلِ يُلْزَمُ وَتِلْكَ، مِنْ عَمَلِ أَحَدِهِمَا تَوْنُ الْآخَرِ فَكُنْتُ بَيْنَهُمَا بِصَدَقٍ وَأَمَّا شَرِكَةُ تَوْخُودٍ فَالْإِجْلَاءُ بِشَرِكَةٍ وَلَا مَالٌ لَهَا عَلَى أَنْ يَشْرِبَا بِوُجُوهِهِمَا وَيَسْبَعَا، فَتَصْبَحُ الشَّرِكَةُ عَلَى هَذَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكَيْلُ الْآخَرِ بَعْدَ يَشْرِبِهِ، فَإِنْ شَرِطَ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا بَعْضُ الْمَارْتَبِ كَذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَفَضَّلَا بِهِ، وَإِنْ شَرِطَ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا فَالْمَارْتَبِ كَذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي الْأَخْطَابِ وَالْأَخْشَاسِ وَالْأَصْنَافِ وَفِي أَصْنَافِهِ كُلِّ وَاحِدٍ

فَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَفَضِّلَ مِنَ الْفَضْلِ، وَهُوَ مُكْرَمٌ بِالتَّوَدُّلِ، لِأَنَّهُ لَهَا كَالِ وَكَيْلًا فِي النِّصْفِ أَصِيلًا فِي النِّصْفِ حَقَّقَتْ الشَّرِكَةُ فِي الْعَالِ الْمُسْتَدَانَ، وَلَا يَشْرَطُ فِي أَحَدٍ الشُّعْلُ وَالْمَكْنَةُ، وَلَوْ شَرِطَ الْعَمَلُ بَعْضِينَ وَالْمَالُ أَثْلَاثًا حِزْمًا، لَمْ يَدْعُ بَعْضُ بَرِيحٍ بَلْ يَدْعُ عَمَلٌ، فَصَحَّ تَقْوِيدُهُ، وَنَدَامَهُ فِي الْإِهْدَاءِ (وَمَا يَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَمَلِ يُلْزَمُ بِرُفْعِ شَرِكَةٍ) حَتَّى يَنْ كُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَطْلُبُ بِالْعَمَلِ، وَيَطْلُبُ بِالْأَجْرِ وَبِالْمَالِ بِالدَّعْوَى وَفِي هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمَطْلُوبَةِ، وَفِي غَيْرِهَا اسْتِحْصَانٌ (وَأَنْ عَمَلُ أَحَدٍ مِنْهُمَا كَرِبَ لِأَخَرٍ فَكُنْتُ بَيْنَهُمَا بَعْضِينَ) إِنْ فَادَهُ الشَّرْطُ كَذَلِكَ، وَلَا يَكُنْ شَرِطَ

(وَكُنْ شَرِكَةُ تَوْخُودٍ) سَبَبٌ يَدْعُ لَدَى لَا سَرِيَّ الْأَمْرِ لَهُ وَجَاهُهُ مِنَ الْمَالِ (فَالْمَرْجُلَانِ يَشْرِكَا وَلَا مَالٌ لَهَا عَلَى أَنْ يَشْرِبَا) يَوْفُ أَوْ أَكْثَرُ (بِوُجُوهِهِمَا) سَبَبٌ (وَبَيْنَهُمَا) فِي حَقْلِ صَالِحٍ يَتَصَدَّقُ مِنْ شَيْءٍ مَا يَشْرِبَا، وَمَا يَمِي بَيْنَهُمَا (تَصْبَحُ الشَّرِكَةُ عَلَى هَذَا) أَنْصَوْتُ (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكَيْلُ الْآخَرِ بِوَجْهِ يَشْرِبِهِ) لَا يَصْرَفُ عَلَى الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَوَاقِي أَوْ وَلَا يَأْتِي، وَلَا وَلَا يَأْتِي، فَصَحَّ الْأَوَّلَى (إِنْ شَرِطَ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا بَعْضِينَ وَالْمَالُ يَحْتَكَ الْمَالُ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَفَضَّلَا بِهِ) فِي التَّرَجُّعِ مَعَ التَّوَدُّلِ فِي تَمَتُّهِ، لِأَنَّ التَّرَجُّعَ فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ وَالصِّمَانِ وَالصِّمَانِ بِقَدْرِ الْمَالِ فِي الْمُشْتَرَى، فَكَانَ التَّرَجُّعُ عَلَيْهِ وَجْهُ مَا لَمْ يَصْبِرْ، فَلَا يَصَحُّ التَّرَفُّعُ (وَإِنْ شَرِطَ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا فَالْمَارْتَبِ كَذَلِكَ) لَمَّا فَادَهُ

(وَلَا يَجُوزُ الشَّرِكَةُ فِي) حَقْلِ الْأَنْبَاءِ الْمَبَاحَةِ مِثْلَ (الْأَخْطَابِ وَالْأَخْشَاسِ وَالْأَصْنَافِ) وَكُلُّ مَبَاحٍ؛ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ مَطْمَعَةٌ مَعْنَى الْوَكَالَةِ وَالرُّكْبَانِ فِي تَحْدِ الْمَبَاحِ مَطْلُ، لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ يَكُونُ بِهِ عَيْنٌ صَحِيحٌ، وَالْوَكِيلُ يَسْتَكْفِي بِغَيْرِ أَمْرٍ، فَلَا يَصْلُحُ مَا شَاءَ عَنْهُ (وَمَا أَصْغَرُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ لَمَطَةٍ) أَوْ لَمَطَةٍ (مَعْرُوفَةٌ تَوْنُ مَبَاحٍ) لِتَوْنِ الْمَبَاحِ فِي الْكَمَالِ الْأَحْمَدِ، فَإِنْ أَخْذَهُ مِنْ فَهْمٍ بَيْنَهُمَا بَعْضِينَ، لَا مَسْرُوفَتَهُمَا فِي سَبَبٍ لَاسْتِحْصَانٍ وَإِنْ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَصِلْ الْآخَرُ شَيْءٌ يَهْوُ لِلْمَالِ، وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا وَأَعَادَ الْآخَرُ بِلَا حِسَبَةٍ مِنْهُ أَوْ حَرَمَهُ لَمْ يَصْلُحْ لِمَنْ مِثْلَهُ لَا يَحْجُوزُ بِهِ حَقٌّ تَمَّ ذَلِكَ حَتَّى هَلِي حَتْمًا وَبِالْوَسْطَانِ، وَفِي هَذَا حَقٌّ مَا يَدْعُ

مطلب المضاربة

المضاربة عقد على الشركة بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر، ولا يصح

أن يحمل صغر كل واحد صاحبه وعمل الآخر جمع بالربا

كتاب المضاربة

لقد دعا بعد الشركة لأنها كالمعقود بالمضاربة، لا اختصها عليها

(المضاربة) لغة مشتق من الضرب في الأرض، نخب به لأن المضارب يسحق الربح
سقطه وعمله وتربعا (عقد) بإيجاب وقبول (غير الشركة) في القرض (مستحب من أحد
الشريكين) وعمل من الآخر كما في بعض السبع، ولا مضاربة بدون ذلك؛ لأنها شرط لربح
قرب المال حصة، والمضارب مريض، وإذا كان المال سميته تكوين شركة عقد

وهي متروكة للمحاللة إليها، لأن الناس بين شيء بالمالك شيء غير التصرف فيه وحس منه
في التصرف صغر اليد هذه فبالاحتاج إلى سرع هذه النوع من التصرف، تنظيم مصححة
العلمي والشركي، وتخصير والعملي، ونسب التي تلك والناس بينهم فمضروهم عنه، وتعاملت به
المضاربة وصي الله تعالى عنهم (١) (هداية)

وذكرها العقد، وحكمها بغير أول، ويكون عند عمله، وغصب إن خالف، وإحاره عاصدا
إلى شدت وله غير عمله بلا زيادة على المشرع

(١) كذا جاء في الهداية

قال القزويني في نصب الرضا ١١٣١ مودة أن الصحابة تفاوضوا في روى ما نقله في الموطأ ومعه
الطحاوي في مستدركه، والبيهقي في المعتمد، والدارقطني في روى في مسلم أنه عند قتله وحيد الله
مصر خرجا إلى العراق، فالتفقت أبو موسى الأشعري من مال الله على أن يتلوا به حاشا، ويحمله
بالمدينة، ويؤتيها إلى الخالد لأمر المزمع وبيع بها، فله ذلك، فبعضه ويحيا بهما فقال عمر «أكن
الجيش أليفه كذا مذهبك؟» قال «لا» قال «أكن المزمع فأصلكمما؟» قال «أكن المالك وبيعه فربحت
عبد الله» قال «سأبقي هذا في المزمع» قال «أكن المالك» قال «أكن المصنف» فقال «أكن
جئت فمأنا فادع عمر الخالد، وعدت بها وأعطاه، بعد، وأمره عندك في الموطأ في القزويني
كتاب البيع مع خبر مسر، وفي سنن الدارقطني ١٤٣٠ مودة في ذلك كذا معناه ما أخرجه الطحاوي
في غير ذلك، يركب ذلك الجرم يربطه بعد ما أخرجه البيهقي ١١١٢١ مودة وأخرجه مالك في حديثه
الطحاوي في غير ذلك، سبهي أنه عمل في مال لعماد على أن القرض بينهما ورواه الطحاوي ١٠٠

ولا تكتبه

شبهه وأما قول المصنف «أبجد سي» والله الناس يعلمون بها فلوهم فيها فليس له الربا

ونقل في حجة في التوبة ١٨١/٢ مودة

المضاربة إلا بالمال الذي بينا أن شركته صحيح. ومن شرطها أن يكون المربح متصفاً
مشتافاً لا يستحق أحد حصصاً منه أو أنه مشترك، ولا أنه أن يكون المال مشتركاً بين
المضاربين، ولا أنه لو لم يكن فيه، فهو صحيح للمضاربة معاملة جازية لمضاربين أن
يشري ويبيع ويأجر ويكسر ويؤكل، وليس له أن يقدم المال مضاربة إلا أن يكون له رب
المال في ذلك، وإن خسر له رب المال المفسر في بقية سنة أو في مقابلة غيرها ثم
يجز له أن يجاور ذلك وكذلك إن وثب للمضاربة أثناء تعيينها حصر ونظر في عقد مضاربها.

ونحو صحيحه غير وادى صواب غير ما يلو. ولا يسلخ المضاربة إلا بالمال الذي
بين أن الشركة صحيح. وقد تقدم بيانه. ودون فيه غرض دون منه وعمل مضاربة فيه، أو
أخص مالي على فدان وأعين به مضاربة. - ٢٠ - لأنه عقد يقضي بحصول من حيث إنه موكل
ولا يلزم من الصحة اختلاف ما إذا كان العمل باليد أو بالعتبة، حصة لا صحيح. يستلزم
الاشتراك فيها وصحتها. (ومن شرطها أن يكون الربح المربوط بينهما مشتركاً) ولا
يستحق أحدهما جزءاً من الربح (وذلك لعدم اشتراكه) لأن المال يقطع شركة سهم. لا احتمال أن
يخصل من الربح إلا ما تفرقه به من سهم. ومفهومه أن يكون المال مشتركاً بين
المضاربين. لا يمكن من التصرف (أو من أن يكون المال في ملك لا يسلط عمل
رب المال) لأنه يمنع حلوصه به المضارب، وهذا كون من أمان معقود بالتسليم أو الإجارة
إليه.

(فإذا مضى المضاربة) استندت شرعيتها وقامت مقصدها غير معقود برمان أو مكان أو نوع
(وإذا مضى المضاربين) يشري ويبيع. بعد وسبه مضارب (ويستمر) سراً وخفياً أو يتبع أو يترك.
ويؤخذ ويرعى ويؤجر ويكسر ويؤكل. لا إله إلا الله. لا إله إلا الله. لا إله إلا الله. لا إله إلا الله.
الاسترباح، ولا يحصل إلا بالتجارة. بطلت مقصدها. لا يجوز لها أن يكون من حصة المضاربين
ولم تكن كونه من صحيح التجارة (وليس له) أن ينفذ المضارب أن ينفذ المالك مضارباً. لأن المالك
لا يتصل من ماله إلا بتخصيص حصة، مثل (أنه) من رب المال في ضمانه له أن المضارب
المطلق له. أن ينفذ من ماله. لا يملك المضارب ولا الإجارة ولا الإجارة ولا الإجارة ولا الإجارة
رأى أن له أن ينفذ عليها.

(وإن خسر له) وث المال المضارب في سهم ينفذ له سهمه فيها ثم يجز له أن
المضارب. أي يجاور ذلك. لا يملك له المضاربة تسلياً. لأنها لا يملك. وفي التخصيص
نحوه في بعضه. هي التي تشري على المضارب. هي غير سهم المضارب. لأن له أن ينفذ. وكان
المشترى له. وأنه ربحه. فإن خرج بالمال. ينفذ غير المضارب. أي ينفذ له الحق في كل

وتسمى المصنوعات التي بشرى أن ربها المال ولا الله ولا من بعده خلقه، فإن اشترطه كان مشرباً
 لنفسه دون المصنوعة، وإن كان في المال ربح طيس في أن يشترى من يبيع عليه فإن
 اشترطه من مال المصنوع، وإن لم يكن في المال ربح حينئذ يشترطه، وإن راد
 قيمته عن حصة منهم، ولم تضمن ثوباً لمال شيئاً، ويسمى المفقون ثوباً لمال في
 حصة مبيعة منه، وإذا دفع المصنوع المال لمصنعه، ثم سأل في ربحه أو خسر في ذلك، هو
 مضمون بالذبح ولا تصرف المصنوع ثابتي حتى يربح، فإذا ربح ضمن المصنوع لأول
 المال أقرب للمصنوع، وإذا دفع إليه مضرته بالهيف ودر ثوبه في يدها مضرته فلهها

بشرى ربحاً من ثوبين ذراعين حال مصنوعه من حاله، معناه في يده بال عقد النسق، وكذا هو
 حال في الثوبين، فلهما الثوبين، الكثر رددت إلى وقت مصنوعه فله حينها خبر المصنوع به
 بعد ثوبها، لأن الحكم للمصنوع، سبى مصي به

(أليس المصنوع أن سرق من المال ولا من بعده خلقه) أي عمى وث
 المال لا عند المصنوع وأصح لتخصيص سرج، وهو ما يكون شراء ما يمكن حقه، وهذا
 ليس كذلك (فإن أسرفتم على مشرباً نفسه دون خصمته) لأن الشراء من أحد حلقا على
 المشربى عند غيره، كالزكوى بالسرق، حاله (وإن كان في الثوب ربح طيس في) أي
 المصنوع (أن سرق من يبيع عليه) لأنه يبيع عليه ويبيع عليه رب الثوب (فإن
 اشترطه من حال المصنوع) لأنه يصور مشرباً نفسه، فيضمن بمصر من حال المصنوع، وإن
 لم يكن في المال ربح حال أو بشرى به، لأنه لا مانع من المصنوع أن لا شركة له ليعز عليه
 (فإن رادته قيمته) بعد الثوب، (أو حصة منهم) ملكه بعض قريبه (ولم يضمن رب
 المال شيئاً) لأنه لا ضح من جهة في رده الثوب ولا في ملكه الثوب، لأن هذا شيء - بئس
 من ضيق الحكم على كاهه، وده مع هذا، وبشئ المفقون، أن المال في قيمه حصة، أي
 رب المال (من) أي تضمن لاحتساب ما في حقه (وإن راد المصنوع المال) لآخر المصنوع
 ربحه بئس أن رب المال في ذلك لم يضمن المصنوع الأول (بالذبح) أي المصنوع الثاني (ولا
 تصرف المصنوع الثاني) من غير أن يربح، أي حتى يربح، لأن المصنوع يدره الثوبين
 المصنوع الثاني (وإذا ربح) المصنوع الثاني ضمن المصنوع الأول للمال أقرب للمصنوع، قال
 في التهذيب: وهذه رواية الحسن، أي حصة، ولا بداعين به ضمن ربح لو لم يربح،
 وهو ظاهر الرواية، قال الإسكندر: قال صاحب الكتاب: هذه المصنوعات الأولى والثانية
 من قبله في مال المصنوع، أي غداً ضمن إلا أن يربح منه شيء، الثاني في مضمون
 جميعاً أمه وصحيح (وإذا دفع) رب المال (إليه) حال مصنوعه بالهيف وأخذ في يدها

الإسلام ولحق بهما الحزب بعينه المصارفة، وإذا عرف ربح المال المضروب وأنه يظلم
بخرقه حتى يشتري ويبيع قصافته حرام، وإن عده بخرقه وإسلاف غرضه فله أن يبيعها ولا
يضمنه المهر من ذلك، ثم لا يجرى أن يشتري ببيعها شيئاً آخر، وإن عرله وورث المال
فراهم أو دنانير فله تصف فليس به أن يصرّف به

وإذا أضرقت وهي المصروف فربح المضرب فيه أضراراً ألتصافه على المضرب
المضروب، وإن لم يكن له ربح له بخرقه الأضرار، ويقال له: وكل ربح المال في الأضرار
وهو ذلك من مال المضاربة فهو من الأرباح دون رأس المال، فإن زاد الأضرار

بذلك الحزب، وحكم بالخرق (بطلب المضرب) أيضاً برؤاى ملكه وإسلاف لورثته فكان كالسود
وما به يحكم بحرقه فهي مودونه، وإن رجع مضمناً به يظلم فيه رب المال لأنه لو كان
المضارب هو المصروف والمصارفة من حالها، أن عرله صحيحه، ولا يوجب في ذلك رد
المال

(وإن عرف ربح المال المضارب من المضاربة (وإن يظلم المضارب بخرقه) في عرف
بخرقه (حتى يشتري ويبيع قصافته) المصارفة قبل العلم بخرقه، لأن وكيل من جهة، وعرف تركيب
تصدي بخرقه على علمه (وإن عده بخرقه والمال مضروب) هو حاله، كذا خلاف عرس رأس
المال، بالشرع والمقتضى هذا حسن، (فإن أن يبيعها ولا يضمن المهر من ذلك) البيع لأن له حصة
في الربح، ولا يظهر ذلك إلا بالعلم يجب به من يبيع ليظهر ذلك (ثم لا يجرى) له (في
يشتري شيئاً آخر)، لأن العرف إنما لم يفعل وإسلاف ضروريه معرفة رأس المال،
وقد انتصت بضروريه عند فعل المضارب، وإن عرله ورث المال فهو كذا تأثير قد خصت في
مصرفت عنها بعد أن كاسه مصاد (مصرف) وليس له أن يصرّف به) لما طاء حاله في
المهر به، وهذا الذي ذكره إذا كان من حسن رأس المال فإن لم يكن - متى كان فراهم ورأس
المال دنانير أو على الفضة - له أن يبيعها بحسن رأس المال مستحقاً لأن الربح لا يظهر إلا
به وصار كالسود (وهو) وقد أضرقت به

(وإذا أضرقت وهي المال دون) كان (فله ربح المضارب) أي المهر (تأثيره تعاقبه
على اقتضاء المهر)، لأنه مضمون الأجر، فإن الربح كالأجر له (وإن لم يكن) في المال (ربح) به
بخرقه الأضرار - لأن وكيل مخصص، وهو شرع، والمضرب لا يبيع على يده ما يربح به (وإن لم يكن
يبيع له) أي للمضارب (وكل ربح المال في الأضرار)، لأن حقوق العقد شتى ما يضمنه،
والمال ليس مخصصاً فلا يمكن من الطيب لا يضمنه، فهو بالوكيل كذا يصح عنه

وهو ذلك من مال المضاربة فهو من الربح، رأس المال؛ لأن الربح (مهر الربح)

على الترتيب فلا حصار على المضارب به، وإن كان قد فسد الترتيب ولم يضارب به حصارها
ثم هلك المصيد أو بفساد الترتيب حتى يستوي رتب حصار رأس المصيد، فإن حصل
شيء كان نهائياً، وإن حصر من رأس حصار به بنفسه المصيد، وإن كان قد اكتسب
ترتيباً وحاصراً للمصيد ثم عدها بهتت نسبتاً ثم يرد إلى الترتيب الأول، ويجوز للمضارب
أن يبيع بالثمن والمصلحة، ولا يزوج عند ولا يبيع من رأسه شخصاً به

على رأس المال فلا بد من تعيين رأس المال حتى يحدد رأسه، وإذا كان له مالان على الترتيب
فلا حصار على المضارب به، لأنه من رأس المال، أي الترتيب، ولو كان المصيد قد فسد الترتيب، لم يوجب
(المضارب بهتت) أي لم يوجب ذلك عند تعذر كونه (أو بفساد الترتيب حتى يستوي رتب
حصار رأس المصيد) لأن حكمه كترتيب رأس المال لا يوجب لأنه هو الأصل، فإذا
هتت ما في يد المضارب لم يملكه من رأسه، وإنما من رأس المال، فهو حصره (فقد حصل شيء)
بعد استيفاء رأس المال (كان نهائياً) لأنه يبيع (وإن حصر) المخرج المستردود، أي يخص (عن)
كذلك رأسه، فقد تم بضم المضارب بما من رأسه من رأسه، كما قد فسد الترتيب وحاصراً
المضارب (الأولي والمال في يد المضارب ثم عدها) رتباً بهلك المال ثم سراداً الترتيب
الأول، لأن الأولي قد ذهب بالمصلحة، وإن كان بعد جديد لا يملكه الأولي

(ويجوز للمضارب أن يبيع بالثمن والمصلحة) نسبة المضاربة، لأنها من حصيل التحلوق فسد
بالمضاربة لأنه إذا ما عني إلى غير معروف لا يفسح، لأنه في الأمر القلة المستردود من الناس
ولا يزوج عذراً (ولا ثمنه) عند (أي حصره) (ومحله) (أو من المضاربة) لأنه ليس
محصراً، والمصيد لا يخصص إلا الترتيب بالجزء، أو ما هو من سرادها، وتزوج نفس كذلك،
وعلى رأسه يزوج الأثر على حصارها، لأن من رأسه اكتسب لأنه مستفيد به للمهر
ومضارب المصلحة، دليل في التصحيح، وسننسه لوجوبه عند بطلان كما خصه والمضارب
والشخص، والمضارب، وغيرهم أهـ

نعم إذا عمل المضارب في حصر مفعله في ماله، وإن سافر طعمه وشراؤه وكسوته
وركوبه في مثل المضاربة، وهداه

ومن شرط الوكالة أن يكون الموكل من يثبت التصرف وشرقة الأحكام والوكيل
من يفعل العقد ويقتضيه

وهو وكل من أُلحِقَ له المادون منهم حار وإن رَقَا مَبْنِيًا مَعْتَبَرًا بِمَقْصِدِ الْفَيْتَحِ
وَسَرَّاءِ أَوْ عَدَا مَعْتَبَرًا حَارًّا وَلَا تَعْلُقُ بِهِمَا تَعْلُوقُ وَتَعْلُوقُ تَعْلُوقَهُمَا

وَالْمَقْصُودُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْوَكْلَاءُ عَلَى صَرْتَيْهِ لِكُلِّ عَقْدٍ بِمَقْصِدِهِ الْوَكِيلُ إِلَى تَحْبِثِهِ شَلِّ

إِلَهُمَا بِهِ وَاقْتَضِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقَضِيَّ إِذَا عَمِدَ التَّحْبِثَ مِنْ أَمْرِ يَقْبَلُ تَوَكُّلَهُ مِنْ غَيْرِ
رِضَاهُ وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ يَصْدُقُ إِسْرَارَ خَصْمِهِ لَا يَمُنُّ بِهِ وَسَمِعَ فِيهِ وَاصِبًا بِهِ عَلَى شَمْسِ
الْأَمَةِ السَّرْحِيَّةِ وَرَدَّ شَمْسِ الْأَمَةِ الْحُلُوتِيَّ وَفِي الْحَقْلَانِ وَإِلَيْهِ مَالُ الْأَوْجُودِ كَمَا
فِي التَّصْحِيحِ وَحَقِّصًا وَفِي الدَّرَجَةِ وَحَلِيقَةِ الْمَقَاصِدِ

(وَيَنْ شَرَفَ) صَحَّ (الْوَكْلَاءُ) أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ مِنْ مَعْنَى التَّصْرِفِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا
بَعِثَ التَّصْرِفَ مِنْ جِهَةٍ فَلَا يَمُنُّ مِنْ تَوَكُّلِهِ مَانِكًا لِمَا يَسْتَكِلُّ لِيَعْرِى (وَيُؤَثِّرُ الْأَحْكَامَ) قَبْلَ فِى
وَالْمَقْصِدُ مَحْضُ الْحُكْمِ ذَلِكَ التَّصْرِفُ وَجَسَ الْأَحْكَامُ لِأَنَّ إِسْرَارَ عَنِ الْوَكِيلِ إِذَا وَكَّلَ فَإِنَّهُ
يَسْتَكِلُّ ذَلِكَ التَّصْرِفَ دُونَ التَّوَكُّلِ بِهِ ، أَنَّهُ لَمْ يَمُنْهُ الْأَحْكَامُ وَفِي الْعَلَّةِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِى
الْكَلَامِ شَرْطَانِ، وَالثَّنِي إِسْرَارَ عَنِ الصَّحْبِ وَالْمَجْرِبِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ التَّصْرِفُ وَشَرْطُ الْأَحْكَامِ
شَرْعًا وَاحِدًا، وَمَعَ قَبْحِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالْوَكِيلِ صَحَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْحُكْمُ ذَلِكَ التَّصْرِفِ
(وَأَنْ يَكُونَ) (الْوَكِيلُ) مَنْ يَفْعَلُ الْعَمَلُ أَنْ يَمُنَّ مَعَهُ مِنْ أَنَّهُ سَلَّطَ مَانِكًا إِلَى كُلِّ مَنِ
الْمَقَاصِدِ وَجَالِبٍ لَهُ؛ فَيَسْلُبُ عَنِ الْبَائِغِ ذَلِكَ السَّيِّئِ وَيَحْبِثُ لَهُ ذَلِكَ الْمَقْصِدِ وَفِي الْمَقْصِدِ
الْعَكْسِ (وَأَنْ يَكُونَ) مَعِثَ (يَقْتَضِيهِ) عَالِدُهُ مِنَ الْعَمَلِ وَالْمَقْصِدِ، حَتَّى لَوْ كَانَ صَيًّا لَا يَفْعَلُ لَوْ
مَحْبُوبًا كَانَ التَّوَكُّلُ مَقْلُوبًا، وَمَا يَمُنُّ مِنْ أَنْ يُولَى (وَيُقْصِدُ) إِسْرَارَ عَنِ الْهَازِلِ وَفِي هَذَا الْمَقْصِدِ

ثُمَّ شَرَعَ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ (وَيَدُ) وَكُلُّ الْفَعْلِ الْبَائِغِ أَوْ الْعَادِيَةِ هَذَا كَيْتُ لَوْ صَيَّرَ
(مِنْهُمَا جَانِ) لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ مَالِكٌ لِلتَّصْرِفِ، وَمَنْ كَيْتُ مِنْ أَهْلِ التَّصْرِفِ (وَيَدُ) وَكُلُّ الْفَعْلِ الْبَائِغِ
الْبَائِغِ أَوْ الْعَادِيَةِ (صَيًّا مَعْتَبَرًا) وَهُوَ (يَفْعَلُ) الْفَيْتَحِ وَالشَّرَفِ أَوْ هَذَا مَعْتَبَرًا جَانِ لِيَصْلَحَ لِمَا قَالَا
(وَأَنْ يَكُونَ) (الْوَكِيلُ) مَنْ يَفْعَلُ الْعَمَلُ لِأَنَّهُ لَا يَصْحَقُ مِنْهُمَا التَّصْرِفُ، تَقْصِيرُ أَعْيَادِهِ الْعَمَلِ وَحِينَ
سَبَدَ الْعَمَلِ (وَأَنْ يَكُونَ) (الْوَكِيلُ) مَنْ يَفْعَلُ الْعَمَلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَمُنَّ مِنْهُمَا التَّصْرِفُ، تَقْصِيرُ أَعْيَادِهِ الْعَمَلِ وَحِينَ
إِلَى هَذَا التَّصْرِفِ، وَهُوَ الْمُوَكَّلُ، لِأَنَّ الْفَعْلَ يَمُنُّ مِنَ الْعَمَلِ بِعَدِّ الْعَمَلِ، لِأَنَّ الْمَتَاعَ حَتَّى إِذَا لَمْ
وَمِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ الصَّحْبَ بَعْدَ الْبَائِغِ، لِأَنَّ الْمَتَاعَ حَتَّى، وَحِينَ الصَّحْبِ لَا يَفْعَلُ بِالْفَوْضِ كَمَا فِي
الْأَمْرِ

(وَالْمَقْصُودُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْوَكْلَاءُ عَلَى صَرْتَيْهِ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ «وَالْمَقْصِدُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ

تُجْعَلُ وَالْإِحْبَارُ، حَقِيقٌ ذَلِكَ لَمَعْدِ سَعْلُو بِالْأَنْبِيَاءِ ذَوِي أُنْمُقَاتِي، قُتِلَتْ لَمِيعٌ وَبَعِثَ
 الْخَشْيَ، وَهَاتَتْ بَالِغِي، إِذَا أَسْرَدَ، وَبَعِثَ جَبِي، وَبَحَاغِي بَالِغِي، وَكَتَبَ عَقْدُ بَصِيغَةٍ
 إِلَى مُوَكَّلِيهِ كَالْكَوْجِ وَالْخَلَجِ وَالصَّنْعِ مِنْ دَمِ الْعَيْنِ بِإِنْ حُفُوهُ تَعْلُقُ بِالْمُؤَكَّلِ ذَوِي
 الْمُؤَكَّلِ، وَلَا يَطْلُبُ وَكَسَ الرُّوحَ بِالْمَدَى، وَلَا يَرَى وَتَبْلُغُ الْبَرَاءَةَ تَسْلِيحِي، وَبِذَا حَابَ
 الْمُؤَكَّلِ الْخَشْيَ سَعْلُو حَبَّ نَسْعُهُ بِإِنْ دَعَا بِإِنْ حَبَّ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُؤَكَّلِ أَنْ يَطْلُبَ
 بِهِ تَابِيًا

وَمِنْ وَكَلٍ وَجَلَّ سَرَا، شَرِي، فَلَا يُدْرِي مِنْ تَجْوِيهِ جَنْسِهِ وَهَيْئَتِهِ أَوْ جَنْسِهِ وَمَنْعِهِ لَمَعِهِ.

... ..

الْمُؤَكَّلُ: أَيْ حَسْرُ الْخَفَةِ، كَمَا فِي (عَدَةِ السَّالَةِ)، لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ يُصِيبُ حَسْرَ الْعَيْنِ إِلَى حَسْرِهِ،
 وَحَسْرُهُ إِلَى مُوَكَّلِهِ (مَقُولٌ عَقْدُ بَصِيغَةٍ الْوَكِيلِ إِلَى بَصِيغَةٍ) فِي جَمْعِ إِصْرَاتِهِ إِلَى حَسْرِهِ وَبَصِيغَةٍ
 مِنْ إِصْرَاتِهِ إِلَى الْمُؤَكَّلِ (مَقُولٌ أَسْعَ وَالْإِحْبَارُ) وَبَحَاغِي (الْمَعْنَى قُلْتُ لَمَعْدِ تَعْلُقُ بِالْمُؤَكَّلِ ذَوِي
 الْمُؤَكَّلِ) لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ فِي عَدَاغِهِ عَمَّ الْعَقْدُ حَقِيغَةً، لِأَنَّ الْعَقْدَ يَحْمِلُ بَعْدَ بَعْدِهِ، وَحَكْمُهُ
 أَنَّهُ يَسْمَى مِنْ إِصْرَاتِهِ الْعَيْنِ إِلَى مُوَكَّلِهِ وَحَبَّ كَابَ حَسْرِهِ ذَوِي أُنْمُقَاتِي، الْحَقِيقُ مُعْلَقٌ بِهِ
 (قُتِلَتْ لَمِيعٌ، وَبَعِثَ شَرِي، إِذَا أَسْعَ، يَطْلُبُ بَالِغِي، إِذَا أَسْرَدَ، وَيَقْضَى الْعَيْنِ) لِأَنَّ دَعَا
 مِنْ الْحَقِيقِ، وَالْمَلِكُ يَنْتَ لِلْمُؤَكَّلِ حَلَالَهُ عَمَّ عَسْرَ الْمُؤَكَّلِ الْخَشْيَ (وَيَكُونُ الْخَشْيَ بِالْعَيْنِ)
 إِذَا كَانَ الْمَلِكُ فِي يَدِهِ، أَمَّا عَمْدُ تَسْلِيحِي إِلَى أَسْرَدَ فَلَا يَصْبِرُ وَهُوَ (وَقِيلَ عَقْدُ بَصِيغَةٍ)
 الْمُؤَكَّلِ (إِلَى مُوَكَّلِهِ) أَيْ لَا يَسْمَى مِنْ الْإِصْرَةِ إِلَى مُوَكَّلِهِ، حَتَّى يُؤَاصِفَهُ إِلَى حَسْرِهِ لَا يَصْحَبُ،
 كَمَا فِي (بَالِغِي) وَبَحَاغِي، وَبَالِغِي كَالْكَوْجِ وَالْخَلَجِ وَالصَّنْعِ مِنْ دَمِ الْعَيْنِ) وَبَحَاغِي ذَلِكَ (فَلَا يَصْبِرُ
 نَحْصُ بِالْمُؤَكَّلِ) لِإِصْرَاتِهِ لَمَعْدِ بِهِ ذَوِي مُوَكَّلِ، لِأَنَّ فِي هَذِهِ الْفَرْقَةِ سَعْلُو مُخْطَرٌ، وَلَهُ لَا
 يَسْمَى مِنْ إِصْرَاتِهِ نَحْصُ إِلَى مُوَكَّلِ، فَكَانَ كَالرَّسُولِ، وَفَرَعَ عَمَلُهُ كَوْنَهُ سَعْلُوًا مَحْضًا مَحْرَبًا
 (وَمَا يَطْلُبُ وَكَسَ الرُّوحَ بِالْمَدَى، وَلَا يَرَى وَتَبْلُغُ الْبَرَاءَةَ تَسْلِيحِي) بِالرُّوحِ سَاعَةً قَامَ لَهُ مَعْرُ
 (وَمَا يَطْلُبُ الْمُؤَكَّلِ) بِالْمَلِكِ (عَسْرَ بَالِغِي) أَيْ الْمَسْرِي (أَيْ يَسْعُهُ بِإِنْ) أَنَّهُ حَسْبِي
 عَمَّ الْعَقْدُ وَبَحَاغِي، لِأَنَّ الْحَقِيقَ إِلَى الْعَدَا، فَإِنْ دَعَا أَيْ قَضَى الْخَشْيَ تَبْلُغُ (بِإِنْ) أَيْ
 الْمُؤَكَّلِ (حَبَّ) لِأَنَّ عَسْرَ الْخَشْيَ سَعْلُو حَقِيغَةً (وَمِنْ يَكُنْ لِلْمُؤَكَّلِ أَنْ يَطْلُبَ بِهِ تَابِيًا) لَمَعْدِ
 الْخَلَّةِ؛ لِأَنَّ يَوْجَهُ مِنْ تَوْجِبِ الْإِعَادَةِ

(وَمِنْ وَكَلٍ وَجَلَّ سَرَا، شَرِي، فَلَا يُدْرِي مِنْ تَجْوِيهِ جَنْسِهِ وَهَيْئَتِهِ أَوْ جَنْسِهِ وَمَنْعِهِ لَمَعِهِ)
 هَذَا كَالْخَشْيَةِ وَلَمَعْدِ (وَصَفَهُ) أَيْ يَوْجَهُ ذَوِي حَسْرِي (أَوْ جَنْسِهِ وَمَنْعِهِ قَبِيغَةً) لِيَصِيرَ الْعَمَلُ
 لِلْمُؤَكَّلِ بِهِ مَعْلُومًا بِحَيْثُكَ الْإِسْتِمَارَ أَيْ بِمُؤَكَّلِهِ وَكَانَ عَلَيْهِ مَعْدُورٌ أَسْعَ فِي مَا (بَالِغِي) لِأَنَّ حَبَّ
 الْأَمْرِ إِلَى رِيحِهِ عَمِّي شَرِي بِشَرِيهِ يَكُونُ مَحْضًا، وَالْحَبَّ إِلَى الْمَحْضَةِ الْبَسْرَةِ تَحْتَمِلُ فِي الْمَحْضَةِ

إلا أن بؤكفة وكافة علمه يقول: اتبع بي ما رأيت. وإذ اشترى الفوكيل ومصر الصنع ثم
أطاع على عيب فله أن يرده فليغيب ما دام الصنع في يده، وإن سلمه إلى الموكل لم
يرده إلا بإذنه

ويجوز لشوكيل يفتد الصخر أو شئاً ما فإن تولى الفوكيل صاحبه قبل أن يفتد يفتد
العقد ولا تصرف عقدة الموكل، وإذ دفع الموكل بالشرء لشئ من ماله وقصر الصنع فله
أن يرجع به على الموكل، فإن هلك الصنع في يده قبل حمله هلك من ماله الموكل
وإن سقط الشئ، وفله أن يخرجه حتى يشتريه لنفسه، فإن حمله هلك كان مسؤولاً

كجهالة الموصى لشخصاً: لأن على الفوكيل من التوسيع لأنه اسماء فتجسّد جهالة
المسرة وهديته تم لجهالة في الفوكيل ثلاثة نوع من جهالة وهي جهالة الشخص كالنوب
والدعة والرقى، وهي نوع صفة الزكاة وإن شئ المشر لأن الموكل لا يدفع على الاشتراك لأن
بدنه المشر يوجد من كل حصص جهالة بغيره، وهي جهالة المخرج كالحصص والعرض والتباعد
الهردي، وهي لا تصح صفة الزكاة وإن لم يشر المشر، وجهالة سوسطة بين الجبر والسرع
كالمدة والآلة والمدة، فإن شئ المشر أو شئ نصح ويحل جهالة النوع، وإن لم يشر واحد
سهما لا يصح ويحل جهالة المشر، فيصير، عي الكسبي، ويوجد من كلام المصنف وإذا
اشترى الفوكيل ما وكل شراؤه (وفيهم الصنع) أي اشترى (ثم أطلق على عيبه) به (فله)
أي الموكل (أن يرده فليغيب ما دام الصنع في يده) بعد المدة المحددة به (فإن سلمه إلى الموكل لم
يرده إلا بإذنه)، لانتهاء حكم الزكاة بالمسلم

(ويجوز للفوكيل يفتد الصخر أو شئاً ما لأنه عقد بماله نفسه فيملك الموكل به على ما
مر، ويترده الفوكيل بالإسلام دون غيره، سلم فإن سلم لا يجوز، فإن الموكل يبيع طمناً في
ذلك على أن يكون المشر كبير، وقد لا يجوز هديته ثم يترده بمعارضة الموكل (فإن طلق
الموكل صاحبه قبل أن يفتد) لذلك (يفل العقد)، ويوجد الاتفاق من غير دفع (ولا تصرف عقدة
الموكل) ولو حصراً كما في البحراء، خلاص المعنى ١٠٤٠ بس معاد

ويجوز دفع الفوكيل بالشرء لنفسه من ماله من غير مخرج يدين الموكل (وقصر الصنع منه
أن يرجع به على الموكل) لوجود الأدلة، لأن المحدود به فاسد إلى الطلق وقد علمه
الموكل يكون واحداً بعده (فمن هلك الصنع في يده، أي الموكل) فكل حمله هلك من ماله
الموكل ولم يتغير الشئ، لأن يده كيد الموكل (رأه) أي يولى ماله (أن يغيبه) أي
الصنع (حتى يشتريه لنفسه) وإن لم يكن دفعه، لأنه مع الموكل يملكه المالك (فإن حمله)

هذان الرغبتان عند أبي يوسف رصداً جمع عند محمد

وبدا وتخل رجلين فبقي لأحدهما ما ينصرف فبقي الآخر فبقي الآخر
بوكلهما بالتحصن أو بطلان رغبته بشر عوض أو برد أو غيره أو بقضاء دين عليه

ونسأل الله تعالى أن يوفقكم في كل ما كنتم تعملون
وأما قوله تعالى فبقي الآخر فبقي الآخر فبقي الآخر فبقي الآخر

.....

الأسماء الخمسة (فهي) هي بئس كذا يصوب على (محمد) أبي يوسف (بضم)
الأول من خمسة وهي الخمس. وجمع العدد عند العرب يجب فيه بفتح الفاء على ما
(وصف) المسيح عند محمد وهو ن. وأبو سميء (بضم) فبقي الآخر فبقي الآخر فبقي الآخر
في (الصحاح) ورجع فبقي الآخر في (الهداية) وجمع (المتنبي) والسمي. (المتنبي)
ووصف (المتنبي)

(أما قوله) فبقي الآخر فبقي الآخر فبقي الآخر فبقي الآخر
لأحدهما أن ينصرف فيه وتلا فيه من (الجمع) قال في (الهداية) وهذا في تصرفه يحتاج فيه
إلى كتابين والمطلوع وجمعهم لأن المتكلم رتب برهما في رأي أحدهما. والحمد لله
مقدراً ولكن التصدير لا يصح اسمعاً الراي في الرتبة والحقير لعل في هذا والله المتعجب
إلى ذلك قوله. وإلا أن بوكلهما بالتحصن. لأن اجتماعهما فيها سائر الإحصاء إلى التفتيح
معنى المصداق. الراي يحتاج إليه سائلاً بقوله. محضه (أو بطلان رغبته بشر عوض أو
مجرد سعة بشر عوض أو برد أو غيره أو بقضاء دين عليه) لأن هذه الأسماء لا يحتاج
فيها إلى الراي. بل هو رتب محض. ومما ذكره المتن ويوحى سوا. وهذا هو قيد المتعجب لأن
توكلهما على التفتيح حال لكن منهما الأفراد لأن سبي رأي كل واحد منهما على الآخر
وهو ما ذكره. فلا معنى بعد ذلك (بمع) وفيه إطلاق والعبر. بشر عوض لأنه لو كان معوضاً لا
يعد أحدهما لأنه لا يحتاج إلى الراي. والبر. وفيه برد الإبهام لأنه معصها لا يعبر. كما في
والحدية. لأن هذه الأسماء جمع. وأما نقص حديثه من باب أن الآخر هو. وهذا هو
الذي لأنه معصها لا يعبر. كفي والجوهرة. لا يحتاج إلى الراي

(ونسأل الله تعالى أن يوفقكم في كل ما كنتم تعملون)
لأنه إذا رتب رأيك. والفتن يفتنون في الآراء فلا يكون رتباً مع. (إلا أن يلبس) لأنه
ذلك قبل (أو) يعوض. بل يذهب. (فصل) أو صبح ما سب (إطلاق الصبح) هو
ربه. وإذا حلز في هذا الوجه. يعني الذي جاز المتكلم في. يتكون الثاني وتبلى عن المتكلم

لَوْ كُنَّا أَتَيْنَا جَزْرًا، وَلَقَدْ كُنَّا فِي مَرْجٍ مِّنْ بَرِّكَاتِهِ، فَإِنْ شِئْنَا لَنُفْنِنَ أَفْرَجًا فَهِيَ عَلَى
وَحَالِهِ وَتَصَرُّفُهُ جَزْرٌ حَتَّى يَنْقُضَ، وَتَصَرُّفُ لَدُنَّ مَرْجٍ مُّبَكَّرٌ، وَخَيْرُهُ خَيْرًا مُّجْتَبَأًا،
وَحَافِيهِ سَائِي أَفْرَجٌ مُّزِيدٌ، وَإِذَا دُكِرَ مَكْنَسَتْ ثُمَّ عَجِرَ، الْمَعْلُوبُ وَحَدِّثْ عِلَّةً لِّوَيْ
تَشْرِيكَهُ فَاثْرَافًا، فَهَذِهِ أَفْرَجٌ مُّجْتَبَأٌ لِّمَوْلَانِهِ عَجِمَ بِرُكْبَانٍ وَتَمَّ بِعَمَّتِهِ، وَهَذَا عَلَى لَوْ كُنَّا أَتَيْنَا
حِينَ حَتُّوهُ مُنْقَضٌ ظَنُّهُ، وَقَالَ: وَإِنْ رَجَعِي بَدَّ الْعَرْفَ مَرْجًا مَرْجًا لَّهُ التَّصَدُّقُ إِذَا لَمْ

عَلَى لَا جَنْكَ لِأَوَّلِ عَرَفَةٍ، وَلَا يَحْدُثُ سَمَاءٌ بِعَرَفَةٍ، هَذِهِ الْأَوَّلُ هَلَاكُهُ رَفَاً، وَهِيَ بَعْدُ
أَيُّ مَوْلَانِهِ مَعْنَى (وَكُنَّا) لِي لَوْ كُنَّا (بِمَعْنَى) مَا أَمَكُنَّا الْأَوَّلَ (مَعْنَى) لَا تَقْدَرُهُ بِدَانِهِ (وَي) دَا
أَنْ عَمَلٌ مَّوَرَّ حَصْرَتِهِ يَحْفَرُهُ لَوْ كُنَّا الْأَوَّلُ جَارًا بِهِ، وَهَذَا بَرَاءً

وَلَقَدْ كُنَّا أَتَيْنَا جَزْرًا، وَلَقَدْ كُنَّا فِي مَرْجٍ مِّنْ بَرِّكَاتِهِ، فَإِنْ شِئْنَا لَنُفْنِنَ أَفْرَجًا فَهِيَ عَلَى
وَحَالِهِ وَتَصَرُّفُهُ جَزْرٌ حَتَّى يَنْقُضَ، وَتَصَرُّفُ لَدُنَّ مَرْجٍ مُّبَكَّرٌ، وَخَيْرُهُ خَيْرًا مُّجْتَبَأًا،
وَحَافِيهِ سَائِي أَفْرَجٌ مُّزِيدٌ، وَإِذَا دُكِرَ مَكْنَسَتْ ثُمَّ عَجِرَ، الْمَعْلُوبُ وَحَدِّثْ عِلَّةً لِّوَيْ
تَشْرِيكَهُ فَاثْرَافًا، فَهَذِهِ أَفْرَجٌ مُّجْتَبَأٌ لِّمَوْلَانِهِ عَجِمَ بِرُكْبَانٍ وَتَمَّ بِعَمَّتِهِ، وَهَذَا عَلَى لَوْ كُنَّا أَتَيْنَا
حِينَ حَتُّوهُ مُنْقَضٌ ظَنُّهُ، وَقَالَ: وَإِنْ رَجَعِي بَدَّ الْعَرْفَ مَرْجًا مَرْجًا لَّهُ التَّصَدُّقُ إِذَا لَمْ

لَوْ كُنَّا أَتَيْنَا جَزْرًا، وَلَقَدْ كُنَّا فِي مَرْجٍ مِّنْ بَرِّكَاتِهِ، فَإِنْ شِئْنَا لَنُفْنِنَ أَفْرَجًا فَهِيَ عَلَى
وَحَالِهِ وَتَصَرُّفُهُ جَزْرٌ حَتَّى يَنْقُضَ، وَتَصَرُّفُ لَدُنَّ مَرْجٍ مُّبَكَّرٌ، وَخَيْرُهُ خَيْرًا مُّجْتَبَأًا،
وَحَافِيهِ سَائِي أَفْرَجٌ مُّزِيدٌ، وَإِذَا دُكِرَ مَكْنَسَتْ ثُمَّ عَجِرَ، الْمَعْلُوبُ وَحَدِّثْ عِلَّةً لِّوَيْ
تَشْرِيكَهُ فَاثْرَافًا، فَهَذِهِ أَفْرَجٌ مُّجْتَبَأٌ لِّمَوْلَانِهِ عَجِمَ بِرُكْبَانٍ وَتَمَّ بِعَمَّتِهِ، وَهَذَا عَلَى لَوْ كُنَّا أَتَيْنَا
حِينَ حَتُّوهُ مُنْقَضٌ ظَنُّهُ، وَقَالَ: وَإِنْ رَجَعِي بَدَّ الْعَرْفَ مَرْجًا مَرْجًا لَّهُ التَّصَدُّقُ إِذَا لَمْ

وَلَقَدْ كُنَّا أَتَيْنَا جَزْرًا، وَلَقَدْ كُنَّا فِي مَرْجٍ مِّنْ بَرِّكَاتِهِ، فَإِنْ شِئْنَا لَنُفْنِنَ أَفْرَجًا فَهِيَ عَلَى

عن أبي ثعلبة وحمل بالخصومة فيه عند أبي حنيفة

وقد قرأ أبو حنيفة بالخصومة على من كلفه بعد ما يجرى حار فمرددة ولا يجوز أن يرد
عنه عند غير القاضي ع - أبي حنيفة ومحمد لا أنه يخرج من الخصومة وقد أشه
بوسف يجوز إقراره عليه غير العبيد ومن دعى له كليل الخصم في قضيته
لخصومه لم يرد أمر حكم الدائن إليه من خصم نصاب خصمه ولا دفع إليه المرم
لدنني نية ورجع به على الدائن إن كان ساعيا في بده وإن كان داني كليل خصم

رأى أبي حنيفة موكلا لخصم ولا خلا وهذا العقد في النسخة وبطل منه عن دحيم
مصلحة

والموكل يفتي الدائن ويكفل بالخصومة عند أبي حنيفة حتى لو قيمت عليه عليه على
سببه أنه كلف في رتبته غير ذلك ولكنه لم يثبت ذلك في أبي حنيفة ومحمد وهو يفتي
مخوفاً وهو يصل إليها فحكم خصم ولا يجوز خصم به رده وأنحصر في أبي
حنيفة لأنه لا بد من بعض علم المان يفتي بالخصومة قال يجرى كليل الخصم
بالخصومة فإن في الخصم وجع وعلى الأول لا بد من العلم في حار الأول في
والاحتمار به وهو كليل وهو خصم في الخصومة ومحمد لا يجرى كليل الخصم في
موكل خصم لخصم لا يكون وكلا بالخصومة بها بالإجماع قال في الاختياره صيره

(وإذا أمر الموكل بالخصومة) هو قال وبطل الخصم أو المدعى عليه وعلى من كلفه عند
القاضي حار فمرددة لأنه يجوز ما يجوز والإقرار أحمد وهو الخصم ولا يجوز بمرتبة عليه عند
غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد وإن لا يجرى إذا جازى حار عند القاضي لأنه في مصلحه
الخصومة فيختص به طواصت به علم بواره في غير مجلس الخصم لا يقدح في على
المركز إلا أنه يخرج من الخصومة في التوكلة حتى لا يدفع إليه الدائن ويتر
دعى منه ذلك التوكلة وأقيم به لم يسمع لأنه على أنه فصل في دعوى (والأبواب) باب
يجوز إقراره حتى يجوز عند غير القاضي لأنه قائم عند الموكل في إقراره يخصه
المعد فكذلك إقراره في حار في الخصم قال الاستحسان والصحيح له

(ومن دعى له وكفل) قال لا يثبت في دعوى دعى له في دعوى (أو) مدعى
الدائن إليه في إقراره يستند في الخصم به من غير دعوى من الدائن فيه خصم القاض فمصد
بها وبالأبواب وإن لم يحدد دفع إليه دعوى مدعى له لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث مكر
البركة. والموكل في ذلك فإنه مع بصره في الإقرار يرجع به أن يرد دفعه (أو) على
الموكل في الذي دعى التوكلة وهذا (أو) كالمالك (أو) في دعوى مدعى حاكمه على استيفائه

الوردية: هذبة النديم ثم يؤمر بالنسيم إليه

كتاب الصفة

للكفاية صريان كفاية النفس ، وكفاية المال ، وكفاية الناس حقايقه ونقصه

فيه يضمن مثله خلاصه ربي صرح في هذه سم يرجع عنه ، ولا في يكون صمه عند البديع .
وله ام بصلته وديم إليه على اذنه من جمع صاحب المال على الفريد ربح المرمم على
الوكيل . لأنه له هذبة من اذنه ، وديم ربه اليه على ربه الفريدة . جود الجمع ربه ربح
عليه هذبة

اوائل المال المديعي (رئيس الجلس) لاد العائب (مجلس السويدي) الذي صحت
الشوكة في دعوته ثم يؤمر بالنسيم له . لأنه اقر له مال حبه ، بخلاف المرمم . المؤدعي ان
ملك لمور ومرت لوردية صريان ولا ورد ، ع غير وصيه المودع آخر صحيح اليه لا لا على
ماله مرمم مرمم . بعد اتفاقه على مال التوارث . ثم اعني به نسبي لوردية من صاحب هذبة
المودع ثم يؤمر بالنسيم اليه . لأنه ما دام حيا كان اقر سميت له هذبة

كتاب الصفة

وتنص انصاف بينها وبين الوكالة ان كلا منهما يستفاد بالمر
(الكفاية) نعم النسيم بشرط صمم دمج إلى ربه في المصلحة
وهي (صريان كفاية النفس ، وكفاية المال) ويكون به معاً . كما نبي
بالكفاية بالنفس حائز (الطلاق يوه عنه الصبرة وسلام المؤمر غيرة)

(١) صحيح هو معنى جميع المرحله رد ٣٥٦٥ واليهي ٨٨٠ ولعمد ٤٤٤٥ والاطلسي ١٨
لهم على بي حله كل ربه رسم ١٨٩٥ في حقيقه عام حله الجاد يكون الطوبه صريان . بعد
مروءة ، والامر طمعي . ر ربه مرمم . بعد مرمم
وارجعه للمرمم ٢١٩٠ مرمم في كتاب الامير في هذه الوثقه وسره المرمم ١٩٦٤ في ١٨٩٥
مر حقيقه اني لسه بصله مرمم الطوبه مرمم ١٨٩٥ المرمم طمعي . وقال سري مرمم
روي عن كفي المرمم من غير مرمم . ربي على التوبه الا في حقيقه صحيح . مرمم
بصله على سري مرمم في عمل المرمم في ماله مرمم على المرمم
وربته حايه في مرمم مرمم من مرمم مرمم في مرمم مرمم حقيقه حقيقه حقيقه حقيقه
مر حقيقه في حقيقه ١٩٧٤ من مرمم حقيقه في مرمم الطوبه في مرمم حقيقه
وشره في مرمم في ١٩٧٤ مرمم مرمم في حقيقه . من مرمم حقيقه مرمم . مرمم في مرمم حقيقه

بها إحصاء المكفول به، وتنفذ إذا قال: «تُكفبت نفس فلان»، أو «رفيت»، أو «روح»، أو «جسد»، أو «أب»، أو «نفس»، أو «نكح»، أو «ذات»، أو «صمت»، أو «هو»، أو «هي»، أو «أنا»، أو «عيم» به أو «فيس»، فإن شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت يشهده له إحصاءه أو طاقته به في ذلك الوقت. فإن أخضر، والأحمر، والحاكم حتى يتخضروا، وإذا أخضروا ونشأ في مكان يتخبر المكفول به على عداوته براء الكفيل من التكفل، وإن نكل به على أن يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق براء، وإن سلمه في طريق

[illegible]

* لُقِّبَ حَا. بِرَءِصِ الرُّمَّةِ ٩٢٤: قَالَهُ فِي حَالِ الرِّعْمِ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَالْمَعْنَى لَمْ يَلْعَلْ لَعْنَتُهُ
وَلِكُلِّبَ لَهُ أَهْلُ مَدِينَةٍ

ثم يبرأ، وإن مات المكفول به برى، الكفيل بالنفس من التكليف، فإن تكفل بنفسه على أنه إن لم يبرأ به في وقت كذا فهو ضامن لها عليه وهو الفاء ولم يتحصروا في ذلك الوقت بره صمد السال وتم يبرأ من التكليف بالنفس ولا تجوز التكليف بالنفس في المأمور والتخصيص عند أبي حنيفة، وقال أبو حنيفة: وإنما التكليف بالمال فبما جازة متعلوماً كان السال المكفول به أو متجهولاً إذا كان ديناً صحيحاً مثل أن يقول: تكفلت عنه بدين، أو بما لك عليه، أو بما يتركك في عهد، أبيع، والمكفول به بالمال إن شاء طالب الذي عليه

فيها، فلم يحصل المأمور، وكذا إذا سئمه في سواه، بعده فاضر بفصل الحكم فيه، ولو سلم في مهر فتم غير المهر الذي كان به برى، عهد أبي حنيفة؛ للضرورة على المصاحبة به وعندهما لا يبرأ، لأنه قد يكون شهوده بغيره، ولو سلمه في المهر فقد حبه غير الطالب لا يبرأ، لأنه لا يفر على المصاحبة به. ١٨١ هـ، ٢٠٤ (وإذا مات المكفول به برى: التكفيل بالنفس من التكليف)، لأنه سقط المأمور عن الأصل بسقط الإحصار من التكفيل، وكذا إذا صحت التكفيل، لأنه لم يبق فائدة على تسليم المكفول به بنفسه، وماله لا يفسخ لإيقاع هذا المذهب، جهلوا التكفيل بالتكليف، ولو صحت المكفول به فلو صحت أن يكفل التكفيل، وإن لم يكن غلظه لغيره مع عدم الحب. ١٨٥ هـ، (وإن تكفل بنفسه عمر أنه إن لم يبرأ به في وقت كذا فهو ضامن لها عليه وهو الفاء) مثلاً (فلم يتحصروا في ذلك) (الرفق) المعين (لزمه صمداً لئلا)؛ لأنه متى اكتملت المال شروط متعارف صحيح (وإن نرا من التكليف بالنفس) لعدم الثاني.

(ولا تجوز التكليف بالنفس في المأمور والتخصيص عند أبي حنيفة) قال في التهذيب: مثله لا يغير عليها عنه، وقال أبو حنيفة: لا يبرأ من عهد المصدق، لأن فيه حق الصدق بخلاف المأمور المخلص به تعالى. ثم قال في التصحيح: بعد ما ذكر عبارة التهذيب: صوره بذلك لأن الإباحة في حال المشهور من قول فلان أن مكفلاً بالنفس في المأمور والتخصيص جائز في اختيار المأمور، أما القاضي لا يحرره على إعطاء التكفيل، وقد أوردوه في المصنفين، يؤيد به التكفيل لئلا، واختار أبو الإمام السبيعي، وهو مذهبنا.

وإنما التكليف بالمال مجازة، متعلوماً كان المال المكفول به أو مجهولاً، لأن معنى التكليف على التوسع فتشمل فيها الجهولة (بد كان) المكفول به (بره صحيحاً) وهو الذي لا يملك إلا بالمال أو الإبراء، ويحرره به عن بدل الكفيل، وسباني. وذلك (مثل أن يقول: تكفلت عنه بدين) مثلاً المأمور، ومثل مجهول عنه (أو بما لك عليه، أو بما يتركك في عهد القبيح) ويسمى هذا صمداً للحدوث (ولم يكفول له بالجبر) في المطالبه (إن شاء طالب الذي عليه الأفضل)

الأصغر، وإن شاء طالب كماله، ويجوز بغيب الكماله بالشروط متى قرئ يقول ما مايق
ولأنه صلي، أو ما دلت لك عليه دعوى، أو ما عصبث دعوى، وإذا قال تكملت بك لك
عليه، فطالب أثبتة بالغ عليه صمد الكمال، فإن لم يتم، أثبت ما يقول قول الكمالين مع
بنيه في بقدر ما يعرف به، فإن أخذ في مكشور عنه فاعلم من ذلك ثم يصدق على
نصيه ويجوز لكافة دهر المكشور عنه (نص آخر)، فإن قلنا بأنه رجع عما يؤدى عليه،

وبعض الأصحاب، وإن شاء طالب كماله، لأن كماله سمى دهره في انعطافه، كما مر،
وقد انقضى أيام الأوب، لا التواءه عنه، لا إذا شرط فيه عمره، فحينئذ يصح حوالته اعتد
بمعنى، كما أن الأحوال شرط أن لا يم بها المجهول يكون كسنة، وهو طالب مندهم له أن
بطالب الآخر، وله أن يطالبه (١٤)

وبجوز تطبيق الكماله بالشروط الملائم بها، وذلك من كماله كمال شخص (مثل أن
يقول ما) معنى أنه، لو موصولة والمال مع، أو أن، أو ما، أو الذي مايق به (فلا
صلي، أو ما دلت) أي تست (لك عليه دعوى، أو ما عصبث دعوى) وكذا قوله لأمره المهر فطالب
لك رتبته إذا ما دلت الزوجية (طالب) ويجوز شرط لإمكان الاستدعاء متى شئ به
فإن لم يلب ما عليه من الشيء، أو شرط سمى به، يجوز أن طالب عن انصافه فيله حصة الأسد
سبي يجوز تطبيق الكماله بها، ولا يخفى، فحينئذ يثبت الملائم به وهو أن طالب الزوجية، أو ما
بخطره، فطالب الكماله به، لأنه نفس المانحصر، أو ما في الجاهل سمى به فطالبه عن به جمع
لكماله ويجب أنقال حالاً قال والرسم، هذا سهل من الحكم فيه أن تطبيق لا يصح ولا
لمر به، لأن الشرط غير ملائم، فحينئذ رتبته سمى به، أو ما دلت (طالب) ملائم
فحينئذ سمى به (أمر) وكذا حصل المجمع من الصمد (وإذا قال) الكمالين (تكملت بك لك
عليه، فطالب أثبتة بالغ عليه صمد، تكمل) لأن الثابت بالثبوت كالكاتب مقبلة فحقق من عليه
صالح للصمد به (وإن لم يعد له ما يقول قول الكمالين مع بنيه في بقدر ما يعرف به، لا
سكن لادوة، والمقول قول الحكم بيمين (وإن عرف المكشور عنه حكم من ذلك) السلي يعرف
به الكمالين (إن يصدق على كماله) لأنه ليس على غير ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ عليه ويتصدق في جو
بها، ولا يثبت عليها

(وسمى لكافة دهر المكشور عنه (غير أنه) (أنه الزمان المصطفى، وهو يعرف في مو
بها، وفي بيع الطالب، ولا ضرر به عن سلطان سبب الرجوع إلى جرح عند أمره (وإن شاء
كذلك ماكره رجع) الكمالين (بما يؤتى عنه) أي عن الأصل لأنه نفس دهره، وهذا إذا
أثن من الذي صمد طرأ وصمد، أو إذا أدى خلافه جمع بما يصح لا ما يؤدى، كما إذا كنت

وإن كفل غير ثمره لم يرجع به يؤذيه، وليس للكفيل أن يطلب المكفول عنه المال قبل أن يؤذي عنه، فإن تؤذيه المال كان له أن يلازم المكفول عنه حتى يحلّسه، وإذا أضر الطالب المكفول عنه أو اشتوى به براءة الكفيل، وإن أضر الكفيل ثم تبرأ المكفول عنه، ولا يجوز تعليق إقراره بن الكفله بشرط.

وكل حق لا يمكن تشييده من الكفيل لا يصح تكفاله به كالتخفوذ والتقصص وإذا كفّل عن المشرى سائر حار، رزأ كفيل عن أئبع بالمبيع لم يصح، ومي

مصحح لو جلد الذي تكفله أو ذبحه وهو الطالب، أو أهداه سائر أو حكيلا أو موره ما رجع ما حصل أي بالمصالح أو لعبد ١٩٠ مذهب مدني بالأدوية بخلاف المأمور بقضه البدين حيث يرجع ما أتى: لأنه لم يجب عنه شيء حتى يطلب الدين بالأدوية (موجوده) (وإن) كان كفل غير ثمره لم يرجع ما يؤذيه (لا مبيع بدائه

• • •

(وليس للكفيل أن يطلب المكفول عنه المال حتى كفله عنه (فعل في يؤذيه عنه) ١٩٠ لا يملكه قبل الأدلة بخلاف التوكيل بالشرع يجب يرجع من الأدلة كسائر (وإن تؤذيه) (الكفيل) (بالمال) (المكفول) به (كان له أن يلازم المكفول عنه) (أو حسي به كمن له من يحميه (حتى يباحته)؛ لأنه لم يحمه ما مضى إلا من جهة مداري منه و) (أثر الطالب المكفول عنه ر اشتوى به براءة الكفيل) (لا يراه الأصل بوجوب براءة الكفيل (وإن تؤذيه) (الطلب) (الكفيل) لم تبرأ المكفول عنه) (لهذا ليس عب، وكذا) (آخر الطالب عن الأصل) (مشتري عن الكفيل، ولو أضر عن الكفيل لم ينجر عن الأصل) (مذهب).

(ولا يجوز تعليق إقراره من الكفاله بشرط) (كذا) (بدء عنه نائب براءة صها) (لا من الإبراء) (مع التملك) (أثره) (من الدين) (قال في) (الدين) (ويزوي به يصح) (أن عليه المطالبة) (دون الدين في المصالح) (فكأن إسقاطا مخصصا) (مطلق) (وبعد) (لا يراه) (الكفيل) (المرد) (مخلاف) (براهه الأصل) (أ).

(وكل حق لا يمكن تشييده من الكفيل لا يصح تكفاله به كالتخفوذ والتقصص) (قال في) (التشديد) (مذهب) (بشرط الحد) (لا يفسر من عبه الحد) (له بعدد) (يحتاجه عليه) (أن شعرت لا تجري فيها الآية) (أ).

(وإذا كفّل عن المشرى سائر حار) (أب دين تاسر لندوي) (وإذا) (كفل عن) (مشتري) (المبيع) (لم يصح) (لأنه مضمون بغيره) (وهو المير) (و تكفاله) (لغيره) (المضمونه) (إذا) (يصح) (إذا) (كان مضمونه) (بصها) (كالمبيع) (عامة) (والمبوض على مؤم ألب) (والمضمون) (دوس) (أشعر) (أب)

سُأجِرَ ذَاكَ لِلْحُكْمِ فَإِذَا كُنْتَ يَسْتَشِيرُكَ النَّاسُ سَأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ فَإِنْ لَمْ تَحْكَمْ فِيهِ وَلَمْ أَعْلَمْ بِأَمْرِ فِيهِ فَدَعْهُمَا وَمَا بَيْنَهُمَا فَهُوَ مِنَ الْغَايِبِ إِذْ يَبْغِي الْفِتْنَةَ وَإِذَا كُنْتَ فَتَىٰ عَنْهُمْ فَرَاسِدَ فَرِيقٍ فَاذْكُرْهُمْ يَوْمَ الْمَوْتِ وَبَلَائِ الْغِيَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْتَدُّوا إِلَىٰ عَرْشِ الْحَكْمِ وَإِذَا كُنْتَ فَتَىٰ عَنْهُمْ فَرَاسِدَ فَرِيقٍ فَاذْكُرْهُمْ يَوْمَ الْمَوْتِ وَبَلَائِ الْغِيَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْتَدُّوا إِلَىٰ عَرْشِ الْحَكْمِ وَإِذَا كُنْتَ فَتَىٰ عَنْهُمْ فَرَاسِدَ فَرِيقٍ فَاذْكُرْهُمْ يَوْمَ الْمَوْتِ وَبَلَائِ الْغِيَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْتَدُّوا إِلَىٰ عَرْشِ الْحَكْمِ

يُخَمِّسُ عَلَيْهَا) أو عِدَا الْخُدَمَةِ (فِيهَا مَسَاكِنُ الْأَعْرَافِ، وَنَادِيَةٌ مَجِيَّةٌ) وَ عِدَا مَعِيهِ رَقْمٌ تَصَحُّحُ الْكُفَالَةِ بِالْحَقْلِ) عَلَيْهِمْ وَالْخُدَمَةُ بَنَسَةٌ، أَلَمْ يَكُنْ يَسْتَعِزُّ بِمَجَرِّ عَنِ ذِكْرِ عِدَا حَلْفِهِ بِالْمَوْتِ وَبَعْدَهُ (وَأَنْ كَانَتْ) لِنَادِيَةِ (بَيْتِ عِيَالِهَا) وَعِيَالُ مَجَرِّ عِيَالِهَا بِأَرْبَابِ الْكُفَالَةِ، أَلَمْ الْمَسْكُونُ حِينَئِذٍ عَدُوٌّ لِلْكَفِيلِ

وَلَا تُصِحُّ الْكُفَّةُ) سَوِيَّهَا (إِلَّا بِضَوِّهِ) بِمَكْتُوَلِهِ لَمْ يَلِيْ مَخِيْصِ الْفَتَا، قَالَ فِي
الْمَصَدِّقِ: وَهَذَا عِنْدَ أَهْلِ حَيْبَةِ وَدَمْعِدْ، وَهَذَا أَمْرٌ يُوسَفُ بِهِ يَحْوِرُ بِنَا يَشْفِي فَاحْزِرُ،
وَالْمَحْزِرُ بَرِيْءٌ عَنِ الْخُصْبِ وَالدَّخْرِ، وَغَيْرِهِ، إِلَّا فِي مَنَاقِبِ وَاحِدَةٍ وَهِيَ قَدْ يَقُولُ
الْبَرِيْءُ الْقَلْبِي (الْبَرِيْءُ تَكْفِيْلٌ عَلَيْهِ بِمَا عَنِ مِنَ الدَّخْرِ فَكُلُّهُ) الْقَوْلُ (مَعَ غِيَةِ انْتِزَاعِ)
فِيهِ مَصَحِّحٌ مُتَعَلِّقٌ، فَتَحَقَّقْنَا أَنَّ ذَلِكَ فِي الْحَبِيصَةِ وَصَحِّهِ، وَبِذَا يَصْحَحُ وَإِنْ نَحْنُ بِسَمِّ الْمَكْشُورِ
بِهِمْ، وَشَرَطُ أَنْ يَكُونَ سَبِيْثٌ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَلَوْ قَالَ الْبَرِيْءُ دَسَّ لِأَحْسَنِ احْتِفَافِ الْمَتْلُوعِ فِيهِ
أَعَزَّ قَوْلُهُ فِي الْفَتَا: وَالصَّحِيحُ نَوْبُ

(ويؤيد كذا لاقتنى على الشيء كقولنا: وحببنا منها كذا) صائر عن الآخر) ملحوظ: (ومما لا يفتقر
إلى هذا) من الذين اتفقوا عليها (ثم يرجع في عن شريكه حتى يبريد ما يؤتبه على النصف)
بحسب التباين (فيؤرجع ما يؤتبه) لأن الأداة إلى النصف له معارض في جهة الأصل وجهه
الذكاة، ولا يخاف من الأصله بولي له ما من إسقاط الدين والمضايقة صبيحة بخلاف التكاليف
فيه لا يفتقر على التكبير (ويؤيد كذا) أنما من رسول سألهم عن أن كل واحد منهما كعبيل من
صاحبه الآخر (وما لا يفتقر) يرجع بصفه عن شريكه قبل ذلك ما لا يفتقر (أو كثير) ما من
الهداية (ومما لا يفتقر) في التصحيح أن يكون كذا من الكمال عن الأصل. وبشكل من
الشريك، لأن ما لا يفتقر أحدهما (ومما لا يفتقر) إذا كان كذا، فلا ترجع لبعض على
الآخر، بخلاف ما تقدم. ٤

(ولا يجوز الكفاية بعد الإكفائية، خذوا بكل ما (أو عجلت) بعد مر من أي شرط صحيح للكفاية)

في: من الرجل ذهبه فبرق ولم يترك شيئا مكمل دحل عنه لغزها، لم يصح
 ففكره عند أبي حنيفة، ولا يصح

كتاب الحوائج

الحوائج حائز بالمشهور، ورجع برجع النجيب والمختار له والمختار عليه.
 وإنما صحت الحوائج برى المحيل برى الدين، ومن يرجع المختار على المحيل فلا
 يصلح أن يكون فيها صحتها وهو لا يسلطه إلا بالاداء أو الإصرار، والمكتوب لو عجز عنه
 دونه



(وإذا كان الرجل ذهبه فبرق ولم يترك شيئا مكمل حيل) وأما كذا لو عجز عنه ففكره
 بما عجزه من الشيوخ (لم يصح) بكفاله بين أبي حنيفة، لأن الدين سقط موهبة ففكره
 موافق لما تم حيل به بسبب ردائه، يصح بكفاله، لأنه كمن عجزه ففكره ولم يوجد للمكمل،
 ولهذا بقي في الآخر، ومن يرجع إلى أصله، فإن في التصحيح، وأما فلول الإجماع
 والمحمول، والشمسية، وهذه شريعة، ولا يزال حوائجهم، وبغيرهم أمر قد يكون
 به برك شتا لأنه لو ترك ما بقي معه الدين صحيح بقدره، فما في غير ذلك

كتاب الحوائج

صاحبه المختار من حيث إن كلا منهما يعرف به في الأصل، ويستعمل كل منهما
 موضع الآخر كما مر

(الحوائج) لغة النقل، وشعره نقل الدين من دين المحيل إلى دينه فمختار عليه

وهي (جند) بالفتح، دون لأعمال لأنها سمي من العلم، المحصول في شين لا في
 معين (وهذه) (وبفتح) الحوائج (برجع) محيل وهو العبد، لأن ذوي العبودية قد يستعملون
 عن محيل ما عليهم من الدين (والمختار) (أو الدال)، لأن من تملك حقه على وجه آخر،
 (المعتمد) (أو المختار) عليه وهو من نفس الحوائج، لأن وجه الإجماع القديم، ولا إجماع بلا
 سري، ولا خلاف إلا في الأول حال في الربا، (الحوائج) صحيح بلا وجه التصحيح، لأن
 إجماع الدين من المختار عليه مصروف في حق نفسه، والمجمل لا يتصور، بل في صحة، لأن
 المختار عنه لا يرجع إلا لم يكن مأثرا، وقد

مفتي دار السلام

الْمُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: مُطْلَقٌ مَعَ الْإِبْرَةِ، وَطَلَقٌ مَعَ تَكْوِينٍ وَهُوَ الَّذِي لَا يَمُرُّ
لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ وَلَا تَكْوِينٌ، وَطَلَقٌ مَعَ الْبَكْرِ، وَكَانَ ذَلِكَ حَاسِرًا، وَهُوَ: وَطَقَ الْفُلُحُ عَنْ يَمِينِ
شَيْءٍ مِمَّا يَشْتَرِيهِ لِصَاحِبِهِ إِنْ وَطَقَ عَنْ مَالٍ، وَإِنْ وَطَقَ عَنْ عَالٍ جَدَعَ قَطْرًا
(فِي عَارِبِ)

کتاب العلم

وجه القصة لما قبله عز في ذي من ، و كان له من هذه القصص الحاحه
وذكر بسلام جنا

[illegible][illegible]

وقيل وقع الخاطيء على غير ذلك من غير عيب فخر فيه؛ أي تصالح المبتدئ في
أيه عيبه في دفع النصح (عن مالك) - بنحو معنى التبيين - وهو سلاتة العيب - من حيث
مختلفة من صحتها - فخر في صحة ذلك معار (ورد القلب) - وفيه عيب فخره
بعدة جهالة لذلك لأنه في النقص من صحته دور جهالة التصالح عنه لأنه مقتضى
شرط انعاده على مسمى النصح - وهذا يدل على وقوع التصالح من ماله بصفاته في كونه غير
مستحيي فاني وكذا لو وقع من غيره مثل «صنعة من حسن احمد (فيقتضيه) فيه ما يضر
الإحرام» لوجود معنى (الحرمة) - وهو نصيب مناصح - لا يجوز في حقوقه لمصاحبه
بشرط ثلوث جهالة - يظل موقوف أحده في العدة لأنه لا بد من عدالة

والصالح على الشكوت والإنكار في حق المدعى عليه لأقضاء الخصم وجعل
 الخصومة. وفي حق المدعي متى لم يوص به، وإد صالح من دار ثم نجح فيها شفعه.
 وإذا صلح على دار وجب فيها الشفعة، وإد كان للصالح عن إقراره صلح من نفس
 المدعي عنه وجع المدعي عليه حصه ذلك من العوص. وإن وقع الصلح عن شكوت
 أو إنكار فاشحن المصارف به رجع المدعي بالخصومة ورد العوص. وإن اشحن من نفس
 ذلك رد حصته ورجع بالخصومة به. وبإدعى حقا في دار لم يثبت فصلح من ذلك
 على شيء ثم اشحن بعض الدار ثم يرد ثبثا من العوص. لأن دعواه يجوز أن تكون
 فيما هي.

(و) أنه (الصلح) يرفع (عن الشكوت والإنكار) فهو في حق المدعي عنه لأقضاء الخصم
 وصلاح الخصومة، لأنه في نفسه ما يوجب له في يد المدعي من الخصومة،
 لأنه في رعيه بأحد عوص عن حصه. فبذلك كل من عصى من عصى. ويحوزر بختلف الصد بالعب
 كما في الإقالة وقد عر (وإذا صلح) مدعي عليه (عن دار) سكلو يسكوت وأتم محب بها
 شفعة؛ لأنه برغم أنه لم يملكها بالصلح، ولور المدعي لا يقد عليه (وإذا صلح) عما ادعى
 عليه به (على دار) له (وجبت فيه الحصه) لأن لأحد سرهم أنه ملكها بعوص فترده لشفعه
 بقراره وبأن كان مدعي عليه بكنهه

(وإذا كان الصلح عن إقراره شكوت، فهو المدعي به (المصالح عنه وجع المدعي عنه
 بشفعة ذلك) المسح (من العوص) المصالح. ما من أن الصلح مع الإقرار كاليه، وحكم
 الاستحقاق في البيع كذلك (وإن وقع الصلح عن شكوت أو إنكاره شحن المصارف به) كنه
 (رجع المدعي بالخصومة) عن المسح (ورد العوص) بصلح به. لأن المدعي عليه ما يد
 العوص للمدعي لا يندفع بخصومه من نفسه. فإذا ظهر الاستحقاق بين أمه لا خصومه له.
 صفى العوص في يده عن حشدا علم عرف بمرده. وإن اشحن بعض ذلك) المصارف به
 (رد حصته ورجع بالخصومة به) عن المسح، عشار فبعض بالكل (وإذا قدر) المدعي
 (حقا في دار لم يثبت) بيبه أي حر، مساع، أو إلى جهة مخصصة، أو مكان محلي بها
 (فصلح من ذلك) أي عن ذلك الحق (على شيء) ثم اشحن بعض الدار) المدعي بها الحق
 ثم يرد ثبثا من العوص (المصالح به) (لأن دعواه يجوز أن تكون فيما هي) بخلاف ما إذا
 اشحن كنه؛ لأنه يقرى العوص عما يملكه.

وَالصَّلَاحُ جَيْزٌ مِنَ الدُّعْوَى لِأُمُورٍ وَالْمَصْلَحُ رَجَاءُ بِهِ النُّعْمَةُ وَالنَّجَاحُ. وَلَا يَخُورُ مِنَ
الدُّعْوَى حَذْرٌ

وَإِذَا لَدَعِيَ دَعْوَى غَيْرِ أَفْرَأَ مَكَانَ رُفِي مُجْعَدٌ بِصَالِحَتِهِ عَلَى مَالِهِ بِدَنَةٍ حَتَّى تَضُرَّكَ
الدُّعْوَى حَذْرٌ وَكَانَ فِي مَعْنَى التَّجَنُّعِ. وَفِي الدُّعْوَى أَفْرَأَ مَكَانَ رُفِي. حَذْرٌ بِصَالِحَتِهِ عَلَى
مَالِهِ بِدَنَةٍ لَهَا نَجْةٌ بِخَيْرٍ. وَإِنْ لَدَعِيَ عَلَى رَجُلٍ كُنَّ عَمَلُهُ بِصَالِحَتِهِ عِلْمُ مَالِهِ أَفْرَأَ حَذْرَهُ
وَكَانَ فِي حَذْرٍ التَّجَنُّعُ فِي مَعْنَى التَّجَنُّعِ عَلَى مَالِهِ.

وَكُنْ شَيْءٌ وَفِيهِ هَذِهِ الصَّلَاحُ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ بِعَدَمِ التَّدْبِيرِ بِهِ دَمٌ يَحْتَمِلُ غِنَى لِمَعْلُومَةٍ.

(وَالصَّلَاحُ جَيْزٌ مِنَ الدُّعْوَى «أَفْرَأَ» ٢٦٦ فِي مَعْنَى ابْنِ كَسَا (وَالْمَصْلَحُ) لِأَمَلِهَا مَطْلُكُ
الْإِحَارَةِ وَكَذَا الْمَصْلَحُ (وَجَنَابَةُ التَّعَدُّ وَالْحَذَرُ) فِي مَعْنَى وَمَا دُونَ «أَفْرَأَ» الْأَوَّلُ عِلَالَهُ حِينَ نَاسَبَ
فِي التَّحَلُّلِ، فَعَمِمَ أَحَدُ التَّحَرُّصِ عَنْ «أَفْرَأَ» نَاسَبَ فَلَا يُوَافِقُ مَعْنَى «أَفْرَأَ» فَيَصِيرُ مَعْنَاهُ تَجَنُّعٌ. إِذَا أَمَرَ
لَا يَصِحُّ التَّوْبَةُ عَلَى هَذَا لَدَعِيَ، لِأَنَّهُ مَقْدَرٌ بِهِ لَا يَحْدُثُ بِطَوَالِهِ، فَهُوَ تَرْكُهُ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ
حَيْثُ يَجُوزُ التَّوْبَةُ عَلَى قَوْلِهِ لَدَعِيَ. وَأَمَّا الْمَصْلَحُ لَيْسَ بِمَالٍ، وَبِهِمَا يَفْتَوَى سَائِلِيهِ بِذَلِكَ يَحْتَرِصُ
الصَّلَاحُ (يَزِيدُ الدُّعْوَى حَذْرٌ) لِأَنَّهُ مِنْ أَمْرِ بِهَذَا، وَلَا يَجُوزُ التَّجَنُّعُ فِي هَذَا حِينَ غَيْرِهِ.

(وَإِذَا لَدَعِيَ دَعْوَى غَيْرِ أَفْرَأَ مَكَانَ رُفِي مُجْعَدٌ بِصَالِحَتِهِ عَلَى مَالِهِ بِدَنَةٍ حَتَّى تَضُرَّكَ
الدُّعْوَى تَزِيدُ الدُّعْوَى حَذْرٌ الصَّلَاحُ (وَكُنْ) فِي مَعْنَى التَّجَنُّعِ) فِي جَوَابِهِ، لَرَجَاءِهِ أَنْ يَكُونُ
قَالَهُ، وَالدُّعْوَى كَالْمَعْرُوفَةِ فِي حَذْرِهِ (وَكُنْ) أَفْرَأَ مَكَانَ رُفِي وَحَذْرٌ، وَهُوَ بِحَذْرِهِ الصَّلَاحُ
بِهِ مَالٍ بِدَنَةٍ لَهُ (وَكُنْ بِحَذْرٍ) الصَّلَاحُ، لِأَنَّهُ بِهِ هَذَا الْمَالُ بِدَنَةٍ الدُّعْوَى يَزِيدُ حَذْرَهُ فَتُزِيدُ
لَا يَحْتَرِصُ التَّوْبَةُ فِي التَّوْبَةِ، وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ تَوْبَةُ فَالْحَالُ عَمَلٌ بِهِ كُنْ فِي الدُّعْوَى. وَعَلَى كُلِّ ٧
شَيْءٍ، بِطَوَالِهِ الدُّعْوَى عَلَيْهِ صَحَّ، وَفِي مَعْنَى تَجَنُّعٍ إِذَا رَجَّحَهُ أَنْ يَحْتَمِلَ رَجَاءَهُ فِي هَذَا، كَذَا
فِي التَّوْبَةِ، وَفِي مَعْنَى الصَّلَاحِ وَحَذْرٍ عَنِ الْأَخْبَارِ (وَكُنْ) أَفْرَأَ مَكَانَ رُفِي وَحَذْرٌ، وَهُوَ بِحَذْرِهِ
عَمَلُهُ بِصَالِحَتِهِ (عَمَلُهُ عَلَى مَالِهِ بِدَنَةٍ) (وَكُنْ) ذَلِكَ الصَّلَاحُ (وَكُنْ) حَذْرُهُ
فِي مَعْنَى التَّجَنُّعِ عَلَى مَالِهِ (وَكُنْ) لَرَجَاءِهِ أَنَّهُ مَكْنُوعٌ، وَكَانَ فِي حَذْرِهِ التَّجَنُّعُ عَلَيْهِ بِدَنَةٍ أَفْرَأَ مَكَانَ رُفِي
إِمْرَارٌ، وَمِنْ أَفْرَأَ، وَإِلَّا كُنَّ الدُّعْوَى الْمَحْذُورَةُ، لَرَجَاءِهِ أَنْ يَكُونَ، وَلَا يَنْبَغُ التَّوْبَةُ بِذَلِكَ لَرَجَاءِهِ
الْعَمَلُ فِي هَذِهِ فَتُضَلُّ بِبَيْتِ التَّوْبَةِ.

(وَكُنْ شَيْءٌ وَفِيهِ هَذِهِ) (وَالصَّلَاحُ) هُوَ مُسْتَحَقٌّ بِعَدَمِ التَّدْبِيرِ بِهِ (الَّذِي يَدْعُوهُ لِمَعْلُومَةٍ).
وَكَانَ بِذَلِكَ الصَّلَاحُ مِنْ حَذْرٍ مَا دُونَ «أَفْرَأَ» فِي مَعْنَى تَجَنُّعٍ عَنِ التَّوْبَةِ (وَكُنْ) لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

بِمُ التَّصْنِيعِ، وَكَذَلِكَ يُؤْثَرُ أَنَّ صَالِحَتَهُ عَلَى أُنْفَى عَهْدِهِ نَدَى الصَّلَاحِ وَلَوْ أَنَّ تَسْلِيمَهَا. وَكَذَلِكَ نَدَى
قَدْ صَالِحَتِكَ عَلَى أُنْفَى وَتَسْلِيمَهَا، وَإِنْ كَانَ صَالِحَتِكَ عَلَى أُنْفَى وَلَمْ يَسْلَمْهَا فَتَسْلِيمُهَا
مُؤْثَرٌ فَإِنَّ أُخْرَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ حَذَرُ وَلَوْ أَنَّ الْأُنْفَى وَأَنْ سَهْ بِحُجْرَةِ طَل

وَبِذَا كَرِ الْأُنْفَى بِنِ شَرِكِيكَ فَهَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ مَصْرُوعٍ عَلَى تَوْبِ شَرِكِيكَ بِالْحَقِّ
بِإِسَاءَةِ أَنْعَ الْخَلْقِ عِنْدَ الْأُنْفَى بِنِ، وَإِنْ سَاءَ أَحَدُ بَعْضِ أَشْيَاءِ، إِلَّا أَنْ تَقْرَأَ أَلَا
سِرِّيكَ رَوَّحَ الْخَلْقِ، وَنَوَاسُوتِي بَعْضَ بَعْضِهِ مِنْ الْأُنْفَى كَانَ سِرِّيكَ أَنْ يَسْرُوكَ بِمَا فَضَرِ.

أَوَّلُهُ) ثُمَّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاقِفَ، وَيُحْتَمَلُ عَلَى حَذَرٍ رَجَعِي فِي إِسَاءَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ يَسْرُوكَ (أَنْ
صَالِحٌ حَذَرُ وَصَمَةُ مُمُ التَّصْنِيعِ) لَنْ أَسْأَلُ بَعْدَ بِنِ بِإِسَاءَةِ الْإِسْرَاءِ، وَيَتَوَبَّحُ لِعُضْوِي
سَرَّعَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ سَرَّعَ بَعْضُ الْأُنْفَى وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ صَالِحَتِكَ (أَعْبَهُ عَلَى أُنْفَى
عَهْدِهِ مُمُ التَّصْنِيعِ وَلَوْ أَنَّ تَسْلِيمَهَا)، لَا يَسْأَلُ بِمَا سَاءَ مِنْ مَالٍ عَهْدِهِ ثُمَّ سَمِعَهُ صَالِحُ الصَّلَاحِ
(كَذَلِكَ لَوْ أَنَّ صَالِحَتِكَ) عَهْدَ (عَمِي) بِنِ مِنْ غَيْرِ بِنِ، وَتَسْلِيمَهَا) إِلَّا أَنْ لَنْ الْمَسْجُودِ وَدَى
سَلَامَةً أَيْدِيَهُ حَذَرُ حَقِّهِ؛ صَالِحُ الصَّلَاحِ، وَإِنْ كَانَ صَالِحَتِكَ) عَهْدَ (عَمِي) لَأَقْبَلَ مِنْ غَيْرِ بِنِ، وَلَا
سَلِيمٍ (لَوْ أَنَّ بِنِ سَمِعَهُ فَتَقَعَّدَ مُؤْثَرُهُ) عَلَى لِأَجَرِهِ، لِأَنَّهُ عِنْدَ بِنِ، (بِإِسَاءَةِ إِسْرَاءِهِ) الْأَصْلِي وَصَرَّ
(وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ جَارُ وَبِنِ) الْأَقْدَمُ (الْمَصَالِحُ) بِإِسْرَاءِهِ، لِأَنَّهُ تَصْلَحُ حَادِلُ لَمْ، إِلَّا
أَنْ مَعْصُومِي بِعَمَرٍ مُصَلَّحًا بِوَاسِطَةِ صَالِحِهِ الصَّمَالِ إِلَى بِنِ، تَبَيَّنَ لَمْ يَسْمَعُ هِيَ عَاقِلًا هِيَ
لَا أَصْلِي؛ يَتَوَبَّحُ عَلَى إِسْرَاءِهِ

(وَبِذَا كَرِ الْأُنْفَى بِنِ شَرِكِيكَ) سَبَبُ تَصَدُّقِ بِنِ بِسَبَبِ صَفْعَةِ وَاحِدَةٍ، وَتَحَرُّقِ الْأَمَالِ
الْمُسْرُوكِ، وَالْمَوْرُوثِ بَيْنَهُمَا، وَبِنِ، الْمُسْتَهْبِطُ الْمُسْرُوكِ، حَذَرُهُ (وَصَالِحُ أَخْتَفَا مِنْ مَصْرُوعٍ
عَلَى تَوْبِ شَرِكِيكَ) الْحَاكِمُ (وَالْحَبِيرُ) بِإِسَاءَةِ أَنْعَ الْخَلْقِ عَلَيْهِ ثَمَنِي بَعْضَهُ) فَتَقِي عَهْدَهُ، لِأَنَّهُ
بَعِيدٌ بَقِي فِي دَعْوَةٍ، لِأَنَّهُ الْفَاضِلُ فَضَرِ بَعْدَهُ، كَرِ، هُوَ الْمَسَارُوكُ (وَلَوْ أَنَّ) أَحَدُ بَعْضِ
الْأُنْفَى) الْمَصْلُوحُ بِهِ، لِأَنَّهُ الصَّلَاحُ وَفَعَّ عَلَى حَذَرٍ بِنِ، وَهُوَ مَسَاءُ، لَأَنْ صَمَةَ لِبِنِ حَالَهُ
كَبِيرٌ فِي الْمَدْعَى لَا يَصْلَحُ. وَحَذَرُ الشَّرِكِ بِمَنْعِهِ بِكُلِّ حَذَرٍ مِنَ الْأُنْفَى، يَتَوَلَّى عَلَى إِسْرَاءِهِ، وَاحِدُهُ
بَعِيدٌ دَلِيلٌ عَلَى إِسْرَاءِهِ أَحَدُهُ (لَا أَنْ بَعْضُهُ) أَيْ لَسَرِيكَ السَّكَبُ (شَرِكِيكَ) تَصْلُحُ (وَرَوَّحَ
بِنِ)، لِأَنَّهُ هِيَ ذَلِكَ (وَلَوْ سُرِّي) حَذَرُ سَرِيكَ بِنِ بَعْدَهُ بَعْدَهُ مِنْ الْخَلْقِ كَانَ لَشَرِكِيكَ،
سَكَبُ (أَنْ بِنِ رَوَّحَ عَمِي)، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْكَ مَسَاءَ حَالَهُ، فَحَذَرُهُ لَمْ يَسْرُوكَ عَهْدَهُ

وَيَكُنْ قَبْلُ الشَّرَاكِ سَبَبًا عَلَى طَلَبِ الْأُنْفَى، لِأَنَّهُ بِنِ غَيْرُ الْأُنْفَى حَذَرُهُ، وَفَعَّ عَهْدَهُ عَمَلًا هِيَ
حَذَرُ بَعْدَهُ، حَتَّى يَفْعَلَ حَذَرُهُ هِيَ، وَبَعْدَ سَرِيكَ حَصَنَهُ (بِمُ رَوَّحَتِهِ) جَمْعًا (وَعَمِي) مُعْرَبٌ
بِالْيَاءِ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَسْرُوكَا هِيَ الْمَعْصُومِي بِنِ غَيْرِ الشَّرِكَةِ (وَلَوْ لَسَرِيَّ أَحَدَهُمَا) بَعِيدُهُ

ثم يترجم على المرمم بالناس. وبو ثنوى أخذهم بحسبه من الخبي سبعة كان بشرىكه
أن يضمنه ربح القطين

وهذا كان السلم من شركتي مصالح أخذهم من حصبه قلى رأس المال ثم مضى
عند أبي خبيمه ومحمد وقال أبو يوسف يجوز المصالح

وهذا كانت الشركة بين ورثة فأنخرج أحدهم منها بمال فمطلو فله والشركة عتار أو
مروى جزأ قليلاً كان ما دفعوه أو كثير، وإن كانت الشركة فمطلو دعياً أو كانت

من القطين المشترك (مطلو كان شركته أن يضمنه ربح الدين) لأنه صار قلعاً حقه بالمقاصه
كاملاً لأن من البيع على المصالحه، بحلال المصالح. لأن ماله على الإحصاء^(١)
والحيلة^(٢) طرأ منه دفع الدين بغيره به فبشر القطين كاسر

ورثة كان السلم من شركتي مصالح أخذهم من حصبه عى ما دفع من (رأس المال)
من اجزاء الآخر جزأ خفاه، وكان المقصود من. من المال مشتركاً بينهما. وما بقي من السلم
كذلك، وإن لم يجره (ثم يجر المصالح) بعد أبي خبيم ومحمد. لأنه لو جاز في حصبه
أحدهما خاصة بكون حصة الدين من المصالح، ويراد في حصبهما لا بد من اجزاء الآخر، لأن
فيه قبح العقد على شركته مع إسهامه، وهو لا يملك ذلك (وقال أبو يوسف يجوز المصالح)
أعني بسلطان القطين، قال في التصحيح. وهكذا ذكر الحاكم قول ومحمد مع أبي خبيمه،
وعكس في التهذيب، وفي الاستبصار، وقال بجواز المصالح، وقول أبي خبيمه هو أصح
الأقوال عند المحسوبي، وهو اعتماد بقول على ما عر رسم القطين عند القاصي،
والمصالح المحجبه، وهو المدعوى عليه عند النسي،

وهذا كانت الشركة بين ورثة فأنخرج أحدهم منها بمال فمطلو فله والشركة عتار أو مروى
ساز) ذلك قليلاً كان ما دفعوه، أو كثير. لأنه يمكن تصحيته بعد، وفيه ثمر عتار رضي الله
عنه، فإنه صالح مناصر لأشجبه امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن ربح ثمنها عى
نفسه لكب ديت^(٣) وهذا به (وإن كانت الشركة فمطلو دعياً، أو كان المكس، فإنه كانت

(١) مقاصه جاء في القاموس الخاص القوم فاصري كل واحد منهم صاحبه في حصة غيره

(٢) المكس في البيع سقاصي. من وهو من ما جرد والمقاصه في حصة

(٣) الإحصاء من بعض وهو يسلم في البيع والشراء

(٤) حط عنه بعض القماري. حط

(٥) قال القزويني في حقه قوله ١١٢١٩ فربط به المصطلح بذكرى عبد القزويني في حقه في أنواع من -

يُؤْتِيكَ لَكَ، وَأَعْرَضَ عَمَّا تَشَاءُ، وَحَمَمْتُكَ عَلَى هَذِهِ بِلَاغَةٍ، بِرُؤْيَا الْخَلَايِ إِلَيْهِ

وَلَا تُجْزَى الْإِلهُ بِمَا يَفْعَلُ إِلَّا مَخْرُجَ مَخْرُومَةٍ

وَيَوْمَ الْمُنَادِ فِيمَا لَا يُفْهَمُ جَائِرُهُ

وَمِنْ رُحْمِ يُعَبِّدُ لَكَ الْبَاهِيَةَ فَرَأَى تَحْتَهُ

وَلَوْ وَهَبْتُ قِيعًا مِمَّا حَتَمْتُ زُلْفَتُهُ لَإِي سَنَسِمَ فَإِنَّهُ عَاسِقٌ. فَإِنْ ضَرَّ وَسَلَّمُ:

—

وَقَالَتْ مَسْمُورًا بِهِ (ق) كَرِهَ (أَضْعَفَتْكَ هَذِهِ الْخُدْمَةُ) ، لِأَنَّ الْإِطْعَامَ بِهَا أَضْعَفَ إِيَّاهُ بِمَا يَسَعِدُ هَوَاهُ
يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ تَمْلِكُ لِنَفْسِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذْ قَالَ (أَضْعَفَتْكَ هَذِهِ الْأَرْسُ) ، حَيْثُ يَكُونُ عَصْرِيَّةً ، لِأَنَّ عَصْرِيَّةَ لَا
يُطْعَمُ (وَجَعَلْتُ هَذَا تَكْلِيبًا لَكَ) لِأَنَّ الْإِلَامَ سَمِعْتُ (وَوَعَدَهُ رَبُّكَ هَذَا الْفَتَى) ، وَكَذَا وَجَدْتُ هَذَا
أَنْشِي ، لَكَ عَصْرِيَّةً وَسَيَّئِي بِهَاءٍ وَجَعَلْتُ عَلَى هَذِهِ الْفَتَاةِ ، بِرُويِّ الْخُدْمَاتِ عِندَهَا (أَجْعَلُ)
لِأَنَّ أَسْرَ يَصْرِفُ فِيهَا ، لِأَنَّ هُوَ الْإِرْكَابُ حَبِيبُهُ ، يُرْكَو بِعَدْرَتِهِ ، لَكِنَّهُ يَحْمِلُ لَهَا فَيَحْمِلُ عَلَيْهِ
عَدْرَتَهُ

(ولا تخور لهذه هيأ بنفسه) أي يمكن له أن يفعل ما يشاء من القسمه من جس
الاصباح الذي كان من القسمه من من سيطرتك (لا محوره) أي مجموعه مقرعه عن عطف
الموجب وحقوقه، والمخبر به مما إذا وجب الثمر على المخبر حوجه، وتروخ في الأرض دونه
(مضمونه)، لأن القسم الكامل يمكن به - نفسه - فلا يكس ما ماض

(وجه المذبح) لا يسمي أي لا يبنى بعده عند الختمه صلاة كعبه ودية، ولا يسمي سمعة به من حسي الاستماع، أي كان من القسمه كالحلقة، مصير والرحي (موترة)، لأن القسمه انقصر هو انصغر، يركض به

(ومن وصف ثقفاً) أي جواً (مناداً) فيها، يحتمل المسند، ومنهاه قلادة، لداود، وإليه
 لسمه) أي قسم الشخص الموعوب (وسمعه) إلى موعوب به، جاز، قلادة، لا جاز، جاز، موعوب،
 ومنهاه لا شهود

(وَلَوْ رَدُّهُ قَدِمَ فِي حَقِّهِ أَزْهَقَ فِي سَمْعِهِ) وَرَدُّهُ فِي شَيْءٍ (مَعْنَاهُ مَرَّ بِهِ) فِي رُطْبَةٍ
وَسَاءَةٍ قَالَ (عَبْدُ طَلْحَةَ) أَخْبَحَهُ (وَسَلَّمَ) أَيْ فِيهِ أَوْ خَرَجَ مَعَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ أَمْسَكَ بِهِ
الْأَمْسَكَ وَسَلَّمَ لِلْمَوْجُودِ لَهُ (وَمِنْ شَيْءٍ) نَحْنُ، أَيْ الْمَوْجُودِ الْمَدْرُومُ، وَهَذَا وَجْهٌ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَعْلِيلٍ
بِوَجْهِ تَعْلِيلٍ بَاطِلٍ، فَلَا سَهْلَ إِلَّا بِالْمَجْهُدِ، بِخِلَافِ مَا يَدَّعِي مُنْشِئُ مَقَالَتِهِ، وَهِيَ
الَّتِي فِي الْمَقَرَّةِ، وَالْعَوَاقِبُ عَلَى نَهْجِ الْعَمِّ، أَيْ فِي وَسْطِهَا فِي الْأَمْرِ وَالْأَمْرِ فِي السَّجْلِ

وحيث محرم منه فلا رجوع فيها، وكذا ما ورد عند الروحاني الآخر

ويقال قال الموقوف له يوافق حد هذا، عوضاً عن هبكت أو بدلاً عنها، أو هي مقابلة
بعضه فوافق سعد الرجوع، وإن عوضه أخيراً عن الموقوف له عوضاً بقدر الواف
العوض سقط الرجوع.

ويقال لشخص يصف أهله رجع يصف العوض، وهي لشخص يصف العوض ثم
يرجع في الآية إلا أنه قد ما بقي من عوض ثم يرجع

الواف، فلا يكون له عوض، لأن نفس الإبدال ما من جهة وجوده، ولأن نداء غطك كنبذ
العين، وقد بدل لطفك بجددك، وفي المحمد، بوزنه المشتري يعيد إلى الموقوف
به ليس للواف الرجوع، بل هو له لا رجوع، ورجع فلا رجوع، ولو وهد فهدا
الموقوف له ما باع معها فواف الرجوع في الآية لعلوه من مباح الرجوع، كذا في
القبض، (ويشاهد ما في رجم محرم منه) ما فلا رجوع فيها، لأن المقصود بها حد
لرجع وقد حصل قبلنا المحرم، لأنه لو كان من الرجوع كانه رجوعاً أو المسامحة،
يترك في عرفه كتاب الرجوع (وذلك حكمه) أعاد الرجوع فلا رجوع؛ لأن المقصود
بها الفصل كما في الفرائض، وقد نظر إلى هذا وقت العقد، حتى لو روجها بغير وجه
فلا الرجوع، ولو قبلها بعد ما وهد لها فلا رجوع، (عنه)

(ويقال قال الموقوف له يوافق حد هذا) الشيء، سواء كان عيلاً أو كثر، من جسد
الموقوف أو لا، لأنها ليست بمعاملة منصف عوضاً عن هبكت، أو بدلاً عنها، أو هي مقابلة،
أو بغير ذلك مما هو صريح في أن عوض عن جميع هب (بعضه فوافق سعد الرجوع،
المقصود المقصود) ولو لم يذكر به عوض كان منه مبداء، ولكل منها الرجوع به. ولقد
بشرط فيها شراؤه الله من العوض (وإنما وعد سبوع) (وإن عوضه أخيراً عن الموقوف له
منه) وكذا غير الموقوف، به الأوامر يصف الواف العوض سعد الرجوع، لأن العوض
الإسقاط، حتى يصبح من الأجنبي، كبد الخدم والصنع

(ويقال لشخص يصف أهله الموقوف فيها رجع) الموقوف يصف العوض، لأنه من
يسلم له ما قبله بعضه (ويقال لشخص يصف العوض له يرجع) الواف (في جهة) شيء، سواء
لأن الشيء يصلح عوضاً لكل في الأبدان، والاسحقاق ظهر أنه لا عوض إلا هو (إلا أنه
يخير، لأنه ما سقط منه في الرجوع إلا يسلم به كل العوض ولم يسلم له فكان له أن يرد
بهي من العوض ثم يرجع) في منه، لأنها بغير عوض

وَلَا يَصِحُّ الْخُرُوجُ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، أَوْ بِحُكْمِ لِحَاكِهِ

وَإِذَا نَبَذَ قَتْلُ الْمَوْفُورِ لِمُسْتَحْفَا، مَنَعَهُ تَصْفِيرُ الْمَوْفُورِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَنِ
الرَّوْعِ مَتْنِي:

وَإِذَا وَقَعَ مَنَظَرُ الْقَوْمِ نُسِرَ انْقِطَاعُ فِي لَعْنَتِهِ، وَبَدَّ نَحْبًا صَاحِبُ الْخَدِّ،
وَصَدَّ فِي حُكْمِ طَلَبِ يَرْدُ بِالْعَيْفِ، وَجَارَ الْوُفَا، نَحَبٌ فِي شَتَاةٍ

وَأَقْرَبُ حَازِرُهُ لِنُفْخَرِ فِي حَالِ جِهَةِ وَتَوَكُّهٍ سِ بَعْدَهُ

وَالرَّائِي مَاطِلُهُ عِزُّ بِي حَبِيْبِهِ وَنَحْبِيْهِ وَهَلْ يُرْوَضُ جَانِبُهُ

(وَلَا يَصِحُّ الْخُرُوجُ) فِي الْهَدَى الْأَسْرَ حَبِيْبِهِ، أَوْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ (لِلْإِحْلَافِ فِيهِ) مَوْصِي،
حَسْبُ عَدْلِهِ، لَا تَنْهَ

• • •

(وَإِذَا نَبَذَ قَتْلُ الْمَوْفُورِ) فِي سِ الْمَوْفُورِ (لِمُسْتَحْفَا) (وَأَسْتَحْفَا) مُنْجِيًا مُصْغَرًا (الْمُسْتَحْفَا)
لِ الْمَوْفُورِ لَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ (الرَّوْعِ) عَنِ الرَّوْعِ، سِي (أَيُّهُ عَقْدَ بَرِيْعٍ فَلَا يَسْتَحْيِي فِيهِ
سَلَامَهُ

أَوَّلُهُ وَهَبَ مَنَظَرُ الْقَوْمِ السَّيِّئِ عِزُّ لَمْ يَسْرُدْ لِهَبْ، وَهِيَ (الْقَتْلُ) فِي
الْمَوْصِي، وَتَنْصِيْرُ وَتَعْدَمُ الشَّيْءُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِسْمَاعُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ (أَوَّلُهُ حَلَفٌ) مُعْصِي (يَصِحُّ
حَسْبُ) (وَلَا يَرْجِعُ فِي حُكْمِ طَلَبِ) (سَلَامُهُ) (يَرْجِعُ) (يَرْدُ بِالْعَيْفِ) وَجَارَ لِرَوْعِهِ،
وَحَبَّ فِي شَتَاةٍ (وَعَدَا إِذَا جَالَ) وَهَذَا عَلَى «مَوْصِي كَدَّ» أَمَّا لَوْ قَالَ (وَعَدَا) كَدَّ
بِأَنَّهُ كَلَامٌ يَفِي سَلَامًا وَرَأْيَاهُ كَمَا فِي دَالِهِ (وَعَدَا) كَدَّ (مَوْصِي) سَلَامُهُ لَا يَكُونُ
مَحْذُورًا بِطَلَبِ الشَّرْطِ، فَيَكُونُ فِيهِ بَيِّنَةٌ رَئِيْهِ،

(وَالْمُسْتَحْفَا) وَهِيَ أَلَّا يَجْعَلَ تَلَوُّهُ مُعْرَا، وَإِذَا سَرَدَ سَلَامُهُ وَهِيَ (حَازِرُهُ) مُصْغَرٌ لَهُ
وَحَالُ حَبِيْبِهِ، وَتَوَكُّهٍ مَتْنِي (سَلَامُهُ) أَلَّا يَكُونُ شَرْطًا، لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِالْقَدْرِ
الْعَدْلِ

(الرَّائِي) وَهِيَ أَلَّا يَكُونَ لَهُ رَأْيُهُ فِيهِ سَلَامُهُ، عَدَا أَلَّا كَدَّ قَتْلِي، وَمَعْنَاهُ دَمَتْ
سَلَامُهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ هَبَّ لَقِي عَدَا بِي، وَهِيَ (سَلَامُهُ) فِي عَيْفِهِ، وَمَعْنَاهُ أَلَّا يَكُونُ
إِسْمَالِيًا بِالْحَصْرِ، فَإِنَّ سَلَامَهُ إِيَّاهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ عَدَا (أَحَدُهُ) عَدَا (وَقَالَ تَوَكُّهٍ)
هِيَ (حَازِرُهُ)، لَأَنَّهُ قَوْلُهُ عَدَا بِي، حَبِيْبٌ وَتَوَكُّهٍ (وَقَالَ تَوَكُّهٍ) كَالْعَدَا، فَدَّ فِي
الْمَوْصِي، قَالَ (الْإِسْمَاعِيلِي) وَتَصَحُّحُ رَوْعِهِ

وَوَقَفَ الْمَشَاعُ جَائِزًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ

وَلَا يَمُتُ لَوَقَفَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ وَمُحَمَّدٌ حَتَّى يَجْعَلَ أَجْرَهُ لِهَيْبَةٍ لَا تَطْلُعُ أُنْدًا وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ إِذَا سَأَلَ بِهِ جِهَةٌ تَطْلُعُ خَارَ، وَبَارَ بَعْدَهَا لِلْقَعْرَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُمْ

الْمَلِكُ فِي صَحْتِهِ (مَخْرَجُ الرِّوَيْ) (مَنْ جُنِكَ الْوَأَيْفُ) وَهَارَ حَبِيبًا عَلَى حَكَمِ مَلِكِ اللَّهِ تَعَالَى (وَلَمْ
يُخْلَقْ فِي مَلِكِ الْمَرْفُوفِ عَلَيْهِ) ١، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ بِشَرِّطِ الْوَأَيْفِ كَسَقَرِ أَمْلَاكِهِ مَعَ أَنَّهُ
يَسْتَلُ بِالْإِجْمَاعِ، قَالَ فِي «الْوَأَيْفِ» وَقَوْلُهُ أَخْرَجَ مِنْ مَلِكِ الْوَأَيْفِ بِحَبِّ أَنْ يَكُونِ قَوْلُهُمَا عَلَى
لُوحَةٍ الْفَرْدِي مِنْ تَقْرِيرِهِ ١ هـ

(وَوَقَفَ الْمَشَاعُ) الْعَابِلُ لِلْمَعْنَى (جَائِزًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ) ١، لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ مِنْ حَامِ الْقَضَى،
وَالْقَبْضَ مَعَهُ لَيْسَ بِشَرِّطٍ، عِنْدَ سَمْعٍ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ) لِأَنَّ أَصْلَ الْقَبْضِ عِنْدَ سَرِّطٍ
لَيْكُنْ مَا يَمُتُ بِهِ هَذَا بِالْقَبْضِ لِلْمَعْنَى لِأَنَّ لَا يَحْتَمِلُ الْقَبْضُ بِحُجُومٍ مَعَ الْقَبْضِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَسْمَعُ مَلِكِهِ، قَالَ فِي «الصَّحِيحِ» رَقَرِ الْمَشَاعِ أَخْبَرُوا بِقَوْلِ «مُحَمَّدٍ» وَبِ
«الصَّحِيحِ» عَنْ «الْمَعْنَى» الْمَعْنَى عَلَى نَوْدِ أَبِي يُونُسَ، وَبِهِ عَنْ «الْمَبْهُوتِ» وَقَالَ «الْقَاضِي» أَبُو
عَاصِمٍ يَجُوزُ عَوْلُ «أَبِي يُونُسَ» مِنْ حَيْثُ اسْمُهُ أَصَوِي، إِلَّا أَنَّ نَوْدَ مُحَمَّدٍ أَثَرَتْ إِلَى مَوَاقِفِهِ
الْأَنْزِلِ ١ هـ وَلَمَّا كَسَرَ الْمُصْحَحُ مِنَ الطَّرِيقِ، وَكَانَ نَوْدُ أَبِي يُونُسَ فِيهِ تَرْجِيحُ لِقَاضِي فِي
الْوَقْفِ وَمِنْ حَيْثُ يَرْتَفِعُ الْمُنَاحَرُونَ مِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى أَبِي الْقَاضِي الْحَنَفِيِّ الْمُتْلِدِ بِحَبْرِ
يَرِ أَنْ يَحْكُمَ بِصَحْتِهِ وَطَلَاةً، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ عَنْ تَرْجِيحِ عَوْلِ «مُحَمَّدٍ» وَإَيْضًا حَكَمَ صَحِّ
حُكْمِهِ وَمِنْهُ، فَلَا يَسُوعُ لَهُ وَلَا لِمَا فِيهِ، أَلْ يَحْكُمُ بِحِلَالَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، قَالَ فِي
«الْبَحْرِ» وَصَحِّ وَقَفَ الْمَشَاعُ إِذَا نَصَّ بِصَحْتِهِ، لِأَنَّهُ ضَعْفٌ فِي سَهْوِهِ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ أَطْلَقَ
الْقَاضِي فَتَمَلَّ الْحَنَفِيُّ وَغَيْرُهُ؟ هَلْ لِمَعْنَى الْمُتْلِدِ أَنْ يَحْكُمَ بِصَحْتِهِ وَقَفَ الْمَشَاعُ وَطَلَاةً،
لَا لِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ ١ هـ وَإِنَّا كُنَّا فِي الْمَدِينَةِ لَوْلَا مِمَّحِجَانِ فَمَالَهُ بِحُجُومِ الْقَبْضِ وَالْإِشَاءِ، نَاحِضَةً
كَمَا صَرَّحَ بِهِ ١ هـ، وَيَحْوِي فِي «الْمَهْرَةِ» وَ«الْمَسْحِ» وَ«الدُّرِّ» وَغَيْرَهَا، لَكِنْ صَرَّحَ بِهَضْمِهِ بِأَنَّ
يَسْمَى لِلْقَاضِي ١ هـ حَيْثُ كَانَ مَعْبُورًا أَنْ يَسْأَلَ إِلَى نَوْدِ أَبِي يُونُسَ وَحَكَمَ بِالصَّحْتِ، أَخْبَرَنَا
بِرَوْلِهِمْ يَخْتَفِرُ فِي الْوَقْفِ مَا حَرَّ الْأَصْحَ وَالْأَصْحَ لِيُونُسَ، وَمَنْ أُنْصِبَ فَرِيدُ الْإِطْلَاقِ قَعْلُهُ بِرِسَالَتِهِ
أَبْدَ الْأَسْمَاعِ، فِي حَكَمِ وَقَفَ الْمَشَاعُ ١ هـ

(وَلَا يَمُتُ لَوَقَفَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ وَمُحَمَّدٌ حَتَّى يَجْعَلَ أَجْرَهُ لِهَيْبَةٍ لَا تَطْلُعُ أُنْدًا) هَذَا يَجْعَلُ
أَخْرَهُ لِلْقَعْرَاءِ؛ لِأَنَّ شَرِّطَ حَوْلِهِ مَعْنَى أَنْ يَكُونَ مُؤَيَّدًا، هَذَا خَيْرٌ مِنْ جِهَةٍ تَطْلُعُ صَارَ مَوْضِعًا مَعْنَى
هَذَا يَجُوزُ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ) إِذَا سَأَلَ بِهِ جِهَةٌ تَطْلُعُ خَارَ وَهَارَ، وَقَدْ مُؤَيَّدًا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ
الْمُؤَيَّدَ؛ لِأَنَّ لُفْظَ الْوَقْفِ وَالْمَعْنَى شَيْءٌ، بِهِ، يَصْرِفُ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي سَطَعَتْ مِنْهَا دَوَامَتُهَا،

استثنى عنه نفسك حتى يحتاج إلى عه ربه وشره فيه، ولا يجوز أن يقسمه من
 مستثنى الوفاء

وإذا جعل الوفاء على الوفاء بنفسه أو جعل الولاية إليه حازر عند أبي يوسف
 وإذا سى مشجدا ثم برأ منك عني بغيره عن منك بطريقه ويأخذ الناس
 بالصلاء فيه، فإذا صلى فيه واحد من منك عنه عند أبي حنيفة بغيره، وقال أبو يوسف
 حتى يحتاج إلى عساية بغيره فيها حتى لا يصدر عليه نسب وان الحاجة فيطلب المقصود،
 وإن يصدر إنفاق فيه بيع، وفروا منه في المنة، صرفا يدين إلى مصرف المصل
 (ولا يجوز أن يقسمه) أي المصدم (وكم يدرى مستثنى الوفاء) : لأنه جزء من تعين،
 ولا من لهم فيها، إنما حقوق في المصحة، ولا تصرف لهم غير معهم



وإذا جعل الوفاء على الوفاء أو جعل الولاية على الوفاء (إليه) في
 بعه (جاء محمد بن يوسف) ثما الأذن لهم جوائر عبد أبي يوسف، ولا يجوز على فوس قول
 محمد، وهو قول هلال الرازي، قال الإمام المصنف، علا عن أبي حنيفة أبي جعفر، رئيس
 في هذا عن محمد، ورواه طاهر، ثم قال: وما به بيع (أحد يقول) أبي يوسف، وقالوا
 بغير الوفاء بشرط صحيح، وذكر المصنف الشافعي، بن القوي عده، رعيه الناس في الوفاء،
 ومنه في المصنف، مضاف عن شرح الإسلام، وأعمده الشافعي، وهو المفضل
 الموصلي، وأما الشافعي فقد في المصنف، عن قول هلال، وهو طاهر المذهب، وأسدل
 به ذوق فطيلة، وكذا لو لم بشرط الولاية لأحد فالولاية له عند أبي يوسف، مع توجيهه إلى ذلك،
 والأدلة كذا في جازي قرآن، والهدى، (الشافعي) مذهب

(وإذا سى مشجدا ثم برأ منك عني بغيره) الوفاء في بغيره (عن منك بطريقه)،
 لأنه لا يخلص به تعالى إلا أنه (ويستد بالنسب بالصلاء فيه) لأن من تقسيم عبد أبي حنيفة
 والمحمد، وتقسيم كل شيء بغيره، وبحث في المصنف بالصلاء فيه، لتعلم بعضه فيه، فقام
 بغير المقصود مضافه (فإذا صلى فيه واحد من منك عند أبي حنيفة ومحمد) في رويته، وهي
 الأخيرة - وهي الأسهر - بشرط الصلاء بالجماعة، لأن المصنف يبي تلك، وقال الإمام
 المصنف، وهو أثر حنيفة فيه رويته في رويته محمد، كنه بغيره أداة تفهله

يُرْوَى بِمِلْكَةٍ عَنْ مَرْثَلٍ وَجَمَلَةٍ مَسْجِدًا وَمِنْ بَيْنِ سَعَادَةِ الْمُفْتَلِسِينَ أَوْ خَمًا بِمِلْكَةٍ ثُمَّ الْفَيْسِ
 أَوْ بِمِلْكَةٍ أَوْ حَمَلٍ أَوْ مِلْكَةٍ مَقْبَرَةٍ لَمْ يَرْثَ بِمِلْكَةٍ عَنْ ذَلِكَ عَنْهُ أُمِّي حَبِيبَةٌ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ حَاكِمُهُ
 وَهَذَا أَبُو يُوسُفَ يَرْْوَى عَنْكَ مَتْنُونٌ وَهَذَا مُجْتَمِعٌ إِذْ انْتَضَى النَّاسُ مِنْ السُّقَايَةِ وَمَسْكُو
 الْحَدَثِ وَتَرَدَّدَ وَتَقَوَّ فِي الْمَقَرَّةِ رَأَى لُحَيْثَ

الْحَمَامَةِ لَمَّا كَانَ صَاعِدَةً كَمَا قَالَ (مَعْنَاهُ) وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ إِذَا حَمَلٌ وَاحِدٌ بَلَغَ عَصَبِ مَسْجِدٍ
 إِلَّا أَنْ يَمُوتَ قَدْ رَأَى الْحَمَلُ فِيهِ وَاحِدٌ مَدَامٍ وَاقْتَضَى فِي صَاحِبِ الْوَرَاثَةِ لَمْ يَسْكُرْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ
 وَاصْصَحَّ رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْهُ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَسِيَّ وَبِهِ يَكُونُ حَسْبُ مَا يَلِيقُ بِهِ وَذَلِكَ فِي
 الْمَسْجِدِ نَحْوَ الصَّلَاةِ بِأَجْبَدَ مِنْ الْوَجْهِ فِيهِ يَهْلِكُ فِي كُلِّ مَكَانٍ فَهِيَ فِي الْمَسْجِدِ
 وَاسْتَقْبَلَتْ عَنْهُ إِذَا عَنْ مُحَمَّدٍ هُوَ وَابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ هُوَ الصَّحِيحُ هَذَا (وَهُوَ) هَذَا
 يُوسُفَ يَرْْوَى بِمِلْكَةٍ عَنْهُ فِي مَسْجِدٍ (مَتْنُونٌ) حَقِيقٌ مُسْتَحْدٍ لَا يَنْبَغُ السُّلُوكُ عَنْهُ لَيْسَ يَسْرَطُ
 لَهُ أَنْ يَسْرَطُ لِمَنْكَةٍ حَقِيقًا كَمَا يَدْعِي سَعْدُومَ حَتَّى

(وَمِنْ بَيْنِ سَعَادَةِ الْمُفْتَلِسِينَ وَاحِدٌ بِمِلْكَةٍ بِمِلْكَةٍ) أَيْ الْمَسْكُونِ فِي (أَوْ رَوَاهُ) بِمِلْكَةٍ
 لَمَّا كَانَ (وَأَوْ حَمَلٌ أَوْ مِلْكَةٍ) مَقْبَرَةٍ لَمْ يَرْثَ بِمِلْكَةٍ عَنْ ذَلِكَ عَنْهُ أُمِّي حَبِيبَةٌ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ حَاكِمُهُ
 وَهَذَا أَبُو يُوسُفَ يَرْْوَى عَنْكَ مَتْنُونٌ وَهَذَا مُجْتَمِعٌ إِذْ انْتَضَى النَّاسُ مِنْ السُّقَايَةِ وَمَسْكُو
 الْحَدَثِ وَتَرَدَّدَ وَتَقَوَّ فِي الْمَقَرَّةِ رَأَى لُحَيْثَ
 وَيُشْرِبُ مِنْ اسْتَقْبَلَتْ وَيَدْعِي فِي الْمَقَرَّةِ فَيَسْرَطُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْأَصْلَةِ أَيْ مَا سَدَّ الْبَابَ كَمَا
 فِي الرَّوْحِ عَلَى الْقَدَرِ. حَقِيقٌ الْمَسْجِدُ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَسِيَّ وَبِهِ يَكُونُ حَسْبُ مَا يَلِيقُ بِهِ وَذَلِكَ فِي
 عَمْرٍ حَكِّ الْحَكْمِ هَذِهِ (وَأَوْ رَوَاهُ) هُوَ وَابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ هُوَ الصَّحِيحُ هَذَا (وَهُوَ) هَذَا
 عَنْهُ لَيْسَ يَسْرَطُ وَاحِدٌ مَسْجِدًا إِذْ انْتَضَى النَّاسُ مِنْ السُّقَايَةِ وَمَسْكُو الْحَدَثِ وَتَرَدَّدَ وَتَقَوَّ فِي الْمَقَرَّةِ
 لَمَّا كَانَ (وَأَوْ حَمَلٌ أَوْ مِلْكَةٍ) مَقْبَرَةٍ لَمْ يَرْثَ بِمِلْكَةٍ عَنْ ذَلِكَ عَنْهُ أُمِّي حَبِيبَةٌ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ حَاكِمُهُ
 وَهَذَا أَبُو يُوسُفَ يَرْْوَى عَنْكَ مَتْنُونٌ وَهَذَا مُجْتَمِعٌ إِذْ انْتَضَى النَّاسُ مِنْ السُّقَايَةِ وَمَسْكُو
 الْحَدَثِ وَتَرَدَّدَ وَتَقَوَّ فِي الْمَقَرَّةِ رَأَى لُحَيْثَ
 فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ أَنَّ سَائِلَ عَنْ الْمَوْتِ عَنْهُ. دَلِيلُ الْبَابِ كَعَمَلِ الْقَبْرِ عَنْهُ. وَبِأَمْرِ
 نَسَبِ الْمَدْعَى لَا يَكُونُ سَلِيمًا لِأَنَّهُ لَا يَدْعِي سَعْدُومَ فِيهِ. وَهَلْ يَكُونُ سَعْدُومًا لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ
 إِلَى أَنْ يَكُونَ وَنَحْوَهُ هَذَا فَإِنَّ سَعْدُومَ صَحِيحٌ بِمِلْكَةٍ بِمِلْكَةٍ وَاحِدٌ فِي عَمَلِ سَعْدُومَ الْمَسْجِدِ عَنْ
 هَذَا. لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمِلْكَةٍ بِمِلْكَةٍ هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا هَذَا
 لَهُ نَوَاحِي الْمَوْتِ صَحِيحٌ فِي ثَلَاثِ مَخَالَفٍ الْعَدَدِ هَذَا هَذَا

كتاب الغضب

ومن غضب شيئاً ما له مثل يهت بي يده فعليه صمان منه، وإن كان من لا شيء
به فعليه يمين يوم الغضب، وعلى ما يصب رد عين لمعضونه، وفي ثوبى هلاكها حبة
تذاكم حتى يمس بها أو كالت ناله لأظهرها ثم نفس عليه علفي
والغضب فيما تقى ونحوه، وإذا غضب عفا، فهدت في يده ثم نضحة عما في

كتاب الغضب

عامة الخوف من حيث إن في كل منه رفع يد المالك وحسن اسلك، إلا أن الأول
شر من عظم، وتأتي خير شرعي وأخر
وهو له أحد النسي من غير على سب الغضب، وشرى منه ما مفهوم محسوم من
إذن عاقل على وجه يرمي يده. حتى كان سحره العبد رسول الله عفاً دون أن يكون
عني الغضب

(ومن غضب شيئاً ما له مثل يهت بي يده فعليه صمان منه) ما فيه من مردعة لصوره
والنحو والنحو بالهالة، فكان أجمع بصيرة، وبه انضيم النسل ما لا يجوز في الشوق الذي
يأج فيه فعله قيمة يوم القيامة عند الإماء، ويوم يغضب عنه في يومه، ويوم الانقطاع
عند محضه، والأصح هو الإماء، لأن النسل لا يكسب مجرد الانقطاع، وإذا لم يصر إلى أن
يوجد منه له ذلك، وإنما يفتقر بهن، النحوي فغير قيمة غيبت (وإن كان) المصنوع (من)
لا مثل له لعنه يمينه يوم الغضب، لأنه لا بعد من عاد الصورة بتدوير لأحاده من
مر عاقل النحوي فقط، وهو العاقل، وهذا ينصر عند الانكسار، والنملي المجلود بحداد حبه
كر مجلود بشعر يمين، لأنه لا مثل له (و) الراد (على) يد (أو) لعن المصنوع في
مكث عصفه، ذات فاقه، سواء كان منه أو قيمة (أو) دعي، فغضب (هلاكم) أي النفس
المعضونه ثم يفتقر مجرد قوله، من عينة تذاكم حتى يفتقر صدقه ويملك على ضة (أو) لو
كان باقية، هذه لكرا (تظهرها) ضالة في الإحتيال إلى اتصال الحق إلى المصنوع (ثم) بعد
دست (عني هالة يديها) من مثل أو قيمة، بعد رة النحر

والغضب، إذا يفتقر (وما نعل ونحوه)، لأن الغضب بما يحق فيه دونه غيره، لأن

{ فغير عظم جداً إلا أن لا يفتقر ونحوه، سبب ما بها الحكة التي صالة يعني الحكة
تسمونه الحكة بالأسر جميعاً من نحر

وإن عصب هذه الأرض فطريها دنانير أو درهم أو مئة لم ير أن يملك ملكها عنها
جند أي حبيبه، ومن عصب ساحة ليس عليها وإن ملك ملكها عنها ولم يملكها
صحتها

ومن عصب أرضاً فطرس بها أو نسي لهن أو ألق الفرس وأنته وزدها مائة، وإن
كانت الأرض متعص مقايير ذلك فملكك أن تجلس به يومه وأنته والفرس مقلوباً يكون
فك

محظوره من من حيث إنه إحداد صمد، بعلام الله لأنه اسمها مني على التلح والفتح
وهذا

(وإن عصب هذه) مائة (أو هذا) سر فطريه مائة، أو مائة من عصبه (إنه لم ير أن
ملكها) ملكها عند أي حبيبه (إن في الهدية) بحدتها ولا شيء تصاحب، وقال ملكها
الهدية وعصيه ملكها، ونحوه دبل الأدم، عصيه حوت فطريها، وإحصاءه والمصوب
والسعي، وأمر الفصل الموصلي، وأصدر الشريعة، هذا في التصحيح (ومن عصب
ساحة) بلحج، شجر عظيم هذا ولا يب لا سلا هذا (ليس عليها) بناء قيمة أكثر من
فمنها (زال ملكها) ملكها عنها، بدم حبيب، مسم، عسروها صا تسر، وهي أطلع عرو
ظافر لصاحب اسمه من غير قائم معه، لئلا، وعسر الملك سحر بالصيد، قال في
الهدية، ثم قال (الكروني)، (الفتح) بجمع، هذا لا يخص إلا من حوّل الحجة، لما
بني على من الساحة يتعص رحواب الكتاب برز ذلك وهو الأصح ١٠

(ومن عصب أرضاً فطرس بها) أي من يملك أي العاصب (ألق الفرس واليه) وزدها
إلى صاحبها (مزرعة) كما كانت لأن الأرض لا تعصب حبيبة ليس فيها حق الملك كما
والعاصب جعله مشعرة بغير مزرعة (برز) وفي ذلك في (الفتح) بما إذا كانت فيه الأرض
أكثر، ثم قال (إن كان فيه الباء) أتم للعاصب أن يصور له قيمة الأرض ويأخذها، ذكره
في (الهدية)، وفي (المهيني) عند قول الثائي (أمر بالفتح والرد) ما يصح أي رد الأرض فارعة
إلى الملك وإن كانت أقيمة أكثر من سعة الأرض، (قال الكروني) إنه لا يميز بين ويصير
لقيمة، وهذا لوم لسلال الباب كما في (الهدية)، وبه ألقى بعض الفسري (كصا لا لام)
وإنه حبي، والكروني من في بجواب الخفاف بناءً لاشع عند كما في (العاصبي) (هذا)
كتاب الأرض تقصّر خلق ذلك، سب، فملكك أن يصور له أي للعاصب (قيمة النساء والفرس
مقلوباً يكون) ذلك مع (الأرض) (ك) أي لئلا، لأن في ذلك مقلوباً بها ودفع الفرس جهها
قال في (الهدية) وقوله (قيمة مزرعة) معه قيمة ساء أو شجر بغير غلة، لأن حقه فيه إذ لا

وَوَدَّ الْمَغْضُوبُ مِمَّا رَوَاهَا وَلَمْ يَرِ الْبَشَاءَ الْمَغْضُوبُ أَمَةً فِي يَدِ الْغَضَابِ. وَفِي ذَلِكَ
لَا حِمْلَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَتَنَبَّأَ بِهِ أَوْ يَنْظُرَ فِيهِ مَا يُكْبِتُ حِسَابَهُ إِتَاءَهُ. وَمَا غَضِبَ الْحَارِثُ
بِأَوْلَادِهِ فِي حِمْلِ الْأَعْمَاسِ، فَإِنْ كَانَ فِي قَبْلِ الْوَدِّ وَدَّ أَنْ يَخْبِرَ الْغَضَابُ مَا رَوَاهُ، وَسَطَ
خَبْرِهِ عَنِ الْغَضَابِ. وَلَا يَحْتَمِلُ خَدِيعَتَ مَا عَصَى إِلَّا أَنْ يَقْضَى سَامِعُ مَا عَصَى خَيْرُ
الْغَضَابِ.

[illegible]

مفتد، جواب تي ظاهر ٿو اٿي، هو صحيح، خلاف نه ٿو ٿي ۱۱ لانه مير سيم رحمد جت
سيم رحمد ما چيئي، والي چيئي مقرر ٿي ٿي ۱۲

[illegible][illegible]

ولا يقتضي اعتماد مبلغ من عهده من كسب الامانة، ولكن انه وحده العبد لا يهد
 يفتعل على ملك الامانة بعدد في يده، ولا يفسد لا يفسد ما حدث في ملكه، ومن
 السوء ان لو عطله، وهذا في حد ذاته مرفوع به، فبما هو المقتضي من احتج بها اخرى
 وماهية القبول، وهي ان يكون له، ان يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد
 ولا يمكن له الاستقلال بالحق من كسبه امره اليه، فبما هو المقتضي من احتج بها اخرى
 فبما هو المقتضي من احتج بها اخرى، فبما هو المقتضي من احتج بها اخرى، فبما هو المقتضي من احتج بها اخرى

(وإذا استهلكا أمساكم الدنيا أو أخرتكم من عملهما)؛ لأجلهما ما في حقه، إذ
 لم يبق بعد أهل إمامة كالحل بعد العسر، والعسر بعد السهولة، ويصح أيضاً تركهم وما

أَلْمُتَمِّمُ عَلَى الْمُتَمِّمِ ثُمَّ يَضْمَنُ

مكتاب الوحيعة

الْوَحِيعةُ أُمَّةٌ فِي بَدِ الْفُرُوعِ ، إِذْ عَمِلَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَلِلْمُودِعِ أَنْ يَحْطِطَهَا بِتَضَمُّنِهِ
وَيَضْمَنُ فِي بَيَانِهِ ، فَإِنَّ حَاطَهَا بِغَيْرِ مَعْنَى أَوْ دَعَاهَا مَعْنَى إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ فِي دَارِهِ خَيْرٌ قَسَمَهَا
بِأَنْ جَارَهُ ، أَوْ يَكُونُ فِي سَبِيغٍ يَحَالُ الْعَرَقُ فَيُضَمُّهَا إِلَى سَبِيغٍ أُخَرَى ، وَإِنْ حَاطَهَا الْمَوْذِعُ

بِمَعْنَى ، وَلِهَذَا لَقِيَوا عَلَى يَمِينِهِمَا ، إِلَّا أَنَّهُ يَحِبُّ جَمْعَهُ الْعَمْرُ وَبِأَنْ تَكُنْ فِي دَوَائِ الْأَمْتَالِ ، لِأَنَّ
الْمُسْلِمَ مَصْرُوعٌ مِنْ مَعْنَى (وَأَنْ اسْتَهْدَكُمُ) أَيِ الْعَمْرُ وَالْحَسْرَةِ ، وَهِيَ (الْقَلْبُ) بِأَنْ أَسْمَ
وَعَمَّا فِي يَدِهِ (لَمْ يَضْمَنْ) الْمُسْتَهْدَكُ ، سَوَاءً كَانَ مُبْلَغًا أَوْ دَمًا ، لِأَنَّهُ لَا يَدَالُ فِي حَقِّهِ ، وَهُوَ
مَأْمُورٌ بِإِقْلَاعِهِمَا ، وَمَصْرُوعٌ مِنْ مَعْنَاهُمَا ، وَيَحِبُّ فِي كَسْرِ الْمَعَارِفِ جَمْعَهَا لِعَمْرِ الْجَوْرِ ، كَمَا فِي
(الْمُسْتَهْدَكِ)

مكتاب الوحيعة

مَعْنَاهَا لِلْعَمَلِ أَنَّهُا تُضَافُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْمُحَالَةِ ؛ التَّحْيِي

وَمَعْنَى لَمَعَةِ الْفَرْكَ ، وَتُسْرَعًا فَسَبْطُ الْعَمْرِ عَلَى جَنْبِ مَالٍ ، وَمَعْنَى لَمَعَةٍ لَمَّا بَحْطَهُ
الْمَوْذِعُ ، كَمَا عَمِرَ بِلَاكُ الْعَصَبِ بِمَوْزِهِ (الْوَدِيعةُ) مَعْنَى مَفْعُولَةٌ - بِتَاءِ التَّضْعِلِ إِلَى تِلَاسِيهِ
كَمَا فِي دَوَائِ أَسِ الْأَثَرِ - (أُمَّةٌ لِي بِدِ الْمَوْذِعِ ، مَفْعُولٌ إِذْ هَلَكْتُ) مِنْ غَيْرِ تَضَمُّنٍ (لَمْ يَضْمَنْهَا) ،
لِأَنَّ تِلَاسِيَّ حَاطَةً إِلَى الْأَمْتِطَاعِ ، مِنْ صِفَتِهِ يَضْعُ النَّاسُ مِنْ صَوْلِ الْوَدَانِ ، فَتَضَعُلُ مَعَالِمُهُمْ
هَلَالَةً (لِلْمَوْذِعِ) أَنْ يَحْطِطَهَا أَيِ الْوَدِيعةُ ، نَعْمَةً وَهِيَ فِي عِبَادِهِ ، لِأَنَّ الْمَضَامِرَ أَنَّهُ يَلْتَوِمُ حَقَقُ
مَالٍ عَمْرٍ عَلَى الرُّجِيَةِ الَّتِي يَحْطِ بِهَ مَالٍ عَمْرٍ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مَعْنَى مِنْ مَفْعُولٍ إِلَى عِبَادِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا
يَمَكُنُ حَالُومَهُ يَتَنَ ، وَلَا اِتِّصَالُ الْوَدِيعةِ فِي حُرُوجِهِ ، وَالَّذِي فِي عِبَادِهِ هُوَ الَّذِي يَمَكُنُ مَعَهُ ،
وَيَجْعَلِي عَلَيْهِ مَعْنَى مِنْ أَمْرِكِهِ ، وَوَدِيعةً ، وَجَبْرًا ، وَوَدِيعةً ، وَلِي وَالتَّحْيِي ، هُوَ مِنْ يَأْتِيهِ ، سَوْدُ
قَدَرِهِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ (وَأَنْ حَاطَهَا بِغَيْرِ مَعْنَى) أَيِ عَمْرٍ مِنْ فِي عِبَادِهِ (أَوْ قَوْلِهِمَا) غَيْرُهُ
(عَمْرٍ) ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ دَجِيي يَدِهِ لَا يَبْدُو غَيْرُهُ ، وَالْأَمْتِطِي نَحْبُفُ فِي الْأَمْتِطَةِ ، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ لَا
يَضْمَنُ مِثْلَهُ كَالْوَكِيلِ لَا يُوَكِّلُ عَمْرٍ ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ فِي دَارِهِ حَرِيضٌ فَيَضْمَنُهَا إِلَى جَارِهِ ، أَوْ يَكُونُ
الْمَوْذِعُ (فِي سَبِيغٍ) وَهَاجِبُ الرِّجْحِ ، وَهَاجِبُ سَبِيغٍ ، بِحَسَبِ أَمْرٍ ، فَيَضْمَنُهَا إِلَى تَضَمُّنٍ أُخَرَى ،
لِأَنَّ مَعْنَى طَرِيقَةً لِلتَّحْيِي فِي عَمْرِ الْمَعَالَةِ بِرَحْمَةِ الْمَالِكِ ، وَلَا يَضْمَنُ عَمْرٍ ذَلِكَ إِلَّا سَبِيغًا ٤٠
بِغَمْرِ صُرُورَةٍ مُنْقَضَةٍ لِلضَّمَنِ بَعْدَ حَقْرِ السَّبَبِ ، مَعْنَى كَمَا لَوْ أَمْرُهُ الْإِذْنُ فِي الْإِذْنِ

سأله حتى لا تشتر حبيبها، فإن طلبها صاحبها فحبها عنه وهو يقدر على تسليمها
صحتها، وإن احتلقت بماله من غير قبيح وهو شريك لصاحبها، وإن اتفق المودع بضمها
ثم رد مثله فخلط بالأي من الجميع، وإذا تعدى المودع في التوديعة - بأن كانت دابة
مركبتها أو ثوباً فلساً، أو عنداً فاستخدمه، أو أودعها عند غيره - ثم أزال التصدي وردها
إلى يده ذلك المقتضى، فإن طلبها صاحبها لم يهلك قيمتها، بل كان على
الاختلاف لم يبرأ من الضمان.

وهذا هو قول في التمسك به إذا لم يكن الشريك ماله مشهوراً عند الناس، حتى لو كان
مشهوراً لا يحتاج إلى التمسك به (إن احتلقت المودعة بماله حتى صارت بحيث لا تتفرق
صحتها) ولا سبل المودع عليها عند أي حيلة لاستهلاكها من كل وجه لتعذر الوصول إلى
عيني حقه. وأما إذا خلطها بجمعتها شركة إذ شاء، لأنه وإن لم يمكن الوصول إلى عين حقه
صورة يمكن من التقسيم، فليكن استهلاكاً من وجهه دون وجهه، فيميل إلى أبيهما مثل
وهذا هو حال في التمسك به، وانضم صواب الأسماء والمجوزات، وهو السمي، وهو أبو الفصل
المواليا، وهو ماله الشريك، (فإن صحتها صحتها) بنفسه أو بغيره (صحتها عنه وهو يقدر على
تسليمها) ثم هلك (صحتها) ثم بعد ما صنع مبيعاً عاصياً، فبذلك يكون قادراً على تسليمها لأن
حسبها غيراً أو حرقاً على ماله أو ماله لم يضر، وفي التمسك به عن التصحيف، لو طلبها
هال ولم تقدر أن تحضره تلك الساعة، فتركها هلكت لم يضر، لأنه بالفرق حلل مودعاً
انتفاء، ولو طلبها هال (اطلبها) عداه فبذلك كان العبد ماله هلك لم يضر، ولو قال في السر
ومن أخيراً علامة كذا فادعوا إليه لم جاء ذلك العلامة ولم يلحقها به حتى هلكت لم
يضر. ١- (وإن احتلقت) التوديعة بماله من غير قبيح، كأن اتفق أن يتركها وأعطى أحدهما
على الآخر (تتو) أي المودع (شريكاً بصاحبها) انضماماً لا اختلاطاً من غير جملة (وإن اتفق
المودع بضمها) أي التوديعة (ثم رد مثله) أي مثل ما أعطاه (مخلطاً) أي المخلوط (مخلطاً) لم
يهلك (صبي الجميع) أي جميع التوديعة، من الذي كان مقرها والذي رد إليها عوضاً عما
أتممه، لخلطه التوديعة بماله فيكون استهلاكاً على الوجه الذي عظم (وإذا تعدى المودع في
التوديعة بأن كانت دابة مركبة، أو ثوباً فلساً، أو عنداً فاستخدمه، أو أودعها عند غيره) من
ليس في حلقه (ثم أزال) انتعش وردها إلى يده را الضمان لبرئان ماله - وهو التمسك به - وبما
الأمر بالاحتياط، فكانت يده كيد المالك حكماً، لأنه عاين به بالاحتياط فيزاله تعدي لو سدت إلى
به صاحبها حكماً (فإن طلبها صاحبها) فحدها (ثم هلك) (صحتها) لأنه لما طالع سارده فسد
عزله من الاحتياط، يبقى منه بالإسكان عاصياً، يضمن (مخلطاً) بعد حصوله (إلى الأخرى) (إلى
ها) (ثم يبرأ من الضمان) (لا رادع العقد، لأن المصالحه تترك دفع من جهة المالك، والاحترار

وَلْيُؤَدِّعْ أَتَى بِسُورٍ بِالْوُدَّعِ وَإِنْ كَانَ لَهَا حَمْلٌ وَمُؤْنَةٌ

وَإِنْ لَوْدَعٌ وَخَلَّابٌ عِنْدَ رَحْلٍ وَدِيعَةٌ ثُمَّ حَصَرَ أَحَدُهُمَا مَطْلَبٌ نَصَبٌ مِنْهَا ثُمَّ يَدُوعُ إِلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى يَخْضِرَ الْآخَرُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَقَالَ أَبُو بَرَسَةَ وَحَسَنٌ يَدُوعُ قَاتَهُ نَصَبُهُ.

وَإِنْ لَوْدَعٌ وَخَلَّابٌ عِنْدَ رَحْلٍ ثُمَّ يَخْضِرُ ثُمَّ يَخْضِرُ ثُمَّ يَخْضِرُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَكَتُوبُهُمَا يَحْتَمِلُهُمَا فَيَحْفَظُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْضَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ لَا يَحْفَظُ حَرْفًا يَحْفَظُهُ أَحَدُهُمَا بِقِيَمَةِ الْآخَرِ.

وَإِنَّمَا قَالَ صَاحِبُ الْوُدَّعِ لِيُؤَدِّعْ لَا تَسْلُمُهُ إِلَى رُؤُوسِكَ فَسَلَّمَهَا إِلَيْهَا ثُمَّ يَضْمَنُ.

سَجَّحَ مِنْ جِهَةِ السُّودَعِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَهْدِهِ، وَإِذَا رَجَعَ لَا يَدُوعُ إِلَّا سَلَّاتُ السُّودَعِ، طَمَ يَوْجِدُ الرَّدَّ إِلَى مَهْدِهِ، بِحَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ثُمَّ الْعُودُ إِلَى السُّودَعِ، فَبَعْدَ ذَلِكَ، فَكَانَ الرَّدُّ إِلَى مَهْدِهِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ.

وَلِلْوُدَّعِ أَتَى بِسُورٍ بِالْوُدَّعِ وَإِنْ كَانَ لَهَا حَمْلٌ، أَيْ عَلَى (وَمُؤْنَةٌ) لَهَا أَحَدَةٌ، عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ، وَقَالَ لَيْسَ بِهِ ذَلِكَ إِذْ كَانَ، حَصْرٌ وَمِنْهُ، لِأَنَّ الْمَطْلَبَ تَقَرَّرَ مُؤْنَةٌ السُّودَعِ فِي ذَلِكَ، فَطَلَعَهُ أَنَّهُ لَا يَرُوحِي بِهِ، فَيَسْبِقُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، بِحَسَبِ تَرْجُومَتِهِمَا بِتَأْخِيرٍ دَلِيلُهُمَا.

(وَإِنْ لَوْدَعٌ وَخَلَّابٌ عِنْدَ رَحْلٍ، وَدِيعَةٌ مِنْ وَادٍ، أَوْ لَمْ يَحْصُرْ أَحَدُهُمَا) حُدُودُ صَاحِبِهِ (مَطْلَبٌ نَصَبٌ مِنْهَا ثُمَّ يَدُوعُ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى الْحَاصِرِ (مِنْهَا) مِنْهَا (حَصْرٌ يَخْضِرُ) صَاحِبُهُ (وَالْآخَرُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ) - لِأَنَّهُ يَدُوعُ بِهِمْ وَحَقٌّ فِي مُدْخَعٍ وَلَا يَمُرُّ إِلَّا بِالْمَقْدَمَةِ وَنَحْوِ السُّودَعِ وَلَا يَنْتَهِى (وَقَالَ يَدُوعُ إِلَيْهِ نَصَبُهُ) - لِأَنَّهُ يَدُوعُ بِهِمْ نَصَبٌ إِلَيْهِ سَلَّمَ إِلَيْهِ، وَهُوَ فِي وَتَحْتِجُّهُ وَاعْتَمَدَ حَوْلَ الْأَمْرِ (الْحَبِيبِيُّ) وَاسْمُهُ (وَأَبُو بَرَسَةَ) السُّودَعِ (وَالْهَدَايَةُ) - كَمَا فِي لِهْدَا بِحَوَالِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَوْ كَتَبَ مِنَ الْهَدَايَةِ لَا يَدُوعُ بِهِ الْعَاقِبَةُ، عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا فِي الْهَدَايَةِ: وَنَحْوِهَا.

(وَإِنْ لَوْدَعٌ وَخَلَّابٌ عِنْدَ رَحْلٍ شَيْئًا ثُمَّ يَضْمَنُ) مَبْنًى كَانَ أَوْ مَبْنًى (وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِمَقْدَمَةٍ) أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، لِأَنَّ الْمَطْلَبَ لَمْ يَرُوحِ بِحَقِّهِ أَحَدُهُمَا لَكِنْ، وَكَتُوبُهُمَا يَحْفَظُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْضَهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا لَوْدَعُهَا مَعَ عَمَلِهِ لَمْ يَخْضِرْ عَلَى مَرَّةٍ أَصْلَهُمَا وَاجْتِمَاعَهُمَا أَمَّا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ لِلْحَفْظِ كَأَنَّ رَافِعًا يَحْفَظُ كُلُّ وَاحِدٍ نَحْوَهُ دَلَالَةً، وَالْمَبْنًى دَلَالَةً كَمَا كَتَبَ بِالْحَقِّ (وَإِنْ كَانَ عَمَلًا لَا يَضْمَنُ جَرًّا أَنْ يَحْفَظَ أَحَدُهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ) - لِأَنَّ الْمَطْلَبَ يَرُوحِي بِهِ كَسِ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لَعَلَّهُمَا لَا يَحْتَمِلُهُمَا عَمَلُهُمَا.

(وَيَا) قَالَ صَاحِبُ الْوُدَّعِ لِيُؤَدِّعْ لَا تَسْلُمُهُ (إِلَى رُؤُوسِكَ فَسَلَّمَهَا) السُّودَعِ (وَلَهَا) لِي إِلَى

فقد الأرض وضعت هذا الثوب، وحسنت على هذه الدابة، إذا لم يرد منه شيء،
وأحسنت هذا العبد، ودللي لك سكرى، ودللي لب غفري سكرى

واللعجب أن يرجع في قدره من شيء

والعبرة أنما إن علك من شيء بعد لم يفسد شيئاً

وكي يفتنمير أن يزاير ب أشعره ولا أن يرميه، وله أن يميزه إذا كان بف لا
يختلف بأحلاف المستعمل، وهداه بالهدى والدبابير والمكبل والمؤذون قرص

هذه الأرض أي علقها، لأن الأرض لا تطعم، مصروف من ما يوزع منها، على سبيل المجاز،
من إطلاق اسم الممثل على الحال [ومحنت أي أعطيت (هذا الثوب) لو هذا العبد
(وسقطك على هذه الدابة، إذا لم يرد به) أي بقوه عصب وسقطك (اللهي)، لأن اللط صاحب
تملك العين والمصلحة، والمصلحة أني يحمل عليها عبد عدم اليه (وأحسنت هذا العبد) لأنه
إن له في (المستعمل) (ودللي لك سكرى) لأن معناه سكر ما لك (ودللي لك غفري سكرى)،
لأن اللام وإن كان لمتنبيك لكن بعد لردده بالتكمير بلفظ سكرى المستعمل في زيادة المنفعة
انصرف به إرادة المالك

واللعجب أن يرجع في أنما به من شيء، لأنه بعد من

(والعبرة) أي حكمها به، (أنما) في به المستعمل (إن علك حتى غير تنم لم يفسد شيئاً)
ولو بشرط القصد مصحح

(وكي يفتنمير أن يزاير ما أشعره ولا أن يرميه) لأن الشيء لا يصغر ما حركه (وإن
أن يميزه إن كان بما لا يختلف بأحلاف المستعمل)، لأنه مثل النافع، ومن ملك شيئاً جاز له
أن يملكه على حسب ما علك؛ وقد شرط أن لا يختلف بأحلاف المستعمل؛ فلو كان يختلف
بأحلاف المستعمل لا يجوز له ذلك؛ لأنه ربي باستعماله لا باستعمال غيره، حال في
الهدية، وهذا إذا كان لإعارة مطلقه، وهي على أربعة أوجه أحدها أن تكون مطلقه في
الثوب والانتفاع، وتستعمله أن يبيع به أي يبيع شيء، وفي أي وقت شاء، عسلاً
بالإطلاق، والثاني أن تكون مقيدة بهما، وليس به أن يجاز ما شاء، عسلاً بالقييد، إلا إذا
كان جازاً في مثل ذلك أو خرج منه، والثالث أن تكون مقيدة في سائر الوقت مطلقه في سائر
الانتفاع، والرابع عكسه، وليس له أن يبعده ما شاء، هـ

(وعبرة تلغزهم والدبابير والمكبل والمؤذون) والعهود المتعارف عند الإطلاق

كتاب القصة

الْقِصَّةُ مُنَاقَاةٌ، إِنَّمَا تُقَالُ لِلْمُنْقَطِ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِيَنْقَطِ وَيَرْتَعَا عَلَى صَاحِبِهِ
فَإِنْ كَانَتْ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ حُرْفَةٍ بِأَمَّا وَإِنْ كَانَتْ عَشْرَةً مَصَاعِدًا حُرْفَةٍ حَوْلًا،

نَحْبَهُ - أَيْ وَلَايَةِ صَحْبِهِ سِرْلَهُ وَلَايَةِ الْأَمِّ (وَيُجَوِّزُ أَنْ يَنْقُصَ لَهُ أَتَقَبُّ) - لِأَنَّهُ صَحْبٌ مَحْصِيٌّ، وَنُودَا
يُطْلَقُ أَنْصَبُ يَكُونُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا، وَصَمَكُ الْأَمِّ وَرُصْبُهُ - هَذَا يَدُ وَرُسْمَةٍ فِي صِنَاعَةٍ - لِأَنَّهُ
مِنْ بَابِ نَابِهٍ وَحَقَّقَ حَالَهُ (وَيُجَوِّزُ) نَالٌ فِي الْهَدَايَةِ، وَفِي الصَّمَكِ الْخَصِيرَةُ، لَا يَجُوزُ أَنْ
يُزَادَ، فَكُنْ فِي الْفَرَاغِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ - هَذَا فِي الصَّمَكِ - قَالَ وَالْمَحْصِيُّ لَا يَمْلِكُ
إِجَارَهُ فِي الْأَصْحِ، وَشَى عَلَيْهِ وَالْأَسْمَى، وَاصْدُرَ سَبْعَةً

كتاب القصة

مَنْسُخًا تُقَالُ ظَهْرَةً لَوْحِدٍ مَعْنَى سَبْعَةٍ بِيَمِينِهِ، لِأَنَّ لَلْفَتْ أَخْتَصَرَ الْأَصْحَى، وَاللُّغَةُ
الْمَنْسُخَةُ

(الْقِصَّةُ) بِحَبِّ صِنَاعَةٍ وَصَكْنٍ - اسْمُ مَدَالِ الْمُنْقَطِ، وَفِي (أَسْمَى) فِي يَدِ الْمُنْقَطِ (وَيَدُ)
تُحْمَةُ الْمُنْقَطِ أَنَّهُ يَأْخُذُهَا لِيَخْطُطَ وَيَرْتَعَا عَلَى صَاحِبِهِ) وَيَكُونُ - بِأَمَّا - مِنْ مَمْنُونَةٍ بِأَسْمَى
صَالَةً مَذْلُوقَةٍ عَنِ، فَتَنْ فِي (وَالْهَدَايَةِ) لِأَنَّ الْأَمِّ مَعْنَى هَذَا الرَّحْمَةِ مَذْلُوقَةٍ فِيهِ شَرْحًا، بَلْ حُرُ
الْإِنْصِلَ عِنْدَ عِلَالِ السَّيَّاسَةِ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي حَالِ الصِّبَاغِ عَلَى مَا لَمْ يَلَوْا، وَبِذَا كَانَ كَذَلِكَ
يَكُونُ مَضْمُونُهُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَنَّهُ أَحَدُهُمَا مَضْمُونًا، لَنْ يَضَافَ إِلَيْهَا حِجَّةٌ فِي حَقِّهَا،
وَصَارَ كَالْبَيْتِ، وَلَوْ تَرَى أَنَّهُ لَعَدَا لَعَبَ بِهَمْسٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ وَهِيَ أَحَدُهَا لِلْمَالِ
وَكُنْهِ الْمَالِكِ بِهَمْسٍ عِنْدَ وَلِيِّ حِجَّةٍ، وَاصْدُرَ - وَفَالَا - بِأَمَّا - لَا يَهْمُ وَالْقَوْلُ هَذَا
هَذَا بِالصَّمَكِ، وَفِي (الصَّمَكِ) قَالَ (الْإِسْبَاحِيُّ) وَالصَّمَكُ قَوْلُ وَلِيِّ حِجَّةٍ، وَاصْدُرَ
وَالْبُيْهَاتِي، وَالْأَسْمَى، وَاصْدُرَ لِسَبْعَةٍ - هَذَا

(جَاءَ كِتَابُ) الْقِصَّةِ (وَقِيلَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ حُرْفَةٍ) أَيْ نَادَى عَلَيْهِمَا حِينَ وَجَدَهُمَا، وَفِي
الصَّمَكِ (الْقِصَّةُ) عَلَى حَسَبِ وَلِيِّ الْمُنْقَطِ، سَبْعَتٌ يَطْلُبُ عَنْ طَرَفِهِ أَوْ صَاحِبِيهَا لَا يَطْلُبُهَا بَعْدَهَا
(وَإِنْ كَانَتْ عَشْرَةً مَصَاعِدًا حُرْفَةً حَوْلًا) قَالَ فِي (وَالْهَدَايَةِ) وَهَذَا - هَذَا عَنِ وَلِيِّ حِجَّةٍ، وَفِي
اصْمَعْتَهُ فِي الْأَصْلِ بِالْحَرْفِ مِنْ غَيْرِ تَضْيِيقٍ بَيْنَ الْعَبْسِ وَالْكَثِيرِ، ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ (الصَّمَكُ) أَنَّهُ
شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمُقْتَضِيَةِ لِسَبْعَةٍ، وَخُصَّ إِلَى رَجُلٍ الْمُنْقَطِ، بِحُرْفَةٍ إِنْ لَمْ يَلَفَّ عَلَى هَذِهِ لَمْ

فإن اتفق الملتقط عليها شيء، وبأن الحكم فهو متبرع. وإن اتفق بغيره كان ذلك ديناً
على مالكها

وأما دفع ذلك إلى الحاكم نظر به، فإن كان بينهما منعة أحرها وتفق عليها من
أخرها، وإن لم يكن لها منعة وحده أو يستغرق بقية كبريتها ما فيها وأمره يحبط نسبتها،
وإن كان الأصلح الإتفاق عليها لأن به في ذلك وجهين فمنه ديناً على مالكها
إذا حصر مالكها بالملقط، ومنه منعه منها حتى يحدد النفع

وتقطعه لأجل وأحررم سورة

(وإن قمت المشقة عنها بغير إذن الحاكم فهو متبرع) لعنصر ولايته (وإن اتفق بغيره كان
ذلك ديناً على صاحبها) لأن اتفاقه في مال معانٍ لله

(وإن رجع الملتقط ذلك) في الذي النفع به من الحاكم (بغيره الإتفاق عليه) (مطرحاً)
أنه من تبرع إليه (وإن كان بينهما منعة أحرها وتفق عليها من آخرها) لأن فيه إيقاع نصيب
على ملكه من غير الزام الدين عليه. وكذلك يفعل بالعبد الأسير وإن لم يكن لها منعة وخلاف
أن يستغرق النفعة قيمتها بأمره وأمره يحبط نسبتها، وإن كان
الأصيح الإتفاق عليها لأن به في ذلك وجهين فمنه ديناً على مالكها، لأنه يجب سطره من
العائدين، وفي قوله يجب النفعة وما على صاحبها يسأله إلى أنه إما يرجع على المالك إذا
سرد المخاصي الرجوع على المالك، وهو لأصح كما في الهداية،

(وإذا حصر المالك وكل الملتقط، وكان الملتقط قد رجع عليها) (والملتقط أن يشترط فيها
حتى يحدد النفعة) التي ألقها عليها لأنه يجب منعه، فصار كأنه استعاد المالك من جهة
ولنه ليس له شيء لا يسطر دين النفع بهلاك النفعة في يده. فملتقط قبل الحيز، وتقطعه إذا
حلكت بعدد، لأنها حصر بالحسن بغيره الرهر كما في الهداية،

(وتقطعه لأجل وأحررم سورة) لأنه نفعه، وفي خصص بعد مدة التعريف إهداء ملك
العائدين من وجه يملكه كما في سندها، وتأويل ما روي أنه لا يحصل الاكتساب إلا بالتصرف،

بغير المصداق إلى صاحب امره على أن ليس بملكه قال: إن عذر ملكه فلم يزل لأحد قضي، ولا لأحد
أحد يهدي، وإنما حلت في يده من يده، لا يفسد خلافه ولا يفسد سحرها، ولا يفسد صلها، ولا
يكتسب قطعتها إلا بالتصرف وقال المحقق: لا يفسد إلا بالأمر بصادقها، وهي لا يفسد
أمرها محضوي ٢٣٢٤ وصلو ٢٣٢٤ ذكره أبو ٢٣٢٤ والهداية ٢٣٢٤ والهداية ٢٣٢٤ والهداية ٢٣٢٤

كتاب المفتوح

إذا عاب الرجل ولم يعرف له موضع ولا بقعة شيء هو أم ثبت نصب القاضي من يخطأ ماله ويخرج عليه ويستوفي حقوقه، ويقتل على روحه وتوابعه من ماله، ولا يفرق بينه وبين امرأته، فإذا تم له جأله وعشرون سنة من يوم ولده حكمنا بموته واعتلّف امرأته.

والثالث في كونه نكحاً، والنصب والثالث خمسة من سنة، لله نصب ذلك وهو شأن ونصب من سنة، ووقع النكح بالنصب صريح سنة في اثنين صار من عشر، فكان الثلاثي خمسة، فأنشبه من ضرب ثلاثة ونصب في الاثنين (ولم يثنى حقه) فأنشبه من ضرب اثنين ونصب في الاثنين، قال في التصحيح: قال الأسجاني: وكون محمد مصروباً، وأظهر أنه مع أبي حنيفة، والصحيح قول أبي حنيفة، ومثى غيره وبرهان شريفة (النسبة) وهو صواب الشريعة. اهـ.

كتاب المغلوق

مباشرة للحق المحرم، من حيث ثواب لأحكام إلى البر

وهو لغة المملوك وتحرراً، هاتان اصطلاحان، ولا يسم حيله ولا سوته، كما أشار إلى ذلك بقوله: (إن عاب الرجل ولم يعرف له موضع) لم يستطع عليه ولا يتكلم شيء هو أم ثبت نصب القاضي من يخطأ ماله ويخرج عليه، أي من ماله والمغلوق من غلظه وحيلته وجمع لغوه ويبيع ما يملك ساقه (ويستوفي حقوقه) كفصل ماله والغنى الذي أقره غريم من حرمانه، لأن القاضي نصب ناظر لكل عاشر من أسطر نصه، وتعدى بهده المصحة، وفي نصب المغلوق فماله والمقام عليه نظر له، (هدهده) (ويقتل على روحه وأولاده) وإن سفلوا وبأنه علقوا، قال في الهداية: وأصل أن كل من يستحق القتل في ماله حال حصره بغير قضاء القاضي يقتل عليه من ماله عد ليه، لأن المصدا حيث بكر، إجماع، وكل من لا يحقها في حصره لا يأنقصه لا يقع عليه من ماله في حينه، لأن سعة حيث نصب بالقضاء، والنقص على العاقل مستحق، في الأول الأولاد، والآخر الأبناء من الكبار والزمى من المذكور الكبار، ومن الثاني الأخ والأخت والخط والمخال، (من ماله) إن كان ماله ذواهم أو دميرو أو مراً، وكما في مد القاضي لو بد زوج أو دميرو معقبي بهما وبالكناح أو بقره بدال يكونا طاعيرين عدا القاضي، فإن كانا طاعيرين عد خطصي لا حصة إلى الإقرار، وإن دفع المودع نفسه والمديون غير كمر القاضي يحسن المودع ولا يبرأ المديون، كذا في الهداية (ولا يفرق بينه) أي بين محمود (وبني لمرأته)؛ لأن العيب لا حجب الفرد (فإذا تم له ماله وعشرون سنة من يوم ولده حكمنا بموته)؛ لأن الظاهر أنه لا يعمل أكثر منه، فعد في التصحيح: قال لإمام

يَعْرِفُ لَهُ مَالَتَ بَيْتِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْغُرْبَةِ سَجُنٌ إِذَا دَامَ بِإِسْرَافِهِ فِي أَهْلِ الْغُرْبَةِ تَصَالِحَ لَمْ
تَسْمَعْ الصَّوْتُ فِي ظُهُورِهِ

مَنْ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ
يَوْمَهُ وَمُحَمَّدٌ يَسْكُنُهُ

وَيَسْكُنُ لَيْلِي بِالْإِيمَانِ نَحْوَ يَسْكُنُ الْمُسْلِمُ

لَمْ يَمَلَأْ بَيْتَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْغُرْبَةِ سَجُنٌ إِذَا دَامَ بِإِسْرَافِهِ فِي أَهْلِ الْغُرْبَةِ تَصَالِحَ لَمْ
تَسْمَعْ الصَّوْتُ فِي ظُهُورِهِ
مَنْ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ
يَوْمَهُ وَمُحَمَّدٌ يَسْكُنُهُ
وَيَسْكُنُ لَيْلِي بِالْإِيمَانِ نَحْوَ يَسْكُنُ الْمُسْلِمُ

لَمْ يَمَلَأْ بَيْتَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْغُرْبَةِ سَجُنٌ إِذَا دَامَ بِإِسْرَافِهِ فِي أَهْلِ الْغُرْبَةِ تَصَالِحَ لَمْ
تَسْمَعْ الصَّوْتُ فِي ظُهُورِهِ
مَنْ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ
يَوْمَهُ وَمُحَمَّدٌ يَسْكُنُهُ
وَيَسْكُنُ لَيْلِي بِالْإِيمَانِ نَحْوَ يَسْكُنُ الْمُسْلِمُ

لَمْ يَمَلَأْ بَيْتَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْغُرْبَةِ سَجُنٌ إِذَا دَامَ بِإِسْرَافِهِ فِي أَهْلِ الْغُرْبَةِ تَصَالِحَ لَمْ
تَسْمَعْ الصَّوْتُ فِي ظُهُورِهِ
مَنْ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ رُبُّهُ أَحْيَا بَيْتَهُ الْإِيمَانُ سِرْكُهُ
يَوْمَهُ وَمُحَمَّدٌ يَسْكُنُهُ
وَيَسْكُنُ لَيْلِي بِالْإِيمَانِ نَحْوَ يَسْكُنُ الْمُسْلِمُ

كتاب المادى

إذا أذن الموقى ليدعى في الشجرة إذا عاد جدار نصرته في سائر الشجرات ينسري
وتنبح، ويهز، ويستره

وإذا أذن له في نوح منها ذوب غيره فهو ماذن في جسمها
وإذا أذن له في شيء يغنيه للبر مددوب

وإذا أذن الموقى بالقبول والمقصود حائر، وليس له أن يروج ولا أن يروج
ماليكه، ولا يكاتب، ولا يهز على حاله، ولا يهز بمرور ولا يغير عوصه، إلا أن

كتاب المادى

صاحبه لإحياء الموت لذ في الإذن بلعبه والصبر إحياء له عصى.

وهو لعله، والأعلام، وشرا، مثل الحجر وسفاحه، كد في الهداية

إذا أذن الموقى ليدعى في الشجرة إذا عاد جدار نصرته في سائر الشجرات ينسري
وتنبح، ويهز، ويستره (يستره) ما أراد (يستره) لأهله، مثل الشجرة (ويستره) ويستره
ويستره، ويستأجر، لأنها من صبح الشجر

(و) كذا (إذا أذن له) الموقى (في نوح) (في نوح) (في نوح) (في نوح) (في نوح) (في نوح)
ذلك النوح، كذا يقول له أذنك أنت في الشجرة من الشجر (في نوح) (في نوح) (في نوح) (في نوح)
نظم له لعله الحق وفك المجر، فظاهر ماليكه، فلا يخصص نوح دون جرح

(وإذا أذن له في شيء يغنيه) كسرا، نوب ينكسر، وطعام لئلا كل (فليس يصدق) لأنه
استخدم، فهو حار، فلو صار له موقى بهد عربه وبه الاستخدام

وإذا أذن الموقى بالقبول والمقصود حائر، وليس له أن يروج ولا أن يروج
ماليكه، ولا يكاتب، ولا يهز على حاله، ولا يهز بمرور ولا يغير عوصه، إلا أن
على إطلاقه فوق (في حبه) (وهدمه)، ولا واسو برفعه، له أن يروج لعله، ويغير قوله
المحسوس، (والنهي) (والموصل)، (وهدمه) (وهدمه)، (وهدمه) (وهدمه)، (وهدمه) (وهدمه)

يُجْزَى الْبَيْعُ مِنَ الْعَدَمِ أَوْ بِمَصْفٍ مِنْ بَطْعَةٍ

وَدَيُّوهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِرَفْعِ بَيْعٍ يُمْرَفُ ، لَا أَنْ يَفِيدَهُ الْمَوْتُ ، وَيُضْمُّ نَفْسَهُ تَبَهُمُ
بِالْمَحْضِ ، فَإِنْ حَصَلَ مِنْ ذُبُوبِهِ شَيْءٌ تَرُوبٌ بِهِ الْخَبْرُ

وَأَنْ حَبِيرَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِرْ مُخْتَوَرٌ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَطْلُمُ الْخَبْرُ بَيْنَ أَهْلِ شَوْقِهِ ، فَإِنْ سَابَ
الْمُسْكِلُ أَوْ شَيْءٌ آخَرُ تَدَارَكَ حَتَّى تَرْتَدَّ مَا سَادَ مِنْهُ مُخْتَوَرٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أُنِيَ الْعَدَمُ
صَارَ مُخْتَوَرًا عَلَيْهِ

عَدَمُ (وَلَا يَنْتَ عَنِ شَيْءٍ) وَعَنِ غَيْرِ مَا نَالَهُ (وَلَا يَهَبُ بِمَوْصِيٍّ وَلَا بِغَيْرِ عَرَضٍ) : لَا أَنْ كُنْ
ذَلِكَ بَيْعٌ لِنَفْسِهِ وَلِنَهَائِهِ أَوْ لِعَدَمِهِ ، فَلَا يَدْخُلُ حَبِ الْإِدْنِ بِالْمُخْتَوَرِ وَهَلْ يَدُورُ (وَلَا أَنْ يَجْزَى الْبَيْعُ
مِنَ الْمُخْتَوَرِ أَوْ يُضْمَمُ مِنْ مَطْمَعَةٍ فِي حَبِيرِهِ ، وَكُنْ مَا يَمْ يَطْمَعُ كَمَا فِي الْقَهْقَسَانِ : عَنْ
الْمَدْحِيرَةِ : لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِدْقِ رِبَابِ الْبَحْرِ ، سَجَلًا لِقُلُوبِ مُتَعَلِّقِيهِ وَاعِلِ حَرَمِهِ

(وَدَيُّوهُ) : فِي الْمَدْنُورِ (مُتَعَلِّقَةٌ بِرَفْعِ بَيْعٍ) فِيهَا (بَعْرَاءُ) : أَيُّ لَأَحْتَمِلُ أَنِّي يَبِيعُ الْخَاصِي
الْمَدْنُونِ فِي ذَلِكَ لَيْسَ يَحْتَاطُ بِمَدْنُونِهِ ، وَفَدَى بِهِ كَيْسَ السَّبِيحِ حَاصِرًا ، فِيهِ هَلْ لَا يَبِيعُهُ ، وَأَنْ
الْحَبِيرُ فِي رَفْعِهِ هُوَ السَّبِيحُ ، وَبِهِ يَسُوحُ ، فَإِنْ يَهَبُ سَبِيحَةً كَمَا فِي الْفَخْرَةِ (وَلَا أَنْ
يَتَبَهُ الْمُسْكِلُ) : مَدْعُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْبَيْعِ : لِأَنَّهُ لَا يَسُوحُ فِي دَيْتِهِ شَيْءٌ (وَيُضْمُّ نَفْسَهُ) : إِذَا بَيْعَ
(بَيْتَهُمْ) : أَيُّ تَعَرَّاهُ (بِالْمَحْضِ) : خَصِنَ حَبِيرَهُمْ بِالرَّبِيحِ ، فَصَارَ كَمَطْلَقِهَا بِالْمُتَرَكِّ (وَأَنْ يَحْصَلَ مِنْ
ذُبُوبِهِ شَيْءٌ تَرُوبٌ بِهِ الْخَبْرُ) : بَعْرُ الْمَدْنُونِ فِي رَفْعِهِ وَفَدَى طَرِيقَةً ، وَلَا يَبِيعُ بَيْنَ دَهَبٍ
لِلْمَشْتَرِي

(وَأَنْ حَبِيرَ عَلَيْهِ) : الْمَوْصِيٌّ وَمَنْ يَصِلُ مُخْتَوَرٌ عَلَيْهِ ، بِمَدْنُونِهِ حَبِيرُهُ ، بَلْ (حَبِيرُ) : يَطْلُمُ الْمَدْنُونُ
بِهِ ، وَ (يَطْلُمُ حَبِيرَهُ) : أَكْثَرُ (أَهْلُ سَوَاقٍ) : حَبِيرُ مَا حَبِيرَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْصِيٍّ وَفَدَى (وَلَا رَجُلًا ،
وَجَلَدًا لَا يَحْبِرُهُ) : الْمَشْتَرِي سَهَابُ الْحَبِيرِ وَبِشَوِّهِ ، فَكُنْ وَلَيْتَ مَدْنُونُ لَقَطْعَةٍ عِنْدَ أَكْلِ عَدَمِهِ ، وَ
كَانَ الْإِدْنُ شَائِعًا ، لَمَّا لَا كُنْ لَمْ يَدْمُ بِهِ إِلَّا الْعَدَمُ ، ثُمَّ حَبِيرُ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَتِهِ بِتَحْبِيرِهِ لِأَنَّهُ
الْقَبْرُ ، كَمَا فِي الْمَدْنُونِ ، وَفَدَى فِي الْحَبِيرِ الْقَصْدُ : أَيْ إِذَا لَيْتَ الْحَبِيرَ قَبْضًا فَلَا يَشْرُطُ
الْعَدَمُ ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ مَوْصِيٌّ : (هَلْ مَاتَ الْمَوْصِيٌّ أَوْ لَمْ يَمُتْ أَوْ لَمْ يَمُتْ قَبْلَ تَرْتَدِّهِ) وَحُكْمُ
بَلْعَانِهِ (صَارَ الْمَدْنُونُ مُخْتَوَرًا عَلَيْهِ) : وَهُوَ يَمْ يَطْلُمُ الْمَدْنُونُ وَلَا يَحْصِلُ سَوَاقٍ ، لِأَنَّ الْإِدْنُ قَبْرٌ لَا يَمُوتُ ،
وَمَا لَا يَكُونُ لَأَوْسَافٍ مِنَ التَّصَرُّفِ بِمَعْنَى دَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْدَاءِ ، فَلَا مَدْنُونٌ فِي يَوْمٍ لَهْلَةٍ لِأَنَّهُ فِي حَالِ
الْقَبْرِ ، وَهِيَ تَعْلَمُ : الْمَوْتُ وَالْجَبَرُ : وَكُنْ بِالْمَدْنُونِ ، لِأَنَّهُ مَوْتٌ حُكْمًا حَتَّى يَمُوتَ مَقْلَقٌ بَيْنَ
وَرْتَعِهِ (وَهَلْ يَدُورُ) : (وَلَا أَنْ يَفِيدَهُ) : مَدْنُونُ (صَارَ مُخْتَوَرًا) : عَلَيْهِ دَلَالَةٌ : لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ لَا يَمُوتُ
بِاسْتِقْلَالِهِ حَتَّى تَرْتَدَّ

وَبَدَا حُجْرٌ عَلَيْهِ فَأَقْرَأَهُ جَائِزٌ يَمَاجِي يَدَهُ مَرَّةً مَالُ عَبْدِ أَبِي حَبِيبَةَ

وَبَدَا لِرَبِّهِ قَبُولٌ نَحِيظُ بِمَالِهِ وَرَقَبَهُ لَمْ يَمْلِكْ حُجْرٌ مَا فِي يَدِهِ. وَأَنْ تَقْبَلُ عَبْدَهُ لَمْ
يَقْبَلُوا عَبْدَ أَبِي حَبِيبَةَ. وَهَذَا أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي يَدِهِ. وَإِنْ كَانَ مَالُ مَالِكٍ
شَيْئًا مِثْلَ قَبِيضَةِ حُلَازٍ. هَذَا بَاعَهُ بِمَقْصَدٍ لَمْ يَحْزَرْ. وَإِنْ بَاعَهُ الْمَوْلَى شَيْئًا مِثْلَ قَبِيضَةِ أَوْ
أَمْلٍ جَائِزٍ فَالْبَيْعُ. وَإِنْ سَلَّمَ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَنْقَضِيَ الشَّيْءُ فَلَمْ يَحْزَرْ. وَإِنْ تَمَسَّكَ فِي يَدِهِ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَ الشَّيْءَ حُلَازٍ. وَإِنْ أَقْبَلَ الْمَوْلَى الْمَالِيقَ عَلَيْهِ قَبُولٌ مَعْتَقَةً جَائِزَةً. وَالْمَوْلَى صَدَقَ

(وَقَدْ حُجِرَ بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ عَلَيْهِ) أَيِ الْعَادِلِ (فَأَقْرَأَهُ) يَعْنِي (جَائِزٌ يَمَاجِي يَدَهُ) مَرَّةً
الْمَالِيقَ لَهُ أَمْلَةً لَعَبْرَةٍ. لَوْ حَصَلَ مِنْهُ. أَوْ دَخَلَ فِيهِ مِنْهُ (عَبْدُ أَبِي حَبِيبَةَ) لَأَنَّ بَيْعَهُ بَاقِيَهُ حَقَّهُ. وَشَرَطَ
عَلَانِيَةً بِالْحَجَرِ حَكْمًا فَرَّغَهُ مِنْ حَجَرِهِ. وَافْتَرَضَ وَلَيْزَ مَقْصُودًا. وَقَالَ لَا يَحْزَرُ بِفَرْدِهِ
مَعَهُ. لَأَنَّ الْمَصْحُوحَ لِأَقْرَبِهِ. إِنْ كَانَ الْإِدْنُ مَعَهُ. بِالْحَجَرِ. وَإِنْ كَانَ لَيْزَ فَتَحْجَرُ بِطَلْعِهَا. لَأَنَّ
بَدَا الْمَحْجُورَ خَيْرٌ مِنْهُ. وَصَحَّ الْهَدَايَةُ صَرِيحٌ فِي مَرْجَحِ الْأَوَّلِ

(وَبَدَا لِرَبِّهِ) أَيِ الْمَالِيقِ (قَبُولٌ نَحِيظُ) بِمَالِهِ وَرَقَبَهُ لَمْ يَمْلِكْ الْمَوْلَى مَا فِي يَدِهِ. مَرَّةً
كَسَابَةٍ. لِيَعْلَمَ أَنَّ الشَّرَاءَ مِنْهُ. وَحَقُّ الشَّرَاءِ. مِثْلُ مَا عَلَى الْمَوْلَى. وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَيْعُهُ. وَهَذَا
صَدَقَ كَقَرَّةٍ فَاسْتَوْفَى بِالْقَبُولِ (يَمَاجِي يَدَهُ) أَيِ عَبْدِ الْمَالِيقِ (وَلَمْ يَحْزَرْ) عَبْدُ
أَبِي حَبِيبَةَ لَمَقْصُودِهِ. مَرَّةً مِثْلَ (وَقَالَ) مِثْلُكَ (وَبَدَا) مِثْلُكَ (يَمَاجِي يَدَهُ) مَرَّةً مِثْلَ (عَبْدُ أَبِي حَبِيبَةَ)
لَعَبْرَةٍ. وَيَعْنِي قَبِيضَةَ. لَوْ حَصَلَ مِنْهُ. أَوْ دَخَلَ فِيهِ مِنْهُ (عَبْدُ أَبِي حَبِيبَةَ) لَأَنَّ بَيْعَهُ بَاقِيَهُ حَقَّهُ. وَشَرَطَ
عَلَانِيَةً بِالْحَجَرِ حَكْمًا فَرَّغَهُ مِنْ حَجَرِهِ. وَافْتَرَضَ وَلَيْزَ مَقْصُودًا. وَقَالَ لَا يَحْزَرُ بِفَرْدِهِ
مَعَهُ. لَأَنَّ الْمَصْحُوحَ لِأَقْرَبِهِ. إِنْ كَانَ الْإِدْنُ مَعَهُ. بِالْحَجَرِ. وَإِنْ كَانَ لَيْزَ فَتَحْجَرُ بِطَلْعِهَا. لَأَنَّ
بَدَا الْمَحْجُورَ خَيْرٌ مِنْهُ. وَصَحَّ الْهَدَايَةُ صَرِيحٌ فِي مَرْجَحِ الْأَوَّلِ

(وَبَدَا لِرَبِّهِ) أَيِ الْمَالِيقِ (قَبُولٌ نَحِيظُ) بِمَالِهِ وَرَقَبَهُ لَمْ يَمْلِكْ الْمَوْلَى مَا فِي يَدِهِ. مَرَّةً
كَسَابَةٍ. لِيَعْلَمَ أَنَّ الشَّرَاءَ مِنْهُ. وَحَقُّ الشَّرَاءِ. مِثْلُ مَا عَلَى الْمَوْلَى. وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَيْعُهُ. وَهَذَا
صَدَقَ كَقَرَّةٍ فَاسْتَوْفَى بِالْقَبُولِ (يَمَاجِي يَدَهُ) أَيِ عَبْدِ الْمَالِيقِ (وَلَمْ يَحْزَرْ) عَبْدُ
أَبِي حَبِيبَةَ لَمَقْصُودِهِ. مَرَّةً مِثْلَ (وَقَالَ) مِثْلُكَ (وَبَدَا) مِثْلُكَ (يَمَاجِي يَدَهُ) مَرَّةً مِثْلَ (عَبْدُ أَبِي حَبِيبَةَ)
لَعَبْرَةٍ. وَيَعْنِي قَبِيضَةَ. لَوْ حَصَلَ مِنْهُ. أَوْ دَخَلَ فِيهِ مِنْهُ (عَبْدُ أَبِي حَبِيبَةَ) لَأَنَّ بَيْعَهُ بَاقِيَهُ حَقَّهُ. وَشَرَطَ
عَلَانِيَةً بِالْحَجَرِ حَكْمًا فَرَّغَهُ مِنْ حَجَرِهِ. وَافْتَرَضَ وَلَيْزَ مَقْصُودًا. وَقَالَ لَا يَحْزَرُ بِفَرْدِهِ
مَعَهُ. لَأَنَّ الْمَصْحُوحَ لِأَقْرَبِهِ. إِنْ كَانَ الْإِدْنُ مَعَهُ. بِالْحَجَرِ. وَإِنْ كَانَ لَيْزَ فَتَحْجَرُ بِطَلْعِهَا. لَأَنَّ
بَدَا الْمَحْجُورَ خَيْرٌ مِنْهُ. وَصَحَّ الْهَدَايَةُ صَرِيحٌ فِي مَرْجَحِ الْأَوَّلِ

اسمه لثمرته وما بقي من مديون يطالبه في ثمنه، وإذا وتذب المائتة من مائة
فذلك حشر عليها

وإذا أتت ولي الصبي لمشي في الحجر، فيه في اسراء والتبع كالف المائتة، إذ
كان يتبع المتبع والشراء

كتاب المراجعة

قال أبو حنيفة رحمه الله المراجعة الثابت والفرع باجتهاد، وقال أبو يوسف

وما بقي من المديون يطالب به المداوي (المعنى) لأن الذي في دمه، وما لم يرد له ولا غير
ما أتت مستأد في الثاني عليه كما كان، فإن كان مديون في حصة من مائة من مائة لا غير،
لأن حقه بغيره (وإذا وتذب) المائة (المائة) من مائة لا غير حشر عليها) فلا لا تطالبه لأن
الشراء به بعضهما بعد الولاد، ولا مديون به، ومداونها الرجال، بخلاف انتهاء المداوي لأن
الذلة لا مديون بها عند وجود التصريح بخلافه

(وإذا أتت ولي الصبي) هو لأبيه، به دمه، به المداوي، ثم حصة، ثم القصاص، كما
سألي للصبي في الحج، فهو في الدائر به فرع التصريح في الشراء والتبع كالف المائة،
ما كان يتبع في الشراء، لأن الصبي العدل به المتبع من حصة به مديون، وشبهه أدهم
لأنه لا عقل له من حيث إنه لم يسره عليه بحدوث، في عينه بغيره، وتبع عليه ولأنه
مكسر بالمتبع في الثاني المصغر، وبالنظر في التصريح المصغر، وفي الدائر بهد الأطفال عند
عدم الإذن وبشأنه عند الإذن، رجحان جهة فرع على بغيره لآله الإذن ولكن من الإذن
يكون حقة موقوف على إجازة مديون لأن به دفعه مديون به مديون إلى وجود الشراء،
كما في الدائر

كتاب المراجعة

فما فيه للمدعيون في كلاً من المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي،
والمداوي، ونسب المداوي، والمداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي،
على المداوي مديون المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي،

(قال الإمام أبو حنيفة المراجعة الثابت والفرع (والأكل والأكل) المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي، المداوي،

وإنما صحت التفرعة ما يخرج بينهما على الشرط، فإن لم يخرج لأرض شيئاً فلا شيء لغيرهين

وإنما صحت التفرعة ما يخرج لصاحب الأرض، فإن كان قد قبض من قبل الفاضل لمصاحب الأرض أخر خلافها

ورداً غطت التفرعة وانتفع صاحب الأرض من العنق لم يتغير عليه، وإن امتنع

وبما هو المحذور؛ لأنه عسى أن يبيع فلا ينفك أحد ولا يخرج إلا التبر، وعند هذا شرط كثير من مصلح والحب لأحدهما؛ لأنه يؤدي إلى طمع الشركة به من المقصود، ولو شرط الحب بمصلح ومن مضمون التي صحت؛ لأنهما الشركة به هو المقصود، ثم ليس يكون لمصاحب التبر، لأنه لما ذكره، وقال وشيخ طنج، أنس بينهما، أي غير بخلاف فيما لم ينع عليه المحذوران، ولأنه تبع للحب، وتبع مضمون شرط الأصل، وإن شرط أن يبيع لغيره وث لا يبيع لأحدهما إلى قطع الشركة ما لا يخرج، لا أنس

ومن شرط صحتها أن يكون الأرض واحدة مبررة، والتعليق بين الأرض والفصل وسمانه في التمهيد

(وإنما صحت التفرعة) على ما تقدم (فما يخرج) به مشترك بينهما على الشرط (فما يخرج) بينهما لصحة التفرعة (وإن لم يخرج الأرض شيئاً فلا شيء لغيرهين) لأنه مستخرج من مصلح الخارج ولم يوجد

(وإنما صحت التفرعة ما يخرج لصاحب الأرض) لأنه بناء عليه (فإن كان قبض من قبل رب الأرض) فالفاضل (أخر مثلاً)؛ لأن رب الأرض يتولى مصلحه بعد فاضل، ولكن لا يرد على مضار ما شرط له من الخارج، (فربها) سقوط ربها، وهذا عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، (وقال محمد) أنه أخر مثله (فدع)؛ لأنه يتولى مصلحه بعد فاضل، فيجب عليه قبضها، إلا لا مثل لها (فقد أيقن حال في الصحيح)؛ (وأي على قولهما) (المحموي)؛ (والسبي)؛ (وإن كان قبض من قبل ماصر) (فما يجب لأرض أخر مثله)؛ (لأنهما) (الفاضل) صفة لأرضه بعد فاضل

(وإنما غطت التفرعة) شروطها المتقدمة (فما يجب) (بما من الفاضل) قبل إلقاء التبر (لم يتغير عليه)؛ لأنه لا يمكن المصلي إلا بصريرها وهو مهلاك التبر فصار كما إذا سافر اجرا إليهم فلو لم يملك لم يتغير على ذلك فهذا يكون من إلقاء التبر لأنه لو أتى

الذي ليس من فيه فيقدر أجره الحاكم على نعم

وإذا مات أحد المتدينين بطلب المزرعة، وإذا انقضى مدة المزرعة والرزق في
بشرط كان على المزارع أن يرضى ببيع الأرض إلى أن يستخضع والتف على
الرزق عليهما على مقدار حقوقهم وأجره الحصاد والرزق والقياس والتقدير عليهما
بالتخصص، فإن شرطه في المزرعة على العامل صحت

بعد يفتي بغير لائمة المله كذا في والكيفية، وإن اشترى أحد من قبله فقدر أجره الحاكم
على العمل، لأنه لا يلحقه ثوبه بالحد ضرر، والعقد لا يحل الإحالة إلا إذا كان حد
نفسه لإجازه فصاح به المزارع وأجابته، وبها وإن اشترى الأرض وأجره من غيره
وقد كرس^(١) المزرعة للأرض فلا شيء له في عمل الكراب قبله في الحكم، أما فيما به
يجوز الله تعالى طرده مسترحاه العامل

وإذا مات أحد المتدينين بطلب المزرعة، وإذا انقضى مدة المزرعة
والرزق لم يفرق جذا (كان على المزارع أن يرضى ببيع الأرض إلى أن يستخضع)
الرزق، رعاية للمساكين بغير الأثمان كذا في الإجارة وأجره على الرزق بعد انقضاء مدة
المزرعة (عليهما) أي المتعدين (على مقدار حقوقهم) لأنه العقد بالبقاء المدة، وقد
عمل في المال المشترك قدما بالتخصيص، لأنه لأن انقضائها على العامل خاصة (وأجره
لتخصص) أي قطع المزرعة وحده (والرزق) أي ملك إلى التمتع (والقياس) أي سعده
(والشريعة) أي مبيح فيه من غيره، وقد حذر الحنفية وجماعة (عليهما) (التخصص) سواء أصاب
المدة أو لا، لأن العقد تنافي مع الرزق بمقتضى مقتضاه، وحارمًا لمشاركة غيره، فتجب
المدة عليهما (فإن شرطه) أي حصل المذكور الذي يكون بعد انتهاء المزرعة من المصنف ويحرمه
(على العامل) وحده (صحت) المزرعة لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وجه صحة الاحتجاج حال
في التصحيح، وحلها طاهر لزومها، وأما به احتسام الشهادة في التفكير، وحلها ومن
والحسنة عن أبي حنيفة له جائز، وهكذا عن أبي يوسف، قال في التلميمية: ومن أبي
يوسف له يجوز إذا شرط ذلك على العامل بغير احتراز من الاستصاح، وهو احتراز من استباح
طهر، فإنه يخص الأئمة لرسولهم، وهذا هو الأصح في بياننا، قال في المحامي: وماله عن
والفضل، وفي التلميمية: وهو حرام استباح حراما، قال في التلميمية: ومنه ما جاز، وقال
الإسجاني: وهو احتراز من بيع المزارع الذي لا يملكه، وهذا في مختلفات المذاهب وهو

(١) كرس الأرض عليها الثمر

كتاب المساقاة

قال أبو حنيفة: المساقاة بخر، من سهره طهه، وكان أبو يوسف وشيخه جابر، إذا ذكره منه مغلومة وسما جرة من لثمة منها، ويصور المساقاة في النخل والشجر والكرم والأرطاب وأشود، فلا يحد، فإذا وقع مغلوما فيه سهر، فساقاة وثمرة سهر ما فعل حار، وإن كسب قد قصب ثم سحر، إذا سدت المساقاة للمعامل آخر مثله، وسحل مساقاة بالمغرم، وتصح بالأنهر، كما تصح لإجاءه.

باب ما يباح بلع، وما يكره للعرب منهم ١٥

كتاب المساقاة

لثمة جهما صاهره، ويسمى المعذبة

وهي لثمة مغلومة من الشجر، وسرها دفع سحر من من يفسده بخره من سهر

وهي كالمرارة حكماً، جلاها وسروها، كب سهر إلى ثلث المصنف طوقه (قال ثمر جبهة القبة بخره من لثمة سهره، ولا حائره، والقوى على قولها كما تضم في سهره (لا ذكر) في اللغاة منه مغلومة صاهره، قال في الهداية: وشروط لثمة قياس في لثمة بخره معنى كب في المرارة. وفي الاستحسان، لم يبي منه بصور ويتبع على قول ثمره صرح، لأن الثمرة لإجرائها وقت معلوم، وكل ما يصادف سهرها بالمعروف لما سهر في المرارة (وسمى جرة) مغلومة (من السهر، مشدداً) بمثلها بشرطه: إذا شرط خروجه معين يقطع الشجرة (ويصور المساقاة في النخل والشجر والكرم) بكتاب بخره لثمة قصباع - جمع وخيمه - صبح كصبه - لثمة ما دام رطباً كما في (المصباح)، وهو المساقاة في بلاد القصة، والحرلا ما جمع البقول كب في ياقوته، أو صوب الدجاجة، لأن الحبوب لم يصبه وهي مع الجميع (من دفع) لثمة (مغلوماً) فيه ثمره مساقاة، كسب (السهر) بخره بالعين) أو ردها وهو مثل (جاء) لا حاجة للعمل (وإن كسب الشجر، أو ثمره) والبرخ قد حصد (له سحر) إذا كان الغاص إليه حتى يعمل، ولا أثر لعمل بعد البذر، وإذا سدت المساقاة فيه قبل آخر مثله، لا يجرى معنى الإجارة (مما سده) (ويظل المساقاة بالعرب) لأحد المستقلين، لأنه في معنى الإجارة، ثم إن ذلك صاحب الأرض من الغيب عليه وإن وثق صاحب الأرض، وإن ملك العمل فلو رتب الغيب عليه، أي صاحب الأرض، وإن عاقباً في الجوار، وثق عاقباً لصاحبها، وسماه في سهره وثاقه، أي ملكه وسراجه (بالاعتدال) السراجه (بخره) كما تصح الإجارة، أي في الهداية، من حصد أو بخر العمل سواها يحد عليه

كتاب النكاح

فَكَانَ سَقْفَ الْإِجَابِ وَالْمَقُولِ، يَنْفَضُّ بَعْدَ بَيْعِهِ عَنِ الْمَالِي، فَوَيْعَتُهُ بِأَحَدِهِمَا
عَنِ الْمَالِي وَيَأْخُذُ عَنِ الْمُتَشَبِّهِ، بَلْ أَلْ يَقُولُ رُوَيْحِي فَيَقُولُ وَيُخْتَلَفُ

وَلَا يَتَعَقَّدُ بِكَاتِحِ الْمُتَشَبِّهِ، إِلَّا بِحَضُورِ شَاهِدَيْنِ خُرُوجَ مَالِيٍّ عَائِلِيٍّ مُتَشَبِّهِ وَخَلِيٍّ
وَمُتَرَاتِبِي، غَدُولًا كَلِمًا أَوْ غَيْرَ غَدُولٍ، وَنَحْوَهُ وَبَيْنَ بَيِّ عَائِلِيٍّ، فَإِنْ تَزَوَّجَ مُتَشَبِّهُ

سَرَّهُ أَلْفَافٍ وَالنَّسَبُ قَبْلَ الْإِبْرَافِ، لَا يَرْمِ صَاحِبُ دَارِهِ صَرًّا لَمْ يَشْرِكْ، فَيُجْعَلُ بِهِ، وَمِنْهَا
مَرَضُ الْعَائِلِ إِذَا كَانَ يَصْطَفِي مِنَ الْعَمَلِ لَا فِي السَّرْمَةِ سَحَابًا لِأَحَدٍ رِسَالَةً صَرًّا عَلَيْهِ وَنَحْوِ
بَيْعِهِ فَيُجْعَلُ غَدُولًا، وَبَيْنَ دَوْنِ دَوْنٍ يَصْطَفِي إِلَى دَوْنٍ مِمَّنْ مَعْلُومُهُ يَعْرِضُ فِيهَا خُرُوجًا عَلَى
أَنْ يَكُونَ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ بَيْنَ رَبِّ الْأَرْضِ وَالْعَارِضِ بَعْضُهُ لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ، لَا شَرَاهُ الشَّرِكَةَ فِيهَا
كَانَ حَاصِلًا عَلَى الشَّرِكَةِ لَا مَعْنَاهُ، وَجَمِيعُ الثَّمَرِ وَالْأَرْضِ رَبُّ الْأَرْضِ، وَلِلْعَارِضِ قَدْرُهُ مَرْمَهُ
وَأَحَدُهُ مَالُهُ جَمَاعًا عَمَلًا، أَحَدُ

كتاب النكاح

مَبْنِيَّةُ النِّكَاحِ لِلْمُطَافَةِ لَمْ يَخْطُوبَ فِي كُلِّ مَبْنِيٍّ اسْمُهُ

(النِّكَاحُ) لَفْظُ الْبَيْعِ وَالْحَمْعِ كَمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحِيطِ وَبِهِ وَصَاحِبُ الْفَكَاهِي، وَاسْتَرْ
الْمُحَقِّقِي كَمَا فِي «الْمَقُولِ»، وَشَرَحَهَا عَفَّاقُ بَيْعِهِ مِمَّنْ أَلْفَافُ

«هُوَ (يَتَعَقَّدُ بِالْإِجَابِ) مِنْ أَحَدِ الْمُتَشَبِّهِينَ (الْعَبِيدِ) مِنْ الْأَحَرِّ (بِالْمَقْضِيِّ بَعْدَ بَيْعِهِ عَنِ
الْمَالِي) مَتَى لَمْ يَقُولِ زَوْجَتُكَ، (يَدُولُ) الْأَحَرُّ تَزَوَّجَتْ، لَنْ تَصِيدَهُ وَإِنْ كَلِمَتُ الْإِعْصَارِ رَضَعَهُ
عَنْ حَسْبِ نَزَائِدِهِ شَرَعًا، دَعْمًا لِنَحْوِهِ (أَوْ) بِالْمَقْضِيِّ أَيْضًا دَعْمًا عَنِ الْمَالِي (و) بِغَيْرِ (بِالْأَحَرِّ
عَنِ الْمُتَشَبِّهِ) وَطَلَقَ (يَتَشَبَّهُ أَنْ يَقُولَ) الرُّوحُ بِمَحَابِلِ (رُوَيْحِي) لِمَتَلَكَّ، مَثَلًا (وَيَقُولُ
رُوَيْحَتُكَ) لَأَنَّ عَقْدَ حَوَكِيلِ النِّكَاحِ، وَالْوَحْدَ يَقُولُ مَرْمِي النِّكَاحِ عَنِ مَا يَشَاءُ وَهَدَايَهُ

(وَلَا يَتَعَقَّدُ بِكَاتِحِ الْمُتَشَبِّهِ) بِبَيْعِهِ النِّشْ، إِلَّا بِحَضُورِ شَاهِدَيْنِ خُرُوجَ مَالِيٍّ عَائِلِيٍّ
مُتَشَبِّهِ سَلَفِيٍّ مَعَ قَوْلِهِمَا، حَامِلِيْنِ كَلِمَتَيْهِمَا عَنِ بَيْعِهِمَا كَمَا فِي «الْبَيْعِ» (أَوْ رُوَيْحِي
وَأَمْرَاتِي، غَدُولًا كَلِمًا) فِي الظُّهْرِ (أَوْ غَيْرِ غَدُولٍ) أَوْ مَعْدُودِي فِي هَدْيِي، فَوَيْعَتُهُ لَوْ أَمْرِي
الرُّوحِي لَوْ سَيَّ أَهْلُهُمَا، لِأَنَّ كُلَّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ أَهْلًا لِنَشْهَادَةِ مَحَلٍّ، وَلَمَّا الْفَائِدَةُ
شَرَاهُ الْكَلَامَ لَا جَدِي مَوَاتِهِ (فَإِنْ رُوَيْحُ مُسْلِمٍ دَعْمًا بِسَهْنِهِ نَقِيْبٍ حَرِّ جَدِّي خِيَمَةُ وَلِيٍّ يُوْصَفُ)
وَلَكِنْ لَا يَلْبَسُ عَدَ حَمْدُهُ، وَهَلْ وَحْدَهُ لَا يَجُوزُ أَصْلًا، جَاءَ (الْإِسْبَاحِي) «الْمُحَقِّقُ»

بشر امرئیس لو کنت کل واحد منهم، خلا لم یخر من ن یزوج بالآخرى، ولا ما یلزم أن
یجمع بین امرئ واحد ونسب زوج کان به من قبل

ومن دس ما یروى حرمته علیه ثم ویتهد

وإذا طلق امرأته صلتاً ما لم یخر من ن یزوج ما یلزم حتى یفقی عنه

ولا یخوون یزوج المملوک أصلاً ولا المرأة غیباً

ویمسک من یزوج الفکک ثلثاً، ولا یخوون یزوج المفسرین، ولا یؤتیان: ویخوون یزوج

ولا یجمع من امرئین أو کانتان من سورص (کل واحد منهما رجلاً لا یخوون له یزوج
بالآخرى) لأن تجميع بينهما یفقی من یفقی به من عن مفهوم لأصل المذكور بقوله

(ولا ما یلزم أن یجمع) أو حق (من المرأة ونسب زوج کان به من قبل)، لأن المرأة لا یصور
دره حلقه الشریع یبطله البس

(ومن دس ما یروى لو کانتان من سورص أو نظر من عرجها أو نظرت إلى مفرجه شهوة) حرمته
عنه وأصلها: ولا یفقی، وحرمته من به ونسب وإن بعد. وإذا ففقیه في الفسق انتظر
لأنه لا یفقی، وفي الشیخ والعمین مثل الغیب ویمسک، عن من حکي عن أصحابنا کف في
المسقط، من شهوة من أحدهما کله، کان لا یفقی، معن الشهوة کما هي «المفسرة»
«فهمی»

وإذا طلق امرأته طلاقاً ما لم یخر من ن یزوج ما یلزم (ولا یخوون ما لا یخوون
تجمع بينهما) حتى یفقی عنه، بعد، من الکون المانع من تعلقه فیه فیشترک لأنه معن
الطلاق، بخلاف النکاح فإنه لا یرفع نكاح نفاق

(ولا یخوون یزوج المملوک أصلاً ولا المرأة غیباً) بالإجماع على بطلانها، مع ما عساه
المولى لیساناً دار حرمته

(ویمسک من یزوج الفکک ثلثاً) مطلقاً، سرائیه أو لا، حیوة أو نسبه (ولا یخوون یزوج

والمسک المطلق ٥١٦ ومسلم ٤٨٠ فلاح من عدت أي مبررة فقط ولا یصح من شرک وعنه
ولا من فقرة وحلقه ورواه عنه

والفرد المردود ٢٠٦٠ والسنن ٩٦، ٩٧ أحمد ١٣٦، ٤٧٤، ٢٨٦، ٥ «وهی ٢٦١٧

٢٦٥٧ فیه من حدیث م هرمة «مطلقاً»
وأمره الفریق ١٢٥ من حدیث ابن عباس

ولا يجوز للولي إصدار حكم باللعن على الكافر ، وإذا امتنعها صحت له صحت
أمره بكتف يديته عنها ، وإن سب له أو وجهه ، ولا يفتن الله ، ولا يفتن رصانه
بالقول ، وإذا طلب بكتف يديه بوجه أو خبطه أو خرجه يديه عن حكم الأكلية ، وإن سب
بوجه يديه كذلك عند أبي حنيفة ، وإن كان الرذخ بعد التكاثر عك وعاب بل ردود
فأقول قولها ولا يبين عليها ، ولا خلاف في الكفر عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف
ومحمد يختلف فيه

(ولا يجوز للولي عقد جوار الحكم على الكافر) لا قطاع الولاية بكيفية (يدور
الأنثى) الولي الأقرب وهي معمم الروح (صحت أو صحت) غير مسبوقة بذلك إن صحت
الولاية لأب سخي من إظهار الولاية من إظهار الرود ، والصحة عقد على التمسك من
المسكوب ، لأنه يفتن على إخراج واستدراج ، وهذا مفسر ثمسكه لأنها إذا صحت
مسبوقة به صحت لا يكون رصانه في دينه ، رصانه معروف بين الناس ، فلا يفتن في
صحت الفرج له ، وفيما الاستدراج يوجب والأقرب لأنه يستدبره أحسن يوجب بوجه الولي به
ثم يخرجه من مكانه كما في إجابته ، وهذا يكون بضم الولاية لوقته بضم الولاية لا
يكون مسكوباً رصانه في إظهاره ، وهو رصانه لغيره العار فهو على ما يكون ، لأن وجهه الذي
في المسكوب لا يختلف ، ثم المحرم ، كان يصوب سقط به العدة أو العقد عند أبي حنيفة ،
جاءاً له ، ولو كان رسولاً يشرط بالآخر ، أو به (أو أمته أم يزوجها) أي لا يشرط
أن يزوجها ، لأنه صحتها إذا شاذ الولي ، أو الأب أو أمه فلا يشرط رصانه ،
لأنها جرت الأمور وعرف ، حال فلا مانع من صحتها ، وإن كان يكره بوجه أبي
حنيفة (أو خضيه) عمة (أو) حصون ، حراجه ، لعب يديه في حكم الأكلية في أن يكونها
رصانه ، لأن حكم حنيفة (أو) الرصانه ، كما في إسناده يديه ، أي في حكم الأكلية عند أبي
حنيفة ، فيكون مسكوباً لأن الناس يعرفونه ، كما في وجهه ، فتنهم به كلاً ، فتنهم عليه
صحتها ، وقال لا يمكن مسكوباً ، لأن ثبت حنيفة ، وفي الإجابة حنيفة ، ولما صحح من
الإمام ، واعتماد النصيحة ، وهو المحسوس ، قال في المحققين ، والاختلاف فيما إذا يصر
المسكوب عنه بها ، ولم يتم عليها العقد ، حتى إذا اعتدت فتنه أو ضم عليها العقد بشرط سطوته
بالحق ، وهو الصحيح ، أو الصحيح ، أو قال الرذخ ، بغيره الحكم (لمت الكافر) فك
وعاب طرفة (أو) فتنة ، فأقول قولها ، لإظهار الرود ، خلافه ، ولا يبين عليها ،
ولا يختلف في الكفر عند أبي حنيفة ، فلا يفتن ، قال في المحققين ، والمفتون على
قولها ، يصوب الفتوى كما في الإجابة ، وهو الصحيح ، أو

ويُضَفُّ الكُكَجُ بلفظ الكُكَجِ وَتَرْجِيحُ وَتُعْيِيكُ وَتُجْهَ وَالْمُضَمَّةُ

وَلَا يَتَعَدَّى بلفظ الإحْدَادِ وَالْإِسْمَاءِ

وَيُخَوِّزُ كُكَجُ الْمُضَمَّرِ وَالْمُضَمَّرِ بِدَرْجَتِهِمُ الْوَلِيِّ يُكْرَأُ كَلْبُ أَوْ تَيْبُ وَالْوَلِيُّ هُوَ
الْمُضَمَّةُ فَإِنَّ رُوْحَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْأَخُ فَلَا عِدَارَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ لَوْعَهُمَا وَبَيْنَ رُوْحَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ
وَالْأَخِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْحَدُّ بِدَرْجَتِهِ الْوَلِيِّ أَوْ سَائِرُ أَهْلِ عِلَى الْكُكَجِ وَبَيْنَ سَائِرِ
وَلَا وَلا يَلِيقُ لِعَبْدٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا مُجْنُونٍ وَلَا كَاثِرٍ هُوَ تَسْلَمُ وَعَلَى تَوْحِيدِهِ

(وَيُضَفُّ الْكُكَجُ بلفظ الْكُكَجِ وَتَرْجِيحُ) مِنْ عَرَبِيَّةٍ وَلَا دَلَالَةَ حَالٍ لِأَنَّهُمَا صَرِيحَانِ فِيهِ
وَمَا عَدَاهُمَا كَيْفَ وَهُوَ كَيْ لَمْ يَصِحَّ سَمِيْعٌ هُوَ عَرَبِيٌّ (وَالْكَافُ بلفظ الْكَلْبِ وَالْمُضَمَّةُ
وَالْمُضَمَّةُ) وَالْبَيْتُ وَالْمَرْءُ بِشَرْطِ الْإِلَهِ أَوْ رَبِّهِ قَالِي فِي الْإِسْمَاءِ بِدَرْجَتِهِ كَلِّ لَفْظُ مَوْصُوعٍ
تَمْلِيكُ تَعْبِي يَتَعَدَّى بِهِ الْكُكَجُ إِنْ دُرِيَ اسْمُهُ وَالْأَسْمَاءُ هـ

(وَلَا يَتَعَدَّى الْكُكَجُ بلفظ الْإِحْدَادِ وَلَا بلفظ الْإِلَهِ) وَلَا عِلَاقَةَ لِأَنَّهُ يَسِيْرُ تَمْلِيكُ
تَمْلِيكُ وَلَا يَتَعَدَّى لَوْحِيَّةً لِأَنَّهُ يَتَوَحَّدُ بِمَعْنَى إِيْنِي بِدَرْجَتِهِ (وَحَدِيَّةً)

(وَيُخَوِّزُ كُكَجُ الْمُضَمَّرِ وَالْمُضَمَّرِ) حَيْثُ (دَرْجَتُهُمَا الْوَلِيُّ) الْآتِي ذِكْرُهُ (يُكْرَأُ كَلْبُ
الْمُضَمَّرِ أَوْ تَيْبُ) لَوْجُودُ شَرْطِ الْوَلِيِّ وَهُوَ الْعَرَبُ وَالْمُضَمَّرُ

(وَالْوَلِيُّ) فِي الْكُكَجِ (فِي الْعَصَةِ) يَتَعَدَّى عَلَى تَرْجِيحِ الْأَرْضِ وَتَعْجِيْبٍ فَيَقْلُبُ لَيْسَ الْمَجْجُوهُ
عَنْ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ حَيْثُ حَبَّ بَعْدَ بَعْدِ بَيْنَ (وَعَلَيْهِمَا) أَيْ الصَّبِيرِ وَالْمُضَمَّرِ (الْأَبُ أَوْ الْأَخُ) فَلَا
حَبْرَ لَهَا بَعْدَ لَوْعَهُمَا وَتَوَكَّدَ بِمَعْنَى تَعَجُّبٍ مِنْ يَدَيْهِ كَيْفَ إِنْ لَمْ يَتَّعَرَفْ مِنْهَا سَوَاءً
لَا حَبْرَ لِأَنَّهُمَا كَسَلَا لَوْنِي يَتَوَكَّدُ الشَّعْفَةُ بِدَرْجَتِهِمَا تَعَجُّبُهُمَا كَيْفَ بِمَا يَتَّعَرَفُ بِرَهْلِهِمَا حَذَّ الْبُرُوقِ
(وَلَوْ رُوْحَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ وَنَجْدٍ) مِنْ كَيْفَ يَعْرِضُ بَعْدَ (وَيَتَوَكَّدُ) وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَتَمَّ بِلَاغٍ (وَلَوْ
بَعْدَ الْفَتْحِ) إِنْ شَاءَ فَصَحَّ عَلَى الْكُكَجِ وَبَيْنَ سَائِرِ (سَمْعٍ) لِأَنَّهُ وَلَا يَتَعَدَّى غَيْرَهُمَا كَأَسْرَ عَمُورٍ
شَعْفَتُهَا وَرَعَا يَتَوَكَّدُ حَيْثُ فَيَتَوَكَّدُ بِحَبْرِ الْأَوَّلِ فَإِنَّ فِي الْإِسْمَاءِ وَطَلَقَ الْمَجْجُوهُ فِي عَرَبِ
الْأَبِ وَالْأَخِ يَتَوَكَّدُ الْأَمُّ وَالْقَاصِي وَهُوَ يَتَصَحَّحُ مِنْ تَرْجِيحِهِ تَقْصِيرُ الْوَلِيِّ فِي أَحَدِهِمَا وَتَقْصَالُ
الْقَلْبِ فِي الْآخَرِ هـ فَيَتَوَكَّدُ وَهِيَ الْعِلَلُ لَا سَوَاقٍ فِي سَمْعٍ كَيْفَ تَوْحِيدٍ هـ حَتَّى
يَصِحَّ أَصْلًا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ

(وَلَا وَلا يَلِيقُ لِعَبْدٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا مُجْنُونٍ) بَعْدَهُ لِأَنَّهُ عَلَى أَيْمَانِهِمْ حَالًا وَبَيْنَ تَوْحِيدِهِ
تَتَبَّعَ عَلَى غَيْرِهِمْ (وَلَا كَاتِبٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ) لَا مَسَمَّ عَنْ كِتَابِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا أَوْ سُلْطَانًا

بمَنُورٍ يُعِيرُ الْعَصَابَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُرُوحٌ

وَمَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا إِذَا وَجَّهًا مَوْلَاهُ أُنْشِئَهَا جَارُ

وَيْدٌ هَذِهِ الْقَوْلِي الْأَقْرَبُ عِنْدَ مَنْطِقَةِ جَدِّ بِنِ هُوَ مُعَدُّ مَثَلُ تَرْوِجٍ وَالْمَعْنَى
الْمَنْطِقَةُ أَنَّ يَكُونُ فِي مَلِكٍ لَا مَعْلَى إِلَيْهِ الْفُقَرَاءُ فِي الشَّيْءِ بِمَا مَرَّةً وَاحِدَةً

وَلَكِنَّهُ عَلَى مَوْلَاهُ تَعَالَى وَطَلَّ بُوَ حَبِيبِهِ بِجَوْرِ لَعْنِ الْعَصَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَلَامٌ وَالْعَصَابُ
وَالْعَصَابُ وَالْعَصَابُ وَالْعَصَابُ وَهَبْرَهُمْ مِنْ دَوِي الْأَرْحَامِ (الْتَرْوِجُ) قَدْرُ الْإِهْدِيَةِ مُعَدُّ
عَبْدُ عِلْمِ الْعَصَابِ وَهَذَا اسْتِحْبَابُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَسْبُ. وَهُوَ الْقِيَامُ وَهُوَ وَابِي عَمَّ الْيَمِي
حَبِيبَهُ. وَأَمَّا الْيَمِي يَوْمَهُ فِي ذَلِكَ مَضْطَرَبُ. وَالْأَشْهُرُ بِهِ مَعَ مُحَمَّدٍ. فَلَمْ يَكُنْ فِي
الْمَكْنِيِّ الْجَمْعُ عَلَى أَنَّ دَنَا يَوْمَهُ مَعَ أَبِي حَبِيبِهِ. وَقَالَ فِي «التَّسْنِ» وَأَبُو يَوْمَهُ مَعَ
أَبِي حَبِيبِهِ فِي كَثَرِ الْفُرُوقِ. وَعَنِ الْأَسْتِحْسَانِ مَثَلُ الْمَجْبُورِ وَالْمَكْنِيِّ وَهَذَا
الشَّرْهَةُ أَهْ وَاصْحَاحُ

وَمَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا عَصَا مِنْ حَبِيبِ النَّسَبِ إِذَا وَجَّهًا مَوْلَاهُ أُنْشِئَهَا جَارُ. لَأَنَّ هَذِهِ
مِنْ حَبِيبِ النَّسَبِ. وَهُوَ أَحَرُّ الْعَصَابِ. وَإِذَا عُدَّ الْأَوْلِيَاءُ بِالْوَلَايَةِ لِلْإِمَامِ. لِأَنَّ وَلِيَّ مَنْ لَا وَلِيَّ

(وَيْدٌ هَذِهِ الْقَوْلِي الْأَقْرَبُ عِنْدَ مَنْطِقَةِ جَدِّ بِنِ هُوَ مُعَدُّ مَثَلُ تَرْوِجٍ) لَا يَمُدُّ وَابِيَهُ
بَعْدَهُ. وَيَقْبَلُ مِنَ الْفُقَرَاءِ الْفُقَرَاءُ إِلَى مَنْ لَا يَسْبُ بِرَبِّهِ فَيُؤَدُّ إِلَى الْأَمَدِ. وَهُوَ مُقَدَّمُ عَلَى
الْبَاطِلِ. كَمَا يَدْعَى الْأَقْرَبُ. وَهُوَ رُوحُهُ حَبِيبُ هُوَ عَدُّ. فَابِيَهُمَا عَقْدُ تَوَلَّى عَدُّ. لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ
وَلَيْسَ مَسَاوِيِسَ (وَقُلْتُ قَدْ مَنَعْتُ أَنْ يَكُونَ) الْقَوْلِي الْيَمِي يَدْعَى لَا يَمُدُّ إِلَيْهِ الْفُقَرَاءُ فِي الشَّيْءِ إِلَّا
مَرَّةً وَاحِدَةً) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ». وَكَرَّرَ فِي «الْبَيَانِ» عَنْ أَبِي شُعَاةٍ وَصَحَّحَهُ. وَقَالَ
«الْبَيَانِي» وَهُمْ مِنْ قَوْمِهِ بَعْدَهُ مَعْرُ. وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَعْرُ. وَفِي «التَّصْحِيحِ» ذَكَرَ
«التَّصْلِي» أَنَّهُ يَمِي بِالْمَعْرُوفِ. وَالتَّصْلِي غَلَاةُ أَيْمٍ. وَفِي «الْهَدْيَةِ» وَهُوَ خَيْرُ بَعْضِ التَّأَخِيرِ.
وَفِي «التَّسْنِ» أَكْثَرُ التَّأَخِيرِ. مِمَّنْ الْهَامِي أَوْ عَدُّ السَّيِّءِ. وَهَذَا مِنْ عَدُّ الْمَعْرُوفِ. وَ
وَمِنْ عَدُّ مَعَالِ الْوَلَايَةِ. وَهَذَا عَلَى لَيْسَ. وَهَذَا السَّرُّ الْوَلَايَةِ. وَهَذَا الْمَعْرُوفُ الْهَدْيَةُ.
وَمِنْ «التَّسْنِ». وَهَذَا أَنَّ كَلَامَ مَعَالِ يَمُونُ نَكَبُ. الْحَافِ بِمَسْتَفْلَحٍ رَكْبَةٍ. وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى
الْعَفَى. وَمِنْ هَذَا فِي «الْبَيَانِ» وَالتَّحْمِيدُ مِنَ الْعَفَى. قَالَ فِي هُوَ أَقْرَبُ لِلْعَفَى. وَهَذَا
الْمَعْرُوفِ فِي الْمَعْرُوفِ. وَهُوَ الْأَمْعُ. قَالَ الْإِمَامُ «الْمَجْبُورِي» عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ. عَثَرُ بِهِ «عَثَرُ
سَرِيحَهُ» ظَلَمَ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ «التَّصْحِيحِ» وَ«الْبَيَانِ» هـ

مات عنها، وإن طلق قبل النكاح لله. ^١

وإن رادها في المهر بعد العقد برماً ^٢، ونسقط الرقعة قبل النكاح

وإن حطب عة من مهره صبح الخط

وإذا خلا الزوج بقرته وليس قدال مبيع من المهر ثم طلقها فلها كذا التمس: وإن
قال: حطباً مبرماً أو حطباً من مهره ^٣، فمخيرته بقره أو قبل صبح أو غيره أو كذا
حطباً فليس مخطوءة صحيحه ^٤، وإذا خلا المخطوءة ^٥، فمراه أنه طلقها عنها كذا ^٦، فمهره
بني حطب

.....

يستتر به الأتياء (وإن حطبها قبل النكاح بها عنها ^٧، لأن ما رادها عليه عين ثلواست
بالحطب، ومهر التمس، ومهر التمس لا مده ^٨، وكذا ما رادها غيرها

(وإن رادها في تمهر بعد العقد) وجبت المهر أو برمه أو يادها ^٩، لئلا يصحها (ووقف) فزيمده
(بطلاني قبل النكاح) ^{١٠}، لأنها لم تكن مبيعة في مثل مهره ^{١١}، وحطب مختصر بغير مهره
في العقد، وقال أبو يوسف: ^{١٢}، نصيب من الأصل ^{١٣}، لأنها لم تكن بغيره فمهره

(وإن حطب) التمس (عة) أي الزوج (من مهره) ^{١٤}، ينسب في العقد ^{١٥}، وإن كانه وحطب
لغيره ^{١٦}، لأنه حطب بقدر كذا مهره، سواء قبل الزوج أو لا، وإن كان يزوج كذا في العقد

(وإذا خلا الزوج بقرته وليس عدا ^{١٧}، من الوطء) حطب ^{١٨}، مهره (ثم طلقها قبل كذا
تمهره) ^{١٩}، لأن حطب المهر حطب مهره ^{٢٠}، نصيب حطبها في مهره
عقلها ^{٢١}، ماله ^{٢٢}، (وإن كان مبيع حطب ^{٢٣}، كذا ^{٢٤}) حطبها مهره ^{٢٥}، مهرها مبيع حطب، أو
صغير لا يمكن معه الحطب ^{٢٦}، لأنه من مهره، ماله المهر ^{٢٧}، رعي ^{٢٨}، ولا أن يكون صغيراً
بعض نجس ^{٢٩}، أو كتاب رقعة ^{٣٠}، أو ثوب ^{٣١}، ردت عنه ^{٣٢}، أو كان ماله شرعي ^{٣٣}، بعد كان
أحداهما ^{٣٤}، أصحها ^{٣٥}، أخرج مؤلفه ^{٣٦}، وهذا هو الأصح ^{٣٧}، بني عليه في راد النكاح،
والناسيب ^{٣٨}، والهدية ^{٣٩}، وصحيح ^{٤٠}، وأبو مخنف ^{٤١}، مهره ^{٤٢}، مهره ^{٤٣}، لما يلمس من
لحمه ^{٤٤}، وسك التمس ^{٤٥}، (أو كانت حطباً فليس بغيره صحيحه) ^{٤٦}، لوجود عقد المبيع
المذكورة (وإذا خلا لحيثوث) ^{٤٧}، وهو ندي ^{٤٨}، من ذكوره ^{٤٩}، نصيبه ^{٥٠}، (بقرته ثم طلقها) من غير

(١) المرأة التي تزني إذا لم يكن لها مهر لا اله

(٢) يخرج بطلق من مهر المرأة بعد نكاحها ^{٥١}، إذا كان ما يقع النكاح راداً عنه، نصيبه طلقها

وَإِنْ تَرَوْهُ مُتَرَفِّعًا عَلَى حُدُودِهِ عَلَى غَيْرِ نَفْسِهِ فَلَهَا مَهْرُ بَيْتِهِ، وَإِنْ
تَرَوْهُ عِنْدَ حُرَّةٍ يَلْبَسُ مَوْلَاهُ عَلَى حُدُودِهِ مَهْرًا

وَإِذَا اتَّجَعَ فِي الْمَخْرُوعَةِ أَوْ فِي رَأْسِهَا فَالْوَرِثُ فِي بَيْعِهَا أَهْلًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ، وَقَدْ ضَمَّ أَبُو

وَلَا يَحُورُ بِنِكَاحِ الْعَيْنِ وَالْأَمَةِ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُمَا، وَإِذَا تَرَوْهُ الْعَيْنَ يَلْبَسُ مَوْلَاهُ فَلِلْمَهْرِ
فِيهِ فِي وَاقْتِهِ بِنِكَاحِهَا، وَإِنْ رُوحَ الْمَوْلَى أَمَنَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْتِيَهَا بَيْتَ الْفَرُوجِ، وَنِكَاحُهَا
مَحْذُومٌ لِلْمَوْلَى، وَيُحَالُ لِلزَّوْجِ مِنْ طَهْرَتِهَا وَغَيْرِهَا

وَإِذَا تَرَوْهُ مُتَرَفِّعًا عَلَى قَلْبِ عَيْنٍ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ أَمَلِهِ، أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَسْرُوحَ
عَلَيْهَا، فَإِنْ وَفَى بِالْمُتَرَفِّعِ فَلَهَا النِّسَاءُ، وَإِنْ رُوحَ عَلَيْهَا أَوْ أَخْرَجَهَا بِرَأْسِهَا فَلَهَا مَهْرُ
بَيْتِهَا

وَإِذَا تَرَوْهُ مُتَرَفِّعًا حُرَّةً أَوْ أَمَةً (عَنِ خَدِيمَتِهِ) لَهَا (مَهْرٌ) مِثْلُ (أَوْ عَنِ نَفْسِهِ) الْفَرَادِ طَوَّ
مَهْرُ مِثْلِهَا، وَاحْتَمَ صِحَّةُ النِّسَاءِ بِهَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا حُدُودُ الزَّوْجِ الْحَرِّ لَا يَجُوزُ لِنَفْسِهِ
بِحَالِهِ الْفَرَادِ: لَهَا فِيهِ مِنْ قَلْبِ الْمَوْلَى (وَإِنْ تَرَوْهُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ عَلَى حُدُودِهِ مَهْرًا) مِثْلًا
(حَرٌّ) لِأَنَّ حُدُودَ الْعَيْنِ ضَلَّتْ، فَصَحَّ سَبِيحُ بَيْتِهِ، بِحَالِهِ حَرٌّ

وَإِذَا اتَّجَعَ فِي الْمَخْرُوعَةِ أَوْ فِي رَأْسِهَا فَالْوَرِثُ فِي بَيْعِهَا أَهْلًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ، لِأَنَّ هُوَ الْمُقْتَدِمُ فِي الْعَصْرِ، وَهَذِهِ الْوَلَايَةُ مَسْبُوحَةٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ ضَمَّ أَبُو
شَمْسَةَ مِنَ الْأَيْسَرِ، قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» وَاعْتَمَدَ بَوْلَهُ، «الْمَجْبُورُ» وَ«النِّسَاءُ» وَ«الْمَوْصُولُ»،
وَصَحَّ الشَّرِيعةُ ١٤٠

وَلَا يَحُورُ بِنِكَاحِ الْعَيْنِ وَالْأَمَةِ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُمَا، لِأَنَّ فِي تَعْدِيدِ مَكَانِهِمَا غَيْرُهُمَا إِذْ
النِّكَاحُ عِبَادَةٌ، وَلَا يَمْلِكُ لَهُ بَدُونِ إِذْنِ الْمَوْلَى (وَإِنْ تَرَوْهُ الْعَيْنَ يَلْبَسُ مَوْلَاهُ فَلِلْمَهْرِ فِيهِ فِي
وَقْتِهِ بِنِكَاحِهَا) أَيِ الْمَهْرِ، مَرَّةً وَاحِدَةً، فَإِنْ لَمْ يَفِ بِهَا لَمْ يَجِبْ ثَابِتًا، وَتَبَا يَطْلُبُ بِهَا بَعْدَ الْعَيْنِ
(وَإِنْ رُوحَ الْمَوْلَى أَمَنَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْتِيَهَا بَيْتَ الْفَرُوجِ) أَيِ بَيْعِهَا بِبَيْتِهَا فِي بَيْتِهِ، وَإِنْ
مَرَّ بِهَا فِي الْعَيْنِ (وَلَكِنَّا نَحْذَرُ الْمَوْلَى) وَيُحَالُ لِلزَّوْجِ مِنْ طَهْرَتِهَا وَغَيْرِهَا وَنَكَاحُهَا لَا يَحِلُّ لَهَا
إِلَّا بِهَا، فَإِنْ يَتَرَفَّعُ ثُمَّ رَجَعَ صَحَّ وَسَطَبُ الْعَيْنِ

وَإِذَا تَرَوْهُ مُتَرَفِّعًا عَلَى أَلْفِ حُرْمَةٍ (عَنِ) أَيِ بَيْتِهِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ فِلْدَانِهِ عَنِ أَنْ
لَا يَسْرُوحَ عَلَيْهَا) أَوْ عَلَى أَلْفِ إِنْ أَمَدَ بِهِ وَعَنِ الْفَرَادِ (أَوْ أَخْرَجَهَا) (مَالًا) وَفِي مَالِهَا طَلَبُهَا
نِسَاءً، وَهُوَ الْإِمَامُ: فَرَسَاحًا بِهَا (وَإِنْ) بِهَا بِالْمَهْرِ (أَوْ تَرَوْهُ عَلَيْهَا) فَغَيْرُ (أَوْ أَخْرَجَهَا)

مطل، وكدت اذ روح وخطي امواتا، بعد اذ خلا من رسله
ويختر لامن انفس اذ روح يك بعد من نفسيه، واذ انفس الحرة لوحيه و يروحيها
من نفسيه بعد منفسه شجديتي حدي

وہذا صبر نبویؐ انھیں صبح صادق دیکھنے کے عزم سے باز رکھتا ہے اور انھیں اللہ کے فضل سے محروم کرتا ہے۔
وہذا فرق القاصی بین الزوجین ہے کہ جو عورت اپنے شوہر سے جدا ہو جائے اور وہ اس سے نفرت کرے تو اس کا شوہر اس سے نفرت کرے اور اس کا شوہر اس سے نفرت کرے اور اس کا شوہر اس سے نفرت کرے۔

ولما لا يفتي هؤلاء العلماء^(١) إلا في ما لا يفتي فيه سلفهم، وهذا حكمة
الفصولي، كما يدل ذلك قوله (وذكرت) في يكون بروح موقفا على ما الأصغر (توحيج
رح) بصوتي (تمتة بعينه وما) أي (بها) روح (أخلاق) لأنه صغر في حق
التعريف فلا يحد إلا برصاه، وقد مر في الفسخ بكونه يعود منها إلى كذا به ضج وبع الخلق،
ولا يظن.

[illegible]

«وإذا حضر القوْلُ» أي ولي الروح وقد أوجب الموت لها صحن صحنه، لأنه من
«الآلِه» والوَلِيُّ «الْمُؤَكَّلُ فِي شَيْءٍ» وميم، وله مع حذف ياء الأصل (والفعل
محمولٌ في فعلية روجه أو وُلِّيَ) «أَعْرَضَ» سائر الزكَّالاب، ورجع القولي إذا نَقَى على «الروح»
كل ما به كما هو لرس في الكفاية (وهدى)

(وإذا جرى اتفاق بين الطرفين في الزواج) (وهو الذي قصد شرط من شرط صحة كعدم الشهود، وكذا التبرع (بأن الزوج) به (ولا مهر لها) لأن لزوج القاص لا حكم له بل للزوج) (وكذلك بعد الحنونة) عندهم بعد النكاح لأن العلة به لا ثبت به يمكن فلا ينافى مع عدمه ومن أجل ذلك يجب فيه، لأن الزوجة في دار الإسلام، فلا

رسولہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جو شخص اپنے والدین کو اللہ کی قسم سے پکارتے ہوئے دیکھے اور ان سے کہے کہ تم میرے والدین کی قسم کھاؤ، تو اس کا اجر ہے کہ وہ اپنے والدین کو جہنم سے بچا دے۔

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي الْوَيْلِ وَالْجَنَابِ ۚ

[illegible][illegible]

(وَيُخَوِّضُ اللَّهُ فِي مِجَالِهَا) لَمْ يَكُنْ مُنْذَرًا لَهَا أَنْ تَكُنَّ رُفَاتٍ بِحَالِهَا (وَلَا يَكُنْ لَهَا عَيْنُ مُبْصِرَةٍ)

[illegible]

د افغانستان د پوهنې، کلتور او عالي تعلیم وزارت

مجاناً ولم يَخْلَقْهُ، وَفَحَصِيٌّ يُؤْخَلُ كَمَا يُؤْخَلُ الْغَيْرُ

وَإِذَا أُتْلِمَتِ الْعُرَّةُ ذُرْوُجُهَا كَانَتْ عَرَصٌ عَلَيْهِ الْفَاصِي الْإِسْلَامُ، فَإِنْ أُتْلِمَتْ فِيهِ
أَمْرَةٌ، وَإِنْ أُنْزِلَ فِي الْإِسْلَامِ فَرَقٌ بَيْنَهُمَا وَكَانَ دَرَجَ طَلَاً يَأْتَانَا عِنْدَ أَبِي حَبِيصَةَ وَنَحْوِهِ
رَمَالُ أُمِّ بَرْصَةَ هِيَ قَوْفٌ يَجُوزُ طَلَاً

وَإِنْ أُتْلِمَ الزَّوْجُ وَتَنَحَّتْ مَخْرُوجَةٌ عَرَصٌ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنْ أُتْلِمَتْ فِيهِ أَمْرَةٌ،
وَإِنْ أُنْزِلَ فِي الْفَاصِي بَيْنَهُمَا، رَمَالٌ يَكُنْ هِيَ الْعُرَّةُ طَلَاً، فَإِنْ كُنْ هَذَا دَخَلَ بِهَا مَهْرُهَا
الصَّهْرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَاحِظٌ

وَإِذَا أُتْلِمَتِ النِّسَاءُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَمُحَ الْفَرْقَةُ عَنْهَا حَتَّى يَجُوزَ ثَلَاثَ
حَبِيصَةٍ، فَإِذَا حَاصَتْ ثَلَاثُ مِنْ رُوحَةٍ

مُخْلَقَةٌ لَعَلَّهَا الْفَاصِي فِي (وَأَحْصِيٍّ) وَالَّذِي سُبَّ خُصْبُهُ وَغَيْبُ الْمَاءِ، إِذَا كَانَ لَا حَبْرَ أَوْ
(يُؤْخَلُ كَمَا يُؤْخَلُ الْغَيْرُ) لِاحْتِمَالِ الْإِسْخَارِ وَالزُّمُورِ

(وَإِذَا أُتْلِمَتِ الْعُرَّةُ ذُرْوُجُهَا كَانَتْ) وَهِيَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ عَرَصٌ عَلَيْهِ نَسَبِي الْإِسْلَامِ، فَإِنْ
أَسْمَى فِيهِ لَمْرَةٌ، لَعَلَّهَا لَمْرَةٌ، وَبِهَا أُنْزِلَ فِي الْإِسْلَامِ فَرَقٌ بَيْنَهُمَا وَكَانَ دَرَجَ طَلَاً يَأْتَانَا عِنْدَ أَبِي حَبِيصَةَ وَنَحْوِهِ
رَمَالُ أُمِّ بَرْصَةَ هِيَ قَوْفٌ يَجُوزُ طَلَاً وَالصَّحِيحُ فِيهِمَا، وَمَنْ عَلَيْهِ وَالْمَعْبُودِيَّةُ وَالدَّائِمَةُ
وَالْحُصُولِيَّةُ وَالْعَدْلُ الْقَرِينَةُ، وَهَذَا الصَّحِيحُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَى الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ حَوْلُهُ يَتَقَالَفُ
لَعَلَّهَا وَجُوزَ عَرَصَ الْإِسْلَامِ عَلَى أَمْرَةٍ، فَإِنْ سَمِيَ حَبِيصَةً وَلَا تَرَى فِيهَا

(وَإِنْ أُتْلِمَ الزَّوْجُ وَتَنَحَّتْ مَخْرُوجَةٌ عَرَصٌ) الدَّائِمَةُ (عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ) فَإِنْ أُتْلِمَتْ فِيهِ
أَمْرَةٌ، وَتَرُكْتُ عَنِ الْإِسْلَامِ (عَرَصٌ) بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَخْرُوجَةُ سَرَقَةً أَوْ سَدَقَةً
(وَلَمْ يَكُنْ) هَذِهِ (أَمْرَةٌ) طَلَاً، لِأَنَّ الْمَرْءَ سَبَّ مِنْ مَهْرٍ وَالْمَرْأَةُ لَيْسَ بِمَهْرٍ لِلْعُرَّةِ (وَإِنْ
كَانَ الزَّوْجُ) وَهَذَا دَخَلَ بِهَا فَلَا مَهْرَ، بِحَسَبِ مَا كُنْتُ بِالْمَحْجُوزِ، فَلَا يَسْقُطُ مَهْرُ الْمَرْءَةِ (وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ دَخَلَ بِهَا) فَلَا مَهْرَ لَهَا، لِأَنَّ الْمَرْءَ مَدَّ يَدَهُ مِنْ فِيهَا حَتَّى يَحْجُزَ بِهَا

(وَإِذَا أُتْلِمَتِ النِّسَاءُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَمُحَ الْفَرْقَةُ عَنْهَا) بِمَعْنَى الْإِسْلَامِ، بِحَسَبِ (حَبِيصَةٍ)
مَهْضُومَةٍ عَنْهَا ثَلَاثَ حَبِيصَةٍ، كَذَلِكَ مِنْ دَرَجَةِ الْحَبِيصَةِ، أَوْ مَهْضُومَةٍ ثَلَاثَ أَمْثَلٍ
إِنْ كُنْتُ مِنْ دَرَجَةِ الْأَمْثَلِ، أَوْ خَصِمٍ حَبِيصَةٍ إِلَى كَذَلِكَ حَبِيصَةٍ، وَكَذَلِكَ لَا إِسْلَامَ مَخْرُوجَةٍ، وَاحْتِرَاسَ
عَنْ مَقْصُودِ صَرْفِ مَرْءَةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ (فَلَا) يَمُحُّ عَنْهَا سَبَّ (حَبِيصَةٍ) ثَلَاثَ مَهْضُومَةٍ، لَوْ
مُحْضُومَةٍ كَثْرَتِهَا، أَوْ وَصَلَتْ حَبِيصَتُهَا مِنْ أَمْرَةٍ، لِأَنَّهَا فِي ذَلِكَ حَبِيصَةٌ مَحْضُومَةٌ، وَهِيَ خَامَةٌ

وإذا أنشأتم رُوي الكتابه منهما عن نكاحهما

وإذا خرج أحد الزوجين إليها من دار الحرب مُسلماً وجب النكوة بينهما، وإن سبي
أحدهما وجبت النكوة بينهما، وإن سبي معاً لم يقع النكوة، وإذا خرجت امرأة إلى
مهاجرة حالها أن تخرج، ولا عدل عليها عند أبي حنيفة، فإن كانت جاهلاً لم تخرج
حتى يفرغ منها

وإذا أُرشد أحد الزوجين عن الإسلام وجب نفقة بينهما بغير طلاق، فإن كان
الزوج هو المُرشد وقد دخل بها، لها كمال المهر، وإن كان تمّ بدخل بها بها بضعف

ثم هي كانت مُترة قبل الدخول فلا عهد عليها بعد، وإن كانت بعد فكففت عند أبي حنيفة،
وعدها لا بد لها من عهد لغيره، وسواء في المهر الدرهم

(وإذا أنشأتم رُوي الكتابه منهما عن نكاحهما) لأنه يصح النكاح بينهما بذلك، (١٠٨)

أولاً

(وإذا خرج أحد الزوجين إلى أبي ذر) الإسلام (من دار الحرب مُسلماً) وجب النكوة
بينهما (بغير طلاق) (إن سبي أحدهما) واجب النكوة بينهما (كما قلنا) (وإن سبياً معاً)
مع النكوة بينهما (لعدم سبي دار الحرب) (وإن سبياً معاً) (وإذا خرجت
أمرأة إلى مهاجرة) من دار الكفر (حالي أن تخرج) حالاً (ولا عدل عليها عند أبي حنيفة) لغونه
تعالى (ولا تُنكحوا بهن المكونة) (وفي رواية) (عدها) عندها (ممنك) بمصاهرة (ولا عهد
لغيره) لأن النفقة وجب بعد الدخول بدار الإسلام، قال في (المصحيح) (والصحيح) (لونه،
وأحمد) (المحموي) (والنسفي) (والموصلي) (وأحمد) (السرخسي) (وإن كانت) (للمهاجرة)
(جاهلاً) (تخرج حتى يفرغ منها) (لأن الحمل ثابت بالنسب فيصح صحة النكاح، فإن في
النفقة فيه) (غير أبي حنيفة) (صح النكاح، ولا يفرغ روحه عن نفسه كما في النجاشي من
أمره) (لأنه) (إلا يصح) (والصحيح) (الأول)

(وإذا أُرشد أحد الزوجين عن الإسلام) (والعهد بالله بدلي) (ووجب نفقة بينهما بغير طلاق،
عالم في إحداهما) (وهذا عند أبي حنيفة) (أبي يوسف) (قال) (مسند) (إن كانت المرأة من
الزوج هي حرة طلاقاً) (وأحمد) (سواء) (المحموي) (والنسفي) (والموصلي) (وأحمد)
الشرطي (إن دخلت كلاً الزوج هو السر) (وكان) (إن دخل بها) (كامل المهر) (لأنه قد

المهر. وإن كانت المرأة هي التي تزوجت فلا مهر لها. وإن كانت طارئة بعد
الزواج فيها المهر. وإن لم يدا منها وانضم مهر على بكاهها

ولا يجوز أن تزوج المرأة قبله ولا كاره ولا زبداء. وبذلك طارئة لا يزوجها
مسلم ولا كافر ولا مرتدة

وإن كان أحد الزوجين مسيحيًا أو يهوديًا على دينه. ولا بد أن أسلم أحدهما أو صاهر
صاهرًا قبلهما بالإسلام. وإن كان أحد الأبوين كافيًا. (آخر حديثه في الحديث)

وإن تزوج الكافر غير شهود أو في عدة الكفر وثبت في دينه جائز ثم أسلم أو
عنه. وإن تزوج المشرقي لغة أو نكحته ثم أسلم فرق بينهما

اسم المذحول (وإن كان لم يذحل بها) بعد (مهاضف المهر) لأنها قد حصلت من المذحول
بذل المذحول وهي مباحة (وإن كانت المرأة هي التي تزوجت) وكانت لا بد (على المذحول) فلا مهر
بها. لأنها مع التصديق عليه لا يدا. فصارت كالباح. (آخر حديثه في الحديث) (وإن
كانت طارئة بعد الفسخ) بها (فلا مهر كذا) (آخر حديثه في الحديث) (وإن كان
من غير أو غير (وإن كانا مع) أو لم يدا المهر. رأسه. (آخر حديثه في الحديث) (وإن كانا مع) (آخر
حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)

(وإن كانا مع) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)
مسلم. ولا يجهل إذا هو ضروري. (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)
(مسلم ولا كافر ولا مرتدة) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)

(وإن كان أحد الزوجين مسيحيًا أو يهوديًا على دينه. ولا بد أن أسلم أحدهما أو صاهر
صاهرًا قبلهما بالإسلام. وإن كان أحد الأبوين كافيًا. (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)
به زوج طارئة لأنه أقرب إلى الأحكام كحل ما كانت وديعة

(وإن تزوجت كافر غير شهود أو في عدة الكفر وثبت في دينه جائز ثم أسلم أو
عنه. وإن تزوج المشرقي لغة أو نكحته ثم أسلم فرق بينهما) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)
وإن كان أحد الزوجين مسيحيًا أو يهوديًا على دينه. ولا بد أن أسلم أحدهما أو صاهر
صاهرًا قبلهما بالإسلام. وإن كان أحد الأبوين كافيًا. (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)
مسلم ولا يجهل إذا هو ضروري. (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث) (آخر حديثه في الحديث)

مكتبة النضال

فليل الرضاع وكثيره سبعة، إذ حصر في هذه الرضاع ثلثي في التخريم، وهذه الرضاع عند أبي حنيفة ثلاثون شهرا. وقال أبو يوسف ومحمد مستأن، فإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع مخريم.

مختلّف الوضائع

عنايت النكاح طاهره

وَمِنْ مَقْصُودِ الْكَلِمَةِ الْمَعْنَى، وَهِيَ أَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِي وَجْهِ الْمَقْصُودِ

و (دليل الرضاع وكيفية) في الحكم (مؤ)، إذ حصل ذلك في مدة الرضاع حتى به
 (تخريم)، لقوله تعالى: **وَأَنذَرْتُكُمْ إِنَّمَا الْإِنْسَانُ لِرَاضِعَتِهِ لَكَ خَبِيرٌ** الآية، لقوله عليه السلام: ولله
 ما يخرجه من الرضاع ما يخرجه من النسب، ثم غير فصل (الحدود) (وأنشد: الرضاع جلد أبي حنيفة
 ثلاثون شهراً) الآية على ذكر شهر وأربعين يوماً مدة فكتبت لكل واحد منها كتاباً
 كتاباً في المصنوع للفتوى، الآية فدم بمقتضى في مدتها، حتى الثاني على ظاهره
 وعنده، ومضى على قوله والمنحوي، والله السميع العليم في التصحيح، وفي الجوهر، وعلى
 نسوي (وقال: سب) الآية إلى مدة الحمل منه أشهر، ثم نقصت حوالاً قال في
 (تصحيح) وهو الأصح، وفي التصحيح، عن العيون، وبعبارة أحمد للفتوى، وهذا أولى لأن
 أصح في شرح القاموس، مما يستدل به على سبنا على سنين، وبعد الجواب قال: تكيد
 الأصح بوليد، وهو صواب، والصحاح، في مع العلام في تخريم، لما ورد من إخراج الرضاع
 بمطالفة يمتد بالحوالي بالإجماع كما في (الحدود) (نقصت مدة الرضاع) على السلف (أن
 يمتد الرضاع بخبرين) ولو لم يخطم، كما أن ثبت في العدد، ولو بعد العظم والاعتناء بالتمام
 حتى القدح، كما في (البحر)، وفي (الحدود)، ولا يخفى خطأ على إسناده إلا في رواية من
 الإمام إذا استنحى عنه اهـ

17. $\frac{1}{2} \log 2$ (1)

[illegible][illegible]

ويخرج من روحه ما يخرج من النفس، إلا أنه أخرج من الرضاخ، فإنه يخرج من
 بروحها، ولا يخرج من بروح نفسه من الله، وأما أنه من الرضاخ فهو أن
 يخرجها، لا يخرج من بروح أخرج الله من نفسه، وإنما أخرج من الرضاخ لا يخرج
 بروحها، كما لا يخرج من بروح الله، من الله، وإنما أخرج من الرضاخ لا يخرج
 من بروحها، كما لا يخرج من بروح الله، من الله، وإنما أخرج من الرضاخ لا يخرج

وغير الفصل معلوم من سفره، وقد كان يصنع المصنعة فيه فخرجت هذه الفضة
 علم روحها على الله وأتاه، وصير روحه على من به المصنعة

ويخرج من بروح الرجل ما يخرج من روحه من الرضاخ، كما يخرج من بروح أخرج الله
 من النفس، وذلك على الأفع من أفع الله، به أخرج من الله من أخرج من الله

وكل شيء خضع على أي روحه، ثم بعد لأحد من الروح، لا آخر، ولا يجوز

ويخرج من الرضاخ ما يخرج من النفس، أنه أخرج من الرضاخ، فإنه يخرج من
 بروحها، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روح الله، فإنه يخرج من روح الله، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج

(وأيضا فصل في الرجل من روحه المصنعة، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج

ويخرج من روحه ما يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج
 من روحه، فإنه يخرج من روحه، لا يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج

ويخرج من روحه ما يخرج من روحه، فإنه يخرج من روحه، فإنه يخرج

أَنْ تَرْوِجَ الْمَرْصُوعَةَ مُعَلِّقًا مِنْ وَلَدِ الْفَتَى أَوْصَحُهَا وَلَا وَلَدَ وَهَدَاهَا، وَلَا يَتَرَوَّجُ الصَّبِيُّ الْمَرْصُوعُ
أَتَمَّتْ رَوْجَ الْمَرْصُوعَةِ لِأَنَّهَا عَمَّتْ مِنَ الرَّضَاعِ

وَإِذَا اخْتَلَطَ الْفَرْسُ بِالنَّسَاءِ وَاللَّيْنُ هُوَ الْعَالِبُ يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ، وَإِنْ غَلَبَ الْعَمَاءُ لَمْ
يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ، وَإِذَا اخْتَلَطَ بِالْعُطَمَاءِ لَمْ يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ، وَإِنْ كَانَ الْفَرْسُ غَلَبًا عِنْدَ
أَبِي حَبِيبَةَ، وَإِذَا اخْتَلَطَ بِاللُّدَوَاءِ وَهُوَ الْعَالِبُ نَعُنُّ بِهِ التَّخْرِيمَ

وَإِذَا خَلِيتَ الْفَرْسُ مِنَ الْمَرْوَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا فَادْجِرْ بِهِ نَحْبِيَّ مُعَلِّقًا بِهِ التَّخْرِيمُ، وَإِذَا
اخْتَلَطَ الْفَرْسُ بِالنِّسَاءِ وَاللَّيْنُ هُوَ الْعَالِبُ يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ وَإِنْ غَلَبَ لَيْسَ الْفَتَى لَمْ يُعْتَرَى

لَا عَمَلًا لَمْ يَتَرَوَّجَ بِالْأَخِي، لِأَنَّهَا أَخَوٌ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْوِجَ الْمَرْصُوعَةَ) جَمْعُ قَبْضَةٍ وَالرَّوْجُ
حَقُّ الْفَتَاةِ، أَيْ الْعَصِيَّةُ (أَحَدُ) سَائِلُهَا عَلَى الْمَعْدِيَّةِ وَمِنْ نَحْوِ النَّسَحِ وَيَتَرَوَّجُ لِمَرْصُوعِهِ
أَحَدَهُ بِالرَّوْجِ (مِنْ وَلَدِ الْفَتَى) أَوْصَحُهَا، لِأَنَّهُمْ أَخَوَانِهَا (وَلَا وَلَدَ وَهَدَاهَا)، لِأَنَّهُمْ لَوْلَادُ إِخْوَتِهَا، وَهَذَا
اخْتَلَفَ فِيهِ عُمَرَاءُ قَوْلُهُ وَلَدَ وَهَدَاهَا، فَحَصَّيْهِمْ بِهِ، وَبَحْصِهِمْ بِهِ، وَكَانَ تَسْبِيحُ الْإِسْلَامِ
الْحَارِثِيُّ يَقُولُ يَجُوزُ بِهِ تَحْرِيكَاتُ الثَّلَاثِ أَمَّا الرَّوْجُ مَعْطَا، عَلَى أَحَدِهِ وَأَمَّا تَحْصِيهِ مَعْطَا
«عَلَى الْمَرْصُوعَةِ» وَأَمَّا الْجَرُّ مَعْطَا عَلَى الْوَلَدِ، وَرَوَّجَ أَصَحُّ كَمَا فِي «التَّصْحِيحِ»، (وَلَا يَتَرَوَّجُ
الْمَرْصُوعُ لِمَرْصُوعِ أَخِي الرَّوْجِ) أَيْ رَوْجَ الْمَرْصُوعِ (لِأَنَّهَا)، أَيْ أَخِي الرَّوْجِ (عَمَّتْ مِنَ الرَّضَاعِ)،
لِأَنَّ الرَّوْجَ لِبُؤَى مِنَ الرَّضَاعِ كَمَا فِي

(وَإِذَا اخْتَلَطَ الْفَرْسُ بِالنَّسَاءِ وَاللَّيْنُ هُوَ الْعَالِبُ) عَلَى الْعَمَاءِ (يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ) وَإِنْ غَلَبَ النِّسَاءُ
عَلَى الْفَرْسِ (لَمْ يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ)، لِأَنَّ الْمَعْدِيَّةَ هِيَ مَوْجُودَةٌ حَكْمًا (وَإِذَا اخْتَلَطَ الْفَرْسُ بِالْعُطَمَاءِ
لَمْ يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ) وَإِنْ كَانَ الْفَرْسُ عَالِبًا عَلَى الْعُطَمَاءِ (عَمَّتْ مِنَ الرَّضَاعِ) قَالَ فِي «الْهَدَايَةِ»
وَقَالَ إِذَا كَانَ الْفَرْسُ عَالِبًا سَلَى بِهِ التَّخْرِيمُ وَلَوْلَاهُ فَسَلَى بِهِ نَحْبُهُ الْفَتْرَةُ حَتَّى لَوْ طَلَعَ عَمَّا لَا
يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ فِي قَوْلِهِمْ حَبِيطٌ، وَلَا يُعْتَرَى بِمُطَاوَلَةِ النَّسَاءِ مِنَ الْعُطَمَاءِ عِنْدَهُ، وَهُوَ التَّصْحِيحُ.
وَقَالَ «مَنْصُوبًا» إِنَّهُ الْأَصَحُّ، وَهَذَا حَرَارٌ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي «التَّعْلِيلِ» يَنْجُزُ حَكْمُ إِثْبَاتِ
الْعَمَرَةِ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُطَاوَلًا عِنْدَ رَوْجِ النِّسَاءِ، أَمَّا مَنْ جَحَّمَ الْعَمَلُ، فَقَدْ وَجَّهُوا دَلِيلَ
الْإِيمَانِ، وَعَمَّى عَلَى قَوْلِهِ «الْمَحْبُوبِ» وَ«النَّحْبِ» وَ«مَنْصُوبِ الشَّرِيكَةِ»، كَمَا فِي «التَّصْحِيحِ» (وَيُجْزَى
اخْتَلَطَ) الْفَرْسُ (بِالنَّسَاءِ) (وَكَانَ الْفَرْسُ) هُوَ الْعَالِبُ يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ، لِأَنَّ الْفَرْسَ يَفْقَهُ مَقْصُودَ
فِيهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَوِيَّتِهِ عَلَى الْوَصُولِ (وَهَدَاهَا)

(وَإِذَا خَلِيتَ الْفَرْسُ مِنَ الْمَرْوَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا فَادْجِرْ بِهِ نَحْبِيَّ) أَيْ خَلِّتْ فِي حَقِّهِ وَوَصِّلْ إِلَى
عَمَرِهِ (يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ) لِحُدُوثِهِ مِنَ الرَّضَاعِ، لِأَنَّ الْمَرْصُوعَةَ تَحْرُسُ عَلَى مَا كَانَ يُكَلِّمُ (وَإِذَا
اخْتَلَطَ الْفَرْسُ مِنَ الْمَرْوَةِ بِالنِّسَاءِ وَاللَّيْنُ) مِنَ الْمَرْوَةِ (هُوَ الْعَالِبُ يُعْتَرَى بِهِ التَّخْرِيمُ)، وَإِنْ غَلَبَ

به التَّخْرِيمُ وَإِذَا اشْتَلَقَ لَيْزُ امْرَأَتَيْنِ نَمَسَ التَّخْرِيمَ بِأَكْثَرِهِمَا عِنْدَ أَيِّ حَبِيصَةٍ وَأَيُّ يَوْسُفَ.
وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَعْنِي بِهِمَا

وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ لَيْزٌ تَأْخُذُ بِهِ حَبِيصًا نَعْنِي بِهِ التَّخْرِيمَ. وَإِذَا امْرَأَتَانِ بَلَغَتَا لَيْزَ
الْمَرْجِعِ بِهِ حَبِيصًا لَمْ يَمُتْ عَلَى التَّخْرِيمِ

وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ هَبْلَانِ مِنْ لَيْزٍ شَأْنٌ فَلَا رَيْبَ فِيهِمَا

وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ الرُّجُوعُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَارْتَدَّتْ تَكْبِيرُهُ صَغِيرَةً مَرْجِعًا عَلَى الرُّجُوعِ. هَذَا
كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكِبَرِ فَلَا يَهْرُ بِهِ وَيَصْغُرُ بِصَفِّ الْمَهْرِ. وَيَرْجِعُ بِهِ الرُّجُوعُ عَلَى التَّكْبِيرِ

لَيْزُ الشَّلَاةِ لَمْ يَمُتْ بِالتَّخْرِيمِ عِوَاذِ الْمَوْتِ كَمَا فِي بَيْتِهِ (وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ عَلَى
التَّخْرِيمِ بِأَكْثَرِهِمَا عِنْدَ أَيِّ يَوْسُفَ) لَأَنَّ التَّحْلِيلَ فِيهِمَا عِنْدَ وَاحِدَةٍ يَحْتَمِلُ لِأَوَّلِ مَعْنَى التَّكْبِيرِ فِي
بَيْتِ الْحَكَمِ عَلَيْهِ (رَدُّهُ مُحَمَّدٌ يَنْهَى بِهِمَا) لَأَنَّ الْحَصْنَ لَا يَهْبُتُ الْحَصْرَ. هَذَا الشَّرْحُ لَا يَجُوزُ
اسْتِثْنَاءُ فِي جِهَةِ لَأَنَّهُ الْمَقْصُودُ. هَذَا فِي (الْمَهْدَارَةِ) أَيْ هَذَا حَبِيصَةٌ فِي هَذَا دُونَ ذَلِكَ
وَمَعْنَى عَلَى قَوْلِ أَيُّ يَوْسُفَ الْإِسْمُ وَالْمَحْضُورُ وَالْمَقْصُودُ وَرُوحُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ
وَالْمَقْصُودُ. وَفِي مَرْجِعِ الْهَدَايَةِ وَجِيلٌ لَدَى الْمَهْمُودِ إِلَى مَا كَانَ مَحْضُهُ حَيْثُ أَهْوَى لَدَيْهِ
فِيهِ الْمَقْصُودُ مِنْ حَالِهِ كَلَامُهُ فِي بَيْتِهِ (أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ) وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ
الْمَقْصُودُ. وَرُوحُ بَيْتِ الْمَرْجِعِ لَوْ وَاحِدَةٌ أَيْ هَذَا وَمَعْنَاهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ حَبِيصَةٌ فِي بَيْتِ
الْمَرْجِعِ. كَذَا فِي الْمَقْصُودِ

وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ تَخْرُجُ مِنَ الْمَرْجِعِ صَغِيرَةً بِالتَّخْرِيمِ (لَا حَالَةَ الْمَرْجِعِ) وَقَدْ كَانَ قَوْلُهُ
يَنْتَبِهُ بِهِ نَهْجُ الْمَقْصُودِ وَهَذَا (وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ) حَبِيصًا لَمْ يَمُتْ عَلَى التَّخْرِيمِ.
أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ عَنِ مَحْضِهِمْ لَأَنَّ الشَّرْحَ (أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ) مَحْضُهُمْ مَحْضُ الْوَلَاةِ وَهَذَا مَرْجِعَانِ
مِنْ (أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ) عَلَى التَّخْرِيمِ. وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ وَهَذَا يَمُتْ عَلَى التَّخْرِيمِ. وَإِنَّ امْرَأَتَيْنِ
بِهِ هَذَا الشَّرْحُ لَا يَكُونُ عَلَى مَا رَوَاهُ إِلَّا لَأَنَّهُ مَحْضُهُمْ مَحْضُ الْوَلَاةِ وَهَذَا مَرْجِعَانِ وَهَذَا لَمْ يَمُتْ عَلَى
يَمُتْ عَلَى التَّخْرِيمِ. وَإِذَا خَسِرَ لَيْزُ امْرَأَتَيْنِ وَهَذَا يَمُتْ عَلَى التَّخْرِيمِ كَذَا فِي الْمَقْصُودِ

وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ لَيْزٌ مِنْ لَيْزٍ فَلَا رَيْبَ فِيهِمَا (أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ) وَالْمَهْدَارَةُ

وَالْمَقْصُودُ

وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَارْتَدَّتْ تَكْبِيرُهُ صَغِيرَةً مَرْجِعًا عَلَى الرُّجُوعِ (أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ)
أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ عَلَى التَّخْرِيمِ. وَأَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ وَهَذَا حَبِيصَةٌ لَمْ يَمُتْ عَلَى التَّخْرِيمِ
بِالتَّكْبِيرِ فَلَا يَهْرُ بِهِمَا (أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ) لَأَنَّ التَّحْلِيلَ حَبِيصَةٌ مِنْ لَيْزٍ (أَيُّ امْرَأَتَيْنِ مَرْجِعَانِ) وَهَذَا حَبِيصَةٌ لَمْ يَمُتْ عَلَى التَّخْرِيمِ

تخصي جذنها وطلائق السنة أو يطعن المذخور بها ثلاثا في ثلاثة أظهار. وطلائق
السنة ثم يطعنهما ثلاثا بكنبة واحدة أو ثلاثا في ظهري واحد، وقد فعل ذلك وضع
الطلائق، وبانت منه، وكان عاصبا والسنة في الطلبي من وخصي سنة في الموت، وسنة
في السعد - فالتة في السعد بسري بهما لمذخور به وغير المذخور بهما، والسنة في
الوقت تنب في المذخور بها خاصة، وهو أن يطعن في ظهر لم يلمسها فيه، وغير
المذخور بها يطعن في حال ظهري والمخصي، وقد كانت المرأة لا تحيض من هجر أو
كبر فترد أن يطعن بالسنة عندها واحدة، وقد مضى شهر علمها أخرى، وقد مضى شهر
احد طلقها أخرى، ويحذر أن تصيب ولا يمسس من وضعه وطلاتها بمرسات وطلائق

شرويه، وهي ريحات الزبادى العاني والرحي سوا، كذا في «التصحيح» (في ظهر من
بعضتها في بركها حتى ينفذ عندها) لأنه أحد من السدنة شدة من تدويره داخل
ممرها بالدهاء وطلائق السنة أن يطعن المذخور بها ثلاثا في ثلاثة أظهار في كل ظهر مطبوعه،
ثم قال: الأولى في بحر الإجماع التي آخر الظهر، حذر راعى حذيل السدنة، والأخيرة من يطعن
كل طهور، لأنه لو أخر منا محامدا ومن نفسه السدنة، فينبغي - لإيقاع عيب الوداع
وهذا، وطلائق السدنة أن يصبى ثلاثا أو سبب (كنبة واحدة، ثم يطعن بها ثلاثا) أو السبب
في ظهر واحد) لأن الأصل في الطلبي حذر، كما في من قطع النكاح الذي لم ينفذ به
المصالح السدنة وقد بوعه، والأناحية إما في السدنة التي من الأخر، ولا حرج في تصحيح به
الثلاث أو في بحر واحد، لأن حرجه يدفع بالسدنة، وحده الملاصق في السدنة في غنى
الأظهار، فالزيادة بمراتبه، فكان مذهبه (قد مضى) وفي سطلاني، (بانت) السدنة (قد مضى) وكان
عاجب: لأن انتهى بعض من حرجه، ولا يبعد السدنة والسنة في الطلبي من وخصي من
في الموت (قد مضى) طاهره (قد مضى) في السدنة بالمكنة، هذه (قد مضى) في السدنة، يشدق فيها
المذخور به وغير المذخور به - في الطلبي الثلاث في كنبة واحدة، مما في من حرجه من
القدم، وهو موحيد في بحر السدنة به، والسنة في وقت تنب في السدنة بها خاصة
وهو أن يطعن في ظهر لم يلمسها فيه، لأن حرجه في السدنة وهو الإقدام على الطلبي
في زمان حرجه وهو الظهر بحالي عن الإجماع - من السدنة فربما السدنة - والتصحيح
منه في ظهر تنب (قد مضى) (قد مضى) بها يطعن في حرجه (قد مضى) (قد مضى) - لأن حرجه به
صاحبه في كل حال، ولا علة لجلده في سره بقدره، وقد كان - لا حرج - من سره ثم
بأنه أن يطعن حرجه طلقها واحدة، بركها حتى يصبى شهر (قد مضى) شهر علمها طلقه
(قد مضى) (قد مضى) حتى يصبى شهر حرجه (قد مضى) شهر آخر طلقها (قد مضى) (قد مضى) فخصي
ثلاث طلقات في ثلاثة أشهر - لأن النهر في حرجه فاب تصحيح من به، كذا في سطلاني في

الْحَامِلُ يَجُوزُ حَيْثُ أَجْمَعَ، وَيُطْفِئُهُ مَعَهُ ثَلَاثَةُ بَعْضِ شَيْءٍ كُلِّ تَطْلِيصِيٍّ شَهْرٍ عِنْدَ
شَيْءٍ حَيْثُ رَأَى بِرُؤْفٍ وَدَالَ مُحَمَّدٌ لَا يُطْفِئُهُ لَكِنَّهُ إِلَّا رَحِمَهُ

وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالِ الْحَيْضِ، وَدِمُ السَّطَلَايِ، وَنَسَخَبَ لَهُ تَرْبِيعُهَا،
فَهُوَ طَلَّقٌ وَحَصَّتْ وَتَهَيَّأَتْ لَهُ مُحَرَّرٌ إِنْ شَاءَ طَلِّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَسْكَبَ

يُضَعِّ طَلَاقُ كُلِّ رَوْحٍ إِذَا كَانَ عَابِلًا بِالْعَالَمِ وَلَا مَعَ طَلَاقِ الْخَبِيِّ وَالْمَجْزُوبِ

أول أشهر عصر اليهود لألفه. وروى كاد في وسطه سالام في حق التصريح. وفي حق العدة كذلك عند أبي حنيفة. وعندهما يكمل الأول بالأجر. والموسطان بالأهنة. وهي مائة الإحار. وعندهما (ويحوز أن يظنها) أي من لا يحص (ولا ينحل بين وظيف يظن أنها برمان). لأن أفكاره ليس يحصى مدهم الحيل. وهو معروف بها (وطلاؤا) لتحليل يتصور عيب الجماع). لأنه لا يمتد إلى تمام وجه العدة. وروى الحسن زمان الرعي في الطول (ويظن أنها) أي بحال (تستثني ثلاثا) في ثلاثة أشهر. كما في دوايب الأشهر (يفصل بين كل حلقين بشهر عند أبي حنيفة وفي يونس). لأن الإباحة فيه حرجية. والشهرين لها كما في حق الأبي والصبر. (وقال محمد) وروى (لا يفتقد بشهرين واحدا). لأن الأصل في الطلاق الحظر. وقد ورد المشرع بالتعريف على فصول العدة. روي في حق بحار يس من حصوله. حصار كالصحة ظهرها. وفيه قول الأبي (الحسني) والسيدي (والسجاني) وغيرهم كما هو المزمع (انظر صفحة ١٠)

[illegible]

(وَمِنْهُ طَلَقَ كَيْ رَوْحَ إِذَا كَانَ بَالِغًا عِلْمًا) وَهُوَ مَكْرَهٌ أَوْ سَكْرَةٌ بِمَعْنَى (وَلَا يَجْعَلُ طَلَقُ

والتيه ، و«أزوج العبد لله طلق رجع علقه» ، ولا يقع طلاق مولاة على امرأته

والطلاق على صرتي صريح ، وكذا في الضريح قوله ثبت طلاق ومطلقة وهذا
طفتك ، فهذا يقع به الطلاق أرخني ولا يقع به إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك ، ولا
يقع على ثبته

وقوله ثبت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق طلاقاً ، فإذا لم ينكر في ربه
فهو واحدة رخصة وإن نوى به ثلاث كان ثلاثاً

والصوت طلقاً في الكتاب ، ولا يقع به الطلاق لأنت أو دلالة حال وهي من

الشيء ، ولو مرهناً ، أو جلوده بعد البلوغ ، أو برقان أو صفة ، وقع لأنه ابتداء وإتمام (و) لا طلاق
(المحصول) إلا إذا طلق علقته من يوجد انصرافه أو كان ميباً أو محبباً أو مستحباً له وهو
أدوم وبنى أبوه الإسلام كدعي والأشياء ، ولا يقع إلا في ما دام (أو) أو عدم البلوغ ، وهذا المحقق
عليه ، وهو موقوف وقيل «حرب ذلك طلاق» أو «الرقعة» لا يقع لأنه أعاد القسم على صر
مصدر «حور» ، وإذا أزوج العبد وأطلق رجع طلاقاً ، لأن ملك التكاح حده ، فيكون الإحصاء
ببه (ولا يقع طلاق مولاة على امرأه) أي امرأه بعدد لأن لا حق في ملكه

(والطلاق على صرتي صريح ، وكذا في الضريح) ما لم يستعمل إلا به ، وهو قوله
ثبت طلقاً ، ومثله في تنقيح الهم (و) طفتك ، بهذا المذكور (يقع به الطلاق أرخني) لأن
هذه الألفاظ تستعمل في الطلاق ، ولا يستعمل في غيره ، فكأن صريحاً ، وإنه يجب الرجوع
بالص ، ولا ينصرف إلى غيره ، لأنه صريح فيه لعمدة الأصحاب «هذا» (ولا يقع به إلا واحدة)
حفيه (وإن نوى أكثر من ذلك) أي أكثر من الواحد الرجعية ، فليس الواحد شاقه ، ولا أكثر
من الواحد ، لأنه بعد عود من قبل نفسه ، طالقاً ، والثلث طلقاً ، فلا يحصل العدد
لأن صده ، «أعاد الشيء بغيره» مع عود من بعد طلاقاً ثلاثاً ، وهذا ، ومجرد
من غير كلف دل لا غيره ، لا يقع إلا به (أن به تبين المصطلح) وهذا مستعمل في
صريح

(وقوله ثبت الطلاق) أو طلاق «أنت طالق» الطلاق ، أو أنت طلق طلاقاً ، فإن لم ينكر
بته) لو نوى واحدة أو ثلث (فهو واحد رجعية) لأنه مصدر صريح لا محقق للمعنى (وإن نوى
به ثلاثاً كان سلاماً) لأن المصدر يحصل المصروف ، كثره ، فبنوا الألف مع احتمال الكل ،
وهي ثبته

(والصوت طلقاً) في الكتاب ، ولا يقع به الطلاق لأنت أو دلالة حال وهي من

عزيتي منها ثلاثة أقساط يقع بها الطلاق لزوجي ولا يقع بها إلا واحدة، وهي قوله
 "فعلني"، وتُسبِرنِي رحمتك وأنت واحدة، وبقيّة الكبائر لا تدرى بها الطلاق كاتٍ واحدة
 مايقه، ولا تدرى بها ثلاثة كانت ثلاثة، وإن برى التتبر كاتٍ واحدة، وهذا مثل قوله أنت
 يا بني، ونسأ، ونسأ، وحزنا، وحسب على عاريت، ولعنني بأهلك، وخيل، وبرية،

إلا نبي أو دالة حال من حذركه الطلاق أو وجوده المصنف، لأنها غير موصوفة للطلاق، بل
 تحمله وغيره، فلا بد من التبيين أو دالة، لأن الطلاق لا يقع إلا بحال (وهي) أي القسط
 والكليات (وهي عزيتي منها ثلاثة أقساط يقع بها الطلاق الرحيم) لا تدرى الطلاق (ولا يقع بها
 إلا طرفة واحدة، وهي قوله "فعلني") لا احتمال به أنه عسدي نعم الله تعالى، أو محمي
 عليك، أو اعتدي من المكنح، فإذا برى الاعتداء من الكعج إلى الإيهام ووجب بها الطلاق
 انقضاء، كنه قال: طقتك، نوات حال ما عتدي (و) كذا (تسبيري رحمتك) فإنه يستعمل
 بمعنى الاعتداء، لأنه صريح به هو المقصود بالبدء، فكان يسرفه، ويحتل الإضرار (لجملتها
 حال قول رحمتك أي تفرقي رحمة، لا طرفة واحدة) لا احتمال أنه أول وقت وحده
 عند فورك، أو صرعه عسدي ليس له معث عبرت، أو بعد ما صدر من قوله أي لم يزل
 تعاليفه واحدة، فإذا بوله جسد كانه قاله قال في الهداية: وما احتملت هذه الأقسام الطلاق
 وجوبه يحتاج فيه إلى تبيين، ولا جمع إلا واحدة، لأن قوله "أنت طالق" فيها مقتضى قول مصرح، ولو
 كان مظهراً لا يقع به إلا واحدة، فإذا كان مصرحاً أرى، ثم قال: ولا يصير بالمعرب لواحدة عند
 عامة المتكلمين، وهو الصحيح، لأن العام لا يميز بين وجود الإعراف أحد وصوله معها
 مضي أو مصير، أي أن ثبوت الطلاق بهذه الأقسام بطريق الإحصاء كما في اعتدي
 وتسبيري رحمتك، لأن الطلاق من شرط لا به، وأما بتعريف الإحصاء كما في قوله أنت
 واحدة، لأن لما دل الإيهام بين الطلاق ثبوت الطلاق له على أنه مصرح به يتحقق انقضاء
 والامة الصفة فعلم، وهذا سابع في كلامهم، وجوبه ولا يصير بالمعرب قولاً واحداً، بل
 كما بين إن وقع واحدة لا يقع به شيء، لأنه صمد للمرأة وإن نصها وقت واحدة، لأنها صفة
 لمصدر، وإن سكر ففترت به كذا في دعابة البيان، ونسأ به (وبقيّة الكبائر) أي ما
 سوى الأقسام الثلاثة المذكورة (إذ تدرى بها الطلاق كاتٍ طرفة واحدة نسأ) لأنها ليست كلمة
 حر مجرد انطلاق، بل هي انطلاق على وجه اليسرة، لأنها عرابس في حقائقها، واشتراط الية
 لتعريف لسان زوجي اليسرة دون الطلاق (وإن تدرى) طلاقاً ثلاثاً كانت ثلاثة، لأن اليسرة موصوفة
 بمنظرة وهي الثلاث، وصفته وهي اليسرة، مايقه برى ومسا، لا احتمال للحد (وإن تدرى
 أنسي كاتٍ طرفة واحدة)، لأن التثنية عند شخص، ولا دلالة للفظ عليه؛ فثبت لمن
 أنيسونيه وهي الواحدة (وهذا مثل قوله) لا تدرى (أنت ماين) "أوتيه" (أوتيه) (وحررت) أ

وَمِنْ طَلَاقِ الْمُتَكْرَرِ وَالْمُتَكَرِّرُ رِيعٌ
وَمِنْ طَلَاقِ الْأَحْرُسِ بِالْإِسْمِ

وإِذَا نَصَّاحُ الطَّلَاقِ إِلَى النِّكَاحِ وَبَعِ غَضِبُ نِكَاحٍ ، مَقْلُوقٌ بِغَوْلٍ ، بِنِ مَرَّةٍ خَشْكَ
مَالِيٍّ بِذَلِكَ ، أَوْ كَأَنَّ تَرْجُوهُ لَهَا هِيَ جَالِيٍّ ، وَبِهَا أَصَابَ إِلَى شَرِّهِ وَبَعِ غَضِبُ لَمَنْطَرُ ،
مَنْ لَمْ يَقْرَأْ لَأَمْرِيَّةٍ ، بِنِ دَحْطِ الْبَدَنِ غَالِبِ هَالِيٍّ

ولا يصح إصافته الظلال بالأشكال بحال الحالف ماله أو نقصه بمثل مطلق.

وإن كان لأخيه من حب نادر نائب هالي، ثم برز حبه صحت له المطلق

والألفاء بشرط أن يكون داء وكل، ونقصا، ومضى، ومضى ما

[illegible]

(روضة طلائع الأحرار) بالإنشاد: اسمعوا لله، لا اله الا هو، فانه معكم عاروا بها نخرج

اولاً نصيب الطلاق إلى المدك (مد، مطلق عيب المدك) وذلك (مسل أو بمهر،
لأحد أو لغيره) وحك قائل طلاق، أو من (كل ثمراً تزوجها فهي طلاق) فلا يزوجها بطلاق
ورحب لها بمهر شهر، من أجل به حب لها مهر شهر، ولا حب قضاء، لعدم إلهام به
الزوجها، لا تطلق نائية، لأن به لا تزوج الكفر، ولا ذلك، لأنها موعوب تكثير الأمر دون
الاعتدال، حتى لو تزوج امرأة أخرى بغيره، وأصبحت به مطلقاً (بهي) وجود (شهر) ومع
عيب، وعدم (شهر) وذلك (مسل أو بمهر) من حب المهر شهر، صديق، وهذا
بلا خلاف لأن لمثل ذلك في العيب، والاعتدال، إلى حب شهر، وبغير عيب، وعدم شرط
كالمكمل بالطلاق في تلك الوجه

(ولا يصح قضاءه للفراق) أي يمينه (لا أن يكون اليمين بينكم) للفراق حتى التحلف،
كقوله لصخره حين حلف الله له قال يا رب، وأقسمه بيمينك، فقوله لأخيه: إن لم يكن
عندك طلق (زوج) ثم كثر ذلكا تفلاؤه حتى التحلف ولم يفته في مالك من (هذا لأخيه) من
دعك الخذر قالت طالق، ثم سره وحده ودعيت إمام ثم سقطت في يده ثم ملك حتى التحلف
والأصناف إليه، ولا يبر من واحد بعد.

(ب) اَلْعَدْلُ لِمَنْ يَشَاءُ (إنّ مَكْرَهُنَّ لَهُمْ وَلَهُنَّ الْهَيْمَةُ كَالْهِيمَةِ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ السِّرَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ)

يسمى ثلاثة أيام . فإذا تمت ثلاثة أيام حكمنا برفع الطلاق من حين خاصته . وإذا قال
 بها إذا حطب حصه فليس حائز لم تطلق حتى تظهر من حبسها

وطلاق الأمة تطليقات . خراً كان زوجها أو عبداً . وطلاق أخته ثلاث . خراً كان
 زوجها أو عبداً

وإذا طلق الرجل ثمة من الأول بها ثلاثاً ومن عليها ، فإن عرق الطلاق ساقط
 بالأولى ولم تقع الثانية . وإذا قال لها أنت طالق ورجله واحدة وقعت عليها واحدة . وإذا
 قال لها أنت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة . وإذا قال لها واحدة قبلها واحدة وقعت
 بثلاث . وإذا قال واحدة بعدها واحدة وقعت . وإن قال واحد بعد واحد وقع أو مع واحد أو

بكونه حبساً (إذا تمت لها ثلاثة أيام حكمنا برفع الطلاق من حين خاصته) لأنه بالامتناع
 عرف له من الرحم مكان حبس من الأبد . (وإذا قال لها إذا حطب حصه فليس حائز لم
 تطلق حتى تظهر من حبسها) لأن الحبس بالهبة هي النكاح منها ، ولهذا حمل عليه حديث
 الاسراء . وكما أنها ماكتها ، وذلك بالظهر . (وهذا)

(وطلاق الأمة تطليقات . خراً كان زوجها أو عبداً . وطلاق أخته ثلاث . خراً كان زوجها أو
 عبداً . والأصل في ذلك أن الطلاق واحد . حدث بمصران بساء . لأن حل المحلة معة في
 حبه ، وتزوج آخر في صيف المص . إلا أن الله ، لا يسخر فتكاملت عقدي

(وإذا طلق الرجل ثمة من الأول بها ثلاثاً ومن عليها ، فإن عرق الطلاق ساقط) لأن
 الواقع معلوم معروف ، لأن معناه طلاقاً ثلاثاً على . بيا ، ولم يكن قوله أنت طالق إطلافاً هي
 حده ففهم حبه . (وهذا) (وإن طلق كذا ، يكون بها أنت طالق طلاقاً (ساقطاً
 بالأولى ولم تقع الثانية) . لأن كل واحد يقع على . وبس عليها عده ، فإذا باتت به لأول
 صدها الثاني وهي . (وإن قال لها أنت طالق واحدة واحدة وقعت عليها طلاق (واحدة) ،
 لما فكرنا أنها باتت بالأولى ، فلم ندع إثباته (وإن قال لها أنت طالق واحدة وقعت عليها طلاق (واحدة) ،
 عليها . والأصل في ذلك أن المصروط به أولاً أن كذا مؤمراً أولاً وقعت واحدة وإن كان
 المصروط به أولاً مؤمراً آخراً وقعت ثلث ، لأن الإذعان في المصير يقع في الحال . لأن الإسناد
 بهي في وجهه غير ما كان فلا يجب عده ، فهو . أنت طالق واحد من واحدة المصروط به أولاً مؤمراً
 أولاً ، فتقع الأولى لا غير . لأنه أوقع واحدة وأمر أنها قبل أخرى سفع . وقد ماتت بهده . طلب
 الكتاب (وإن قال لها واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة) . بعد ، لأن المصروط به أولاً مؤمراً
 أولاً فتقع الأولى لا غير . لأنه أوقع ، حده وأمر أن بعده أخرى سفع (وإن قال لها) أنت

منها واحدة وقعت ثنائ

وإنما قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق واحد واحد قد دخلت الدار وقعت معها
وحددة بحد أبي خنيفة. وإذا قال لها أنت طالق مكنته فهي طالق في كل صلاة وكذلك
إذا قال أنت طالق في الدار وإن قال لها أنت طالق أو دخلت مكنته لم تطلق حتى تسأل
مكة وإن قال لها أنت طالق مرة وقع الطلاق عليها فطهر لنفسه

وإنما قال لا تحريمي اختاري نفسك بنوي بذلك الطلاق أو قال لها طلقي نفسك طلق
أن تطلق نفسها ما حصلت في مجلسها ذلك فإن قامت منه أو أخذت في عمل آخر حرم

طلاق واحدة قيلها واحدة وقعت ثنائ لأن المنيوط به أولا موقع آخر، لأنه لو وقع واحدة وأخر
أو قبلها واحدة سلقته، وقعت معه، ما تقدم أن الإيضاح في المصاحبي إتيان في الحال (و) كذا
(و) قال واحدة بعد واحدة لم يقع واحد أو معها واحدة. وقعت ثنائ أيضاً، لأنه في الأولى نوع
واحدة وأخر أنها بعد واحدة سلقه فاحرمنا وفي الباب والثالثه ومعها للخلوة، فكانه فرد بينهما
فوقها (وإن قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة واحدة) بتفصيل الشرط (فدخلت الدار
ولمست عليها واحدة عند أبي حنيفة) وعندهما ثنائ، وإن أحر الشرط يقع بثبوت تحققه؛ لأن الشرط
إذا تأخر يغير صفة الكلام فينوب عنه بمنى بعده، ولا يغير صفاً إذا تقدم للشرط فلم يوقف،
ولو عطف بحرف الفاء فهو على عدة الخلاف فيما ذكره المالكي، وذكر الفقهاء وهو المثلث، أنه
يجمع واحدة بالانفصال، لأن الفاء للتصليب، وهو لأصح دعواه (وإنما قال لها أنت طالق مكنته) لم
في مكة (هي طالق) في تحالف أبي بكر السلاء، وذهب (وإن قال أنت طالق في الدار) لأنه
الطلاق لا يخصص بمكان دون مكان، وإن عي به برأيه مكة يصدق بطلان لا قضاء لأنه
نوي الإحصار، وهو خلاف الظاهر دعواه (وإنما قال أنت طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى
تدخل مكة) لأنه علقه بالدخول، وهو قال في دخولك الدار يتعلق بالمحل؛ بمقارنه بين
الشرط والاعتراف بمحل عليه عند بعض الفرق دعواه (وإن قال لها أنت طالق عداً وقع الطلاق
عليها تطلق انفج) لأنه وصفاً بالطلاق في جميع العدد، وذلك بوجهه في أول جزء منه، ولو
سوى آخر التعليل بصدق بطلان لا قضاء، لأنه يرى حجبهم في الصوم، وهو يتصله سلباً
بظاهرة دعواه

(وإن قال لا تحريمي اختاري نفسك بنوي بذلك الطلاق) لم به الطلاق لأنه من الكلمات
فلا يصل إلا بالية (أو قال لها طلقي نفسك منها) ففني نفسها، وأدت في نفسها ذلك، ولا
تتأثر بمجلس لرحل، حتى لو غلب من محسنه وهي في مجلسها كانت عني خلوها (وإن قامت

الأمر من بعدها، وهي اختلوت نفس في قوله تخاري كانت واجبه منه ولا يكون ثلاثا وإن
 بوى الروح ذلك، ولا بد من ذكر النفس في كلامه أو في كلامها، وإن طلق نفسها في
 قوله طلقني نفسك فهي واحدة رقيقة، وإن صفت نفسها ثلاثا وقد أراد الروح ذلك وفي
 عليها، وإن قال لها طلقني نفسك مني سنت ذهب أن تطلق نفسها في التخليص، ونقد،
 وإذا قال يرجع خلق أترابي مني بغيرها في المجلس ونقد، وإن قال طلقها إن شئت
 عنه أن يطلقها في المجلس حادثة، وإن قال لها إن شئت أرجعي أو تبعي صائب

منه، أي المجلس (أو أحدث في عمل أحد حرج الأمر من بعدها) لأن المجبرة لها المجلس
 بالجماع المصاحبة، ولأنه سلك النفس منها، وسلكها نفسي جوازي لنحو كما في
 جيع، لأن ما عذب المجلس فغيرت منه، إلا أن المجلس يرد يدن بالقطب عنه، ومن
 بالاشعاع يعمل آخر، إذ مجلس الأكل غير مجلس السامر، وسلك المذنب غير حيا، هــ
 (وإن اختلوت معها في قوله اختاري كنت طلق واحدة سانه)، لأن اختيارها معها شوب
 خصاها بها، وذلك مبني، إذ ما رجعي بسكن الروح من حصص بدون رعاها (ولا يكون
 ثلاثا في بوى الروح ذلك) لأن الاختار لا يشوب، لأنه ليس من المعلوم، وهو غير موعى في
 بعلته والحمد، بخلاف الميسرة، ولا بد من ذكر النفس في كلامه أو في كلامها) فلو قال لها
 تخاري، فذلك واجب، لأنه كان له، لأن لو لم يكن، لم يكن له، فلو لم يكن له، لم يكن له
 محصل لاختياره معها أو زوجها، فلا يصح سالك (أو أن صفت نفسها في قوله طلقني نفسك
 فهي) طلقه (واحدة رقيقة) لأنه صريح، وإن طلق نفسها ثلاثا (جملة أو متفرقا) وقد أراد
 الروح ذلك وفي عليها، لأن الأمر يحسن العدد وإن به نفسه، فإذا مود صحت به (وإن قال
 لها طلقني نفسك مني شئت فله أن تطلق نفسها في المجلس ونقد) لأن كلمة ومرة للعموم
 الأوصاف، ولها المباشرة مرة واحدة لأنه لا يفتني بكرر، فإذا شئت مرة ومع الطلاق، وإن بين
 لها مشيئة، فهو واجبه فذهب حد ذلك كان له، وإن قال ذلكا تشبه كان لها ذلك أحد حتى
 تكمل الثلاث، لأن ذلكا نصبي الكرار، فكذلك شئت ومع عليها الطلاق حتى تكمل الثلاث،
 فإن علق إليه حد روح أحد سقط مشيئته، بوال محبة، وبقي لها أن سخرت معها ثلاثا
 تكفي وحده، لأنها موعى عموم الأمر، لا عموم الإحصاء، وبه ذلك في وجه تشبه بذلك
 المقصود عن المجلس، وسلك في الحوارة (وإن قال) لرجل خلق شرقي شئت أي الرجل
 المصاحبة (أو يطلقها في المجلس ونقد)، لأنها رقيقة، وهي لا تعيد المجلس (وإن قال) له
 طلقها (أو شئت أن يطلقها في المجلس حادثة)، لأن التعاقب بالمباشرة طلق لا توكيل
 (وإن قال لها) أي لزوجته (أو شئت أرجعي أو قال لها إن شئت تبعي طلق طلق) (فذلك)

طَائِفٌ، هَافَةٌ، مَا أَجَبَكَ لَوْ تَبَيَّنَتْ دَعَى الْفُلَانِ وَإِنْ كَانَ فِي فُلَانٍ حَلْفٌ مَا أَظْهَرْتُ
وإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَرْحَلٍ مِنْهُ هَافًا بَابُ فَصَحْتُ وَهِيَ فِي الْقَعْدَةِ وَرَثَتْ
بَيْتًا، وَإِنْ مَاتَ مَعَهُ نَفْسُهُ عَدَّ بِهَا فَلَا مِيرَاثَ لَهُ.

وإِذَا قَالَ امْرَأَتُهُ أَتَيْتُ طَائِفًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُصِلًا نَمَّ بِمَعِ الطَّائِفَةِ عَلَيْهَا
وَإِنْ قَالَ لَهَا أَتَيْتُ طَائِفًا فَلَا، إِلَّا وَاحِدَةً طَائِفٌ أَيْ بَشَرٌ وَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا إِلَّا تَقَبَّلَ طَائِفٌ
وَاحِدَةً.

وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لَمْ يَنْصَبْ لَهَا مَتْرُكًا أَوْ مَتْرُكًا لَهَا وَرَجَعَهَا أَوْ مَتْرُكًا لَهَا وَرَجَعَهَا
مَتْرُكَةً لَهَا.

بِهِ (أَنَا أَهْلُكَ) وَتَبَيَّنَتْ دَعَى الْفُلَانِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي فُلَانٍ حَلْفٌ مَا أَظْهَرْتُ، لِأَنَّهُ لَمَّا
طَلَّقَ الرَّجُلُ عَلَى الْحَقِّ جَعَلَ نِسْبَةَ الظَّاهِرِ - وَهُوَ الْأَجْرُ - سَلَا عَنْهُ.

وإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَرْحَلٍ مِنْهُ، أَوْ بَدَأَ بِمَرْحَلَةٍ عَنْ الْإِمَامَةِ مَصْلَحَتُهُ مَرَجَ
بِهِ، أَوْ الْأَمْرُ بِهِ (طَائِفًا بَشَرًا) مِنْ مَرْحَلَةٍ مِنْهَا وَلَا رَحِيلًا (مَتْرُكَةً) فِيهِ، وَهِيَ فِي
الْقَعْدَةِ وَرَثَتْ مَتْرُكَةً، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَلْفَتْ، فَلَا مِيرَاثَ لَهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ يَتِيمًا عَلَيْهِ،
وَصَارَتْ كَالْأَحْيَاءِ، فَهِيَ بَشَرٌ لَا رَحِيلَ لَهَا بِمَتْرُكَةٍ فِي الْقَعْدَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ تَكْلُفَ
وَلَيْدًا بِمَتْرُكَةِ السَّوْنِ وَفَرَحًا، لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ دُونَ وَجَائِزِهِ، أَوْ طَالَ بِهِ وَجَائِزُهُ، فَاصْتَارَتْ حَسْبًا لَهُ
مَتْرُكَةً، لِأَنَّهُ لَا يَنْطَلِقُ بِهَا، وَبَعْدَ الْمَوْتِ فِيهِ وَهُوَ صَحِيحٌ فِي مَرْحَلَةٍ مِنْهُ، وَهِيَ فِي الْقَعْدَةِ
بِهِ مَتْرُكَةً، وَنِزْلَ لِمَرْحَلَةٍ مِنْ قَدَمِ الْفُلَانِ، وَمِنْ تَكْمُلَةٍ فِي الْقَعْدَةِ وَبَقِيَ عَلَى السَّوْنِ، وَمِنْ قَدَمِهِ
الْقَبْرِ وَطَرَفِي فِيهِ، وَنِزْلَ قَدَمِهِ.

(وَإِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَتَيْتُ طَائِفًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُصِلًا لَمْ يَنْصَبْ لَهَا مَتْرُكًا، لِأَنَّ التَّحْلِيلَ مَرْطُ
لَا يَنْصَبُ وَجَائِزَهُ مَتْرُكًا لَهَا، وَبَعْدَ مَرْطُ مَتْرُكَةً.

أَوْ قَالَ قَالَ لَهَا أَتَيْتُ طَائِفًا إِلَّا وَاحِدَةً طَائِفٌ أَيْ بَشَرٌ، وَإِنْ قَالَ ثَلَاثًا إِلَّا تَقَبَّلَ طَائِفٌ
وَاحِدَةً، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ، تَكْلُمٌ بِالْمَدِّ بِمَدِّ النِّبَا، فَهُوَ صَحِيحٌ أَوْ يَتَقَرَّرُ وَرَاءَ الْقِسْمَتَيْنِ خِي-
بَعِيرٌ مَكْلَمًا بِهِ، حَسْبُ لَوْ قَالَ أَتَيْتُ طَائِفًا إِلَّا مَلَاةً، بَعِيرٌ ثَلَاثًا، لِأَنَّهُ اسْتَقْبَلَ جَمِيعَ مَا تَكْلُمُ
بِهِ فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْأَمْرِ لِي، لِيَكْلَمَ بِهِ.

(وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لَوْ شَاءَ) أَيْ جَرَى بِهَا أَوْ مَتْرُكَةً لَهَا وَرَجَعَهَا أَوْ شَعْبًا مَتْرُكَةً
وَبَعْدَ الْقَرْنَةِ بِشَعْبٍ، حَسْبُ طَائِفًا لِلْمَلَاةِ بَيْنَ مَعْدَى الْكَلَامِ وَمَتْرُكَةٍ لَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَطْلُوقَ
أَوْ اسْتَفْزَرَ أَوْ تَكْتَلِبَ رُوحَهُ، لِأَنَّ لَهَا حَقًّا لَا مَتْرُكَ بَابُ وَجَائِزُهُ.

كتاب الرجعة

إذا طلق الرجل امرأته نكحها أو طهرها منه أن يراجعها في عتقها، وصحت بذلك أو لم يرض.

والرجعة أن يقول راجعت، أو راجعت امرأتي، أو بطأها، أو بئتها، أو بئسها شهوة أو يطرأ في رجعتها شهوة

وتصح أن يشهد على رجعة شاهدان، فإن لم يشهد صحت الرجعة وإذا أنقض العدة فقل ذلك كد راجعت في العدة فصدقة فهي رخصة، وإن

كتاب الرجعة

سالمح وكسر وهي عبارة عن استعادة المنة بالنكاح في العدة بحرف راجعت، وبما يوجب حرمة المصاهرة، كما أشعر بذلك قوله (إن طلق الرجل امرأته طلاقاً رجعيًّا) وهي المطلق بصريح الإطلاق بعد الدخول من غير مقدس عوص على سببه عند طلاقها (أو طهرها) وحسب (فإن أن يراجعها في عتقها) أي عدة امرأته المندحور بها حقيقة، إن لا رجعة في عتقها الخلوه وإن كسره (في البراءة) أي الزوج بعد الدخول وتكررت منه الرجعة، لا في عكسه (وصحت بذلك أو لم يرض) أي أنها نكحها من الرجعة، بذليل حواش طهرها عليها وإلا فلا، والتمس والتمس والتمس والتمس ما ذهب في العدة بالاجتماع، وقد دل على ذلك قوله تعالى ﴿وَيَمْلِكُنَّ أَصْحَابُ بَرَقَةٍ﴾^(١) صدقاً فلا وهذا ينصبي عدة الرجعة بينهما «حومر»

(أو طهرت) بما لم تكونه بالقرآن مثل (أو طهرت) راجعت، إذا كتب حاضرة، أو رددت، أو لم يملك (أو راجعت امرأتي) إذا كتب عالة، ولا يحتاج في ذلك إلى مية، لأنه صريح، (أو) ما قبل، مثل أن يطق، أو يطم، أو يطمس، أو يطمس، أو يطمس إلى فرجها (الداخل) (شهوة) وكذا كل ما يوجب حرمة المصاهرة، لا يكر ذلك، ويصح أن يراجعها بعد الطهر

(وتصح) له (أن يشهد على الرجعة شاهدان) فإن لم يشهد صحت الرجعة لما مر أنها استدله للكتاب العام، والشهادة بسب سوط في حالة البقاء، كما في النبي في الإيلاء. (لا) أنها مستحب لزيادة الإيلاء، كذا بحرفي نساك فيها، ويصح له أن يطهرها كذا هم في المصحة وعليه

(وإذا أنقض العدة فقال) الزوج (مد كد راجعت في العدة فصدقة فهي رخصة)

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٢

كُدَّتْهُ فَاتَمَرُونَ قَوْلُهَا وَلَا يَمِيزُ عَلَيْهَا حُجَّتُ أَبِي حَبِشَةَ

وإذا قال الزوج وقد أحببت، فقالت نجيبة له: قد انقضت عدي، ثم صبح الزوج
جند أبي حنيفة، وإذا قال زوج: أله بعد انقضائه عدي، وقد كنت رجعتها حي بعد
انقضائه المولي وكذبت الأمة بالفرق فزني

وإذا انقطع الدم من الحنفية أثناء فترة الحمل انقطع الرحمه وإن لم يغسل وإن انقطع لأقل من عشرة أيام لم تنقطع الرحمه حتى ينفس. ويغسل عليها وقت

سَأَلْتُهُ عَنْ رَأْيِهِ كَذِبُهُ وَالْقَوْلُ حَقُّهُ ۚ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا يَكْفِي فِي الْحَيَاةِ إِلَّا بِحَقِّهِ وَلَا
 فِي الْمَوْتِ إِلَّا بِعَمَلِهِ عَدُوٌّ أَبِي حَسَنٍ وَأَعَدَّ لَهَا نَارًا ۖ وَهِيَ جَدِّي عَالِي الْأَسْبَابِ
 سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي الْمَصْحُوحِ ۖ هَذَا هُوَ أَلْفُ الْقَوْلِ عَنِ الْقَوَاعِدِ ۖ قَالَ لَا يَأْتِي فِي مَصْنُوعِهِ فِي شَرْحِ
 حَدِيثِ السَّعِيدِ فِي كِتَابِ الْخَصَفِ ۖ فِي بَابِ الْخَصَفِ فِي الْأَعْيَانِ ۖ الْمَكْتُوبُ سَمِعْتُ فِي الْأَشْهُاءِ
 سَمِعْتُهُ يَقُولُ ۖ يَتَذَكَّرُ كُلُّ خَاصٍّ عَنِ يَوْمٍ وَيُحَدِّثُ ۖ وَيَعْرِى عَنِ هَذَا ۖ قَالَ وَالْأَصْحَابُ الْقَدِيسُ
 أَبُو رُبَيْعٍ ۖ وَهُوَ لَمُخْتَرٌ عَنِّي ۖ وَبِهِ ثَلَاثُ أَهْلٍ سَمِعْتُ عَنْهُ ۖ

(وإن كان الزوج قد رجعته فقال: روجه مجبه له وقد انقضت عقده له صحيح الرجعة عنه أي حيهضه، وإذا صحح، فلا (الاستحباب)، والصحيح هو أني حيهضه، وأغسله والمحيض، والسمي وغيرهما، قد مر، والصحيح، وإن كان رجع الأم بعد انقضائه عنها ودكف واحتملها في ثلثه فلهذه أقول) أي مومن الأم بعد ثلثه للأم، ولا بد (وإن لم يزلها) عند أي حيهضه، وإذا لم يزلها من المومن، لأن نفسها مملوكه له، فقد كفر به، فإنه من خطه للزوج، فإنه الإضرار بعلمها بالكفر، وهو يفر من حكم الرجعة حتى على الثبوت، كما في الصمد وأهلها، فكذلك إذا لم يزلها، فإنه في (الصحيح)، والصحيح قول (الأمم)، ونسب عيه والمحبي، والسمي وغيرهما، وإن كان على نفسه بعد هذا لمومن المولى، وكذا عمه في (الصحيح)، ومن عيب في (التهذيب)، اختاراً عما حكى في (المنهاج) من أنه على الخلاف اهـ

وإذا انفصل الميم من شقيقه (الذئ) في الحرة والحجبة فكانت في الأمة عشرة أيام
تطعمه ثم ترفع وإذا لم ينسل أو انحبس لا يريد أن ينفصل عن العشرة، فحرة الانقطاع
خرجت من الحيض يعني. دعيت العدة، يطلب الرجعة (وإن انقطع أقل من عشرة أيام)
وكان الزوج مسلمة (ثم غطي الزوجة حتى نفس) لا بد من اللبس مخملاً، فكانت حبساً
بها، لأنه فلا بد أن ينفصل الأعضاء بحكمه إلا حال أو .. ثم حكم من أحكام طهارته

حَلَّاجٌ أَوْ تَقِيَّةٌ دَعَا إِلَى حَيْبِهِ وَبَنَى بُرْجًا لَهُ إِذَا تَحَمُّتْ إِذَا تَحَمَّتْ نَقَطَتْ
فَرَجَمَهُ، وَإِنْ لَمْ تَقَطَّ، وَإِنْ تَحَمَّتْ وَبَنَى شَيْئًا مِنْ سِدْرِهِ لَمْ يَحْصِلْ الْعَدَاءُ، وَإِنْ كَانَ
غَضَبًا فَمَا يَوْقُفُ لَمْ يَنْقَطْ الرُّخْمَةُ، وَإِنْ كَانَ أَمْرٌ مِنْ غَضَبٍ أَمْطَعَتْ

وَالْمُطَهَّرَةُ الرَّجْبَةُ تَصَوِّفُ وَتَقْرَأُ ، وَتُسَبِّحُ بِرُوحِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى
يُشَدَّ بِهَا أَوْ يَنْفَعَهَا خَيْرٌ مِنْهَا

[illegible][illegible][illegible]

في عذبتها ومنه انقصاء عذبتها

وهي كذا لفظاً ثلاثاً في الخبر أو أنشأ في الآية لم يحل في حق تكبير روحه
عزله كذاً صحيحاً وحل بها ثم يظن أنه أوثر عذبه والضمير للروح في التحليل
كالتاميم. ووطء السواري لا يحلها، وإذا تزوجها بشروط التحليل فالتكفير مذكور، وإذا
وهي حلت للأول، وإذا عتق لغيره فظن أنه يفتن في انقصاء عذبه ومرتجى بزوج

عذبتها ومنه انقصاء عذبتها لأن محل المحب هو لا والله من سئل عليه انكالت فيمنع به.
وصح آخر في لغة لاتجاه اسب، ولا شاذ في قوله

(في كذا لفظاً ثلاثاً في الخبر أو أنشأ في الآية وهو من المدحون) ثم يحل في حق
تكبير روحاً غير كذاً صحيحاً به من بها في يظن أنه يفتن في انقصاء عذبتها ويصير عذبتها
به في التكفير صحيح لغيره من العامة وهو في ذلك يفتن في عذبتها بعد ما عتق لغيره ووطء
من الإحالة لا يحلها حتى يظن أنها صحت في الإحالة وهو الذي يحلها وهو الذي يحلها
منه وشبهه وعذبه من الأول، ثم في التحليل (البلع) فوجود الوطء في كذا
صحيح، وهو القدر، بعد عدمه لا يبرأ وهو يفتن في شرط فكان يسره المصنوع، ولعل
الذي لا يبرأ ووطء السواري لا يحلها، لا شرط الروح سابق، وإذا تزوجها بشروط التحليل
وبمصرعاته صحت، ثم حدث على ما حدثت (هاتكنا) صحيح، لكنه (مذكور) تحريمه لم يثبت
دفعه في التحليل ولم يحل له، لأن ووطء الأول، بوجوه الدخول في كذا صحيح
لا التكفير لا يفتن بالشرط، عذبه، وقال: لا يفتن في الإحالة، أو سرورها بشرط التحليل سابق
وبدئ في كذا محل الأول في قوله صحيحاً، أما في شرط الإحالة فالتكفير صحيح به
في حبه، وهو عذبه، ويكره الثاني، وحل الأول، وقال: لا يفتن في الإحالة، الثاني فسد،
وطء فيه لا يحلها الأول، وقال: لا يفتن في الإحالة، الثاني صحيح، ولا محل للأول، والتكفير

١٦١ الفيلسوف من كذا لفظاً ثلاثاً في الخبر

١٦٢ أخرجه في دود ٢٧٦ والرمض ١١٦٦ في كذا، ٩٦ وأبو... ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٧، فقه من
حديث في كذا لفظاً ثلاثاً في الخبر، صفة صفة، ٢، والتميز ١٢٩، ٦، فقه من
والصبي ٢٠٨، ٧، وأبو... ١٢٨، ١، فقه من حديث من صفة.

١٦٣ في كذا لفظاً ثلاثاً في الخبر، ٢٠٨، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من
وأبو... ٩٣، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من
وأبو... ٩٣، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من
وأبو... ٩٣، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من
وأبو... ٩٣، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من حديث من صفة، ٢٠٨، ٧، فقه من

أمرتم عادت إلى الأول عادت ثلاث نكحتم، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث من
الطلاق كما يهدم الثلاث من محمد لا يهدم ما دون الثلاث

وإذا طلقها ثلاثاً عدلت أحد نصف عدتي ونكحت ودخل بي وطلقني وانقضت
عدتي، والنفقة تستعمل ذلك حرم الزوج أن يصدقها أو كان في غلب ظنه أنها صادقة

.....

قولها كفي حبيبه وهرم، وانقضت المحرم، والسقم، والتموطني، وصدر الشرع، قد
في التصحيح (وإذا دخل الرجل امرأة، أو حبيبه، أو طليقته ونكحت عاها، من
زوج وحده بزوج، ودخل بها، طلقها لآخر (ثم عادت به)، ووطعها (الأول عادت) به
بطل حرمه، أي ثلاث طلاق، ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث، عدتي حبيبه وبني
يوسف (كما يهدم الثلاث) بالاحد، لا، لا، لا، كما يهدم الثلاث ما دونها، آدم (وقال محمد لا
يهدم ما دون الثلاث) قال الإمام أبو حنيفة، والصحيح قول الإمام، وصاحبه، وشيخه
المحرم، والنفقة، والهرم، ر، صدر الشرع، أه، تصحيح، فإذا عدل عن الثاني
لأنه لو لم يطل به يهدم لطلأ، فيه

(وإذا طلقها ثلاثاً) ونكح عاها مرة، (فلا بد من طلاق عدتي) ميث (وزوجها) خير
(ودخل بي) الزوج لآخر (ودخلني) قد (نكحت عدتي) م، (كأن) (نكحت محلي) م، (ح.
الزوج) الأول (من طلقها) ويكده، إذا كان عاها ط، به صلته، قال من محرمه، م
أقره طلقاً لأنها ما نكح، طلق بنته بزوجها بم نكح، ر الثاني من يدخل بي، إن كانت
عائمه شرط تحمل ثلاثين يومين، ثم نكح عائمه به عدتي، وإن إذا دخلته طلقاً لم
ذكر الطلاق عليها لا يفسد على كل حال، وفي العروطة أو طلق طلقاً لا يحل له منى
يحصوها، وإن قرء بها ولم يسأله، أنه عدو، م، (قال) (ثم امرح زوج امره) لو عدت
وإن يحد، فاقول امرها ويصد النكح، هـ

لَمْ تَكُنْ الْكَافَّةَ وَإِلَّا وَصَفَ بِمَنْصِبٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مُطْلَقَةً خَرَقَ، حَيْثُ مَرَّجَهَا عَادَ الْإِبِلَاءَ،
وَوَقَعَ بِمَنْصِبٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مُطْلَقَةً خَرَقَ، حَيْثُ مَرَّجَهَا مَرَّةً وَوَجَّحَ أُخْرَى مَرَّةً بِمَنْصِبٍ الْإِبِلَاءَ
طَلَا، وَتَبَيَّنَ مَاتَ، حَيْثُ رَدَّهَا كَثُرَ مِنْ بَيْتِهِ

وَإِذَا حَلَفَ عَلَى أَقْبَلِ مِنْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يَكُنْ مُؤَبَّدًا، وَإِنْ حَلَفَ بِحُجٍّ لَوْ مَسَّاهُ أَوْ
صَدَقَ ثُمَّ عَمِيَ أَوْ طَلَّقَ فَهُوَ حُرٌّ.

وَإِنْ تَلَّى مِنَ الْمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ كَانَ مُؤَبَّدًا وَإِنْ مَرَّ بِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَكُنْ مُؤَبَّدًا وَمِنْهُ
إِبِلَاءٌ، أَلَا تَعْلَمُ

وَبَيْنَ كَلَامِ الْمُؤَبَّدِ مُؤَبَّدٌ لَا يَنْدُرُ عَلَى نَحْوِهِ أَوْ كَلَامِ الْمَرْءِ مُؤَبَّدٌ لَوْ كَانَ مُؤَبَّدًا

الْمُتَّكِلُ عَلَى الْيَمِينِ لَا يَطْلُقُهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُفِّرُ طَلَاقُ دَسْخُولِهِ، إِذَا مَرَّ بِهَا مَرَّةً مَعَ الْخَبَرِ بِمَا سَمِعَ
إِنْ رَدَّهَا، حَيْثُ فِي بَيْتِهِ وَدَرَسَتْ كَقَدَرِ، وَمِنْهُ إِبِلَاءٌ، لِأَنَّهُ سَمِعَهُ مَاتَ حَيْثُ (وَلَا) طَلَقَهَا
(وَقَدْ تَبَيَّنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) أَحْبَبَ بِطَبِيعَتِهِ خَرَقَ، حَيْثُ أَلَا تَعْلَمُ بِمَا سَمِعَ، حَيْثُ حَقَّقَ
الْمُطْلَقَ، فَجَعَلَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ الْإِبِلَاءَ مِنْ وَصَفِ سَمِعَ، وَهَذَا (وَإِنْ) عَادَ إِلَيْهَا (وَمَرَّجَهَا) تَلَا (مَرَّةً)
الْإِبِلَاءَ وَوَقَعَ بِمَنْصِبٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ خَرَقَ، حَيْثُ سَمِعَ طَلَا، حَيْثُ تَلَا الْمُلْكُ بِمَا سَمِعَ
وَإِنْ عَادَ إِلَيْهَا (وَمَرَّجَهَا) تَلَا، (مَرَّةً) حَلَفَ، رَوَّجَ، حَيْثُ تَبَيَّنَ ذَلِكَ الْإِبِلَاءَ طَلَا،
لَوْ أَنَّ طَلَا، ذَلِكَ الْمُتَّكِلُ بِرَدِّهِ السَّعَةِ (وَرَكِبَ) بَيْتًا مَاتَ، لَمْ يَكُنْ مُؤَبَّدًا (وَإِنْ) رَدَّهَا كَثُرَ مِنْ
بَيْتِهِ لَوْ جَرَّدَ الْخَبَرَ

(وَإِنْ) حَلَفَ عَلَى أَقْبَلِ مِنْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يَكُنْ مُؤَبَّدًا، لِأَنَّهُ يَصْبِي إِلَى حَمَلِهَا فِي ذَلِكَ
الْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ مَا تَلَا، (وَإِنْ) حَلَفَ، (مَرَّةً) أَوْ مَرَّةً وَوَجَّحَ أُخْرَى مَرَّةً أَوْ طَلَا، فَهُوَ حُرٌّ
لَمْ يَكُنْ السَّعَةِ بِالْيَمِينِ، وَهُوَ ذَكَرَ «شَرَّهَ وَالْجَرَّ»، وَهَذَا الْإِبِلَاءُ مَاتَ، لِأَنَّهُ يَصْبِي إِلَى حَمَلِهَا
وَمِنْهُ تَعْلَقَ بِالْعَمَلِ لَنْ يَطْلُقَ بِهَا عَمَلَهُ، وَفِي طَلَا، (بِي) يَوْسَعُهُ فَهُوَ يَقُولُ بِمَكَهَ
أَتَبَيَّنَ ثُمَّ الْقَرْنَ عَادَ إِلَيْهَا، وَهَذَا بِدَوَالِ السَّعَةِ مَوْجُودَ عَادَ بِسَمْعِ الْحَامِيَةِ فِي هَذِهِ مَرَّةً، وَفِي
وَالصَّحِيحُ، وَفِي عَلَى مَوْلَاهُ الْإِبِلَاءَ، حَيْثُ أَنْ يَكُنْ لَا يَكُنْ بِالْحَلَالِ ١

(وَإِنْ) تَلَّى مِنَ الْمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ كَانَ مُؤَبَّدًا، إِذَا مَرَّ بِهَا مَرَّةً، وَإِنْ حَلَفَ بِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
صَدَقَ الْإِبِلَاءَ بِحَقِّ الْإِبِلَاءِ لَعَدَابِ الْمُحَدِّثِ، وَهَذَا (وَإِنْ) فِي (مِنْ) الْمُطْلَقَةِ (أَلَا) ثُمَّ يَكُنْ
مُؤَبَّدًا، لَعَدَابِ مَرَّجَهَا، بِدَلَالَةِ حَرْفِ لَمْ، لَمْ يَكُنْ مَاتَ حَقَّقَ، حَيْثُ حَلَفَ الرَّجْعِيَّةَ

(وَمِنْهُ) إِبِلَاءٌ، لِأَنَّهُ شَهْرَانِ، ١٠، ١١، مَرَّةً مَرَّتَ أَحَدًا تَسْتَوِي تَتَبَّعَهُ فِي الْوَرْدِ كَمَدَ الْعَمَلِ
(وَإِنْ) كَانَ الْمُؤَبَّدُ مُؤَبَّدًا، بِحَيْثُ لَا يَنْدُرُ عَلَى الْحَمَلِ، لَوْ كَانَ شَرْطَهُ مَرَّجَهَا، لَوْ رَدَّهَا

كتاب الطلاق

إِذَا تَلَكَ الْمَرْؤَةُ حَلَالًا وَحَلَالًا أَنْ لَا يَهْمُ حَذَرُ اللَّهِ وَلَا أَمْرُ أَنْ تَقْضِيَ قَسَمًا مِمَّا
يَحْلُلُهَا بِهِ، فَلَا قَوْلَ طَلَا، وَفَعَّ بِالْحَنْعِ نَظِيْفَةً مَالَةً، وَرَمَى لِحْمًا
وَإِنْ كَانَ الشُّرُوءُ مِنْ هُنَّ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا عَوَصًا
وَإِنْ كَانَ الشُّرُوءُ مِنْ فِيْهِنَّ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِنْهَا أَغْطَاهَا، فَلَا عَمَلَ ذَلِكَ حَذَرُ
فِي انْقِصَاءِ

بَيْنًا هُوَ يَمْنَعُ وَلَا يَدْخُلُ أَمْرُهُ إِلَّا مَالَهُ، وَهُوَ عَنِ الْمَأْكُورِ وَشَرِّهِ، إِنْ شَاءَ حَلَالًا بِهِ عَنِ
عَرَفَ نَسْرَهُمْ، أَمَا فِي عَرَفَ بِلَادٍ، فَيُرِيدُونَ بِحَرِيمِ الْمَكُورَةِ فَيَحْلُلُهَا عَلَيْهِ، أَمْ فِي
مَحْتَرَكِ الْمَرْوَةِ، وَفَدَّ قَالَ الْمَسْجُودُ، يَقَعُ بِهِ تَصْلَافٌ مِنْ عِيَالٍ، عَلَيْهِ لَاحْتِمَالُ بِالْعَرَفِ،
وَعِيَالُ النَّسْوِ، وَلَقَدْ لَا يَحْلُلُ إِلَّا الرِّجَالُ، وَمِنْ الْأَمَلِ السَّعِيَّةِ فِي مَضَرَّةٍ، وَوَيْدِ
الطَّلَاقِ الْمَرْصِي، وَدَا حَرَامٌ يَوْمِي، أَعْنِي طَلَا، أَعْنِي مَحْرَمٌ، كَذَلِكَ فِي عِلْقَةِ صَحِيحٍ

كتاب الخلع

حَسْبُ النِّكَاحِ وَفَتْحُهُ، وَاسْتَعْمَلَ فِي رِأَالِهِ رُجُوعِيَّةً بِالْقَصَمِ، وَفِي عِيَرِهِ بِالْفَضَحِ
وَهُوَ ضَرْبُ الزَّوَالَةِ، وَشَرْعًا - كَمَا فِي الْحَبَرِ -، أَنَّهُ مَثَلُ الْفِكَاحِ الْمُتَوَكَّفِ عَلَى قَبُولِهِ،
بَلْغُ الْحَنْعِ لَوْ مَرَّ فِي مَسْأَلَةٍ

وَلَا يَأْسُ بِعَدْلِ الْحَاوَةِ، كَمَا لَأَنَّ دَعَا بَعْدَهُ (إِنْ شَاءَ الرُّجُوعِيَّةُ) فِي انْقِلَابِهَا وَوَعْمِ
بَيْنَهُمَا الْمَدَانِيَّةُ وَالْمَنَازَعَةُ (وَحَالًا أَنْ لَا يَهْمُ حَذَرُ اللَّهِ) أَيُّ مَا يَرْمِيهِمَا مِنْ مُوجِبَاتِ الْفِكَاحِ مِمَّا
يَجِبُ لَهُ عَلَيْهِا وَعَلَيْهَا (وَلَا يَأْسُ أَنْ يَهْمِي) مَعْرُوفٌ (بَيْنَهُمَا مِمَّا يَسَّرُ يَحْلُلُهَا بِهِ) لِقَوْلِهِ مَالِي
فَدَلَا جُتَاجَ حَلِيلَتِهِ قِيمًا تَقْتَضِيهِ الْإِنَاءُ (عَادًا) مِنَ الزَّوْجِ (عَمَلُ ذَلِكَ) الْمَسْطُوبُ بِهِ (وَمَعَ
بِالْحَنْعِ طَلِيْفَةً بَائِتَةً) لِأَنَّهُ مِنَ الْكُتَابِ لَا أَنْ دَكَرَ نَسْرًا أَعْنِي عَرَفَ هِيَ، وَلَئِنْهَا لَا تَقْدُلُ لَهُ
الْعَمَلُ إِلَّا كَسَلُهُ لَمْ يَحْلُلْهَا، وَذَلِكَ بِالشُّبُوهِ (وَيَوْمِي) إِذَا الْإِنْدَى قُدَّتْ بِهِ مَسْأَلَةُ لِقَبُولِهِ ذَلِكَ
(وَإِنْ كَانَ الشُّرُوءُ) فِي الشَّرِّهِ رَاحَتُهُ، وَمِنْ فِيْهِنَّ أَنْ الرُّوحَ (كَرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا عَوَصًا،
لِأَنَّهُ لَوْ حَلَّتْهَا مَالًا يَزِيدُهَا، فَلَا يَرِيدُ فِي وَحْدَتِهِ سَاعِدَ الْمَسَالِ أَوْ يَكُنْ كَانَ لِنَسْوٍ مِنْ قَبْلِهَا، أَوْ
لِرُجُوعِهِ (كَرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ) مِنْهَا عَوَصًا (أَكْثَرَ مِنْهَا أَغْطَاهَا) مِنَ الشَّرِّهِ، وَفِي الْحَقِّهِ وَغَيْرِهَا، وَفِي

مقرها. وإن كانت مملوكة على ما في يدي من دراهم مملوكة ولم يكن في يدي شيء؛
فعلينا ثلاثة دراهم. وإن كانت مملوكة ثلاثاً بألف مملوكة واحدة فعلينا ثلث الألف، وإن
كانت مملوكة ثلاثاً على ألف مملوكة واحدة، فلا شيء عندها شيء. ولو قال الروح
مملوكة بثلث الألف أو غير ألف مملوكة واحدة ثم يقع عليها شيء

والتمت كالمطلوع

والتمت والمسألة يستعمل كل حي وكل واحد من الروح غير على الآخر منها بمثل
ما كان عند أبي حنيفة

قلت: لا خلاف على ما في يدي من دراهم مملوكة وبها يكره في يدي شيء؛ لو كان في يدي
من مائة دراهم (مملوكة ثلاثة دراهم) لا شيء من الجمع. وقوله ثلاثة (وإن كانت) ثلث
ومملوكة ثلاثاً بألف مملوكة واحدة فعن أبي حنيفة ألف. (أما ما ذهب إليه الثلاثة مملوكة فقد طلب
كل واحد من الألف. وقد لا خلاف في أن الألف مملوكة بثلث الألف. والتمت على
المعنى. والتمت في لحيث لعل (وإن كانت مملوكة ثلاثاً على ألف مملوكة واحدة) فلا شيء
عندها عند أبي حنيفة. وضع وجهه. وقال: فعن أبي حنيفة ثلث ذلك وتميم ذاته. لأن كلمة وعنه بركة
التمت في المعنى. وقد أتت كلمة على بشرط والمشرط لا شيء على إجراء الشرط.
بإطلاق الألف. لأنه للمعنى على ما مر قال الأصمعي. وبصحيح قوله. واعتاده (وإن كانت) في
وهو نسبي. وغير هذا. وبصحيح (ولو قال الروح) مروية (مملوكة بثلث الألف أو على
ألف مملوكة واحدة) لم يقع عليها شيء؛ لأن الروح ما هي بالمعنى لا تسلم الألف له
كلها. بخلاف قوله (مملوكة ثلاثاً بألف) لأنه لما ذهب ما ذهب إليه كان مملوكة لزم

(والتمت) مثل ما يقول له. ثم من تكاثر عن ألف مملوكة (كالمطلوع) فك في
المعنى. أي يقع في الطلاق بآل لا يكره في الجمع

(والتمت والمسألة يستعمل كل حي وكل واحد من الروح غير على الآخر مما يتعلق بالتمت)
لأنهم معصومان غير مكرهين. قبل دخول وعد. والمعدة النسيئة. وما عداها فلا
يسقط إلا بالحد. وهذا (عند أبي حنيفة) وقال: لم يرسمه في المسألة. مثل ذلك. وفي الطلاق
(سقط إلا ما سجد. وقيل وسجد) لا سقط به إلا ما سجد. والمصحح قول أبي حنيفة.
وسرى عنه (المصحح) والنسبي (والمصحح) وأما (المصحح) والنسبي (والمصحح) فقد ما يتعلق

كتاب الظهار

إِذَا قَالَ الرَّوْحُ لِأَمْرَأَةٍ أَتَيْتُ عَلَى كَتِفَيْ أُمِّي، فَذَلِكَ حُرْمَتُ عَلَيْهِ لَا يَحِلُّ لَهُ وَطْئُهَا وَلَا نِكَاحُهَا وَلَا تَقِيلُهَا حَتَّى يُكْفَرَ عَنْ ظَهَرِهَا، فَإِنْ وَطِئَهَا فَسُوءُ مَا يُكْفَرُ أَنْشُرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا نَبِيَّ عَلَيْهِ غَيْرُ الْكَافِرَةِ الْأُولَى، وَلَا يُعَادِلُهَا حَتَّى يُكْفَرَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ تَجِبُ بِهِ الْكَافِرَةُ أَنْ يَحْرِمَ عَلَى وَطْئِهَا.

وَإِذَا قَالَ أَتَيْتُ عَلَى كَتِفَيْ أُمِّي أَوْ كَتِفَيْهَا أَوْ كَتِفَيْهَا هُوَ مُطَاعٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ شَبَّهَهَا بِالشَّكَاحِ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَالْمَرْحُومِ وَبَعْدَهُ، قَالَ فِي «الْمَرْبُوعِ» اخْتَلَفَ عَلَى أَنْ لَا دَعْوَى لِكُلِّ عَلَى صَاحِبِهِ ثُمَّ دَعِيَ أَنْ لَهُ كَدٌّ مِنْ الْمَطْلُ صَبَحَ، لَا يَخْتَصِمُ الْمَرْءُ بِحَقِّهِ الشَّكَاحَ.

كتاب الظهار

هَوَائِلُ حَصَلَتْ ظَاهِرُ امْرَأَةٍ، إِذَا قَالَ لَهَا أَتَيْتُ عَلَى كَتِفَيْ أُمِّي، كَمَا فِي «الصَّحِيحِ» وَ«الْمَرْبُوعِ»، وَفِي «الْمَرْبُوعِ» هَوَائِلُ مَدَامَةَ الظَّهْرِ بِالظَّهْرِ، فَإِنْ اشْتَصَّ بِهَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا عِدَّةٌ يَحِلُّ كُلُّ مَنَاسِكَتِهِمَا إِلَى ظَهْرِ الْأَمْرِ هُوَ وَبَعْدَهُ سَبِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَرَجْعٌ لَوْ مَا بَقِيَ مِنْهَا أَوْ خَرُفًا شَاتِعًا مِنْهَا بِمَحْرَمٍ عَلَيْهِ تَأْيِيدٌ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بَقُولِهِ (وَإِذَا قَالَ الرَّوْحُ لِأَمْرَأَةٍ أَتَيْتُ عَلَى كَتِفَيْ أُمِّي، وَكَذَلِكَ لَوْ حَذَفَ «عَنِّي» كَمَا فِي «السَّهْرِ» فَصَدَّ حُرْمَتُ عَلَيْهِ، لَا يَحِلُّ لَهُ وَطْئُهَا وَلَا لُتْسُهَا وَلَا تَقِيلُهَا) وَكَذَا يَحْرِمُ عَلَيْهِ سَكِينَةُ مِنْ ذَلِكَ (حَتَّى يُكْفَرَ عَنْ ظَهَرِهَا) وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ مِنْ الْبُحُولِ وَزَوْرٍ، فَيُطْلَقُ الْحَصَارَةُ عَلَيْهِ بِالْحَرَمِ وَرَدَّهَا بِهَا بِكَفَرَةٍ، ثُمَّ انْصَوَافُ إِذَا حَرَّمَ حَرْمٌ بِفَوَاحِيهِ، كَيْلَا يَضَعُ فِيهِ كَمَا فِي الْإِحْرَامِ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ وَالْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ يَكْفَرُ بِوُجُودِهِمَا، فَلَوْ حَرَّمَ الْمَوْلِيُّ لِأَخِيهِ إِلَى تَخْرُجَ، وَلَا كَذَلِكَ الظَّهَرُ وَالْإِحْرَامُ وَبَعْدَهُ (وَإِنْ وَطِئَهَا فَسُوءُ مَا يُكْفَرُ أَنْشُرَ اللَّهُ تَعَالَى) مِنْ لَوْ تَكَلَّفَ هَذَا الْمَأْمُورُ (وَلَا نَبِيَّ، عَلَيْهِ غَيْرُ الْكَافِرَةِ الْأُولَى) وَفِي الْمَعْنَى أُخْرَى لِلْوُجُودِ كَمَا فِي «الْمَرْبُوعِ» (وَلَا يُعَادِلُهَا حَتَّى يُكْفَرَ) فَفَوَاحِيهِ لِلَّذِي دَعِيَ فِي هَذِهِ مِنَ الْكَفَرَةِ وَاتَّخِذَ اللَّهُ وَلَا تَعُدُّ حَتَّى يُكْفَرَ، وَبَلْ كَانَ مِنْ رَجْعًا لَنَبِيٍّ عَلَيْهِ مَعْدِيَّةٌ (وَأَنْشُرَ اللَّهُ تَعَالَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَمْ يَقُولُوا لَهَا قَالُوا هِيَ) (وَأَنْ يَحْرِمَ عَنْ رَجْعَتِهَا) فَكَانَ فِي «الْمَجْمُوعِ» يَمْنِي أَنَّ الْكَافِرَةَ إِنْ نَجَبَ عَلَيْهِ إِذَا صَدَّ وَطْئًا بِحَدِّ الظَّاهِرِ فَإِنْ رَجَعَ مِنْ تَكْفُرٍ فَحَرَّمَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَحْرِمَ عَنْ وَطْئِهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَبِهِ عَلَى التَّكْفِيرِ دَعَا لِلصَّرِّ عَنْهَا.

(وَإِذَا قَالَ أَتَيْتُ عَلَى كَتِفَيْ أُمِّي أَوْ كَتِفَيْهَا أَوْ كَتِفَيْهَا هُوَ مُطَاعٌ) لِأَنَّ الظَّهَرَ يُسَمَّى إِلَّا

بمن لا يحل له النظر إليها على سبيل من محارمة جنس أو غيره أو أمرو من الرضاها،
وكذلك إن قال: وأشبه علي كظهر أمي أو فرجك أو وجهك أو فمك أو يمينك أو ثيابك،
وإن قال: أنت علي مثل ثمي أو دمي إلى غيره، فإن قال: أدلت أنكراة فهو كذا قال، وإن قال:
أدلت الظاهر فهو ظاهر، وإن قال: أدت الظلال فهو ظلال دس، وإن لم يكن له شيء فليس
بشيء.

ولا يكون الظاهر إلا من روجته، فإن ظاهرا من أمته ثم يكن مظهرًا، ومن قبل
نسلته، ثم علي كظهر أمي كذا مظهر من محاربه، وعليه نكل واحدة منهن كفارة

سبب المحظرة بالحرمه، وهذا المسمى ببعضه في غصلا لا يحرم النظر إليه، «عليه» (وكذلك)
الحكم إن شبهها بمن لا يحل له النظر إليها نظر الروح لوجهه وعلى اليد من محارمة سبأ
أو رصاعه، وذلك مثل أمي أو عمتي أو أختي أو أختي، لأنهم في المحرمه المأمورة كراه سبأ
(وكذلك) الحكم إن قال: رأيتك علي كظهر أمي أو فرجك أو وجهك أو فمك، كذا يحر بها
عن جميع أئمتهم (أو يمينك أو ثيابك) لأنه بسبب الحكم في السابغ ثم يعلو إلى نكل كذا
من الظلال (وإن قال: أنت علي مثل ثمي أو دمي، وكذا يحر به محاربه وعليه «عليه» (وسمع علي
بنه) يكشف حكمه (وإن قال: أدت الحرامه فهو دس قال: وإن لم يكن له شيء في التبييض هو) أي
الكلام (وإن قال: أدت الظاهر فهو ظاهر، لأنه سببه بجسميه، وجه شبهه بالمصور، يمكن ليس
يخرج فيضري إلى الله (وإن قال: أدت الظلال فهو ظلال سبب) لأنه شبهه بالأم في المحرمه،
فكأنه قال: أنت علي حرامه، وسرى الظلال: وإن لم يكن له شيء في التبييض هو) أي
«الدر» (عيني بشيء) لا احتمال لعدم على الكراهه، وهذا أحد رأيي حقيقه، وأما يومه،
وهو «مستحبه» يكون ظاهرا، حال احتمال الإسلام، في سرحه التفتيح هو «أي حقيقه»
وأي يومه، وعينه «البر» أي «والسعي» وغيره «مستحبه»

ولا يكون الظاهر إلا من روجته، فإنه سبب «من سببهم» (وهو ظاهر من أمته له
يكن مظهرًا) لأن الظاهر مظهر من الظلال ولا خلاف في التعمقه (ومن قبل: إنسان)
مستحبه (ثم علي كظهر أمي) كذا مظهر من محاربه، لأنه سبب الظاهر فهو مظهر كما
إذا أدت الظلال (وهو نكل دس كذا) لأن المحرمه كذا في كل واحد، والمكسار لأنهم
الحرمه، فينبغي تعليلها بخلاف (إلا) من «لأن تكافره فيه نصية حرمه» الاسم - يعني اسم
الله تعالى - وثم يعمد ذكر الاسم «وذكر»

وكفارة الظهار: عتق دية. فإن لم يجد فصية شهرتي فتدبث. فإن لم يستطع
 فإطعام سبعمائة مسكينا. كل ذلك قبل الميسر. ويخبرني في ذلك عن ابن عمر أنه كان
 في السنة والمذكر والأشقي والضمير والكثير. ولا يخبرني أنتم. ولا المقلوبة القدي أو
 الرخمين. ويخبر الأعمش أنه قال: هذا الذي أخرجني من حلاب. ولا يخبر
 مقهور أبي ليلى. ولا الحبيب الذي لا يفعل ولا يخبر عن القمطر ولم ألب
 والمكسب الذي أتى مني المال. فإن أعتق مكسبا لم يرد منه حبل. فإن نسى أياه أو
 منه يوزن بغيره الكفارة حرام فيها. وإن أعتق مكسبا عند نسوكتي أنكره. وحسن
 إليه بآله وأخوته لم يخبر عن أبي حنيفة. ولا عن مكسب عند عن كفايته ثم أعتق بغيره

باب في كفارة الظهار

(وكفارة الظهار عتق دية) أي فداها به كفاية. (فإن لم يجد) أي بصفته (فصية شهرتي
 فتدبث) فإن لم يستطع (فإطعام سبعمائة مسكينا) أي بوزن دية. فإنه عند الكثير. على
 هذا التفسير (وكل ذلك) يجب ما حرم (مثل المسير) لأنها دية محرمه. فلا بد من طردها
 على الدية. ليكون أسطوا حلالا (ويخبرني) في ذلك حكيم (عتق أياكم أنكره) والمكسب
 والمذكر والأشقي والضمير والكثير. لأنهم عرفوا بطلان على هؤلاء. ثم هي عتق من أراد
 أنه عتق لمساوئه من كل وجه وبسبب ما كان المصنف (ولا يخبرني) ولا المقلوبة (فإن لم
 الرخمين) لأنه حلت حتى لمعه كان ذلك مكسبا. ويخبر الأعمش أنه قال: عتق من
 دية الرخمين من حلاب. المقلوبة الأديب والرافع والأعسر والضمير
 لأنه ليس هناك حتى المصنف. بل مسكينا. وهو لا يسع. ولا يخبرني أنتم. ولا
 فيه نظيرهما. فدعها حتى مفعلة. ولا يحسن أنتم. لأن لا تصح
 ما يخرج ولا يكون لا مطلق. فكان ذلك به. والذي يخبر ويخبر عنه أن لا احتلال فيه
 ما لا يجوز حتى المصنف. لأنه لا يملكه. الخ. ملك المصنف. فكان الرخمين
 دية (و) كذا (المكسب الذي أتى مني) أي من كل وجه (وإن نسى) أي
 مكسبا لم يرد منه حبل. (لأنه نسى) أي نسى (وإن نسى) أي نسى (وإن
 أنه يوزن بغيره الكفارة حرام فيها) أي يوزن المصنف باله. خلاف ما أثر ورثته. لأنه لا
 ضيق له به (وإن عتق) فظاهر أن مكسبا عتق من كل وجه (وهو حرام) وحسن فيه
 ما عتق ثم يخبر عن أبي حنيفة (ولا يخبرني) لأنه يستطع فداها به. من مكسب
 أنكره وهو ملكه. ودللي حيدرة. مكسب مباحه ينتفع من ملكه ثم يخبرني أنه
 ومنه يسع الكفارة (هذه) حال في التفسير. وهذه من فروج تحريمه. قال

عنها حار، وإذا أُنشِىَ نصف عنه، من كفايته ثم جامع في طهر منها ثم أُنشِىَ بقية ثم
 بخر عند أبي حنيفة، وإذا لم يجد يظهر ما نفس الكفاية صوتاً شترياً شترياً ليس
 بهما شتر ومضاد ولا يوم الحظر ولا يوم النحر ولا يوم السري، فإن جامع في طهر
 منه في حلال الشترين لئلا يعيد أو يهر نائباً شترياً الصوم منه في حنيفة ومحمد،
 وإن أُنشِىَ يوماً منهما فليز أو يهر عزاً شترياً

--- ---

والاستحباب فيه الصحيح قول أبي حنيفة وعلى هذا مني والمجسبي، وهو الذي
 وعبره، فيدعى باليوم لأنه إذا كان مصر به بخر بغيره لأنه واجب عليه الاستحباب في حنيفة
 وسنن، فيكون إعتاق يومه (وإن أُنشِىَ نصف عنه من كفايته ثم أُنشِىَ بقية عنها جري) لأنه
 أعينه بكلامين، والمقصود حصول عني منك بهجه الكفاية، مثله غير صحيح، كسر أصحح شاه
 الأصحح ناصباً لتكون عنيها، بخلاف ما عدم، لأن الاستحباب ينكر على ملك السري،
 وهذا على أصل أبي حنيفة، ما عدمه فالاعتاق لا يجزئ، وبما في الشترين إعتاق الكل، ولا
 يكون إعتاق بكلامين «هذه» وإن أُنشِىَ نصف عنه من كفايته ثم جامع في طهر منها ثم
 أُنشِىَ بقية أو بخر عند أبي حنيفة، لأن الإعتاق بغير عني، وشتر الإعتاق لم يكون قبل
 المسيس والعن، إعتاق الشترين حصصاً، وعدمها عني نصف إعتاق الكل، فحصل
 الكل قبل المسيس بهذه، وقد ذهب صحيح الإسدي، لأن الإمام في تجزؤ الإعتاق
 وعنه مني والمجسبي، وهو الذي، وعبره ما، صحيح (وإن أُنشِىَ نصف عنه ما شترين) ونز
 حجاباً إليه حديث، وعنه «هذه» لأنه وجد حنيفة، (دع) (كفايته صوتاً شترياً) سألها،
 وإن كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوماً، إلا ليس يوماً، فإن عام بالأيام والحرر تسعة
 وخمسين فعلة الاستحباب كما في المحقق، ولو ضم سنة وعشرين يوماً شترياً وثلاثين بالأيام
 حار كما في المحقق، ولو قدر على التحرر ويوم حر يوم لأجر لزمه العتق، وإن لم يهره مدناً
 (وإن أُنشِىَ نصف عنه شترين ومضاد)، لأنه لا منع من الظهور لما فيه من إعتاق ما
 وسبه الله تعالى (ولا يوم الحظر ولا يوم النحر ولا أيام الشترين) لأن الصوم في هذه الأيام مهيئ
 فيه، فلا يوم من أثر حب التكامل «هذه» (وإن جامع في طهر منها في حلال الشترين لئلا
 عني أو يهر نائباً شترياً الصوم منه في حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف، لا يستحب، لأنه
 لا يمنع الشترين، لأنه لا يصدقه الصوم وهو الشتر، وهذا من الشرط في الصوم أن يكون قبل
 مسيس، وقد يكون خلافه صر، والعن، وهذا السرم لعدم الجساج في خلال الصوم،
 يستحب كما في الشترين، هذا في ذرا العتق، والصحيح قول أبي حنيفة، (وإن أُنشِىَ نصف عنه
 مني عني، أفرهاني، وهو الذي، وأصدر الشترين، (نصحيح) (وإن أُنشِىَ نصف عنها) أي
 الشترين (وإن أُنشِىَ نصف عنها) بخلاف حنيفة، (وإن أُنشِىَ نصف عنها) (وإن أُنشِىَ نصف عنها)

وإن ظهر فمض لم يضره من الكفاية لا الصفة فإن نفي المولى عنه أو ظم لم
يخرجه

وإذا لم يتطوع المظاهر بضمه بغير منك كل منكم بضم صاء مؤن
أو صاعاً من خير أو شير أو قيمه دلت فإن غداه وعشاهم جاز عليه أن يأكلوا كثيراً
بأن يعطى منك واحداً من أول آخره وإن أعده في يوم واحد لا يجزيه إلا عن
نومه وإن قرب نفي ظاهر منها في خلال الإصمام لم يفسد

ومن وجب عليه كفارتها ظهر غاشي فيه لا يويء أخذها بعينها جاز منه

بعضاً لغزات السبع وهو ظاهر عليه

وإن ظهر أحداه أو دكان (من نحره) في الكفاية أو عسوة لا لا ملك له علم يكن
من أهل الكعبة شمس (فإن نفي بغيره عن أو نعه من غيره لا يبر من أهل الكعبة
بغير مائة بسنكه

وإذا لم ينضم المصهر فمضه من الأجر أو أن يرس (الظلم) هو وإن
(من منك) التقيد به اهتلي؛ جازل حركته إلى غيره من مصارف أو كذا ولا يجرى عنه
المرافق؛ استعج (أكثر منك) بضم صاع من أو صاع من شره صغير كالمطره قد
ومضرت (أو قيمه تلك) لا المتصور من الحبه ورفه الحبه من حبه ذلك من حبه (من
عظم وعشاهم جاز) بضم جاز أو أكلوا أو كبروا لا يضرهم عليه من الأظلم وهو
عده في الكعبة من شعهم وهو لأحبه دلت في الدماء بخلاف ما وجب في الكعبة
ودنه المظفر بضم المظفر واد في مصدبه صاع ولا من الإماء في حسر ليعبر
بمنه الاستيعاد بضم شمع أي من حبه لا يبر من الكعبة في وجهه ولا من الكعبة
بشكنا واحداً من يوماً جازاً لا يضره من حبه صحيح والوجه صحيح في كل يوم
فانفزع إليه في السرة التي في صاع من غيره ران عصباً في يوم واحد ولو بددت على
الصح فوطي (له نحر الأ من يومه) بضم الأ من النماء حصة حكة (وإن قرأ النبي طام
منها) أي علمها (في خلال الإصمام) بضم الإصمام لا يضره من الظلم إلا أنه من
المسبي قل؛ لأنه وما يقيد من الإصمام المصمم بضم المصمم لا يضره من
غيره لا يضره من غيره في نفسه

ومن وجب عليه كفارتها ظهر غاشي فيه لا يويء أخذها بعينها جاز منه

وكذلك إن صام ثلثه أتيه أو فطم مائة وعشرين منكبا حلا، وإن أتموه واحدة أو صام شهرين كان له أن يجمع ذلك من بينهما صا

كتاب الصيام

إذا صام الرجل ثلثه بالرق وعنه من فضل الشهادة والعترة من يحد ماله، أو من سب ولده وحالته شحوب القدر فعليه الدعاء بأن يجمع مائة ألف الحمد على بلاغي أو يكذب نفسه فيحد، وإن لاهن وحب عليه دعاء، فإن أنصف حيا أبحاكم حتى تلاحق أو تصدق

بمنها حل عتصا، وكذلك حكم (إن صام ثلثه شهر أو فطم مائة وعشرين منكبا) إن المحس يحد، إلا حاحه في به، فعليه (إن فط منه واحد، أو صام شهرين) على كل ما في ظهر (كان به أن يجمع ذلك من بينهما صا، لأن اسمه مقدر عند اختلاف الحس

كتاب الصيام

عامة مصر لاهن كتاب من الصيام وهو الطرة والإملاء، سمي به لا ينصب إليه هذه الأوز، وأنتو من صلات الشحيح، وسعد سادات مؤذات سالات صرورة ساند من جهة والمصعب من مخرج، فلهذا دعاء حد الأبد في حيا، ويقام حد طرا في حيا، كما ذكر في ذلك بقوله (إذا دعاه الرجل أفرأه بالوما) صرير (وهنا) أي القروحات (بمن أكل الفهد) على المصعب (و) كانه (المراد) من يحد ماله، أنه قائم في حقه ماله حد الفهد فلا بد من إحصائها (أو من سب ولده) من الر من غيره، لأنه إذا سب ولده صار قلدا لها ماهر ووطائه بموجب الفهد، لأنه حيا، فلا بد من طبعها كسائر الحقوق، فلو لم يطبقه وسكت لا يطل حيا، ولو طاب لصد لا طون الصد لا يطل حقوق العاد (عليه السلام) إن مصر من المرام (إن شمع مائة ألف الحمد حتى يلاحق) بس (أو يكذب نفسه فيحد) لأن اللعن حلف على الحد، فإنه لم يبق بالحلف وحب ناهيه لأصل (فإن لاهن) الوجود (وحب عليه الفهم) عليه لأنه المدعي دعاء من الحجة أولا فهو بد دعائها لعاد بعد، فهو روى من الإحالة صبح، فحصول المقصود كما في الدر، (فإن أصف) المرأة (حيثما أبحاكم حتى تلاحق أو تصدق) قاله القريه روى حتى سب والدوري، سنده فحده وهو غلله لأن الحد لا يجب ما إذا لم صام، فكيف يجب بالتصديق مرة؟ وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات، لأن التصديق ليس بأكثر صدق، فعلى مصر في حق، وحب الحد، ويصر في قوله: فبفتح = اللعن.

فَبَيْنَ عِلَّةِ الرُّوحِ فَأَقْدَمَ مَعَهُ حَذُّ الْعَاصِي وَحِلُّ لَهْ نَسْرُوحِهَا. وَكَذَلِكَ إِنْ قَدِمَ
عَبْرَهَا حَذُّ أَوْ رُبَّ حَذُّتْ

وإذا عطف لفرقة وهي صبيحة أو مصرية فلا يعان بينهما. وقد عطف الأخرى لا يتعلق
به اللعان، وإذا كان الرُّوحَ وليس حذت مني فلا يعان بينهما، وإن كان مريب وهذا
لحظ من إرتاء لا غنى ولم ينف العاصي لحظ

كتاب سلاحي، ولم يبق في اللاحق ولا حكمه بعد الإكدام، وجسمه من هذه الآية قال
الإمام جلي، والصحاح قولها وتصحيح، وفي كتاب القذف من الرُّوح (سليمان) أي بني
سب ولدها (بني القاصي) أي ابنه، واللعنة منه ويشترط من غير الولد أن تكون المرأة
من أهل الشهادة من غير القلوي أو من الوصي، حتى يركب حين الوصي كسايه فأنه ثم
أصحت ثم عطف لا يفي واللعنة لا ينفك وبنت من أهل اللعان ثبت سب ولدها سواء
لا ينفك التصحيح فلا ينفك بعد ذلك سب حاد كذا في الجوهرة

(فَبَيْنَ عِلَّةِ الرُّوحِ فَأَقْدَمَ مَعَهُ) وهو دلاله بأن ما ينفك من مال فاذن منه (حذت)
العاصي) حد القذف لإثباته بوجوب عليه (وحر له أن يسروجه) لأنه كما حد لم يمس لعلان
اللعان، فلتضع حكمه المردود. وهو التحريم (واللعنة) أي مذكورة في سروجها (إن قلعت
غيرها حذت) أي (أورست) أي كودت (فحذت) لأنه عليه لعان من حادها، واحصلي
أنه يروجه إذا خرجا وأحدهما من أهله اللعان كما في الدرر



(وإذا عطف الرجل وفرقة وهي صبيحة أو مصرية فلا يعان بينهما) لأنه لا ينفك حدتها لو
كان نكحاً، فكذلك لا يلاحق الرُّوح، لقيامه مقامه (وقد عطف الأخرى لا يتعلق به اللعان) لأنه
يتمتع بالتصريح كحد القذف، وقد لا ينفك عن شهته، وانحدود سدي. بالهبة (وإذا حال
رُّوح) لأنزله للحظ (تس حذت مني فلا يعان) وإذا عطف لاقبل من سنة أشهر، وهذا
قول أبي حنيفة، وأوردته لأنه لا ينفك من شهر، فليد أحد من دم ينفك حدتها، وقال أبو يوسف
ومحمد، يجب اللعان إذا حاسبه لأهل من سنة أشهر، يعني عليه فيتحقق القذف،
وأوجب سنة إذا لم يكن قد عطف الرجال يصير كالمعتق، وقد لا يصح حينه بالشرط، ومضى
على قول الإمام وأبو حنيفة، وبالسعي، وهو محلي، وأما سره، فهو صحيح. (وإذا حال)
الرُّوح لأنزله لحظ (ورب) وهذا لحظ من الرُّوح ملاحق، فحدده بصرح قوله (وإذا ينف
العاصي لحظ) من عقابته، لأن ملاحقها سبب لفرقة، لا يفي التحليل، عني أن الحمل
لا تنوب عليه الأحكام إلا بعد الولادة

شهره بمنى حيفر بعدتها ثلاثة اشهر، والأشهر الحيفر، وإن كانت لا تحصى من صعب
أو كثر بعدتها ثلاثة أشهر، وإن كانت حاصلاً بعدتها لا يحصى حيفرها، وإن كانت أما
بعدتها حيفري، وإن كانت لا تحصى بعدتها شهر ونصف.

وإن مات المرحوم عن شهره حيفر، بعدتها أربعة أشهر وعشر، وإن كانت أما بعدتها
شهر ونصف أيام، وإن كانت حاصلاً بعدتها أن نصف حيفرها، وإذا ورثت نصفه في
المرعي بعدتها أحد الأجلين.

يتنه مقر صلافي) كذا حرم عليه بوجه من الوجهة العساسة فيمكن امرى هروج. ومحو دلا
مما يحجب المارقة (وهي سورة) (سفر حيفر بعدتها ثلاثة اشهر) كواش من وقت انقطاع لو
المرعي، ولو طلع في الحيفر من شهر من العبد والأمر في الحيفر) عدا لا لا الحيفر
مفرد لمرعة الزوجه. وهو المصنوع وإن كانت من (٢) حيفر من صعب) لما يلوح من (١)
كبر) بال مطلب من الإتيان (بعدتها ثلاثة أشهر) بعد بكر بوجه من الإتيان (أما إذا كانت من
بعض فائدة طهرها فإن حيفرها الحيفر لا بد من حيفر في حيفر الحيفر) (وهذا كانت
حاصلاً بعدتها لا يحصى حيفرها) وهذا لا كانت من وإن كانت أما بعدتها) إذا كانت من حيفر
الحيفر) لأن أثر الحيفر والحيفر لا حيفر الحيفر الحيفر (وإن كانت من
لا يحصى بعدتها شهر ونصف) لا لا حيفر من حيفر الحيفر حيفر حيفر، وإن كانت
حاصلاً بعدتها أن نصف حيفرها كذا حيفر.

(وإن مات المرحوم عن شهره حيفر) (وهذا حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر)
كتابه، حاصف في بعدة لولم حيفر، كما في حيفر الحيفر، (حيفر أربعة أشهر وعشر)
بم، بوله بولي (ويبدون) (وإذا بشر بها ثلاثه شهر وعشر) (وإن كانت
أما بعدتها شهر ونصف أيام) (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر)
بعدتها لا يحصى حيفرها الحيفر، (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر)
حيفرها) (وإن ورثت حيفرها) (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر) (أو لا حيفر)
وهي في المدة (بعدتها أحد الأجلين) من بعدة الحيفر، (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر)
أشهر وعشر من وقت الموت، (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر حيفر)
حيفرها بقى حيفرها حيفر الحيفر الحيفر، (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر حيفر) (أو لا حيفر حيفر)

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٤

(٢) سورة البقرة، الآية ٢

وإذا مات الصغير من امرأة وبه حمل فعليه ان يصح حملها، وإن حدث الحمل بعد الموت فعينها أربعة أشهر وعشرون

وإذا طلق الرجل امرأته في حبل الحمل ثم نفذ بانقضه أي وقع فيها الطلاق، وإذا طلق المقتد بغيره فعليه هذه الأجرى، وبه حيث المقتد، فيكون ما سراه من الحيض مختصاً به مهما حيين، وإذا انقضت المدة الأولى وبه تكمل ثلثية فإن عليها نعم المدة الثانية

سببه وقد نام الولد لأن ثلثه والمقتد، واعتصم المولى، وبه حيث لا علة عليها، لانه عرفت، وإذا لم يكن مروجاً ولا مقتد، لأنها به كانت مروجاً أو مقتد ومات مولاها أو انتفى فلا علة عليها، لأنها يكف عنها

وإذا مات الصغير الذي لا ينفق منه الإجماع، عن امرأه وبها حمل، فيحق بذلك ما يصح للدون منه أشهر من موه وعينها، ما يصح حملها لا حلال موه مولا، وهو أولاد الأحمال، جنين أو ينفق حملها، قال في التلويح: وإذا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال في يومئذ عدها أربعة أشهر وعشرون، لأن الحمل يسبب انسب منه، فصار كالحمل بعد الموت، قال في جملة الإسلام، ينسحب بوجه واحد، الجرح في الرأس، وغيره، فيلحق الحمل بالحمل، لأن ذلك كان معصياً، وإن ذلك لا أكثر من موه أشهر فعليه هذه المدة اتفاقاً كما في التلويح، فإن حدث الحمل بعد الموت فعليه أربعة أشهر وعشرون، لأنها وجب عند الموت كذلك، فلا يغير بعده، ولا يسبب أولاد في الجرح، لأن المصلي لا ماله، فلا يتصور منه الطلوع، والكلح بتمام معناه في موضح الأصول، وهذا به



وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض ثم نفذ المهر (بالحيض التي وقع فيها طلاق)، لأنه انقضت معها، ولا يقع الاغتداء (لا بالكاتبه) وإذا طلق المقتد بغيره ولو من مطلق (مستبها جنة أخرى) لتجدد السبب (وبدأ تحت عدنان فيكون ما سراه من الحيض) في تلك المدة (مختصاً به مهما حيين) لأن المقصود هو التعرف على قراح الجرح، وقد حصل (وإذا انقضت المدة الأولى ولم تكمل العدة الثانية فأبى عنها المدة الثانية) فإذا كان شرطه الثاني بعد ما رأت حبيته كانت الأولى من بعده الأولى والثاني بعدها من التدين، ويجب ولعه بتم الكافية، وإن كان شرطه قبل دونه الحيض فلا شيء عليها إلا ثلاث حصص، وهي موه من ست حصص، كما في التلويح

١) سبب الطلاق، لأنه ٤

وَأَنسَى فِي جَهَنَّمَ الْكُتُبَ الْأَمْثِلَ وَلَا يَسْجُدُ لِلْهِدْيَةِ الْهَادِيَةِ

ولا ينبغي أن تُخطب المُفَنِّدُ، ولا بأس بالمُفَرِّصِ في الحظية

ولا يجوز للمطعمه الرضعية ومشتريه خروج ما بينها ليلًا ولا نهارًا والموسم عنها
زوجها تخرج تهرأ وتخص الليل ، ولا نيت في غير شهره ، وعلى المقتض أن نسد في
الموسم الذي يضاف إليها بلنكي حال ولغير مفرقة ، فإن كان معها من طام الحب لا

١٠. لإخفاء التلصص على فوات معة الكمام، ولتوهمهم ذلك

(ولا تبسّ) سل بقره (ثم مضى مضى) في معبد كانت (ولا يأس) يأسه من
 (الخطبة) لقوله تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة المسلمين) (١) فإن كان
 (وتمكن) لا تواعدوا نساء إلا أن تقولوا نولاً مفروفاً من جهة الصلاة والسلام (٢) والتمس الكفاة (٣)
 وقال (من عسى) رضي الله عنه التبري من اللفظ (٤) ي زيد أن يزوج (٥) وفي معبد من
 (بشئ) في القول المعروف (٦) ي حيث لأربع (٧) أي أريد أن يجمع (٨) وهلية

(ولا يجوز للمطقة الرجعية والمثوبة) العدة المبرور من بينه قبل ولا بعده: لأن عدتها
واجبة على المبرور، فلا حاجة إلى المبرور، كالمرحوم، حتى لو حلت له على أن لا يحد له،
فإن مخرج مبرراً لمعاشها، ومن لا، وهو الأصح، لأنه في غير احتراز إسقاط عدتها،
كما حصل على أن لا يسكن له، لا يجوز به المبرور حاد، فيلزم أنه يسكن به المبرور،
ومخرج: فبقينا بالمدة لأن الأمة يخرج في حده المبرور كمن هو المبرور عنها ووجه مخرج
مبرراً ونقض الثاني: لأنه لا يحد به، فمخرج من مخرج لإصلاح معاشها، وربما يحد ذلك
إلى المليل، حتى لو كان عددها عدتها حاد كالمطقة فلا يسكن لها المبرور، فخرج (ولا يسكن
في غير مبرور): بل هو للإمارة، (و) على المصلحة، حاد في احتراز الذي يضاف
إليه يسكن على وقوع الرجعية على ما خلعت وهي في غير مبرور، فبقينا بالمدة فيه
(من كان عدتها من مبرور رجعية والمحب لا يكرهها) عدتها ومخرجها فبقينا بالمدة فيه

(١) سورة الطه، الآية ٧٥
 (٢) سي. جديث، لسان العرب في تصانيف الرعية ٢١٩/٣ جزء ١، قال ابن جرير في الصحاح ٧٨/١ ص ٤٠

(2) معروف مسجع، *الطريق إلى القلعة* (1962) سنة 1962 في عمان، وقد كانت له يد في عمان.

(2) نظریہ - اگر α حلقہ الحاصل ہے، تو α حلقہ الحاصل ہے۔
 برعکس - اگر α حلقہ الحاصل ہے، تو α حلقہ الحاصل ہے۔

بكتفها وأخرجها الورقة من صبيهم انفلت

ولا يجوز له يسافر الزوج بالمطقة الرجعية

وبما طلق الرجل امرأته طلاقاً تائماً لم تزوجها في عتبتها وطلقها قبل أن يدخل بها
مطلقاً مطلقاً وعلىها عدة تستقبله ، وقال محمد بن يوسف بن علقمة : لا يملك المهر
الأولى .

ويكف سب ولد المطقة الرجعية إذا جاءت به سببي أو أكثر ما لم تفر سائفاً .

إلى حيث شاء ، لأن هذا الانتقال بعد ، والعبادة مؤثر فيها الأعداء ، وصار كما إذا خالت
على منتهى ، أو خالت سقوط العزل أو كانت فيه بحر ولا نجد ما يؤيد . ثم إن وقعت القرعة
مطلقاً يان أو ثلاث لا بد من سفر بهما ، ثم لا بأس به مع المرأة ، لأنه معروف بالحرمة ، إلا
أن يكون مسلماً يخطف عليها منه ، فحينئذ يخرج ، لأنه غار ، ولا يخرج عما انتقلت إليه ، ولا أولى
أن يخرج هو ويركها ، وإن جعلتا بهما امرأة لغة لغز على المحلولة محسراً .

ولا يجوز له يسافر الزوج بالمطقة الرجعية ، لعدم نيته على (ولا تخرجوه من
بيوتهم) ، فيقول الزوج وعمره ، وقال أبو ، أنه ذلك ، بناء على أنه المهر عنه رخصه بدلا
يسافر بها إلا وهو يريد يسافر ، فلا يكون إخراجاً سمحاً ، لأنها بالرجعية لأن الفسقة لا يجوز
المهر بها اتفاقاً ، وإن أتتها أو طلقها في سفر وبينها وبين مصرها أقل من ثلاثة أيام رجعت إلى
مصرها ، وإن كان ثلاثة أيام خربت ، والعقد المفسر ، إلا أن تكون في مصر طلقها لا يخرج حتى
يملك كما في التهذيب .

وبما طلق الرجل امرأته طلاقاً تائماً لم تزوجها في عتبتها من (وطقتها) شيئاً (قبل أن
يدخل) أو يدخل بها مطلقاً مطلقاً ، وعلىها عدة تستقبله ، لأنها متبوعة بده الطول الأولى ،
وبني أثره . وهو المدة . فإذا جدد الكحل وهي متبوعة بده تلك القصص عن القصر الواجب في
هذا النكاح ، فيكون طلاقاً بعد المهر ، وقدره . وهذا عند أبي حنيفة ، وعليه يوصف (وقال
محمد بن أحمد بن علقمة : وعلىها عدة تستقبله) . أما طلاق قبل المهر ، فلا يجوز
كمال المهر ولا استيفاء العدة ، وإكمال العدة لا بد من طلاق الأولى ، وهذا طلاق الأولى . وهذا
الإسجاني : الصحيح قولها ، وأما المهر ، والسمي ، وغيرهما ، فنصحيح .

ويكف سب ولد المطقة الرجعية إذا جاءت به أي الولد (السببي أو أكثر) ولو طلق

(١) حرة الطلاق الآية ١ : ولا تخرجوه من بيوتهم ولا يخرج
كأنه سبي في الآية : ذكر الولد طلقه سبي منه

عندها، فإن حدث به لأقل من ستين بابت منه، وإن حدث به لأكثر من ستين شئت منه
وكانت وجبة

والشبهة يشئت من ولدها إذ حدث به لأقل من ستين، فإن حدث به لعلم
ستين من يوم الفترقة لم يشئت إلا أن يدعي

ويثبت من ولد المتوفي عنها زوجها ما بين الوفاة وبين ستين

ولذا اختلفت المأخذة بانفسه، عندئذ ثم حدث بولد لأقل من سنة شهر من سنة

العدة - لا حال لحداد طهرها وعندها في العدة ما لم يهر بانفسه عذبتها) وتعلمه تحمله ووزن
حدث به لأقل من ستين بابت منه) أي من زوجها بانفسه العدة قلت سنة، توجد العلوق
في الشكاح أو في العدة - ولا يصير مراجعاً، لأنه يحصل العوق من الطلاق، ويحصل بعده، فلا
يصير مراجعاً بالشك - عذبه (وإن حدث به لأكثر من ستين شئت منه وكانت وجبة) لأن
العلوق بعد الطلاق، إذ الحمل لا يبي كثير من سنين، والظاهر أنه من لاتفاء الرضا من
العلم؛ فعلى امرء على أنه وطنه في عدة بصير مراجعاً

(والشبهة يشئت من ولدها) بلا دفرى، بل لم يهر بانفسه العدة كما مر (إذا حدث به
لأقل من ستين) لأنه يعمول أن يكون الولد لأمه، وبطلانها فلا يبقى ميراث ميراثي من
العلوق؛ بحيث منه لأمه (وإن حدث به لعلم ستين من يوم الفترقة لم يشئت منه) من
الزوج، لأنه حالف بعد الطلاق، فلا يكون منه، لأن وطناً حرام (إلا أن يدعيه) الزوج، لأنه
الزوجه، وله وجه بأن وطناً يشبهه في العدة، لئلا في الهداية - فإن كانت استترة صبراً
يحدث مثلها فبها بولد لنفسه أسهر ثم يرميه على ناني به لأقل من سنة فبها عند ما
حيته، ومحمده، وقال أبو يوسف: ثبت النسب به إلى ستين، لأنها معدة بحمل أو
تكون حراماً ولم ترق ماقتة العدة، فاشبهت الكبيرة، وهم أن لا ينقض عذبتها جهة منعب
- وهي الأشهر - ونسبها يحكم الشرع بالانقضاء، وهو سالد لأنه حرق فقرارها لأنه لا يحصل
الخلع - اهـ

(ويثبت من ولد المتوفي عنها زوجها) وإن عبر مدحون بها، إذا لم يهر بانفسه عذبه
(ما بين الوفاة وبين ستين) وقال دفرى إذ حدث به بعد انقضاء عدة الوفاة لسنة شهر لا يثبت
النسب، لأن الفترقة حكم بالانقضاء عذبتها بالظهور لبعض العدة، تصير كما إذا أصرت بالانقضاء،
كما يتبين في الصبرة، إلا أنا شوق لانقضاء عذبتها جهة أخرى، وهو وضع الحمل، خلاف
الصبرة؛ لأن الأصل فيها عدم الحمل، (لأنه يسب محض من الطهر) عذبه

(وإذا اختلفت المأخذة) مطلقاً (بانفسه عذبتها) والعدة تحمله وتثبت من ولد لأقل من

وَأَيُّ حِمَمٍ يَهْدِي لَمَعَةً خَيْرٌ لِمَنْ يَكُونُ

وإذا تولى شهادة وقد تم ثبتت صحة عند من حسمه الآن تشهد بولادتها وخلاب
أبو خليل والمترشحين إلا أن يكون هناك حل عاجل في غير وقت من قبل الزوج ، ثبت
الكتب من غير شهادة وقال برؤوف رحيميد باب من التجميع شهادة لثمة واحدة

وَقَدْ بَرَّحَ أَقْرَبَهُ إِحْدَاهُمَا بَوْلًا لِأَمَلٍ مِنْ مَنَّةِ الْمُنْهَرِ خَلَّدَ يَوْمَ مَرْوَحَهَا نَهْ يَنْتَبِ مَنَّةً
وَأَيَّ حَمَلَةٍ مَ لَمَنَّةِ شُجُورٍ تَصَاعَدَ لَهَا لَكَّةً بِ غُرْفٍ مَ تَارُوحَ لَوْ حَكَبَ، وَبَنِي حَمَلَةٍ
أَيُّ لَدَاهُ مَنَّةِ مَشْهُدَةٍ أَمْرًا وَاحِدَةً مَنَّةً مَنَّةً

وَأَكْبَرُ مِنْهُ الْخَمَلُ سِلَاحُ رَأْيٍ مِنْهُ الْخَمَلُ

سنة شهرها من وقت انقراض دیناسا به نظر گذارند یعنی فصلی از آنرا در حدیث ما دیده
شده و آنچه که در این کتاب آمده از تاریخ اسلام و تاریخ ایران و تاریخ حبشه و تاریخ مصر و تاریخ
ایران و تاریخ هند و تاریخ چین و تاریخ اروپا و تاریخ آسیا و تاریخ آفریقا و تاریخ قاره

[illegible][illegible]

(وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاحِشُونَ مُنَادُوا: يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِمَا نُصَلِّىْ مِنْ دُونِ ذِكْرِكَ إِنَّكِ أَنْتِ الْخَافِيَةُ) (سورة المؤمنون: ٣١)

ميراثه فاعلم غشها وكثرها وسكنها.

يُغَيَّرُ ذَلِكَ بِحَالِهِمَا جَمْعًا، مُؤَبَّرٌ كَالْأَرْوَاحِ وَالْمَعِيرِ.

وَبِأَن لَّمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا، فَلَيْسَ لَهَا

وَبِأَن مَشَرَّتْ فَلَا عَقَّةَ لَهَا حَتَّى تَقُودَ إِلَى مَثَرَةٍ

وَبِأَن كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يَسْتَحْبُّ بِهَا وَلَا يَنْفَعُهَا، وَبِأَن سَلِمَتْ نَفْسُهَا إِلَيْهِ.

لَمَّا جَاءَهُ لَوْ لَمْ يَسْتَلِمْ (وَبِأَن سَلِمَتْ نَفْسُهَا) بِرُوحٍ (وَبِأَن مَثَرًا) قَالَ فِي الْمَصْنُوعِ: هَذِهِ دُرُوبُهُ عَنِ

أَبِي يُونُسَ، وَظَاهِرُ الْإِرْوَابِ فِي الْمَسْنُونِ: ١١٠ مَحْبُودٌ مِنْ نَفْسِهَا بِحَالِهَا فِي الدَّخُولِ

وَالْمُخْرُجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ عَنِ الْمَعِيرِ: ٥ (فَعَلِبْ غَلِبَ) فِي الْمَرْفَعِ، وَهِيَ الْمَكْرُورُ.

وَالْمَرْبُوبُ (وَوَكْثَرُهَا وَسَكَنُهَا) وَبِأَن مَثَرًا هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ لَرَأْيِ هَذِهِ الْمَشْرُوعَةِ تَحْتَ الْكُلِّ كَمَا

م

(يُغَيَّرُ ذَلِكَ بِحَالِهِمَا) فِي أَرْوَاحٍ (جَمْعًا) مُؤَبَّرٌ كَالْأَرْوَاحِ أَوْ تَنْصَرَفًا هَذَا فِي الْإِهْدَاءِ

وَهَذَا أَجْبَرُ الْإِهْدَاءِ، وَهَذِهِ ظَنُّونَ أَنَّ هَذِهِ جَوَابُ ظَاهِرِ الْإِرْوَابِ، وَظَاهِرُ الْإِرْوَابِ: وَهُوَ

اجْتِبَاءُ الْكَزْبِ: يُغَيَّرُ حَالُ أَرْوَاحٍ، وَفِي الشَّرْحِ الْأَحْسَنِ: الْمَصْنُوعُ مَا ذَكَرَهُ وَالْمَصْنُوعُ:

وَبِأَن الْمَعِيرَ وَالْمَعِيرَ عَلَى تَرْبِصٍ بِحَصَصَاتٍ، وَفِي الشَّرْحِ الْأَوَّلِيِّ: وَهِيَ الْمَعِيرُ، وَطَبِ

عَنِ الْمَعِيرِ: وَالْمَعِيرُ: كَمَا فِي (النَّهْجِ) فِي (الْمَعِيرِ) وَهِيَ الْمَعِيرُ كَمَا فِي (الْمَعِيرِ) وَهِيَ الْمَعِيرُ كَمَا فِي (الْمَعِيرِ)

أَسْمًا، وَبِأَن كَانَتْ مَثَرًا وَهِيَ الْأَعْلَى، وَبِأَن كَانَتْ مَحْبُودَةً عَلَى طَرَفِ الْإِرْوَابِ بِحَالِهَا

أَرْوَاحٍ، وَعَنِ مَا اخْتَارَهُ وَصَاحِبُ الْإِهْدَاءِ، بَيْنَ الْعَالَمَيْنِ، لَا يَدْرِي كَلَا هُوَ الْمَعِيرُ يَطْلُبُ جَدْرًا

وَسَعَةً وَآلِيَتِي، فَبِأَن عَلَيْهِ إِلَى الْمَعِيرِ كَمَا فِي (النَّهْجِ).

وَبِأَن لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

لَمْ يَكُنْ (فَعَلِبْ غَلِبَ): لَمْ يَكُنْ مِنْ تَلْبِيسٍ نَفْسِهِ (مِنْ تَلْبِيسٍ) وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ بِهَا (حَتَّى يَقْبِضَهَا مَهْرًا)

وإن كان تزويج صغيراً لا يندرج على الوطء، فمحرمة كغيره، لأنها شبيهة من حاله
وإذا طلق الرجل امرأته قبل النكاح، ونكسها في عتدها، رجعتاً كان أو مائتاً

ولا ينفقه لمنوفى عنها زوجها، وكلُّ نكاحٍ حرامٍ بطل، المرأة منقصة جلاضه
بها، وإن ضلَّها ثم أُرْسِئت سقطت بطلها، وإن نكسها من زوجها من نفسها، وإن كان
سطلاً لها النكاح، وإن كان قبل الطلاق فلا ينفقه بها، وإذا خست المرأة في ذنب أو
عصها رجلٌ كزها فذهب بها أو خدعها مع مخرم فلا ينفقه بها

لها وإن سلَّمتَ عنها (أي: لأن النكاح مفادته باجتماعه - والاحتساب له يكونها معها بها
بدلاً من العقد لأن المهر يجب بمجرد العقد وإن كان لا يمنع بها كما في الطهارة)

وإن كان الزوج صغيراً بحيث لا يندرج على الوطء، والمرأة كبيرة، بحيث يسمع بها
(عنها القذف من حاله)، لأن التسليم محقق معها، وما النكاح من حاله، فبطل كالمنسوب
والعسر، فبطل ما يكره لأنها لو كانت صغيرة، أيضاً لم يجب لها نفقة، لأن المصطفى جاء من قبلها،
مهره ما في اللب، ثم يجعل السبع من منه كالعدوه، فأنكح من قبلها قتل، ومع ذلك من قبلها
لا تسحق النفقة كما في (المهر) من (سنة)

(وإذا طلق الرجل امرأته طلقاً) عيب (سعة، انكس) أي: منه (وعندها) رجعتاً كان أو الطلاق
(أو ملك) لما ارجمت فلاقى نكاحاً منه قائم، لا سيما عند ما ينفق على المرأة، ولما طلق
فلاقى النفقة حره لا احتساباً كما في (الاحتساب قائم في حق حكم مقصود بنكاح - وهو طلاق
النفقة) وحقه عليه الولد فتح (النفقة) وهو كان لها - كسرى بالإحصاء كما في (المهرية)

(ولا ينفقه لمنوفى عنها زوجها) لأنه نجس في منه سبب فساداً، ولا حال له منه المصوب،
ولا يمكن إيجاعها على الورقة كما في (الفرار) وكلُّ نكاحٍ حرامٍ من قبل المرأة شخصياً كالفرار
ونكس ابن الزوج (فلا ينفقه لها)؛ لأنها صارت حرامه معها بغير حق، فبطلت كسرها ما شئت
فبطلت بطلها لأنها إذا كانت سبب ما في (الحدود) عليها (الابتداء) أو القتل أو عدم الكفاية
لها النفقة كما في (المنجورة) وإن ضلَّها الزوج ولو سلا (ثم أُرْسِئت سقطت بطلها، وإن
نكسها من زوجها من نفسها، وإن كان قبل الطلاق فلا ينفقه لها، لأن المرأة تسب بطلها
ولا عمل فيها نفقة وانكسار، إلا أن المهر، يحبس على نكاح، ولا ينفقه للمجبر، وشمكته
لا يحبس، فلهذا النفقة كما في (المهر) وإن كان قبل الطلاق فلا ينفقه لها، لأن الزوج المرأة ما تمكس
وإذا خست المرأة في ذنب، ثم عصى رجلٌ كزها فذهب بها، (أو خدع) ولو مع مخرم فلا
ينفقه لها) لثبوت الاحتساب، إلا أن يكون مع روح، فتدفع لها نفقة الحضور، وهي (أي:

من أنظر إليها وكلامها في وقت خادوا

ومن أنظر سعة لفرقة لم تفرق بينها وقد بها صنعني عنه

هذا عن الرجل ولله مال في يد رجل وله نفوس به وبالله وجهه وهو الناصر

ذلك الحال منه ووجهه القريب وأولاده الصغار ووالديه وبأحد سها كمالها بها ولا يقصر
بعضه في باب الثأب إلا ليهؤلاء

المس منكم: عه حتى أسمع من دحوة (ولا يسمعهم من النهر إليها ولا يسميها في أن) فقه
حذروا: لعنه من طيعة (رحم) ومن له من دحوة صرة وقول لا يسمعهم من الدحوة
والكلام، وإنما يسمعهم من الدحوة، دليل لا يسمعهم من النهر، لأنها لا يسمعهم من الدحوة
عنه في كل جمعة، وسمعهم من الدحوة، وهو صحيح كما هي (الهداية)

ومن أنظر سعة لفرقة لم تفرق بينها بل يسميها في وقتها (وقد بها) تسميها
عنه، لأن في التسمية خلاف عنه من كل وجه، وفي (الهداية) أنه يسميها مع إحداهما فكأن
رأى، فكانه أقل صرة، كان في الهداية (الهداية) لأن له مع إحداهما أن يسميها إحداهما
مريم على الزوج، فلما ذاك لا يستدركه يسميها في كل جمعة (الهداية) (الهداية)

ولما عاب الرجل وله مال في يد رجل (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
من معنى (ولما عاب) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
رأى (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
من حسن فهمي في ذهابه لم يسمع من (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
من خلاف عنه، لأنه يسميها إلى اليمين، ولا يسميها إلى الشمال، (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
عنه (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
سقط لفرقة، ثم طلقها الزوج وأصاب عدها، (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
عنه (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
في إقالة القاضي عنه بعد أن يسمع من (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
عنه لا يسمع، قال في (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
عن (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
بالهداية (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
لأنه يسميها، ولا يسميها على (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)
قال في (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية) (الهداية)

وإذا مضى القاصي له منعه، إلا غداً ثم يسر فداصمته ثم لها حقة المورس

وإذا مضى مدة لم يمس الزوج عليها وحالته بذلك فلا شيء لها، إلا أن يكون القاصي حرصاً لها بالشفقة، أو سألته الزوج على مقدمها، فيقضى لها بقدر ما مضى وإذا مات الزوج بقدر ما مضى عليه بالشفقة ومضت شهرت سقطت الشفقة

وإذا أنقضها حقة مدة ثم مات لم يسر جف منها شيء، وقال محمد بن ثابت بن نافع ما مضى وما بقي للزوج

وإذا تزوج القبيح حرته سقطت فمضى عنه نكاحها

وله زوج وسقطت قبل نكاحه على الكاثر إن لم يكن عالماً به ثم يحرص لهم، وإلزاماً بالإيمان أو الاستانة للزوج ١٥

(وإذا مضى القاصي له منعه إلا غداً ثم أسرى الزوج فداصمته ثم) القاصي (لها منعه المورس)، لأن المدة سقطت باختلاف البر والأعداء، فإذا شغل حاله لها المطالبة بسلام حنف

(وإذا مضى مدة لم يمس الزوج) ميب (عليها طلاقاً) الزوجية (وبذلك فلا شيء لها)، لأن المنع فيها مضى بمصلحة، فلا يسحقكم الزوج وبغيره (إلا) بالشفقة، وهو (أن يكون القاصي حرصاً لها بالشفقة) عليه، أو الزوج، فإن يكون له وجه قد (سألته الزوج على مقدمها) يحرص لها على حقه حتى يعترف ومن يفتن عنها حتى مضى مدة (فيقضى لها بقدر ما مضى) لأن حرصه على حقه أكد من حرص القاصي، لأن ولايته على نفسه أقوى من ولايته للغير عليه، وإذا صار منعه دينا عليه لم يمسح به من الرمان، إلا أن مات أحداهما أو وقعت المروقة كما صرح به المصنف بذلك (وإذا مضى الزوج) أو الزوجة (بقدر ما مضى عليه بالشفقة ومضت شهرته) ولم يمس عليها (سقطت شفقتها) السحمة، عليه، كما مر أن فيها مضى العدة، والصلوات سقطت بالموت قبل القضي

(وإذا أنقضها) الزوج (مضى) جميع (الرب ثم مات) هو أو هي (لأنه يسر جف) سألته للمجهول (بها) أي الشفقة المسخنة (شيء)، لأنها حرة وقد اتصل بها القضي، ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لأنها حكمتها كما في الهبة والدية، وهذا عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، وقال محمد بن ثابت بن نافع ما مضى، وما لم يمس (المورس) قال في رد المحتار، والشفقة الصحيح لو لم يمس، أي انتزع العدة، المكتوى على قولها، واعتده والمحروري، والسمي، وغيرهما الصحيح

(وإذا تزوج القبيح حرته) ياد مولاة (مضتها) المورس (فمضى عنه) ونكاحها بقدر ما مضى،

فإذا تروح الرجل أمة فبها مولاه معه منزلاً فعلية لنفسه، وإن لم يزوجها فلا صفة
لها

وهذه الأولاد الصغار على الأب، لا يشارك بها أحد، كما لا يشارك في صفة
الزوجة أحد

فإن كان الصغير ذمياً فليس على أمه أن ترصعه ويشاركه الأب من ترصعته

فإن المولى يظهر في حقه كسائر الديون (بيع بها) إذا لم يمدد المولى دسيرة وهكذا
بعد أخرى إذا حلت عليه حقة أخرى بعد ما (شراء من علم) أو لم يعلم ثم غدر موصي وإنما
يؤت بالمعروضة لأنها بدون رخص بسط بالمصطفى، كنفه روحه الحر كما في «الهي» قال في
الفتح، ويشي أن لا يصح عرضها بترتيبها لعدم العبد عن التصرف، ولأنها مبيعة الرابطة
لا يصر المولى

(وإذا تروح الرجل أمة) فأن أمه أو أمه أو أمه (موصي) أي خلاها (مولاها معه) أي مع
الزوج (منزلاً) أي في منزل الزوج، بأن ينفقها إلى منزله (سك مسكنها) (عالية) أي المروح
(الصفة) لتحق الأجناس (وإن لم يزوجها) مولاه من الروح أو لم يسك مسكنها (ملا عنه
لها) عليه، نعم للأجناس قال في الهداية، ولو سلكها بعد التوبة سقطت الصفة، لا،
فإن الأجناس، ولو حقت أجناساً من غير أن يسكنها لا سقط الصفة، لأنه لم يسكنها
ليكون أمه وأماً

(وهذه الأولاد الصغار) (غير الأب) لا يشارك بها أحد (موسراً) كان الأب
أو مقسراً، غير أنه إذا كان مقسراً والأم موسرة تزور الأم بالإعس ويكسب ذمياً على الأب كما في
«الموسر» فإنما المقسرة الأحرار لأن صفة الأعباء في مالهم والأولاد على مالكهم (كما) أنه (لا
يشارك) أي الأب (في صفة الزوجة) أحد) أي لم يكن مقسراً فبحر بالميت، فجب على غير
ملا وجوز عليه هي الصحيح من المذهب، إلا أن موسرته دسره حال وعليه فلا بد من
إصلاح البتة أحد حال وشيخنا، لأن لو البتة وإن الأب لا يشارك في صفة ولده أحد
بمنصبي أن لو كان مقسراً ولم يهر بالاعاق يرجع، سواء كان ثانياً أو جذاً أو غيرهما، إذ لو لم
يرجع عليه لمصالح المصلحة والمصالح، فليس على أبي المولى على حقه المصالح

(فإن كان الصغير ذمياً فليس على أمه أن ترصعه) صواب، لأن ترصعته يجري مجرى
الصفة، وعقته على الأب كما مر، ولكن يزعم به ذمها، لأنه من باب الاستحسان ككسب اليه
والطبخ والحيز، فإنها تزعم بذلك صوابه ولا يجردها مناصي عليها، لأن الصفة عليها بعد

الزَّوْجِ وَإِنْ حَاطَتْ بِهِ

كتاب العصفانة

وَبَدَّ وَقَعَتْ تَقَرُّقَ بَيْنِ الزَّوْجَيْنِ بِالْأَمْرِ أَحْوَرُ بِالرَّيْءِ. هُنَّ نَمِ بَنَى الْأُمُّ عَلَّمَ الْأُمُّ تَوَلَّى
مِنْ أُمِّ الْأَب. هُنَّ نَمِ بَنَى طَمَّ الْأَبُ تَوَلَّى مِنْ الْأَحْوَاتِ. هُنَّ نَمِ بَنَى جَفَدَ الْأَحْوَاتِ
أَبَى مِنَ الْعَصَبِ وَالْحَالَالِ وَتَعَدَّدَ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ. ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْأُمِّ. ثُمَّ
الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ. ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْأُمِّ مِنَ الْعَصَبِ. وَتَبَرَّرَ كَذَلِكَ. ثُمَّ الْعَصَبُ بِتَرْكِ
كَذَلِكَ. وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ سَلَفَ حَتَّى الْإِبْنِ كَذَلِكَ وَوَجَّهًا فَجَدَّ. وَإِنْ لَمْ

الزَّوْجِ وَإِنْ حَاطَتْ بِهِ: لَأَنْ مَعْنَى سَيَالَةِ الْأَحْبَبِ الثَّابِتَ بِالْعَقْدِ وَهَذَا صَحِيحٌ لِقَوْلِهِ
الْعَصَبُ وَالْكَافَرَةُ. وَوَجَّهَتْ الْمَقْدَمَ

كتاب العصفانة

(وَبَدَّ وَجَّهَتْ الْقُرْبَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْأَمْرِ) وَبَدَّ كَذَلِكَ (أَحْوَرُ بِالرَّيْءِ) لَمَّا مَرَّ هُنَّ لَمَّا مَرَّ هُنَّ
وَسَوَّى بِمَرَّةٍ (وَقَدْ نَمِ بَنَى أُمُّ هُنَّ الْأُمُّ) وَإِنْ بَعْدَ (أَبَى مِنْ أُمِّ الْأَبِ) لَأَنَّ هَذِهِ تَوَلَّى سَعَادَ
مِنْ جِلِّ الْأَهْلَاءِ وَتَوَلَّى نَمِ بَنَى (لَمْ أَلَمْ هُنَّ الْأَبِ) وَإِنْ بَعْدَ (أَبَى مِنَ الْأَحْوَاتِ) مَطْلَقًا.
لَهَا أَكْثَرُ شَعْرَةٍ مَعْنَى: لَا تَقْرَأُهَا لَوْ لَمْ يَلِدْ (وَبَدَّ نَمِ بَنَى حَتَّى مَطْلَقًا) (وَالْأَحْوَاتِ) مَطْلَقًا تَوَلَّى
لَمْ تَلَمَّ بِتَوَلَّى مَطْلَقًا لَأَنَّهَا أَصْرَبُ. وَلَئِنْ رَلَدَ الْأَبَى. وَلَهُمَا مَقْعَدٌ فِي الْمَصْرُوتِ
وَبَدَّدَ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ) لَهَا دُونَ فَرَسٍ (نَمِ الْأَخْتُ مِنَ الْأُمِّ) لَأَنَّ الْحَقَّ مِنْ قَلْبِهَا (نَمِ
لَاخْتُ مِنَ الْأُمِّ) تَمَّ بِسَلَةِ الْأَحْبَبِ لِأَبَى. ثُمَّ لَمْ أَلَمْ. ثُمَّ الْأَبَى. ثُمَّ الْأَخْتُ مِنَ الْأَحْوَاتِ. ثُمَّ سَلَفَ
لَاخْتُ الْأَبِ. ثُمَّ جَعَلَتْ لَهَا الْأُمُّ. وَتَبَرَّرَ كَذَلِكَ بِتَرْكِ الْأَحْوَاتِ) مَرَّجَحَ ذَلِكَ الْمَرْئِيَّةُ. ثُمَّ هَلَلَهُ
لَمْ. ثُمَّ سَلَفَ الْأَبِ. فَالْمَرْئِيَّةُ وَالْحَبِيبَةُ. وَتَبَرَّرَ الْقُرْبَةُ فِي سَلَةِ الْأَحْبَبِ لَمْ مَعَ الْعَدَالَةِ.
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحَالَ تَوَلَّى أَحَدَهُ (وَمَعَ الْعَدَالَةِ) وَتَبَرَّرَ كَذَلِكَ. ثُمَّ هَلَلَهُ
الْأَبِ كَذَلِكَ. ثُمَّ عَمَّ الْأُمِّ كَذَلِكَ. ثُمَّ عَمَّ الْأَبِ كَذَلِكَ. هَذَا الْقُرْبَةُ وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ
هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِ بِأَجْسِي مِنْ تَصْغِيرِ سَلَفِ حَتَّى مِنَ الْحَبِيبَةِ لَأَنَّ الْأَحْبَبَ سَلَفَ تَوَلَّى.
وَسَلَفَ لَمْ تَوَلَّى. فَلَا سَلَفَ فِي ذَلِكَ تَصْغِيرِ. بِحَالِ سَلَفِ كَذَلِكَ تَوَلَّى دُونَ مَقْرَمٍ مِنْ
التَّصْغِيرِ كَمَا يَصْرَحُ بِذَلِكَ بَعْدَهُ (وَالْأَحْبَبُ إِذَا كَانَ وَجَّهًا فَجَدَّ) لَمْ يَلَا يَسْطَرِّ حَقًّا. لَأَنَّ هَذَا

(١) تَوَلَّى سَلَفَ الْبُودِ وَتَوَلَّى سَلَفَ الْوَاوِ بِمَعْنَى الْفَاهِ وَهَذَا مَرَّ فِي تَوَلَّى

(٢) حَقَّ لَمْ تَوَلَّى وَهَذَا مَرَّ فِي تَوَلَّى كَيْفَ تَصْغِيرِ هَذَا مِنَ الْمَصْرُوتِ وَفِي الْمَصْرُوتِ حَقَّ الْمَصْرُوتِ
مَوْجُودٌ فِيهِ

يَكُنِ الْقَصْدُ قَوْلًا مَعْنًى وَحُكْمًا لَهُ الْإِسْرَافُ وَالْإِعْمَالُ بِهِ قَوْلُهُمْ مَعْصِيًا

[illegible]

معالم كنهه هر چند كه اهل منطق هر چند در بعضى موارد بقاء الحقيقه بخلافى نصريه
الفرقه اهل حله و مورد انحصار شده در - جامع و لغزرهايى بغير لزوم، و كذا هي
مطالبه بن احواله لا يجر عليه كذا في الداء - فكل - بكن - الحقيقه بنوعه من اقله - سمه
انحصاره و انحصار بها التوحيد ما ذكره في - فلهذا - و لا بد للاول و قد عرف
ن - في حقيقه - ميراث - انحصاره لا يسمي الى نفسه غير محرم كسوس لبقاء و من - هم
ميراث - في نفسه و عدليه - و لا بد - ك - نفسه عند بي (المراد) - هي تشرروا باصلهم، ثم
ترعيت، ثم انكروه و لا حزن لولد و وعده و حال و حاله - بعد - محرم كذا في - و كذا

وَالْأَمْرُ وَنَجْدُهُ لِحَرْفِ الْمَقَامَةِ عَلَى سَمْعِهِ ، قَالَ { كُنْ وَحْدَةً } وَبَشَرَتْ وَجْهَهُ دَوْبِشٍ
وَحْدَةً وَبَشَرَتْ وَحْدَةً ، ذَلِكَ حَامُ الْأَسْمَاءِ بِالنَّظَرِ عَلَى الْأَمْتِ ، قَالَ فِي الْمَقَامَةِ ، وَجْهَهُ
بَعْدَ الْإِمْتِنَانِ يَخْلُجُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَبَشَرَتْ رَجُلًا وَحْدَةً ، وَالْأَمْرُ أَصْبَحَ عَلَى الْأَمْتِ
وَالْأَمْرُ وَحْدَةً ، هَذَا الْأَمْرُ ، عَنِ الْمَقَامَةِ لِمَقَامِهِ ، وَالْأَمْرُ لِحَرْفِ الْمَقَامَةِ
عَنِ نَجْدِهِ ، أَيْ يَخْلُجُ إِلَى حَمْدِ الْأَسْمَاءِ بِحَدِّحِ إِلَى مَقَامَةِ الْأَمْتِ ، وَالْمَقَامَةُ عَلَى شَاكٍ
أَمْرُهُ ، وَبَعْدَ الْإِمْتِنَانِ يَخْلُجُ إِلَى الْحَقِيقَةِ ، هَذَا الْأَمْرُ لِحَرْفِ الْمَقَامَةِ ، وَبَشَرَتْ
الْأَمْرَ وَحْدَةً ، عَلَى لَهَا الْمَقَامَةِ ، أَيْ يَخْلُجُ إِلَى حَمْدِ الْأَسْمَاءِ بِحَدِّحِ إِلَى مَقَامَةِ الْأَمْتِ ، وَبَشَرَتْ
فِي الْمَقَامَةِ ، وَلِي وَبَشَرَتْ ، عَلَى سَمْعِهِ ، أَيْ يَخْلُجُ إِلَى حَمْدِ الْأَسْمَاءِ بِحَدِّحِ إِلَى مَقَامَةِ الْأَمْتِ ،
وَجْهَهُ وَالْمَقَامَةُ ، قَالَ حَمْدُهُ ، وَبَشَرَتْ ، وَالْمَقَامَةُ ، أَيْ يَخْلُجُ إِلَى حَمْدِ الْأَسْمَاءِ بِحَدِّحِ إِلَى مَقَامَةِ الْأَمْتِ ،
وَجْهَهُ وَالْمَقَامَةُ ، قَالَ حَمْدُهُ ، وَبَشَرَتْ ، وَالْمَقَامَةُ ، أَيْ يَخْلُجُ إِلَى حَمْدِ الْأَسْمَاءِ بِحَدِّحِ إِلَى مَقَامَةِ الْأَمْتِ ،
وَجْهَهُ وَالْمَقَامَةُ ، قَالَ حَمْدُهُ ، وَبَشَرَتْ ، وَالْمَقَامَةُ ، أَيْ يَخْلُجُ إِلَى حَمْدِ الْأَسْمَاءِ بِحَدِّحِ إِلَى مَقَامَةِ الْأَمْتِ ،

[illegible]

وإذا تولدت المظلمة أن تخرج بوجه من المصير ليس به ذلك إلا أن تخرجها إلى وجهها وقد كان الرُّوح مروجها فيه

وعلى الرجل أن يمتد على نوبته وأخذاته وحذاته إذا كتباً فخراف وإني حافضه من دمه، ولا يحسن الصفة مع اختلاف الدهر لا يورثه والأبرار والأعداء وأنحازت وأقول

وأولاً فوائد المظلمة ثم سخرج بولده من المصير إلى مصر حرم وبهها مقاصد بحيث لا يمكن أن يصير ولده ثم يرجع في مصر، ليس لها ذلك، لما به من الإصرار مآلات، يصحبه عن مطالعة ولده (إلا أن تخرجها إلى وطنه، ولذا كان الرُّوح نروجها) أي عقد عليها (في) أي وسنن ولو فريه في الأصح كما في العرو، لأنه الدهر ذلك عاده، لأن من روج في بلد يقصد المقيم به عالماً قال في الهداية، إذا أراد الخروج إلى مصر غير وطنها وقد كان الخروج فيه أشهر في الملك إلى أنه ليس لها ذلك، وبشر في الجامع الصغير أي لها ذلك، وخه الأول أن الروح في دار القيامة ليس تتراعى للمكث فيه فوق، وقد أصبح

والجمل أنه لا شيء من الأمر خفيف بطن، ووجود الكاف، وهذا كله إذا كان بين مصيرين بغيره، أما إذا غلبت على بطنه من بطنه، لا يطاق معه وبسبب في بيته فلا رأس، وكذا حركات في القوي، ولو انصرفت من فريه بغيره إلى مصر لا بأس به، لأن به نظراً لمصير حيث يخلق بتأثير أهل مصر، ليس فيه من مآلات، وفي عكس مصر بغيره لتخليه مآلات أهل مصر، ليس لها ذلك

(و) يجب (على الرجل) أن يمتد بدار الفطرة (أن يصر على نوبته وأخذاته، فذلكه) مواء كاد، من قبل الأب لو ألام (إذا كان مصر) وهو دهر من عيش الكسب، والقول لمصر اليسار، وبها مدغم كما في الفقه، وفي الخلاصة، العبادات والكسب يتحمل نوبته في حقه من عليه القبول (و) عبادته في مصر، من الأموال ممتدة على (و) حاضرتها في الدنيا من وفاقه^(١)، نزل في الأوس الكافرين، ليس من الدهر ولا في بيته في مصر لده مآلاتي وبتركتها بغيره جرد، ولما الأعداد وحذات فلأنهم من الأب، والآلهة، ولهذا يوم الجسد تمام الأب عند عده وعباده (ولا يجب سعة مع اجبال، بل في الأورث والابوي والأجداد وأنحازت وأقول وولد أقواله، لما مر من سعة الروح بغيره لا احتساب، ولما غير ما يقرب البحرية، وجره البره في مصر، فكذلك لا يسع سعة بغيره لا يسع معه حرمته، إلا به إذا كانا مربيين لا يجب عليهم من المصير، ولو كانا من أهلها عن مربيين بغيرها في

برولد القوتہ، ولا یسلوئ القوتہ فی بقاء ابویہ حد

وَالْعَمَلُ لَكُنْ فِي رَجَمٍ مَحْرُومٍ اِنْ كَادَ حَمِيدُهُ فَيَجِيءُ
كَلَامَ دُكْرٍ اَوْ مِثْلَ اَوْ اَمْسِي فَيَجِيءُ رَجَعٌ دَلِيلٌ عَلَى مَقْدَرِ الْعَمَلِ

وَبَعَثَ اللَّهُ لَكُمْ هَارُونَ، ذَاكَ الْمُرْسَلُ عِزِّي، عَلَى الْأَمْرِ تَقْلِيدًا. وَعِزِّي
الْأَمْرُ تَقْلِيدًا

ثاني كما في «الغدير» ولا يشك في الرواية في هذه نسخة أحمد، لأن نسخة أبي يحيى في هذا تونيد
مختلف، ولأنه أقرب إلى نسخة أحمد، ومن غير ذلك، والإشكال في رواية أبي يحيى، وهو الصحيح، لأن
النسخة في نسخة أحمد، ذلك في الصحيح، وهو أشهر الروايات من
أبي جهم، وهو أحد النسخة في نسخة أحمد، وبه يهي، وانظر به في رواية لأحمد عن أبي
حسبة أنه من المذكور والآيات الثلاثة

(والله) يحب (دكتور) رحيم مخرم ما إذا كان صعباً صعباً، نوكتنا (المرأة) ولو
 (الله) إذا كانت (المرأة) في الرحم (دكتور) ما أو أمي) وكان (صعباً) لأن الله ما
 الخرافة القوية وسبب خوف النساء، والصالح أن يكون رحيم محب، وقد قال الله تعالى
 «وَعَلَى الْوَرِثَةِ مِنْ ظَنِّهِ» أي من مسعود أو على التوارث في الرحم المحرم مثل
 ذلك، ثم لا بد من الحاجة الضيق، الأمانة والأمانة، أي أمانة الحاجة فتعطي الصبر على
 التمسك على الكتب عبي يكتسب، بخلاف الأيون، لأنها بينهما مع الكتب واستودعها
 دفع الصبر عليها، فتجب بغيرها مع قدرتها على نصب هدفها، فقد بالمحرم لأن الرحم
 غير المحرم لا يجب حفظ كل شيء، وإن كان ذلك، ولا بد من يكون المحرم بغيره العزلة،
 وإذا قلنا المحرمية بقولنا هذه أي الرحم، فهو قريب محرم من غير جهة لرحم كل الميم
 إذا كان أحادي الزواجر فيه لا يملكه، كما في الصبر عن شرح الطحاوي، (ويجب ذلك)
 عليه (أي في الميم)، لأن المستصحب من التوارث يبيح من غير الميم، ولأن الميم
 القصر (عليه)

وَوَسَّعَ اللَّهُ شَافِعَهُ رَأْسَ الرُّمْلِ، وَأَعْيَى، إِذْ كَلَّمُوا قَهْرَاءَ (عَنِ أَمِيَّةِ ثَلَاثًا) عَلَى
قَدَمِ مِثْلِهِمَا (عَنِ الْأَبِ شَيْخَيْنِ، وَعَلَى الْأُمِّ الثَّنَاءُ) لِأَنَّ التَّمَرَاتِ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا، قَالَ فِي

١٩ سورة الفجر: ١-٥

طبرستان، جلد سوم، صفحہ ۱۰۸، السید علی محمد بن ابی طالب، ص ۲۹۸، خروج بحث من عینہ حلالہ عن

ولا نجت عفتهم مع اختلاف الدين، ولا نجت عنى الفجر

وإذا كان لأثر العيب مائل نصي عنه بدمه ثوبه وإن دمع أبوه متاعه في حفته حاز
جنت أبي حبيبة، وإن دمع العشار لم يجز

وإن كان يلائي لذنب عالى في يد أخته فاعف عنه سم بضمت

القسم استقصى الأصول مع الحوسبي، فإن كان حد الصغير غير وارث عشر الأصول
وحدهم، فمطم الأصول وإن كان غير الوارث، فهو حد لأر دعوى حتى أجد، وإن كان في جهنم
وارث لعسر الإرث، ففي لم وأج عصى عن ذم الذنب وعن الأخ الظنن، وإذا لم يثبت
الأصول في هذا القسم نوعه بصر بهم د عسر في القسم حوسر

القسم السابع نعتي عطف، والمصدر بهم الإرث بعد كونه ذا رحم محرم، وشماه في
سلكه في المعات

(ولا نجت عفتهم) أي ذوي الأرحام (مع جلال الدين) لبطلان أهليه الإرث (ولا
نجت العفة) على قصير، لأنها نجت عنه، وهو مسقطها على غيره، فكيف تستحق عليه؟
مخلاف عفة الزانية وولده الصغر، لأنه التزمها بالإلزام على الحد إذ المعاصد لا تنظم درجته،
لا يعمل في ملكها إلا صغر حداته، قال في المحشرات الأصول، إن حد ليار عفا عطفه
بالصاف الذي يجب به صفة الصغر، وعن أحمد، ما يعمل عن عفة وعتة عبد شهر،
وغلوي على الأول، وهكذا في الله به، وفي الصغرى، أنه التصحيح، وبه يصر، وعطيه
شبهه لصحوي، أنه تصحيح

(وإذا كان لأثر ثقت مائل) عند مودع أو حصار أو مذهب كما عر (نصبي عليه) بأشياء
مجهول أصله أو بده وولده الصغر وروحه كما مر مر، وفي رحمه (وإن دمع أبوه متاعه في
حفته حاز عت أبي حبيبة) استحسانه وإن دمع بعد لم بعن والقياس أن لا يجوز له بيع شيء،
وهو قولها، لأنه لا ولاية له لأصله بالبيع، ولقد لا يملك حال حصره، ولا يملك البيع
في دين له سوى العفة، ولأنه حبيبه أن يلاي ولاية العطف في سلك التمسك، ويشيع الموقوف من
بها يحفظ، ولا تدين العطف، لأنها محضة بينها، لولا أن الأم وسلك الأطرب ليس
لهم بيع شيء، اتفاقاً لأنهم لا ولاية بهم أصلاً في الصرف حاله الصغر، ولا في الحفظ بعد
الكبر كما في (ولهذا به)

(وإن كان لأثر القاتل مائل) يد أبوه دمعاً منه، عن نصيبه (أو بضمت) ما عطفه
لأهله أو بده حقه، لأن عفتهم بده قبل بعده على مر، وبعد أحد حسن المحر
وهذا به

فهرس الجزء الثاني من «اللباب في شرح الكتاب»

١٣٢	كتاب - تنقي	٥	كتاب المرح
١٣٤	كتاب - مجموع	١٢	كتاب المرح
١٣٦	كتاب - إلبان	١٩	كتاب الإقرار
١٣٧	كتاب - إحداء المرح	٢٨	كتاب الإجابة
١٣٩	كتاب - المادون	١٢	كتاب المصم
١٣٤	كتاب - الممارعة	٤٣	كتاب مشاركة
٢٩	كتاب - المصداقة	٦	كتاب المصداقة
١٤٠	كتاب - المنكاح	٦٦	كتاب الموكنة
١٤٣	كتاب - المصالح	٧٦	كتاب المصالح
١٤٧	كتاب - المطلاق	٨٢	كتاب المصالح
١٤٨	كتاب - المرح	٩٥	كتاب المصالح
١٤٥	كتاب - الإجابة	٩٦	كتاب المصالح
١٤٨	كتاب - المصالح	٩٩	كتاب المصالح
١٤٩	كتاب - المصالح	١٠٤	كتاب المصالح
١٤٦	كتاب - المصالح	١١٦	كتاب المصالح
٢٠٠	كتاب - المصالح	١١٤	كتاب المصالح
٢٠٩	كتاب - المصالح	١١٧	كتاب المصالح
٢١٧	كتاب - المصالح	١٩	كتاب المصالح

قد تم - بمعرفة الله تعالى وبسيرة - مراجعة المرح الثاني من «اللباب» في شرح الكتاب
وبله - إن شاء الله تعالى - المرح الثاني - وأوله كتاب المصالح - حلت قسوته - أن يعين
بعض إكماله - يتم ونفذه

اللبَّابُ
في شرح الكتاب

اللبائِبُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ

تأليف
السَّيِّحِ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ السَّنْدِي

وتم
تَهْنِئَةً لِي رَهَابِ
بِتَخْرِيجِ حَادِثِ رَهَابِ

حَدَّثَنَا أَبُو مَرْثَدَةَ
عَنْ أَبِي مَرْثَدَةَ

الْجُزْءُ الثَّانِي

قَلْبِي كَلْبُ خَانَةٍ
مُقَدِّمُ الْفَرَسِ الْكَرِيمِ

وإذا أفتى المولى بخص عبده عن يث البصر، رضى في ثيه قيمه لمولاه عند
 دى حبيبه، وقال أبو يوسف، وصحبه، يفتى كنه

ولا كان المولى يفتى بغيره، فافتى أحدهم بيه عنى، فأبى كنه المفتى موسى
 فبكره بالحبلى، وإن شاء أفتى. وإن شاء مولى بغيره بيه نصيبه، وإن شاء شفى
 العبد، وإن كان مقصراً فلفشرك بالعباد، إن شاء أفتى. وإن شاء أشتى العبد، وقال

بمحرميه ولأولاده من ثم لا أرى بى كون حمد، براء لو أبت لو عرجه، ولا بى
 كون، لملك صمير لو كبر، مجنون أو عاقل، صمير أو مسكين، لأنه عن سب الشك، وملكهم
 صحيح كما في الجورة

(وإذا أفتى المولى بخص عبده عنى ذلك بخص) الذي بى عبده حفظ (ومضى في بابه
 ديه مولاه) لأحسن ملكه المولى سافر عند العبد، له أن يصفه، كما إذا عث السرج في
 ثوب إسلام وألفته في حبسه غيره عنى به، بى عاقل الثوب قيمه جنى الآخر، موسراً
 كان أو مقصراً، له فلك، فلك هذا، إلا أن العبد غير فيشبهه ويصير بصورة المكاتب، عن كنه
 إن عجز لا يرد إلى فرق، لأنه إسقاط لا إلى أجب ولا بلى الفسخ، بطلان التكليف المصروف
 لأهله عند بقال ويصح كما في (أهله)، وهذا، عند أبي حنيفة، بغير الإعاق عده، فيقصر
 عنى ما أعنى (وقال أبو يوسف، ومعه، يفتى كنه) بعدم جرحه عما، فإضافه المولى إلى
 بخص كونه إلى الفلك، فيبكر كنه، قال في إراد عقده، صحيح بول الإسلام، واعتده
 المحرمية، وأسمي وصرها، «صحيح» ورد كنه العبد بى بغيره، فافتى أحدهم بيه
 منه (عنى) عنى بيه، ثم لا يظفر المولى من أن يكون موسراً أو مقصراً (فأبى كنه المفتى
 موجباً) وهو أن يكون ملكاً يوم الإعاق منه، فيه عيب، وحر سوى ملبوسة وفوت يومه في
 الأصح كما في (الرد)، عن (المفتى)، وفي «صحيح»، وعنه عامة المشايخ، وهو ظاهر
 الرواية (أه) (بغيره بالحبلى) بى ثلاثة، وهي (إن شاء أفتى) كما أعنى شرهه،
 ثوب وملكه في المولى، ويكون الولاء بهما، ما دور عنى بهما (وإن شاء مولى بغيره بيه
 بيه)، لأنه حب عليه بالصلابة بى مع عبده بى بيع وانها، وبى ذلك مما سوى الإعاق
 ورواه والاستسقاء، ورجع المولى ما ملى عنى المولى، والولاء للمفتى في هذا الوجه، لأن
 العبد كنه من جهة حيث ملكه بالصلابة (وإن شاء أشتى بيه) بى، بى، ويكون مولاه

وقال في الشعبي مكر وأخرجه العبادي عن الأورد عن عمر مرفوعاً وأخرجه من مرفوع، والظاهر من
 نجد عن عمر مرفوعاً عن عبيد بن ربيعة مرفوعاً وإسناد عمر مرفوع، والظاهر منه، ويعمل به على أن
 جاز، لأن قول الشعبي، وقد ورد مرفوعاً

«أَبُو يُونُسَ» وَفَضَّلَهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الصَّدَاقُ مَعَ الْبَيْتِ، وَالْعَلَّةُ مَعَ الْإِخْطِلَاءِ، وَإِنْ
 أَتَى رَجُلًا أَيْ أَحَدَهُمْ عَنْ بَيْتِ الْأَبِ وَلَا صَدَقَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَرِثَ
 «الشَّرِيكَ بِالْجِيلِ» إِذَا شَاءَ أَتَى بَيْتَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَسْمَى، وَإِذَا شَاءَ شَهِدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ
 الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْأَخْرِ بِالشَّرْطِ عَنْ كُلِّهِ، وَسَمَى الْقَسْدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتِهِ،
 مُوسِرٌ كُلُّ أَوْ مُسَرِّفٌ عِنْدَ أَبِي حَنِفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: وَفَضَّلَهُ إِنْ كَانَ

بَيْنَهُمَا لَصَدُورُ الْحَقِّ مِنْهُمَا (وَإِنْ كَانَ خَفِيَ مُسَرِّفٌ فَالْبَيْتُ مَأْخُذًا) بَيْنَ شَيْئَيْنِ (إِنْ شَاءَ
 الْمُتَّقِنُ) لِقَاءَ مُلْكِهِ (وَإِنْ شَاءَ أَسْمَى الْعَبْدُ) لَمْ يَبْ، وَالْوَلَاءُ مِنْهُمَا فِي الرَّحْمَنِ، وَلَيْسَ بِهِ
 مَصْنُوعٌ لِلْمَجْنُونِ لِأَنَّهُ جَفَرٌ أَيْ بَرٌّ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِفَةَ (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: وَفَضَّلَهُ لَيْسَ لَهُ
 إِلَّا الصَّدَاقُ) لِلْمَحْتَضِرِ (مَعَ الْبَيْتِ وَالصَّدَاقِ) لِلْمَيِّتِ (مَعَ الْإِخْطِلَاءِ) قَالَ فِي «الْمُهَذَّبَةِ» وَهَذِهِ الْمُسْلَمَةُ
 بَنِي عَلَى حَقِّهِ «أَحَدُهُمَا» سَرَوِي الْإِخْطِلَاءِ وَهَذَا، عَنِ أَبِي بِيْنَةَ، وَتَطْلُبُ فِي تَمَامِ الْمَقُولِ لَا
 يَسِيحُ الْبَيْتُ عَنْهُ وَعِنْدَهُمَا يَسِيحُ هَذَا قَالَ أَحْمَدُ الْإِسْلَامُ فِي تَرْجُمِهِ «الصَّحِيحُ» قَوْلُ أَبِي
 حَنِفَةَ وَمَنْ عَلَى الْبَيْتِ وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا (وَالصَّحِيحُ) (وَإِنْ أَتَى الشَّرِيكَ رَجُلًا أَيْ أَحَدَهُمَا
 عَنْ أَبِي الْأَبِ بَيْتُ الْأَبِ، لِأَنَّهُ مِلْكُ سَلْبٍ، مُرَبٍّ (وَدَّ صَدَقَ عَلَيْهِ) أَيْ الْأَبُ، لَأَنَّهُ
 الشَّرَاءُ حَتَّى يَتَوَلَّاهُ جَمْعًا، فَهَذَا الشَّرْطُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَبِ لَا شَرَاءَ تَحْقِيقٍ [عَلَّقَ] فَهَذَا كَمَا
 لَمْ يَدَدْ بِهِ يَأْتِي بَيْتَهُ حَتَّى يَسَارَكَ لَيْسَ هُوَ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ الشَّرَاءُ، وَلَا يَحْتَظُّ بِأَحْوَابِ
 بَيْنَ الْعِلْمِ وَهَذَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ عَنْهُ، لَأَنَّ الْحَكِيمَ يَدْرِكُ عَلَى النَّسَبِ كَمَا فِي «الْمُهَذَّبَةِ»
 (وَكُنَّا لَكَ) الْحَكِيمُ (إِذَا وَرِثَ)، لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ مِنْهُ مَعَ أَصْلِهِ «الشَّرِيكَ بِالْجِيلِ» بَيْنَ شَيْئَيْنِ (إِنْ
 شَاءَ أَتَى بَيْتَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَسْمَى) الْعَبْدُ، وَالْوَلَاءُ مِنْهُمَا فِي الرَّحْمَنِ كَمَا مَرَّ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي
 حَنِفَةَ أَيْضًا، وَقَالَ فِي الشَّرَاءِ: بِمَصْنُوعٍ لَا يَبْ بَيْنَهُ إِنْ كَانَ عَوَسًا، وَإِنْ كَانَ حَسْرًا سَمَى الْأَبُ
 فِي بَيْتِهِ مِمَّا لَشَرِيكَتِ الْأَبِ، وَعَلَى هَذَا الْحَالِ إِذَا مَلَكَهُ بَيْتُهُ أَوْ عِدَّةُ أَوْ وَجِيهَةٌ، وَقَدْ عَمِلَ
 أَبُو الصَّحِيحِ قَوْلَ «الْإِزْمَ» (وَإِذَا شَهِدَ) فِي حِجْرٍ، بَعْدَ تَوْبِهِ، وَإِنْ تَعَلَّقُوا لِحُجْرِهِمْ مَسْأَلَةً، هَذَا مِنْ
 «الْبَيْتِ» (كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى شَرِيكَهِ) «الْأَخَرِ بِالْمَوْتِ» فِي بَيْتِهِ وَأَنْكَرَ الْأَخَرُ (سَمَى
 الْمُنْذِرَ) (كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتِهِ مُوسِرٌ) كَمَا تَرْتَفِعُ (وَعِنْدَ أَبِي حَنِفَةَ)، لِأَنَّ
 كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْتَمِ الْأَخْرَ عَنْهُ أَتَى بَيْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ أَوْ السَّلَامَةَ، وَقَدْ تَعَرَّفَ لِلْمَصْنُوعِ
 لَا يَنْكَرُ الشَّرِيكَ (فَعَمِلَ الْأَسْمَاءُ، وَابْنُ الْأَبِ) لَهَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ عَنْ بَيْتِ صَاحِبِهِ
 عَلَيْهِ بِإِصْطَافِهِ وَلَا يَزِيدُ لَهُ وَعَنْ بَيْتِهِ بِالْمَدَايِ وَلَا يَزِيدُ لِي (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: وَفَضَّلَهُ) إِنْ كَانَ

ولما أُنشئت عبدة على مذهب من بعد عنى ولزمه سائل. ولما قال هذا أُنشئت على أُلغة
فأنت حرٌّ، صبح وهدار فأقولنا، إننا أنشطر الحال أنحر الحاشية المولى على فصب وحن
العبد

ورولد الألة من صولاه حرٌّ، وروند من زوجه مننوك يسيدها، وولد النحر من
العبد حرٌّ

بعد، لأنه لا وجه إلى إعتاق موصود لعدم الإصاف ولا سعة لها فيه من قلب الموصود
وعليه، وهذا إذا جزم به لأن من من أنهر الحاشية وروند، والألم يتنى، حرز أن تكف
حملك من حد القول فلا يعنى بالشت، بل أن يكون معنوه من لروح وحاشية من لود مشين،
وإن حب مولدين أحدهما لأقل من سة شهر رآخر لأكثر عفا جميعاً لأهنا حمل واحد كفا
في «العورة»

ولما أُنشئت عبدة على مذهب كانت حرٌّ على نه درهم، أو بلف درهم، (قبل العبد) في
المجلس صبح و(عن) العبد في الحال (ويزم سائل) بسورط يصير حباً في دمه وإطلاق
لخط الحال بتعليم أنواعه من العبد والحرص والخيوان وإن كان سيرة عبه لأنه معلومه الحال يصير
المعنى مثابة الكناخ، وكذا الضمان والمكين والمسروون (قد) كان معلوم الجس، ولا ضمير جهالة
الوصف لأنه يسره، ولما إذا كثرت جهالة بأن حال (أنت حرٌّ) على ثوبه حبيل على وعليه فضا
عصبه، وجوهه (ولن) على عصبه بأد الحال بأن سائل إن أُنشئت (إلى) فقد قلنت حرٌّ صبح
المصون (وصار) السيد (وأنشأ) لأن الأداة لا يحصل إلا بالكسب والكسب بالتحفة فكيف يد
نه دلالة (ولن) أنخص العبد (أنت) المسروط عبه راحير الحاشية المولى على قبض وعتق العبد
قال في «الهداية» ومضى الإخبار به ومضى سدر الحقوق أنه بُرئ أيضاً بالتحلية

(وذلك لأنه من صولاه حرٌّ)، لأنه مخلوق من مذهب يعنى عليه، وهذا إذا أُنشئت المولى
(ورلدنا مني) ووجهه سوله كان حرٌّ (ومننوك لسيدنا)، لأن الولد تابع للأب في العبد
ولنق، إلا ولد المفقور (ورولد النحر من العبد حرٌّ) بما لأنه كما تبينها في الملك والمزق والمبد
الولد والكنة، كما في «الهداية»

باب التذبير

إِذَا خَالَ الْمَوْلَى فَغُلِّقْ أَبْوَابَ الْخَيْرِ، أَوْ أَبْوَابَ الْفَيْزِ، أَوْ أَبْوَابَ الْمَدِينَةِ، أَوْ أَبْوَابَ الْمَلِكِ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لَا يَخْلُقُ بَيْنَهُ وَلَا هَتْفٌ، وَالْمَوْلَى أَنْ يَسْتَحْدِثَهُ وَيُزَاجِرَهُ، وَإِنْ كَلَّمَ أَحَدَهُ (وَجْهًا) وَنَهَى (أُخْرَى) جَهْدًا، بَدَأَ بِأَمْرٍ عَنِ الْمَدِينَةِ مِنْ ثَلَاثٍ مَالِكٌ إِلَى حَرْخٍ مِنَ الثَّلَاثِ، وَإِنْ نَهَى يَكْفُرُ لَهُ سَائِرُ عَمَلٍ سِوَى تَلْوِينِ بَيْعِهِ، وَنَهَى كَانِ عَنِ الْمَوْلَى فَيَنْسَحِبُ فِي جَمِيعِ قِيَمَتِهِ بِعَرْمَاتِهِ، وَنَهَى الْمَدِينَةَ بِمَدِينَةٍ، فَإِنْ خَالَ التَّحْقِيقَ سَمِعَهُ عَلَى صَعْبٍ - مَثَلُ مَنْ يَقُولُ يَا مَعْ مِنْ مَرَدِي هَذَا أَوْ سَفَرِي هَذَا أَوْ مَن مَرَّ بِهِ لَهَا - فَيَسْجُدُ وَيُحْضِرُ بَيْنَهُ عَيْنَ الْمَدِينَةِ عَنْ الْفَيْزِ ذَكَرَهَا عَنْ كَيْ يَتَّقِي الْمَدِينَةَ

ما بعد الفجر

[illegible][illegible]

(فإذا سمعتموه من بعد من ثلث به أن يخرج من الثلث ولا يهجمه، لأن الغدير
وصيه، لأنه سرع بماله إلى وفد العبد، بحكمه غير أن في الحالة يعض من الثلث،
وهذا هو (وإن لم يكن له من غير ما سمع) من ثلثه (في ثلثي يومه) لأن غدير الثلث،
بعث منه وصي في إليه (وإن كان على الجوى ذن) بسعد في ربه فليطهر (سمي في حسم
بسمه لغرماء)، لتقدم الذين عمو الوصيه ولا يحكم بعض الجوى، فليح رد قيسه، وهو حبه
كما كانت حد الإمام، وقلا تر سبون (ووبى) الإمام، فعدوا عدوكم بها لأنه

[illegible]

باب الاستيلاء

إذا ولدت الأمة من مولاه فقد صارت أم ولد له لا يحرور بنتها، ولا يملكها، وله وطؤها واستئذانها وإخراجها وتزويجها، ولا يثبت نسب ولدها لأنّه لا يقرّف به المولى، لأنّ حاقبت بفقد ذلك تولد نسباً غير مولاه، وإنّ دعاه أسمى يقول: وإنّ زوجها صارت مولى حريمي حكم أمي، وإذا مات المولى عمت من جميع أقاله، ولا تفرقها فستعين للعمران إن كان على المولى دين، وإنّ وفيه الرخل أمة غيره فكأنّ فولدت مة ثمّ

مرجه (عس كما يتّفق المنقّص) المنقّص، لأنّ النصف بما صارت ممتعة في آخر حرمه من أحراره، العبد أمة منكم المملوك لظهوره، فوجود إمامه إلى حرمه وروايت المرفوعة، قدوة

باب الاستيلاء

مولاة خلف الولد، وشراً طيب المولى الولد من ماله، قدوة

إذا ولدت الأمة (ولو حرة) من مولاه فقد صارت أم ولد له، وحكمها حكم الممتربة لا يحرور بنتها، ولا يملكها ولا يزوجها، وله وطؤها واستئذانها وإخراجها وتزويجها، حرّاً، لأنّ الحديث فيها قائم كما في المذموم (ولا يثبت نسب ولدها) من مولاه، (ولأنّ لا يقرّف به المولى)، لأنّ وطء الأمة يقصد به قضاء الشهوة، وإنّ ربه، فإنّ من ماله من ألقوى، بخلاف انقضاء الولد يجرى مقصوداً منه فلا حاجة إلى الدعوى، كبني (الهدية) (ومن جنس يقدّ فبكم أي بعد اعتدائه ولدها الأول (بولد) حرّ (نسباً منه غير إخراج) لأنه بدعوى الأول بعض الولد مقصود منه، صارت يرثه كالمتبنية (أي بكنه) (بما ألقى به) (مجدد (مولى)، أي من غير دعاء، لأنّ قرانها جميع، حتى يملك ثمنه بالتزويج، بخلاف المكوّنة حتى لا ينهي الولد منه ولا يتلقاها تأكيد الفروض، حتى لا يملك إبطاله بالتزويج (وهذا هو) وهذا الذي ذكره حكم، وأما ألقابه فإنّ كان مملوكاً وحققه ولم يعرّفه بها فبقرانه لا يقرّف به ويدهى، لأنّ الظاهر أنّ الولد منه، وإنّ عول عنها أو لم يحصله جاز به أنّ يبيده، لأنّ هذا الظاهر يتأخّر ظاهراً أحسنه كذا روى عن أبي حمزة، ربه، وبما لا يخبر به عن أبي بصير ومحمد، وذكرهما في كتابه المستشهد (أهـ) (أبـ) (وحيها) أي (أبـ) حرّ أم ولد (فصارت بوليد) من راحته (أي من حكمه) لأنّ حقّ الحرّة يشرى إلى الولد

(ولأنّ ماله المولى) (عقبت) أم ولد (من جميع الماله)، لأنّ المدّحة إلى الولد أصبه بقدمه على حقّ الحرّة والغير والكنهين، بخلاف المذموم (لأنّ) (وصبه) (هو من روثه) (محوّل) (ولا تفرقها) أي (تفرّد) (المستعانة) (يعرف) (إنّ كان على المولى دين) (لما غلب) (ولاها ليست بماله

ملكها صارت أم وليد له، وإذا ولي، الأب حاربه آية فجاءت بوليد فأدعاهت بنت نسبه وصارت أم وليد له وعليه قيمتها، وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها، وإن وحي، أم الأب مع بقائه الأب لم يثبت النسب، فإن كان الأب ميت يثبت النسب من أجدد كما ثبت من الأب، وإذا كانت الحاربه من شريكين بجاءت بوليد فأدعاهت أخلفتها بنت نسبه منه، وصارت أم وليد له، وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها، وليس عليه شيء من قيمة ولدها،

نظم حتى لا يهتس بالنسب عند أبي حنيفة، فلا يعلق بها حتى التزمه

(وإذا ولي الرجل قربة غيره يتكسر لورثته منه ثم بعد ذلك (ملكها) بوجه من وجوه المملك (صورت أم وليد له) لأن السب هو الجرنية، والجرنية إنما تثبت بينهما بنسب الورث الواحد إلى كل منهما كلاً، وقد ثبت النسب، فثبت العزبة بهذه الوسطة، وقد كان الطالع حين الولادة ملك العير، وقد دخل فيه بالسكاح لأنه لو كان الوطء بقربة لا يصير أم وليد له، لأنه لا يثبت لولد لقربا من أمه، وإنما يثبت عليه إذا ملكه لأنه جريرة حقيقه، ونسبه له في البصر،

(وإذا ولي، الأم حاربه آية فجاءت يوم فأدعاه) الأب (ثبت نسبه منه وصارت أم وليد له) سواء صدقه الآين أو كذبه، فلهي الأب شهة أو سم يذبح، لأن أدعاء أن يملك مال له للحاجة إلى البقاء للأكل والشرب طه أن يملك حاربه بحاجة إلى صيانة ماله ويضاهيه، لأن كفاية الأب على ابنه كما مر، إلا أن الحاجة إلى صيانة ماله دون حاجته إلى بقاء نفسه، ولذا فإن يملك الطعم بلا قيمة والجرية بعينها، كما صرح به بقوله (وعليه قيمتها) أي الحاربه يوم الملقوق، لأنها اتفقت إليه حينئذ، ويستوي به المومر والمصر، لأنه صارت مملك (وليس عليه عقرها) لتبوت المملك مستنداً لما قبل المعوى ضروره، معناه الاستيلاء، وإذا صح الاستيلاء في ملكه لا يلزمه عقرها (ولا قيمة وسما) لموته حر الأمل، غير محاربه ليعيد لها محل المملك، حتى لو كانت أم ولد الابن لو مدبره لا تصح دعوى الأب ولا يثبت نسب، ويلزم الأب المصر كما في (المجهره) (وإن وليه) الجدة (أم الأب، حاربه من به (نوع يغار) ابنه (الأب أم ثبت النسب)، لأنه ولاية الجدة حال قيام الأب (فإن كان الأب ميتاً يثبت النسب من أجدد) وصارت أم ولد له (كما يثبت من الأم)، فظهر ولاية عند الأب، وكثر الأب ورقة بمصرته موته، لأنه قطع للولاية، وحديث،

(وإذا كانت الجريرة من شريكين بجاءت بوليد فأدعاهت أخلفتها بنت نسبه منه)؛ لأنه لما ثبت في نسبه له صارت مملكه نسب في باقي ضروره، أنه لا يجرأ، لما كان به وهو الملقوق، لا يجرأ؛ لأنه الولد الواحد لا يعلق من دأين (وصارت أم وليد له) اتفقت لهما عدهما عظم،

وإدعاء ما ثبت سنة منهما، وكسب الأم ثم وجب لهما، وعلى كل واحد منهما نصف
 أخفى لهما سنة على الآخر ورث لأن من كل واحد منهما ميراث أبي كامل، ولهما
 برزب من ميراث أبي واحد، وإذا وصى الأموى بخلافه فحلت بوليها فلهما ذلك

لأن الاستيلاء لا يجرى، ولما عدا بهما عصباً أم ولد ثم ينفك عصب صاحبها إذ هو عامل
 للملك، فتكسب له (و) وجب (عليه) شريكه (نصف عرقه)، لأنه وطى حواشي مشتركة، إذ
 الملك من حكم الاستيلاء عصبه الممدى في عصب صاحبه، بخلاف الأب إذا استوفى حواشي
 منه، لأن الملاك ذلك من شرط الاستيلاء، فيعده، فيصير إيطاً ملكه (و) كذا (نصف
 بينهما)، لأنه ملك نصيب صاحبه حين استكماله الاستيلاء، ونفس جهتها يوم المولود، لأن
 مودة الولد تثبت من ذلك الوقت، وشيئاً، في العبر (المومر)، لأنه حينئذ سلك كما من
 (أنفس عليه شيء) من قيمه ولده، لأن السبب سبب مسند إلى وجه المولود، هم يمس سببه
 من على ملك لشريكه (دهليبه (إراد أدعية) أي الشريكان (بما) وقال العجل في ملكهما
 سنة سنة منهما) لاستيفائهما في سبب الاستيفاء بينهما، وأبى وإن كنت لا تنحراً
 ولكن بمعنى به حكمه مجزئ، فما عجز الحرة ثبت في جهتها على شحرتها، وما لا يملكها
 ثبت في حر كذا، كمالاً كما ليس معه غيره، لا إذ كذا أحد الشريكين لب الآخر، لو كان
 مسلماً والآخر دماً، لوجود الترخيع في حر المسمى (هو الإسلام وفي حر ألب وهو ماله عليه
 من النحر، وهدية (وكذا) (أم ثم وجب لهما)، ثوب سبب ولدهما منها (و) وجب (على كل
 واحد منهما نصف أخفى) صاحبه لأن كل واحد منهما وطى نصيب شريكه، فإذا سقط أحد
 ربه المهر، ويكون ذلك (نصفها بما) وجب (به على الآخر)، لأن كل واحد منهما وجب به
 على صاحبه مثل ما وجب عليه، فلا مائدة في نفسه ورده (رود) (الآن من كل واحد منهما
 ميراث أبي كامل)، لأنه أخفى له ميراثه كنه، وهم جميع في حقه (وقضا) أي المصدقين سنة
 برزب من ميراث أبي واحد، لاستيفائهما في سبب لهما يكون العجل في ملكهما لأنه من
 شرفهما وهي تخلي بك جهته به دون سنة شهر أو سريته بعد ولادة مدعيه لا تكون أم
 وبه لهما، لأن هذه دعوى عصب، لا دعوى سيادة، فإن شرطها تولد المولود في الملك، فيثبت
 برزب مقتضراً على وقت الدعوى كنه، في (المنع) وفي (الجدوة) ولو انشراح وهي حاصل
 لولدها فلا عدا بهما لهما ولا عدا لأحد منهما غير صاحبه، لأن وطء كل منهما في غير ملك
 الآخر، اهـ

(ولاد وطى، الأموى بخلافه فحلت بوليها فلهما ذلك) (وإن صدقة المكات ثبت

صَفِيَّةُ الْمُكَافِئَةِ نَيْتُكَ الْقُرْبُ مِنْهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ عَمْرُهُ وَصَحْبُهُ وَطَاعَتُهُ وَلَا خَيْرَ أَمٍّ وَلَا
 نَفْسٍ، وَبَيْنَ كَذْبِهِ فِي النَّسَبِ لَمْ يَكُنْ

کتاب الیچائی

وَرَدَتْهُ الْوُحْيُ عَلَيْهِ أَوْ أَمَةً عَنِ مَالِكٍ شَرَعَهُ عَلَيْهِ وَجِبَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ حَالُ تَكَلُّفِ
وَمُخَوَّرٌ أَنْ يَشْرُطَ الْإِسْلَامَ حَالًا أَوْ زَمَانًا وَمُسْتَحَبًّا. وَتُحْذَرُ كِتَابُ الْإِسْلَامِ بِمَنْعِهِ إِذَا كَانَ بِغَضَبٍ
الْإِسْلَامِ وَالْمُتَرَاهِ

عَنْ قَوْلِهِ (يَتَذَكَّرُ) لِيُحْيِيَكَ مِثْلَ مَنْحَدٍ . وَهُوَ رِقْ الْمَكَابِ . وَهَذَا كِتَابٌ فِي ثَبُوتِ الْبَيْتِ . لَأَنَّهُ
يَتَذَكَّرُ فِي (بَيْتِهِ) (وَكُنْ عَلَيْهِ) لِمَكَانِهِ (مَعْرُوفٌ) . لَأَنَّهُ لَا يَتَذَكَّرُ لِمَكَانِهِ . لَأَنَّهُ سَالٍ مِنَ الْحَيَاثِ كَأَنَّ
تَحْصِيَةَ الْإِسْتِيلَادِ (يُ) كُنْ (قِيَمَةً) وَلَهَا (لِ) لَأَنَّهُ لِي مَعَى الصَّوْرَةِ حَيْثُ اعْتَمَدَ قِيَلًا وَهَرَأَنَ كُنْ
كَيْسَ ظَمِ يَرْضَى رَمَتْ فَيَكُونُ حَرْفٌ زَالِجُهُ لَدَى السَّبَبِ مَعَهُ (وَأَنْ) لَكُنْ (وَلَا يَجِيزُ) الْخَطْبُ
وَلَمْ (وَلَا) لَمْ . لَأَنَّهُ لَا مَلَكَ لَهُ فِيهَا حَلِيقَةٍ كَمَا فِي وَلَدِ الْعَمْرِ . وَهَذِهِ (وَأَنْ) قَتَبَتْ (الْمَكَابِ
(يُ) دَعَا (وَالْبَيْتُ لَمْ يَتَذَكَّرْ) . لَأَنَّهُ إِسْطَالُ مِثْلِ الْمَكَابِ . هَلَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا بِتَحْصِيئِهِ . وَهَذَا
ظَاهِرٌ (الرَّوْلِيَّةِ) . وَهُوَ (وَالْبَيْتُ) يَرْسُدُ . لَا يَجِيزُ تَحْصِيئَهُ عِبَارًا بِأَنَّ بَيْتَهُ حَالِيَةً لَهُ . وَوَجْهٌ
فَافْهَمُ الرَّوْبِ . وَهُوَ (وَالْبَيْتُ) لَمْ يَتَذَكَّرْ . لَأَنَّهُ لَمْ يَتَذَكَّرْ فِي (وَالْبَيْتُ) مَكَانِهِ حَتَّى لَا يَسْلُكَ .
الْأَبَ يَمْلِكُ تَحْصِيئَهُ . هَلَا يَجِيزُ تَحْصِيئُ الْإِسْ (وَالْبَيْتُ) .

تحتل البحار

أوردت في الآن لكتابي في يوم القس كالدبير والاسبلاد

وهي لغة لغصم ولا يجمع، ومنه الكنية لبعضهم بعضهم، وألغت لجميع الحروف من
الحط وشرعاً تحريراً المملوك بها حالاً ورجعه دلاً، أي عهداً بالملء تركها لأصحاب
والقبول. وشرعها كون الفعل معنوماً، كما أشار إلى ذلك غيره (إذا قلب المولى عبداً لم يمتنع
على حاله) معطوف (شرحه عنه، ومن الغنى قلت صار) بعد (تكتفاً) لوجود الركن والسرقة،
ولا ترمي قوله تعالى ﴿لَا تَجْعَلُوا لِلَّذِينَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ آلِيَاءَ عَلَيْهِمْ أَفْئَةٌ﴾ للذهب على الصحيح، والقرينة
بالغير أن لا يضر بالمسلمين بعد ثبوتهم، بل يضر بهم بالانصاف تركه، وإن كان يصح إضراره،
كما في الهداية.

(مَوْجُودٌ أَتَى بِشَرْطِ) المولى (الجمال، كله وحالاً، و) يجوزُ أنْ يَشْرطَه كله (مَوْجُوداً) إلى

وإن صحت الكتبة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج من يمينه، فيجوز له البيع والشراء والضرر، ولا يجوز له الزوج إلا ما زاد المولى، ولا يهت ولا يصدق إلا ما شئ به المولى، ولا يكتفل، وإن ولد له ولد من أمه به دخل في كنفه، وكذا حكمه حكمه، وكنت له، وإن زوج المولى حدة من أمه ثم كسبها فولدت منه ولداً دخل في كنفها، وكذا كنت بهاء، وإن وجب، لم يورث مكنته بركة العروة، وإن جن عليها لم يورث

أجل معلوم (و) يجوز (وتتجأ) أي مضطاً على إزبه مبه، لأنه عقد معلوم فالتكليف فيه البيع (ويجوز) بكسبة تشد الضمير، د ك، بفتح الهمزة والشراء، يه، المقتضى من فعل القول، والتصرف، يقع في حقه فيجوز

(وإذا صحت الكتبة) مخرج المكاتب من يد المولى لتحقيق مقصود الكتبة، وهو أداء المولى (ولم يخرج من يمينه) أي مولى، لأنه عقد معلوم يقتضي تسليمه بين المصنفين، ويعلم ذلك من غير العن، يه، بفتح الهمزة، فثبت للمكاتب زوج ملكية، ويسمى أئيد في دته، فإن أمته عن ماله لأنه مالك لأمته، وسقط عنه ياب الكتبة كما هي والله به (ويجوز له) البيع والشراء والضرر، لأن موجب الكتبة له بغير حراً يده ملكية التصرف مستقلة به تصرفاً بوجهه إلى المقصود وهو بل بغيره سادة، المولى، والبيع والشراء من عند المولى، وكذلك الضرر، لأن التجارة ربه لا تمنع من العمل بصلاح إلى المصروف، ويمكن فهم بالمحكمة، لأنه من صريح المتعارف، فإن المتعارف به يعاين في صفته يزوج في الأخرى، وهذا (ولا يجوز له) الزوج إلا بغير المولى، لأن الكتبة من المحرم مع قيام الملك ضرورة المولى إلى المطلوب، والزوج ليس وسيله إليه، ويجوز بغير المولى لأن الملك له (وهذا به) (ولا يهت) المكاتب (ولا يصدق) لأنه مخرج وهو لا يملك (إلا) أن يكون (بالتشيع) أي يبيع، لأنه من ضرورة المتعارف، ومن ملك شيئاً يبيع ما هو من ضرورة بواضحة (ولا يكتفل) لأنه تخرج محض، وليس من ضروريات المتعارف والاكتساب (وإن ولد له ولد من أمه) فلهما بنت به به، وإن كان لا يجوز له الاستيلاء، وروى (وإن الكتبة) لأن المكاتب من أهل بيت يكتتب وإن لم يكن من أهل الإخلاق، فيجعل مكاناً محلياً لنفسه بقدر الإمكان (وكان حكمه) أي الولد (حكمه) أي الأب (وكنت له) لأن حسب الولد كسبه، وكذا إذا ولدت المكاتب من زوجها إنك زوج المولى حدة من أمه ثم كسبها فولدت منه) أي من زوجها المكاتب (ولداً دخل في كنفها) أي الأم (وكان كسبه له) لأن بغيره الأم تزوج، ونفها بغيرها في الرق

وإن صحت الكتبة وصورتها في الرق، أي في الرق، لا يورث المكاتب بركة العروة، وإن جن عليها لم يورث

والله اعلم بمرئته المحنة، وإن أنفك مالا بها عرمة. وإن الشري المكتك أبه لو ابنة دخل في
 بكتيه، وإن الشري لم وله دخل وذو في المكتك منه بخر بكتيه، وإن الشري داره
 مخرب منه لا ولاد له قم بقتل في كتابه عند أبي حنيفة

وإذا عجز المكتك من شجر نظر نحائكم في حاله، وإن كان له حتى بقتبه،
 سأل بقتم إليه، لم يعقل بتعجيره ونظر عليه البونين وثلاثة، وإن لم يكن له راحة
 وحلب فمولى تعبيرة عجرة ولسع الكتلة، وقال أبو يوسف لا يعجزه حتى يشأ

والحرية (وإن وطى المولى مكتك برمة العنق) لأب صارب الحق شجراتها وضاع انصح
 نسخة بالأجزاء والأصابع (وإن جنى عليها أو عس ربحها) جناحه عضة (فمرته غفيرة) لما جاء
 بهذا الآية بالحق لأن حليته أعيد لفسادها في بحرارة (وإن أنفك مالا بها عرمة)
 لأن المولى كالأجنبي في حق أنسابه (وإذا شري المكتك أمه) وإن علا (أو ثمة) وإن سعي
 (دخل في بكتيه) ما مر من أنه أهل أن يكاتب وإن لم يكن من أهلي الإعتاق، فيحصل مكاتب
 محرمًا للصلة بقدر الإمكان، لا يرى أن الحر من كذب بملك الإعتاق حتى عليه كساري
 «المكتك» (وإن شري لم والله مع وده) دخل وده في المكتك، لأنه ولد، ولم يدخل
 في (و) لكن (لم شرة بكتيه) أنها أم وده وإن لم يكن معها ولد فكذلك تجوز عدها،
 حلالة «أبي حنيفة» قال «الاسيدي» «الصحيح» قوله، ومنى عنه والمجسبي «الصحيح»
 (وإن الشري المكتك) «وهو حر من ماله لا ياد له دخل في كانه عند أبي حنيفة»
 لأن المكتك له كس لا ملك، والكس يكفي للصلة في ولاد دون غيره، حتى إن الفدر علي
 لكس يخاصة بقة قرابة الولاد دون غيره، لا بها من الموصر كده، ولا يدخل، اعتبر
 مداه أولاد لأن وجوب نسبه شرطهما، وبعد لا يعرف في الحر من حره حتى
 «الصحيح» وجعل «الاسيدي» لونه سعادًا، واحد «المجسبي» «والنعمي» «وغيرهما»

(وإن عجز المكتك من) «وهو» (مجر نظر العاظم في حاله) بالمراد منه (وإن كان له حتى
 بقتبه أو مثله) في يد عاقب (بقتم) عليه (ثم يعقل شجره) ونظر عليه البونين وثلاثة، نظرًا
 للحالين، وثلاثة هي المدة التي ضربت للإبلاء بعد كدها الحصر للحدود والمدرس
 لقصده فلا يبرق عليه «وهدي» (وإن لم يكن له راحة) طلب المولى بتعبيرة عجرة «العاظم»
 (ولسع المكتك) شرب عجره، وهذا «أبي حنيفة» «الاحمد» «أبو يوسف» لا يعجزه
 حتى يشأ عليه بقتل، هذا احتمال لإسلامه في شرحه الصحيح «أبي حنيفة»
 «ومحمد» «والنعمي» «والرهني» «والنعمي» «وغيرهما» «الصحيح»

عليه بكتاب. وإذا هجر التمثال عاد إلى استخدام سري، وذلك ما في يده من الاختصاص
مولاه، وإن عاد التمثال وأنه حال لم يتبع الكتابه فخصيت كتابته من أكتابه وحكم
بعينه في آخره من أجزاء حياته، ولم يترك وراءه ولداً مولوداً في الكتابة سري
في كتابه أبيه على شجره، وإذا أدى حكمه نفس أبيه من موهبة وعشق المولود، وإن ترك ولداً
مستري في الكتابه من له. فإنا أن نؤدي الكتابه حالاً رلاً ردود في الوقت.

وإذا كتب التمثال عهداً على غيره أو غيره أو على نفسه فخصه بكتابته فخصه، فإن
أدى العشر عشر وزعمه أن يسعى في بيته ولا ينقص من لخصني ويراد عليه، وإن كان

(ويجوز هجر التمثال) فخصه أو راد (عاد إلى الحكم سري) لا يصح الكتابه (وكان ما
في يده من الاختصاص لسري) لأنه ظن أنه كتابه عنه لأنه كان موقوفاً عليه أو على مولاه وقد
والشروط (وإذا مضى التمثال وبه حاله يني بيده) (لم يتبع الكتابه) فخصيت كتابته من
أكتابه حالاً (وحكمه بعينه في آخره من أجزاء حياته) وما بقي فهو ميراث لورثته، وحسن
أولاده سراً له (وإذا لم يترك وراءه ولد مولود، في الكتابه سري) المولد (في كتابه أبيه على
شجره) (التمتعة منه) (إذا أدى) ما على (حكمه) بعني أبيه من موهبة وعشق المولود، وإن
الزعم فاحصل في كتابه وكسبه بكتابته في دونه وصار كذا إذا ترك وراءه (وإن ترك ولد
مستري من قبل له) في المولد (فإنا أن نؤدي الكتاب حالاً رلاً راد في سري) لأن لم يدخل
بخط العقد لعدم الإحصاء إليه. ولا يسري إليه حكمه لاخصه، بخلاف المولود في كتابته لأن
مضى به وقت الكتابه فيسري بالحكم إليه، وقد عاد في حياته، وبالأحرار كالمولود في
الكتاب، لأنه يكتسب ما ظنونه كذا في الأخير.

(ويجوز كتب التمثال عهداً على غيره أو غيره أو على نفسه فخصه بكتابته فخصه) لأن
الحجر والحجر ما يحد في حر الصمم فسميها لحد العبد وكذلك الخفية لأنها مجهولة
من أنقى ما كتب عليه، أعني (الحسن) أو (الحسين) (عسى) التمثال بآلاف، لأنها مائة في
نعمته (والزعم أنه يسعى في بيته) أي فيه عا لأنه وجب عليه رد وقته لفساد المولد، وقد
بعد ذلك بالحق. فحجب به قيمة كذا في البيع لفساد إذا طلق الصبي وأما فيما إذا كتب
على فيه به فإنه يحد بآلاف القيمة، لأنه هو المال، بخلاف ما إذا كتبه على ثوب حيث لا
يعنى بماله ثوب، لأنه لا يوصف فيه عسى مراد بماله اختلاف أخصه، فلا يشت الحق خلوص
إزواجه كما في (والله أعلم) ونعم له عسى مالا وفسدت الكتابة بوجه من الوجوه وحسن قيمته
(و) لكني (لا ينقص من التمثال) ويراد عليه وذلك كذا كتابه عليه على أنه رجل من خسر

على حيواني غير مؤنث فالكثبة البرية، وإذا كاتب عنده كتابه واحدة بقلب مؤنثه، فإن
أدركا عتقا، وإن هجرا رثا إلى الرق، وإن كاتبهما على أن كل واحد منهما حاصل من
آخر يزارت المكتبة، وأنها أدنى فله، ويترفع من شريكه بضم ما أتى، وإذا نقل
المؤنث مكتبة عن يمينه، وسقط عنه مال الكتاب، وإذا مات مؤنث المكتبة لم يمسح
المكتبة، وقيل له: أن المال إلى ورثة المؤنث على نجوه، فإن أفضله أحد الورثة لم يفسد

فأدى ذلك عتق ووجب عليه لغة نفسه إن كانت أكثر من الألف، وإن كانت أقل لا يسرد
الفضل، وتقدم في التصحيح، قال في البسوط: إذا كاتب عبده بقلب على أن يخدمه أبداً
فالمكتبة للمدة، تصبب القيمة، فإن كانت بألف لا ينقص، وإن كانت ورثة ربه

عليه ٢٠٥

(وإن كانت على حيواني غير مؤنث فالكثبة جائرة قال في الهداية: ومعه قد يس
الجس ولا بين الشرح والمعدة. وينصرف إلى الوط، ويُعتبر على قبول القيمة، وقد مر في
المكاتب، أما إذا لم بين الجس مثل أن يقول: هذه، لا يجوز لأنه يشمل لحياساً فصلاً
الجهانة، وإذا بين الجس كالمعد بالجهانة يسره، ومثل يحمي في المكتبة ١٥٠ (وإن كاتب
عبدية كتابه واحدة بقلب مؤنثه) مثلاً حاز ثم (إن أدباً) ألف (عقلاً) لحصول الشرط (وإن
هجرا رثا إلى الرق) ولا يقتضي إلا إبداء الجميع، لأن الكثرة واحدة فكيف كشخص واحد (وإن
كاتبها على أن كل واحد منهما مصر على الآخر) حقت (حارب المكتبة، وتهم أدنى) البذل
(عقلاً) جميعاً (وتترجع) الذي أدى على شريكه بضم ما أتى، ويُستلزم في ذلك قبولها
جميعاً: فإن قبل أحدهما ولم يقبل الآخر بطل لأنها صالحة واحدة، وللنوني أن يطلب كل
واحد منها للجميع صفة، وعن الأصالة ومعه بحق الكفالة، وأنها أدنى شيئاً وحق على
صاحبه مضمونه، فليلاً كان أم كثيراً، لأنها مستوية في ضمان المال، فإن لمعنى المؤنث لمعنى
مضى وسقطت حصته من الآخر، ويكون مكانها بما منى، ويطلب المكتبة بأداء حصته بطريق
الأصالة، والمضى بطريق الكفالة، وقد أدها المصنف رجع بها على صاحبه، وإن أدها للمكاتب
بم يرجع شيء: لأنها مستحقة عليه وجوه:

(وإذا أمضى المؤنث مكتبة عن يمينه) لقيام ملكه (وسقط عنه مال المكتبة) مع سلامة
الكتاب والأولاد له.

(وإذا مات مؤنث المكتبة لم يمسح المكتبة) كيلاً بوزن إلى إبطال حق المكاتب؛ إذ
الكتابة صلب الحرية، وسبب حق المراء حقه (وقيل له) أي المكاتب (أنه لقال) المعنى عليكن
(إلى ورثة المؤنث على نجوه)؛ لأنه امتنع الحرية على مد الشوكة، والسبب لاعتق ذلك.

عنه، وإن أعظمه جيد عن، وسقط عنه من الكتابه

إذا كتب المولى ثم بعده حاد، فإن مات المولى سقط عنها ما كان لكسبه، وإن
ولدت مكنته جنة فهي بالحيار، وإن شاءت مصت عمر بكنته، وإن شاءت عرفت نسبه
وجاوت ثم ولد له، وإذا كانت مديرة جاز لأن مات المولى ولا مال له كتب بالحيار
أن يسمي في ثمنه فيها أو حرج، وإن الكتاب في ربه مكنته حرج التكبير، أو
أخبار، إن شاءت مصت على الكتاب، وإن شاءت صغرت نفسه وأخبار قدده، وإن
مصت على كتابها مات المولى، وإن مال له فهي بالحيار، وإن شاءت مصت في ثمنه ما

...

فيحي يهده نفسه، ولا يصير، إلا أن الورثه يحلوه في الاستيفاء (وإن أفتقه أحد الورثه له، أو
عنه)، لأنه لم يملكه، لأن مكنت لا يملك سائر ما من الملك - مكر الورثه - وهذا،
وأما يفتي ابن عيره ما في منه من حاد (وإن أعظمه) في الورثه (جميعاً) من
والسحب، أو (وسط عنه حال الكتاب) لأنه يصير إرثاً عن يد الكتاب، وإن أفتقه من حرج عنه
ويمن من جهة نسب، حتى إذا الولد، يكون مذكور من نفسه دون ثلاث، ولا يملكه من
إذا شاءت نفسه، لأن يراد به بعدد حجه، وهو سدره من حجه مائة أو لم يجرى
هذا في ما يجرى

(وإن) مات المولى ثم ولد جاز بعد، فإنه في ربه من المولى في الأول - ومنه فيه
من الكتابه، نعمه الاستيفاء، يحل حكم كتابه ويسمى في الأوصاف والأولاد (وإن) وسد،
مكنته) إن المولى (جنة) فهي بالحيار، إن مات مصت عن الكتاب، وأما المير من مولاها
أو من مكنته حرجت نفسها وأخبار، أو (وإن) مكنته حرجها حرجه حامل سداً وإعل غير
سداً، فغير مبرهه وسد، وهذا ما من حرج، وإن كانت المولى (مديرة جاز) لحيار في
مير من حرج (وإن) مات المولى، فإن أفتقه يبد (ولا مال له) غيرها وأفتقه بالخير، فإن (سعى)
لورثه (في ثمنه) فيها أو جميع مال مكنته، فإن في الهدية، وهذا عند أبي حنيفة، وإن
أو يوسف، سعى في الأقل سهم، وإن وصعد السعى في الأقل من ثمنه فيمنه وسعى من
مكنته، فالحال في الحار والمير، وهو يوسف مع أبي حنيفة في المير، وإن وصعد
م من الحار، قال الإسماعيلي، الصحيح قول أبي حنيفة، وأفتقه بالحيار،
وهو السعى، وغيره، الصحيح، وإن مكنته صبح تكبير، فإن مير من أنه يفتقه جيد، أو
وإن يفتقر، إن شاءت مصت على الكتاب، بالحيار، وإن شاءت صغرت نفسه، أو
مديرة، لأن الكتاب ليس بمره في حاد المير، وإن مصت على كتابها صحت المير، وإن مال

باطل والولاء لمن قتل. وإذا قُتِل المُكاثب عن وِلايَةِ المُؤمِنين ، وكنتك إذ حق مند
 موب قُتِلَ وِلايَةُ كُورِةٍ قُتِلَ ، فإن مات المُؤمِن عن مَدِينَةٍ وَلَهُنَّ أَوْلَادٌ وَوِلايَتُهُ
 لَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَجِمَ مَشْرُومٌ مِنْ عَهْدِهِ وَوِلايَتُهُ ، وَإِذَا سُرُوحٌ عَشْرٌ دَخَلَ أَمَةٌ لآخر
 فَأَتَتْهُ مَوْلَى الْأُمَةِ الْأُمَةُ وَهِيَ حَائِلٌ مِنْ أَيْدِي عَشْرٍ ، وَوِلايَةُ فَتَحْتِلَ لِمَوْلَى
 الْأُمِّ لَا يَنْتَظِرُ عَهْدًا ، وَإِنْ دَسَّ يَدَهُ عَنْهَا لَأَكْثَرُ مِنْ سَنَةِ أَشْهُرٍ وَلِذَا وِلايَةُ لِمَوْلَى الْأُمِّ ،
 هَذَا أَجْبَزُ لِمَنْدَحَرِّ وَلَا تَبْ ، وَتَسَلُّ عَنْ مَوْلَى الْأُمِّ إِلَى مَوْلَى الْأَبِّ ، وَمِنْ سُرُوحٍ مِنْ
 أَعْمَحَ مَخْطَفَةٍ مِنَ الْغُرَبِ وَتَوَدَّ بِهَ الْوَلَاءَ ، لَوْلَا أَوْلَادُهَا بِمَوَالِيهَا عِنْدَ وَلِيِّ حَبِيْبِهِ ، وَوَلَاءُ

بَاطِلٌ لِمَحَافِظَةِ الْحَرْبِ (وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَفْضَلَ) كَمَا هُوَ مِنْ التَّحْدِيثِ (وَلَوْلَا أَتَى التَّمَكُّنُ) بَدَلُ الْكِتَابِ
 وَمَوْلَاهُ حَيٌّ (عَنْ) كَذَا (وَلَوْلَا لِمَوْلَى) يَنْتَقِلُ عَلَى مَنَكِهِ (وَكَمَا يَنْتَقِلُ عَنْ مَوْلَى الْقَوِي) ، لَنْ
 الْقَوِي مِنْ جِهَتِهِ وَإِنْ تَأَخَّرَ بِمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ وَفَا مَرَّ أَنْهَ لَا يَزَالُ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ مَا تَعَرَّفَ فِي دَمِهِ ،
 وَكَمَا تَعَرَّفَ الْمَوْصِي مَعَهُ لَوْ سَأَلَهُ وَهَمَّ بِهِ ، لَنْ يَنْتَقِلُ الْوَصِي عَنْ مَوْلَى كَقَطْلِهِ ، وَالتَّرَكُّ عَنْهُ
 حَكْمٌ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مِنْ عَهْدِ مَوْلَى عَنِ مَدِينَةٍ رَأَيْتُهَا ، وَلَوْلَا وَوِلايَتُهُمْ لَهُ مِنْهُمْ بِسَبِيلَانِهِ
 وَمَدِينَةٍ (وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَجِمَ مَشْرُومٌ مِنْ عَهْدِهِ وَوِلايَتُهُ) ، بَوَاقٍ حَسْبَ مَا تَعَرَّفَ عَلَيْهِ (وَأَزِيدُ
 نَزْجٌ عِنْدَ رَجُلٍ نَحْدَ لآخر فَأَتَتْهُ مَوْلَى الْأُمَةِ وَهِيَ حَائِلٌ مِنْ أَيْدِي عَشْرٍ (وَعَنْ حَقِيقَتِهَا)
 بَدَلُهَا (وَلَوْلَا فَتَحْتِلَ لِمَوْلَى الْأُمِّ لَا يَنْتَظِرُ عَهْدًا) ، بَدَلُ مَوْلَى الْأُمِّ (أَمَّا) ، لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ظِلِّ
 مَفْضُولَةٍ إِذْ هُوَ حَرَمٌ مَعَهَا بِقِلِّ الْأَمَانِ مَدِينَةٍ ، فَلَا سَبِيلَ وَلَا وَهْمَ ، وَهَذَا بَيِّنَةٌ لِأَنَّ مَوْلَى
 الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ بِمَا حَسِبَ مِنْ تَرْتِيبِ ، وَكَذَا : وَتَدْبَرُ وَتَسَلُّ أَعْلَى مِنْ سَنَةِ أَشْهُرٍ وَالْآخِرُ
 أَكْبَرُ ، لِأَمَّا هَذَا حَسْبَ وَاحِدَةٍ كَمَا فِي : تَعَدَّيْهِ ، فَإِنَّهُ وَتَدْبَرُ عَنْ حَقِيقَتِهِ لَأَكْثَرُ مِنْ سَنَةِ أَشْهُرٍ مِنْ
 وِلايَةِ لِمَوْلَى الْأُمِّ نَبْضًا ، لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ظِلِّ الْأَمِّ لَانْتِصَانِهِ بِهَا مَسْعَاهُ مِنَ الْوَلَاءِ ، وَلَكِنْ كَمَا لَمْ يَكُنْ
 مَحْدُودٌ بِالْوَاحِدَةِ وَتَدْبَرُ الْإِغْلَاقُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ظِلِّهِ مَدِينَةٍ ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْعَهْدِ جَزْءٌ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى مَوَالِيهِ
 (وَنَتَقَلَّى) الْوَلَاءُ (وَعَنْ مَوْلَى الْأُمِّ إِلَى مَوْلَى الْأَبِّ) ، لَنْ يَوْلَا بِمَوْلَى الْمَدِينَةِ ، وَتَسَلُّ إِلَى الْأَمِّ
 فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ ، وَإِنَّمَا حَالُ الْوَلَاءِ حَالُ الْأُمِّ لِأَنَّ حُرُورَهُ بِمَدِينَةِ هَذِهِ الْأُمِّ ، وَإِذَا حَالُ الْأَبِّ ، هَذَا هَذَا
 الْوَلَاءُ بِهِ (وَمِنْ تَوَجُّعٍ مِنَ الْأُمِّ) جَمْعُ الْعَجْزِي ، وَهُوَ حَالُ الْغُرَبِيِّ وَجَدَ كَانَ حَصْبًا كَمَا فِي
 الْغُرَبِ (يُضْمَنُ مِنَ الْغُرَبِ تَوَدَّدَ لَهُ الْأَوْلَادُ) لَوْلَا رَجِمَ بِمَوَالِيهَا عَنْ دَمِي حَبِيْبِهِ ، فَزَلَّ فِي
 وَهَمِّهِ ، وَهُوَ دَلِيلُ مَحْدُودٍ ، وَقَالَ الْوَلِيُّ : حَكْمُهُ حَكْمُ أَبِي ، لَا النَّسَبُ إِلَى الْأَبِّ ، كَمَا يَدُ
 كَانَ الْأَبُّ عَرَبِيًّا ، مَعْلُومًا ، مَا إِذَا كَانَ الْأَبُّ عِدَ ، لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ظِلِّهِ وَلَهُمَا لَنْ وَلاَ الْعَلَقَةُ مَوْجِيْ حَسْرَةٍ
 عَنْ الْأَعْكَامِ ، عَنِ الْحَسَنِ الْكَلْبَاءِ ، وَتَسَلُّ فِي حَقِّ الْعَمَلِ مَدِينَةٍ ، فَلَهُمْ صَحَابَةُ اسْمِهِمْ ،
 وَلَهُمَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ظِلِّهِمْ بِاللَّسِّ ، وَالْقَوِيُّ لَا يَخْرُجُ عَنْ ظِلِّهِمْ ، حَالُ مَا : كَذَا كَانَ الْأَبُّ
 عَرَبِيًّا ، لَنْ تَسَلُّ مِنَ الْغُرَبِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ظِلِّهِمْ ، كَمَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ظِلِّهِمْ ، فَخَسِبَ مَنْ

وإذا شمع وحل على من رخصه، وولاه على أن يرثه ويفضل عنه، أو انظم على يد غيره وولاه، فالأول صحيح، وبعده على مولاه، فإن مات ولا يرث له فميراثه للمولى. وإذا كان له وليرث هو وقبى عنه، والمولى لا ينتفع به بولاه إلى غيره ما تم به قبول عنه. فإذا عطل عنه لم يكن له أن يخلو بولاه إلى غيره، وليس بمولى المصاحبه أن يرثي أحد.

مكتبات الخاضعات

أَفَقِيلُ عَلَى حِمَّةٍ لِرَجُلٍ عَمِيدٍ، وَذُو رَهْمٍ، وَخَوَلَاءٍ، وَبِأُخْرَى مُخْتَرَى الْفُحْطَاءِ،

مَسْئَلَةٌ ١٥: والمراد بها أنهم

(وإذا شئت رجل) حر حكمت مجهول النسب (من يد رضى والآن) أي بعد من بعد
الولادة وهو أن يتخذ منه (على أن يرثه) ر. مات (ويصل عنه) إذا حي (أو سلم على يد غيره
والآن) كذلك (فأبلا) صحيح وعطف على مؤنث قال: ثم بعد لأصلح في سرجه قالوا: وإذا
يخرج هؤلاء مشروط أحداهما أن لا يكون المولى من امرئ، لأن ظاهر النص يقتضي أن يرضى
والثاني أن لا يكون غيباً، لأن ر. لا، النص أقوى، والثالث أن لا يكون عقل عنه غيره، لأنك
قد، ثم مع أن يشترط العقل والرب. هذا ما من مذهب الأصحاب ولا يورد، ثم غير أنه
يؤول إلى الأعلى، لأن ما من حقه تصرفه إلى غيره، والصرف إلى بيت المال ضرورة عدم
الاستحسان، لأنه مفسد، (أما ما) إن كان له ورث فهو أولى منه، لأنه ورثت سرية فلا استحقاق
باعتقاده (ولم يورث) الأسفل (أو بشره عنه) أي عن المولى لأعني (بولائه) أي غيره، لأنه عقد غير
لزم سرية لوصفه، وكذا لأعلى أن يرضى عن ولائه عدم الدوام إلا أنه يشترط في هذا أن يكون
بمحض من الآخر كما في قوله: أو يرضى، بخلاف ما إذا عقد الأسفل مع غيره غير صحيح من
الأول، لأنه متى حكمي سرته حر، الحكمي في الرقابة (أما ما) وعلم إذا لم يرضى عنه، حر
عقل عنه ثم يكره أن لا يشترط بولائه إلى غيره، لأنه يعتبر به حتى الميراث، وكذا لا يجوز ولده،
وكذا إذا عمل عن ولده كما في قوله: أو يرضى، أو يرضى جزئياً، أو يرضى أحداه، لأنه لا يرضى، ومع
ذلك لا يظهر لأحد (أما ما)

كتاب العبادات

وَجَهَ الْمَدِينَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَقَبِ ۚ فِي مَعْرُوبِهِ كَلِمَاتٌ لَّهَا إِحْيَاءٌ وَمَعْتَدَةٌ
وَالْحَدِيدَ ۚ جَمْعٌ جُنَابَةٍ ۚ وَهِيَ رَحَةُ النَّفْثِيِّ ۚ وَالشَّرْعُ ۚ لُجُوءُهُ مِنَ الْخَصْمِ الْوَاضِعِ فِي الْخَصْمِ
وَالْأَطْرَافِ
(تَقْلِيدٌ) ۚ أَيْ مَعْقُودٌ بِهَ الْأَحْكَامِ الْإِلَهِيةِ ۚ أَعْنَى يَحْتَمِلُهُ أَوْجُهُ ۚ وَإِلَّا فَتَأَنَّبَهُ كَثْرَةُ كَرَجْمٍ وَهَذَا

[illegible]

(وَشَيْئٌ الْفَتْحُ عَمْدٌ فِي حَرْفِهِ أَنَّ مُحَمَّدَ الْقُرْآنِ بِمَا بَسَّ سِلَاحَهُ وَلَا مَا أَخْبَرِيْ تَهْمُورِي السِّلَاحِ، وَمَا مَرَّ بِشَعْرِ عَمْرِو الْعَدِيَّةِ بِسِلَاحِهِ لَا يَمُوتُ بِهَا عَلِيًّا وَيَعْدُ بِهَا غَيْرَهُ كَالْقُرْآنِ) (وَحَرْفُهُ فَكُلُّهُ عَمْدٌ (وَقَدْ أَتَى حَرْفَهُ) وَامْمَعْدُ عَصَاةٌ مَحْجَرٌ عَظِيمٌ، أَوْ عَصَاةٌ عَظِيمَةٌ) مَا يَضِلُّ بِهِ عَلِيًّا (وَحَرْفُهُ) لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ بِهَا عَمْدٌ عَصَاةٌ مَحْجَرٌ عَظِيمٌ عَمْدٌ (وَشَيْئٌ الْفَتْحُ الْقَمِيْ أَنْ يَمُوتَ حَرْفُهُ بِمَا لَا يَمُوتُ شَيْئًا) فَعَالٍ وَالْإِمَامُ الْأَمِيرُ الْإِسْلَامِيُّ فِي شَرْحِهِ وَاصْبَحَ قَوْلُ الْإِمَامِ فِي الْقُرْآنِ فِي حَرْفِهِ الْقَمِيْ مَا فَتَحَ أَبُو حَسَنٍ وَاحْتَارَهُ وَتَحَمَّوِي، وَالتَّحْمِي وَغَيْرُهُمَا وَاصْبَحَ وَاصْبَحَتْ ذَاتُ أَيِّ شَيْءٍ عَمْدٌ (عَلَى) احْتِلَالِ (خَوَافِ السُّنَنِ) لِأَنَّهُ هَازِلٌ، هُوَ عَمْدٌ فِي الْحَرْفِ (وَالْكَفَاءُ) لِنَسْبِهِ إِلَى الْحَقِّ (وَلَا يَمُوتُ) لِأَنَّهُ يَمُوتُ بِعَمْدٍ (وَبِهِ نَيْةٌ مُتَعَلِّقَةٌ عَلَى الْعَائِدَةِ) وَالْأَصَرُ فِي ذَاتِ أَوْ كَيْدِهِ وَحَيْثُ مَا قُتِلَ سَدَاءُ لَا شَيْءٌ يَحْدُثُ فِي عَمْدٍ فَهِيَ عَلَى الْعَائِدَةِ إِسَاءَةُ الْحَقِّ وَبَعْدُهَا حَرْفُ الْإِثْرَةِ لِأَنَّهُ حَرْفٌ الْقَتْلُ، وَالتَّحْمِي يَمُوتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَصَاةِ هُوَ مِمَّا مَاتَ الْأَرْتُ كَمَا فِي الْمَقَالَةِ

(وَلَحْمًا عَلَى دَهْنٍ) حَقْنًا فِي الْفَرْسِ (أَيْ لِقَصْدِ الدَّعْوَى وَتَعْمُرُ) أَيْ يَرْمِي مَخَصِبَةً
 صَيْدًا (جِدَا قَوِيًا) فَرِيضَةً حَرِيصًا (وَهُوَ سَيْمٌ وَحَقْنٌ) هِيَ (الْفَرْسُ) وَتَقْوَى أَنْ يَرْمِي
 بِوَحْشَةٍ أَوْ صَيْدًا (فَيَصِيبُ قَدْرًا) وَتُوجِبُ ذَلِكَ فِي الْوَحْشِ (الْكُفَاةُ وَالْقِيَّةُ عَلَى الْمَقْلَةِ) لِوُجُودِ
 تَمَالُي (وَالْحَرِيرِ رَجْعًا مُؤَيَّدَةً) سَلَّمَ إِلَى أَهْلِهِ (أَيْ لَا) (وَلَا سَكَنَ فِيهِ) فِي الْوَحْشِ، قَالَ
 فِي وَهْدِيَّاهُ (عَلَوْا الْمَرَادُ أَمَّ الْقَتْلَ) وَابْنُ فِي بَيْتِهِ فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِسْمِ مِنْ جِذْرِ سَرَكْ
 بِحَرْفِهِ وَالْمُسْتَفْعُ فِي أَسْبَ فِي حَالِ رُفْعٍ، (دَسَّعَ الْكُفَاةَ) يَذْنِبُ مَسْأَلَةً هَذَا الْمَعْنَى، وَيَحْرَمُ
 فِي الْمَرَاتِ (لَا) فِي إِثْمٍ حَصَصَ مَعْنَى الْحَرَامِ لَهُ ١٠

(زَمَدَ أَنْجَرِي مُخْتَرِي الْحَقَّ سُبُّ الْإِلَهِ يُجَلِّبُ عَلَى رَجُلٍ فَيْسَتْهُ لِأَنَّهُ مَعْدُودٌ كَالْحَقْلِ) .
 (إِسْمُكُمْ خُتَمٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) وَجِبْرُ الْكَلَامِ وَالْأُدْبَارِ وَمَعْرَاثُ الْإِلَهِ

بِقَتْلِهِ، مُنْكَمَهُ حُكْمُ الْقَتْلِ، وَتَمَّ الْقَتْلُ بِسَبِّ الْخَمَامِ نَسْمًا، وَوَأَمَّا الْخَمَامُ فِي غَيْرِ
مَنْكُمُ، وَمَوْجِبَةٌ إِذَا نَفَخَ فِيهِ أَدِيمٌ^١ سَنَةً عَنِ الْغَائِبَةِ وَلَا كُفَّارَةَ فِيهِ.

وَالْخَمَامُ وَاحِدٌ قَتْلُ كُلِّ مَخْضُوبٍ لَدَمٍ عَلَى النَّاسِ، وَإِنْ قَتَلَ عَسَدًا، وَقَتْلُ الْخَمَامِ
بِالْخَمْرِ، وَقَتْلُ الْخَمَامِ، وَالْمُسْلِمُ بِالْمُسَامَرِ، يُغْنِي السَّرَّاجُ مَقْتُولًا، وَالْكَبِيرُ بِالضَّعِيفِ.

(وَأَمَّا الْقَتْلُ بِسَبِّ الْخَمَامِ الْفُحْشِ، وَوَأَمَّا الْخَمَامُ فِي غَيْرِ مَنْكُمُ) مَعْنَى إِنْ سَبَّكَ
دُونَكَ عَنِ دِينِ كِتَابِهِ (وَمَوْجِبَةٌ) فِي الْقَتْلِ بِسَبِّ إِذَا نَفَخَ فِيهِ أَدِيمٌ الْإِذْيَةُ عَلَى الْقَائِمَةِ، وَلَا كُفَّارَةَ
بِهِ) وَلَا رَدَّ، وَلَا يَتَلَزَمُ بِهِ عِرْسَانُ حَبْرَاتٍ، لِأَنَّ الْمَذَلَّ مَعْدُومٌ مِنْ حَقِيقَتِهِ، وَلِغَلَبَةِ فِي حَقِّ
تَصَدِّاقِ جَبْرِ فِي حَقِّ خِيَرَةٍ عَلَى «أَصْلِ كِتَابِي وَالْهَدْي»

(وَأَمَّا الْقَتْلُ بِسَبِّ الْخَمَامِ الْفُحْشِ، وَوَأَمَّا الْخَمَامُ فِي غَيْرِ مَنْكُمُ) مَعْنَى إِنْ سَبَّكَ
دُونَكَ عَنِ دِينِ كِتَابِهِ (وَمَوْجِبَةٌ) فِي الْقَتْلِ بِسَبِّ إِذَا نَفَخَ فِيهِ أَدِيمٌ الْإِذْيَةُ عَلَى الْقَائِمَةِ، وَلَا كُفَّارَةَ
بِهِ) وَلَا رَدَّ، وَلَا يَتَلَزَمُ بِهِ عِرْسَانُ حَبْرَاتٍ، لِأَنَّ الْمَذَلَّ مَعْدُومٌ مِنْ حَقِيقَتِهِ، وَلِغَلَبَةِ فِي حَقِّ
تَصَدِّاقِ جَبْرِ فِي حَقِّ خِيَرَةٍ عَلَى «أَصْلِ كِتَابِي وَالْهَدْي»

(١) سُبْحَةُ الْمَلَكَةِ، الْأَجْزَاءُ ١٤

(٢) سُبْحَةُ الْفَرْدِ، الْأَجْزَاءُ ١٧٨

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامِيُّ ١٣١٢ ٣٥ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٠٨ ٨ جُلُودُ صَفْحِ الْمَسْرُوعِ وَهُوَ فِي قَتْلِ الْبُزْجِ

بِالْكَلْبِ تِلْكَ مِنْ عِلْقَةِ الْبُزْجِ وَفِيهِ إِسْرَافٌ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ مَا فِي الْبُزْجِ لَا يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ

لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

عَنِ الْبُزْجِ وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ مَا فِي الْبُزْجِ لَا يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

عَنِ الْبُزْجِ وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ مَا فِي الْبُزْجِ لَا يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

عَنِ الْبُزْجِ وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ مَا فِي الْبُزْجِ لَا يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

عَنِ الْبُزْجِ وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ مَا فِي الْبُزْجِ لَا يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

عَنِ الْبُزْجِ وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ مَا فِي الْبُزْجِ لَا يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

عَنِ الْبُزْجِ وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ مَا فِي الْبُزْجِ لَا يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

عَنِ الْبُزْجِ وَكَيْفَ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ إِذَا قَتَلَ الْخَمَامَ فَكَيْفَ إِذَا رَمَاهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ بِهِ حَقٌّ

وإذا قيل أنكمسب هذا وليس له ورث إلا المولى وترك وفاة فله القصاص، فإن
ترك وفاة وولفته غير المولى فلا يقصاص لهم، وإن أحسن مع المولى
وإذا قيل عند الرق لم يجب القصاص حتى يخبث لونهن وأخبرهن

(وإذا قيل) بأناء للمجهول (المكاتب عند) وترك وفاة ورث له ولورث إلا المولى وترك
وفاة فله القصاص) عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، لأن من الاستعداد به يقبض على
استدريه، وقتن ومعه لا يرى ب قصاص، لأنه استه به سبب الاستعداد، فله تولد إن
مات حراً، والمالك بن ماث عبد، لال والإسيحي، وهو لون درهم، ورواه عن أبي يوسف،
والصحيح قول أبي حنيفة، أنه قد يكون ترك وفاة، لأنه إذا لم يترك وفاة ظلم المولى القصاص
جماعاً، لأنه مات على ملكه كما في والجرم، (إن ترك) المكاتب وفاة ورثته غير المولى
فلا تقصاص لهم) أي للورثة (وإن أحسنوا مع المولى)، أنه استه من له القصاص، لأنه المولى إن
مات عبد، وأورثت إن مات حراً، (د ظهر الاختلاف بين القصاص وبين المولى في موته على
مع الحرية لو الرق، بخلاف الأور)، لأن المولى بمنزلة حرة، (هـ)

(وإذا قيل حبة لغيره، ثم يجب بقصاص حتى يخبث لونهن وأخبرهن)، لأن لغيرهن لا
ملك له فلا يئنه، والقول لو مولد لغيرهن حتى أخبرهن في الدين، فلهن لاجتماعهما لفظ حتى
المؤمن بوجاهة (هـ)

- من صنفه ٦٦٨ (الغارضي ٦٦٢) والروفي مسند كذا في نصب الرتبة ٢٤٦/١ واليهي ٢٢٥
كأنهم من صنف من فضلة من الحرس من أبي بكر، فمروا وقد رجع من الغارضي عن أبي بكر
وهو صنف من الرواة والمصنف من أبي بكر
ومن حيث الحديث من مشهور أخرجه من ص ٢٠٧ ربه ربيع ٦٦٢ ١ واليهي ٦٦٤ ومن حديث
من مسنده أخرجه المولى ٢٤٦/٢ كما في جميع الروايات ومن رواه في حديثه
٥٧٢٢، هـ ولما حديث أبي بكر مسنده، فلم العبد... وأك في أبي حنيفة قال أبو... من ذلك هذا لا
... به وأك في... لأن الذي يرويه من... من...
وهذه الرواية جيدة من نافع الزبد من صالح كذا في رواة المارطفي، واليهي
قال أبيه يرويه في مسنده لا يخرج به قال الريني من خرج به أبي حنيفة في صحيحه والحاكم
ووفقه والحاكم روى في أبي حنيفة من الحرس من... حديث المسند قال أبو الحروي في الصحيح فيه
... حفي... من... قال البيهقي في المسنده... طرق... في... صحيحه... حديث أبو
مسند... من أبي... من... من... في... من...
أهـ

وذهب في حجر في صحيح البخاري ١٤٠٤ قال قال في... من... في...
الحروي و... من... من... من... من... من...

قَوْنِيَّةٌ، وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ بَيْنَ قَوْنِيٍّ الشَّيْءَ وَالْمَشْجُوعَ بِالْحَيَاةِ إِذْ شَاءَ انْقَضَى مِثْلُهَا
شَيْئَةً، يُقْتَضَى مِنْ أَيِّ الْمَوَاقِفِ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أَحَدُ الْأَرْضِ، وَلَا يَصَاحِرُ فِي الْأَسْلَافِ، وَلَا
فِي الْمَذَكَّرِ، إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ الْخَشَعَةُ، وَدَافِعُهَا الْقَابِلُ وَالْقَوْنِيَّةُ الْقَبُولُ عَلَى مَلَابِ سَفَطِ
الْقَصَاصِ، وَوَجِبَ الْمَالِ، قَبِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، فَإِنْ عَمَّا حُدَّ الشَّرْكَاءُ لَوْ صَلَّحَ مِنْ تَعْيِيدِهِ
خَلَى بِمَوْصٍ، سَفَطَ حَتَّى الْبَاقِي مِنَ الْقَصَاصِ، وَكَانَ لَهُمْ تَعْيِيدُهُمْ مِنَ الْخِيَرَةِ، وَإِذَا قُتِلَ

لَا نَسِيَهُمْ حَتَّى كَلَمًا مَعْقُودًا أَوْ يَجُوزُ بِدُونِ حَتِّهِ، وَهِيَ أَوْ يَسْتَلِ إِلَى الصَّوْفِ، كَمَنْ لُتِفَ
مَنْ مَاتَ بِمَنْ قُتِلَ مِنَ الْبَقِيَّةِ وَلَمْ يَنْزِلْ إِلَّا الرِّبَا، فَجَعَلَ الْمَالُكَ مِنْ أَمَدِ الْمَوْجُودِ مِنَ الْقَبِيلَةِ
(وَمِنْ شَيْءٍ وَجَلًا) أَيْ جَرَحَهُ فِي رَأْسِهِ لَمْ تَعْنُفْهُ الشُّعْبَةُ مَا بَيْنَ قَوْنِيَّةٍ أَيْ قَوْنِيٍّ (وَجِبَ) (وَجِبَ)
إِذَا أُرِيدَ اسْتِجْلَاؤُهَا (وَلَا تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ قَوْنِيٍّ الشَّيْءَ) لِكُونِهِ وَكَسْوِهِ رَأْسَ الْمَشْجُوعِ
(وَالْمَشْجُوعُ بِالْحَيَاةِ) إِذْ شَاءَ انْقَضَى بِمَقْدَارِ شَيْئَةٍ، يَنْدِي أَوْ فِي الْخَبَرِ شَيْءٌ، وَإِنْ شَاءَ أَحَدُ
الْأَرْضِ، لَأَنَّ فِي اسْتِجْلَاؤِهَا مِنْ قَوْنِيٍّ الشَّيْءَ وَبَعْدَهُ عَلَى مَا عَمِيَ، وَهِيَ اسْمُهَا قَدْرُ حَتِّهِ لَا يَلِصُ
لِلشَّيْءِ مِنَ الْقَبِيلَةِ مَا لَحِظَهُ فَيَقْصُرُ حَتُّهُ، فَجَعَلَ كَمَا فِي بَدْءِ الشَّلَاةِ.

وَلَا يَصَاحِرُ فِي الْأَسْلَافِ، وَلَا فِي الْمَذَكَّرِ وَدَوِ الْفَضْلِ مِنْ أَسْلَمَاءِ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَعَنْ
أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ إِذَا قُطِعَ مِنْ أَحَدٍ حَبْصٌ، لَأَنَّهُ يُمْكِنُ عِبَارَةُ الْمَسْلُوقَةِ وَلِذَا لَمْ يَضْمَنْ وَبَسَطَ
مَالًا يُمْكِنُ احْتِزَامُ الْمَسْلُوقَةِ أَحَدًا، وَمَنْ فِي شَرْحِ وَجْهِهِ الْإِسْلَامُ، ثُمَّ قَالَ وَالصَّحِيحُ عِلْمُهُ
الرُّوْبَةُ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ» (وَلَا أَنْ تُقَطَّعَ الشُّعْبَةُ)، لَأَنَّ سَوَاحِجَ الْفَضْلِ سَلَوَى كَالْمَصْفُورِ، وَلَوْ
قُطِعَ مِنْهُ الشُّعْبَةُ أَوْ بَعْضُ الْمَذَكَّرِ مَالًا فَصَاحِرٌ فِيهِ، لَأَنَّ الْبَقِيَّةَ لَا يَعْلَمُ مَقْدَارَهُ، بِخِلَافِ الْأَمَدِ
إِذَا قُطِعَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنْ وَلَا يَسْطَرُ، وَهِيَ حُدَّ بِمَعْرِفَةٍ، فَيُمْكِنُ احْتِزَامُ الْمَسْلُوقَةِ
وَالشُّعْبَةُ إِذَا اسْتَعْمَلَهَا بِالْفَضْلِ بِجِبِّ الْقَصَاصِ، لِإِمْكَانِ عَتَا الْمَسْلُوقَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُطِعَ
بَعْضُهَا، لِأَنَّهُ يَنْظُرُ احْتِزَامَهُ وَحَدَّهُ.

(وَإِذَا قُطِعَ قَتْلُهَا وَأَزْلَامُهَا الْمَشْجُوعُ عَنْ مَالٍ) مَعْرُوفٌ (سَفَطَ الْقَصَاصِ وَوَجِبَ الْمَالُ)
الْمَصْلُوحُ عَلَيْهِ (قَبِيلًا كَانَ) الْمَالُ (أَوْ كَثِيرًا) لِأَنَّهُ حُلُّ ثَلَاثِ الْمَوَاقِفِ يَجْرِي فِيهِ الْإِسْقَاطُ عَمَلًا، مَكَدًا
نَسِيَهُمْ لَا تَسْتَوْعِبُ عَلَى إِسْبَاطِ الْأَرْبَابِ، وَبِحَبَابَةِ الْمَالِ مِثْلُ مِثْلِهِ بِالْإِسْقَاطِ، وَالْقَبِيلُ وَالْكَثِيرُ فِي سَوْنِهِ،
لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ فِيهِ حَسٌّ مَقْدَرٌ، يَمُوصُ إِلَى اسْتِغْلَاظِهِمْ كَالْمَجْعِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرُوا حَالًا وَلَا
مَوْجَلًا فَهُوَ حَالٌ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ (وَإِنْ عَمَّا أَحَدَ الشَّرْكَاءِ أَوْ صَلَّحَ مِنْ تَعْيِيدِهِ عَلَى مَوْصٍ) سَفَطَ
حَتَّى الْبَاقِي مِنَ الْقَصَاصِ، وَكَانَ لَهُمْ تَعْيِيدُهُمْ مِنَ الرِّبَا فِي مَالِ الْفَقِيرِ فِي ثَلَاثِ مِائَةٍ، لَا عَلَى
الْمَسْلُوقَةِ، وَوَجِبَ فِي الْمَسْلُوقَةِ، وَجِبَ الْمَجْرُورِ، وَجِبَ بَعْضُهَا عَلَى الْمَسْلُوقَةِ وَهَذَا لَيْسَ مِنْ
مَدْحٍ عِلْمَانًا، وَلَا أَعْلَمُهُ قَوْلًا لِأَحَدٍ مَعْلُومًا، كَلِمَةً فِي «الصَّحِيحِ»

خَنَاعَةً وَاحِدًا عَمْدًا لِقَتْلِهِ مِنْ جَمِيعِهِمْ، وَإِذَا قَتَلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً مَحْضَرًا لِقَوْلِهِ الْقَتُولِينَ قَتَلَ بِجَمَاعَتِهِمْ، وَلَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ قَتَلَ لَهُ وَسَطٌ حَقُّ الْآبَاءِ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقصاصُ عَمَاتٍ سَطَطَ الْقصاصُ

وَإِذَا قَطَعَ رَجُلًا بِدَرْجَلٍ فَلَا قصاصَ عَلَيْهِ وَحَدٌّ مِنْهُمَا، وَهَتَمَتَا بِضَفِّ الْقَدَمِ، وَإِنْ قَطَعَ وَاحِدٌ يَمِينِي وَخُلْيَبِي مَحْضَرًا، لَمْ يَمُتْ أَنْ يَضَعُ يَدَهُ، وَيُأْخِذَ مَهْ خَفِّ الْقَدَمِ، وَيُقَسِّمَ بَضْفَتَيْهِ، وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَمَطَعَ يَدَهُ فَلَا حِمَّ عَلَيْهِ بِضَفِّ الْقَدَمِ، وَإِذَا أَكْرَهَ

(وَقَدْ قَتَلَ جَمَاعَةً وَاحِدًا عَمْدًا أَكْثَرَ مِنْ جَمِيعِهِمْ)، يَقُولُ عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ: اللَّهُ عَمَّ دَوْلُونَنَا عَلَيْهِ لَقُلْ مِمَّا لَقَتْنَاهُمْ^(١)، وَلَئِنْ الْقصاصُ مَسْرُوعًا أَسْفَهًا، فَجَبَّ تَحْقِيقًا كَحَكْمَةِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ بِالتَّصْحِيحِ: قَالَ فِي الْأَمْوَالِ: وَتَسْمِيَةِ الْعَدْلِ مِنْ الْكُلِّ يَكُنْ جَرْحُ كُلِّ وَاحِدٍ حَرْجًا سَابِقًا أَعَدَّ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَطَاً فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ دِيَةٌ وَاحِدَةٌ (وَإِذَا قَتَلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً) عَمْدًا (مَحْضَرًا لِقَوْلِهِ الْمُتَوَلِّينَ) جَمِيعِهِمْ (قَتَلَ جَمَاعَتَهُمْ) الْكَلَامُ: (وَلَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ) لِأَنَّهُمْ اسْتَمَعُوا حُلِّيَ قَتْلَهُ، وَدَمَرُوا الرُّوحَ لَا يَشْفِي، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْرُوعًا جَمِيعٌ حَقٌّ (وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ) مِنَ الْآبَاءِ، (قَتَلَ لَهُ) فِي الْقَوْلِ الْقصاصُ، وَهِيَ يَعْطَى تَسْلِيحَ دِيَّةٍ أَوْ سَبْعَ (وَسَطٍ حَقُّ الْآبَاءِ)، لَأَنَّهُ حَقٌّ فِي الْقصاصِ، وَدَفْعٌ، فَصَارَ كَمَا إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ (وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقصاصُ فَهَاتِ سَطَطَ الْقصاصِ) لِمَنْ مَاتَ مَحَلَّ الْقَامِدِ

(وَإِذَا قَطَعَ رَجُلًا بِدَرْجَلٍ وَاحِدٌ) أَوْ وَاحِدٌ أَوْ لَمَّا سَهُ أَوْ مَحْدُوثٌ مِمَّا ذُووُ النَّفْسِ (فَلَا قصاصَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَدَحَ بَعْضُ الْيَدِ، لِأَنَّ الْأَضْطِطَاعَ حَصَلَ بِاتِّسَاعِهَا، وَالْمَحَلَّ مَسْجُوعٌ يَصَافُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقَضَاءُ، فَلَا مَعْنَاهُ، مُخْتَلَفٌ النَّفْسِ، لِأَنَّ الْأَرِخَانَ لَا يَشْجُرُ (وَنَاجِبٌ) مِنْهُمَا بِضَفِّ الْقَدَمِ، لِأَنَّهُمَا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ (وَإِذَا قَطَعَ وَاحِدٌ يَمِينِي وَخُلْيَبِي مَحْضَرًا) لَمْ يَمُتْ أَنْ يَضَعُ يَدَهُ وَيَأْخِذَ مَهْ خَفِّ الْقَدَمِ وَيُقَسِّمَ بَضْفَتَيْهِمَا (بَضْفَتَيْهِ) سَوَاءً قَطَعَهُمَا سَاقًا أَوْ عَيْنًا أَلْتَمَاتَ، لِأَنَّهُمَا اسْتَوَا فِي سَبَبِ الْأَسْتِغْنَاءِ بِسَوِيَّانٍ فِي حَكْمَةِ الْقَتْلِ فِي الْفَرْقَةِ (وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَمَطَعَ يَدَهُ فَلَا حِمَّ عَلَيْهِ بِضَفِّ الْقَدَمِ) لِأَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ ٨٧١/٦ بِإِسْنَادٍ جَدِيدٍ فِي الْبَيْهَقِيِّ وَالْمُسْنَدِ، وَهِيَ فِي مَوْطَأِ مُحَمَّدٍ سَرْمِ ٦٧١ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِي مُسْنَدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو قَتَلَ جَمَاعَةً أَوْ سَبْعَةَ بِرَجُلٍ ٢٠٥٢، وَدَوَاهِ الْقَبَائِدِ ٢٠٦/٦ وَتَبَاهِي ١١٥٨ وَدَوَاهِ الْبُخَارِيِّ مِنْ وَاحِدٍ آخَرَ مِنْ عَمْرٍو، مِنْ حَكْمِهِمْ فِي تَبَاهِي ١١٥٨ كَرِهَتْ قَوْلَهُ صَاحِبُ ضَلَالِ عَمْرٍو فَهَذَا سَطَطُ

دَوَاهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ عَمْرٍو، وَعَنْ الرُّمَّانِيِّ فِي الْمَصْنَعَةِ وَالْمَدَائِنِ ٢٠٣/٢ وَدَوَاهِ ضَمَّةٍ عَمْرٍو الْمَدَائِنِ فَهَذَا مَوْطَأُ صَحِيحٍ أَنْظَرَ بِضَفِّ الْقَدَمِ ٣٥٣

أَنْتَضِطُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ خَلْطُهُ، فَإِنْ فُتِي بِالَّذِي مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ نَمُ نَعْلَطُ

وَحُلُّ النُّعْطِ تَجِبُ بِهِ الذُّبُّ عَلَى الْعَالِيَةِ، وَالْكَفَرَةُ عَلَى الْفَقِيرَةِ، وَالسَّبِيَّةُ فِي الْفُحْطِ
بَانَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَحْمَاسًا عَشْرُونَ سِتًّا مَحْصًى، وَعَشْرُونَ أَمْرًا مَحْصًى، وَعَشْرُونَ بَيْتًا
لُزْنًا، وَعَشْرُونَ حَقًّا، وَعَشْرُونَ جِدْعًا، وَمِنْ أُنْعَبِي أَنْفٌ وَاسِرٌ. وَمِنْ الْوَرِي عَشْرَةُ أَلَامٍ
دُرْهَمٍ، وَلَا تَنْتُ الذُّبُّ إِلَّا مِنْ عِلَّةِ الْأَنْوَاعِ الْثَلَاثَةِ عِنْدَ بَيْ حَبِيبَةٍ، وَهَذَا دُرْهَمٌ نَوْسَعَةٍ
وَمِنْ مَحْصَدِهِ مِنْ الْفَرِ مَاتَا بِمَرْقَةٍ، وَمِنْ الْمَمِ الْأَمَانَةُ، وَمِنْ الْفُحْطِ مَاتَا بِمَرْقَةٍ، كُلُّ خَلْطٍ
لُزْنًا

--- --

المحصولي، والنفسي، وغيرهما كما في (التصحيح)، ولا تَنْتُ أَنْتَضِطُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ خَلْطُهُ
لَا أَنْ تَوْصِفَ بِهِ (عَبَّاسٌ ضَمِي بِالذُّبِّ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ نَمُ نَعْلَطُ) لَا بَبِ الْمَقْصُوفِ، فَبَعْدَ عَلَى
تَرْجُمَةٍ

(وَحُلُّ النُّعْطِ تَجِبُ بِهِ الذُّبُّ عَلَى الْعَالِيَةِ، وَالْكَفَرَةُ عَلَى الْفَقِيرَةِ)، لَمَّا بَانَ تَوَلَّى لِلْجَلِيلِ
(وَالَّذِي فِي الْحَقِّ) غَيْرُ نَعْلَطَةٍ، وَهِيَ (مَاتَةٌ مِنَ الْإِبِلِ) أَحْمَاسًا عَشْرُونَ سِتًّا مَحْصًى،
وَعَشْرُونَ أَمْرًا مَحْصًى، وَعَشْرُونَ بَيْتًا لُزْنًا، وَعَشْرُونَ حَقًّا، وَعَشْرُونَ جِدْعًا، لَهَا كَبِي مَحْصَدُهُ
أَنْتَضِطُ، لَا أَنْتَضِطُ، مَقْصُورٌ

(وَالَّذِي فِي الْفَقْرِ) أَيِ الْفَقْرِ (أَنْفٌ دِهَانٌ، وَمِنْ لُزْنَةٍ) أَيِ الْقَضَةِ (عَشْرَةُ أَلَامٍ
دُرْهَمٍ، وَرِي حَبِيبَةٍ

(وَلَا تَنْتُ الذُّبُّ إِلَّا مِنْ عِلَّةِ الْأَنْوَاعِ الْثَلَاثَةِ) الْمَعْنَى (أَجِبَةُ دُرْهَمٍ حَبِيبَةٍ، وَهَذَا دُرْهَمٌ
نَوْسَعَةٍ، وَنَعْلَطَةٍ) تَجِبُ بِهَا (مِنْ لُزْنَةٍ حَقًّا، وَمِنْ الْمَمِ الْأَمَانَةُ، وَمِنْ الْفُحْطِ مَاتَا
بِمَرْقَةٍ كُلُّ خَلْطٍ لُزْنًا)؛ لِأَنَّ عَصْرَ رَبِي اللَّهِ هُوَ هَكَذَا يَجْعَلُ عَلَى أَمْرٍ كُلِّ حَبِيبَةٍ، قَالَ وَجَعَلَنِي

١٠ مَرَّةً الْمَصْبُوحُ حَلِيفٌ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ عَمْرٍوسَ بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: وَكَانَ بَيْنَهُمَا عَهْدٌ سَوِيٌّ وَكَانَ
تَضَامُنًا بَيْنَهُمَا لَوْ جَاءَهُ أَحَدُهُمَا بِدِينٍ كُفِّرَ بِهِ الْكَفَّارُ بِوَعْدِ الْعَهْدِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَكَانَ ذَلِكَ
كَذَلِكَ حَتَّى اسْتَحْصَفَ حَمْرًا مَعَهُ فَدَعَا حَبِيبًا فَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَا رَبُّ الْعَالَمِينَ» فَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ عَلَى أَمْرٍ
بِالْجَدِّ أَنْفَ دِهَانٍ، وَهِيَ أَمْرٌ لُزْنٌ أَمْرٌ عَصْرَ لُزْنٍ، وَمِنْ لُزْنَةٍ الْمَرْثَدَةُ خَرَفَةٌ، وَهِيَ تَقُولُ شَاءَ لِي
سَاقٌ، وَعَلَى أَمْرٍ حَلِيفٌ مَاتِي حَلِيفٌ دَلَّ. بَرَكَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا لَمْ يَرَوْهُمَا مَتَا وَجَعَلَ مِنْ الْقَدَرِ

كَمِيزَةٍ أَمْرًا دُرْهَمًا ٥٥٤٦: عَصْرَ الْوَرْدِيِّ فِي مَقْصِدِهِ قَدْ فِي عَصْرِ السَّيْرِ ٩، ٢٦٣، ٢٦٤ وَبِئْسَ تَرْجُمَةً
عَنِ الرِّفَافِ ذَكَرَ السُّلَوكُ مِنَ الرُّوَايَةِ السُّنَدِيَّةِ وَبِئْسَ تَرْجُمَةً الْمَقْصُودُ عَلَى عَصْرِ هَكَذَا وَتَشْعُرُ مِنْ وَسْوَاسِ
عَنِ مَكْنُونِ هَذَا عَصْرَ عَلَى الْقَدَرِ أَنْ عَصْرَ عَلَى أَمْرٍ الْبَرَاءَةِ وَمِنْ عَمَلِ الْمَقْصُودِ هَكَذَا، وَعَلَى

وَدِيَّةُ الْقَتْلِ مِائَتُ سَوْدٍ، وَفِي الشَّيْءِ أَلْفٌ، وَفِي شَعْلَى الشَّيْءِ، وَفِي اللِّسَانِ

الْإِسْلَامِ، فِي سَرِّهِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَدِيَّةُ الْقَتْلِ مِائَتُ سَوْدٍ، وَفِي الشَّيْءِ أَلْفٌ، وَفِي شَعْلَى الشَّيْءِ، وَفِي اللِّسَانِ
تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

وَفِي الْقَتْلِ تَصْحِيحٌ لِمَنْ دَانَ حَبْلُهُ، وَحَبْرُهُ الْخَمْرُ، وَفِي السَّيْرِ وَغَيْرِهِمَا
تَصْحِيحٌ.

مماصل، هي أحدها ثلث ذية الإصبع، وما بين مفصليها، هي أحدهما نصف ذية الإصبع، وهي كل من حفن من لاس. والاشنان والأضراس كلها سواء، ومن حرب عشرة فلذهب منعه فيه ذية كاملة، كم لو قطعه. كذلك إذا شئت، وانغير إذا ذهب صوتها

والشجاج عشرة الحارصة، والدائمة، والذمسة، والفاصة، والملاحمة،

المدة (وكل إصبع فيه ثلاثة مماصل هي أحدها) أحد المماصل (ثلث ذية الإصبع) لأن شها (وهي فيها مفصليها هي أحدهما نصف ذية الإصبع) لأن بينهما سورما للبدل عن الحبل (وهي ثلث سي) من الرجل نصف عشر الذية، وهي (حفن من لاس) أو خمسون ديناراً، أو خمسة درهم، وحيثه يريد ذية لاشنان كلها على ذية انفس ثلاثة أحدها، أيها في العتب اثني وثلاثون عشرون صرباً، وبعدها ثياب، وورقة حواصله، ولا تأس في ذلك، لثوبه بالنفس على علف اللبس كما في غيره، وهي النسيه وليس في الحبل ما يجب بغيره أكثر من صر الذية سوى الأسب. هو بداس من الرجل لأن ذية من المراء نصف ذية من الرجل، كما في (الجرود) والاشنان والأضراس كلها سوية لاشوائها في النسيه، لأن الطراس وإذا كان فيه سمه الطرس في الصوفيت ربه يساوي ذلك كم في الحورقة

(ومن حرب عصباً فذهب منعه فيه ذية كاملة) أي ذية ذلك العصب، وبها هي فانه وبغير (كما لو قطعه) وذلك كالثاني إذا شئت والعش إذا ذهب صوتها) لأن المقصود من النسيه منعه، فذهب منعه كخلاف غيره

(والشجاج) وهو ما يكون في سونة والراس من الجراحة (عشرة) وهي (الحارصة، مهملة) وهي التي تحرق الحنك أو يحدته (والدائمة) مهملة أيضاً وهي التي يطور لدم كالدماغ ولا سله (والذمسة) وهي التي سبب الدم (والفاصة) وهي التي تبصع اللحم أي عظمه (والملاحمة) وهي التي يحد في اللحم ولا تليق لفتحق (والشجاج)

خرجت القديسي ١٢٩١ جذا، مطب والسائر ٨ ٤٧ واس صك في صحيفه كما في حب العرب

٢٢٢/٤ ومن الترياق عن ابن سطل قوله يستاد كنههم لغات، والشجاعت صحيح

وه حبيب عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود ٤٤٦٤ في كتاب الطب وفي ترمذي الأصابع

في كتاب أسبغ عشر في الأبل، وأخرجه ابن أبي عمير ١٥٤٤ من كتاب الوباء ٢١٥٣ لم يسطر

وهي حبيب بن موسى أخرجه أبو داود ١٥٥٠، ١٥٥٧ (بسنين) ٥٦/٨

ومن حديث عمرو بن حزم أخرجه السائي ٨ ٥ والدارمي ٢٢٨٢ جذا استند حسنة أخرى حبيب

بصفة هذا حديث صحيح وفي كتاب أحاديث

عقدت فهي حائضان، وهما من الذرة، وفيها من في شئت أدبه، وإن قطع مع
الكف فيها شئت أدبه، وإن قطعها في بعض الساعد فهي الكف سمية، وفي السراة
حكومتها عند، وفي الإصبع أو يده حكومتها عند، وفي عين اليسى وذقنه ولسانه يد
تسمي شئت حكومتها عند، وفي سبغ وحده أو سبعة دهن عقدة أو سبغ رأسه وحل الرأس
الموضحة في الشفة، وإن دهن سمعة أو غيره، في ثلاثة عقدة أو سبغ موضحة مع الشفة،
ومن فقه إصبع رجلي شئت عند، إلى شفتي فبهما الرأس، ولا تصغر فيه عند داني

صها تذك الله في كل حاله، وفيه من في شئت أدبه، وفيه من في شئت أدبه

أو يده (في قطع الإصبع يد) كذا في شئت أدبه، في كل إصبع شئت أدبه، كذا
من (و) كذا شئت أدبه، إن قطعها عند الكف سمية، في الإصبع مع الكف (صفت أدبه) في
الكف في الإصباح (في قطع الإصبع) في الإصباح مع بعض الساعد، هي الكف صفت أدبه،
وفي اليد حكومتها عند، في اليد سمعة أو غيره، في اليد سمعة أو غيره، وفي اليد
بوسمة لا يثبت فيها لا شئت أدبه، في اليد سمعة أو غيره، في اليد سمعة أو غيره، وفي اليد
في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
لا سمعة فيها ولا يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
في يدك سمعة (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
(حكومتها عند) لا سمعة غير مقدمه (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
رأسه، في شئت أدبه (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
إصبعاً شئت أدبه، في يدك سمعة (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
أشعر، في يدك سمعة (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
الأكبر، كذا في اليد سمعة (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
يثبت في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
يثبت في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
عملية الصفة في الأذن، (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع

الترجمة من كل من في شئت أدبه، في يدك سمعة (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
يثبت في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
يثبت في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
يثبت في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
يثبت في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع
يثبت في اليد (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع (و) يثبت في الإصبع

حيث، ومن فاعل يسن رجل فثبت مكانها فخرى سقط الأرض، ومن شج رجلًا فالتحت
 ويترك لها أثر وست لا تترك سقط الأرض عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف عليه ثمر
 الأرض، وقال ومحمده عليه آخره عبيد، ومن حرج رجلًا فراحلة لم يقتصر منه من
 يرا

ومن ضح به ودخل حفا، ثم فمه ثمر الأرض، فعليه الدية وسقط أرضه قيد
 وكل عتيد سقط فيه فهو صاحب بشبهة فالدية في مال القاتل، وكل أرض وجب

صحة، وعليه نفي البراءة في النسيء وغيره من النصيحة (ومن علم من رجل حبس
 مكانها فخرى سقط الأرض) لأن حقه قد انقضى بعد ما جازى، معناه (ومن شج رجلًا فالتحت)
 النسيء (ولم يتركه ثمر أو ويب النسيء) فمعه (سقط لأبيه عنه وأبي حنيفة) - لروان النسيء
 الموجب له، ولم يترك سوى مجرد الألم، وهو لا يوجب الأرض دون ذلك أبو يوسف عليه ثمر
 الأرض) يعني حفره حفا (هداه) (وقال ومحمده عليه آخره النسيء) ومن لدواء لأنه قد
 بره ذلك من صله، وفي الفقه عن شرح الطحاوي: من دون أبي يوسف ثمر الألم بأجره
 انقلب وثمن لدواء، عليه لا خلاف، بهما في ربي والنصيحة وعلى قول الإمام اعتماد
 الأئمة المصنوعي، والنسيء وغيره، لكن قال في الغيبة لا يجب عليه شيء، جازا،
 ولما يحس أن يجب عليه حكوم عد، مثل آخره عبيد ومن لدواء، وهكذا كل سراحه
 من ربح وخرأ للجنة وجبراً للمرض

(ومن حرج رجلًا فراحلة لم يقتصر منه) لأن الحرج معسر بما
 يزول إليه؛ لا حرجاً منقوصاً إلى الضرر يظهر منه ثقل، وإنما سطر الأمر بالبرء (ومن قطع يد
 رجل حفا ثم حلقه) حفا كذا (فيل ستره) منها (عنه ستره وسقط لآخره القيد) - لاتحاد حس
 الحنابة وعنه ثمانية مسائل، لأن الفخذ إما عمد، حفا، والفخذ كذلك، فسلوب أربعة، ثم
 إما أن يكون بينهما يرا، أو لا، صار ثمانية، وإن كان كل واحد، حفا ويرى، سجد بخص
 بالقطع ثم بالقتل، وإذا لم يرا فكذلك عد أربعة خلافهما، وإن كان كل منهما حفا حين
 يرى، بينهما أحدهما، يجب فيه البد والعسر، وإن لم يرا بينهما كفا فيه ثقل، وهي مسألة
 الكتاب، وإن قطع عمداً ثم قتل حفا، أو بالعكس سواء يرى، بينهما أو لم يرا، أحدهما
 لأختلاف الجنيتين، وتماه في عهد السريعة

(وكل عتيد سقط فيه القصاص بشبهة) كقول الدليل أما، أو من له القصاص ولنا للجاني
 أو كان في القتل صغيراً أو صاعداً لأوب، فالدية في مال القاتل، في ثلاث سبي (وكل

بِأَنفُسِهِمْ يَكْفُرُونَ. مَالِ الْفُتُلِ

وإذا قرى آل الله أعدوا فلا يكون من عائلته من ثلاث سنين. وقُلْ جَاءَ الْفُتُلِ
الْجَنَّةِ نَهْرٌ فِي عَائِلَةٍ وَلَا تَعْلَقُ عَيْنُكَ بِهِ

وَعَنْدَ الْفُتُلِ وَالْمَحْذُورِ حَقٌّ. وَجِبْ مَعَهُ عَيْنُ الْفُتُلِ

وَمِنْ حَيْثُ شَأْنِي عَمَلٌ بِنُفْسِي. وَوَصَّيْتُ حَقًّا عَيْنُ الْفُتُلِ بِشَأْنِهِ عَيْنُ
عَيْنِهِ. وَإِنْ كُنْتُ مَعَهُ مَعَهُ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ
عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ

عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ
عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ

وَمِنْ حَيْثُ شَأْنِي عَمَلٌ بِنُفْسِي. وَوَصَّيْتُ حَقًّا عَيْنُ الْفُتُلِ بِشَأْنِهِ عَيْنُ
عَيْنِهِ. وَإِنْ كُنْتُ مَعَهُ مَعَهُ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ
عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ

عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ
عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ

وَمِنْ حَيْثُ شَأْنِي عَمَلٌ بِنُفْسِي. وَوَصَّيْتُ حَقًّا عَيْنُ الْفُتُلِ بِشَأْنِهِ عَيْنُ
عَيْنِهِ. وَإِنْ كُنْتُ مَعَهُ مَعَهُ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ
عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ

عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ
عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ
عَيْنُ عَيْنِ الْفُتُلِ عَيْنُ الْفُتُلِ. وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ وَفِي عَيْنِهِ

تُعَالِيَهُ مَقْعَهُ مُشَلِّبٌ لَوْ دُمِّي، وَإِنْ مَالٍ إِلَى دَمٍ، وَخَيْرٌ مِنْ مَقْعِهِ إِلَى مَالِكَ الْخِيَارِ خَاصَّةً،
وَإِنْ انْطَلَقَ فَلِلْمَسَاكِينِ مَعْنَا، عَمِي عَاقِبَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهِ الْآخِرُ، وَإِنْ قَتَلَ رَجُلٌ عَنْهُ
حَقًّا مَعْلُومًا لَا يَرُدُّ عَلَى عَسْرَةِ الْآبِ دَرَاهِمَ، مِنْ كَيْفِ قَعْنَةِ خَشَرَةِ الْآبِ، لَوْ أَكْثَرَ،
فَنُصِيَ عَلَيْهِ بِخَشَرَةِ الْآبِ إِلَّا عَشْرَةَ، وَبِهِ الْأُمَةُ إِذَا رَأَتْ يَمِينَهَا عَلَى الْخَيْفَةِ حَقَّهِ الْآبِ إِلَّا

ظلم يكن متعدياً، والحق حصل غير بعده، بخلاف ما ذكرناه مثلاً من الإبداء، فإنه يصح ما
 يفتى معوقه سواء خوطب، ثم لا، لتعدي بالياء، وتعد بخاصة أي ملكه، لأنه لو صرف غيره
 تأخرته وتشتت واستمر كالسائل، ولا بد منهم سر، لأنهم لا يمكنون قهراً كمن في
 المحصورة (ويؤي) أي الطلب (أن يطالب بمعه) حد من له في المصنوع (وتبسم أو دس) أو
 مكاتب، وكذا القصير والفرقيز والمعدو، بعداً لا بعد لهم في حق التمرير (ويؤي مك) لاحتياط (أو
 دار وحل) لاحتياطه على ما كتب ثار حاضيه، لأن الحزب له حاضيه، وإن كتب فيه سكان ظلمه أو
 بضالته، سواء كانوا بالجار أو غير.

(وإذ أنصتكم فوسلي) خُراب خطأ (لما) به (دعلي) ضاعده كُلِّ واحدٍ منهما جِيةً الآخر
لأنَّ فاعل كل واحدٍ منهما ضاعف إلى من الآخر يهد - خربى (لما) كذا عني فاعلاً
سواء كان خطأ أو عيلاً أما الأول فلأنَّ الضاعف لنفسه قبل منهما قطعاً وضاعف وقد فاع
يعبر على المتولي، وقد الثاني ولأنَّ كل واحدٍ منهما حدث بعد ما جرى فاعطى وفيما بالخطأ -
فإنَّ كما قلنا في صمير كل واحدٍ منهما نصف البدن - لأنَّ فاعل كل واحدٍ منهما مضطرب، وضاعف
المتب إلى فعلهما كما في الأخير

(وَمَا تَنْتَظِرُ إِلَّا ظَنًّا وَمَنْ يَحْكُمُ بِهِمْ إِذَا عَصَى إِلَهُهُ فَأُولَئِكَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (النجم: ٢٦)

[illegible]

عشرته وفي يد المند نصف النجيه، لا يقرأ على حته لآب إلا خمسة، وكل ما يقرأ من ذب الحرف هو مذكور من جهة المند

وإذا صرف بقر أمروء فالتفت حياءً بينا فعليه عرق، وهي نصف عشر الدية، فإن التفت حياءً ثم رتب عليه ذباً كاملاً، وإلا التفت بينا ثم مات الأم عليه ذباً وعرق، وإذا مات الأم ثم التفت بينا فعليه ذب في الأم، ولا شيء في النجيه، وما يجب في النجيه مؤروث عنه، وفي جيب الأم إذا كان ذكر نصف عشر قيمته لو كان حياءً وعشر قيمته إن كان

ذكرته، وفي النجيه والرواية مشهور في الأولى، وهي الصحيح في الشيخ اهـ

(وفي يد التفت) إذا قطعت (نصف حياءً) ذكر (لا يقرأ) بها (على خمسة الآف) درهم (إلا عشرة)، لأن اليد من الأصغر بعد فقير بكل، ينال من هذا المند بظهور لا يتصلط رتبه، معذبه لكن قال في (الصحيح) المذكور في الكتاب رويه في معجده، وتصحيح تبس القيمة بالذم ما بلغت اهـ (وكل ما يقرأ من ذب الحرف فهو مذكور من قيمة التفت) فما وجب به في الحرف نصف الدية مثلاً فيه من المند نصف النجيه، وهكذا، لأن التفت في العبد كالتب في الحرف لا بد منه، ثم التفت في العبد فيما دون النفس من نجاتي من ماله، لأن الحرف مذكور في أصناف الأموال، وفي النجيه على العاقلة عند أبي حنيفة، ومحمد، وخلفاء أبي يوسف كما في المحرر

(وإذا ضرت) دخل (مضى امرؤ) مائت حياءً حرراً (مئة مولى) أي المملوك وتحتله عاقلة (عرق) في سه واحدة (وفي نصف عشر الدية) أي ذب الرجل لو نجس ذكراً وعشر دية المرأة لو أتى، وكل منهما خمسائة درهم (إلا التفت) حب ثم مات عليه ذباً كاملاً، لأنه قتله حياءً يقترب الناس (وإذا التفت بينا ثم مات الأم عليه ذب) بلأم (وعرق) للنجيه، لما قصر عن الفعل بتعد بحد آخر، وصرح في الأخير بعد بحد لو نجس فأكثر كما في (المرء) (وإن مات الأم) لو لا (ثم التفت بينا فعليه ذب في الأم) فقد (ولا شيء في النجيه)، لأن صوت الأم حسب سموتها ظاهرة على جيب، وإذا التفت حب راتب فعليه مائة درهم يجب في النجيه من المدة لو أذيه (مؤروث عنه) نوريته، لأنه بدل منه، والسد من المفلون لووثة، إلا أن المصنف إذا كان من السورة لا يورث؛ لأن التقتل لا يورث، فبذل بالمرأة لأن في جيب النجيه ما يخص الأم إن نفقت، وإلا فلا يجب شيء، وقيد بالحر بما ذكره بقوله (وفي جيب الأم) حيث كان رقيقاً (إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حباً، وعشر قيمته إن كان ثقيلاً)، لما مر أن ذب الرقيق فيه، ولما قلنا حيث كان رقيقاً، لأنه لا يلزم من رقيق الأم رقيق النجيه، والمثل من السد لو

يُستحق الموت، ولا يقضي له بالحياة وإن لم يكن له من أمانة كدس الأمانة عليه حتى يتم عقوبته. ولا يتحلل في انفسه صبي ولا مخزون ولا أمانة ولا عقد. وإن وحده ميت لا أثر له فلا ضلعه ولا دية. وكذلك إن كان حذو سبيل من أمانة أو من دية أو من صفة. فإن كان يخرج من غيبته أو من دية فهو ميت.

وإن وجد ما قيل على أنه ميت رخص فأنه ميت على عاقبته، وإن أفل أمانة له.

(ولا يستحق الموت) وإن كان من هو المستحق لأنه غير صريح (ولا يقضي له) من قولهم (والأمانة) يعني. لأن الميت لم يردع، ولا مستحق، وإنما وجب عليه ما قيل المستحق منهم ظاهراً لوحده للميت من بعدهم وبمقتضى ما في الأمانة، وانفسه لم يشرع تحت الدية إذا كان، بعد نزع الظاهر الفصل. حذوهم من الجيب المذكور فيقول: فإذا حللوا حبس البراءة من العصبية، وثبت الدية لئلا يفتقد، ثم من كل منهم حيز حتى يخلط، لأن ليس به سبيل مدانها بغير الأمانة، وبعد اجتماعه وبين أهله، بخلاف المذكور في الأمانة، لأن الحبس فيه يد من أصل حقه، وهذا يسهل مدان المدعي به، وبعد لا يسهل مدان الدية كذا في الضرورة (وإن لم يكن قبل الأمانة حبس) وإذا أقررت الأمانة عليهم حتى يتم حصار سبيل الأمانة لوجه الله، بعد إيمانها ما يمكن، ولا يطلب فيه الدية غير ما يسهل بالسهل، فإن كان العدد كمالاً لا بد من أن يكون على أحدهم طيس به. لا يصح في النكاح ضرورة عدم الإكمال (معدود)

(ولا يذلل في انفسه صبي ولا مخزون) لأنهما ليسا من أهل العول الصحيح. (ولا أثر ولا عقد) لأنهما ليسا من أهل العول، وإنما من أهل

(وإن وجد) في المحلة (ميت لا أثر له) من حراجه أو أثر صحت له حق. (فلا قسمة) فيه (ولا دية) لأنه ليس حيل. إذ قيل في نكاح من دية دية صحت منه الحي، وهذا يجب حلف الله حيث لا أثر يستدل به على كونه ميتاً.

(وكذلك) المحكم (إذا كان لزم يسهل من أمانة أو من دية) وأما قوله (فلا قسمة) من الدية بخرج منها عاقبة فلا قيل أحد (وإن كان) الدم (مخرج من غيبته أو من أمانة فهو ميت) لأنه لا يخرج منها إلا فعل من حقه الحي عاقبة (وإن وجد السبيل) دية سبيلها وجعل من العصبية عليه، وإلا يذلل على عاقبة قوت أهل المحلة، لأنه في سبيل قصور كما إذا كان في دية، وكذلك إذا كان قتلها أو إكراهها من أحسنو معهم، لأن فعل من سبيلهم قصور كما إذا وجد في

وإن وجد الفيل في غير إسبانيا ومنه من غيره والله أعلم على بعضه ولا يخفى أن يكون في
 خمسة من الأقاليم هذا رأي جهة وهي على أقل الحظوة ثوب التفسيرين. ولترتيب
 منه واحد. وإن وجد الفيل في سبب القرب من غيره من جهة من الترتيب والتمثيلين.
 وإن وجد الفيل في مستند محض بالنسبة على غيرها. وإن وجد في اجتماع أو تشريح
 الأعظم فلا قسمة فيه. والله أعلم على باب المبدأ. وإن وجد في ترتيب ليس بقرينة عمارة

د. هم. وهذه هي التي في إسبانيا. ثم من المسيحيين أو ضال إلى هذا قسم من يكره
 له من ملك معروف ولم يكن. ومنه طلاق الكتاب. ومهم من أن كان لها ملاقاة فعلية
 عسمة وأما. ثم كان. ومنه كان. يسوق رجل. اسير إلى أنه لم يكن يكن معها أحد كذا
 على أهل مسجده كذا في المذهب. ١٢. ١٣. (إن وجد الفيل في دار إسلام فليقتل عليه). لأن
 الدار هي بلاد كذا على عاقلة. لأن يقرئه منهم ويؤبه بهم

(ولا يدخل السكك في ذلك مع أملاك على أي جهة) وهو فرق بينهما. وذلك
 لأن السكك هو المحصر بحصره في دار السكك لأن سكك الأقاليم لهم. ودرهم ترويع
 يكافؤ ولاية التبرير لهم. فيبقى التصير منهم. وقال في المذهب. هي عليهم جميعاً. لأن
 ولاية التبرير يكون بالسكك كما يكون. نصف وهي أي السكك (على أقل الحظوة) وهي من
 حطب السكك. والفرق ما حظه الإمام حين صرح منه. وصمها من الحطب (فوق التفسيرين)
 مهم لأن صاحب الحطب هو الأصل والسكري وغيره. وولاية التبرير خلقت للأصل ولا
 يحددهم إلا حبل (ولو بقي منه أي من أهل السكك) (وحد) أحد قلنا. وهذا قيد دلي حصة
 راجعاً إليها. وقد دلت في المذهب. أن كل شركون لأن القسمة. وإن يجب بترك الحطب ومن
 له ولاية الحطب. ولولاية صاحب السكك. وقد استوفى به. عار في. والمصحح. وعلى قول أبي
 حنيفة. وهو حصة من الأمانة منهم. والمذهب. والمصنف. وعندها. وإن ما عدا ذلك
 كتاب على التفسيرين. خلافاً لأن الولاية تنعكس إليهم. برؤال من يتقدمه كذا في المذهب.

(وإن وجد الفيل في سبب خمسة من من). كان زبده من الترتيب والتمثيلين. لأنها
 في أيديهم. وكذا للجنة. وذلك لأن لا منها. لأن ويعطون بعضهم غيرها ليدفوا أحد
 كذا. خلاف الحظوة. وذلك.

(وإن وجد الفيل في مستند محض بالنسبة على غيرها). لأن غيرهم منهم. لأنهم أحسن
 به (وإن وجد في) المسند (المجمع). أي نظري (الأعظم فلا قسمة فيه). لأنه لا
 يحصل له أحد فوق غيره (والقضية على سبب المال). لأن معه سواك للمسلمين (وإن وجد في
 ترتيب ليس بقرينة عمارة) بحيث يسمي سبب القسمة (فهو حد). لأنه إذا كان بهما فحق لا يلحقه

فِيهِ هَدًى وَ إِنْ رُحْتَ فِيهِ فَرَحْتَ كَمَا عَنِ الْوَهْدِ

وإِنْ وَجَدَ فِي وَسْطِ الْقُرْآنِ بَعْزَ مَا لَا يُوَافِقُ مَا فِي بَعْضِ مَا أَتَى فِيهِ، فَهُوَ
عَنِ الْقُرْآنِ الْأَعْرَضِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ الَّذِي يُدْعَى عَنِ الْقُرْآنِ الْأَعْرَضِ بِتَحْقِيقِ
نُصْبِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ: وَإِنْ دُعِيَ عَنِ رَجُلٍ مِنْ خِلَافِهِمْ بِسَطْرِ عَقْمِ الْإِسْلَامِ
وَلَوْ أَنَّ الْمُسْلِمَ تَحَقَّقَ فَلَا، فَسُحِّلَ سَالَهُ مَا سَبَّ وَلَا عَوْقَهُ وَلَا غَيْرَ
لَا

تُبرث من غيره فلا يوصف بالانحصار وهذا هو نكح مبروة لأحد، وإن كانت مبرورة لأحد
بالنسبة إليه

(وَأَنْزَلَ مِنْ سَمَاءٍ مَاءً فَسَوَّيْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَبَلَغْنَا فِيهَا الْقُلُوبَ وَجَعَلْنَا لَهَا شَجَرَةً زَيْتُونَ) (سورة زمر: ١٧)

[illegible][illegible]

(وإذا قيل انما اتفلق) فالف معجزة (انما قلنا) لا يحق فيه، لا يحرم فيه بل
 يحسمه في نفسه. و(اتفلق) بالهاء معجمة لا غنة، لا تلام غير قلنا، لأنه لما في ذلك
 من وجد صار حشواً عن المعجزة، فيلحق حكمه من سوء التاميم عليه

وإذا شهد أحد من أهل البصرة على رجل من غيرهم أنه قتل من نفس شهدتهما

كتاب المعاقل

الثمة في شبه الثمة والحصص لكل دين ويجب نفس القتل على الثمة والنفقة
هل الذبوان ين كل نفس من نفس الذبوان بوجه من عقاباتهم في ثلاث سبب فإن

وإذا شهد أحد من أهل البصرة على رجل من غيرهم أنه قتل من نفس شهدتهما
ثمة لم ينشئ شهدتهما لوجود سبب في دفع سبب والذمة عندهما وهذا عقد دين
عنده وقال رجل لأحد كائن بخرقة لا يصرح حصصه بعد بطلت بتعمود كوفي القتل
على غيرهم فتعين شهدتهم كانوا من مضمومة أو غير من المضمومة قبل وجوب الإسلام
في شرع وتصحيح دخول الإسلام واجب المضمومة المضمومة والنفقة وغيرهم
(صحيح)

كتاب المعاقل

جميع معقولة مع القالب وقد الدف معنى معقولي في الذمة سبب لأنها تنقل
أعضاء من أحد الثمة وفيه بعض لأن مع الصالح ودر

الثمة في شبه الثمة (المعقل) وإن دين واجب نفس القتل (وهي الثمة) لأن
المعقل معذور وكذا القتل من سبب معذور أي لأنه ولي إيجاب من عظيم المصالح
ومستحالة فتضمن فيه المعاقلة بغير عيب وإليه تنصرف سببهم لأنهم معذورون وقوي، والمعذور
بالواجبة نفس القتل عند واجب ما يشبهه كالمعقل لأن له أو الإقرار والمصالح فإن هذا
سواء انعقد من كنه سبب حرمة الأثر لحرمة سبب حرمة ثمة عن قتلهم لا نفس
القتل، وفي الإقرار والصحيح وحدتهما لا نفس ثمة في سبب المعقولة هل كذا جواب
وهو المحسوس أن كنه سببهم في الذبوان، وفي حرمة النفس وهو حرمة والأصل
دوني قبل من أحد المضمومة، المحقق وهذا يرد في جميع إلى الثمة، يقال عواص
ويقال إن عمر رضي الله عنه أن ما مؤد بدوا من في حرمة التي أتب الجواز للثمة
ثمة في المصالح وإن كنه سبب من نفس الذبوان نعشا عمر رضي الله عنه، فإنه لما نزل

١٠٠ شرح من كتب القتل، ٣٦٨ - ٣٧٠، وأمر سبب في معقولة في كتابه القتل من حرمة
الذم أو من نفس المعقل، وفي الذبوان، وهذا القتل هو المصطلح

عمر بن الخطاب في أكثر من ثلاث ميسر أو أقل أحدث بها، ومن ثم يكثر من أهل
الذوباني معانته قبلته. تحط عندهم في ثلاث ميسر، لا يبرأ الواحد على أربعة فروعهم
في كل سنة ويتقضى منها، فإذا لم تسع الفيلة لذبت صم إليهم أقرب الفكل من

المدائري جعل المثل على أهل الذوبان محض من الصحاب رضي الله عنهم من غير تكبر
مهم، فكان إحصاء، وليس ذلك بسع، من هو فريه ميسر، لأن المثل كان على أهل
النصر، وقد كانت أنواع بالقران، والحلف، والولاء، والمد^(١)، وفي عهد عمر رضي الله عنه
قد صارت بالقبول، جعلها على أمة أمة ميسر، ولقد قالوا لو كان يوم فوج ناصرهم
بالحرف صارتهم أهل الحرف كما في الهداية (تؤخذ) دد - من عطابهم جمع عطاء، وهو
اسم لما يخرج للجن في بيت المال في السنة مرة أو ميسر، والبرق ما يخرج لهم في كل
شهر، وقيل يوم يجمع وجوهه، لأن إيجابها بما هو صا - وهو انعطاف - أولى من إيجابها في
أصول أموالهم، لأنها أتعب، وما أحدث بمقالة إلا بالتحديد، وتؤخذ (في ثلاث ميسر) من
وبت الفصل بها، والتقدير بذلك مروي عن النبي ﷺ، ويحكى عن عمر رضي الله عنه^(٢)
أهداه (في حرج الصحابي أكثر من ثلاث ميسر أو أقل أحدث بها): لحصول المصعود،
وهو الثمرين على العطاف (ومن ثم يكثر من أهل الذوبان معانته قبلته). لأن مصرفة بهم (تحتط
عليهم) أهداه (في ثلاث ميسر) في كل سنة نسبا، لا يبرأ الواحد منهم (على أربعة فروعهم في
كل سنة) إذا قلت المائلة (وتقضى منها) إذا كثرت قال في الهداية وهذا إسناده إلى أنه يبرأ
على أربعة من جميع الديار، وقد نص محمد بن علي أنه لا يبرأ على كل واحد من جميع الديار

(١) قال الرئيس في حصة الفروع ٣٨٦: أخرج أبو إسبغ عن الحكم بن داود عن حماد بن عمار عن
عشرة في أعطاف المقتلة هو عمر

وأخرج عنه الزرقاني عن عمر أنه نصي بالديار في ثلاث ميسر في كل سنة تلك على أهل الذوبان

(٢) حقه في الفروع، فقال كان عهد النبي ثلاث أي بعد منهم

(٣) ثم يذكره الزرقاني وأما حقه وأعطاف بالرواية هو عمر، وهذا أخرجه الترمذي ٣٨٦: حقه بمجموع الأربعة
سنة عن يحيى بن سعيد قال من السنة من سبغ الديار في ثلاث ميسر وهو يبرأ وقيل لم يبرأ هو
يبرأ

(٤) قال الترمذي في حصة الفروع ٣٨٦: أخرجه عنه أبو إسبغ عن حماد بن داود عن حماد بن عمار عن
عشرة، جعل الدين كله في ثلاث ميسر، وجعل نصف الدين في ميسر، وما دون نصفه في سنة
وذكره الزرقاني في حديث مطول من مذهب أبي عمر، وهو رضي بالله في ثلاث ميسر في كل
سنة قلت على أهل الذوبان في حصة لهم

وقال الترمذي في سنة ١١٦٦ في أوائل كتاب الدين له أصح على العلم على أنه عليه تؤخذ في
ثلاث ميسر، في كل سنة ثلاث الديار
وهذا أخرجه عليه كما يرى

كتلب العمود

لَرَأَى يَكُنْ مَلَكُهُ وَالْإِفْرَادُ

عَالِيَةً لَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَةٌ مِنَ الشُّهُودِ عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ مَالِيَةً، فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ عَنِ
الرَّأْيِ مَا هُوَ؟ وَيَكْتَفِ هُوَ؟ وَأَيُّ رِي؟ وَبَعْضُ رِي؟ وَمَنْ رِي؟ هَذَا يَشِيرُ ذَلِكَ وَقَالُوا: رَأَيْتُ
وَبَلَّغْتُ فِي فَرْجِهَا كَأَمِيلٍ فِي السُّكُونِ وَمَا لِي الْمَاضِي عَنْهُمْ، فَعَدَّلُوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ،
حُكْمَ يَشْهَدُهُمْ

كتلب العمود

وَحَثَّ الْمُنَاسِبَ بَيْنَ الْحُفُودِ وَالْجَنَائِثِ وَلَوَافِدِهَا مِنَ الْفَضَائِلِ وَغَيْرِهَا ظَاهِرٌ مِنْ حَيْثُ اشْتَمَلَتْ
كُلٌّ مِمَّا عَلَى الْمَحْظُورِ وَالْمُحَرَّمِ

وَالْحُفُودُ جَمْعُ حَيْفٍ، وَهُوَ مِنَ الصَّبْغِ وَمَا الْحُفُودُ بِمُؤَنَّبٍ. وَفِي الشَّرِيْعَةِ هُوَ الْعُقُوبَةُ
الْمَحْظُورَةُ حَقًّا مَالِيَةً، حَتَّى لَا يَحْتَمِلَ الْمَضَاعِرَ حُدًّا لَهَا حَقًّا بِطَعْنٍ وَلَا تَحْصِيرًا لِمَدَمِ
الْمَضَاعِرِ وَالْمُطْفَعَةِ الْأَصْلِيَّةِ مِنْ شَرْعِهِ الْإِرْجَاءُ عَمَّا يَنْتَبِزُ بِهِ الْمَدَامَةُ وَالْمَهْمُورَةُ لَيْسَ فِيهِ
أَصْلِيَّةٌ، بَلْذَلِ شَرْعُهُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ

(لَرَأَى يَكُنْ مَلَكُهُ وَالْإِفْرَادُ) لَأَنَّ لَبَّ دَلِيلَ ظَاهِرٍ، وَكَذَا الْإِفْرَادُ لَا يَسِيءُ جَمَاعَةً بِمَنْزِلِ
شُرُوبِهِ مَعْرُوفَةً، وَالْوَصُولُ إِلَى الْعَمَمِ الْحَقِيقِيِّ مُعَدَّرٌ، يُكْتَفَى بِالظَّاهِرِ، (مَالِيَةً) أَنْ تَشْهَدَ
أَرْبَعَةٌ مِنَ الشُّهُودِ الْفَرْجِ الْأَخْرَافَ الْعَدُوسَ فِي مَجِيسٍ وَحَدٍّ عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ مَالِيَةً، مَطْلَقٌ
بَشْهَادَةٍ، لَأَنَّهُ الْمَالُ عَلَى الْمَعْلُومِ الْحَرَامِ، حَقُّ الْوَدْعِ وَالْمَجْمُوعِ أَوْ عَكْسَهُ، وَلَا لَمْ يَحُدَّ الْقَضَاءُ وَلَا
الشُّهُودُ عَلَيْهِ كَمَا فِي «الْمَهْمُورَةِ» (عَسَالَهُمُ الْإِمَامُ) بَعْدَ الشَّهَادَةِ (عَرِ الرَّأْيُ مَا هُوَ؟) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
كُلِّ وَدْعٍ حَرَامٍ، وَلِطَلْفَةِ التَّلَافُحِ عَلَى عَرِ هَذَا الصَّلِ مَحْدُ الْعَبَاسِ تَرْجِيئِهِ (وَكَيْفَ هُوَ؟) فَإِنَّهُ عَدَّ
يَطْلُقُ عَلَى عَجْرَةٍ مَسَامُ الْفَرْجِ عَلَى مَا يَكُونُ سَالَاكِرًا (وَأَيُّ رِي؟) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فِي ذَا
الْقَعْرِ (وَمَنْ رِي؟) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَعَى بَعْضٍ لَهُ، أَوْ لَهُ فِيهَا شَيْءٌ لَا يَفْرَحُ الشُّهُودُ (وَمَنْ رِي؟)
لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَكُونُ حَقَاقَةً، وَكَذَا ذَلِكَ يُنْفِطُ الْحَدُّ، يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ أَحْيَا لَاشْتَرَا (هَذَا يَشِيرُ
وَلَيْتَ) كَلَّ وَوَقَّعُوا رَأْيَهُ وَجَنَّتْهُ بِدَعْوَةٍ (فِي فَرْجِهَا) بِحَيْثُ صَارَ فِيهِ (كَأَمِيلٍ فِي الْمَكْنُحَةِ)
بَعْضٍ أَوْ الْقَطْرِ فِي الْمَحْظُورَةِ (وَمَا لِي الْمَاضِي عَنْهُمْ) أَيَّ عَمَّ سَلَمَهُمْ (فَعَدَّلُوا فِي السَّرِّ
وَالْعَلَانِيَةِ)، فَلَا يَكْتَفِي ظَاهِرُ الْمَدَامَةِ هَذَا الْعَدَالِ، بَعْدَ مَا سَارَ الْحَقُّ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ (حُكْمُ
بَشْهَادَتِهِمْ) وَجَوَابًا، لِنُجُوحِ الْحُكْمِ بِهِ، وَبَرَكُ الشَّهَادَةِ أَوْ مَالِيَةً تَهْلِكُ مَالَتُهَا لَوْلَى كَمَا مَرَّ

والإقرار، أن يقر الدافع المتأفل على نفسه بالبراءة، أربع مرات، في أربعة مجالس من مجالس القضاة كلما تكرر مرة القاضي، ثم الإقرار أربع مرات مسألة الإستم عن البراءة خو؟ وكيف هو؟ وأين رى؟ وبين رى؟ قد بين ذلك برهنا لنجد

هنا كل الرائي شخصاً رجمته بالحدود حتى يفر، يخرجهُ إلى أرض مصر، بتدبير اليهود برحمته، ثم الإستم، ثم الإستم، باب التمسيع اليهود من الاستبداد سقط لنجد

في وقته والإقرار، أن يقر الدافع المتأفل، لا يقر القس والمجرب غير متعسر (على نفسه بالبراءة أربع مرات في أربعة مجالس من مجالس القضاة) لأن الإقرار خمس مرات يعسر التمسيع من مجالس القضاة، قال في التمسيع، وقال بعضهم بغير مجلس القاضي، واللاون أصبح (كلما تكرر مرة (مرة (مرة القاضي) ووجهه عن إقراره، وأظهر كرمه بسبب، وأمر بتجنيبه عنه وطرفه بحيث لا يراه، فإن عذبت فعل به كذلك، (إقرار) ثم (مرة أربع مرات) على باب (مسألة القاضي عن البراءة) ما هو؟ وكيف هو؟ وأين رى؟ وبين رى؟ كتب في اليهود للاستبداد المملوك، قلق في التمسيع، ولم يذكر التمسيع عن التمسيع، في التمسيع، لأن التمسيع يصح الشهادة دون الإقرار، وقيل - لو سألته حاله، ليجوز أنه رى في حد - قد (جداش ذلك) كانه (مرة التمسيع) سقط المحبة

(هنا كل الرائي شخصاً رجمته بالحدود حتى يشهد) كما فعله (يخرج إلى أرض مصر) لأنه أمكن لرحمته، وسلا يصيب بعضهم بعضاً، وسلا قالوا يصحون برحمته كصعوب العتلاء وكذا رجمه خمس مرات (وأنهم خير، ولا يعسر للرحم ولا عيب، وأما التمسيع فإن شاء الإمام حفر به لأنه أكثر معان التمسيع، وإن شاء أقلها من غير حفر كالتمسيع، لأنه يوقع فيها الرجوع بالهروب كما في التمسيع، (يتم التمسيع برحمته) إن كان يبره يالديه التمسيع، لأن التمسيع لا يصح من على الأداة، ثم يصح التمسيع فيرجع

١١ الأصل في هذا الحديث حديث صحيح، والدعوى حديث صحيح، وما حديث طاهر مخرج الجهادي يوم ١٨٢٠ ومسلم ١٦٩١ ج ٢ وأبو داود ١٠٤٠ وس حديث في هريرة أخرجه البخاري ١٨٢٠ ومسلم ١٦٩١ وأبو داود ١٦٢٨ وأحمد ١٥٣٠

وس حديث في أخرجه البخاري ٨٣٠، وفي الباب من حديث أبي سعيد، وعليه ومن حديث جابر بن سمرة وكذا حديث في البخاري ومسلم وأحمد ورواه البخاري وس حبان أن خلافاً أشبهه، النبي ﷺ بالبراءة، ما رواه جابر بن سمرة حتى شهد على خمسة أربع مرات فقال له النبي ﷺ أنك حنون قال لا قالوا خمسة قال نعم، ثم به رجمه بتمسيعه، فلما ذكره الجهاد، فأنفك رجمه حتى مات، فقال له النبي ﷺ حراً وصل على من لم يزل يوحى وأبي جريج في (البرق) (المصلي عليه) رواه أحمد طاهر الحديث

كان عتق خديعة خنسي كانت

بقي رجع أنفق عن إفراجه قبل بانه أخذ عليه، أو في وسطه، قبل رجوعه وحلي
ميلة

وتسخت الإدام، فن يفسر المقتر الرجوع، ويعدن له نعلك لمت لو قبلت
والرجع والمرة في ذلك سواء، غير أن نسرا لا تسرع عنها يساهب إلا ففسر
والفسح، وإن خير لها في الترجع حار

غير متفيدة عند قيل المدة لم يفسر حتى الأرض وبعد كما يفعل في وسطه، وقبل أن بعد
السود يبره الضرب فوق رأسه، وفي أن بعد بعد الضرب، وذلك كما لا يفعل، لأنه ربه
على التمسح ١٥

ويعدن كان عتق جسد خنسي جده (كذب) أي كما مر في حله البحر - لأن الفرق ضيف
حكمة وشخص المعصية

(ويعدن رجع أنفق عن إفراجه قبل بانه أخذ عليه، أو في وسطه قبل رجوعه وحلي ميلة)
لأن الرجوع سر محصل للصدق كالإدوار وليس عد يكده، لتحقيق التشبه في الإدوار
مختلفة فيه من المد كالقصاص وعد المدف، موجود من يكده، ولا كذلك خلاص من
انشرح وحديده

(ويعدن تلامح فن يفسر أنفق الرجوع) عن إفراجه ويعدن له نعلك لمت لو قبلت
بدون ذلك المعنى، النك لمتها أو لمتها، قال في الأصل يعني أن يقول الإدام لمتك
تزوجتها، أو بطلتها شهاد، وعدا قريب من الأور ١٥

(والرجع ونسرا في ذلك سواء، لأن المصوم شبهها (خير) نسرا لا تسرع عنها
تأهيا) نسرا عن كثرة العودة لأهله مرة (إلا العزو والجنس لأنها شئت وصول الألف إلى
المصروب، وتسر حاصل بينهما، مصرب الحد جالسة لأنه أسرها) وإن خير لها في
الترجم حار وهو أحسن، لأنه أسرها، وإن سره لا يفسر، لأنها مستورة شبهها كما في
والله ١٥

(١٤) المصرب المصرب ١٤٧٤ عن امر حاس قال: ما من من ملك ليس به قال له لمتك نكك، أو
مفرب المصرب؟ من لا يادع الله لا أمكها، لا يكتي، قال صدقك بمرجعه
وفي رواية في ذلك ١٤٧٤ عن حبيب بن مسهر ربه وملكك منبهه ورواها عن حديث امر حاس
وبه ملكك نكك، المصرب

والنهي ، إلا أن يرى لإمام دينك مضحكة بعزبه عن قدر ما به ؟

ولذا يرى الأمر على وجه الترخيم رخصاً ، وإن كان منهُ العهد لم تخذ حتى شرأ
ولا دست التحليل لم تخذ حتى يضع حنطه . وإن كان عتفاً العهد حتى تعانق من

يُجمع في الذكر من تخذ والنهي ، لأنه ما من النسي ، والحبس صوح كسبه وهو
مرد عن الصلاة والسلام . والشيء ما يكسبه من أوجده بالحدود الشرعية . فما هي والهداية ؟
أن يرى لإمام ذلك مضحكة بعزبه عن قدر ما به ، لأنه من العتفاً وهو حر وواسع . لأنه
قد يصر في بعض الأحوال ، فيكون يصر في سببها ، وعليه تحصيل النهي الصوري من بعض
لهذه رضى الله عنهم . وهذا هو

وإذا رعى الأمر على وجهه ، سوحه عنه ، وتضمن رجم ، لأن الأثر لا يصح . ولا يصح
سببه . من أي شيء كان حله العهد من بعد حتى رأى . أن الله (وإن الله) رضى الله
ووجده عتفاً العهد لم تخذ حتى يضع حنطه . وإن كان عتفاً العهد حتى تعانق من
كان حتماً تحبب حنطه ، أي يرضع رضى من (أيضا) ، لأنه ما من مرض صوح . وإن

(١) ما من من عتفاً العهد من عتفاً ، لأنه ما من النسي ، والحبس صوح كسبه وهو
مرد عن الصلاة والسلام . والشيء ما يكسبه من أوجده بالحدود الشرعية . فما هي والهداية ؟
أن يرى لإمام ذلك مضحكة بعزبه عن قدر ما به ، لأنه من العتفاً وهو حر وواسع . لأنه
قد يصر في بعض الأحوال ، فيكون يصر في سببها ، وعليه تحصيل النهي الصوري من بعض
لهذه رضى الله عنهم . وهذا هو

وإذا رعى الأمر على وجهه ، سوحه عنه ، وتضمن رجم ، لأن الأثر لا يصح . ولا يصح
سببه . من أي شيء كان حله العهد من بعد حتى رأى . أن الله (وإن الله) رضى الله
ووجده عتفاً العهد لم تخذ حتى يضع حنطه . وإن كان عتفاً العهد حتى تعانق من
كان حتماً تحبب حنطه ، أي يرضع رضى من (أيضا) ، لأنه ما من مرض صوح . وإن

(٢) ما من من عتفاً العهد من عتفاً ، لأنه ما من النسي ، والحبس صوح كسبه وهو
مرد عن الصلاة والسلام . والشيء ما يكسبه من أوجده بالحدود الشرعية . فما هي والهداية ؟
أن يرى لإمام ذلك مضحكة بعزبه عن قدر ما به ، لأنه من العتفاً وهو حر وواسع . لأنه
قد يصر في بعض الأحوال ، فيكون يصر في سببها ، وعليه تحصيل النهي الصوري من بعض
لهذه رضى الله عنهم . وهذا هو

وإذا رعى الأمر على وجهه ، سوحه عنه ، وتضمن رجم ، لأن الأثر لا يصح . ولا يصح
سببه . من أي شيء كان حله العهد من بعد حتى رأى . أن الله (وإن الله) رضى الله
ووجده عتفاً العهد لم تخذ حتى يضع حنطه . وإن كان عتفاً العهد حتى تعانق من
كان حتماً تحبب حنطه ، أي يرضع رضى من (أيضا) ، لأنه ما من مرض صوح . وإن

وإذا رعى الأمر على وجهه ، سوحه عنه ، وتضمن رجم ، لأن الأثر لا يصح . ولا يصح
سببه . من أي شيء كان حله العهد من بعد حتى رأى . أن الله (وإن الله) رضى الله
ووجده عتفاً العهد لم تخذ حتى يضع حنطه . وإن كان عتفاً العهد حتى تعانق من
كان حتماً تحبب حنطه ، أي يرضع رضى من (أيضا) ، لأنه ما من مرض صوح . وإن

نَدَّاسَهَا، وَإِذَا كُنَّ تَخْلَعْنَ انْزَجِمْنَ رُحَمَاتُ

وإذا شهد الشهود بحضرة منقادهم، لم يعطهم عن إقامته بعدهم في الإسلام، ثم قيل
شهادتهم، إلا في حال الخلاف خاصة.

ومرّ وعلية، أحييه فيما تروى العرج عرّ

وَلَا تَحْدُ عَلَيَّ صَ وَطِي، حَادِيَةً وَلَدِي، نَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَهَى عَلِيَّ حَرَامًا، وَإِذَا وَطِي،

﴿وَبَيْنَهُ كَلِمٌ خُفِيَ لِرُجْمٍ رُحِمَتْ﴾ بمحروك وضع الحصل ، لأن الناحية لأجل قوله وقد انفصل ، ومع
أي حيلة ، بها نؤخر إلى أن ينفس الولد عنه ، إذ لم يكن أحد يقوم شريكه ، لأن في الناحية
صينته الولد عن الحياة كما هي والله به

(وإذا شهد الشهود بعد مقتلهم أنه بسطنهم عن إمامه يفتقدون على الإمام) أو موصيهم أو
خوفهم عليهم (وإن قيل: هؤلاء الشهود لا يفتقدونهم) لأنهم لا الناصر إلى كذا لا يفتقدونهم إلا بالإمام عن الأئمة
عليهم السلام (وإن قيل: هؤلاء الشهود لو عدوا حركة منهم فيها) لأن كان نهر السر بصر حاسقاً تماماً فبقا
بما سأل (وإن قيل: هذا الضرب حاشى) أي قلل لأن فيه خوف من الأئمة من دفع إمامهم
والاعتماد على غير ما في حقوق إمامه (وإن استدعى في شرط فيحصل ما يحرم على إمامهم
الاستدعاء) فلا يوجب عليهم، قال في التمهيد: وهو ممنوع من حد الإمام، وإنشأ في التمهيد
الضمير إلى منه الشهود، فلهذا قل: بعد حين، وهكذا أنشد الطحاوي: «أبو حنيفة لم يفتقد
من ذلك، وقوله: إنني رأيته» أي كل عصر، وعن أحمد: أنه حضره بشهر، لأن ما حرم
بما جاز، وهو قوله: عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، وعن الأصمعي: عن أبي حنيفة، وهو الأصمعي
شبه ما حرم مقتله من الشهود، وعنه الاعتماد

(اور وہی تحفہ چما دو۔ السراج شریف، صفحہ ۱۷۷، (عمر)، لایہ مکر پر یہ شہ
میں، و شمل قولہ دجہ دوں تفرہ، ۱۷۷، وهو اقول الإمام، لایہ ایس پرنا کما یلحق عرباً

اولاً حذ عسى من وطئ، حذبه وسده ورد (وعد) وان فعل ونو ولنه حيا **الفتح** (ورث) قد عشت أنها علي حرام) لان تشبيه حكمه بالها شرب من دبره وهو قراءه **الفتح** (ان) وصفتان **الاستدلال** (ان) لآية عاتقه من حي ابداد (هدية) وولدا وطئ، علية آية قوله) وان عليا (ن)

[illegible]

دکتر ابو سعید محمد بن ابی بکر، سنده صحیحہ، ورجل ثقات علی سرمد: الجعلی، حدیث أخرجه أبو داود: ۳۰۶۸
الحديث أخرجه ابن ماجه: ۲۶۹۹ م الحديث عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده عن

حاربه أبه تزأله تزوجته، فزوجه، أعتا حاربه مؤلا، وقال علفت أنها عني حربه،
سند، وإن قال علفت أنها حمل لي، لم يحد

ومن وطئ جارية كجيرة، أو عمو، وقال علفت أنها حلال، سند.

ومن زنى بأمه خير فرائقها وقالب النساء، إنها روحك، عوطها، فلا حد عليه، وعنه
أشهر

ومن زنى امرأة على عرق عوطها فيه الحد، ومن زنى امرأة لا تحمل له كلشها

زوجته أو وطئ أعتا حاربه مؤلا، وقال علفت أنها حمل لي لم يحد، لأن بين هؤلاء قساطر
في الأصح، فقد في الأصح محمول، فكان شبهه اساء، وكذا إذا قال الجارية علف
لها حمل لي، والقول ثم يحد، لأن القول واحد كما في الشجره (ومن وطئ حاربه
أحب تزأله، قال علف أنها حلال حد) لأن الأصح في الأصل جارية، وكذا سائر
المعالم سوى الولاد لما جاء (عنه)، ومن زنى بأمه خير فرائقها وقالب النساء بها زوجات
وطئها فلا حد عليه، لأنه اعتد ذبلاً وهو الإختار في موضع الانشاء، إذ الإختار لا يبر بين
مؤنة وبين غيرها في أول القوله، نصير كاسم وزع عليه أصغر، لما عرفت أن القوله في دار
الإسلام لا يعمر عرق وحفر، وقد سقط الحد شبهه عند الشهر (ومن زنى امرأة) ما به
(على عرق عوطها حد) لأنه لا اساءه من طول الصداق، فلهذا كان القوله من ذبلاً
قولي، وبعد لأنه قد يام على عرقها غيرها من المعالم التي في غيرها، وكذا إذا كان أصغر
لأنه يمكنه لتغير الميزان فزوجه، ألا إذا دعاه فحانه وقال ذبلاً، علفه لأن الإختار ليس
(عنه)، (ومن زنى امرأة لا يحمل له كلشها لم يحد) لأنه شبهه عند، حد

وأمره الطرقي في الكبر، والأوسط والعبر من حديث من سمعته في الجمع ١٥١٢
وقال الطرقي رحمه الله في حديثه، وكان من حديث العصفري رضي الله عنه من سمعته له أحد
من ربه ١٥١٢ قلت، حرم الطرقي في الصغير حد ١٥١٢
وفكره من أبي حنيفة رحمه الله ١٥١٢ من سمعته حاروب، قال في هذا حد يوم الثوري، وإن سمع من
من السكندر بلافا وهو أشد من غيره ١٥١٢ من سمعته المصنف من غير موقوف على حد حد
إنه هو عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً

وحد في شيعي سمعته ما يسمعه، راء الراوي من أس حلال عن حاروب، قال إسماعيل بن عمار مرفوعاً
للجهمي مرفوعاً من أبيه حاروب ١٥١٢، قال راء الدارمطي، وفي مرفوعاً، ومرفوعاً
الطبراني مرفوعاً من أبيه سمع من علف، وفي السند أخطبه وفيه من سمعته أحب من
بعض من أخطه طبعه شعيب ٨٩١٢ وصنف الرأيا ٢٢٢

الحدود، هذا حديث جيد صحيح طرق

بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ

وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأُحِدَ وَرَبِحَهُ مَبْعُودٌ شَهْدُ الشُّهُودِ بِشُكِّهِ عَلَيْهِ أَوْ أَقْرَبُ عَلَيْهِ الْخَمْرَ
وَبَيْنَ أَقْرَبِهِ دَهَبٌ وَرَبِحَتُهُ ثَمَنُ بَحْدٍ، وَمَنْ سَكَّرَ بِرِ الشَّبِيذِ خَمْرًا، وَلَا خَمْرًا عَلَى مَنْ وَجَدَ مَسْئَةً
وَبَعْدَ الْخَمْرِ لَوْ كَفَّهَا، وَلَا بَحْدًا سَكَّرًا عَلَى بَعْدِهِ تَأْ سَكَّرَ بِرِ الشَّبِيذِ وَتَرْبِيَةً طَوْفًا وَلَا

عَلَى مَنْ دَسَّ فِي مَسْكِرَةٍ، لَأَنَّهُ تَحَدَّ أَمْرُهُ بِخِلَافِ أَمْرِ الْعَسْكَرِ وَالْقَرِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ إِلَيْهِمْ
الْإِغْلَافَةَ كَمَا فِي «الْمُهَذَّبِ»

بَابُ حَدِّ لَشُرْبِ الْمَحْزُومِ

(وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ طَوْعًا وَدَّ بَطْنَهُ وَصَدَّقَ وَرَبِحَهُ مَرْجُوعًا) أَوْ حَبْرًا مَسْكِرَةً (شَهْدُ)
الشُّهُودِ عَلَى مَنْ تَرَفَّقَ بِهِ (عَدِيَّةُ الْبَحْدِ) بِرِ سَكَّرَ م لَا لِأَنَّ عَلَيْهِ الشُّرْبَ فَدَّ طَوْرًا، وَلَمْ
يَعْلَمْ الْمُهَذَّبُ (وَبَيْنَ أَقْرَبِهِ) دَهَبٌ تَحَدَّ وَرَبِحَتُهُ ثَمَنُ بَحْدٍ، وَأَمَّا حَبْرًا، وَهِيَ بَرِيَّةٌ،
وَقَالَ مَسْنُونُهُ يَحْدُ، وَكَذَلِكَ إِذَا شَرِبَ عَلَيْهِ عَدَدٌ دَهَبٌ وَرَبِحَهُ، إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّرْمِيزُ كَمَا فِي
الْأَوَّلِ، فَالْمَقْدَامُ يَصْنَعُ قَبْلَ الشَّهَادَةِ بِالْأَمْسَاقِ، خَيْرٌ مِنْ عَدَدٍ مَالِ تَرْمِيزٍ عَدَدُ أَهْلِيٍّ حَدِّ الشُّرْبِ،
وَعَدَدُهُ بِرِ، أَمَّا الْإِغْلَافَةُ فَالْمَقْدَامُ لَا يَجْعَلُهُ عَدَدُ كَمَا فِي حَدِّ الشُّرْبِ، وَعَدَدُهُمَا لَا يَنْفَعُ
إِلَّا عَدَدُ قِيَامِ الرَّاحَةِ، قَالَ «الْإِسْبَاحِيُّ» وَبَصَحِيحُ قَوْلِهِمْ، وَالْمُهَذَّبُ بِالْمُهَذَّبِ وَبَيَّ، وَكَالْمُسَيِّ
«الصَّحِيحُ» وَبَيْنَ أَقْرَبِهِ الشُّهُودُ، وَبَعْدَهُ يَحْدُ مَسْئَةً أَوْ سَكَّرَ بِرِ لَمْ يَدْعُوا بِهِ مِنْ عَصْرِ إِلَى عَصْرِ فِي
الْإِسْلَامِ فَالْمَطْلَعُ ذَلِكَ مِنْ دَسَّ بِرِ لَمْ يَدْعُوا بِهِ عَدَدُ فِي نَوْبِهِمْ حَبْرًا، لِأَنَّ عَدَدًا عَنِ كَيْفِ الْمَقْدَامِ فِي حَدِّ
الشُّرْبِ «الْمُهَذَّبُ»

(وَمَنْ سَكَّرَ بِرِ الشَّبِيذِ) أَلَيْ سَكَّرَ كَانَ (حَدُّ) نَبْرًا، بِالسَّكَّرِ مِنْ لَبْدٍ لِأَنَّهُ لَا يَحْدُ شَرِبَهُ إِذَا لَمْ
يَسْكُرْ تَعْلَاقًا، وَبَيْنَ أَقْرَبِهِ فِي الْخَمْرِ دَسَّ بِرِ لَمْ يَدْعُوا بِهِ عَدَدُ فِي نَوْبِهِمْ حَبْرًا، لِأَنَّ عَدَدًا عَنِ كَيْفِ الْمَقْدَامِ فِي حَدِّ
الشُّرْبِ «الْمُهَذَّبُ» وَبَيْنَ أَقْرَبِهِ الشُّهُودُ، وَبَعْدَهُ يَحْدُ مَسْئَةً أَوْ سَكَّرَ بِرِ لَمْ يَدْعُوا بِهِ مِنْ عَصْرِ إِلَى عَصْرِ فِي
الْإِسْلَامِ فَالْمَطْلَعُ ذَلِكَ مِنْ دَسَّ بِرِ لَمْ يَدْعُوا بِهِ عَدَدُ فِي نَوْبِهِمْ حَبْرًا، لِأَنَّ عَدَدًا عَنِ كَيْفِ الْمَقْدَامِ فِي حَدِّ
الشُّرْبِ «الْمُهَذَّبُ»

(وَمَا حَدَّ عَلَى مَنْ وَجَدَ مَسْئَةً) بِالْحَبْرِ الْخَمْرُ أَوْ تَقْبِاطُهَا، لَأَنَّ التَّرْمِيزَ مُحْتَمَلٌ، وَكَذَا قَسْرُومُ
فَدَّ بِعَمٍّ عَنِ الْإِسْبَاحِيِّ «وَمَا حَدَّ سَكَّرًا» بِسَجَرَةٍ وَجَدَ سَكَّرًا، عَلَى (حَبْرٍ) يَقْلَمُ كَمَا سَكَّرَ
بِ الشَّبِيذِ أَوْ الْحَبْرِ (وَشَرِبَتْهُ طَوْعًا) لَا عَدَدًا سَجَرَةً بَعْدَ لَا يَوْجِبُهُ الْحَبْرُ فَالْحَبْرُ عَلَى التَّرْمِيزِ
وَشَرِبَ مَكْرَهَا أَوْ مَحْضُورًا

ومن هي سب غيره فقال ذلك لأبيه، أو هو أن الرأية، وأنه حية مختص
 وقال الأثر بالحد حد القذف، ولا يطلب بعد الدود، فليفت إلا من يقع القذف في
 سبه هذه، وإن كان المذنب مختصاً حاز لأبيه لكافر وتبعد أن يطلب بالحد، وليس
 يلزم أن يطلب مؤلفاً بقذف أبيه أو غيره

وإن أقر بالقذف ثم رجع ثم يقبل رجوعه

... ..

لأن غير القذف لا لحقه العتق، وأما ما ذكره

أبو نعيم سب غيره فقال (سب) من (أبى)، فبما جحد، وهذا إذا كره أنه مختص،
 لأنه في الحقيقة، قد لا يراه، لأن السب أنه ينسب عن الراي لا عن غيره (وإن قال: «ذا أن
 تراه، وأنه حية مختص»، وقال: «إن من حد» حد القذف، لأنه قد خصه بعد سبه
 لكل من يقع القذف في سبه، فلهذا، كما صرح به غيره

(ولا يطلب بعد القذف للسب لا من يلزم منه في سبه غيره) وهو الولد والولد
 الأصول والأفروع، لأن العار ينسب به، يمكن بحرية، فيكون القذف مقبولا لهم جميعاً، فيه
 عموم الأم لأبها، إذ سب حبه بالمطالبة به، وقد تركت عائته لحولها في بعده، وتخصيه بالأم
 انتهى، فإنه لو قذف حلاً مثلاً فلا يحد، وعطفه، وإذا عطفه فبطلت عنه حد، ولا
 يطلب، بعد القذف للسب (وإن كان، المذنب مختصاً حاملاً لأنه) ولو غير مختص كسبه
 (الكافر أو النسيء أو القاذب سجد)، لأنه غيره عنه له مختص، وهو من ليس الاستحقاق، لأن
 عدم الإحصاء لا يبيح أهلية الاستحقاق

(ويستلزم أن يطلب مؤلفاً، ولا للأب أن يطلب أبه، ويستلزم أنه المذنب) لمختص، لأن
 المصطفى لا يطلب سب غيره، وكذا الأب سب ابنه، ويهد لا بعد الولد بولده ولا تبيد
 بعد

(وإن أقر بالقذف ثم رجع ثم يقبل رجوعه، لأن المصدوف فيه حقاً يكتفه في الرجوع،
 بخلاف ما هو مختص نحو الله تعالى، لأنه لا يكذب به بعد

هو من كثر سب الناس مختص، وإن سبوا منه غيره، كما هو في قوله تعالى: «ولا يحد الله على من سب غيره»
 من سب غيره، وهو الذي يحد من سب غيره، كما قال: «من سب غيره سباً» و«من سب غيره سباً» و«من سب غيره سباً»
 معروف، وهو الذي يحد من سب غيره، كما قال: «من سب غيره سباً» و«من سب غيره سباً» و«من سب غيره سباً»
 ١٠٠

ومن حدة الإثم أن عثره بعد ثبوت هجره به حد تئسف في اعتداف سقط
شهادته، وإن تلف: وإن حد الكافر في عدد ثم أقيم قد شهادته، والله اعلم

كتاب السرقة

إذا سرق أعتق أو ألحق عمره درهم، أو ما يماثله عشرة دراهم، مصرورة أو غير
مصرورة، من حر أو لا شيء فيه، وجب عليه العتق، واعتد (المحرر في تفصيح سواد

(ومن حدة الإثم أن عثره بعد ثبوت هجره به حد تئسف في اعتداف سقط
شهادته، وإن تلف: وإن حد الكافر في عدد ثم أقيم قد شهادته، والله اعلم

(وإذا حد المسلم في اعتداف سقط شهادته، وإن تلف ما يماثله عشرة دراهم، مصرورة أو غير
شهادة بدها، ولا يشترط في ثلاثة عتق أو ما يماثله، وفي ما يماثله حد في الشهادة (وإن
حد الكافر في اعتداف ثم أقيم ثبت شهادته، لأن هذه شهادة مستعدة بعد الإسلام على مدخل
بعد الرد، بملأه القيد إذا حد حد القذف ثم من لا يثبت شهادته، لأنه لا شهادة به أصلاً
في حال الرد، فكأن رد شهادته بعد القذف من سائر هذه الحدود)

كتاب السرقة

وهي في الثلاثة: أخذ شيء من الغير بمس الذم والسرقة منه فبشرى الشئ، وهو
يذهب عنه لأوصاف في الشريعة حار أو سب سانه (وهذه)

(إذا سرق تعاقب ثلاثة) (المن أبيض) (عمره درهم) (جاءه) (أو ما يماثله) (في ثبوت مما لا
يسلح إليه القصد) (سنة عشرة) (أو ما يماثله) (سواء كان له أو غيره مصرورة أو غير مصرورة، من
حر أو غير حر) (وهر ما يجمع وصول بعد القهر، سواء كان له أو غيره) (أو ما يماثله) (أو ما يماثله) (ولا يثبت به سرقة
أحد أحد مالك لم يحد أو يحد عليه) (المنطق) (الأصل أنه سبته بقتل) (هو الشارح
والسارقة) (تطعموا أنفسكم) (الاية) (ولا يثبت به سرقة) (أو ما يماثله) (أو ما يماثله) (أو ما يماثله)
وهي لا تفتن بلديهما قبلها بلحق لأن الأحرار لا يفتن، لا يحصل بضمه شبهة، وبما يصر

(١) سرقة الزور، الآية ١

(٢) سرقة المأثوق، الآية ٢٨

لا الأسمى لا يقطع لشبهه، ولا لاشتراكه فيه. ولقد مضى دراهم لأن أقصى الورد في حق المبرره
مجلس في حق القيمة وقد ورد في السنة سنة في خمسة عشر المجرى. وقد وأصنافه،
فمجي الذي طاعت به ليد على عهد النبي ﷺ كان يساوي عشرة دراهم، وجمع في الفدر هم
بفوك، مصرورة أو غير مصرورة، وهو (البحر) عن أبي حنيفة، ولكن صافى الرواية
بشرط المصرورة، وبه قال (أبو يوسف) وأحمد، وهو الأصح. لأن اسم الدرهم يطلق على
المصرورة عريفا، وقطاعه كلامه بالهدية به، فقد على أن عبارة المصنف فبقوله بمصرورة حيث
قال وقد تعدد ذلك بكونه لا يقطع بالأبي (بدر أو عشر) (أبو حنيفة) وأما آخرهم يطلق على
المصرورة، بالهدية يبي لنا. بشرط المصرورة كما قال في الدرهم، وهو طاهر الفهرية، وهو
الأصح رعاية لكونه الحجاب. حتى يوسى عشر، يراجهب بعض من عشرة مصرورة لا يجب
القطع. أما. وتبعه في ذلك النكاح في (البيع) (اللا) كما ذكره القندوي. لكن في عبارة
فان به بقاء كلام (الهدية) وقد (اصحح)، لكن في بقاء عن القندوي. بقر. لأن (التبنيح
أب حنيفة) ذكر في المشرح. وهو للمبد (الفهرية) - رواية (الهدية) - ولم يبعد
بالمصرورة، بل أئسد الرواية بقوله (مصرورة أو غير مصرورة) ثم قال (أبو حنيفة) صاحب الكتاب
(عشر) دراهم مصرورة أو غير مصرورة، فقد قول أبي حنيفة، سم قال (روى) (عشر) عن أبي

(١) خرج المصنف في شرح (الماء) ٢ ١٣ في الحدود باب المخذ وسمى بفتح هـ المشرق كما في هذا

[illegible][illegible][illegible]

دعای شجاعه طریقی میسر موی اس الریح دین س علم تا عقیده احمده حد ششقی م احمد ان
به حسه . و کائنات اس حلال لا صلا لا عن رزق الله قال فی ذلک یوم ی اھ
بقول من یحیی فی ظلمات لا یحیی الا نور الله العاصی العاصی له . یحیی فی شمس قمران : د
دری ثابت یزید و یزید عکسها و یزید ماضیات

وَجِبَتْ الْقَطْعُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَجِدَّةً، وَبِشَهَادَةِ ثَلَاثِينَ

رَدًّا، شَرَكْتَ جَمَاعَةً فِي سِرِّهِ نَاصِبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةُ فَرَاهِمَ قَطْعٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

وَلَا يَقْطَعُ فِيمَا يَجُوزُ بِهِ فَرَاغٌ فِي سِرِّ الْإِسْلَامِ، كَالْحَبِّ، وَالْقَصَبِ،

يُوسَفُ، وَالْحَبُّ سِدَاقَةٌ فِي مَحْمَدٍ، هِيَ سِرٌّ شَرَفٌ دَرَاهِمُ سِرٍّ لَا يَقْطَعُ إِذَا وَجَدَهُ وَلَوْ أَنَّ
يَقْطَعُ فِيمَا عَشْرَةَ فَرَاهِمَ إِشْرَافًا إِلَى أَنَّ هِيَ الدَّرَاهِمُ مَدْرَجَةٌ لَهَا وَإِنْ كُنْ قَصَبًا كَفَّ فِي
الْقَصَبِ وَهَبَتْ بِشَرْحِهِ، لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ لَا يَحْتَمِلُ دَوْنَهُ، وَيَسْتَوِي فِي يَكُونُ الْحُزْرُ وَاحِدًا، هُوَ
سِرٌّ يَصْلُحُ فِي جَوَائِزٍ مَخْتَلِفَةٍ لَا يَقْطَعُ وَسِرٌّ يَحْتَمِلُ سَهْلًا لِأَنَّ الشَّيْءَ ذَلِيلٌ لِمُحَدِّدٍ، وَكَدَّ
الْبَازِلُ كَمَا مَاتِي، وَقِلَّةٌ بِهِ، وَاحِدَةٌ لِأَنَّهُ لَوْ سَرَى قَصَبًا، حُدًّا مِنْ حُرُوفٍ وَاحِدَةٍ بِصُرْفٍ فَكُنْزٌ لَا
يَقْطَعُ (وَالْمَرَّةُ وَالْمَرَّةُ فِي الْقَطْعِ سَوَاءٌ) لِأَنَّ التَّهْيِيزَ مَحْذُورٌ لِكُلِّ الْخِيَرَةِ؛ صِيغَتُهُ لَمْ يَكُنْ
الْقَلْبُ

(وَجِبَتْ الْقَطْعُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَجِدَّةً) قَالَ فِي الْهَيَا ١٠: وَهَذَا عَدْلٌ فِي حِفْظِهِ وَدَحْمَتِهِ،
وَهَذَا هُوَ يُوَسِّعُ لَا يَقْطَعُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ مَرَّةً، فَيُرَدُّ عَنْ سَهْلٍ فِي مَجْلِسٍ مَخْطُوعٍ، هَذَا
ذَا فِي التَّصْحِيحِ وَتَحْمِلُ تَصْحِيحَ الْإِسْبَاحِيِّ، لِقَوْلِهِمْ، وَعَلَيْهِ تَحْمِيلُ الْإِثْمِ كَمَا هُوَ لِمَرْسَمِ
الْقَوْلِ شَهَادَةً شَاهِدِينَ، لِيُحَقِّقَ الظُّهْرُ كَمَا فِي سَائِرِ مَحَدُودٍ وَبِأَمْرٍ الْإِسْلَامِ كَيْفَ هِيَ؟ وَمَا
هِيَ؟ وَمَا هِيَ؟ وَكَيْفَ هِيَ؟ وَمَا سِرٌّ؟ يَرَدُّ، لَا حَيْطَا، وَاحِدًا لِلْمَرَّةِ كَمَا هِيَ فِي
مَحَلِّهَا وَكَذَلِكَ يَسْأَلُ الْخَطَرُ فِي الْكُلِّ إِلَّا الرِّسَالَةَ وَمَا فِي الْعِلْمِ إِلَّا الْحِكْمَةُ حَرِيفٌ كَمَا فِي
الْمَنْهَجِ

وَأَمَّا شَرَكْتَ جَمَاعَةً فِي سِرِّهِ نَاصِبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةُ فَرَاهِمَ قَطْعٍ عَلَى الْخَطَرِ (عَشْرَةُ
دَرَاهِمَ) أَوْ مَا قَطَعَ قِيَمَتُهُ ذَلِكَ (قَطْعٌ) جَمْعٌ، وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ، لَوَجُودِ الْوَاحِدِ مِنَ الْكُلِّ
مَعْنًى، لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي جَوَائِزٍ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ، وَيَسْتَعِدُّ الْبَاقِيَ بِالْمَعْنَى (وَإِنْ أَفْصَلًا) أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ (وَقُلْتُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقْطَعْ) وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَنَاصِبٌ بِهِ سِرُّهُ نَاصِبًا، وَجِبَتْ قَطْعُ عَلَى
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَهِيَ كَمَالُ نَاصِبٍ فِي حَقِّهِ

(وَلَا يَقْطَعُ فِيمَا يَجُوزُ بِهِ فَرَاغٌ) فِي حَقِّهِ، بِوَجْهِ حَسَبِ (فَرَاغٌ فِي دَلِيلِ الْإِسْلَامِ) وَدَلِيلُ
كَأَنَّ حَبِّ الْقَصَبِ وَالْحَبِّ وَالْخَبْزِ وَالْخَبْزِ وَالْخَبْزِ وَالْخَبْزِ وَالْخَبْزِ وَالْخَبْزِ وَالْخَبْزِ وَالْخَبْزِ
إِنْ مَا يَجُوزُ سَاحَةً فِي الْأَمْرِ بِجَوَائِزِهِ نَمِلُ الْوَاحِدَ فِيهِ وَالْقَضَا لَا نَصِي بِهِ؛ هَلْ يَجُوزُ أَحَدُهُ
عَنِ كَرِهِ مِنَ الْمَالِكِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى شَرْحٍ، هَذَا يَمُوحِي بِحَقِّ الْقَطْعِ مَا جُودَ الْقَصَبِ،

طَلَبُ . وَلَا يَزُولُ . وَيَقَعُ فِي النَّجَسِ . وَفِي الْأَسْفَلِ وَالصَّنَدَلِ . وَإِنْ أُشْحِدَ مِنَ الْحَبَشِ
أَوْ مِنْ أَوْجُوهٍ قَطَعَ مِنْهَا . وَلَا يَقَعُ عَلَى حَائِرٍ وَلَا حَائِجٍ . وَلَا تَلْسَنُ . وَلَا تَنْهَبُ . وَلَا
تُخْتَلِسُ .

وَلَا يَقْطَعُ الشَّرْقُ مِنْ شَيْءٍ مُعَالٍ . وَلَا مِنْ مَائِهِ دَلَّارِي فِي شَرْكَتِهِ . وَمِنْ مَرَقٍ مِنْ
سُوبَةِ لَوْ وَلَدَهُ لَوْ فِي وَجْهِ مَخْرُومٍ يَنْتَهِي لَمْ يَقْطَعْ . وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَى أَحَدُ الْوُجُوهِ مِنْ
الْآخِرِ . لَوْ الْقَطْعُ مِنْ سَيْلِهِ . لَوْ مِنْ أَمْرَةٍ سَيْدَةٍ . أَوْ رُوحٍ سَيْدَةٍ . وَالْقَوْلُ مِنْ مَكْنَانِهِ

بِسْمِهَا صَاحِبِ الْأَصْلِ . بِمَا عَصَى بَعْدَ (وَلَا) فِي مَرَقٍ (دَبَّ) وَلَا طَلَبُ وَلَا تَزَامُرُ . لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْفَلِ
الْقَطْعُ (وَيَقْطَعُ) فِي مَرَقٍ خَشِنٍ (الْحَسَنُ) فَإِنَّ السَّرْمَعِيَّ . هُوَ خَشِنٌ أَسْفَدٌ وَبِئْسَ مِنْ
الْهَبْ . وَلَا يَكَادُ أَنْ يَرَى ثَلَاثَةَ (وَالْقَطْعُ) جَمْعُ مَنَاءٍ . وَهُوَ الرِّيحُ (وَالْأَسْفَلُ) حَشٌّ مَعْرُوفٌ تُشَدُّ
سَوَاكِمُ الْبَاحِ (وَالْقَطْعُ) شَجَرٌ طَلَبُ السَّرْمَعِ . وَكَذَلِكَ الْفَرْقُ لِأَنَّهَا أَسْفَلُ مَخْرُومَةٍ حَرِيدَةٍ عَدِ
سَاسٍ . وَلَا تَوَجُّدُ بِصُورَتِهَا حَرِيدَةٍ فِي دِ الْأَسْلَامِ (وَلَا) أُشْحِدَ مِنَ الْحَبَشِ (الْقَطْعُ) لَا يَطْلُعُ مِنْ
رَأْسِهِ . وَصَدُوقُ وَضَعِهِ (وَلَوْ تَوَلَّى قَطَعَ) مِنْهَا . كَذَلِكَ مَخْرُومَةٍ . لِأَنَّهَا سَاحِلَةٌ تَقْطَعُ سَاحِلَاتِهَا
حَبِيبَةً وَلَا تَقْطَعُ عَلَى خَائِرٍ . لَمْ تَنْصَبْ عَلَيْهِ كَمَرْوَعٍ (وَلَا) حَائِجٍ . مُصَوِّرُ الْحَجَرِ (وَلَا) عَلَى
(تَلْسَنُ) بِالصُّورِ . سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّخْرَةِ . أَوْ الْبَيْتِ وَتَوْصِفًا . تَلْسَنُهُ فِي الْمَلِكِ . لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ
لَمَسُ حَبِيبَةٍ . وَلَا يَلِيقُ لَمَسُهُ حَبِيبَةٍ . فَالْإِسْبَاحِيُّ . هَذِهِ هُوَ رَأْسُ حَبِيبَةٍ .
وَصَحْفَةٍ . وَهَلْ دَلِيلُ يَوْسَعِهِ . هَبْ أَنْطَلِقَ . وَالصَّحِيفُ . تَوَهَّيْ . وَاعْطِ الْأَنْثَى وَالْمَحْجُورَ .
وَالْمَسْمُومَ . وَغَيْرَهُمَا . وَصَحِيفٌ . (وَلَا) عَلَى (تَنْهَبُ) وَهُوَ الْأَعْدُ فَهَرَأُ (وَلَا) تُخْتَلِسُ . وَهُوَ الْأَعْدُ
مِنْ أَيْدٍ سَرِيعَةٍ عَلَى عَهْدِهِ . لِأَنَّ كُلَّ مَعْنَى بِحَاثٍ بَعْدَهُ . فَهِيَ تَنْهَبُ مِنْ السَّرِيعَةِ

(وَلَا) يَمْنَعُ الشَّرْقُ مِنْ شَيْءٍ مُعَالٍ . لِأَنَّهُ وَالْأَعْدَى وَهُوَ مَعْنَى (وَلَا) مِنْ مَعْنَى الشَّرْقِ فِيهِ
شَرْكَتُهُ . لِأَنَّهُ لَا فِيهِ حَقٌّ . وَمِنْ لَمْ يَسْ . حَرْدٌ . هُوَ مَرَقٍ مِنْهَا لَمْ يَقْطَعْ . لِأَنَّهُ سَيْدَةٌ لِحَفَةِ .
وَسَائِلُ وَالْقَوْلُ فِي سَوَاءٍ . لِأَنَّ التَّاجِيزَ لِتَأْمِيرِ الْمُعَالِي . وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَى وَبَنَاهُ عَلَى عَهْدِهِ . لِأَنَّهُ
مَعْدُومٌ حَقٌّ بِشَرِكَتِهِ فِيهِ . وَفَرَسٌ مِنْهُ مَرُومٌ يَقْطَعُ . وَهُوَ لَيْسَ لَهُ دَلِيلُ الْأَسْبَابِ . مِنْ بَلَا
بِئْسَ تَأْمِيرُهُ . وَمِنْ رَأْسِ يَوْسَعِهِ لَمْ لَا يَمْنَعُ . لِأَنَّ مَا مِنْ بَاحِلَةٍ هُوَ بَعْضُ الْقَطْعِ قَطْعُهُ مِنْ
حَمَلِهِ أَوْ حَمَلِهِ . وَهَذِهِ (وَمِنْ) سَرَى مِنْ رُوبَةٍ (وَلَوْ) . وَفِي رَحِمِ مَعْنَى مَعْنَى (يَقْطَعُ) فَالْقَوْلُ
. وَهُوَ تَوَلَّى . تَلِيقُ فِي الْمَلِكِ . وَفِي الدَّجَرِ . فِي الْحَرِّ . وَالْكَلْبِ لِلْمَعْنَى السَّاسِ . هُوَ سَرَى مِنْ
بَيْتِ دِي الرَّحِمِ الْمَحْرُومِ صَاحِبِهِ يَمْنَعُ أَنْ لَا يَقْطَعُ . وَهُوَ سَرَى مِنْهُ مِنْ بَيْتِ شَرِّهِ قَطْعُهُ . وَغَيْرُهُ
فَلَحْمٍ . وَفِيهِ كَمَا فِي الْهَيْدَانَةِ (كَذَلِكَ) . أَيْ لَا يَقْطَعُ . (وَلَوْ) سَرَى تَلْسَنُ مَرُومَةٍ مِنْ لَاحِرٍ لَوْ
الْعَدُوِّ مِنْ سَيْدَةٍ . تَوْسِ أَمْرَةٍ سَيْدَةٍ . أَوْ مِنْ رُوحٍ سَيْدَةٍ . بِأَعْدَى الْإِدْ . بِالْمَعْنَى عَاهِدَةٍ (وَلَوْ) تَلْسَنُ

خرج فحسب نفعه، وكذلك إذا حمل على حمار لسانه فأخرجته، وإذا دخل الحمار حماره
فتولّى بعضهم الآخر فطعنوا جميعاً

ومن مع الثبوت والأدب معه أنه ما حدث شيئاً لم يقطع، وإذا أدخل منه في صندوق
الضيق، أو في ثوب غيره فأحدهما، فليج

وتقطع بحيث يتلف من الرشد ونحوه، إذا سرق ثياباً قيمتها وحلة ثيابي، فإن

المخرج مع السبع أو يصير لقتال صاحب الدار أو يفرار، ولم يفر من يده مصرة؛ فليج
الكل صلاً واحداً، وإذا خرج وبه ما حده فهو مصير، لا سارق «هذه» (وكذلك) فلي قطع إن
حمله أي أخرج على حمار لسانه فأخرجته، لأن سرقه مصاف إليه قصوه وإذا دخل الحمار
حماره فتولّى بعضهم الآخر فطعنوا جميعاً، لأن الإخراج من الكل معنى للمطالبة،
ومما لأن فليج إذا كان يحمل البعوض نفع ويشتري الحمار لنفعه، فلو سلب النفع
أدى إلى ما يات بعده

ومن ثبوت الثبوت والأدب معه أنه ما حدث شيئاً لم يقطع، وإذا أدخل منه في صندوق
الضيق، أو في ثوب غيره فأحدهما، فليج (هذه) (وكذلك) فلي قطع إن
حمله أي أخرج على حمار لسانه فأخرجته، لأن سرقه مصاف إليه قصوه وإذا دخل الحمار
حماره فتولّى بعضهم الآخر فطعنوا جميعاً، لأن الإخراج من الكل معنى للمطالبة،
ومما لأن فليج إذا كان يحمل البعوض نفع ويشتري الحمار لنفعه، فلو سلب النفع
أدى إلى ما يات بعده

(ويشترط نسخ السارق من الرشد) وهو المفضل بين الدرع والكتاب (ويشترط) وجوباً لأنه
ثم محسوم نفسه إلى الشك، والحد راجح لا يثبت بصورة التحسب أي جعل يده بعد القطع
في دهن قد أعلى بالمر لينقطع الدم، قال في «الندوة» والأشهر وثبت الشعر على السارق،
لأنه سلب ذلك وهو السرقة، وجوزوا، ولأن سرق ثياباً قطعت رجليه اليسرى من الكتاب
وهو المفضل بين الساق والقدم، ونحوه هذا (إذا سرق ثياباً لم يقطع) ولكن شرط (وإذا
أشترط حتى يثبت) لما روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: «أبى لأشترط من لا لا يزوج
على ما أكل بها ويشترط بها ورثلاً يمشي عليها» (وهو خرج فيه الصغار محسوماً) (وهو

(1) قال في «نقد الفراهي» ٢٢١/٢٢٢ وهو محسوم من الحس في كتاب «الندوة» عن عبد الله بن سفيان بن عمار
أي قاله قال: «إذا سرق السارق قطعت يده اليسرى» هذا هو مذهب طائفة اليسرى من علماء
السنة حتى يحدث جراحاً في الساق من الله ن أوجه يبرر أنه ما أكل بها ويشترط بها، وروى بعض
علماء «الندوة» عن علي بن أبي طالب أنه قال: «أبى لأشترط من لا لا يزوج
على ما أكل بها ويشترط بها ورثلاً يمشي عليها» (وهو خرج فيه الصغار محسوماً) (وهو

فذكره وأما في حقه في «نقد الفراهي» (وهو محسوم من الحس في كتاب «الندوة» عن عبد الله بن سفيان بن عمار
أي قاله قال: «إذا سرق السارق قطعت يده اليسرى» هذا هو مذهب طائفة اليسرى من علماء
السنة حتى يحدث جراحاً في الساق من الله ن أوجه يبرر أنه ما أكل بها ويشترط بها، وروى بعض
علماء «الندوة» عن علي بن أبي طالب أنه قال: «أبى لأشترط من لا لا يزوج
على ما أكل بها ويشترط بها ورثلاً يمشي عليها» (وهو خرج فيه الصغار محسوماً) (وهو

ملك مسلمة أو ذمي والمأخوذ إذا نسم على جوارحهم أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم
مصدداً أو ما قيمته ذلك قطع (لأنهم أهدبهم وأزجهم من حلاب، وإن قتلوا ولم يأخذوا
مالاً قطعهم الإمام حدث، وإن عبد الأوب، عنهم ثم نسب إلى عقوبتهم، وإن قتلوا وأخذوا
المال فلا أصاب بالحياء إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وقطعتهم وصلوهم، وإن
شبه صنتهم، وإن شاء صنتهم انصب فيه، ويخرج بطنه بالرمح إلى أن يموت، ولا
نصب أكثر من ثلاثة نكبات، فإن كان فيهم صبي أو مغلول، لوفى رجب محرم من

الأيام، إذ لم يرد توزيع الأحرار على الأحوال كما هو مقرر في الأصول (حتى يضمنوا ثوبه) لا
محرم القتل، بل ظهور شبهة الضالعين أو سوء (وإن جرد مال مسلمة لودمي وتساخروا
إذا قسم على جوارحهم) منسوبة (أصابت كل واحد منهم عشرة دراهم) منه مصداً (أو ما قيمته
ذلك) من غيرها قطع (لأنهم أهدبهم وأزجهم من حلاب) أي قطع من كل واحد سده خمس
وجله اليسرى، وهذا إذا كان صحيح لأطراف كذا من (وإن قتلوا قاتله أو قتلوا قاتله بغير
سلاح قطعهم الإمام حدث) لا عصا، وله لا يشرط فيه أن يكون موحداً لقلب من سائر يكون
بمجرد، ولا يجوز التماسه كما صرح به بقوله (وإن عبد الأوقية عنهم ثم بلغت إلى
عقوبتهم) لأن الحقد وجب حمله على ما لا يجوز لئلا يهدب، وهذه حاله فائتة (وإن قتلوا
وأخذوا المال) وهي الحدة الرابعة (لأنهم أهدبهم) أي - ، نعم أيديهم وأرجلهم من حلاب،
حرارة على أحد الشال (وإن دنت أظفله أصابهم) من - على الفيل (وإن سده قطعهم
وإن سده صنتهم) قطع - ما هو كل مهاد من الإهلاك وبه كفاه في الحرمة، قال الإمام
الإمامية، وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة ورواه وقال أبو يوسف - لا أعيب من
الصلب وقال محمد بن لا يفسد، ولكن يفسد ويصحب والصحيح قول أبي حنيفة، وهي
الهداية والتجسرة له ظاهر الرواية وأجدره وسعوي، والقسم عليه وبغيرهما
«صحيح»، و(نصب) من يرد عليه أحياناً وتعيبه أو يرد عليه ويوقف عليها، ورواها حنيفة
أخرى ويربط عليها يديه (ويخرج بطنه بالرمح) من يحد ثوبه أي - ويخصخص بطنه (أي أن
يموت) وروى القضاوي، أنه يقتل أولاً به يصب مد الفيل، لأن الضرب حياثته، ولأنه يوثق
إلى العنقب، وأدرك أصبح، لأنه صيد حب أجمع في الرحم والروح كما هي «الحجرية»، (ولا
نصب) أي لا ينفى مصلوباً (أكثر من ثلاثة) وهو ظاهر الرواية، كذا قال القسطل الشيباني،
في شرح «المدح الصغير»، وعن أبي يوسف أنه يرك على حبه حتى يقطع فيقطع ليعصب
لا عشر لمرة، ووجه الظاهر أن الاعتدال يحصل بشلالة معدة ما يصير فيبقى السلس فيجل به
ويسر عنه ليؤذي عليه (وإن كذا نكبات) أي النكاح، صبي أو مغلول أو ذمي، ثم محرم من

الْمَنْطُوعَ عَلَيْهِ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْبَائِسِ وَصَارَ الْقَتْلُ إِلَى الْأُولِيَاءِ وَإِنْ شَاتُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاتُوا عَصَوْا، وَإِنْ بَاشَرَ فَعَمِلَ وَاجِدٌ بِهِمْ أُخْرَى حُدُّ عَنِ حَصْلَتِهِمْ

كتاب الغيبة

الْأَثَرُ الْقَصِيْرَةُ لِرَبْعَةِ الْعَمْرِ، وَيُؤَيِّدُ الْعَصِيْرَ الْعَصَبُ إِذَا عَلَا وَاشْتَدَّ وَعَلَفَ بِالرَّيْبِ، وَالْعَصِيْرُ إِذَا طَعِنَ حَتَّى دَخَلَ فِي ثَلَاثِيهِ، وَيُؤَيِّدُ النَّمْرَ وَالرَّيْبُ إِذَا أَشْتَدَّ، وَسَيَدُ النَّمْرِ وَالرَّيْبُ 2. طَعِنَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ طَعِنَ حَلَالًا وَيُنَاقِضُ، إِذَا شَرِبَ مِمَّا يُعَلَبُ

المشقوق عليهم) العرب (مسطح نحد عن أناسي)، لأن الحادة واحدة قامت بالحجج، فإذا لم
يكن مثل بعضهم موحاً صار عمل ياتى بحسب العلة فلا يربط عليه الحكم، قال في المسألة
وهذا الذي ذكره القلوبي في ظاهر الرواية عن أصحابنا، وهو القول بغيره، فاه (في) هذا سقط الحد
(صار المتن إلى الأزيد)، ظهور عن العبد، وحديث (ب) شافى (ب) قالوا قصاصاً فيحصر فيه مبرحه
من النقصان لو الذي (وإن شافى) عذراً، لأن صار خاصاً فيهم (وإن) بلشر القتل وبعدت سهم
دور الماتين (جري فحده على حد منهم)، لأن إحد بأحد بصورة الخاص، ومن قطع الطريق قتل
يقتل عليه حتى جاء ثلثاً سجد عن الحد بالثلاثة نفس بغيره، ودفع إلى أوليه المشغول، إذ كان
مثل اقتصر به، وفيه قال أخذ المال رده، به كان مائتاً وبمائه إذ كان حاله، لأن أنويه لا سقط
عن الأخص كما في المشغولة

كتاب الشريعة

والأشربة حمض شراب، وهو لبن كل ما ينبت، ويحضر شرعاً بالمسكر

والأشربة المقصودة (أشبه) أهداف (الضوء، وهي عصير أجيب) أي: (وبه) عرك حتى
(على) أي صابغوا (واشده) أي قوي وصبر مسكر (ومده) أي رمى (سارده) أي
معهودة، بحيث لا يبقى شيء منها يصبر ويرث، وفي قول أبي حنيفة، وعندهما إذا لم يند
يحب صبر مسكراً وإن لم يند (و) أي (يصبغ) الضكوك (بما أصبح حتى ذهب ليل من
لثته) ويصير الليل والطلأ ليلاً. وفي إطلاق ذهب منادى يعني منه كما في «المحيط»،
وقيل إذا ذهب نبت فهو الطلاء وإن ذهب عنه ظهر مصطب ويصطب ليل حتى يصبح والليل،
والكل حرم إذا جلى واشده وفندج بالرب على الإختلاف كما في «الاحتشرون» وقال «فصيحته»
«والندب إذا طبع» وهو الليل. جعل شربة من ماء صابغاً عند الكلي، وإذا عني واشده ذهب
بالربح يحرم عليه وكثيره، ولا يصح شربه. ولا يكثر مسحه، ولا يحد شربه ما لم يسكر به
وه (و) احتلت (يحب) أنكر (و) الرابع بين (الرئيس) أي: (إن أخذ) وقد عني جالريه على

في طه فقه لا يشكره من غير لهُو ولا طوبى، ولا سُم بالحبليطي، وبعد الفصل الثاني والخطة والشعر والذرة حلال وإن لم يُطبخ

الاستلاب، والفتح اسم معمول، قال في المغرب، يقال أُنشع الزيت في الحالبه ومعناه دلفه بها نيل ومخرج من الحلاوة، وريب منق بالفتح معناه، واسم الشراب طنج، اهـ قال في الهداية، وهو حرام إذا شئت وعلى أنه ربيق مُسد مغرب، إلا أنه حرمة عند الأئمة دون حرمة الخمر، حتى لا يكثر مسحه، ولا يحب الحد بشرها حتى يسكو، ويجاسها حقه ترواه علقه في أخرى خلاف لعمر، اهـ محصراً

(ويؤيد قسبي) هو اسم حسن فيناول الناس والرفع والنسر، ويشته حكه فكل كما في الزاهدية، واليد شراب يتخذ من النمر أو الريب أو العسل أو شير أو غيره، سلك يلقي في الماء ويرش حتى يستخرج منه، مشتق من الشد وهو الإلقاء كما أشار إليه في المظلة وغيره، وهشتي (و) بيد (الريب إذا طنج كل وجب بينهما أُنش طنج) قال في الهداية إذا ذهب أقل من ثلث فهو السطوح أُنش طنج اهـ (حلال وإن) عني (لا شُد) وقذف بالرمد، وهشتي، قال الحميري، ولم يذكر اللدب إكتاه بها حتى (ما شرب منه ما يلبت على طه فقه لا يشكره) وكان شره لتقوي ومعه (من غير لهُو ولا طوبى) قال القهستاني، فافرق بينه وبين أُنشع بالطبخ وعنه كما في النعم، قال في الهداية، وهذا عند أبي حنيفة، وإلي يرسد، وقال محمد، حرام، ومثله في النابيس، ثم قال (والمصحيح) قولهما، واعلمه الأئمة المحمدي، والقاسمي، وهو الموصي، وأصدر الشريعة، ومصحيح؛ لكن يائي قريباً أن القسوي على قول محمد، فقه، فقه عدم اللهُو والغرب، لأنه مع ذلك لا يصلح لآلان

(ولا سُم بالحبليطي) أي ماء الريب والنمر أو الرطب أو السر المجتمعي المصطوحين الذي صبح كد في السمرج، وعبادة، وغيرهما، والمعروف من عبادة النمل على عدم انسراط الطنج، ثم هذا إذا لم يكن أحد الحبطين ماء العسل، وإلا فلا بأس من دعاء الشئ كما في فقهكمي

(ويؤيد الفصل) ويسمى سالتج، اهـ في (المغرب) أنشع - يكسر الياء وسكون الشاء - شراب يسكو يتخذ من العسل باليمن (و) - (التي و) بيد (الخطة) ويسمى بالسمر - يكسر الميم، كما في المغرب - (و) بيد (الشعر) ويسمى بالحفة - يكسر الحاء - كما في القهستاني (و) بيد (الذرة) بالفتح المصحح - ويسمى بالشكرنة - بضم السين والكاف وسكون الراء - كما في العمريه (حلال) شره لتقوي واستعراء الطعم (وإن لم يُطبخ) وإن شئت وقذف بالرمد، وهذا عند أبي حنيفة، وإلي يرسد، وعند محمد حرام، قال في التصحيح، وأصدر

علاقتها ونسبها، طرح هو، وإن خرد حسنها

كتاب العبد والذبايح

يخبر الأشرار بالطلب لخدمته، ثم يؤيد بالبرهان وأدلة الخوارق لنفسه

لشكوهه^١ وقتها، ما أخبر عن الهوى فيه، فكانت سبحة له، عذابه

وإذا سئل: فحقه كيف؟ قال: سئل بعينه من أن يقول حقا فيها أو سأل
طرح فيها، كالملة، وأخبر: لا بد أن لا يجيب من وجه الحق، وإن كان الرشد
يطلب الحق، الحرة ذات له، من حسب نفسها، وإذا حسب ظهر كذا، استأ لا
تجيبه، فله آخر، لخصر سئل: وأراك من باب عن الحق، فقبل ظهر من حسن
بشر، بالحق، عذبه: أنه سئل من سأل: أنه لم يعد، إلا أخبر نفسه، فلا ظهر من سأل
كناهي، إلا أنه: (ولا يكذب بعباده) أنه يصحح (أصلح حال)

ولا حتى ذكر القبح، وحديثه، ذليل، وقصد فيه حرم، لأنه يفتد بصل وسند
ذكر له من كذا، من سأل من دون حرم، حرم، فذكر أكل من سأل: لا حرم عليه
بأن سأل من لا يحرم من دون، حرم، كذا في الجواهر

كتاب العبد والذبايح

مناسبة لصياغة، في الأسماء، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة

لا لنفسه، وإنما: فلا لخدمة، وقد، في الأسماء، غير هذه

وتفسيره، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
يجمع، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
الحكمة، شرعا، كما، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة

(يخبر الأشرار بالطلب لخدمته، ثم يؤيد بالبرهان وأدلة الخوارق لنفسه، كل من

١ - من سأل: في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
لا حتى، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
١٢٩٩ في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
سأل من سأل، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
أول من سأل، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
١٣٩٩ في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة
سأل من سأل، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة

من سأل من سأل، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة، في القصة

وَتَهْلِكُ الْكَلْبُ، اِنْ يَرْكُ لِكُلِّ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ

وَبُعِثْنَا الْفَلْهَارِيَّ أَنْ يَرْجِعَ إِدَا، دَعْوَةُ

عِذَا أُوْسِلَ كَلْبَةُ النَّمْلِمْ، أَوْ بَارَبَه، أَوْ صَفَرَه، وَدَعَرَ اِسْمَ اللّٰهِ تَعَالٰى عَلَيْهِ عِندَ رَسَالِه، فَاتَّخَذَ الصَّيْدَ وَحِرَّةً لِمَا تَحْتَ كَلْبَه، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَتَبُ فَلَمْ يَزُكُلْ، وَإِنْ نَكَلَ بِهِ الْبَارِي أَكَلَ، وَإِذَا تَرَكْتُ الْمَرْسَ الْعُتْدَ خَيْبَ رَحِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُدَكِّيَه، فَإِنْ مَرَلَتْ نَدَكِّيَه

نائب من الكيان لوجي مخطف من انظم، ومن داني طيفه، انه استثنى من ذلك التامد والحد.
لاهملا بماقلا لمرحبا التامد حذر هت، والذات لعماسه، وتلحق عظمهم بهما التحدله
جساستها والحقير سثن، لانه محس العن، ولا يحذر لاساعه به هدايه

[illegible]

(فإن أرسل) فريضة العيد (كأنه المنعم أو مازيه أو صفوه) المصطفى (وذكر أسم الله عليه عند
الزكاة) ولو حكمنا بأن سبها، فاشترط عدم تركها عمداً (فأحد) البرص (والعبد وحرجه) في أي
موضع كان (فعلت) العيد من حرجه (من) أقله (فإن) بالمرح لا بد ثم يصرحه ومات لم يؤكل
في ظاهر الرواية كما يأتي قريباً (ومن) كل منه نكث، وبمحوه من الشياخ عند ثبوت طهارة (ثم
يؤكل) هذا العبد، لأنه خلاف العهد (وكذا) ما بعده بعدد حتى يصير مقطوعاً وأما ما حواه فإنه
إذا أكل منها لا يظهر فيه الحرمة لعدم الصحبة، وما به بكل بحرر عسده، خلاف بعضا، وتسامحه
في الملهاة، (ومن) أكل منه الأسير (أكل)، لأن أسير ليس حره في عسده (وإن) تكون أسير (أو
الرامي) كذا يأتي (فالعبد حيا) وحت عليه أن يدفنه لأنه قد سبي انكفاته الاحتيل به فلا يجوز
الاحترازية لعدم الضرورة (فإن) ترك التذكية حتى مات) وكان فيه حياة فوق حياة المذبح (من
يعيش) سه كأمير أو صه كذا في (يدفع) ثم يؤكل) لأنه مندور، حتى يدفعه ولم يتبيح، فصار
كالبسته (أطلق) الإحراق فمثل ما إذا لم يسكن من دفعه دفعه الله أو حتى الوقت كما هو ظاهر
الرواية، فإن في ذلك الهدية إذا وقع العبد في يده ولم يسكن من دفعه، وفيه من الحياة فوق ما
يكون في المذبح، لم يؤكل في ظاهر الرواية، (من) أي حبسه أو هوى يوسف أنه يحل
وهو في الديار، ووك زوي عن أصحاب الثلاثة أنه يؤكل لمتحلاً، وجعل
هذا أصح منه. وقيل ما سماه فوق حياة المذبح، لأنه إذا دونه حياة علي حياة المذبح
لا يلزم ملكيته، لأنه ميت مكنة، ولهذا يروى في هذا في عسده بحالة لا بحرر، كما إذا وقع

حتى ملك ثم يؤكل. وإن حصة الكنت ولم يفرغه ثم يؤكل. وإن شدة كفت غير نعم
أو كفت محوسب لو كفت لم تذكر اسم الله تعالى عليه ثم يؤكل.

وإذا رمى الرخل سبباً إلى صيد فسمى بحد الزمى أكل ما أصاب إذا حرقه السم
صائب. وإن ثركه حياً ذكاه. وإن ثرك مذكبه حتى مات ثم يؤكل. وإن وقع السم
لتحلل حتى مات عنه ولم يرد في جلد حتى أصاب ميتاً أكل. وإن وقع عن ظله ثم
أصابه ميتاً لم يؤكل. وإذا رمى صيداً فوقع في الماء لم يصب ثم يؤكل. وكذلك إن وقع على

وحبيب. وقيل إذا وقع في الماء لم يؤكل أصلاً. لأنه وقع في فلا يحل لا
بدية الاحتكام في (الهدية) والاحتكام (أو حصة الكنت) أو صيده بعد أن وجهه فنه
(وإن مذكراً لم يؤكل) في طهارة الدابة أو بغير شرط قال (الشيخان) وروى
الحسين عن علي حصة له يؤكل. وهو روى عن أبي يوسف. وأصبح طاهر لم يصب
ثم رمى الصبي والمخرج. وفيه حد. (والقوي) على صفة الرواية أنه رمى في (الهدية)
وهذا يذهب على أنه لا يحل للكفر. وعن أبي حنيفة إذا كسر عضواً مثله لا يمس بأكلة لا
حرمه طهارة. ففي كالحرمه فلهذه. وفي الأثر أن المعسر خرج خنفساً لا يهاو الدم.
ولا يحل ذلك منكم فإنه النجس. (وإن مذكراً) أي سارك تكب العظيم ثم حل
من يؤكل صبيحة لم يصح. ما سببه كذا غير معتمد أو لم يمسحوس. لو كفت لم تذكر اسم
الله عليه (وإن يؤكل) لأنه جمع الصبح والمغرب. فصب صبيحة المخرج أيضاً كما في
والاحتكام (وإن رمى الرخل سبباً إلى صيد فسمى بحد الزمى أكل ما أصاب) ثم بعد
لصيدهم مملأ. لأنه وقع بالرعي. يجوز الصبيح لأنه لم يمسره الله عنه. وجمع البدن
محل لهذا النوع من الذكاه. ولا بد من الحرجه. يذهب على الذكاه على ما ذكرنا. وهذا
(وإن كوكبه حياً ذكاه. وإن ثرك مذكبه ثم يؤكل) كذا تقدم. وهذا (وإن وقع السم) بالقبض
وضبط. أي حسب المخرج. قال في (المعتمد) التحليل شئيه أن تكف على شئيه
والعامة. حال تجدد في الشئيه. وما صرح به. يذهب على التحليل منه أي على الشئيه
مع التكف. وما ربما يحل صيد ويذهب أي يكلف صيدان. وهذا (وإن مات) فله
(عنه) (وإن لم يرد) ثم لم يرد (أي ضمه من صيده). وليس به ولا أثر صيده (أو كذا) لأنه غير
معتمد. وقد ذكرنا الذكاه الضرورية. وهو محبوب إليه (وإن كذا) (فقد عن شئيه ثم أحياه ثم
ثم يؤكل). لاحتمال صوته بسبب حر. والمعتمد في هذا الباب كالمجتب. إلا أنه سقط اعتبار
ما في طهارة ضرورية أنه لا يترى الاحتياط فيه. لا ضرورته. لما في فقه من طلبه فلهذا باب
يبيح به إلا أثر صيده. لأنه لو وجد به حر حياً حرى حرماً. واحتمال صوته صيده. والحرى في

مطبخ أو حبل ثم ترمى منه إلى الأرض به يؤكل، وإن ولغ على الأرض ابتداءً أكل
وما أصاب القمطر من مرقه به يؤكل، وإن حرقه أكل، ولا يؤكل ما فصلت
بيده إذا مات منها.

باب رمي إلى صلب فطعم عضو منه كس، ولا يؤكل القمطر، وإن طعمه أثلاثاً

إرسال المكس في هذه الأجواب في النوى في جميع ما ذكرنا كما في التهذيب (وإن رمي حيداً
فوقع في ثماء صلب لم يؤكل)؛ لأصل قوله بالمرء في كل ما أكل من دمه على صلبه أو جملته
سوى ما في الأرض، لأصل قوله من شرفه (وإن رمي في الصيد على الأرض ابتداءً
أكل)، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وفي غيره، محرم ما سبب الاحتياط، بخلاف ما ذهب
لأنه يمكن الاحتراز عنه، فصل الأصل أن سبب الحرمة والتحريم في جنس واحد وليس التحريم هو
سبب الحرمة فزعم جهة انحراف أصنافه، وإن كان مما لا يمكن التحريم عنه جرى وجوبه مجرى
غيره، لأن التكليف بحسن الترويع هو هذا.

(وما أصاب القمطر من مرقه لم يؤكل) لأنه لا يخرج، وانحراف لا بد منه فيحقن معى
الدقة على ما علمت (وإن أصاب بعده) (وحرقه كل) محرم مني الفلانة قبلاً بالمرء بالحد
لأنه لو جرحه بمرقه صلب لم يؤكل، مثله مثله وانحرافه هو سهم لا ريس له كما في
النسب، وفي الجوهرة انحراف من بعد معدنة الرأس وهو هو انحراف التحريم من
المرء (ولا يؤكل ما أصابته السندف) سهم ماء والنداء طية قد أوردت بها صرح (إذا مات
منها) لأنها تلي وتكون ولا يخرج، فصار كالمرء في ما سبب صرح، وكذلك إذا رمي به حجر
فإن في التهذيب: وكلت إن جرحه إذا كان صلباً يورث حده لأصل أنه قتله مثله، وإن كان
صغيراً وبه حده يقتل؛ ليس الموت يخرج، ثم لما والأصل في هذه المسائل أن الموت وإن
كان مضافاً إلى الخارج يمس كان أهلاً حلاً، وهذا كالمضاف إلى النفس يبقى كذا حرماً،
وإن وقع الشك كان حراماً أصلاً، والحدود وغيره سواء، فمع بعض محيي (وإن رمي إلى
صلب فطعم عضو منه أكل) ذلك الصيد، لوجود الحرج (ولا يؤكل القمطر) المقطوع؛ لأنه لا يؤكل
وما ليس من الحي فهو ميت، والمقصود بهذه النصوص أن النجاس من حي حقيقة تحريم الحياة.

١٥ أخرجه كذا في الدرر ٥٥٥٥ والترمذي ١١٨ والحاكم ٢٢٩ والبيهقي ٢٩٠/٤ و"عربي ٩٥

والمصنف في روضة، وأبو يعلى، والطبري كما في مصنف الرضا، والبيهقي ٢٩٢/٤

في الترمذي حسن عريب، وأبو يعلى في هذا، عند من العلم

وهو الحاكم صحيح عن شرط بحراني وأما الذهبي فإنه على شرطه

رواه عنهم من حديث أبي ودة الليثي بنحو والله رسول الله ﷺ ابتداءً وهو يحوي نسخة الإلي وخطه.

والأكثر مما يلي العشر أقل، وإن كان الأكثر منه شيء رأسه شيء الأكثر، ولا يأتي الأغل.
ولا يأتي صيد المحوسى والصيد والنمى

ومن رمى صيدا فأصابه ولم يثخن ولم يخرج من حيز الأشياء فربما أحره فظن أنه
لشئ، ويؤكل، وإن كان الأول أحره فربما الشيء فظن أنه يؤكل. ونسائي حاشى بعبارة
للأول غير ما عرفت فراجعته

وكذا حكى أنه شرع ملافة بعد هذه العراجه، وجهر، راء، صفة ثلاث مع كل (الأكثر من
بني العشر) أو صفة بعض، أو صفة نصف رأسه أو شيء (أكل) لأكل، لأن في هذه تصور لا
يمكن فيه حيز فوق حيز المذبذب، بل يوازى حديث المذبذب، بخلاف ما إذا كان الأكثر بعد
بني رأسه لا يمكن له حيز فوق حيز المذبذب، فحينئذ مع بني ويحرم تعديله لأنه مباح من
الشيء كما هو، ولا يؤكل صيد محوسى أو نمى أو شيء لأنهم سوا من أهل المذلة كما
يأتي. وكذلك الأصغر، وكذلك الأخير

(ومن رمى صيدا فأصابه ولم يثخن، أي لم يرمه ولم يخرج من حيز الأشياء) عن
الأحد (وهذه آخر صفة) أو أحره أو حيزه من حيز الأشياء، وفيه لثاني، لأن الواحد، وهذه
عبارة الصلاة والسلام، والصلب بن حمد، (قال) أي ذلك الصيد لأنه عام
يخرج من حيز الأشياء فلا مكان له، بعد عصب، قال في التهذيب: وهذا إذا كانت العراجه
الأولى بجوار صيد صيد، لأن حيزه يكون الموضع مضافاً إلى الشئ الذي أحره، وإن
كان الرمي (الأول أحره) بحيث خرج من حيز الأشياء فربما الشيء فظن أنه يؤكل، لا احتمال
الموت فالثاني، وهذا من صيد الصيد، عن هذه الأصناف، بخلاف الأوجه الأولى، وهذه
(و) الرمي الثاني صيد للأول، لأن الرمي أنه، صيداً مملوكاً للغير، لأن الأول
ملكه الرمي الصحيح (غير عما عرفت من هذا)، لأنه خلفه وهو حريم، وفيه شئ من حريم
(بلا).

١. قيل باسم صيد، على صيد، بل بعد من الصيد، وفي حيزه شيء، وروى في هذه محصوره
وكثيره في صيد ٢٢٦٦ مائة رطل، ١٢٠٠ والحد، ١٢٠٠ قاله أبو حنيفة في حيزه بأخصه
وأخرجه صيد ١٣٠٤ و١٣٠٥ وكان صحيح على ما ظنهم، ورافقه لأبي
وأخرجه أبو حنيفة ٢٢٦٧ م حصيد بن عدي، فيه حديث يوسع هذه حظاً، وإن كان في
بعضها كلام، وفي بعضها الآخر روى أن الله يوم إلى هذه الصيغ
(١) قال طرسى في صيد قرطبة ٢١٨٤ م
٢. إن حيز من الفروج ٢٥٦ م هو حيزه، فملا

وَيُحَرِّمُ اضْطِغَادَ مَا يُؤْكَلُ لِحَقِّهِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا لَا يَأْكُلُ

وَدَيْبِحَةُ الْقَتْلِ وَالْكَتْبِ حَلَالٌ، وَلَا يُؤْكَلُ دَيْبِحَةُ الْمُخْشَوْسِ وَالْقَرْصُ وَالْقَوْنِي
وَالْمُخْرَمُ، وَإِنْ تَرَكَ الذَّابِحُ السَّمِيَةَ عَمْدًا فَلَا دَيْبِحَةَ فِيهِ لَا يُؤْكَلُ، وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَكَلَتْ

(وَيُحَرِّمُ اضْطِغَادَ مَا يُؤْكَلُ لِحَقِّهِ مِنَ الْحَيَوَانِ) لَأَنَّهُ سَبَبُ سَلَامَةِ الدَّابِّحِ وَفِيهِ خَيْرَاتُهُ
(وَأَكَلَتْ) (مَا لَا يُؤْكَلُ) - لَا سَبَبَ لِلِاضْطِغَادِ بِشَيْءٍ يُؤْكَلُ وَهُوَ أَوْ قَرْنُهُ أَوْ لَاسْتِعَانٍ شَدِيدٌ

(وَدَيْبِحَةُ الْقَتْلِ وَالْكَتْبِ) إِذَا كَانَ يَمْعَلُ السَّمِيَةَ وَالْذَّبْحَ وَيَضْطَغِدُ، وَإِنْ كَتَبَ حَيًّا أَوْ
مَيِّتًا أَوْ لَمَسَهُ كَمَا فِي (الْهَدَايَةِ) (حَلَالٌ) لَوْ حَرَّمَ بَرَقَهُ، وَهُوَ كَوْنُ الذَّبْحِ صَاحِبَ مِلَّةٍ
بِالسُّجُودِ إِذْ، انْتَفَظًا كَالْمَلَكِ، أَوْ دَعْوَى سَائِلِكَيْهِ، وَهَدْيِهِ، وَلَا يُؤْكَلُ دَيْبِحَةُ الْمُخْشَوْسِ
لِقَوْلِهِ يَلْزَمُ دَسْوَابَهُمْ شَيْءٌ يُعْمَلُ الْكَتَابُ غَيْرَ مَا كَتَبَ بِسَائِلِهِمْ وَلَا يَكْتَبُ دَيْبِحَةً، وَلَا يَأْكُلُ
يُدْنِي الْمُتَوَحِّدَ، فَالْمَلَكُ الْقَلْبَ اعْتِمَادًا، وَدَعْوَى وَهَدْيًا، (وَالْقَتْلُ) لَأَنَّهُ لَا مِلَّةَ لَهُ (وَالْقَوْنِي) لَأَنَّهُ
لَا يَمْسَعُ لَمَسَهُ (وَالْمُخْرَمُ) سَبَبُ السَّكِينِ، فَإِنَّ فِي هَدْيِهِ، يَمْسَعُ مِنَ الصَّيْدِ، وَكَذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ مَا
دَخَلَ فِي الْحَرَمِ مِنَ الصَّيْدِ، وَالْإِطْلَاقُ فِي الْمَخْرَمِ يَشْتَعِلُ الْجَنُّ وَالْحَرَمُ، وَالذَّبْحُ فِي الْحَرَمِ يَنْتَوِي
فِيهِ الْحَلَالُ وَالْمَحْرَمُ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَكَاءُ فَعْلًا مُسْرُوحًا، وَهَذَا مُصْبِحٌ مُحْرَمٌ فَلَمْ يَكُنْ ذَكَاةً إِذَا

أَوَّلَ تَرَكَ الذَّبَائِحَ أَلْسِنَةً عَمْدًا مَسْفُوحًا، أَوْ قَتْلًا دَيْبِحَةً فِيهِ لَا يُؤْكَلُ لِحَقِّهِ سَائِلِي
أَوَّلًا قُلُوا مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ (الْآيَةُ) وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَكَلَتْ، لِأَنَّهُ فِي تَحْرِيمِهِ
حَرَجًا عَظِيمًا، لِأَنَّهُ الْإِسْلَامُ فَعْلًا يَجْلُو مِنَ الدَّيْنِ، إِذَا فِيهِ إِعْسَاءٌ حَرَجٌ، وَالْحَرَجُ مَطْلُوعٌ،
أَنْ يَنْتَشِي عَنْ مَحَاطَبِهِ مَا يَسِيءُ بِالْحَدِيثِ، فَمَنْ تَرَكَ رُفْعَ عَيْنِهِ عَنِ الذَّبْحِ - حَلَالًا لِمَعْنَاهُ
كَمَا فِي الْأَخْبَارِ، فَتَنَ فِي (الْهَدَايَةِ) ثُمَّ سَبَبُهُ فِي ذَكَاةِ الْأَخْيَارِ، مَطْلُوعٌ عَنِ الْمَطْعِ، وَهُوَ
عَنِ الْمَطْلُوعِ، وَفِي الصَّيْدِ عَنِ الْإِسْرَافِ وَرَمِي، وَهُوَ عَنِ ذَلَّةٍ، لِأَنَّهُ الْمَطْلُوعُ فِي الْأَوَّلِ
الذَّبْحِ، وَفِي الثَّانِي الرَّمِي وَالْإِسْرَافُ دُونَ الْإِسْرَافِ، فَمَطْلُوعٌ حَتَّى يَنْتَشِي عَنْهُ، حَتَّى إِذَا
أَصْبَحَ شَيْءٌ وَفِيهِ قَلْبٌ غَيْرَ مَا سَكَتَ تَمَسَّ بِسُورِ الْإِسْرَافِ، أَوْ رَمِي الصَّيْدِ وَفِي الْأَصْنَافِ غَيْرِهِ
حَلٌّ، وَكَذَا فِي الْإِسْرَافِ، وَلَوْ أَصْبَحَ شَيْءٌ وَفِيهِ رَمِي بِالْقَتْلِ، وَبِهِجَ يَنْتَشِرُ أَكْرًا، وَبِهِجَ
عَنِ سَهْمٍ ثُمَّ رَمِي بِغَيْرِهِ عَمْدًا لَا يُؤْكَلُ إِذَا وَلِيَهُ بَعْضُ الْإِسْرَافِ لِيَسْمِيَهُ هُوَ لِسَبَبِهِ
لِحَالِ الْمَجْرَدِ، فَلَوْ حَالَ عَنِ غُلْمِجٍ وَهَلَبِهِ أَعْمَرَ لِي، وَبِهِجَ لَأَنَّهُ تَعْلَمُ وَتُزِيلُ، وَبِهِجَ
أَحْمَدُ اللَّهُ أَوْ مَسِيحًا اللَّهُ يَرْجُو التَّسْبِيحَ مِنْ رُبِّهِ عَطْفًا عَنِ الذَّبْحِ فَتَالِ وَالْحَمْدُ لَهُ لَا يَحِلُّ

(١) تقدم في الحزب الثاني (الهداية)

(٢) سورة الأنعام - الآية ١٤٠

والنمرية، والودج، وإذا قطعها حتى الأكل، وإن قطع كثيرها كذلك يندب لها حبة،
وقال أبو يوسف ومحمد لا يندب من قطع الحنظل والنمرية وأحد الودجين
وجوز الفرج باليمين والمروءة، ونكس شيء، أنه انكسر إلا أن ينكس فاقطع والظفر
الضام.

والحنظل باليمين، ولقد حدث لا سيما على من الإمام من الإكساء ثلاثة من الأربع أبدا
كان، ويجوز ترك الحنظل أصلا، فالأولى إذا قطع من أعلاه وبقيت قصته أسفل أحد رجليه
في النسخ عن البراءة، وبه جزم صاحب النور، والحنظل، واليمين، وغيرهم، نكس
جزم في القلية، والقول، والإصلاح، أنه لا يندب يكون أمتعة مما يلي الرأس، وفيه
قال الثوري، قال شيخنا، والحنظل يندب، أن قال ما يبيع فوق العشة قطع ثلاثة
من الثوب، فالحق ما قاله شرح الهداية، يندب، يندب، وإذا كان حنظل، إذ لم يوجد
سوط الحبل يتعلق أصل السدب، ويظهر ذلك بالشهادة أو سؤل أهل الحيرة، حاضرم،
الحنظل، ودع عنك الجدل، أنه (والمروءة التي تقطع في الذكاة ترمي الحنظل) يسج الحنظل
أحد الحنظل، يندب لولوا والميم كما في (المعاصي محسرة انفس لا عسرة) ههنا،
(والنمرية) وهي عزم - رأس المصدة والكروش اللان، الحنظل يجري فيه الطعم والشراب ومنه
يدخل في النملة، وهو ممدود، ويجمع نمرؤ نضمين مثل نمر ونمر، وحكي الأزهرى الهمر
والإيمان والإدغام، وصحبه (والودج) شبه روح - مصعب - عرف عظيم في حاشي ندام
بعض جهنم الحنظل والنمرية، وههنا (مجان ندم) في الثوب (حبل الأكل)
نقطة (ولقد قطع أكثرها) يعني ثلاثة أصابع ثلاثة كان (تكتل) أي حبل الأكل (عند يمين
جنبه)، والأولى لا يندب من قطع الحنظل والنمرية، أحد الودجين، قال في المجموع، والحنظل
في كتب أصحابنا أن هذا أقوى، أبي يوسف ومحمد - أنه كذا في (الراصد) وصاحب
الهداية، ثم قال: وعن محمد أنه يمس أكثر كل فرد، وهو رواية عن الإمام، لأن كل فرد
مها أصل يمس لأحد من غيره، ولزود الأمر بغيره بغير أكثر كل واحد منها، أنه قال في
راد الصالح، والصحيح قول أبي حنيفة، وأحمد الإمام، والحنظل، واليمين، وغيرهما

والصحيح

(ويعز الفرج باليمين) يمس الام، يكون اليه، في يمس المصدة اللان كما في حاشي
الحوي (والمروءة) يمس السبب، كما في (الحنظل) عن أبي ربيعة، قال في المجموع، والمروءة
وحدة المروءة، وهي حجارة يمس برأيه يمس من اليد، أنه (ويكس شيء) أنه حبة نكس به
بحث إذا يمس به يرى الأودح (اليمين أي أسبب) لأن ذلك حقيقة استمع (الأكل)
الحنظل، أي غير المروءة (والظفر الضام) فإنه لا يحل وإن يرى الأودح وأظهر عدم صلاحه

وَيَنْتَحِبُ أَنْ يُجِدَ الذَّابِحُ شَفْرَتَهُ، وَمَنْ بَلَغَ بِالسُّكْبِ الصَّاعَ، لَوْ قَطَعَ الرَّأْسَ كَرِهَ لَهُ
 ذَلِكَ، وَتَوَكَّلَ فِيهِ، وَإِنْ دَبِحَ الشَّاةَ مِنْ مَعَاهِدِ، فَإِنْ بَعِثَ خَبْرًا حَتَّى قَطَعَ الْقُرُوفَ حَلَزَ،
 يُكْرَهُ، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ قَطْعِ الْقُرُوفِ لَمْ تَوَكَّلْ.

وَمَا اسْتَنْسَبَ مِنَ اللَّحْمِ حَذَاكَهُ الذَّبْحُ، وَمَا تَوَخَّشَ مِنَ السُّمِّ حَذَاكَهُ الْعَقْرُ وَالْمَرْحُ
 وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْإِبِلِ النُّخْرُ، فَإِنْ دَبِحَهَا جَازَ يُكْرَهُ
 وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْغَنَمِ الدَّبْحُ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ جَدَرٌ يُكْرَهُ

وَمَنْ سَحَرَتْهُ لَوْ دَبِحَ بَقَرَةً أَوْ شاةً، فَوُجِدَ فِي بَطْنِهَا جَيْبٌ مِمَّا لَمْ يَتَوَكَّلْ لَقَرَأَ لَوْ لَمْ
 يَشْعُرْ

لِلنَّاسِ وَلَا تَهْزُلُ بِالْقَوْلِ، لِأَنَّهُ يَتَمَدَّدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بِالْقَالِمِ لِأَنَّهُ الْمَشْرُوعُ بِإِذَا عَمِلَ عَمَلُ الْكَبِيرِ عَلَى
 عَدَدِ مَا كَانَ، وَهِيَ تَنْبِيْهُ.

(وَيَنْتَحِبُ أَنْ يُجِدَ الذَّابِحُ شَفْرَتَهُ) بِالْمَعْنَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ، وَإِنْ يَكُونُ قَبْلَ
 الْأَصْحَابِ، وَكَرِهَ عَلَيْهِ (وَمَنْ بَلَغَ بِالسُّكْبِ الصَّاعَ) سِتُّونَ أَسْبُونَ - هُوَ سَيْطٌ لِيُضَى فِي حَوْبِ
 الْفَقْلِ، يُقَالُ دَبِحَهُ فَحَطَمَهُ. قَدْ جَاءَ فِي مَثَلِي الذَّبْحِ إِلَى الذَّبْحِ كَمَا فِي وَالْمَحَامِ (تَرْمِطُغُ
 الرَّأْسَ) قِيلَ أَنْ سَكَّرَ (كَرِهَ لَمْ يَكُنْ) بِمَا فِيهِ مِنْ رِيَاءَةٍ لِعَدَبِ الْحَيَوَانِ بِمَا تَلَبَّدَ، وَهُوَ مِثْلُ عَمَلِهِ
 (وَتَوَكَّلَ فِيهِ)؛ لِأَنَّهُ كَرَاهَةُ الْعَمَلِ لَا تَوْجِبُ النُّخْرَ (وَإِنْ دَبِحَ الشَّاةَ مِنْ مَعَاهِدِ) بِمَا لَمْ يَبْعَثْ خَبْرًا
 حَتَّى قَطَعَ الْقُرُوفَ (الْعَقْرُ) قَطْعُهَا (حَلَزَ) وَحَسَبَ لِحَقِيقِ الْمَرْبُوبِ بِمَا هُوَ ذَكَاءٌ (وَلَكِنْ يُكْرَهُ)
 دَبْحَهُ، لِأَنَّ فِيهِ مِنْ رِيَاءَةِ التَّطَبُّعِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ كَمَا مَرَّ (وَإِنْ مَاتَ) أُنْشِئَ (قَبْلَ قَطْعِ الْقُرُوفِ) لَمْ
 تَوَكَّلْ لَوْ وَجَدَ الْمَوْتَ بِمَا لَيْسَ بِذَكَاءٍ

(وَمَا اسْتَنْسَبَ مِنَ اللَّحْمِ حَذَاكَهُ الذَّبْحُ) وَصَارَ مَعْدُورًا عَلَيْهِ (حَذَاكَهُ الذَّبْحُ)؛ لِأَنَّهُ ذَكَاءُ الْأَصْطِفَاءِ (وَمَا
 تَوَخَّشَ مِنَ السُّمِّ حَذَاكَهُ الْعَقْرُ) وَلَا عَجْرَ إِذَا اسْتَنْسَبَ رَحْلًا مَقْلُودًا عَلَيْهِ (وَمَا تَوَخَّشَ
 مِنَ النَّخْرِ) وَصَارَ مَسْتَعْمَلًا لَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ (حَذَاكَهُ الصَّرُورُ) (الْعَقْرُ وَالْمَرْحُ) لِحَقِيقِ الْعَجْرِ

(وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْإِبِلِ النُّخْرُ) فِي الدَّهْلِ، وَهُوَ مَرْمِجُ الْعِلَالَةِ مِنَ الصَّلْدِ، لِمَوَاطَةِ الدَّهْلِ
 الْمَوَارِثَةِ، وَلَا جَمَاعَ الْمَرْبُوفِ فِيهَا فِي السَّحَرِ (مِمَّا دَبِحَهَا) مِنَ الْأَعْلَى (حَقَقَ) لَكِنْ (يُكْرَهُ)
 بِمَعْنَاهُ الدَّهْلِ (وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْغَنَمِ الدَّبْحُ) مِنَ أَعْلَى الْمَقَرِّ، لِأَنَّهُ السَّوَارِثَةُ، وَلَا جَمَاعَ
 الْمَرْبُوفِ فِيهَا فِي الْقَبْحِ (فَلْيَنْ سَحَرَهَا) مِنْ أَسْفَلِ الْعَنْقِ (حَلَزَ) بِمَعْنَى (وَلَكِنْ يُكْرَهُ) لِمَعْنَاهُ
 الدَّهْلِ

(وَمَنْ سَحَرَتْهُ لَوْ دَبِحَ بَقَرَةً أَوْ شاةً) فَوُجِدَ فِي بَطْنِهَا جَيْبٌ مِمَّا لَمْ يَتَوَكَّلْ سِوَا ذَلِكَ (وَالْمُسْتَحَبُّ لَوْ

وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ كُلِّ دَيْ نَابٍ مِنَ الشَّعْبِ ، وَكُلُّ دَيْ مَحَلٍّ مِنَ الطَّيْرِ ، وَلَا نَابٍ
 مِنْ بَرَابِ الثَّرَزِ ، وَلَا يُؤْكَلُ الْأَيْقُ الَّذِي يَأْكُلُ الْحَبِيبَ
 وَيَكْرَهُ أَكْلَ النَّصِيبِ وَالطَّيْرِ وَنَحْشَرَاتِ كُنْهَا
 وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِ الْحَمِيرِ الْأَقْلَبِ وَالْبَحَالِ ، وَبِكْرُهُ لَحْمُ الْفَرَسِ عِنْدَ دَائِي

لَهُ نَشْرٌ عَنِ سَخِ خَلْفِهِ لَوْ لَمْ يَنْهَ ، لِأَنَّهُ لَا يُشْرُ إِلَّا بِعَدِّ يَدَيْهِ الْخَلْفِ ، قَالَ عِي : «لَهْدِيَّة» وَهِيَ
 عِنْدَ دَائِي حَبِيبَةٌ ، وَهِيَ قَوْلُ الْفَرَسِ ، وَالْحَمِيرُ مِنْ دِمَادِهِ ، وَنَابُ الْكَبْرِ يُوسَعُهُ وَاصْفَهُ (ذَا دَمَ
 حَلْفُهُ أَكَلَ هـ ، قَالَ عِي : «الْمَصْحَاحُ» وَاصْفَرُّ دَوَابُّ حَبِيبَةِ الْإِمَامِ «لِيُزَعَّتِي» وَ«الْمِصْبِي»
 وَغَيْرُهَا ١ هـ

(وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ كُلِّ دَيْ نَابٍ) بِصَدَقَةٍ مِنْ شَيْعٍ (يَاكُ دَيْ نَابٍ) وَالشَّيْعُ جَمْعُ
 شَيْعٍ ، وَهُوَ كُلُّ حَيَوَانٍ مَحَلِّطٍ بِشَيْعٍ خَارِجٍ فَالْأَنْ عَمَادٌ وَهَلَالَةٌ (وَلَا كُلُّ دَيْ مَحَلٍّ)
 بِكْرُ الشَّيْعِ - بِصَدَقَةٍ ، «الْمَحَلُّ» طَعْنُ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَسَرِّ وَالطَّاقِ كَمَا فِي «الْمَعْمُوسِ» (وَلَا
 نَابٍ) يَابُ لَشَيْءٍ مَحَلٍّ (وَلَا نَابٍ مِنْ بَرَابِ الثَّرَزِ) وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالزَّوْجِ ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ الْحَبِيبَ ، وَابْنُ
 مِنْ شَيْعِ الطَّيْرِ ، وَقَدْ أَتَى بِحَلْفٍ بَيْنَ كُلِّ مَحَلٍّ وَالْحَبِيبِ وَكَأَنَّ هُوَ الْمَعْرُوفَ - نَاشِئٌ ، عَنِ
 الْأَصْحَاحِ ، كَمَا فِي «الْمَصْلُوحَةِ» وَغَيْرِهَا ، وَفِي «الْهَدَايَةِ» لَا نَابَ مِنْ كُلِّ شَيْعٍ ، لِأَنَّهُ يَحْلُطُ عَائِنَهُ
 الْفَنَاجِلَةَ ، وَهِيَ دَيْبِي يُوسَعُهُ أَوْ يَكْرَهُ ، لِأَنَّهُ عَائِنُ كُلِّ الْحَبِيبِ (وَلَا يُؤْكَلُ) الْعَرَفُ (الْأَيْقُ) الَّذِي
 يَأْكُلُ الْحَبِيبَ جَمْعُ حَبِيبَةٍ حَيْثُ الْمَبْدُ إِذْ أَرَادَ كَمَا فِي «الْمَصْحَاحِ» ، قَالَ «الْمَصْحُوحِيُّ» لَيْ لَا
 يَأْكُلُ إِلَّا الْحَبِيبَ وَحَيْثُ الْمَبْدُ ، وَبِهِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْحَبِيبَةِ وَالْحَبِيبَةِ وَالْحَبِيبِ
 حَلْفٌ بِمِ يَكْرَهُ ، وَقَالَ يَكْرَهُ ، وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ هـ وَفِي «مَعْنِيهِ» ، قَدْ رُفِعَ ثَلَاثَةُ أَسْوَاعٍ مَوْجُوعَةٍ
 بِمَنْطِقِ الْحَبِيبِ وَلَا يَأْكُلُ الْحَبِيبَ ، دَائِي بِمَكْرُورِهِ ، وَبِزَوْجٍ لَا يَأْكُلُ إِلَّا الْحَبِيبَ ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّاهُ
 الْمَصْحُوحَ الْأَيْقُ ، وَلَهُ مَكْرُورٌ ، وَبِزَوْجٍ يَحْلُطُ بِأَكْلِ الْحَبِيبِ هـ ، «الْحَبِيبُ» أُخْرَى - وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي
 الْكِتَابِ ، وَهُوَ غَيْرُ مَكْرُورٍ عِنْدَ دَائِي يَرْسَلُ هـ

(وَيَكْرَهُ) لَيْ لَا يَحِلُّ (أَكْلُ الشَّيْعِ) لِأَنَّهُ لَهُ نَابٌ وَحُصْبٌ دَائِي شَبِيهِ الْحَمِيرِ وَبِزَوْجٍ شَبِيهِ
 عَمَةٍ ، وَلِأَنَّهُ مِنْ شَحْشُورَاتِ (وَالْعَشْرَاتِ) وَهِيَ صَعْدُ دَوَابِّ الْأَرْضِ (كُلُّهَا) نَبِي الثَّانِي وَالرَّسْمُ
 كَالْمَعْمُوسِ وَالْمَصْحُوحَةِ وَالشَّرْطَانِ وَالْزَّوْجِ وَحَبَابٍ لَهَا مِنْ حَبَابَاتِهِ ، وَهَذَا لَا يَحِبُّ عِلْفُ
 الْمُنْحَرَمِ مَقْتَنَاهَا عِي (وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِ الْحَمِيرِ الْعَمِيرِ) لِيُزَعَّتِي لِيُزَعَّتِي هـ

(١) بِشَرِّ النَّصِيبِ لِحَبِيبَتِهِ هَذَا مِصْبُ شَيْءٍ بِإِشَارَةِ حَبِيبٍ وَهُوَ خَرَجٌ ، وَهُوَ عَمَادٌ عَمَادٌ عَمَادٌ
 فَتَذَرُ حَبِيبَ شَيْءٍ بِإِشَارَةِ وَبِزَوْجٍ يَحْلُطُ بِأَكْلِ الْحَبِيبِ هـ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالزَّوْجِ ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ الْحَبِيبَ هـ

كتاب الأضحية

الأضحية واجبة على من جاز نفسه بغير فريضة، في يوم الأضحية من نحره
أو نحره من غير أن يذبحها أو يذبحها بغيره أو بغيره من غيره

كتاب الأضحية

من ذبح أضحية بعد الأضحية، وبها عتبه، صم جهده في الأضحية، وهي في صغير الضحية،
وكتفه، وإشاعه لكثرة العتبه، ولحمه من لحمه، والثالثة صمجه، والجمع صمجه، مثل عطف
أضحية، وإرمه أضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه،
كذا في الأضحية.

(الأضحية) من ذبحها بعد الأضحية، وبها عتبه، صم جهده في الأضحية، وهي في صغير الضحية،
وكتفه، وإشاعه لكثرة العتبه، ولحمه من لحمه، والثالثة صمجه، والجمع صمجه، مثل عطف
أضحية، وإرمه أضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه،
كذا في الأضحية.

من ذبح أضحية بعد الأضحية، وبها عتبه، صم جهده في الأضحية، وهي في صغير الضحية،
وكتفه، وإشاعه لكثرة العتبه، ولحمه من لحمه، والثالثة صمجه، والجمع صمجه، مثل عطف
أضحية، وإرمه أضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه،
كذا في الأضحية.

من ذبح أضحية بعد الأضحية، وبها عتبه، صم جهده في الأضحية، وهي في صغير الضحية،
وكتفه، وإشاعه لكثرة العتبه، ولحمه من لحمه، والثالثة صمجه، والجمع صمجه، مثل عطف
أضحية، وإرمه أضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه، والأضحية صمجه،
كذا في الأضحية.

وَقَسَّ عَلَى الْعَمِيرِ وَالْمَسَاكِينِ نُسُخَهُ، وَوُفَّ الْأَصْحِيَّةُ بِذَخْلِ بَطْلُوغِ الْمُتَجَرِّ مِنْ يَوْمِ
الْمُتَجَرِّ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَمْرِ الْمُدَّحِ حَتَّى يَصْرِيَ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْعِدَّةِ، فَهَذَا أَهْلُ
الشَّرَاةِ يُدْبِرُونَ بَعْدَ الْمُتَجَرِّ، وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَوْمِ الْمُتَجَرِّ، وَيَوْمَ الْيَوْمِ الْيَوْمِ

«يَهْدَاهُ» وَظَرُّهُ «الْإِسْجَرِي» وَهُوَ «ظَهَرُ»، إِنْ كَانَ مَعَهُ مَا لَمْ يَخْلُفْهُ الْمُنَافِقُ عَلَى قَوْلِ
أَهْلِ حَيْضِهِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ رَمَكُهُ ذِكْرُ شَمْسِ الْأَمَةِ وَالْمَرْحُومَةِ، وَحِفْظُهُ وَالْمَصْدَرُ
لِشَهِيدِهِ قَوْلُهُ «وَقَالَ «الْمَصْدُورِي» وَسَمِعْتُ صَاحِبَ «يَهْدَاهُ» وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَصْرِي مِنْ
مَالِهِ، وَيَأْكُلُ مِنْ مَالِهِ، وَيَتَصَدَّقُ بِمَا يَصْرِفُ مَا سَمِعَ مِنْهُ» (وَقَسَّ عَلَى الْمُتَجَرِّ وَالْمَسَاكِينِ
نُسُخَهُ) وَجَدْتُ هَذَا لِلْمَرْحُومَةِ فِي الْعَمِيرِ وَالْمَسَاكِينِ وَفِي الْمَسَاكِينِ دَلَالَةً أَنَّهَا يَحْتَكَرُ نُسُخَاتِهَا
عَلَى الْمَسَاكِينِ وَنُسُخَاتِهَا عَلَى الْقَوْلِ

(وَوُفَّ الْأَصْحِيَّةُ) ذَهْلُ الْأَمْرِ وَالْمَرْحُومَةِ مِنْ بَطْلُوغِ الْمُتَجَرِّ مِنْ يَوْمِ الْمُتَجَرِّ، لِأَنَّهُ لَا
يَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَمْرِ الْمُدَّحِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ (حَتَّى يُصْرِيَ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْعِدَّةِ) كَمَا يَجُوزُ وَقَدْ
يَجُوزُ، لِأَنَّهُ يَشْرُطُ فِي حَقِّهِمْ تَعَدُّ صَلَاةِ عِدَّةٍ عَلَى الْأَصْحِيَّةِ أَوْ خُرُوجِ وَقْتِهَا عِلَاقًا لِمَا يَجُوزُ
أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ الْأَصْحِيَّةُ لِمَعْدِ الشَّرْعِ (وَأَمَّا قَوْلُ الشُّرَاةِ أَوْ الْمُتَجَرِّ (وَيُدْبِرُونَ بَعْدَ الْمُتَجَرِّ)
لِوُجُودِ الْيَوْمِ وَعَدَمِ الشَّرْطِ لِصَلَاةِ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِمْ، وَمَا عَرَفَ بِهِ مِنْهُمْ مِنْ أَنَّ أَوَّلَ عِدَّةٍ
عِدَّةِ صَلَاةٍ لِمَعْدِ الشَّرْعِ لَا يَجُوزُ فِي مَضَرٍّ وَجَدْتُ طَوْلَ الْمَصْرُوفِ إِلَى مَعْنَى فِي مَعْنَاهُ «وَقَالَ الْمُتَجَرِّ» فِي
سَمْعِهِ، إِنْ تَصَحَّحَ عَلَيْهِ عِدَّةٌ لَا يَجِبُ وَهِيَ بِالْمَصْرُوفِ وَغَيْرِهِ بِإِلْإِشْرَافِهَا قَوْلُهُ وَفِيهَا فِي حَقِّ
الْمَصْرُوفِ وَالْمَقْرُوفِ طَوْلُ الْمُتَجَرِّ، لِأَنَّهُ يَشْرُطُ لِأَهْلِ الْمَصْرُوفِ تَعَدُّ صَلَاةِ عَلَيْهَا عَدَمُ الْحُجْرِ
لِمَعْدِ الشَّرْطِ، لَا لِمَعْدِ الْيَوْمِ كَمَا فِي الْمَصْرُوفِ، وَإِلَّا، سَمِعْتُ فِي «الْمَصْرُوفِ» وَغَيْرِهَا «يَهْدَاهُ» بِ
الْمَصْرُوفِ فِي ذَلِكَ مَكْنًى الْأَصْحِيَّةِ، حَتَّى يَرَكَّابَ فِي الشَّرَاةِ وَالْمَصْرُوفِ فِي الْمَصْرُوفِ كَمَا
أَشْرَفَ الْمُتَجَرِّ، وَفِي الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ عِدَّةٍ «فَهَذَا» صَالِحٌ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ
الْيَوْمِ الْأَوَّلِ لَا يَشْرُطُ تَعَدُّ صَلَاةِ، وَإِنْ صَحَّحْتُ لَهُ، غَالِي فِي الْيَوْمِ الْيَوْمِ، وَإِنْ لَمْ يَلَمْزِ الْإِمَامُ صَلَاةَ
الْعِدَّةِ عِلَاقًا حَتَّى يَكْفِيَ الْيَوْمَ، فَإِنْ أَشْرَفَ الْإِمَامُ مِنْ بَصَرٍ أَوْ تَرَكَّ عِدَّةً حَتَّى رَأَى الشَّمْسَ
فَقَدْ حُلَّ الْمُدَّحِ بِمَعْنَى صَلَاةِ فِي الْيَوْمِ الْيَوْمِ لِأَنَّهُ يَحْتَكَرُ الشَّمْسَ عِدَّةً عِدَّةً وَفَقْتُ صَلَاةَ، وَفَقْتُ
بِحَقِّ الْإِمَامِ فِي الْيَوْمِ الْيَوْمِ وَفَقْتُ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ وَالْزَيْتِ شَرْعٌ فِي الْيَوْمِ لَا فِي الْيَوْمِ.
كَذَا ذَكَرَ «الْمَقْرُوفِي» «يَهْدَاهُ» وَذَكَرَ مَعَهُ «يَهْدَاهُ» هِيَ وَالْمَحْبُوطَةُ

(وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) وَهِيَ «يَوْمُ الْمُتَجَرِّ» وَيَوْمُ الْيَوْمِ «يَهْدَاهُ» مَا رَوَى عَنْ هَبْرٍ وَعَنْ
وَسْوَاسٍ وَصِيٍّ لَهُمْ، قَالَ «يَوْمُ الْمُتَجَرِّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ» وَفَقْتُ سَمْعَهُ لَا

الضأن وإن المذبح منه يتجرى^(١)

وَيَأْكُلُ مِنَ النُّعْرِ الْأَصْجِبِ، وَيُطْعِمُ الْأَغْبَاءَ وَالْفُقَرَاءَ، وَيُسَحِّرُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْضَى الْمُدْعَةُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَيَصْدُقُ بِجَدِّهَا لَوْ يَتِمُّ بِمَنَ آتَى
تُسْتَمْلَى فِي الْبَيْتِ.

النُّصْحَةُ حِرْصُهَا مِنَ الْبَيْتِ وَلَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٢)، وَهَدْيُهُ وَيَجْرِي مِنْ ذَلِكَ
كُلُّهُ الشَّيْءُ، وَهُوَ لَيْسَ خَمْسٌ مِنَ الْإِسْ، (١٠) وَبِشٍ مِنَ الْمَعْرِ، (١١) وَمِنْ شَيْءٍ مِنَ الثَّغْلِ وَالْمَعْرِ
(نِصَابُهُ)، إِلَّا الضَّأْنَ فَإِنَّ الْمَذْبَحَ وَهُوَ ابْنُ سِتَّةِ شَهْرٍ (بِمَنْ يَجْرِي) قَوْلُ: وَهَذَا إِذَا كَانَتْ عَطْفَةٌ
بِحَيْثُ لَوْ عَطَفَ بِقَاتِلِيهَا عَلَى الْمَنْظَرِ مِنْ بَيْدٍ، وَهَدْيُهُ

(وَيَأْكُلُ) الْمَضْحَى (بِمَنْ لَمْ يَكُنْ) الْأَصْجِبُ وَيُطْعِمُ الْأَغْبَاءَ وَالْفُقَرَاءَ وَيُجْعَلُ لِقَوْلِهِ وَلَا تَكُنْ
يَهْنِكُمْ عَنْ أَكْلِ نُعْرِهِ الْأَصْحَابُ يَكُونُوا دُغْرُوهُ^(٣) وَلَا يَعْطَى أَحَدٌ أَنْ يَجْرِيَ مِنْهَا لِلنَّهْيِ^(٤) عَنْ
كَسْرِ الْهَدْيَةِ

(وَيُسْتَحَبُّ) لَهُ وَقَدْ لَا يَقْضَى الْمُدْعَةُ مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّ الْجِهَانِ ثَلَاثَةٌ الْأَكْلُ، وَالْإِحْلَاءُ،
سَارِيْنَا، وَالْإِطْعَامُ: قَوْلُهُ سَارِيْنَا (وَأَطْمَعُوا الْقَاتِلَ وَالْمُعْرِ)^(٥) فَانْقَسَمَ عَلَيْهَا اثْنَاثَاءَ
وَهَدْيَةٍ

(١) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي حَبِيبِ الرُّبُوعِ: ١١٩، وَدُرِّدَ فِي الْأَسْلَى، رُبُوعٌ، وَالْقَضَاءُ فِي الْمَصْحُوحِ وَلَمْ يَتَلَّ خِلَافَهُ

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي التَّجْوِيدِ ١١٦/٢: لَا يَنْتَهِي الْأَمْرُ الثَّلَاثَةَ فِي (بَيْنِ) وَالْمَعْرِ وَبَقِيَ وَلَمْ يَرَوْا سَوَاءً
(٢) أَمْرُهُ سَلَّمَ ١١٧٢ وَالسَّيِّ ٢٣٣/٧ كَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ حَبِيبٍ يَنْتَهِي أَنَّ دُغْرُوهُ تَقَعُ فِيهِ عَنْ كُلِّ
لَحْمٍ تَصْعَابًا بَعْدَ ثَلَاثِ ثُمَّ خَالَ بَعْدَ ثَلَاثِ، رُبُوعٌ، وَدُغْرُوهُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَرَبٍ ٤١٦٠ مَثَلُ سَبْعِ
الْصَفِّ وَفِيهِ ثَلَاثُ وَهُوَ عَقْدٌ مِنْ حَدِيثِ بَيْتٍ بِالْمَصْحُوحِ
وَالْمَصْرُوحُ سَلَّمَ ١١٧٢ وَالْقُرْطُبِيُّ ١٤٠ وَالسَّيِّ ٢٣٤/٧ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ ثَرْبٍ وَاقْعَةُ الْبَرْبَرِ دِي كَسْرٍ
يَهْنِكُمْ مِنْ فَحْصٍ لِأَصْحَابِهِ مَثَلُ ثَلَاثِ يَنْتَهِي دُغْرُوهُ مِنَ لَا طَوْلَ لَهُ فَكَلُوا مَا سَدَّ لَكُمْ،
وَالْمُعْرِ، وَدُغْرُوهُ

وَوَرَدَ فِي عَنَّا الْبَيْتُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ ١١٧٣، وَفِي حَدِيثِ سَلَّمَ فِي الْأَنْبُوحِ أَخْرَجَهُ
سَلَّمَ ١١٧٤، وَفِي حَقِيقَةِ حَقِيقَتِهِ أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ ١١٧١ وَفِي دُرِّدَ ٢٨٩٢ وَالسَّيِّ ٢٣٤/٧ وَأَصْلُهُ فِي
الْبَيْهَقِيِّ ٥٥٦٩ مِنْ حَدِيثِ سَلَّمَ فِي الْأَنْبُوحِ وَفِي دُرِّدَ ٥٥٦٧

بَعْدَ الْأَقْدَامِ مَحْجُوزٌ كُنْهًا
(٣) الْقَبِي الْوَلَدُ فِي ذَلِكَ وَفِيهِ أَنْتَ إِذَا الْغَضَبُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَوْلِ هِيَ شِدَّةُ
وَأَقْدَمَ حُلُوقًا، وَحَلَالَةً، وَالرَّبِّي أَوْ لَا يَعْطَى أَحَدٌ مِنْهَا شَيْءٌ، قَالَ: هِيَ مَعْجَةٍ مِنْ عَتَا
أَمْرُهُ لِحَالِطٍ ٢٧١٧ وَمُسْنَدُ ١٣١٨ وَابْنُ دَاوُدَ ١٧٦٩ وَابْنُ مَاجَةَ ٣٠٩

(٤) سَوِيَّةُ الْمَجْعِ، الْإِيَّ ٣١

والأفضل أن يذبح أضحية يديه لا كان يحبس الذئب، ويكره أن يذبحها الكلب
ويؤاخذ عليه رجلا يذبح كل واحد منهما أضحية الآخر أئتمرها، ولا صمد
عليهما

(ويصلق بجلدها) لأنه حرر منها (أو يعل من أله كظيم وجرف وعردت ويحرف
(شتمل في الشبه) قال في هذه هذه ولا بأس بأن يشرى به ما يبيع بيه في اليد مع
طهارة استحساناً، لأن للرجل حكم المرد

(والأفضل أن يذبح أضحية يديه لا كان يحبس الذئب) لأنه عليه، وقيل بعه فصل.
والذي لا يحبس الذئب استعان به، وشهد به، يقول الله تعالى في هذه هذه وهي
هذه أضحية وقد شتر بك ماؤل نظره من دمها كل دسه كما في التهذيب (ويكره أن
يذبحها الكلب) لأنه عمل حرره وهو ليس من أهله، ولو أتم فليج حله، لأنه من هن
الذكاة، وفقره أقيم بزمانه وبه، بخلاف ما في امر المحبس، لأنه ليس من أهل الذكاة
فكان أضحية هذه

(ويؤاخذ على رجلان ذبح كل واحد منهما أضحية الآخر أئتمرها) استحساناً لأنها حبيب
للذبح صغارها ذلك مستحبنا بكم من كان ذلاً للذبح إذا لا ذلة، فبذلك كل واحد منهما
مطلوبه من صلحه (ولا صمد عليهما)، لا كل واحد منهما وخش من صلحه فيما فصل دلالة

(١) روي حديث عمر بن الخطاب في حصة مائة
أخرجه الحاكم ٢٢٢٤٤ والقرطبي في الجيد، الأوسط في شيوخ ١٧٢١ ومدة في غير هذه
الكتاب
ومكث عليه أحكامه وحده بعضي بقره النسخ صحيحاً
والشمس الجني قوله صمد، وقال الرضا (ووجه إسناد من هذا امره
في أخرجه الحاكم ١٢٢٢٢ والدار في صمد كما في الصحيح ١٧٢١ من القضي عليه حرمه
ما انتهى خلا في كلام كثير من روى ذكره رضي في الله له ٢١٩٢٢ وذكر كلام بعضي
ويؤاخذ على الرجل لا يظلمه طرفاً من الله، من من هذا روى عن أبي جعفر في عقبه
بعضه في من صمد وحسره هذا في من فليس الكوفة، وهو من يكتب خطبه بعد حرر وورد
حديث علي أخرجه في القاسم الأصبهان في العرب والفرقة، وهو القاسم الصحيح في هذه من
طرس صمد يريه كما في حب راء ٢١ قال الرضا (وهذا هو الذبح صمد في ريد هو من
صمد في ريد

وجاء في التوبة ٢١٨٢٢ حديث عمران بن حصين في الثاني امره

وحديث أبي سعيد في خطي التوبة صمد

وحديث أبي جعفر في عمرو بن عبد الله في هذا

هذا حديث صحيح

كتاب الإيمان

الأيمان على ثلاثة أصناف: بهي غموس، وهي مُعَقَّدَةٌ، وهي لقو
عالم الغموس هي المذهب على أثر ما مضى، يسمُّهُ تاركك فيهِ، هذه النجس
بأنها صالِحها، ولا كفارة فيها إلا الاستغفار.

هذان كتابا من أكتافهم عليهما فليحمل كل واحد منهما صاحبه ويعزلهما ، لأنه لو قطعهما في الإسداء بهجوم ريء كان غيبا فكذلك لو أن رجلا في الانتهاء رؤيا مثقالا من كل واحد منهما أنه يضر صاحبه لبعثه الله ثم يصدق ذلك فليقبه ، لأنه بدل من اللحم نصار كما لو باع أحميته ، وهذه ذك
الصحة لما وقعت من صاحبه فكل اللحم به . ومن تلك أصحبه غيره كان الحكيم ذكره

مختصات الجغرافية

(الأيمان). جميعاً بمعنى، وهو لغة النبوة وشرعاً عبارة عن عقد قوي به عزم المباحث على الفعل أو الترك.

وهي (على ثلاثة أصناف) الأول ربيع غصن، بالسكير - صفة ليعين، من الغصن وهو الإرسال في اليد، سميت به لأنها مدبل من إحدى يدي الإنسان في الشراء وفي بيعه الفصح العمومي، فيصرف على الإصباح إليه، ليكون من إصباحه الحس إلى نوعه، لكن قبل في المغرب. إن الإصباح خطا لفة وساعة (في الثاني ربيع شليلة) سميت به لأنها المقلب على ظهر المفضة والنية (في الثالث ربيع) سميت به لأنها مسافة ٧ مرحلة فيها إلا في ثلاث خلايا، وهذا، ويترى، كما في الأثناء

(أَلَمْ يَكُنِ الْمُؤْمِنُونَ) وتسمى الماحرة (هِيَ الْحَلْفُ عَلَى شَيْءٍ مَضَى يَتَحَصَّدُ الْكُذْبُ فِيهِ) مثل
أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ قَدْ فَعَلَهُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ أَوْ بِالْعَكْسِ، مَعَ عَمْدِهِ يَدِينُ، وَفِيهِ يَمُحُ عَنْ الْحَالِ مِثْلُ مَا
يُحْلِفُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى قَبْلِهِ، وَهُوَ كَلَامٌ، وَالْخَبِيرُ بِالْمَضَى إِطْلَاقِي أَوْ أَكْثَرِي، وَفِيهِ الْقَبِيلُ يَأْتُمُّ بِهَا
مُصَابِحَتُهَا لِقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ حَلَفَ كَانَتْ أَدْعَاةُ إِلَيْهِ السُّرَادُ» (وَلَا تَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْأَنْصَارُ) مَعَ

[illegible]

وَالَّذِينَ تَتَّقُوا هِيَ الْغَيْبُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُتَنَبِّئِ أَنْ يَقَعَهُ، أَوْ لَا يَقَعَهُ، عِلَادًا
حَتَّى يَبْلُغَ لَزْمَةُ الْكُفَّارَةِ

وَالَّذِينَ تَتَّقُوا أَنْ يَخْلِفَ عَلَى أَمْرِ مَعْنٍ، وَهُوَ يَنْقُضُ أَمْرَهُ كَمَا قَالَهُ، وَالْأَمْرُ بِجَلَالِهِ،
يَهْدِي بَرَجُؤُا أَنْ لَا يُؤَاجِدَ اللَّهُ بِهَا صَاحِبَهَا

النُّوَّةُ: لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِسَبَبٍ حَقِيقَةٍ لِأَنَّ بَعْضَ عَقْدٍ مُشْرُوعٍ، وَهَذِهِ كَهَرَهُ، فَلَا تُكُونُ مُشْرُوعَةً،
وَمُسْتَهْتِكَةً بِمِثَالِ لَوْحُودِ حُدُودِ الْبَحْرِ، كَمَا هِيَ صُنْفُ اللَّهِ مَقَالِي عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْكُفَّارَةِ،
سَمَاءً يَمِينًا مُخَلَّطًا كَمَا فِي الْأَحْيَاءِ، وَهِيَ، وَفِي الْمَحْبُوطِ، الْعُقُومُ يَأْتِي صَاحِبَهُ، وَلَا يَرْتَعِبُ
بِإِلَّا التَّوْبَةُ الصَّارِحَةُ وَلَا يَنْتَفِرُ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَرْتَعِبَ الْكُفَّارَةُ ١٤

وَالَّذِينَ تَتَّقُوا هِيَ الْغَيْبُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُتَنَبِّئِ أَنْ يَقَعَهُ، أَوْ لَا يَقَعَهُ، فَإِذَا حَيْثُ فِي
بِذَلِكَ لَزْمَةُ الْكُفَّارَةِ مَقُولُهُ تَعَالَى: «وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ» (١)

(وَالَّذِينَ تَتَّقُوا أَنْ يَخْلِفَ عَلَى أَمْرِ مَعْنٍ) مِثْلُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ، أَنَّهُ عَمَلُهُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ
(وَهُوَ يَنْقُضُ أَمْرَهُ كَمَا قَالَهُ) (وَالْأَمْرُ بِجَلَالِهِ) وَقَدْ بَيَّعَ عَنْ الْحَالِ مِثْلُ أَنْ يَخْلِفَ لَهُ رِبْدٌ وَرَبَا
هُوَ عَمُودٌ فَالْفَارُوقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُقُومِ مَعْمَدُ الْكُذْبِ، مِثَالُ فِي الْأَخْيَارِ وَحُكْمِي وَصَحْبِهِ عَنْ
وَأَبِي حَبِيبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ مَا يَجْرِي بَيْنَ سَائِسٍ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ أَهْـ (وَالَّذِينَ تَتَّقُوا
بَرَجُؤُا أَنْ لَا يُؤَاجِدَ اللَّهُ بِهَا صَاحِبَهَا) وَيَعْنِي عِدَمَ الْمَوَاجِدَةِ بِطَرَحِهِ - وَقَدْ قَالَهُ تَعَالَى: «وَلَا
يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِمَا تَقُولُونَ» (٢) - لِإِحْلَافٍ فِي نَفْسِهِ، أَوْ تَوَاضَعًا

- كَذِبًا لِيَدْخُلَهُ اللَّهُ طَارِفًا حَقِيقَ الْأَمْرِ فَاسْرُ، لِأَنَّ أَمْرَهُ بِي وَبِهِ لَقَدْ تَلَمَّعَ بَيْنَهَا
وَرَوَى بَيْنَ حَالٍ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثٍ فِي سَائِسٍ مِنْ سَائِسٍ عَلَى بَيْنٍ هُوَ بِهَا ظَاهِرٌ لِيُطْعَمَ مِثَالُ
أَمْرُهُ سَائِسٌ هُوَ أَنْ عَقِبَ الْجَنَّةِ (وَأَحَدُ الْأَرْبَعِ)

وَلَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَةِ ٢٤٤٦ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
كَذَلِكَ، طَبِيعًا بِوَجْهِهِ مُنْقَضٍ مِنَ الدَّاءِ: رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَجْمَعِ ١٨١/١ وَقَدْ
ذَكَرَ الْفَرَنْجِيُّ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِي هَذِهِ الْبَابِ وَكُنْهَا مَا مِنْ الْحَسَنِ وَغَضَبَتْ فِي تَعْنِيهِ ذَلِكَ: وَرَوَى إِلَى
فَوْقَ ثَمَنِ الصَّحِيحِ

وَالْمُصَوِّتَةُ: قَالَ أَبُو طَاهِرٍ فِي الْعَمَلِ مِنْ ٢ حَتَّى إِذَا تَوَارَدَ بِالْمُصْبِرَةِ: طَلُوتُوهُ بِالْقِسْطِ وَالْحَكْمِ ١٥
وَهُوَ كَقَوْلِهِ ٩-١٦

(١) يَسِرُّ الصَّغِيرَ إِلَى حَبِيبَتِهِ لَيْلَى فَهَرَبَتْ، قَالَ سَوْدَةُ لَهَا ﷺ: لِأَنَّ أَمْرَهُ حَصْبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَحَلَّ لَهَا فِي
تَوَاجُهُ - وَرَوَى عَنْ حَرَّائِكُ سَنَةَ ١٢٧٠ رَوَاهُ اسْتَاغْرَاجُ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُ وَلَمْ يَهْتَفِ لِيَوْمِهِ
أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ ٢٢٢٧ حَتَّى يَنْقُضَ وَطَرَهُ فِي ٢٢٧٠ وَابْنُ دَعْبَةَ ٢٤٤٤ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ٢٥٥٨/٢

(٢) سُورَةُ الْفَتْحَةِ، الْآيَةُ ٨٩

(٣) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ، الْآيَةُ ٨٩

أَيُّهَا الْمُتَنَبِّهَاتِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْكُفْرَةَ عَنِ نُحُوبِهَا تُخَوِّرُ

وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ، مِثْلَ أَنْ لَا يُصْنِيَ، أَوْ لَا تَكَلَّمَ كَذَا، أَوْ يُقْتَرَفَ فُلَانًا،
فَيُصْنِي أَوْ يَحْتَرِفُ وَيُكْفِرُ عَنْ بَيْعِهِ

وَإِذَا حَلَفَ الْكَاذِبُ ثُمَّ حَلَفَ فِي حَالِ الْكُفْرِ، بِبَيْعِهِ سَلَامَةً، فَلَا جُنْدَ عَلَيْهِ

إِنَّ الْفِرَاقَ مِنَ الصَّوْمِ، عِنْدَ عَمَامٍ سَمِعُوا يَوْمَئِذٍ بِمِثْلِ هَذَا، وَكَانَ بِشَأْنِهِ، كَمَا فِي
«الْمَحَابِبِ»

(وَأَنَّ هَذِهِ الْكُفْرَةُ عَنِ الْحَلْفِ نَمُّ يُعْزَمُ) ذَلِكَ، لِمَدْمُ وَجُوبِهِهَا بَعْدُ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ
بِالْحَلْفِ، ثُمَّ لَا يَسْتَرْدُّ مِنَ الْعَصِيَيْنِ، بَوْلُوعًا هَذِهِ

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ) وَذَلِكَ (مِثْلُ) حَلْفِهِ عَلَى أَنْ لَا يُصْنِيَ أَوْ لَا يَكَلَّمَ كَذَا أَوْ يُقْتَرَفَ
فُلَانًا أَوْ يَحْتَرِفَ (فَيُصْنِي) أَوْ يَحْتَرِفُ (أَنْ يَحْتَرِفَ) نَعْمَ (يُكْفِرُ عَنْ بَيْعِهِ) - لِقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ
حَلَفَ عَلَى بَيْعٍ وَرَدَّى خَيْرًا خَيْرٌ مِنْهَا فَسَاءَتْ مَالُهُ» فَوَ خَيْرٌ ثُمَّ يُكْفِرُ عَنْ بَيْعِهِ «أَنْ» وَلَا يَنْبَغِي
ذَلِكَ تَقْوِيَةُ الْوَرَعِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْكُفْرَةُ، وَلَا حَبْسُ مَعْصِيَةٍ فِي حَلْفِهِ، لِأَنَّهَا قَبْلُهَا بِالْوَرَعِ لِأَنَّ
وَجُوبَ الْحَلْفِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا فِي (أَجْزَاءِ الْمُؤَقَّاتِ) هَذَا الْمَقْطَعَةِ فَحَقُّهُ فِي أَحْسَرِ حَيْثُ «يُوصِي»
بِالْكُفْرَةِ بِصَوْنِ الْمُحَالِفِ، وَيُكْفِرُ عَنْ بَيْعِهِ بِهَذَا لِمَقْلُوفِ عَلَيْهِ «تَابَهُ»

(وَأَنَّ حَلْفَ الْكَاذِبِ ثُمَّ حَلَفَ فِي حَالِ الْكُفْرِ أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَلَا حَتَّ عَلَيْهِ) لَا يَنْبَغِي
بِأَعْلَى لَيْسَ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي تَعْظِيمَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعَ كُفْرٍ لَا يَكُونُ مَعْصِيَةً، وَلَا هُوَ أَعْلَى بِالْكُفْرَةِ،
لِأَنَّهَا جِلْدَةٌ «هَذَا»

مسألة ثالثة

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَأُجْرِبَ عَنِ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

وَيُرْوَى عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الْأَصْبَغِيِّ «مَنْ

ومن حلف لا يدخل فهو الذر فدخلها بعدما أتهدمت وصارت صخرة حيث، ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما تهدم لم يحن

ومن حلف لا يكلم زوجة فلان فكلّفه فلان ثم كلمها حيث، ولو حلف لا يكلم عند فلان، أو لا يدخل دار فلان، دفع عبده ودره ثم كلم المذ ودخل الدار لم يحن، وإن حلف لا يكلم صاحب دار، لطيفان فباعه ثم كلمه حيث، وكذلك إن حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخاً حيث، أو لا يأكل من هذا الحمل فصار كيساً فأكله حيث، وإن حلف لا يأكل من هذه الخلقة فهو عسى نمرها، وإن حلف لا يأكل من

بعضها كان الميمر في بيته فلما عدل دعوتها، لأن الأيمان فيه على الماعة والمعروف، ولذا لو حلف لا يلبس قميصاً فارتدى به لم يحن، لأن المقصود اللبس المعتاد (ومن حلف لا يدخل هذه الدار بالتمزيق فدخل يحن تهدمت وصارت صخرة حيث)، لأنها لما عنها نطق ذلك يحن اسمها، والاسم فيها باقي، وقد بدّل دار صخرة (ومن حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما أتهدمت) وصار صخره (لم يحن)، لو أن اسم البيت عه، فإنه لا يحن فيه، فبدلاً بصروته صخره، لأنه لو سقط الحلف وبقي العطفان يحن لأن يحن فيه كما في طهارة

(ومن حلف لا يكلم زوجة فلان) الميمه (مطلقة فلان) ما ثم كلمها الحالف (حيث)، لأن الحر يقصد بالهجران، فكانت الإيمانه للتعريف المحض، بخلاف غير الميمه حيث لا يحن، لعقد اليمين على فعل وقبح في محل مضاف إلى فلان ولم يوجد قيداً مالم يأت إلى الرجعي لا يرفع الزوجية (وإن حلف لا يكلم عند فلان أو لا يدخل دار فلان فباعه وعبده ودره ثم كلم) الحالف (الخذ ودخل الدار ثم يحن) لأن العبد والدار لا يقصدان بالهجران لدوائهما، بل للنسبة إلى ملاكهما، واليمين بمعنى على مفصود الحالف إذا احتله اللطف، فصار كانه قال ما دام فلان (وإن حلف لا يكلم صاحب هذا العبداني^(١)) فباعه ثم كلمه حيث، لأن هذه الإمالة لا تحتمل إلا التعريف، لأن الإنسان لا يباعى لعمى في الطيلسان فصار كما إذا أضاف إليه (وكذلك إن حلف لا يكلم هذا الشعب فكلمه بعد ما صار شيخاً، أو حلف لا يأكل من هذا الحمل) (مطلقات) - وقد أنصاف في السنة الأولى (مصدر) (كساً فأكله حيث) لأن اسم كان ليهما لا لاتصالهما بهن بوصف، لأنه ليس بذاغ يمين (وإن حلف لا يأكل من هذه الخلقة فهو عسى نمرها) لأنه أنصاف يمين إلى ما لا يؤكل فيصرف إلى ما يخرج منه لأنه سب له فيصالح مجزاً عنه، لكن الشرط أن لا يغير بضمه جهده، حتى لا يحن بالتبذ والتحل

(١) الطيلسان من لباس النجم مذكور في سورة

هذا لتسري صلاوة فأنكفة لم يثبت، وإن حلف لا يأكل نسيأً ما كان رطباً لم يثبت

ومن خلف لا يأكل رطباً ما كان نسيأً حيث عهد وأبي حنيفة،

ومن خلف لا يأكل لثماً ما كان السمك لم يثبت

ومن حلف لا يشرب من دجاجة فشرب منها يهدأ، لم يثبت حتى يخرج منها كزغاً من

قوله، ولبي حنيفة، ومن حلف لا يشرب من دجاجة فشرب منها يهدأ حيث

والله أعلم بالمطويح «ولهذا» (وإن حلف لا يأكل من هذا النسيأ) ضم الموحدة وسكون المهملة - ثم غفل على أن يصير رطباً (ههنا رطباً) أو من هذا الرطب لصلو نسيأً (فأنكفة لم يثبت)، لأن هذه الأوصاف داعية إلى التيسر فيلزم اليقين بها (وإن حلف لا يأكل نسيأً بالشك) (فأنكفة لم يثبت)، لأنه ليس يبر (ومن حلف لا يأكل رطباً) أو سقاء، ولو لا ياكل رطباً ولا يسر (فأنكفة لم يثبت) لو رطباً عهد (حيث عهد وأبي حنيفة)، لأن السر المشبه ما يكون في دجاجة ليل رطب، والرطب المشبه على عكسه، فيكون أكله كل النسيأ والرطب، وكل واحد مفصود في الأكل، قال جمال الإسلام، وهو قول ومحمد، وقال أبو يوسف لا يثبت، والصحيح قولهما، وأصح الأئمة والمجرب، وهو السمي، وعدهما تصحيحاً.

(ومن خلف لا يأكل لثماً ما كان السمك لم يثبت)، لأن إطلاق لسم اللحم لا يتناول في العرب والملاح، ولا يرد نسبة لثماً في العرب لأن الأبناء فيه غير المعروف والملاح، لا على الألفاظ القديمة، ولذا لو حلف لا يحرب بيتاً فحرب بيت العبيوت لا يثبت، وإن سمي في القرون، كما في والموصوف، قال (الإسجدي)، والباقون أن يثبت، وهو رواية عن أبي يوسف، والصحيح ظاهر الرواية، وهو التمسك من الأئمة والمجرب، والظاهر، ولهم هذا تصحيحاً.

(ومن خلف لا يشرب من دجاجة) أي، يدكي فيه الكزغ، وهو (دجاجة) فشرب منها يهدأ، لم يثبت، لعدم وجود حقيقة المعروف عليه، فلا يثبت (حتى يخرج منها كزغاً) وذلك (في مؤل، أبي حنيفة)، لأن الحقيقة مستعينة، ولهم، يثبت بالكزغ (جمالاً) صنعت المصير إلى السجاء، وإن كان متعلقاً، قال بلاء (أبي العباس) في شرحه، وقال أبو يوسف ومحمد يثبت، والصحيح قول أبي حنيفة، ومن عليه الأئمة، والتصحيح، فهدأ بما يمكنه من الكزغ لأن ما لا يمكن فيه ذلك كالكزغ يثبت عليه، بل لو تكلف الكزغ لا يثبت في الأصح

(١) كزغ السمك هو أن يجمع منه على الماء، بالمراد بدو، وأما كلف ولا يله

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَكُلُ مِنْ هَذِهِ الْحَبْصَةِ فَكُلْ مِنْ خَيْرِهَا ثُمَّ يَحْثُ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ
 مِنْ هَذِهِ الْقَدْحِ فَكُلْ مِنْ خَيْرِهِ حَيْثُ، وَيَوْمَئِذٍ كَيْفَ هُوَ ثُمَّ يَحْثُ. وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكُلُّمُ
 فَلَا مَكْلَمَةَ وَهُوَ يَحْثُ يَسْمَعُ إِلَّا أَنَّهُ يَلْتَمِسُ أَنْ يَحْلِفَ لَا يَكُلُّمُهُ إِلَّا بِرَبِّهِ هَادِدٌ لَهُ وَنَمِ
 يَنْقُلُ بِالْإِذْنِ خَيْرُ كَلِمَةٍ حَيْثُ

وَأَمَّا اسْتَحْلَفَ الْوَلِيَّ رَحْلًا يَتَقَبَّضُ بِحُجْرَةٍ مِنْ دُونِ الْمَدِّ، فَهَذَا عَلَى حَالِ وَلَا يَنْتَهِ
 مَحْصَةً

لَهُوَ الْحَبْصَةُ وَتَقْبِضُ لِحْجَاؤُهَا (وَمَنْ حَلَفَ لَا يَسْرُبُ مِنْ مَاءٍ دَخَلَ مَسْرَبُهَا بِهَذَا حَيْثُ) لَا
 يَحْثُ أَنْتَ عَلَى الْمَدِّ تَحْصِرُ إِلَيْهِ، وَيَعْدُ لَأَعْتَرَاكَ بَلَى سَوَاءٌ إِلَيْهِ

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْحَبْصَةِ فَكُلْ مِنْ خَيْرِهَا ثُمَّ يَحْثُ) هَذَا عَلَى حَالِ حَصَّةٍ لَا
 حَبْصَةٍ مَسْتَحْصَنَةٍ فَوَيْلًا تَقْبِضُ وَتَقْبِضُ وَتَقْبِضُ وَتَقْبِضُ وَتَقْبِضُ وَتَقْبِضُ وَتَقْبِضُ وَتَقْبِضُ
 هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُ، قَالَ الْعَلَمَةُ «هَذَا الدِّينُ» فِي سِرِّهِ وَفِي الْأَوَّلِ «وَالْحَبْصَةُ» وَ«الْحَبْصَةُ»
 وَ«الْحَبْصَةُ» هُوَ «دِينُ حَبْصَةٍ» وَنَسَبُ عَلَيْهِ «الْأَلْفَةُ» «الْمَحْبُوبَةُ» وَ«النَّسَبُ» وَ«مَحْبُوبُهُ» وَلَوْ
 لَمْ يَكُنْ حَبْصَةً لَمْ يَكُنْ فِي «الْمَحْبُوبَةِ» فَإِنَّهُ «الْمَحْبُوبَةُ» «الْمَحْبُوبَةُ» وَ«الْحَبْصَةُ» لَا يَكُلُّ مِنْ هَذَا
 الدِّينِ فَكُلْ مِنْ خَيْرِهِ وَهُوَ مِمَّا سَمِعَ مِنْ كَتَبِهِ وَهُوَ حَبْصَةٌ لَا يَحْثُ مِنْ هَذَا
 حَبْصَةٍ لَمْ يَكُنْ مَسْتَحْصَنَةً كَقَوْلِكَ، فَتَقْبِضُ إِلَى مَا يَحْثُ مِنْهُ (وَلَوْ أَسْمَعُ كَيْفَ هُوَ ثُمَّ يَحْثُ) هَذَا
 «الْمَحْبُوبَةُ» وَ«الْحَبْصَةُ» وَ«الْحَبْصَةُ» هُوَ «الْحَبْصَةُ» بِحَسَبِ الْحَبْصَةِ مَرَّةً «الْمَحْبُوبَةُ»

(وَيَوْمَئِذٍ كَيْفَ لَا يَكُلُّمُ فَلَا مَكْلَمَةَ وَهُوَ يَحْثُ يَسْمَعُ) كَلَامٌ (وَلَا أَنَّهُ يَلْتَمِسُ حَيْثُ) لَا مَعْنَى
 كَلِمَةٍ رَوَاهُ إِلَى سَمْعِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَحْثُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْتِهِ وَهُوَ يَحْثُ يَسْمَعُ لَكِنَّهُ
 مِمَّا يَحْثُ لِنَفْسِهِ. وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ «يَسْمَعُ مِنْ بَيْتِهِ» وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ «يَسْمَعُ مِنْ بَيْتِهِ»
 بِنَسَبِ كَلِمَةٍ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْتِهِ وَهُوَ يَحْثُ لَا يَسْمَعُ مِنْ بَيْتِهِ «وَالْحَبْصَةُ» وَ«الْحَبْصَةُ» (وَيَوْمَئِذٍ
 حَلَفَ لَا يَكُلُّمُ فَلَا مَكْلَمَةَ وَهُوَ يَحْثُ يَسْمَعُ) لَمْ يَكُنْ مِنْ بَيْتِهِ وَهُوَ يَحْثُ يَسْمَعُ لَكِنَّهُ
 حَتَّى كَلَّمَ حَيْثُ: لِأَنَّ الْإِدْنَ مَقْنُونٌ مِنَ الْأَدْنَ لَدَى هُوَ الْإِعْلَامُ أَوْ مِنَ الْوَقْعِ فِي الْأَدْنَ، وَكُلُّ
 ذَلِكَ لَا يَحْثُ إِلَّا بِالْمَحْبُوبَةِ، وَقَالَ «الْحَبْصَةُ» لَا يَحْثُ، لِأَنَّ الْإِدْنَ هُوَ الْإِعْلَامُ، وَإِنَّهُ يَحْثُ
 بِالْإِدْنَ كَالْوَقْعِ، فَلَمَّا تَرَعْنَا مِنْ أَعْمَالِ النَّفْسِ، وَلَا كَذَلِكَ الْإِدْنَ عَلَى مَا سَمِعَ «وَالْحَبْصَةُ»

(وَأَمَّا اسْتَحْلَفَ الْوَلِيَّ رَحْلًا يَتَقَبَّضُ بِحُجْرَةٍ مِنْ دُونِ الْمَدِّ، فَهَذَا عَلَى حَالِ وَلَا يَنْتَهِ
 مَحْصَةً) هَذَا عَلَى حَالِ وَلَا يَنْتَهِ مَحْصَةً، لِأَنَّ مَقْصُودَ الْوَلِيِّ دَمْعُ شَرِّ النَّفْسِ مَرَّجُهُ، وَهَذَا إِذَا كَانَ يَكُونُ
 حَالًا وَلَا يَحْثُ، فَإِنَّهُ سَبَّ تَوَضُّعًا وَتَوَضُّعًا، وَنَمِ يَحْثُ، كَمَا فِي «الْحَبْصَةِ»

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَانَةَ فَلَا يَرْكَبُ دَانَةَ عِنْدَهُ لَمْ يَحْثُ
 وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عِلْمَ الدَّارِ فَرُفِفَ عَنِ سَطْحِهَا، لَوْ دَخَلَ دَقِيلُهَا حَيْثُ، وَإِنْ
 رَفَفَ فِي عِلْقِ الْبَابِ مَحِثٌ إِذَا هَبَّ نَبَاتٌ كَانَ عَارِجًا لَهُ يَمُتُ
 وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الشُّوْءَ، فَهُوَ عَنِ النُّعْمِ، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هَاهُنَا وَلِلَّذِينَ
 وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الطَّيِّبَ فَهُوَ عَلَى مَا يُطْلَعُ مِنَ النُّعْمِ
 وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ، نَبِيئَةً عَنِ مَا يُكْسَى فِي التَّخْيِيرِ، وَيَبَاحٌ فِي الْمَضْمَرِ

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَانَةَ فَلَا يَرْكَبُ دَانَةَ عِنْدَهُ) الْمَادُونَ هَ سَوَاءٌ كَانَ مَدْيُونٌ أَوْ لَا (لَمْ يَحْثُ) عِنْدَ طَائِفَةٍ حَقِيقَةً، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ دَرَجٌ مَسْمُورٌ لَا يَحِثُّ وَإِنْ سَوَّى، لِأَنَّهُ لَا حِثَّ
 خَمُولٍ فِيهِ عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانَ خَلْدِيٌّ عَنِ مَسْمُورٍ أَوْ سَمٍ يَكُنْ عَمِيهِ فَيَسَّ لَا يَحِثُّ مَا لَمْ يَمُتْ، لَأَنَّ
 التَّمَلُّكَ فِيهِ لِلْمَوْتِ، فَكَفَتْ بِضَافٍ إِلَى الْعَبْدِ حَرْفُ (شَرْعًا) وَهَذَا دَسُو يَوْسُفَ فِي الْمَدْحِ وَكَانَ
 يَحِثُّ إِذَا تَرَاهُ لَا تَحِلُّ الْإِصَابَةَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَحِثُّ رَبُّهُ يَمُوتُ لَا تَحِثُّ حَقِيقَةُ الْمَوْتِ، لِأَنَّ
 التَّخْيِيرَ لَا يَبْطَحُ وَفَرَعَهُ لِسَبِّ عَدُوِّهِ كَمَا فِي (الْهِدَايَةِ)، قَالَ فِي (التَّصْحِيحِ) وَعَلَى عَرْلٍ هَاهُنَا
 جَمِيعُهُ شَرُّ الْأَتْنَةِ وَالْمُصْحَمُونَ أَهـ

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عِلْمَ الدَّارِ فَرُفِفَ عَنِ سَطْحِهَا أَوْ دَخَلَ دَقِيلُهَا حَيْثُ) لَأَنَّ السَّطْحَ
 مِنَ الدَّارِ، الْأُخْرَى لَمْ تَمْتَكِ لَمْ يَصِدْ التَّمَكُّنُ بِالْحُرُوجِ مِنَ السَّطْحِ الْمَسْمُودِ، وَدَخَلَ فِي غَرَبِ
 لَا يَحِثُّ، وَهَلَايَةً، وَفِي الْكَلَامِ حَقِيقَةُ الْحَسْبِ عَنِ السَّطْحِ هَ سَائِرُ وَعَدَمُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَفِي
 دَائِمِيَّةٍ، وَالظَّاهِرُ عِلْمُ الْحَسْبِ فِي الْكُلِّ، لِأَنَّهُ لَا سَبْءَ دَخَلَ عَرِيفًا (وَبَيْنَ وَقَدْ هَبَّ طَائِفُ الْبَابِ)
 وَكَانَ (يَحِثُّ) إِذَا أَعْلَى الْقَدِّ كَانَ خَارِجًا عَنْهُ (بِمَ يَحِثُّ)، لِأَنَّ الْبَابَ لِأَحْزَالِ الدَّارِ وَمَا فِيهَا،
 ظَنَّمُ يَكُنْ الْخَارِجُ مِنَ الدَّارِ

(وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الشُّوْءَ، فَوَيْلٌ لِمَنْ هَاهُنَا) عَنِ النُّعْمِ (فَوَيْلٌ) غَيْرُهُ مَعَا شَرِي
 مَتَى (الْإِهْدَايَةِ وَالْجَزْءِ) وَسَوَاءٌ لَأَنَّ الْمَرَادَ عَنِ الْإِهْدَايَةِ، إِلَّا أَنَّ يَمُوتُ مُطْلَقٌ مَا يَشْوِي لِمَكَّانٍ
 الْخَطِيئَةِ (وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الطَّيِّبَ فَهُوَ عَلَى مَا يُطْلَعُ مِنَ النُّعْمِ) سَحَابًا أَعْبَارًا لِلْعَرَفِ،
 وَهَذَا لِأَنَّ التَّجَمُّعَ مُتَعَدِّ قُصُوفٍ إِلَى حَادٍ هُوَ مُتَعَارِفٌ وَهُوَ الْعَمَمُ بِالْمُضَوِّجِ بِالسَّاءِ، إِلَّا إِذَا مَوَى
 مَعَهُ ذَلِكَ، لَأَنَّ فِيهِ تَشْبِيهًُا عَلَى هَمَةِ كَمَا فِي (الْهِدَايَةِ) (وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ فَيَبِيئُهُ)
 مَضْمُونَةٌ (عَلَى مَا يُكْسَى) أَيِ دَخَلَ (فِي) تَخْيِيرِ وَيَبَاحٌ فِي (دَاخِلِ) (فَيَبِيئُهُ) فِي مَصْرِ الْمَطْلَعِ، لِأَنَّهُ
 لَا يَمُوتُ حَقِيقَةً عَلَى النُّعْمِ، إِذَا الْإِنْسَانُ لَا يَقْصِدُ بِهِمْ رُؤُوسَ الْأَجْرَدِ وَالْمُضَافِيْرِ وَهَذَا ذَلِكَ،
 مَكَّانَ الْمَرَادِ مِنَ الْمُنْطَرَفِ، قَالَ فِي (الْهِدَايَةِ) وَفِي (الْمَجْمَعِ الْمُصْغَرِ) لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَأْسَ

ومن حلف لا يأكل الخبز فيبته عني ما يتعد أهل البيت أكله خيراً، فإن أكل خبز
القطائب أو خبز الأتية بالبرقي لم يحنث

ومن حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يؤجر موثقاً بذلك لم يحنث

ومن حلف لا يتزوج، أو لا يهتلي، أو لا يفتي، أو لا يملك شيئاً

ومن حلف لا يجلس على الأرض لم يحنث، ومن حلف لا يجلس على الأرض لم يحنث

ومن حلف لا يجلس على سرير، أو على سرير من غير موثق بساكنة، وإن جعل
فرقة سريراً أو قبايل عليه لم يحنث

فهو على رأس التبر والشم عند أبي حمزة، وقال أبو يوسف ومحمد، على القسم خاصة،
وهذا اختلاف عصر و زمان، كما يعرف في رسميهما، وفي رسميهما في القسم خاصة، وفي
زماننا على حسب العادة كما هو المذكور في المختصر، اهـ (ومن حلف لا يأكل الخبز
فيبته) مقصوده (على ما يتعد أهل البيت) أي عند الحالف (أكله خيراً)، لما مر من
انصرافه في المختصر (فإن أكل خبز المطالب أو خبز الأجر سالف لم يحنث)، لأن القضاة لا
يسمي خبزاً مطلقاً، إلا إذا سواه، لا يحنث، وغير الأجر غير معتاد عند أهل القمراق؛ حتى لو
كان في ملقة طعنه ذلك يحنث

(ومن حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يؤجر موثقاً) الحالف بمبر (بذلك) النفل (لم
يحنث)، لأن حقوق هذه الأمور ترجع إلى العائد، فم يوجد ما هو المشرط وهو المقدر الأمر
المشايء له حكم المقدر، إلا أن يكون ذلك لأن فيه منسبه على نفسه، أو يكون الحالف ذا
سلطان لا يتولى العقد نفسه، لأنه يبيع عنه أو يشتري عنه، حتى لو كان الوكيل هو الحالف يحنث
كما في «المعتمد» (ومن حلف لا يتزوج أو لا يهتلي أو لا يملك شيئاً) غيره (بذلك) العمل
(حيث) لأن الوكيل في هذه الأمور سفير ومغير، ولهذا لا يصحبه إلى نفسه، بل إلى الأمر،
وشرط العقد ترجع إلى الأمر لا إليه، اهـ ١٤١

(ومن حلف لا يجلس على الأرض لم يحنث) الحالف على بساط أو حصير لم يحنث، لأنه لا
يسمي جالساً على الأرض، بخلاف ما (أو حال بين وبينه لأنه يبيع له، فلم يحنث حالاً) (ومن
حلف لا يجلس على سرير) مع (لم يحنث على سرير) أي على السرير المصروف عليه وكان
(فرقة بساط) أو حصير (حيث) لأنه بعد عود الحالف عليه (ومن جعل فرقة سريراً آخر يجلس عليه
لم يحنث)، لأنه لم يجلس على سرير المصروف عليه، وإنما جلس على غيره، اهـ المطوس

وإن حلف لا ينأى على فرائض مما عليه وصوفه مما هم حث، وإن جعل صوفه مراماً
حر لم يثبت

ومن حلف بيمين، وفن إن شاء الله مطلقاً بيمينه، فلا يثبت عليه، وإن حلف
لأبيه إن استطاع هذا على استطاعه بيمينه، فهو القدر
وإن حلف لا يكلم فلان حباً أو زماً، أو بيمينه، أو أنكر ما في يمينه شيء،
وذلك القدر عند أبي يوسف، وهو صحيح.

حيثه بسب إلى الثاني، ولذا جرد النسخ، أو كان بسب على غير ميمين بيمين، وهو
المعلوم على سبيل.

(وإن حلف لا ينأى على فرائض، يعني كعدمه، عليه وصوفه مما هم حث) أي سب (حث
لأنه تبع للفرائض بعد إتمامه، وإن جعل صوفه فرائضاً لم يثبت، لأن من الحلف لا يكون
بميناً له؛ فثبت الله على الأول.

(ومن حلف بيمين، وقال إن شاء الله، أو إلا أن شاء الله، مطلقاً بيمينه) موله كان مقدماً أو
مؤجراً (فلا يثبت عليه) ولا بد من الإيمان، لأنه بعد الفرج وحسب، ولا شيء في اليمين (وإن
حلف لأبيه) هذا مثلاً (إن استطاع هذا) تحلف على استطاعته (فصح) وهي سلامة الآلات
والأشياء مع عدم المنع، لأنه المتعارف، وإيمان سب على الفروع (فإن شاء الله) فصح
العملية الفعل، لأنه غير متعارف، عاين بيمينه، وهذا لأن حقيقة الاستطاعة فيها بغير
اعتراف، ويظهر الاسم على سلامة الآلات وصحة الأسباب في معارف، حتى لا يظن بغير
رب، ويصح نية الأول بيمينه، لأنه حقيقة كلامه، ثم من يصح قضاء، فله إيمان، ويحل لا
يصح، لأنه خلاف الظاهر، أما قال في الصحيح، وهو الأول.

(وإن حلف لا يكلم فلان حباً أو زماً) مكر (أو العبر من الزم) مكرماً (فهر على سب
أشهر) من حث حلفه؛ لأنه توسط جبره عند الإطلاق إليه، وإن بقي غيره من أحد معانيه فهو
على ما مر، لأنه حصة كلامه (وقد حلف الدفر) أي يوسف، وهو صحيح (فصح) فصح
في شرحه، وفن وهو صحيح، لا تري من الدفر، كسب له به فهو على ما سوي، ومن
أصبحنا من قبل الدفر بالالف، وبلا هو الأب عدله، إنما الخلاف في المنكر، ومنه هو
«الهداية» وشرح «أمر هدي» بيمينه، وهو الصحيح، ثم قال «الاستطاعة» وهو الصحيح، فحل
أبي حنيفة، لأنه لم يبق من أهل يمينه في يد من يمينه، فصح بيمينه، بل يرجع إلى يمين
الحالف، «أو حنوه» «الاستطاعة» «والسب» «وعدو» «الهداية» «صحيح» «وله»

ولو حلف لا يكلمه أباً فهو عبي ثلاثاً أيام ، ولو حلف لا يكلمه الأسام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ، (ومحمد) على أيام الأسبوع ، ولو حلف لا يكلم المشهور فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ، (ومحمد) على اثني عشر شهراً

ولو حلف لا يفعل كذا تركه كذا ، ولو حلف يفعل كذا سقط مرة واحدة ثم لم

يحيه

ومن حلف لا يخرج أثره إلا بيمينه ، دنا له مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى منه بيمينه حبت ، ولا تذا من يمينه في كل خروج ، وإن قال (إلا أن أدن لك) فدين له مرة

حلف لا يكلمه أباً فهو على ثلاثة أيام ، لأنه جمع ذكر مكرراً فتدور أحوال الجميع ، وهو ثلاث (ولو حلف لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة) لأنه جمع ذكر صرفاً يصرف إلى نفسه ما يذكر بلفظ الجميع ، وذلك خمسة أهلية (وقال أبو يوسف ومحمد) على أيام الأسبوع ، لأن الأيام للمجهول ، وهو الأسبوع لأنه يدور عليها (ولو حلف لا يكلمه المشهور فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد) لأنه ذكر في الجميع المصروف عنه يصرف إلى نفسه ما يذكر بلفظ الجميع وهو العشرة ، وعنه ما يصرف إلى المجهول وهو أشهر العلم الثلاثة هن ، لأنه يدور عليه ، قال أحمد بن حنبل ، (الصحيح) قول أبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، (الصحيح)

ولو حلف لا يفعل كذا تركه كذا ، لأن يمينه وقع على الشيء ، واليمين لا يختص بزمان دون زمان ، فحمل على التأييد ، وإن حلف يفعل كذا فعليه مرة واحدة ثم لم يحيه ، لأن المقصود إيجاد المعنى ، وقد أوجبه ، ولا يحسن ، لا يخرج يمينه ، وذلك لقوله لو عديت معن القمل

(ومن حلف لا يخرج أثره إلا بيمينه) رده ، وعلته (فدين له) أو مرة (مرة فخرجت) ورجعه (ثم خرجت مرة أخرى بيمينه) أو مرة ، عنه (حبت) في حصة (ولا يدين) لعدم التحصن (من يدين) لو لم لو علم (في كل خروج) لأن المستثنى خروج مخصوص بالزاد ، وما وراءه داخل في الشهر الحرام ، ولو جرى لإدنى مرة ، يدين دينه لا قضاء ، لأنه محتمل كلاله ، لكنه خلاف الظاهر (أهلية) وهو ما كسما خرجت فدين أدب ست ، سقط يمينه كسما في (المجهول) أو يدين قبل ثلاث أو حتى (لا يدين) أو ترك (فدين له) أو مرة (مرة واحدة) ثم خرجت فدينه بيمينه يدينه لو لم يدين (ثم يدين) في حصة ، لأن ذلك للمؤبد ، فإذا كان مرة فدين انتهى خروج

ومن حلف ان يقضي فلان دينه اليوم فلهاء ثم وجد فلان بقضه وثقفا، أو بهرجة، أو
مُتَعَفِّفًا - لم يحنث. وإن وجد رصاعاً أو سقاة حنث.

ومن حلف لا يقضي دينه درهمين أو درهمين بقضه، لم يحنث حتى يقضي
جميعه متعزفاً، وإن قضى دينه في رؤيته لم يحنث عن شيءهما إلا بعمل القوي لم يحنث،
وكيس ذلك عظيم.

ومن حلف أن يئتي القيسر فله ياتيه حتى مات. حنث في آخر جزء من آخره.

حياته

يحرر مد هذا الكود ولا ماء فيه حيث لا يحنث، لأن شرب ماء ولا ماء فيه لا يقصود، والأصل
في ذلك أن يمشى إلى أي مسكن مراد اعتقاد البصر، إذ لا يد من تصور الأصل لسمعه في
حق الحلف، وهو الكفارة.

(ومن حلف ان يقضي فلان دينه اليوم مثلاً (مضاه)، أي (ثم وجد فلان بقضه) أو (كده
(وثقفاً) وهي ما يملكه القدر ويرده إلى المال (أو بهرجة) وهي ما يرد كل منهما (أو متعزفاً)
للمر (لم يحنث) فالحلف، بوجود الشرط، لأن الوجود والبهرجة من الدراهم، غير أنها معية،
والقبي لا يعلم الحلف، فإذا لم يجد بها صدر مسروق، ونهض المسحوق صحيح فلا يرفع
رقبه إلى السقف، كما في الهدية.

(ومن وجد رصاعاً أو سقاةً يبالغ أرد من البهرجة وعن «الكريخي» السوف
مدهم ما كلف تصغر أو تصغر هو العاكب الأكثر فيه، «معر» وهي ما كلف داخله حارس
وخرجت منه (حنث) في يده، لأنها بعد من حرس الدراهم حتى لا يجر التجار بها في
المصرف وكالم مد به.

(ومن حلف لا يقضي دينه درهمين أو درهمين (قضى بقضه) أي متعزفاً (قضى بقضه) لم يحنث) مجرد
قضى البصر، بل (حتى يقضي جميعه متعزفاً)، لأن الشرط من الكل. لكنه يوجب التصرف.
لأنه أصعب القبض إلى غير معروف مضاف إلى تصرف إلى كله، فلا يحنث إلا به.
(ومن قضى دينه في رؤيته أو آخره، ولم يتناحل بينهما إلا بعمل القوي لم يحنث،
وكيس ذلك عظيم)؛ لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة، فيصير هذا القدر مستحقاً
وعناية.

(ومن حلف أن يئتي القيسر مثلاً نعم ياتيه حتى مات حنث في آخر جزء من آخره،
حياته)؛ لأن يئتي لفظ مطلق غير مؤلف وتنفى ف دام البصر صحيحاً، فإذا مات وقع الحلف.

كتاب الدعوى

الْمُدْعَى مَنْ لَا يُجْتَرُ عَلَى الْمُحْضَرِّ إِذَا تَرَكَهَا
وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ: مَنْ يُجْتَرُ عَلَى الْمُحْضَرِّ

وَلَا يَقْبَلُ الدَّعْوَى حَتَّى يَذْكَرَ شَيْئًا مَمْنُونٌ فِي جَنْبِهِ وَمَقْرُونٌ فَإِنْ كَانَ عَيْنًا فِي يَدِ

المُدْعَى، المَدْعَى إِلَى الْفَرْجِ جَزءٌ مِنْ أَمْرِ وَجْهَاتِهِ قَالَ فِي بَابِ بَيْعٍ: سَمِعْتُ بِلَالًا يَقُولُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ
وَلَا مِيراثَ لَهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ دَعْلٌ بَعْدَ وَلَا عَمْدَ عَلَيْهَا، وَكَانَ دَعْلًا بِهَا قَالُوا لِمِيراثَ وَعَلَيْهَا
الْعَمْدُ أَمَّا الْأَجْلِي بِمِيراثَ لَهَا، وَبِوَسَائِلِ فِي مِ الْعَمْدِ، لَأَنْ تُرْطِ الْمُرْتَبِعُ مَمْنُونًا
إِجْرَاهُ،

كتاب الدعوى

كُتِبَتْ. وَلَقَدْ بَدَأْتُ بِالْمُسَوِّءِ وَجْهَاتِهَا دَعَاوِي كُتِبَتْ، كَمَا فِي الْقُرْآنِ، وَجَزَمَ فِي
الْمُتَبَاعِ بِكَرَاهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَجَنَحَ بِهَا مَحَاضِي عَلَى عِدَّةِ

وَمِنْ بَعْضِ قَوْلِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو: أَمْرُهُ إِعْدَ حَتَّى لَا يَكُنْ عَلَى عَمْرٍو
عَمْدُ الْخَلْقِ

وَلَمَّا كَانَتْ مَسْأَلَةُ الدَّعْوَى مَبْنِيَّةً عَلَى مَعْرِفَةِ بَعْضِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَبَعْدَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا
مِنْ بَعْضِ مَا يَسِي عَلَيْهِ، بَدَأَ الْمَصْنُوعُ بِمَعْرِفَتِهِ، قَالَ (الْمُدْعَى مَنْ لَا يُجْتَرُ عَلَى الْمُحْضَرِّ
إِنْ تَرَكَهَا) لِأَنَّهُ طَالِبُ (وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ يُجْتَرُ عَلَى الْمُحْضَرِّ) لِأَنَّهُ مَطْلُوبُ

قَالَ فِي الْإِسْلَامِ: وَهَذَا اخْتَلَفَ عَرَابُ الْمُشَافِعِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ،
فَمِنْهَا مَا عَمِلَ فِي الْكُتُبِ وَهُوَ جَزَمُ بَابِ مَحْجِيحٍ وَجَبِلَ الْمُدْعَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا بِجَنْحِهِ
كَاسْتَحْجَاجٍ، وَغَدَمَ عَلَى عَلَيْهِ مَنْ يَكُونُ مَسْجُودًا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ سَجْدَةٍ كُنْدِي أَيْدٍ، وَقِيلَ الدَّعْوَى مَنْ
يَسْمَعُ عَمْرٍو الْقَاضِي، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ يَحْسِلُ بِالْقَضَاءِ وَكَانَ وَمَعْنَاهُ فِي «الْأَصْلِ» الدَّعْوَى
عَلَيْهِ هُوَ الْمُسْكِرُ، وَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّ السَّامِعَ فِي مَعْرِفَتِهِ، وَالْتِزَاجُ بَيْنَهُمَا عَمْدُ «الْمَحْضَرِّ» مَنْ
«مُحْضَرًّا»، لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لِلْمُدْعَى قَوْلُ الْعَمْرٍو: قَالَ الْبُزْجِيُّ: إِذَا قَالَ رَدَّدَ الْقَوِيمَةَ فَهُوَ مَقْبُولٌ لَهُ مَعَ
الْبَيْسِ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَكُلُّهُ صَوْدَةٌ لِأَنَّهُ مَكْرٌ حَصَانٌ هـ

(وَلَا تَقْبَلُ الدَّعْوَى) مِنَ الدَّعْوَى وَجَزَمَ بِهَا حَضَرَ سَمِعَ عَلَى عَلَيْهِ بِالْمُدْعَى وَهُوَ الْجَوَادُ
(حَتَّى يَذْكَرَ) الدَّعْوَى (شَيْئًا مَمْنُونًا) فِي جَنْبِ «كَبْرٍ» شَجَرٍ أَوْ وَهَبَ أَوْ حَضَرَ (وَقَدْ رَوَى) كُتِبَ، فَهَذَا
رَدُّهُمَا لِأَنَّهُمَا: لِأَنَّ بَيْنَهُمَا الدَّعْوَى وَالْمُدْعَى بِوَسَائِلِ إِفَادَةِ الْحُجَّةِ، وَالْإِسْرَافُ فِي التَّجْهُّلِ لَا
يَنْحَصِرُ

الْمُدْعَى عَلَيْهِ قَلْبُ احْتِصَارِهَا بِشَيْءٍ إِلَيْهَا مُدْعَوِي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ مَقَامَهَا، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ مَقَامُهَا حَاضِرَةً، وَذَكَرَ كَيْفَ جِيءَ بِالدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَأَنَّ بَطْلَانَهُ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا فِي الدَّعْوَى
ذَكَرَ كَيْفَ يُطْلَقُ بِهِ

فَقَدْ صَحِبَ الْقَوْنُ مَدَّ عَصِي الدَّعْوَى عَلَيْهِ عَلَيْهَا عَنِ التَّعْرِيفِ قَصِي عَلَيْهِ يَدُ،
وَإِنْ أَنْكَرَ سَأَلَ قُضِي عَلَيْهِ، وَإِنْ حَضَرَ لِنَفْسِ يَدُ، وَإِنْ عَمِرَ عَنْ ذَلِكَ وَطَلَبَ بَيْنَ
خَصْمَيْهِ لِيُخْتَلَفَ عَلَيْهَا

(وَإِنْ كُنْ تَقْلَعُ يَدُ دَعْوَى يَدُ الدَّعْوَى عِنْدَ كَيْفَ) الدَّعْوَى عَلَيْهِ (إِخْصَارُهَا بِشَيْءٍ
إِلَيْهَا) الدَّعْوَى (بِالدَّعْوَى) وَالسُّبُورُ بِالسُّبُورِ، حُدِّي عَنْهُ بِالسُّبُورِ، لِأَنَّ الْإِعْلَامَ بِأَصْحِي
عَنْ يَكُونُ شَرْعًا، وَذَلِكَ بِالْإِشَارَةِ فِي الْمَقُولَاتِ، لِأَنَّ النَّظَرَ يَكُونُ - وَالْإِشَارَةُ لِنَفْسٍ فِي الْحَضَرِ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ) النَّفْسُ (حَاضِرَةً) يَدُ ثَابِتٌ عِنْدَهُ، فِي مَقَامِهِ مَوْجِدٌ (ذَكَرَ مَقَامَهَا) لِتَبْيِضِ الدَّعْوَى
بِهِ مَعْنُومًا، لِأَنَّ الْقَبْلَةَ مَعْرِفَتُهَا مَعْنَى وَهْدِي

(وَإِنْ دَعْوَى عَقَرُ حَقْدَةً) لِأَنَّ حَقْدَ التَّعْرِيفِ سَلَاكٌ، بِمَعْنَى اسْتِغْلَالِ، هَذَا فِي التَّحْدِيدِ،
وَإِنَّ التَّحْدِيدَ يَكُونُ بِدُورِ الدَّعْوَى الْأَرْبَعَةِ، رَسَدٌ، صَحَابَتُهُ وَالسُّبُورُ، وَلَا يَدُ فِي ذِكْرِ التَّحْدِيدِ
فِي التَّصْحِيحِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ حُدِّ مَسْهُورٍ، يَكُونُ يَدُهُ، لِتَحْصِيلِ التَّعْقُودِ، وَإِنْ ذَكَرَ
ثَلَاثَةً مِنَ التَّحْدِيدِ يَكُونُ بِهَا حُدُّ، خِلَافَ الْإِثْرَةِ، بِخِلَافِ مَا يَدُ حُدُّ فِي تَرْجُمِهِ، لِأَنَّهُ يَحْتَفِ بِ
لِصَحْفَةٍ وَلَا كَذَلِكَ مَرَكَبًا، وَكَمَا بِشَرْطِ تَحْدِيدِهِ فِي الدَّعْوَى بِشَرْطِ فِي التَّحْقِيقِ وَهْدِي
(وَذَكَرَ كَيْفَ جِيءَ بِالدَّعْوَى عَلَيْهِ)، لِأَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ حَقْدِ (دُ) كَانُ فِي يَدِهِ، وَلَا يَكُونُ حَقْدُ
الدَّعْوَى عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ، مَنِ لَا تَلَبُّ إِلَيْهَا إِلَّا السُّبُورُ، أَوْ عِلْمُ الدَّعْوَى خَرَجَ وَالتَّصْحِيحُ بِهِ
لِنَهْمَةِ تَحْوِيلِهِ، إِذْ الْمَقَامُ عَسَا فِي يَدِ مَعْرِفَتِهِ بِخِلَافِ التَّكُونِ، لِأَنَّ التَّحْدِيدَ فِيهِ مَعْنَاهُ
وَهْدِي (وَكَيْفَ تَلَقَّيْتَهُ بِ) لِأَنَّ التَّحْقِيقَ حَقْدٌ، وَلَا يَدُ مِنْ مَعْنَى، وَلَئِنْ حَقْلُ لَمْ يَكُنْ مَرهُوسٌ فِي
يَدِهِ أَوْ مَحْصُورٌ فَتَقَضَّى فِي يَدِهِ وَهْدِي، وَتَلَقَّيْتَهُ بِدُورِ حَقْدِ الْأَحْصَالِ، وَفِي هَذَا قَوْلُهُ فِي
التَّكُونِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقْرَأَ (فِي يَدِهِ مَعْرِفَتُهُ) وَهْدِي

(وَإِنْ كُنْ) الدَّعْوَى بِهِ (حَقًّا) أَيْ دُورُ (فِي الدَّعْوَى ذَكَرَ كَيْفَ تَلَقَّيْتَهُ بِ) لِأَنَّ صَاحِبَ الدَّعْوَى قَدْ
حَضَرَ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا لِهَذِهِ،

(وَإِذَا صَحِبَ الدَّعْوَى) بِالدَّعْوَى سَأَلَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ عَلَيْهَا) لِيَكْتَفِيَ لَهُ رَحْمَةُ
الْحَكْمِ (وَقَدْ عَقَرُ) بِمَعْنَى (النَّفْسُ عَلَيْهِ يَدُ) لِأَنَّ عَمِرَ مِنْهُمْ فِي حَقِّ عَمِرِ (وَإِنْ أَنْكَرَ سَأَلَ
الدَّعْوَى عَلَيْهِ) لِأَنَّهَا مَا (وَهْدِي) إِذَا كَانَ أَحْصَارُهَا مَعْنَى يَدُ) لِيَكُونُوا مَعْنَاهُ (وَإِنْ عَمِرَ عَنْ ذَلِكَ
وَحُصِبَ بَيْنَ خَصْمَيْهِ لِيُخْتَلَفَ) الدَّعْوَى (عَلَيْهَا) وَلَا يَدُ مِنْ حَقْدِهِ، لِأَنَّ التَّحْقِيقَ حَقْدٌ، وَاحْتِصَارُ عَلَى

وَإِذَا نَكَلَ الْمُتَعَمِّي عَلَى عَنِ الْيَمِينِ فَيَقْبِي عَلَيْهِ بِالنُّكُورِ، وَلِزِمَهُ مَا لُغِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ.
 وَيَقْبِي الْقَائِي أَنْ يَقُولَ لَهُ: وَأَنْ أَمْرُصُ عَلَيْكَ تَلَاثًا، فَإِنْ خَلَفْتَ، وَإِلَّا
 فَضَبْتُ عَلَيْكَ بِمَا أَعْدَدْتُ، فَإِذَا كُرِّرَ الْعَرَضُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَصِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُورِ.
 وَإِنْ كَانَتْ الذَّخِيرَى نَكَاحًا لَمْ يُسْتَحْلَفَ الْمُتَكَبِّرُ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ
 وَلَا يُسْتَحْلَفُ فِي النُّكَاحِ، وَالرَّحْمَةُ، وَالْعِي، فِي الْإِسْلَامِ، وَلِسَرِّ، وَالْأَسْبَلَاءِ،
 وَالنَّسَبِ، وَالْوَلَاءِ، وَالْأَخْذِ
 وَقَدْ هُوَ يُوسَعُهُ وَهُوَ مُعْتَدٌ يُسْتَحْلَفُ فِي ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: إِلَّا فِي الْأَخْذِ وَالْفَصَاصِ

أَتَمَّ الْخُلُوعَ إِلَيْهِ كَانَتْ يَمِينُ لَوْ أَنَّهَا أَكْثَرُ إِنْهَاءٍ، لِأَنَّهَا تُظْهِرُ الْمِلْكَ بِهِ. بِخِلَافِ حَتَّى الْيَدِ عَلَى
 صَاحِبِ الْمِلْكَ تَابِعَ لَهُ بِالْقِيَةِ، فَلَمْ يَنْبَغِ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَدَّ سَائِلُكَ الْمَطْلُوعَ احْتِرَازًا عَنِ الْمَعْبُودِ
 بِمَعْنَى النِّجَاحِ، وَهُوَ الْمُقْبِلُ بِمَا إِذَا دَعَا نَقِيَّ الْمِلْكِ مِنْ وَاحِدٍ وَأُخْرَاهَا تَقْبِي أَوْ لَوَاعِي الشَّرَاءِ
 مِنْ التَّحْنِ، وَالزُّنْجِ، وَتَلَوِيحُ ذِي الْبَيْتِ اسْتِغْنَاءً، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْعُصْرِ - تَقْبِي بِهِ ذِي الْبَيْتِ بِالْإِجْمَاعِ،
 وَتَمْلِكُ فِي الْإِسْلَامِ

(وَإِذَا نَكَلَ الْمُتَعَمِّي عَلَى عَنِ الْيَمِينِ فَيَقْبِي عَلَيْهِ بِالنُّكُورِ، وَلِزِمَهُ مَا لُغِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النُّكُورَ
 ذَلِكَ هِيَ كَوْنُهُ بِغَيْرِ هَذِهِ لَوْ يُقَرَّرُ مَعْدَمُهُ، إِذْ لَوْلَا ذَلِكَ لَأَقْدَمَ عَلَى الْيَمِينِ إِسْفَافًا لِلْوَجَابِ وَدَعَا
 يَنْهَضُ عَنْ نَحْوِهِ، فَيَرْجِعُ هَذَا الْجَانِبَ (و) يَكُنْ (يَسْبِي بِنَفْسِهِ هُوَ) يَنْهَضُ لَصَدَقَ عَلَيْهِ، بِأَنَّ
 (يَقُولُ لَهُ: إِنِّي أَمْرُصُ عَلَيْكَ الْيَمِينِ ثَلَاثًا، فَإِنْ خَلَفْتَ، وَإِلَّا فَضَبْتُ عَلَيْكَ بِمَا أَعْدَدْتُ)
 خَصَمُكَ، وَهَذَا الْإِثْبَاتُ لِإِعْلَامِهِ بِحُكْمِهِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْحَدِّ (فَإِذَا كُرِّرَ الْقَائِي (الْمَقْرُصُ) عَلَيْهِ
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) وَهُوَ عَلَى نَكُولِهِ (خَطِيءٌ عَلَيْهِ بِالنُّكُورِ) لَسَالَهُ فِي الْإِسْلَامِ - وَهَذَا فَتَكْرَرُ دَعَا
 الْحَصَصِ لِرَبَادَةِ الْأَحْيَاءِ وَالْمَيِّتَةِ فِي إِسْلَامِ الْعِدَّةِ، صَاحِبُ الْمَدْعَى فَلَوْ قَصِيَ بِالنُّكُورِ مَعْدَمُ
 الْعَرَضِ مَرَّةً جَازَ لَهَا خَدَمَةُ، هُوَ بِالْمَصْرُوحِ، وَالْأَوَّلُ أَرَبِيٌّ، نَمِ النُّكُورُ لَمْ يَكُنْ سَقِيحًا، فَقَوْلُهُ وَلَا
 أَحْسَنُهُ وَقَدْ يَكُونُ حَكْمِيَّةً بَلَى يَسْكُتُ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ، عِلْمُ أَنْ لَا هُتَّةَ بِهِ مِنْ طَرَفِ الْوِ
 خَرَسَ، هُوَ الْقَصِيحُ، أَحَدُ

(وَإِنْ كَانَتْ الذَّخِيرَى نَكَاحًا) مَعَهُ أَوْ مَعَهَا، وَأَنْكَرَ، الْآخِرُ (لَمْ يُسْتَحْلَفَ الْمُتَكَبِّرُ) عَنْهُمَا (عِنْدَ
 أَبِي خَيْفَةَ)، لِأَنَّ النُّكُولَ هُنَا يَدٌ، وَالْبَيْتُ لَا يَجْرِي فِي هَذِهِ الْأَنْشَاءِ الْمَذْكُورَةِ بِصَوْلِهِ (وَلَا
 يُسْتَحْلَفُ فِي) الْتَكَارُ (النُّكَاحِ، وَالرَّحْمَةِ) بَعْدَ الْعِدَّةِ (وَالْعِي، فِي الْإِسْلَامِ) بَعْدَ أَلْفَةِ (وَالرَّقِ،
 وَالْإِسْتِغْلَالِ) إِلَّا لَمْ يَكُنْ أَسِيدًا، وَلَا يَنْهَضُ عِنْدَهُ، بِكُونِهِ بِالْفَرَرِ (وَالْوَلَاءِ، وَالنَّسَبِ) هُنَا لَوْ سَوَّلَا:
 (وَالْأَخْذِ، وَالْأَسْبَلَاءِ) بِتَسْتَحْلَفُ الْمُتَكَبِّرُ (فِي ذَلِكَ كَقَوْلِهِ إِلَّا فِي الْأَخْذِ وَالْفَصَاصِ)، لِأَنَّ النُّكُولَ عَنْهُمَا إِقْرَارُ

سُتُهم بِالْفَحْشَاءِ إِنَّ شَيْئًا مِمَّا مَثَلُ عَدُوِّ نَجَسٍ لَنَسِ، وَإِنْ شَاءَ رَبُّكَ، فَإِنْ فَصَلَ الْفَاحِشَ
بَيْنَهُمَا بِهِ فَهَذَا أَحَدُهُمَا وَلَا أَحَدًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لِأَخْرَ أَنْ يَأْخُذَ حَمِيصَهُ، وَلَكِنْ ذَكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا تَلَفِيحًا فَهُوَ لِأَوَّلٍ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ وَمَعَ أَحَدُهُمَا فَفَصَلَ فَهُوَ تَوَلَّى بِهِ

وَيَنْ تَدْعِي أَحَدَهُمَا شَرًّا وَالْآخَرُ حَسَنًا وَتَقْبَلُ وَأَعَدَّ لِنَفْسِهِ وَلَا تُلَاحِظُ مَعَهُمَا صَافِيَةً
أَوَّلَى

وَيَنْ تَدْعِي أَحَدَهُمَا الشَّرَّ وَأَعَدَّ لِنَفْسِهِ وَأَمَّا رُوحُهُ فَلَهُ، مَعَهُمَا سَوَاءٌ

وَيَنْ تَدْعِي أَحَدَهُمَا رُحًا وَتَقْبَلُ وَتَدْعِي الْآخَرَ هَ وَتَقْبَلُ مَا دَعَا تَوَلَّى

سَوَى النَجَسِ (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفَحْشَاءِ إِنَّ شَيْئًا مِمَّا مَثَلُ عَدُوِّ نَجَسٍ لَنَسِ، وَإِنْ شَاءَ رَبُّكَ)
لَتَمَرَّ بِالنَجَسِ عَلَيْهِ (فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا أَحَدُهُمَا مِمَّا تَقْبَلُ بِهِ (وَلَا أَحَدًا) ذَلِكَ
بِرُوحِهِ (لَمْ يَكُنْ لِأَخْرَ أَنْ يَأْخُذَ حَمِيصَهُ) لَأَنْ يَأْخُذَ بِمَنْعِ عَدُوِّهِ وَحَدِّهِ تَقْبَلُ، فَلَا يَحِصُّ
لَا يَحِصُّ حَقِيقَةً حِينَ يَأْخُذُ بِمَنْعِهِ لَأَنَّهُ يَوْمَ كَانَ هَلْ الْفَصْلُ كَانَ لِأَخْرَ أَنْ يَأْخُذَ حَمِيصَهُ، لَأَنَّهُ
يَدْعِي الْكُلَّ وَلِحَاجَةِ قَلْبِهِ وَنَسِ يَصْبِحُ بَيْنَهُ، وَرُبَّمَا يَدْعِي وَهُوَ مَرَّاحَةٌ الْآخِرُ كَمَا فِي
الْمُهَذَّبَةِ (وَيَنْ ذَكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَلَفِيحًا) وَقَالَ بَارِيعٌ أَحَدُهُمَا أَسَى (فَهُوَ لِأَوَّلٍ مِنْهُمَا) لَأَنَّهُ
لَيْسَ الشَّرُّ فِي رُوحِهِ لَا يَسُودُهُ فِيهِ عَدُوٌّ، فَالْبَارِيعُ الْآخَرُ بِهِ، وَبِوَسْطِ أَحَدِهِمَا وَلَهُ تَوَلَّى الْآخَرُ
فَهُوَ صَاحِبُ الرُّوحِ الشَّيْءِ فَلَهُ فِي نَسِ الرُّوحِ، فَحَقِيقَةُ الْآخَرِ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ أَوْ يَحِصُّهُ، فَلَا
يَحِصُّ بِهِ رُوحُهُ (وَيَنْ لَمْ يَذْكُرْ بَارِيعًا) أَوْ ذَكَرَ بَارِيعًا وَحَدًّا أَوْ دَعَا أَحَدَهُمَا حَسَنًا
الْآخَرُ (وَيَنْ كَانَ وَمَعَ أَحَدِهِمَا فَفَصَلَ فَهُوَ تَوَلَّى) لَأَنْ يَسْكُنَ مِنْ بَيْنِهِ عَلَى سَنَنِ شَرِّهِ لَأَنَّهُ
لَهُ اسْوَدَّ فِي الْإِتِّبَاتِ فَلَا رُوحَ لَيْلٍ لَيْلٍ ثَلَاثَةً مَالِثًا

(وَيَنْ تَدْعِي) شَيْءٌ عَلَى ثَلَاثٍ مِنْ بَدَنٍ (أَحَدُهُمَا شَرًّا) مِنْ (وَيَنْ أَحْرَقَهُ وَتَقْبَلُ) وَمَا لَمْ يَذْكُرْ
عَنِ مَلَكِهِ (وَلَا تُلَاحِظُ مَعَهُمَا صَافِيَةً، تَوَلَّى) لَأَنَّهُ أَلْوَى لِكُنْهِهِ مَعْلُومَةٍ مِنَ الْخَدِيبِيِّ، وَلَأَنَّهُ لَيْسَ
بَيْنَهُمَا، بِخِلَافِ الْهَيْئَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى نَجَسٍ

(وَيَنْ تَدْعِي أَحَدَهُمَا الشَّرَّ، وَأَعَدَّ لِنَفْسِهِ رُوحَهُ عَدُوًّا فَصَلَ مَوَدَّةً) لَا سَوَاءَ لَهَا مِنْ
لَتَمَرَّ بِهِ لَأَنْ كِلَاهُمَا مَعْلُومَةٌ مِنَ الْجَانِبِ، وَتَقْبَلُ الْمَلِكُ بَيْنَهُمَا

(وَيَنْ تَدْعِي أَحَدَهُمَا رُحًا وَتَقْبَلُ وَالْآخَرُ هَ وَتَقْبَلُ مَا دَعَا تَوَلَّى) قَالَ فِي الْمُهَذَّبَةِ
وَهَذَا اسْتِحْصَانٌ، وَجِي الْقَدَمُ لَهَا "نَسِ" لَأَنَّهَا سَبَّ مَلِكًا، وَتَرْجِي لَا يَنْتَهِي، وَهِيَ الْأَسْمَاءُ
لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ مِنْهُ، وَحَقِيقَةُ هَذِهِ مَعْلُومَةٌ، وَتَقْبَلُ الْقَدَمُ تَوَلَّى أَحَدًا

وإذا قال المذمى لى بته حاصراً، قيل لهضمه، وأخذه كهيلاً بفتح الهمزة
 من عمل ولا أبر ملارميتو، لأن أن يكون عربياً على السطريين قبلانته مقدراً محلياً
 اللامى

وإن قال المذمى عليه وهذا الشيء أودعته ثلاثاً فأحس، أو رده جنى، أو
 عصته بته، وأقام بته على ذلك فلا خصومة به، وبين المذمى

وإذا قال وأنت من العاتب فهو حضم، وإن قال للمذمى عفى منى، وأقام اليه،

وإذا قال المذمى لى بته حاصراً، في المصر، قيل لهضمه، وأخذه كهيلاً بفتح الهمزة
 أيام، لأن بفتح الهمزة وضع حظه، والكلاية بالهمزة جائزة عندنا، وأخذ الكليل ليجرد فندوى
 استحسان عندنا، لأن فيه نظراً للمذمى، وليس فيه كثير ضرر بالمذمى عليه، والتقدير ثلاثة أيام
 مروى من علمي حصة، وهو الصحيح، ولا فرق في الظاهر بين الحاصل والوجه والمصر من
 اسمك والمظهر كما في التهذيب (بأن عمل) أي أعطى كهيلاً نفسه فيها (ولا أبر ملارميتو) ثلاثة
 بدع حظه (لأن أن يكون) المذمى عليه (عربياً) مسدداً، (على السطريين قبلانته) مقدراً محلياً
 اللامى، فقط، وكذا لا يكفل إلا إلى آخر المحسن، والامتنان منصرف إليهما، لأن في أخذ
 الكليل والفلانته ويأخذ على ذلك مصر ربه بسعة عن مصر، ولا ضرر في هذه المقادير ظاهراً
 بمحاذة

وإذا قال المذمى عليه في جواب مدعى المثل (هذا الشيء) المسمى به، محذوفاً كان أو
 حاصراً (أو دعيه ثلاثاً) أملاً، أو عربياً، أو جريباً، أو رده عتدي، أو عصبته بته، أي من
 العاتب (وأقام بته على ذلك) وقت الشهود، بمره بسعة وسببه أو بوجهه، وشرط ومحمده
 معرفته بوجهه لحضاً، قال في القراء، ويعمل الأئمة على قول ومحمده، أنه (ولا حصره)
 بته (وحي المذمى)؛ لأنه أثبت سببه أن يده يستيد خصومه، وقت أبو يوسف إن كان
 الرجل صانعاً للجواب كقولنا، وإن كان يعرف بالجهل لا يذفع عنه الخصومة، قال في
 القدر، وبه يؤخذ، واحتاره في المحذرة، وهذه محضه كتاب السخري، لأن فيها أقول حسب
 علمه، كما سمع في القدر، لو لأن ضرره حسن، أنه قد يدعى المثل لأنه لو كان دعواه
 عليه العصب أو المرفق لا يذفع الخصومة، لأنه يصير خصماً للمدعى الفعل عليه لا يده،
 بخلاف دعوى المثل، وقامه في التهذيب

(وإذا قال أنت من العاتب فهو حضم)، لأنه لما رجم أن يده يد ملك اعترف بكونه
 خصماً

وإذا كانت دُرِّي يدُرخل أدها اثنا عشر أحدها جميعها والآخر بعضها ونحو اثنية
 مضاعب الجميع ثلاثة تُضاعف لصاحب نصف ثلثها عند هاجي خيمه، وإذا دُر
 يوسف ومحمد هج بينهما اثلاثاً، ولو كانت في اثنينما سُلبت لصاحب الجميع
 بعضها على وجه القضاء، ويضرب لا على نصف،

وإذا تلاقى دُرِّي وأقدم كل واحد منهما بين أهل شعب جندة وذكرنا تلخيصاً ومن
 مذمة يوافق أحد الثارعتين فهو دُرِّي، وإن أشكلت دلت كانت بينهما

مذمومة (ولا يستخلف بالله ما مضى لاحمال نجده نكح بعد لإبائه، فيحلف على
 الأصل، وهو صوره إنكر المكر، ٩٤ لا حلف على السب ينصرف المذمومة عليه، وهذا وإن
 دُرِّي حيمه ومحمد، وقال أبو يوسف، يحلف في الجميع على السب

إلا إذا عارض به ذكره حلف على الأصل

قال في التهذيب: والأصل من الأصل عدده، إذا كان سباً يرتفع، وإن كان لا يرتفع
 فالتخفيف على السب بالأحاديث، كقوله القسم: إذ ادعى العتق على مولاه، وتسلم فيه

(وإذا كانت دُرِّي يدُرخل دعاهما عليه وأثنى فادعى أحدهما جميعهما) وذمى (الآخر
 بعضها وأثما لثية) على ذلك (للمصاحب) دعوى (الجميع ثلاثة تُضاعف، ولصاحب دعوى
 النصف ربعها عند هاجي خيمه) اعتبار تطريو المصاحف، فإن صاحب النصف لا يرجع الآخر
 في النصف، مسلم له، ولستوب مبر عنهم في النصف لآخر، فيصعب بينهما (ولا هي
 بينهما ثلاثاً) اعتباراً تطريو المقول، لأن في المسألة كلاً ومعضاً، فالمسألة من اثنين، ومقول إلى
 ثلاثة، فتقسم بينهما اثلاثاً، قال في التصحيح: وختار قوله «أب هاجي» و«أسي» وعمره
 (ولو كانت) القدر (في اثنينما) أي مدعين والمساكنة بها، سُلبت (أشكر كلها) (لصاحب)
 دعوى (الجميع) ولكن سلمت (بعضها على وجه النصف، وبعضها) لآخر (لا على وجه
 النصف): لأنه يخرج من النصف، فيلحق بهتة والجهد الذي في عده لا لغة صلحه، لأن
 مدعه النصف، وهو في مدعاه به، ولو لم يصر إليه دعواه كذا ظف في مسأله، ولا
 فضله بلود الدعوى، فترك في يده (٩٥، ٩٦)

(وإذا سارعا في دلت) في دعواه، أي في مدعاهما وعمره (وقام كل واحد منهما
 بين أهل شعب) مائتة للمجهول (جدة وذكر ما بين) مدع، وسر أثناء يوافق أحد الثارعتين
 فهو) أي صاحب التدرج فيقولن حيمه (أو دُرِّي) لأن الظاهر يشهد بصلو به مخرج (وإن
 أشكل ذلك) أي سها (كانت بينهما) إذا كانت في اثنينما، أو في غيرهما، وإن في يد أحدهما

وإذا تنازعا دالة أحدهما راكها والآخر متعلق بينهما فالراكي أولي، وكذلك إن
تنازعا بجراً وعليه جعل لأحدهما مصاحب الجمل أولي، وكذلك إذا تنازعا قيصماً أحدهما
لابنة والآخر متعلق بكثرة فلا بأس أنس

وإذا اختلف المتنازعا في التبع فادعى أحدهما نماء وادعى الآخر فالتبع أكثر منه أو
اغترف التبع بغير من المبيع وادعى المضمون أكثر منه وأقام أحدهما اليه ضمي له بها
وإن أقام كل واحد منهما اليه كانت اليه كسبه بلزازه أو لم يكن، وإن لم تكن لكل واجب
بهما يتهيل للمضري إن لم ترخص بالتلف الذي ادعاه التبع وإلا فسحق التبع، وفيه

نصي له بها، لأنه حفظ الترخيص وحصر قائم لم يذكر ما يحد، وإن اختلف من قبله الوتر
طلب التين، كذا ذكره الحاكم الشهيد، لأنه ظهر كسب العربي، يترك في يد من كتب
في بلد، وحليفه فيه ذكر التاريخ لأنه لم يصر بزرعاً لهي به لدى البلد، ولهما إن في توقيعهما
أوفي يد ثالث

وإذا تنازعا دالة أحدهما راكها، والآخر متعلق بينهما، فالراكي أولي؛ لأن معرفة
أظهر، فإنه يخص بملك، وكذا إذا كان أحدهما راكاً في السرج، والآخر دجماً، فالراكي في
السرج أولي؛ لما ذكرناه به خلافه، إذا كان راكياً حيث يكون بينهما، لا يفرق بينهما في التصرف،
وحليفه

(وكذلك) المحكم (إذا تنازعا بجراً وعليه جعل لأحدهما) والآخر ملك له (مصاحب الجمل
أولي) من المقتضى، لأنه هو المتصرف

(وإذا تنازعا مصحفاً أحدهما لابنة والآخر متعلق بكثرة فلا بأس أنس)، لأنه أظهرهما
نصرفاً

(وإذا اختلف المتنازعا في التبع) أي في نفس المبيع (فادعى أحدهما) أي المضري
(نساً وادعى الآخر فالتبع أكثر منه) أي من غيره، بأن (اغترف التبع بغير من المبيع وادعى المضمون
أكثر منه) أي بأكتر من العدد الذي اشترى به المبيع (وأقام أحدهما) أي التبع والمضري
(اليه) على دعواه (نصي له بها) لأن في الجانب الآخر مجرد الدعوى، واليه اقوى منها (وإن
أقام كل واحد منهما اليه) على دعواه (كانت اليه كسبه بلزازه أو لم يكن)؛ لأنها أكثر بياناً وإشادة
فيه بالتبع، فولي له الاختلاف في التمسك بوجه المضري، في عدم البيع ولو اختلف في
التمسك بالبيع جميعاً فبينة فالتبع يس في سعر وبه المضري في المبيع، سطر إلى زيادة
الإشادة (وإن لم يكن لكل واحد منهما يه) شبه مدعاء (بهم) بالمضري، إن شاء ترخص بالتص

بشأنه . إنما إن سلمت مذهب الشري بر المسيح أولاً نسخاً للفتح فإن لم يترأض
 أنتخب الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر . ينبغي بيانه المشتري . فإذا حلف
 لحد القاني الفتح بينهما . وإن نكل أحدهما من لغير برمة دعوى الآخر

وإن اختلفا في الأهل أو في شرط الجوار أو في شيء من بعض التمس فلا محالف
 بينهما ، والقول قول من ينكر المحار ، الأهل مع به

وإن هناك أصبح ثم اختلفا لم يحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجعل

أبي حنيفة الفتح أولاً نسخاً للفتح . وينبغي لنا أن نعلم ما في القدر الذي أخذ
 المشتري من الفتح أولاً نسخاً للفتح ، لأن المصود طعن المنازعة وهذا جهة به : لأنه رسالة
 برصبة بالفتح ، فإذا علم به برصبات (فإن لم يراض) والمسيح قائم (أنتخب الحاكم كل
 واحد منهما على دعوى الآخر) لأن كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه (ينبغي) الحاكم (بين
 المشتري) قال في الهداية . وهذا قول مذهبنا . وأبي يوسف . وهو رواية عن أبي
 حنيفة ، وهو الصحيح . اهـ وقال الإسجيني ، سـ . بين المشتري ، وفي رواية بين
 ابراهيم . وهكذا ذكره أبو الحسن في جامعته ، والصحيح : الرواية الأولى ، وعليه شئ الأئمة
 المتأخرون . والصحيح (فإذا حلف نكح القاني الفتح بينهما) لأنه إما محققاً في المدة بلا
 حد معين فيفسد . قال في الهداية . وهذا يدل على أنه لا يفسخ بنكاح الحالف لأنه لم
 يثبت ما بعده كل واحد منهما ، فحق بيع مجهول بفساده القاصي عطفاً لمنزوعة . لو يقال إذا
 لم يثبت الحد يبقى بيناً بلا بدل وهو فاسد ، ولا بد من الصبح في نكاح الحالف . اهـ (وإن نكل
 أحدهما في القيصير لزمه دعوى الآخر) لأنه جعل مبادلاً لمن نكل دعواه معارضة لدعوى الآخر
 قوله القول بثبوته . اهـ

(وإن اختلفا في الأهل ، أو في شرط الجوار ، أو في شيئاً من بعض التمس . فلا محالف
 بينهما) ، لأن هذا الاختلاف في حر المصود عليه والمقصد به ، مقتضى الاختلاف في القسط
 والإسراء ، وهذا لأن ما حلف لا يحتل به إتمام العقد ، بخلاف الاختلاف في وصف التمس
 وجه حيث يكون مبرره الاختلاف في القدر في حرير النكاح ، لأن ذلك يرجع إلى نفس
 التمس ، فإن التمس حر ، وهو يعرف بالوصف ، ولا كذلك الأهل ، لأنه ليس بوصف ، ألا ترى أن
 التمس موجود حد متب . اهـ (والقول قول من ينكر الجوار والأهل) . ولاستهم (مع بيانه) .
 لأن القول قول المنكر

(وإن حلف الغنيمة) أي بعد انقضاء فاسد النكاح ، وكذا : حرع من ملكه ثم صار حراً

بأنه محالاً عند أبي حنيفة، ويتم نفع النكاح، ويحكم بحكم مهر المثل - فإن كان مثلي ما عرف به الزوج أو أقل فخصي بما قال الزوج، وإن كان من ما ادعت المرأة أو أكثر فخصي بما ادعت المرأة، وإن كان مهر المثل أكثر من أغشرف به الزوج وأقل مما ادعت المرأة فخصي فخصي لها مهر المثل

وإذا احتلفا في الإجارة قبل لائيه، فمفوض عليه محالفاً وسراً، وإن اختلفا فيه لائيه لم يحدسا وكان لقول أبو الغسائر

وإن اختلف بعد انشاء شخص الممفوض عليه مخالفاً وسمح المصدق فيما بقي وكان القول قول المستأجر في العاصي

والكفاية (وإن لم تكن مما به مخالف عند أبي حنيفة، ويتم نفع النكاح)، لأن اثر النكاح في إتمام النسبة، وهو لا يصلح صحته نكاح، لأن الشهادة صحيح، بخلافه ليحذف لأن عدم النسبة حصة على ما هو صحيح (ولكن) حيث تعدد النسبة (بذلك مهر المثل - وإن كان مهر مثله) مثلي ما أغشرف به الزوج أو أقل فخصي بما قال الزوج، لأن الظاهر شاهد له (وإن كان مثله ادعت المرأة أو أكثر فخصي بب ادعت المرأة) لأن الظاهر شاهد لها (وإن كان مهر المثل بينهما) كان (أكثر من أغشرف به الزوج أو أقل من ادعت المرأة فخصي لها مهر المثل) لانهما لم يحددا لم تتب الزيادة على مهر المثل ولا بعد عنه

(وإذا اختلفا في الإجارة في الدار أو الممحل (فصل انشاء) الممفوض عليه حالف وسراً) لأنه عقد صحيح قبل النسخ، فكذلك صحته البيع، وبدأ بغير التمساح أو تخلف في احد والموجر لم يفي المثل، وإن ربحنا غالبية لمؤجر في البذل وبذل في القسط كما في الدار (وإن اختلفا بعد انشاء) ليعيب الممفوض عليه ويتم محالفاً وكان لقول المستأجر قال في التمهيد: وقد عرفت أني سمعت أبي يوسف يقول: لأن خلاف الممفوض عليه صحيح التحالف عندنا، وكذا على أبي حنيفة، لأن بطلان ما لا يمنع التمساح عند في البيع، ما لا ينافي فيه حرم عقده فيتحالفاً عليه، ولو جرى للتحالف فيه وسمح بعد فلا فيه؛ لأن المانع لا يلزم بمسها، بل بالصدق، وتبين حيث لا يرد وإذ سمع بعد القول للمستأجر مع يمينه لأنه هو المستأجر عليه

(وإن اختلف بعد انشاء شخص الممفوض عليه مخالفاً وسمح المصدق فيما بقي) قال: عقد صحيح مائة مائة مائة في كل جزء من المصدق كذا بدأ المصدق عليها بخلاف التمساح لأن المصدق فيه مائة واحد، فإذا ردد في بعض قدر في الكل وهما فيه (وإن كان لقول في

وإذا اختطف القولي والمكاتب في مال الكدبة ثم يختلف عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: وإنه يفسد، بحالها ويسعى الكدبة.

وإذا اختطف الزوجان في مدح الثيب قد يضيغ لزوجها فهو يزوجها، وما يضيغ للنساء فهو يفسد، وما يضيغ لهما فهو يزوج.

وإذا مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر، قد يضيغ للرجل والنساء فهو يزوج بينهما. وقال أبو يوسف: يدفع إلى امرأة ما يفتقر به بنتها والثاني للزوج.

المسألة قول القمطري: لا يفسد

(وإذا اختطف القولي والمكاتب في قدر الكدبة ثم يختلف عند أبي حنيفة، لأن المتعاقب ورد في جميع على خلاف نصوص، والكدبة يسب في معنى البيع، لأنه ليس ملاحق في حبس المكاتب وقوله لا يختلف في الكدبة) لأن عند مدح جيل يضيغ، حسب البيع معنى قال في التصحيح: وسواء هو يفسد عليه عند النسيء، وهو يصح الاستدلال ولا خلاف عند المحمدي.

(وإذا اختطف الزوجان في مدح الثيب) - وهو ما يجوز به ولو مباحا لوجهه - (وما يضيغ للرجل) - فقد كالمحرم (وهو يفسد) - وما يضيغ للنساء) - فقد كالمحرم (وهو يفسد) - (للمرأة) - شهده الظاهر، إلا إذا كان كل منهما يعمل أو يبيع ما يضيغ للآخر، فيه يحرر النكاح لهما، ثم يرضى الظاهرين، (وما يضيغ لهما) كالأب والعم، (فهو يزوج)، لأن المرأة وما في يدها في يد الزوج، والقول في الدعوى لم يرد، خلاف ما يضيغ بها، لأنه يضره ما هو أقوى منه، ولا فرق بينهما إذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح أو بعده وقت الفراق.

المدح

(وإذا مات أحدهما واختلف ورثته) أي ورثته أحد الزوجين الميت (مع الزوج والآخر) التي (ما يضيغ للرجل والنساء فهو يزوج) أي الحي بينهما سواء كان الرجل أو المرأة لأن اليد تضيغ دون الميت، وهذا هو رأي حنيفة. (ول) (أبو يوسف) يدفع إلى المرأة سواء كانت حرة أو مملوكة (ما) أي مملوكة بينهما، والثاني بعد يكون (الزوج) مع أبيه، لأن الظاهر أن المرأة تأتي بالحيض، وهذا أقوى، فيبطل به خبر الزوج، ثم في الثاني لا يضر من ظاهره جدير، والطلاق والموثوق سواء، ليعلم بوجه مدح مورثهم، وهو ما يضيغ للرجل فهو يزوج، وما كان ذلك، فهو لمرأته، وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته، والطلاق والموثوق سواء، قال (الإسكافي) والموثوق والمصحح: هو رأي حنيفة وأحمد عند النسيء.

ولما كان قولهم: «لأنه لا ينفك عن الله» لا ينفك عن الله، فإن جازم به لأقل من ستة أشهر من يوم فتح فهو من البائع وأما قوله: «لأنه لا ينفك عن الله» فهو من المشتري مع دعوى البائع، فإنه لا ينفك عن الله، وإن جازم به لأكثر من ستة أشهر لم يقبل دعوى البائع فيه إلا أن يصدقه المشتري.

وإن جازم ثمانية، فالدفع واجب له، وإن جازم به لأقل من ستة أشهر لم يقبل إلا من ستة أشهر من يوم فتح، وإن جازم ثمانية، فإن دفعه البائع، لأن دفعه جازم به لأقل من ستة أشهر من يوم فتح.

والصحيح: وعبرها: وتصحيح:

ولما كان قولهم: «لأنه لا ينفك عن الله» لا ينفك عن الله، فإن جازم به لأقل من ستة أشهر من يوم فتح فهو من البائع وأما قوله: «لأنه لا ينفك عن الله» فهو من المشتري مع دعوى البائع، فإنه لا ينفك عن الله، وإن جازم به لأكثر من ستة أشهر لم يقبل دعوى البائع فيه إلا أن يصدقه المشتري.

وإن جازم ثمانية، فالدفع واجب له، وإن جازم به لأقل من ستة أشهر لم يقبل إلا من ستة أشهر من يوم فتح، وإن جازم ثمانية، فإن دفعه البائع، لأن دفعه جازم به لأقل من ستة أشهر من يوم فتح.

وإن جازم ثمانية، فالدفع واجب له، وإن جازم به لأقل من ستة أشهر لم يقبل إلا من ستة أشهر من يوم فتح، وإن جازم ثمانية، فإن دفعه البائع، لأن دفعه جازم به لأقل من ستة أشهر من يوم فتح.

وإن جازم ثمانية، فالدفع واجب له، وإن جازم به لأقل من ستة أشهر لم يقبل إلا من ستة أشهر من يوم فتح، وإن جازم ثمانية، فإن دفعه البائع، لأن دفعه جازم به لأقل من ستة أشهر من يوم فتح.

النَّسَبُ مَعَ فِي الْوَلَدِ، وَأَحَدُهُ السَّائِقُ، وَبَرَدُ الْقَمْنِ كُلُّهُ فِي قَوْلِ دَالِي حَبِيبَةٍ، وَقَالَ دَالِي
يُوسُفُ وَصَحْبُهُ يَرُدُّ حَصَّةَ الْوَلَدِ، وَلَا يَرُدُّ حَصَّةَ الْأُمِّ
وَمِنْ ادَّعَى نَسَبَ أَحَدِ التُّرَاثِيِّ تَبَتَ نَسَبُهَا بِهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ

كتاب الشهادة

الشَّهَادَةُ قَرْصٌ يَلْزَمُ الشُّهُودَ إِذَا بَيَّنَّ، وَلَا يَسْمَحُ كِتَابَتُهَا إِذَا طَلَبَتْهُمُ لِلْمُطْعَمِ

فِي النِّسْبِ، فَلَا يَصْرُ فَوَلَدُ السَّائِقِ (وَبَرَدُ الْقَمْنِ كُلُّهُ فِي قَوْلِ دَالِي حَبِيبَةٍ)، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِنَسَبِ أُمِّ
وَلَدِهِ، وَمَالِيهَا غَيْرُ مَضْرُوبَةٍ عِنْدَ فِي الْعَمْدِ وَالْعَمَلِ فَلَا يَصْحَبُهَا الْمُشْتَرِي (وَقَالَ دَالِي يُونُسُ
وَمُتَمَدِّدٌ يَرُدُّ حَصَّةَ الْوَلَدِ، وَلَا يَرُدُّ حَصَّةَ الْأُمِّ) بَانَ بِسَمِ الْأُمِّ وَبِأُمِّ الْوَلَدِ، عَمَّا
أَصْنَفَ الْوَلَدَ وَدَةَ الْبَيْتِ، وَمَا أَصَابَ الْأُمَّ سَعَدَ عَمَّا، لِأَنَّ الْقَمْنَ كَانَ مُقَدِّمًا لَهَا، وَمَالِيهَا مَضْرُوبَةٌ
عِنْدَهَا، فَوَصَحَهَا الْمُشْتَرِي قَالَ لِي وَالتَّصْحِيحُ: رَعَى لَوْ أَنَّ الْإِلَهَامَ مَشَى الْأُمَّةَ وَتَكَلَّمَ
وَالْمُحِبِّيَّةُ وَالْمُحِبِّيَّةُ وَهَلْ الشَّرِيعَةُ

(وَمِنْ ادَّعَى نَسَبَ أَحَدِ التُّرَاثِيِّ) وَهِيَ وَبَدَانِ بَيْنَ وَلَا يَنْهَا أَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (تَبَتَ نَسَبُهَا
بِهِ)، لِأَنَّهُمَا مِنْ عَمٍّ وَاحِدٍ، فَمِنْ صَرُورَةِ بَيِّنَاتِ نَسَبِ أَحَدِهِمَا نَبُوتُ نَسَبِ الْآخَرِ إِذَا لَا يَصْغُرُ
خَلُوقُ الثَّانِي سَدًّا، لِأَنَّهُ لَا يَلِيزُ أَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (وَهَذِهِ)

كتاب الشهادات

لَا تَخْصِي مَلَامَةَ الشَّهَادَةِ كَلَذَمِي وَتَأْخِذُهَا

(وَالشَّهَادَةُ) لَفْظٌ خَيْرٌ خَالِصٌ، وَشَرُّهُ أَحْبَابُ صَدَقَ لِأَنَّهُاتِ حَقٍّ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» وَشَرْطُهَا
الْعَقْلُ الْكَامِلُ، وَالْقَبِيحُ، وَالْقَوَالِيَّةُ، وَرَكْنُهَا لَفْظُ «أَشْهَدُ» وَحُكْمُهَا، وَجُوبُ الْحُكْمِ عَلَى الْخَافِي
سُجُوبُهَا إِذَا اسْتَوْفَ شَرْطُهَا، وَأَدَارُهَا (مُشْرَعٌ) عَلَى مَنْ حَصَبَهَا، بَيْتُ (يَلْزَمُ الشُّهُودَ إِذَا بَيَّنَّ)
وَلَا يَسْمَحُ كِتَابَتُهَا، فَكَوْلُهُ عَلَى «وَلَا يَبْتَ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا ذَهَبَتْ»^(١)، وَكَوْلُهُ عَلَى «وَلَا
تُخْصِي الشَّهَادَةَ، وَمَنْ يَنْتَهِيهَا فَإِنَّهُ أَمُّ قَلْبِهِ»^(٢)، وَهَذَا (إِذَا طَالِبُهُمُ الْمُطْعَمِ) بِهَا، لِأَنَّهُ حَقٌّ

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٢

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٢

تَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النَّاسِ، وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ سِتْرُهَا الْغُدُودُ وَالْإِهْصَاصُ، تَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلِي، وَلَا تَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ نَسَائِي

وما سوى ذلك من الخوف قبل مبها شهاده، جليبي أو رجل وامرأتين، سواء كان
النحس مالا أو غير حال، مثلاً النكاح والطلاق والوفاة والمرض

عليه (قد شهد بآلله في الشريعة فيقول: الله) العال، جيد، الحق، المبرور منه (ولا يقول
مصرى) صوناً ضد اللغو على الصنيع، يكون جميعاً بين السخر والإظهار
(والشهادة على) أديم (مرايا).

الأولى (فيها الشهادة في الرداء، يُقَرَّرُ فيها أربعة من الرُّجُلِ)؛ لقوله تعالى ﴿وَاللَّاتِي
يُؤْمِنْنَ فَحَسْبُهُنَّ فَاتَّخِذْنَهُنَّ عَالِيَهُنَّ أَرْبَعَهُ مَكْنً﴾ (١)؛ ولقوله تعالى ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
يُؤْمِرُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (٢)؛ وَلَا تَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْاُنَاثِ، لعدم الثَّوْبِي، مقتضى الآية من لَدُنْ
رسول الله ﷺ والجمهور من جملة الولاة شُهَدَاءُ لِبَسَاءِ فِي الْمَدِينَةِ وَالْمَصَاحِبِ (٣)؛ وهذا هو

(و) الثانية (صحة الشهادة منهُ الحدود والنصاص) ، نقلُ بيها شهادة رجلٍ لقوله تعالى : **فَمَنْ شَهِدَ فَإِنَّ تِلْكَ بَيِّنَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ** ^{١٤} (ولا نقلُ بيها) أيضاً (شهادةُ المرأة) : لا بأس

(و) ثلاثة منها (ما سوى ذلك) المذكور (من) بقية (المعروف) نقل فيما شئتة ونقل أو دخل وأقر قبي. سواء كان الحق المشهود به مالا أو غير ماله. وذلك (وتنقل التكاثر) والنقل في (الوقت والموضع) لا لأصل فيها المص. بوجود ما ينشئ عليه الإلهام. وهو المشاهدة والاصط. والأداء. إذ بالأول يحصل العلم بشأته. وبالثاني ينشئ. وبالثالث يحصل العلم الخاصي. ولهذا قيل إخبارها في الخبر. وبفصل الصط. برباطه الثبات لجبر بقسم الأخرى إليها. ثم يروى بعد ذلك إلا شئتة. فلهذا لا نقل فيما بدري. بالمشاهدة وهذه المصروق تستمع للمشاهد. وعدم عول الأرجح على خلاف القيس كيلا يكثر من وجه. وهذا.

[illegible]

تتبعه وقع في النجدة طبع دار السلام ، يعرف في الألب بكنز السوء ، والصاب سلكه .

(٧) سورة الفرقان: ٤٠

نظر القوم على الرضا في عهد الزب ٤٧٩ أخرجوه من أبي شهاب في مصنفه بهذا الخط في الرضا
وأبعد عن القسمة والشمع والحسن والفضل بل لا يجوز شهادة له في الحدود وأخرج
عن الرضا في مصنفه في علي قال لا يجوز شهادة النساء في الحدود والعقد

(15) سورة النجم: الآية (52)

وَيُضَلُّ فِي الْوِلَادَةِ وَالنِّكَاحِ وَالْعُقُوبِ وَالنِّسَاءِ فِي مَوْجِعٍ لَا يَخْلُقُ غَيْبَ الرِّجَالِ شَهَادَةً
أَمْرًا وَاحِدًا

وَلَا تَدْرِي ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْعَدَمِ (نَقَطُ الشَّهَادَةِ) فَإِنَّ لَمْ يَدْرِكُوا الشَّاهِدَ لَقَطُ الشَّهَادَةِ
وَقَالَ أَعْلَمُ أَوْ أَتَشَقُّ لَمْ تُقَسَّ شَهَادَتُهُ
.....

(١) إرباب الشَّهَادَةِ عَمِي مَا لَا يَدْرِي عِبَ الرِّجَالِ، كَمَا عَمَّ عَنْهُ يَقُولُهُ. (يُضَلُّ فِي الْوِلَادَةِ
وَالنِّكَاحِ وَالْعُقُوبِ) أَيْ (النِّسَاءِ) كَمَا تَدْرِي مَوْجِعٍ لَا يَخْلُقُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ شَهَادَةً مَرَّةً
وَاحِدَةً، يَقُولُهُ نَقَطُ الشَّهَادَةِ، شَاهِدُهُ بِنَاءً لَا يَنْصَحُ الرِّجَالُ لِمَنْطَرِجِهِ^(١) وَالْمَجْمَعُ الْمَحْصَى
بِالْكَفِّ وَالْإِلَامِ يُولَدُ مِنَ الْجَسَدِ فِي الدَّرَجِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ يَمُوتُ فِي الدَّرَجِ الْخَامِسِ، كَمَا يَنْظُرُ
الْجَسَدُ أَحَدًا، فَكَمَا يَنْقَطُ أَحَدُ الْعَدَدِ، لَا أَنْ أَلْمَسَ وَلَا أَنْ لَمْ يَلْمَسْ، لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَقَامَةِ فِي هَذِهِ
كَمَا فِي الْمَقَامَةِ، ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا شَهَادَةُ سَوِيٍّ أَسْهَلُ الْخَبَرِ لَا يَضِلُّ عَنْهُ وَلَيْسَ حَيْثُ، فِي
حَوَالِ الْإِدْرَةِ، لِأَنَّهُ مِمَّا يَنْطَبِعُ عَلَيْهِ رِجَالُ، إِلَّا فِي حَوَالِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ فِي لَمَّا أَلْمَسَ وَعَمْدًا لَعَلَّ
فِي مِنَ الْإِدْرَةِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ صَوَّبَ عَنْهُ رِجَالُهُ، وَلَا يَحْصُرُهُ رِجَالُ عَدَدِهِ فَكَمَا كَتَبْتُمْ عَنْ
عَنِ الْوِلَادَةِ أَيْ رُجُوعِهِ فِي الْمَنْجَعِ

وَلَا يَدْرِي ذَلِكَ كُلَّهُ فِي نَمَائِلِهِ، عَمَّ عَنْهُ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَقْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١) يَقُولُ
سَالِي ﴿مَنْ رَضِيَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾^(٢) وَلَنْ يَمْلِكَهُ فِي الْمَجْمَعِ لِيُضِلُّ، لِأَنَّهُ فِي شَمَالِهِ عَمَّ
الْكَلِمَةُ هَذَا يَنْصَلِفُهُ، وَهِيَ «أَيْ يَوْسَعُهُ» أَوْ الْعَاسُو إِذَا كَانَ دِيحًا فِي النَّاسِ فَاسْمُهُ «سَلَّ
شَهَادَةٍ» لِأَنَّهُ لَا يَنْتَكِرُ لِحَدِّهِ، وَيَسْمَعُ مِنَ الْكُذْبِ بِمُرُونِهِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ إِلَّا أَنْ الْفَاضِلَ لَوْ
نَظَرَ شَهَادَةَ تَعَالَى بِصَحِّهِ وَفَعْلَتُهُ مَعْرُوفَةٌ «هَدَرَتْ» (وَيُضَلُّ لِنَهْدِهِ) لِأَنَّ الْخُصُوفَ نَظَفَتْ
بِأَسْرَاطِهَا، وَدَامَرَتْ بِهَا بَعْدَ أَنْعَلَتْ، وَلَنْ يَبْهَأَ بِهَا رِيَادَهُ مُكَيِّدٌ بِذِي عَقْلِهِ وَشَهَادَةٍ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ،
بِكَلَامِ الْإِنْسَانِ عَمَّ الْكَلِمَةُ بِهَذَا الْمَقَامِ، ثُمَّ (إِنْ لَمْ يَدْرِكُوا شَهَادَةَ الشَّهَادَةِ) وَقَالَ هَذَا عَمَّ
(أَعْلَمُ أَوْ أَتَشَقُّ لَمْ تُقَسَّ شَهَادَتُهُ)، لَمَّا هَدَرَ دَلَّ فِي الْهَدَرِ، وَهُوَ هِيَ ذَاكَ الْكَلَامُ يَتَلَوَّدُ إِلَى

(١) ذَلَّ الْفَرَسِيُّ فِي حَبِّ الرِّجَالِ، أَيْ عَمَّ عَنْهُ وَدَامَرَ عَنْهُ الرِّجَالُ فِي حَبِّهِ عَنِ الرِّجَالِ، وَهِيَ
الْحَبَّةُ تَنْصَلِفُ شَهَادَةَ النَّسَاءِ، هَذَا لَا يَخْلُقُ عَنْهُ مَوْجِعٌ مِنَ الْوِلَادَةِ، وَهُوَ يَوْسَعُهُ «سَلَّ» وَهِيَ
شَيْءٌ

وَلَمَّا عَمَّ الرِّجَالُ عَمَّ الرِّجَالِ، أَيْ عَمَّ عَنْهُ النَّسَاءُ، هَذَا عَمَّ مَا لَا يَخْلُقُ عَنْهُ (إِنْ لَمْ يَدْرِكُوا
شَهَادَةَ الشَّهَادَةِ)

وَلَمَّا عَمَّ الرِّجَالُ عَمَّ الرِّجَالِ، أَيْ عَمَّ عَنْهُ النَّسَاءُ، هَذَا عَمَّ مَا لَا يَخْلُقُ عَنْهُ (إِنْ لَمْ يَدْرِكُوا
شَهَادَةَ الشَّهَادَةِ)

(٢) سُورَةُ الْفُرْقَانِ آيَةُ ٢٠، وَهِيَ ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَقْلٍ مِنْكُمْ﴾ وَهِيَ كَمَا وَدِدْتُ أَنْ يَكْتُبَ
لِكَلِمَةِ الْفَرَسِ وَدَارَ الْفَرَسِ، هَذَا عَمَّ عَنْهُ

(٣) سُورَةُ الْفُرْقَانِ آيَةُ ٢٠

وَمَا يَحْتَلُهُ الشَّاهِدُ عَلَى صَرِيحٍ

أَحَدُهُمَا مَا يَنْبَغُ حُكْمُهُ مُسْتَعْمَلٌ كَلِمَةُ الْإِفْرَاقِ وَالْمُعْصَبِ وَالْقَتْلِ ، وَحُكْمُ
الْمُحَكِّمِ ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الشَّاهِدُ أَوْ رَأَاهُ وَسَمِعَ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ
شَّاهِدٍ أَنَّهُ بَاطِلٌ ، وَلَا يَقُولُ شَاهِدِي

وَمِمَّا لَا يَنْبَغُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ ، مِثْلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، فَإِنْ سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ
بِشَيْءٍ لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ ، وَكَذَلِكَ نَحْنُ سَمِعْنَا يَشْهَدُ الشَّاهِدُ عَلَى
شَهَادَتِهِ لَمْ يَسِرَّ حُكْمُهُ أَنْ يَشْهَدَ

وَلَا يَحِلُّ لِلشَّاهِدِ إِذَا رَأَى عَقْدَهُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ

وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى ، وَلَا الْمُسْنُوكِ ، وَلَا الْمَخْدُودِ فِي قَذْفٍ وَإِنْ نَابَ ، وَلَا

وَمَا يَحْتَلُهُ الشَّاهِدُ عَلَى صَرِيحٍ

أَحَدُهُمَا مَا يَنْبَغُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ ، وَذَلِكَ بِشَلِّ أَيْحِ وَالْإِفْرَاقِ وَالْمُعْصَبِ وَالْقَتْلِ وَحُكْمُ
الْمُحَكِّمِ ، وَهَذَا سَمِعَ ذَلِكَ الشَّاهِدُ ، وَهُوَ عَمَّا يَعْرِفُ بِالْمَسَاحِ ، مِثْلُ
الْبَيْعِ وَالْإِفْرَاقِ (أَوْ رَأَاهُ) عَنْهُ ، وَهُوَ عَمَّا يَعْرِفُ بَارِزُهُ ، كَالْمُعْصَبِ وَالْمَقْتُلِ (وَيَسْمَعُ أَنَّهُ يَشْهَدُ بِهِ وَإِنْ
لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ) نَحْنُ بِحَصْلِ ظُلْمِ الشَّهَادَةِ ، لِأَنَّهُ عَمَّا مَا هُوَ الْمَوْجِبُ نَفْسَهُ وَهُوَ الْوَقْفُ فِي الْأَدَاءِ
وَيَقُولُ الشَّاهِدُ أَنَّهُ بَاطِلٌ ، وَلَا يَقُولُ شَاهِدِي ، لِأَنَّهُ كَذِبٌ ، هَذَا فِي الشَّهَادَةِ وَهُوَ سَمِعَ مِنْ
وَدَاهِ لِمَحَلِّ لَا يَحْزَنْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ ، وَهُوَ سَمِعَ بِالْمَسَاحِ لَا يَقْبَلُهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ نَفْسَهُ النَّصِيحَةَ ، إِلَّا إِذَا
كَانَ دَخَلَ الْبَيْتَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ أَحَدٌ سِوَاهُ ثُمَّ خَافَ مِنْ النَّاسِ وَبَيَّنَّ لَيْسَ صَالِحٌ عَمْرٍ ،
فَسَمِعَ الْفَرَقَ الْمَذْكُورَ وَلَا يَرَاهُ ، لِأَنَّهُ حَصَلَ الْعَمَلُ فِي عَمْدِ الْبَصَرِ

(و) انْتَهَى (بِمَا لَا يَنْبَغُ حُكْمُهُ مُسْتَعْمَلٌ) وَذَلِكَ (مِثْلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ) ، لِأَنَّهُ عَمْرٍ
مَوْجِبٌ بِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا حَمَرُ مَوْجِبٌ يَنْتَقِلُ إِلَى مَدْرَسِ الْفَهْمِ ، وَالْقَوْلُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ تَحْمِيلٍ ، لِبَصَرِ
الْفَرَقِ كَتَوَكُّلٍ (فَإِنَّمَا سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ بِهِ) نَحْنُ بِحُزْنِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ لِمَقْدَمِ الْإِتْمَانِ (وَلَا لَمْ
يَشْهَدَ) عَلَى شَهَادَتِهِ وَبِأَمْرِ بِلَاغَتِهِ يَكُونُ بَانِي عَمْرٍ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعْنَا يَشْهَدُ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَتِهِ
وَبِأَمْرِ سَادَاتِهِ (وَلَمْ يَسِرَّ الشَّاهِدُ) بِهِ (أَنْ يَشْهَدَ) ، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَلُهُ ، وَإِنَّمَا حَمَلُ عَمْرٍ (وَلَا يَحِلُّ
بِالشَّاهِدِ إِذَا رَأَى عَقْدَهُ أَنَّهُ يَشْهَدُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ شَهَادَتَهُ) ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ نَفْسَهُ الْحَقَّ ، فَلَمْ يَحْصُلِ
الْعَمَلُ ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَحْمَدِ ، وَعَلَيْهِ عَنِ الْأَنْعَامِ الْمُتَزَمِّينَ بِمَنْصَحِهِمْ أَحَدٌ وَفِي الْفَرَقِ وَحُزْنُهُ
لَوْ فِي خَوْفٍ ، وَهَذَا (بِصَرِّهِ عَنِ الْمَلِكِ) ، (و)

(وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى) ، لِأَنَّهُ الْأَدَاءُ يَنْتَقِلُ إِلَى الْبَصَرِ بِالْمَشْرُوعِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَنُشُودِ

شهادة الزور أو الباطل ولا شهادة بغير الأمانة ولا شهادة

ولا تقبل شهادة أحد الزوجين بالأجر

ولا شهادة المولى لنفسه ولا بكتائب ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما.

وتقبل شهادة الرجل لأبيه وعمه

حكم ولا مير أخفى إلا بالعلم، والعدة عليه التهمة، ولو حسم بعد الأول يستحق الفصل عند أبي حنيفة، ومحمداً؛ لأن تيمم الأهمية شرط ونفس القضاء، لعب وزنها حجة صالحة، وصار كما إذا حرس أو حرم أو عصى، بخلاف ما إذا لم يرد، لأن لأخيه بالموت انتهت والعدة هنا بطلب كما في الشهادة (ولا المملوك، لما لكه وغيره، لأن الشهادة من بعد الطلاق، وهو لا يلي حقه، غلبي، لا تثب له الولاء على غيره، ولا المندود في الذبح وإن سب؛ لأن رد شهادته من تمام حقه بالتمسك، والاستثناء مفرغ له منه، وهو «وأولئك هم المذنبون»)، متى في الشهادة ولو حشد الكفار في ذنب لم أسمع نفس شهادته، لأن لتكافؤ الشهادة، فكأن ردّها من تمام الحد، والإسلام حدث له شهادة حرة بخلاف العهد إذا حشد ثم أعتق؛ لأنه لا شهادة بعد أصلاً، فتمام حقه برد شهادته بعد العتق إذا

(ولا شهادة الزور)، وإن علا (لزمه وروى وأبى) وإن سمن (ولا شهادة أقواله) وإن سحل (لأبويه وأجداده) وإن علواً، لأن حذاع بين الأب والأولاد متصلة، ولذا لا يحور قواد لركاة بينهما، فكأن شهادة لعمه من وجوه، ولتمسك التهمة

(ولا تقبل شهادة أحد الزوجين بالأجر)، لأن لا تضرع منصل عانة، وهو المقتصد، محصور شاهد لنفسه من وجه بل وجود نفسه (ولا شهادة المولى بنفسه) لأنه شهادة لنفسه من كل وجه إذا سم يكتفى على العهد دين، أو من وجه إذا كان عمه دين، لأن الحاق موقوف راضى بهديه (ولا بكتائب) لما عاين (ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما)؛ لأنها شهادة لنفسه من وجه لا لشركتهما، ولو شهد معا ليس من شركتهما نفس، لأنهما التهمة

(وتقبل شهادة الرجل لأبيه وعمه) لا بعدام التهمة وإن الأملاك وسلفها متساوية، ولا بسوطة لبعضهم في مثل محض

وَقَبِلَ شَهَادَةُ أَهْلِ الدِّعَةِ مِنْهُمْ عَلَى نَهْضِهِ وَإِنْ أَحْتَضَتْ بِلِقَائِهِمْ وَلَا قَبِلَ شَهَادَةُ
الْأَعْرَبِيِّ عَلَى الدِّعِيِّ.

وَإِنْ كَتَبَ لِمَنْ بَيْنَ أَهْلِ السُّبُلِ وَالرُّحْلِ بِحُجَّتِ الْكَبِيرِ ثَلَاثَ شَهَادَاتٍ
وَإِنْ لَمْ يَمُتَّعِ

وَقَبِلَ شَهَادَةُ الْأَنْفَلِ، وَالْحَصِيِّ، وَوَدَّ الرُّبَا، وَشَهَادَةُ الْخَضِيِّ جَائِزَةٌ

مستور، عيسى قال في «الصحيح» وإن قيل بالسلف بعد لكل منهم، وإلا فالأولى أن يقال سب
مسلم لم يقطع المصلحة بسب المسلم وإن لم تكن من السلف كما في «الترغيب» والنهاية، ١٥

(وَقَبِلَ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَعْرَابِ) أي أصحاب بدع لا تكفر كثير وطور ورفض وخروج وشبهه
وتعطيل. وكل فرقة من عدد الفرق السنة الثا عشرة فرقة (إِلَّا الْأَحْطَابِيَّةَ) فرقة من الروافضيين يرون
الشهادة لشيعةهم ولكل من حلف أنه موصي، مرداهم لا لبدعهم بل لشيعة الكوفيين، ولم يسن
لحد منهم ذكر. وبغيره (وَقَبِلَ شَهَادَةُ أَهْلِ الدِّعَةِ مِنْهُمْ عَلَى نَهْضِهِ) إذا كانوا غُدُولًا في
دينهم. مجرورة: لأنهم من أهل الولاية على أنفسهم وأولادهم الصغار، فيكفون من أصل
الشهادة على جنتهم (وَإِنْ أَحْتَضَتْ بِلِقَائِهِمْ) كالهمزة والهمزة، قال في «الهداية» لأن حال
الكسر وإن احتضت فلا قيمة، فلا يحميهم العطف على الصبر. ١٥ (وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْفُجْرِيِّ)
المستأثر (عَلَى الدِّعِيِّ) لأنه لا ولاية له عليه، لأن الدعي من أهل دارنا، وهو مطلق حالاً فيه،
وقبل شهادة الدعي عليه كشهادة المسلم عليه وعلى الدعي، وقبل شهادة المستأثرين بعضهم
على بعض إذا كانوا من أهل دار واحد، وسننه في «الهداية»

(وَإِنْ كَتَبَ الْأَحْسَنُ أَغْلَبَ مِنَ الشُّبُهَاتِ) يعني الصغار (وَالرُّحْلُ يَحْتَجِبُ
الْكَبِيرَ) ويتعاضد عنها (فَبِلَّتْ شَهَادَتُهُ) قال في «الجمهرة» حد، هو المصلحة المستبصرة؛ إذ لا بد من
توحي الكبار كلها، وبعد توثيقها بغير الغالب، فمن كثرت ممانعته أثر ذلك في شهادته، ومن
بذرت من المحبة قبلت شهادته، لأن في اعتبار أحساب الكل ضد باب الشهادة، وهو مفتوح
إحدى للحقوق. ١٥ وفي «الهداية» والمني، والمختارون الروافض، هذا هو الصحيح في
أحد المذاهب المستبصرة (وَإِنْ لَمْ يَمُتَّعِ) لأن كل واحد من سوي الأئمة عليهم الصلاة والسلام
لا يحل من ارتكاب خطيئة، فلو زعم الشهادة على من لا ذنب له أصلاً لتعذر وحده أصلاً،
واعتبر الاعتصام، وحاصله أن من ارتكب كبيرة أو أصغر على سيرة سقطت عدالته كما في
«الجمهرة»

(وَقَبِلَ شَهَادَةُ الْأَنْفَلِ) لأنه لا يخل بالعدالة، إلا إذا تركه استخفافاً بالدعي، لأنه لم يسن
بهذا الصحيح عدلاً (وَقَبِلَ شَهَادَةُ) لأنه لم يقطع عضو من أعضائه، كما إذا قطعت يده

وإنما الشهادة المتقدمة هي التي هي، وإن خالفها لم يفت، وتعتبر تلك الشهادة
في الملقط والمضى عند أي حيلة، فمن شهد حذفت ساقب والأحرار ياتين من قبل
الشهادة، وإن شهد أحدهما بلفظ واحد بالهم، وحسمه بالمدعي ينبغي أن لا يحسمه
فثبت شهادتهما ثابت، وإذا شهد أحدهما باللفظ وبالفصل منها حسمته، ثبت شهادته
بلفظ، ولم يسمع قوله إلا بفصله، إلا أن يشهد معه غيره، ونسبي لشاهد إذا عزم ذلك أن
لا يشهد باللفظ حتى يقر للمدعي أنه نفس شخصه.

(ورود قوله) إذا كان هذا، لأن من لا يبرهن لا يبرهن في قوله، (وشهادة الحق حاضرة) لأنه
رجل أو امرأة، وشهادة شجسي مقبولة، إلا أنه قاضي

(ولو) ونصف الشهادة المتقدمة، بعد معنى، أو معنى بعد (فثبت) تلك الشهادة (ولو أن
خالفها) أي حاكم الشهادة التي هي لفظ ومعنى، ثم قيل، ثبت الشهادة كما تقدم المدعى
في حقوقي المصادق على الشهادة، أي حذفت منه، أو أيها، واللفظ يثبت بخلافها، (وإذا
أثبت) أي يبرهن (أحق) المدعي في الملقط والمعنى، حسمها، بطريق التوجه لا الحصر
(عند أي حيلة) وعندهما يكتفي بالموافقة المصوبة، فإن شهد أحدهما بلفظ والأخرى باللفظ
والمدعي ينبغي أن يثبت (ثم قيل) الشهادة حذفت، لا حذفت لفظها، وذلك يدل على خلاف
المعنى، لأنه سجد بلفظ ذلك، لا بلفظ لا يبرهن في اللفظ، بل هو حاكم فتبين،
فصار كما إذا اختلف جسد الماد، وعدها على اللفظ، لأنها هنا على الأصل، وهذه
أعجب بالزائدة، فثبت ما احتجنا به فصار كالألف، الألف والحسم، وعلى هذا المثال
وجائز، وأطلقه وشغلته، قال الأسير، ١١٠ صحيح، قوله أي حيلة، عليه من
الألف ثم صححون، صحيح، ثبت المدعى الألف، لأنه في المدعي الألف لا غير
الشهادة بالإجماع (ولو أن شهد أحدهما بلفظ والأخرى باللفظ) وحسمه بالمدعي بلفظ قد
وحسمته ثابت شهادتهما ثابت، اتفاق، لا من يصادف عن لفظ ومعنى، لأن الألف
وحسمته حذفت عن إحداهما على الآخر، والمطابق للمدعي، وظاهر الملقط والمطلقة
والنصف، والتمات والعدة، والحسم، بخلاف اللفظ والحسم، لأن ليس بينهما حرف،
اللفظ فهو على اللفظ والألف (وهو يد)

(ولو أن شهدا بلفظ واحد) أي شهادته، لأنه في زعمها حسمته، ثبت شهادته
بلفظ، لا بلفظها عليه (ولم يسمع قوله أنه فصله) لأنها شهادة فرد (إلا أن يشهد معه غيره) بعد
ثبت الشهادة (ونسبي للشاهد) أي عزم المدعي، أي عزم فصله المدعي وحشي يكثر المدعي هنا
لحمه (ثم لا يشهد) له (بلفظ حتى يقر المدعي أنه نفس شخصه) كيلا يثبت عليه على
ظنه

كتاب الرجوع عن الشهادة

إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ بِهَا سَقَطٌ، وَإِنْ حُكِمَ شَهَادَتُهُمْ ثُمَّ رَجَعُوا لَمْ يَنْصَحْ لَكُمْ، وَوَجِبَ عَلَيْهِمْ صَعَادٌ مَا أَتَقَرُّوا بِشَهَادَتِهِمْ، وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ

وإذا شهد شاهدان بمثل حُكْمِ الْحَاكِمِ بِهِ ثُمَّ رَجَعَا صَعَادًا الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ،

الصحيح. وعلى قول أبي حنيفة، من السعي، والبرهان، وصدر الشريعة، أما ثم شاهد الرجوع هو المضر على من يدعى، إلا لا طريق إلى إثباته باليه، لأنه من الشهادة، واليمين للإثبات، وقيل هو أن يشهد بمثل رجل ثم يجيء بالشهادة بقتله حياً حتى يثبت كذبه يمين، أما إذا قال: «أعطيت في الشهادة» أو «غلطت» لا يحرر، يجوز.

كتاب الرجوع عن الشهادة

هو بمنزلة الباب من كتاب الشهادات، لأنه مدرج تحت أحكام الشهادات.

(إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ عَنْ شَهَادَتِهِ) بَلْ قَالُوا رَجَعَا عَنْ شَهَادَتِهِ، وَبَعْدَهُ، بِخِلَافِ الْإِنْكَارِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ رَجُوعًا، وَكَانَ ذَلِكَ (تَبَيُّنَ الْحُكْمِ) أَيِ بِالشَّهَادَةِ (سَقَطَتْ) شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّ الْحَقَّ إِنَّمَا يَبْتَغَى الْقَضَاءُ، وَالْقَضَاءُ لَا يَصِحُّ بِكَلَامٍ مُتَنَاقِضٍ، وَلَا صَعَادٍ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُمَا مَا أَتَقَرُّا شَيْئًا، لَا عَلَى الْمَدْعَى، وَلَا عَلَى الْمُتَشَدِّدِ عَلَيْهِ وَهَدَاهُ، (وَإِنْ) كَانَ (حُكِمَ) شَهَادَتُهُمْ ثُمَّ رَجَعُوا، لَمْ يَنْصَحْ لَكُمْ، لِأَنَّ أَمْرَ كَلَامِهِمْ بِأَمْرٍ آخَرَ، لَا يُلْغِي الْحُكْمَ بِالْمُتَقَرَّرِ، وَلَا فِي السَّلَاحِ عَلَى الْمُصَدَّقِ مِثْلَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ تَرَجَّعَ الْأَوَّلُ بِاتِّصَالِ الْقَضَاءِ بِهِ (وَرَجَعَ عَلَيْهِمْ) أَيِ الشُّهُودُ (صَعَادٌ) مَا أَتَقَرُّوا بِشَهَادَتِهِمْ، لِأَنَّ رَجُوعَهُمْ يَنْطَلِقُ دَعْوَى بَطْلَانِ الْقَضَاءِ، وَدَعْوَى إِتْلَافِ الْمَالِ عَلَى الْمُتَشَدِّدِ عَلَيْهِ بِشَهَادَتِهِمْ، فَلَا يُصَلِّحُونَ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ وَبَعْدَهُ بِسَبَبِ الْقَضَاءِ

(وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ) وَلَوْ خِیرَ الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ سَخِخَ لِلشَّهَادَةِ، فَيَخْصُ مَا نَحْتَمِسُ بِهِ الشَّهَادَةَ مِنَ الْمَجْلِسِ، وَهِيَ مَجْلِسُ الصَّامِعِ كَمَا فِي (وَالْهَدَايَةِ)

(وَإِنَّمَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمِثْلِ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِهِ ثُمَّ رَجَعَا) فِي الشَّهَادَةِ عَنِ الْحَاكِمِ (صَعَادًا) أَيْ (الشُّهُودَ) لِأَنَّ سَبَبَ عَمَلِ رَجْعِهِ التَّعَدِّي سَبَبُ الصَّامِعِ كَحَاكِمِ الْبَشَرِ، وَهُوَ سَبَبُ الْإِتْلَافِ تَعَدِّيًا مَعَ تَعَدِّي تَصَدِيقِ الْمَدْعَى، وَهُوَ الصَّامِعُ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهَا إِلَى الْقَضَاءِ (وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا صَحِبَ الْقَضَاءُ) وَالْأَوَّلُ أَلِ الْمُنْصَرَفِ فِي هَذَا بَشَاءٌ مِنْ بَقِيَّةِ لَا رَجُوعَ مِنْ رَجْعِهِ

وإن رجع أحدكما من المصعد إلى شهر بالمال ثلاثة فرسح تحققت في مخرج حله.
 هذا رجع أحد من المصعد إلى شهر بالمال ثلاثة فرسح تحققت في مخرج حله.
 صحت ربيع الحو، وإن رجع صحت بصف الحو، وإن شهد رجل وحشر شوه له رجع
 لئلا يهتد فلا يصدق عيونه، وإن رجع آخر كان من شوه ربيع الحو. فإن رجع
 الرقاع والنساء جعل في الحو من الحو، وعلى شوه حشوه أسداس الحو عند أبي
 حنيفة. وقال أبو يوسف: رجع من الرقاع المصعد وعلى شوه الحو.

وإن شهد شاهدان على امرأة بالكفر فصد ربه عليها ثم رجعها فلا حلال
 لهما، وكذلك إن شهد على رجل ذريح امرأة فصد ربه عليها وإن شهدا ما كثر

والله اعلم من شئ شاهد على حو.

(وإن شهد شاهدان ثلاثة فرسح تحققت في مخرج حله) لأنه على من يصر
 يشهد كل الحو إن رجع أحد من المصعد إلى شهر بالمال، لأنه يهتد بصد ربه
 حتى

(وإن شهد رجل واحد على امرأة فصد ربه عليها) لأنه على من يصر
 على إن رجع من المصعد إلى شهر بالمال، لأنه يهتد بصد ربه على كل من يصر
 الحو

(وإن شهد رجل واحد على رجل فصد ربه عليه) لأنه على من يصر
 يشهد على الحو (وإن رجع أحد من المصعد إلى شهر بالمال) لأنه على من يصر
 المصعد يشهد الرجل، وإن رجع شاهد ثالث كان رجع الحو (وإن شهد رجل واحد
 على الحو) وعلى الشوه حشوه أسداس الحو عند أبي حنيفة. وإن رجع أحد من
 رجع في واحد، فقد كما إن شهد شاهد من حشو حشوه (وقال أبو يوسف
 وحشوه على الرقاع المصعد، وإن رجع أحد من المصعد إلى شهر بالمال، فإنه على من يصر
 واحد، ولله لا يصدق عيونه إلا بالصدق، وإن رجع أحد من المصعد إلى شهر بالمال، فإنه على من يصر
 المصعد) والله اعلم من شئ شاهد على حو.

(وإن شهد شاهدان على امرأة بالكفر فصد ربه عليها) لأنه على من يصر
 حها فلا حلال لهما، لأن سائر المصعد غير مضمون عند الإنكاف، لأن المصعد يصر
 المصعد، ولا يصدق عيونه إلا بالصدق، وإن رجع أحد من المصعد إلى شهر بالمال، فإنه على من يصر
 المصعد، ولله لا يصدق عيونه إلا بالصدق، وإن رجع أحد من المصعد إلى شهر بالمال، فإنه على من يصر

من مهر المثل ثم رجعا صبيتا الزمانه وإن شهد بشيخ يمشي القبيصة أو أكثر ثم رجعا لم
بضمها، وإن كان يمشي من القبيصة صبي التفصان وإن شهدا على رجل ثم طفق أمراه
فيلتفتن ثم رجعا صبي صنف بمهر فإن كان بعد الدخول لم بضمها

وإن شهدا أنه أغتر عتة ثم رجعا صبي فبضمها

وإن شهدا بخصاص ثم رجعا بعد القتل صبي الآية ولا تقصر منهما

وإن رجع شهود الفروع صبر وإن رجع شهود الأصل وقالوا لم تشهد شهود
الفروع على شهادتنا ولا صمان عليهم، وإن قالوا شهدناهم وعلمناهم صبروا

عوض لأن الجمع معروض حجة الدخول في أصب كما سبق والإطلاق معوض كلا إطلاق (وإن
شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا صبي الزيادة) إلا أنهما تربية من غير عوض

(وإن شهدا) على باع (شيع) شي (بمثل القبيصة) وأكثر، ثم رجعا لم بضمها، لأنه
يسر إطلاق معي نظر إلى العوض (وإن كان) ما شهد به (بما قبل من القبيصة صبي التفصان)،
إلا أنهما هذا الحر لا عوض

(وإن شهدا على رجل ثم طفق أمراه) وكان دست الفل يدخول بها (ثم رجعا صبي
نصف القبيصة) لأنهما قررا عليه فلا كال من شرف السقوط بمعني، لفرقة من قبلها (وإن كان)
ذلك (بعد الدخول) بها ولم بضمها صبي، لأن المهر ناكذ بالدخول، والبصع عند الخروج من
البط لا قيمة له كما مر، فلا يلزم بمطابقته شيء

(وإن شهدا) على رجل وإنه أغتر عتة ثم رجعا صبي فبضمها، إلا أنهما عليه العبد من
غير عوض، والولاء للممتن، لأن المعنى لا يحول إليه بهذا نصا، فلا يتحول بولاء

(وإن شهدا بخصاص ثم رجعا بعد القتل صبي الآية) في ما قبلها في ثلاث سنين لأنهما

مترقان، والماتقة لا يعقل الأحصان (ولا تقصر منها) لأنهما لم ياترا القتل ولم يحصل
منه، إنكره على

(وإن رجع شهود الفروع صبروا) ما أشكروا بشهادتهم، لأن الشهادة في مجلس القضاء
حائز بهم، فكان القتل مضاعفا إليهم (وإن رجع شهود الأصل) بعد القضاء وقالوا، ثم شهد
شهود الفروع على شهادتنا، فلا صمان عليهم، لأنهم تكررا السبب، ولا يحل القضاء،
لما من الحبرين أما إذا كان من العبد، يدب بطل شهادته، لتركه شهود الأصل
التحليل ولا عتة (وإن قالوا شهدناهم) وكى (علقت صبروا) عتة في القيد وحده

وإن قال شهود الفروع ، كذب شهود الأصل ، أو عظم في شهادتهم ثم يلتفت إلى

ذلك

وإذا شهد أربعة بالزنا ساعدن بالإحصان مخرج شهود الإحصان ثم يضمنوا وإذا
رجح المتركون عن التزكية صعدا

وإذا شهد شهادتان باليمين وساعدن بوجوب سبهم ثم رجحوا باليمين على شهود

اليمين خاصة

عند محمد بن وهب ، وعنده علي بن حنفية ، أبي حنيفة ، لا ساعدن عليهم ، لأن الثقة لا ترفع شهادة
الفرع ، لأن القاضي يضي ما يدين من حجة ، وهو شهادتهم ، وله أن يفرض على شهادته
الأصيرة ، فلا يكتفيهم حصره ، بل إن في التزكية ولقد لمع المصنف دليل ومبدأ
وعائنه أن يكون المخرج عدله المبرر ، ثم والهداية ، ولو وجع الأصيرة والفرع حيداً
حب الصداق معناه أن الفرع لا يبرأ ، لأن الشهادة رجح شهادتهم ، وعند محمد بن أبي شهاب
عليه السلام ، إن شاء خصي الأصيرة ، وإن شاء خصي الفرع ، ومعه فيها (وإن قال شهود
الفرع) عند محمد بن شهاب ، (أما شهود الأصل) أو يخطوا في شهادتهم ، لأن يكتفي ، (وإن
دلت) لأن ما ليس من إحصان لا يضمن بوجوبهم ، ولا يحد الإحصان لهم ، لأنه ما رجحوا
عن شهادتهم ، وإنما شهدوا بالفرع عن غيرهم

(وإذا شهد أربعة بالزنا وساعدن بالإحصان مخرج شهود الإحصان) عن شهادتهم (ثم
يضمنوا) لأن القاضي يضي ما يدين من سبب ، وهو ما التزم به خلاف لا يحد ، فإنه شرط كالبلوغ
والعقل والإسلام ، وهذه المعاني لا يمتنع عليها عدل ، وأما سبب الثقة بالزنا ، ومعه
في المحرمات

(وإذا رجح المتركون عن التزكية صعدا) في التزكية صعدا في الهداية ، وعنده علي بن حنفية ،
وعلى بن عيسى ، لأنهم أتوا عن سبب ، نصار ، كسبوا الإحصان ، وله أن يتركية بيمين
لشهادته ، إذ القاضي لا يعمل بها إلا بتركية نصار في يمين على العنة ، بخلاف شهود
الإحصان ، لأنه شرط صهر ، أو حمل (مسألة) ثم سببه (فصحيح) وهو قول الإمام ،
وأحمد بن حنبل ، وعليه (اليمين) ، وأحمد بن حنبل ، (فصحيح)

(وإذا شهد شاهدان باليمين وساعدن) خرج (بوجوب شرط ثم رجحوا) جميعاً (فالمصنف
على شهود اليمين خاصة) لأنه هو السبب ، واللقب يضاف إلى مني السبب دون الشرط
المخصص ، إلا يرى أن القاضي يضي ما يدين من سبب ، لأنه سبب شهود ، وهو رجح شهود انشيط
وحدته ، يلتفت الشايع فيه ، ثم هداه ، ثم لا يضمن عليهم على المصنف

كتاب أدب القاضي

لَا نَصِيحَ وَلَايَةَ الْقَاضِي حَتَّى يَنْجِسَ فِي الْمَوَلَى شَرَايِطَ الشَّهَادَةِ وَيَكُونَ مِنْ أَهْلِ
الِاجْتِهَادِ، وَلَا يَأْتِيَ بِالْأُخْرَى فِي الْقَضَاءِ لِمَنْ يَنْتَهِى عَنْهُ بِرَحْمَةٍ، وَيُكَرَّرُ الْفُحْشُ بِهِ

كتاب أدب القاضي

عَلِمَ لِلشَّهَادَةِ، وَتَطِبَ بِهِ ظَاهِرًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَضَاءَ يَنْوَحُّ عَلَى الشَّهَادَةِ غَالًا، قَالَ
فِي «الْمُؤَمَّرَةِ» الْأَنْدَلُسِيَّةِ بِصَحِّهِ عَنْ كُلِّ رِبَاعَةٍ مَحْمُودَةٍ، بِخَرَجٍ يَمَّا الْأَنْدَلُسِيُّ فِي فَضِيلِهِ مِنْ
الْفَضَائِلِ

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْقَضَاءَ لَمْ يَمْضِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، وَمَصْنُوعُهُ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، بِجِدِّ الْعَمَلَةِ ١٠
لأن بالنسب إليه حاجة عظيمة ١١

(وَلَا نَصِيحَ وَلَايَةَ الْقَاضِي حَتَّى يَنْجِسَ فِي الْمَوَلَى شَرَايِطَ الشَّهَادَةِ - تَسْمِعُ الْعِلَامَ - تَسْمِعُ الْعَمَلِ، وَحَدَّثَ عَنْ
الضَّمِيرِ إِلَى الظَّاهِرِ لِيَكُونَ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى رُبُوبِيَّةِ غَيْرِهِ بِهَدْوَرٍ عَظِيمٍ. وَهُوَ الْأَوَّلِيُّ لِلْقَاضِي كَمَا فِي
الْمَكَلِيمَةِ (شَرَايِطُ الشَّهَادَةِ) لِأَنَّ حُكْمَ الْقَضَاءِ يَسْتَعِي مِنْ حُكْمِ الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ
رَأْيِ الْوَلَايَةِ، فَكُلٌّ مِنْ كِلَا أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ يَكُونُ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ، وَمَا بِشَرَطِ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ بِشَرَطِ
أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ، وَالْمُنَاسِقُ لَعَلَّ الْقَضَاءَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَصُحِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْمِي أَنْ يَقْلُدَ كَمَا فِي حُكْمِ
الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمِي لِلْقَاضِي أَنْ يَفْضِلَ شَهَادَةَ، وَنَزَلَ عَنْ حِدَادَةٍ، وَكَوْنَهُ كَانَ حِدَادًا فَضَّلَ خِصِّي بِأَحَدِ
الْأَرْشَادِ لَوْ عَرَفَ لَا يَنْزِلُ وَيَسْجُدُ لِلرَّيْلِ، وَمَا، هُوَ ظَاهِرُ الْمَدْحِ، وَعَلَيْهِ شَاهِدَةٌ، وَقَالَ بَعْضُ
الْمُتَالِفِينَ: إِنْ قُلْتُ الْقَضَاءُ لَعَلَّ، بِصَحِّهِ، وَنَزَلَ عَنْ حِدَادَةٍ بِمَعْنَى بِالْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمَقْلُودَ اعْتَمَدَ
هَذِهِ فَلَمْ يَكُنْ وَاحِدًا بِتَقْلِيدِهِ دُونَهَا ١٢)

(وَيُكْرَهُنَّ) بِالْقَصْبِ - عَطَفٌ عَلَى «يَجْمَعُ» (مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ) قَالَ فِي «الْمَدَائِبِ»
وَالصَّحِيحُ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ شَرَطُ الْإِدْرِيَّةِ، فَإِنَّ تَقْلِيدَ الْجَاهِلِ فَصَحِّحَ عَمْدًا كَمَا يُمْكِنُ أَنْ
يُقَضَى وَبَدَلِيَّةً غَيْرَهُ، وَمَقْصُودُ الْقَضَاءِ بِحَصْلِ بِهِ وَهُوَ بِمَصَالِحِ الْخَيْرِ إِلَى صَدَقَتِهِ، وَلَكِنْ يَسْمِي
بِمُقَدِّمَةِ أَنْ يَحْتَثُّ عَلَى الْأَقْبَرِ الْأَوَّلِيِّ، لَكِنَّهُ تَقْلِيدٌ هُوَ لَمْ يُسْتَأْذَنَ عَمَلًا وَبِي رِجْعِيَّةً مِنْ خَيْرِ تَقْلِيدِ
بِهِ هَذَا حَالُ الْفَتْوَى وَرَسُولُهُ وَجَمَاعَةُ الْمُتَسَمِّينَ ١٣) وَلِي حَذَّ الْاجْتِهَادِ كَلَامٌ خَرَفَ فِي مَعْنَى

(١) المبررة للحاكم ٩١١٢ - ٩٢٠ وسدد كما في المطلب العالي ٣ ٢١ وما عدي في التكميل ٢٥٢٢
والجواب في الضميمة ٢٥٨١١ كلها في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن علي بن أبي طالب عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال
عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال

وَمَنْ قَدْ انْقَضَ يُطْلَمُ إِلَيْهِ دَهْرَانُ الْعَاصِي الْبَدِي قُلْتُهُ، وَتَبَعُوا فِي حَالِ الْمُخَيَّبِينَ،

رحمة طمعت في إغاثة الفقراء، ومترك حريمه، فلعنه بطله، عنه فلا يوحى له، أن لا يحبه غيره، ولا بد من الإغاثه، إلا إذا كان هو الأهل للمقضاء دون غيره، فيمنع بترجيح عاه الفقراء، صيانه لمعروف طمعت، وفصله للمسلم عن النصارى ١٥

(ولا يُبَيِّنُ) الْإِنْسَانُ (ذَاتُ غَدَبٍ الْوَلَايَةِ) بَعْدَهُ (وَلَا بَسَائِهَا) بِمَسْلَقِهِ تَكُونُهُ ﴿٢٠﴾ مِنْ قَلْبٍ
قَضَاءٍ وَكُلُّ فِي حُسْنِهِ وَمَنْ أُخْبِرَ عَنْ بَرٍّ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ سُدَّتْهُ ١٠ ثُمَّ يَجُوزُ التَّغْلِيظُ مِنَ السَّاطِعِ
لِغَيْبِهَا وَالْمَقَامُ وَلَوْ كَثُرَتْ كَمَا فِي الدُّرَرِ مِنْ سَكِينٍ وَغَيْرِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَحْكُمُ مِنَ الْقَضَاءِ
بِالْمَنْزِلَةِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِإِثْمَانِهِ

﴿وَمِنْ قُلَّةٍ قَعْقُصَةٌ تَلْمِزُ إِلَهَهُ دِهْرًا أَلْفَافِي أَلْفِي﴾ كَانَ (قَعْقُصَةً) وَهِيَ الْمَجْرُوفَةُ الَّتِي فِيهَا تَحْتَلِلُ وَيَصْرَفُ؛ لِأَنَّهُا وَصِفَتْ بِهَا لِتَكُونَ حَصَّةً عِنْدَ الْحَاجَةِ، تَجْعَلُ عِيْدَ مَنْ لَهَا وَلاَ يَنْفَضُّ، وَفِيهَا أَلْفِي لِمَعْنَى مَا يَحْضُرُ الْمَعْرُوفُ أَوْ مُبَيَّنٌّ، وَبِأَنَّهَا شَيْءٌ شَيْئًا، وَبِحَالِ كُلِّ الْوَقْتِ مَعَهَا فِي خَرِيطَةِ كَلَامِنَا عَلَى التَّوَلَّى، وَهَذَا التَّوَلَّى لِكَشْفِ الْحَالِ لَا لِإِثْرِهِ، وَدَعَايَهُ (تَوَلَّى) حَالَهُ مُتَحَوِّسِينَ، لِأَنَّهُ يُحَرِّقُ نَاطِقَ الْمُسْتَعِينِ (مَعْنَى) أَخْرَفَ بِعَقْرِ الْقِرْمَةِ (إِيَّاهُ).

من اعترف بحق الرمة فيه، ومن أنكر ثم بين قوب المَعْرُوف عليه إلا يَبْهَ وإن تم نعم
بأنه لم يُعْجَل بتحييت حتى ينادى عليه ويستظهر في أمره

ويُنظر في التذاتع والرفع الزواري، نعم على ما نُقِمْ به اليه لو يترتب به من
هو في بلد ولا يَنْقُل قول المَعْرُوف، لأن يعرف الذي هو في يده لو المَعْرُوف سلمها
إليه فصل قوله فيها

ويُنظر للحكم جنوساً ظاهر في المسعد

ولا يَنْقُل عليه إلا من ذي رحم مَحْرُوم، أو من حرث عاقبة قبل القضاء شهاده
ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامة ويشهد تجاره، ويعود الميراث

.....

عملاً بغيره (ومن أنكر ثم جاز قوب المَعْرُوف عليه إلا يَبْهَ) لأنه بالعرف لا يَحْجُز بالعرفاء،
وشهادة الميراث ليست بحجة، لا سيما إذا كان من فعل نفسه (وهذا يَبْهَ) (وإن تم نعم) عليه ويَبْهَ
ثم يُعْجَل بتحييته من يمسكه (حي نأذن عليه، فالمسجد مع الأسواق يحد ما يرى (ويُنظر في
أمره) لأن قول المَعْرُوف من ظهر ولا يصح بحديثه كمالا يوتي إلى يدهن حتى ظهر

(ويُنظر في التذاتع) التي وجه المَعْرُوف في يدي الأما، (وإن تفاع القوقب) أي عاقبتها
ويعمل على حب (ما نُقِمْ به اليه، أو يترتب به من هو في يده) لأن كل واحد منهم حجة
(ولا يَنْقُل) عليه (قوب المَعْرُوف) قدر (لأن يترتب الذي فيه في يده أنه) نقاصي (المَعْرُوف
سلمها) أي يترتب لو الخلاف (لأن يَنْقُل قوله) أي يمدون (معه) لأنه ثبت يترتب ذي اليد
اليد كانت للمَعْرُوف يصبغ بغيره كانه في يده في مكان

(ويُنظر في النقاصي) (الحكم جنوساً ظاهر في المسعد) ويعتبر مسعداً في وجه البلد
يسيراً على الناس، والمسعد لطامع أوس، لأنه سحر

(ولا يَنْقُل حجة) من أحد (إلا من ذي رحم مَحْرُوم، أو من حرث عاقبة قبل القضاء)
النقصا شهاده في (والله يَبْهَ) لأن الآراء منه الرحمة والذي ليس للنقصا، بل حرثي
على الملاءة وحيما وراء ذلك يترتب أكلاً نقصانه، حتى لو كانت تقرب حصونه لا يعجل عليه،
وكذا إذا رادقته على المسعد أو كانت به حصونه لأنه لأجل انقضاء قبحه

(ولا يحضر دعوة إلا أن تكون) الدعوة (عامة) لأن الخاصة مبطلة الشهادة، بخلاف العامة
(ويشهد أجازة، ويعود الميراث) لأن ذلك من حقوق المسلمين

وَلَا يُجِيبُ أَحَدُ الْمُخْضَعِينَ دُونَ خُضْعِهِ وَإِذَا حَصَرَ اسْمَايَ يَتَّخِذُهَا فِي الْفُلْفُلِ
وَالْإِفْخَالِ ، وَلَا يَسْتُرُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يُبَيِّنُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَنْفَعُ حُجَّةً

فَإِذَا نَبَتْ الْحُقُّ عَيْنَهُ ، وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحُقِّ حُسَّ غَرِيْبِهِ ، لَمْ يَتَحَلَّ بِتَحْيِيهِ ، وَأَمْرُهُ
يُدْفَعُ مَا عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَسْتَحْ حَسْبَهُ فِي كُلِّ ذِي لَزْمَةٍ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ ، كُنْتُ
الْمُبْعِ وَطَلَبُ الْقُرْصِ ، أَوْ الثَّرْمَةِ بَعْدَهُ ، كَانَتْهُمْ وَلَكُمَا ، وَلَا يَحْبُسُهُ قِيَا سَوَى ذَلِكَ إِذَا
قَالَ إِنِّي غَيْرِي ، إِلَّا أَنْ تَنْتَ غَرِيْبُهُ أَوْ لَمْ تَلَا ، وَيَحْبُسُهُ غَيْرِي أَوْ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ ،
فَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ لَهُ مَالٌ حَلَّى مَبِيْلُهُ ، وَلَا يَخُونُ شَيْءٌ وَتَبَّ عَرْمَتُهُ

(وَلَا يُجِيبُ أَحَدُ الْمُخْضَعِينَ دُونَ خُضْعِهِ) لَمْ يَدْرِ مِنَ النِّهْيَةِ ، وَهِيَ التَّحْيِيدُ بِأَحَدِ الْمُخْضَعِينَ
إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَأْسَى بِإِسْأَانِهِمَا صَبْرًا (وَإِذَا حَصَرَ) أَيِ الْمُخْضَعَيْنِ (اسْمَايَ) الْقَاصِي (يَتَّخِذُهَا فِي
الْفُلْفُلِ) يَبْنِي يَدَهُ (وَالْإِفْخَالِ) عَلَيْهِمَا ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِمَا ، يَحْمِلُ ذَلِكَ مَعَ الشَّرِيفِ وَالْمَلِيهِ ،
وَالْأَلْبِ وَالْأَيْنِ ، وَالْحُلَّةِ وَالرَّحِي

(وَلَا يَسْتُرُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يُبَيِّنُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَنْفَعُ حُجَّةً) وَلَا يَصْحَكَ فِي وَجْهِهِ ، احْتِرَازًا مِنْ
طَلَبِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ لَهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ ، لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِمَهَادَةِ الْعَصَا (عَلَيْهِ) نَبْتَ الدَّعْوَى ، وَتَبَّ
الْحُقُّ جَدُّهُ عَلَى أَحَدِهِمَا (وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحُقِّ حُسَّ غَرِيْبِهِ لَمْ يَتَحَلَّ) الْفَاتَمِيُّ (بِحَبْسِهِ
وَلَكِنْ) (قُرْصُهُ يُدْفَعُ مَا عَلَيْهِ) ، نَبْتُ (عَلَيْهِ) ، لِأَنَّهُ الْحُسَّ بَرْدُ الْمَطْلَقِ ، فَلَا يَدْرِي مِنْ ظُهُورِهِ ، وَهَذَا إِذَا
تَبَّ الْحُسَّ يَقُولُهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْرِمْ كَرِهَ مَطْلًا ، مَحْلًا مَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ : فَإِنَّهُ يَحْبُسُهُ كَمَا تَبَّ
لِلظُّهْرِ الْمَطْلُ يَتَكَرَّرُ كَمَا فِي الْهَدِيدِ ، قَالَ فِي الْبَحْرِ ، وَهُوَ الْمَلْعَبُ حَصْلًا أَحَدُ (مَبِيْلٍ
أَسْتَحْ) عَنْ دَفْعِهِ (حَسْبَهُ) ، وَإِنْ تَعَلَّى بَعْدَهُ - إِلَى ظُهُورِ عِصْرِهِ ، وَتَكَتْ (فِي كُلِّ ذِي لَزْمَةٍ بَدَلًا عَنْ
مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ كُنْتُ) (يَبْنِي) مَسَاجِرَ ، لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ قَلْبُهُ فِي يَدِهِ نَبْتُ عَدَاةٍ بِهِ (أَوْ
الْثَّرْمَةِ بَعْدَهُ ، كَانَتْهُمْ وَلَكُمَا) ، لِأَنَّهُ إِذَا دَامَ عَلَى التَّرَامَةِ بِاحْتِيَرٍ دَلِيلُ يَسْرِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَرِمُ إِلَّا مَا
يَقْدِرُ عَلَى إِدَاتِهِ (وَلَا يَحْبُسُهُ قِيَا سَوَى ذَلِكَ) كَبَدًا حَمِيمًا ، وَمَعْصُوبًا ، وَتَضَلُّبًا ، وَهَذَا ذَلِكَ (إِذَا
قَالَ إِنِّي غَيْرِي ، إِذَا الْأَمَلُ الْقُرْصَةُ) (إِلَّا أَنْ تَنْتَ غَرِيْبُهُ أَوْ لَمْ تَلَا ، مَبِيْلُهُ) حَقِيقَةُ تَقْطُورِ الْمَطْلِ
(شَهْرِي أَوْ ثَلَاثَةٌ) أَوْ أَكْثَرُ لَوْ أَقْبَلَ ، بِحَسَبِ مَا بَرَى ، بِحَقِيقَةِ مَالٍ عَلَى غَنَةِ لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ
لَا تَطْهَرُ ، قَالَ فِي الْهَدِيدِ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّغْلِبَ يُقَوِّضُ إِلَى رَأْيِ الْقَاصِي ، لِاخْتِلَافِ أَسْوَاقِ
الْأَنْشَاصِ فِيهِ ، وَنَحْوُهُ فِي تَرْجُومَةِ الرَّوْهَدِيِّ ، وَالْإِسْبَاجِيِّ ، وَتَحَاوَى قَاسِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، كَمَا فِي
الصَّحِيحِ (وَتَبَّ يَسْأَلُ عَنْهُ) جِيرَانُهُ وَالْأَرْبَ وَمَنْ لَهُ خَيْرٌ بِهِ (فَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ لَهُ مَالٌ حَلَّى مَبِيْلُهُ) لِأَنَّهُ
أَسْتَحْ الْخَيْرُ إِلَى الْبُشْرَةِ ، فَيَكُونُ حَسْبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَلَمًا ، وَهِيَ قَوْلُهُ وَتَبَّ يَسْأَلُ عَنْهُ إِشَارَةً إِلَى
كَفِّهِ لَا تَحِلُّ بَيْنَهُ الْإِفْخَالُ عَلَى الْحُسَّ ، قَالَ أَحْمَدُ الْإِسْلَامِي ، وَهَذَا قَوْلُ الْإِسْلَامِي ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ ،

وَيُحْسِنُ الرَّجُلُ فِي مَعْرِ رُوحِهِ ، وَلَا يُحْسِنُ رُبَّمَا فِي قَلْبِهِ وَلَهُ الْإِشْرَاقُ مِنَ
الْإِيمَانِ عَلَيْهِ

وَيُحْذَرُ تَصَانُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْفَصَاصِ .

وَقِيلَ كِتَابُ الْقَدَمِ إِلَى الْقَدَمِ فِي الْخُفُوفِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوٌّ ، فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى
خُصْمٍ حُكِمَ بِالشَّهَادَةِ ، وَكَتَبَ بِحُكْمِهِ ، وَإِنْ شَهِدُوا بِخَيْرِ خُصْمِهِ حُكِمَ نَحْمَ بِحُكْمِهِمْ ، وَكَتَبَ
بِالشَّهَادَةِ لِيُحْكَمَ بِهَا فَمُكْتَوَبٌ عَلَيْهِ

وَقَدْ وَقَّعَ بَحْثُ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِيمَانِ فِي الْحَسَنِ وَالْوَقْفَةِ ، قَالَ هَذَا الْفَصْلُ
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجِبُ ، وَبِهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُعْضَدًا إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي ، إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ وَجَّحَ لَا يَمِيلُ
بِهِ قَبْلَ السَّيْرِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمِيلُ مِنْ بَيْنِهِ ، كَذَا فِي «الصَّحِيحِ» ، وَفِي «الْمُهَرِّجِ» عَنْ الْقَاضِي
رُوِيَ هَذَا مُطَوَّرًا عَنْ عَدُوٍّ عَدُوٍّ عَلَى إِفْلَاحِهِ وَخُلِّفَ سَبْعَةً ، ١٥٠

(وَلَا يَحْتَاجُ تَبَيُّنَ خُرُوجِهِ مِنْ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَسَنِ ، فَإِذَا دَخَلَ دَلِيلُهُ لَا يَصْحَقُ ، بَلْ
يَسْطَرُوهُ حَتَّى يَخْرُجَ ، فَإِنْ كُنَّ الدِّينُ لِرَجُلٍ عَلَى امْرَأَةٍ لَا يَلَاقِيهَا ، وَلَكِنْ يَحْتَاجُ امْرَأَةً لَهَا
نَازِلَةً .

(وَيُحْسِنُ الرَّجُلُ فِي مَعْرِ رُوحِهِ) يُظَاهِرُ بِإِسْمَاعِيلَ رُوِيَ يُحْسِنُ وَالَّذِي فِي قَلْبِهِ ، لِأَنَّهُ حَرَجَ
عَفْوَهُ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْوَلَدَ عَلَى وَالِدِهِ (إِلَّا إِذَا أَمْنَعَ) وَالِدُهُ (بِإِشْرَاقِهِ عَلَيْهِ) عَصَا تَهْلِكُهَا ،
وَالْحَرَجُ عَنْ سَوَاطِئِهِ ، فَإِنَّهَا سَمِعَ بِحُكْمِ الرِّمَالِ

(وَيُحْذَرُ تَصَانُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْفَصَاصِ) اعْتَرَفَ بِشَهَادَتِهَا

(وَقِيلَ كِتَابُ الْقَدَمِ إِلَى الْقَدَمِ فِي الْخُفُوفِ) الَّتِي لَا تَسُطُّ بِالشَّيْءِ (وَإِذَا شَهِدَ) سَالِمُهُ
لِلْمَجْهُولِ (وَبِهِ) فِي الْكَلَامِ (عَدُوٌّ) أَيْ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَتَبَ فَلَا يَلِيقُ الْقَاضِي وَحْدَهُ
(وَإِنْ) كَانَ الشَّهَادَةُ (شَهِدُوا) حُدُودَ الْقَدَمِ الْكَلَامِ (عَنِ خُصْمٍ) خُصْمٌ (حُكِمَ بِالشَّهَادَةِ) عَلَى
لِوَاظِلِّ عَدُوِّهِ (وَكُتِبَ بِحُكْمِهِ) إِلَى الْقَاضِي الْأَخْرَجَ ، وَكَوْنُهُ هَذَا فِي سُورَةِ الْإِسْتِظْفَانِ ، فَإِنَّ
الْقَاضِي عَلَيْهِ إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِ وَأَوْدَعَ الرِّجُوعَ عَلَى مَالِهِ وَهُوَ فِي يَدِهِ أُخْرَى وَطَفَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ
يَكْتُبَ حُكْمَهُ إِلَى قَاضِي ذَلِكَ الْبَلَدِ يَكْتُبُهُ ، وَيُحْسِنُ هَذَا الْكَلَامَ مَجْلًا لَتَضَمُّنِ الْحُكْمِ (وَالَّذِي)
كَاتُوا (شَهِدُوا) بِخَيْرِ خُصْمِهِ حُكْمَ (بِحُكْمِهِ) بِتَكْثِيرِ الشَّهَادَةِ ، لِمَا مِنْ أَنْ تَقْضَى عَلَى التَّغْلِبِ لَا
يَصِحُّ (وَرُبَّمَا) يَكُنْ (وَكُنْ) بِالشَّهَادَةِ بِحُكْمِ الْمَكْتُوبِ (بِهِ) عَلَى قَوَاعِدِ مَالِهِ ، وَيَسَى هَذَا
الْكَلَامَ بِالْحُكْمِ ، لِأَنَّهُ اسْتَعْرَضَ بِهِ حُكْمَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي لَحِيقَةِ نَقْلِ الشَّهَادَةِ

وَلَا يَجُزُّ الْكِتَابُ إِلَّا سَهَادَةً عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ يُحْيِيهِمْ وَيُمِيتُهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۖ
يَعْلَمُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَضِيمِ ، وَذَا سَلَمَةَ الشَّهَادَةِ إِلَيْهِ عَصَى حِمْلُهُ ، فَمَنْ تَهَيَّأُوا لِهَذَا كِتَابٍ
فَلَا يَشْتَمِلُ سِوَةَ مَا فِي حِجَابِ حُكْمِهِ ، وَارْأَوْا حَسْبَ مَصْنَعِ الْفَاسِقِينَ ، وَارْأَوْا عَلَى
الْحَضِيمِ ، وَكُتِبَ مَا فِيهِ

وَلَا يَقْلُ الْفَتْحَى مَكْتُوبٌ بِهِ (الْكَافُ لَا شُكَّ فِيهِ) وَحَرْفُ (مُتْرَاشٍ) - لِاحْتِمَالِ
الْمُتَرَدِّدِ وَهُدُودِ غُنْدِ بِكَارِ الْفَتْحِ لَمْ يَكُنْ بِطَافِئِ (وَأَنَّ) حَرْفًا عَاطِفًا بِأَيِّ قِيَمَةٍ بِهِ

(ويجئ) على الخاصي من باب ان ستر تكب عليهم اي على اليهود (يعرفو ما عبدوا)
او يعلمونه - لانه لا يشهدون ربهم (من بعد ما حضرهم وتسلط عليهم) هذا شك والفرقة
من كل وجه فاق في هذا قوله وشرح امره في اما حشر يحضرهم وكذا حشر في
الكشف فشره عند علي حبهه ر محمدا، وقال ابو يوسف احرا ليس شيء من ذلك
مشروط بشرط ان تشهدهم في ذلك وجه واحد - بعد ان يشهدوا شيئا سهل في
ذلك ان ينظر بالنفس، وبما يحضر والمعاينة، وهذا محشر شيئا لانه في السرعي

قال حبيب في شرح دالته ١٤ لا يستعدي من صحنه، فينزل الرض إذا كان عدده
اشتهر، خير صحنه الكتاب، فلا يقرأ، كونه غير محترق مع شهادة به كتابه، بعد إذا كان
الكتاب مع المدعي يعني، بشرط التحم لإحصاء الشهود، إلا أن شهدوا بما فيه حصة،
فالوجه في ذكر الكتاب مع الشهود أن لا يحد من عددهم بدعيه، ولا التحم، بل يكفي شهادته
أنه حصة من عدلته، وإن كان مع المدعي غيره، فلهذه الحصة عطف كذا في النصيحة

[illegible]

ولا يُقبلُ كتابُ القاضي إلى القاضي في الحدود والنكاح . وليس للقاضي أن
يشتغل على القضاء إلا أن يؤخر ذلك إلى

وإذا رجع إلى القاضي حكمه حكم القضاء لأن الخلاف الثابت، ثم السنة، ثم
الإجماع، ثم يكون قولاً لا دليل عليه

إليه من جهة القاضي، لأن عمه صار به، وهو معروف، بخلاف ما إذا كتب ليهده إلى
كل من يعلو إليه من عليه من جهة، لأنه غير مُعَرَّف، وإذا كان من جهة الخصم بعد الكتاب
على وثقته بيمينه مقامه .

ولا يُقبلُ كتابُ القاضي إلى القاضي في الحدود والنكاح؛ لأن فيه شبهة للفتنة من
الفتنة، وهو كفتنه على كفتنه، وأن صاه على الإسقاط، وهي موله سفي من إلتها

والتسبيل للقاضي أن يشتغل في (من النظر) لأنه قد كلف القضاء دون التفتيد،
صار كوكيل التوكيل، ولو قضى الذي منحصر من الأول أو قضى الثاني فليجوز الأول، حرم كما
في الوكالة، لأنه حصصه في الأول، وهو الثاني (لأن أن يؤخر ذلك إلى) صريحاً، كقول من
شكك ودلالة، كقوله: فاصي به، والدلالة من أقوى من الصريح، لأنه في الصريح
المذكور يملك الاستحلاف، لا يعرف، وفي الدلالة يملكها؛ لأن قاضي القضاة هو الذي
يعرفهم مطلقاً، فليدبره

(إذ) مع إلى القاضي شككم حكم، مؤل وسو بعد عثره لو عثر إذا كان بعد دعوى
صحيحة (أشبه) أي القرم الحكم والنسب مضمومة، سواء ربي وأبي أو خالقه إذا كان مجتهد
فيه، لأن القضاء من الآخر محلاً مُجْتَهِداً به بعد ولا يرد غيره، لأن الاجتهاد الثاني كالأجتهاد
الأول تساوياً في الظن. وقد رجع لأرب بالصل، فقد . . . فلا ينقص ما هو دونه، وهو
نصر في المجتهد فيه مخالفاً لأبيه، ما لم يده، بعد عدم أبي حبيبه، وإذا كان عندهما
رأيان، ومعهما لا يند في الوجهين، لأنه نفس به هو خطأ عنده، وعليه القوي كما في
التهذيب، والقرين، ودلهم، . . . القاضي، يبدأ بالتقوى لأن حكم المجتهد لا يرجع
بخلاف كما ينبغي، ويكون بعد دعوى صحيحة . . . يكون من خصم على خصم خافض لأنه
لا لم يكن كذلك يكون إفتاء، يحكم بده لا غير كما في البحر، قال في التلويح: وبه عرف
أن ما فيه ومما لا يصر لترك ما ذكر، لأن أن يخالف حكم الأول (الكتاب) فيما لم يخالف في
أولها السلف كترك التسمية بعد (أو السنة) بشهر، . . . لتحويل بلا وطه لمخالفته حيث
سببه المشهور، (أو الإجماع) كمن التمس لإجماع الصحابة على فساد (أو يكون قولاً لا

(١) حيث تأسس في سنة ١٢٠٠ هـ، ثم أعيدت إلى دولته في سنة ١٢٠٠ هـ، حيث تأسس في سنة ١٢٠٠ هـ.

وَلَا يَقْبِضُ الْقَاضِي عَلَى عَائِدٍ إِلَّا أَنْ يَخْضَعَ مِنْهُمُ مَقْلَعَةٌ
وَإِذَا سَكَمَ وَجَلَّاهُ زَجَلًا يُعْجَمُ بِهِمْ فِي مِيتَ بِحُكْمِهِ جَارٍ إِذَا كَانَ مَصِيفَةُ الْحَاكِمِ
وَلَا يُمِيزُ تَحْكِيمُ الْكَاهِنِ وَالْعَيْدِ وَالذَّمِّ وَالْمُخْدَرِ فِي الْقَتْلِ وَالْقَاضِي وَالْقَاضِي

وَبِعَ حُكْمَهُ إِلَى الْقَاضِي تَوَافِقَ مَذْهَبِهِ أَمْضَاهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ أَمْلَأَهُ

وَلَا يُجْزِئُ التَّحْكِيمَ فِي الْمُنْزَوِّهِ وَالْقَضَاءِ، وَإِنْ خُفِيَ فِي قَدْرِ خَطَا قَضَى الْحَاكِمِ
عَلَى الْقَاضِي بِمَذْهَبِهِ لَمْ يَنْقُضْ حُكْمَهُ، وَيُجْزِئُ أَنْ يَسْمَعَ الْبَيِّنَةَ، وَيُجِيبَ بِالتَّكْوِيلِ
وَحُكْمَ الْحَاكِمِ لِاتِّبَاعِهِ وَوَلَدِهِ وَرُوحِيهِ بَاطِلٌ

بِحُكْمِ لَا مَرَحَلَةٍ مَحِيَا، وَدَكَ إِمَّا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمَا، فَإِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمَا وَحَا عَلَى
تَحْكِيمِهِمَا (لَزِمَهُمَا) الْحُكْمُ لِمَعْدَرِهِ مِنْ وَلايَةِ عَلَيْهِمَا.

(وَلِذَا وَبِعَ حُكْمَهُ) أَيِ حُكْمِ الْمَحْكَمِ (إِلَى الْقَاضِي تَوَافِقَ مَذْهَبِهِ أَمْضَاهُ)، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي
قَضَاءِ، لَمْ يَرْتَدَّ عَلَى هَذَا الرُّجُوعِ (وَإِنْ خَالَفَهُ) أَيِ خَالَفَ رَأْيَهُ (أَمْلَأَهُ)، لِأَنَّ حُكْمَهُ لَا يُلْزِمُهُ لَدُنْهُ
لِلتَّحْكِيمِ بِهِ. «هَدَايَةُ» أَيِ لِأَنَّ حُكْمَ الْمَحْكَمِ لَا يَنْتَسِي الْمَحْكُومِينَ.

(وَلَا يُجْزِئُ التَّحْكِيمَ فِي الْمُنْزَوِّهِ وَالْقَضَاءِ) لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لِهَذَا عَلَى قَضَائِهِمَا، وَلِهَذَا لَا
يُطْلَقُ الْإِيجَابُ، قَالُوا: وَنَحْصِصُ الْمَعْدَرَةَ وَالْقَضَاءِ بِهِ عَلَى جَوْزِ التَّحْكِيمِ فِي سَائِرِ
الْمَجْتَهِدَاتِ، وَهُوَ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُنِي بِهِ، وَيَقَالُ: يَحْتَاجُ إِلَى حُكْمِ الْقَدْوِيِّ دَعَا لَتَجْلِسَ
الْعَوَامُ، دَعَايَهُ

(وَإِنْ حُكِمَا) رَجُلًا (بِ) دَمٍ حَقٍّ فَطَفُسٍ اسْمُكُمْ (بِالدَّيْرِ عَلَى الْقَاضِي لَمْ يَنْقُضْ حُكْمَهُ)،
لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُ لَا يَحْكُمُ مِنْ جِهَتِهِمْ، وَفَدَّ سِرَّ أَنْ وَلايَتَهُ قَاصِرَةٌ عَلَى الْحَاكِمِ
عَلَيْهِمْ

(وَيُجْزِئُ) لِلْمَحْكَمِ (أَنْ يَسْمَعَ الْبَيِّنَةَ، وَيُجِيبَ بِالتَّكْوِيلِ) وَالْإِقْرَارُ لِأَنَّهُ حُكْمٌ مُوَافِقٌ
لِقَضَائِهِ

(وَحُكْمُ الْحَاكِمِ) مُطْلَقًا (لِاتِّبَاعِهِ) وَإِنْ عَلَيَّ (وَوَلَدِهِ وَإِنْ سَعَلَ) (وَرُوحِيهِ) بِاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَا
تَعْبِلُ شَهَادَتَهُ لِهَذَا، لِمَكَانِ الْقَهْمَةِ، لِأَنَّهُ يَرِجُ الْقَضَاءُ بِهِمْ، سَخْلَفًا مَا إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ خُفِيَ
شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمَا لَتَعْبِلُ الْقَهْمَةَ، فَكُلَا انْقِصَاءً، «هَدَايَةُ»

(١٦) قول المصنف: وإن علينا كتب المحقق محي الدين عبد الحسيد بنسره من حق ضرورة عليه أن يقول:
ولكن علونا كما يقول في الاستدلال بالاثني عشر رسموه وهو وغيره.

كتاب القسمة

يسمى للإمام أن يصب قسماً برزقه من بين المال ينقسم بين الناس بقدر أجره لأن من يعمل مصب فليصب بالآجر، ويجب أن يكون عدلاً، متوقفاً، حليماً، بالقسمة، ولا يختار القاضي الناس على غلبهم، واحد، ولا يبرأ القسام يقسم كوني

كتاب القسمة

لا يحسن حاسبها لنفسه، لأنها بالنقص، أكثر من - -

وهي لغة اسم للانقسام ورعياً جمع عيب ضائع في شكل محصور ومنها طلب المشتركة أو بعضهم شلتاع ملكك حتى وجه المحصور وسطها عدم صوت القسمة بالقسمة

ثم هي لا تنزى عن معنى المبادلة، لأن من يجمع لأحدهما حصه كان له، ونقصه كان صاحبه، فهو يأنفد عوضاً عما يئلي من حقه من عيب صاحبه، فكأن مبادلة من وجه، وإقراراً من وجه، وإقراراً هو الظاهر في المكيالات والموريات لعدم المور، حتى كذا لأحدهما أن يأخذ بحسبه حتى يصب صاحبه، وأما في الظاهر في غيره منصوص، حتى لا يكون لأحدهما أحد نصيبه عند حبه صاحبه، إلا أنه إذا كان من حسن أحد، نصيبه القسمة عند طلب أحدهما، إلا في معنى الإقرار بعرب المقام، والمبادلة مما يجري فيه الجبر كما في لغة الناس، وإن قلت أجمالاً مختلفة لا يجرى تعاصي من صحتها لتعبر بالمعادلة باعتبار حجتى المتعاقب في المقام، ولو راعى عليها جازاً لأن الحق بهم، ونقصه في الهداية

(يسمى للإمام أن يصب قسماً برزقه من بين المال ينقسم بين الناس بقدر أجره) لأن القسمة من حسن عمل القضاة، من حيث إنه يتم به قطع المراءى، فإنه روق القضاة (وما تم بعمل مصب فليصب بالآجر) من مال مستحسب، لأن المصح لهم، وهي ليست بقسمة جمعة، فليجوز أحد الأجرة عليها، وإن لم يجر غير القسمة، نصاً في الهداية على ريادة مال في القسمة، والأفضل أن يبرره من باب العال، لأنه إن بالناس ولقد عرفت القسمة، أحد

(ويجب أن يكون) المحصور لنفسه (عدلاً) لأنها من جبر عمل القضاة (مطلوباً) ليعمد على قوله (عند يأنفد) ليظهر عليه، لأن من لا يصبى لا يندر عنها

(ولا يختار القاضي الناس على قاسم واحد) قال في الهداية: مصح لا يجرى على أن يحتجوه، لأنه لا جبر على القفود، ولأنه لو تعين لتحكم بالزيادة على نشر مثله، ولو اصطلموا فأنقسموا جبر، إلا إذا كان بهم جبر بهحتاج من أمر القاضي، أنه لا ولاية له عليه، (أف

وَأَشْرَأَ الْيَتِيمَ عَلَى عَهْدِ الرَّؤُوسِ بِعَدِّ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ «أَتُرِيُونَهَا» وَصَحْبَهُ،
عَلَى قَدْرِ الْأَنْجَاءِ

وَلَمَّا حَصَرَ الشُّرَكَاءُ وَبَنِي أُبَيٍّ دَارَ أَوْ حَبِيبَةَ أَدْعَوْا إِلَيْهِمْ وَرَفَعُوا عَنْ قُلُوبِهِمْ
يَقْبُضُهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ حَتَّى يَقْبُضُوا النَّبِيَّ عَنِ مَوْتِ وَعَدِّ وَرِثَتِهِ، وَقَالَ «أَتُرِيُونَهَا»
وَصَحْبَهُ، يَقْبُضُهَا بِأَعْيُنِهِمْ، وَيَذْكُرُ فِي كِتَابِ نَفْسِهِ أَنَّهُ قَسَمَ بِهَا بِقَوْلِهِمْ
وَلَمَّا كَانَ الْمَالُ لِلشُّرَكَاءِ مَا صَوَّى الْبَقَارَ وَأَدْعَوْا أَبَا بَرَكَةَ قَسَمَ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا،

[وَلَا يَشْرُفُ] الْفُلَانِي (يَقْتَضِي بِشُرُفُونِ، كَيْلًا بِمَوْسَعٍ عَلَى مَحَلَّةٍ الْأَحْرَ، فَيَحْصِلُ الْإِحْرَارُ
بِالْفُلَانِي

(وَأَشْرَأَ الْيَتِيمَ عَلَى عَهْدِ الرَّؤُوسِ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ) لَأَنَّهُ الْأَحْرَ يُقْبَلُ بِالْخَبِيرِ، وَإِنَّ لَا
يَعْلَمُ، وَبَعْدَ يَصْعَبُ الْحِصَابَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْفُلَانِ، وَهَذَا بِمَنْكُشٍ بِحَقْلٍ: تَعْلَمُ أَعْلَمُ، فَيَحْصِلُ
الْحُكْمُ: «أَصْلُ الْخَبِيرِ» وَقَالَ «عَلَى صَدْرِ الْأَنْجَاءِ»، لَأَنَّ مَوَدَّةَ الْمَلِكِ فَيَقْبُضُ بِقَدْرِهِ قَلْبَهُ فِي
وَصَحْبِهِ، وَعَلَى أَقْرَبِ الْإِمَامِ، مَتَى فِي الْمَعْنَى، وَالتَّصْوِيءِ وَغَيْرِهَا

(وَلَمَّا حَصَرَ الشُّرَكَاءُ بَنِي أُبَيٍّ دَارَ أَوْ حَبِيبَةَ) لَمَّا لَرَسُوا (أَدْعَوْا إِلَيْهِمْ وَرَفَعُوا
عَنْ مَوْتِهِمْ) قُلُوبًا، لَمْ يَقْبُضُوا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، لَأَنَّ الْقَسَمَ قَسَمَهُ عَلَى الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ التَّرَكَةَ
مَبْنِيَّةٌ عَلَى حُلُوكِ قَبْلِ الْقَسَمِ: بِدَيْنِ نَبِيٍّ حَقَّهُ فِي الزَّوَادِ، كَالْوَلَدِ مَلَكَ وَتَرِيَاخِهِ، حَتَّى يَنْصَحِي
دِينَهُ مِنْهَا وَتَعْدُو حَالِيَهُ، وَبِالْقَسَمِ يَنْطَلِعُ حُلُ الْمَوْتِ مِنَ التَّرَكَةِ، حَتَّى لَا يَشْتَ حَقَّهُ فِيمَا يَحْدِثُ
بَعْدَهُ مِنَ الزَّوَادِ، فَكَانَتْ قَسَمُهُ عَنِ الْعَيْبِ، فَلَا يَجْدُونَ إِلَيْهَا بِمَحْرُودٍ مُذْخَرِيٍّ، بَلْ (حَتَّى يَقْبُضُوا
النَّبِيَّ عَلَى مَوْتِهِ وَعَدِّ وَرِثَتِهِ) وَغَيْرِ الْمَعْنَى وَدَعَى وَالْمَعْنَى الْإِخْرَافُ عَنِ الْمَوْتِ، وَلَا يَنْصَحِي
ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ، كَمَا فِي الْوَلُوحِ لَوِ الْوَصِيِّ الْمَعْنَى بِأَدِينِ مِلَّةِهُ عَلَى الْيَتِيمِ عَلَيْهِ مَعَ إِقْرَارِهِ (وَقَالَ
يَقْبُضُهَا بِأَعْيُنِهِمْ) لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمَلِكِ، وَلَا مَارِعَ بِهِمْ، جِئْتُهُ كَمَا فِي الْمَقْرُولِ وَالْمَعْنَى
الْمَشْرُوعِ (وَلَكِنْ يَذْكُرُ فِي كِتَابِ النَّفْسِ أَنَّهُ قَسَمَ بِهَا بِقَوْلِهِمْ) يُعْصِرُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَكُونُ قَسَمُهُ
عَلَى شَرِيكَ الْخَرِّ لَهُمْ

حَالُ الْإِمَامِ جَمِيعًا الْإِسْلَامَ فِي سَرَحِهِ الصَّحِيحِ عَوَازِ الْإِسْمَاءِ، وَاعْتَمَدَ فِي الْمَجْرُوبِ،
وَالْمَعْنَى: وَصَلَتْ بِشَرِيحِهِ وَغَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ فِي الصَّحِيحِ

(وَلَمَّا كَانَ الْمَالُ لِلشُّرَكَاءِ مَا صَوَّى الْبَقَارَ) بِمَعْنَى الْمَعْنَى: «أَتُرِيُونَهَا» أَوْ مَسْرُوعٍ أَوْ مَلَكَ مَضْلُوعٍ،
وَقَالُوا عَسَى (نَفْسُهُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا): لَأَنَّ فِي نَفْسِهِ الْمَعْرُوفَ ظَنًّا لِنَحْنُجِهِ إِلَى الْحَقِّ (وَلَمَّا

والمحمدة يقسم الرقيق

ولا يقسم حمام ولا بنت ولا رخص إلا أن يراضى الشركاء:

وإذا حضر الزوجان وأنتما أنتما على التوبة وعدد أمواله وطفازي القوم ومعه
ولدت عاتق فقسها أنصافي بطلب أحد الزوجين، وبنتك لأختك وكذا يقسم مبيدة، وإن
كانوا اثنين من غير قسم مع غيره أحدهما، وإن كان أحدهما في يد ثلوث الثغيب ثم

الغالب في الأضيء فاحترق ففوات بمعاي الماشية، فكذلك كالحصن المختلف، بحلاف
الحيوان. لأن الغالب فيها ينزل عند انتهاء حصن ويقاوت الحوضهم بمشتر من مذهب
الزوجين (وقال أبو يوسف، والمحمدة يقسم الزوجين لأحد الزوجين كما في الأثر). قسم، قال
في الماشية ولو لم يجره حد قبل إذ حدت حصن لا يقسم كما في الماشية، وبسوابق،
وهل لا يقسم لكلاهما لكثرة الغالب، ويقسم الصغار لكثرة الغالب، وقيل يحرق الحمار
على إطلاقه لأن جهالة لجهل المحضر من جهالة رقيق. ألا ترى أنه لو روج على غيره، أو
بأخره، أو حلق عليها لا يصح السب. ويصح دس على عبد، فيقول له لا يجره عن
القسمة. قال الإمام بها، فليس في ذلك صحيح. فلو دس حيية، أو غصية
بالحيوية، أو العصى، أو دس الشريعة، وغيرهم كذا في الصحيح.

(ولا يقسم حمام، ولا بنت ولا رخص، ولا حبل في شبه حبلهم، كالحبال في
الدارين، وتكتب لأنه شبيه على المصروف في الطرفين لأنه لا يبي كل صوب معناه انتفاع
مفصلاً، فلا يقسم القاصي، بحلاف الرخص كما مر، ولا كان إلا أن يراضى الشركاء)،
لأنهم المقترون، وهذا إذا كان من صبح بر مبه، ولا يلا

زوج، حضر والزوجان وأنتما أنتما على التوبة، وعدد أمواله، وطفازي القوم، والأول (في
أبوابها، ومعهما ولدت عاتق) أو صهر، وقسمها أنصافي بطلب أحد الزوجين، وبنتك لأختك
وكذا في الصغر ومبيدة (بطلب مبيدة) لأن في ذلك مهر حجاب والصغيرة، ولا بد من إدمه
اليد، على أمثل سموات في حد، حصوه عند أبي حنيفة، يقسم، لأن في هذه القسمة قصده،
على الغائب والمصير بقولهم، حلال لهما

وإذا كانوا اثنين من غير قسم مع غيره أحدهم، والفرق أن ملك الثوارث ملك حلال، حتى
يرد بالغيب ويرد على الغيب فيها نسره، محوثة ويقسم محروراً بشره المحوثة، عند نصيب
أحدهما خصوصاً عن الغيب فيما في يده، لا حصر من نفسه، ففوات القسمة قصده يحصره
المحاصرين، أما الملك الذي بالشرع، فمستبد، ولهذا لا يرد بالغيب على باقي رتبه، فلا

نفسه، وإن حضر ولو لم يأت واحد أم نفس

وإذا كانت دوراً فثبته في عصر واحد ثم في دور في غيره
حيثما، وقاله أبو يوسف، ومحمد بن كمال لأحمد بهم خمسة بنفسها في نفس
لهم.

بصلح العصر خصص في الغائب، فراجع في (المدونة).

أما في غير الغائب، لم يرد في (المدونة) ومودعة (المدونة) في
المدونة، وإذا كان في يد الصغير، لا يملك قضاء على نفسه، وإحضر ما يحد
بدهما من غير حصص حاضرين، (المدونة) بخصم من خصم عما يحد على نفسه
من غير حصص لا يجوز، ولا يرد في هذا الفصل من إمامه به وعلمها، هو المصالحح
أصله في الغائب، (المدونة).

وإن حضر واحد أو أكثر لم يثبت من ذلك شيء، لأنه لا بد من حضور الخصم، لأن
الواحد لا يصلح لمخاطبة الخصم، وإذا حضر الخصم، فلا بد من إكمال الخصم
في غائب ولو كانت الحاضر، كبراً وصغيراً، فبذلك الغائب في غير وجهه، وهم لا يثبت
أنه، وإذا كان حضر، لا يثبت من نفسه شيء، وإذا حضر، لا يثبت من نفسه شيء
وإن حضر، لا يحتاج إلى خصم من الخصم، (المدونة) في نفسه، وإذا لم يرد في الغائب
فيه حضر نفسه عند الشراء فبذلك (المدونة).

فعله فيما يحد، فإذا كان في يد صغير أو غائب، كونه يحد، (المدونة)
بمنه، (المدونة) في الغائب، ومنه حضر نفسه، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب
وعلق من تخلفه من الغائب، لا يثبت، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب
المدونة، لا يصلح إلا على خصم، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب
بما، (المدونة) لا يحد الحاضر، وإحضر حاضر من الحاضر، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب
خصم في غير الغائب، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب
على حاضر نفسه، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب
بمنه وجهه في الغائب، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب، (المدونة) في الغائب.

(وإذا كانت دوراً فثبته في عصر واحد ثم في دور في غيره
حيثما، وقاله أبو يوسف، ومحمد بن كمال لأحمد بهم خمسة بنفسها في نفس
لهم، وإذا كان في يد الصغير، لا يملك قضاء على نفسه، وإحضر ما يحد
بدهما من غير حصص حاضرين، (المدونة) بخصم من خصم عما يحد على نفسه
من غير حصص لا يجوز، ولا يرد في هذا الفصل من إمامه به وعلمها، هو المصالحح
أصله في الغائب، (المدونة).

وَأَنْ كُنْتَ دَارَ وَصْفَةٍ، وَدَارَ جَانُوتٍ، هِمٌّ كُنْ وَاحِدٌ عَلَى جَنَّتِي

وَيَجِبِي الْقَاسِمُ أَنْ يُصَرَّ مَا يَنْبَغُهُ، وَيُعَدَّلُهُ، وَيُدْرَعُهُ، وَيُسَوِّمُ الْبَيْتَ، وَيَقْرَرُ كُنْ
عَبَسَ عَنِ الْخَلْقِ حَرْفَهُ وَشَرَّبَ حَرْفِي ذَنْكُونَ عَبَسَ نَفْسَهُمُ عَبَسَ الْأَحْمَرُ مَقْلُوقٌ، ثُمَّ
بَلَقْتُ حَيْثُ بِالْأَوَّلِ، وَالثَّانِي ثَبَتَهُ دَانِي، وَالثَّلَاثُ، وَعَلَى هَذَا ثُمَّ يُخْرِجُ الْقُرْآنَ مَعْرُوفَ حَرْفِ

مَعْرُوفَ عَنِ الْأَصْحَابِ مَعَ الْمُحَدِّثِ عَنِ الْحَقِيقِ دَارَ الْأَصْبَحِيِّ، الْمَصْحُوحِ هُوَ الْإِسْمُ
وَعَلَيْهِ مَوْضِعٌ دَانِي عَلَى وَهْدِ السَّيِّئِ وَغَيْرِهِمَا، الْمَصْحُوحُ

ذَاكَ فِي الْقَهْدَانِ وَتَفْصِيلُ الْخَطِّ بِكُلْمَةٍ فِي مَعْنَى وَاحِدَةٍ، [إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ بِهَا كَانَتْ
فِي مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ فِي الْقِسْمَةِ عَدَمَهُ، وَهُوَ رَأْيُ هَلَالٍ عَهْدَهُ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ يَصْطَفِي
حَتْمًا فِي الْأَعْرَى، هَذَا]

[وَيَأْتِي تَابَعُهُ حَرْفٌ وَصِفَةٌ] أَيْ رَحِمَ لَوْ دَارَ جَانُوتٍ - نَسَمَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حَسَبِ مُطْلَقَاتِهِ
لَا حِلَالَاتٍ لِحَسَبِ

فَكَانَ فِي الدَّرَجَةِ هَذِهِ أَمُورٌ ثَلَاثَةٌ الدَّرَجَةُ، وَبَيُوتُ، وَالْمَسَالِكُ، جَانُوتٌ - مِثْلًا لَوْ كَانَتْ أَوْ
مَعْرُوفَةً، لَا تَقْسَمُ قِسْمَةً وَاحِدَةً إِلَّا بِثَلَاثَةٍ، وَبَيُوتُ تَقْسَمُ قِسْمَةً لِقَارِبَتِهَا فِي مَعْنَى لِمَكْنَى،
وَالْمَسَالِكُ بِهَا كَانَتْ حَتْمًا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ مِثْلًا لَوْ نَحْنُ نَحْنُ، فَحَسَبَ قِسْمَهُ وَاحِدَةً، وَلَا
فَلَا، لِأَنَّ الْقَوْلَ حَرْفٌ نَحْنُ نَحْنُ، فَالْحَقُّ الْمَارِكُ بِبَيُوتٍ بِهَا كَانَتْ مِثْلًا لَوْ، وَبِالدَّرَجَةِ
بِهَا كَانَتْ مِثْلًا، وَقَدْ كَانَ فِي الْقَوْلِ كَلِمَةٌ بِعَنْ الدَّهْصِيِّ إِلَى أَعْدَلِ الْقُرْآنِ، وَبِغَضِي عَلَى ذَلِكَ،
وَأَمَّا الدَّرَجَةُ وَالْقِسْمَةُ، وَالدَّرَجَةُ وَالْحَقُّ، فَهِيَ ثَلَاثٌ مِنْهَا وَاحِدَةٌ لِحِلَالَاتِ الْحَسَنِ، هَذَا

وَلَمَّا عَرَفَ عَنِ بَيْتِ الْقِسْمَةِ، وَبَيْتٌ مَا يَصْطَفِي، وَبِهَا لَا يَصْطَفِي، شَرَعَ لِي يَبْدَأَ كَيْفَهُ أَنْفُسَهُ،
نَقَى

[وَيَجِبِي الْقَاسِمُ أَنْ يُصَرَّ مَا يَنْبَغُهُ، عَلَى مَرْتَبَاتٍ بِسَبْكٍ حَمَمَةٍ وَوَقْفَةٍ لِلْفَنَاصِي (وَيُعَدَّلُهُ)
بِهِمْ بِسَبْكٍ عَلَى مَعْنَى لِنَفْسِهِ، بِسَبْكٍ وَبِغَضِي، أَيْ يَنْقُطُهُ بِالنَّفْسَةِ عَنِ غَيْرِهِ، وَهَذَا بِهَا
(وَيُدْرَعُهُ) حَرْفٌ هَرَفٌ (وَيُقَرَّرُ) أَيْ، لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ حَرْفًا، بِسَبْكٍ كُلُّ عَبَسَ عَنِ الْخَلْقِ حَرْفَهُ
وَشَرَّبَهُ، حَرْفٌ لَا يَكُونُ يَحْتَمِلُ نَفْسَهُمْ عَبَسَ الْأَحْمَرُ مَقْلُوقٌ بِسَبْكٍ مَعْنَى التَّخْيِيرِ وَالْإِفْرَادِ بِسَبْكٍ
الْتِمَاسِ (ثُمَّ يَلْفُ) الْأَحْيَاءُ (عَبَسَ بِالْأَوَّلِ) وَبُنِيَ بِهِ الثَّلَاثُ وَالْثَّلَاثُ (عَبَسَ) وَبُنِيَ بِهِ
(وَعَلَى عِلَاقِ السُّوْقِ) وَيَكُنْ أَسْمَاءُ السُّوْقِ عَلَى مَطْعِ مَرْتَبَاتٍ^{١١}، أَوْ حَقٍّ، وَمَوْضِعٌ فِي

١١) الْفَرَطَانِ بِكُلْمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَيْ كَلِمَةٍ بِهَا فِي رُفْقٍ وَاحِدَةٍ

سنة أولئك السهم الأول، ومن خرج نبياً عنه سهم الثاني

وَلَا يَقْبَلُ فِي قَلْبِهِ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ إِلَّا بِرِضَا

وَأَنْتُمْ يَتَّبِعُونَهُمْ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ مَسِيحُ بَنِي مَرْيَمَ أَفَرَأَيْتُمْ أَتُخَذُونَ فِي الْاَلْفِ
يَوْمِ لَكُمْ حِفْظٌ فَلا يَخَافُ عَنْكُمْ فَيُؤْتِكُمْ ذِكْرِي أَنْ لَا تُغْنِي عَنْكُمْ كَفْأَتُكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ أَتُخَذُونَ فِي الْاَلْفِ

كيس لم يجره، ويجعلها قرعة (أو بجرح القرعة أي نفعه من ملك القطع المكتوب فيه أسماء المتقاضين) فتمت قرعة أولاً بين شهود الأورثي السبع والثلاث (ومن خرج) منه وأبى (من الشهود الثمانية) وهم جزء واحد حيث لا بد من أسماء

فلو احتلف الشاه - بأن كتابه ثلاثه مدار، لأحدهم عشرة أسهم، وللآخر خمسة أسهم، وللآخر سهم، جعلوا ستة عشر سهمًا - وكل أسهم، الثلاثة، إلى خرج قولًا من صاحب المشرق، ثم أخذوا الأول وسبعة مثله، فيكون سهمهم على الانصاف، ولكم حتى يتبع

قال في التهذيب: وهو في الكتاب المعروف كل طبيب طارئة وتزويده من الأعين وإن
 لم يصل لوجع يمكن جاز، على ما ذكره منصفه إن شاء الله تعالى، والفرقة لطبيب المنوب
 وإن شاء الله لجلد، حتى لو عين لكل منهم من غير ضرع جلد لأنه في معنى قتله منك
 الأكرام، اهـ

[illegible]

قال في التيسير: قول الصدرى: «أولا يدخل في نفسه الحار ثم يذهب» و«ثم يذهب»
 يكتب التيسير: «أولا يدخل في نفسه الحار ثم يذهب» و«ثم يذهب»

قال في «التصحيح» روي بعض السماع، يسمى الخفصي ثم لا يدخل في الاسم،
أي أنه لا يدخل في الاسم، فإنه عمل ج. وركه ر. هـ.

(فَالَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَاحِقَةٌ) وَأَمَّا فِي مَثَلِ الْحَرِثِ (الْحَرِثُ الْطَرِيقُ) كَمَا مَحْذُورٌ وَلِأَنَّ

وإن لم يُمكن فُسحت القضية

وَأَنَّ كَلِمَ تَعْلَى لَا تُعْلَوْنَ، وَتَعْلَوْنَ لَا تَعْلَى لَهَا، بِمَعْنَى لَا تُجَالِسُهَا، وَمَعْنَى كَلِمَ تَعْلَى وَاحِدٌ عَلَى
جَدِيدٍ، وَفِيهِ بِالْمُجْمَعِ، وَلَا تُخَيَّرُ مَعَهُ ذَلِكَ

وَأَنَا أَعْتَقُ الْمُتَخَلِّصُونَ شَهِدَ الْقَائِمَانِ، قَبْلُ شَهِادَتِهِمَا

قَوْلِي ادْعِي احْتِثُمَا الْقَطْعَ، وَرُحْمَةَ اَنْتَ مَا اَصَابَهُ شَيْءٌ بِي يَدِ صَاحِبِهِ، وَهَذَا لَتُّهُدٍ عَلَى

يُستغرق ويَبْلَى في عيبٍ) الشريك (الأخرى) ١ لأنه يُمكن له من التخلص من غير موصود (وإن لم يُمكن) ذلك (صحت القضية) لأنها محدثة لثَمًا، لا خللاط مستأنف

(وَقَدْ كَانَ) الَّذِي يَرْثُهُ تَسْمِيَةً بَعْضُهُ (سَقَطَ لَا مَوْلَى) أَيِ لَيْسَ ثَوْبُهُ عَنِ، لَوْ ثَوْبُهُ خَلَّوْهُ
لَدَعِمَ (وَي) بَعْضُهُ (عَقْرٌ لَا سَقَطَ لَهُ) بَانَ كَالِ انْتِصَالِ بَعِيرٍ، (وَي) بَعْضُهُ (سَقَطَ لَهُ خَلَوُ قَوْمٍ كُلِّ) وَاحِدٌ
عَلَى حَتْمِهِ، وَقَبَسَ بِالْقَبْصَةِ، وَلَا تُعْبَرُ بِهِمْ ذَلِكَ) وَهَذَا حَسْبُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ أَبُو حَيْثَمَةَ وَابْنُ
يُوسُفَ يَقْسَمُ الْمَشْرُوعُ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفَةِ الْقِسْمِ بِالرَّوْعِ، قَالَ أَبُو حَيْثَمَةَ: حَوَاقِصُ مِنَ الشَّعْلِ
يُدْرِيهِمْ فِي الْعُلُوِّ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: شَرَعٌ بِذَرَاْعٍ، ثُمَّ فِيلٌ كُلُّ صَحْبَا عَلَى هَذِهِ أَهْلُ عَصْرِهِ،
أَوْ بَانَدَةُ وَقِيلَ اخْتِلَافٌ مَعْنَى: كَانَ وَالْأَسْبَابِيُّ: أَوِ الصَّحْبِيُّ، عَوْلَ وَثْنِي حَنْجَرَهُ

قلت: هذا الصحيح بالنسبة إلى قول أبي يوسف، والله أعلم، واختاروا قول
 محمد، بل قال في الفتحة، والتهذيب، والعمل في هذه المسألة على قول محمد، وقال
 في التهذيب، والتهذيب، وشرح الرامزي، والمصنف، وعنه الفتاوى، كذا في
 التصحيح.

(وَأَن تَخْتَلِفُ أَلْسِنَتُهُمْ) فِي أَلْسِنَتِهِمْ (فَنَبِّهَ الْعَالَمَ) قُلْتُ شَيْئًا تَهْتَمُّ قَالَ فِي
الْهَدْيَةِ الطَّيِّبَةِ ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا تَقِيلُ وَهُوَ قَوْلُ
أَبِي يُونُسَ أَرَأَيْتَ رَجُلًا قَالَ لَا شَيْءَ وَذَكَرَ الْحَصَفَاءُ تَرَدُّدَ مُحَمَّدٍ مَعَ قَوْلِهِمَا وَقُلْتُ
أَفْصَحِي وَهِيَ سَوَاءٌ وَقَالَ جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ أَفْصَحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَلَيْهِ مَشَى
الرَّاهِغِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَغَرِيبًا (نَصَحِيحُ)

(ثُمَّ لَمَّا أَخَذْنَا لِيَ الْمُتَدَانِ (الْعَط) فِي نَفْسِهِ (وَرَعِمَ نَ مَا أَفَاءَ نَبَاً فِي يَدِ
صَاحِبِهِ (وَقَدْ كَانَ (تَشْهَدُ عَلَى عَيْنِهِ بِالْأَسْمَاءِ، ثُمَّ يُعَلِّقُ غَنَى ذِيكَ (الَّذِي يَدْعُوهُ (إِلَّا بِبَيْتٍ) :
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (فَعَلَّ الْقَسَمَ بِمَا وَرَعَاهَا (إِلَّا بِبَيْتٍ) : إِنْ مِمَّ تَقَمُّ لَهُ بَيْتٌ اسْتَخْلَفَ الشَّرَكَاءَ
فَمِنْ تَكْلٍ مَتَمَّ جَمْعَ بَيْنَ تَصِيبِ الْبُذْنِ وَالْمَدْعَى . فَيَمْسُ بِبَيْتِهِمَا عَلَى قَدَرِ انْتِصَابِهِمَا : لَأَنْ
الْكَوَلُ حَبِيبٌ فِي حِفْظِ حَاضَةِ (عَمَلَانِ عَلَى رَعْمَاهَا : وَيَسِي أَنْ لَا تُفْلِقَ دَعْوَاهُ (أَصْلًا) لِنَافِضِهِ .

تَقْبِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ، ثُمَّ يُحَدِّثُ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتِغْنَاءِ

وإن قال «تَوَقُّفٌ حَقٌّ» ثُمَّ قَالَ «أَحَدْتُ بِمَعْنَى» فَلَقَوْلُ خَصْمِهِ مَعَ بَيِّنَةٍ
وإن قال «أَصْلِيحِي» إِنِّي مُوَجِّعٌ كَدًّا، فَلَمْ تُسَلِّفْ لِي» وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَى تَقْبِ
بِالْإِسْتِغْنَاءِ، وَكَذَلِكَ شَيْءٌ تَعَالَى، وَصَحْبُ الْفِتْنَةِ

وإليه أشار من بعده «هذه» «مَثَلُهُ» فِي كِتَابِي النِّسْبَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمَا أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ رَدًّا،
لَكِنَّ قَالَ «صَدْرُ الدَّعْوَى» بَعْدَ تَقْبِ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ، وَفِي الْمَصْرُوفِ وَ«فَتَلَوِي فَالْمَصْرُوفِ» مَا يَزِيدُ
مَعْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: وَجِهَ رَدِّيَةَ فَانْصَرَفَ أَمَّا اعْتِمَادُ عَلَى فِعْلِ الْمَصْرُوفِ فِي إِثْرِهِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، ثُمَّ لَمْ يَأْمُلْ
حِينَ التَّأْمُلِ ظُهُورَ الْخَطَأِ فِي مَعْنَاهُ، بَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ الْإِنْجَارُ عَنِ ظُهُورِ الْحَقِّ، أَحَدٌ.

وَقَوْلُ «الْمُتَعَدِّ» «وَالِيهِ أَتَانِي مِنْ بَعْدِهِ» أَيُّ أَسْمَاءِ «الْمُتَعَدِّ» إِلَى مَا مَعْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ يَجِي
أَنْ لَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ أَصْلًا فِي الْمَرْجُوحِ الْإِنْفِي بَعْدَ هَذَا جَيْتِ دُونَ «وَأَنْ قَالَ أَصْلَابِي إِلَى مَرْجُوحٍ كَذَا
عَلِمَ سَلَمَهُ لِي» وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى مَعْنَى بِالْإِسْتِغْنَاءِ، وَكُنْهُ شَرِيكُهُ بِمَعْنَاهُ وَنَسَحَتْ الْقِسْمَةُ عَنْ
مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ عَلَى مَعْنَى بِالْإِسْتِغْنَاءِ لَبِنَ الدَّعْوَى لَا بِمَعْنَاهُ، وَمَا كَانَ إِلَّا لَعَلِّهِ صَحَّةُ الدَّعْوَى
لَأَنَّ التَّخَالُفَ مَعْنَى عَلَى صَحَّةِ الدَّعْوَى، «بَعْدَ قَالَ فِي الْحَوَائِثِ السَّطِيحَةِ» بَعْدَ قَوْلِ مَا ذَكَرَهُ
«صَدْرُ الشَّرِيحَةِ الْمَذْكُورَةِ» مَا كَانَ وَجْهَ بَحْثِ، فَإِنْ مِثْلُ هَذَا الْإِنْجَارُ إِذَا كَانَ مَاتِمًا مِنْ صَحَّةِ الدَّعْوَى لَا
يُحْسِنُ إِلَيْهِ؛ لِإِتِّبَانِ سَامِعِيهَا عَلَى صَحَّةِ الدَّعْوَى، وَإِنْ سَمَّ بِكَرٍ مَاتِمًا يَسْمِي أَنْ يَتَعَالَى أَحَدٌ.

فَإِنْ تَشَبَّهَتْ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَفَلَا يُجَابُ بِأَنَّ لَوْ بَيِّنَةٍ عَنْهُ أَنْزَلَ بِالْإِسْتِغْنَاءِ مَرْجُوحٌ
وَقَوْلُهُمْ بَعْدَ «قَبْلُ» إِثْرُهُ مَعْنَى، وَصَحْرُ بِهِ أَنَّ الصَّرِيحَ مَعْنَى عَلَى الْمَعْنَى، فَلْيَأْمُرْ،
أَحَدٌ وَأَمْرُهُ بِالتَّأْمُلِ مَشْعُرٌ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا لَا يَجِي عَلَى تَقْبِ

وإذا أمست النظر في كلامهم، ونحفظت في ذهن مرادهم - علمت أن ليس في هذا
المرجع مخالفة لما بعده، والتقليد به بذكره بين الإثراء، فبذلك يوجب التحالف وحده، لا لصحة
الدعوى، فإنها كصح سواء كانت قبل الإقرار أو بعده

والصحيح، أنه إن سب من الإقرار بالاستغناء لا يحد من وإن صححت الدعوى
وذلك لأن صحة الدعوى شرط لوجوب التحالف، وليس التحالف بشرط لصحة
الدعوى كما هو مصرح به في باب التحالف.

ومن أراد استفتاء المرام في هذا المقام، فعليه مراسلة فضة أئمتنا فيها الكلام.
(وإذا قال استوفيت حقي، ثم قال أحدت بمعنى، فالقول قول خصمه مع بَيِّنَةٍ).
لأنه يدعي عليه المصيب، وهو مكر

وإن استحقَّ نصرٌ نصيب أحدهما بغيره، لم تُفسخ القضية عند أي حيف،
وزُجِّعَ بعضُ ذلك من نصيب شريكه. ولذا «أبو يوسف» تفخَّح القضية

(وإن قال أصابي) في القضية (إلى موضع كذا، ولم سلمه إليّ، ولم يشهدا) بل
دفع (إلى نفسه بالاستعانة وكتابة شريكه) في دعواه (تحالفاً وصحباً القضية)، لا اختلاف
في نفس القضية، فلهما قد اختلف في دماء ما حصل بالقضية، فثبت الاختلاف في قدر
الصحيح، وجوب التحالف، كذا في شرح الأسبيعي. لقد يكون له يشهد على نفسه بأدبها، لأنه
لو سعى منه ذلك لا يتحالفان، وإن صححت الدعوى، بل سعى ورمى خصمه

بذلك قلب. إن كانت الدعوى صحيحة، سواء كانت قبل الإتهام أو بعده، فما وجه
وجوب التحالف إذا كانت الدعوى قبل الإتهام، وعدمه إذا كانت بعده؟

قلت: لأن وجوب التحالف في القضية إما يكون إذا ادعى العاقد على وجه لا يكون
مدعىً لنفسه، كما في «الدعوى» وغيرها، وإن كانت الدعوى ضد الإتهام بالاسم، يكون
مدعىً لنفسه صلاً، كأنه يقول: «إني أصابي من موضع كذا، وأنت غاصب لخصمه، ولذا
سأدعي عنه الدعوى ضد الإتهام؛ لأن دعوى النفس لا ساقط إلا بقرائن بالاسم».

(وإذا استحقَّ نصرٌ نصيب أحدهما بغيره، لم تُفسخ القضية عند أي حيف، وزُجِّعَ
بعضُ ذلك) المستحق (لغير نصيب شريكه) لأنه يمكن حيز حقه بالثبوت؛ فلا يضر إلى
الفسخ (وقال أبو يوسف: «تُفسخ القضية» لأنه بيننا بعد شريكاً ثالثاً، ولو كان كذلك
لم نصح القضية قال في الهداية: وشرح الزاهد في ذكر نصف الاختلاف في استحلاف
بعضي به، وهكذا ذكر في «الأسنن» والصحيح في الاختلاف في استحقاق بعض شائع من
نصيب أحدهما، فأما في استحقاق بعضي لا تفسخ القضية بالإجماع، ولو استحق بعض
شائع في الفكر صحح بالاعتاق، عهد ثلاثة رجعه، ولم يذكر قول أحمد، وذكره أبو
سليمان مع أبي يوسف، و«أبو جعفر» مع أبي حنيفة، وهو «الأصح»، وهكذا ذكره
«الإسبيعي»، قال «الصحيح» لو شهد، وعنه من الإمام «المجيب»، و«النهي»،
وبغيرهما، كذا في «الصحيح».

سنة - الشهادة جائزة المحسناً، ولا جنس بغيرهما، ولا يموت أحدهما، ولو طلب
أحدهما القضية بطلت، ويجوز في دار واحدة، بأن يسكن كل منهما طائفة أو أحدهما لخلق
والآخر لشغل، وله إجارته وأخذ علي، ويجوز في عبد واحد يخدمه كل يوماً، وهذا يوماً،
وكذا في البيت الصغير، وفي المدين بحد كل واحد واحد، فإن شرطاً طعام العبد حتى من يخدمه
جزء، وفي المكسور لا يجوز، ولا يجوز في غنة عبد ولا عبيدين، ولا في ثمرة الشجرة، ولا

كتاب الإكراه

الْإِكْرَاهُ يَنْتُ حُكْمُهُ إِنْ حَصَلَ مِنْ بَذَرٍ عَلَى بَعْضِ مَا مَوْعَدُ بِهِ، سُلْطَانًا كَانَ أَوْ
فَعْلًا.

وإذا أكره الرجل على بيع ماله، أو على شراء بئس، أو على أن يجر لرجل بالقب.

في أبي العم ولولا دعاء ولا في ركوب دابة ولا دابة ولا إمساكها، ويحور في عهد ودلر على
السكنى والمعدة وكذلك كل مختلفي المصحة، كد في المصحة

كتاب الإكراه

علمية للصفة أن اللغامي إختيار المعتبر فيها

وهو لغة حمل الإنسان على أمر بكرهه، وشراء حمل الثبر على فعل بما يعلم رضاء
دون إختياره، لكنه قد يفسده وقد لا يفسده.

قال في التلخيص وهو إما ملجئ، ما يكون بفوت المسمى أو التعرض، وهذا مقدم للرضا
مصد للاختيار، وإما غير ملجئ، بأن يكون بحسن أو ليد أو حصر، وهذا مقدم للرضا صبر
مصد للاختيار.

والحاصل كما في الدرر أن عدم الرضا معتبر في جميع صور الإكراه وأصل للاختيار
ثابت في جميع صور، لكن في بعض الصور يصدر الإختيار، وفي بعضها لا يفسد.

وشروطه: قدرة المكره على إبداء ما يند به، وغوث المكره، واستناده عنه قبله كذا لشكر
إليه بقوله (الْإِكْرَاهُ يَنْتُ حُكْمُهُ) أي الأمي (إذا حصل من بَذَرٍ عَلَى إِيْقَاعٍ مَا مَوْعَدُ بِهِ، سُلْطَانًا
كَانَ أَوْ فَعْلًا) لو صحوه، إذا نهض به القسرة، لأنه إذا كان بهذه المصحة، لم يندر المَكْرَهَةُ على
الاستناع، وهذا عطفها، وعند هـ أي حثمه لا ينطبق إلا من سلطان؛ لأن القدرة [عنده المصحة]
لا تكون بلا مصحة، والصفة للسلطان، فالأمر هذا خلاف عصر ورضاء، لا اختلاف حجة
وبرهان، لأن في زمانه لم يكن لهم السلطان من الغوا ما ينطبق به الإكراه، فإيجاب بناء على ما
شاهد، وفي رعايتها ظهر الفساد وصار الأمر إلى كل مُعْتَدٍ، فيتحقق الإكراه من الكل، والفتوى
على قولهما، يبرره عن ذلك خلاصة:

(وإذا أكره الرجل على بيع ماله، أو أكرهه على شراء بئس، أو على أن يجر لرجل بالقب،
بالبقي من اللوازم مثلاً (أو يجر لرجل دابة، وأكرهه على ذلك بالقتل - أو بالقسرة الشديدة، أو

أو يؤجر داراً - وأقره على ذلك بالضم - أو بالفتح شديد، أو بالفتح الضعيف - ضاع
أو أشرى. فهو بالفتح أو إن شاء فخص شئ، وإن شاء فصح

وإن كان بعض الناس يوجب لغة أجاز أبيع وإن ؟ - قصة مكرهاً ليس بإجازة.
وعليه رثه إن كان قايماً في بلد وإن هذا الصحيح في يد المشتري، نحو غير مكره حصص
بمنه

والمكره أن يخصص مكره ب. ش.ه

ومن أكره على أن ياكل الميت أو يشرب لحمه - وأقره على ذلك بخص، أو

بالمس أو شديد، ضاع و أصرى، حقه من ذلك فهو بالفتح أو بالفتح الضعيف - وإن شاء
فصح) ورجع سبيع، لأن من شرط صحة هذه العقود القبراني، والإكراه بعدم الترخص
فيستلزم مخالفاً ما إذا أكره بغير مؤهل أو حسن به، أو فيه يوه، لأنه لا ياتي به ولا يصر
إلى المعاد، فلا يخصص به الإكراه، إلا إذا كان الركن هو حب مذهب بغيره أنه يصره في ذلك
المرضا، وحاشاه

(وإن كان قصص تشيخ حرق، فقد عار سبيع، لأنه دلالة الإكراه كما في البيع الموقوف،
وكذا إذا سلمه خاتماً ذلك الإكراه، على سبيع، لا على المدعي، لأنه فصل الإكراه - ضاع

(وإن كان قصة مكرهاً بغير جاز) بعدد ربح (وعنه) أنه إن كان قائماً في بلد لم يفسد
المدة (وإن) كما في ذلك أبيع في يد المشتري، وهو أي المشتري (غير مكره) وأبيع مكره
(حسن) المشتري (حيث) لما في سب مال الغير في يده من غير عهد صحيح، فبرهنة التقييد
قد يكون المشتري غير مكره لأنه كان مكرهاً يبيعاً يكون المصداق على المكره بونه

(والمكره) بأنه لم يفسد أن يخصص المكره لا، (لمعلوم) (إن شاء) لأنه لا تلازم
لما يرجع للإكراه، فكانه وجهه بنفسه أن المشتري، فيكون مكرهاً في حصص أبيعاً شاد،
كالمصداق وحاصلاً لخاصة، غير ضمن المكره، رجع عن المشتري بتكليفه، وإن ضمن
مشتري بعد كل تردد كان بعد برائه أو باسحبه الموقوف لأن ملكه بالقسمة، فظهر أنه باع
ملكه، ولا يبعد ما كان مكره، لأن لا يفسد إلى ربح حصصه، بخلاف ما إذا لم يجر المالك المكره
عقداً فيها حيث يحجب ما ماله من يده، لأن سقط حقه وهو المانع عمداً الكل إلى القرار،
وهذا

(ومن أكره على أن يأكّر نفسه، أو الدم، ويحرم العربير أو يشرب لحمه، وأقره على

صرب، أو قبيح - لم يحل له إلا أن يكره ما يحالفه على نفسه، أو على غيره من
أخصائه، فإذا خاف ذلك وسعه أن يقدم على ما كرهه غيره ولا يفسد أن يفسد على ما
يؤخذ به، فإن صبر على التوقير به ولم يأكل فهو الله

ومن أكره على التكفير بالله عز وجل، أو سمى النبي عليه الصلاة والسلام - فيه، أو
جس، أو صرب، لم يكن ذلك كراه حتى يكره ما يحالفه على نفسه، أو على
أخصائه، فإذا خاف ذلك وسعه أن يفسد ما كرهه، أو يفسد، فإذا أظهر ذلك
وقبله مطلقاً بالإيمان فلا إثم عليه، وإن صبر على ما يفسد التكفير كان مأثوماً

وإن أكره على ما يفسد ما يحالفه على نفسه، أو على غيره من أخصائه
وسعه أن يفعل ذلك، والمصاحب المال أن يفسد المال،

ذلك من تلحقه، وإن كان (بعض) أو قبيح، أو صرب، لا يحالف به ذلك على نفسه أو غيره
من الأخصاء (لم يحل له إلا أن يكره ما يحالفه على نفسه، أو على غيره من أخصائه، فإذا خاف ذلك وسعه أن يفسد ما كرهه، أو يفسد، فإذا أظهر ذلك
وقبله مطلقاً بالإيمان فلا إثم عليه، وإن صبر على ما يفسد التكفير كان مأثوماً

(وإن أكره على التكفير بالله عز وجل، أو سمى النبي عليه الصلاة والسلام - فيه، أو
جس، أو صرب، لم يكن ذلك كراه حتى يكره ما يحالفه على نفسه، أو على غيره من أخصائه، فإذا خاف ذلك وسعه أن يفسد ما كرهه، أو يفسد، فإذا أظهر ذلك
وقبله مطلقاً بالإيمان فلا إثم عليه، وإن صبر على ما يفسد التكفير كان مأثوماً

وإن أكره على ما يفسد ما يحالفه على نفسه، أو على غيره من أخصائه
وسعه أن يفعل ذلك، والمصاحب المال أن يفسد المال،

وَبَيَّنَّا كَرِهَهُ عَلَى قَوْلِهِ خَيْرٌ لَمْ يَسْفُتْ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ، وَيُضَيِّرُ حَتَّى يَنْتَهِزَ مَا يَكُونُ فِتْنَةً
لَهُ أَيْضًا، وَالْقَضَاءُ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُ إِنْ كَانَ الْفَرْقُ عَدْلًا

وَبَيَّنَّا كَرِهَهُ عَلَى صَلَاقِ مُرْتَبِهِ، أَوْ يَنْتَهِزَ عِنْدَهُ فَعَمَلٌ، وَفِي مَا أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ، وَيَرْجِعُ عَلَى
الَّذِي أَكْرَهَهُ بَيْنَهُ الْعَدْلُ، وَمَعَهُ مَهْرُ الْعَرَّةِ إِنْ كَانَ الْعَلَقُ قَبْلَ الْفُحُولِ
وَلَمْ يَكْرَهْهُ عَلَى التَّرْتِيبِ دُونَ عَدْلِ الْعَدْلِ فَهُوَ دَائِي حَيْثُ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ،

.....

وَبَيَّنَّا كَرِهَهُ عَلَى عَمَلٍ خَيْرٌ لَمْ يَسْفُتْ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ، وَيُضَيِّرُ حَتَّى يَنْتَهِزَ مَا يَكُونُ فِتْنَةً لَكَ
أَيْضًا، لِأَنَّ مِثْلَ التَّسْلِيمِ مَا لَا يَسْتَحِبُّ بِمُضَرٍّ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ الْفَضْلُ وَهُوَ الْعَدْلُ (وَلَكِنْ
الْمُصَحِّحُ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُ، فَإِنَّ قَوْلَهُ عَدْلًا، دَائِي فِي الْعَدْلِ، وَهُوَ عَدْلِي حَيْثُ بِهِ
وَمَعَهُ، وَقَدْ بَرَّرَهُ بِحَيْثُ عَلَى الْمَكْرُ، وَقَالَ أَبُو بَرْصَةَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا

فَقَالَ الْأَسِيحِيُّ (وَالْمُصَحِّحُ دُونَ أَبِي حَيْثُ بِهِ)، وَهِيَ شَرْطُ الْإِثْمِ كَمَا هُوَ الْمَرْسُومُ،
وَالْمُصَحِّحُ

وَبَيَّنَّا كَرِهَهُ عَلَى صَلَاقِ مُرْتَبِهِ (أَوْ يَنْتَهِزَ عِنْدَهُ فَعَمَلٌ وَفِي مَا أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ
يَصْحُحُ مَعَ الْإِكْرَاهِ كَمَا يَصْحُحُ مَعَ التَّهَرُّنِ، كَمَا مَرَى فِي الصَّلَاقِ (وَسَرَّحَ) الْفَكْرَةُ (عَنِ الثَّقَلَيْنِ الْكَرِهَةِ
بَيْنَهُ لِمَنْ) فِي الْإِجْلَالِ، ذَلِكَ صَحِيحٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْلَالِ، حَيْثُ بِهِ، فَلَمْ يَكُنْ يَصْه
مَوْجُودًا كَانَ أَوْ مَعْرُوفًا بِكُونِهِ صَحَابَةُ الْإِجْلَالِ كَمَا مَرَى، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى تَعْيِيدِ الْفَضْلِ، لِأَنَّ
مَوْجُودًا بِإِجْلَالِهِ، فَتَرَاهُ (وَيُصَحِّحُ مَعَهُ حَرًّا فِي الصَّلَاقِ) (إِنْ كَانَ) اِتِّطَاقُ (قَبْلَ الْفُحُولِ) وَكَانَ
الْمَهْرُ حَسْرَةً فِي الْقَضَاءِ - لِأَنَّ مَا عَلَيْهِ كُنْ عَمَلٌ مَعَهُ الصُّلُوحُ مَرْبُوعٌ أَكْرَهَهُ مِنْ حَقِّهَا، وَقَدْ تَأَكَّدَ
ذَلِكَ بِالصَّلَاقِ، فَكَانَ مُضْطَرًّا لِمُتَمَامِ مِنْ هَذَا التَّوَجُّهِ، فَيُضَافُ تَعْيِيدُهُ إِلَى الْحَقْلِ وَالتَّهَرُّنِ
كَالْإِجْلَالِ «أَمْرُهُ» قَدْ بَيَّنَّا إِذَا كَانَ مِنْ بَدْوٍ، لِأَنَّ بَدْوً دَائِي يَبْقَى الْمَهْرُ بِالْمَدْحُولِ لَا
بِالْإِطْلَاقِ، وَقَدْ بَيَّنَّا بِكُونِ الْمَهْرِ مَسْئَلَةً فِي الْعَدْلِ لَا يَكُونُ مَسْئَلَةً فِي إِنْ يَرْجِعُ مَا لَزِمَهُ مِنْ
الْمَنْعَةِ، وَلَا يَرْجِعُ فِي شُكَاكِ بَشْيَةٍ، أَوْ الْمَهْرِ، كَمَا يَهْرُ الْعَمَلُ أَوْ الْقَبْلُ كَذَلِكَ الْمَوْجُودُ مِثْلُ مَا
أَمْرُهُ عَنْ مَنَاقِبِهِ أَوْ كُنْزِهِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ مَهْرٍ أَلَمَسَ فَارِيَدُهُ مَطْلَقًا، وَجِبَتْ حَقْدَةُ مَهْرِ الْعَمَلِ،
وَيَجِبُ كَلْفُهُمْ سِيَاغًا مُتَقَدِّرًا، حَتَّى يَكُنْ يَنْتَهَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفُحُولِ «وَجُزْءُهُ»، وَبِهَا هِيَ
وَالْحَقْلُ فِيهِ «الْإِكْرَاهُ» لَا يَصِلُ فِي الصَّلَاقِ، وَبَعْدُ، وَالشُّكَاكِ، وَالْمَرْجُوعَةِ، وَالتَّهَرُّنِ، وَالْمَوْجُودِ
وَالْعَدْلِ، وَالْمَسْئَلَةِ، وَالْمَهْرِ، وَالْإِجْلَالِ، وَالْفَقْرُ، بِهِ، وَالْإِسْلَامُ، وَهِيَ

(وَبَيَّنَّا كَرِهَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ دُونَ عَدْلِ الْعَدْلِ فَهُوَ دَائِي حَيْثُ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ) لِأَنَّ

وكان أبو يوسف ومحمد لا يترفعوا أخذ ورد ذكره على لفظه لم يبي ثبوته

كتاب السير

الجهاد مخصص على الكعبة، إذا قام به فريق من الناس سقط عن الفريق، وإن لم

الإكرام عند لا يتحقق من غيره (روى أبو يوسف ومحمد) لا يترفع المحدث، لأن الإكرام
يتحقق من غيره، وعليه المصري، فإن وصفه الإكرام لا سقوط إلا من السقط في قول
الإمام، وفي قول صاحبه سقط من كل مطلب بقدر على تحقيق ما عده به، وعليه المصنف،
وفي المصنف، والمصري على مذهبنا، غيب عن الأمام والسرمان، والسي، وغيرهم
مصحح

(وإذا أقر) أقرض (عنى) أنه لم يبي ثبوته، لأن الإكرام لا يتحقق إلا من غيره،
وكان قوله مطعون بالإجمال لا يكتفي، وفي غنائه الكفر ثبت فلا غيب، أي يبي ثبوته، فإن
ذلك المراء قد ثبت مطعون، وقال هو أحد أظهرت حديث علي بن عيسى بالإجماع، فاعول قوله
استصحاباً، لأن المطعون موصوف بالعرف، وهو يبيّن لأحد، ومع الإكرام لا يدل على
البيّن، فكان القول قوله (وإذا أقر)

كتاب السير

سنة للإكرام لا يبي، فإن كلاً منها يجرى في الأمور، إلا أن الأول في
السير والسير عام، بخلاف الثاني فكان أولى لأحد، وهو يجرى في تعيينه والثاني
عن الكعبين، فترقى من الأدنى إلى الأعلى كما في أعلاه إن شاء الله

والثاني، كسر السير وضع له، جمع سير، وهي النظرية في الأمور، وهي التشرع
يخص به التي في قوله، وهذا، ترجم به الكثير بالجهاد، وهو كذا، مصدر واحد
في سبيل الله، وشرعا الدعاء إلى الدين الحق، فإن من لم يعلمه كما في التسمية

(الجهاد مخصص على الكعبة)، لأنه لم يقرض غيره، إذ هو إفراد في عهد، وإنما مخصص
في إفراد دين أنه وضع لفظة عن الصاد، وكان هو كذلك فهو مخصص كتابه إذا فصل المصنف
بالمعنى، وإلا فمخصص غيره، كما صرح حديث حيث قال (روى) قام به فريق من الناس سقط
الأنتم (عن الفريق)، ليعوض المصنف حديث كصلاة الحارة، ودفعها ورد صلاة، فإن كل واحد
مهما إذا حصل من بعض الجفاته يسقط المخصص من سابق، وهذا إذا كان بعد ذلك أي ويو

يُضْمَرُ بِهِ أَحَدُكُمْ جَمِيعُ النَّاسِ نَزَرَهُ

وَقَالَ الْكُتُبُ وَاجِبٌ وَإِنْ سَمَّيْتَهُ وَإِلَّا بِحَبِّ أَنْجِهَهُ عَلَى صَبْرٍ وَلَا عَجَبٍ وَلَا
شَرَاءٍ وَلَا اِعْمَى وَلَا مُعْتَدٍ وَلَا أَفْطَحَ

وَإِنْ هَجِمَ الْقَعْدُ عَلَى بَدَنٍ رَجَبٍ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الْقَتْلُ تَخْرِجُ الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ
إِذْنِ رُوَيْهَا، وَالْعَبْدُ بَغِيرِ إِذْنِ الْمُؤَيَّنِ

وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ دَارَ حَرْبٍ مُحَاصَرُونَ مَدِينَةً أَوْ حَصَنًا دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ
أُجَابَتْهُمْ كُفُّوا عَنْ خِلَافِهِمْ، وَإِنْ أُنْسَفُوا دَعَوْهُمْ إِلَى أَدَاءِ الْخِزْيَةِ، فَإِنْ مَلَّوْهَا فَلَهُمْ م

كُفَّاهُ، مَا يَدَّ لَمْ يَكُنْ بِهِمْ كُفَّاهُ دَمٌ عَلَى لَأَنَّهُ دَارُ الْحَرْبِ سَ، لَقَدْ بَدَأَ فِي كِتَابِهِ
وَقَدْ سَمَّيْتَهُ بِهِ أَحَدُكُمْ جَمِيعُ النَّاسِ نَزَرَهُ، سَرَكُهُمْ مَرَّةً مَبْدُومٍ

وَقَالَ الْكُتُبُ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، لِنَصْبِ حَصَنَةٍ (وَلَا يَحِبُّ خُجَّاهُ عَلَى صَبْرٍ)
لَعَلَّ الْكُتُبَ (وَلَا عَجَبٍ وَلَا شَرَاءٍ) لَعَلَّهِ حِينَ الْمَوْتِ وَالزَّوْجِ (وَلَا اِعْمَى وَلَا مُعْتَدٍ وَلَا
أَفْطَحَ) لَأَنَّهُمْ طَاهِرُونَ، وَالْكَتُفُ الْمَسْرُوعَةُ

(وَإِنْ هَجِمَ الْقَعْدُ عَلَى بَدَنٍ رَجَبٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الْقَتْلُ تَخْرِجُ الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ
إِذْنِ رُوَيْهَا، وَالْعَبْدُ بَغِيرِ إِذْنِ الْمُؤَيَّنِ) لَأَنَّهُ صَارَ مَرَضٌ فِي كَلْبِهَا، وَاصْوَمَ، وَمَرَضُ الْعَيْنِ
مَقَامُهُ عَلَى حَقِّ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى

(وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُونَ دَارَ الْحَرْبِ مُحَاصَرُونَ مَدِينَةً أَوْ حَصَنًا دَعَوْهُمْ) ثَوَلَا (وَلَا الْإِسْلَامُ،
بِأَنَّ مُدْعُوهُمْ) إِلَى ذَلِكَ (كُفُّوا عَنْ خِلَافِهِمْ) حَقِيرُونَ الْمَقْصُودُ، وَكَذَلِكَ الْإِسْلَامُ، وَبِأَنَّ الْإِسْلَامَ
شَيْءٌ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَالْحَدِيثُ) (وَإِنْ أُنْسَفُوا) عَنْ الْإِسْلَامِ (دَعَوْهُمْ) إِلَى أَدَاءِ
الْخِزْيَةِ (إِذَا كَانُوا) عَلَى عِلَلٍ مِنْهُمُ الْخِزْيَةُ، بِخِلَافِ مَنْ ذَا عِلَلٍ مِنْهُمْ كَالْعَرَبِيِّ وَعَدَّةُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ
الْحَرْبِ، فَإِنَّهُ لَا تَنْصَحُهُ فِي دَعْوَتِهِمْ إِلَى مِلَّةِ الْحَرْبِ، لِأَنَّهُ لَا يَسْلُبُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ، حَتَّى يَلْظُقَ
نَعْنَى (وَقَاتِلُوهُمْ قَاتِلِينَ) (وَهَذِهِ) (فَالْإِسْلَامُ) فِي هَذَا مَقَامُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَسْلُبُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ، حَتَّى يَلْظُقَ

(١) أَسْرَجَهُ حَصْرِي ٢٥ كِتَابُ الْإِسْلَامِ وَبِسْمِ ٢٦، السَّيِّ ٧، سَرَكُهُ ٢٦-٢٨، وَاحْمَدُ ٢٦-٢٨، وَالْقَطْ
الْمَقْرُونِ وَبِسْمِ الْمَرْ، لَنْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُمْ حَتَّى يَسْمَعُوا، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ مَقَامُهُ وَمَوْلَاهُ وَرَجُلُهُ
الْمَقْلُ، وَبِأَنَّ الْإِسْلَامَ، لَأَنَّهُ صَارَ مَرَضٌ فِي كَلْبِهَا، وَاصْوَمَ، وَمَرَضُ الْعَيْنِ
الْبَحْرِيُّ، بِمَعْنَى الْإِسْلَامِ
(٢) سُورَةُ الْفَتْحِ، الْآيَةُ ١٦

[illegible]

وَلَا تَخْزُوا إِن تَبَيَّنَ مِنْ قَبْلِ نَهْيِهِ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ ، إِلَّا يَمْدُ رُؤُوسِهِمْ ، وَيَسْتَحِبُّونَ
يَدْعُوهُمْ إِلَى طَاعَةِ الدَّعْوَةِ ، وَلَا يَحِبُّونَ ذَلِكَ ، وَإِنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
يَسْتَحِبُّونَ عَلَيْهِ الْقِمَارَ ، وَخَرَفَهُمْ ، وَارْتَمَوْا عَلَيْهِمْ ، وَفَلَقُوا أَسْفَارَهُمْ ، وَفَلَقُوا

سُبْحَانَكَ يَا مُنْتَهَى الْعِلْمِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ

[illegible][illegible]

ملان الطرميزو وهو مطير كحلقي

[illegible][illegible]

وَبِالْآتِ الْكَبِيرِ

وَلَا يَتَّبِعِهِ فَنُيَاغَ السَّلَاحِ مِنْ أَمْرِ الْحَرْبِ، وَلَا يُحْمَلُونَ فِيهِمْ. وَلَا يُغَارَبُونَ
بِالْأَنْزِلِيِّ عِنْدَ ثِيَابِ خَيْمَتِهِ، وَقَالَ أَبُو بَرْسَةَ وَوَجَّهَهُ بِمَعْنَى بِهِمْ لِكُلِّ قَتْلَانٍ.
وَلَا يَحْمِلُونَ أَمْرَ عَلَيْهِمُ

وَلَمَّا فَتَحَ الْإِنجِيلَ مَلَأَ غَوًى فُهِرَ بِالْمَعَارِ إِلَى مَا فِيهِ مِنْ أَعْيُنٍ وَإِنْ شَاءَ أَتَمُّ

تلك في يده جميعه، (و) كذا (ورؤيته في)، لانه كثره حربه، لا يسه في الاسلام (و) كذا (عنه في)، لانه جرمه، فبما هي مرق والحرية، و كذا بها لئلا في الاسلام - لانه الاسلام محل الملك، تعالى، لانه محلات بمقتضى لانه حر ليعلم الحريه عند ذلك (و) كذا (والله اعلم بقرينة)، لانه محار حريه، ولا يسه لهم لانه على حكمه انهم

وَلَا يَجُوزُ الْقَتْلُ نَفْسٍ، وَلَا أُسِيرٌ، وَلَا تَاجِرٌ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ

وَلَا يَجُوزُ الْقَتْلُ الْقَتْلُ عِنْدَ دِينِي حَبِيبُهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ مُؤْلَاهُ فِي الْقِتَالَةِ، وَقَالَ هَاشِمٌ
يُؤْتِيهِمْ وَصَحْبُهُ يَهْجُو أَهْلَهُ

وَإِذَا عَلَتْ الْتُرُكُ عَلَى الرُّومِ فَسَوْفَمْ وَأَعْدُوهُمْ أَمْوَالُهُمْ مَكْفُورَةٌ، وَإِنْ عَلَيْنَا عَلَى التُّرُكِ

أَتَمُّهُمْ، وَهُوَ الْوَاحِدُ، هَدَايَهُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي دِينِ مُسْلِمٍ) تَلَحُّصُ الْمُسْلِمِ (صَيْدُ الْأَمَانِ
لِيَتَمَّ) أَمَلُهُمْ كَمَا يَدَّ كَالِ الْأَمَانِ سَهْمٌ ثُمَّ رَأَى الْمُسْلِمَ فِي الْبَدَنِ كَمَا تَرَى

(وَلَا يَجُوزُ الْقَتْلُ نَفْسٍ) لِأَنَّهُمْ سَهْمٌ، وَلَا رَأْيَهُ فِي عَيْنِ الْمُسْلِمِ، (وَلَا أُسِيرٌ وَلَا تَاجِرٌ
يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ) لِأَنَّهُمَا مَطْهُورَانِ حَيْثُ أَبَدِيَهُمْ وَلَا يَحْفَظُهُمَا وَالْأَمَانُ يَحْتَصِي بِمَحَلِّ الْحَوَافِ،
وَلَا يَمُوتُ كَلِمَةً اسْتَدَ الْأَمْرَ عَلَيْهِمْ يَحْدِثُ أُسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ مُسْتَحْصَرٌ بِأَمَانِهِ، فَلَا يَهْتَمُّ بِأَمْنِ الْفَتْحِ،
وَعَدِيهِ

(وَلَا يَجُوزُ الْقَتْلُ الْقَتْلُ عِنْدَ دِينِي حَبِيبُهُ) لِأَنَّ الْأَمَانَ عِنْدَ مَنْ حِلَّةُ الْقَتْلِ وَالْعَدُوُّ مَحْبُورٌ
عَلَيْهِ، فَلَا يَصِحُّ قَتْلُهُ (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ مُؤْلَاهُ) فِي الْقِتَالِ (أَنْ يَهْرُ مَكُونًا) فَيَصِحُّ عِنْدَ الْأَمَانِ
مَنْ (وَقَالَ هَاشِمٌ وَصَحْبُهُ) يَصِحُّ أَمَانُهُ لِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ فِي مَوْتِهِ وَلِاسْتِغْنَائِهِ عَنْ الْحَوَافِ،
وَالْأَمَانُ يَحْتَصِي بِمَحَلِّ الْحَوَافِ

هَذَا مَحَالُّ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ وَذَكَرَ الْكُرُحِي، وَهُوَ هَاشِمٌ يَوْصِفُهُ عَمَّا رَأَى حَبِيبَهُ،
وَيَصِحُّ قَوْلُ هَاشِمٍ حَبِيبُهُ، وَمَنْ قَدِمَ الْأَمَانَ الْبِرَّهَانِي (وَالسَّيْفِي) وَغَيْرُهُمَا، فَصَحِيحٌ

(وَلَوْ أَنَّ عَلِيَّ الْتُرُكُ) صَحَّحَ بَرَكِي (عَلَى الْبُؤْسِ) صَحَّحَ رُومِي، وَالْقُرْبَانُ كَقَوْلِ التُّرُكِ وَكَقَوْلِ الرُّومِ

المسلمون تركوا ديارهم، وهم يد على من سواهم، حتى يرعاهم الله، وَيَدُّ عَلَى قَتْلِهِمْ
وَأَمْرُهُمْ قَبْلَ دِينِهِ ١٥٣٠ وَالْحَافِي ٩٦٨، ١٠، سَهْلِي ٩٩٨، وَصَحَّحَ ٢٢٣٩ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَبِهِ
الْمُؤْمِنُونَ كَقَوْلِهِ الْحَبِيبِ

وَأَسْقَى جَدَّ قَتْلِهِ حَبِيبِي مَنْ كَتَبَ عَنِ الْمُسْلِمِ لَا الْفَرَسِ، وَبِإِذْنِي مَعَهُ مَصْنُوعُهُ، قَالَ هَاشِمٌ
قَتْلُهُ حَبِيبِي قَتْلُ حَبِيبِي حَبِيبِي أَوْ دِينِي حَبِيبِي لَمَّا كَتَبَ بِالْمُسْلِمِ قَتْلُهُ لَا بِإِذْنِي
عَدُوِّ، وَلَا حَبِيبِي، وَبِهِ تَلَحُّصُ رَحْمَةِ بَرَكِي، الْحَدِيثُ، هَذَا سَهْلِي الْحَافِي أَسْرَجَ
رَوَاهُ ٢١٧٩ وَ٢١٨٠ وَمُسْلِمٌ ٢٧٠ مِنْ رَوَاهُ

وَرَوَاهُ خُطْبَةً عَلَى عَهْدِ مَنْ رَأَى أَنَّ عَدُوَّ سَيِّئَ مَرْؤَةٍ إِلَّا كَتَبَ لَهُ وَهَبَهُ تَحْقِيقَهُ عَدُوِّهِ
الْحَدِيثُ

وَرَوَاهُ مَا حَتَمًا كَتَبَ مَرْؤَةً إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ رَأْيِي فِي عَيْنِ الْمُسْلِمِ، فَصَحَّحَ ١٥٣٠
وَجَاءَ بِهَذَا مَقَالَتَانِ مَدَّحِيَّةً لِمَنْ مَدَّحِيَّةً بِعَدُوِّهِ عَدُوُّ عَدُوِّهِ عَدُوُّ عَدُوِّهِ عَدُوُّ عَدُوِّهِ

حُلِّ لَنَا مَا نَجِئُهُ مِنْ ذَلِكَ وَإِذَا طَلَبُوا مِنْ أَمْوَالِ الْمَغْرُورِهَا يَمْلِكُونَهَا فَلَمَّا مَهَر
عَلَيْهَا أَمْسَلَتُوا مَوْجِدَتُهَا قَبْلَ الْفَتْحِ هِيَ لَكُمْ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجِدْتُمْ نَحْدَ أَنْفُسِهِ
أَحْدُوها بِأَقْبِيهِ إِذْ أُجْبِرُوا، وَإِنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِحَرْفٍ فَتَسْرَى ذَلِكَ وَتُخْرِجُهُ إِلَى دَارِ
الْإِسْلَامِ مِمَّا لَكُمْ بِالْجَبْرِ إِنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا تَخَرَّجَ إِلَى الْفَتْحِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ

وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْحَرْبِ بِالْعَبْدِ مُدْرَبٍ وَمُكَاتِبٍ وَأَهْلُهَا تَوْلَدُوا وَلَمْ يَخْرُجُوا،
وَمِمَّا لَكُمْ عَلَيْهِمْ جَمِيعُ ذَلِكَ، وَإِذَا بَقِيَ عِنْدَ تَحْيِيهِ مَدْرُورٌ لَهُمْ فَاحْدُوهُ لَمْ يَمْلِكُوهُ عِنْدَ أَبِي

(مَسْئُومٌ وَأَمْسَلُوا أَمْوَالَهُمْ) وَسَوَّاهُمْ دَرَارِيَهُمْ (مَمْلُوكًا) لِأَنَّ أَمْوَالَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَرَقَاتِهِمْ مِمَّا هِيَ لَكُمْ
بِالْأَخْذِ (وَإِنْ عُلِّيَتْ عَلَى الْفَتْحِ) بِمَدْرُورٍ (حُلِّ لَنَا مَا نَجِئُهُ مِنْ ذَلِكَ) أَيْ أَيْدِي أَمْوَالِهِمْ مِنْ الرِّبَا،
أَعْبَرُوا بِمَنْزِلِ أَمْوَالِهِمْ (وَإِذَا غَنِمُوا) أَيْ الْكَفَارَ وَعَنِ أَمْوَالِهَا وَلَوْ عِبَادًا أَوْ بَنَاءً مُسْلِمِينَ (وَالْمَغْرُورُهَا
يَمْلِكُهَا مَمْلُوكًا)، لِأَنَّ الْقَصَصَةَ مِنْ جَسَدِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، (الْمَغْرُورُهَا) مِمَّا يَخْلُصُ بِهَا، فَبَقِيَ لِي
عِنْدَهُمْ مَالًا حَرِّ مَعْصُومٍ، يَمْلِكُونَهُ كَمَا حَقَّقَهُ صَاحِبُ الْمَجْمُوعِ فِي شَرْحِهِ قَبْلَ الْإِحْرَارِ لِأَنَّهُمْ لَمْ
يُحْرَرُوا بِهَا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا، حَتَّى تَوَاسَرَى مِنْهُمْ مَحْرُورٌ عَلَى الْإِحْرَارِ وَوَجَدَهُ مَالِكًا أَحَدَهُ لَا
شَيْءَ، (وَإِذَا طَلَبُوا عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى دَرَارِهِمْ (يَسْتَفْتُونَ) بِمَدْرُورٍ ذَلِكَ (مَوْجِدَتُهَا) أَيْ وَحْدَ الْمُسْلِمِينَ
أَمْوَالَهُمْ (أَقْبَلُ الْقَسَمَةِ) مِنْ الْغَنَمِ (لَهُمْ لَكُمْ بِغَيْرِ شَيْءٍ)، لِأَنَّ الْمَالِ الْغَنَمِ وَالْمَالِكَةَ جَمِيرٍ
وَمَدْرُورٌ، فَكَانَ لَهُ مِنْ الْأَخْذِ حَرٌّ لَهُ (وَإِنْ أَحْدُوها مَدْرُورًا) أَيْ الْقَسَمَةَ أَمْوَالُهَا بِأَقْبِيهِ إِذْ أُجْبِرُوا لِأَنَّهُمْ
وَقَعَ الْمَالُ فِي عِيْنِهِ بِحَرْفٍ بِالْأَخْذِ لَمْ يَجِزْ، لِأَنَّهُ سَجَفَ عَوَصًا عَنْ سَهْمِهِ فِي الْغَنَمَةِ، فَلَمَّا
بَقِيَ الْأَخْذُ بِأَقْبِيهِ لَمْ يَكُنْ مِنْ الشَّرِّ مَحْصُولٌ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ (وَإِنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ مَحْرُورٌ
فَتَسْرَى ذَلِكَ) الْمَالُ (وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ) مِمَّا لَكُمْ بِالْجَبْرِ الْأَوَّلُ بِالْجَبْرِ إِنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا تَخَرَّجَ
إِلَى الْفَتْحِ (وَالْفَتْحُ) بِهَذَا (وَالْفَتْحُ) مِنْ الْعَدْرِ، (وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِالْأَخْذِ مُجَلَّدًا، إِلَّا بَرَى أَوْ
قَعَّ الْمَوْجِدُ بِمَقَابِلِهِ فَكَانَ أَهْدَا أَسْفَرًا فَمَا عَمَّا، وَبِالْإِسْرَارِ يَخْرُجُ بِأَقْبِيهِ الْفَتْحُ، وَبِ
وَهْوٍ لَهُ يَخْلُصُ بِقِيَمَتِهِ، لِأَنَّهُ تَبَّ لَمْ يَمْلِكْ عَامِلٌ فَلَا يَرَى إِلَّا بِالْجَبْرِ وَهَلَاكِهِ

(وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْحَرْبِ بِالْعَبْدِ) عِبْدٌ مُدْرَبُونَ وَأَهْلُهَا تَوْلَدُوا وَمُكَاتِبُهَا وَأَخْرَجُوا
لَهُمْ لَحْرًا مِنْ وَجْهِ، وَالْحَرْفُ مَعْصُومٌ لَكُمْ، فَلَا يَمْلِكُ (وَسَفَقَ عَلَيْهِمْ) بِمَا عَمَّا عِنْدَهُمْ (جَمِيعُ
ذَلِكَ) لَكُمْ عَمَّا عِنْدَهُمْ

(وَإِذَا بَقِيَ عِنْدَ) مِنْ دَرَارٍ، سَوَاءٌ كَانَ (حَسَمٌ) أَوْ دَمِي (فَدَخَلَ جَبْرًا) أَيْ بَقِيَ دَرَارِهِمْ
(وَالْمَغْرُورُ لَمْ يَمْلِكُوهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ)، لَمْ يَخْرُجْ مِنْ عِنْدِ بَرِّهِ يَدُ مَوْلَا هَذَا مَعْصُومٌ
بِقِيَمَتِهِ، فَلَمْ يَكُنْ حَصْلًا لِلْفَتْحِ، وَمَالًا، يَمْلِكُونَهُ، وَالْمَصْحُوحُ مَدْرُورٌ، وَالْعَبْدُ وَالْمَحْصُومُ،

حبيبه . وإن بذبحهم فأحدوه ملكوه

وإذا لم يكن للإمام حصة يجرى عليها نكاح نسائها من أمانيه قيمة إيداع
ليتمملوها إلى دار الإسلام ثم يرحمهم أنفسهم

ولا يخرجوا من القمام قبل التهمة

ومن مات من القمام في دار الحرب فلا حصة في العيكة ، ومن مات منهم بعد
إخراجها إلى دار الإسلام حصة يورثه

ولا بأس أن يعقل الإمام في حال الكفا ، ويحرص المثل على القتل موقوف من

والأسماء وغيرها تصحيح . وإذا لم يثبت المال لهم بأحد المالك القديم بمهر شيء .
موقوف كذا أو يشتري أو يعرض ، على القصة ومعه ، إلا أن بعد القصة يورث عوصه من بيت
الدار لأنه لا يمكن إعادته القصة

(ولا بد من (مير) لو مرس إليهم فأحدوه ملكوه) لحسن الاستيلاء لا لا يند للعبيدة

(وإذا لم يكن للإمام حصة) يصح إرضاء الإيس التي تحصل ، وكذا كل ما حصل عليه
الحق من حصار وغيره ، سواء كانت عليه الأصالة أو لم تكن . (صحيح) (يخبر) عليها القمام
فسمها من القمام فثبت إيداع يجرىها إلى دار الإسلام ثم إذا رجعوا إلى دار الإسلام
(يرحمهم منهم عيشها) فسمه حبيب بينهم ، فإن أبوا أن يجرىها يجرىهم على ذلك بغير المثل
في رواية السير الكبير . لأنه دفع صرة عام حصار صرر حاصر ، ولا يجرىهم على رواية السير
الصغير ، وتعلمه في الروايات والشرور

(ولا يخرجوا من القمام على القصة) في دار الحرب لأنها لا تملك بلها (ومن مات من
القمام في دار الحرب) على القصة وبيع العيكة (ولا حصة في القصة) لأن الإرث يجرى
في الملاك . ولا ملك على ما ذكره . (ومن مات منهم) أي إلى القمام (ومن يخرجها) أي
القصة (إلى دار الإسلام) لا بعد صحتها ، بل بعد (من في دار الحرب) (فتبينه لورثته) ، لأن
جمعهم قد استقر به ذكره . فيتمثل إلى الورثة

(ولا بأس) بل يجرى (مات يعقل الإمام في حال القتال) ومنه الأولى (ويجوز) أي يجرى
ويجرى (بالقصر على القتال) والقصر هذه شيء ، والد على سهم العيكة ، وقد صرح بقوله
(يقول من قتل قتلاً فله سهم) وبما في معناه أو يورث لورثته) وهي المنطقة من القمام (قد

هَلْ يَبُولُ فِي سَفَةٍ، أَوْ يَقُولُ سَرِيًّا، هَذَا جَعَلَ لَكُمْ الرُّمَحَ عِنْدَ الْخَيْصَرِ، وَلَا يُفْضَلُ بَعْدَ
 الْخَيْصَرِ الْخَيْصَرُ إِلَّا مِنَ الْخَيْصَرِ، وَإِذَا لَمْ يَجْعَلْ شَيْئًا لِقَاتِلِ قَوْمٍ مِنْ خَلْقِهِ أَلْفَيْهِ،
 وَلِقَاتِلِ وَغَيْرِهِ فِي سَوَاءٍ، وَالْأَنْدَبُ ١٢ عَلَى مَذْبُوحٍ مِنْ بَيْتِهِ وَسِلَاحِهِ وَمَرْكَه

وَإِذَا خَرَجَ الْمُتَيْمِنُونَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَخْرُأْ أَنْ يَقْبَعُوا مِنْ أَلْفَيْهِ وَلَا يَنْكَلُوا مِنْهَا
 وَمَنْ فَضِلَ مَعَهُ خَلْفًا لَوْ ضَعُفَ رَدُّهُ إِلَى الْخَيْصَرِ

وَيُسَمُّ الْإِمَامُ أَلْفَيْهِ فَيُخْرِجُ حُمْلَهَا وَيُسَمُّ زُبْرَةً أَحْمَرِيهَا شَرُّ الْعَمَلِ
 يَلْعَاقُ مِنْ سَهْمِهِ، وَتُخْرَجُ سَهْمُهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيصَةَ، وَالْأَلْفُ يَلْعَاقُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْهُمِهِ ١٧

حُمْلَتُ لَكُمْ الرُّمَحُ (لَوْ أَنْصَبَ بَعْدَهُ) رَمَحُ (نَحْنُ) ١٠ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مِنْ غَوَاةِ الْمُتَوَكِّلِ وَإِعْرَافِ
 الْمُتَقَاتِلَةِ عَلَى الْمَحَارَبَةِ وَإِعْهَادِ الْأَعْدَاءِ رَمَحُهُ فِي يَدِهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى فَحْرِهِ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ
 الْقَاتِلُ ١١ وَهُوَ مَوْجُوعٌ مَحْرُوسٌ (وَلَا يُفْضَلُ بَعْدَ إِعْرَافِ الْخَيْصَرِ) فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لِيُكَلِّدَ حُرُ
 الْخَيْصَرِ بِهَا، وَلَقَدْ تَبَوَّثَ عَنْهُمْ، وَالْأَلْفُ مِنَ الْخَيْصَرِ ١٢ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا صَاحِبُ، وَلَا حُرُوبَ
 لِقَاتِلِيهِ

(وَلَا لَمْ يَجْعَلْ) الْإِمَامُ (سَبَبٌ لِلْقَاتِلِ) هَذَا، قَوْمٌ مِنْ شَيْءِ الْخَيْصَرِ وَالْقَاتِلِ وَغَيْرِهِ بِهِ
 لَمْ يَكُنْ فِي سِلَاحِهِ (سَوَاءً) لِأَنَّهُ سَاحِدٌ بِهَرَمٍ مَحْبُوسٍ لِيَكُونَ سَبَبٌ لَهُمْ

(وَالْأَنْدَبُ) هُوَ (مَا عَلَى الْمُتَقَاتِلِ مِنْ بَيْتِهِ وَسِلَاحِهِ وَمَرْكَه) وَكَذَا مَا عَلَى مَرْكَهٍ مِنْ أَسْرَحِ
 وَالْأَلْفُ، وَكَذَا مَا عَلَى الْإِمَامِ مِنْ مَالِهِ فِي حَبِيصَةٍ رَمَحٍ وَسَهْمٍ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ، فَلَيْسَ سِلَاحًا
 بِهِ كَذَلِكَ مَعَ خَلْقِهِ عَلَى مَا هُوَ آخِرُ نَفْسٍ سَبَبٌ هَدْمًا

(وَإِذَا خَرَجَ الْمُتَيْمِنُونَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَخْرُأْ أَنْ يَقْبَعُوا مِنْ أَلْفَيْهِمْ وَلَا يَنْكَلُوا مِنْهَا)
 لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْعَامِلِينَ هَذَا بِأَقْدَامِهِمْ كَدُّهُمْ مِنْ رَمَحٍ فَضِلَ مَعَهُ خَلْفًا أَوْ خَلْفًا رَمَحًا يَكُونُ
 لِعَمَلِهِمْ إِذَا لَمْ يَنْقُصْ، وَبَعْدَ الْفَتْحِ يُدْعَوْنَ بِهِ بِأَقْدَامِهِمْ، وَابْتَعَوْا بِهِ أَنْ يَكُونُوا مَذْبُوحًا لِأَنَّهُ
 هُوَ فِي حُكْمِ الْفَلْعَةِ تَعَدُّ الرَّدَّ، وَبَيَانُهُ فِي الْبَيَانِ

(وَيُسَمُّ الْإِمَامُ أَلْفَيْهِ) بَعْدَ (أَخْرِجَ) الْإِسْلَامَ كَمَا عَدِمَ (فَيُخْرِجُ) أَلْفًا (أَلْفَيْهِ)
 لِلْأَصْلِ الْثَلَاثَةِ الْأَلْفِ (وَيُسَمُّ زُبْرَةً أَحْمَرِيهَا) الْبَالِيَا مِنَ الْعَمَلِ (تُخْرَجُ) أَيْ تُصَادُّ
 الْخَيْصَرُ (وَالْأَرْحَلُ) هَذَا الْخَيْصَرُ (سَهْمُهُ) عِنْدَ أَبِي حَبِيصَةَ، وَهَذَا خَلْفُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ
 أَسْهُمِهِ، وَتُخْرَجُ سَهْمُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ بِهَا، الدِّبْرُ فِي أَسْرَحِهِ، فَتُخْرِجُ حُرُوبَ أَبِي حَبِيصَةَ، وَابْتَعَارَهُ

يُسْمَهُمْ لَا يُغْرَسُونَ وَاحِدٌ وَالزَّرْعُ بَيْنَ وَالْعَيْنِ مَرَّةً وَلَا يَنْهَى بَرَأئِلَهُ وَلَا يَنْقُلُ
وَمَنْ دَخَلَ الْخَرْبَ مَارِبَ مَعْقٍ فَمَرَّةً شَحَنَ سَهْمٌ فَارَسَ، وَمَنْ دَخَلَ وَاحِدًا
فَأَشْرَى بَرْمَةً أَشْرَى سَهْمٌ وَاحِدٌ
وَلَا تَنْهَى لِمَنْ لَوْ يَدُ الْأَمْرِ وَلَا يَمِي وَلَا صَبِي، وَكَفَرُ بَرَصَحُ نَهْ عَلَى حَبَا
بَرْمَةُ الْإِمَامِ

وَأَمَّا الْفَتْحُ فَيَقْسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ سَهْمٍ سَهْمٌ سِيَامِي، وَسَهْمٌ لِقَسْمِ كَيْ، وَسَهْمٌ
لِأَنَّهُ أَشْبَلُ، وَيَذْخُلُ قَفْرًا دَوِي نَزْوِي فِيهِمْ، وَتُدْفَعُ، وَلَا يُذْفَعُ إِلَى كَيْفِهِمْ شَيْءٌ

الْإِمَامُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَهُوَ السَّيِّدُ وَهُوَ الشَّرِيفُ وَهُوَ الْغَرِيبُ وَهُوَ الْصَّاحِبُ وَلَا يَنْهَى إِلَّا لِمَنْ غَرَسَ
وَاحِدًا لَا يَنْقُلُ لَا يَحْصُرُ إِلَّا عَلَى غَرَسٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ الْأَسْبَابِيَّةَ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَمزة
(وَصَحَّفَهُ) وَقَالَ أَبُو بَرْصَةَ بِهِمْ بِنُفُوسِهِمْ، وَالصَّاحِبُ لِقَوْلِهِمْ، وَعَلَيْهِ مِثْرُ الْأَمَةِ
الْمَذْكُورَةِ فِيهِ «تَصْحِيحٌ» (وَفِيهِ دَوِي) صَحَّ نَهْ وَدُ الْفَرَقِي مِنْ أَسْبَلٍ (وَأَيْضًا) جَمْعُ هَيْبَةٍ
الْعَرَبِيَّةِ «سَوَاءٌ» لِأَنَّ أَسْمَ الْخَرْبِ يَهْدِي عَنِ الْكَلِّ، الْإِرْصَابُ مِثْلُ الْإِيَّاءِ، وَالْأَنْبَرِي
إِنْ كَانَ فِي الْفَلَقِ وَالْهَرَبُ تَقْوَى وَالْغُرُوبُ السُّبُورُ وَالْأَلْبُحَّةُ مِمَّنْ كُلُّ مَهْمٍ مَعْدَةٍ مَعْدَةٍ وَتَسْتَوِي
وَلَا يَسْتَهْمُ لِرَأْسِهِ وَهِيَ الْمَرْكَبُ فِي الْأَمْرِ دَنَى كَانِ أَوْ أَسَى وَلَا يَغْفِرُ وَلَا حِمْلًا فَصَاحِبُ مَا
دَكَرَ رَأْسَ حِلِّ سَوَاءٍ، لِأَنَّ الْمَهْمَى الَّذِي فِي الْخَطِّ مَعْدَرَةٌ بِهِمْ أَوْ دَخَلَ دَارَ الْخَرْبِ فَارَسَ
لَهُمْ (أَيِ هُنَاكَ) فَشَهِدَ بَرْمَةً حَلَا (أَسْمَعُوا سَهْمٌ فَارَسَ، وَمَنْ دَخَلَ رَأْسًا فَاشْرَى)
هَذَا (أَوْ سَا) فَشَهِدَ لِمَعْدَةٍ فَارَسَ (سَهْمٌ سَهْمٌ رَأْسًا) لِأَنَّ الْوَصُوفَ عَلَى حَيْفٍ فَتَشَابَهَ
وَلَا شَهْدَ لِمَعْدَةٍ، فَتَشَابَهَ السَّخْلُورَةُ مَعْدَةٌ لَا بِسَبَبِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَيْهِ مَا هُوَ إِذَا كُنَّ عَلَى هَذَا
عَلَى قِيسَرٍ عَالِ الْفَتْحِ حَالَةَ الْمَجْدِ، فَارَبَ رَأْسًا وَلَا سَهْمٌ لِمَنْ لَوْ وَلَا مَكَانًا وَلَا
أَمْرًا وَلَا يَمِي وَلَا صَبِي، وَلَا يَحْصُرُ وَلَا يَسْمُرُ (وَكُنْ بَرَصَحُ نَهْ) أَيِ يَعْصِيهِمْ مِنَ الْعَمَلِ
(عَلَى حَسْبِ مَا يَرَى الْإِمَامُ) قَالَ فِي «يَهْدِيهِ» سَمِ الْعَبْدِ بِمَا يَرُوحُ كَيْ إِذَا قَاتَلَ، لِأَنَّهُ لِحَمَلِهِ
مَعْلُومٌ فَصَرَّ كَلْبَهُ، وَلِلمَرْكَبِ يَرُوحُ نَهْ إِذْ كَانَتْ تَدَاوَى الْجَرْمَى وَمَعْلُومٌ عَلَى الْعَرَبِيِّ، لِأَنَّهُمَا
عَادَهُ عَنِ حَيْفِ الْفَتْحِ فَهَذَا الْفَرْقُ مِنَ الْإِعَادَةِ مَعْدَةُ الْفَتْرِ، وَالْمَهْمَى (أَيِ يَرُوحُ) إِذَا قَاتَلَ
وَدَى عَلَى الْخَرْبِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْدَةً لِمَعْدَرَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ رَأْسُهُ عَنِ الْمَهْمَى فِي التَّدْلَالِ إِذَا كَانَتْ
فِي مَعْدَةٍ عَقْلِيَّةٍ «أَيِ يَرُوحُ»

وَأَمَّا فَتْحُهُ فَيَقْسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ سَهْمٍ سَهْمٌ حَسْبِ الْفَقْرِ (وَسَهْمٌ لِمَنْ كَفَى) وَسَهْمٌ
لِأَنَّهُ أَشْبَلُ، وَهِيَ أَسْمَطُورَةٌ عَنِ مَالِهِمْ وَخَرْبٌ مَرَّةً نَصَفَ وَاحِدٌ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» فِي

وَأَمَّا دُخُولُهُ مَعَالِي فِي نَحْصٍ فَإِنَّهُ هُوَ لَا يَنْتَاحُ الْكَلَامَ تَبَرُّكاً بِأَسْمِهِ، وَهُمْ
النَّبِيُّ ﷺ سَطَطَ بِسُورَتِهِ كَمَا سَطَطَ الْعَبْدِيُّ، وَهُمْ دَرِي الْفَرَسِ كَانُوا يَتَحَقَّرُونَ فِي رَمِي
النَّبِيِّ ﷺ بِالْمُصْرَةِ، وَيَتَقَدَّرُ بِالْمَعْرِ

وَإِذَا دَخَلَ الْفَرَجُ لَوْ الْأَنْبَاءُ إِلَى دَرِي الْحَرْبِ مُعِيرِينَ بِمَنْزِلِ الْإِيمَانِ فَاحْتَقُوا شَيْئاً لَمْ
يَحْصُ

وَإِنْ دَخَلَ حِمْلُهُ لَهَا مَعَهُ وَأَمْدَرُ شَيْئاً خَصَصَ، وَإِنْ لَمْ يَلْقَ لَهُمُ الْإِيمَانُ
وَإِذَا دَخَلَ الْقُسْلُ دَرِي الْحَرْبِ نَاجِرٌ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَرَضَّ لَشَيْءٍ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَا

وَالْحَقُّهُ (وَيُذْخَلُ قَوْلُهُ دَرِي الْفَرَسِ) مِنْ مِي عَاشِمِ (يَهُودُ) أَيِ فِي الْأَصْلَافِ الثَّلَاثَةِ (وَيُكْرَهُ
يُذْخَلُ) عَلَى حِرْمِهِ، لَعَلَّ جُودَ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ (وَلَا يَدْخُلُ إِلَى أَتْيَالِهِمْ) بِهِ (شَيْءٌ)؛ لِأَنَّهُ
إِنَّمَا يَدْخُلُ بِالْفَرَجِ وَالْمَاحَةِ (وَأَمَّا دُخُولُ اللَّهِ مَعَالِي فِي النَحْصِ) فِي قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ «وَوَفَّاهُمُو
أَمَّا فَيَنْتَاحُ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَصَّصَهُ» (وَأَمَّا هُوَ لَا يَنْتَاحُ الْكَلَامَ تَبَرُّكاً بِأَسْمِهِ مَعَالِي، وَهُمْ
النَّبِيُّ ﷺ سَطَطَ بِسُورَتِهِ كَمَا سَطَطَ الْعَبْدِيُّ) وَهُوَ نَبِيٌّ، كَانَ يَعْطِيهِ إِلَهِي ﷻ لَعَنَهُ لِي يَخْتَارَهُ مِنْ
النَّبِيِّ، مِثْلَ دَرَجٍ، وَمِثْلَ وَجَدِيهِ (وَهُمْ دَرِي الْفَرَسِ) كَانُوا يَتَحَقَّرُونَ فِي رَمِي إِلَهِي ﷻ
بِالْمُصْرَةِ لَهُ، أَلَا يَرَى أَنَّهُ حَالٌ صَالٍ، إِنَّهُمْ مِنْ بَرَالِهَا مِثْلَ عَكْلِهِمْ فِي أَتْيَالِهِمْ وَالْإِسْلَامِ
وَسَكَ بَيْنَ أَهْلِهِمْ (وَيُذْخَلُ) أَيِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ (بِالْمَعْرِ) لَا يَسْتَطِيعُ الْمَصْرَةَ.

(وَإِذَا دَخَلَ الْفَرَجُ) مِنَ الْمَسْجِدِ (أَوْ الْأَنْبَاءِ إِلَى دَرِي الْحَرْبِ) مُعِيرِينَ بِمَنْزِلِ الْإِيمَانِ،
فَاحْتَقُوا شَيْئاً لَمْ يَحْصُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مَاحٍ أَحَدٌ عَلَى عِيرٍ وَحَدِّ الْعَبِيدِ لِأَنَّهُ الْمَحْرُورَةُ قَهْرًا وَعَلَيْهِ
لَا اخْتِلَافًا وَصَرَفًا، وَالنَّحْصُ وَضْعُهُ الْعَبْدَ، فَبَدَّ يَكُونُ بِعَرِّ دَرِي الْإِيمَانِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِالْإِيمَانِ حَبَّ
رَوَاتِيهِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَحْصُ؛ لِأَنَّهُ نَحَا أَدْنَى حِمْلٍ فَتَدَّ الْقَرْمُ بِحَرْمِهِ، كَمَا فِي «الْهَلَالَةِ».

(وَإِنْ دَخَلَ جَمَاعَتُهُ لَهُمْ مَنَعَةً) أَيِ قُوَّةً (فَأَعْدُوا شَيْئاً مُعِيرِينَ) مَا لَعَنَهُ (وَإِنْ لَمْ يَلْقَ لَهُمُ
الْإِيمَانُ)؛ لِأَنَّهُ غَيْبٌ لَا يَحِلُّ عَلَى رَحْمَةِ الْفَقْرِ وَالْعَلِيَّةِ، وَلِأَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى الْإِسْمِ حَرْمَتَهُمْ؛ إِذْ لَوْ
خُذِلَتْ كَانَتْ بِهِ وَفَى عَلَى الْمَسْجِدِ، بِخِلَافِ الْبَرِّ وَالْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ حَرْمَتَهُمْ،
أَهْدِيَّةً قَبْلَ الْمَنَعَةِ لِأَنَّهُ لَوْ دَخَلَ جَمَاعَتُهُ لَا مَنَعَةَ لَهُمْ بِعَرِّ يَدٍ فَاحْتَقُوا شَيْئاً لَا يَحْصُ؛ لِأَنَّهُ
اخْتِلَافٌ لَا غَيْبَةَ، كَمَا فِي «الْجَوْهَرَةِ».

(وَإِذَا دَخَلَ الْقُسْلُ دَرِي الْحَرْبِ) بِأَمَانٍ (نَاجِرٌ) أَوْ حَوْءٍ (فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَرَضَّ لَشَيْءٍ مِنْ

(١) مَوَدَّةُ الْأَقْبَالِ ١٠٦

(٢) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ٣٥٠٢ مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَعْنَمٍ

من دمانهم، وإن عذرهم واحد أنت وأخرج به ملكك منك محذور، ويؤخر أن يتصلق به
 وقد دخل المحرمي إلينا شتماً لم يمكن أن يغيب في دارنا سنة، وقول له الإمام
 إن ألقب تمام السر وصف عريك الجزية من أمة أحد من الجزية، وصار دهم، ولم
 يترك أن يرجع إلى دار الجزية، وإن عاد إلى دار الجزية وبيعته عند تسليم أو دهم
 أو دهم في دهمهم فقد صار دماً مسلماً بالخود وما في دار لأسلام من ماله على حذر، فإن
 أسر أو قتل مشكك ذبونه وصارت الردية قتلاً

أقولهم، ولا نسى من دمانهم، أو عروجه، لأن ذلك عذر بهم، والسر حرام، فلا بد من
 عذر عن ملكهم، أو سهمهم ربه بأحدوا عرو بهم، لأن لشخص يكون من سهمهم فيه
 بالقدح لأن الأمير غير مسلم، فبالج له التفرع من دمانهم، كما في فلهاديه

(وإن) تصدق بالخبر وحده، و(عذر بهم) وعند شيب من دمانهم (وأخرج به) عر دارهم
 (ملكك منك محذوراً) (ياحه) مؤانهم إلا أنه حصل بالقدح، فكيف حياً، لأن المنزلة عن
 ن وطهم (ويؤخر أن يتصلق به) حرباً فله ود كذا نصاته

(وإن) دخل المحرمي إلينا شتماً أي طالباً لأعمالهم ثم يمكن أن يجيب في داره سنة
 موهبة، فلا يصير عيال لهم، وعوض عيب (ويؤخر أن يتصلق به) (وإن) في داره سنة
 داراً (إن ألقب) في داراً (سواء) إليه وصيب عريك الجزية، والأصل أن المحرمي لا يمكن
 من إدمه في داره إلا بالأسرى أو الحرب، لأنه يصب عيال لهم، وعوضاً عيالاً، فتشعر
 المحرم بالمشي، ويمكن من الإدمه البسرة، لأن في معها قطع أسيرة، والجلد، وسد باب
 التجارة، فحصل بينهما جسد، لأنها مدح لبها الجزية، فتكون الإدمه لصلحة الجزية.
 ١٥١٥

(وإن) رجع بعد ذلك قبل سلام الله إلى وجهه فلا سبيل عليه، وإن (أقام) تمام الله
 (أعنت من الجزية) وصار حياً، لا لتمام ذلك (ولم يترك) يدهن، وإن يرجع إلى دار الجزية، لأن
 عند ذلك لا يتصلق، والإسلام ب بوب في ذلك ما دون الله كالشهر والشهرين كما في
 دمانهم.

(وإن عاد) مستسلم (إلى دار الجزية) دهم إلى غير داره (وسرلاً) (وبهية) (جند) محصور
 (تسلم) (أو دهم) (أو ترك) (دعم) في دهمهم فقد صار دماً مسلماً بالخود، فطال أن إسلام (وسام) كان
 (في دار الإسلام) من ماله فهو (دعم) حذر) أي مزلوف، لأن به محصور عليه ماله (وإن أسر
 أو قتل) سبكت ذبونه، لأن جند من عيه، سدين أسير إليه من يده ألفة، فيخص به سبكت

وَمَا أَتَوْهُ عَلَى الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْرٍ إِلَّا أُنْزِلَ الْحَرْبُ بِهِمْ فَتَلَوْا يُخْشَعُونَ فِي مَصَالِحِ
الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُخْشَعُونَ فِي الْحَرْبِ.

وَأَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا أَرْضُ عُسْرٍ، وَهِيَ مَا يَتَّبِعُ الْعُسْرَ إِلَى أَقْصَى خَيْرٍ بِأَيْسَرٍ
يَهْتَدِي إِلَى خَدِّ الشَّامِ، وَلِلنَّوْذِ أَرْضُ حَرْجٍ، وَهِيَ مَا يَتَّبِعُ الْعُسْرَ إِلَى غَيْبِهِ خَلْوَانِ،

(وَالْأَرْضُ الْوُضْعَةُ) وَمَا عِنْدَ شَرِيكِهِ وَمَصَارِعُهُ وَمَا فِي يَدِهِ مِنْ دَارٍ وَثِيْقَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ حِكْمَةٌ
لِأَنَّهُ يَدُ الْمَوْجِدِ وَالشَّرِيكِ وَالْمُضَارِبِ كَيْدِهِ، لِيُصِيرَ لِنَفْسِهِ نَفْسًا

(وَمَا أَتَوْهُ عَلَى الْمُسْلِمُونَ) أَيِ اسْرِعُوا إِلَى حُدُودِهِ (مِنْ شَوَالِ الْحَرْبِ بِعَمْرِ فَتَلَوْا
يُخْشَعُونَ) جَسَمُهُ (فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) كَمَا يُخْشَعُونَ الْعَرَبُ (وَالْجَبْرِ) لِأَنَّهُ حَصَلَ يَفْرَهُ
الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ فَكَانَ كَالْحَرْجِ وَالْجَبْرِ

وَلَمَّا أَتَى لِكَلَامِهِ عَلَى يَدَيْهِ مَا يَصِيرُ بِحَرْبٍ بِهِ قِتَالٌ، أَخَذَ فِي يَدَيْهِ مَا يُؤْتِيهِمْ، وَيَتَّبِعُ
الْعُسْرَ، تَتَبِعَهُ لِمَوْضَاعَتِهِ لِمَالِهِ، وَتَتَبِعَ يَدَيْهِ عُسْرَ يَدِهِ مِنْ مَعْرِ الْمَعْرِ، فَتَلَوْا.

(وَأَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا أَرْضُ عُسْرٍ)؛ أَنَّ حَرْجًا لَا يَجِبُ انْتِفَاءً إِلَّا بِعَدَدِ الْمَقْعَةِ، وَعَدَدُ الدَّمَةِ
مِنْ مَشْرُوكِ الْعَرَبِ لَا يَصِحُّ (وَهِيَ) أَيِ أَرْضُ الْعَرَبِ، أَيِ حُدُودِهَا (مَا يَتَّبِعُ الْعُسْرَ) عَصَمَ النَّاسِ
الْمَقْعَةَ وَضَحَ ذَلِكَ لِمَصْحَفِهِ - فَرِيَّةٌ مِنْ فَرَى الْكُوفَةِ (إِلَى أَقْصَى) أَيِ أَجْمَرٍ (حَبِيبٍ) يَتَّبِعُ عُسْرَ
وَلَمَّا دَخَلَ الْحَرْبَ بِأَيْسَرٍ كَمَا رَفَعَ الْعُسْرَ فِيهِ فِي عُسْرٍ مَوْضِعٍ (بِأَيْسَرٍ يَهْتَدِي) يَتَّبِعُ النَّاسِ
وَسَكُونُ الْمَاءِ - بِاسْمِ مَوْضِعٍ بِأَيْسَرٍ بِاسْمِ [بِاسْمٍ] مَهْرٍ، مِنْ حَيْثُ لَا يَتَّبِعُ عُسْرَ يَدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ
الْمَهْرُوبَةِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ دِيْمَهْرُهُ بَدَلًا مِنْ مَوْبِهِ - بِأَيْسَرٍ - كَمَا فِي «الْفَهْرِ» (إِلَى حُدُودِهَا) وَهِيَ
وَالْعُسْرُ هِيَ عَلَى يَدَيْهِ يَوْضَعُهُ فِي «الْأَمَالِي» - حُدُودُ أَرْضِ الْعَرَبِ مَا وَرَاءَ حُدُودِ أَرْضِ الْكُوفَةِ إِلَى
الْحَبَشَةِ صَحْرَاءُ بِأَيْسَرٍ - وَهِيَ حُدُودُهُ - وَقَالَ الْكُوفِيُّ - هِيَ أَرْضُ الْحَبَشَةِ وَبَنِيهَا، وَمَكَّةُ
وَالضَّادُ، وَالْبُرَّةُ - بِحَبَشٍ - أَبَانِيَّةٌ - قَالَ «مَعْنَاهُ» أَرْضُ الْعَرَبِ مِنَ الْخَطِّينِ^(١) إِلَى مَكَّةَ وَعُسْرُهَا
أَتَى إِلَى أَقْصَى حَبْرِ بِأَيْسَرٍ يَهْتَدِي - هِيَ الْحَبَشَةُ وَهَذِهِ الْمَعْرُوفَةُ مَقْفُولَةٌ بِعُسْرٍ حَقِيقَةٍ بِعُسْرٍ،
وَعُسْرُهَا - يَتَّبِعُ عُسْرَ يَدَيْهِ تَتَبِعَ يَدَيْهِ مَا يَهْتَدِي، يَتَّبِعُ عُسْرَ يَدَيْهِ كَمَا فِي «الْمَصَالِحِ»

(وَالنَّوْذِ) أَيِ سَوَادِ الْعَرَبِ، سَمِيَ سَوَادًا لِحَصْرَةِ شَجَارَتِهِ وَوُجُوهِهِ، وَهُوَ السَّيْفُ فَتَحَ عَلَى
عَهْدِ سَيِّدَاتِهِ «عَصْرًا» عَصْرًا أَطْلَقَهُ عَلَيْهِ، وَاجْتَمَعَ عَنْ رِجَالِهِمْ الْفَرِيدَةُ، وَعَلَى أَرْضِهِمْ الْحَرْجُ^(٢)
(أَرْضُ حَرْجٍ) لِأَنَّهُ وَطَنُهُ أَرْضُ الْكَلْبِ، (وَهِيَ) أَيِ أَرْضُ الْبُحَارِ، حُدُودُهَا عَرَبِيَّةٌ (مَا يَتَّبِعُ الْعُسْرَ)

(١) بلدة في شرق كسائي

(٢) تدمر ٢٢١/١

عنده غشيرة بلخماص الصالحة رهي انما عهده، وفان دمحمده، وان اخياها ينحصرها
 هي انشجرها لوماه دجلة او نهرات او الانهار اعظام التي لا يملكها احد هي
 غشيرة، وان اخياها يماه الانهار التي عظمها لاجلهم مثل نهر الفست وهو يرد جرد هي
 حراجية، والخراج الذي ومعه غشيرة رهي لانه عه على لعل الشويدين كل حرج
 يتلعه انما قصير غاشي وهو الصاغ ودرهم، ومن حرج اقريطيه خمسة دراهم. ومن

.....

ازمى الغشيرة هي غشيرة) لان ما درت النهر يعطى حكمه كما، الشجر له حكم الشجر هي
 بحور فصاحتها الاصاح به (والغشيرة عند اي مد هي يوسف) غشيرة بلخماص الصالحة) وكان
 انيلس ان يكون عهده حرجية، لان بحور ارض الحرج، لان ان تصالحه وحصان له مدس
 عديم وضوا عليه عشر ١١ قرب نيلس (حده عهده) اهدية (وقال دحمده) بحر بشرتها
 رد هو تحسب نساء (وان اخياها، نساء النساء) واسم عهده ان عبي انشجرها. يؤمله دحمده او
 الثراب، او الانهار اعظام التي لا يملكها احد، كمنحور وبيحور (هي غشيرة)، لان مياه
 المعسر (وان اخياها مياه الانهار التي حفرها) هي نهر (الاعلام) وذلك مثل نهر فليبي
 كنسرى او خيروان، وهو بحر من طريق الكوفة في بغداد، وهو يسمى من قسرات، وسميت
 (وهي يرد جرد) بسور يسمى - اسم بلخ من بلاد بلخيم (هي حرجية). مثل في
 الصحيح: وان، حول ولفي يوسف الامام المحرمي، وهو في. ودرهم غشيرة،

هـ

(وقصرت في دي ومعه) مير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رهي الله عه (عني
 التراب) هو (من كل حرج) يقع العلم النجدة وكسر التاء - ففقه ارض طوبها سدن حراجها
 وعرضها كذلك، فكلوا ولاعده في حكاك، ثم سبي به القدر، وصورة (فقه نساء
 ويصلح للرداه (غير غشيرة) مما يزرع بها كذا في شرح المصنف، وقال لإمام دهم
 السدي من حظه او شير وهو اي العصر الهشمي (الصاغ) النوري (ودهم) عصف على
 دهم من لحد القدر، وريفي، (ومن حرج الرطبة) حرج التراب - والحي - هي لرجب

.....

(١) قلنا في حرج في حده ٦ ٢ - أخرجه عمر بن شاذي في تاريخ القصور، وحجرا - ان في ده
 حرج مصر حية

(٢) قوله وحراج التي ومعه حرج على كل السواد
 قد مر حرج في زيادة ٦ ٢ - ان، ودرهم في كذا - حراج مصر ويحيى من القروي - ان - لا ير
 عبد القاسم في حراج ٦ ٢ - ان، ان دهم في حراج ٦ ٢ - ان، وي موحده في كتاب الاحوال سنة
 في القسري في ان دهم حراج السواد دحمده به وتلا في حرج حراج

جرب الكرم المتصل وتختل المنصل عشرة دراهم، وما سوى ذلك من الأصناف يوصع عليها بحسب الطاقه، وإن لم يُظن ما وُصع عليها بقصصهم الإمام

وإن غلب القنط على الأرض الحراج أو انقطع عنها أو تضلّهم الزروع أنة فلا يخرج عليهم، وإن غطتها صاحبها فعليه الحراج

ومثله القول (خففه نواهم) من حروب الكرم (شجر الصب، ومثله غيره) (المتصل) بحصه بعض محبث تكون الأرض مشغولة به (والمتصل المتصل) كذلك (بشرة دراهم) هذا هو المصنوع عن عمر رضي الله عنه، فإنه بحث وسماعاً في حصة رضي الله عنه حتى مسح شواهد المزارع، وجعل حليجه عليه مشرفاً، فبلغ منها وثلاثين ألفاً، ألحق جرب روص ذلك على ما قلناه، وكان ذلك بحضور من الصحابة وصحابة الله تعالى منهم من غير تكبر، فكان ذلك إجماعاً منهم^(١)، ولأن السؤن متفاوتة، والكرم أحسن مؤنه، والمزارع أكثر مؤنه، والمزلف بينهما، والمزوطه بصارت بظهورها فجعل الواجب في الكرم أعلاها، وفي المزارع أدناها، وفي المزوطه أوسطها، فبذلك قيد الاتصال لأنها إذا كانت معروفة بجواب الأمر ووسطها صرور لا شيء فيها، وكذا لو عرس أشجاراً غير مشرفة كما هي والبحرا (وما سوى ذلك من) بقية (الأصناف) ما ليس فيه توظيف الإمام وعمر رضي الله عنه كابستان - وهو كل أرض يحوطها حقل، وفيها أشجار مشرفة يمكن المزارع تحيا - فهو منقطع أي: ينصف لا يمكن ورثه لأوصياء، هو كرم كما هي والقدر (يوصع عليها بحسب الطاقه)، لأن الأصناف، رضي الله تعالى عنه إنما اعتبر بها ونقص الطاقه فحسبها فيما لا يوظف فيه، وهذه الطاقه نصف الحراج، لأن النصف عن الإصناف؛ فلا يرد عليه وإن أقطعت، وبما هي المكافئ، (وإن لم يُظن ما وُصع عليها) باد لم ينع الحراج صحت الحراج (تقصصهم الإمام) إلى قدر الطاقه وحسبها، وبما أن لا يرد على النصف، ولا ينقص عن الجنس، كما هي الدوا من الجداوي

(وإن غلب القنط على أرض الحراج) حتى مسح در عنها (أو انقطع) الماء، (وعنها) أو (المتصل) أي استعمل (المزروع أنة) مساوية لا يمكن الاحتراز عنها كحرق وحرق وشقة جرد (فلا يخرج عليهم) قنوت التمكن من المزارع، وهو الماء المتدفق المتشرب في الحراج، حتى لو عي من السنة ما يمكن المزارع فيه تأدي وحسب، (ووجود التمكن) هو شدة الألف بالمساوية التي لا يمكن الاحتراز عنها لأنها إذا كانت غير مساوية ويحكم الاحتراز عيب كائناً لغيره والفساد والأشياء لا يقطع، وقيد الاعتلال للمزارع لأنه لو كان عد محصلاً لا يقطع، وبما هي في الظاهر (وإن غطتها صاحبها) مع إمكان روايتها (وعليه المزارع) بوجد التمكن، وهذا إذا كان الحراج مزوطاً،

(١) هو المصنف في ١٤٥

ولا حرته على شركه، ولا حبه، ولا ربه ولا عمره، ولا مظهر غير فصل، ولا
عسى الرضا، والقص لا يخالطون الناس

ومن أسلم وعقبه جزية سقط عنه، وإل تجتمع حولك بداحل الجزية

رأوا وتسهم بين الثمانين^(١)، (١٥١٥)

(١) لا حرته على شركه ولا حبه، ولا مظهر ولا عمره، ولا ربه، ولا مظهر ولا فصل ولا
ولا شيء كبير: لأنها وحده بدلاً عن المال، وهم لا يبتلون ولا يفتنون، لمسلم الأهل ولا غير
غير فصل (أي مكسب وبوالسوء، بعدم الطاقة، هو قدر عسى ذلك وضع عليه «هتائي»
ولا على الرضا القدر لا يخالطون الناس: لأنهم إذا لم يخالطوا الناس لا قبل عليهم،
والأصل في ذلك أن الحرية لا تسقط العقل، فمن لا يحب عبه العقل لا يوضع عليه الحرية
وسمائه في الاختيار^(٢)، ولا يوضع على المصنوك ولا المكاتب، ولا المبتدع، ولا أم المولد،
لعدم الملك. ولا يؤخذ عنهم مواليتهم، فجميعهم انفراد منهم، وإمارة في ماله وعندهما
ومن وضع الإمام، من لم يلق لم يرض أو يرض أو برأ بعد وضع الإمام لم يوضع عليه حتى تصح
ذلك أبداً، كما في الاختيار^(٣)

ومن أسلم وعقبه جزية ولو بعد تمام الحول (سقط عنه) لأنها تجب على وجه العترة
نقط الإسلام كمثل، وكذا إذا دلت، لأن شرع العترة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر،
وهو يدفع بالمصوب، وسماه في «الهداية» وإل تجتمع عليه، أي هي الذي (حوالان) فاشتر

(١) قال الترمذي في صحت طرحة ٥٠/٢: رواه الترمذي في كتاب الرد عن محمود بن أبي عبد الله البجلي
في خبر حول من ذلك لحي لم محمد الحجة وأنها يعرف ب (محمد بن الحجة) وهو بن عيسى بن أبي
طالب مها

أكثر قوله ١٢٥/٢

(٢) قال في الاختيار: لا حرية من الرضا المصيرين، ولا غير ذلك من مسلم، والشرع طرحة حين لا
يقدرون على الفصل والسياسة، ومعلوم أنه إما ظاهر مدبرون من العمل فيجب عليهم ذلك احترازاً
وتركوا العمل لأنهم مدبرون على العمل مضاروا كالمسلمين إذ تركوا العمل فتركوا منهم شره وظهوره
مفضل أوصى المراجع: هـ

(٣) إذا دلت حول المصير أو أنان المبتدع أو على المد أو الرضا من وضع الإمام الحجة وضع
منهم، ولو بعد وضع الحرية لا يوضع عليهم لأن المصير عليهم عند الوضع، لأن الإمام يخرج (بما
المخرج) في خوف عليهم في كل وقت، ولم يكرهوا إلا وقت الوضع، بطلان القصة إذا يسر بعد الوضع
منه يوضع عليه، لأن التفكير لكل حرية، والله سخط عنه من غير وجه والله هـ

ولا يجوز إختلاف بيعة ولا ثبوت في دار الإسلام ، وإذا انتهكت الكبائر والبيع
 القديمة أعادتها

ويؤخذ لعل الذمة بالتبعية على المسيحيين في ذمتهم ومرديتهم وشروطهم وأصحابهم ،
 ولا يركبون السفن ، ولا يحملون السلاح

(مما حلت الجزية) لأنها عقوقه ، وانقضت إذا اجتمعت بدلت كالحدود^(١) ، وقيل عرج
 الأرض على هذا الخلاف ، وعذابه

(ولا يجوز إختلاف بيعة بكسر الباء (ولا كيبس) ولا حرمة ، ولا بيت ملوك ولا مقبرة (في
 دار الإسلام) قال في النهاية ، يقال كيسة اليهود والصاري لمسيحيهم ، وكذلك اليه كان
 مطلقاً في الأصل ، ثم غلب استعمال الكيسة بسند اليهود ، واليه بسند الصاري . اهـ قال
 في الفتح ، وفي دير مصر لا يستعمل نطق اليهود بل الكيسة لتعبد المصريين . ونظير الذبوع
 للصاري خاصة اهـ ومثله في الدمار الشاذ ، ثم إختلف في دار الإسلام يشمل الأصنام والقرى ،
 وهو والمختار كما في الفتح ، (وإذا انتهكت الكبائر والبيع القديمة أعادتها) حكم ما كان
 من غير ريب على البقاء الأول ، ولا يبعد عن المعنى الأول إن كثرة ، وتسامحه في دسرح
 اليهودية لأن الآية لا تنفي ذلك ، ولما أكرههم الإماء فقد عهد إليهم الإحسان ، إلا أنهم لا
 يستكون من ظلمها ، لأنها إختلاف في الحقيقة اهـ

(ويؤخذ لعل الذمة) أي يكلفون ويؤمنون (بالتبعية) أي بالتبعية (في بيوتهم) بكسر نون
 لجامهم وحياتهم (ومرديتهم وشروطهم) ولا يهاجرون ، ولا يبدلون بالسلام ، وحسين
 عليهم أطرى ، ظولم يكن له علامة مميزة سمعها يحصل معاملة المسلمين وذلك لا يجوز (ولا
 يركبون السفن ولا يحملون) وفي بعض النسخ ، يحملون (السلاح) أي لا يمكنون من ذلك ،
 لأن في ذلك وسعة عليهم وعقوبة لشوكهم ، وهو خلاف التزام عليهم ، ومنعوض من ليس
 العتقهم ورتبنا أن يسم^(٢) ، والكتاب الصافي والمختصة بأصل العلم والشرف ، وتظهر
 الكسبيات . ضم الكاف . جمع كسبح ، فارسي معرب اقتراب من صوب لوتشر ، بحيث

(١) فاعل الجزية . جوف إذا اطمع على من وجب عليه حرب متى لم تؤخذ إلا لثمة واحدة . هو صاحب
 أي حيلة وحده اهـ وقال أبو يوسف ويعد يجب لجميع د مضي ، لأن من القدر لا يغيره في
 إبطال الواجب كالديون ، ولاي حينا ما دار إليه الفرج وحاصله أن الجزية عقوقه على الكثرة ، ولا على
 في اليهوديات التدخل كالحدود ، ولقد حلت شرف الجزية لزرر الكفر ، ولا يصحوا قرحه من الجزية
 الدائم

(٢) الإسم فخر

بِذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْفَالِقِ، فَأَمَّا الْمَرْءُ الَّذِي أَرَادَ مَلَأَ قَلْبَهُ وَلَكِنْ تَخَضَّرَ حَتَّى

وَيَوْمَ تُلَاقُ السُّرُتُ عَنْ أَصْوَابِهِمْ يَوْمَ لَا يُفْرِقُ رَبُّهُ أَسْمَاءُ هَذِهِ هِيَ هَلْ يَخْتَلِفُ

وَاللَّامِي وَإِلَهُهُ يُسَمَّى (قَالَ) لِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَقَالَ قَدِيلٌ شَرَّ عَرَضِ
الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ كَرَمَ ذَلِكَ) سَرِيحُهُ أَوْ حَرِيحُهُ بِمَعْنَى مَا سَرَّ مِنْ حِكْمَةِ بَعْضِ عَرَضٍ وَلَا شَوْءَ عَلَى
الْعَالَمِينَ، فَتَنَّهُ سَيِّئُ الْمَدَدِ

(ولما فرغوا من ارسالهم) اي ارسالهم اليه صلى الله عليه وسلم من غير عرقه من الكفره
الاصليه والفرقة، (وكانت نفسي خالي) اي لا تمنعني عن ابي، حواله يعاقب بعد الإقرار.
مسير على الإيماء بحسن كما في حروف الملا، دله ١٤

[illegible]

رَبِّهِ نَكَتَ لَوْ قُتِلَ عَلَى رُبُّهُ أَنْتَقَلَ مَا كَانَ أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ أَوْ رُبُّهُ أَنْتَقَلَ
وَمَا كَانَ أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ وَرُبُّهُ قَتَلَ. لِذَا لَمْ يَحْدِثْ دَوْرُ الْحَرْبِ تَرْتِيبًا وَحُكْمُ الْحُكْمِ بِحَسَابِهِ
حَقٌّ مُدْبَرَةٌ وَأَتَمَّتْ أَوْلَادُهُ وَحَسَبُ الْمَيُتِّ الَّذِي عَلَيْهِ، وَيُقَالُ مَا أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ
إِلَى وَرَثَتِهِ الْمُتَقَلِّبِينَ، وَتَقْصُصُ الْمَيُتُّ الَّذِي رُبُّهُ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ بِمَا أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ
لِلْإِسْلَامِ. وَمَا أَرْتَمَتْ مِنَ الشُّبُوبِ فِي حَالِهِ بِقُرْبِهِ مَعَ كُنْهٍ فِي حَالِهِ بِقُرْبِهِ، وَمَا نَامَتْ أَوْ

النَّسَبِ، وَصَارَ كَلْفُهُ لَمْ يَرْتَدَّ (وَأِنْ مَاتَ) وَنُسِبَ عَنْ رُبُّهِ، أَوْ حَقٌّ دَوْرُ الْحَرْبِ وَحُكْمُ طَعْفِهِ
وَأَنْتَقَلَ مَا كَانَ أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ، لِيُجَوِّدَ قَبْلَ الرَّدِّ، فَيَنْتَقِلَ الْإِرْثُ
إِلَى أَمْرٍ جَزَاءً مِنْ أَمْرِهِ إِسْلَامًا، لِأَنَّهُ رَدُّهُ بِمَعْنَى مَوْتِهِ، فَيَكُونُ حُرُوتُ الْمَيِّتِ مِنْ لِسَانِهِ (وَكَلْدُ)
مَا أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ رُبُّهُ نَكْتًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَيُوصَلُّ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ كَسَبَهُ حَالَهُ رَدُّ كَسْبِ
نَسَبِهِ أَمَّا لَيْسَ بِهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ، فَكَانَ فِيمَا نَسَبُ الْحَرْبِ، فَكَانَ الْمَرْصُودُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي
حَبِيبٍ، وَقَالَ: كَلَامُهُ لَوْرُثُهُ، وَالصَّحِيحُ الْمَوْتُ الْإِمَامِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ بِالنَّسَبِ، وَرَدَّ النَّسَبَ،
وَصَلَّى التَّوْبَةَ، وَالصَّحِيحُ:

(وَأِنْ لَمْ يَحْدِثْ دَوْرُ الْحَرْبِ تَرْتِيبًا وَحُكْمُ الْحُكْمِ بِحَسَابِهِ عَنْ مَعْنَى مَوْتِهِ) مِنْ ثَمَّ مَالُهُ (وَتَوْبَتُهُ)
أَوْلَادِهِ) مِنْ كُلِّ مَالٍ، وَأَمَّا حُكْمُهُ بِقُرْبِهِ مَعَ الْكُتْبِ إِلَى وَرَثَتِهِ وَيَتَوَدَّدُ أَوْلَادُهُ لِلْمَوْتِ، كَمَا يَكُونُ
بِحَسَبِ، وَجَوْرُهُ (وَحَسَبُ الْمَيُتِّ الَّذِي عَلَيْهِ، وَيُقَالُ مَا) كَانَ (كُنْهٍ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ
الْمُسْلِمِينَ)؛ لِأَنَّهُ بِالْمُتَقَلِّبِ عَارِضٌ مِنْ هَلِ الْحَرْبِ وَهِيَ أَمَوَاتٌ فِي حَقِّ الْحُكْمِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ
وَلَا يَلِ الْإِرْثُ، كَمَا هِيَ مُتَقَلِّبَةٌ مِنَ الْمَوْتِ، فَصَارَ كَالْمَوْتِ، لِأَنَّهُ لَا يَسْقُوتُ لِحَدِّهِ إِلَّا مُقْتَضَاهُ
الْمَقْلُوبِ لِأَحْثَالِ الْمَيِّتِ إِلَيْهَا، فَلَا يَدُ مِنَ الْمَوْتِ، وَإِذَا نَفَرَ مَوْتُهُ نَسَبُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ، وَهِيَ
مَا ذَكَرْنَاهَا فِي نَسَبِ الْحَقِيقِيِّ، لَمْ يَحْدِثْ كَرِهَ أَوْلَادُهُ عِنْدَهُ فِي حَقِّ صَحْبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ حَقٌّ
الْحَبِيبِ، وَلَقَدْ نَسَبَ لِقُرْبِهِ بِصَحْبِ الْأَحْثَالِ، وَمَالُ أَبِي بَرْصَةَ، وَحَقُّ الْغَضَّةِ، لِأَنَّهُ يَحْدِثُ مَوْتُ
بِقَضَائِهِ، وَالْمَوْتُ إِذَا لَحِثَ فَدَارَ حَرْبٍ مَعَهُ عَنْ هَدْيِهِ (هَدْيِهِ)

(وَتَقْصُصُ الْمَيُتُّ الَّذِي رُبُّهُ فِي حَالِهِ إِسْلَامًا بِمَا أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ، وَمَا أَرْتَمَتْ مِنْ
الشُّبُوبِ فِي حَالِهِ وَرُبُّهُ) تَقْصُصُ (بِمَا أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِهِ رُبُّهُ) ذَلِكَ هِيَ وَالْجَوْرَةُ، وَهِيَ دَوْلَةُ عَنْ
أَبِي حَبِيبٍ، وَهِيَ طَوْلُ رَفْعَةٍ، وَعَنْ أَبِي حَبِيبٍ: أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ عَيْفَ الْكُنْهِ فِي حَالِهِ الرَّدِّ
حَاصَةً، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ كَانَ الْقَبْرِ فِيمَا كُنْهٍ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُ كَسَبَ الْإِسْلَامَ حَقٌّ مَوْرُثَةً،
وَكَسَبَ الْمَوْرُثَةَ خَالِصَةً، فَكَانَ نَسَبُهُ الَّذِي بِهِ أَوَّلَى (إِلَّا إِذَا مَقْدَرًا) بِمَا لَمْ يَكُنْ بِهِ، فَحَيْثُ
خَصِي مِنْ كَسْبِ الْإِسْلَامِ، تَقْصِصًا بِحَقِّهِ (هَدْيِهِ)

شُرْهُ لَوْ بَصُرْتُ بِهِ مِنْ أَمَوَالِهِ فِي حَالِ رُؤْيِهِ مُؤْتَرَفٌ فَإِنْ تَسَلَّمَ صَحَّتْ عَمَلُهُ، وَإِنْ مَاتَ
زُفُلَ أَوَّلِ حَقِّ بَدْرِ الْحَرْبِ حُلَّتْ

وَإِنْ عَدَّ الْمَرْبُ بَعْدَ الْحُكْمِ مَحَابِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُتَسَلِّماً، فَمَا وَجَدَهُ فِي يَدِ
رُؤْيِهِ مِنْ مَالٍ يَتَبَّهَ أَخَذَهُ

وَالْمَرْبُ إِذَا بَصُرْتُ فِي مَالِهِ فِي حَالِ رُؤْيِهِ جَارَ بَصَرُهَا

وَبَصَرِي يَبِي مُقَابِلَ يُوْجِدُ مِنْ أَمَوَالِهِمْ صَفَتْ مَا يُوْجِدُ مِنَ الْمُتَسَلِّمِينَ مِنَ الرُّكَاةِ،

--- - - - -

(وَمَا بَعَثَ) الْمَرْبُ (لَوْ أَسْرَفَ) أَوْ عَصَى وَرَهْ رَأَى بَصُرْتُ بِهِ مِنْ أَمَوَالِهِ فِي حَالِ رُؤْيِهِ
بِهِ (مُؤْتَرَفٌ) إِلَى أَنْ يَمُوتَ حَالَهُ (وَإِنْ تَسَلَّمَ صَحَّتْ عَمَلُهُ) لَعَدَّ مَاتَ أَنَّهُ بَصُرْتُ كَأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ (وَإِنْ
مَاتَ وَقَدْ عَمِلَ رَهْ) (أَوْ مَاتَ) (الْحَرْبُ) وَحُكْمُ مَحَابِهِ (حُلَّتْ) عَمَلُهُ كُلُّهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ
عَمَلُهُ لَوْحٍ مَحَلًّا فِي الْأَخْلَاقِ رَهْ رَهْ فِي مَحَابِهِ، وَلَا يَجُوزُ مَا صَحَّ فِي مَحَابِهِ
لَوْحِهِ الْأَخْلَاقِيَّةِ مَحَابِهِ، وَالْمَلِكُ يَمُوتُ فِي مَحَابِهِ، وَاصْبَحَ يَمُوتُ لِمَا سَمِعَ، فَتَمَّ فِي
الْمَحَلِّ، وَأَعْلَى تَمَّ مَحَابِهِ لِمَا سَمِعَ، مَاتَ بِالْأَمَلِ كَأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ، لِأَنَّهُ يَمُوتُ مَاتَ وَلَا مَاتَ لَهُ،
وَمُؤْتَرَفٌ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ مَاتَ، لِأَنَّهُ يَمُوتُ الْمَسَاءَ وَلَا مَاتَ، لَمْ يَمُوتْ وَتَمَّ مَاتَ مَاتَ،
وَمَحَابِهِ فِي مَحَابِهِ، وَهَذَا عَمَلُهُ أَحَدٌ

(وَإِنْ عَدَّ الْمَرْبُ بَعْدَ الْحُكْمِ مَحَابِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُتَسَلِّماً فَمَا وَجَدَهُ فِي يَدِ رُؤْيِهِ) وَ
فِي يَدِ مَحَابِهِ (وَمَاتَ مَاتَ بَعْدَ أَخَذَهُ) لَا الْوَبَرُ وَبِالْحَالِ مَا يَجْعَلُ لِمَا سَمِعَ، فَلَمَّا عَمِلَ
مَاتَ مَاتَ إِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ،
إِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ،
وَمَوْجُودُهُ يَمُوتُ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يَمُوتْ،
فَلَا يَمُوتُ كَمَا فِي مَحَابِهِ

(وَالْمَرْبُ إِذَا بَصُرْتُ فِي مَالِهِ فِي حَالِ رُؤْيِهِ جَارَ بَصَرُهَا) لَأَنَّ رُؤْيَهُ لَا يَمُوتُ مَاتَ
فِي حَالِ الْمَالِ، هِيَ حَالُ مَاتَ

(وَبَصَرِي يَبِي مُقَابِلَ يُوْجِدُ مِنْ أَمَوَالِهِمْ صَفَتْ مَا يُوْجِدُ مِنَ الْمُتَسَلِّمِينَ مِنَ الرُّكَاةِ) لِأَنَّ الصَّفْحَ وَجَّهَ كُلِّهَا
أَوْجِدُ مِنْ سَلَامِهِ، وَلَا يُوْجِدُ مِنْ سَلَامِهِ، لِأَنَّ الصَّفْحَ عَلَى الصَّفْحِ مَحَابِهِ، وَالْمَسَاءَ
مَاتَ، عَمِلَ حَالِ مَاتَ، فَكُلُّ الْمَسَاءَ

وَيُؤْخَذُ مِنْ سَلَابَتِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صِيَابَتِهِمْ

وسأحدث الإمام من الخراج ومن أموال بني ثعلبة يومئذ أقل فخر إلى الإمام والجزية تصرف في مصالح المسلمين منها الثغور، وفي القناصر والجسور، وتطلى قضاة المسلمين، ومثاليهم، وعلمائهم من ما يتكبرهم، ويتبع منه الزواجر للمعاينة وذاريهم.

باب المغاة

وإذا ثعلب قوم من المسلمين عن بلد، وخرجوا عن طاعة الإمام، دعاهم إلى العودة

.....

(وما حب الإمام من الخراج ومن أموال بني ثعلبة) لما جرحه (وما أقل فخر إلى الإمام والجزية) يومئذ منهم من غير حرب، وما يؤخذ في تصرف في مصالح المسلمين، أهله (قضاة منها الثغور، جميع بنو - فليس - وهو موضع للحفاة من قروج البلدان (محتاج - ونسب) من (ثقلها) جمع نظر - يعبر عليها البحر ولا يروح (والجسور) جمع جسر - تكسر انهم وضعها ما يعبر عبه ويرفع كسا في (البحر) عن (المصنعة) (ويطلى قضاة المسلمين وقضاة) كقرب ومحسنا ومربط، رعت (ما) من (ما) يتكبرهم، وذاريهم (ويطلى) (ما) (الزواجر) (المعاينة) (ذاريهم) لا هذه، لأن هذه حصلت بقوة المسلمين من غير قتال، فكانت لهم قسمة لمصالحهم، وهذه، وهؤلاء، عنهم، (ومعه الذواجر على الأمان، هو لم يعبر) كتابهم لا شجوا إلى الاكتساب، فلا يتفرعون بذلك الأعمال

• • •

ولما انتهى الكلام على أحكام المرسدين على الكلام على أحكام المنة

وأشبهه جمع باخر، من معنى السمر، ظلم وعدو، وفي عرف الفقهاء، محارج من طاعة الإمام الحق، فهو حي، كما في التوراة

باب الجاهة

(ويؤخذ ثعلب قوم من المسلمين عن بلد) فبد المصعب لأن أهل القعة إذا عطاوا على موضع بلحرف صاروا أهل حرب كبا من وخرجوا عن طاعة الإمام، لو شاع ما فيه حال في إيمانهم من (البر) فلا علمنا السهل بغير سلطان باخر من بالمصعب معه، وتظهر في

ولا يردّها عليه. ولا يفسدّها حين يردّها

وما جازأه أئمة الشيعي من بلادهم عليهم من التبرع والتبرع ثم يفسدّه الإمام الثاني. ومن كانوا يفسدونه في حقه آخر من أحد بيننا ومن كانوا يفسدونه في حقه أئمة فلهذا جازأه وبيّن الله تعالى أن يفسد ردت

كتاب الخطر والإبادة

لا يحلّ للملحاح أن يفسد ردت، ولا أن يفسد ردت، ولا أن يفسد ردت.

ومن أئمة الإمامية من ذهبوا إلى أن يفسد ردت، ولا يفسد ردت، ولا يفسد ردت. ومن أئمة الإمامية من ذهبوا إلى أن يفسد ردت، ولا يفسد ردت، ولا يفسد ردت.

وما جازأه أئمة الشيعي من بلادهم عليهم من التبرع والتبرع ثم يفسدّه الإمام الثاني. ومن كانوا يفسدونه في حقه آخر من أحد بيننا ومن كانوا يفسدونه في حقه أئمة فلهذا جازأه وبيّن الله تعالى أن يفسد ردت

كتاب الخطر والإبادة

آخره عن أصحابنا أن يفسد ردت، ولا يفسد ردت، ولا يفسد ردت. ومن أئمة الإمامية من ذهبوا إلى أن يفسد ردت، ولا يفسد ردت، ولا يفسد ردت.

لا يحلّ للملحاح أن يفسد ردت، ولا أن يفسد ردت، ولا أن يفسد ردت.

آخره عن أصحابنا أن يفسد ردت، ولا يفسد ردت، ولا يفسد ردت.

وقال أبو يوسف ومحمد بن بكرة مؤلفه.

ولا يلحق بئس النفاق في الحرب بئسها، وبكرة عند أبي حنيفة

ولا يلحق بئس النفاق، إذا كان مداه إزيمها رذمته قطناً أو حرّاً

بحرم إذا مشى الجبل. قال في القية، وهي رخصاً عظيماً في موضع عتب به القوي ١٠
ولا إذا كان قدر أربع أصابع كما في شبه العير، وبعد عساه طررها قد أوج أصابع من
إبريسم من أصابع خمس رخص الله تعالى عدا ١٠ وذلك ليس بشيراً بخص فيه ١٠ وكذا
الثوب المنسوج بذهب يحل إذا كان هذا المصداق، ولا لا كما في التويلقي وغيره (ويحل)
أي الحرير (والسود) الحديث (إن مدني مشير له في بدنه، وكان في إحداثها ذهب والأخرى
حريم اخترتم على فكون أنبي حل لآلهم) ٢١ (ولا بأس بتوسيل). أي حمله في يده، وهي
البيضة، وكذا أقرانه واليوم عليه (عد أبي حنيفة) ٢٢ لأن ذلك استخفاف به صار كالصغير
على السباط فإنه يجوز الجوارح عدا ولا يجوز ليس بالصغير (والمعبر) (وقال بكرة مؤلفه)
وأقرانه وسحر ذلك المسموم الهبي، وأما وفي من لا حلال له من الأصاحم قال في الهداية
وفي الجامع للصغير مكر قول ومحمد بن محمد. ولم يذكر قول أبي يوسف، وإنما ذكره
والقنوري وغيره من المشايخ. وكذا الاحتلاف في سحر العير وبها على الأصوات ١٠
واختار قول الأصم «البرهاني» والسعي، وأصدر الشريعة وغيرهم «تصحيح» (ولا يلحق
بئس النفاق) وهو ما سلكه ولحق إبريسم (اصباح) (في الحرب بئسها) لأن الحاجة ملته
إليه، فإنه يراد الحشد يصونه ويكور (ع) في قول الأعداء، لكونه أحب في أعينهم من رخصه
ونعائه. (كأنه) (وبكرة) (بئس) (عند أبي حنيفة) (نعم الهبي) (والضرورة تنفع بالمنطوق،
واعتمد قوله «المعبر» و«السعي» وغيرهما «تصحيح» (ولا بأس بئس النفاق) حبر

(١) يقدر المصنف صاحب الخطب عبد صالحه تعالى هو في الله عز وجل لا موضح أصح أو
ثلاث، أو أربع

أخرجه البيهقي ٥٨٨٤، وسنن ٢٠١٩، وأبو داود ٤٠١٩، والترمذي ١٧٢١، والنسائي ٢٠٢٥، وابن ماجه
٢٤١٢، وإمام أبي داود في أبي عثمان النهدي قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي بكر
ليس للعير إلا ما كان حلفاً وهكذا. (اصح) وثلاثة، أو مائة

(٢) أخرجه أبو داود ٤٠٥٧، والترمذي ١٦٠١، وابن ماجه ٣٥٩٤، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه
بمنه في بيت راحته بعدد في ثعبان، ثم قال: «أرسلتني حرام على فكون مني» (ولا بأس بئسها)
محلى (بأبوه)

ودود من حيث أبي موسى لفظ إلى رسول الله ﷺ قال: «حرم بين العمير». وسليمان بن دينار كوفي.
وأصل لآلهم أخرجه الترمذي ١٧٢٠، واللفظ به والتمسني ١٨، ٢١، والطبراني ٥١٦، والبيهقي ٢٧٥/٢، ٢٧٥/٢

ولا يجوز لمرء أن يتخذ من الذهب والمفضة إلا الحرام والمنطق. وحليته الشف
من المفضة. ويجوز للنساء الحلي بذهب والمفضة. ويكره أن يتزينن بالذهب
والحرير

ولا يجوز الأكل والشرب والأدهان. والنسج في إيه الذهب والمفضة للرجال
والنساء

ولا ينسج بالشمال إيه الرجاج والسور والمغفر

برجسم. في الحرص وغيره (إذا كان سداً به يسم) (١) كالب (لنفسه فقط أو حرام لو كان
محرماً) لأن الثوب إنما يصير ثوباً ببيع. والبيع بالذهب. فكأن هو المعبر دور الشئ
وأما إذا كانت ثمنه حريراً وسداً به لا يحن به في غير حرير. ولا بأس به في حرير
إجمالاً كما ذكره المحققين

ولا يجوز للرجل أن يتزين بالذهب والمفضة معتقداً (أو المقتصر) بقدر مثله
بما دونه. وقيل لا يبيع شيئاً كما في الحرمة (والمطلقة) قال في القاموس: بقطعة
كذلك ما يخلو به الرجل. وقد روي عنه عنه (وإنه المفضل) بشرط أن لا يبيع به
على موضع الذهب إذا كان كل واحد منهما (من المفضة) له منه. لأن في إباحة ذلك كس
في التخليه (ويجوز للنساء أن يتزينن بالذهب والمفضة) معتقداً. وبما قيد بالحنى لأمر في
استعمال إيه الذهب والمفضة بالأدوية والأدهان منها كالخداد كما يأتي

(ويكره) للولي (أن يتزينن بالذهب) (والحرير) لأن التحريم لما كان في
حق المذكور وحرم ليس حرم فلا بأس بالعلم بعد حرم حرمه من سفيه. ولأنه يجب عليه ما
يعود إليهم بطريق تشريعه ليتمكنوا من الصلاة والصوم

ولا يجوز الأكل والشرب والأدهان والمنطق وجميع أنواع الاستعمال (في إيه الذهب
والمفضة) للرجال والنساء. أي يوم النحر. الأكل حذوف. دواء. وطبخ. والاحتفال بملئها
وما أتت تلك من الاستعمال. كسكنبه ومنه. ولم يرد به. ويحرم. يعني إذا استعملت أدوية مما
صفت له بحسب معارف الناس. ولا فلا كرهه. حتى لو كان منقطعاً عن إياه الذهب (أو
موضع آخر لو صحت الصلاة أو الشئ) في كفه لا على رأسه إياه ثم استعمله لا بأس به
ومحسبه وغيره وهو ما حذر به في دواء. كسكنبه. كد في الداء

ولا بأس بتمتع به (بالحج والعمرة) والباقي. أي بغيره وبحولته. أي
ليست في معنى الذهب والمفضة

وَيُجَوِّزُ التَّخَرُّبَ فِي الْإِمَاءِ الْمُعْضُضِ بِحَدِّ «بُنَى حَيْمَةَ» وَالرُّكُوتِ هِيَ التَّخَرُّجُ
الْمُعْضُضُ ، وَالْجُلُوسُ عَلَى الشَّرَبِ الْمُعْضُضُ .

وَيَكُونُ التَّخَرُّبُ فِي الْمُعْضُضِ ، وَالْفُطْ

وَلَا يَكُنِي تَعْلِيلُ الْمُعْضُضِ وَنَشِ الْمُسْتَبِدِّ وَرُخْرَقُهُ بِهِ الْقَهْبُ

(وَيَجُوزُ الْقُرْبُ) وَالمَوْجُودُ (بِالْإِمَاءِ الْمُعْضُضِ) الْمَرِيضِ الْمَقْضِيهِ وَبِحَدِّ «بُنَى حَيْمَةَ»
(أَوْ كَذَلِكَ يَجُوزُ حَدُّ) «الرُّكُوتِ عَلَى الشَّرَبِ الْمُعْضُضِ» وَالْمُنُوسُ عَلَى شَرَبِ الْمُعْضُضِ (فَدَلَّ
فِي الْإِهْمَاءِ إِذَا كَانَ يَنْتَهِجُ مَوْجِعَ الْقَهْبِ وَمَعْنَاهُ تَنَهِى مَوْجِعَ عَمٍّ وَدَلَّ عَمًّا وَمَوْجِعَ الْيَدِ فِي
الْعَدِّ وَهِيَ الْقِرَارُ وَالشَّرْحُ مَوْجِعَ الْجَنُوسِ ، (قَالَ «أَبُو يُونُسَ» سَكَرَهُ ذَلِكَ، وَقَوْلُ «مُحَمَّدٍ»
يُرْوَى عَنْ «أَبِي حَيْمَةَ» وَيُرْوَى عَنْ «بُنَى يُونُسَ» وَعَنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ إِذَا لَمْ يَنْصَبْ بِالْمُغْضَبِ
وَالْمُغْضَبُ، وَالْمُكْرَسُ الْمُغْضَبُ بِهِمَا، وَكَذَا إِذَا حَصَلَ دَلٌّ فِي السَّبَبِ وَالْمُغْضَبِ وَحَدُّ التَّمَرُّدِ هُوَ
جَمْعُ الْمُغْضَبِ مَدْحًا أَوْ مَعْصِيَةً، وَكَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي اللَّجَاءِ وَالرُّكُوتِ وَإِذَا كَانَ مَعْصِيَةً،
وَكَذَا التَّخَرُّبُ فِي كِتَابِهِ يَدْعَى وَهَذِهِ عَنْ هَذَا وَهَذَا لِاِخْتِلَافِهِ فِيمَا يَحْتَلِي، فَلَمَّا ائْتِيَ بِهِ ائْتِيَ
لَا يَحْتَلِي حَالًا يَكُنِي بِهِ بِالْاِجْمَاعِ، وَاحْتِلَافًا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الْأَنَامَةِ الْمُصْحُوحَةِ وَكَاتَمُوسِيهِ
وَالْمُغْضَبِ وَهَذَا الشَّرْهُ وَمَعْنَاهُ الْمُصْحَحُ

(وَيَكُونُ التَّخَرُّبُ) أَيِ وَضْعِ عِلَامَاتٍ بَيْنَ كُلِّ عَشْرِ بَابٍ (أَيِ الْمُغْضَبِ) (وَأَيِ) كَذَا (الْقَطْعُ)
أَيِ بِعِلْمِهِ لِإِظْهَارِ إِحْرَاءِ الْقَوْلِ بَيْنَ مَعْنَاهُ رَحِمِي اللَّهُ عَنْهُ وَحَرَمُهُ الْفَرَادَةَ، وَيُرْوَى وَحَرَمُهُ
الْمُصْحَحُ «أَيِ» وَهِيَ ائْتِيَ وَالْقَطْعُ بِرُكُوتِ الْمُحَرَّمِ، رَأَى ائْتِيَ بِحَسْبِ لَاحِظٍ، وَالْقَطْعُ
بِحَسْبِ الْأَحْوَالِ ائْتِيَ عَلَيْهِ، لِيَكُونَ

فَقَدْ هِيَ رَدًّا لَا يَدْرِي لِلْحَقِّ مِنْ دَلَالَةِ تَرْتِيبِ ذَلِكَ ائْتِيَ بِالْمَقْضِيهِ وَهَذَا ائْتِيَ، فَيَكُونُ
حَسْبًا، وَهَذِهِ هِيَ حَالُ فِي (الَّذِي) وَعَنْ هَذَا لَا يَأْسُ بِكَتَابَةِ ائْتِيَ السُّورِ وَعَنْ الْأَيِ، وَعِلَالَتِ
الْبُورِ وَبِطَوَّلِهِ هِيَ بِقَدْرِ حَسْبَةٍ، وَدَرَّةً وَدَلَّةً، هَذَا

(وَأَيِ) بِأَيِ يَسْتَلِيزُ الْمُغْضَبُ، هَذَا مِنْ مَقْضِيهِ، وَنَشِ «أَبُو حَيْمَةَ» وَبِطَوَّلِهِ هَذَا
الدُّهْبُ، إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِطَوَّلِهِ، رِيكَرَهُ، كَانَ مَقْصِدُ الْبَرَاءَةِ، وَيَقْصُرُ إِذَا كَانَ مِنْ عَيْنِ

بِصَحْفَةٍ

١١) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي حَقِّهِ الْقَرْيَةِ ٢٢٩/١ حَرَمَهُ مِنْ أَبِي حَيْمَةَ فِي «مَقْصِدِهِ» فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ وَهِيَ صَالِحَةٌ
بِقَوْلِهِ عَنْ صَاحِبَيْهِ عَنْ أَبِي حَيْمَةَ عَنْ أَبِي حَيْمَةَ عَنْ أَبِي حَيْمَةَ عَنْ أَبِي حَيْمَةَ عَنْ أَبِي حَيْمَةَ عَنْ أَبِي حَيْمَةَ
وَرَدَّ هَذَا بِطَوَّلِهِ مَا يَكُنِي بِهِ، وَكَذَا رَدَّ عَنْ الزَّيْلَعِيِّ فِي «مَقْصِدِهِ» هَذَا جَمْعًا مُوجِبًا صَحِيحًا

وَيُكْرَهُ اسْتِعْدَمُ الْحَبِيلِ

وَلَا نَأْسَ مَحْصَدَ الْهَوَائِمِ ، وَنَرُ ، الْحَمِيرَ عَلَى الْحَيْلِ

وَيُحَرِّقُ نَدْيُ بَيْتٍ فِي الْهَدْيِ وَالْإِدْبِ نَدْوُ الْعُسْبِ وَالْعُدْ ، وَيُقْبَلُ فِي التَّمَدُّلَاتِ نَوْدُ
لُغَايِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِي أَحْزَانِ الْبُيُوتِ إِلَّا الْعُدْ

--- -- --

(وَيُكْرَهُ اسْتِعْدَمُ الْحَبِيلِ) لَأَنَّهُ ارْعَبُهُ فِي اسْتِعْدَمِهِمْ بِمَحْمَلٍ عَلَى هَذَا الصَّيْحِ ، وَهُوَ
شَيْءٌ مُخَرَّبٌ (وَلَا نَأْسَ مَحْصَدَ الْهَوَائِمِ) لَأَنَّهُ يَفْعَلُ بِمَنْعٍ ، لَأَنَّهُ يَدْفَعُهُ تَحْتَ وَيُطْبِقُ لَحْمَهَا بِدَنِّهِ
وَأَوْرَهُ تَحْمِيرَ عَلَى الْحَيْلِ ، لَمْ يَصِحْ أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْعُدْ ، عَلَى كَيْفِ هَذَا التَّعْقِيلِ حَرَامٌ
لَمَّا وَكُنْهُ لَهَا فِيهِ مِنْ مَنَعٍ يَنْبَغِي ، وَهَذَا

(وَيُحَرِّقُ نَدْيُ بَيْتٍ فِي الْهَدْيِ) ، (ذَنْ فِي النَّحْبِ) (نَدْوُ الْعُسْبِ) وَالْعُدْ لَأَنَّهُ تَحْلَاهُ حَرَهُ
بَعَثَ الْهَدَايَا عَلَى بَدْوٍ ، كَيْ لَا يَكُونُ مَصْصَدُ الشُّهُودِ عَلَى الْإِدْبِ مَعَهُمْ إِذَا سَارُوا ، وَ
حَسَوِيَ السُّوْقِ ، هَزَلَهُ عَلَى لَوْنِهِ لَأَنَّهُ فِي مَرْحٍ ، هَذَا إِذَا عَلَّ عَلَى مَعْدُومٍ ، إِلَّا
لَمْ يَسْعَهُ ذَلِكَ ، وَفِي الْحَالِ مَصْصَدُ ، إِذَا قَاتَتْ حَرَهُ بِرَحْمَةٍ بِعَيْنِي سَوَالِي وَثَبَتْ عَلَيْهِ بِسَعَةِ
أَنَّهُ يَحْدَمُ ، لَأَنَّهُ لَا يَرْتَدُّ مِنْ مَا يَأْتِي حَرَهُ بِهَذَا ، يَحْزَرُ مَعَهُمْ لِيُصْبِحَ لَهُ قَاتِلًا ، وَهَذَا

وَيُقْبَلُ فِي التَّمَدُّلَاتِ نَدْوُ الْعُسْبِ) وَكَافَرُ ، يَكْفَرُ وَجُودَهَا فِي اجْتِمَاعِ قَسَمٍ ، فَلَوْ
شَرَطْنَا رَأْسًا لَأَتَى إِلَى الْحَرْجِ هَبْرَ حَرٍ مَرْجٍ بِهِ ، غَدَا كَيْفَ لَوْ رَسَقًا كَامِرًا وَمَصْدَ
عَدَا كَيْ حَرًا وَكَرَّاهَ أُنْثَى ، وَهَذَا مَرْجٍ ، وَهَذَا

(وَلَا يَتَّقِي فِي أَحْزَانِ الْبُيُوتِ إِلَّا الْعُدْ) يَعْمَلُ ، يَعْمَدُ دَائِرَهُ وَوَحْدَهُ حَرٍ وَوَجْعَ لَمَدَانَاتِ
لَحْمِهِ كَيْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ وَيَهْدِي ، فَلَا يَتَّقِي إِلَّا حَرَهُ حَسْبُ نَدْوِ لَأَنَّهُ لُغَايِ مَهْرٍ ، وَكَافَرُ لَا يَلْزَمُ
لَحْمَهُ ، فَيَسِي لَمْ يَلْزَمِ الْقَسَمَ ، وَهَذَا

(١) شَرَحْتُ هَذَا إِلَى مَا مَرَّحَهُ الْحَارِيُّ ٨٧٦ مَعْدَمٌ دَلِمَ ٧٧٦ تَعْلِيْقًا بِرَبِّهِ بِمَحْمَلٍ عَلَى دَلِمَ
فَلَمَّا رَأَى هَذَا مَا مَرَّحَهُ وَفِيهِ دَلِمَ حَسْبُ هَذَا لَا يَدْفَعُهُ وَفِي الْقِسْمِ وَفِي الْقِسْمِ وَفِي الْقِسْمِ
وَوَلِيهِ شَيْءٌ مَطْفِيضٌ حَوْلَهُ مِنْ دَلِمَ وَفِي الْقِسْمِ عَلَى كَيْفِ هَذَا تَعْلِيلُهُ شَرَحْتُ أَقْبَلَ تَحْلَاهَا
وَالْقِسْمِ يَتَوَلَّى ذَلِكَ حَرًا كَيْفَ كَيْفَ هَذَا عَلَى كَيْفِ هَذَا

وَمَرَّحَهُ مَطْفِيضٌ مَعَهُ مِنْ حَلِيقَةِ الْحَارِيِّ ٧٧٦ مَعْدَمٌ دَلِمَ حَرَهُ وَفِيهِ دَلِمَ حَرَهُ وَفِي الْقِسْمِ
تَعْلِيلُهُ ، وَفِي الْحَارِيِّ ٦٨٧٢ مَعْدَمٌ دَلِمَ حَرَهُ وَفِي الْقِسْمِ وَفِي الْقِسْمِ وَفِي الْقِسْمِ
وَمَرَّحَهُ بِرَحْمَةٍ كَيْفَ هَذَا

ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأنثى إلا من وجهها وكفها. وقد كذب لا يمان
اشتهوه لا ينظر إلى وجهها إلا محاجة

ويستور لثامها إذا أراد أن يحكم عليها. ولأنه قد أراد الشهادة عليها. فنظر
إلى وجهها، وإن حلف أن يشهر.

ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع صدرها فيها

(ولا يجوز) لرجل (أن ينظر من الأنثى النورة) إلا من وجهها وكفها ضرورة احتسابها
من العورة مع الخرج لفساد خطه ونمير دمه. وهذا نصيب عنى أنه لا سلخ شعر إلى
دمها. وقد ألبس حياءه أنه يباح. لأن فيه بعض الضرورة. وهي يومئذ أنه يباح النظر
إلى درعها لبعثه. لأنه قد يمرضه عاده إعداده. وقد كان يمان الشهوة (وقد كان لا يمان)
على هذه الشهوة. لا ينظر إلى وجهها إلا بحدود ضرورية. بولا عليه الصلاة ولا لاله ومن
نظر إلى محاسن امرأة أشبهت عن شهواته في غلبه الألبس فيها. فله الشهادة. وفي
المرءة. فله النظر فيهم الشهوة. ولا لعرا. وقد في رمانهم وفي رمانهم من
لثامها. وهينلي. وغيره. ١٤

(ويستور) لثامها إذا أراد أن يحكم عليها. أي المرأة (رسمت بعد إذا أراد الشهادة عليها) النظر
إلى وجهها وإن حلف أن يشهر. محاجة إلى وجهه حتى الناس بواسطة انعكاسه وأداء الشهادة.
ولكن يجب أن يقصد به أولاً الشهادة أو الحكم عليها. لأن الشهوة الشهوة. تدور أعينها
تحرر عنه. وهو هذا المقيح. وأما نظر رجل الشهادة إلى امرأة من يباح. ولا يصح أنه لا
يباح. لأنه يستدعي لا يشترط محاجة. بخلاف حاله الأدب. وهذه

(ويستور) أيضاً للطبيب أن ينظر إلى موضع النورة من رمانها. ويسمي أن ينظر امرأة
مداورتها. لأن نظر الرجل إلى شخص أسهل. لأن لم يمتد يمينه إلى موضع منها سوى موضع

١٤ لا يمان. قال كرجي. في حصة المرأة ٢٢٩. ٢٤. عرب. ٥. في حصة في رواية ٢٢٥/٢

بم حدة

وقد ألبس. وفي حصة في حدة المرأة. ورد في حديث الاستساق إلى قوم وعنده القومون
وهذا الحديث أخرجه البخاري ١٢٩ من حديث ابن عباس. رحمه الله. سلم سلم ثم يرد. كلفه أن بعد
من غير من. وفي حديث. ومن استساق إلى حديث ثم يرد. القوم. أو يرد. مع حدة في حدة الأمت
يوم القامة. وفي حصة حدة. كلفه. ٥. يمان بها. وس نافع.

وتحرره أحمد ٢٤٦/٢ في حصة في حصة
ولأنه. ترصعه القدام

وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ، إِلَّا مَا نَظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ

وَيُخَوِّفُ الْمَرْأَةُ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ رَجُلٌ إِلَى بَدَنِهِ، وَيَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ
الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَخَوِّفُ الرَّجُلَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ

وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أُمِّهِ فَلَيْسَ بِحُلٍّ لَهُ وَرُؤُسُهُ إِلَى فَرْجِهَا

المرحوم: سمى نظره ويمنع بهره و استطاع لاله من ثوب بالضرورة بمصر بطر الضرورة و صابر
كنظر المحاجة والاحتيا و ههنا

(وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ، وَلَوْ أَمْرًا صَاحِبَ الْوَجْهِ يَدُ عَنْ الشَّهْوَةِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ، إِلَّا مَا
بِهِ شَرُّهُ إِلَى) سَمِيهِ (رُكْبَتَيْهِ) فَشَرًّا يَسْتَعْرِضُ عَوْرَهُ وَالرُّكْبَتَيْنِ عَوْرَهُ، وَإِنَّمَا قَبْلَهُمَا يَنْظُرُ إِلَى الْأَمْرِ
مَا يَدُ عَنْ الشَّهْوَةِ لَدُنْهُ وَالْهَدْيُ بِالْإِعْلَامِ بِالْبَدَنِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَسْطِ وَلَمْ يَكُنْ صَحِيحًا فَحَكَمَهُ حَكَمُ
النَّاسِ، وَهُوَ عَوْرُهُ مِنْ فَرْجِهِ إِلَى بَدَنِهِ لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ عَنْ شَهْوَةٍ، فَلَمَّا قِيلَ لَهُ: وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ لَا عَنْ
شَهْوَةٍ فَلَا يَسُرُّهُ، وَقَدْ كُنْ يَنْظُرُ بِالْمَعْنَى لَدُنْهُ فِي الْمَنْعَةِ، هـ

(وَيُخَوِّفُ الْمَرْأَةَ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى بَدَنِهِ) فِي بَنِ الرَّجُلِ، إِذَا لَبِسَ
الْمَشْهُورَةَ لَا يَسْتَوِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي النَّظَرِ إِلَى مَا يَسُرُّ عَوْرَهُ فَالْقَوَامُ، ههنا

(وَيَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَخَوِّفُ الرَّجُلَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ) لِيُخَوِّفَ الْمَرْأَةَ
وَيُعَذِّبَ الْمَشْهُورَةَ حَالًا، كَمَا فِي نَظَرِ رَجُلٍ إِلَى «حَسَنٍ»، وَكَذَلِكَ الصَّرُورَةُ لَدُنْهَا حَقَّتْ إِلَى الْاِكْتِفَاءِ
بِهَا يَسِيرُ، ههنا

(وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أُمِّهِ الْفَرْجَ حُلًّا لَهُ لِلْوَدْعَةِ) وَهُوَ مِنْ أَوْرَجَتِهِ إِلَى فَرْجِهَا وَهَذَا إِطْلَاقٌ فِي
النَّظَرِ إِلَى سَائِرِ بَدَنِهَا عَنْ شَهْوَةٍ وَعَنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ، وَلَا يَحِلُّ بِهِ قَوْلُهُ «عَنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ» إِلَّا عَنْ
أَمْرٍ وَفَرْجِهِ، وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْمَسْسِ وَالْقُبْحِ بِمَنْعٍ، فَيَنْظُرُ لَوَلِيٌّ، إِلَّا لَوْ لَدُنْهُ

(١٦) المحقق: المحقق: كالمحقق للملاء وحرية محرمية أي محرمية

(١٧) نقل من حاشية المحقق: ٢٢٧١٦ سمى به حكمة والدي عند الأرملة والمسلم من عشرين مائة حكيم من
أبيه من حاشية المحقق: يارسرور حاشية محرمية ما ياتي منها وما يدور حاشية المحقق: استطاع عورتك إلا من روحك،
كروا مقلت بسببك

أخره في قوله ١٢٩٤: كذا المحقق: «المرء» في ٢٢٩٤: لعله لا بد من ما جاء في حاشية المحقق: ومن
منه ١٩٨٠: والحكم: ٢٤٠١: وأحمد: ٢٠٣: كذا من حديث مائة من حكيم من أبيه من حاشية
في حاشية: حديث حسن ذلك الحديث صحيح الإسناد أثره الذهبي وهو كذا خلا

نفسه أن يمس ظلك إذا أراد الشراء، وإن حاف أن يسهي

واحصي في النظر إلى الأجنبي كالمفعل

ولا يجوز للمفعل أن ينظر من سدة إلا إلى ما يجوز للأجنبي أن ينظر إليه فيها

ويترك عن أنفه غير يدها، ولا تنظر عن راحته إلا يدها

ونكوة الاحتكاك في ثياب الأديبيس واليهائم، إن كان ذلك في بلد يصر الاحتكاك

.....

في المعاصم، وقبل لا يباح؛ لعدم الضرر، والله مال أحكام الشريعة

(ولا يمس عليه (بأن يمس ذلك) موضوع سدي يجوز النظر إليه من الأمان إذا أراد

الشراء وإن حاف أن يسهي) قال في الهدية، كذا ذكر في التمهيد، وأطلق أيضاً في

التحصيل الصغير، ولم يفصل، وقال صاحب يدع النظر في هذه الحالة وإن انتهى للضرورة،

ولا يباح لمس اليد الشكر، لو كان أكبر ربه ذلك، لأنه نوع مسامح، وهي عي حاله الشراء يباح

لنظر وانس يصر عدم الشهوة، هـ

(وأجنبي) في مسجود والمحدث (هي النظر إلى الأجنبي كالمفعل)، لأنه ذكر موشهوه

والمحل بحث عموم النص، والظاهر الصغير مسئلة بالنهي

ولا يجوز للمفعل أن ينظر من سدة إلا إلى ما يجوز للأجنبي أن ينظر إليه فيها) لأنه محل

غير مضموم ولا روح، والشبهة منصفه لحوار سماع في الجملة، والاحتاجة قاصرة؛ لأنه مفعل

خارج البيت، والبرهان في الإباحة، قال إسماعيل، والله أعلم، وغورهما لا تفوتكم صورة المسور

لأنها في الزمان دون الدكر. (هـ)

(ويترك) اليد (عن أمه يدها) لأنها لا حق لها في الوطء (ولا ينظر) (روح) عن

روحها (المرء إلا يدها)، لأن لها حظ في الوطء، ولذا تعبر في الحب والفتنة فبدا للفرقة لأن

الزوجة إذا كانت له غلاظ لمولاه عبد أبيه حبيبة، ومحمد، خلافاً لأبي يوسف

(ونكوة الاحتكاك) والتلفي (في أبواب الأديبيس) كبر وشعر وتر ومن وريب (واليهائم)

كسب وقش (إن كان) ذلك في بلد يصر الاحتكاك (سأفله) لطيف (والجاليب) موزون

و (مختر) مذكور (١) وإن لم يصر له بكرة (ومن احتكاك غله صبيته) لو ما جفته من بلد آخر وليس

(١) أخرجه في سنن ٢١٥٢، والدارقطني ٢١١٩، والحاكم ١٠٢، وصححه ابن خزيمة، وأبو يعلى في
مسندهم، والبيهقي في شعب الإيماء، والبيهقي في الشعب، كذا في نسخة الترمذي ٢١١/٢ مثلاً

مكتبي الوصايا

أَنْبُؤِيَّةٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ مُنْصَغَةٌ، وَلَا مَخُورُ الْأَنْبُؤِيَّةِ يُبْرِئُ إِلَّا مَنْ يُخْرِجُهَا قُلُوبُهُ
وَلَا مَخُورُ الْأَنْبُؤِيَّةِ تَعَارُفًا عَلَى الثَّلَاثِ، وَلَا مُفَصَّلُ

كتاب الرضايا

وحدہ منہ القوماء بحضرہ والا فہ ظاہر . نہایت معرکہ ست لاکھ کم . ارادہ
سومہ . ما ہم اوتوۃ والا بعد . بعد ۱۱۱ اس کی تلافی کی حلقہ و صیبا . ولا ہم حہ
نومایا . والحق التلافی بعضی جنگ تفرس اسرمیہ . والحقہ ستہ ثم یفرص تفرق بہم
رہید کل واحد بہم بالاستقلال . نہ دیکھ لیا نہ نہ تفرق نہ تفرق

بأنه لا يجوز أن يكون المحامي في حالة التمثيل قد تمسك بموقفه في المحكمة
وأنه لا يجوز أن يكون المحامي في حالة التمثيل قد تمسك بموقفه في المحكمة

[illegible]
$$1981 \quad \sqrt{10} \approx 3.162277660168379331998499948942284786456383003496623988171716939037420499005473636361$$

د. محمدی: ۱۳۳۹ کدوم چوهارا لایحه‌ای من، مطبوعه، ام، شماره ۱۸۱. انوار مدنی، حصه، صحیح.

[illegible]

والله اعلم بالصواب

وغير إجماعه "نهر من عروق" = النهرين "الرمادي" = سدم خمر - حلة شيخ محمد بن عبد الله بن أبي

هانی میرویز غاربه می رود به لاله می کتاب

[illegible]

وَنَجَّوْهُ أَنْ يُوصِيَ الْقَتْلَ بِلُكَايَرٍ، وَالْكَافِرُ لِلْمُسْلِمِ

وَقَوْلُ الْقَوْمِ شَقَّ الْمَوْتِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَوْصِي بِهِ فِي حَالِ الْقِيَامِ تَوَرَّعًا مِنْ ذَلِكَ
نَاصِلٌ

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِدَوْبِ الثَّيْبِ

وَأَمَّا الْقَوْصِي إِلَى رَجُلٍ فَقِيلَ الْقَوْصِيُّ فِي رَجُلٍ نَعْرَسِي مَرْدُهَا فِي غَيْرِ وَجْهِ فَلَيْسَ
بِرَدٍّ وَإِنْ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ فَهُوَ رَدٌّ

وَالْمَوْصِي بِهِ يُقَالُ بِالْمَوْتِ، لَا فِي مَنَابِ، وَهِيَ أَنْ يَمُوتَ الْمَوْصِي، تَمَّ يَمُوتُ
الْمَوْصِي لَمْ يَمُوتَ الْقَبُولُ، عِنْدَ خَلِّ مَوْصِي بِهِ فِي مَنَابِ وَرَبِّهِ

أَبِي حَيْفَةَ وَصَحْبَهُ، وَقَالَ أَبُو بَرْصَةَ لَا سَجَرَ، وَعَنِ قَوْلِهَا صِي «الْأَمْسَ» كَمَا مَرَّ
الرَّسْمُ «نَصَحِيحٌ» (وَيَنْجُو أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ بِلُكَايَرٍ) فِي النُّعْمِ (وَالْكَافِرُ لِلْمُسْلِمِ) ١١ لِأَنَّهُ
مَعْدُ الْقَتْلِ مَلُوقًا لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْمَعَاصِي، وَبِهَذَا حَلَّ السَّرْعَ مِنَ الْعَمَلِ فِي حَالَةِ الْقِيَامِ،
فَكَفَى فِي حَالَةِ الْمَمَاتِ «هَدَايَةُ»

(وَقَوْلُ الْقَوْمِ) إِنَّمَا مَرَّ (بَعْدَ الْمَوْتِ)، لِأَنَّهُ أَرَادَ نِيَّتَهُ، لِأَقْبَمَتِهَا إِلَى مَا بَعْدَهُ، ٢٦
مَتَرِ قَبْلَهُ (وَإِنْ قِيلَ الْقَوْصِيُّ لَمْ يَكُنْ فِي حَالِ الْقِيَامِ أَوْ رَدَّهَا بِمَلُوقٍ) لَا غَيْرَ بِهِ.

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِدَوْبِ الثَّيْبِ) سَوَاءٌ كَانَتْ ثَوْبُهُ أَغْيَاثًا أَمْ قَتَرَةً لِأَنَّهُ فِي
الْكَافِرِ حَالَةُ الْقَرِيبِ بِرَدِّهِ لَمْ يَكُنْ فِي حَالِهِ اسْتِكْمَالُ الثَّيْبِ، لِأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ بِمَالٍ حَقٍّ، فَلَا
حِلَّ وَلَا مَنَ، وَبَرَكَا حَتَّى قَتَرَهُ بِهِ وَغَدَمَ اسْتِغْنَاءَهُمْ بِحَصَصِهِمْ أَحَبُّ

(وَأَمَّا الْقَوْصِيُّ إِلَى رَجُلٍ) أَيُّ جَعَلَهُ وَهَبًا عَلَى تَنَجُّدِ وَهَبِهِ أَوْ تَضَاعُفِهِ أَوْ عَلَى لَوْلَا
الْمَصَارِ (قَبْلَ الْقَوْصِيِّ فِي وَجْهِ الْقَوْصِيِّ) بِمَنْ بِهِ (مَرْدُهَا فِي غَيْرِ وَجْهِ) فِي حَالِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ
(فَلَيْسَ) ذَلِكَ (بِرَدٍّ) أَيُّ لَمْ يَصَحَّ رَدُّهُ لِأَنَّ الْمَوْتَ يَصِلُ إِلَى سَبِيلِهِ مَعْدُودًا عَلَيْهِ، فَلَوْ صَحَّ رَدُّهُ
فِي غَيْرِ وَجْهِهِ حَلَّ مَرْدُودًا فِي جِهَةِ رَدِّهِ «هَدَايَةُ» (وَإِنْ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ فَهُوَ رَدٌّ)، لِأَنَّهُ لَيْسَ
لَهُ إِزِيدَ عَلَى قَوْلِهَا، وَإِنْ لَمْ يَمُوتْ وَمِنْ رَدِّهِ مِمَّنْ الْمَوْصِي بِهِ سَائِقِيهِ، فَكُلُّ مَا يَخُتِلُ مِنْ
رَجُلٍ فَقَدْ تَرَكْتُهُ؛ لِأَنَّهُ دَلَالَةُ الْقَبُولِ وَهُوَ مَعْرِفَةُ الْمَوْتِ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ بِالْمَوْصِيهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ،
وَمَعْنَاهُ فِي هَذِهِ مَعْرُوفَةٌ

(وَالْمَوْصِي بِهِ يُقَالُ بِالْقَبُولِ)؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ نُسْخَةً بِمِلْكِكَ، وَالْقَبُولُ شَرْطٌ لِلدَّخُولِ فِيهِ،
مَخْلَافَةُ الْإِزِيدِ، فَإِنَّهُ خِلَافٌ حَيْثُ الْمِلْكُ مِنْ غَيْرِ مِلْكٍ (أَلَا يَمُنُّ مَسْأَلٌ وَحَقٌّ) هَذَا الْمَوْصِي بِهِ
فِيهَا يُقَالُ مِنْ غَيْرِ مِلْكٍ (وَهِيَ) أَوْ يَمُوتُ الْمَوْصِي ثُمَّ يَمُوتَ الْمَوْصِي ثُمَّ يَمُوتُ الْقَبُولُ، وَالرَّدُّ

ومن ربي يخرج عذبة لؤك ، فاصبر مع جهة الصافي من لؤيه وصب
غيرهم

من القوس التي في الشجر على وجه جوبيته ثم صعد القوس

■■■■

فقد قتل المماليك به في هذا اليوم الذي كان فيه من حارب المماليك بموته بعد أن
سقط الفتح من جهته، وأما ما كان في اليوم من حارب المماليك بموته بعد أن
سقط الفتح من جهته، وأما ما كان في اليوم من حارب المماليك بموته بعد أن

[illegible][illegible]

ومن أوصى إلى اثنين لم يختر لأحدهما أن يتصرف عند أبي حنيفة، ومحمد،
فإن صاحبه، إلا أبي شهاب، كفي الغيب والخبر، وطعام القصار وكسوتهم، وردة وديعة
بنيها، ونقصه ذبي وسعيد وصبر مئيد، وعشي عند بنته، والمقصود في حقوق الثبوت

ومن أوصى لرجل بثبوت ماله ولاخر بثبوت ماله فأن تاجر الورثة فالثبوت بينهما
بصالح، وإن أوصى لأحدهما بالثبوت وبلاخر بالسدر فالثبوت بينهما أثلاث، وإن أوصى
لأحدهما بجميع ماله وبلاخر بثبوت ماله فأن تاجر الورثة فالثبوت بينهما على أربعة أنسهم
فأن أوصى بوسعة ومحمد، وقال أبو حنيفة، الثلث بينهما بصفلي، ولا يتصرف أبو

ومن أوصى إلى اثنين معاً، أو على التوالي (ثم خیر لأحدهما أن يتصرف عند أبي
حنيفة، ومحمد، فأن صاحبه)، لأن التولية تبت بالصريح صريح وصفه، وهو وصف
الاجتماع - إذ هو شرط صيد (الأي) أثناء ضرورية لثبوت من باب التولية، وهي ما استغنى
والنصفه وأخواتها، وذلك مثل (شر) كفي الغيب والخبر، لأن في التأخير فساد الموت،
ولهذا يستلزم الجبر في حد ذلك وطعام القصار (كسوتهم) عند صحتهم (وردة وديعة بنيها)
وردة مقصود وشترى شراء فاسد، وحفظ أموال، ونقصه ذبي عليه)، لأنها الجب من باب
التولية، فإنه يملكه لمالك وصاحب الدين إذا طرأ بعد صفة، فكان من باب الإعانة، (عده)
(وسعيد وصبر مئيد، وعشي عند بنته) لأنه لا يحتاج في إلى التولي (والتقصير في حقوق
الثبوت)، لأن الاجتماع فيها معتد بهما، يتقدم بها أحد الوكيلين، وردة في (الهدية) قول أبيه،
لأن في التأخير خيبة الثواب ولأنه يملكه كل من رفع في يده، فلم يكن من باب التولية، (بيع
ما يختر على الثبوت، وألف)، لأن ما ضروري لا تعفى وجميع الأموال للصقة، لأن في
التأخير خيبة الثواب، ولأنه يملكه كل من رفع في يده، فلم يكن من باب التولية، (أحد فـ،
والإسبانيه وقتاً أبو يوسف، يجوز لكل واحد منهما ما صح، والمصحيح قولهما وأصده
الأئمة المصنفون كما هو المرسوم، والمصحيح،

(ومن أوصى لرجل بثبوت ماله ولاخر) أيضاً بثبوت ماله ومن تاجر الورثة، ذلك (فالثبوت
بينهما بصفلي) أثلاثاً، وسويهما في سبب الاستحقاق فيسويان في الاستحقاق، والثبوت بصير
من حقهما فيكون بينهما (وإن أوصى لأحدهما بالثبوت وبلاخر بالسدر) ولم تاجر الورثة
(فالثبوت بينهما أثلاثاً) أثلاثاً، لأن الثلث يقدر عن جميعه فيقتسمه على قدر حقيهما كما
في المصنف للغير، (وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله وبلاخر بثبوت ماله ولم تاجر الورثة) فأن
(فالثبوت بينهما على أربعة أنسهم) عند أبي يوسف، ومحمد، على طريق القول لصاحب
الجميع ثلاثة أربع، ولصاحب الثلث ربع، لأن الموصى فقد شيئين الاستحقاق، والتفضل.

حيثه نلتزمى له ما راد على است إلا في المحابيه، والسماويه، والدوام القوسه
ومن أوصى وعليه دين يحيط بهاله لم تدر الوجيه إلا أن تسمى القوسه من
الدين

ومن أوصى بصيب آتية فالوجيه ساطع، وإن أوصى بمثل صيب آتية خلو، فإن

واسع الاستحقاق نحو الورث، ولا مانع من التخصيص حيث كما في المحابيه وتحتها كما في
المعاديه (وقال أبو حنيفة: الثلث بينهما بضعان) لأن الوجيه ذهب غير المشروع عند علم
لإحدى قبطل أصلاً، والتخصيص في صير الاستحقاق مطلق بطلانه، ففي الوجيه لكل
واحد منهما بالثلث، وإن أحضر الورث، معنى فوبها يكون سهماً أولاً على طرف القوس،
وعلى قول الإمام ثلاثاً على طرف الساعه، قال الإمام (حاصل الإسلام في شرحه والصحيح
لولا ما في حقيقه، واعلمه الإمام: الرهاوي، والسفي، وغيرهما، وصحيحه).

(ولا يفرق في وجيهه للتموصي له ما راد على الثب إلا في ثلاث مطلق (المحابيه،
والسماويه، والقرابين المرسلة) أي المطلقة من التمسيد نصف أو ثلث أو سبعة)

ومودة المستحل التي يكون لرجل عتدي، فيده حده ثلاثيه والأخر يتوزع. ولا مال
من سواهما، فلو وصى بثلث الأذن من ثلث عشره، والباقي من عمرو بغيره، فلو وصى في حق
ربيع بغيره، وفي حق عمرو بغيره، لفتقه الثلث بينهما ألقاه فيبع الأول من ربيع بغيره
والعشره وصيه له، ويباع الثاني من عمرو مالا بين عمرو وصيه له، فيقتطع عمرو من الثلث
بغير وصيه. وإن كانت دائمة على ثلث

وصورة الساعه أن يوصى بثلث من ثلثه، ذكر ولا مال له سواهما، فيحق من
الأول ثلثه عشره وصي بغيره، وبقي من الثاني ثلثه عشرين وبقي ما يوصي

وصورة القوسه أن يوصى بثلث من ثلثه عشرين، وبقي ما يوصي، وهذا ثلثا ماله،
فالثلث بينهما ثلاثاً لثمة عشره، وثلثه عشرين، انما

(ومن أوصى وعليه دين يحيط بهاله لم تدر الوجيه)، لأن الدين منقطع عليها لأنه قوس،
وهي سعة (إلا أن تسمى القوسه) (وهي الدين الذي عي، فتصده الوجيه. لأنه لم يكن
عليه دين

(ومن أوصى بصيب آتية) أو غيره من الورث (فالوجيه ما جده)، لأنه وصيه بمثل الغير (وإن
أوصى بمثل صيب آتية جده) الوجيه، لأن مثل الشيء غير، غير أنه عتده (فإن كان له)

وَأَنْ لَّيْسَ بِجَزَاءٍ مِنْ مَنَالِهِ فِي السُّبْحِ الْمَغْلُوبِ مَا شَقَّ

ومن أوصى بوحيدا من عبود الله تعالى بدمت العرائض منها: فقمها الموصي و
تفرها، مثل أنصح ولزكاه، وأنكرت، ود ليس بوجوب قدم به ما قمه الموصي.

وَمَنْ تَوَسَّىٰ بَحْثِ الْإِسْلَامِ احْبُثُوا عَنْ رَحْلٍ مِنْ بِلَادِهِ يَخْرُجَ عَنْهُ رَاكِبًا، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ
لَوْصِبَةُ الْفَقْرِ احْبُثُوا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَنَّا

وَمِنْ مَرْجٍ مِنْ بَلَدِهِ خُذَهَا بَعْدَ يَوْمِ فَتْنِهِ يَأْتِي بِلَاكٍ مِنْ بَلَدِهِ
عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ

مُؤْتَمِرِينَ، وَهِيَ حُرْمَةُ السَّهْمِ كَالْحَرَمِ، أَيْ دَمَسَ عَلَيْهِ فِي الْكُتْبِ وَالْقُدْرَةِ وَالْمَتَوَدِّهِ وَفِي
وَالْوَلَدَةِ اللَّهُمَّ لِيَسِّرْ لِي عَزَائِمِي وَفَرِّكَالْعَزْزِ فِي عَرَبِي ۝

(وَأَن تَوَكَّبَ مِمَّا بِيَدَيْهِ إِلَىٰ الْغُرُفِ الْمَخْفُوفِ) أَنَّهُ سَجْدًا يُسَوِّدُ الْفُلُكِلَ وَالْخَالِيقَ. عِيْرَاتُ الْجِبَدَةِ لَا تَحِلُّ مَعَ الرَّجُلَةِ، وَالزُّوْرَةُ فَالْأُخْرَىٰ مَعَ الْمَوْصِي. فَالْجِبَدَةُ الْجِدَّةُ.

(ومن ثمّ يوصي بوجوب من حقوق الله تعالى) وصلّى عليه. الثالث (أنتعت فخرًا ليس منها) على غير إسرائيل، سواء (أنتبعها المؤمنون) في الوصية (أو آخرها)؛ لأن قضاءها أقبح، وذلك (مُتَلَّحٌ) تركها (والكفارة) وإن شئت لولا أن كان كتاب فرائض أو واجبات يفتى به بعده؛ لأن ظاهر أنه يسبق، والأهم (وإن لم يوصي) بوجوب قدم ما منعه (المؤمنون)؛ لأن مقتضاه بدل على الاختصاص به، هكذا كما في حصر ذلك.

(ومن أخص بعينه الإسلام أحسن عنه خلا من سده) لأن الواجب التحج من بلده،
وإذا بقي من المال ما يكفي من بلده، والرمية لأداء ما كان واحدا عليه، (ويخرج عنه
الرجاء) لأنه لا يلزمه أن يحج ملصقا، (بصرفه) إليه عن وجه الذي وجه عليه، وهذا قد كتب
أسفلة ذلك (فإن لم يلح الرجوع) سب ١ سمع أحسن عنه، (كأن) (من حيث يبلغ) ثلث النصف،
فمنها لها جاز الإمكان

(ومن خرج من بطنه حاداً صلباً في الظهر، من أدناه انسك (وأنقص) ثم يبعث منه شع
ع من لحمه) وإذا رأى حيداً، لأن وجهه تنفرد إلى اليسار من بطنه كما مر، وإذا
يخرج عنه في حيث صلب، لأن الصلبة فيه السطح رطب له، وسطح قرص قطع المساحة بقدره
ليست من ذلك النكاح فإنه من لحمه، قال أجماع الإسلام، وعليه هذا إن صلب الخارج عن غيره

وَلَا تَصُحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ وَالْمَكْتُوبَةُ إِذَا تَرَدَّدَتْ وَهَلَا

وَيُخَوَّزُ لِلْمَوْتِ الرُّخُوعُ مِنَ الْوَصِيَّةِ ، فَإِذَا صُرِّحَ بِالرُّخُوعِ ، تَرَفُّعُ مَا يَدُلُّ عَلَى
الرُّخُوعِ كَالرُّخُوعِ ، وَمِنْ حُجَّةِ الْوَصِيَّةِ نَهْيُكَ رَجْعَهُ

وَمِنْ تَوْصِيٍّ يُجِيرُ بِهِ هَهُنَا الْمَلَاحِظُونَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ :

وَمِنْ تَوْصِيٍّ لِأَهْلِيهِ هَهُنَا فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ دِي رَجْمٍ مَحْرُومٍ مِنْ أَمْرِيهِ

في الظنِّ حُجٌّ عَنِ الْمَوْتِ مِنْ سَبَبٍ ، وَالصَّحِيحُ عَرَبِيٌّ ، وَحَبْرُهُ وَاسْمُ حَبْرٍ ، وَهَذَا السَّبَبُ ،
وغيرهما «تصحح» .

(وَلَا تَصُحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ) مطلقاً في سواء كان صغيراً أو لا ، متى قبل الإدراك أو بعده ،
أصله إلى الإدراك أولاً ، في وجوه الخبر ، أولاً لأنها برز وهو ليس من أهل التبرع ، فلا يمكنها
تجبراً ولا مطلقاً (و) لا (المكاتب وإن تركت وفاقاً) ، لأن مال لا يملك التبرع

(وَيُخَوَّزُ لِلْمَوْتِ الرُّخُوعُ مِنَ الْوَصِيَّةِ) ، لأنها برز به بسم ، معان الرخوع فيه كذا في (وَجَرَّ
صُورَ الرُّخُوعِ) ، بأن قال رَجَعْتُ عَنْ الْوَصِيَّةِ بِهِ أَوْ سَقَطَ الرُّخُوعُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرُّخُوعِ (ب) ،
أولاه من مطلق ، أو دله به زيادة بفتح سميعة إلا أنها كتب الشوبن وأنت في القدر ، أو فعل به
فدلاً لوصفه في المخصوص لا يقطع عنه حتى يصاب (كأن رجوعاً) أصاً التصريح بظاهره ، وكذا
الردالة ، لأنها تعمل عمل التصريح تمام عدم قوة الدلالة ، وصار كالخبر شرط للحدوث ، (ب) أنه
يُطْلَقُ لِحَيْزِهِ بِالذَّلَالَةِ ، وعندها : من حجه الوصية نهْيُكَ رَجْعَهُ هَالِكٌ فِي الْهَيْئَةِ أَيْ كَيْفِ
(كبر) محضه ، وقال أبو يوسف : يكون رجوعاً ، أو رجوع قولاً محضاً ، وفيه إجماع الإجماع
والصحيح ، والاسمي ، وغيرهما «تصحح»

(وَمِنْ تَوْصِيٍّ لِأَهْلِيهِ هَهُنَا فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ دِي رَجْمٍ مَحْرُومٍ مِنْ أَمْرِيهِ) ، لأن الموقوف له رَجْمٌ مِنْ
الْقَرَبِ ، وحقيقة ذلك في الملاحظ ، وما بعده بعد بالنسبة إليه ، وهذا أبو يوسف وصحبه
هم الملاحظون ولغيرهم من يَكُنْ مَدْلُكُ الدَّيْ وَجَبِيٍّ وَبَعْضُهُمْ سَدُّ الدَّخْلَةِ ، وَهَذَا
متحصل ، وهذا في «تصحح» ، والصحيح قول الإجماع ، وأما في «المحسوس»
والاسمي ، وهذا الشرح ، وغيرهم .

(وَمِنْ تَوْصِيٍّ لِأَهْلِيهِ هَهُنَا فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ دِي رَجْمٍ مَحْرُومٍ مِنْ أَمْرِيهِ) ، كذا في كتابها وعندها
أمرها وأمرها ، قال (المحسوس) : قد في عزمهم ، وأما في عزمها فيجوز ما يوجبها عتاق
وغيرها ، وقوله «المتعدي» : قلب . لكن جزم في الرعا وغيره بالاول . وأقره في «المحسوس»
كما في «القول»

وَبَنِي ثَلَاثًا وَهُوَ يُخْرِجُ مِنْ ثَلَاثٍ مَا يَبِي مِنْ مَاءٍ لَهُ شَعْرٌ لَا تَلْت مَا يَبِي مِنَ الثَّيْبِ
 وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ مَالًا دَرَاهِمَ وَلَهُ مَالٌ عَيْنٌ وَبَنِي، فَإِنْ حَرَجَ الْآلُفَ مِنْ ثَلَاثٍ
 نَعِبَ دَعَمَ إِلَى الْفَوْصِ لَهُ، وَبَنِي لَهُ مَخْرُجٌ دَلِيلٌ لَمْ تَلْتُ الثَّيْبِ، وَكُلَّمَا حَرَجَ شَيْءٌ مِنَ
 الدُّبِيِّ لَحْدَ ثَلَاثَةً حَتَّى يَنْتَهِيَ الْآلُفُ
 وَخَوْرُ الْفَوْصَةِ لِلْحَقْلِ، وَالْحَقْلِ، إِذَا صَعِدَ لَأَمَلِي مِنْ شَيْءٍ أَنْتَهَرَ مِنْ يَوْمِ
 الرِّصَةِ

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِحُلِيِّ الْأَحْمَلِ صَحْبَ رِصَةٍ وَالْإِسْتِثْنَاءِ
 وَمَنْ أَوْصَى بِرَجُلٍ بِحُلِيِّهِ فَوَدَّتْ بَعْدَ مَوْتِ الْفَوْصِ شَيْءٌ لَمْ يَغْلِبِ الْفَوْصُ لَهُ وَلَدًا

وَبَنِي الْفَوْصِ لَهُ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ هَذِهِ ثَلَاثُهَا وَبَنِي ثَلَاثًا وَبَنِي الْفَوْصِ مِنْ ثَلَاثٍ ثَلَاثٌ وَخَوْرُ مِنْ ثَلَاثٍ
 مَا يَبِي مِنْ مَاءٍ قَدْ يَنْتَهِيَ الْفَوْصُ إِذَا تَلْتُ مَا يَبِي مِنَ الثَّيْبِ، فَإِنْ حَرَجَ الْآلُفَ مِنْ ثَلَاثٍ
 هَذَا إِذَا كَانَتْ ثَلَاثٌ مِنَ الْجَانِسِ مَحْمُودًا، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ سِيسٍ وَهَذَا يَهْوَسُ بَنِي لَدَاهِمَ إِذَا
 أَيُّ الْفَوْصِ حَرَجَ كَسَبَ الثَّيْبَ مَحْمُودًا بِنِيعَتِهِ، وَمَنْ لَا يَقْضِي مَحْمُودًا فِي حَرَجٍ،
 مَحْلُوفٌ إِذَا كَانَتْ مَحْلُوفَةً فَهَذَا حَرَجَ مَحْمُودًا فِي بَعْضِ بَنِيهِ الدَّرَاهِمَ

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ مَالًا دَرَاهِمَ مَالًا (وَصَدَقَ) أَيُّ حَرَجٍ إِذَا الْفَوْصُ مِنْ حَرَجٍ
 الْآلُفَ الْفَوْصُ (وَمَا) يَوْمَ تَلْتُ نَعِبَ دَعَمَ الْآلُفَ الْفَوْصُ (وَالْفَوْصُ) أَيُّ الْفَوْصِ لَهُ، لَا لَمْ تَلْتُ
 يَبِيءُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَجَ مِنْ عَرَبِيٍّ، فَيَصَارُ بِهِ (وَبَنِي لَهُ) مَخْرُجٌ، الْآلُفَ مِنْ ثَلَاثٍ ثَلَاثٌ (وَدَعَمَ)
 إِلَيْهِ أَيُّ الْفَوْصِ لَهُ تَلْتُ نَعِبَ، وَكُلَّمَا حَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدُّبِيِّ لَحْدَ ثَلَاثَةً حَتَّى يَنْتَهِيَ الْآلُفَ،
 وَفِي الْفَوْصِ لَهُ نَبِيٌّ لِلْوَدَّ، وَفِي الْحَقْلِ مَحْمُودًا بِنِيعَتِهِ، فَإِنْ تَلْتُ نَعِبَ
 عَلَى الدُّبِيِّ

وَوَدَّتْ الْفَوْصَةُ لِلْحَقْلِ (وَدَّ) حَرَجٌ وَحُدُودٌ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ
 مِنْهُ أَنْتَهَرَ مِنْ يَوْمِ الْفَوْصِ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ
 سِرٌّ، دَلِيلٌ ثَبُوتٌ بِهِ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ (وَدَّ) أَيُّ حَرَجٍ

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِحُلِيِّهِ الْأَحْمَلِ صَحْبَ رِصَةٍ وَالْإِسْتِثْنَاءِ - لَمْ يَحْرَجْ رِصَةً لَعَدَدِ
 عَلَيْهِ جَرٌّ مَشْنُودٌ

وَمَنْ أَوْصَى بِرَجُلٍ بِحُلِيِّهِ فَوَدَّتْ بَعْدَ مَوْتِ الْفَوْصِ، (مَنْ) لَمْ يَغْلِبِ الْفَوْصُ لَهُ (وَدَّ)

ثم قيل وقد يخرجان من الثلث لهما بموجبي به . وقد لم يخرجوا من الثلث صرب
بالثلث وأحد ما يخصه منهما جميعا في ثلثه . قال يوسف : ومحمدية . وقال أبو حنيفة
بأخذ ذلك من الأثم . فإن فصل شيء أحده من الورثة

ويجوز الوصية بعدله عنده (سكنى داره) سبب مقبوضة . وتخرج بذلك أيضا . فإن
خرجت رقة فله من الثلث سهم . لأنه للثمنه . وإن كان لا مال له غير حصة الورثة يؤتى
والتموصى له يوما . فإن مات تموصى به عاد إلى ورثته . وإن مات تموصى له في حياة
التموصي بطلت الوصية

وأذا تموصى بثلث ثلاث فالوصية بينهم بثلثه ولأنش فيه سواء

ثم قيل التموصى له (رغمًا) أي العدة به . سواء (يخرجان من الثلث لهما بموجبي له) لأن
لورثه سواء الأثم . فكان إذا لم يورث له يخرج من ثلث صرب . تموصى له (بثلث) فأخذ ما
يخصه منهما جميعا في قال (أي يوسف) : ومحمدية . لأن أصولكم دخل في الوصية حين
ثان الإيجاب ورد عليهما بعد ثلاثه حينها على الآخر . وقال أبو حنيفة : بأخذ الثلث . أي
ثلث الأثم . متى فصل من الثلث شيء . حصة من ورثته . لأن الأثم أصل في المصدا . فكذلك
في التمثيل . وخالفوه الإمام أبو حنيفة . والسلي . وغيرهما (نصحيح)

ويجوز له بصفة سطره عنه سكنى داره . سبب تموصى . ويخرج (بذلك أيضا) لأن
التموصى به يجوز بملكها بموجبي . غير موصى . ولا وصار . وعارية . فكذلك بالوصية . ويكفر
بجوراء على ملك التمس في من المنة . كما في الوصية . وتمت في والثمة . فإن خرجت ما
أخذ من الثلث سهم . أخذ (أي بثلثه) به . (وإن كان) . تموصى (لا مال له غيره) أي
غير لحد التموصى يتخذت وحده الورثة يؤتى . و عدم . التموصى له يوما . لأن حقه في الثلث
ومحمد في الثلث . كما في الوصية . يعني . ولا على التمس . فعلى أبي التمهيلة . لأنه للحق
وأما إذا زاد تموصى له غير ذلك . باسم ثلاث ثلاث . وبه استسوا مائة من حيث المال
يجوز أيضا . لأن الحق لهم . ولا الأثم . لأن التمس له . فما سواها في أيديهم من ثلثي
الدار . ونسب أي يومضه لهم ذلك . (أما في التمس) . فإن مات تموصى له (لا) التمس
لتموصى به (أي التمس) لأن التموصى أوجب الحق للتموصى به . ليتصرف التمس على حكم
ملكه . فلو انتقل إلى ورثته التموصى به استحقه . سواء من ذلك التموصى فلا ريب . وذلك لا
يجوز . وهذا . (فإن مات التموصى في حياة التموصى به) . فما تقدم أنه الوصية
يجوز بعد الموت . بعد مات التموصى له من حقوق الحق به . فطلى

(ويذا تموصى بثلث ثلاث فالوصية بينهم) أي بين جميع أولاده (المذكر والأنثى فيه سواء)

وَمَنْ أَوْصَى ثَوْبَةً فَلَا يَنْتَهِىَ فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ بِذِكْرِ مَثَلِ حَقِّ الْآلِثِيَّةِ
 وَمَنْ أَوْصَى لِرَبِّهِ وَعَمَرُو بَيْنَتْ مَبِهِ. إِذَا عَمَرُو مَبْتُ. هَلْ كُنْتُ كُنْتُ لِرَبِّهِ
 وَمَنْ قَالَ. هَلْ كُنْتُ مَالِي بَيْنَ رَبِّهِ وَعَمَرُو. لِرَبِّهِ بَيْنَتْ كَالِ لِعَمَرُو بَعَثَ كُنْتُ
 وَمَنْ أَوْصَى بَيْنَتْ مَالِهِ وَلَا مَالَهُ ثُمَّ أَكْتَسَبَ مَالًا اسْتَحَقَّ لِمَوْصِي لَهُ ثَلَاثُ مَرَّةٍ
 بِمَثَلِكُمْ جَدِّ الْغُوثِ، وَنَحْوَهُ أَقْلَمَ

.....

لَا يَسْمُ الْوَصِيَّةُ يَطْلُقُ عَلَيْهِمَا عَلَى حَدِّ سَرٍّ

(وَمَنْ أَوْصَى ثَوْبَةً فَلَا يَنْتَهِىَ بَيْنَهُمْ) أَيِ بَيْنَ جَمِيعِ ذَوِيهِ (وَالذِّكْرُ مَثَلُ حَقِّ الْآلِثِيَّةِ)؛
 لَأَنَّ الْإِجْبَافَ لِمَنْ كَمُرَّتْ بِمَعْصِيَةِ الْمُعْصِيَةِ كَمَا فِي الْعَمَلَاتِ
 (وَمَنْ أَوْصَى لِرَبِّهِ وَعَمَرُو بَيْنَتْ مَالَهُ) مَثَلًا (عَمَرُو مَبْتُ) قَبْلَ الْوَصِيَّةِ (وَالثَلَاثُ كُنْتُ
 لِرَبِّهِ)؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ لِمَنْ دَخَلَ الْوَصِيَّةَ، فَلَا يَرَاهُ الْمَوْتُ عَمَرُو كَمَا إِذَا أَوْصَى لِرَبِّهِ وَجَدَلَهُ
 وَهُوَ «أَبِي يَوْصِي» كُنْتُ إِذَا لَمْ يَمُتْ يَمُوتْ لِي بَعَثَ الْبَيْتَ، وَعَنْ مَالِي «الْكَسَابُ مَنِي
 الْمَحْمُودِي» وَدَلَّيْنِي، وَهَرَعْدَا «الْمُصَحِّحُ»

(وَمَنْ قَالَ) الْمَوْصِي (ثَلَاثُ مَالِي ثَمَّ زَيْدٌ وَعَمَرُو وَزَيْدٌ نَسَبًا) قَبْلَ الْوَصِيَّةِ (كَانَ لِعَمَرُو يَصْفُ
 الْبَيْتَ)؛ لِأَنَّ ابْنَهُ الْإِجْبَافَ لَا يَوْجِبُ لَهُ إِلَّا الْمَوْتُ، لِأَنَّ كُنْتُ «بَيْنَ» لِقَاصِي الْاِسْتِزَادِ
 (وَمَنْ أَوْصَى بَيْنَتْ مَالِهِ وَلَا مَالَهُ) إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ وَهَلْ كُنْتُ (ثَمَّ) بَعْدَ ذَلِكَ
 (أَكْتَسَبَ مَالًا) وَمَنْ (اسْتَحَقَّ الْمَوْصِي لَهُ ثَلَاثُ مَا يَسْتَكِي) الْمَرْجِي (عَدَّ الْقَمُوتَ)؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ
 عِنْدَ اسْتِحْلَاقِهِ مُضَاقَ إِثْمٍ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَيَبْتَ حُكْمُهُ بَعْدَ، يَسْرُطُ وَجُودُ الْمَالِ عِنْدَ الْمَوْتِ
 لَا كُنْتُ، وَهَدَاةً.

كتاب الفوائد

الْمَمْنَعُ هُنَى نُورِيَّةٍ مِنَ السُّكْرِ عَشْرَةُ الْأَيَّامِ وَالْأَيَّامُ وَالْأَيَّامُ.

كتاب الفرائض

المرضى حوله فريضة، بعدد من الغرض، وهو في تلك التفسير والتفصيل، وهي
 الفريضة من ثلث دليل قطعي لا يهمل في ذلك من جهة ما تضمنه لأنه ساهم في
 ثبوت دليل قطعي لا يهمل فيه عند استعمل على المسائل المعروفة والمشروعة، وقد حصل بعد
 الاسم لأن الله تعالى ساء به الحال يوم يريه (فريضة عن الله) ^(١) وكذا المسمى ^(٢) حيث
 قال صلوات الله تعالى ^(٣)

وأما قصص من العلوم الشريفة في حياة النبا عليه السلام لا بد أن تذكر إليها، فهي إحدى
 دلائلها الخاتمة. وعليها أسس، وإني أشرؤ بقوس، وإن أقسم بيقين. ومظهر نصي.
 حتى يختلف أئمة في الجمع على ما يحداه من بعض تبعها^(١) رواه الإمام أحمد،
 والترمذي، والبيهقي، والحاكم، والدارقطني، وصحاح الألبان، وكفي في روايته للحكم من
 نصي.

قد رحب الله تعالى (الصحبة) على بني نهم من الدكاور، ثم قال: حصياً أو بها مخرج

[illegible][illegible]

فائل اس حجر میں سمیٹیں حجم ۲ ۷۹ ادارہ علمی محکمہ دارالکتب و خانقاہ اسلامیہ فی القریہ مدینہ

[illegible]

قال ابن سعد في الطبقات ٣ ٦٩ وكذا في المصادر (التي هي ابن أبي عمير) وفيه سقط

روزنامہ پاکستان، لاہور، ۱۲ نومبر ۱۹۷۱ء، ص ۱

فقد فلت إلى «عمر بن الخطاب» ١٢٢٠ م. طالع «الحج» في شهر ربيع في سنة ١٢٤٠ لا يبر.

١٥ حديث حفص بن عمر

ان تفضلوا لعمركم في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وخمس

مطابق هما خبر است، عطف بر روی اسم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته وقدرته على كل شيء

مجلسهٔ خوارزمی در روز وینده (۱۳۰۰) و در محل مسجد اعظم - در آنجا که گمان می‌کنم در آنجا بود -

المجلة ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م - العدد ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م

VIII/

مضاعفاً، وتُعرض لها في مسألتين - أحدهما زوج وأولاد، وثلاثة وأربعون - ثلث ما يتفرع بعد فرض الزوجة أو الزوجة، وتُعرض بكل اثنين مضاعفاً من ولد الأم - دُكُوزُهُمْ وإسْتَهُمْ به سواء

والثلاثون تُعرض ستين - لكن إذا كان من الأبوين مع الزوجة أو ولد الأب، وللام مع الأخوة والأخوات من أي جهة كانوا، ويُضاعف مع الولد أو ولد الأب، وثلاث الأب مع نسب، وللاخوات ذات مع الأخوات الأب والأم، وللوأحد من ولد الأم

فذكر (من الإخوة والأخوات) أنفسه، ولأب أو لام، محددتين أو محظرتين (وتُعرض بها) في الأم (في مسألتين) فقط (وَحُماً وزوج الأولاد وأولادهم أي زوجة أو زوجة أو زوجة ثلث ما يتفرع بعد فرض (معرض الزوج) في الأولى (في عرض الزوج) في الثانية، وكان الأصل - على ما سيأتي - أن يكون لها ثلث جميع المال، ولكن يرد من ذلك عصب الأم على الأب، فاحتيطت بذلك، ولو كان مكافئاً للأم جُذُكُها، لكانت الثلث لجميع (وهي) في الثلث، ولكن استثنى مضاعفاً من ولد الأم، دُكُوزُهُمْ وإسْتَهُمْ به) أي الثلث المعروف لهم (سواء) أي من غير عصبٍ دُخِرَهم على أنفسهم، فعوله يعني (وَقَدْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لِهَيْمِ شُرَكَائِهِ فِي النَّسَبِ) والنسب هنا إذا أطلق يقتضي النسوة

(والثلاثون تُعرض ستين) محدد (لكن إذا كان من الأبوين مع الزوجة أو ولد الأب) مطلقاً (والأم) مطلقاً (وللام) أيضاً (مع) اثنين وكثير من (إخوة والأخوات) مطلقاً، مع الاستعداد أو الاختلاف، والبرير قول (وللأخوات) صاحبها، وهو يلائم ما يدل على جودها، فتنسب إلى الواحدة إذا أموتت، وبسبب ما الأكثر إذا كثرت، وبالعقب (وللعقب) الصحيح، وهو الذي لا بد من في سببه إلى جميع أئمة مع أولاد، أو ولد الأم، وعدم الأب، لأنه يقوم مقامه (ولأب) إذا كان (مع النسب) إذا لم يكن معهم من يعشرون، يستحق به الواحدة إذا أضرمت وبسبب ما الأكثر (وللأخوات) لأب مع الأب، الواحد من (ولأب) إذا لم يكن معهم من يعشرون، يستحق به الواحدة إذا أضرمت، وبسبب ما الأكثر كما مر (ولوأحد من ولد الأم) سواء كان ذكراً أو أنثى

• • •

وَيُسْقَطُ أَتَجَدُّلَاتٍ مَالِدَةً، وَوَجِدُ وَدُخُوْ وَلَا حَوَابٍ بِرَالَةِ

وَيُسْقَطُ وَلَدُ اللَّامِ بِأَرْبَعَةٍ مَائِدَةٍ، وَدَدَ لَانِي، وَادَاب، وَادَجِدُ

وَأِنَّا لَنَسْكُنُ الْقُبُورَ اثْنَيْنِ سَلَسَاتٍ مَائِدَةٍ لَانِي، لَانِي يَخْوَدُ سِتْرًا مَعَهُ أَوْ تَعْمَلُ
مَعَهُ أَيْ قَبْرِ فَيَعْمَلُهُ

وَأِنَّا لَنَسْكُنُ الْأَحْوَابَ لَانِي، أَيْ سَلَسَاتٍ مَائِدَةٍ لِأَحْوَابِ لَانِي، لَانِي يَكُونُ مَعَهُ
أَيْ لَانِي فَيَعْمَلُهُ

بَابُ اقْرَبِ الْعَصَبَاتِ

وَالْقُرْبُ الْعَصَبَاتِ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ

وَالْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ
الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ

وَالْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ
الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ

وَأِنَّا لَنَسْكُنُ الْقُبُورَ اثْنَيْنِ سَلَسَاتٍ مَائِدَةٍ لَانِي، لَانِي يَخْوَدُ سِتْرًا مَعَهُ أَوْ تَعْمَلُ
مَعَهُ أَيْ قَبْرِ فَيَعْمَلُهُ

وَأِنَّا لَنَسْكُنُ الْأَحْوَابَ لَانِي، أَيْ سَلَسَاتٍ مَائِدَةٍ لِأَحْوَابِ لَانِي، لَانِي يَكُونُ مَعَهُ
أَيْ لَانِي فَيَعْمَلُهُ

بَابُ اقْرَبِ الْعَصَبَاتِ

وَالْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ
الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ الْقُرْبُ

الإخوة، ثُمَّ مَوْلَى الْحَدِّ، وَهُمْ الْأَعْمَامُ، ثُمَّ مَوْلَى الْجَدِّ

وَإِذَا اشْتَرَى مَوْلَى أَبِي جَدِّهِ فَالْأَخَوَاتُ مَنْ كَانَ مِنْ أَبِي وَأُمِّهِ

وَالْأَبْنَاءُ وَأُمُّهُ الْإِخْوَةُ يُقَامُ عَنْهُمْ أَصْوَابُهُمْ، يَتَلَكَّرُ بِمَنْشَلِ خَطِّ الْأَشْيَاءِ، وَمَنْ

عَفَاهُمْ مِنْ الْفَصَصِ نَعْدُ بِالْمِيرَاتِ ذُكُورُهُمْ نَوْنٌ بِأَلْفِهِمْ

وَقَدْ لَمْ يَكُنْ عَصْبَةً مِنْ أَسْبَاطِ الْعَصْبَةِ فَهُوَ الْمُسَوَّلِيُّ الشَّيْخُ، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصْبَةٍ

الْمُسَوَّلِيُّ

لَأَبِيهِ، ثُمَّ يَوْمُهُمْ كَذَلِكَ وَإِنْ سَمِعُوا مَحْضَرُ اسْمِهِمْ (ثُمَّ مَوْلَى الْحَدِّ، وَهُمْ الْأَعْمَامُ) لِأَبِيهِ، وَ

لَا بَعْدَ عَدَمِ الْأَعْمَامِ لِأَبِيهِ، ثُمَّ يَوْمُهُمْ كَذَلِكَ وَإِنْ سَمِعُوا مَحْضَرُ اسْمِهِمْ (ثُمَّ مَوْلَى الْحَدِّ)

وَعَمَّ الْأَعْمَامُ أَنْ تَقْبَلَ لَأَبِيهِ، أَوْ لَأَبِ، ثُمَّ يَوْمُهُمْ كَذَلِكَ وَإِنْ سَمِعُوا، وَهَكَذَا، لِأَبِيهِمْ فِي

الْقَرَبِ وَالْفَرَجَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، هَكَذَا فِي الْمِيرَاتِ كَذَلِكَ

(وَإِذَا اشْتَرَى مَوْلَى أَبِي جَدِّهِ) وَكَسَرُ كُلِّهِمْ لَأَبِ وَهُوَ أَوْ لَأَبِ فَهَذَا اسْمُهُمْ فِي الْمِيرَاتِ،

وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ لَأَبِ وَأُمِّهِ وَبَعْضُهُمْ لَأَبِ فَهَذَا (فَالْأَخَوَاتُ) بِالْمِيرَاتِ (مَنْ كَانَ مِنْ أَبِي وَأُمِّهِ) لَا

الْإِتِّسَابُ إِلَى الْأَبْعَدِ أَكْثَرُ، فَيُطْعَمُ بِهِ التَّرْجِيحُ

وَلَمَّا ذَكَرَ الْعَصْبَةَ بِهَمزة أراد أن يسمي سِوَا الْعَصْبَةِ بِذِكْرِ تَعَصُّبِهِمْ، فَذَكَرَ

(وَالْأَبْنَاءُ وَأُمُّهُ الْإِخْوَةُ) لِأَبِيهِ أَوْ لَأَبِ كَمَا مَرَّ فِي الْمِيرَاتِ فَهَذَا بِمَنْشَلِ خَطِّ

الْأَشْيَاءِ، لِأَنَّ أَحْوَابَهُمْ يَهْرُونَ عَصْبَةَ بِهِمْ، أَمَّا الْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْأُمِّ فَهَلْ يَهْرُونَ بِمَنْشَلِ خَطِّ

فِي تَوْلَادِهِمْ لِطَرَفِ بَنَاتِ خَطِّ الْأَشْيَاءِ، وَأَمَّا الْأَعْمَامُ فَلَمْ يَهْرُونَ بِمَنْشَلِ خَطِّ الْأَشْيَاءِ وَبَنَاتُ الْأُمِّ وَبَنَاتُ الْأُمِّ

وَبَنَاتُ الْأُمِّ فَهَذَا خَطِّ الْأَشْيَاءِ (وَمَنْ عَدَّ هُنَا) أَيَّ مَنْ عَدَّ الْأَبَ وَمَنْ عَدَّ الْأُمَّ (وَمَنْ)

عَدَّ (الْأَعْمَامَ) كَالْعَمِّ وَابْنِ الْأَخِ (يَهْرُونَ بِالْمِيرَاتِ ذُكُورُهُمْ نَوْنٌ بِأَلْفِهِمْ) لِأَنَّ أَحْوَابَهُمْ لَا

يَهْرُونَ عَصْبَةَ بِهِمْ، لِأَنَّ هُنَا يَكُنْ نَحْوُ سِتَّةٍ مِنْ الْأَبْنَاءِ فَإِنَّ أَحْوَابَهُمْ لَهْنٌ فَيَوْمُهُمْ، وَنَحْوُ

عَصْبَةٍ يَوْمُهُمْ فَلَا يَكُونُ نَحْوُهُمْ مِثْلًا يَوْمُهُمْ أَوْ أَكْثَرُ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ

وَقَدْ مَرَّ فِي الْمِيرَاتِ أَنَّ الْعَصْبَةَ مَعَ الْعَمِّ، وَهِيَ الْأَحْوَابُ لِأَبِيهِ أَوْ لَأَبِ مَعَ الْأَبِ أَوْ

بَنَاتِ الْأُمِّ

وَلَمَّا أَتَى الْكَلَامَ عَلَى الْعَصْبَةِ السَّبِيحَةِ أَحَدُ فِي ذِكْرِ الْعَصْبَةِ السَّبِيحَةِ، فَقَالَ (وَإِذَا لَمْ يَكُنْ)

لِلْعَصْبَةِ عَصْبَةٌ مِنْ أَكْثَرِ الْعَصْبَةِ) هُوَ الْمَوْجِبُ الْمُطْفِئُ سِوَاكَ كَانَ دُشْرًا أَوْ كُنْثَى (ثُمَّ) بَعْدَ

(١) سورة النساء، الآية ١١

(٢) سورة النساء، الآية ١٢

باب الحُجُب

وَنَحِيتُ الْأُمَّ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَى الْمَسِيسِ بِالْوَيْدِ، أَوْ بِأَحَدِهِ.

وَالْفَاصِلُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِي الْأَبِي وَأَخَوَانِهِمْ، بَلَدٌ مِثْلُ حِفْظِ الْأَتِينِ

وَالْمُفَصِّلُ عَنْ قُرْبَى الْأَخِيهِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ بِالْأَخِي وَالْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ لِلذَّكَرِ جِزْلُ حِظِّ الْأُنثَى.

وإذ قرأنا متاً وسملت آتينا وبني آس، فقلنا الضيف، وأبناي ليبي الإلهي ولعنواهم
فلذكرهم مثل خط الأتشي، وكذبت الماصل من مزرعة الأخس من لال والآه ليبي الأب
وباب الأب فلذكرهم مثل خط الأتشي

ومن ترك آية عم أخذها أخ إمام دبلاخ لئلا يفسد السدس، والباقي شهدا.

وَالْمُشْرِكَةُ لَا تَزْنِي أَفْئَتَهُ رُوحًا وَأَمَّا أَنْ جَمَعْتُهَا رَاغِبِينَ مِنْ أَمٍّ وَلَقَدْ لَابَّ وَتَمَّ ،

[illegible]

أَقْرَبُ عَجَبَةٍ (ثَمَوِي) بِخُصِّهِ عَلَى الْمَرْثَبِ الْبَابِ

وله لم يصوغ أحكام الحبيب فيما سيأتي بعد في مقام ثالث فقال

باب الحبيب

(وَتَحِبُّهُ الْإِمُّ مِنَ الْكَلْبِ إِلَى الْبَشَرِ بِقُرْبِهِ) أو ولد الابن (أو أخوتيه) مطلقاً كما مر أولاً
(وَالْحَاصِلُ عَنْ قُرْصٍ قَدَاتِ لَيْلِي الْإِنْبِيَّ وَأَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى) كما مر أنهن يورثن عصبه
بهن (و) كذلك (الْحَاصِلُ عَنْ قُرْصٍ الْأَخْبِي مِنَ الْأُمِّ وَالْأَخَوَاتِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ لِلذَّكْرِ
مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى) كما مر (وَقَدْ نَزَلَ الْعَبْتُ رَبَّنَا وَبَنَاتِ ابْنِي) واسمه أو أكثر (وَبَنَاتِ ابْنِي) واحد
أو أكثر حصوه نصف لاس أو لولاد هن وبناتهن وبناتهن نصف وبناتهن نصف لاس أو لولاد هن
وبناتهن (أو لولاد عصبه) (لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى) اعتباراً بما إذا لم يكن معهم ذو قرص
(كذلك (الْحَاصِلُ عَنْ) النصف وقرصه الأخ من الأب والأم يكون (لِلْبَنِي الْأُمِّ وَبَنَاتِ الْأُمِّ
لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى) وقد مر أيضاً

(ومن مراكب آتت عير فحفظهما مع الأمان فلاح) من الام (النفس بالفرصه، والفرصه بعد
الامس بينهما) معنى بالفرصه؛ لاستمراريتهما.

(١) المسألة (المشكلة) هي: كيف يمكن تحقيقها (أي الإصلاح، والنهوض، أي النهضة)

فَلْيَرْجِ الْخَشْيَةَ، وَلِلَّامِ الْمُنْمُوتُ، وَبِهِ الدَّمُ الْمُنْتَبِ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَحْيَةِ مِنَ الْآبِ وَالْأَمِّ

باب الفرد

وَالْمُفَصَّلُ عَزَّ وَجْهٌ دُونَ سَهْمٍ، يَدُّهُ يَكُنْ عَصَةً مُرَدَّةً عَلَيْهِمْ مَقْدَمًا سَهْمِيَّةً،
يَا عَلِيُّ الْفَرْجِيُّ



وَلَا يَرِثُ الْفَاتِيحُ مِنَ الْمَقْرَبِ، وَكَفَرُ كُتْمُهُ وَاحِدَةٌ بِرِثَتِهِ أَهْلُهُ

وَلَا يَرِثُ الْمُتَّخِذُ مِنَ الْكَافِرِ، وَلَا الْكَافِرُ مِنَ الْمُتَّخِذِ، وَبِأَنَّ الْمَرْفُوعَ نَوَاسِطَ مِنَ
الْمُتَّخِذِ، وَبِأَنَّ تَخْصِيصَهُ فِي حَالِ بَرِّهِ فِي

... ..

فِيهَا، وَيَكْتَسِبُهَا عَلَى سَبْعَةِ تَشْرِيحَاتٍ فِيهَا مَعْرِ كَيْفَ صَحَّفَهَا وَبِأَنَّ سَبْعَةً أَلْفَ الْمَشْهُورَةِ مَدَامِ
عَبْدِ الْفَرْجِيِّ، وَبِأَنَّهَا أَلْفٌ بِمَنْزِلَةِ الْفَرْجِيِّ، وَبِأَنَّ دَابَّ سَبْعَةٍ (أَلْفٌ وَجِدَّةٌ) صَحَّفَهَا، (وَأَحْسَنُ
مِنْ أَلْفٍ) فَكَتَبَ (وَأَحْسَنُ أَلْفٍ) فَكَتَبَ (مَعْرِجٌ) فَكُتِبَ وَبِأَنَّ سَبْعَةً أَلْفَ الْفَرْجِيِّ الْفَرْجِيُّ الْفَرْجِيُّ
بِأَنَّ مَوْضِعَ الْوَارِدَةِ فِيهِمْ (وَلَا سَبْعَةً أَلْفٍ) فَكُتِبَ (وَلَا سَبْعَةً أَلْفٍ) فَكُتِبَ (وَلَا سَبْعَةً أَلْفٍ) فَكُتِبَ

وَبِأَنَّ مَوْضِعَ الْكَلَامِ عَلَى حِكْمِ الْكَافِرِ حَتَّى فِي أَهْلِكَ الْفَرْجِيِّ

باب الفرد

(وَبِأَنَّ مَوْضِعَ عَزَّ وَجْهٌ دُونَ سَهْمٍ، يَدُّهُ يَكُنْ عَصَةً مُرَدَّةً عَلَيْهِمْ أَيْ عَنِ عَيْنِ دُونِ أَسْمَاءِ
(مَقْدَمًا سَهْمِيَّةً) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرِثُ عَنِ الرَّاحِ) لَا، الرَّاحِ يُشْعَلُ بِسُحْرِهِ لَهَا عَيْنُ
(وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامَ بِصَحْفِهِمْ نَوَاسِطَ) وَلَا حَمٌّ مِنْ بَرِّهِ



(وَلَا يَرِثُ الْفَاتِيحُ) لَا ذَلِكَ بَدَلًا مِنَ الْمَقْرَبِ، وَبِأَنَّ (وَتَكْفُرُ كُتْمُهُ وَاحِدَةٌ بِرِثَتِهِ)
بِأَنَّ أَهْلَهُ إِذَا تَخَلَّفَ الْفَرْجِيُّ كَمَا مَرَّ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ (لَا حِلَّافَ أَيْ

(وَبِأَنَّ الْمُسْلِمَ) الَّذِي كَسَبَ حَالَهُ سَلَامَةً بِرِثَتِهِ (وَلَا يَرِثُ الْفَرْجِيُّ عَنِ الْمُسْلِمِ) لِأَنَّ
وَلَا يَرِثُ الْفَرْجِيُّ (وَبِأَنَّ تَخْصِيصَهُ فِي حَالِ بَرِّهِ فِي) لِأَنَّ مَوْضِعَ الْفَرْجِيِّ فَكُتِبَ عَيْنُ يَدُّهُ فِي
تِلْكَ حَالَتِهِ فَيَأْتِي كَمَا فِي الْحَرْفِ

وإذا جرى جمعة أو سبط عليهم جائز أن يمد من مات منهم أولاً، فمات كل واحد للأخيار من ورثته

وإذا اتسع في المجرى فإما أن تعرف في شخصين ورثا لحدقهما فرع الآخر ورث بهما، ولا يرث المجرى بالأنكحة العائدة التي يشترطها في دينهم، وعصبه ولد الزنا وولد للملاحة مولى أمهم.

ومن مات وترك ختلاً وفد ماله حتى تصح امرأته حملها في غركه فهي خيفة.

(وإذا جرى جماعة) لو اختلفوا (أو سبط عليهم) جاز أن يمد من مات منهم أولاً (مات كل واحد) يكون (الأخيار من ورثته) ولا يرث بشخص من بعده، لأنه لما لم يعلم حالهم جميعاً فماتوا معاً، ولا ماتوا معاً لا يرث بعضهم من بعض، لا بشرط تحقق حيلة الورث بعد موت المورث.

(وإذا اتسع في المجرى) وكان بعين (أو تعرف) مرثية (في شخصين) وكان (ورثا لحدقهما) أي أحد الموقوفين (مع الآخر) ورث بهما) اعتباراً بالمسلم إذا كان له قرابة كإبنت المم إذا لم يكن (ولا يرث المجرى بالأنكحة العائدة التي يشترطها في دينهم) لا استصحاباً للنكح والصح، ولقد لم يرفع إنب لا يترجم عيب، ولا عقد العاقد لا يوجب الاستحقاق.

(وعصبه) ولد الزنا وولد للملاحة مولى أمهم، لأنه لا نسب لهما من قبل الأب؛ فيكون ولاهما لمولى الأم، والمولود للمولى ما يعم المصنف والعصبه، ليسوا ما لو كان حرم الأصل، لما في التصحيح نقلاً من «الجواهر» يبي أن كاتب الأم حرم الأصل يكون الميراث لمواليها، وهم عصبها، وإن كانت ثمة يكون ميراث عصبها أو عصبه فتكون ميراث لهما، بتدويل المقتضى وغيره وهو عصب لهما ١٥

(ومن مات وترك) ورثة و (ختلاً) يشترك فيه الورثة أو بعضهم حسب تقصير (وفد ماله) أي ماله الميت (حتى تصح امرأته عند أبي حنيفة) لئلا يفرج أن تصح القسمة، فإذا طلب اسررت حصرتهم دفع إليهم المتبقي، ويؤد ميراث أربع سن في روايه أبي الميراث من الإمام، وقال «محمد» ميراث أبس، وقال أبو يوسف: ميراث واحد، قال «الزهدي» والإبني، و«محمد الحنفى» والسبط، وال«صيفان» وعليه «النفوسى»، وقال «صيفان» وهو مختار الميراث، و«أبي الحسن» وهو المختار، «نصحيح»

وَالْحَدُّ لَوْلَىٰ آلِهِمُ الَّذِي فِي الْأَيْمَنِ عَلَيْهِمْ ۖ وَلَوْلَا تَكْوِينُ سَفَا وَأَعْتَدَتْ لَهُمْ

وَالَّذِي اجْتَمَعَتْ لَهُمْ خِطَابَاتُ الْمَكُورِ ۖ وَالْأُولَىٰ عَلَيْهِمْ وَأَكْبَرُ ۖ وَلَا يَكُونُ لَكَ أَلٌ

لَهُمْ سَهْمٌ ۖ وَكُلُّ حَلَّةٍ مُّخْتَلِفٌ أَمَّا

باب ذوي الأرحام

وَالَّذِي لَمْ يَكُن لَّهُمْ حَصَةٌ وَلَا فَرْقٌ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ

وَالَّذِي لَمْ يَكُن لَّهُمْ حَصَةٌ وَلَا فَرْقٌ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ

وَالَّذِي لَمْ يَكُن لَّهُمْ حَصَةٌ وَلَا فَرْقٌ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ

وَالَّذِي لَمْ يَكُن لَّهُمْ حَصَةٌ وَلَا فَرْقٌ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ

وَالَّذِي لَمْ يَكُن لَّهُمْ حَصَةٌ وَلَا فَرْقٌ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ

باب ذوي الأرحام

وَالَّذِي لَمْ يَكُن لَّهُمْ حَصَةٌ وَلَا فَرْقٌ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ۖ

وولدُ الأخت، وأبنة الأخ، وأبنة أعم، والحال، وحالته، وأبنة الأم، وأبنة من الأم،
والعمّة، وولدُ الأخ من الأم، ومن أدلى بهنَّ

وولولاهنَّ ولدٌ مُتَّصِفٌ، ثُمَّ ولدُ الأختين، أو أحدهما، وهنَّ ثلثُ الإخوة وولدُ
الأخوات. ثُمَّ ولدُ أبوي أبيه أو أجدده، وهنَّ الأخوات والحالات والعَمَّاتُ

وإذا تسمى ولدُ أب ج. فزوجهُ مولاهنَّ من أختي بولوت، وتسمى بولوت من
أجددهنَّ، وأب لأم تولى من ولد الأخ والأخت

والمُتَّصِفُ آخرُ ما قصده من سهم ذوي السهام إذا لم تكن حصته بولوت

وتولى القبولاة يرث

مطلقاً (و) السام (أب الأم)، (و) السمس (أب الأم)، (و) السمس (أب الأم)، (و) السمس (أب الأم)،
(و) السمس (أب الأم)، (و) السمس (أب الأم)، (و) السمس (أب الأم)، (و) السمس (أب الأم)

ولم يكن يرث ذوي الأرحام كنوريت المصبة بحيث من حصص منهم أخوة جميع أطفال،
وإذا اجتمعوا يترى أولاً حُرث القرابة، ثم قرب الدرجة، ثم قرب الفروع يكون الأصل والقرابة سرح
في بلاد ذلك، فقال: (وولولاهنَّ) أي الكر - جهاب ذوي الأرحام (من كان من ولد أختي)؛ لأن
أخوت إلي من حمرة وإن سفل، ثم الحد العمد، لأنه معدم علي ولد الأبوين بإصح أصحاحاً كما
في الصحيح، من جواز المعاهدة، ربحي حبب الجمع كعب باني قريب (و) ولد الأختين أو
أحدهما وهنَّ سائر الإخوة مطلقاً (وولد الأخوات) مطلقاً (و) ولد أبوي أبيه أو أجددها وهنَّ
الأخوات والحالات والعَمَّاتُ مطلقاً، وإذا تسمى ولدُ أب ج. فزوجهُ مولاهنَّ من أختي بولوت
ومعصم بغير وارث (مولاهنَّ من أختي) إليه (ببولوت)، لأن الإبراء بالبولوت أقوى، وذلك كعب
سب البيت وسب سب الأب، والحال كعب سب الأم، بما ذكر (و) إذا صاروا بالقرابة كعب
(تسمى بولوت) وإن لم يكن بغير وارث (تسمى بولوت) وإن لم يكن بغير وارث، وذلك كعب العمة وبنات
من العمة لأبوين أو لأب، فالحال كله لست المصبة، بما مر من أن المصوبة هو الأقرب (وأبنة الأم)
وإن علا (تولى من ولد الأخ والأخت) عباداً بالمصبات، قال الرازي، وهو الإسحاق، حلف
عنه وأبني حنيفة، ودالا ولد الأخ والأخت أبوي ورحم دليل أبي حنيفة، وأختاه العمة
وعمة الصحيح

(والمُتَّصِفُ آخرُ من ذوي الأرحام) بالمعصم من سهم ذوي السهام إذا لم تكن حصته
بولوت، وكذلك حصته بولوت كما مر

(وتولى القبولاة يرث) ممن والاه إذا لم يكن له وارث سواء

حساب القرائن

إذا كان في الحائضه ضعف وضف، أو ضعف وما بقي، فأصلها من أنسي، وإن كان
 بها ثلث وما بقي، أو ثلثان وما بقي، فأصلها من ثلاثة، وإن كان أربع وما بقي، أو ربع
 وضف فأصلها من أربعة، وإن كان ثلث وما بقي، أو ثلث وضف وما بقي، فأصلها من
 ثمانية، وإذا كان خمس وما بقي، أو نصف وثلاث أو سدس فأصلها من ستة، وتكون إلى
 ستة وسبعة وعشرة

حساب القرائن

وهذه برجمه للأصول التي يحتاج إليها المبرمجون في تصحيح المستقل، وقسمة العروض
على مستحقها، وفي سائر أجزاء العروض المذكورة في الترتيب العظيم
وأعلم أن مخرج كل عرض مبرد أقل عدد يكون ذلك العرض مع واحداً صحيحاً، ومخرج
العرض المذكور هو مخرج العرض المبرد، والصف من الثماني والثلاث من ثلاثة، وكذا الترتيب
مكرر

ثم اضم ان الموضع المقصود هو ان الصف الثاني وبنيهما صف وبنيهما كما
من ان لم يخط أحد التوحيين في الآخر كذا اصل الموضع من مخرج ذوي فرحين فهو من
المنطق أحد التوحيين في الآخر بان احفظ الصف باسم الذي كثر ووجهه فالتسايف من
به. وان احفظ الموضع كذلك من اني عمر. وان احفظ من ذلك في اربعة وعشرين
بعد ان الموضع في بلاد فلك فلك

[illegible]

وَأَنَّ كَيْ مَعَ الرَّبْعِ ثَمَنٌ أَوْ ثَمَنٌ مُصَنَّفٌ بِرُكْنٍ عَشْرٍ وَثَمَنٌ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ وَخَمْسَةِ عَشْرٍ وَثَمَنٌ عَشْرٍ

وَأَنَّ كَيْ مَعَ الثَّمَنِ ثَلَاثُ أَوْ ثَمَنٌ مُصَنَّفٌ مِنْ أَلْفَةٍ وَعَشْرِينَ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ

فَإِذَا تَصَنَّفَتِ الْمَثَلَةُ حَتَّى تَرُدَّ إِلَى صَحْفٍ وَرَأْسٍ تَصَنَّفَ مِنْهُمْ فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُضَرَّبٌ مَعْدُومٌ فِي تَحْقِيقِ الْمَثَلَةِ وَعَوْدًا إِلَى رَأْسِهَا بِمَا عَرِجَ لَهَا نَصْحُ الْمَثَلَةِ كَثْرَةً وَأَحْصَى لِلْمَثَلَةِ الرَّبْعَ مِنْهُمْ وَبِالْمَثَلَةِ مِائَتِي وَمِثْلُ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَا تَصْنَعُ هَلِيمًا مُضَرَّبًا أَيْ فِي أَصْلِ الْمَثَلَةِ فَتَكُونُ لَهَا بِهَا وَثَمَنٌ بِصَحْفٍ

(وَأَنَّ كَيْ مَعَ الرَّبْعِ ثَمَنٌ أَوْ ثَمَنٌ مُصَنَّفٌ بِرُكْنٍ عَشْرٍ وَثَمَنٌ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ وَخَمْسَةِ عَشْرٍ وَثَمَنٌ عَشْرٍ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ) كَيْ مَعَ الرَّبْعِ ثَمَنٌ أَوْ ثَمَنٌ مُصَنَّفٌ بِرُكْنٍ عَشْرٍ وَثَمَنٌ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ وَخَمْسَةِ عَشْرٍ وَثَمَنٌ عَشْرٍ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ

وَأَنَّ كَيْ مَعَ الثَّمَنِ ثَلَاثُ أَوْ ثَمَنٌ مُصَنَّفٌ مِنْ أَلْفَةٍ وَعَشْرِينَ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ

(مِثْلُ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَا تَصْنَعُ هَلِيمًا مُضَرَّبًا أَيْ فِي أَصْلِ الْمَثَلَةِ فَتَكُونُ لَهَا بِهَا وَثَمَنٌ بِصَحْفٍ) كَيْ مَعَ الرَّبْعِ ثَمَنٌ أَوْ ثَمَنٌ مُصَنَّفٌ بِرُكْنٍ عَشْرٍ وَثَمَنٌ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ وَخَمْسَةِ عَشْرٍ وَثَمَنٌ عَشْرٍ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ وَثَمَنٌ إِلَى أَلْفَةٍ عَشْرِينَ

عن الآخر. كالمترابيع وأخري. فاضرب اثنين في أصل المسألة
 فإن كان لثمة فليعد في جزأ من الآخر ثم الأكثر من الأقل كترابيع بشرة وأخري.
 إذا صرحت الأربعة أجزائك في الأخري

وإن وافق أخذ المقتضى الآخر صرحت وفق أحدهما في جميع الآخر ثم ما اتفق
 في أصل المسألة كترابيع شرة وحب رتبة غمام. فالثمة توافق الأربعة بالنصف.
 ما هو نصف أحدهما في جميع الآخر ثم ما اتفق في أصل المسألة تكون ثمانية
 وربعين. ومنها صح

المساكن (عن ضرب (الآخر)؛ لأنه يصوب أحدهما بحسب الكسر فيها. وذلك كالمترابيع
 وأخري) لأب وأب أو لأب. أصل المسألة من أربعة للمترابيع سهم واحد لا ينقسم عليها.
 وللأخري ثلاثة لا ينقسم عليها أصداً. ويرد رؤوس مريضين مسألة (فاضرب اثنين) أحد
 رؤوس المريضين (في فصل المسألة) وهو أربعة. يكن الحاصل ثمانية. ومنها نصح للمسألة:
 كان للمترابيع واحد في اثنين يتبين لكن واحد واحد. وكان للأخري ثلاثة في اثنين يسنة لكل
 واحد ثلاثة

وبه على الثالث بقوله (فإن كان أحد العددين) داخل في الآخر. فإن كان (جزأ من)
 الآخر أغنى الأكثر في ضرب الأكثر منهما (عن ضرب (الأول)؛ فالحسين الأقل في الأكثر.
 وذلك كترابيع شرة وأخري) فأب وأب أو لأب. أصل المسألة من أربعة. فالثمة سهم واحد لا
 ينقسم عليه. وللأخري ثلاثة سهم لا ينقسم عليها أصداً. ورصد أحد الطرفين جزء من
 الآخر. يعني ضرب الأكثر من الأقل. فليكن المثال المذكور (في صرحت الأربعة) عند رؤوس
 السوة في أصل المسألة (وأخري) وث (عن) صرته في رؤوس (أخري) ثم في المسألة
 لحصول المتعارف مع الاختصار

وب على الرابع بقوله (وإن وافق أخذ المقتضى) بعد (الآخر) بجزء من الأجزاء (صرحت
 ون أحدهما في جميع الآخر ثم) صرحت (ما اتفق في أصل المسألة) يحصل التصحيح.
 وذلك كترابيع شرة وأخري) لأب وأب أو لأب (وبسنة الخصم) أصل المسألة من أربعة. فالثمة
 سهم لا ينقسم عليه. وللأخري سهمان. وللأخري سهم لا ينقسم عليها أصداً. فيكون
 الرؤوس المنكورة عليها أربعة وسنة (والثمة توافق الأربعة بالنصف. فصرحت نصف أحدهما في
 الأربعة والثمة (في جميع الآخر) يكن الحاصل من عشر (ثم) ضرب الحاصل (في أصل
 المسألة يكن) الحاصل (ثمانية وأربعين. وبها يصح) مسألة. كان لسوة واحد في اثنين عشر

فقد صحت انصافه فأصرفت سهام كل واحد من الشركه، ثم انقسم ما انشعب على
ما صحت منه الفريضة يخرج من ذلك ما ورد

اولا، ثم تقسم بالشركه حتى ياب أحد الشريكة، وإلّا كان ما نصيبه من البيت الأول
نسبه على ورثته عند صحت انصافك، من صحت الأول، وإن لم يقسم صحت
ورثه البيت الثاني بالطريقه التي ذكرناها، ثم صرفت خمس المائتين في الأخرى إلى
سائر عشر لكل واحد دلالة، وكان ما علمت سهام في سائر سائرهم وعشره، وكان
لأولادهم سهم في ثلثي عشر باقي عشر كل واحد اثنان

(وقد صحت المسألة) بالعرفي فصاره، وأدب معرفه ما يخص كل واحد من الشركه حيث
كانت ذواته أو ذواتهم، فحرموا فأصرفت سهام كل واحد من الصحيح (في) جميع (الشركه)
مع قسم (الشخص) فحرموا (على ما صحت منه الفريضة) أي الصحيح (مخرج) فالفريضة (صارت)
ذلك الأول، هي المسألة السابعة، هو صحت الشركه مع وسعيه، وقد كان للزوجات من
النصفه لکل واحد ثلاثة، فحرم ثلاثة في البية والشعبه يكن الخاص من وسعيه
وساوي، انصافا على نصايه، وليس يخرج منه، فهي بها، وكذلك بقية الزوجات، وكان
لأولادهم عشرة، فحرموا في الثلث السبعين يكن يحصل لكلين وثلاثة وربعه، فحرموا
على حاكمه لربعين يصح نصيبه ولربعين، فهي بها، وكان لكل واحد من الأعمام سهمان
صريحه في الثلث السبعين يكن يحصل مائه وربعين وسعيه، انصافا على نصايه ولربعين
يخرج ثلثه، فهي ثلثه، ومثلها بقية الأعمام، وحده ربعه، ستة وسبعون



ولما لم يكن الكلام على حساب الميراث بعد في الكلام على كيفية عمل انصافه حال
ورثه لم يقسم امرئ على حساب أحد من أهله، ثم انصافه فقط، أو عن غيره فقط، أو
عنه، وأدب صحيح سائرهم، فحرموا أن يبيع مساق البيت الأول، يتطو لأولاد،
منظره يخص لقب الشرف من الصحيح، فإن كان ما نصيب من البيت الأول ينقسم على عدد
و (أو) أي دولة بحيث لا ياتي (أو) عدد، المسألة ثمانية، أي (الصحيح العتيق) (صحت) مع
المدانة (الأولى) فلا يحتاج إلى عمل حر، وذلك كما إذا شرف أم أو صا، ثم صحت الأم على
ابن، المسألة الأولى من ثلاثة، ثلاث منها لأم، وثلثه لجد، والجد لجد، فحرموا لثلاثي
ينقسم على ورثته، فحرموا ثلث من دلاله (أو) لم يقسم ما نصيب الجد الثاني على عدد
ورثه (صحت) أيضا (فريضة) في مسألة (سبب الثاني) بالطريقه التي ذكرناها، أيضا (ثم صرفت)
بحدى المائتين في المسألة (الأخرى) إلى سبب يكن ثلث سهام (سبب الثاني) من فريضة الجد

لَمْ يَكُنْ فِي يَهَامِ لَعِبِ الْإِنْسَانِي وَبِصَحْبِ مَنْ فَرِيقَهُ مُرَافِقَهُ - وَإِنْ كَانَ يَتَّبِعُهُمَا مُرَافِقُهُ
فَضَرَبَ الْمَسْأَلَةَ الثَّلَاثِيَّةَ فِي الْأُولَى، وَهَذَا اخْتِصَاعٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ

وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَشَيْءَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مُصَرَّوْتٌ فِي وَجْهِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَمَنْ كَانَ فِي
شَيْءٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مُصَرَّوْتٌ فِي وَجْهِ تَرْكِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ

وَإِذَا صَحَبْتَ مَسْأَلَةً لَمْ تَمُحِبْ، وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ مَا يَصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهَا

الْأُولَى (وَمَا صَحَبْتَ عَنْ فَرِيقَةٍ) فِي فَرِيقَةِ الْعَلَبِ الثَّانِي (مَعْرِفَةُ) إِذَا كَانَ يَتَّبِعُهُمَا مُرَافِقُهُ فَضَرَبَ
الْمَسْأَلَةَ الثَّلَاثِيَّةَ (أَيَ وَجْهَهَا) (أَيَ) جَمِيعَ الْمَسْأَلَةِ (الْأُولَى) أَوْ سَائِرِهَا (هَذَا اخْتِصَاعٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ) فَالْمُصَرَّبُ
وَصَحْبُ مَنْ الْمَسْأَلَةِ (وَيَسْمَى ذَلِكَ فِي تَفْصِيلِهِمْ بِمَعْنَى) إِذَا سَأَلَ ثَلَاثَ أَهْلِهَا فِي سَأَلِهِ
أَيْضًا، وَجَمِلَ تَجَمُّعَهُ مَكَانَ التَّصْحِيفِ الْأَوَّلِ، وَاجْتَمَعَ التَّصْحِيفُ الثَّلَاثِي مَكَانَ الثَّانِي، وَبِمِ
الْعَمَلِ كَمَا ذَكَرَ، وَهَكَذَا فِي سَائِرِ رُجُوعِ وَجْهِ حَرْفٍ وَمَاذَا دَسْتُ رُجُوعَ وَجْهِ وَجْهِ. ثُمَّ سَأَلَ
الْأَوَّلَ مِنْ لَيْسَ وَلَيْسَ وَجْهَهُ هَذَا مِنْ شَيْءٍ عَشْرَ رُجُوعٍ ثَلَاثَ، وَلِلْأَوَّلِ رُجُوعٌ، وَلِلْثَّانِي
حَرْفٌ، وَجَمِلَ الثَّلَاثِي مِنْ سَائِرِ وَجْهِهِ مِنَ الْأَوَّلِ حَرْفٌ، وَهِيَ لَا تَسْمَى عَلَى سَائِرِهِ، وَجَمِلَ
بِأَيِّهِ فَضَرَبَ مُصَحِّحَ الثَّلَاثِي - وَجَمِلَ سَائِرَ فِي مُصَحِّحِ الْأَوَّلِ - وَجَمِلَ ثَلَاثَ عَشْرَ - يَكُونُ الْمَحَاصِلُ
بِشَيْءٍ وَسَائِرِ، وَهَذَا نَهْجُ الْمُصَنِّفِ

ثُمَّ ذَكَرَ كَيْفَةَ أَحَدِ كُلِّ مَنْ دَخَلَ فِي أَحَدٍ مِنَ الْجَوَابِ هَذَا - وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَشَيْءَ مِنْ
الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى (يَعْنِي مُصَرَّوْتٌ) يَحِبُّ بِأَحَدٍ مُصَرَّوْتٌ. وَمِنْ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (عَنْ الْمَوْجِهِ) لَمْ
يَكُنْ فِي كُلِّهَا عَنِ الْعَلَامِيَةِ (وَقَدْ كَانَ لَمْ يَشَيْءَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ) يَحِبُّ (مُصَرَّوْتٌ) فِي وَجْهِ بَرَكَةِ الْفَرِيقِ
الْثَّلَاثِي (عَنْ الْمَوْجِهِ) أَوْ فِي كُلِّهِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ (يَعْنِي كَانَ لَمْ يَشَيْءَ مِنْهَا أَحَدٌ مُصَرَّوْتٌ) فِي وَجْهِهَا
عَنْ الْمَوْجِهِ، أَوْ فِي كُلِّ مِنْهَا عَنِ الْمَسْأَلَةِ (يَعْنِي الْمَسْأَلَةَ السَّابِقَةَ لِلزَّوْجِ فِي الْأُولَى ثَلَاثَةً فِي
سَائِرِهَا عَشْرَ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ وَاحِدٌ فِي حَرْفِ حَرْفٍ، وَمَجْمُوعُهَا ثَلَاثَةٌ وَعَشْرُونَ، وَثَلَاثَ مِنْ
الْأُولَى هَذَا ثَلَاثٌ فِي سَائِرِهَا عَشْرَ، وَثَلَاثَ مِنَ الْأَوَّلِ ثَلَاثٌ فِي سَائِرِهَا عَشْرَ، وَمِنْ الثَّانِيَةِ
وَاحِدٌ فِي حَرْفِ حَرْفٍ، وَمَجْمُوعُهَا سَاعِدٌ عَشْرَ وَثَلَاثَ مِنَ الثَّانِيَةِ هَذَا أَرْبَعَةٌ فِي حَرْفِ
مُصَرَّوْتٍ وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ ثَلَاثٌ وَسَعُونَ وَخَمْسٌ مِنْ حَرْفٍ

وَقَدْ جَرَّبَ حَقِيقَةَ الْفَرَصِ فِي الْبُحُورِ مِنْ عَمَلِ نَحْوِهَا مِنْ عَمَلِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ أَنْ يَحْكُمُوا ذَلِكَ
بِشَيْءٍ الْفَرِيقِ أَوْ الْإِلَاقَةِ مِنْهَا، وَهِيَ الْبَصِيرَةُ فَكَيْفَ يَصِفُ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ بِفَرِيقِهِ (وَأَيْضًا صَحَبْتُ مَسْأَلَةَ
الْمَسْبُوحِ) بِالْبَصِيرَةِ الْمَدْرَةِ، وَثَلَاثَ مِنْهَا مِنْ الْمَسَائِلِ دَوَّجَتْ مَعْرِفَةَ مَا يَصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ
الزَّوْجِ (مِنْ حَرْفِ الْفَرِيقِ) جَمِيعُ مَا وَجَّهَ الشَّعِيرَةَ بِمَوْجِهِهَا الَّذِي لَمْ يَقْتَرِ وَيَقْطَعُ مِنْ طَرَفِهَا مَا
فَقَدْ وَجَّهَ. وَسَمَّاهَا إِلَى الْفَرِيقِ ثَلَاثَ وَخَمْسَ مِنَ الْفَرِيقِ فِي حَرْفِ أَهْلِ الْحَجَرِ وَالْبَيْتِ وَمَعْرِ

الفرع، ففصل ما صحت منه المسألة على ثمانية وأربعين، لما خرج أخطأ له من
بهم كل ومرت حة.

والشم والقرب عبدة من جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الواحد، صحت الواحد منهم
أحد وسبعون حة، وفي عرف أهل العراق وسواها عبارة من جزء من عشرين جزءاً من
الواحد، وعلى هذا فرع كثير من المتعلمين كالصولي، وصاحب المختار في شرحه
والأخبار وغيره، صحت الواحد منهم سبعون حة، وفي عرف آخرين عبارة من جزء من ستة
عشر جزءاً من الواحد، صحت الواحد منهم ثمانية وأربعون حة، وعلى فرع المصنف بقوله
(فصل ما صحت منه المسألة على ثمانية وأربعين) التي هي مخرج الحجة (لما خرج) بالقسمه
فهر الحجة: فإذا فرض معرفة مقدار حبات كل واحد من الورث (صحت حة) أي لذلك الخارج
بالقسمه وهو الحجة (من بينهم كل وارث) بكل قدر ما يقابله (حجة) وذلك بأن قسم ما لكل
ورث من التصحيح على الخارج بالقسمه، أي الحجة، يكون كل واحد من الخارج بالقسمه
عليه حة؛ بحسب الحارج بالقسمه هو حبات ذلك الورث، أي المسألة المتقدمة صحت من
أحد وسبعون حة فسا طلت على ثمانية وأربعين كان الخارج بالقسمه واحداً وحصداً، وهو
حجة، فاقسم ما لكل وارث عليه يكن الخارج حصته ما له من الحة؛ فخرج له ثلاثة وعشرون
انصفاً على واحد ونصف يكن الخارج حصته عشر وثلاثاً، وثلاثاً اثنا عشر قسمها عليه يكن
الخارج ثمانية، وللأم سبعة عشر انصفاً عليه يكن الخارج أحد عشر وثلاثاً، وثلاثين عشر
انصفاً عليه يكن الخارج ثلاثة عشر وثلاثاً والله سبحانه وتعالى أعلم.



قال مؤلفه حفظه الله قد تم بعد الله تعالى ولت الضحية الكبرى من يوم الاثنين ثلاث
عشر شهر رمضان المبارك سنة ست وسبع وثمانين وألف، من هجرة المصطفى الموصوف تأكمل
وصف، على يد جليلة الحظير الجاني، كثير الأمالي، عبد العتي الزبيحي الميمني. عرف له له
ولوالديه، وأحباه ومن له حق حبة، وأحسن إليهم وإلهاً وثقت بالقرن ثلثت عند الطائفة ويوم
الخميس بين يديه، والحمد لله الذي سمع ندم الصالحات، رحلي الله على سيدنا محمد وعلى
آله وأصحابه وأزواجه الطاهرات، سلاماً دائماً دائماً ما تعافيت الأوقات، وسواها من التركات،
أمن.

وقد تم بعد الله تعالى وتيسره. مراجعة وتصحيح أحاديث الجزء الثالث من كتاب الطيب،
في شرح الكتاب، وهو شرح التمهيد، على الطنوبي، رحمه الله، يرجع إلى أموره التي نقل
هنا، وبه تمام الكتاب، والله سبحانه المسؤول أن ينفع به على نكر الإخلاص فيه، إنه أكرم مسؤول
وصلى الله على عاتم الأنبياء وصوة المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وسلم
طيلة كثيراً دائماً بدمام ملك الله

المراجع والمصادر

- ١ - صحيح البخاري - تزيين عواد عبد الباقي طبع د. د. للمصنف
 - ٢ - صحيح مسلم - تزيين عواد عبد الباقي طبع دار إحياء التراث العربي
 - ٣ - مس لمي دلود مردم دحي الدين عبد الحميد، صبح دار إحياء الكتب العربية
 - ٤ - مس الترمذي بسراج أحمد شياكر ثم لاد عبد الباقي ثم إسماعيل عطوة محمدي طبع إحياء التراث العربي
 - ٥ - مس السنن جزء وصحة طبع دار العلم
 - ٦ - مس ابن ماجه بتزيين فزاد عبد الباقي طبع دار الفكر
 - ٧ - مس الدارمي جزء وصحة طبع دار الفكر
 - ٨ - حصة أحمد جزء وصحة طبع دار صبر
 - ٩ - مس الطوسي بتزيين دار الشار طبع دار المعرفة
 - ١٠ - صحيح ابن حبان بتزيين مكتب الأبرار طبع مؤسسة الر - د
 - ١١ - مسنوك الحكم جزء وصحة طبع دار المعرفة
 - ١٢ - مس الفوطي طبع مكتبة المسي
 - ١٣ - مس الشيخ طبع دار الفكر
 - ١٤ - مؤلف الإجمالات - سعد عواد عبد الباقي طبع دار الكتب العلمية
 - ١٥ - مس الشافعي طبع دار الكتب العلمية
 - ١٦ - مجمع الزوائد طبع دار الكتاب العربي
 - ١٧ - مس التوديس للفيلسوف طبع دار الكتب العلمية
 - ١٨ - التكميل لأبي عدي طبع دار الفكر
 - ١٩ - محفل المستقيم لأبي الجوزي طبع دار الكتب العلمية
 - ٢٠ - مس لمي هشام طبع دار مكتبة الترمذي
 - ٢١ - مسنن لأبي الجوزي بتزيين عبد الله عمر البارودي طبع دار إحياء
 - ٢٢ - خطاب الملائكة لأبي سحر بتزيين مكتب الترمذي طبع دار الترمذي
- وهناك مراجع ومصادر أخرى
- والمراجع المعتمدة في هذا العمل
- ١ - شخص المسحوط طبع دار الفكر
 - ٢ - محضر الصحاح لمرقزي طبع دار الكتاب العربي
 - ٣ - شعرب للمرقزي طبع مكتبة العامة من راء
 - ٤ - شخص المسحوط لمرقزي طبع دار الفكر

كتب الرجال المعتمدين

- ١ - المخرج والتعديل للقرنزي.
- ٢ - التكميل في الصفات لأبي علي.
- ٣ - الصفات للذهبي.
- ٤ - المحرر وحق لأبي حبان.
- ٥ - مبرر الاعتدال للملطي.
- ٦ - لساق المبرر لأبي حنبل.
- ٧ - تنوير التهذيب لأبي حنبل.
- ٨ - الصفات والمتركون لأبي الحوري.

الكتب المعتمدة في الحكم على الحديث

- ١ - مصاب الرتبة في شرح صحيح الحديث بالهداية للإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي. رحمه الله
 - ٢ - الأدوية في تلخيص مصاب الرتبة لأبي حنبل.
 - ٣ - تلخيص المبرر في شرح الزاوي لأبي حنبل.
 - ٤ - المعامل المتابعة في الأحاديث الواردة لأبي الحوري.
 - ٥ - المعامل لأبي حنبل الرزوي.
- ومع ذلك من المراجع والمصادر هذا والله أسأل أن يتقبل عملنا هذا في خير صحيح وخير محبوب
وتتم دعواتنا إن الحمد لله رب العالمين، وكتبه عبد الرزاق المهدي

فهرس الجزء الثالث من الباب، في شرح الكتاب،

١٦٧	كتاب الفقه	٥	كتاب الفقه
٧٧	كتاب الإعراب	١٣	باب التدوير
٨	كتاب السير (الجهاد)	١٤	باب الاشتراط
٩٥	أرض المير ورأس الخراج	١٧	كتاب المكاتبة
٩٨	إحصاء العوائل	٢٣	كتاب الولاء
٢ ١	الحزب	٢٨	كتاب قجانيات
٧ ٥	امكام البرد	٢١	كتاب قليات، وما حصل بها
٢٠٩	باب أحكام البيعة	٥	الكمارة
٢١٢	كتاب القصر والإباحة	٥٠	باب انصاف
٢١٢	باب الخبز وسوء	٥٤	كتاب المائل
٢١٤	امتنع بالعب والعبدة	٥٨	كتاب الممدود
٢١٤	استعمال أواني الذهب والفضة	٥٨	الزنا، وحده
	نعتنر القمصعة، وحقه، ونقتن	٦٧	باب حد الشرب
٣ ٥	المسجد وحرمة	٦٩	باب حد الخلف
٢١٦	نفسه - الأدبي - واليهتم	٧٣	كتاب المرأة، وحدها
٢ ١	من يميل خير - ومن لا يميل	٨١	امكام فذع الطريق
	نظر الزنل إلى المرأة وحظر شعرها إلى	٨٢	كتاب الأسرة
٢ ٧	الرجل والمرأة	٨٦	كتاب الصيد والباح
٢٢	الأحكام - وأحكامه - والنسب	٩٨	كتاب الأخرجة
٢٢٢	كتاب الوصايا	١ ٢	كتاب الأيمان
٢٣٤	كتاب النواقيص (المورست)	٢	كتاب الدعوى
٢٣٤	بعض الفرائض - الميت على تسلمها	٤٠	كتاب السجدة
٢٣٨	باب أضرار القصاص	٥٣	كتاب الرجوع عن الشهادة
٢٤٠	باب النجس	١٥٧	كتاب أدب التماسي

المصادر والمراجع

- ١- ابن أبي شيراز، أخبار أحمد بن محمد بن عيسى.
- ٢- أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ٣- بعض أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ٤- الأخبار، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ٥- أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ٦- أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ٧- أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ٨- أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ٩- أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.
- ١٠- أخبارنا، شرح مصنف، إجازة، وهو معروف، يفتى في تاريخه، إجازة، ج ١.

هذا هو الكتاب

و قد روي

عن ثور بن



تَقْرِيبُ التَّهْدِيَةِ

لِلْحَافِظَةِ الْخَفَاءِ

أَيُّمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِي

الْمَوْلُودِ سَنَةِ ٨٨٥

دَرَسَهُ وَتَحْقِيقَهُ

مُصِطَفَى عَبْدِ الْقَادِرِ عَمَّارٍ

طَبْعُهُ مَدَائِلُهُ عَلَى شَيْخَةِ بَعْضِ الْمَوْلُودِ

وَعَمْرُو بْنُ التَّهْدِيَةِ وَتَهْدِيَةُ الْكَلَامِ

قَدْ سَمِعْتُ كَذِبَ خَانَتِهِ

مُقَابِلُ آدَامِ رِيَّاحِ كَوْبِ

حاشية الجليل على الجليلين

الاسم بالفنوحات الإلهية

بوضع قدير الجليلين للدقائق الحفية

قالها

العلامة الشيخ سيدي الجليلين رحمه الله تعالى

المؤلف

في تفسير الجليلين المذكور



ضبطه وصنعه وطبعه في سنة

إبراهيم ثمر الدين

قد يسمى كدخانته
أزرق مرصع
يكره

تَقْسِيرُ النَّسْفِيِّ

المُسْنَى

مدارك التنزيل ومقاتل التأويل

لإمام عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي
المتوفى سنة ٥٧٠

مطبعة وفتح آباءه وأهله
الشيخ زكريا عميراث

قد بيني كد خانة

مقابل آراء باع كراحي

سینہ الدارحی

الإمام الحافظ عبد الله بن محمد الرحمن الدارحی الشافعی

(۱۸۲-۸۵۵ / ۷۹۷-۸۹۹ م.)

طبعة جديدة بمطبعة الأمانة

سنة ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

خالد السبع العلمي

فواز أحمد زمرلي

www.darhawi.com

قدیمی کتابخانہ

مقابلہ آراف رابع، کراچی